

شرح المفصل

للزحخشكري

تأليف

موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي
المتوفى سنة ٦٤٣ هـ

قدم له ووضع هوامشه وفهارسه

الدكتور اميل بديع يعقوب

الجزء الثالث

منشورات

مجمع أبي بيهن

لشركت الكتب النادرة والحجاءة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©
All rights reserved
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة
لدار الكتب العلمية - بيروت - لبنان
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة
تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على
أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو
برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة
الناشر خطياً.

Exclusive Rights by

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Droits Exclusifs à

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle ou morale d'éditer, de traduire, de photocopier, d'enregistrer sur cassette, disquette, C.D, ordinateur toute production écrite, entière ou partielle, sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رمل الظريف، شارع البحري، بناية ملكات
هاتف وفاكس : ٣٦٦١٣٥ - ٣٦٤٣٩٨ (٩٦١ ١)
صندوق بريد : ٩٤٢٤ ١١ - بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beirut - Lebanon

Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beyrouth - Liban

Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ère Étage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-2258-4



9 782745 1122582

<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

فصل

[نوعاً أسماء الأفعال]

قال صاحب الكتاب: هي على ضربين: ضرب لتسمية الأوامر، وضرب لتسمية الأخبار، والغلبة للأول. وهو ينقسم إلى متعد للمأمور، وغير متعد له. فالمتعدي نحو قولك: «رُوِيَ زَيْدًا»، أي: أُرُوِّدُهُ، وأَمْنُهُ. ويُقال: «تَيْدَ زَيْدًا»، بمعنى «رُوِيَ»، و«هَلَمْ زَيْدًا»، أي: قَرَنَهُ، وأَخْضَرَهُ، و«هَاتِ الشَّيْءَ» أي: أَعْطِنِيهِ، قال الله تعالى: «هَاسُوا بُهْتَكُمْ»^(١)، و«هَاءَ زَيْدًا»، أي: خُذْهُ، و«حَيْهَلِ الثَّرِيدَ»، أي: لَيْتَهُ، و«بَلَّ زَيْدًا»، أي: دَغَهُ، و«تَرَكَهَا»، و«مَنَاعَهَا»، أي: «اتْرَكَهَا»، و«أَمْنَعَهَا»، و«عَلَيْكَ زَيْدًا»، أي: الزَّمَهُ، و«عَلَيَّ زَيْدًا»، أي: أَوْلَيْنِيهِ.

قال الشارح: اعلم أن معنى قول النحويين: «أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ» المرادُ به أنها وُضعت لتدلّ على صِيغِ الْأَفْعَالِ، كما تدلّ الْأَسْمَاءُ عَلَى مُسَمِّيَّاتِهَا، فقولنا: «بَعْدَ» دالٌّ عَلَى مَا تَحْتَهُ مِنَ الْمَعْنَى، وهو خِلافُ الْقُرْبِ. وقولك: «هَيْهَاتَ» اسمٌ لِلْفَظِ «بَعْدَ» دالٌّ عَلَيْهِ، وكذلك سائرُهَا.

والغرض منها الإيجاز والاختصار، ونوعٌ من المبالغة، ولولا ذلك، لكانت الْأَفْعَالُ التي هذه الْأَلْفَاظُ أَسْمَاءً لَهَا، أَوْلَى بِمَوْضِعِهَا. ووجه الاختصار فيها مجيئُهَا لِلوَاحِدِ وَالوَاحِدَةِ، وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ بِلَفْظِ وَاحِدٍ وَصُورَةٍ وَاحِدَةٍ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي الْأَمْرِ لِلوَاحِدِ: «صَهْ يَا زَيْدٌ»، وَفِي الْاِثْنَيْنِ: «صَهْ يَا زَيْدَانِ»، وَفِي الْجَمَاعَةِ: «صَهْ يَا زَيْدُونَ»، وَفِي الْوَاحِدَةِ: «صَهْ يَا هَيْدٌ»، و«صَهْ يَا هِنْدَانِ»، و«صَهْ يَا هِنْدَاتُ»، وَلَوْ جِئْتَ بِمُسَمِّيِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ، وَهُوَ «اسْكُتْ»، و«اسْكُتَا» لِلْاِثْنَيْنِ، و«اسْكُتُوا» لِلْجَمَاعَةِ، و«اسْكُتِي»، لِلوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ، و«اسْكُتْنَ» لِلْجَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ؟ فَتَرْكُهُمْ إِظْهَارَ عِلَاقَةِ التَّأْنِيثِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ مَعَ أَنَّ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ ضَمِيرًا لِلْمَأْمُورِ، وَالْمَنْهِي بِحُكْمِ مُشَابَهَةِ الْفِعْلِ، وَنِيَابَتِهِ عَنْهُ دَلِيلٌ عَلَى مَا قُلْنَاهُ مِنْ قَصْدِ الْإِيجَازِ وَالْاِخْتِصَارِ. وَأَمَّا الْمِبَالِغَةُ، فَإِنَّ

(١) الْأَنْبِيَاءُ: ٢٤؛ وَالْبَقَرَةُ: ١١١.

قولنا: «صَنَ» أبلغ في المعنى من «اسْكُتْ»، وكذلك البَوَاقِي.

واعلم أنَّ هذه الأسماء، وإن كان فيها ضميرٌ تستقلُّ به، فليس ذلك على حدِّه في الفعل، ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملةً، وليست هذه الأسماء كذلك، بل هي مع ما فيها من الضمير أسماء مفردة على حدِّه في اسم الفاعل، واسم المفعول والظرف؟ والذي يدلُّ على أنَّ هذه الألفاظ أسماء مفردة إسنادُ الفعل إليها. قال زُهَيْر [من الكامل]:

٥١٤- وَلَنِنَعْمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنتَ إِذَا دُعِيْتَ نَزَالٍ وَلَجَّ فِي الدُّعْرِ
فلو كانت «نَزَالٍ» بما فيها من الضمير جملةً، لَمَا جاز إسنادُ «دُعِيْتَ» إليها من حيث كانت الجمل لا يصحُّ كونُ شيء منها فاعلاً. وإنما لم يصحَّ أن تكون الجملة فاعلاً؛ لأنَّ الفاعل يصحُّ إضماره، والجملة لا يصحُّ إضمارها؛ لأنَّ المضمَر لا يكون إلا معرفةً، والجمل ممَّا لا يصحُّ تعريفُها من حيث كانت معاني الجمل مستفادةً. ولو كانت معرفةً، لم تكن مستفادةً، فلمَّا تدافع الأمران فيها^(١) وتَنَافَا، لم يجتمعا.

والذي يدلُّ أنَّ هذه الألفاظ أسماءُ أُمُورٍ:

الأوَّل منها: جوازُ كونها فاعلةً ومفعولةً، فمن الفاعل ما ذكرناه من إسنادِ الفعل

٥١٤- التخریج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٨٩؛ وإصلاح المنطق ص ٣٣٦؛ وخزانة الأدب ٦/٣١٧، ٣١٨، ٣١٩؛ والدرر ٥/٣٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٣١؛ وشرح التصريح ١/٥٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٣٠؛ والشعر والشعراء ١/١٤٥؛ والكتاب ٣/٢٧١؛ ولسان العرب ١١/٦٥٧، ٦٥٨ (نزل)، ١٢/١٨ (اسم)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٥؛ والمقتضب ٣/٣٧٠؛ وجمع الهوامع ٢/١٠٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/٢٤٧؛ ورصف المباني ص ٢٣٢.

المعنى: يمدح رجلاً بالشجاعة، ويراه جديراً بملء درعه عندما تحين ساعة المعركة، ويخاف الناس الإعراب: «ولنعلم»: الواو: استئنافية، واللام: حرف ابتداء وتوكيد لا محلَّ له، و«نعم»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح مبني على الفتح. «حشو»: فاعل مرفوع بالضمَّة. «الدرع»: مضاف إليه مجرور. «أنت»: ضمير رفع منفصل مبني في محلِّ رفع مبتدأ مؤخر. «إذا»: ظرف زمان متعلق بالفعل دعيت. «دعيت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء تاء التأنيث الساكنة. «نزال»: اسم فعل أمر بمعنى «انزل» مبني على الكسر، في محلِّ رفع نائب فاعل على الحكاية. «ولجَّ»: الواو عاطفة، «لجَّ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. «في الدُّعْرِ»: جارٌّ ومجرور متعلقان بالفعل «لجَّ».

جملة «لنعلم حشو الدرع»: في محلِّ رفع خبر مقدَّم للضمير «أنت». وجملة «أنت نعم حشو الدرع»: استئنافية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «دعيت...»: في محلِّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «لجَّ في الدُّعْرِ»: معطوفة على ما قبلها في محلِّ جرٍّ.

والشاهد فيه قوله: «دعيت نزال» حيث جاءت «نزال» نائب فاعل، مما يؤكِّد أنها اسم جملة.

(١) صحَّحتها طبعة ليبزغ في ذيل التصحيحات ص ٩٠٧ إلى «فيهما» ولا أرى هذا التصحيح صائباً.

إليها في قوله: «إذا دعيت نزال»، والفعل لا يُسند إلا إلى اسم مَحْض. ومن المفعول قَوْل الآخر [من الكامل]:

٥١٥- فَدَعَوْا نَزَالَ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلْ
فإن قيل: فقد قال الشاعر [من الطويل]:

٥١٦- وما راعني إلا يسيّر بشرطة وعهدي به قينًا يَفُش بِكبير

٥١٥- التخريج: البيت لابن مقروم الضبي في الحيوان ٤٢٧/٦؛ وخزانة الأدب ٤٩/٥، ٣١٧/٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٢؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٦٥٧/١١ (نزل).

المعنى: لقد دعوني للمقاتلة والمنازلة فنزلت، وعلام أركب هذا الفرس إذا لم أنزل الأبطال عليه. الإعراب: «فدعوا»: الفاء: بحسب ما قبلها، «دعوا»: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف للتفريق. «نزال»: اسم فعل أمر مبني على الكسر في محل نصب مفعول به على الحكاية، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت. «فكنت»: الفاء: عاطفة، «كنت»: فعل ماض ناقص مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء في محل رفع اسم كنت. «أول»: خبر منصوب بالفتحة. «نازل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وعلام»: الواو استئنافية. «على»: حرف جر. «ما»: اسم استفهام مبني في محل جر بحرف الجر والجار والمجرور متعلقان بالفعل أركبه. «أركبه»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «إذا»: ظرف زمان مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ«أركب». «لم»: حرف جزم ونفي وقلب. «أنزل»: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر للضرورة، والفاعل: ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا. جملة «دعوا»: بحسب ما قبلها. وجملة «كنت أول»: معطوفة على جملة «دعوا» لا محل لها من الإعراب. وجملة «علام أركبه»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لم أنزل»: في محل جر بالإضافة. والشاهد فيه قوله: «فدعوا نزال» حيث أوقع لفظ «نزال» في موقع المفعول به لأنه أراد هذا اللفظ، ولو أراد المعنى لم يجز له أن يوقعه في شيء من مواقع الإعراب؛ لأن الفعل وما هو بمعناه لا يقع في شيء منها.

٥١٦- التخريج: البيت بلا نسبة في الخصائص ٤٣٤/٢.

اللغة: راعني: أفزعني. الشرطة: مفردها شرطي (رجل شرطة). القين: الحداد. الكير: الأداة التي ينفخ فيها على النار.

المعنى: عجبني لما أرى، فإنه أخافني حقًا، فأمس كان هذا الرجل حدادًا، واليوم يسير مرافقًا تتبعه الشرطة.

الإعراب: «وما راعني»: الواو: حسب ما قبلها، «ما»: نافية، «راعني»: فعل ماض مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: (هو). «إلا يسيّر»: «إلا»: حرف حصر، «يسيّر»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو. «بشرطة»: جار ومجرور متعلقان بالفعل يسيّر. «وعهدي»: الواو: حالية، «عهدي»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو مضاف، والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «به»: جار ومجرور متعلقان بخبر=

فجعل «يسير» فاعلاً، وهو فعلٌ مضارعٌ، وقال جَمِيلٌ [من الطويل]:

٥١٧- جَزِعْتُ حِذَارَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا وَحُقَّ لِمَثَلِي يَا بُئَيْسَئُهُ يَجْزَعُ

فأسند «حُقَّ» إلى «يجزع» وهو فعلٌ، قيل: إن مراده ههنا معنى الفعلين، والتقدير: «أن يسير» و«أن يجزع». فالفعلُ فيهما مسندٌ إلى المصدر المنوي، لا إلى الفعل؛ لأن «أن» والفعل مصدرٌ. والمراد: وما راغني إلا سَيْرُهُ، وَحُقَّ لِمَثَلِي الْجَزَعُ. وقد اطرَد حذف «أن» وإرادتها نحو قوله [من الطويل]:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَخْضَرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي^(١)

والمراد «أن أخضر» فلما حذف «أن» ارتفع الفعل، وإن كانت مرادة. ومثله قوله [من الوافر]:

فقالوا: مَا تَشَاءُ فَقُلْتُ: أَلَهُو^(٢)

= محذوف. «قيناً»: مفعول به للمصدر «عهدي» منصوب بالفتحة الظاهرة. «يُقَشُّ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر تقديره هو. «بكير»: جار ومجرور متعلقان بالفعل يُقَشُّ. جملة «راغني»: بحسب الواو. وجملة «يسير بشرطة»: حالية محلها النصب. وجملة «يُقَشُّ بكير»: في محل نصب صفة لـ «قين». وجملة «عهدي به قيناً»: حالية محلها النصب. والشاهد فيه قوله: «يسير بشرطة» فقد أولت الجملة إلى مصدر في محل رفع فاعل عند بعضهم، والصواب أنها حالية، وفاعل «راغني» ضمير على من سبق ذكره.

٥١٧- التخريج: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١١٢؛ وخزانة الأدب ٥٧٩/٨، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٤؛ والخصائص ٤٣٥/٢؛ وسر صناعة الإعراب ٢٨٥/١؛ ولسان العرب ٢٧٣/١٤ (دنا). اللغة: جَزَعَ الرجل: ضعف عن حمل ما حُلَّ به، ولم يجد صبراً عليه. البين: البعد والفراق. تحملوا: ارتحلوا.

المعنى: لقد خفت من الفراق يومَ همَّ قوم الحبيبة بالرحيل، وجدير بمثلي أن يخاف فراق من يهوى الإعراب: «جَزِعْتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «حِذَارَ»: مفعول لأجله منصوب. «البين»: مضاف إليه مجرور. «يوم»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «جزعت». «تحملوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة: فاعل، والألف: فارقة. «وحق»: الواو: حالية، «حُقَّ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتح. «لمثلي»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «حُقَّ»، ويا المتكلم: مضاف إليه محله الجر. «يا»: حرف نداء. «بئس»: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب. «يجزع»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر تقديره: هو، والمصدر المؤول من «أن» المقدرة، ومن الفعل «يجزع» نائب فاعل للفعل «حُقَّ»، ويرى بعضهم أن جملة «يجزع» نفسها هي نائب الفاعل ولا حاجة إلى تقدير «أن» المصدرية، ولا إلى تأويل المصدر.

جملة «جزعت» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تحملوا»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «حُقَّ...»: حالية محلها النصب. وجملة «يا بئس»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه أن الأصل «أن يجزع» فحذفت «أن» وارتفع الفعل بعدها.

(٢) تقدم بالرقم ٣١٦.

(١) تقدم بالرقم ٢٠٢.

والمراد: أن أَلْهُو، أي اللَهْو.

والثاني: حكاية بنائه إذا نُقِلَ إلى العَلَمِيَّة، وسُمِّيَ به، وفي آخره الراء، فإنه يجتمع القبيلان: بنو تميم وأهل الحجاز على بنائه، نحو قولك: «حَضَارٍ»، و«سَفَارٍ»، فحاله بعد التسمية كحاله قبل التسمية في بنائه؛ لأنه اسمٌ نُقِلَ فبقي على بنائه، ولم يُعَرَّب. ولو كان فعلاً، لوجب إذا نُقِلَ إلى العَلَمِيَّة أن يُعَرَّب، نحو: «كَغَسَبَ»، و«تَغَلَّبَ»، و«اضرب».

فإن قيل: فهلاً كان إعرابُ بني تميم من ذلك في التسمية ما لم يكن آخره راء، نحو: «نَزَالٍ»، و«دَرَاكِ» دليلاً على أنه فعلٌ. قيل: لا يدلُّ ذلك على كونه فعلاً؛ لأنهم أجزوا ذلك مُجَرِّى «أَيْنَ»، و«كَيْفَ»، و«كَمْ» إذا سُمِّيَ به، وإجماعهم مع الحجازيين على بناء ما كان آخره راء بعد التسمية به دلالةً على أنه اسمٌ عندهم.

الثالث: إنه يُنَوَّنُ فَرْقاً بين المعرفة والنكرة، وذلك إذا قلت: «صَة»، كان معرفة، وإذا قلت: «صَه»، كان نكرة، والتعريفُ من خصائص الأسماء، ويؤيد ما قلناه جُمُودُها، وعدمُ تصرفها.

فإن قيل: هذه تعمل عملَ الأفعال، وتفيد فائدةَ الأفعال من الأمر والنهي والزمان الخاص، ألا تراك إذا قلت: «هَيْهَاتَ»، فهَمَّتِ البُعْدَ في زمانٍ ماضٍ، وهذه دلالةُ الفعل، فهلاً قلت: إنها أفعالٌ، وتكون من قبيل الألفاظ المترادفة، فـ«صَة»، و«أُسْكُتَ» بمنزلة: «ذَهَبَ»، و«مَضَى»، و«قَعَدَ»، و«جَلَسَ». قيل: قد تقدَّمت الدلالةُ على اسمِيَّةِ هذه الكَلِمِ بما فيه مَقْنَعٌ، وأمَّا إعمالها عملَ الأفعال؛ فللشَبْهِ الواقع بينها وبين الأفعال، وأمَّا دلالتها على ما تدلُّ عليه الأفعال من الأمر والنهي والزمان الخاص؛ فإنما استفيد من مدلولها لا منها نفسها، فإذا قلت: «صَة»، دلَّ ذلك على «أُسْكُتَ»، والأمرُ مفهومٌ منه، أي: من المسمَّى الذي هو «أسكت». و«هَيْهَاتَ» اسمٌ، ومسمَّاه لفظٌ آخر، وهو بُعدٌ، فالزمانُ معلومٌ من المسمَّى لا من الاسم.

ولما كانت هذه الألفاظ أسماءً للأفعال كالأعلام عليها؛ كان فيها كثيرٌ من أحكام الأعلام، وذلك أنَّ فيها المرتَجَلَ والمنقول والمشتقَّ، فالمرتَجَلُ، نحو: «صَة»، و«مَة»، والمنقول كـ«عَلَيْكَ» و«إِلَيْكَ»، و«دُونَكَ»، والمشتق كـ«نَزَالٍ»، و«حَذَارٍ»، و«بَدَادٍ».

وهذه الأسماء على ضربين كما ذكر: ضرب لتسمية الأوامر، وضرب لتسمية الأخبار، والعَلَبَةُ للأوَّل. وإنما كان الغالب فيها الأمر، لما ذكرناه من أنَّ الغرض بها الإيجاز مع ضربٍ من المبالغة. وذلك بآبُهِ الأمر؛ لأنه الموضع الذي يُجْتَرَأُ فيه بالإشارة، وقرينةُ حال، أو لفظٌ عن التصريح بلفظ الأمر. ألا ترى أنك تقول لَمَنْ أشال سَوَطاً، أو سَدَّ سَهْمًا، أو شهر سيفًا: «زَيْدًا»، أو «عمرًا»، فتستغني بشاهد الحال عن أن تقول: «أَوْجِعَ»، أو «أَزمَ»، أو «اضرب». ويكفي من ذلك الإشارة وشاهد الحال، وقامت

المخاطبة وحُضورُ المأمور مقامَ اللفظ بالأمر. وإذا جاز حذفُ فعل الأمر من غيرِ خَلْفٍ لشاهدٍ حالٍ، كان حذفُهُ لقيام غيره مقامه أولى بالجواز. وليس كذلك الغائب والخبر، فلذلك قلَّ استعمالُ هذه الكَلَمِ في الخبر، وكثُر في أمرِ الحاضر.

ووجهُ ثانٍ أنَّ الأمر لا يكون إلا بالفعل، فلما قويت الدلالةُ على الفعل، حُسِّنَ حذفُهُ وإقامةُ الاسمِ المُناب عنه خَلْفًا منه. ولما كانت هذه الأسماء عَوَضًا عن اللفظ بالفعل ونائبةً عنه، أعملت عَمَلَهُ، ولما كانت الأفعال التي هي مسمياتُ هذه الأسماء، منها ما هو متعدِّ للفاعل متجاوزٌ له إلى غيره، نحو: «خُذْ زَيْدًا» و«الزَّمْ عَمْرًا»، ومنها ما هو لازم له لا يتجاوزُه إلى مفعول، نحو: «اسْكُتْ»، و«اكْثُفْ»، كانت هذه الأسماء كذلك على حسبِ مسمياتِها، منها ما هو متعدِّ للمأمور، ومنها ما لا يتجاوزُه إلى غيره.

فمن المتعدِّي قولهم: «رُوِّدَ زَيْدًا»، أي: أُرُوِّدُهُ، وأُمَهِّلُهُ، فهو اسمٌ لهذا اللفظ، وهو مشتقٌّ من مسماه الذي هو «أُرُوِّدُ». وأصلُّه المصدر الذي هو «إِرُوِّدُ». وصُغِرَ بحذفِ الزوائد تصغيرَ الترخيم، فقالوا: «رُوِّدَ»، كما قالوا: «سُوِّدَ» في «أُسُوِّدُ»، و«زُهَّيِّرَ» في «أَزْهَرُ». وقال الفراء: «رُوِّدَ» تصغيرُ «رُوِّدَ»، و«الرُّوِّدُ»: المَهْلُ، يُقال: فلانٌ يمشي على رُوِّدٍ، أي: على مهلٍ، قال الشاعر [من البسيط]:

٥١٨- [تَكَادُ لَا تَثْلِمُ الْبَطْحَاءَ وَطَأْتِهَا] كَأَنَّهَا تَمْلُ يَمْشِي عَلَى رُوِّدٍ
وقالوا: «تَيْدَ زَيْدًا» في معنى «رُوِّدَ زَيْدًا»، فهو اسمٌ لقولك: «أُرُوِّدُ»، و«أُمَهِّلُ»،

٥١٨ - التخریج: البيت للجموح الظفري في شرح أشعار الهذليين ص ٨٧٢؛ ولسان العرب ١٨٩/٣ (رود)؛ والتنبیه والإيضاح ٣٢/٢؛ ومجمل اللغة ٤٣٤/٢؛ وتاج العروس ١٢٣/٨ (رود)؛ وأساس البلاغة (رود)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٦٩/٣، ١٧٠ (رأد)؛ ومقاييس اللغة ٤٥٨/٢؛ والمخصص ٨٩/١٤؛ وتهذيب اللغة ١٦٢/١٤؛ وتاج العروس ٨٠/٨ (رأد).

شرح المفردات: تثلّم: تُحدث ثلّة أو شقًا. البطحاء: المكان المنبسط يسيل فيه الماء، فيخلف فيه التراب والحصى الصغار. يصف امرأة بالخفة واللفظ، فيشبه مشيها بمشي سكران على مهل. الإعراب: «تكاد»: فعل مضارع ناقص (من أفعال المقاربة) مرفوع بالضمة، واسمه ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «لا»: حرف نفي. «تثلّم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «البطحاء»: مفعول به مقدّم منصوب بالفتحة. «وطأتها»: فاعل مؤخر مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «كأنها»: حرف مشبّه بالفعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسمها. «ثلّم»: خبر (كان) مرفوع بالضمة. «يمشي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «على رُوِّدٍ»: جاز ومجرور متعلّقان بـ(يمشي).

وجملة «تكاد لا تثلّم»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تثلّم»: في محلّ نصب خبر (تكاد). وجملة «كأنها ثلّم»: استثنائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يمشي»: في محلّ رفع صفة لـ(ثلّم).

والشاهد فيه قوله: «على رُوِّدٍ» بمعنى: على مهل.

وهو مبنيٌ لوقوعه موقعَ فعل الأمر، وتضمُّنه معنى لام الأمر. وكان الأصلُ أن يكون ساكنَ الآخر، إلّا أنّه التقى في آخره ساكنان: الياء والdal، ففتحت الdal لالتقاء الساكنين لثقل الكسرة بعد الياء، على حدِّ صنيعهم في «زُوَيْدًا»، و«أَيْنَ»، و«كَيْفَ». وحكى البغداديون: «تَيْدَكَ زَيْدًا»، ويحتمل أن يكون الكاف اسمًا في موضع خفض، ويكون انتصابه على المصدر بمنزلة: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا». ويجوز أن تكون للخطاب مُجرِّدةً من معنى الاسمِية بمنزلة: «زُوَيْدَكَ زَيْدًا». والأقربُ في هذه اللفظة أن تكون مأخوذةً من «التَّوْدَةُ»، الفاء واو، أُبدل منها التاء، ولزم البدلُ على حدِّ «تَيْفُورٍ» و«تَوْرَاةٍ»، والعينُ همزة، أُبدلت ياءً لضربٍ من التخفيف على غير قياس، كما قالوا في «قَرَأْتُ»: «قَرَيْتُ»، وفي «بَدَأْتُ»، «بَدَيْتُ»، وفي «تَوَضَّأْتُ»: «تَوَضَّيْتُ».

ومن ذلك «هَلُمَّ زَيْدًا»، أي: قَرِّبه، وأخضِرْه، وليس المراد أنها دالَّةٌ على ما يدلُّ عليه «قَرِّبه»، و«أخضِرْه»، وإنَّما «هَلُمَّ» اسمٌ لهذا اللفظ الذي هو «قَرَّبَ»، و«أخضِرَ»، وله موضعٌ يُذكر فيه.

ومن ذلك: «هَاتِ الشَّيْءَ»، أي: أَعْطِنِيه، وهو اسمٌ لـ«أَعْطِنِي» و«نَاوِلْنِي»، ونحوهما. وهو مبنيٌ لوقوعه موقعَ الأمر، وكُسِر لالتقاء الساكنين: الألف والتاء، وكأنَّه من لفظٍ «هَيْتٌ» ومعناه. وقال بعضهم: هو من «آتَى يُؤَاتِي»، والهاء فيه بدلٌ من الهمزة، ويُعزَّى هذا القول إلى الخليل^(١)، واستدلَّ على ذلك بتضريفيه، نحو قوله [من الرجز]:

لَّهُ مَا يُعْطِي وَمَا يُهَاتِي ٥١٩-

من «المُهَاتاة» ويلحقونه ضميرَ التثنية والجمع لقوَّة شبه الفعل.

قال الله تعالى: ﴿هَاتُوا بُرْهَنَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٢). وفي الحديث: «هاتوا

(١) كتاب العين ٨٠/٤.

٥١٩ - التخريج: الرجز بلا نسبة في سرِّ صناعة الإعراب ٥٥٣/٢؛ ولسان العرب ٣٥٢/١٥ (هنا).

الإعراب: «الله»: جازَ ومجرور متعلِّقان بخبر محذوف. «ما»: اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ. «يعطي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدَّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «وما»: الواو للعطف، «ما»: اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ. «يهاتي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدَّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. وجملة «موهوب لله ما يعطي»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «يعطي»: صلة الموصول لا محلَّ لها. وجملة «ما يهاتي»: معطوفة على الأول لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «يهاتي»: صلة الموصول لا محلَّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يهاتي» على أن الهاء بدل من الهمزة، فأصلها (يؤاتي).

(٢) البقرة: ١١١.

رُبِعَ عُشُورِ أَمْوَالِكُمْ»^(١). كما فعلوا ذلك في «هَلَمْ» حين قالوا: «هَلَمْأًا»، و«هَلَمْوًا»، وفي «هَاء» حين قالوا: «هَؤُومًا»، و«هَؤُومٌ». قال الله تعالى: ﴿هَؤُومٌ أَقْرَبُ وَأَكْنَبُ﴾^(٢).

ومن ذلك قولهم: «حَيْهَلُ الثَّرِيدِ»، جعلوا «حَيَّ» و«هَلَّ» بمنزلة شيء واحد، وفتحوهما كـ«خَمْسَةَ عَشَرَ»، وسمّوا بهما الفعل، فـ«حَيْهَلُ الثَّرِيدِ» بمنزلة: «ايتوا الثريدَ». وقالوا: «بَلَّهْ زَيْدًا»، والمراد: دَغْ زَيْدًا، وقالوا: «تَرَكَهَا»، و«مَنَاعِيهَا»، والمراد: اَتْرُكْهَا، وَاَمْنَعَهَا.

وقالوا: «عَلَيْكَ زَيْدًا»، أي: الزَّمَهُ. وقالوا: «عَلَيَّ زَيْدًا» أي: أَوْلِيْنِيهِ. فهذه كلّها أسماءٌ لما ذكرناه من الدلالة، وكلّها مُتَعَدِيَةٌ ضميرَ المأمُورِ إلى المفعول، كما كانت مسمّياتُها كذلك، فاعرفه.

[اسم الفعل غير المتعدي]

قال صاحب الكتاب: وغير المتعدي نحو قولك: «صَنَ»، أي: اسكُتْ، و«مَنَ»، أي: اكفُفْ، و«إِيَهْ»، أي: حَدِّثْ، و«هَيْتَ»، و«هَلَّ»، أي: اسرِغْ، و«هَيْكَ»، و«هَيْكَ»، و«هَيْتَا»، أي: اسرِغْ فيما أنت فيه. قال [من الرجز]:

٥٢٠- [لَتَقْرِبَنَّ قُرْبًا جُلْدِيَا مَادَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا]
فَقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فَهَيَّا هَيَّا

(١) في سنن أبي داود الرقم ١٥٧٢؛ وسنن الدارقطني ٩٢/٢: «هاتوا ربع العشور من كل أربعين». وانظر موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ١٩٠/١٠.

(٢) الحاقة: ١٩.

٥٢٠- التخرّيج: الرجز لابن ميادة في ديوانه ص ٢٣٧؛ وخزانة الأدب ٥٩/٤، ٢٧٢/٩، ٢٧٣، ٢٧٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٦٦/١؛ ولسان العرب ٤٨١/٣ (جلد)؛ وبلا نسبة في سمط اللآلي ص ٥٠١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٧٧/١؛ ولسان العرب ٢١٧/١٢ (دوم)، ٣٧٦/١٥ (هيا)؛ والمقتضب ٤/٩١؛ ونوادر أبي زيد ص ١٩٤.

اللغة: القرب: السير في الليلة التي يصبح الماء صبيحتها. الجلدي: السير الشديد. دجا الليل: أظلم. الفصيل: ابن الناقة عندما ينفصل عن أمه.

المعنى: يخاطب ناقته، ويطلب منها أن تسير سيرًا شديدًا في الليلة التي ينهمر الماء في صباحها، ما دام في هذه الإبل صغير حيّ، فالليلة قد اشتدّ ظلامها.

الإعراب: «لتقربن»: اللام: واقعة في جواب قسم مقدّر، و«تقربن»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، وحذفت النون لتوالي الأمثال، والياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والنون: للتوكيد. «قربًا»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «جلديًا»: صفة «قربًا» منصوبة بالفتحة. «ما دام»: حرف نفي، و«دام»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «فيهن»: جار ومجرور متعلقان بـ «حيًا». «فصيل»: اسم «دام» مرفوع بالضمة. «حيًا»: =

و«نَزَلَ»، أي: انزَلَ، و«قَطَعَ»، أي: اكَتَفَ، و«أَنْتَهَ»، و«إِلَيْكَ»، أي: تَنَحَّ. وسمع أبو الخطَّاب مَنْ يُقال له: «إِلَيْكَ»، فيقول: «إِلَيَّ»، كأنه قيل: له «تَنَحَّ»، فقال: «أَتَنَحَّى». و«دَعَّ»، أي: اُنْتَعَشَ، يُقال: «دَعَا لَكَ»، و«دَعَدَعَا»، و«أَمِينٌ»، و«أَمِينٌ»، بمعنى: اسْتَجَبَ.

قال الشارح: هذه الألفاظ كلها ممَّا سُمِّي به الفعل في حال الأمر، وهي لازمة لا تُجاوز مأمورها؛ لأنها نائبة عن أفعال لازمة غير متعدية. وإذا كان الأصل الذي هو المسمى لازماً، كان الاسم الذي هو فرع باللزوم وعدم التعدّي أولى.

فمن ذلك «صَه» بمعنى «اسْكُتْ»، و«مَه» بمعنى «اكْفُفْ»، و«إِيَه» بمعنى «حَدِّثْ»، فكلها أسماء لما تقدّم بيانه، وكلها لازمة؛ لأنها اسمٌ لفعلٍ لازم، وكلها مبنية لوقوعها موقع الفعل المبنية، وهو الأمر.

فإن قيل: فعلُ الأمر مختلفٌ في بئنه وإعرابه على ما هو معلوم، فما بال الإجماع وَقَعَ على بناء هذه الكلم؟ قيل: فعلُ الأمر مبنيةٌ عند المحققين، على أننا نقول: إن وقوع هذه الأسماء موضع ما أصله البناء، وجزيها مجراه في الدلالة سبب كافٍ في البناء. ولا خلاف عند الجميع في أن أصل ما وقعت هذه الكلم موقعه البناء، وهو الفعل على الإطلاق، فكان مبنيةً لهذه العلة.

ف«صَه» و«مَه» مبنيتان، لما ذكرناه، ولأنهما صوتان سُمِّي بهما، وحُكي حالهما قبل التسمية. وبعد التسمية، وهما لازمان على حسب مُسمّاهما، ف«صَه» نائبة عن «اسْكُتْ»، و«مَه» نائبة عن «اكْفُفْ»، وهما مبنيتان على الوقف، وذلك هو الأصل في كل مبنية، وإنما حُرِّك منه ما حُرِّك لعلّة.

وحال «إِيَه» كحال «صَه»، و«مَه» في البناء، وكان القياس أن تكون ساكنة الآخر ك«صَه»، و«مَه»، إلا أنه التقى في آخرها ساكنان: الياء والهاء، فكُسرت الهاء لالتقاء الساكنين. واحتمل ثقل الكسرة بعد الياء، إذ لو فُتحت، لالتبس ب«إِيَهَا» التي للكُفِّ، وهي نائبة عن «زِدْ» أو «حَدِّثْ». وذكرها مع اللازمة نظراً إلى الاستعمال، إذ لا يكادون يقولون: «إِيَه الحديث»، وإن كان القياس لا يأباه، بل يقتضيه، لأنّه اسمٌ ناب عن فعل

= خبر «دام» منصوب بالفتحة. «فقد»: الفاء: حرف استئناف، و«قد»: حرف تحقيق. «دجا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف. «الليل»: فاعل مرفوع بالضمّة. «فهيا»: الفاء: حرف استئناف، و«هيا»: اسم فعل أمر بمعنى «أسرع»، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «هيا»: توكيد للأولى. وجملة «أقسم» المحذوفة: ابتدائية لا محل لها من الإعراب وجملة «تقرين»: واقعة في جواب قسم محذوف لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما دام فصيل حيّاً»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «دجا»: استئنافية أيضاً لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه مجيء «هيا» بمعنى: «أسرع» فيما أنت فيه.

متعدّ، نحو: «حَدَّثَ»، أو «زَدَ». وكلُّ واحد من هَذَيْنِ الفعلَيْنِ متعدّدٌ، فوجب أن يكون كذلك؛ لأنّه عبارةٌ عنهما. قال ذو الرّمة [من الطويل]:

٥٢١- وَقَفْنَا وَقُلْنَا إِيَّهْ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيارِ الْبَلّاقِعِ
وكان الأصمعيُّ يُنَكِّرُ على ذي الرّمة هذا البيتَ، ويزعم أنّ العرب لم تقل إلّا:
«إِيَّه» بالتّونين، وجميعُ النّحويِّين صوّبوا قولَ ذي الرّمة، وقسموا «إِيَّه» إلى قسمَيْنِ: معرفةً
ونكرةً، فإذا استزادوا منكوراً، قالوا: «إِيَّه» بالتّونين، وإذا استزادوا معرفةً، قالوا: «إِيَّه»
من غيرِ تنوين على حدِّ «صَه» و«صَه».

ومن ذلك «هَيْتَ»، وهو اسمٌ للفعل، وفيه ضميرُ المخاطب كـ«صَه» و«مَه»،
ومسمّاه «أُسْرِغَ». يُقال: «هَيْتَ» إذا دعا. قال الشاعر [من مجزوء الكامل]:

٥٢٢- أَبْلِغْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِ مِنْ أَخَا الْعِرَاقِ إِذَا أَتَيْتَا
أَنَّ الْعِرَاقَ وَأَهْلَهُ سَلَّمَ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا

٥٢١- التّخريج: البيت لذي الرّمة في ديوانه ص ٧٧٨؛ والأشباه والنظائر ٢٠١/٦؛ وإصلاح المنطق
ص ٢٩١، ٣٠١؛ وتذكرة النّحاة ص ٦٥٨؛ وخزانة الأدب ٢٠٨/٦، ٢٠٩، ٢١٠، ١١٣/١٠، ١١٤؛
ورصف المباني ص ٣٤٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٤٩٤/٢؛ ولسان العرب ٤٧٤/١٣ (أيه)؛ وما
ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٩؛ ومجالس ثعلب ص ٢٧٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢٣٧/٦.
اللّغة: إِيَّه عن أُمِّ سَالِمٍ: حدّثنا عنها. والبال: الشّأن. والديار البلاقع: الديار التي ارتحل سكانها،
فهي خالية.

المعنى: طلب من الطلل أن يحدثه عن محبوبته أم سالم، وهذا من فرط تحيره وولعه، ثم أفاق
وأنكر على نفسه ذلك لأنّه ليس من شأن الأماكن الإخبار.

الإعراب: «وقفنا»: فعل ماضٍ، و«نا»: فاعل. «وقلنا»: الواو: حرف عطف، «قلنا»: مثل «وقفنا».
«إِيَّه»: اسم فعل أمر مبني على الكسر بمعنى (حدّث)، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنت. «عن
أم»: جار ومجرور متعلقان باسم الفعل (إِيَّه). «سالم»: مضاف إليه. «وما»: الواو: حرف استئناف
ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «بال»: خبر للمبتدأ (ما). «تكلّم»: مضاف
إليه، وكذلك «الديار». «البلاقع»: صفة «الرسوم» مجرورة.

وجملة «وقفنا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «قلنا». وجملة «إِيَّه»: مقول
القول محلها النصب. وجملة «ما بال»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه أنّه قال: «إِيَّه» بكسر الهاء لا بتّونينها، لأنّه طلب إلى الأطلال أن تحدث حديثاً معهوداً
عن أم سالم، ولو أراد أن تحدثه حديثاً غير معهود أو غير محدد لنوّن، وقال: إِيَّه.

٥٢٢- التّخريج: البيتان بلا نسبة في جمهرة اللّغة ص ٢٥١، ٤٤٠، والخصائص ٢٧٩/١؛ ولسان العرب
١٠٦/٢، ١٠٧ (هيت)، ٢٧٣/١٠ (عنق)؛ والمحتسب ٣٣٧/١.

الإعراب: «أبلغ»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. «أمير»:
مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «المؤمنين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه جمع مذكر
سالم. «أخا»: منادى مضاف منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الخمسة. «العراق»: مضاف إليه

يريد عليّ بن أبي طالب، رضوان الله عليه، وهو لازم لا يتعدّى إلى مفعول، كما أنّ مسمّاه كذلك. وفيه ثلاث لغات: هَيْت بالفتح، و«هَيْت» بالضم، و«هَيْت» بالكسر. وأصله البناء على السكون كـ«صَه»، إلّا أنّه التقى في آخره ساكنان: الياء والتاء، فحرّكت التاء لالتقاء الساكنين. فَمَنْ فتح، فَطَلَبًا لِلخِفَةِ لِثِقَلِ الكسرة بعد الياء، كما قالوا: «أَيْنَ»، و«كَيْفَ». وَمَنْ ضمّ، فَإِنَّهُ شَبَّهه بِالغَايَاتِ، نحو: «قَبْلُ»، و«بَعْدُ». وذلك لأنّ معنى «هَيْت»: دُعَائِي لَكَ، فهو في معنى الإضافة، واستعماله من غير إضافة كقَطْعِهِ عن الإضافة، فَيُبْنَى على الضمّ كبناء «قَبْلُ»، و«بَعْدُ». وَمَنْ كسر، فقال: «هَيْت»، وهي أَقْلُهُا، فَكَسَرَ على أصل التقاء الساكنين، ولم يُبَالِ الثَقَل، لِقَلَّةِ استعمالها ونُدْرَتِهَا في الكلام، فجاؤوا بها على الأصل كـ«جَيْر».

و«لَكَ» من قولك: «هَيْتَ لَكَ» تبيينٌ للمخاطب جيء به بعد استغناء الكلام عنه، كما كان كذلك في «سَقِيًا لَكَ»، ألا ترى أنّ «سقي» غير محتاج إلى «لَكَ»؛ لأنّ معناه: «سَقَاكَ اللَّهُ سَقِيًا»، وإنّما جيء بـ«لَكَ» تأكيدًا وزيادة، فهي في «هَيْتَ لَكَ» كذلك.

وأما «هَلْ» فهو من الأصوات المسمّى بها أيضًا، ومعناها «أُسْرِعْ» و«تَعَالَ»، يقال «هَلْ» و«هَلْ» وهو مبنيٌّ، لأنّه صوتٌ وقع موقعَ الفعل المبنيّ، وسكُنَ على أصل البناء، وتنوينه يدلّ على أنّه صوتٌ كـ«صَه»، و«إِيَه»، قال الشاعر [من الرمل]:

٥٢٣- فَظَنَّا أَنَّهُ غَالِبُهُ فَدَعَوْنَاهُ بِهَابٍ ثُمَّ هَلْ

= مجرور بالكسرة. «إذا»: ظرف متعلق بالفعل «أبلغ». «أتيتا»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف للإطلاق. «أن»: حرف مشبه بالفعل. «العراق»: اسم «أنّ» منصوب بالفتحة. «وأهله»: الواو للعطف. «أهل»: اسم معطوف على «العراق» منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «سلم»: خبر «أنّ» مرفوع بالضمة. «إليك»: جازّ ومجرور متعلّقان بالخبر. «فهيت»: الفاء للاستئناف. «هيت»: اسم فعل أمر بمعنى أسرع، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «هيتا»: توكيد للسابقة، والألف للإطلاق.

وجملة «أبلغ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة النداء: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أتيت»: في محلّ جرّ مضاف إليه. والمصدر المؤوّل من «أنّ العراق»: في محلّ نصب مفعول به ثانٍ لـ«أبلغ». وجملة «هيت»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيهما قوله: «فهيت هيتا» حيث جاء باسم فعل الأمر بمعنى: أسرع.

٥٢٣ - التخرّيج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: «فظننا»: الفاء للاستئناف، «ظننا»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ«نا» الفاعلين، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «أنّه»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «أنّ». «غالبه»: خبر «أنّ» مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «فدعوناه»: الفاء: حرف عطف، «دعوناه»: تعرب إعراب «ظننا»، والهاء: =

وأصله زجر للفرس، ثم سُمي به الفعل، قال الشاعر، أنشد أبو عُبيدة [من الرمل]:

٥٢٤- فَعَرَفْنَا هِزَّةً تَأْخُذُهُ فَرَجَزْنَاهُ وَقُلْنَا: هَلْ هَلْ
وقالوا: «هَيْكَ» مضَعَّفَ الياء، والمراد: أسرع، والاسم «هَيَّ»، والكاف حرف
خطاب كالتي في «رُوَيْدَكَ زَيْدًا». وهو مبني، وحُرِّك آخره لالتقاء الساكنين، وفتح لثقل
التضعيف، ويُخَفَّف بحذف إحدى الياءين، فيقال: «هَيْكَ»، كما قالوا في «بَيْخ»: «بَيْخ»،
فحذفوا إحدى الخاءين، وكما قالوا في «أُفَّ»: «أُفَّ»، فحذفوا إحدى الفاءين. فإذا لم
يُلْحَقوا الكاف، جاؤوا بالألف للوقف، فقالوا: «هَيَّا»، كما جاؤوا بها للوقف في «أَنَا».
قال ابن مَيَّادَةَ [من الرجز]:

لَتَقْرُبَنَّ قَرَبًا جُلْدِيًّا مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا
وقد دَجَا اللَّيْلُ فَهَيَّا هَيَّا^(١)

أي: أسرع. يخاطب ناقته، ولذلك كسر الباء من «لتقربن»، و«جلديًا» أي:
سريعًا. يحثها على سرعة السير.

ومن ذلك قولهم: «نَزَالٌ» في الأمر، والمراد: انزل، فهو لازم غير متعدٍ على حدٍّ
لزوم مسماه، وهو «انزل»، وسيوضح أمره في موضعه بعد.

= ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «بهاب»: جاز ومجرور متعلقان بـ«دعوانه». ثم:
حرف عطف. «هل»: اسم فعل أمر مبني على السكون، ومعناه: أسرع.
وجملة «ظننا»: استثنائية لا محل لها من الإعراب، والمصدر المؤول من «أنه غالبه»: سد مسدّد
مفعولين (لظن). وجملة «دعوانه»: معطوفة على الأولى لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «هل» حيث جاء به صوتًا سُمي به الفعل، وسُكِّن على أصل البناء.
٥٢٤- التخريج: البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٦١.

الإعراب: «فعرفنا»: الفاء: بحسب ما قبلها، «عرفنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ«نا»
الفاعلين، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «هزة»: مفعول به منصوب بالفتحة.
«تأخذه»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي، والهاء: ضمير متصل مبني
في محل نصب مفعول به. «فزجرناه»: الفاء: حرف عطف، «زجرنا»: تعرب إعراب «عرفنا»،
والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «وقلنا»: الواو: حرف عطف، «قلنا»: تعرب
إعراب «عرفنا». «هل»: اسم فعل أمر بمعنى «أسرع» مبني على الفتح. «هل»: توكيد لفظي لسابقه
مبني على السكون.

وجملة «عرفنا»: بحسب الفاء. وجملة «تأخذه»: في محل نصب نعت لـ«هزة». وجملة «فزجرناه»: معطوفة على الجملة الأولى لا محل لها من الإعراب، وكذلك جملة «قلنا».
والشاهد فيه قوله: «هل هل» حيث بنى اسم الفعل مرة على الفتح، ومرة على السكون، وهو صوت
زجر للفرس، سُمي به.

ومن ذلك «قَدْكَ»، و«قَطُّكَ»، وهما اسمان، ومسمّاهما «اكتَفَب»، و«اَنَّثَه»، فهما لازمان على حسب ما سُمّيا به من الأفعال، وهما مبنيان لوقوعهما موقع الفعل المبني، وجزيهما مجراه في الدلالة. وسُكُنَ آخرهما على حدّ التسكين في «صَه»، و«مَه»؛ لأنّه الأصل في البناء، ولم يلتق في آخرهما ساكنان، فتجَبَّ الحركة لاجتماعهما. والكاف فيهما ليست اسمًا، وإنّما هي حرفٌ خطاب على حدّها في «النَّجاءَكَ»، و«رُؤَيْدَكَ». و«قَدْ» مُخَفَّفَةٌ، وأصلها «قَدَّ» مثقَّلة، فُحِذَتْ إحدى الدالّين تخفيفًا على حدّ قولهم: «يَنْحُ» خفيفةً في «يَنْحُ» مثقَّلة، لأنّه مأخوذٌ من «قددْتُ الشيءَ» إذا قطعته طُولًا. وكذلك «قَطُّكَ» مخففةٌ من «قَطَّ» مأخوذةٌ من «قططْتُ الشيءَ»، أي: قطعته عَرَضًا كأنّ الاكتفاء قطعٌ عمّا سِواه، فاعرفه.

ومن ذلك «إِلَيْكَ» بمعنى «تَنَحَّ». قال الأعشى [من الخفيف]:

٥٢٥ - فاذهبي ما إليك أذكرَكُنِي الحِلْ - سَمَ عَداني عن هَيَجَكُم أَشْغالي
وأشدُّ ثَغَلَبَ [من البسيط]:

٥٢٦ - اذهبْ إليك فإِنِّي من بني أسَدٍ - أَهْلُ القِبابِ وأَهْلُ الخَيْلِ والنَّادي

٥٢٥ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٥٥.

المعنى: يقول: اذهبي أيتها الحبيبة، ما صرفني عنك الحلم، ولكن شغلني عنك أشغال. الإعراب: «فاذهبي»: الفاء: بحسب ما قبلها. «اذهبي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «ما»: حرف نفي. «إليك»: اسم فعل أمر بمعنى تنحي. «أذكرَكُنِي»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «الحلم»: فاعل مرفوع بالضمّة. «عداني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «عن»: حرف جرّ. «هيحكُم»: اسم مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و«كُم»: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه، والجارّ والمجرور متعلقان بـ(عدا). «أشغالي»: فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه. وجملة «فاذهبي»: بحسب الفاء. وجملة «أذكرَكُنِي»: استثنائية لا محلّ لها من الإعراب. وكذلك جملة «عداني».

والشاهد فيه قوله: «إليك» حيث جاء الجارّ والمجرور معًا اسم فعل أمر بمعنى «تنحي».

٥٢٦ - التخريج: البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ٩٣؛ وخزانة الأدب ١١/٣٥٧.

الإعراب: «اذهب»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «إليك»: اسم فعل أمر بمعنى: «تَنَحَّ»، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «فإني»: الفاء: استثنائية، «إن»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «أن». «من»: حرف جرّ. «بني»: اسم مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف، والجارّ والمجرور متعلقان بخبر «أن» المحذوف. «أسد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أهل»: بدل من «بني أسد» مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «القِباب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وأهل»: الواو: حرف عطف، «أهل»: اسم معطوف على «أهل» مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «الخيل»: مضاف إليه مجرور=

كأنه قال: اذهب تَنَحَّ. فالكاف في محلّ خفض بحرف الجرّ، والتسمية وقعت بالجارّ والمجرور. ولذلك حُكي لفظهما، وجَرِيًا في التسمية مجرى الأصوات المسمّى بها من نحو: «صَة»، و«مَة».

وحكى أبو الخطاب أنه سمع من يُقال له: «إِلَيْكَ»، فيقول: «إِلَيَّ»، كأنه قيل له: «تَنَحَّ»، فقال: «أَتَنَحِّي». لم يأت ذلك إلّا في هذا الحرف وحده، فلا يُقال: «دُونِي» ولا «عَلَيَّ». وذلك من قَبْل أنْ بَاب هذا الأمر، فإذا قلت: «إِلَيْكَ»، فقال: «إِلَيَّ»، فقد جعل «إِلَيَّ» بمعنى: «أَتَنَحِّي»، وهذا خبرٌ ليس بأمر. وقد تقدّم أنْ بَاب هذه الأسماء إنّما الأمر للمخاطب؛ لأنّ أمر المخاطب يُكتفى معه بشاهد الحال على ما سبق.

ومن قولهم: «دَعْ»، ومعناه: انتعش، يقال ذلك للعائر، أو لمنْ أصابته حادثة. قال الشاعر [من الطويل]:

٥٢٧- لَحَى اللّهُ قَوْمًا لَمْ يَقُولُوا لِعَائِرٍ وَلَا لَابِنٍ عَمَّ نَالَهُ الدَّهْرُ: دَعْدَعَا

وهو صوتٌ سُمّي به، يُقال: «دَعْدَعْتُ بِالْمَعَزِ»، إذا دعوتها، وهو مبني على السكون، وعلّة بنائه كعلّة «صَة»، و«مَة». فأما قولهم: «دَعَا لَكَ»، و«دَعْدَعَا»، فهو مصدرٌ معربٌ، كقولهم: «سَقَيْتَا لَكَ».

= بالكسرة. «والنادي»: الواو: حرف عطف، «النادي»: اسم معطوف على «الخیل» مجرور بالكسرة. جملة «اذهب»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إليك»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فإني من بني أسد»: استئنافية كذلك لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «إِلَيْكَ» حتّ جاء بالجارّ والمجرور اسمًا لفعل أمر بمعنى: «تَنَحَّ»، فكانه قال: اذهب، تَنَحَّ.

٥٢٧- التخریج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٨٦/٨ (دع)؛ والمختصص ١٢/١٨٨؛ وتاج العروس ٥٥١/٢٠ (دع).

الإعراب: «لحى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعدّر. «الله»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة. «قومًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «لم»: حرف جزم وقلب ونفي. «يقولوا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف فارقة. «لعائر»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«يقولوا». «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «لابن»: جارّ ومجرور معطوفان على «لعائر». «عمّ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ناله»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «الدهر»: فاعل مرفوع بالضمة. «دعدعا»: اسم فعل أمر بمعنى انتعش، يقال للعائر.

جملة «لحى الله»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لم يقولوا»: في محلّ نصب صفة لـ«قومًا». وجملة «ناله الدهر»: في محلّ جرّ صفة لـ«ابن عمّ». وجملة «دعدعا»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «دعدعا» وهو صوت دعاء للماعز. جاء به اسم فعل أمر بمعنى: انتعش.

- ومن ذلك قولهم في الدعاء: «أَمِينَ»، ومعناه: اسْتَجِبْ، فهو اسمٌ لهذا الفعل. وفيه لغتان «أَمِينَ» بالقصر على زنة «فَعِيل»، و«أَمِينَ» بالمد على زنة «فَاعِيل». قال الشاعر [من البسيط]:
- ٥٢٨- يَا رَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا وَيَرْحَمْ اللّهُ عَبْدًا قَالَ: أَمِينًا
فجاء بها ممدودة، وقال الآخر في المقصورة [من الطويل]:
- ٥٢٩- تَبَاعَدَ عَنِّي فَطَحَلْ إِذْ رَأَيْتُهُ أَمِينَ فزاد اللّهُ مَا بَيَّنَّنَا بُغْدًا

- ٥٢٨ - التخريج: البيت للمجنون في ديوانه ص ٢١٩؛ ولعمر بن أبي ربيعة في لسان العرب ٢٧/١٣ (أمن)، وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٧٩؛ وإنباه الرواة ٢٨٢/٣.
- الإعراب: «يا»: حرف نداء. «رَبِّ»: منادى منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء المحذوفة للتخفيف، وهو مضاف، والياء: في محلّ جرّ بالإضافة. «لا»: الناهية، وهنا، دعائية. «تسلبني»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد الثقيلة، في محلّ جزم بـ«لا»، والفاعل: أنت، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به أول. «حُبَّها»: مفعول به ثانٍ منصوب، وهو مضاف، و«ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «أَبَدًا»: ظرف زمان متعلّق بـ«تسلب». «ويرحم»: الواو: حرف استئناف، «يرحم»: فعل مضارع مرفوع. «اللّهُ»: اسم الجلالة فاعل مرفوع. «عبدًا»: مفعول به منصوب. «قال»: فعل ماضٍ، والفاعل: هو. «أَمِينًا»: اسم فعل أمر بمعنى «استجب»، والفاعل: أنت. والألف: للإطلاق.
- جملة «يا رَبِّ...» الفعلية: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة «لا تسلبني» الفعلية: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية. وجملة «يرحم اللّهُ...» الفعلية: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية. وجملة «قال أَمِينًا»: الفعلية في محلّ نعت «عبدًا». وجملة «أَمِينًا» في محلّ نصب مفعول به. والشاهد فيه قوله: «أَمِينًا»، وهذه هي اللغة الأفصح في هذه الكلمة.
- ٥٢٩ - التخريج: البيت لجبير بن الأضيظ في تهذيب إصلاح المنطق ٤٢/٢؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٧٩؛ وشرح الأشموني ٤٨٥/٢، ولسان العرب ٥١٨/١١ (فطحل)، ٥٢٨/١١ (فطحل)، ٢٧/١٣ (أمن).

- اللغة والمعنى: فطحل: اسم رجل.
- الإعراب: «تباعد»: فعل ماضٍ. «عَنِّي»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تباعد». «فطحل»: فاعل مرفوع. «إِذْ»: ظرف زمان متعلّق بـ«تباعد». «رَأَيْتُهُ»: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «أَمِينَ»: اسم فعل أمر بمعنى «استجب»، والفاعل: أنت. «فزاد»: الفاء: حرف عطف، «زاد»: فعل ماضٍ. «اللّهُ»: اسم الجلالة فاعل مرفوع. «ما»: اسم موصول في محلّ نصب مفعول به أول. «بيننا»: ظرف متعلّق بمحذوف تقديره: «استقرّ»، وهو مضاف، نا: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «بعدًا»: مفعول به ثانٍ.
- جملة «تباعد مني...» الفعلية: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة «سألته» الفعلية: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «أَمِينَ» الفعلية: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية. وجملة «زاد اللّهُ» الفعلية معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «استقرّ بيننا» الفعلية: لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول.
- والشاهد فيه قوله: «أَمِينَ» حيث جاء بقصر الألف مع تخفيف الميم، وهي لغة في «أَمِينَ».

والأصل القصر، والمدُّ إشباع فتحِ الهمزة، ومنه قولُ الهذليّ [من الكامل]:

٥٣٠- بَيْنَا تَعْتُقُهُ الْكُمَاءَ وَرَوْغُهُ يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيٌّ سَلَفُ

والمراد: بينَ أوقاتٍ تعتقه. قالوا في «بَيْنَ»: «بَيْنًا»، وهي مبنية لوقوعها موقع فعل الأمر، وفتحت لالتقاء الساكنين على حدِّ «رُوَيْدَ»، و«أَيْنَ»، و«كَيْفَ». فأما قول أبي العباس في «آمِينَ»: بمنزلة «عَاصِينَ»، فإنه إنما يريد به أن الميم خفيفة كصاد «عاصين» لا أنه جمع. وقال أبو الحسن: «آمِينَ» اسمٌ من أسماء الله تعالى. والوجه الأول، إذ لو كان كذلك، لم يكن مبنياً، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾^(١)، كما جاء في الخبر أن موسى كان يدعو، وأخاه كان يؤمن، والاسم الواحد لا يُقال له دعاء.

[أسماء الفعل التي هي أسماء أخبار]

قال صاحب الكتاب: وأسماء الأخبار، نحو: «هَيْهَاتَ ذَاكَ» أي: بَعْدَ، وَ«شَتَانَ زَيْدَ وَعَمْرُو»، أي: افترقَا، وَتَبَايَنَّا، وَ«سَرَعَانَ ذَا إِهَالَةٍ»^(٢)، أي: سَرَعَ، وَ«وَشَكَانَ ذَا

٥٣٠ - التخريج: البيت لأبي ذؤيب في الأشباه والنظائر ٤٨/٢؛ وخزانة الأدب ٢٥٨/٥، ٧١/٧، ٧٣، ٧٤؛ والدرر ١٢٠/٣؛ وسر صناعة الإعراب ٢٥/١، ٧١٠/٢؛ وشرح أشعار الهذليين ٣٧/١؛ وشرح شواهد المغني ٢٦٣/١، ٧٩/٢؛ ولسان العرب ٦٥/١٣ (بين)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/١٢٢؛ ورصف المباني ص ١١؛ وجمع الهوامع ٢١١/١.

اللغة: الكماء: جمع كمي وهو المقاتل الذي ستر نفسه بالسلاح. روغه: مصدر راغ أي: مال وحاد عن الشيء. جريء: ذو جرأة. سلفع: جسور واسع الصدر. المعنى: إن هذا البطل الشجاع بينما كان يعانق الشجعان، ويروغ عنهم، أي يلتحم بهم أحياناً ويتعد أخرى، قدر له شجاع جسور ذو جرأة فأرداه قتيلاً. والمراد: أن الشجاع لا تعصمه شجاعته وجرأته من الموت.

الإعراب: «بيننا»: ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل «أتيح»، والألف: للإشباع. «تعتقه»: مضاف إليه مجرور، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «الكماء»: مفعول به منصوب للمصدر «تعتقه». «وروغه»: الواو: حرف عطف، «روغ»: اسم معطوف على «تعتقه» مجرور مثله، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «يومًا»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالمصدر «تعتقه». «أتيح»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتحة الظاهرة. «له»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أتيح». «جريء»: نائب فاعل مرفوع بالضم. «سلفع»: صفة لـ «جريء» مرفوعة مثلاً.

جملة «أتيح له جريء»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «بيننا تعتقه» حيث أشبع الفتحة في «بين» فصارت «بيننا»، ويجوز إضافة «بيننا» دون «بيننا» إلى المصدر، كما في هذا البيت.

(١) يونس: ٨٩.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٥١٩/١؛ وجمهرة اللغة ص ٧١٥، ٨٧٨؛ ولسان العرب ١٥٢/٨ (سرع)؛ ومجمع الأمثال ٣٣٦/١.

خُرُوجًا»، أي: وَشَكَّ، و«أَفَّ» بمعنى «اتَّضَجَّرُ»، و«أَوَّهَ» بمعنى «أَتَوَجَّعُ».

قال الشارح: قد ذكرنا أنَّ بابَ أسماء الأفعال الأغلبُ فيها الأمرُ؛ لأنَّ الغرض منها مع ما فيها من المبالغة الاختصارُ، والاختصار يقتضي حذفًا، والحذف يكون مع قوَّة العلم بالمحذوف. وهذا حكمٌ مختصٌّ بالأمر لما ذكرناه، لأنَّ الأمر يُستغنى فيه في كثير من الأمر عن ذكر ألفاظ أفعاله بشواهد الأفعال. والخبر ليس كالأمر في ذلك، فلذلك قلَّ في الخبر، إلاَّ أنَّه لما كان الحذف أيضًا قد يقع في بعض الأخبار لدلالة الحال على المراد، ووضوح الأمر فيه، وكَوْنِهِ محذوفًا كمنطوق به لوجود الدليل عليه، استعمل في الخبر بعضُ ذلك، فجاءت فيه كما جاءت في الأمر، إلاَّ أنَّها قليلةٌ بالإضافة إلى ما جاء في الأمر. وبابُه السَّماع دون القياس.

فمن ذلك قولهم: «هَيْهَاتَ»، وهو اسمٌ لـ«بَعْدَ»، وإنَّما عدلوا عن لفظ الفعل لضربٍ من المبالغة، فإذا قال: «هَيْهَاتَ زَيْدٌ»، فكأنَّه قال: «بَعْدَ جِدًّا»، أو «بَعْدَ كُلِّ البُعْدِ». ولعلَّه يخرج في كثيرٍ من الأمر إلى أن يُؤيَّس^(١) منه، وهو مبنيٌّ لوقوعه موقع الفعل المبنيِّ، وهو «بَعْدَ»، ويقع الاسم بعدها مرفوعًا بها ارتفاعُ الفاعل بفعله، لأنَّها جاريةٌ مجرى الفعل، فاقترضت فاعلاً كاقترضته الفعل. قال جريرٌ [من الطويل]:

٥٣١- فهيهات هيهات العقيق وأهلُهُ وهيهات خلٌّ بالعقيق نُواصلُهُ

= «وسرعان»، بضم السين وفتحها وكسرها: بمعنى: ما أسرع! والإهالة: الشحم. وأصل المثل أنَّ رجلاً التقط شاةً عجفاءً ضعيفةً، فالتقى بين يديها كلاً، فرأى رعامها يسيلُ من منخريها، فظنَّه شحمًا، فقال هذا القول.

يضرب لمن يخبر بكيونة الشيء قبل وقته.

(١) في الطبعيتين: «يؤنس». وهذا تحريف. والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص ٩٠٧.

٥٣١ - التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ٩٦٥؛ والأشياء والنظائر ١٣٣/٨؛ والخصائص ٤٢/٣؛ والدرر ٣٢٤/٥؛ وشرح التصريح ٣١٨/١، ١٩٩/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٤٣؛ ولسان العرب ٥٥٣/١٣ (هيه)؛ والمقاصد النحوية ٧/٣، ٣١١/٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٩٣، ٨٧/٤؛ وسمط اللآلي ص ٣٦٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٠١؛ وشرح قطر الندى ص ٢٥٦؛ والمقرب ١٣٤/١؛ وجمع الهوامع ١١١/٢.

اللغة والمعنى: هيهات: بَعْدَ. العقيق: اسم موضع. الخلُّ: الصديق الوفي.

يقول: لقد بَعْدَ عَنَّا العقيق وساكنته، وبَعْدَ خَلٍّ كانت تربطنا به أواصر المحبة.

الإعراب: «فهيهات»: الفاء: بحسب ما قبلها، «هيهات»: اسم فعل ماضٍ بمعنى «بَعْدَ». «هيهات»: تأكيدٌ للأولى. «العقيق»: فاعل مرفوع بالضمَّة. «وأهلُهُ»: الواو: حرف عطف، «أهلُهُ»: معطوف على «العقيق» مرفوع، وهو مضاف، والهاء: في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «وهيهات»: الواو: حرف =

العقيق: وادٍ بالمدينة، وقال أيضًا [من الكامل]:

٥٣٢- هيهات منزلنا بنعف سويقية كانت مباركة من الأيام
فـ«العقيق» و«منزلنا» مرتفعان بأنهما فاعل «هيهات»، فأما قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾^(١)، فقليل: اللام زائدة، و«مَا» الفاعلة، والتقدير: هيهات هيهات ما توعدون.
وقيل: الفاعل محذوف، والتقدير: بعد الصدق لما توعدون، فاللام على بابها؛ لأنه لم
تؤلف زيادة اللام في نحو هذا. وإنما تُزاد لتمكين معنى الإضافة، نحو قوله [من مجزوء
الكامل]:

بَا بُؤْسَ لِلْحَزْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَاخُوا^(٢)

= عطف، «هيهات»: اسم فعل ماضٍ بمعنى «تُؤَدُّ». «خَلَّ»: فاعل مرفوع. «بالعقيق»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ«خَلَّ». «نواصله»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: نحن، والهاء: في محل نصب مفعول به.

جملة «هيهات هيهات العقيق» الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة «هيهات خَلَّ» الفعلية معطوفة على جملة «هيهات هيهات...» لا محل لها من الإعراب. وجملة «نواصله» الفعلية في محل رفع نعت لـ«خَلَّ».

والشاهد فيه قوله: «هيهات»، وهو اسم فعل ماضٍ بمعنى «تُؤَدُّ»، يعمل كما يعمل الفعل الماضي الذي بمعناه، وقد رَفَعَ فاعلاً هنا هو «العقيق».

٥٣٢ - التخریج: البيت لجريز في ملحق ديوانه ص ١٠٣٩؛ والخصائص ٤٣/٣؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٧٧٤/٢؛ ولسان العرب ١٧١/١٠ (سوق)، ٣٤٩/١٤ (روى)، ٢٠٩/١٥ (قوا).

اللغة: التَّغْفُ: ما ارتفع عن الوادي، وانحدر عن الجبل. وسُوَيْقَة: موضعٌ بعينه. وقوله: كانت مباركة من الأيام، أي كانت تلك الأيام التي جمعنا ومن نحب، فأضمرها ولم يَجْرِ لها ذكر لما جاء بعد ذلك من التفسير في قوله: من الأيام.

المعنى: لقد شطت تلك المنازل التي كانت تجمعنا والأحبة في ذلك المكان الذي عشنا فيه أياماً مباركة.

الإعراب: «هيهات»: اسم فعل ماضٍ مبني على الفتح. «منزلنا»: فاعل «هيهات» مرفوع بالضممة، و«نا»: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر. «بِنَعْفٍ»: جار ومجرور متعلقان بحال من «منزلنا». «سويقية»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «كانت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح لاتصاله بتاء التانيث، والتاء: حرف لا محل له، واسم «كان» ضمير مستتر تقديره: هي، مقصود به الأيام، وإن لم تذكر، لأنه فسر ذلك بقوله فيما بعد: من الأيام. «مباركة»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «من الأيام»: جار ومجرور متعلقان بحال من الضمير المستتر في «مباركة».

جملة «هيهات منزلنا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كانت مباركة»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هيهات منزلنا» حيث اقتضت «هيهات» اسماً مرفوعاً بعدها فاعلاً لها.

(١) المؤمنون: ٣٦.

(٢) تقدم بالرقم ٢٠٩.

وقوله [من البسيط]:

يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ ضَرَارًا لِأَقْوَامٍ^(١)

وقد استبعد بعضهم القول بحذف الفاعل، وزعم أنه مضمّر فيه، والتقدير: هيهات بعثكم، وإخراجكم، لتقدّم ذكر الإخراج.

ومما سُمّي به الفعل في حال الخبر «شَتَّانَ»، ومسمّاه «افترقَ»، و«تَبَاعَدَ». وهو مبنيّ على الفتح، وربما كسروا نونه، والفتح المشهور. وإنما بُني لوقوعه موقع الفعل المبنيّ، وهو الماضي، نحو: «افترقَ»، و«بعدَ». وقال الزجاج: إنّما بُني لأنّه على زنة «فَعْلَان»، فهو مخالفٌ لأخواته، إذ ليس في المصادر ما هو على هذه الزنة، فبُني لذلك. وهذا ضعيفٌ؛ لأنّه قد جاء عنهم: «لَوَاهُ لَيَّانًا». قال الشاعر [من الطويل]:

٥٣٣- تُطِيلِينَ لَيَّانِي وَأَنْتِ مَلِيئَةٌ وَأُحْسِنُ يَا ذَاتَ الْوِشَاحِ التَّقَاضِيَا
وتحريكه لالتقاء الساكنين، وهما النون والألف قبلها، وإنما فُتح إتياعًا للفتحة قبله، وقيل: إنّما فُتح لأنّ الفتحة حركةٌ مسمّاه، وهو الفعل الماضي. وزعم أبو حاتم أنّ «شَتَّانَ» كـ«سُبْحَانَ» وهو وَهْمٌ؛ لأنّ «شَتَّانَ» مبنيّ، و«سبحان» معربٌ، لكنّه لا ينصرف للتعريف والألف والنون، ولذلك لمّا نُكّر في قوله [من البسيط]:

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمُدُ^(٢)

انصرف، ونُون. ولفظه مأخوذ من «الشَّتَّ»، وهو التفرّق والتباعد. يُقال: «شَتَّ

(١) تقدم بالرقم ٤٢٩.

٥٣٣ - التخرّيج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٣٠٦؛ وجمهرة اللغة ص ١٦٩، ٢٤٦؛ ولسان العرب

٢٦٣/١٥ (لوي)؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٥؛ وجمهرة اللغة ص ٩٨٩.

المعنى: يقول: تُسَبِّحِينَ مطلي، وأنتِ غنيّة تستطيعين أداء الدّين الذي لي بدمتِك، والدّين هنا وعدّها إياه بالوصال، وأنا أحسن التقاضي؛ لأنّي أرفق وأداري.

الإعراب: «تطيلين»: فعل مضارع من الأفعال الخمسة، مرفوع بثبوت النون، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «لَيَّانِي»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «وأنتِ»: الواو: واو الحال، «أنتِ»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «مليئة»: خبر مرفوع بالضمة. «وأحسن»: الواو للاستئناف، «أحسن»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «يا»: حرف نداء. «ذات»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «الوشاح»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «التقاضي»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.

جملة «تطيلين»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أنت مليئة»: في محلّ نصب حال. وجملة «أحسن التقاضي»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وكذلك جملة النداء.

والشاهد فيه قوله: «لَيَّانِي» حيث جاء المصدر على وزن «فعلان».

(٢) تقدم بالرقم ٦٨.

الشَّمْلُ يَشْتُ، إذا تَفَرَّقَ، وقيل: إِنَّ شَتَّ الذي «شَتَّان» مصدره: «فَعَلَ» مضموم العين. وإنما حُذِفَت الضَّمَّة لِلدَّغَامِ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى﴾^(١). ولا بدَّ له من فاعِلٍ، فيقال: «شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو»، قال الشاعر [من الرجز]:

٥٣٤- شَتَّانَ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالنُّومُ وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ
ويُقال: «شَتَّانَ مَا زَيْدٌ وَعَمْرُو»، والمراد: شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، و«مَا» زائدة. قال الأَعشى [من السريع]:

٥٣٥- شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرٍ

(١) الليل: ٤.

٥٣٤ - التخريج: الرجز للقيط بن زرارة في الأغاني ١١/١٣٥؛ وخزانة الأدب ٦/٢٨٤؛ ولسان العرب ١٢/٢١٥ (دوم)؛ والمقتضب ٤/٣٠٥؛ ولحاجب بن زرارة في جمهرة اللغة ص ٤٦٨. اللغة والمعنى: شَتَّانَ اسم فعل بمعنى «افترق». العناق: المعانقة. الدوم: نوع من الشجر، وقيل: هو الظلّ الدائم.

يقول: الفرق كبير بين هذه الحال وتلك حيث العناق والنوم والماء البارد والظلّ الدائم! الإعراب: «شَتَّانَ»: اسم فعل ماضٍ بمعنى «افترق». «هذا»: فاعل مرفوع. «والعناق»: الواو: حرف عطف، «العناق»: معطوف على «هذا» مرفوع. «والنوم»: الواو: حرف عطف، «النوم»: معطوف على «العناق» مرفوع. «والمشرب»: معطوف على «النوم» مرفوع. «البارد»: نعت «المشرب» مرفوع. «في ظلّ»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «المشرب»، وهو مضاف. «الدوم»: مضاف إليه مجرور.

جملة «شَتَّانَ...» الفعلية: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استئنافية.

والشاهد فيه قوله: «شَتَّانَ هَذَا وَالْعِنَاقُ»، ف«شَتَّانَ» هنا، اسم فعل ماضٍ بمعنى «افترق»، وقد رفع فاعلاً، كما يرفعه فعله.

٥٣٥ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٩٧؛ وأدب الكاتب ص ٤٠٣؛ وإصلاح المنطق ص ٢٩٢؛ وخزانة الأدب ٦/٢٧٦، ٣٠٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٠٦؛ ولسان العرب ٢/٤٩ (شتت)؛ وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٥؛ والمقرب ١/١٣٣. اللغة والمعنى: الكور: الرحل.

يقول: الفرق كبير بين هذا اليوم الذي كنت فيه على رحلها، وبين اليوم الذي كان فيه حيان أخو جابر. وقيل: وإن لي فوق ظهرها يوماً أشدَّ هولاً وفزعاً من يوم حَيَّانَ أَخِي جَابِر. الإعراب: «شَتَّانَ»: اسم فعل ماضٍ بمعنى «افترق»، «مَا»: زائدة. «يومي»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء: في محلّ جرٍّ بالإضافة. «على كورها»: جار ومجرور متعلّقان بـ«شَتَّانَ»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير في محلّ جرٍّ بالإضافة. «ويوم»: الواو: حرف عطف، «يوم»: معطوف على «يومي» مرفوع، وهو مضاف. «حَيَّانَ»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. «أخي»: بدل من «حَيَّانَ» مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «جابر»: مضاف إليه مجرور. جملة «شَتَّانَ مَا يَوْمِي» الفعلية: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استئنافية.

وربما قالوا: «شَتَان ما بين زيد وعمرو»، قال رَبِيعَةُ الرَّقِّي [من الطويل]:

٥٣٦- لَشَتَان ما بين اليزيديين في الندى يَزِيدُ سُلَيْمٍ والأَعْرَابُ ابنِ حَاتِمٍ
وكان الأصمعي يُنَكِّر هذا الوجه ويأباه، وحجَّته أن «شَتَان» ناب عن فعلٍ تقديره:
«تَفَرَّق» و«تَبَاعَد»، وهو من الأفعال التي تقتضي فاعلين؛ لأنَّ التفرُّق لا يحصل من
واحد. والقياس لا يأباه من جهة المعنى؛ لأنَّه إذا تَبَاعَد ما بينهما، فقد تَبَاعَد كُلُّ واحد
منهما من الآخر. ولو قال: «شَتَان زيدٌ أو عمرو»، لم يجز؛ لأنَّ «أو» لأحدِ الشيئين،
والافتراق لا يكون من واحد.

ومن ذلك «سَرَعَان»، والمراد: سَرَع، وفعل به ما فُعل بـ«شَتَان» من البناء والفتح.
وفي المثل: «سَرَعَانٌ ذا إِهَالَةٍ»^(١)، أي: ما أسرعَ هذه الإِهَالَةُ! والإِهَالَةُ: الشَّخْم المَذَاب.
زعموا أنَّ بعضَ حَمَقِي العرب اشترى شاةً، فسأل رُعَامَهَا، فتَوَهَّمه شَخْمًا مَذَابًا، فقال
لبعض أهله: خُذْ من شاتنا إِهَالَتَهَا، فنظر إلى مُخَاطِهَا، فقال: سرعانَ ذا إِهَالَةٍ! فـ«إِهَالَةُ»
منصوبٌ على التمييز. وقيل: إنَّ بعضهم استضاف بقوم، فعجلوا له إِهَالَةً، فقال: سَرَعَانٌ
ذا إِهَالَةٍ!

وقالوا: «وَشَكَانٌ وَأَشَكَانٌ ذَا خُرُوجًا»، أي: سُرْع، وقُرْب، و«خُرُوجًا» نصب على
التمييز، أي: من خُرُوج.

= والشاهد فيه قوله: «شَتَان ما يومي ويوم حَيَّان» فـ«شَتَان» اسم فعل ماضٍ بمعنى افترق، وقد رفع
فاعلًا كما كان يرفعه فعل «افترق»، وزاد «ما» بين اسم الفعل وفاعله.

٥٣٦- التخریج: البيت لربيعه الرقي في ديوانه ص ١٢٤؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٧٥، ٢٨٧، ٢٩٢، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٢، ولسان العرب ٤٩/ ٢ (شتت).

اللغة والمعنى: الندى: العطاء والكرم.

يقول: الفرق كبير بين اليزيديين: يزيد بن أسيد السلمي، ويزيد بن حاتم المهلبی. فهذا جواد كريم
همه فعل الخير وذاك بخيل مقتر همه جمع المال كما يظهر في البيت التالي.

الإعراب: «لَشَتَان»: اللام للابتداء، «شَتَان»: اسم فعل ماضٍ بمعنى «افترق». «ما»: اسم موصول في
محل رفع فاعل. «بين»: ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما». وهو مضاف. «اليزيديين»: مضاف إليه
مجرور بالياء لأنه مثنى. ومنهم من ذهب إلى أنَّ «ما بين» زائدتان. واليزيديين: اسم مجرور لفظًا
مرفوع محلاً على أنه فاعل. «في الندى»: جار ومجرور متعلقان بـ«شَتَان». «يزيد»: بدل من
«اليزيديين»، وهو مضاف. «سليم»: مضاف إليه مجرور. «والأعر»: الواو: حرف عطف، «الأعر»: مضاف
معطوف على «يزيد»، وهو مضاف. «ابن»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «حاتم»: مضاف إليه
مجرور.

جملة «لَشَتَان...» الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية.

والشاهد فيه قوله: «شَتَان ما بين»، فإنَّ الأصمعي قد أنكر صحته، والعلماء قبلوا هذا التعبير وصحَّحوه.

(١) تقدم تخريجه منذ قليل.

ومن ذلك قولهم: «أُفَّ»، ومعناه: أتضجّر، فهو اسمٌ لهذا الفعل ونائبٌ عنه، وهو مبنيٌّ لوقوعه موقعَ الفعل مطلقًا، إذ الفعلُ أصلُه البناء، ومن يقول إنَّما بُنيَ بالحمل على أسماء الأفعال المأمور بها، لم يحتاج إلى اعتذار عن «أُفَّ» وأصلُه أن يكون بناؤه على السكون، وإنَّما الحركةُ فيه لالتقاء الساكنين، وهما الفاءان، وفيه لغاتٌ، قالوا: «أُفَّ»، و«أُفَّ»، و«أُفَّ»، و«أُفَّ»، و«أُفَّ»، و«أُفَّ»، و«أُفَّ»، و«أُفَّ»، و«أُفَّ»، و«أُفَّ». والعامةُ تُخْلِصُها ياءً، فتقول: «أُفِّي». وتُخَفِّفُ، فيقال: «أُفَّ»^(١). فالحركةُ في جميعها لالتقاء الساكنين، فمَنْ كسر فعلى أصلِ الباب، ومن ضمَّ فللإتباع، ومن فتح فللاستخفاف، ومن لم يُنَوِّنْ، فإنَّه أراد المعرفة، أي: أتضجّر التضجّر، ومَنْ نَوِّنْ، أراد النكرة، أي: تضجّرًا، ومَنْ أَمَلْ، أدخل فيها أَلَفَ التأنيث، وبناها على «فُعَلَى». وجاز دخولُ أَلَفِ التأنيث مع البناء كما جاءت تاءُه مع «ذِيَّةً»، و«كِيَّةً». وقد قالوا: «هَنَّا»، فأدخلوا فيها أَلَفَ التأنيث، ووزَّنها «فُعَلَى»، وليس من لَفِظٍ «هَنَّا»، بل هو مثلُ «سَبَطِرٍ»، و«سَبِطٍ»، ويجوز أن يكون من لفظه، ويكون وزنه «فَعْلَلًا» كـ «عَبَسَ» و«عَسَلٍ»، فيمن جعله من العسلان.

ومن ذلك «أَوْه» بمعنى «أَتَوَجَّعُ»، وفيه لغاتٌ. قالوا: «أَوْه مِنْ كَذَا»، بسكون الواو، وكسر الهاء، قال الشاعر [من الطويل]:

٥٣٧- فَأَوْه لَذِكْرَاهَا، إِذَا مَا ذَكَرْتُهَا وَمِنْ بُعْدِ أَرْضِ بَيْنِنَا وَسَمَاءِ
وقالوا: «أَوْه»، بِمَدَّةٍ بعد الهمزة وكسرِ الهاء. وربَّما شَدَّدُوا الواو وكسروها، وسكَّنوا الهاء، فقالوا: «أَوْه مِنْ كَذَا». وربَّما كسروا الهاء مع التشديد. أنشد

(١) بضمَّ الفاء، وفتحها، وكسرها.

٥٣٧- التخریج: البيت بلا نسبة في الخصائص ٨٩/٢، ٣٩/٣، والدرر ١٩٤/١؛ وسرّ صناعة الأعراب ٤١٩/١، ٦٥٦/٢؛ ولسان العرب ٤٧٢/١٣ (أوه)، ٥٤/١٤ (أوا)؛ والمحتسب ٣٩/١؛ والمنصف ١٢٦/٣؛ وهمع الهوامع ٦١/١.

الإعراب: «فأوه»: الفاء: بحسب ما قبلها، «أوه»: اسم فعل مضارع بمعنى «أتوجّع»، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «لذكرها»: جازٍ ومجرور متعلّقان باسم الفعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جر مضاف إليه. «إذا»: ظرف مبنيّ على السكون متعلّق بـ«أوه». «ما»: حرف زائد. «ذكرتها»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «ومن»: الواو: حرف عطف، «من»: حرف جر. «بعد»: اسم مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والجاز والمجرور متعلّقان باسم الفعل (أوه). «أرض»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بيننا»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلّق بصفة محذوفة من «أرض»، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «وسماء»: الواو: حرف عطف، «سما»: اسم معطوف على «أرض» مجرور بالكسرة. جملة «فأوه لذكرها»: بحسب الفاء. وجملة «ذكرتها»: في محلّ جرّ مضاف إليه. والشاهد فيه قوله: «فأوه» حيث جاء به اسم فعل مضارع بمعنى «أتوجّع».

أحمد بن يحيى، قال: أنشدتني امرأة من بني قُرَيْظ [من الطويل]:

٥٣٨- أَوْهٌ مِنْ ذِكْرِي خُصَيْنًا وَدُونَهُ نَقًا هَائِلٌ جَعْدُ الثَّرَى وَصَفِيحٌ
وقالوا فيه: «أَوْه»، بالمد وتشديد الواو وفتحها ساكنة الهاء، وكلُّ ذلك من
«التَّأَوُّه»، ومنه قوله [من الوافر]:

٥٣٩- إِذَا مَا قُمْتُ أَرْحَلُهَا بَلِيلٌ تَأَوُّهَ آهَةِ الرَّجُلِ الْحَزِينِ
ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾^(١)، فالهمزة فاء، والواو عين، والهاء
لام، فَمَنْ قال: «أَوْه»، فإنه كسر الهاء لسكون الواو قبلها. ومن قال: «آه»، فإنه قلب
الواو ألفًا للفتحة قبلها، كما قالوا في «الدَّو»: «داوِيَّ». ومن قال: «أَوْه»، بتشديد الواو،

٥٣٨ - التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

شرح المفردات: النقا: القطعة من الرمل المحدودة.

الإعراب: «أَوْه»: اسم فعل مضارع بمعنى: «أتوجع»، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «من
ذكرى»: جاز ومجرور متعلقان باسم الفعل. «خصينًا»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف
المحذوفة لفظًا لا رسمًا. «ودونه»: الواو: واو الحال، «دون»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة
متعلق بخبر مقدم محذوف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «نقا»: مبتدأ مرفوع
بالضمة المقدرة على الألف المحذوفة لفظًا لا رسمًا. «هائل»: صفة «نقا» مرفوعة بالضمة. «جعد»: نعت
ثاني لـ «نقا» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «الثرى»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر.

«وصفيح»: الواو: حرف عطف، «صفيح»: اسم معطوف على «نقا» مرفوع بالضمة.

جملة «أَوْه من ذكرى»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نقا هائل موجود دونه»: في محلّ
نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «أَوْه» حيث جاء اسم فعل مضارع بمعنى (أتوجع) مشدّد الواو، مكسور الهاء.

٥٣٩ - التخريج: البيت للمثقب العبدّي في ديوانه ص ١٩٤؛ وإصلاح المنطق ص ٣٢١؛ والخصائص ٣/

٣٨؛ ولسان العرب ١١/٢٧٦ (رجل)، ١٣/٤٧٣ (أَوْه)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٣/٣٧١
(عين)، ٥٥١ (هوه)، ١٤/٥٣ (أوا).

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «ما»: حرف
زائد. «قمت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني
في محلّ رفع فاعل. «أرحلها»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره:
أنا، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «بليل»: جاز ومجرور متعلقان بـ «أرحل».
«تأوّه»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي، أصله: تتأوّه. «آهة»:
مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الرجل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الحزين»:
نعت «الرجل» مجرور بالكسرة.

جملة «قمت»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «أرحلها»: في محلّ نصب حال. وجملة «تأوّه»:
جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «تأوّه» حيث جاء بالفعل المضارع من «التأوّه».

وسكون الهاء، فإنه ضعف العين للمبالغة، وكسرهما لالتقاء الساكنين، وسكن الهاء لتحريك ما قبلها. ومن قال: «أَوْه»، فكسر الهاء مع كسر الواو وتشديدها، فقد كان القياس أن تسكن الهاء التي هي لام؛ لأن ما قبلها متحرك، إلا أنه حُرِّك الآخر إبتاعاً لكسر الواو، وقد فعلوا نحواً من ذلك ببعض المُعَرَّب، نحو: «أُخَوْك»، و«أُبُوك»، و«أَمْرُوك»، و«أَبْنُوك»، ومن قال: «أَوْه» بالمد، فيحتمل أن يكون أشبَع فتحة الهمزة، فصارت ألفاً، كما قالوا: «أَمِين» في «أَمِين»، وفتحوا الواو إبتاعاً للفتحة قبلها.

وقد قالوا: «أَوْت» في معنى «أوه»، وجاؤوا فيها بـ«ت» قريبة من لغات «أوه»، وينبغي أن لا تكون من لفظها، بل من معناها، لأن «أَوْه» صحيح اللام، فهو من باب «حَوْض»، و«فَوْز»، و«أَوْت» الهمزة فاء، والعين واللام واو، فهو من باب «الهُوَّة»، و«القُوَّة»، فهي كَلَّم تقاربت ألفاظها، واتحدت معانيها.

فصل

[أوجه «رُويد»]

قال صاحب الكتاب: في «رُويد» أربعة أوجه، هو في أحدها مبني، وهو إذا كان اسماً للفعل، وعن بعض العرب: «والله لو أردت الدراهم، لأعطيتك، رُويد ما الشفر».

قال الشارح: لـ«رُويد» أربعة مواضع:

أحدها: أن يكون اسماً للفعل نحو ما تقدّم، ومسمّاه «أَرُود» و«أَمْهَل»، وهو متعدّ إلى مفعول واحد، نحو: «رُويد زيداً»، على حسب تعدّي مسمّاه، نحو قولك: «أَرُود زيداً»، و«أَمْهَله»، وفيه ضمير منوي، وهو ضمير المخاطب. إن كان المخاطب واحداً، كان الضمير واحداً. وإن كان اثنين، فالضمير اثنان. وإن كان الخطاب لجماعة، فالضمير لجماعة، إلا أنه لا يظهر لذلك صورة لفظ، لا في تثنية، ولا جمع، بخلاف الفعل؛ فإنّ الضمير تظهر صورته في التثنية والجمع؛ لأنّ الفعل هو الأصل في العمل، وهذه الأسماء فروع ونائبة عنه، فلذلك انحطت عن درجته. قال الشاعر [من الطويل]:

٥٤٠- رُويدَ عَلِيًّا جُداً ما تُذِي أُمَّهُم إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَعْضُهُمْ مُتَمَائِنٌ

٥٤٠- التخریج: البيت لمالك بن خالد الهذلي في شرح أبيات سيبويه ١/١٠٠؛ وللمعطل الهذلي في معجم ما استعجم ٣/٧٣٧؛ ولأحدهما في شرح أشعار الهذليين ١/٤٤٧؛ وللهذلي في الكتاب ١/٢٤٣؛ ولسان العرب ١٣/٣٩٦ (مأن)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣/١٨٩ (رود)، ١٣/٤٢٦ (مين)؛ والمقتضب ٣/٢٠٨، ٢٧٨.

اللغة: رويد: اسم فعل أمر بمعنى «أمهّل». جدّ: قطع. جدّ ثدي أمهم: أي بيننا وبينهم قرابة من ناحية الأم وهم منقطعون بها إلينا. المين: الكذب.

فَنَصَبَ «عَلِيًّا» بـ «رُوَيْدًا»، كَأَنَّهُ قَالَ: «أَزُوذُ عَلِيًّا» أَي: أُمْهِلُهُمْ، وَ«عَلِيًّا»: قَبِيلَةً، وَجُدًّا: قُطْعَ نَسَبِهِمْ بَنًا، وَكَتَى بِالْثَدِيِّ عَنِ الْقَرَابَةِ، لِأَنَّ الرِّضَاعَ سَبَبُ الْقَرَابَةِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «وَاللَّهِ لَوْ أَرَدْتُ الدَّرَاهِمَ، لِأَعْطَيْتُكَ، رُوَيْدًا مَا الشَّعْرَ»، فَالْمُرَادُ: أَزُوذُ الشَّعْرَ، وَ«مَا»، زَائِدَةٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: «لَوْ أَرَدْتُ الدَّرَاهِمَ، لِأَعْطَيْتُكَ، فَدَعِ الشَّعْرَ لَا حَاجَةَ بِكَ إِلَيْهِ».

وَقَدْ تَدَخَّلَهُ كَافُ الْخَطَابِ، فَيُقَالُ: «رُوَيْدُكَ زَيْدًا»، جَاءُوا بِهَا لِثُبَيْنَ مَنْ يُعْنَى بِالْخَطَابِ، لِثَلَا يَلْتَبِسُ بِمَنْ لَا تَعْنِيهِ، كَمَا جَاءُوا بِهَا فِي «هَلُمَّ لَكَ»، وَ«سَقِيَا لَكَ»، إِلَّا أَنَّ الْكَافَ فِي «لَكَ» فِي مَحَلٍّ خَفَضَ بِمَا قَبْلَهُ مِنَ الْخَافِضِ، وَالْكَافُ فِي «رُوَيْدُكَ» لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَإِنْ كَانَ طَرِيقُهُمَا فِي الْبَيَانِ وَاحِدًا. فَإِنْ كَانَ الْمَخَاطَبُ مَذْكَرًا، فَتَحْتَهَا، وَإِنْ كَانَ مَوْثَنًا، كَسَرْتَهَا. وَتُثْنِيهَا وَتَجْمَعُهَا إِذَا أَرَدْتَ تَثْنِيَةً أَوْ جَمْعًا، فَتَقُولُ: «رُوَيْدُكَ يَا زَيْدٌ»، وَ«رُوَيْدُكَ يَا هُنْدٌ»، وَ«رُوَيْدُكُمَا يَا زَيْدَانِ»، وَ«رُوَيْدُكُمْ يَا زَيْدُونَ».

وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الْكَافِ، فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا اسْمٌ، مَوْضِعُهُ مِنَ الْإِعْرَابِ رَفْعٌ، وَقَالَ آخَرُونَ: مَوْضِعُهَا نَصَبٌ. وَذَهَبَ سِيبَوِيهٌ^(١) إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ مُجَرَّدٌ مِنْ مَعْنَى الْإِسْمِيَّةِ لِلْخَطَابِ، كَالْكَافِ فِي «ذَلِكَ»، وَ«أُولَئِكَ»، وَ«النَّجَاءُكَ». وَالصَّحِيحُ مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بَأَنَّهَا فَاعِلٌ، لَمْ يَجْزِ حَذْفُهَا، وَأَنْتَ قَدْ تَقُولُ: «رُوَيْدُ زَيْدًا»، فَتَحْذِفُهَا، وَتَجْعَلَ فِي «رُوَيْدٍ» ضَمِيرًا مَرْفُوعًا فِي النِّيَّةِ يَجُوزُ أَنْ يُؤَكَّدَ، وَأَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ بِحَسَبِ مَا يَجُوزُ فِي ضَمَائِرِ الْفَاعِلِينَ، نَحْوِ قَوْلِكَ: «رُوَيْدُكُمْ أَنْتُمْ زَيْدٌ»، وَ«رُوَيْدُكُمْ أَجْمَعُونَ»، كَمَا تَقُولُ: «قُمْ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ»، وَ«قَوْمُوا أَجْمَعُونَ». فَلَمَّا سَاغَ فِيهَا ذَلِكَ، دَلَّ عَلَى أَنَّ الْكَافَ لَيْسَتْ فَاعِلَةٌ. وَلَا تَكُونُ أَيْضًا فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ، لِأَنَّ «رُوَيْدَ» اسْمٌ «أَزُوذُ»، وَ«أَزُوذُ» إِنَّمَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، فَلَوْ كَانَتْ الْكَافُ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ، لَكُنْتَ إِذَا

= الْمَعْنَى: أُمْهِلْ عَلِيًّا، إِنْ بَيَّنَّا وَبَيْنَهُمْ قَرَابَةً مِنْ نَاحِيَةِ الْأَمِّ، وَهُمْ مُنْقَطِعُونَ إِلَيْنَا بِهَا، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ كَاذِبًا.

الْإِعْرَابُ: «رُوَيْدٌ»: اسْمُ فِعْلٍ أَمْرٌ بِمَعْنَى: «أُمْهِلْ» وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: «أَنْتَ». «عَلِيًّا»: مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ. «جُدًّا»: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ. «مَا»: زَائِدَةٌ. «ثَدِي»: نَائِبٌ فَاعِلٌ. «أُمْهِمُ»: مُضَافٌ إِلَيْهِ مُجْرُورٌ، وَهُوَ مُضَافٌ، وَ«هُمْ»: ضَمِيرٌ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِالإِضَافَةِ. «إِلَيْنَا»: جَارٌ وَمُجْرُورٌ مُتَعَلِّقَانِ بِالْفِعْلِ (جُدًّا). «وَلَكِنْ»: الْوَائِدَةُ: اسْتِثْنَائِيَّةٌ، «لَكِنْ»: لِلْإِسْتِدْرَاكِ. «بَعْضُهُمْ»: مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ، وَهُوَ مُضَافٌ، وَ«هُمْ» ضَمِيرٌ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِالإِضَافَةِ. «مَتَمَائِنُ»: خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ مَرْفُوعٌ.

جُمْلَةُ «رُوَيْدَ عَلِيًّا»: ابْتِدَائِيَّةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. وَجُمْلَةُ «جُدَّ ثَدِي أُمْهِمُ» اسْتِثْنَائِيَّةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. وَجُمْلَةُ «وَلَكِنْ بَعْضُهُمْ مَتَمَائِنُ»: اسْتِثْنَائِيَّةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «رُوَيْدَ عَلِيًّا» حَيْثُ نَصَبَ اسْمَ الْفِعْلِ «رُوَيْدَ» مَفْعُولًا بِهِ «عَلِيًّا».

قلت: «رويدك زيدًا»، مُعَدِّيًا له إلى مفعولين: أحدهما مضمّر، وهو الكاف، والآخر ظاهر، وهو «زيد». ولو جاز ذلك، لجاز «رويدك زيدًا خالدًا»، ولا نعلم أحدًا قاله. ولو كانت منصوبة أيضًا، لجاز أن تقول: «رويدك نفسك»، إذا أردت تأكيد الكاف، وكذلك لو كانت مجرورة، لجاز أن تقول: «رويدك نفسك» على أنه تأكيد، ولا يُسمع مثل ذلك.

قال صاحب الكتاب: وهو فيما عداه مُعَرَّبٌ، وذلك أن يقع صفة، كقولك: «ساروا سيرًا رُويْدًا»، و«ضَغَه وَضَغًا رويْدًا»، وقولك للرجل يُعالِج شيئًا: «رويْدًا»، أي: علاجًا رويْدًا، وحالًا، كقولك: «ساروا رويْدًا» ومصدرًا في معنى «إروادٍ» مضافًا، كقولك: «رويْدَ زيدٍ»، وسمع بعض العرب: «رويْدَ نفسه»، جَعَلَهُ مصدرًا كـ«ضَرَبَ الرُّقَابَ».

قال الشارح: الموضع الثاني من مواضع «رُويْدَ» أن تكون صفة، نحو قولك: «ساروا سيرًا رويْدًا». وتكون معربةً مصدرًا وُصِفَ به على حد قولهم: «رجلٌ عَدْلٌ»، و«ماءٌ غَوْرٌ»، ويكون أصله «إزوادًا»، إلا أنه صُغِرَ بحذف زوائده، كما قالوا في «أَسَوْدَ»: سَوَيْدٌ، وفي «أَزْهَرَ»: زَهْيَرٌ. ويجوز أن يكون تصغير «مُرَوْدٍ» أو «مَزَوْدٍ»، فحذفوا الزوائد.

الموضع الثالث: أن يكون حالًا، ويكون معربًا أيضًا، نحو قولهم: «ساروا رويْدًا»، أي: مُرَوِّدِينَ. إذا ذكرت المصدر، كان صفةً له، وإذا لم تذكره، كان حالًا لضعف حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه. ويجوز أن يكون المراد: ساروا سيرًا رويْدًا، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وهو ضعيف.

والموضع الرابع: أن يكون مصدرًا بمعنى «إزوادٍ»، ويكون معربًا، فتقول: «رويْدًا زيدًا»، بمعنى: «أزوْدَ زيدًا إروادًا»، فحذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه، كما قالوا: «سَقِيًا وَرَغِيًا»، والمراد: سَقَاكَ اللَّهُ، وَرَعَاكَ اللَّهُ.

وقد يُضاف إلى المفعول، فيقال: «رُويْدَ زيدٍ»، كما قال: ﴿فَضَرَبَ الرِّقَابَ﴾^(١)، فهو باقي على مصدريته غير مسمًى به، ولا مُغَيَّرٍ عن جهته. قال الشاعر [من الطويل]:

٥٤١- رُويْدًا بني شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ تُلَاقُوا عَدَا حَيْلِي عَلَى سَفَوَانٍ

(١) محمد: ٤.

٥٤١ - التخريج: البيت لوداك بن ثميل المازني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٧؛ والمقاصد النحوية ٣٢١/٤؛ وله أو لابن سنان بن ثميل المازني في شرح شواهد المغني ٨٥٣/٢؛ ومعجم ما استعجم ص ٧٤٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٩٠/٣ (رود)؛ والمحجب ١٥٠/١.

اللغة: سفوان: اسم موضع.

ويروى: «رُوِيَ بَنِي شَيْبَانَ» من غير تنوين. ويحتمل أن يكون مصدرًا مضافًا إلى ما بعده، ويؤيده رواية مَنْ نَوْن. ويجوز أن يكون أراد اسمَ الفعل، ويكون «بني شيبان» منصوبًا به، كقوله: «رُوِيَ عَلِيًّا».

فصل

[أحكام «هَلَمْ»]

قال صاحب الكتاب: «هَلَمْ» مركبة من حرف التنبيه مع «لَمْ» محذوفة من «هَآ» أَلْفَهَا عند أصحابنا^(١)، وعند الكوفيين من «هَلْ» مع «أَمْ» محذوفة همزتها. والحجازيون فيها على لفظ واحد في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وبنو تميم يقولون: «هَلَمَّا»، «هَلُمُوا»، «هَلَمِّي»، «هَلُمَمَنْ». وهي على وجهين: متعديّة كـ«هَات»، وغير متعديّة بمعنى: «تَعَال»، و«أَقْبِل». قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلَمْ شُهِدَاءُكُمْ﴾^(٢). وقال: ﴿هَلَمْ إِنِّي﴾^(٣) وحكى الأصمعي أن الرجل يُقال له: «هَلَمْ»، فيقول: «لَا أَهَلَمْ».

قال الشارح: قد تقدّم أنّ «هَلَمْ» اسمٌ من أسماء الأفعال، ومسمّاه «إِيْت»، و«تَعَال»، وهو مبنيٌ لوقوعه موقع الفعل المبني، وأصله أن يكون ساكنًا على أصل البناء، وإنّما حُرِّك آخره لالتقاء الساكنين، وهما الميمان في آخره، وفتح تخفيفًا لثقل التضعيف، وهو مركّب. قال الخليل^(٤): أصله «هَآ لَمْ»، فـ«هَآ» للتنبيه، و«لَمْ» من قولهم: «لَمْ اللّهُ شَعْنَهُ»، أي: جَمَعَهُ، كأنه أراد: «لَمْ نَفْسُكَ إِلَيْنَا»، أي: أَقْرَب. وإنّما حُذِفَت أَلْفُ «هَآ» تخفيفًا لكثرة الاستعمال، ولأنّ اللام بعدها، وإن كانت متحرّكة، في حكم الساكن. ألا

= الإعراب: «رُوِيَآ»: مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب بالفتحة. «بني»: منادى منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «شيبان»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «بعض»: مفعول به للمصدر «رُوِيَ» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «وعيدكم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و«كم» مضاف إليه مجرور بالكسرة. «تلاقوا»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الطلب، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «غذاً»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ«تلاقوا». «خيلى»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والياء مضاف إليه. «على سفوان»: جار ومجرور متعلقان بـ«تلاقوا». جملة «رُوِيَآ بعض وعيدكم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء «يا بني شيبان»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تلاقوا»: جواب شرط لأداة شرط مقدّرة لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «رُوِيَآ» حيث استخدم «رُوِيَ» مصدرًا نائبًا عن فعله.

(١) انظر المسألة السابعة والأربعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص ٣٤١ - ٣٤٧.

(٢) الأنعام: ١٥٠.

(٣) الأحزاب: ١٨.

(٤) الكتاب ٣٣٢/٢.

ترى أن الأصل، وأقوى اللغتين، وهي الحجازية، أنك تقول: «ها المُم»؟ فلمّا كانت اللام في حكم الساكن، حُذفت لها أَلِفُ «ها»، كما تُحذف لالتقاء الساكنين، وجُعلا اسمًا واحدًا.

وقال الفراء: أصله «هَلْ أُم»، أي: اقْصِدْ، فَحُقِفَت الهمزة، بأن أُلْقِيَتْ حركتها على اللام، وحُذفت، فصارت «هَلُم». وقد أنكر بعضهم ذلك، وقال: إنّه ضعيف من جهة المعنى، إذ كانت «هَلْ» للاستفهام، ولا مَدْخَلٌ للاستفهام ههنا. والقول: إِنَّ «هَلْ» التي رُكِبَتْ مع «أُم» ليست التي للاستفهام، وإنّما هي التي للزجر والحثّ، من قوله [من الرمل]:

٥٤٢- [يَتِمَارَى فِي الَّذِي قُلْتُ لَهُ] وَلَقَدْ تَسْمَعُ قَوْلِي حَيْهَلْ
وفيها مذهبان:

أحدهما: وهو مذهب أهل الحجاز، أن تكون بلفظ واحد مع الواحد والاثنيين والجماعة، والمذكر والمؤنث، نحو: «هَلُمَّ يا رجل»، و«هَلُمَّ يا رجلاً»، و«هَلُمَّ يا امرأة»، و«هَلُمَّ يا امرأتان»، و«هَلُمَّ يا نسوة». يستوي في اللفظ الواحد والجمع، كما كان كذلك في «صَه» و«مَه» ونحوهما، وهو القياس، وبه ورد التنزيل. قال الله تعالى:

﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾^(١)، أفرد، والمخاطبون جماعة، وعليه قوله [من الرجز]:

٥٤٣- يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَلَا هَلُمَّ

٥٤٢- التخريج: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٨٣؛ والأزمنة والأمكنة ١٥٣/٢؛ وخزانة الأدب ٢٥٨/٦، ٢٥٩، ٢٦٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٨١؛ ولسان العرب ٧٠٨/١١ (هلل)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣٦/٣.

شرح المفردات: يتمارى: يشكّل. حَيْهَلْ: أَسْرَع. الإعراب: «يتمارى»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «في»: حرف جر. «الذي»: اسم موصول مبني في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والعجّاز والمجرور متعلّقان بـ«يتمارى». «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «له»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«قلت». «ولقد»: الواو: واو القسم، واللام: موطنه للقسم لا محلّ لها من الإعراب، «قد»: حرف تحقيق. «تسمع»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «قولي»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «حَيْهَلْ»: اسم فعل أمر مبني على السكون بمعنى «أقبل» أو «عجل»، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت.

جملة «يتمارى»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قلت له»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تسمع»: جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «حيّ هل»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «حَيْهَلْ» حيث أراد التأكيد على أن «هل» هنا للزجر والحث، وليست للاستفهام كما هي في «هل أُم».

(١) الأحزاب: ١٨.

٥٤٣- التخريج: الرجز بلا نسبة في الأزمية ص ٢٥٧؛ وخزانة الأدب ٢٦٧/٤؛ والخصائص ٣٦/٢. =

وإنّما كان هذا هو القياس؛ لأنّه قد قامت الدلالة على أنّه اسمٌ، وليس القياس في الأسماء أن تتصل بها علامة الضمير المرفوع، إنّما ذلك للأفعال. والذي يدلّ على خروجه عندهم عن حكم الأفعال مخالفتهم مجراه في لغتهم؛ لأنّ لغتهم أن يقولوا للواحد: «المُمن»، بإظهار التضعيف، نحو: «ازدُد»، و«اشدُد»، فلمّا ركّبوه مع غيره، وسمّوا به، خرج عن حكم الفعل، فلم تظهر فيه علامة تثنية ولا جمع.

والمذهب الثاني: وهو مذهب بني تميم، اعتبار الفعل، وهو «لَمَ»، وتغليب جانبه، فيثنون ويجمعون، نحو قولهم: «هَلَمَّ يا رجل»، و«هَلَمَّا يا رجلاً»، و«هَلُمُّوا يا رجالاً»، و«هَلُمِّي يا امرأة»، و«هَلُمُّنِ يا نسوة». تفتح الهاء، وتُسكّن اللام، وتضمّ الميم الأولى، وتسكّن الثانية، وتفتح النون مخفّفة. هذا مذهب البصريين وأكثر الكوفيين، وإنّما كان كذلك؛ لأنّ لام الكلمة تسكن عند اتصال هذه النون بها، إذ كانت ضمير مرفوع، كما تقول: «ضَرَبْنَ»، و«خَرَجْنَ».

وإذا سكن ما قبلها، بطل الازدغام، وصار بمنزلة «اشدُد»، و«ازدُد». وزعم الفراء أنّ الصواب أن يُقال: «هَلُمُّنْ» بفتح الهاء، وضمّ اللام، وفتح الميم وتشديدها، وفتح النون أيضاً مشدّدة. قال: والذي أوجب ذلك أنّ هذه النون التي هي ضمير الجماعة لا توجد إلاّ وقبلها ساكن، فزادوا نوناً ثانية قبلها ليقع السكون عليها، وتسلم فتحة الميم في «هَلَمَّ»، فتكون وقاية لها من السكون، كما قالوا: «مِنِّي»، و«عَنِّي»، فزادوا نوناً ثانية لتسلم نون «مِنْ»، و«عَنْ» من الكسر، إذ كانت ياء المتكلم أبداً تكسر ما قبلها. وحكي أيضاً عن بعضهم: «هَلُمُّنِ يا نسوة» يُجعل الزائد للوقاية ياءً، وهذا شاذّ.

واعلم أنّ بني تميم، وإن كانوا يُجرونها مُجرى الفعل، في اتصال الضمير بها لشدة شبهها بالفعل، وإفادتها فائدة الفعل، فهي عندهم أيضاً اسمٌ للفعل، وليست مُبقاة على أصلها من الفعلية قبل التركيب والضمّ. والذي يدلّ على ذلك أنّ بني تميم يختلفون في آخر الأمر من المضاعف، فمنهم من يُتبع، فيقول: «رُدُّ» بالضمّ، و«فِرُّ» بالكسر، و«عَضُّ» بالفتح. ومنهم من يكسر على كلّ حال، فيقول: «رُدُّ»، و«فِرُّ»، و«عَضُّ». ومنهم من

= اللغة: هَلَمَّ: أَقْبَلَ، تَعَالَ.

المعنى: أَيُّهَا النَّاسُ تَعَالَوْا.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «أَيُّهَا»: منادى مبني على الضم في محل نصب، و«ها»: للتنبيه. «الناس»: بدل من «أَيُّ»، أو عطف بيان على «أَيُّ» أيضاً مبني على الضم في محل نصب. «ألا»: حرف تنبيه لا محلّ له. «هَلُمُّنْ»: اسم فعل أمر بمعنى «تعالوا» مبني على الفتح، وفاعله مستتر، تقديره «أنتم»، والهاء: للسكت لا محلّ لها من الإعراب.

جملة «يا أَيُّهَا الناس»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هَلُمُّنْ»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «هَلُمُّنْ» حيث أفرد مع «الناس» وهم جمع.

يفتح على كلِّ حال . ثم رأيناهم كلَّهم مجتمعين على فتح الميم من «هَلُمَّ»، ليس أحد يكسرهما، ولا يضمهما، فدلَّ ذلك على أنَّها خرجت عن طريق الفعلية، وأخلصت اسمًا للفعل، نحو: «دُونَكَ»، و«رُوَيْدَكَ»، و«عِنْدَكَ».

وهي تكون على وجهين: متعدية، وغير متعدية. فالمتعدية نحو قولهم: «هَلُمَّ زَيْدًا»، بمعنى: «قَرِّبُهُ»، و«أخْضِرْهُ»، فتكون كـ«هَاتِ»، قال الله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾^(١). وغير المتعدية قولك: «هَلُمَّ يَا زَيْدُ»، بمعنى: «إِيْتِ»، و«اقْرُبْ». قال الله تعالى: ﴿هَلُمَّ لِنَايَا﴾^(٢)، فعدها بحرف الجر، فيكون مجراه مجرى الأفعال التي تستعمل لازمة ومتعدية، نحو: «رَجَعَ»، و«رجعته»، و«شَحَا قُوهُ»، و«شَحَا فَأَهُ»، ونحوهما.

وحكى الأصمعي: «هَلَمْ إِلَى كَذَا»، فيقال: «لَا أَهْلُمُ إِلَيْهِ»، و«هَلَمْ كَذَا»، فيقال: «لَا أَهْلُمُهُ»، بفتح الألف والهاء وضَم اللام والميم، والأصل في ذلك: «لَا أَلُمُّ»، كما تقول: «لَا أَرُدُّ»، كأنه يرده إلى أصله قبل التركيب، وهو شاذ.

فصل

[أحكام «ها»]

قال صاحب الكتاب: «هَا» بمعنى «خُذْ»، وتُلْحَق الكاف، فيقال: «هَآكْ»، فتُصَرَّف مع المخاطب في أحواله، وتوضع الهمزة موضع الكاف، فيقال: «هَاءَ». وتُصَرَّف تصريفها، ويُجَمَع بينهما، فيقال: «هَآءُكَ»، بإقرار الهمزة على الفتح وتصريف الكاف. ومنهم مَنْ يقول: «هَاءَ»، كـ«رَامَ»، ويُصَرِّفُه تصريفه. ومنهم مَنْ يقول: «هَآ» بوزن «هَبْ»، ويصرفه تصريفه.

قال الشارح: اعلم أنَّ «هَا» من الأصوات المسمّى بها الفعل في الأمر، ومسمّاه «خُذْ»، و«تَنَاوَلْ»، ونحوهما.

ومنهم من يجعله ثنائياً مثل «صَهْ» و«مَهْ»، وتلحقه كاف الخطاب، فيقال: «هَآكْ يَا رَجُلُ»، و«هَآكُمَا يَا رَجُلَانِ»، و«هَآكُمُ يَا رَجَالَ»، و«هَآكِ يَا امْرَأَةً»، و«هَآكُمَا يَا امْرَأَتَانِ» كالمذكرين، و«هَآكُنَّ يَا نِسَاءً». فالاسم «هَآ»، وفيه ضميرٌ بحسبِ المخاطبين: إن كان واحداً، ففيه ضميرٌ واحد، وإن كان اثنين، ففيه ضميرٌ اثنين، وإن كان جماعة، ففيه ضميرٌ جماعة، إلَّا أنَّه لا يظهر ذلك الضمير.

والكاف حرفُ خطاب لا موضع لها من الإعراب، وتختلف بحسبِ اختلاف المخاطبين في التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع، فتفتحها إذا كان المخاطب

مذكراً، وتكسرهما إذا كان مؤنثاً، وتثنيها وتجمعها إذا كان المخاطب مثنى أو مجموعاً.

ومنهم من يقول: «هَاء»، بهمزة بعد الألف، يجعله ثلاثياً كـ«خَافَ»، و«هَابَ»، ويفتح الهمزة مع المذكر، ويكسرهما مع المؤنث، فيقول: «هَاء يا رجل»، و«هَاء يا امرأة»، ويكون فيه ضميرٌ مستترٌ. فإن ثُني، أو جُمع، ظهر ذلك الضميرُ، فتقول في ثنية المذكر وجَمعه: «هاؤُما»، و«هاؤُم»، قال الله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُ وَإِكْنِيَّةُ﴾^(١)، وفي جماعة المؤنث: «هَآؤُنَّ يا نسوةً». وهذه أجودُ لغاتها، وبها ورد الكتاب العزيز.

واعلم أنَّ الباب والقياس في هذه الأسماء أن لا يلحقها ضميرٌ ثنية، ولا جمع، لأنَّ هذه الأسماء إنما سُميت بها الأفعال لضرب من الاختصار، ولولا ذلك، لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماؤها موجودةً هنا غيرَ معوَّض عنها. ووجهُ الاختصار مجيئها للواحد والواحدة، فما فوقهما على صورة واحدة. تقول: «هَاء يا رجل»، و«هَاء يا امرأة»، وكذلك الثنية والجمع، وعلى هذه اللغة أكثرُ الاستعمال، وإنَّما لما نابت عن الأفعال، وقامت مقامها، قويت الدلالة على معناها، فصارت كالمرادفة لها، فظهر الضميرُ في بعض الأحوال، ليؤذن بقوة الشَّبه بهذه الأفعال التي هي في معناها، وليُعْلِم أيضاً بظهوره أنَّ في بابِ «صَنَ»، و«مَنَ»، ضميراً، كما قالوا: «المَقْوُودُ»، و«الحَوَكَةُ»، و«أُعْيِلَتِ المرأةُ»، و [من الطويل]:

٥٤٤- صَدَدَتْ فَأَطَوَلَتْ الصُّدُودُ [وقلما] وصالٌ على طول الصُّدُودِ يَدُومُ]

(١) الحاقة: ١٩.

٥٤٤- التخريج: البيت للمرار الفقعسي في ديوانه ص ٤٨٠؛ والأزهية ص ٩١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣١؛ والدرر ٥/ ١٩٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٠٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٠٧، ٥٨٢/ ٢، ٥٩٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٤٥؛ والخصائص ١/ ١٤٣، ٢٥٧؛ والدرر ٦/ ٣٢١؛ والكتاب ١/ ٣١، ١١٥/ ٣؛ ولسان العرب ١١/ ٤١٢ (طول)، ٥٦٤ (قلل)؛ والمحتسب ١/ ٩٦؛ والمقتضب ١/ ٨٤؛ والممتع في التصريف ٢/ ٤٨٢؛ والمنصف ١/ ١٩١، ٦٩/ ٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٣، ٢٢٤.

اللغة: صدت: حرمت ودادك. الصدود: الهجران والإعراض. الوصال: دوام المودة. المعنى: لقد أعرضت عني وطال هجرانك لي، وقلما يدوم الوداد ويستمر الحب إذا ما طال الهجران والبعد بين الحبيبين.

الإعراب: «صدت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «فأطولت»: الفاء: للتعطف، «أطولت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «الصدود»: مفعول به منصوب بالفتحة. «وقلما»: الواو: استئنافية، «وقل» فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«ما»: حرف زائد. «وصال»: فاعل مرفوع بالضمة. «على طول»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يدوم». «الصدود»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «يدوم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.

ليكون ذلك مَنبَهَةً، وأمارةً على أن الأصل ذلك. ولما ظهر الضميرُ، ظهر على صورة غريبة، ليدلّ ذلك على أن الموضع ليس من مواضع ظهور الضمير. وإنما كانت غريبة؛ لأنها ليست على حدّ «أفعل»، و«أفعلاً»، و«أفعلوا»، إنما ذلك «هأ»، و«هأء»، و«هاؤوا». فأما «هاؤم»، فغريبٌ من نادرِ العربية؛ لأنّ الميم إنما توجد في ضمير المخاطب إذا كان غير أمر، نحو: «قُمْتُمْ»، و«قُمْتُمَا»، و«ضربْتُمْ»، و«ضربْتُمَا». وهذا ممّا يؤكّد كونَ هذه الألفاظ أسماء، وليست أفعالاً، وذلك أنّه لما اتصل الضميرُ بما اتصل به منها، اتصل على غير حدّ اتصاله بالفعل، إنّما جاء على نحوِ «أنتما»، و«أنتم»، فدلّ ذلك على أنّها أسماء لا أفعال، على أنّ بعضهم قد قال: «هأ يا رجل»، و«هأء»، و«هاؤوا»، على حدّ «اضرباً»، و«اضربوا». حكى ذلك أبو عمر الجَرْمِيّ، وأبو بكر بن السَّرَاج. قال أبو عمر: وذلك قليل.

ومنهم من يقول: «هأ يا رجل»، على وزنِ «عاطٍ» و«رَامَ»، يجعل أصله «هأِي» بالياء، فمثاله من الفعل: «فَاعِلٌ» كـ«قَاتِلٌ»، وسقطت الياءُ للأمر، ومثله «هاتٍ». وتقول لاثنين: «هائيًا»، وللجمع المذكّر: «هاؤوا»، وللمرأة: «هأِي» بياء، والتثنية: «هائيًا» كالمذكرين، وتقول في جماعة المؤنث: «هائينَ». قال الشاعر [من الطويل]:

٥٤٥- فقلتُ لها هأِي فقالتِ براحَةَ تَرَى زَعْفَرَانًا في أَسْرَتِهَا وَرَدًا

= جملة «صدت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أطولت»: معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قلما وصال»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «يدوم»: في محل رفع صفة لـ«وصال».

والشاهد فيه قوله: «وَأَطُولْتُ»، والقياس: «أَطَلْتُ»، لكنه جاء مُصَحَّحًا على الأصل كـ«اسْتَحْوَذَ».

٥٤٥- التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: «فقلت»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «لها»: جازّ ومجرور متعلّقان بـ«قلت». «هأِي»: اسم فعل أمر بمعنى «تناولي»، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «فقلت»: الفاء: حرف عطف، «قالت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «براحة»: جازّ ومجرور متعلّقان بحال محذوفة. «ترى»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «زعفرانًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «في أسرتها»: جازّ ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه. «ورداً»: بدل من «زعفرانًا» منصوب بالفتحة.

جملة «فقلت»: حسب الفاء. وجملة «هأِي»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «فقلت»: معطوفة على جملة «فقلت». وجملة «ترى»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «هأِي» حيث أضاف ضمير المخاطبة المؤنثة لاسم فعل الأمر «هأ».

فأما قول علي رضي الله عنه [من الطويل]:

٥٤٦- أفاطم هاء السيف غير دميم [فلست برعدي ولا بلثيم]

فإنه يحتمل أن يكون من اللغة الأولى، ويحتمل أن يكون من هذه اللغة، وحذف الياء لسكون اللام بعدها.

فإن قيل: فهلا حكمت عليه بأنه فعل، لاتصال الضمير به على حد اتصاله بالفعل، كما قلتم في «لئس»: إنها فعل مع عدم دلالتها على الزمان الماضي، لاتصال الضمير بها على حد اتصاله بالأفعال. قيل: الجواب أنه قد قامت الدلالة بما سبق أنه اسم، ومن قال: «هاء» أو «هاؤوا» فلقد شبهه بالفعل، ووقعه موقعه، أجراه مجراه في اتصال الضمير به، وعامله معاملة مُقابلِه، وهو «هات»، و«هاتيا»، و«هاتوا»، و«هاتين»، كما شبه «لئس» ب«ما» من قال: «ليس الطيب إلا المسك»، فعاملها معاملتها في إيصال عملها عند دخول حرف الاستثناء على خبرها.

ومما يدل أنه ليس فعلاً أنك تقول في أمر الواحد: «هاء»، ولو كان فعلاً، لقل: «هأ» ك«خف»، فلما لم يُقل، دل على أنه اسم، وليس فعلاً. على أن منهم من يقول: «هأ يا رجل»، على زنة «خف»، بهمزة ساكنة، و«هاء»، أو «هائي يا امرأة»، و«هاؤوا»، و«هأن»، مثل: «خفن» فهولاء يجعلونه فعلاً. ويؤيد ذلك ما حكاه الكسائي من قول الرجل إذا قيل له: «هاء»: «ممن أهاء، وإهأ؟» كما تقول: «ممن أخاف». وقياس هذا المذهب أن يكون على «فعل يفعل»، ك«علم يعلم» ك«خلت إخال»، ولذلك جاز كسر الهمزة من أوله، فقالوا: «إهأ»، كما قالوا: «إخال».

٥٤٦- التخريج: البيت لعلي بن أبي طالب في ديوانه ص ١٧٤؛ وجمهرة اللغة ص ٢٥١؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣١٩/١؛ والمحتسب ٣٣٧/١.

شرح المفردات: الرعدي: الجبان.

الإعراب: «أفاطم»: الهمزة: حرف نداء، «فاطم»: منادى مرتخم مبني على الضم المقدّر على التاء المحذوفة في محل نصب على النداء. «هاء»: اسم فعل أمر بمعنى: تناول، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «السيف»: مفعول به منصوب بالفتحة. «غير»: صفة «السيف» منصوبة بالفتحة، وهو مضاف. «دميم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فلست»: الفاء: حرف استئناف، «لست»: فعل ماض ناقص، والفاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «ليس». «برعدي»: الباء: حرف جر زائد. «رعدي»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر «ليس». «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف زائد لتوكيد النفي. «بلثيم»: الباء: حرف جر زائد، «لثيم»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه معطوف على «رعدي».

جملة «أفاطم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هاء السيف»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وكذلك جملة «لست برعدي».

والشاهد فيه قوله: «هاء» حيث جاء فعل الأمر بدون الياء.

ومنهم من يقول: «هَأْ»، بهمزة ساكنة، و«هَأْ» و«هَوَا» كما تقول: «طَأْ»، و«طَأْ»، و«طَوُوا»، و«هَيَّيْ يا امرأة» كما تقول: «طَيَّيْ»، و«هَأَنْ» كما تقول: «طَأَنْ». وقياسُ هذه اللغة أن تجعلها من بابِ «وَهَبَ يَهَبُ» ممَّا فاؤه واوٌ، وسقطت الواوُ على حدِّ سقوطها في «وَهَبَ يَهَبُ».

وقوله: «وَتُلْحَقَ الكافُ، فيقال هَاكَ»، يعني للخطاب، «فَتُصَرَّفُ مع المخاطب في أحواله»، يعني إن كان المخاطب مذكراً، فُتَحَّتْ، وإن كان مؤنثاً، كُسِرَتْ، وإن كان مثنى، ثُبِتَ، وإن كان مجموعاً، جُمِعَتْ على ما تقدَّم.

وقوله: «وَتُوضَعُ الهمزة موضعَ الكافِ»، يعني أنهم يخاطبون بها، فيفتحونها مع المذكر، ويكسرونها مع المؤنث، كما يفعلون بالكاف. ولا يريد أنها زائدة للخطاب كالكاف، إنما الهمزة لأم، والكلمة بها ثلاثية، ف«هَاء» بألف وهمزة بعدها من غير لفظ «هَأ» بألف وحدها، وإن كانا بمعنى واحد على حدِّ «لَوْلُو»، و«لَأَلِ»، و«سَبَطِ»، و«سَبَطِرِ».

وقوله: «وَيُجْمَعُ بينهما»، يريد بين الهمزة والكاف، لتأكيد الخطاب كما تقول: «أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا صَنَعَ». والجمعُ بينهما يؤيد أن الهمزة ليست زائدة كزيادة الكاف، فاعرفه.

فصل

[أحكام «حَيَّهَلْ»]

قال صاحب الكتاب: «حَيَّهَلْ» مركَّبٌ من «حَيَّ»، و«هَلْ»، مبنيٌّ على الفتح. ويُقال: «حَيَّهَلَاً» بالتنوين، و«حَيَّهَلَاً» بالألف. ذَكَرَ هذه اللغاتِ سيبويه^(١) وزاد غيره: «حَيَّهَلْ»، و«حَيَّهَلْ»، و«حَيَّهَلَاً».

قال الشارح: قد تقدَّم القول: إِنَّ «حَيَّهَلْ» اسمٌ من أسماء الأفعال، وهو مركَّبٌ من «حَيَّ»، و«هَلْ»، وهما صوتان معناهما الحثُّ، والاستعجالُ، فجمع بينهما. وسُمِّيَ بهما للمبالغة، فكان الوجه أن لا ينصرف كما كان «حَضَرَمَوْتُ»، وَ«بَغْلَبْتُ» كذلك، إلا أنه ههنا وقع موقعُ فعلٍ الأمر، فبُنيَ كـ«صَهْ»، و«مَهْ».

وفيه لغاتٌ قالوا: حَيَّهَلْ بفتحها، شبهوه بـ«خَمْسَةَ عَشَرَ» وبابه، وفي الحديث: «إذا ذَكَرَ الصالحون، فحَيَّهَلْ بِعُمَرُ»^(٢)، أي: أَدْعُ عُمَرَ، إنَّه من أهلِ هذه الصفة.

وقالوا حَيَّهَلَاً، فنَوَّنوه للتذكير كما قالوا في «صَهْ»: «صَهْ»، وفي «إِيهْ»: «إِيهْ».

(١) الكتاب ٣/٣٠٠، ٣٠١.

(٢) ورد الحديث في كتاب كشف الخفاء ٩٠/١.

وقالوا: **حَيَّهَلَا**، بألف من غير تنوين، وأصلها أن تُلَحَق في الوقف على حد إلحاق الهاء في «كِتَابِيَّة»، و«جِسَابِيَّة» للوقف. ونظير الألف هنا الألف في «أَنَا»، من قولك: «أَنَا»، إذا وقفت عليها من قولك: «أَنْ فعلت». وإثباتها في الوصل لغةً رديئةً، وبأبه الشعر، نحو قوله [من المتقارب]:

٥٤٧- فكيف أنا وانتِ حالي القوافِ سيَ بَعْدَ المَشِيبِ كَفَى ذاك عارًا
وحكي غير سيبويه: **حَيَّهَلْ**، بسكون اللام على أصل البناء، كـ«صَة»، و«مَة»؛ لأنه لا يُلَحَق في آخره ساكنان، فبقي على أصله من البناء. قال لبيد [من الرمل]:

يَتَمَارَى فِي الَّذِي قُلْتُ لَهُ وَلَقَدْ يَسْمَعُ قَوْلِي حَيَّهَلْ^(١)
وقالوا: **حَيَّهَلْ**، بسكون الهاء، وفتح اللام، و**حَيَّهَلَا** بسكون الهاء مع الألف. وإنما أسكنوا الهاء؛ لأنها لما رُكِبَتْ وصارت كلمة واحدة، استثقلوا اجتماع المتحرّكات، فسكنوا الهاء كما سكنوا الشين في «إِخَذَى عَشْرَة» ونظائره، لاجتماع المتحرّكات.

قال صاحب الكتاب: وقد جاء مُعَدَّى بنفسه، وبـ«الباء»، وبـ«على»، وبـ«إلى»، وفي الحديث «إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهَلَا بِعُمَر»^(٢). وقال [من الطويل]:

٥٤٨- بِحَيَّهَلَا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ المَطَايَا سَيْرُهَا المُنْتَظَافُ

٥٤٧- التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٠٣؛ وتخليص الشواهد ص ١٠٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٠٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٣؛ ولسان العرب ٦٥١/١١ (نحل).
اللغة: انتحال القوافي: سرقة الشعر ونسبتها للنفس.
المعنى: ينفي الشاعر عن نفسه أن يكون بعد المشيب يأخذ الشعر من الآخرين ويدعيه لنفسه، وهو الشاعر المعروف منذ صغره.

الإعراب: «فكيف»: الفاء: استئنافية، «كيف»: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم. «أنا»: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ مؤخر. «وانتِ حالي»: الواو: واو المعية، «انتِ حالي»: مفعول معه منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «القوافي»: مفعول به منصوب للمصدر انتحال. «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالمصدر «انتحال». «المشيب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «كفى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر. «ذاك»: «ذا»: اسم إشارة في محل رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «عارًا»: تمييز منصوب بالفتحة.
جملة «كيف أنا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كفى ذاك»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فكيف أنا وانتِ حالي» حيث أثبت ألف «أنا» في الوصل والأصل فيها الحذف.

(١) تقدم بالرقم ٥٤٢.

(٢) ورد الحديث في كتاب كشف الخفاء ٩٠/١.

٥٤٨- التخريج: البيت للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ص ٢٤٧؛ وأمالي ابن الحاجب ٣٦٣/١ =

وقال الآخر [من البسيط]:

٥٤٩- وَهَيَّجَ الْحَيَّ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيَّهْلُهُ

= ٣٦٤؛ والكتاب ٣/٣٠١؛ ولسان العرب ٩/٢٧٨ (قذف)؛ وللنابغة الجعدي أو لمزاحم العقيلي في شرح أبيات سيبويه ٢/٢٢٣؛ ولسان العرب ١٤/٢٢١ (حيا)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٨.

اللغة: يُزْجُونُ: يسوقون. المتقاذف: المترامي. حييها: الحث والاستعجال. المعنى: هؤلاء القوم لعجلتهم يسوقون مطاياهم بقولهم: حييها مع أنَّ هذه المطايا سريعة السير ومتقدمة الإعراب: «بحيها»: الباء: حرف جر، و«حيها»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على آخره لاشتغاله بحركة الحكاية، وهي هنا البناء على السكون، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «يزجون». «يزجون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «كل»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «مطية»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أمام»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بخبر مقدم محذوف. «المطايا»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر. «سيرها»: مبتدأ مرفوع، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «المتقاذف»: صفة لـ «سيرها» مرفوع بالضمّة.

وجملة «يزجون»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «سيرها المتقاذف أمام المطايا»: صفة لـ «مطية» محلها الجر.

والشاهد فيه: تركه «حيها» بلا تنوين على لفظه محكيًا.

٥٤٩- التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/٢٦٦؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٧؛ والكتاب ٣/٣٠٠.

اللغة: هَيَّجَ: أثار وفَرَّقَ. دار: وادٍ قريب من هَجَرَ. حَيَّهْل: اسم يُكْنَى به عن الحث، وهو مركب من «حَيَّ» و«هَل»، وهما صوتان معناهما الحث والاستعجال. المعنى: وصف جيشًا أَلَمَ بأهل ذلك الحي، فأثارهم وفَرَّقَهم، فَحَلَّ بهم يومٌ شديدٌ كثير اللغظ والتنادي، والحث على الهرب.

الإعراب: «وَهَيَّجَ»: الواو: بحسب ما قبلها، «هَيَّجَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «الحي»: مفعول به منصوب. «من دار»: جار ومجرور متعلقان بحال من «الحي»، أو بالفعل «هَيَّجَ» إذا حملناه على معنى «فَرَّقَ». «فَظَلَّ»: الفاء: حرف عطف، و«ظَلَّ»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «لهم»: جار ومجرور متعلقان بخبر «ظَلَّ». «يومٌ»: اسم «ظَلَّ» مرفوع. «كثيرٌ»: صفة لـ «يومٌ» مرفوع. «تناديه»: فاعل للصفة المشبهة «كثيرٌ» مرفوع بالضمّة المقدرة على الإياء للثقل، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، «وَحَيَّهْلُهُ»: الواو: حرف عطف، و«حَيَّهْلُهُ»: اسم معطوف على «تناديه» مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

وجملة «هَيَّجَ الحي»: بحسب الواو، وعطف عليها جملة «ظَلَّ لهم يومٌ».

والشاهد فيه: إعراب «حَيَّهْلُهُ» بالرفع لأنه جعله، وإن كان مركبًا، اسمًا للصوت بمنزلة «معديكرب» في جعله اسمًا لشخص.

قال الشارح: اعلم أن هذه الأسماء لما كانت أسماءاً لألفاظ الأفعال، وواقعةً موقعها، ومؤديةً معناها، قويث دلالتها عليها، فكان حكمها في اللزوم والتعدي حكمهما، فتكون لازمةً إذا كانت أسماءً لفعل لازم غير متناوِلٍ مفعولاً، نحو: «صَه»، و«مَه». فهذان اسمان لازمان؛ لأنهما وقعا موقعَ فعل، هو كذلك، فكان ما ناب عنه كذلك لا يتعدى إلا بواسطة حرف جرّ. وتكون متعديةً، وذلك إذا كانت أسماءً لفعل متعدّ، نحو: «رُوَيْدَكَ زيداً»، أي: أمهلُه، و«عليك بكرّاً»، بمعنى: الزمُه، وخُذُه من فَوْقك، و«دُونَكَ بكرّاً» أي: تناوَلُه من تَحْتك.

ومنها ما استعمل تارةً لازماً لا يتعدى إلا بواسطة حرف الجر، وتارةً متعدياً، كـ«رُوَيْدَ»، و«هَلَمْ». ونظيرُ الاسم من هذه الأسماء ما استعمل تارةً لازماً لا يتعدى إلا بواسطة حرف الجر، وتارةً متعدياً بنفسه في الأفعال الصريحة، ما جاء على صيغة واحدة، نحو: «وزنتُ زيداً»، و«وزنتُ له»، و«كَلَّتهُ وَكَلْتُ له». قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾^(١). و«حيهل» أيضاً ممّا يُستعمل لازماً ومتعدياً بنفسه، وذلك على اختلافٍ تقديرِ الفعل المسمّى، فإذا قلت: «حيهلُ الثريدُ»، فمعناه: أخضِرُه، وقَرَّبُه. فلما كان الفعلان متعدّين، كان الاسمُ الواقع موقعهما كذلك، وتقول: «حيهل بفلانٍ» بمعنى: «إيت به»، فتصل الاسمُ بالباء كما كان الفعلُ المنوبُ عنه كذلك. وتقول: «حيّ على الصلاة»، أي: أقبِلوا عليها. وقالوا: «حيّ على الصُّبُوح»^(٢)، وربما قالوا: «حيّ إلى كذا» بمعنى: «سارعوا إليه، وبادروا»، فأما ما أنشده من قوله [من الطويل]:

بحيِّهلا يزجون... إلخ

فشاهد على أن معناها الاستحثاث والعجلة، والبيت للنابعة الجعدي، أدخل حرف الجر على «حيهلا»، وتركه على لفظه إذ كان مبنياً، والباء متعلقة بـ«يزجون». يقول: لعجلتهم يزجون المطايا بحيهلا على أنها متقدمة في السير، متقاذفة فيه، أي مترامية. وجعل التقاذف للسير توسعاً، لأنه يكون فيه. وأما قوله:

وهيِّج الحيّ... إلخ

فهو من أبيات الكتاب، والشاهد فيه إعرابُ «حيهله»، ورفعُه. جَعَلَه - وإن كان مركباً من شيئين - اسماً واحداً للصوت، ولم يُرد به الدعاء، أي: كثيرٌ فيه هذا الصوت الذي معناه الدعاء. ومثله في جَعْلُه اسماً واحداً قولُ الآخر [من الرجز]:

هَيْهَاؤُهُ وَحَيْنَهْلُهُ

٥٥٠-

(٢) الصُّبُوح: شراب الصباح.

(١) المطففين: ٣.

٥٥٠ - التخريج: لم أقع على هذا الرجز فيما عدت إليه من مصادر. وفي الطبعيتين: «هيهَاؤُهُ»، تحريف.

وصف جَيْشًا، سَمِعَ بِهِ، وَخِيفَ مِنْهُ، فَاثْتَقَلَ عَنِ الْمَحَلِّ لِأَجَلِهِ، وَبُودِرَ بِالِانْتِقَالِ قَبْلَ لَحَاقِهِ.

[استعمال «حَيَّ» و«هَلَا» اسمي فعل]

قال صاحب الكتاب: وَيُسْتَعْمَلُ «حَيَّ» وَحْدَهُ بِمَعْنَى «أَقْبِلْ». وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُؤَذِّنِ «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ»، وَ«هَلَا» وَحْدَهُ. قَالَ [مِن الطَّوِيلِ]:

٥٥١- أَلَا أُبَلِّغُا لَيْلَى وَقُولَا لَهَا: هَلَا [فَقَدْ رَكِبَتْ أَمْرًا أَغْرُ مُحَجَّلًا]

قال الشارح: قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ «حَيَّ»، وَ«هَلَّ» صَوْتُ مَعْنَاهُ الْحَثُّ وَالِاسْتِعْجَالُ، فَهُوَ مُسْتَقِيلٌ بِهَذِهِ الْفَائِدَةِ، وَإِنَّمَا جُمِعَ بَيْنَهُمَا مِبَالِغَةً فِي إِفَادَةِ هَذَا الْمَعْنَى، فَإِذَا أُرِدَتْ الْمِبَالِغَةُ، جُمِعَتْ بَيْنَهُمَا، وَإِذَا أُرِدَتْ أَصْلُ الدَّعَاءِ مِنْ غَيْرِ مِبَالِغَةٍ فِيهِ، جُثَّتْ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنْفَرَدًا، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ أَحْمَرَ [مِن الْبَسِيطِ]:

٥٥٢- أُنْشَأْتُ أَسْأَلُهُ مَا بَالُ رِفْقَتِهِ حَيَّ الْحُمُولَ فَإِنَّ الرُّكْبَ قَدْ دَهَبَا

= والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ. ص ٩٠٨. والتهناء: دعاء الإبل إلى العلف (لسان العرب ١/ ١٧٩ (هاها)).

والشاهد فيه قوله: «حَيْهَلَه» حيث جعله اسمًا واحدًا للصوت، ولم يرد به الدعاء.

٥٥١ - التخریج: البيت للناطقة الجعدي في ديوانه ص ١٢٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٣٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤١٩؛ ولسان العرب ١١/ ٣٥ (أول)، ١٤٦ (حجل)، ١٥/ ٣٦٤ (هلا)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٦٩؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٢٦٤.

اللغة: ليلى: ليلى الأخيلىة، الشاعرة المعروفة. هلا: اسم فعل أمر بمعنى «اسكني» أو «كُفِّي». الأغر: الواضح الظاهر الذي لا خفاء فيه. المحجل من الدواب: ما كان البياض منه في موضع الخلخال والقيود، وفوق ذلك.

المعنى: لقد ركبت بتعرضها له أمرا خطيرا ظاهرا لا خفاء فيه.

الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح وتنبيه. «أبلغا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وألف الاثنين: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «ليلى»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر. «وقولا»: الواو: حرف عطف، «وقولا»: كإعراب «أبلغا». «لها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «وقولا». «هلا»: اسم فعل أمر بمعنى «كُفِّي»، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت. «فقد»: الفاء: استئنافية، «وقد»: حرف تحقيق. «ركبت»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «أمرا»: مفعول به منصوب. «أغر»: صفة لـ «أمرا» منصوب مثله. «محجلا»: صفة ثانية لـ «أغر».

وجملة «أبلغا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «وقولا». وجملة «ركبت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وحذف مفعولا «أبلغا» لدلالة مقول القول عليهما.

والشاهد فيه: استعمال «هلا» وحده بعد فصله عن «حي».

٥٥٢ - التخریج: البيت لابن أحمر في ديوانه ص ٤٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦١؛ ولسان =

ومن ذلك قول المؤذن: «حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ»، إنما هو دعاءٌ إلى الصلاة، وإلى الفلاح، وربما اكتفوا بـ«هَلْ» وحدها. قال النابغة الجعدي [من الطويل]:

ألا حياء ليلى وقولا لها هلا

أي: تعالي، وأقبلي، واستعمال «حَيَّ» وحدها أكثر من استعمال «هَلْ» وحدها.

فصل

[أحكام «بله»]

قال صاحب الكتاب: «بله» على ضربين: اسم فعل، ومصدر بمعنى التترك. ويضاف، فيقال: «بله زَيْدٌ»، كأنه قيل: «تَرَكَ زَيْدٌ». وأنشد أبو عبيد قوله [من الكامل]:

٥٥٣- تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا [بله الأَكْفُفُ كَاتَهَا لَمْ تُخْلَقِ

= العرب ٧٠٨/١١ (هليل)، ٢٢٢/١٤ (حيا).

اللغة: الهاء في «أسأله» تدل على غلام الشاعر. أنشأت: شَرَعْتُ. البال: الحال والشأن. الرقعة: من ترافقهم في سفر. حَيَّ الحُمُولُ: اثب الحمول، والحُمُولُ: النوق المحملة. الركب: جمع مفردة: راكب الدابة.

المعنى: أخذ يسأل غلامه عن حال رفاقه، ثم حثه على تهيئة الرواحل للسفر، لأن الركب الذي ينتميان إليه قد ذهب.

الإعراب: «أنشأت»: فعل ماض ناقص، والتاء: اسمه محله الرفع. «أسأله»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، فاعله مستتر وجوباً تقديره: أنا، والهاء: مفعول به محله النصب. «ما»: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم. «بال»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «رفقته»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «حَيَّ»: اسم فعل أمر مبني على الفتح، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنت. «الحمول»: مفعول به منصوب بالفتحة. «فإن»: الفاء: استئنافية، «إن»: حرف مشبه بالفعل. «الركب»: اسمه منصوب بالفتحة. «قد»: حرف تحقيق. «ذهبا»: فعل ماض مبني على الفتح. والألف: للإطلاق، والفاعل مستتر تقديره: هو.

جملة «أنشأت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أسأله»: خبر الفعل الناقص «أنشأت». وجملة «ما بال رفقة»: مفعول به ثانٍ للفعل «أسأل». وجملة «حَيَّ»: مقول القول المحذوف محلها النصب، والتقدير: قلت له: حَيَّ الحمول. وجملة «إن الركب قد ذهب»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ذهب»: خبر «إن» محلها الرفع.

والشاهد فيه أن «حَيَّ» جاء هنا اسم فعل أمر متعدداً بمعنى «اثب».

٥٥٣- التخریج: البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٤٥؛ وخزانة الأدب ٦/٢١١، ٢١٤؛ والدرر اللوامع ٣/١٨٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٥٣؛ ولسان العرب ١٣/٤٧٨ (بله)؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢١٧؛ وتذكرة النحاة ص ٥٠٠؛ والجنى الداني ص ٤٢٥؛ وخزانة الأدب ٦/٢٣٢؛ وشرح الأشموني ١/٢١٥؛ وشرح التصريح ٢/١٩٩؛ ومغني اللبيب ص ١١٥؛ وجمع الهوامع ١/٢٣٦.

اللغة: تذر: تترك. الجماجم: ج الجمجمة، وهي عظم الرأس. ضاحياً: بارزاً للشمس. هاماتها: رؤوسها. بله: اسم فعل بمعنى «دع».

منصوبًا ومجرورًا. وقد روى أبو زيد فيه القلب إذا كان مصدرًا، وهو قولهم: «بَهَلْ زَيْدٌ».

قال الشارح: اعلم أن «بَهَلْ» تكون على ضربين: أحدهما أن تكون اسمًا من أسماء الأفعال، كـ«صَة» و«مَة»، والآخر أن تكون مصدرًا مضافًا إلى ما بعده، كما كانت «رُوَيْدٌ زَيْدٌ» كذلك. فإذا كانت اسمًا للفعل، كانت بمعنى «دَعْ»، وكانت مبنية لوقوعها موقع الفعل، وهو «دَعْ». وحُرِّكَتْ لالتقاء الساكنين، وهما اللام والهاء. وفتَحَ إتيانًا لفتحة الباء، ولم يُعْتَدَ باللام حاجزًا لسكونها. كما قالوا: «مُنْذُ»، فأتبعوا الذال ضمة الميم، ولم يعتدوا بالنون حاجزًا، ومثله قوله [من الطويل]:

٥٥٤- [عَجِبْتُ لمولودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ] لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

= المعنى: إن سيوفنا تقطع الرؤوس وتذروها على الأرض، فدع الأكف لأنها بالقطع أولى. الإعراب: «تذر»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوارًا تقديره: هي. «الجماجم»: مفعول به أول منصوب. «ضاحيًا»: مفعول به ثانٍ منصوب. «هاماتها»: فاعل لاسم الفاعل «ضاحيًا» مرفوع، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلٍّ جرٍّ بالإضافة. «بله»: اسم فعل أمر بمعنى «دع»، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «الأكف»: مفعول به منصوب. «كأنها»: حرف مشبِّه بالفعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها. «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «تخلق»: فعل مضارع للمجهول مجزوم، وحرك بالكسر للضرورة الشعرية، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: هي.

وجملة «تذر الجماجم»: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية، أو استئنافية. وجملة «بله الأكف»: لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة «كأنها لم تخلق»: في محلٍّ نصب حال. وجملة «لم تخلق»: في محلٍّ رفع خبر «كأن».

والشاهد فيه قوله: «بله الأكف» حيث أنشد البيت بنصب «الأكف» على أن «بله» اسم فعل، وبجره على أن «بله» مصدر، وبرفعه على أن «بله» بمعنى «كيف».

٥٥٤ - التخریج: البيت لرجل من أزد السراة في شرح التصريح ١٨/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٢؛ والكتاب ٢٦٦/٢، ١١٥/٤؛ وله أو لعمر الجنبى في خزنة الأدب ٣٨١/٢؛ والدرر ١٧٣/١، ١٧٤؛ وشرح شواهد المغني ٣٩٨/١؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٥٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٩١/١؛ والجنى الداني ص ٤٤١؛ والخصائص ٣٣٣/٢؛ والدرر ١١٩/٤؛ ورصف المباني ص ١٨٩؛ وشرح الأشموني ٢٩٨/٢؛ والمقرب ١٩٩/١؛ ومغني اللبيب ١٣٥/١؛ وجمع الهوامع ٥٤/١، ٢٦/٢.

اللغة: مولود ليس له أب: ربّما عيسى ابن مريم. ذو ولد لم يلد له أبوان: هو آدم أبو البشر، وقيل: القوس لأنها تؤخذ من شجرة معيّنة.

الإعراب: «عجبتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل. «لمولود»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «عجبتُ». «وليس»: الواو: حالية. «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «له»: جار ومجرور متعلقان بخبر «ليس». =

فتح الدالّ إتباعاً لفتحة الياء عند سكون اللام. وإن كان مصدراً، كان معرباً غير مبنيّ مضافاً إلى ما بعده.

فتقول: «بَلَّةُ زَيْدٍ»، كما تقول: «تَرَكْ زَيْدٍ» من نحو قوله تعالى: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابَ﴾^(١). فمن قال: «بَلَّةُ زَيْدًا»، جعله بمنزلة «دَعْ»، وسمّى به الفعل، ومن قال: «بَلَّةُ زَيْدٍ»، فأضاف، جعله مصدراً. ولا يجوز أن يضاف، ويكون مع الإضافة اسمُ الفعل؛ لأنّ هذه الأسماء التي سُمّي بها الفعل عندهم لا تُضاف كما لا تُضاف مسمياتُها من الأفعال، فلا تُضاف كما لا تُضاف الأفعال، فأما ما أنشد من قوله [من الكامل]:

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتِهَا بَلَّةُ الْأُكْفِ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ^(٢)

فإنّ أبا عُبَيْدَةَ أنشده لكَعْب بن مالك، ويروى بخفض «الأكف». ونصبها، فمن خفض، جعله مصدراً بمنزلة ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابَ﴾^(٣) ومن نصب جعله، اسماً للفعل بمعنى «دَعْ». والذي يدلّ على أنّه اسمُ فعل قولُ ابنِ هَرَمَةَ [من البسيط]:

٥٥٥- يَمْشِي الْقَطُوفُ إِذَا غَتَّى الْحُدَاةُ بِهِ مَشْيِي الْجَوَادِ فَبَلَّةُ الْجِلَّةِ الثُّجْبَا

= «أب»: اسم «ليس» مرفوع بالضمّة. «وذي»: الواو: حرف عطف، و«ذي»: اسم معطوف على «مولود» مجرور مثله، وهو مضاف. «ولد»: مضاف إليه مجرور. «لم»: حرف جزم. «يلده»: فعل مضارع مجزوم، ونقلت السكون إلى اللام، وفتحت الدال للضرورة الشعرية، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «أبوان»: فاعل مرفوع بالألف لأنّه مثنى. وجملة «عجبت لمولود»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ليس له أب»: في محلّ نصب حال. وجملة «لم يلد أبوان»: في محلّ جر صفة لـ «ولد». والشاهد فيه قوله: «لم يلدّه»، والأصل: «لم يلدّه»، فسكّن الشاعر اللام للضرورة الشعرية، فالتقى ساكنان، فحرّك الساكن الثاني بالفتح لأنّه أخفّ.

(١) محمد: ٤.

(٢) تقدم بالرقم ٥٥٣.

(٣) محمد: ٤.

٥٥٥ - التخرّيج: البيت لابن هرمة في خزانة الأدب ٦/٢١٤، ٢١٥، ٢٣١؛ ولسان العرب ١٣/٤٧٨

(بله)؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الصحاحي في فقه اللغة ص ١٤٦.

شرح المفردات: القطوف من الدواب: غير البطيء. الجلة: جمع الجليل، وهو المُسَيّن من الإبل. الثُجْب: جمع نجيب، وهو الأصيل الكريم.

المعنى: إنّ البطيء يمشي كمشي الجواد من الخيل، فدع الإبل الكرام، فإنّها مع الحُداء تُسرّع أكثر من غيرها.

الإعراب: «يمشي»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل. «القطوف»: فاعل مرفوع بالضمّة. «إذا»: ظرف مبنيّ على السكون متعلق بالفعل «يمشي». «غَتَّى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذر. «الحداة»: فاعل مرفوع بالضمّة. «به»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ(غَتَّى).

«مشي»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الجواد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. =

فهذا لا يكون إلا اسم فعل لَنْضَبِه ما بعده، فأما قول الآخر [من البسيط]:
 ٥٥٦- حَمَالُ أَثْقَالِ أَهْلِ الْوُدِّ آوَنَةٌ أَغْطِيهِمُ الْجَهْدَ مِنِّي بَلَّةٌ مَا أَسْعُ
 فيجوز أن تكون «مَا» في موضع نصب، ويكون في «بَلَّةٌ» ضمير مرفوع. ويدل على ذلك قوله:

بَلَّةُ الْجَلَّةِ النَّجْبَا

ويجوز أن يكون موضعه جرًا على من أنشد «بَلَّةُ الْأَكْفُ»، يجعله مصدرًا. وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن «بَلَّة» حرف جر بمنزلة «حَاشَى»، و«عَدَا». وقد حكى أبو زيد فيها: «بَهْلٌ»، قلب اللام إلى موضع العين، وحكى عنهم: «إِنَّ

= «فيله»: الفاء: حرف استئناف، «بله»: اسم فعل أمر بمعنى (دَغ)، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «الجلَّة»: مفعول به منصوب بالفتحة. «النجبا»: نعت (الجلَّة) منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر، أو المقدرة على الهزمة المحذوفة للضرورة. جملة «يمشي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «غنى»: في محل جر مضاف إليه. وجملة «فيله»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فيله الجلَّة» حيث جاء «بله» اسم فعل أمر، ونصب مفعولاً به بعده.
 ٥٥٦- التخريج: البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ١٠٩؛ وخزانة الأدب ٢٢٨/٦، ٢٢٩، ٢٣٦؛ ولسان العرب ٤٠/١٣ (أون)، ٤٧٨/١٣ (بله)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٨٠؛ ولسان العرب ٣٩٢/٨ (وسع).

اللغة: آوَنَةٌ: جمع أوان بمعنى الحين. الجَهْدُ: النهاية والغاية، وهو مصدر جهد في الأمر جهداً إذا طلبه حتى بلغ الغاية فيه، ومصدر جهد، أي: بذل وسَّعه وطاقته في طلبه ليلبغ مجهوده. أَسْعُ: أستطيع.

المعنى: إنَّه يتحملُ مسؤولياته تجاه من يودُّونه، بل ربما بذل من أجلهم ما يوشعه.
 الإعراب: «حَمَالُ»: خبر لمبتدأ محذوف. «أَثْقَالُ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وكذلك «أَهْلُ» و«الوَدِّ». و«آوَنَةٌ»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ«حَمَالُ». «أَغْطِيهِمُ»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر تقديره: أنا، «هم»: مفعول به محله النصب. «الجهدُ»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «مَنِّي»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من «الجهدُ». «بله»: مفعول مطلق لفعل محذوف. «ما»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالإضافة. «أَسْعُ»: فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة، وفاعله مستتر وجوباً تقديره: أنا.

جملة «أنا حَمَالُ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَغْطِيهِمُ»: يمكن أن تكون خبراً ثانياً للمبتدأ المحذوف «أنا»، ويمكن أن تكون تفسيراً لـ«حَمَالُ» لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَسْعُ»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «بله» مع عامله المحذوف: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وفي البيت توجيهات أخرى عرضها البغدادي في «الخزانة». والشاهد فيه قوله: «بله»: حيث جاء حرف جر عند الأخفش كـ«عَدَا» و«خَلَا» بمعنى «سرى»، وذهب غيره إلى أنها اسم فعل أمر، وقد عرض البغدادي ذلك كله بإسهاب في «الخزانة».

فلانًا لا يُطيق أن يحمل الفَهْرَ فَمِنْ بَلَهْ أن يأتي بالصخرة». يقول: لا يُطيق أن يحمل الفهر، فكيف يطيق حَمَلَ الصخرة؟ وبعضُ العرب يقول: مِنْ بَهْلٍ أن يحمل الصخرة، فقلب. وهذه الحكاية من دخولِ «مِنْ» عليه، والإضافة في قوله: «بَلَهْ الأكف»، والقلب في قولهم «بهل»، يدلُّ على أنه مصدرٌ؛ لأنَّ اسم الفعل لا يُضاف، ولا يدخل عليه عواملُ الأسماء؛ لأنَّه في معنى الفعل. ولذلك قال أبو الحسن: إِنَّ «دُونَكَ» في الإغراء لا ينتصب على حدِّ انتصابه قبل التسمية والنيابة عن الفعل، فاعرفه.

فصل

[أوجه «فَعَالٍ»]

قال صاحب الكتاب: «فَعَالٍ» على أربعة أضرب: التي في معنى الأمر كـ«نَزَالٍ»، و«تَرَاكِ»، و«هَرَاكِ»، و«دَرَاكِ»، و«نَظَارٍ»، و«بَدَادٍ»، أي: ليأخذ كلُّ منكم قِرْنَه. ويُقال أيضًا: «جاءت الخيلُ بَدَادٍ»، أي: متبَدِّدةً، و«نَعَاءٍ فلانًا»، و«دَبَابٍ للضَّبُعِ»، أي: دَبِي، و«خَرَجٍ» لِبَغَبَةٍ للصَّيْبِيَانِ، أي: أَخْرَجُوا، وهي قياسٌ عند سيبويه في جميع الأفعال الثلاثية^(١)، وقد قلَّت في الرُّباعية كـ«قَرَقَارٍ» في قوله [من الرجز]:

٥٥٧- [حَتَّى إِذَا كَانَ عَلَى مُطَارٍ يُمْنَاهُ وَالْيُسْرَى عَلَى الشَّرْثَارِ]
قالت له رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارٍ

(١) الكتاب ٣/ ٢٨٠.

٥٥٧ - التخریج: الرجز لأبي النجم في خزنة الأدب ٦/ ٣٠٧، ٣٠٩؛ ولسان العرب ٥/ ٨٩ (قرر)؛ وبلا نسبة في الكتاب ٣/ ٢٧٦؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٧.

اللغة: مطار: وادٍ بنجد. الشرثار: موضع بالجزيرة. قرقار: قَرَقَر بالرد، وصَبَّ ماءك. المعنى: يصف الشاعر سحابًا فيقول: إذا استوى الليل والنهار وهبت ريح الصبا قائلة: قرقر بالرد، وهات ما عندك.

الإعراب: «حتى»: حرف ابتداء وغاية. «إذا»: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. «كان»: فعل ماضٍ ناقص. «على مطار»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «كان». «يمناه»: اسم «كان» مؤخر مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «واليسرى»: الواو: حرف عطف، و«اليسرى»: معطوف على «يمناه» مرفوع. «على الشرثار»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من «اليسرى». «قالت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتانيث. «له»: جار ومجرور متعلقان بـ«قالت». «ريح»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «الصَّبا»: مضاف إليه مجرور. «قرقار»: اسم فعل أمر بمعنى «قرقر»، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت.

وجملة «حتى إذا...»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «كان...»: في محلِّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «قالت»: جواب شرط غير جازم لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «قرقار»: في محلِّ نصب مقول القول.

والشاهد فيه: مجيء «قرقار» اسمَ فعل أمر من فعل رباعي، وهذا قليل.

وقال [من الكامل]:

٥٥٨- «مُتَكَنِّفِي جَنْبِي عُكَازٌ كَلَيْهِمَا» يَدْعُو وَلِيدَهُمْ بِهَا عَرَارٍ

قال الشارح: اعلم أن صيغة «فَعَالٍ» مما اختص به المؤنث، ولا يكون إلا معرفة معدولاً عن جهته، وهو على أربعة أضرب:

فالأول: أن يكون اسماً للفعل في حال الأمر مبنياً على الكسر، وذلك قولك: «نَزَالٍ»، و«تَرَاكِ»، ونحوهما. وإنما بُني لما ذكرناه من وقوعه موقع فعل الأمر، وهذا قريب. والحق في ذلك أن علة بنائه إنما هي لتضمنه معنى لام الأمر. ألا ترى أن «نَزَالٍ» بمعنى «انْزِلْ»، وكذلك «صَهْ» بمعنى «اسْكُتْ»؟ وأصل «أُسْكُتْ» و«انْزِلْ»: «لِتَسْكُتْ» و«لِتَنْزِلْ»، كما أن أصل «قُمْ»: «لِتَقُمْ»، وأصل «أَقْعُدْ» «لِتَقْعُدْ». يدل على ذلك أنه قد جاء على الأصل في قوله تعالى: ﴿فِي ذَلِكَ لَلْفَرَحُ﴾^(١). فلما تضمنت هذه الأسماء معنى لام الأمر، شابهت الحروف، فبنيت كما بُنيت «كَيْفَ»، و«كَمْ»، لما تضمن كل واحد منهما معنى حرف الاستفهام. والأسماء المسمى بها الفعل في الخبر، نحو: «شَتَانٌ» و«هَيْهَاتَ» محمولة في ذلك على الأسماء المسمى بها في الأمر، وحقها أن تكون مُسَكَّنَةً الآخر كـ«صَهْ» و«مَهْ» إلا أنه التقى في آخرها ساكنان: الألف الزائدة، ولام الكلمة، فوجب تحريك اللام لالتقاء الساكنين. وكان الكسر أولى لوجهين:

أحدهما: أن «نَزَالٍ» وبابه مؤنث، والكسر من عِلْمِ التأنيث، نحو: «قُمْتَ»، و«ضَرَبْتَ»، فحُرِّكَ بأشكال الحركات به.

والوجه الآخر: أنه كُسِرَ على حد ما يُوجِبُه التقاء الساكنين، وإنما أُتِيَ بهذه الأسماء

٥٥٨ - التخريج: البيت للنايعة الذباني في ديوانه ص ٥٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣١٢؛ ولسان العرب ٤/ ٥٦١ (عرر)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٩٧.

اللغة: متكئ: محيطي. عكاظ: موضع معروف. عرار: اسم فعل أمر بمعنى «تلاعبوا بالعرعة». الإعراب: «متكئتي»: حال منصوبة بالياء لأنها جمع مذكر سالم، وهو مضاف. «جنبتي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف. «عكاظ»: مضاف إليه مجرور. «كليهما»: توكيد لـ «جنبتي» مجرور بالياء لأنه ملحق بالمثنى، وهو مضاف، و«هما»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «يدعو»: فعل مضارع مرفوع بالضممة المقدرة على الواو للثقل. «وليدهم»: فاعل مرفوع بالضممة، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «بها»: جار ومجرور متعلقان بـ «يدعو». «عرعار»: اسم فعل أمر بمعنى «عرعر»، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. وجملة «يدعو...»: في محل نصب حال. وجملة «عرعار»: في محل نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه: مجيء «عرعار» اسم فعل أمر من فعل رباعي، وهذا قليل.

(١) يونس: ٥٨. وفي الطبعيتين: «فلتفرحوا». وهذه قراءة. انظر: معجم القراءات القرآنية ٣/ ٨٠.

لما ذكرناه من إرادة الإيجاز والمبالغة في المعنى، فـ«نَزَالٍ» أبلغ في المعنى من «انزِلْ»، و«تَرَكَ» أبلغ من «اترك». وإتاما غيّر لفظ الفعل الواقعة هذه الأسماء موقعه، ليكون ذلك أدلّ على الفعل، وأبلغ في إفادة معناه، فـ«نَزَالٍ» بمعنى المنازلة، ولذلك كان مؤنثاً في قوله [من الكامل]:

وَلَنِيغَمَ حَشْوُ الدُّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلَجَّ فِي الدُّعْرِ^(١)

وهو اسم لـ«نازل». وأصله أنه كان إذا التقى خضمان، نزلا عن ظهور خيلهما، وتقاتلا، ثم اتسع فيه حتى قيل لكل متحاربين: «متنازلان»، وإن كان راكبين.

وقالوا «تَرَكَ» بمعنى «اترك». قال الشاعر [من الرجز]:

٥٥٩- تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا أَمَّا تَرَى الْخَيْلَ لَدَى أَوْرَاكِهَا

وقالوا: «بَرَكَ» بمعنى «ابترك». يقال في الحرب: «بَرَكَ بَرَكَ»، أي: ابتركوا واثبتوا، و«البركاء»: الثبات في الحرب والجِدُّ فيه. قال بشر [من الوافر]:

٥٦٠- وَلَا يُنْجِي مِنَ الْعَمَرَاتِ إِلَّا بَرَكَاءُ الْقِتَالِ أَوْ الْفِرَارِ

(١) تقدم بالرقم ٥١٤.

٥٥٩- التخریج: الرجز لطيفيل بن يزيد في خزانة الأدب ١٦٠/٥، ١٦٢؛ ولسان العرب ١٠/٤٠٥ (ترك)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٩٤؛ والكتاب ١/٢٤١، ٣/٢٧١؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٢؛ والمقتضب ٣/٣٦٩؛ وشرح أبيات سيويه ٢/٣٠٧.

الإعراب: «تراكها»: اسم فعل أمر بمعنى «اترك» مبني على الكسر، والفاعل: أنت، و«ها» ضمير في محل نصب مفعول به. «من إبل»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من المفعول به. «تراكها»: كسابتها. «أما»: حرف استفتاح أو تنبيه. «تري»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنت. «الخيل»: مفعول به منصوب. «لدى»: ظرف متعلق بمحذوف حال من «الخيل»، وهو مضاف. «أوراكها»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و«ها» ضمير في محل جر بالإضافة.

جملة «تراكها من إبل...» الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «تراكها» الثانية: تأكيد للجملة الأولى، أو استئنافية. وجملة «تري» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «تراكها» مرتين، حيث اشتق من الفعل الثلاثي الذي هو «ترك يترك» اسماً على وزن «فعال»، واستعمله بمعنى فعل الأمر، وبناء على الكسر.

٥٦٠- التخریج: البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ٧٩؛ وجمهرة اللغة ص ٣٢٥؛ وخزانة الأدب ٧/٥٠٦؛ وشرح التصريح ٢/٢٩١؛ ولسان العرب ١٠/٣٩٨ (برك)؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٤٧؛ وجمهرة اللغة ص ١٢٢٩.

الإعراب: «ولا»: الواو: بحسب ما قبلها، «لا»: حرف نفي. «ينجي»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل. «من الغمرات»: جاز ومجرور متعلقان بـ«ينجي». «إلا»: حرف حصر. «بركاء»: فاعل «ينجي» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «القتال»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أو»: حرف عطف. «الفرا»: اسم معطوف على «بركاء» مرفوع بالضمّة.

وقالوا: «دَرَاكَ» بمعنى «أَدْرَكَ». والإدراك: اللحق، يقال: «مشيتُ حتى أدركتُ». والمداركة: المتابعة.

ويقال: «بَدَادِ بَدَادٍ فِي الْحَرْبِ»، أي: لِيَأْخُذْ كُلُّ رَجُلٍ قِزْنَهُ. والبَدَادُ: البراز. يقال: «لو كان البَدَادُ، لما أَطَافُوهُ»، أي: لو بارزناهم رجلاً رجلاً. ويقال: «تَبَادُ الْقَوْمُ»، إذا أخذ كلُّ واحدٍ قِزْنَهُ. فأما قولهم: «جاءت الخيلُ بَدَادٍ»، أي: متبَدِّدةً، فليس من هذا الباب، وسيذكر في موضعه.

وقالوا: «نَعَاءِ الرَّجُلِ» بمعنى «انْعَهُ». قال الكُمَيْت [من الطويل]:

٥٦١- نَعَاءِ جُذَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلِ وَلَكِنْ فِرَاقًا لِلدَّعَائِمِ وَالْأُضَلِّ
وكانت العرب، إذا مات منها ميتٌ له خَطَرٌ وَقَذَرٌ، رَكِبَ رَاكِبٌ، وجعل يسير في الناس. ويقال: «نَعَاءِ فَلَانًا»، أي: انْعَهُ، أي: أَظْهَرْ خَبَرَ وَفَاتِهِ.

وقالوا: «دَبَابٍ» لِلضَّبُعِ، والمراد: دَبْيٌ، قيل لها ذلك لِقَلَّةِ عَذْوِهَا، كأنها تَدِبُ. يقال: «نَاقَةٌ دَبُوبٌ»، أي: لا تكاد تمشي لكثرة لَحْمِهَا.

وقالوا: «خَرَجَ خَرَجٍ»، أي: أَخْرَجُوا إِلَى الْخَرِيجِ، والخريجُ: لُغْبَةٌ لِلصَّبِيَانِ. قال الهذلي [من الطويل]:

٥٦٢- أَرِفْتُ لَهُ ذَاتَ الْعِشَاءِ كَأَنَّهُ مَخَارِيقُ يُدْعَى تَحْتَهُنَّ خَرِيجُ

= جملة «ينجي»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «بركاء القتال» حيث أراد التوكيد على أن (براك) اسم فعل أمر بمعنى (أبرك) وأثبت، فجاء بالبركاء هنا بمعنى الثبات في القتال.

٥٦١- التخريج: البيت للكُمَيْت بن زيد في شرح أبيات سيبويه ٢٩٧/١؛ والكتاب ٢٧٦/١؛ ولسان العرب ٨٩/١٢ (جذم)، ٣٣٤/١٥ (نعا)؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٣. المعنى: انع هؤلاء القوم واذكر الفجيعة فيهم، ولكن لا تذكر ذلك لأنهم ماتوا أو قتلوا، ولكن لأنهم فارقوا سادتهم وأهل الخطر منهم فتبدد أمرهم وانصدع شملهم.

الإعراب: «نعاء»: اسم فعل أمر مبني، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. «جذامًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «غير»: اسم منصوب على الاستثناء بالفتحة. «موت»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ولا قتل»: الواو: عاطفة، «لا»: زائدة لتوكيد النفي، «قتل»: اسم معطوف مجرور بالكسرة. «ولكن»: الواو: عاطفة، «لكن»: حرف استدراك. «فراقًا»: مفعول لأجله منصوب بالفتحة. «للدعائم»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر فراقًا. «والأصل»: الواو عاطفة، «الأصل»: اسم معطوف مجرور بالكسرة.

جملة «نعاء جذامًا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «نعاء جذامًا» حيث استعمل فيه اسم فعل أمر مأخوذاً من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف، وبناء على الكسر.

٥٦٢- التخريج: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٣٠؛ ولسان العرب ٢٥٣/٢ =

وقالوا: «مَناعٍ زِيدًا»، أي: اُمْتَنِعْهُ. قال الشاعر [من الرجز]:

٥٦٣- مَناعِها من إِبِلٍ مَناعِها أَمَّا تَرى الموتَ لَدَى أَرْباعِها
ولم يأت هذا البناء من الرُّباعي إلَّا قليلاً، قالوا: «قَزَقارٍ» بمعنى «قَزَقِرَ». قال الراجز [من الرجز]:

قالت له رِيحُ الصُّبا قَزَقارٍ واختَلَطَ المعروفُ بالإنكار^(١)

= (ضرج)، ٧٧/١٠ (خرق)؛ والتنبيه والإيضاح ٢٠٢/١؛ ومجمل اللغة ١٨١/٢؛ والمخصص ١٣/١٩؛ وتهذيب اللغة ٥٢/٧؛ وتاج العروس ٥١٢/٥ (خرج)؛ وللهمذلي في مقاييس اللغة ١٧٦/٢. اللغة: أُرقت له: يعني السحاب. ذات العشاء: الساعة التي فيها العشاء. المخاريق: ما تلعب به الصبيان من الخرق المفتولة. خريج: لعبة لهم. شَبَّ انشقاق البرق بالمخاريق. الإعراب: «أُرقت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «له»: جازٍ ومجرور متعلّقان بـ«أُرقت». «ذات»: نائب ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلّق بالفعل «أُرقت»، وهو مضاف: «العشاء»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «كأنّه»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «كأن». «مخاريق»: خبر «كأن» مرفوع بالضمّة. «يدعى»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتّعذر. «تحتهن»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلّق بحال منصوبة من «خريج»، وهو مضاف، و«هن»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «خريج»: نائب فاعل مرفوع بالضمّة. جملة «أُرقت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كأنّه مخاريق»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يدعى»: في محلّ رفع صفة «مخاريق».

والشاهد فيه قوله: «خريج» حيث جاء بها اسمًا للعبة يلعبها الصبيان بالمخاريق.

٥٦٣- التخريج: الرجز لراجز من بكر بن وائل في شرح أبيات سيبويه ٢٩٨/٢؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٩٥٢؛ وخزانة الأدب ١٦١/٥؛ والكتاب ٢٧٠/٣؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٢؛ والمقتضب ٢٦٩/٣.

اللغة: مناع: اسم فعل أمر بمعنى امنع. الأربع: جمع ربع، وهو المنزل والدار بعينها.

المعنى: امنع مسير هذه الإبل إلى هذه الديار لأن موتها محقق فيها.

الإعراب: «مناعها»: اسم فعل أمر مبني بمعنى امنع، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت. والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «من إبل»: جار ومجرور متعلّقان باسم فعل الأمر. «مناعها»: تأكيد لفظي لا محلّ له من الإعراب. «أما»: للاستفتاح والتنبيه. «ترى»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت. «الموت»: مفعول به منصوب. «لدى»: ظرف مكان متعلّق بحال محذوفة من «الموت». «أرباعها»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

جملة «مناعها»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أما ترى»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «مناعها»: حيث استعمل فعال المأخوذ من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف «منع» اسم فعل أمر، وبناء على الكسر.

(١) تقدم بالرقم ٥٥٧.

أي: قالت: «قَزَزَ بالرَّغْدِ»، كأنها أمرت السحابَ بذلك، أي: ألقِته، وهي جث رَغَدَه. وهو مأخوذ من «قَزَزَ البعيرُ»، إذا صفا صوته، ورجع. وبعيرُ قَزَزَارٍ الهدير إذا كان صافي الصوت في هديره، وقالوا: «عَزَارِ» من «العَزَعَرَة»، وهي لعبة للصبيان. قال النابغة [من الكامل]:

مُتَكَنِّفِي جَنْبِي عُكَاطَ كِلَيْهِمَا يَدْعُو وَلِيَدُهُمْ بِهَا عَزْعَارِ^(١)

وذلك أن الصبي كان إذا لم يجد من يُلاعِبُه، رفع صوته فقال: «عَزْعَارِ»، أي: هَلُمُّوا إلى العَزَعَرَة، فإذا سمعوا، خرجوا إليه، ولعبوا معه تلك اللعبة.

هذا مذهب سيبويه في ذلك كله، وقد خولف في حَمَلِ «قَرَقَارِ»، و«عَرَعَارِ» على العدل لخروجهما عن الثلاثي الذي هو الباب، وجُعلا حكايةً للصوت المُردَّد دون أن يكونا معدولين، وهو القياس؛ لأنَّ بناء «فَعَالٍ» إنّما يجيء من الثلاثي، وهذا العدل إنّما جاء فيه. فأما الرباعيُّ نحو «قَرَقَارِ» و«عَرَعَارِ»، فهو «فَعْلَالٍ» وليس بـ«فَعَالٍ».

واعلم أن هذه الأسماء كلّها أسماءٌ لما تقدّم من الدلالة، لأنَّ هذا البناء ليس من أمثلة الأفعال، وهو في الأسماء كثيرٌ، وهي مؤنّثة بدليل قوله [من الكامل]:

إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ^(٢)

فتأنيثُ الفعل حين أُسند إليه دليلٌ على أنّه مؤنّث. وهي معرفة؛ لأنَّ قولك: «نَزَالٍ» معناه: «انزِلْ». وهذا لفظٌ معروف غيرٌ منكور.

واعلم أنَّ للنحويين خلافاً في هذا القسم المعدول عن لفظ فعل الأمر المأخوذ من لفظه، فمنهم من طرده في كلّ فعل ثلاثي لكثرة ما ورد منه عنهم واستمرّ، وهو رأي سيبويه، ومنهم من يقف عند ما جاء عن العرب منه، فلا يقول: «قَوَامٌ» في معنى «قَمٌ»، ولا «قَعَادٍ» في معنى «أَقْعَدَ». وهو القياس؛ لأنَّ «فَعَالٍ» اسمٌ وضعه العرب موضعَ «افْعَلْ»، وليس لأحد أن يبتدع اسماً لم يتكلّم به العرب. وأما الرباعيُّ فلا كلامٌ أنّه لا يقاس عليه. والفصل بين الثلاثي والرباعي عند سيبويه أن الثلاثي قد كثر في كلامهم جداً، ولا يُسمَع من الرباعي إلا في الحرفين اللذين ذكرناهما، فلمّا كثر ذلك في كلامهم، جعله أصلاً، وقاس عليه، ولمّا قلّ في الرباعي، وقف عند المسموع منه، ولم يتجاوزه.

[«فَعَالٍ» التي بمعنى المصدر]

قال صاحب الكتاب: والتي في معنى المصدر المعرفة كـ«فَجَارٍ» للفَجْرَة، و«يسار»، للمَيْسَرَة، و«جمادٍ» للجمود، و«حمادٍ» للمَحْمَدَة، ويقولون للظباء إذا وردت الماء: «فلا

عَبَابٍ»، وإذا لم تَرُدْ: «فلا أَبَابٍ». و«رَكِبَ فُلَانٌ هَجَاجًا»، أي: الباطل. ويقال: «دَغْنِي كَفَافٍ»، أي: تَكْفَ عَنِّي وَأَكْفَ عَنكَ، و«نَزَلْتُ بَوَارٍ عَلَى الْكُفَّارِ»، و«نَزَلْتُ بَلَاءٍ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ».

قال الشارح: الضرب الثاني من ضروب «فَعَالٍ» أن تكون اسمًا لمصدر، عَلَمًا عليه كـ«فَجَارٍ» و«بَدَادٍ»، ولا تُبْنَى إِلَّا أن يجتمع فيها ما اجتمع في «نَزَالٍ» وبابه من التعريف والتأنيث والعدل. فهي محمولةٌ عليه في البناء؛ لأنها على لفظه ومُشَابِهَةٌ له من الجهات المذكورة، وهذا مذهب سيويه.

وزعم أبو العباس المبرد أن الذي أوجب بناء هذه الأسماء أنها لو كانت مؤنثة معرفة غير معدولة، لكان حكمها مَنَعُ الصرف، فلَمَّا عُدِلَتْ، زادها العدلُ ثقلًا، فلم يبق بعد منع الصرف إِلَّا البناء، وهو رأي ابن كيسان.

وكان أبو إسحاق يُنْكِرُ هذا القول، ويستضعفه ويقول: الاسم إذا اجتمع فيه عِلْتَانٌ امتنع من الصرف، ولا يزيده اجتماعُ العِلَلِ على منع الصرف، فيكون اجتماعُ العِلَلِ المانع من الصرف، وأدنى ذلك عِلْتَانٌ. والذي يدلُّ على ذلك أَنَّ «صَحْرَاءَ» لا ينصرف، وإذا سُمِّيَ به، زاد عِلَّةٌ، ولم يُخْرِجْهُ ذلك إلى البناء. وكذلك «حَمْرَاءُ» غير مصروف، وفيه الوصفُ مع التأنيث المستقلُّ بمنع الصرف. ومن ذلك «فِرْعَوْنُ»، لو سُمِّيَتْ به امرأة، لم يَزِدْهُ ذلك على منع الصرف. وقالوا: «أَذْرَبِيحَانُ» اسمُ هذا المكان، فإنه قد اجتمع فيه التعريف، وزيادة الألف والنون، والعُجْمَةُ، والتأنيث، والتركيبُ، ولم يَزِدْهُ على منع صرفه. فمن ذلك «فَجَارٍ». قال النابغة [من الكامل]:

إِنَّا افْتَسَمْنَا حُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارًا^(١)

قالوا: يريد الفَجْرَةَ، جعلوه عَلَمًا عليه، فإذا قيل: «فَجَارٍ»، دلَّ على لفظ الفجرة، والحَدَثُ الذي هو الفُسُوقُ مستفادٌ من المسمَّى، لا من الاسم.

وقد ذهب من ينتمي إلى التحقيق من النحويين إلى أَنَّ الأمثلَ أن تكون «فَجَارٍ» معدولة عن «فَجْرَةَ» عَلَمًا؛ لأنه قَرَنَهَا بِعَدْلِهَا «بَرَّةً»، فكما أَنَّ «بَرَّةً» عَلَمٌ لا محالة، فكذلك ما عُدِلَ عنه «فَجَارٍ»، فهو في التقدير «فَجْرَةَ». فلو عُدِلَ عن «بَرَّةً» هذا، لكان قياسه «برارٍ». ومن ذلك «بَدَادٍ»، يقال: «جاء القومُ بَدَادٍ»، قال عَوْفُ بن الخرع [من الكامل]:

وذكرت من لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شُرْبَةً وَالْحَيْلُ تَعْدُو فِي الصَّعِيدِ بَدَادٍ

(١) تقدم بالرقم ٧٠.

٥٦٤ - التخریج: البيت للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ص ٢٤١؛ والكتاب ٢٧٥/٣؛ ولسان العرب ٦٤/١٠ (حلق)؛ ولعوف بن الخرع في جمهرة اللغة ص ٩٩٩؛ وخزانة الأدب ٦/٣٦٣، ٣٦٨، ٣٧٠؛ والدرر ١/٩٨؛ وشرح أبيات سيويه ٢/٢٩٩؛ ولسان العرب ٣/٧٨ (بدد)؛ والمعاني الكبير =

أي: بَدَدًا بمعنى متبددة، فهو مصدرٌ في معنى اسم الفاعل، كقولهم: «عَدَلْ» بمعنى «عادِلٍ»، و«عَوَّرَ» بمعنى «غَايِرَ». والتحقيقُ فيه أنه اسم لمصدر مؤنث معرفة، كأنه البَدَّةُ، وإن كان لا يتكلم به، كأنه أصلٌ مرفوض، ومثله قولُ حسان [من الكامل]:

٥٦٥- كُنَّا ثَمَانِيَّةً وَكَانُوا جَحْفَلًا لَجِبًا فَشَلُّوا بِالرِّمَاحِ بَدَادٍ
أي: متبددين.

فإن قيل: بَدَادٍ معرفةٌ فيما زعمتم، وهي ههنا حالٌ، والحال لا تكون إلا نكرة. فالجوابُ: يجوز أن يجيء الحال معرفةً إذا كان مصدرًا، نحو: «فعلته جَهْدَكَ وطاقتك»، و«أرسلها العِراكَ» من قوله [من الوافر]:

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدُّخَالِ^(١)

= ص ١٠٤؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٦٦؛ وخزانة الأدب ٦/٣٤٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٣؛ والمعاني الكبير ص ٣٨٩؛ والمقتضب ٣/٣٧١؛ وجمع الهوامع ١/٢٩.
اللغة: الصعيد: الأرض. بداد: متفرقة. المحلق: إبل سماتها الحلق على وجهها.
الإعراب: «وذكرت»: الواو: بحسب ما قبلها، «ذكرت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل. «من لبن»: جار ومجرور متعلقان بـ«ذكرت»، وهو مضاف. «المحلق»: مضاف إليه مجرور. «شربة»: مفعول به. «والخيل»: الواو: حالية، «الخيل»: مبتدأ مرفوع. «تعدو»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «في الصعيد»: جار ومجرور متعلقان بـ«تعدو». «بداد»: اسم مبني على الكسر، في محل نصب حال.
جملة «ذكرت»: بحسب ما قبلها. وجملة «الخيل تعدو»: في محل نصب حال. وجملة «تعدو»: في محل رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «بداد» وهو اسم للتبدد معدول عن مؤنث «متبددة» ثم عدلها إلى «بداد».

٥٦٥ - التخریج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٢٦؛ وخزانة الأدب ٦/٣٦٤؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٧٨/٤ (بدد).

اللغة: الجحفل: الجيش العظيم. اللجب: الكثير الضجة.

الإعراب: «كنا»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بـ«نا» الفاعلين، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «ثمانية»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «وكانوا»: الواو: حرف عطف، «كانوا»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان»، والألف للتفريق. «جحفلاً»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «لجبا»: نعت منصوب بالفتحة. «فشلوا»: الفاء: حرف استئناف، «شلوا»: فعل ماضٍ للمجهول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل، والألف للتفريق. «بالرماح»: جارٌ ومجرور متعلقان بالفعل قبلها. «بداد»: اسم مبني على الكسر في محل نصب حال. جملة «كنا ثمانية»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كانوا جحفلاً»: معطوفة عليها، لا محل لها من الإعراب. وجملة «فشلوا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «بداد» حيث جاء بالمصدر في معنى اسم الفاعل، أي: متبددة.

وقالوا: «يَسَارٍ» بمعنى المَيْسِرَةِ، يقال: «أَنْظِرْنِي حَتَّى يَسَارَ»، أي: إلى الميسرة. قال [من الطويل]:

٥٦٦- فَقُلْتُ امْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعَلَّنَا نَحْجَّ مَعًا قَالَتْ: أَعَامًا وَقَابِلَةً
أي: امكثي إلى ميسرة، فهو عَلِمَ على هذا اللفظ، وقالوا: «جَمَادٍ» بمعنى الجمود، يقال للْبَحِيلِ: «جَمَادٍ لَهُ»، أي: لا زال جامد الحال، وقالوا: «حَمَادٍ» بمعنى المَحْمَدَةِ، قال المتلمس [من الوافر]:

٥٦٧- جَمَادٍ لَهَا جَمَادٍ، وَلَا تَقُولِي لَهَا أَبَدًا إِذَا ذُكِرَتْ حَمَادٍ

٥٦٦- التخريج: البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ١١٧ (الحاشية)؛ وخزانة الأدب ٦/٣٣٨؛ وشرح أبيات سيويه ٢/٣١٧؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/٣٢٧؛ والدرر ١/٩٦؛ وشرح التصريح ١/١٢٥؛ ولسان العرب ٥/٢٩٦ (يسر).

اللغة: يَسَار: اسم مبني على الكسر لأنه معدول عن الميسرة، والميسرة واليُسَر بمعنى واحد، وهو الغنى. وقابل: قادم، أو مقبل.

المعنى: طلب إلى زوجته أن تنتظر حتى يُوسر، فيحجًا معًا، فأنكرت عليه ذلك، وقالت: أنتظر هذا العام، والعام القادم؟

الإعراب: «فَقُلْتُ»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قال»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع مُتَحَرِّك، والتاء فاعل. «امْكُثِي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وباء المؤنثة المخاطبة ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل. «حتى»: حرف غاية وجبر. «يسار»: اسم مبني على الكسر في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «امْكُثِي». «لَعَلَّنَا»: حرف مشبه بالفعل، و«نا»: اسمه مبني على السكون في محل نصب. «نَحْجَّ»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: نحن. «معًا»: حال منصوب. «قالت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هي. «أَعَامًا»: الهمزة: حرف استفهام، «عَامًا»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بفعل محذوف، والتقدير: أنتظر عامًا. «وقابله»: الواو: حرف عطف، «قابله»: معطوف على (عَامًا)، والهاء: مضاف إليه محله الجر مبني على الضم وسكن للضرورة.

جملة «قال»: بحسب الواو. وجملة «امْكُثِي»: مقول القول محلها نصب. وجملة «لَعَلَّنَا نَحْجَّ»: اعتراضية اعترضت بين الطلب وجوابه لا محل لها من الإعراب. وجملة «قالت»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنتظر»: مقول القول محلها نصب.

والشاهد فيه: بناء «يسار» على الكسر، لأنه اسم لليسر معدول عن الميسرة.

٥٦٧- التخريج: البيت للمتلمس في ديوانه ص ١٦٧؛ وخزانة الأدب ٦/٣٣٩، ٣٤١؛ وشرح أبيات سيويه ٢/٢٣٢؛ ولسان العرب ٣/١٣١ (جمد)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٤.

اللغة: الضمير في «لها» يعود إلى القرينة، وهي النفس، في بيت سابق. جَمَادٍ، وَحَمَادٍ: اسمان للجمود، والحمد معدولان عن مؤنثين سُمِّيَا بهما كالجمدة، والحمدة، والجمود في هذا السياق قلة الخير، والحمد كثرته.

المعنى: ادعي لهذه النفس التي انقادت وراء المنكرات بقلة الخير، ولا تدعي لها ما عشت بكثرة الخير. =

أي: قولي لها: «جمودًا»، ولا تقولي لها: «حَمْدًا وشُكْرًا».

وقالوا: «عَبَابٍ» بمعنى الْعَبِّ، ويقال: «لا عَبَابٍ» أي: لا عَبَّ، والْعَبُّ: شرب الماء من غير مَصٍّ، وفي الحديث «الْكُبَادُ مِنَ الْعَبِّ»^(١)، والْكُبَادُ: وجع الكبد. ويقولون للظباء إذا وردت الماء: «لا عَبَابٍ»، أي: لا عَبَّ، وإذا لم تَرِدْ: «لا أَبَابٍ».

وقالوا: «رَكِبَ فُلَانٌ هَجَاجٍ»، أي: رأسه، فكأنه اسم للهجاج، قال الشاعر [من الوافر]:

وقد ركبوا على لؤمي هَجَاجٍ

أي: الهَجَّة، أي: هاجين على رؤوسهم لا يَلُون^(٢).

ويقال: «دَغْنِي كَفَافٍ»، أي: تَكُفْ عَنِّي، وَأَكُفْ عَنْكَ، فهو اسم بمعنى الكَفَّة.

ويقال: «نَزَلْتُ عَلَيْهِمْ بَوَارٍ» حكاها الأحمر، جعله معدولاً عن المصدر، وبناءه على الكسر لما ذكرناه، والبَّوار: الْهَلَاكُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا﴾^(٣)، أي: هَلَكْتُمْ.

وقالوا: «نَزَلْتُ بَلَاءٍ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ» مكسورة كـ «فَجَارٍ»، و«بَدَادٍ»، حكاها

= الإعراب: «جمادٍ»: اسم مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ. «لها»: جار ومجرور متعلقان بالخبر.

«جمادٍ»: الثانية: توكيد لفظي للأولى. «ولا»: الواو: حرف عطف، و«لا»: ناهية جازمة. «تقولي»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمة حذف النون، لأنه من الأفعال الخمسة، والياء: ياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع. «لها»: جار ومجرور متعلقان بـ«تقولي». «أَبْدَأَ»: ظرف منصوب متعلق بـ«تقولي». «إذا»: ظرف متعلق بـ«تقولي». «ذُكِّرَتْ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، ونائب الفاعل مستتر جوازاً تقديره: هي، والمصدر المؤول من «ما» ومن الفعل «ذُكِّرَتْ» منصوب على الظرفية الزمانية، وهو بدل من «طَوَالَ الدهر».

«حمادٍ»: اسم مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: لا تقولي: حمادٍ لها.

جملة «جمادٍ لها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا تقولي»: معطوفة على جملة «جمادٍ لها» التي هي خبرية اللفظ إنشائية المعنى لأن معناها الدعاء. وجملة «حمادٍ» في محل جرٍّ بالإضافة.

وجملة «حمادٍ لها»: مقول القول محلها نصب.

والشاهد فيه قوله: «جمادٍ»، و«حمادٍ» بمعنى الجمود والحمد، ومعناه «قولي لها جمودًا ولا تقولي لها حمداً» بالتذكير والتنكير.

(١) ورد الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ١٣٩/٤.

٥٦٨ - التخریج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: «وقد»: الواو: بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق وتقريب: «ركبوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف للتفريق.

«على لؤمي»: جار ومجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، متعلقان بـ«ركبوا»، والياء: ضمير متصل مبني في محل جرٍّ مضاف إليه: «هَجَاجٍ»: اسم مبني على الكسر في محل نصب حال.

جملة «ركبوا»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «هَجَاجٍ» حيث جاء بالمصدر في معنى اسم الفاعل، أي: هاجين.

(٢) في الطبعين: «لا يلتون»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ، ص ٩٠٨.

(٣) الفتح: ١٢.

الأحمر عن العرب، وهو اسم للمصدر، والمرادُ البليّة. والبلاء: الاختبارُ بالخير والشرّ، يقال: «أبلاه الله بلاءً حسنًا». قال زهير [من الطويل]:

٥٦٩- جَزَى اللّهُ بِالْإِحْسَانِ مَا فَعَلَا بِكُمْ وَأَبْلَاهُمَا خَيْرَ الْبَلَاءِ الَّذِي يَنْبَلُو
أي: خير الصنيع الذي يختبر به عباده، فاعرفه.

[«فَعَالٍ» المعدولة عن الصفة]

قال صاحب الكتاب: والمعدولة عن الصفة، كقولهم في النداء: «يا فساق»، و«يا خَبَاثَ»، و«يا لَكَاعَ»، و«يا رَطَابَ»، و«يا دَفَارَ»، و«يا خَضَافَ»، و«يا حَبَاقَ»، و«يا خَزَاقَ».

قال الشارح: هذا الضرب هو الثالث من ضروب «فَعَالٍ»، وهو أن تكون صفةً غالبيةً، نحو قولك: «يا فساق»، و«يا غَدَارَ»، و«يا خَبَاثَ»، ونحو ذلك ممّا ذكره. وأصلها «فاعلة»، نحو: «فاسقة» و«غادرة» و«خبيثة». وإنّما عدل إلى «فَعَالٍ» لضرب من المبالغة في الفسق، والغدر، والخُبث، كما عدلوا عن «راجم» إلى «رَحْمان» للمبالغة، وكما عدلوا عن «لئيم» إلى «مَلَأْمَان»، وعن «لاكم» إلى «مَلَكَعَان»^(١) حيث أرادوا المبالغة في الصفة، ولا يُستعمل في غير النداء غالبًا.

وإنّما اختصّ به النداء؛ لأنّه يصير معرفةً بالقصد، كتعريف «رجل» في قولك: «يا رجل»، فاجتمع فيه التعريفُ الحاصل بالنداء، والتأنيثُ إذ كان معدولاً عن مؤنث،

٥٦٩ - التخرّيج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٠٩؛ ولسان العرب ٨٤/١٤ (بلا)؛ وتهذيب

اللغة ٣٩٠/١٥؛ ومقاييس اللغة ٢٩٤/١؛ وديوان الأدب ١٠٦/٤؛ وتاج العروس (بلى).

الإعراب: «جَزَى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «الله»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمّة. «بالإحسان»: جازّ ومجرور متعلّقان بـ«جَزَى». «ما»: اسم موصول مبني في محلّ نصب مفعول به. «فَعَلَا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «بِكُمْ»: جازّ ومجرور متعلّقان بـ«فَعَلَا». «وأبلاههما»: الواو: حرف عطف، «أبلى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، و«هما» ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعولٍ به أول. «خير»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «البلاء»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الذي»: اسم موصول مبني في محلّ جرّ صفة للبلاء. «يبلو»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الواو للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو.

جملة «جَزَى الله»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فَعَلَا»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وأبلاههما»: معطوفة على جملة «جَزَى» لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يبلو»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «خير البلاء» حيث دلّت البلاء على الاختبار بالخير، أو الصنيع الذي يختبر به عباده.

(١) الملكعان: اللئيم الدنيء.

والعدل مع لفظ «فَعَالٍ»، فَنَاسَبَ لَفْظَ «نَزَالٍ» ومعناه، فَبُنِيَ كِبْنَاهُ. والدليل على تعريفه قولهم: «يَا فُسْتُ الْخَبِيثُ»، و«يَا فَسَاقِ الْخَبِيثَةُ»، فوصفهم إِيَّاهُ بالمعرفة دليل على تعريفه. وربّما جاء في غير النداء ضرورةً في الشعر، ولذلك قلنا: «غَالِبًا». قال الحُطَيْثَةُ [من الوافر]:

٥٧٠- أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعٍ
فـ«فَسَاقٍ» معدول عن «فَاسِقَةٍ»، والفَاسِقُ: الفاجر، وأصله الخروج عن الأمر.
يقال: «فَسَقَتِ الرُّطْبَةُ»، إذا خرجت عن قِشْرَتِهَا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَفَسَّقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾^(١)، أي: خرج عن ذلك. قال ابن الأعرابي: لم يُسَمَّعَ في شيء من كلام الجاهلية، ولا شعرهم «فَاسِقٌ».

وأما «خَبَابٌ»، فمعدول عن «خَبِيثَةٍ»، والخَبِيثُ ضدُّ الطَّيِّبِ، يقال: «خَبْتُ»، فهو خَبِيثٌ، أي: خَبْتُ رَدِيءً، وأخْبَيْتُهُ غَيْرُهُ: علّمه الخُبْتُ.
و«لَكَاعٍ» معدول عن «لَكَعَاءٍ»، يقال: «رَجُلٌ لَكَعٌ»، أي: لثيمٌ، و«امْرَأَةٌ لَكَعَاءٌ»، وقد لَجَعَ لَكَاعَةً، فهو أَلْكَعُ، وَلَكَعُ معدول عنه، ولذلك لا ينصرف. و«لَكَاعٍ» معدول عن «لَكَعَاءٍ».

٥٧٠ - التخریج: البيت للحطیثة في ملحق ديوانه ص ١٥٦؛ وجمهرة اللغة ص ٦٦٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٠٤، ٤٠٥؛ والدرر ١/ ٢٥٤؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨٠؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٧٣، ٤/ ٢٢٩؛ ولأبي الغريب النصري في لسان العرب ٨/ ٣٢٣ (لكع)؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤٥؛ والدرر ٣/ ٣٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٧٦؛ والمقتضب ٤/ ٢٣٨؛ وجمع الهوامع ١/ ٨٢، ١٧٨.
اللغة: أطوف: أتجول، أتنقل من مكان إلى آخر. آوي: ألجأ. القعيدة: التي تقعد فيه، أي امرأته. لكاع: لثيمة أو حمقاء.

المعنى: يتنقل كثيرًا من أجل اكتساب الرزق، ثم يعود إلى بيته حيث يجد امرأته اللثيمة الحمقاء.
الإعراب: «أطوف»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. «ما»: مصدرية زمانية. «أطوف»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. «ثم»: حرف عطف. «آوي»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. «إلى بيت»: جار ومجرور متعلقان بـ«آوي». «قعيدته»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والهاء: في محلّ جرّ بالإضافة. «لكاع»: خبر المبتدأ مبنيّ على الكسر في محلّ رفع.
جملة «أطوف ما أطوف» الفعلية: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «أطوف» الفعلية: لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. والمصدر المؤوّل من «ما وما بعدها» في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بالفعل «أطوف»، والتقدير: أطوف زمانًا تطويفي. وجملة «آوي» الفعلية: معطوفة على جملة «أطوف» الأولى. وجملة «قعيدته لكاع» الاسمية: في محلّ نعت لـ«بيت».

والشاهد فيه قوله: «لكاع» حيث جاءت «لكاع» خبرًا، على الشذوذ، لأنّ الاستعمال الشائع بين العرب أنّ السبّ للأنثى بوزن «فعال» لا يكون إلا منادى. وقيل: التقدير: قعيدته يقال لها: لكاع.

وقالوا: «رَطَابٍ» للأمة، وهي صفة دَمٍّ، والمراد: «يا رَطْبَةَ الْفَرْجِ»، وذلك ممَّا تُعَاب به المرأة.

وقالوا: «يا دَفَارٍ»، والمراد «يا دَفْرَةً»، فعدلوا عن «دفرة» إلى «دَفَارٍ» للمبالغة في الصفة، والدَّفْرُ: الثَّنُّ، والدنيا: أُمُّ دَفَارٍ، كنوها بذلك دَمًّا لها. ويقال: «دَفْرًا لك»، أي: نَتْنَا.

وقالوا للأمة أيضًا: «يا خَصَافٍ»، فهو صفة دَمٍّ، والخَصْفُ: الحَبْقُ، أنشد الأصمعي [من الرجز]:

٥٧١- إِنَّا وَجَدْنَا خَلْفًا بِئْسَ الْخَلْفُ عَبْدًا إِذَا مَا نَاءَ بِالْحَمْلِ خَصَفَ
كَأَنَّهُمْ أَرَادُوا: «يا خاضفة»، أي: يا ضارطة.

ومثله قولهم: «يا حَبَاقٍ»، والمراد: «يا حابقة»، فعدل إلى «فَعَالٍ» للمبالغة، والحَبْقُ: الضَّرْطُ.

وقالوا: «يا حَزَاقٍ»، أي: يا حازقة، وهو من صفات الدَمِّ من معنى البُخْل، وقيل هو بالخاء المعجمة من «الخَزَقُ»، وهو القَدْرُ، كأنه قال: «يا ذارقة».

[«فَعَالٍ» في غير النداء]

قال صاحب الكتاب: وفي غير النداء نحو «حَلَاقٍ» و«جَبَاذٍ» للمنيّة، و«ضَرَامٍ» للحَرْبِ، و«كَلَاحٍ»، و«جَدَاعٍ»، و«أَزَامٍ» للسنة، و«حَنَادٍ»، و«بَرَّاحٍ» للشمس، و«سَبَاطٍ»

٥٧١ - التخريج: الرجز بلا نسبة في أساس البلاغة (خضف)؛ وجمهرة اللغة ص ٦٠٧؛ ولسان العرب ٧٤/٩ (خضف)، ٨٨/٩ (خلف).

الإعراب: «إِنَّا»: «إِنْ»: حرف مشبّه بالفعل، و«نَا»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إِنْ». «وجدنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، و«نَا»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «خَلْفًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «بئس»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء الذم، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: هو. «الخلف»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة، وسُكِّنَ لضرورة القافية. «عبدًا»: تمييز منصوب بالفتحة، أو بدل من «خلفًا» منصوب بالفتحة. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «ما»: زائدة. «ناء»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «بالحمل»: جار ومجرور متعلّقان بـ«ناء». «خضف»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وسُكِّنَ لضرورة القافية، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو.

جملة «إِنَّا وجدنا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وجدنا»: في محلّ رفع خبر «إِنْ» وجملة «بئس الخلف»: في محلّ رفع خبر مقدّم، وجملة المبتدأ والخبر في محلّ نصب صفة لـ«خلفًا». وجملة «ناء»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «خضف»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «خضف» حيث جاء بمعنى «الحَبْق».

للحُمَى، و«طَمَارٍ» للمكان المرتفع، يقال: «هَوَى من طَمَارٍ»، و«ابْنَا طَمَارٍ»: ثَيِّبَتَانِ^(١)، و«وَقَعَ فِي بَنَاتِ طَبَارٍ، وَطَمَارٍ»^(٢)، أي: فِي دَوَاهِ، و«رَمَاهُ اللَّهُ بِنْتِ طَمَارٍ»، و«سَبَبْتُهُ سَبَةً تَكُونُ لِرَامٍ»، أي: لَازِمَةً. ويقولون للرجل يطلع عليهم يكرهون طَلَعَتُهُ: «حَدَادٍ حُدْيَةٍ»، و«كَرَارٍ»: خَرَزَةٌ يُؤْخَذُنْ بِهَا أَرْوَاجُهُنَّ، يقلن: «يَا هَضْرَةَ اهُصِرِيهِ، وَيَا كَرَارِ كُرْيِهِ، إِنْ أَذْبَرَ، فُرْدِيهِ، وَإِنْ أَقْبَلَ، فَسُرْيِهِ»، وَفِي مَثَلٍ «فَشَاشٍ فُشِيهِ مِنْ أَسْتِهِ إِلَى فِيهِ»^(٣)، و«قَطَاطٍ» فِي قَوْلِهِ [مَنْ الْوَافِرُ]:

٥٧٢- أَطْلُتُ فِرَاطَهُمْ حَتَّى إِذَا مَا قَتَلْتُ سَرَائِهِمْ كَانَتْ قَطَاطٍ
أي: كَانَتْ تِلْكَ الْفَعْلَةُ لِي كَافِيَةً، وَقَاطَةٌ لثَّارِي، أَي: قَاطِعَةٌ لَهُ. وَ«لَا تَبُلْ فِلَانًا

(١) معجم البلدان ١/٧٨.

(٢) لسان العرب ٤/٤٩٥ (طبر)، ٥٠٣ (طمر).

(٣) ورد المثل في لسان العرب ٦/٣٣٢ (فشش)؛ والمستقصى ٢/١٨٠؛ ومجمع الأمثال ٢/٧٨. والفشش: استخراج الريح من الوطب بعد نفخه. والمعنى: يَا فَاشَّةَ اخْرِجِي رِيحَهُ. يَضْرِبُ لِمَنْ يَغْضِبُ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ.

٥٧٢- التخريج: البيت لعمر بن معديكرب في ديوانه ص ١٣٦؛ وجمهرة اللغة ص ١٥٠؛ وخزانة الأدب ٦/٣٥٢؛ ولسان العرب ٧/٣٦٧ (فرط)، ٣٨٢ (قطط).

اللغة: فِرَاطُهُمْ: إِمْهَالِي إِيَاهُمْ، وَقِيلَ: الْفِرَاطُ التَّقْدُمُ. السَّرَاةُ: جَمْعُ سَرِيٍّ، وَهُوَ الشَّرِيفُ، وَقِيلَ: هُوَ اسْمُ مَفْرَدٍ لَا جَمْعَ لَهُ لِأَنَّهُ «فَعِيلًا» لَا يُجْمَعُ عَلَى «فَعْلَةٍ». قَطَاطٍ: أَي: كَانَتْ تِلْكَ الْفَعْلَةُ كَافِيَةً لِي، وَقَاطَةٌ لثَّارِي، أَي: قَاطِعَةٌ لَهُ، فَاسْمُ «كَانَ» عَلَى ذَلِكَ مَفْهُومٌ مِنَ السِّيَاقِ، وَقِيلَ: قَطَاطٍ مَعْنَاهُ حَسْبِي، مِنْ قَوْلِكَ: «قَطَكَ دَرَاهِمٌ» بِمَعْنَى كَافِيكَ، مَأْخُوذٌ مِنَ الْقَطِّ، وَهُوَ الْقَطْعُ، وَكَأَنَّ الْكَفَايَةَ قَطَعْتَ عَنْ الْإِسْتِمْرَارِ.

المعنى: أَنَّهُ أَطْهَلَ أَعْدَاءَهُ - وَهُمْ بَنُو مَازَنَ - طَوِيلًا مُتَوَعَّدًا وَمُهْدَدًا إِلَى أَنْ ثَارَ لِأَخِيهِ مِنْهُمْ بِقَتْلِهِ أَشْرَافُهُمْ وَاكْتَفَى بِذَلِكَ.

الإعراب: «أَطْلُتُ»: فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ، وَالتَّاءُ: ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ مَبْنِيٌّ فِي مَحَلِّ رَفْعِ فَاعِلٍ. «فِرَاطُهُمْ»: مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ، وَهُوَ مُضَافٌ وَ«هُمْ»: ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ مَبْنِيٌّ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ مُضَافٍ إِلَيْهِ. «حَتَّى»: حَرْفُ غَايَةٍ وَابْتِدَاءٍ. «إِذَا»: شَرْطِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ غَيْرُ جَازِمَةٍ مَبْنِيَّةٌ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْفِعْلِ «كَانَتْ» أَوْ بِخَبَرِهِ، أَوْ بِهِمَا مَعًا عِنْدَ بَعْضِهِمْ. «مَا»: زَائِدَةٌ. «قَتَلْتُ»: كِإِعْرَابِ «أَطْلُتُ». «سَرَائِهِمْ»: كِإِعْرَابِ «فِرَاطُهُمْ». «كَانَتْ»: فَعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَالتَّاءُ لِلتَّائِيثِ، وَاسْمُ «كَانَ» مُقَدَّرٌ مَفْهُومٌ مِنَ السِّيَاقِ، وَالتَّقْدِيرُ: كَانَتْ الْفَعْلَةُ قَطَاطٍ. «قَطَاطٍ»: اسْمُ مَبْنِيٍّ عَلَى الْكَسْرِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ خَبَرِ «كَانَ».

وجملة «أَطْلُتُ»: ابْتِدَائِيَّةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. وَجُمْلَةُ «إِذَا مَا قَتَلْتُ...» كَانَتْ قَطَاطٍ: اسْتِثْنَائِيَّةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. وَجُمْلَةُ «قَتَلْتُ»: مُضَافٌ إِلَيْهَا مَحَلُّهَا الْجَرُّ. وَجُمْلَةُ «كَانَتْ قَطَاطٍ»: جَوَابٌ شَرْطٍ غَيْرُ جَازِمٍ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ «قَطَاطٍ» مُعْدُولٌ عَنْ قَاطَةٍ، أَي: كَافِيَةٍ.

عندي بلال، أي: بالّة، ويقال للدهاية: «صَمِي صَمَام». و«كَوَيْتُهُ وقاع»، وهي سِمة على الجاعرتين^(١)، وقيل في طول الرأس من مقدّمه إلى مؤخره، قال [من الوافر]:

٥٧٣- وَكُنْتُ إِذَا مُنِيتُ بِخُضْمِ سَوْءٍ دَلَفْتُ لَهُ فَأَكُوِيهِ وَقَاعِ

قال الشارح: هذه الألفاظ، وإن كان أصلها الصفة، إلّا أنّها خرجت مخرج الأعلام، نحو: «حَذَام»، و«قَطَام»، فلذلك كانت معارف، والعلّة في بنائها كالعلّة في بناء «حَذَام»، و«قَطَام». فمن ذلك «حَلَاقٍ»، و«جَبَاذٍ» للمنية، قيل لها: «حَلَاقٍ»؛ لأنّها تحلّق كلّ حيٍّ، من «حَلَقَ الشَّعْرَ». قال الشاعر [من الكامل]:

٥٧٤- لَحِقْتُ حَلَاقٍ بِهِمْ عَلَى أَكْسَائِهِمْ ضَرْبَ الرِّقَابِ وَلَا يُهِمُّ الْمَغْنَمُ

(١) الجاعرتان: حرف الوركين المشرفان على الفخذين، وهما الموضعان اللذان يرقمهما البيطار، وقيل الجاعرتان موضع الرقمتين من است الحمار. (لسان العرب ١٤١/٤ (جعر)).

٥٧٣ - التخرّيج: البيت لعوف بن الأحوص في معجم الشعراء ص ٢٧٦؛ ونوادير أبي زيد ص ١٥١، وله أو لقيس بن زهير في لسان العرب ٤٠٥/٨ (وقع)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٩٤٥؛ وشرح الجمل ٢٤٣/٢.

اللغة: دلفت له: تقدّمت إليه. أكويه وقاع: أي أكويه بين قرني رأسه، وقيل: أكوي أم رأسه. المعنى: لقد كنت قادراً - إذا ما ابتلاني الله، جلّ وعزّ، بخصم شرير - على التقدّم إليه بثبات، وصرعٍ، وكَيّ رأسه كما تكوى الدواب تميّزاً لها من غيرها.

الإعراب: «وكنّت»: الواو: بحسب ما قبلها، و«كنّت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم «كان». «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّن معنى الشرط متعلّق بالجواب. «مُنِيت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع نائب فاعل. «بِخُضْمِ»: جار ومجرور متعلّقان بـ «مُنِيت»، وهو مضاف. «سَوْءٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «دَلَفْتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «لَهُ»: جار ومجرور متعلّقان بـ «دَلَفْتُ». «فَأَكُوِيهِ»: الفاء: للعطف، و«أَكُوِيهِ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة على الباء، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «وقاع»: اسم مبني على الكسرة في محلّ نصب حال. وجملة «كنّت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «إذا مُنِيت... دلفت»: في محلّ نصب خبر «كان». وجملة «مُنِيت»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «دلفت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فَأَكُوِيهِ»: معطوفة على جملة «دلفت» لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فَأَكُوِيهِ وقاع» حيث جاء بالاسم المبني «وقاع» معدولاً عن صفة غالبية على وزن «فاعلة»؛ فالأصل: أكويه كية واقعة على أم رأسه.

٥٧٤ - التخرّيج: البيت للأخزم بن قارب الطائي أو للمقعد بن عمرو في لسان العرب ٦٦/١٠ (حلق)؛ وشرح أبيات سيويه ٢٦٤/٢؛ وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٤؛ والمقتضب ٣٧٢/٣.

اللغة: حَلَاقٍ: اسم المنية. والأكساء: جمع كَسءٍ بالفتح، أي على أدبارهم. وضرب الرقاب: أي نَضْرِب رقابهم.

و«جَبَذَ» من «جَبَذْتُ الشيء»، كأنها تَجَبِذُهُم، وليس «جَبَذَ» مقلوبًا من «جَذَبَ»، وإن كان في معناه. وإنَّما هما لغتان، يقال: «جذب»، و«جذب». ألا ترى أنَّ تصرُّفهما بالماضي، والمستقبل، والمصدر، واسم الفاعل، والمفعول تصرُّف واحد، نحو: «جذب يجذب، جَبَذًا فهو جابِذٌ ومَجْبُودٌ»، كقولك: «جذب يجذب جَذَبًا، فهو جاذِبٌ، ومَجْدُوبٌ»؟ وإذ تَسَاوَى في التصرف، لم يكن جعل أحدهما أصلًا، والآخر مقلوبًا منه بأولى من العكس. وإنَّما قيل لها ذلك لجَبَذَها الأرواح.

ومن ذلك قولهم: «ضَرَامٌ» للحرب عَلِمَ لها، وهو من «أَضَرَمْتُ النارَ»، أي: أَجَجْتُهَا، يقال منه: «ضَرَمْتُ النارَ»، و«أَضَرَمْتُ». و«ضَرِمَ الشيء» بالكسر: اشتدَّ حرُّه، والحربُ تُشَبَّه بالنار.

وقالوا: «كَلَّاحٌ»، و«جَدَّاعٌ»، و«أَزَامٌ» للسَّنة، و«كَلَّاحٌ» من قولهم: «كلح الرجلُ كُلُّوْحًا، وكُلَّاحًا»، إذا كثر عن أنيابه غُبُوسًا، وتوصَّف السنة المُجَدِّبة بالكُلُوح، فيقال: «سنةٌ كَالِحَةٌ»، وربما وصفوها بالمصدر مبالغةً، كما قالوا: «رجلٌ عدلٌ وِرْضَى»، قال لَيْبَدٌ [من الرجز]:

٥٧٥- كان غِيَاثُ الْمُزْمِلِ الْمُفْتَحِ وَعِصْمَةٌ فِي الزَّمَنِ الْكَلَّاحِ

= المعنى: إنهم قومٌ شجعان لا يشغلهم المغنم عن ضرب أعدائهم فهم في مواصلتهم القتال مُعَرَّضُونَ للموت، فكان الموت يلاحقهم حيثما حلوا.

الإعراب: «الحقث»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «حلاق»: فاعل مبني على الكسر في محل رفع. «بهم»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (لحقث). «على أكسائهم»: جار ومجرور متعلقان بحال من (حلاق)، وهم: مضاف إليه محله الجر. «ضرب»: مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: يضربون ضرب الرقاب. «الرقاب»: مضاف إليه. «ولا»: الواو: حالية، «لا»: نافية. «بهم»: فعل مضارع مرفوع. «المغنم»: فاعل.

جملة «لحقث حلاق»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يضربون ضرب الرقاب»: حال من الهاء في «بهم». وجملة «لا يُهم المغنم»: حال من فاعل «يضربون» محلُّها نصب. والشاهد فيه قوله: «حلاق»، وهو اسم للمنية، معدول عن «الحالقة»، وسميت بذلك لأنها تحلق، وتشتأصل.

٥٧٥- التخریج: الرجز للبيد في ديوانه ص ٣٣٣؛ ولسان العرب ٥٧٤/٢، (كلح)؛ ولبيت ملاعب الأُسنة (عامر بن مالك) في الحماسة الشجرية ٢٥١/١.

شرح المفردات: المرمِل: الفقير المعدم. الممتاح: الذي يطلب رزقًا. الإعراب: «كان»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «غياث»: خبر «كان» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «المرمل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الممتاح»: نعت مجرور بالكسرة. «وعصمة»: الواو: حرف عطف، واسم معطوف على «غياث» منصوب بالفتحة. «في الزمن»: جار ومجرور متعلقان بـ«عصمة». «الكلاح»: نعت «الزمن» مجرور بالكسرة. جملة «كان غياث»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «الزمن الكلاح» حيث وصف بالمصدر مبالغةً في الوصف.

و«كَلَّاح» اسمٌ لللسنة المُجْدِبة الشديدة معدولٌ عن «كَالِحَة»، و«جَدَّاع» اسمٌ لللسنة المجدبة أيضاً التي تجددُ بالمال، أي: تذهب به، قال الشاعر [من الوافر]:

٥٧٦- لَقَدْ آلَيْتُ أَغْدُرُ فِي جَدَّاعٍ وَإِنْ مُنِّيَتْ أَمَاتِ الرِّبَاعِ
وقالوا: «أَزَام» لللسنة الشديدة، يقال «نزلت بهم أزام وأزوم»، أي: سنة شديدة، من الأزيمة، وهي الشدة والقحط. يقال: «أصابتهم سنة أزمتهم أزمًا»، أي: طحتهم.

وقالوا للشمس: «حَنَازٍ» من الحَنَذ، وهو شدة الحر وإحراقه، يقال منه: «حنذته الشمس»، أي: أحرقت، ويجوز أن يكون من قوله تعالى: ﴿فَمَا لَيْتَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيزٍ﴾^(١)، أي: مشوي، كأنها تشوي بحرّها.

وقالوا: «بَرَّاح»، وهو من أسماء الشمس أيضاً، قال الشاعر [من الرجز]:

٥٧٧- هَذَا مَقَامٌ قَدَمِي رِبَاحٍ دَبَّابٌ حَتَّى دَلَّكَتُ بَرَّاحٍ

٥٧٦ - التخريج: البيت لأبي حنبل الطائي في لسان العرب ٤٢/٨ (جدع)؛ وتاج العروس ٤١٧/٢٠ (جدع)؛ وجمهرة الأمثال ٣٥٦/٢؛ والدرّة الفاخرة ٤١٧/٢؛ والشعر والشعراء ١٢٤/١؛ وفصل المقال ص ٣١٥؛ والمستقصى ٤٣٤/١؛ ومجمع الأمثال ٣٧٧/٢؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٤٦/١ (جزأ)، ٢٩/١٢ (أمم)، ٤٧٢/١٣ (أمة)؛ وتاج العروس (جزأ)، (أمم).

شرح المفردات: الرباع: جمع الرُّبْع، وهو ولد الناقة أو البقرة الذي يولد في الربيع. الإعراب: «لقد»: اللام: موطنه للقسم لا محلّ لها، و«قد»: حرف تقريب وتحقيق لا محلّ له. «آليت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «أغدر»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «في جدّاع»: جازّ ومجرور متعلقان بـ«أغدر». «وإن»: الواو: حرف استئناف. «إن»: حرف شرط جازم. «مُنِّيَتْ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع نائب فاعل. «أمات»: مفعول به ثانٍ منصوب بالكسرة عوضاً عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، وهو مضاف. «الرباع»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «لقد آليت»: جواب قسم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أغدر»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «منيت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «جدّاع» حيث جاء بها اسماً لللسنة المجدبة التي تُجَدِّعُ بالمال، على وزن «فعال».

(١) هود: ٦٩.

٥٧٧ - التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: «هذا»: اسم إشارة مبني في محلّ رفع مبتدأ. «مقام»: خبر مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «قدمي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف. «ربّاح»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ذُيب»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «حتى»: حرف جر. «دلكت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث لا محلّ لها. والمصدر المؤول من «أن» المضمرة بعد حتى والفعل «دلكت» في محلّ جر بحتى، والجازّ والمجرور متعلقان بـ«ذُيب». «برّاح»: اسم مبني على الكسر في محلّ رفع فاعل لـ«دلكت».

وهو مأخوذ من «برح» إذا زال، ولذلك قيل لأقرب ليلة مضت: البارحة، قيل لها ذلك لزوالها. ويجوز أن يكون قيل لها ذلك لشدة حرّها، من «البوارح»، وهي الرياح الحارة. ومنه «برحاء الحمى»، وهي شدة حرّها. وقالوا: «سباط» للحمى، قال [من الوافر]:

٥٧٨- [أجزت بفتية بيض كرام] كأثم تملّهم سباط
وهو مأخوذ من «أسبط الرجل»، أي: امتدّ وانبسط من الضرب، إذ المحموم يتمدّد ويتمطّي، ويتألّم تألّم المضروب.

و«طمار» من أسماء المكان المرتفع، قال الأصمعي: يقال: «انصب عليه من طمار»، أي: من عالٍ، قال الشاعر [من الطويل]:

٥٧٩- وإن كنت لا تدرين ما الموت فانظري إلى هانيء في السوق وابن عَقِيل
إلى بَطَلٍ قد عَقَرَ السيف وجهه وآخر يَهْوِي من طَمَارٍ قَتِيل

= جملة «هذا مقام»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ذئب»: استثنائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «براح» حيث جاءت اسمًا مبنيا من أسماء الشمس.

٥٧٨ - التخرّيج: البيت للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٧٦؛ ولسان العرب ٣٣١/٧ (سبط)؛ وتاج العروس ٣٣٣/١٩ (سبط)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٣٦؛ والمخصص ٥/٩، ١٧.

شرح المفردات: أجزت: جزت.

الإعراب: «أجزت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «بفتية»: جازّ ومجرور متعلقان بـ«أجزت»: «بيض»: نعت مجرور. «كرام»: نعت ثانٍ مجرور. «كانهم»: حرف مشبّه بالفعل، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «كان». «تملّهم»: فعل مضارع مرفوع، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «سباط»: اسم مبني على الكسر في محلّ رفع فاعل «تملّهم».

جملة «أجزت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كانهم تملّهم سباط»: في محلّ جرّ نعت ثالث لـ«فتية».

والشاهد فيه قوله: «سباط»، على وزن «فعال» اسمًا للحمى.

٥٧٩ - التخرّيج: البيتان لسليم بن سلام الحنفي في لسان العرب ٥٠٢/٤ (طمر)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٦٥٩؛ ومعجم البلدان ٤٠/٤ (طمار).

الإعراب: «وإن»: الواو: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم «كان». «لا»: حرف نفي. «تدرين»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «ما»: اسم استفهام مبني في محلّ رفع خبر مقدم. «الموت»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «فانظري»: الفاء: استثنائية، «انظري»: فعل أمر مبني على حذف =

قال الكسائي: يقال: «من طمار»، و«من طمار» بكسر الراء وفتحها، فمن كسر بناء على الكسر، ومن فتح أعربه ولم يصرفه، كما فعلوا في «حذام»، و«قطام»، وهو مأخوذ من الطمور، وهو شبيه الثوب نحو السماء، قال الشاعر [من الكامل]:

٥٨٠- وإذا نبذت له الحصاة رأيته ينزو لوقععتها طمور الأخيل
وطامر بن طامر: البرغوث، قيل له ذلك لوثوبه. وابنا طمار: ثنيتان معروفتان. و«وقع في بنات طمار وطبار»، أي: في دوا. وأظن الباء بدلاً من الميم

= النون من آخره لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «إلى هانيء»: جاز ومجرور متعلقان بـ«انظري». «في السوق»: جاز ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ«هانيء». «وابن»: الواو: حرف عطف، «ابن»: اسم معطوف على «هانيء» مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «عقيل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «إلى بطل»: جاز ومجرور بدل من «إلى هانيء»، متعلقان بـ«انظري». «قد»: حرف تحقيق وتقريب. «عقر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «السيف»: فاعل مرفوع بالضمة. «وجهه»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «وأخر»: الواو: حرف عطف، «آخر»: اسم معطوف على «بطل» مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «يهوي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للتل، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «من طمار»: جاز ومجرور متعلقان بـ«يهوي». «قتيل»: صفة «آخر» مجرورة بالكسرة.

جملة «إن كنت لا تدرين»: حسب الواو. وجملة «كنت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا تدرين»: في محل نصب خبر «كان». وجملة «ما الموت»: سدت مسد مفعولي «تدرين». وجملة «انظري»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يهوي»: في محل جر صفة «آخر». والشاهد فيهما قوله: «من طمار» حيث جاء بالاسم مبيئاً على الكسر في محل جر.

٥٨٠- التخريج: البيت لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٠٧٤؛ ولسان العرب ٤/ ٥٠٢ (طمر)، ١٥/ ٣٢٠ (نزا)؛ وتاج العروس ١٢/ ٤٣٢ (طمر)، (خيل)؛ وللهذلي في جمهرة اللغة ص ٧٥٩؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١٣/ ٣٤٣.

الإعراب: «وإذا»: الواو: بحسب ما قبلها، «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمن معنى الشرط، متعلق بجوابه. «نبذت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «له»: جاز ومجرور متعلقان بـ«نبذت». «الحصاة»: مفعول به منصوب بالفتحة. «رأيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: فاعل، والهاء: مفعول به. «ينزو»: فعل مضارع المقتدرة على الواو للتل. «لوقعتها»: اللام: حرف جر، «وقعة»: اسم مجرور، والجاز والمجرور متعلقان بـ«ينزو»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «طمور»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الأخيل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «نبذت»: في محل جر مضاف إليه. وجملة «رأيت»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «ينزو»: في محل نصب حال من الضمير في «رأيت». والشاهد فيه قوله: «طمور» حيث جاء بها مفعولاً مطلقاً لأنها بمعنى الثوب و«ينزو» بمعنى: يثب، فنابت «طمور» عن «نزو».

لغلبة استعمال الميم . ويقولون : «رماه الله بينت طمار» ، أي : بداهية .
وقالوا : «سببته سببة تكون لزام» ، أي : لازمة ، جاؤوا بها على «فعال» كـ «قَطَام» .
وقياسه أن يكون صفة شاملة ، إلا أن السببة اختصت بهذا البناء ، حتى صار كالعَلَم لها ،
حكى ذلك الكسائي .

ويقولون للرجل يطلع عليهم ، يكرهون طلعتة : «حَدَادِ حُدَيْه» . وهو من الحدّ ، وهو
المنع ، ومنه قيل للَبَّوَاب : «حَدَاد» ، لَمَنَعَهُ الدَاخِلَ ، فـ «حَدَادِ» معدول عن «حَادَّة» ، أي :
مانعة ، وهو مُنَادَى محذوف أداة النداء . وينبغي أن يكون موضعه مع «فَسَاقٍ» ، و«لِكَاعٍ» ،
وقولهم : «حُدَيْه» ، أي : اَمْنِيْعِه ، وهي كالرُقِيّة ، والتأنيث كأنه يخاطب جَنِيّةً ، أو تَابِعَةً .

وكذلك قولهم : «كَرَار» ، وهي خَزَزَةٌ تُؤْخَذُ بها نساء العرب أزواجهن ، أي :
يَسْحَرْنَ ، تقول الساحرة : «يا هَضْرَةُ اهْصِرِيْه» ، أي : اِزْجِعِيه ، وأصله المَيْل ، و«يا كَرَارِ
كُرِيْه» ، وهو معدول عن «كَارَةِ» ، وهو من الكَرَز ، وهو الرُّجُوع ، يُسْتَعْمَلُ لازماً ومتعدّياً
كما كان «رجع» كذلك . «إِنْ أَذْبَرَ ، فَرُدِّيْه ، وَإِنْ أَقْبَلَ ، فَسُرِّيْه» .

وقالوا في مَثَل : «فَشَاشٍ فُشِيْه من استه إلى فيه» . «فَشَاشٍ» مبنيٌّ على الكسر ،
والمراد : فاشّة ، عُذِلَ إلى «فَشَاشٍ» للمبالغة . والمراد بـ «فَشَاشٍ» الداهية ، أي : يا داهية ،
استخرجني ما عنده كما تنفث الرياح من الوُطْب ، ورُدِّيْه عَمَّا فِيْ نفسه . من قولهم : انْفَشَّ
الرجلُ من الأمر ، إذا فتر ، وكسِلَ .

وقالوا : «قَطَاطٍ» ، وهو معدول عن «قَاطِة» ، أي : كافية ، يقال : «قَطَاطٍ» بمعنى
«حَسْبِي» ، من قولهم : «قَطَلْتُ درهَمٌ» ، أي : حَسْبِكَ وكافيك ، مأخوذٌ من «القَطْ» ، وهو
القَطْع ، كَأَنَّ الكِفَايَةَ قطعت عن الاستمرار ، فأما قوله [من الوافر] :

أَطَلْتُ فِرَاطَهُمْ . . . إلخ^(١)

فالبيت لعمر بن مَعْدِيكَرِب .

وقالوا : «بَلَالٍ» بمعنى «بالّة» . يقال : «لَا تَبْلُكْ عِنْدِي بَلَالٍ» ، أي : بالّة ، قالت ليلي
الأخيلية [من الوافر] :

٥٨١- فلا وأبيك يا ابنَ أبي عَقِيل تَبْلُكْ بَعْدَهَا فِينَا بَلَالٍ
فَلَوْ أَسْنَيْتَهُ لَخَلَاكَ دَمٌ وفَارَقَكَ ابْنُ عَمِّكَ غَيْرَ قَالٍ

(١) تقدّم بالرقم ٥٧٢ .

٥٨١ - التخرّيج : البيتان لليلى الأخيلية في ديوانها ص ١٠٦ ؛ ولسان العرب ٦٧/١١ (بلل) ؛ وتاج العروس

(بلل) ؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٢٧ (البيت الثاني) ؛ وبلا نسبة في مقاييس اللغة ١٨٧/١ (البيت الثاني) .

الإعراب : «فلا» : الفاء : استئنافية ، «لا» : نافية . «وأبيك» : الواو : واو القسم ، «أبي» : اسم مجرور =

ابن أبي عقيل كان مع تَوْبَةٍ حين قُتِلَ، وفرَّ عنه، فهي تُعْتَفَى على ذلك، وكان ابن عمّه. أي: لا يُصَيِّبُ بعدها فينا نَدَى، ولا خَيْرٌ. وهو من البَلَل، وهو الرطوبة.

وقالوا: «صَمَام» للدهاية، أي: صامة. ويقال: «داهية صَمَاء»، أي: شديدة، يقال: «صَمِي صَمَام»، أي: اذهبي يا داهية وزيدي.

وقالوا: «كويته وقاع»، وهي سِمة، قال أبو عبيدة: هي الدائرة على الجاعرتين. وقال غيره: هي دائرة واحدة، يُكْوَى بها جِلْدُ البعير أَيْنَ كان، لا تُخْصُ موضعاً. قال عَوْفُ بن الأَحْوَص [من الوافر]:

وكننت إذا مُنِيتُ... إلخ^(١)

وهو مأخوذ من الوَقِيعَة، وهي نُقْرَةٌ في مَتْنٍ حَجَرَة يستنقع فيها الماء.

[«فعال» المعدولة عن «فاعلة» في الأعلام]

قال صاحب الكتاب: والمعدولة عن «فاعلة» في الأعلام كـ«حَذَام»، و«قَطَام»،

= بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «يا»: حرف نداء. «ابن»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «أبي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «عقيل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «تبلك»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «بعدها»: «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بـ«تبّل»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «فيئنا»: جازّ ومجرور متعلّقان بـ«تبّل». «بلال»: اسم مبني على الكسر في محلّ رفع فاعل «تبّل». «فلو»: الفاء: استثنائية، «لو»: حرف شرط غير جازم. «أسيته»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «لخلّاك»: اللام واقعة في جواب «لو». «خلّاك»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعدّر، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «ذم»: فاعل مرفوع بالضمة. «وفارقك»: الواو: حرف عطف، «فارق»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «ابن»: فاعل «فارقك» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «عمك»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «غير»: حال منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «قال»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الياء المحذوفة للتثنية. وجملة القسم: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «لا تبلك»: استثنائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة النداء كذلك. وجملة «لو أسيته لخلّاك»: استثنائية أيضاً لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أسيته»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وكذلك جملة «خلّاك»: جواب الشرط غير الجازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فارقك»: معطوفة على جملة «خلّاك» لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «تبلك بلال» حيث جاءت «بلال» بمعنى «بالّة»، اسماً مبنيّاً على الكسر في محلّ رفع فاعل.

و«غَلَابٍ»، و«بَهَانٍ»، لِنِسْوَةٍ، و«سَجَاحٍ» لِلْمَتَنِّبَةِ، و«كَسَابٍ»، و«خَطَافٍ» لِكَلْبَتَيْنِ، و«قَنَامٍ»، و«جَعَارٍ»، و«فَشَاحٍ» لِلضَّبُعِ، و«خَصَافٍ»، و«سَكَابٍ»، لِفَرَسَيْنِ، و«عَرَارٍ» لِبَقْرَةٍ، يقال: «بَاءَتْ عَرَارٌ بِكَخْلِ»^(١)، و«ظَفَارٍ» لِلْبَلَدِ الَّذِي يُنْسَبُ إِلَيْهِ الْجَزْعُ، ومنها قولهم: «مَنْ دَخَلَ ظَفَارِ حَمَرٍ»^(٢)، و«مَلَاعٍ» و«مَنَاعٍ» لِهَضْبَتَيْنِ، و«وَبَارٍ»، و«شَرَافٍ» لَأَرْضَيْنِ، و«لَصَافٍ» لَجَبَلٍ.

قال الشارح: هذا القسم الرابع من أقسام «فَعَالٍ»، وهو ضربٌ من المرتَجَلِ؛ لأنه لم يكن قبل العَلَمِيَّةِ بإزاء حقيقة معدولاً، ثم نُقِلَ إلى العَلَمِيَّةِ. والفرق بين هذا القسم والذي قبله أن هذا القسم مقطوعُ النَّظَرِ فيه عن معنى الوصفية، والذي قبله الوصفية فيه مرادة. فمن ذلك «حَذَامٍ» اسمٌ من أسماء النساء معدول عن «حَاذِمَةٍ» عَلَمًا، وهو مأخوذ من «الحَذْمِ»، وهو القطع، يقال: «حَذَمْتُ الشَّيْءَ حَذْمًا»، أي: «قطعته»، و«سَيْفٌ حَذِيمٌ»، أي: قاطعٌ، وبه سُمِّيَ حَذِيمَةُ بْنُ يَزْبُوعَ بْنِ غَيْظَ بْنِ مُرَّةٍ.

ومن ذلك «قَطَامٍ» اسم امرأة معدول عن «قَاطِمَةٍ»، وهو مأخوذ من «القَطْمِ»، وهو العَضُّ وقطعُ الشيء بِمَقْدَمِ الْقَمِّ، ولذلك قيل، للصَّقْرِ: «قُطَامِيٌّ». ومنه لقبُ الشاعر قُطَامِيٍّ بِضَمِّ الْقَافِ وفتحها.

وكذلك «غَلَابٍ» من أسماء النساء كـ«قَطَامٍ»، مأخوذ من غَلَبَهُ يَغْلِبُهُ غَلَبًا وَغَلَبًا وَغَلَبَةً. قال الله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾^(٣).

و«بَهَانٍ» اسم امرأة قال الشاعر [من الوافر]:

٥٨٢- أَلَا قَالَتْ بَهَانٍ وَلَمْ تَأْبُقْ كَبِزَتْ وَلَا يَلِيْقُ بِكَ النَّعِيمُ

(١) هذا القول من أمثال العرب. وقد ورد في جمهرة اللغة ٢٢٦/١؛ وزهر الأكم ٢٠٧/١؛ ولسان العرب ٣٨/١ (بوا)، ٥٥٩/٤ (عر)، ٥٨٥/١١ (كحل)؛ والمستقصى ٢/٢؛ ومجمع الأمثال ١/٩١، وعرار وكحل بقرتان انتطحتا فماتتا، وقيل غير ذلك.

يضرب لكلّ مستويين يقع أحدهما بإزاء الآخر.

(٢) هذا القول من أمثال العرب. وقد ورد في أمثال ٥٦٧/٢؛ ولسان العرب ٧٩٢/١ (وثب)، ٢١٥/٤ (حمر)، ٥١٩/٤ (ظفر)؛ والمستقصى ٣٥٥/٢؛ ومجمع الأمثال ٣٠٦/٢.

(٣) الروم: ٣.

٥٨٢- التخريج: البيت لعامان أو لغامان بن كعب في نوادر أبي زيد ص ١٦؛ ولعامر بن كعب في لسان العرب ٣/١٠ (أبق)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٠٣٠.

شرح المفردات: لم تأبُقْ: لم تأثُم، وقيل: لم تأنف.

الإعراب: «ألا»: حرف تنبيه وتحضيض. «قالت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث.

«بَهَانٍ»: اسم مبني على الكسر في محل رفع فاعل. «ولم»: الواو: حالية، «لم»: حرف جزم وقلب =

وهو مأخوذ من قولهم: «امرأة بهنّانة»، أي: ضحّاكة طيبة الأرج، و«بهنّانة» فعْلانة، الألف والنون فيها زائدة، ك«خُمْصانة» و«نُدْمانة».

و«سَجّاح» اسم امرأة من بني يَرْبُوع تنبّأت في زمنِ مُسَيْلِمَةَ، وهو مأخوذ من قولهم: «وجهٌ أسجّج»، أي: حسنٌ مستقيمُ الصورة. قال الشاعر [من الطويل]:

٥٨٣- [لها أذنٌ حَشْرٌ وذُفْرٌ أسيلَةٌ وَخَدٌ] كَمِرْاةِ الغريبةِ أسجّجُ
ومنه قولهم: «ملكْتَ فأسجّج»^(١)، أي: أحسِن، ف«سَجّاح» معدول عن «ساجّجة» علّماً، و«ساجّجة» منقول من الصفة، وهي المُحْسِنَة.

ومن الأعلام على «فَعَالٍ» قولهم: «كَسابٌ» و«خَطافٌ» لكَلْبَتَيْنِ، ف«كَسابٌ» معدول عن «كاسبة» منقول من الصفة، يقال: «كسبتُ مالاَ واكتسبته» بمعنى واحد، و«كسبتُ الرجلُ مالاَ فكسبه». جاء مطاوعه على «فَعَلٌ»، والكَسْبُ: طلبُ الرزق، والكَواسِبُ:

= ونفي. «تأبّق»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هي: «كبرت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «ولا»: الواو: حالّية، «لا»: نافية لا محلّ لها. «يليق»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «بك»: جازٍ ومجرور متعلّقان بـ«يليق». «التعيم»: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «قالت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لم تأبّق»: في محلّ نصب حال. وجملة «كبرت»: في محلّ نصب مفعول به مقول القول. وجملة «لا يليق»: حالّية في محلّ نصب. والشاهد فيه قوله: «بهان» اسم امرأة مبني على الكسر، على وزن (فَعَال).

٥٨٣ - التخرّيج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٢١٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٦٣؛ ولسان العرب ٤٧٥/٢ (سجّج)، ١٩٢/٤ (حشر)؛ ويلا نسبة في الصحابي ص ١٩٥.

شرح المفردات: حَشْرٌ: لطيفة محدّدة. الذُفْران: ما عن يمين النعرة وشمالها. وقد شبه خدّها بمرأة الغريبة؛ لأنّ المرأة إذا كانت في قوم غُرباء، فهي أبداً تجلو مرأتها لتتزيّن.

الإعراب: «لها»: جازٍ ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف، أو هما الخبر المقدّم. «أذن»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمة. «حشر»: نعت مرفوع بالضمة. «وذُفْرِي»: الواو: حرف عطف، «ذُفْرِي»: اسم معطوف على «أذن» مرفوع بالضمة المقدّرة على الألف للتعلّذ. «أسيلة»: نعت مرفوع بالضمة. «وخد»: الواو: للعطف، و«خد»: اسم معطوف على «ذُفْرِي» مرفوع بالضمة. «كمرة»: جازٍ ومجرور متعلّقان بصفة مؤخّرة لـ«خد». «الغريبة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أسجّج»: صفة مرفوعة لـ«خد».

وجملة «لها أذن»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أسجّج» أي حسن مستقيم الصورة، أراد أن «سجّاح» مأخوذ من «أسجّج».

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في أمثال العرب ص ١١٨؛ وجمهرة الأمثال ١/٢٦٠، ٢/٢٤٨؛ والعقد الفريد ٢/١٨٩، ٣/١٠٤؛ وكتاب الأمثال ص ١٥٤؛ واللسان ٢/٤٧٥ (سجّج)؛ والمستقصى ٢/٣٤٨؛ ومجمع الأمثال ٢/٢٨٣.

الجوارح. و«خَطَافٍ» معدول عن «خاطفة» كأنها تخطف الصَّيْدَ، أي: تستلبه.
ومن أسماء الضُّبُع «قَثَامٌ» و«جَعَارٌ»، و«فَشَاحٌ». ف«قَثَامٌ» اسمُ الأُنثى من الضباع،
والذكر قُثْمٌ، ف«قُثْمٌ» معدول عن «قاثم»، منقول من الصفة بمعنى: المُعْطِي، مِن «قُثْمَ له
من المال»، إذا أعطاه دُفْعَةً من المال جَيِّدَةً، كما كان «عُمَرُ» معدولاً عن «عَامِرٍ» و«قَثَامٌ»
معدول عن «قائمة» كما كان «حَذَامٌ» معدولاً عن «حاذمة»، وقيل: إنما قيل لها: «قَثَامٌ»
لتلَطُّخها بجَفَرها، وهو نَجْوها، يقال للأَمَةِ: «قَثَامٌ»، كما يقال لها: «ذَفَارٌ». وقالوا لها
أيضاً: «جَعَارٍ» لكثرة جَفَرها، وقالوا لها أيضاً: «فَشَاحٌ»، وهو من قولهم: «فَشَحَ فَبَالٌ»،
أي: فَرَجَ ما بين رجليه، وهو كالتفحُّج، كأنها لعظم بطنها تفشح.
وقالوا: «حَصَافٍ»، وهو اسمُ فرس، وهو من قولهم: «فرسٌ مِخْصِفٌ»، و«ناقَةٌ
مِخْصَافٌ»، أي: سريعة، وربما قالوه بالخاء المعجمة.

و«عَرَارٍ» بالعين والراء المهملتين اسم بَقَرَةٍ، ومن أمثالهم «باءت عَرَارٍ بِكَحْلِ»^(١)،
كانتا بَقَرَتَيْنِ انتطحتا، فماتتا معاً، فباءت هذه بهذه. يُضْرَبُ لكلِّ متساويين. قال ابن عَنُقَاء
الْفَزَارِيُّ [من البسيط]:

٥٨٤- بَاءَتْ عَرَارٍ بِكَحْلِ وَالرِّفَاقِ مَعَا فَلَائِمُوا أَمَانِي الْأَبَاطِيلِ
يقال: «باء الرجل بصاحبه» إذا قُتِلَ به، ويقال: «بُوْءَ به» أي: كُنْ مِمَّنْ يُقْتَلُ به،
و«كَحْلٌ» يصرف، ولا يصرف. فمن لم يصرفه؛ فَلَا تَهْ عَلَمٌ مُؤْتَتْ، لأنه اسمُ بقرة، وَمَنْ
صرفه؛ فَلِيخْفَتَهُ كـ«دَعْدٍ». ويجوز أن يكون اشتقاق «عَرَارٍ» من «الْعُرَّة»، وهو السِّلْحُ،
يقال: عَرَّ، إذا سَلَحَ، كأنه قيل لها ذلك لسلحها، كما قيل للضبُع: «جَعَارٍ» لكثرة
جَفَرها.

و«ظَفَارٍ» اسمُ بلد باليَمَن، يقال: «جَزَعُ ظَفَارِيٍّ» منسوبٌ إليها، و«عُودُ ظَفَارِيٍّ»

(١) تقدّم قبل قليل.

٥٨٤- التخرّيج: البيت لابن عَنُقَاء الفزاري في لسان العرب ٥٥٩/٤ (عرر)، ٥٨٥/١١ (كحل).

الإعراب: «باءت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث. «عرار»: اسم مبني على الكسر في
محلّ رفع فاعل. «بكحل»: جَزَّ ومجرور متعلّقان بـ«باءت». «والرفاق»: الواو: حالية، «الرفاق»:
مبتدأ مرفوع بالضمّة. «معاً»: حال منصوب بالفتحة. «فلا»: الفاء: استئنافية، «لا»: ناهية جازمة.
«تمنّوا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في
محلّ رفع فاعل. «أمانى»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الأباطيل»: مضاف إليه مجرور
بالكسرة.

وجملة «باءت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «الرفاق مجتمعون معاً»: في محلّ نصب
حال. وجملة «لا تمنّوا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «عرار» اسماً مبنيّاً على الكسر لبقرة، كما أن «كحل» اسم بقرة أخرى.

لَلَّذِي يُتَبَخَّرُ بِهِ. ومن أمثالهم: «من دخل ظَفَارِ حَمَرٍ»^(١)، أي: تكلم بكلام جَمِيرٍ، يُضْرَبُ لِمَن يَتَلَبَّسُ بِقَوْمٍ، فيصير على خُلُقِهِمْ. واشتقاق «ظَفَارٍ» من «الظَّفَرِ»، وهو المَطْمِئُ من الأرض، ذو النبات، ويقال: «ظَفَرَ النَّبَاتُ يَظْفَرُ»، إذا طلع.

و«ملاع» اسمُ هَضْبَةٍ، والهَضْبَةُ: الجبل المنبسط على وجه الأرض، ومن أمثالهم: «أَوَدَّتْ بِهِمْ عَقَابُ مَلَاعٍ»^(٢)، أي: أهلكتهم بكَؤُودِهَا، وهو من «المَلِيعِ» و«المَلَاعِ»، وهما المَفَازَةُ لا نبات فيها.

وكذلك «مناع» اسمُ هَضْبَةٍ أَيْضًا شاقَّةٍ، وهو مأخوذ من قولهم: «مَكَانٌ مَنِيعٌ»، و«قَد مَنِعَ»، إذا امتنع على من يُريدُه.

وقالوا: «وَبَارٍ» وهو عَلَمٌ لأَرْضٍ كَانَتْ لِعَادٍ، ويزعمون أَنَّهَا بِلَدُ الْجَنِّ، ويحتمل اشتقاقها أَمْرَيْنِ: أحدهما أن تكون سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِكثَرَةِ الْوِبَارِ بِهَا، وهو جَمْعُ وَبْرَةٍ، وهي دُوَيْبَةٌ تُشَبِّهُ السُّنُورَ، بِلَا ذَنْبٍ، أو لَأَنَّهَا تَنْتَبِثُ بَنَاتٍ أَوْبَرٍ، وهي ضَرْبٌ مِنَ الْكَمَاةِ.

وقالوا: «شَرَافٍ»، وهو اسمُ لأَرْضٍ من قولهم: «جَبَلٌ مُشْرِفٌ»، أي: عالٍ.

وقالوا: «لَصَافٍ»، وهي أَرْضٌ من منازل بني تميم. قال الشاعر [من الكامل]:

٥٨٥- قَدْ كُنْتُ أَحْسَبُكُمْ أَسْوَدَ خَفِيَّةٍ فَإِذَا لَصَافٍ تَبِيضُ فِيهَا الْحُمُرُ

(١) تقدّم قبل قليل.

(٢) ورد المثل في خزانة الأدب ١٨٣/١١؛ وفصل المقال ص ٤٦٧؛ وكتاب الأمثال ص ٣٤٠؛ ولسان العرب ٣٤٣/٨ (ملع)؛ والمستقصى ٤٢٨/١؛ ومجمع الأمثال ٣٦٥/٢؛ والوسيط في الأمثال ص ١١٤.

٥٨٥- التخرّيج: البيت لأبي المهوش الأسدي في خزانة الأدب ٦/٣٧٠، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٧، ٣٧٨؛ ولسان العرب ٢١٤/٤ (حمر)، ٣١٦/٩ (لصف)؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٢٤؛ وإصلاح المنطق ص ١٧٨؛ وسقط اللآلي ص ٨٥٩.

اللغة: لَصَافٍ: منزل لبني تميم، وقيل: ماء لبني يربوع. الْحُمُرُ: جَمْعُ حُمْرَةٍ، وهي طَيْرٌ يشبه العصفور. خَفِيَّة: موضع تكثر فيه الأسود.

المعنى: كنت أحسبكم شجعاناً كأسود خفية، فإذا أنتم جبناء ضُعفاء، فكأن أرضكم لَصَافٍ يتوالد فيها هذا الطير لا الرجال.

الإعراب: «قد»: حرف تحقيق. «كُنْتُ»: فعل ماض ناقص مبني على السكون، والتاء: اسم «كان» محله الرفع. «أحسبكم»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنا، وكم: مفعول به محله النصب. «أُسودَ»: مفعول به ثانٍ للفعل «أحسبكم». «خَفِيَّةٌ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فإذا»: الفاء: استئنافية. «إذا»: حرف مفاجأة لا محل لها. وقيل: هي ظَرْفٌ مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية أو المكانية متعلق بخبر المبتدأ «لَصَافٍ». «لَصَافٍ»: اسم مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ. «تَبِيضُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «فيها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تَبِيضُ». «الْحُمُرُ»: فاعل مرفوع بالضمّة.

الحُمْر: ضرب من الطير، كالْعُصفور، ويجوز أن يكون اشتقاق «أَصافٍ» من «اللَّصَف»، وهو شيء ينبت في أصل الكَبَر^(١) أشبه الخِيَار، وقيل: هو ضرب من التمر.

فصل

[بناء «فَعَالٍ» وإعرابها]

قال صاحب الكتاب: والبناء في المعدولة لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يُعربونها، ويمنعونها الصرف، إلّا ما كان آخره راء، كقوله: «حَضَارٍ» لأحد المُخْلِفين، و«جَعَارٍ»، فإنهم يوافقون فيه الحجازيين إلّا القليل منهم، كقوله [من مخْلَع البسيط]:

٥٨٦- [أَلَمْ تَسْرُوا إِزْمًا وَعَادًا] أودى بها الليل والنهار

= جملة «كنت أحسبكم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أحسبكم»: خبر «كنت» محلها نصب. وجملة «إذا لَصَفَ تبييض»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وذلك على جعل «إذا» المفاجأة ظرفًا مستقرًا متعلقًا بالخبر المحذوف، وأما على جعله حرفًا لا محل له فجملة «لَصَفَ تبييض»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تبييض فيه الحُمْر»: خبر للمبتدأ «لَصَفَ» محلها الرفع، أو حال من «لَصَفَ» محلها نصب إذا جُعِلَتْ «إذا» المفاجأة ظرفًا مستقرًا متعلقًا بالخبر المحذوف، أو قائمًا مقام الخبر. والشاهد فيه قوله: «لَصَفَ»، على وزن «فَعَالٍ»، وهي أرض من منازل بني تميم.

(١) الكَبَر: شجر صغير شائك أبيض الزهر جميله.

٥٨٦ - التخرّيج: البيتان للأعشى في ديوانه ص ٣٣١ والبيت الثاني له في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٤٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٣٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢٥؛ والكتاب ٣/ ٢٧٩؛ ولسان العرب ٥/ ٢٧٣ (وبر)؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٥٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٩؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٦٤؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٣٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٧؛ والمقتضب ٣/ ٥٠، ٣٧٦؛ والمقرب ١/ ٢٨٢.

اللغة والمعنى: إزْم: مدينة قديمة مندثرة، وقيل: اسم قبيلة عربية بائدة. عاد: قبيلة عربية قديمة بائدة. أودى بها: أهلكها. وبار: قبيلة كانت تسكن في تخوم صنعاء، وكانت أكثر الأراضين خيرًا. جهرة: عيانًا من غير استتار. يقول: ألم تعتبروا بما حلّ بإرم وعاد ووبار.

الإعراب: «ألم»: الهمزة حرف استفهام، و«لم»: حرف جزم. «تروا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والواو: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «إزْمًا»: مفعول به منصوب. «وعادًا»: الواو حرف عطف، و«عادًا»: اسم معطوف منصوب. «أودى»: فعل ماض مبنيّ على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذر. «بها»: جار ومجرور متعلقان بـ «أودى». «الليل»: فاعل مرفوع بالضمة. «والنهار»: حرف عطف واسم معطوف مرفوع. «ومرّ»: الواو: حرف عطف، و«مرّ»: فعل ماض مبنيّ على الفتحة. «دهر»: فاعل مرفوع. «على وبار»: جار ومجرور متعلقان بـ «مرّ». «فهلكت»: الفاء: حرف عطف، و«هلك»: فعل ماض مبنيّ، والتاء: حرف للأنثى. «جهرة»: حال منصوبة. «وبار»: فاعل مرفوع.

وجملة «ألم تروا...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أودى...»: في محل نصب مفعول به ثانٍ. وجملة «مرّ دهر»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فهلكت جهرة»: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه إعراب «وبار» الثانية مع أنّ آخرها راء. وبنو تميم والحجازيون يبنونها على الكسر.

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٍ
بالرفع.

قال الشارح: اعلم أن هذا الضرب من المعدولة فيها مذهبان: أحدهما مذهب أهل الحجاز، فإنهم يجعلونها كالفصول المتقدمة، فيبنونها، ويكسرونها حملاً عليها لمجامعتها إياها في التأنيث، والعدل والتعريف، كما كان كذلك فيما قبل. وقال أبو العباس: إنما بُنيت لأنها قبل العدل غير مصروفة، نحو «حاذمة»، و«قاطمة»، فإذا عُدلت زادها العدل ثِقلاً، وليس وراء منع الصرف إلا البناء، وقد تقدم ذلك والكلام عليه. قال الشاعر [من الوافر]:

٥٨٧- إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ
وقال الآخر [من الوافر]:

٥٨٨- أَتَارِكَةٌ تَذُلُّهَا قَطَامٌ وَضِيئًا بِالتَّحِيَّةِ وَالْكَلَامِ

٥٨٧ - التخريج: البيت للجيم بن صعب في شرح التصريح ٢/٢٢٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/٥٩٦؛ والعقد الفريد ٣/٣٦٣؛ ولسان العرب ٦/٣٠٦ (رقش)؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٧٠؛ وله أو لوشيم بن طارق في لسان العرب ٢/٩٩ (نصت)؛ وبلا نسية في أوضح المسالك ٤/١٣١؛ والخصائص ٢/١٧٨؛ وشرح الأشموني ٢/٥٣٧؛ وشرح قطر الندى ص ١٤؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٥؛ ومعنى اللبيب ١/٢٢٠.

الإعراب: «إذا»: ظرف يتضمّن معنى الشرط مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بجوابها. «قالت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «حذام»: فاعل مبني على الكسر في محل رفع. «فصدّقوها»: الفاء: واقعة في جواب «إذا»، «صدّقوها»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: فاعل، و«ها» ضمير في محل نصب مفعول به. «فإن»: الفاء: استئنافية، إن: حرف مشبه بالفعل. «القول»: اسم «إن» منصوب. «ما»: اسم موصول في محل رفع خبر «إن». «قالت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «حذام»: فاعل مبني على الكسر في محل رفع. وجملة «قالت حذام» الفعلية: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «صدّقوها» الفعلية: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة «إنّ القول...» الاسمية: لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافية للتعليل. وجملة «قالت حذام» الفعلية: لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. والشاهد فيه قوله: «حذام» حيث جاء هذا الوزن مبنيًا على الكسر، على وزن «فعالي».

٥٨٨ - التخريج: البيت للناطقة الليباني في ديوانه ص ١٣؛ ولسان العرب ٦/٣٠٦ (رقش).

الإعراب: «أتاركة»: الهمزة: حرف استفهام، تاركة: خبر مقدّم مرفوع. «تدلّها»: مفعول به لاسم الفاعل (تاركة) منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «قطام»: اسم مبني على الكسر في محلّ رفع مبتدأ مؤخر. «وضئًا»: الواو: حرف استئناف، «ضئًا»: مفعول مطلق (لفعل محذوف أو لاسم فاعل محذوف) منصوب بالفتحة. «بالتحية»: جازر ومجرور متعلقان بالفعل المحذوف. «والكلام»: الواو: حرف عطف، «الكلام»: اسم معطوف على «التحية» مجرور بالكسرة.

فبناهما على الكسر، وأما بنو تميم، فإنهم يُجرونها مُجَرَّى ما لا ينصرف من المؤنث، نحو: «زَيْنَب»، و«عائِشَة»، فيقولون: «هذه حَدَامٌ وَقَطَامٌ»، و«رَأَيْتُ حَدَامَ وَقَطَامَ»، و«مررت بحَدَامٍ وَقَطَامٍ»، إلّا ما كان آخره راء، فإن أكثرهم يُوافِق أهل الحجاز، فيكسرون الراء، وذلك من قِبَل أَنَّ الراء لها حَظٌّ في الإمالة ليس لغيرها من الحروف، فيكسرونها على كلِّ حال من جهة الإمالة التي تكون فيها، فيكون الكسرُ من جهة واحدة، وذلك نحو: «حَضَارٍ» اسم كوكب بالقرب من سُهَيْل، يقال: «حَضَارٍ وَالْوَزْنُ مُحْلِفَان»، وهما نَجْمَان يطلعان قبل سُهَيْل، فيُحْلَفُ أنَّهما سُهَيْلٌ لِلشَّبهَةِ.

و«جَعَارٍ» اسم للضبع، و«وَبَارٍ» موضع. ومنهم من لا يفرّق بين ما آخره راءٌ وغيره، فلا يصرفه كـ«حَدَامٍ» و«قَطَامٍ». وقال الشاعر [من مخلع البسيط]:
وَمَرَّ دَهْرٌ... إلخ

هكذا جاء مرفوعاً، وهو من قصيدة قوافيها مرفوعة، وهو للأعشى، وهو من بني قيس، ومنزله باليمامة، وبها بنو تميم.

فصل

[أحكام «هيهات»]

قال صاحب الكتاب: «هَيْهَاتَ» بفتح التاء لغة أهل الحجاز، وبكسرهما لغة أسدٍ وتميم، ومن العرب مَنْ يَضْمُّهَا، وقرئ بهنَّ جميعاً. وقد تُنَوَّن على اللغات الثلاث، وقال [من الطويل]:

٥٨٩- تَذَكَّرْتُ أَيَّامًا مَضِيْنَ مِنَ الصَّبَا فَهَيْهَاتِ هَيْهَاتِ إِلَيْكَ رَجُوعُهَا

= وجملة «تاركة قطام»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تضن ضناً»: معطوفة على الأولى لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «قطام» حيث جاء بالاسم مبنياً على الكسر في محل رفع مبتدأ.
٥٨٩- التخريج: البيت للأحوص في ديوانه ص ١٥٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٥٤ (هيه)؛ وبلا نسبة في الزهرة ١/ ٤٥٦.

اللغة: هيهات: يَبْعُدُ.

المعنى: إِنَّ تَذَكَّرَ أَيَّامَ الشَّبَابِ لَا يَجْدِي نَفْعًا، فَأَتَى لِمَا مَضَى أَنْ يَعُودَ.

الإعراب: «تَذَكَّرْتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «أَيَّامًا»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «مَضِيْنَ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «مِنَ الصَّبَا»: جاز ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة من «أَيَّامًا». «فَهَيْهَاتِ»: الفاء: استئنافية، و«هيهات»: اسم فعل ماضٍ بمعنى «يَبْعُدُ»، مبني على الكسر. «هَيْهَاتِ»: توكيد لفظي، مبني على الكسر. «إِلَيْكَ»: جاز ومجرور متعلّقان بالمصدر «رَجُوعٍ». «رَجُوعُهَا»: فاعل لاسم الفعل، مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. =

وقد روي قوله [من الرجز]:

هَيْهَاتَ مِنْ مُضَبِّحِهَا هَيْهَاتِ

٥٩٠-

بضم الأول وكسر الثاني.

قال الشارح: قد ذكرنا «هَيْهَاتَ» وأنه مبني لوقوعه موقع الفعل المبني، أو بالحمل على «صَة»، و«مَة»، ونحوهما مما يؤمر به، وحقه السكون على أصل البناء. والحركة فيه لالتقاء الساكنين: الألف والتاء، فمنهم من فتح التاء إبتاعاً لما قبلها من الفتح، إذ كانت الألف غير حصينة لضرب من الخفة، كما فتحوها في «الآن»، و«شَتَان»، وهي لغة أهل الحجاز.

وهو اسم واحد عندهم رباعي من مُضَاعَفِ الهاء والياء، ووزنه «فَعْلَلَة»، وأصله «هَيْهَيْة»، فهو من باب «الزَّلْزَلَة»، و«الْقَلْقَلَة»، ونظيره من المعتل «الرَّوْزَة»، و«الْقَوَّاقَة»، و«الشُّوشَة»، و«الزُّوزَة»: مصدر «زَوَزَيْتُ بِهِ» وهو شِبْهُ الطَّرْدِ، و«الْقَوَّاقَة» كالضُّوضَاة، ومنه «قَوَّيْتُ الدَّجَاجَة»، إذا صَوَّتَتْ. والشُّوشَاة: الناقة السريعة، والأصل: الزُّوزَوَة، والقَوَّاقَوَة، والشُّوشَوَة، فقلبت الواو فيهن ياء لوقوعها رابعة، ثم قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. فالألف هنا بدلٌ من ياء هي بدلٌ من واو.

و«هيهات» أصلها «هَيْهَيْة»، فقلبت ياءه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت «هَيْهَاتَ» وتأوه للتأنيث لِحَقِّه عِلْمُ التأنيث، وإن كان مبنيًا كما لحق «كَيْة»، و«ذِيَّة» فعلى هذا بُدِّل من تائه هاء في الوقف كما تبدلها في «أَرْطَاة»، و«سِغْلَاة».

ومنهم من كسر التاء، فقال: «هيهاتِ»، وهي لغة تميم وأسد. ويحتمل أمرين: أحدهما أن يكون اسمًا واحدًا كحالهِ في لغةٍ من فتح، وإثما كُسر على أصل التقاء الساكنين لخفة الألف قبلها، كما كسروا نون التثنية بعد الألف في قولك: «الزبدان»، و«العمران». ويحتمل أن يكون جَمْع «هيهاتِ» المفتوحة الجمع المصحح، والتاء فيه تاء

= وجملة «تذكرت أيامًا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مضين»: في محل نصب صفة لـ «أيامًا». وجملة «هيهات رجوعها»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هيهاتِ هيهاتِ» حيث جاء اسم الفعل «هيهاتِ» متونًا مرةً وغير متون مرةً أخرى. ٥٩٠ - التخريج: الرجز لحميد في لسان العرب ١٧٩/٧ (عرض)؛ ولحميد الأرقط في لسان العرب ١٤/١٦ (أبي)؛ ولأبي النجم في الحيوان ٩٨/٥.

الإعراب: «هيهات»: اسم فعل ماضٍ مبني على الضم. «من»: حرف جر زائد. «مضبِّحها»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلًّا على أنه فاعل «هيهاتِ»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرٍّ بالإضافة. «هيهاتِ»: تأكيد.

وجملة «هيهات من..» ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه مجيء «هيهاتِ» بضم التاء مرةً، وبكسرها مرةً أخرى.

جمع التأنيث، فالكسرة فيها كالفتحة في الواحد، ويكون الوقف بالتاء على حد الوقف على التاء في «مسلمات»، واللام التي هي الألف في «هيهات» محذوفة لالتقاءها مع ألف الجمع. وإنما حذفت، ولم تُقلب كما قلبت في «حُبَلِيَّاتٍ»، لعدم تمكُّنها. جعلوا للمتمكِّن مَزِيَّةً على غير المتمكِّن، فحذفوها على حد حذف الياء في «اللدان»، و«اللتان». ولو جاءت غير محذوفة، لقلت: «هَيْهَيَّاتٍ» كـ«شَوْشِيَّاتٍ»، و«قَوْقِيَّاتٍ» في جمع «شَوْشَاءَ» و«قَوْقَاءَ»، لكنّه جاء مخالفاً لجمع المتمكِّنة، فالألف في «هيهات»، في من فتح لام الفعل المبدلة من الياء، بمنزلة اللام الثانية في «الزَّلْزَلَةُ»، و«الْقَلْقَلَةُ». والألف فيمن كسر زائدة، وهي التي تصحب تاء الجمع في مثل «الهندات»، و«الحُبَلِيَّاتِ».

ومنهم من يضمّ التاء، فيقول «هيهاتُ». ويحتمل الضمّ فيها أمرين: أحدهما أن يكون إعراباً، وقد أخلصها اسماً معرباً فيه معنى البعد، ولم يجعلها اسماً للفعل، فينبئ به ويكون مبتدأ، وما بعده الخبر. والأمر الثاني أن تكون مبنية على الضمّ؛ لأنّ الضمّ أيضاً قد يكون لالتقاء الساكنين، نحو: «أُفُّ»، و«مُنْذُ»، و«تَحْنُ». وقد قالوا في زجر الإبل: «جَوْتُ» بالفتح، و«جَوْتُ» بالكسر، و«جَوْتُ» بالضمّ، وقد تُنَوِّن «هيهات» في لغاتها الثلاث، فيقال: «هيهاتُ»، و«هيهاتٍ»، و«هيهاتًا». فمن لم ينوّن، أراد المعرفة، أي: البعد. ومن نوّن، أراد النكرة، أي: بُعداً.

وقوله: «وقد قرىء بهنّ جميعاً» يريد اللغات الثلاث، فالفتح هي القراءة العامة المشهورة، وقد رويت منونة عن الأعرج. والكسر من غير تنوين قراءة أبي جعفر الثَّقَفِيّ. والكسر مع التنوين قراءة عيسى بن عمر. والضمّ مع التنوين قراءة أبي حنيفة، ولا أعلمها قرئت بالضمّ من غير تنوين، وقيل: قرأ بها قَعْبٌ، فأما قوله [من الطويل]:

تَذَكَّرْتُ أَيَّاماً... إلخ

فشاهد على الكسر مع التنوين، فنوّن الثانية، ولم ينوّن الأولى، والمعنى: يتأسّف على أيام الصُّبا، ويستبعد رجوعها، وأما قول الآخر [من الرجز]:

يُضَيِّحُنْ بِالْقَفْرِ أَتَاوِيَّاتٍ هيهاتُ مِنْ مُضَبِّحِهَا هيهاتٍ
هيهاتُ حَجَرٍ مِنْ صُنَيْبِعَاتٍ

فالرواية بضمّ الأوّل، وكسر الثاني. يصف إبلاً قطعَتْ بلاداً حتى صارت في القفار.

قال صاحب الكتاب: ومنهم من يحذفها، ومنهم من يسكنها، ومنهم من يجعلها نوناً. وقد تبدّل هاؤها همزة، ومنهم من يقول: «أَيْهَاكَ»، و«أَيْهَانَ»، و«أَيْهًا». وقالوا: إنّ المفتوحة مفردة، وتاؤها للتأنيث، مثلها في «عُرْفَة»، و«ظُلْمَة»، ولذلك يقلبها الواقف هاء، فيقول: «هَيْهَاءَ»، وألفها عن ياء، لأنّ أصلها «هَيْهَيْتَة» من المضاعف كـ«زَلْزَلَة». وأما المكسورة

فجمع المفتوحة، وأصلها: «هَيْهَات»، فحذف اللام، والوقف عليها بالتاء كـ «مُسْلِمَات».

قال الشارح: من العرب من يحذف التاء من «هيهات»، فيقول «هَيْهَا»؛ لأنَّ التاء زائدة لتأنيث اللفظة كـ «ظُلْمَة» و«غُرْفَة»، وليست لتأنيث المعنى، كـ «قائمة»، و«قاعدة»، فلذلك حذفها، وجعل تسمية الفعل بدونها، لأنه أخفُّ، والتذكير هو الأصل.

ومنهم من يُسْكِن التاء، ويقول: «هَيْهَات»، وقد قرأ بها عيسى الهمداني، وهي رواية عن أبي عمرو. ووجه ذلك اعتقاد الوقف، لأنه في الوقف يجوز الجمع بين ساكتين، فيكون الوقف كالساذ مسدَّ الحركة. والأمثل أن يكون ذلك فيما فيه ضميرٌ، نحو قوله: «هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ»^(١) إذ كان فيه ضميرُ الإخراج لتقدُّم ذكره، وإذا كان فيه ضميرٌ، استقلَّ به، فساغ الوقف عليه. والوجه أن يكون ذلك على لغةٍ من كسر التاء، واعتقد فيه الجمعية، ولذلك وقفوا عليها بالتاء، إذ لو كان مفردًا، لكانت هاء كهاء «عَلَقَاءَ»، و«سُمَانَاءَ»، وللزم إبدالها في الوقف هاء، فكنت تقول: «هيهاء». فبقاء التاء في الوقف عليها دليلٌ على ما قلناه. وقد قيل: إنَّ الوقف عليها بالتاء إجراءٌ لحال الوقف مُجْزَى الوصل، كقول من سلَّم عليه: «وعليك السَّلامُ والرحمُتُ»، ونحو قوله [من الرجز]:

بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتِ^(٢)

والأوَّل أشبه، إذ الثاني بابُه الضرورة والشعر، ومنهم من يجعلها نونًا، فيقول: «هيهان». والأقيس في ذلك أنهم لما اعتزموا التذكير بحذف التاء منها، بالغوا في ذلك بأن زادوا الألف والنونَ اللتين تكونان للتذكير في الصفات، نحو: «عَطْشان»، و«سَكْران»، وانحذفت الألفُ الأصلية لسكونها وسكون الألف الزائدة بعدها، كما حذفت مع ألف الجمع في «هيهات» على لغةٍ من كسر، فيكون «هيهان» مذكَّرًا، و«هيهات» مؤنَّثًا. ويجوز أن يكون «هيهان» «فَعْلَان» ثلاثيًا، فيكون من معنى «هيهات» لا من لفظه، كـ «سَبِطٍ»، و«سَبْطَرٍ»، ولا يقال: النون بدلٌ من التاء؛ لأنَّا لا نعلمها أُبدلت من التاء في موضع، فيكون هذا مثله.

فأما من كسر نون «هيهان»؛ فيكون تشنيةً، وقد حكى ثعلبُ التشنيةَ فيها، والمراد بالتشنية معنى التكرير، أي: هيهات هيهات، كما كان تقديرُ: «حَنَانِيكَ»، و«دَوَالِيكَ»: تحنُّنا بعد تحننٍ، ومُدَاوَلَةٌ بعد مداولة. ويحتمل أن يكون تشنيةٌ أيضًا على لغةٍ من فتح النون على حدِّ قوله [من الرجز]:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَثْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْحَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا^(٣)

ومن العرب من يبدل هاء همزة، فيقول: «أَيْهَات». قال جرير [من الكامل]:
 أَيْهَاتَ مَنْزِلُنَا يَنْغَفِ سُوَيْقَةً كانت مُبَارَكَةً مِنَ الْأَيَّامِ^(١)
 والهمزة قد تُبدل من الهاء، قالوا: «ماء»، و«شاء»، والأصل: مَوَّة، وشَوَّة، وكان ذلك
 لضرب من التَّقاصُّ لكثرة إبدال الهاء من الهمزة. ألا تراهم قالوا: «هِنْ فَعَلْتُ فَعَلْتُ»، والمراد:
 «إِنْ»، وقالوا: «هَنَرْتُ الثَّوْبَ» في «أَنَرْتُهُ»، وقالوا: «هَرَحْتُ الدَّابَّةَ»، والمراد: أَرَحْتُهَا،
 فعَوَّضُوا الهمزة من الهاء لكثرة دخول الهاء عليها؟ وقالوا: «أَيْهَاكَ» فأبدلوا من الهاء الهمزة.
 ولمَّا حذفوا التاء من «هيهات» لما ذكرنا من إرادة تذكير لفظها، أدخلوا كاف
 الخطاب، فقالوا: «أَيْهَاكَ» على حدِّها في «ذَاكَ»، و«النَّجَاءَكَ». ويجوز أن تكون الكاف
 اسمًا في محلِّ خفض بالإضافة، وتُخَلَّص «هَيْهَاتَ» اسمًا معربًا بمعنى البُعْد. ويؤنَّس بذلك
 قراءة من قرأ: «هيهات» بالرفع والتنوين في أحد الوجهين، وممَّا يؤنَّس باستعمالهم في
 هذا اللفظ اسمًا معربًا قولُ رُؤَبَيَّةَ [من الرجز]:

هَيْهَاتَ مِنْ مُنْخَرَقٍ هَيْهَاؤُهُ^(٢) - ٥٩١

فهو كقولهم: «بَعْدَ بَعْدِهِ»، و«جُنَّ جُنُونُهُ»، للمبالغة. فـ«هَيْهَاءَةُ»، «فَعْلَاءَةُ»
 كـ«زُلْزَالَةٍ»، والهمزة فيه بدلٌ من الياء؛ لأنَّه رباعيٌّ على ما تقدَّم، وقالوا: «أَيْهَان»،
 و«أَيْهَاتَا» كما قالوا: «هَيْهَاتَ» و«هَيْهَاتَا». وقوله: «إِنَّ المفتوحة مفردة» قد تقدَّم الكلام عليه
 إلى آخر الفصل.

فصل

[معنى «شتان»]

قال صاحب الكتاب: المعنى في «شَتَان» تَبَايُنُ الشَّيْئَيْنِ فِي بَعْضِ الْمَعَانِي وَالْأَحْوَالِ،
 والذي عليه الفُصَحَاءُ «شَتَانٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو»، و«شَتَانٌ مَا زَيْدٌ وَعَمْرُو». قال [من السريع]:
 شَتَانٌ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانٍ أَخِي جَابِرٍ^(٣)

(١) تقدم بالرقم ٥٣٢.

٥٩١ - التخرُّج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٤؛ والمحتسب ٩٣/٢؛ وبلا نسبة في الخصائص ٤٣/٣.
 الإعراب: «هيهات»: اسم فعل ماضٍ بمعنى: بَعْدَ مبني على الفتح، لا محلَّ له من الإعراب. «من
 منخرق»: جازَ ومجرور متعلِّقان باسم الفعل. «هيهاهو»: فاعل «هيهات» مرفوع بالضمَّة، وهو
 مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلِّ جرٍّ مضاف إليه.
 وجملته «هيهات هيهاهو»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هيهات هيهاهو» حيث جاء بالفاعل من جنس اسم الفاعل طلبًا للمبالغة.
 (٢) في الطبعين «هيهاه»، وهذا خطأ. والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة لبيخ. ص ٩٠٨.

(٣) تقدم بالرقم ٥٣٥.

وقال [من الرجز]:

شَتَانٌ هَذَا وَالْعِناقُ وَالنُّومُ وَالْمَشْرَبُ الْبارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ^(١)
وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِهِ [من الطويل]:

لَشَتَانٌ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدى يَزِيدُ سُلَيْمٍ وَالْأَعْرَابِ بْنِ حَاتِمِ^(٢)
فَقَدْ أَبَاهُ الْأَصْمَعِيُّ، وَلَمْ يَسْتَبْعِدْهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَنِ الْقِيَّاسِ.

قال الشارح: قد تقدّم الكلام على «شَتَان» بما فيه مَقْنَعٌ، ونحن الآن نتكلّم على الأبيات. اعلم أنّ «شَتَان» معناها تَبَايَنٌ، وافتَرَقٌ، وذلك لا يكون من واحد؛ لأنّ الفُرْقَةَ إنّما تحصل من اثنين فصاعدًا، والمرادُ المفارقةُ في المعاني والأحوال، كالعلم والجهل والصّحة والسّقم ونحوها؛ لأنّ الافتراق بالذوات حاصلٌ، إذ كلّ شيئين فأحدهما غير الآخر لا محالة، وإنّما لما كان قد يحصل ثم اشتباه في بعض الأحوال والمعاني، وجب أن يكون الافتراق فيها أيضًا، فلذلك تقول: «شَتَان زيدٌ وعمرٌ»، ولو قلت: «شَتَان زيدٌ»، وسكتُ، لم يجز لما ذكرناه من أنّ الافتراق لا يكون من واحد. وأمّا البيت الثاني الذي أنشده، وهو:

شَتَانٌ هَذَا وَالْعِناقُ وَالنُّومُ... إلخ

فالشاهد فيه رفع الاسمين بعد ارتفاع الفاعل. وهذه اللغة الفصيحة، ويروى: «في ظلّ الدوم» على الإضافة، فمن روى: و«الظلّ الدوم»، فعلى الصفة، والمعنى: الظلّ الدائم، ومن أضاف، أراد بالدوم شجر المقل لا الصفة، وأمّا البيت الأوّل، وهو:

شَتَانٌ مَا يَوْمِي... إلخ

فالبيت للأعشى، والشاهد فيه: «ما يومي ويوم حيّان»، ف«ما» زائدة، والمراد: شَتَان يومي ويوم حيّان، فهو كالأوّل، إلّا أنّ فيه زيادة «ما». و«حيّان»: رجلٌ من بني حنيفة، كان يُنادِم الأعشى، وله أخ يقال له: جابر، كان ملكًا يُحسِن إليه، فهو يفرق بين ركوبه على كور الناقة تدور، وبين تلك الأيام، وهو قريبٌ من معنى البيت الأوّل، وأمّا البيت الثالث، وهو [من الطويل]:

لَشَتَانٌ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ... إلخ

فهو لرَبِيعَةَ الرّقّي، وهو مؤلّد لا يُؤخَذ بشعره. واليزيدان: يزيد بن حاتم المَهْلَبِيّ، وهو الممدوح، ويزيد بن أسيد السُلَميّ. وكان المنصور قد عقد ليزيد بن أسيد على ديار مضر، وعقد ليزيد بن حاتم على إفريقية، فسارا معًا. وكان يزيد بن حاتم يُمون

الكَتِيبَتَيْنِ، فقال ربيعةٌ ذلك . وكان الأصمعيُّ يُنْكِرُه، ووجه إنكاره أنَّ «شَتَان» يقتضي اسمين و«ما» ههنا إن جعلتها موصولةً، كان ما بعدها اسمًا واحدًا بمنزلة «شَتَانُ زَيْدٍ»، وذلك لا يجوز، ولذلك قالوا: لو قيل: «شَتَانُ زَيْدٌ أو عمرو» من غير ذكر اثنين، لم يجز؛ لأنَّ «أو» لأحد الشيئين، وإن جعلتها صلةً، لم يبق معك ما يصلح أن يكون فاعلاً . وقال قومٌ: لا يبعد جوازُ ذلك؛ لأنه إذا تَبَاعَد ما بينهما، فقد تَبَاعَدَا، وفارَقَ كُلُّ واحد منهما صاحبه، فاعرفه .

فصل

[أحكام «أَف»]

قال صاحب الكتاب: «أَف»، يَفْتَح، وَيَضَم، وَيَكْسِر، وَيَنْوِن في أحواله، وتُلْحَق به التاء منوَّنة، فيقال: «أَفَّة» .

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنَّ «أَف» مَبْنِيَّةٌ، ومعناها أَتَضَجَّرُ ونحوه، وحقُّها السكون على أصل البناء، والحركةُ فيه لالتقاء الساكنين، وهما الفاءان، وفيها لغاتٌ عدَّةٌ . قالوا: «أَف» مفتوحة غير منوَّنة، و«أَفَا» مفتوحة منوَّنة، و«أَفُ» مضمومة من غير تنوين، و«أُف» مضمومة منوَّنة، و«أَفُ» بالكسر من غير تنوين، و«أُف» بالكسر مع التنوين، وتُخَفَّف، فيقال: «أَف» ساكنة الفاء، وتُمال فيقال: «أُفِي»، وهي التي تُخَلِّصها العامةُ ياء، فتقول: «أُفِي» .

فأما الفتح فيها فلِكِرَاهِيَةِ الكسر فيها مع ثِقَلِ التضعيف، فعدلوا إلى الفتح، إذ كان أخفَّ الحركات . ومن ضمَّ، أتبع الفاء ضمةَ الهمزة، كما قالوا: «مُذُّ»، و«شُدُّ»، و«مُدُّ» . ومن كسر، فعلى أصل التقاء الساكنين، ولم يُبالِ الثَّقَلُ . ومن لم يُنَوِّن، أراد التعريف، أي: التَضَجَّرَ المعروف، ومن نَوَّن، أراد النكرة، أي: تَضَجَّرًا . ومن أَمَالَ، أدخل فيه أَلَفَ التأنيث، وبناه على «فُعَلَى»، وجاز دخولُ أَلَفِ التأنيث مع البناء كما جاءت تاوّه معه في «دَيَّة»، و«كَيَّة» .

وقد قالوا: «هَنَّا» في المكان، فأدخلوا فيه عَلمَ التأنيث مع البناء، فعلى هذا لا يكون من لفظِ «هَنَّا»؛ لأنَّ «هَنَّا» من لفظ معتل اللام، فهو من بابِ «هُدَى»، و«ضَحَى»، و«هَنَّا» صحيح اللام من المضاعف، فهو من بابِ «حَبَّ»، و«دَرَّ» . ولا يبعد أن يكون من لفظه، ويكون وزنه، «فَعْلَلًا» كـ«عَنْبَسَ»، فتكون النونُ الأولى زائدة، والألفُ أصلًا .

وأما «أَف» الخفيفة، فإنهم استثقلوا التضعيفَ، فحذفوا إحدى الفائتين تخفيفًا، فصارت «أُف» ساكنة؛ لأنها إنما كانت متحرّكة للساكنين، وقد زال المقتضي للحركة، وهو ذهابُ أحد الساكنين .

ومنهم من قال: «أَفْ» بفتح الفاء مع تخفيفها، وقد قرأ بها ابن عباس. ووجه ذلك أنهم أبقوا الحركة مع التخفيف أمانة على أنها قد كانت مثقلة مفتوحة، كما قالوا: «رُبْ»، فحَقَّقوها، وأبقوا الفتحة فيها دلالة على أصلها، كما قالوا: «لا أَكَلَمَكَ حَبِيرِي دَهْرٍ»، فأسكن الياء في موضع النصب، في غير الشعر، لأنه أراد التضعيف في «حَبِيرِي دَهْرٍ». فكما أنه لو أذغم الياء الأولى في الثانية، لم تكن إلا ساكنة، فكذلك إذا حذفت الثانية تخفيفًا، أَوْرَتْ الأولى على سكونها، لتكون أمانة، وتنبهًا على إرادة الاذغام، إذ مع الاذغام لا تكون الأولى إلا ساكنة، كذلك ههنا، وقد ذكرنا طَرَفًا من ذلك في شرح المُلُوكِيِّ.

وأما «أُفَّة» بقاء التأنيث، فلا أعرفها، وإن كانت قد وردت، فما أَقْلَهَا! وإن كان القياس لا يأبأها كل الإباء؛ لأنه إذا جاز أن يدخلها أَلْفُ التأنيث، فيقال: «أُفِي»؛ جاز أن يدخلها تاؤه، لا فرق بينهما، فاعرفه.

فصل

[أقسام أسماء الأفعال من حيث التعريف والتنكير]

قال صاحب الكتاب: وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب: ما يُسْتَعْمَلُ معرفةً ونكرةً، وعلامة التنكير لحاق التنوين، كقولك «إِيَّه»، «وإِيَّاهِ»، «وَصَنَه»، «وَصَنَهُ»، «وَمَه»، «وَمَهِي»، «وَعَاقِي»، «وَعَاقِي»، «وَأُفْ»، «وَأُفْ»، وما لا يُسْتَعْمَلُ إلا معرفةً، نحو: «بَلَّه»، «وَأَمِين»، وما التزم فيه التنكير، كـ «إِيَّاهَا» في الكَفِّ، «وَوَيْهَاهَا» في الإغراء، «وَوَاهَا» في التعجب، يقال: «وَاهَا له ما أَطْيَبَهُ!» ومنه: «فَدَاءٍ لَكَ فُلَانٌ» بالكسر والتنوين، أي: لِيَفْدِكَ. قال [من البسيط]:

٥٩٢- مَهْلًا فِدَاءٍ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ [وَمَا أَثْمَرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ]

٥٩٢ - التخريج: البيت للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٢٦؛ والأشباه والنظائر ٩٠/٧؛ وخزانة الأدب ١٨١/٦؛ ولسان العرب ١٥٠/١٥ (فدي)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢٣٧/٦.

اللغة: أَثْمَرُ: أَجْمَعُ، أَصْلَحُ.

المعنى: يَفْدِي الناطقة النعمان بن المنذر بالناس جميعهم وبما لديه من المال والولد، راجيًا إياه ألا يُنْزَلَ به ما لا يستحق، وما لا يقوى على حمله.

الإعراب: «مهلاً»: مفعول مطلق لفعل محذوف، منصوب. «فداءً»: اسم فعل أمر بمعنى «ليفدك» مبني على الكسر، ونون لأنه نكرة. «لك»: جار ومجرور متعلقان باسم الفعل «فداء». «الأقوام»: فاعل لاسم الفعل مرفوع بالضممة. «كلهم»: «كل»: توكيد معنوي لـ «الأقوام» مرفوع بالضممة، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «وما»: الواو: حرف عطف، و«ما»: اسم موصول معطوف على «الأقوام» مبني على السكون في محل رفع. «أَثْمَرُ»: فعل مضارع مرفوع =

قال الشارح: قد تقدّم أنّ هذه الأسماء تكون نكرةً ومعرفةً، فإذا أريد بها النكرة، نُوتَتْ، وكان التنوين دليلَ التنكير، وإذا أريد بها المعرفة، واعتُقد ذلك فيها، سقط التنوين منها، وكان سقوطه عَلَمَ المعرفة، وذلك نحو «صَة»، و«صِه»، و«إِيَه»، و«إِيَه». هذا مقتضى القياس فيها، إلّا أنّها من جهة الاستعمال على ثلاثة أضرب: منها ما يُستعمل معرفة ونكرة، ومنها ما لم يستعمل إلّا معرفة، ومنها ما لم يستعمل إلّا نكرة.

فالأوّل نحو قولك: «إِيَه»، و«إِيَه»، و«صَة»، و«صِه»، و«مَة»، و«مِه»، و«غاقٍ»، و«أَف»، و«أُف». فـ«إِيَه» من غير تنوين معرفة، ومعناه الاستزادة. قال ذو الرّمة [من الطويل]:

وَقَفْنَا وَقُلْنَا إِيَهٍ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وما بالُ تَكْلِيمِ الدِّيارِ الْبَلَّاقِ^(١)

لَمّا أراد المعرفة، لم يأتِ فيه بالتنوين، وكان الأصمعيّ يُخطئ ذَا الرّمة في هذا البيت، ويزعم أنّ العرب لا تقول إلّا «إِيَه» بالتنوين. وجميعُ البصريين صوّبوا ذَا الرّمة، وقسموا «إِيَه» إلى معرفة ونكرة، فالمعرفة: «إِيَه» بلا تنوين، والنكرة: «إِيَه» منوّنة، وقالوا: خَفِيَ هذا الموضعُ على من عابه. والقولُ فيه أنّ الأصمعيّ أنكره من جهة الاستعمال، والنحويّون أجازوه قياساً، ولا خلافَ بينهم في قلة استعماله.

ومن ذلك «صَة» من غير تنوين معرفة، و«صِه» منوّنة نكرة، ومثله «مَة»، و«مِه»، فـ«مَة» في المعرفة، ومعناه الكَف، و«مِه» في النكرة، ومعناه: كَفًا. وكذلك إذا قلت في حكاية صوت الغراب: «غاقٍ»، و«غاقٍ»، إذا نَوّنت، كان نكرةً، ومعناه: بُغْدًا بُغْدًا، أو فِرَاقًا فِرَاقًا؛ لأنّ صوت الغراب يُؤذن بالفراق والبُغْدِ عندهم، ولذلك سمّوه غراب البَيْن. وكأنّهم فهموا ذلك من لفظه، إذ كان الغراب من الغُرْبَة والاعتراب. وإذا أريد به المعرفة، تُرك منه التنوين، نحو: «غاقٍ غاقٍ».

ومن ذلك «أَف»، و«أُف» وقد تقدّم الكلام فيه. فالتنوين الذي يدخل في هذه الأصوات إنّما يفرق بين المعرفة والنكرة، ولا يكون في معرفة ألبتّة، ولا يكون إلّا تابعاً لحركات البناء، وليس كتنوين «زيد» و«عمرو» الذي يكون بعد حركات الإعراب في المعرفة والنكرة.

= بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «من مال»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أثمر». «ومن ولد»: الواو: حرف عطف، و«من ولد»: جار ومجرور معطوفان على «من مال». وجملة «امهل مهلاً»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فداء لك الأقوام»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أثمر»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه أنّ «فداء» اسم فعل أمر، كما لاحظنا، منقول عن المصدر مبني على الكسر، ونوّن للتنكير. (١) تقدم بالرقم ٥٢١.

وأما الثاني، وهو ما لا يُستعمل إلا معرفة، فنحو: «بَلَّه» بمعنى «دَع»، و«آمِينَ» بمعنى «استَجِب»، لم يُسَمَّع في واحد منهما التنوين، وقد تقدّم ذكرهما.

وأما الضرب الثالث، وهو ما لا يُستعمل إلا نكرة منوّنًا، فنحو «إِيَّهَا» في الكَفِّ، فإنّها لم تَرِدْ إلا منوّنة نكرة، وفُتِحَت للفرق بينها وبين «إِيَّه» التي بمعنى الاستزادة، يقال: «إِيَّه» أي: زِدْ من حديثك أو عَمَلِك، و«إِيَّهَا» إذا استكففتَه عن ذلك. قال حاتم [من البسيط]:

٥٩٣- إِيَّه فِدَاءٍ لَكُمْ أُمِّي وَمَا وَلَدَتْ حَامُوا عَلَى مَجْدِكُمْ وَأَخْفُوا مَنْ أَتَكَلَّا
وقال أبو بكر بن السَّرِيِّ: يقال: «إِيَّه» في الكَفِّ و«إِيَّهَا» بالتعريف والتنكير. قال:
ومن يَنْوَن إذا فُتِح فكَثِيرٌ، وَالْقَلِيلُ مِنْ يَفْتَح وَلَا يُنَوِّن، ومن ذلك «وَيْيَّهَا» بمعنى الإغراء
بالشيء والاستحثاث عليه. قال الكُمَيْت [من المتقارب]:

٥٩٤- وَجَاءَتْ حَوَادِثُ فِي مِثْلِهَا يُقَالُ لِمِثْلِي: وَيَهَافُلُ

٥٩٣ - التخرّيج: البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ١٩٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٧٥ (أيه)، ٥٦٣ (ويه).
المعنى: لتقوموا بواجبكم تجاه أقوامكم، فتدافعوا عن أمجادكم، ولترعوا من اعتمد عليكم.
الإعراب: «إِيَّه»: اسم فعل أمر بمعنى زيدوا من حديثكم، فاعله مستتر وجوبًا تقديره أنتم. «فِدَاءٍ»: اسم مبني على الكسر في محل رفع خبر مقدم. «لكم»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر (فداء). «أُمِّي»: مبتدأ مؤخر، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه. «وما»: الواو: حرف عطف، «ما»: اسم موصول معطوف على «أُمِّي» محله الرفع. «ولدت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: «هي»: «حاموا»: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: فاعل، والألف: للتفريق. «على مجدكم»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «حاموا»، و«كم»: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه. «واكفوا»: الواو: حرف عطف، «اكفوا»: مثل «حاموا». «من»: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «اتكلا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف: للإطلاق، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هو.
وجملة «إِيَّه»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فداء لكم أُمِّي»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ولدت»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة «حاموا»، وعطف عليها جملة «اكفوا»، أما جملة «اتكل»: فصلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.
والشاهد فيه أن «إِيَّه» اسم فعل معناه «تحدّث»، أو «زيدوا من حديثكم».

٥٩٤ - التخرّيج: البيت للكُميت بن زيد في ديوانه ٢/ ٣٠؛ وتذكرة النحاة ص ٦٥٨؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٢٤ (فلن).

شرح المفردات: قُلْ: يا فلان.

الإعراب: «وجاءت»: الواو: بحسب ما قبلها، «جاءت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «حوادث»: فاعل مرفوع بالضمة. «في مثلها»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«جاءت»، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «يقال»: فعل مضارع للمجهول مرفوع بالضمة، ونائب فاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «المثلي»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«يقال»، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «وييَّها»: اسم فعل أمر بمعنى: استعجل، وفاعله ضمير =

وقال الآخر [من الرجز]:

٥٩٥- وَهُوَ إِذَا قِيلَ لَهُ وَيَهَا كُلُّ فَإِنَّهُ مُوَاشِكُ مُسْتَعْجِلٍ
وَهُوَ إِذَا قِيلَ لَهُ وَيَهَا فُلٌّ فَإِنَّهُ أَخْرَبَهُ أَنْ يَنْكِلُ

يريد: يا فلان، وهو صوت سُمِّيَ به الفعل، ومسماه «أُسْرِعْ»، و«عَجِّلْ» وهو مبني لذلك، وفتح لثقل الكسر بعد الياء، ولم يأت عنهم إلا منكورًا. وقالوا: «وَاهَا له ما أَطْيَيْتُهُ!»
للتعجب من طيب الشيء وحُسْنِهِ، وهو اسم لـ «أُعْجِبْ»، قال أبو النجْم [من الرجز]:

= مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «فل»: منادى مبني على الضم في محل نصب على النداء.
وجملة «جاءت»: بحسب الواو. وجملة «يقال»: في محل رفع صفة لـ «حوادث». وجملة «ويها»: في محل نصب مفعول به مقول القول. وجملة «فل» استئنافية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «ويها فل» حيث جاء بـ «ويها» منونة بالفتح للحث والإغراء بالشيء.
٥٩٥ - التخريج: لم أقع عليهم فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: «وهو»: الواو: بحسب ما قبلها، «هو»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط، متعلق بجوابه. «قيل»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتح، ونائب فاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «له»: جارٌّ ومجرور متعلقان بـ «قيل». «ويها»: اسم فعل أمر بمعنى «استعجل» مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «كل»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «فإنه»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إن»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «إن». «مواشك»: خبر «أن» مرفوع بالضمة. «مستعجل»: خبر ثان مرفوع بالضمة، وسكن للوزن. «وهو»: الواو: حرف عطف، «هو»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «إذا قيل له ويها»: تعرب إعراب أمثالها في البيت السابق. «فل»: منادى مرخّم من «فلان» مبني على الضم في محل نصب على النداء، وسكن لضرورة القافية. «فإنه»: الفاء رابطة لجواب الشرط، «إن»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء اسمها. «أحر»: فعل ماضٍ على صورة الأمر مبني على حذف حرف العلة من آخره. «به»: الباء حرف جر زائد، والهاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل «أحر». «أن»: حرف مصدرية ونصب. «ينكل»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، وسكن لضرورة القافية، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. والمصدر المؤول من «أن ينكل» في محل نصب تمييز.

وجملة «هو إذا قيل له»: حسب الواو. وجملة «إذا قيل فإنه»: في محل رفع خبر «هو». وجملة «قيل»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «ويها»: في محل نصب مفعول به مقول القول. وجملة «كل»: في محل نصب مفعول به مقول القول. وجملة «فإنه مواشك»: جواب شرط غير جازم لا محلّ له من الإعراب. وجملة «هو إذا قيل له»: معطوفة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إذا قيل فإنه»: في محلّ رفع خبر المبتدأ (هو). وجملة «قيل»: في محلّ جرّ مضاف إليه، وجملة «ويها»: في محلّ نصب مفعول به مقول القول. وجملة النداء (يا فلان): استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فإنه»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أحر به»: في محلّ رفع خبر «إن».

والشاهد فيه قوله: «ويها» حيث جاء بها اسمًا لفعل أمر بمعنى «أسرع»، أو «عجل»، أو «استعجل».

٥٩٦- **وَاهَا لِرَيْيْ ثُمَّ وَاهَا وَاهَا** يَأْتِيَتْ عَيْنَيْهَا لَنَا وَفَاهَا
بِثَمَنِ تُرْضِي بِهِ أَبَاهَا

وهو من الأسماء التي لم تستعمل إلا منكورة منوثة، والعلة في بنائه وفَتْحُه كالعلة في «وَيْهَا».

ومن ذلك قولهم: «فداء لك فلان» بالكسر والتنوين. أنشد أبو زيد [من الرجز]:

٥٩٧- **إِيهَا فِدَاءٍ لَكَ يَا فَضَالَةَ أَجْرَهُ الرُّمَحَ وَلَا تُهَالَةَ**

٥٩٦- **التخريج:** الرجز لأبي النجم في لسان العرب ١٣/٥٦٣، ٥٦٤ (ويه)؛ وتاج العروس ١٠/٤٠١ (جرر).

الإعراب: «واها»: اسم فعل مضارع بمعنى (أعجب) مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر وجوباً، تقديره: أنا. «لرئي»: جاز ومجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر، متعلقان بـ(واها). «ثم»: حرف عطف. «واها»: اسم فعل أمر معطوف على سابقه. «واها»: تأكيد لفظي لسابقتها. «يا»: حرف تنبيه. «ليت»: حرف مشبّه بالفعل. «عينها»: اسم (ليت) منصوب بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «لنا»: جاز ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف لـ(ليت). «وفاهها»: الواو: حرف عطف، «فا»: اسم معطوف على (عينها) منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «بثمن»: جاز ومجرور متعلقان بخبر (ليت) المحذوف. «نرضي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: نحن. «به»: جاز ومجرور متعلقان بـ(نرضي). «أباها»: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «واها لرئي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «واها واهها»: معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ليت عينها لنا»: استثنائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نرضي أباها»: في محلّ جرّ صفة للثمن.

والشاهد فيه قوله: «واها» حيث جاء به اسم فعل مضارع للتعجب من طيب الشيء وحُسْنِه.

٥٩٧- **التخريج:** الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٨١؛ ولسان العرب ١١/٧١١ (هول)، ١٣/٥٦٣ (ويه)، ١٤/٢٣٣ (خطا)، ١٥/١٥٠ (فدى)؛ ونوادير أبي زيد ص ١٣؛ والخزانة ٦/١٨٢.

اللغة: إِيهَا: اسم فعل أمر يفيد الكفّ. أَجْرُهُ الرمح: اطعنه به في فمه. وَلَا تُهَالَةُ: أصله: وَلَا تُهَلْ مبني للمجهول من هاله الشيء يهوله إذا أَفْرَعَه.

المعنى: يا فضال فداؤك نفسي أَقبل على خصمك واطعنه بالرمح في فمه ولا تخف.

الإعراب: «إِيهَا»: اسم فعل أمر بمعنى: اكفّ، فاعله مستتر وجوباً تقديره: أنت. «فداء»: اسم مبني على الكسر في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف مرفوع. «لك»: جار ومجرور متعلقان بالخبر، والتقدير: فداء لك نفسي. «يا»: حرف نداء. «فضالة»: منادى مفرد علم مبني على الضم محله النصب، وسكن للقفية. «أجْرُهُ»: فعل أمر مبني على السكون وحرك بالفتح لالتقاء الساكنين، والهاء: مفعول به، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنت. «الرمح»: مفعول به ثان منصوب بالفتحة. «ولا»: الواو: حرف عطف، =

فهو مبني على الكسر. وإنما بُني لوقوعه موقع ما أصله البناء، وهو فعل الأمر؛ لأنهم يريدون به الدعاء، والدعاء حقه أن يكون على لفظ الأمر. وما جاء منه بلفظ الخبر نحو «رَجِمَهُ اللَّهُ»، و«سَلَّمَهُ اللَّهُ»، فتوسّع ومبالغة على معنى حصول ذلك واستقراره، والمراد: لِيَقْدِكَ، وهو في البناء كـ«نَزَالَ» و«مَنَعَ»، وكُسِر لالتقاء الساكنين، على أصل ما يقتضيه التقاء الساكنين. والتنوين فيه للتنكير على نحوه في «إِيَّه»، ولم يُسمع عنهم إلا منوناً، وذلك لأنه ليس له متعلق يحتمل التعريف كما لنظائره فيما ذكرنا، فيجري مجرى ما وقع موقعه من الفعل. ويروى: «فداء لك» بالرفع، و«فَدَى لَكَ»، بالقصر. أما وجه الرفع، فعلى أنه خبرٌ مقدّم على المبتدأ، وهو فلانٌ. وأما القصر، فيحتمل أمرين: أحدهما أن يكون في موضع رفع، كما قالوا: «فداء لك»، فرفعوا، ويجوز أن يكون في موضع بناء إلا أنه ثبتت الألف، وإن كان في موضع سكون؛ لأن الألف الواقعة قبل الممدود لا تقع قبل المقصور، لكنه ثبتت فيه الألف كما ثبتت في «مَتَى»، وليست الألف في «فدى لك» على هذا كالتى في «عَلَا» من قوله [من الرجز]:

فَهَي تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلَا - ٥٩٨

= «لا: ناهية جازمة. تهاله»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ«لا» الناهية الجازمة، وكان يجب أن يقول: ولا تُهَلْه، بسكون اللام، وحذف الألف لالتقاء الساكنين ولكن أثبت الألف، وفتح اللام على أحد وجهين: أولهما أنه أراد نون التوكيد الخفيفة ثم حذفها، فيكون فتح اللام علامة بناء ويكون الفعل مبنياً على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، ومحلله الجزم، وثاني الوجهين هو أن يكون تخلص من التقاء الساكنين الناجم عن اجتماع الألف، وسكون الجزم بتحريك الساكن الثاني بالفتح، لا بحذف الساكن الأول، وهذا لا شك شاذ، واستحبّ الفتحة في التحريك لمناسبتها الألف، ولأنها الحركة الخفيفة المستحبة، والهاء الثانية في (تهاله) هي هاء السكت، ونائب الفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنت. وجملة «إِيَّهَا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فداء لك»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يا فضالة»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وكذلك جملة «أجره»، وعطف عليها جملة «لا تهاله».

والشاهد فيه قوله: «فداء لك» حيث جعله مبنياً على الكسر في محل رفع.

٥٩٨ - التخريج: الرجز لغيلان بن حريث في خزانة الأدب ٤٣٧/٩، ٤٣٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٧٧؛ ولسان العرب ٦/٣٦٢ (نوش)؛ ولأبي النجم العجلي في لسان العرب ٨٤/١٥ (علا)؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٠٣؛ وأسرار العربية ص ١٠٣؛ والأشباه والنظائر ٨/١٢٤؛ وإصلاح المنطق ص ٤٣٢؛ وخزانة الأدب ١٠/١٦٥؛ ورصف المباني ص ٣٧١؛ ومجالس ثعلب ٢/٦٥٦؛ والمنصف ١/١٢٤.

اللغة: النوش: تناول.

المعنى: وصف إبلاً وردت ماء الحوض، فتناولته تناولاً من فوق مستغنية بذلك عن المبالغة فيه، يسقيها أهلها على قدر المسافة التي ينوون قطعها.

الإعراب: «فهَي»: الفاء: بحسب ما قبلها، «هي»: ضمير مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. «تنوش»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر جوازاً تقديره: هي. «الحوض»: مفعول به. «نوشًا»: مفعول مطلق منصوب. «من علا»: جار ومجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف للتعذر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (تنوش).

لأن هذه في موضع حركة، وهي ضَمَّةٌ، وتلك في موضع سكون، فأما قوله [من البسيط]:

مَهْلًا فِدَاءٍ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَمَا أَثْمَرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ^(١)
فالبيت للنابعة، و«الأقوام» رفع، لأنه فاعلُ «فداء»، لأنه في معنى: لِيَفِدَكَ الْأَقْوَامُ، ويروى بالرفع على الابتداء والخبر، وبالنصب على المصدر، ذكره النَّحَّاسُ، فاعرفه.

فصل

[أسماء الأفعال الْمُتَّصِلَةُ بكاف الخطاب]

قال صاحب الكتاب: ومن أسماء الفعل «دُونَكَ زَيْدًا»، أي: خُذْهُ، و«عِنْدَكَ عَمْرًا»، و«حَذَرَكَ بَكْرًا»، و«حِذَارَكَ»، و«مَكَانَكَ»، و«بَعْدَكَ»، إذا قلت: تَأَخَّرَ، أو حَذَرْتَهُ شَيْئًا خَلْفَهُ، و«فَرَطَكَ»، و«أَمَامَكَ»، إذا حَذَرْتَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ شَيْئًا، أو أَمَرْتَهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ، و«وَرَاءَكَ»، أي: انْظُرْ إِلَى خَلْفِكَ إِذَا بَصُرْتَهُ شَيْئًا.

قال الشارح: قد سَمَوْا الْأَفْعَالَ بِأَسْمَاءٍ مِثْلِ ظُرُوفٍ أَمْكِنَةٍ وَغَيْرِهَا، وَقَدْ قَصَرَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى السَّمَاعِ، وَلَا يَسْتَعْمِلُ إِلَّا مَا وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يَقْبِضُهُ. وَقَدْ أَجَازَ الْكَسَائِيُّ الْإِغْرَاءَ بِجَمِيعِ حُرُوفِ الصِّفَاتِ. وَيُرِيدُ أَهْلَ الْكُوفَةِ بِحُرُوفِ الصِّفَاتِ حُرُوفَ الْجَزْرِ، لِإِجْرَاءِ حُرُوفِ الْجَزْرِ مُجْرَى الظُّرُوفِ. وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ؛ وَذَلِكَ لِقَلَّةِ مَا جَاءَ مِنْهُمْ، فَمِنْ ذَلِكَ قَالُوا: «دُونَكَ زَيْدًا»، أي: خُذْهُ مِنْ تَحْتِ، و«عِنْدَكَ عَمْرًا»، أي: الزَّمْهُ مِنْ قُرْبِ، وَقَالُوا: «مَكَانَكَ» بِمَعْنَى «أُثْبِتْ». قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ﴾^(٢)، فَأَتَدَّ الضَّمِيرُ فِي مَكَانِكُمْ حَيْثُ عَظِفَ عَلَيْهِ «الشُّرَكَاءُ»، فَهُوَ كَقَوْلِكَ: «أُثْبِتُوا أَنْتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ».

وقالوا: «بَعْدَكَ»، و«وَرَاءَكَ» إِذَا قُلْتَ لَهُ: تَأَخَّرْ، وَحَذَرْتَهُ شَيْئًا مِنْ خَلْفِهِ، وَقَالُوا: «فَرَطَكَ»، و«أَمَامَكَ» إِذَا حَذَرْتَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ شَيْئًا؛ فَهَذِهِ كُلُّهَا ظُرُوفٌ أُثْبِتَتْ عَنْ فِعْلِ الْأَمْرِ، فَهِيَ فِي مَذْهَبِ الْفِعْلِ لِذَلِكَ. وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ [مَنْ الْوَافِر]:

٥٩٩- وَقَوْلِي كُلَّمَا جَسَّأْتُ وَجَاشْتُ مَكَانَكَ تُخَمِّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

= وَجُمْلَةٌ «هِيَ تَنْوُشُ»: بِحَسَبِ الْفَاءِ. وَجُمْلَةٌ «تَنْوُشُ»: خَيْرٌ لِلْمَبْتَدَأِ (هِيَ) مَحَلُّهَا الرَّفْعُ. وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «مَنْ عَلَا»، وَالِاسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُمْ: مَنْ عَلَ مُحذُوفُ اللَّامِ، فَإِذَا صُغِرَ، وَقَدْ سُمِّيَ بِهِ، قِيلَ: عَلَيَّ.

(٢) يونس: ٢٨.

(١) تقدم بالرقم ٥٩٢.

٥٩٩- التخریج: البيت لعمر بن الإطنابة في إنباء الرواة ٣/ ٢٨١؛ وحماسة البحرى ص ٩؛ والحيوان

٤٢٥/ ٦؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٩٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٢٨؛ والدرر ٤/ ٨٤؛ وديوان المعاني ١/

١١٤؛ وسمط اللآلي ص ٥٧٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٤٦؛ ومجالس=

فجوابه بالجزم دليل على أنه في مذهب الأمر، كأنه قال: «اثبتني تحمدي، أو تستريحي». ومن ذلك ما حكاه الفراء من قول بعض العرب: «مكانكني» لما وضعه موضع «أنظرني»، ألحقه النون المزيدة لسلامة الفعل من الكسر، نحو: «خُذني» و«أنظرني». وهذه مبالغة في إجراء هذه الظروف مُجرى الفعل، ولكون هذه الظروف في مذهب الفعل ونائبة عنه، لم تكن معمولة لغيرها، ولا الحركة فيها بحركة إعراب، وإنما هي حركة بناء مَحْكِيَّة جَائِيَّة بعد النقل على ما كانت عليه قبله، إلا أنها لما لم تكن بعامل، كانت بناءً، ويجوز أن لا تكون حكايةً، وإنما هي بناء؛ لأنه لما سُمِّي به في حال إضافته، صار كالاسم الواحد، وصار الأوَّل كالصدر للثاني، ففُتِح الأوَّل كفتح «خَضِرَمَوْتُ»، وليست الفتحة فيه الفتحة التي كانت له في حال إعرابه.

وأما الكاف في «عندك»، و«دونك» ونحوهما من الظروف المسمَّى بها الأفعال، فإنها أسماء مخفوضة الموضع؛ لأنها قبل التسمية بها كانت أسماء مخفوضة، لا محالة. والتسمية وقعت بها، فكانت باقية على اسميتها، إذ التسمية لا تُحِيلها. ألا ترى أن نحو «تَأَبَّطُ شَرًّا» لما وقعت التسمية بالجملة، حُكِيتُ، وكان الاسم الثاني منصوبًا كحاله قبل التسمية.

وذكر ابن بابشاذ أن الكاف في هذه الأسماء حرف خطاب على حدِّها في «رُوَيْدَكَ»، و«ذَلِكَ» و«التَّجَاعُكَ». واحتجَّ بأنها أسماء أفعال، وأسماء الأفعال في مذهب الفعل، فلا تضاف. هذا معنى كلامه، والمذهب الأوَّل؛ لأنَّ التسمية في «دونك»، و«عندك»

= ثعلب ص ٨٣؛ والمقاصد النحوية ٤/٤١٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٨٩؛ وشرح قطر الندى ص ١١٧؛ ولسان العرب ١/٤٨ (جشأ)؛ والمقرب ١/٢٧٣؛ وجمع الهوامع ٢/١٣. اللغة المعنى: جشأت: غلت واضطربت. مكانك: اثبت ولا توري. يتحدث الشاعر عن عفته وبلائه في الحروب، والثبات في المكاره والسيطرة على ثورة النفس، وتحصين العرض عن كل ما يشينه.

الإعراب: «وقولي»: الواو: حرف عطف. قولي: معطوف على «أخذي» في بيت سابق، وهو مضاف، والياء: ضمير في محل جر بالإضافة. «كلما»: «كل»: ظرف متعلق بـ«جشأت»، وهو مضاف، و«ما»: مصدرية زمانية، والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر بالإضافة. «جشأت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والفاعل: هي. «وجاشت»: الواو: حرف عطف، جاشت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والفاعل: هي. «مكانك»: اسم فعل أمر بمعنى «قفي»، والفاعل: أنت. «تحمدي»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم لأنه جواب الطلب وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة. والياء: فاعل. «أو»: حرف عطف. «تستريحي»: فعل مضارع عطفًا على الفعل «تحمدي».

وجملة «جشأت» الفعلية: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «جاشت» الفعلية: معطوفة على «جشأت». وجملة «مكانك»: في محل نصب مقول القول. وجملة «تحمدي»: جواب شرط لأداة شرط مقدر، والتقدير: «إن تثبتني تحمدي». وجملة «تستريحي»: معطوفة على جملة «تحمدي».

والشاهد فيه قوله: «مكانك» حيث جعل الظرف «مكان» ينوب عن فعل الأمر، وجزم «تحمدي» وتستريحي» دليل على أنه في مذهب الأمر.

ونحوهما، وقعت بالمضاف، والمضاف إليه، كما وقعت بالجملة في نحو: «تأبَّطُ شراً»، و«بَرَقَ نَحْرُهُ». والتسمية في «رُوَيْدَكَ» وقعت بالاسم الأول وحده، بدليل أنه يقع بعده الظاهر، فتقول: «رُوَيْدَ زيداً»، وليس كذلك هذه الظروف.

فأما «حَذَرَكَ»، و«حِذَارَكَ»، فلا أراه من هذا الباب، وإنما هو من مصادر مضافة إلى ما بعدها، فهي من باب «عَمَرَكَ اللَّهُ»، و«فَعَدَكَ اللَّهُ»، وإنما أوردها ههنا؛ لأنَّ فيها تحذيراً كالتحذير في «وراءَكَ»، «وأمامَكَ»، ونحوهما، فاعرفه.

فصل

[أسماء الأصوات]

قال صاحب الكتاب: ومن الأصوات قولُ المتندِّم والمتعجِّب: «وَيْي» يقول: «وَيْي ما أَغْفَلَه!» ويقال: «وَيْي لُمِهِ». ومنه قوله تعالى: «وَيَكَاذِبُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ»^(١) و«ضَرَبَهُ فما قال: حَسَّ، ولا بَسَّ»، و«مِضَّ»: أن يتمطق بشفتيه عند رَدِّ المحتاج. قال [من الرجز]:

سَأَلْتُهَا الْوَضْلَ فَقَالَتْ مِضَّ

٦٠٠-

وفي أمثالهم: «إِنَّ فِي مِضِّ لَمْطَمَعًا»^(٢)، و«بِخَّ» عند الإعجاب، و«أَخَّ» عند التكره. قال العجَّاج [من الرجز]:

وَصَارَ وَضْلُ الْغَنَائِيَاتِ أَخًا

٦٠١-

وروي: «كَمْخًا». و«هَلَّا» رَجَزٌ لِلخَيْلِ، و«عَدَسٌ» لِلْبَغْلِ، وبه سُمِّي، و«هَيْدًا»، بفتح

(١) القصص: ٨٢.

٦٠٠ - التخریج: الرجز بلا نسبة في الدرر ٣٠٩/٥؛ ولسان العرب ٢٣٩/٧ (مضض)؛ وجمع الهوامع ٢/١٠٧؛ وتاج العروس ٦١/١٩ (مضض)؛ وتهذيب اللغة ٤٨٣/١١.

الإعراب: «سألته»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به أول. «الوصل»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة. «فقال»: الفاء: عاطفة، و«قالت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للثاني لا محل لها من الإعراب. «مِضَّ»: اسم صوت مبني على الكسر في محل نصب مفعول به. وجملة «سألته»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قالت»: معطوفة على سابقتها لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «مِضَّ» حيث جاء اسم صوت بمعنى «لا».

(٢) ورد المثل في جمهرة اللغة ص ١٤٨؛ وزهر الأكم ١٣٠/١؛ ولسان العرب ٢٣٣/٧ (مضض)؛ ومجمع الأمثال ٥١/١؛ والمستقصى ٤١٣/١.

وأصل المثل أن يسأل الرجل الرجل الحاجة فيعوج شفتيه، فكأنه يطمعه فيها.

٦٠١ - التخریج: الرجز للعجَّاج في ملحق ديوانه ٢٨٠/٢؛ وخزانة الأدب ٤٢٦/٦، ٤٢٧؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣/٣ (أضخ)؛ ومجالس ثعلب ٤٥١/٢.

الهاء وكسرهما للإبل، و«هَادَ»، و«هَادِ»، مثله، ويقال: «أتاهم فما قالوا له: هَيْدَ ما لك» إذا لم يسألوه عن حاله، و«جَهَ»، و«دَهَ» مثله، ومنه: «إِلَا دِهْ فلا دِهْ»^(١)، و«حَوْبَ»^(٢)، و«حاي»^(٣)، و«عاني»^(٤) مثله، و«سَعْ» حَتْ للإبل، و«جَوْتُ» دعاءٌ لها إلى الشُّرب. وأنشد قوله [من الطويل]:

٦٠٢- دَعَاهُنْ رِدْفِي فَارْعَوْنَنْ لَصَوْتِهْ كَمَا رُعْتُ بِالْجَوْتُ الظَّمَاءَ الصَّوَادِيَا

= اللغة: أَخ: كلمة تُقال عند التأوه. والغانيات: جمع غانية، وهي الجميلة المستغنية بجمالها الطبيعي عن الزينة والحلي.

المعنى: لقد طعن في السن، فَصَارَ شيخًا، وصار وصلُ الغانيات الحسان تأوّه وتوَجّع. الإعراب: «وصار»: الواو: بحسب ما قبلها، و«صار»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «وصلُ»: اسم «صار» مرفوع، وهو مضاف. «الغانيات»: مضاف إليه مجرور. «أَخًا»: خبر «صار» منصوب بالفتحة. والشاهد فيه: قوله: «أَخًا» حيث جاء به اسم صوت يُقال عند التَّكْرُه.

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٩٤/١؛ وخزانة الأدب ٦/٣٨٣، ٣٩٢- ٣٩٧؛ والعقد الفريد ٣/١٢٤؛ وفصل المقال ص ٣٤٨؛ وكتاب الأمثال ص ٢٤٢؛ ولسان العرب ١١/ ٥٧٣ (قول)، ١٣/ ٤٩١ (دهده)، ١٤/ ٢٧٦ (دها)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٤٥؛ والمستقصى ١/ ٣٧٤. يضرب مثلاً للرجل يطلب شيئاً، فإذا مُنِعَهُ طلب غيره. وقيل: معناه: إن لم يكن ذلك الآن لم يكن قط. و«ده» تُقرأ بتسكين الهاء وكسرهما بلا تنوين، وكسرهما مع التنوين.

(٢) بفتح الباء وكسرهما وضمها.

(٣) بتسكين الباء وكسرهما. (٤) بتسكين الياء وكسرهما.

٦٠٢ - التخرّيج: البيت لعويّف القوافي في خزانة الأدب ٦/ ٣٨١؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٠٩؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣١٧؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٨٨.

اللغة: الردف: الرديف. ارعوين: رجعن عن غيّهن. جوت: صوت تُدعى به الإبل للماء. الظماء: العطشى. الصوادي: الشديدة العطش.

المعنى: دعا رديفي النسوة، فارعوين لصوته ورجعن إليه كما لو دعوت إلى الشرب الإبل العطشى فالتفتن عليه.

الإعراب: «دعاهن»: فعل ماضٍ، و«هنّ»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «ردفي»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «فارعوين»: الفاء: حرف عطف، و«ارعوين»: فعل ماضٍ، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «لصوته»: جار ومجرور متعلقان بـ «ارعوين»، و«صوت» مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «كما»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب مفعول مطلق، و«ما»: حرف مصدريّ. «رعت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول من «مارعت» في محلّ جرّ بالإضافة. «بالجوت»: جار ومجرور متعلقان بـ «رعت». «الظماء»: مفعول به منصوب بالفتحة. «الصوادي»: نعت منصوب، والألف: للإطلاق.

وجملة «دعاهن»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فارعوين»: معطوفة على جملة «دعاهن» لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بالجوت» حيث أدخل «أل» التعريف على اسم الصوت.

بالفتح مَحْكِيًا مع الألف واللام، و«جئ» مثله، و«حَلَّ» زَجَرَ للناقة، و«حَبَّ» من قولهم لِلجَمَلِ: «حَبَّ لَا مَشَيْتَ»، و«هَدَغ» تَسْكِينُ لَصْغَارِ الإِبِلِ، و«دَوَّه» دَعَاءُ لِلرُّبْعِ، و«نَحَّ» مُشَدَّدَةٌ وَمُخَفَّفَةٌ صَوْتُ عِنْدَ إِنْخَاةِ البَعِيرِ، و«هَيْخَ» و«إِيخَ» مثله، و«هُسَّ»، و«هَيْخَ»، و«فَاعٍ» زَجَرَ لِلغَنَمِ، و«بُسَّ» دَعَاءُ لَهَا، و«هَيْخَ»، و«هَجَا» حَسَنٌ لِلْكَلْبِ. قال [من الكامل]:

٦٠٣- سَفَرْتُ فَقُلْتُ لَهَا هَيْجَ فَتَبَرَّقَعْتُ فذَكَرْتُ حَيْسَنَ تَبَرَّقَعْتُ ضَبَارًا
و«هَيْجَ» يُصَوِّتُ بِهِ الْحَادِي، و«حَيْخَ»، و«عَةً»، و«عِيَزَ» زَجَرَ لِلضَّانِّ، و«ئِيَّ» دَعَاءُ لِلنَّيْسِ عِنْدَ السَّفَادِ، و«دَحْجَ» صِيَاخٌ بِالذَّجَاجِ، و«سَأَ» و«تُسُوْ» دَعَاءُ لِلْحِمَارِ إِلَى الشَّرْبِ، وَفِي مَثَلٍ: «إِذَا وَقَفَ الْحِمَارُ عَلَى الرَّذْهَةِ فَلَا تَقُلْ لَهُ: «سَأَ»^(١)، و«جَاهُ» زَجَرَ لِلسَّيْعِ، و«قُوسَ» دَعَاءُ لِلْكَلْبِ، و«طِيخَ» حِكَايَةُ صَوْتِ الضَّاحِكِ، و«عِيْطَ» صَوْتُ الْفَتْيَانِ، إِذَا تَصَايَحُوا فِي اللَّغَبِ، و«شَيْبَ» صَوْتُ مَشَايِرِ الإِبِلِ عِنْدَ الشَّرْبِ، و«مَاءَ» حِكَايَةُ بُغَامٍ^(٢) الظَّبْيَةِ، و«غَايَ» حِكَايَةُ صَوْتِ الْغُرَابِ، و«طَايَ» حِكَايَةُ صَوْتِ الضَّرْبِ، و«وَطَقَ» حِكَايَةُ صَوْتِ وَقْعِ الْحِجَارَةِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، و«وَقَبَ» حِكَايَةُ وَقْعِ السِّيفِ.

قال الشارح: إِنَّمَا قَالَ: «وَمِنَ الْأَصْوَاتِ»؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ مُتَوَاخِيَةٌ؛ لِأَنَّهَا مَزْجُورٌ بِهَا، كَمَا أَنَّ الْأَصْوَاتَ كَذَلِكَ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَصْوَاتَ كُلَّهَا مَبْنِيَّةٌ مُحْكِيَةٌ؛ لِأَنَّ

٦٠٣- التخریج: البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٥٨؛ والحيوان ٢٥٩/١، ٢١/٢؛ ولسان العرب ٣٨٧/٢ (هيج)، ٤٨١/٤ (صبر)، ٢٤٩/٥ (هبر). وسينسبه الشارح للحارث بن الخزرج.

اللغة: سمرت: كشفت البرقع عن وجهها. هج: صوت يزجر به الكلب. ضبار: اسم كلب. المعنى: سمرت تلك المرأة عن وجهها، فزجرها الشاعر بما يزجر به الكلب، فتبرقعت، فتذكر الشاعر حينئذ ذلك الكلب لتشابه صورتهما.

الإعراب: سمرت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «فقلت»: حرف عطف، وفعل ماضٍ، والتاء: فاعل. «لها»: جار ومجرور متعلقان بـ «قلت»: «هج»: اسم مبني في محل نصب مفعول القول. «فتبرقعت»: حرف عطف، وفعل ماضٍ، وتاء التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «فذكرت»: حرف عطف، وفعل ماضٍ، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «حين»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ «ذكرت». «تبرقعت»: فعل ماضٍ والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «ضبارا»: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «سمرت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قلت»: معطوفة على جملة «سمرت» لا محل لها من الإعراب. وجملة «تبرقعت»: معطوفة لا محل لها من الإعراب. وجملة «ذكرت»: معطوفة لا محل لها من الإعراب. وجملة «تبرقعت»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه مجيء «هج» اسم صوت لزجر الكلب.

(١) ورد المثل في فصل المقال ص ٢٧؛ وكتاب الأمثال ص ٤٢؛ والمستقصى ١٢٩/١.

المعنى: إذا أريت الرجل رشده، فلا تُلَحَّ عليه، فإنَّ الإلحاح في النصيحة يهجم بك إلى الظَّئِنَةِ.

(٢) بغام الظبية: صوتها. (لسان العرب ٥١/١٢ (بغم)).

الصوت ليس فيه معنى، فجرى مجرى بعض حروف الاسم. وبعض حروف الاسم مبني، فمن ذلك قولهم: «وَيَ» في حال النَّدَم والإعجاب بالشيء، وهو اسم سُمي به الفعل في حال الخبر، كأنه اسم «أُعْجِبَ» أو «أَتَنَدَمُ»، وهو مبني؛ لأنه صوت سُمي به. ولم يلتق في آخره ساكنان، فيجب لذلك التحريك، فبقي على سكونه، وقالوا: «وَيَ لُمَهُ» والمراد: لُمَهُ، فحذفوا الهمزة تخفيفاً كما قالوا: «أَيْشَ» والمراد «أَيُّ شَيْءٍ»، فحذفوا تخفيفاً.

فأما قوله تعالى: ﴿وَيَكَاَنَّهُ لَا يَفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾^(١)، فذهب الخليل وسيبويه^(٢) إلى أن «وَيَ» منفصلة، معناها: «أُعْجِبَ»، ثم ابتدأ «كَاَنَّهُ لا يفلح الكافرون»، و«كَأَنَّ» ههنا لا يراد به التشبيه، بل القطع واليقين، وعليه بيئ الكتاب [من الخفيف]:

٦٠٤- وَيَ كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُخْرِجُ بَبٌ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشَ عَيْشٌ ضُرٌّ

(١) القصص: ٨٢. (٢) الكتاب ١٥٥/٢.

٦٠٤ - التخريج: البيت لزيد بن عمرو بن نفيل في خزنة الأدب ٦/٤٠٤، ٤٠٨، ٤١٠؛ والدرر ٥/٣٠٥؛ وذيل سمط اللآلي ص ١٠٣؛ والكتاب ١٥٥/٢؛ ولنبية بن الحجاج في الأغاني ١٧/٢٠٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١١/٢؛ ولسان العرب ١٥/٤٩٠ (وا)، ١٥/٤١٨ (وبا)؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص ٣٥٣؛ والخصائص ٣/٤١، ١٦٩؛ وشرح الأشموني ٢/٤٨٦؛ ومجالس ثعلب ١/٣٨٩؛ والمحاسب ٢/١٥٥؛ وجمع الهوامع ٢/١٠٦.

اللغة: وي: اسم فعل بمعنى أعجب. نشب: المال الثابت كالضياح، وقد يطلق على المال جميعاً. عيش ضر: الضر بفتح الضاد: هو كل مصيبة وضرر، وبالضم خاص بما في النفس كمرض وهزال. المعنى: أعجب من المقادير ومن الناس، لأن من له مال يحبه الناس، ومن يفتقر ويذهب ماله أو يقل ماله، يعيش عيشة ذل وعذاب وهوان، ويتعد عنه الناس.

الإعراب: «وي»: اسم فعل مضارع مبني على السكون بمعنى أعجب، فاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. «كَأَنَّ»: حرف مشبه بالفعل مخفف من «كَأَنَّ»، واسمها ضمير الشأن المحذوف والتقدير: كأنه. «من»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «يكن»: فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه فعل الشرط. «له»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل نصب خبر يكن مقدم. «نشب»: اسم يكن مرفوع بالضم. «يحب»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم لأنه جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. «ومن»: الواو: حرف عطف، «من»: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. «يفتقر»: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره هو. «يعش»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره هو. «عيش»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «ضر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «وي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يَحِبُّ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يَحِبُّ»: خبر «كَأَنَّ» محلها الرفع، وجملة «يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «يَحِبُّ»: جواب شرط جازم لم يقرن بالفاء لا محل لها من الإعراب، ومجموع جملتي الشرط وجوابه (يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يَحِبُّ) خبر للمبتدأ (مَنْ) محلّه الرفع. وجملة «مَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ»: معطوفة على جملة «مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يَحِبُّ»، وإعراب سائر التركيب الشرطي كإعرابه في التركيب الشرطي المعطوف عليه.

والشاهد فيه قوله: «وي» حيث وقعت اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ورفعت ضميراً مستتراً.

لم يُرد ههنا التشبيه، بل اليقين. ومما لا يكون فيه «كَانَ» إلا عارية من معنى التشبيه قوله [من البسيط]:

٦٠٥- كَأَنِّي حِينَ أَمْسِي لَا تُكَلِّمُنِي مُتَيْمٌ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا
أي: أنا حين أُمسي هذه حالي. وذهب أبو الحسن إلى أنه «وَيْكَ» مفصولة من «أَنَّهُ»، وكان يعقوب يقف على «وَيْكَ» ثم يبتدىء: «أَنَّهُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ»، كأنه أراد بذلك الإعلام بأن الكاف من جملة «وَيْ»، وليست التي في صدر «كَانَ» إنما هي «وَيْ» على ما ذكرنا أضيف إليها الكاف للخطاب على حدّها في «ذَلِكَ»، و«أُولَئِكَ»، ويُؤيد ذلك قول عَنَتْرَةَ [من الكامل]:

٦٠٦- وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا قَوْلُ الْقَوَارِسِ وَيْكَ عَنَتْرَةَ أَقْدِمِ

٦٠٥ - التخريج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٣٢٠؛ والجنى الداني ص ٥٧١؛ والخصائص ٣/ ١٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٨؛ وليزيد بن الحكم الثقفى في لسان العرب ٣/ ٣١٨ (عود)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٩٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٠٧؛ والمحتسب ٢/ ١٥٥.

اللغة: متيم: العاشق الذي استبدّ به هواه، وتيم الله: عبد الله.

المعنى: عندما يمر يوم لا تكلمني فيه محبوبتي أصبح كالعبد الذي يشتهي ما ليس يحصل عليه، وذلك من شدة الحب ومن شدة وجدي بها.

الإعراب: «كَأَنِّي»: «كَانَ»: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسم كان. «حِينَ»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ«كَانَ» لما فيه من معنى التشبيه، وبـ«متيم» عند من جعل «كَانَ» معناها التحقيق عارية عن التشبيه. «أَمْسِي»: فعل مضارع ناقص مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، واسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «لَا تُكَلِّمُنِي»: «لَا»: نافية، «تَكَلِّمُ»: فعل مضارع مرفوع، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «مَتَيْمٌ»: خبر كان مرفوع بالضمة. «يَشْتَهِي»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «مَا»: اسم موصول في محل نصب مفعول به. «لَيْسَ»: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. «مَوْجُودًا»: خبر ليس منصوب بالفتحة.

جملة «كَأَنِّي متيم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَمْسِي وخبرها...»: في محل جر بالإضافة. وجملة «لَا تُكَلِّمُنِي»: في محل نصب خبر أَمْسِي. وجملة «يَشْتَهِي ما»: في محل رفع صفة لمتيم. وجملة «لَيْسَ موجودًا»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «كَأَنِّي...» حيث جاءت «كَانَ» للتحقيق، وقيل: هي على بابها في الدلالة على التشبيه.

٦٠٦ - التخريج: البيت لعنترة في ديوانه ص ٢١٩؛ والجنى الداني ص ٣٥٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٢١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٨٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٨١، ٤٨٧؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٤١٨ (ويا)؛ والمحتسب ١/ ١٦، ٢/ ٥٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣١٨. اللغة: شفى نفسي: أذهب غيظها. أبرأ: شفى. السقم: المرض. قيل: قول. ويك: اسم فعل بمعنى أعجب أو أتعجب. أقدم: تقدّم.

فجاء بها متصلة بالكاف من غير «أَنْ»، فهي حرف خطاب، وليست اسمًا مخفوضًا كالتي في «غلامك»، و«صاحبك»؛ لأنَّ «وَيَ» إذا كانت اسمًا للفعل، فهي في مذهب الفعل، فلا تضاف لذلك، و«أَنْ» وما بعدها في موضع نصب باسم الفعل الذي هو «وَيَ»، ولذلك فُتحت «أَنْ»، والتقدير: أعجبُ لأنه لا يفلح الكافرون. فلما سقط الجارُّ، وصل الفعلُ، فنَصَبَ. وذهب الكسائي إلى أنَّ الأصل: «وَيْلَكَ»، فحذفت اللام تخفيفًا. وهو بعيدٌ، وليس عليه دليلٌ. وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ «وَيْكَأَنَّهُ» بكماله اسمٌ واحدٌ، والمراد شدة الاتصال، وأنَّه لا ينفصل بعضه من بعض، فاعرفه.

ومن ذلك «حَسَّ»، و«بَسَّ»، ف«حَسَّ» اسمٌ سُمِّي به الفعل في حال الخبر، ومعناه: «أتألمُ» و«أتوجع»، وهو مبني؛ لأنه صوتٌ وقع موقع الفعل، وكُسر للتقاء الساكنين، و«بَسَّ» بمعنى «حَسَبَ»، فهو اسمٌ «اكتَفَ»، و«اقطَعَ». يقال: ضربه فما قال حَسَّ ولا بَسَّ، أي: لم يتوجع، ولا استكفَّ. وفي الحديث: «فأصاب قَدْمُهُ قَدَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، فقال: حَسَّ^(١)، كأنَّه تألم.

ومن ذلك «مِضَّ» بكسر الميم والضاد، وهو حكايةٌ صوت الشَفَتَيْن عند التمطُّق، يقال ذلك عند رَدِّ ذي الحاجة، وهو اسم بمعنى «اغْزِرْ»، والمراد به الرَّدُّ على إطماع،

= المعنى: لقد أذهب غيظ نفسي قول الفرسان لي: يا عنترة أقدم ولا تتأخر، لأن الفرسان أصحابه لا غنى لهم عنه فهم يلتجئون له في المعركة.

الإعراب: «ولقد»: الواو: حرف قسم وجر والمقسم به محذوف تقديره: والله، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره: أقسم، اللام: واقعة في جواب القسم المقدر، «قد»: حرف تحقيق. «شفى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «نفسى»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم. والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «وأبرأ»: الواو: حرف عطف، «أبرأ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «سقمها»: مفعول به منصوب و«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «قول»: فاعل مرفوع، يتنازعه فعلاَن «شفى وأبرأ» فيعمل في الأقرب ويضم في الثاني. «الفوارس»: مضاف إليه مجرور. «ويك»: اسم فعل مضارع بمعنى «تعجب»، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن، والكاف: حرف خطاب لا محل له. «عنتر»: منادى بحرف نداء محذوف مرخم، مبني على الضم الظاهر على الحرف المحذوف للترخيم «على لغة من ينتظر». «أقدم»: فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسر لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت.

جملة «أقسم» المحذوفة: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «شفى نفسي»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «أبرأ سقمها»: معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب. وجملة «أقدم»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ويك»: في محل نصب مقول القول. وجملة «عتر»: اعتراضية أو استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ويك» حيث وقعت «وي» اسم فعل مضارع بمعنى «تعجب»، ورفعت ضميرًا مستترًا ولحقها كاف الخطاب.

وفي المثل «إِنَّ فِي مِضٍّ لَمْظَمًا»^(١)، أي: لَمْظَمًا، وقال الراجز [من الرجز]:

سَأَلْتُهَا الْوَضْلَ فَقَالَتْ مِضٌّ^(٢)

وهي مبنية على الحكاية، وكُسرت لالتقاء الساكنين، وهما الضادان، ومن ذلك «بَخٌّ»، وهي كلمة تقال عند تعظيم الشيء وتفخيمه، وأصلها التشديد والكسر. قال الشاعر [من الرجز]:

٦٠٧-

فِي حَسَبٍ بَخٌّ وَعِزٌّ أَفْعَسَا

أي: في حسب مقول فيه ذلك، وهو اسم لـ«عَظَمَ» و«فَخَّمَ»، فهو مبني لذلك، وفيه لغات، قالوا: «بَخٌّ بَخٌّ» بالتضعيف والكسر من غير تنوين. فالبناء لأنه صوت محكي، أو لوقوعه موقع الفعل، والكسر لالتقاء الساكنين، وهما الخاءان. وقالوا: «بَخٌّ بَخٌّ» بالتضعيف مع التنوين، كأنهم أرادوا النكرة. وقالوا: «بَخٌّ بَخٌّ» مخففة كأنهم استقلوا التضعيف، فحذفوا إحدى الخاءين، ثم سَكَنُوا الأخرى، لأنه لم يلتقِ فيه ساكنان، قال الأعشى [من الكامل]:

٦٠٨- بَيْنَ الْأَشْجِ وَبَيْنَ قَيْسٍ بَاذِخٌ بَخٌّ بَخٌّ لِوَالِدِهِ وَلِلْمَوْلُودِ

(١) تقدم تخريج هذا المثل منذ قليل.

(٢) تقدم بالرقم ٦٠٠.

٦٠٧- التخريج: الرجز للعجاج في ديوانه ٢٠٣/١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٦٠، ٢٧٦؛ والممتع في التصريف ٢/٦٢٧؛ وبلا نسبة في المقتضب ١/٢٣٤.

اللغة: بخ: كلمة تقال عند تعظيم الإنسان وعند التعجب من الشيء، وعند المدح والرضا، والمراد هنا في حسب عظيم. والأفعس: الثابت الذي لا يتضع، ولا يزل. المعنى: يصف هذا الحسب الذي ينتسب إليه بالعظمة والرسوخ.

الإعراب: «في حسب»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (وجذبتني) المذكور في بيت من قبل. «بَخٌّ»: صفة لـ«حسب» مجرور بالكسرة. «وعزٌّ»: الواو: حرف عطف، «عزٌّ»: معطوف على «حَسَبٍ» مجرور بالكسرة. «أفعسا»: صفة لـ«عزٌّ» مجرورة بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والألف للإطلاق.

والشاهد فيه تشديد «بَخٌّ»، والاستدلال به على أنَّ المخففة محذوفة من المضاعفة المشددة، فإذا سُمِّيَ بها، وحُقِرَتْ، يقال: بَخِّنْج، بردُّ اللام المحذوفة.

٦٠٨- التخريج: البيت لأعشى همدان في جمهرة اللغة ص ٦٥، ٨٩؛ ولسان العرب ٦/٣ (بخخ)؛ وبلا نسبة في الممتع في التصريف ٢/٦٣٧.

شرح المفردات: الأشج: اسم رجل. الباذخ: الجبل الطويل.

الإعراب: «بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بخبر مقدم، أو هو الخبر المقدم، وهو مضاف. «الأشج»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وبين»: الواو: حرف عطف، «بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب معطوف على الظرف قبله، وهو مضاف. «قيس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «باذخ»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «بخخ»: اسم فعل مضارع بمعنى «أعجب»، مبني على =

وقالوا: «بَخِ بَخٍ» بالتنوين للتذكير. قال الشاعر [من المتقارب]:

٦٠٩- رَوَّافِدُهُ أَكْرَمُ الرَّافِدَاتِ بَخٍ لَكَ بَخٍ لِبَخْرِ خِصْمٍ
فجمع بين اللغتين. وحكى ابن السكيت «بَهْ بَه» في معنى «بَخِ بَخٍ»، وينبغي أن تكونا لغتين؛ لأنَّ الهاء لا تُبدَل من الخاء.

وقالوا: «إِخْ» عند التكره للشيء، وهو صوت سُمِّي به الفعل، ومسماه «أَكْرَه»، و«أَتَكْرَه». قال العجاج [من الرجز]:

وَانْتَبَتِ الرَّجُلُ فَصَارَتْ فَحَا وصار وَضَلُ الْغَانِيَاتِ أَخَا^(١)

ويروى: «كِخَا». أعربها هنا؛ لأنه أراد اللفظة، ولم يرد مسماه.

وقالوا: «هَلَا»، وهو زجرٌ للخيل والإبل، وهو اسم للفعل، ومسماه: تَوَسَّعي، أو تَنَحَّي، ونحوهما. قال [من الطويل]:

٦١٠- [أَعْيِزْتَنِي دَاءَ بِأَمِّكَ مِثْلُهُ] وأيُّ جَوَادٍ لَا يُقَالُ لَهُ هَلَا

= السكون لا محلَّ له من الإعراب. «بَخٍ»: توكيد للأولى. «لوالده»: اللام: حرف جرّ، «والد»: اسم مجرور لفظاً، والجارّ والمجرور متعلقان بـ«بَخٍ»، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «وللملود»: الواو: حرف عطف «للملود»: جار ومجرور معطوفان. جملة «بادخ كائن بين...»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «بَخٍ»: استئنافية لا محلَّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بَخِ بَخٍ» بتسكين الخاء، لغة في (بَخٍ) بالتشديد والبناء.

٦٠٩ - التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/٤٢٤، ٤٢٥؛ ولسان العرب ٦/٣ (بخخ)، ١٨١ (رغد)، ١٩٥ (زغد)، ١٨٣/١٢ (خضم).

اللغة: بَخِ: كلمة تقال عند الإعجاب والرضى بالشيء، للمبالغة. الخِصْمُ: الكثير العظيم الكثرة. الرافد: (هنا) خشب السَّقْف.

المعنى: مَدَحَ بيتاً بالكرم، وأراد كرمَ صاحب البيت.

الإعراب: «روافده»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «أكرم»: خبر مرفوع بالضمّة. «الرافدات»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بَخِ»: اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، أو اسم فعل أمر بمعنى تعجّب، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنا في الحالة الأولى، وأنت، في الثانية. «لك»: جار ومجرور متعلقان بـ«بَخِ». «بَخِ»: تعرب إعراب الأولى. «البحر»: مثل «لك»: «خِصْمُ»: صفة لـ«بحر» مجرورة مثله، وسكنت لضرورة الشعر.

جملة «زوافده أكرم الرافدات»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «بَخِ لك»: استئنافية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «بَخِ لبحر»: بدل من «بَخِ لك» لا محلَّ لها من الإعراب. والشاهد فيه: مجيء «بَخِ» مخفّفةً ومشددةً.

(١) تقدم بالرقم ٦٠١.

٦١٠ - التخريج: البيت لليلى الأخيلية في ديوانها ص ١٠٣؛ والأغاني ٥/١١٦؛ وخزانة الأدب ٦/٢٣٨، =

وقد تُسَكَّن بها: الإناث عند دُثْرَ الفَحْل منها، وهو صوت محكي مبني لوقوعه موقع الفعل، وهو مُسَكَّنُ الآخر على ما يقتضيه البناء.

وقالوا عَدَسٌ، وهو زجرٌ للبغل. قال ابن مُفَرِّغٍ [من الطويل]:

عَدَسٌ ما لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنَتْ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيْقٌ^(١)
وقد سَمَوْا البغل نفسه عَدَسٌ قال [من الرجز]:

إذا حَمَلْتُ بِزَّتِي عَلَى عَدَسٍ عَلَى الَّذِي بَيْنَ الْجِمَارِ وَالْفَرَسِ
فَلَا أَبَالِي مَنْ غَرَا وَمَنْ جَلَسَ^(٢)

وهو صوت محكي، ولم يلتق في آخره ما يُوجِب تحريكه، فبقي على سكونه، وقالوا: «هَيْدٌ»، و«هَيْدٌ» بفتح الهاء وكسرها، وهو زجر للإبل، قال الشاعر [من الرجز]:

٦١١- بَاتَتْ تُبَادِي شَعْشَعَاتٍ ذُبْلًا فَهِيَ تُسَمَّى رَمَزَمًا وَعَيْنُ طَلَا
حَتَّى حَدُونَاهَا بِهِيْدٌ وَهَلَا حَتَّى يُرَى أَسْفَلُهَا صَارَ عَلَا

= ٢٤٣؛ وسطم اللآلي ص ٢٨٢؛ ولسان العرب ٣٦٤/١٥ (هلا).

الإعراب: «أعيرتني»: الهمزة للاستفهام، و«عيرتني» فعل ماضٍ، والتاء: ضمير مبني في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير مبني في محل نصب مفعول به. «دَاءٌ»: مفعول به منصوب، أو منصوب بتزج الخافض. «بأَمَكُ»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. «مثله»: مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جر بالإضافة. «وأي»: الواو: حرف استئناف، «أي» مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «جواد»: مضاف إليه مجرور. «لا»: نافية. «يقال»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. «له»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يقال». «هلا»: اسم صوت في محل رفع نائب فاعل.

وجملة «أعيرتني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مثله موجود بأَمَكُ»: في محل نصب صفة لـ«دَاءٌ». وجملة «وأي جواد»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا يقال له: هلا»: في محل رفع خبر «أي».

والشاهد فيه قوله: «هلا» حيث جاء هذا اللفظ اسم صوت لزجر الخيل.

(٢) تقدم بالرقم ٥١٢.

(١) تقدم بالرقم ٢٢٢.

٦١١ - التخريج: الرجز للقتال الكلابي في ديوانه ص ١٠٠؛ وخزانة الأدب ٣٨٩/٦، ٣٩١؛ ولغيلان بن حريث الربيعي في تاج العروس (ها)؛ وبلا نسبة في ديوان الأدب ٣/٣٠٠؛ والمخصص ٧٥/١٥؛ وتاج العروس ٣٥٨/٩ (هيد)، (عطل)، (هلا)؛ ولسان العرب ٤٤٢/٣ (هيد).

شرح المفردات: الشعشعات: الطوال من النوق. الذُبُل: الضامرات. هيد وهلا: زجر للإبل. قال ابن بَرِّي: صوابه «بهيد وحلا»؛ لأن «هلا» زجر للخيل، و«حلا» زجر للإبل. والراجز إنما وصف إبلًا لا خيلًا.

الإعراب: «باتت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء حرف للتأنيث. «تبادي»: فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «شعشعات»: مفعول به منصوب بالكسرة عوضًا عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم. «ذُبْلًا»: نعت منصوب بالفتحة الظاهرة. «فهني» =

«ززم» و«عيطل» اسمان لنافقة واحدة. ويقال: «أتاهم، فما قالوا له هَيْدَ»، أي: ما سألوه عن حاله، وهو مبني لما ذكرناه من أنه صوت، سُمي به الفعل. وكان حقُّه أن يكون مسكَّن الآخر، إلّا أنه التقى في آخره ساكنان: الياء والdal، ففتحت الdal لالتقاء الساكنين لِثِقَلِ الكسرة بعد الياء. و«هاد» مثله، يقال: «هَيْدَ»، و«هاد». ويقال: «ما له هَيْدَ ولا هادٍ»، أي: لا يقال له ذلك، أي: لا يُمنع من مرامه، ولا يُزجر عنه لقوته، قال ابن هَرَمَة [من البسيط]:

٦١٢- حَتَّى اسْتَقَامَتْ لَهُ الْآفَاقُ طَائِعَةً فَمَا يُقَالُ لَهُ هَيْدَ وَلَا هَادٍ

= الفاء: حرف استئناف، و«هي»: ضمير رفع منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «تُسَمَّى»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف للتّعذر، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «ززمًا»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «وعيطلاً»: الواو حرف عطف، و«عيطلاً»: اسم معطوف منصوب بالفتحة الظاهرة. «حتى»: حرف ابتداء. «حدوناها»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «بهيد»: الباء حرف جرّ، و«هيد»: اسم مبني في محل جرّ بحرف الجرّ، والجارّ والمجرور متعلقان بـ«حدوناها». «وهلا»: الواو: حرف عطف، و«هلا»: اسم معطوف. «حتى»: حرف ابتداء. «يرى»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف للتّعذر. «أسفلها»: نائب فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «صار»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «علا»: خبر «صار» منصوب.

جملة «باتت تبادي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تبادي»: في محل نصب خبر «بات». وجملة «فهي تسمى»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تسمى»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «حدوناها»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «يرى»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «صار علا»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه استعماله «هيد» اسم صوت لزجر الإبل.

٦١٢ - التخريج: البيت لإبراهيم بن هَرَمَة في ديوانه ص ١٠٥؛ وخزانة الأدب ٣٨٩/٦؛ ولسان العرب ٤٤١/٣ (هيد).

اللغة: هَيْدَ، وهاد: زَجَرُ للإبل، أو معناهما الزجر عن فعل الشيء عامة.

المعنى: إنّ كلّ شيء صار طَوْعَ هذا الرجل، فلا يُمنع من شيء، ولا يزجر عنه.

الإعراب: «حتى»: حرف غاية وابتداء. «استقامت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، وتاء التانيث: حرف لا محلّ له. «له»: جار ومجرور متعلقان بـ«طائعة». «الآفاق»: فاعل مرفوع بالضمّة. «طائعة»: حال منصوبة. «فما»: الفاء: استئنافية، «ما»: نافية مهيّئة. «يُقَالُ»: فعل مضارع مرفوع مبني للمجهول. «له»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يُقَالُ». «هيد»: اسم صوت مبني على الفتح في محلّ رفع نائب فاعل، «ولا هاد»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي، «هاد»: اسم مبني في محل رفع اسم معطوف.

جملة «استقامت له الآفاق»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة «يُقَالُ له: هيد».

والشاهد فيه قوله: «هيد ولا هاد» حيث جاء بهما اسمي صوت للزجر.

إِلَّا أَنْ «هَيْدَ» مفتوحةً لثقل الكسرة بعد الياء، و«هَادٍ» مكسورة على القياس.

وقالوا: «جَهْ»، وهو صوتٌ يُزَجَر به السَّبْعُ ليُكْفَ وينتهي. يقال منه: «جَهَّجَهُتُ» بالسبع، إذا قلت له ذلك، كما يقال: «بَخَبَخْتُ» إذا قلت له: «بَخْ بَخْ»، ويقال: «تَجَهَّجَهُ عَتِي»، أي: طَاوَعُ وَاثَّه.

ومثله في الزجر قالوا: «دَهْ»، مثل «هَبْ»، ومنه: «إِنْ لَا دَهْ فَلَا دَهْ» ساكنة الهاء، وهو رواية ابن الأعرابي، والمشهور رواية المفضل: «إِنْ لَا دَهْ فَلَا دَهْ»، ومعناه: «افْعَلْ»، فهو صوت سُمِّي به الفعل في الأمر، ومنه قولُ رُؤْبَةَ [من الرجز]:

٦١٣ - وَفُـوْلٌ إِنْ لَا دَهْ فـوْلَ لَا دَهْ

والمعنى: إِنْ لَا يَكُنْ مِنْكَ فَعْلٌ لِهَذَا الْأَمْرِ، فَلَا يَكُونُ بَعْدَ الْآنَ، فَكَأَنَّهُ نَفْيُ مَدْلُولِ مَسْمَاهُ، وَالتَّنْوِينُ فِيهِ التَّنْكِيرُ عَلَى نَحْوِ: «صَهْ»، و«مَهْ»، وَهُوَ كَلِمَةٌ فَارْسِيَّةٌ. وَأَصْلُهُ أَنَّ الْمَوْتُورَ كَانَ يَلْتَقِي وَاتِرَهُ، فَلَا يَتَعَرَّضُ لَهُ، فَيَقَالُ لَهُ ذَلِكَ. يُضْرَبُ لِكُلِّ مَنْ لَا يُقَدِّمُ عَلَى الْأَمْرِ، وَقَدْ حَانَ جِيئُهُ.

وقالوا «حَوْبٌ»، وهو صوتٌ يُزَجَر به الإبل. يقال: «حَوَّبْتُ بِالْإِبِلِ» إِذَا قَلَّتْ لَهَا، «حَوْبٌ»، وَهُوَ مَبْنِيٌّ؛ لِأَنَّهُ صَوْتُ مُحَكِّيٍّ، وَالْحَرَكَةُ فِيهِ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ. وَفِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ، قَالُوا: «حَوْبٌ» بِالْفَتْحِ، وَ«حَوْبٌ» بِالضَّمِّ، وَ«حَوْبٌ» بِالْكَسْرِ. وَتَنَوَّنَ فِي جَمِيعِ لُغَاتِهَا، فَيَقَالُ: «حَوْبًا»، وَ«حَوْبٌ» وَ«حَوْبٌ». وَقَالُوا فِيهِ: «حَابٌ»، فَمَنْ فَتَحَ، طَلَبَ الْخَفَةَ، وَمَنْ ضَمَّ، فَاتَّبَاعٌ لِلْوَاوِ قَبْلَهَا، أَجْرُوا الْوَاوِ مُجْرَى الضَّمَّةِ، فَاتَّبَعُوهَا الضَّمَّ كَمَا اتَّبَعُوا الضَّمَّةَ، فَقَالُوا: «مُدٌّ»، وَ«شُدٌّ». وَمَنْ قَالَ «حَوْبٌ»، فَكَسَرَ، فَعَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ. وَمَنْ لَمْ يُنَوِّنْ، أَرَادَ الْمَعْرِفَةَ، وَمَنْ نَوَّنَ أَرَادَ النِّكْرَةَ. وَاعْلَمْ أَنَّ اخْتِلَافَ هَذِهِ اللُّغَاتِ، وَمَجِيئُهَا مَنْوَنَةً وَغَيْرَ مَنْوَنَةٍ مِمَّا يَدُلُّ أَنَّهَا أَصْوَاتٌ، وَلَيْسَتْ أَفْعَالًا، إِذْ لَيْسَ لَهَا عِضْمَةُ الْأَفْعَالِ.

ومن ذلك قولهم: «عَائِي» فِي الزَّجْرِ، وَ«حَائِي» كَلِمَةُ زَجَرٍ لِلْإِبِلِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَوَاشِي.

٦١٣ - التخریج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٦٦؛ ولسان العرب ٥٧٣/١١ (قول)، ٤٩٠/١٣ (دهده)،

٢٧٦/١٤ (دها)؛ وتهذيب اللغة ٣٥٥/٥، ٣٥٦؛ وتاج العروس (قول)، (دهده).

الإعراب: «وقول»: الواو: «او» رب، و«قول»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ خبره محذوف. «إن»: حرف شرط. «لا»: حرف لنفي الجنس. «دو»: اسم «لا» مبني في محل نصب. وخبر «لا» محذوف. «فلا»: الفاء حرف ربط لجواب الشرط. «لا دو»: تُعْرَبُ إعراب الأولى.

جملة المبتدأ والخبر: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة فعل الشرط وجوابه: في محل نصب مقول القول. وجملة «إن لا دو» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «فلا دو»: في محل جزم جواب الشرط.

والشاهد فيه استعمال «ده» اسم صوت بمعنى: افعل.

وقالوا: «سَع»، وهو زجر للمعز، يقال لها: «سَع سَع». قال الفراء: «يقال: «سَغَسَغَتْ بالمعز» إذا زجرتها. قال ابن دُرَيْد، وقد يُزَجَّر البعير، فيقال له: «سَع»، وهو صوتٌ أيضًا مبنِي محكي، وسَكُنَ آخرُه لأنَّه لم يلتق في آخره ما يُوجب الحركة كـ«صَه» و«مَه».

وقالوا: «جَوْتُ»، وهو دعاءٌ للإبل لتشرب، ويقال: «جَوْتُ جَوْتُ»، وهو من الأصوات المحكية، وفُتِحَ للخفَّة، فأما قول الشاعر، أنشدَه الكسائي [من الطويل]:

دعاهنَّ رذفي...^(١) إلخ

فشاهد على صحَّة الاستعمال، وقال: «بالجَوْتُ»، فأدخل عليه الألف واللام، وأبقاه على حاله من الحكاية والبناء؛ لأنَّ إلحاق الألف واللام الأسماء المبنية لا يُوجب لها الإعراب، ألا ترى إلى قولهم «الآن»، و«الذي»، و«التي» ونحوها كيف دخلت عليها اللام، ولم توجب لها إعرابًا؟ فكذلك دخول الألف واللام في «الجَوْتُ» زائدة على حدِّ زيادتها فيما ذكرنا، ولا يوجب ذلك إعرابًا؛ لأنها لم تلحق هذا القبيل؛ لأنَّ مجراه مجرى الفعل. ألا ترى أنها لا تدخل في مثل «غاقٍ»، و«صَه» ونحوهما.

ومثل «الجَوْتُ» في دخول الألف واللام عليه قوله [من الطويل]:

تَدَاعَيْنَ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَتَلَمِّ^(٢)

فقوله: «شَيْبٍ» حكايةٌ صوتٍ جذبها الماء، ورَشَفَها له عند الشرب، فأدخل عليه اللام، وحكاها. ومثله قول الآخر [من الرجز]:

يَدْعُونَنِي بِالماءِ ماءً أَسْوَدًا^(٣)

فـ«ماء» حكاية صوت بُغَامِ الطِّبَاءِ، وأدخل عليه اللام^(٤)، وهو قليل قياسًا واستعمالًا.

ومثله «جِيءَ»، وهو صوت محكي ساكنُ الآخر؛ لأنَّه لم يعرض فيه ما يُوجب الحركة، يقال ذلك للإبل عند الشرب، ويقال: «جَأَجَأْتُ بالإبل جَأَجَأَةً»، إذا قلت لها: «جِيءَ جِيءَ» والاسم: «الجِيءُ» مثل «الجِيع». قال [من الهزج]:

٦١٤- وما كان على الجِيءِ ولا الهِيءِ امْتِداحِيكَ

(١) تقدم بالرقم ٦٠٢. (٢) تقدم بالرقم ٣٧٦.

(٣) تقدم بالرقم ٣٨٠. (٤) يريد «أل».

٦١٤ - التخريج: البيت لمعاذ الهراء في لسان العرب ٤٢/١ (جأجأ)، ٥٣ (جيا)، ١٧٩ (هاها)، ١٨٩ (هيا)؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/٢٠١؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٧١.

الإعراب: «وما»: الواو: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية. «كان»: فعل ماض ناقص. «على الجِيءِ»: جاز ومجرور متعلقان بخبر (كان) المقدم المحذوف، أو هما الخبر. «ولاً»: الواو: حرف عطف، =

ف«الجيء» الدعاء للشرب، و«الهيء» الدعاء للعلف، يقال: «هَاهُآتْ بها» إذا دعوتها للعلف.

ومن الأصوات «حَلْ»، وهو زجرٌ للناقة، وهو مبنيٌّ على السكون، لأنه لم يلتق في آخره ساكنان، فبقي على سكوته، يقال منه: «حَلَحَلْتُ بالناقة» إذا قلت لها: «حَلْ حَلْ»، ويدخله تنوينُ التنكير، فيقال: «حَلْ». قال زُؤْبَةُ [من الرجز]:

٦١٥ - وَطُولُ زَجْرٍ بِحَلٍ وَعَاجٍ

وقالوا: «حَبْ» بالحاء غير المعجمة، وهو صوت يُزَجَّر به الجمل عند البروك، يقولون: «حَبْ لَا مَشِيَّتَ»، والإحباب في الإبل كالجران في الخيل، قال الشاعر [من الرجز]:

٦١٦ - ضَرَبَ الْبَعِيرِ السَّوْءُ إِذْ أَحَبَّا

وهو مبنيٌّ على السكون؛ لأنه لم يوجد في آخره ما يُوجب الحركة.

وقالوا: «هِدَعْ» بكسر الهاء، وفتح الدال، وهو صوت تُسَكَّن به صغارُ الإبل إذا تفرقت، وهو ساكنُ الآخر على أصل البناء.

= «لا»: حرف لتوكيد النفي. «الهيء»: اسم معطوف على «الجيء» مجرور بالكسرة. «امتداحيكا»: اسم «كان» مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل للمصدر «امتداح»، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به للمصدر، والألف للإطلاق.

جملة «ما كان امتداحيكا على الجيء»: بحسب الواو، أو ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الجيء» على أنه اسم للدعاء إلى الشرب، كما أن «الهيء» دعاء للعلف.

٦١٥ - التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٣١.

الإعراب: «وطول»: الواو: حرف عطف، «طول»: اسم معطوف على اسم مرفوع سابق، مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «زجر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بحل»: الباء: حرف جر، «حل»: اسم صوت في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بـ«زجر». «وعاج»: الواو: حرف عطف، «عاج»: اسم معطوف على «حل» مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «بحل» حيث نَوَّن الصوت «حل» تنوين تنكير.

٦١٦ - التخريج: الرجز لأبي محمد الفقعسي (عبد الله بن ربيعي) في لسان العرب ٢٩٢/١ (حبيب)، ٥٦١/١ (قفل)؛ وبلا نسبة في الأصمعيات ص ١٦٣، والمحتسب ٣٦٤/١.

الإعراب: «ضرب»: مفعول مطلق لفعل محذوف (أو متقدم) منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «البعير»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «السوء»: صفة للبعير مجرورة بالكسرة. «إذ»: ظرف زمان مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بالمصدر: «ضرب». «أحبا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والألف للإطلاق.

جملة «ضربه ضربَ البعير»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أحبا»: في محل جر مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «أحبا» حيث صاغ فعلاً من الصوت «حَبْ» لزجر الإبل عند البروك.

وقالوا: «دَوْه»، وهو دعاء للرَّيْع، والرُّبْع: الفَصِيل يُنْتَج في الربيع، وهو أولُ التَّاج. يقال: «ما له رُبْعٌ، ولا هُبَيْعٌ»^(١)، والهَيْعُ: ما يُنْتَج في آخر التَّاج.

وقالوا: «نَخْ» مشددة، وهو صوت يقال عند إناخة البعير، وفُتِح آخره لالتقاء الساكنين، وهما الخاءان، وخُصَّ بالفتح لثقل التضعيف، وإتباعاً لفتحة النون، وقد يُخَفَّف بحذف إحدى الخاءين، فإذا حُذِفَت إحدى الخاءين، يُسَكَّن آخره، لأنَّ الموجب للحركة قد زال، وهو اجتماع الساكنين، ويقال منه: «تَخَنَخْتُ الناقة»، فتَنَخَنَخْتُ، أي: أبركتها، فبركت. قال العَجَّاج [من الرجز]:

ولو أَنَخْنَا جَمْعَهُمْ تَنَخَنَخُوا - ٦١٧

وقالوا: «هَيْخ»، و«إِيخ» مثله يقال لإناخة البعير.

وقالوا: «هُسْ»، وهو صوت يزجر به الراعي الغنم. وهو مفتوح الآخر لثقل التضعيف. ويقال: «راعٍ هَسْهَسَ، وهَسَاهَسَ»، إذا رعاها لَيْلَهُ كُلَّهُ، كأنه قيل له ذلك لَزَجْرِهِ إِيَّاهَا بـ«هُسْ».

وقالوا: «فاع»، والمشهور: «فَعْ»، فعلى ذلك تكون الألف إشباعاً عن فتحة الفاء، يقال: «فَعَفَعُ بالغنم»، إذا قال لها: «فَعْ فَعْ»، ومنه: «راعٍ فَعَفَاعٌ».

وقالوا: «بُسْ»، وهو صوت يُدْعَى به الغنم. قال أبو زيد: أَبَسَسْتُ بالغنم إذا أَشْلَيْتُهَا إلى الماء، وقال أبو عُبَيْد: يقال: بَسَسْتُ الإبل وأَبَسَسْتُهَا، لغتان إذا قلت لها: بُسْ بُسْ، ومصدره: الإِبْسَاسُ، وهو صوت للراعي يُسَكَّن به الناقة عند الحَلَب.

وقالوا: «هَجْ» في خَسْءِ الكلب وزجره، ساكنُ الآخر مخفَّف على أصل البناء

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢/٢٦٧؛ واللسان ٨/١٠٥ (ربع)، ٣٦٦ (هبع). والمعنى: ما له شيء.

٦١٧ - التخریج: الرجز للعجاج في ديوانه ٢/١٧٧؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣/٦٠ (نخخ)؛ وتاج العروس ٧/٣٥٣، ٣٥٥ (نخخ).

الإعراب: «ولو»: الواو: بحسب ما قبلها، «لو»: حرف شرط غير جازم. «أنخنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنا الفاعلين، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «جمعهم»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «تنخنخوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف للتفريق.

جملة «أنخنا»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تنخنخوا»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب أيضاً.

والشاهد فيه قوله: «أنخنا... تنخنخوا» حيث جاء بفعل من الصوت «نخ» الذي يقال عند إبراك الإبل، وصرّفه.

كـ «صَة» و«مَة»، وهو زجر للغنم. وربما قالوا فيه: «هَجَا» بألف، فأما قوله، وهو الحارث بن الخزرج [من الكامل]:

سَفَرْتُ فَقُلْتُ لَهَا هَج... إلخ^(١)

فشاهد على الاستعمال، ونَوْن «هَج»؛ لأنه أراد النكرة. يهجو امرأة، ويصفها بالقباحة، وأنها حين سفرت، زَجَرَهَا زَجَرَ الكلاب، وحين تبرقت، أشبهت الكلاب. و«ضَبَّاز» اسم كلب.

وقالوا: «هِيَج»، وهو صوت يُصَوِّت به الحادي، ويزجر، به إبله. وَحَجَّ وهو صوت يزجر به الضأن. ومثله «عَة»، و«عِيرَ».

وقالوا: «ثِيء» وهو دعاء للثيس عند السِّفاد، وهو ساكن الآخر؛ لأنه لم يُوجَد فيه ما يُوجب تحريكه.

وقالوا: «دَج» بفتح الأول وإسكان الثاني، وهو صوت يُدعى به الدجاج، يُقال: «دَجَدَجْتُ بالدجاجة»، إذا قلت لها: «دَج» تدعوها.

وقالوا: «سَأَ» بالسین غير المعجمة، و«تُشَوُّ» بالشین المعجمة، وهو صوت يُدعى به الحمار إلى الشرب. قال الأحمر: «سَأَسَأْتُ بالحمار» إذا دعوته إلى الشرب، وقلت له: «سَأَسَأَ» بالسین غير المعجمة. وقال أبو زيد: «شَأَسَأْتُ بالحمار»: دعوته، وقلت له: «تُشَوُّ تُشَوُّ». وقال رجل من بني الحِزَمَاز: «تُشَأُ تُشَأُ» بضم التاء وفتح الشين، يُقال: «شَأَسَأْتُ».

وفي المثل: «إذا وقف الحمارُ على الرُّذْهَة، فلا تَقُلْ له سَأَ»^(٢). وفي رواية: «قَرَّبَ الحمارُ من الردهة ولا تقل له سَأَ». والردهة: نُقْرَةٌ في صخرة الجبل يستنقع فيها ماء السماء، والمراد: قَرَّبَ الحمار من الماء فهو يشرب، ولا حاجة إلى أن تدعوه إلى الشرب بهذا اللفظ.

وقالوا: «جَاهٍ» مكسور الآخر لالتقاء الساكنين، وهو صوت يُزَجَر به البعير دون الناقة. هكذا نقله الجوهري، وربما قالوا: «جَاهٍ» بالتونين، وأنشد [من الطويل]:

٦١٨- إذا قلتَ جَاهٍ لَجٍّ حَتَّى تَرُدَّهُ قُوَى أَدَمٍ أَطَوَّقُهَا فِي السَّلَاسِلِ

(١) تقدم بالرقم ٦٠٣.

(٢) تقدم منذ قليل.

٦١٨ - التخریج: البيت للراعي النميري في ديوانه ص ٢١١؛ وتذكرة النحاة ص ٦٦١؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٠٤٢.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان متضمن معنى الشرط، متعلق بجوابه (لج). «قلت»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «جَاهٍ»: =

وصاحب الكتاب قال: هو زجرٌ للسبع.

وقالوا: «قوس»، وهو صوت يُدعى به الكلب، وهو ساكنٌ الآخر وإن اجتمع فيه ساكنان، كأنه موقوفٌ عليه، فإن وُصل بكلامٍ يُوجب تحريكه، ضُمَّ للإتباع.

وقالوا: «طبخ» بكسر الطاء، وهو حكاية صوت الضاحك.

وقالوا: «عيط» ساكنٌ الطاء، وهو حكاية صوت الصبيان إذا تصايحوا. يُقال: «عَطَطَ القوم»، إذا تصايحوا، والمصدر: العَطَطَةُ. ولا أراه من لفظٍ «عيط»، إنما الفعلُ منه «عيطوا». ويجوز أن يكون الأصل في «عيط»: «عِط» مثل «جىء» و«ئىء»، والياءُ حدثت عن إشباع كسرة العين، كما قالوا في «صه»: «صاه»، فأشبعوا فتحة الصاد، فصارت ألفًا، فعلى هذا تكون العَطَطَةُ.

و«شيب» حكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب، قال ذو الرمة [من الطويل]:

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَثَلِّمٍ جَوَانِبِهِ مِنْ بَضْرَةٍ وَسَلَامٍ^(١)
و«شيب» مكسورُ الباء للساكن قبله.

وقالوا: «ماء» مكسورُ الهمزة لسكون الألف قبلها. وهو حكاية صوت بُغام الطَّيِّبَةِ، وقد تقدّم.

وقالوا: «غاق»، وهو حكاية صوت الغراب، وهو مكسور الآخر لسكون الألف قبل آخره، وقد يُنَوَّن، فيقال: غاقٍ، قال الفلاخ [من الرجز]:

٦١٩- مُعَاوِذُ لِلْجُوعِ وَالْإِنْفَاقِ يَغْضَبُ إِنْ قَالَ الْغُرَابُ غَاقٍ
أُبْعِدُكُنَّ اللَّهُ مِنْ نِيَاقٍ

= صوت لزجر البعير، أو السبع، مبني في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). «لج»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو: «حتى»: حرف جر. «ترده»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة بعد «حتى»، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، والمصدر المؤول من «أن ترده» في محلّ جرّ بـ«حتى»، والجارّ والمجرور متعلقان بـ«لج». «قوى»: فاعل مرفوع بضمة مقدّرة على الألف للتعذر، وهو مضاف. «أدم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أطواقها»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «في السلاسل»: جارّ ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ، أو يعربان خبرًا للمبتدأ. جملة «قلت»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «لج»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أطواقها في السلاسل»: في محل رفع صفة لـ«قوى». والشاهد فيه قوله: «جاء» حيث جاء بالصوت (جاء) منونًا.

(١) تقدم بالرقم ٣٧٦.

٦١٩ - التخرّيج: الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٥١، ٩٨٠.

الإعراب: «معاود»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، مرفوع بالضمة. «للجوع»: جارّ ومجرور =

وقالوا: «طاق» حكاية صوت الضرب، وهو مكسور للساكن قبله.

«وطق» حكاية وقع الحجارة بعضها على بعض، يُقال: «طَقَطَتِ الحجارة»، إذا جاء صوتها طَقْ طَقْ، والطَقَقَةُ صوت وقع حوافر الخيل على الصلاب مثل الدققة، وهو ساكن الآخر؛ لأنه لم يُوجد في آخره ما يُوجب الحركة.

وقالوا: «قَب» ساكن الباء أيضًا، وهو حكاية صوت وقع السيف على الضريبة.

= متعلقان بالخبر. «والإملاق»: الواو: حرف عطف، «الإملاق»: اسم معطوف على (الجوع) مجرور بالكسرة. «يفغضب»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «إن»: حرف شرط جازم. «قال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الغراب»: فاعل مرفوع بالضمّة. «غاق»: اسم صوت مبني على الكسر في محل نصب مفعول به (مقول القول). «أبعدكن»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«كن»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «الله»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمّة. «من نياق»: جاز ومجرور متعلقان بحال محذوفة من الضمير «كن». جملة «هو معاود»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يفغضب»: في محل رفع صفة لـ «معاود». وجملة «قال»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أبعدكن»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «غاق» حكاية لصوت الغراب حيث بناء على الكسر.

الظروف

فصل

[ظروف الغايات]

قال صاحب الكتاب: منها الغايات، وهي «قَبْلُ» و«بَعْدُ»، و«فَوْقُ»، و«تَحْتُ»، و«أَمَامُ»، و«قُدَّامُ»، و«وَرَاءُ»، و«خَلْفُ»، و«أَسْفَلُ»، و«دُونُ»، و«مِنْ عُلُ»، و«ابْدَأْ بهذا أَوَّلُ». وقد جاء ما ليس بظرف غاية، نحو: «حَسْبُ» و«لَا غَيْرُ»، و«لَيْسَ غَيْرُ». والذي هو حَدُّ الكلام وأصله أن يُنطقَ بهن مضافات، فلَمَّا اقْتطعَ عنهن ما يُضَفَّنَ إليه، وسُكتَ عليهن؛ صِرْنَ حُدُودًا يُنتهى عندها، فلذلك سُمِّينَ غاياتٍ.

* * *

قال الشارح: إنَّما قيل لهذا الضرب من الظروف: غايات؛ لأنَّ غايةَ كلِّ شيء ما ينتهي به ذلك الشيء، وهذه الظروف إذا أُضيفت، كانت غايتها آخِرَ المضاف إليه؛ لأنَّ به يتمَّ الكلام، وهو نهايته. فإذا قُطعت عن الإضافة، وأريد معنى الإضافة، صارت هي غايات ذلك الكلام، فلذلك من المعنى قيل لها: غايات.

وهي مبنية على الضمِّ، أمَّا بناؤها؛ فلأنَّ هذه الظروف حقُّها أن تكون مضافة؛ لأنَّها من الأسماء الإضافية التي لا يتحقَّق معناها إلَّا بالإضافة، ألا ترى أنَّ «قَبْلًا» إنَّما هو بالإضافة إلى شيء بعده، و«بَعْدًا» إنَّما هو بالإضافة إلى ما قبله؟ فلذلك كان حقُّها الإضافة، نحو: «جِئْتُ قَبْلَ يوم الجمعة، وبعدَ يوم خُرُوجِكَ»، فلَمَّا حُذف ما أُضيفت إليه مع إرادته، واكتُفي بمعرفة المخاطب عن ذكره، وفُهم منها^(١) بعد الحذف ما كان مفهوماً منها^(١) قبل الحذف، صارت بمنزلة بعض الاسم؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وبعضُ الاسم مبنِي لا يستحقُّ الإعراب.

وأما كونها على حركة، فلأنَّ لها أصلاً في التمكن، ألا ترى أنَّها تكون معرفة إذا كانت مضافة، نحو قولك: «جِئْتُ قَبْلَكَ، ومن قَبْلِكَ، وبعدَكَ، ومن بَعْدِكَ»، أو نكرة، في نحو: «جِئْتُ قَبْلًا، وبعْدًا»، وإنَّما تكون مبنية إذا قُطعت عن الإضافة، فلَمَّا كان لها هذا القَدَمُ في التمكن، وجب بناؤها على حركة تمييزاً لها على ما بُني، ولا أصلَ له في

(١) صحتها طبعة لبيزغ في ذيل التصحيحات ص ٩٠٨ إلى «منه»، ولا أرى هذا التصحيح صائبًا.

التمكن من نحو: «مَنْ»، و«كَمْ». وليس تحريكها للقاء الساكنين كما يظن بعضهم، ألا ترى أن من جملة الغايات «أَوَّلُ»، و«مَنْ عَلٌ» وأخرهما متحرك، ولم يلتق فيه ساكنان؟ وأما الضم فيها خاصة؛ فلأن الضمة حركة لم تكن لها في حال إعرابها وتمكنها، ألا ترى أنها في حال إعرابها تكون منصوبة ومجرورة، نحو قولك: «جئْتُ قَبْلَكَ، وَبَعْدَكَ»، و«جئت من قَبْلِكَ ومن بَعْدِكَ»؟ فلما بُنيت، ووجب لها الحركة؛ ضمّوها لئلا يُتوهم أنها معرفة إذ الضمة غريبة منها. وقيل: حُرِّكت بأقوى الحركات، وهي الضمة، لتكون كالعوض من حذف ما أُضيف إليه. وقيل: بُنيت على الضمّ لَشَبَّهَها بالمنادى المفرد من نحو «يا زيد»، ووجه الشبه بينهما أن المنادى المفرد متى نُكِّر، أو أُضيف، أعرب، نحو قوله [من الطويل]:

٦٢٠- أَدَارًا بِحُزْوَى هِجَتِ لِلْعَيْنِ عِبْرَةً [فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَفَّقُ] وقوله تعالى: ﴿يَنْحَسِرَ عَلَى الْعِبَادِ﴾^(١). وإذا أُفرد معرفة، بُني، وقد كان له حالة تمكن، وكذلك «قَبْلُ»، و«بَعْدُ» إذا نُكِّر وأُضيف، أعرب، وإذا أُفرد معرفة، بُني، فلذلك قالوا: «جئْتُ قَبْلُ، وَبَعْدُ ومن قَبْلُ، ومن بعدُ». قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(٢)، والمراد: من قَبْلُ كُلِّ شَيْءٍ، ومن بعدِ كُلِّ شَيْءٍ، وكذلك بقية الظروف. قال الشاعر [من الطويل]:

٦٢١- [إذا أنا لم أومنْ عليك] ولم يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مَن وَرَاءَ وَرَاءَ

٦٢٠ - التخریج: البيت الذي الرمة في ديوانه ص ٤٥٦؛ وخزانة الأدب ١٩٠/٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٨٨؛ والكتاب ١٩٩/٢؛ والمقاصد النحوية ٢٣٦/٤، ٥٧٩؛ وبلا نسبة في الأغاني ١٠/١١٩؛ وشرح الأشموني ٤٤٥/٢؛ والمقتضب ٢٠٣/٤.

اللغة: حزوى: اسم موضع. هجت: حرّكت. العبرة: الدمعة. يرفض: يسيل متناثرا. يترقق: يظهر في العين دون أن ينحدر.

الإعراب: «أَدَارًا»: الهمزة: للنداء، «أَدَارًا»: منادى منصوب لأنه شبيه بالمضاف. «بحزوى»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت «أَدَارًا». «هجت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل. «للعين»: جار ومجرور متعلقان بـ«هجت». «عبرة»: مفعول به منصوب. «فماء»: الفاء: استئنافية، «ماء»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «الهوى»: مضاف إليه مجرور. «يرفض»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «أو»: حرف عطف. «يترقق»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره «هو».

جملة «أَدَارًا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هجت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ماء الهوى»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يرفض»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «يترقق»: معطوفة على جملة «يرفض».

والشاهد فيه قوله: «أَدَارًا» حيث نصب المنادى النكرة المقصود بالنداء، والقياس فيه البناء على الضمّ، ومسوّغ نصبه أنه منكور في اللفظ لاتصافه بالمجرور، ووقوعه موقع صفته، فكانه قال: أَدَارًا مستقرّة بحزوى، فجرى لفظه على التنكير، وإن كان مقصودا بالنداء.

(٢) الروم: ٤.

(١) يس: ٣٠.

٦٢١ - التخریج: البيت لعتي بن مالك في لسان العرب ٣٩٠/١٥ (وري)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب=

وقال [من الرجز]:

٦٢٢- [يَا رَبُّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلَلُهُ] أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحِي مِنْ عَلَهُ

= ٥٠٤/٦؛ والدرر ١١٣/٣؛ وشرح التصريح ٥٢/٢؛ ولسان العرب ٩٢/٣ (بعد)؛ وجمع الهوامع ٢١٠/١.

اللغة والمعنى: لم أومن: لم أكن أميناً ومؤتمناً.

يقول: إذا لم أكن وفياً لك، وحافظاً لغيابك وحضورك وإذا لم تثق بي فلست لك بصديق.

الإعراب: «إذا»: ظرف يتضمن معنى الشرط مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ«أومن». «أنا»:

ضمير منفصل في محل رفع نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده. «لم»: حرف نفي وجزم

وقلب. «أومن»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم، ونائب الفاعل: أنا. «عليك»: جار ومجرور

متعلقان بـ«أومن». «ولم»: الواو: حرف عطف، «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «يكن»: فعل مضارع

ناقص مجزوم. «لقاؤك»: اسم «يكن» مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محل جر بالإضافة.

«إلا»: حرف حصر. «من»: حرف جر. «وراء»: اسم مبني على الضم في محل جر بحرف الجر.

والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر «يكن». «وراء»: تأكيد «وراء» الأولى مبني على الضم.

وجملة الفعل المحذوف ونائبه الفعلية في محل جر بالإضافة. وجملة «لم أومن عليك» الفعلية لا محل لها

من الإعراب لأنها تفسيرية. وجملة «لم يكن...»: معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «من وراء وراء»، حيث بُني الظرف المبهم «وراء» على الضم، وذلك لحذف لفظ

المضاف إليه، ونية معناه.

٦٢٢ - التخريج: الرجز لأبي مروان في شرح التصريح ٣٤٦/٢؛ ولأبي ثروان في المقاصد النحوية ٤/

٥٤٥؛ وبلا نسبة في جهمرة اللغة ص ١٣١٨؛ وخزانة الأدب ٣٩٧/٢؛ والدرر ٩٧/٣، ٣٠٥/٦؛

وشرح الأشموني ٣٢٣/٢، ٧٦٠/٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٩٨١؛ ومغني اللبيب ١٥٤/١؛ وجمع

الهوامع ٢٠٣/١، ٢١٠/٢.

اللغة: أظلل: أي أظلل فيه. أرمض: أشعر بشدة الحر. أضحي: أصاب بالشمس.

المعنى: يصور الشاعر يوماً شديداً الحر، فيقول: إنه لم يجد شيئاً يتظلل فيه، فكانت قدماء تحترقان

من تحت، وجسمه يحترق من تعرضه للشمس من فوق.

الإعراب: «يا»: حرف تنبيه. «رب»: حرف جر شبه بالزائد. «يوم»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً

على أنه مبتدأ. «لي»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ«يوم». «لا»: حرف نفي. «أظلل»: فعل

مضارع مبني للمجهول مرفوع، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: أنا، والهاء ضمير متصل في محل

نصب مفعول به. «أرمض»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. «من تحت»: جار

ومجرور متعلقان بـ«أرمض». «وأضحى»: الواو حرف عطف، «أضحى»: فعل مضارع تام مرفوع،

وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. «من عله»: جار ومجرور متعلقان بـ«أضحى»، والهاء للسكت.

جملة «رب يوم...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا أظلل»: في محل رفع خبر

المبتدأ. وجملة «أرمض»: جملة بدلية من جملة «لا أظلل» فهي في محل رفع. وجملة «أضحى»:

معطوفة على جملة «أرمض».

والشاهد فيه قوله: «من تحت»، وقوله: «من عله» حيث جاء بالظرف في كلا القولين مبنياً على

الضم؛ لأنه أفرد معرفة.

وحكم «أول»، و«حسب» و«لَيْسَ غَيْرُ» حكم «قَبْلُ» و«بَعْدُ»، قال الشاعر [من الطويل]:
 ٦٢٣- لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لِأَوْجَلُ عَلَى أَيْنَا تَغْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ
 فاعرفه.

* * *

[بناء ظروف الغايات وإعرابها]

قال صاحب الكتاب: وإنما يُبْنَيْنِ إذا نُوي فيهنّ المضاف إليه، فإن لم يُنَو، فالإعراب، كقوله [من الوافر]:

٦٢٤- فساعَ لي الشرابُ وكنْتُ قَبْلًا أكاذُ أعصُ بالماءِ الفُراتِ

٦٢٣ - التخرّيج: البيت لمعن بن أوس في ديوانه ص ٣٩؛ وخزانة الأدب ٨/٢٤٤، ٢٤٥، ٢٨٩، ٢٩٤؛ وشرح التصريح ٥١/٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٢٦؛ ولسان العرب ٥/١٢٧ (كبر)، ١١/٧٢٢ (وجل)؛ والمقاصد النحوية ٣/٤٩٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/١٤٠؛ وأوضح المسالك ٣/١٦١؛ وجمهرة اللغة ص ٤٩٣؛ وخزانة الأدب ٦/٥٠٥؛ وشرح الأشموني ٢/٣٢٢؛ وشرح قطر الندى ص ٢٣؛ ولسان العرب ٩/٢٦١ (عنف)، ١٣/٤٣٨ (هون)؛ والمقتضب ٣/٢٤٦؛ والمنصف ٣/٣٥.

اللغة: لعمرك: وحياتك. أوجل: يُحتمل أن تكون فعلاً مضارعاً بمعنى أخاف، أو أفعل تفضيل بمعنى: أشدّ خوفاً. تعدو: تركض، تسرع. المنيّة: الموت.

المعنى: أقسم أنني لا أدري على أيّ مّا يأتي الموت أولاً، لذلك فأنا خائف من هذا المصير.

الإعراب: «لعمرك»: اللّام: حرف ابتداء، «عمر»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة، وخبر المبتدأ محذوف تقديره «قسمي». «ما»: حرف نفي. «أدري»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. «وإنّي»: الواو: حالية، «إنّي»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «إن». «لأوجل»: اللّام: المزعزعة، «أوجل»: خبر «إن» مرفوع، أو فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. «على أينّا»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تغدو»، وهو مضاف. و«نا» ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «تغدو»: فعل مضارع مرفوع. «المنيّة»: فاعل مرفوع. «أول»: ظرف مبني على الضمّ في محلّ نصب مفعول فيه متعلّق بـ«تغدو».

وجملة «لعمرك قسمي»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «ما أدري»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب القسم. وجملة «إنّي لأوجل»: في محلّ نصب حال. وجملة «أوجل»: - باعتبار «أوجل» فعلاً مضارعاً - في محلّ رفع خبر «إن». وجملة «تغدو على أينّا»: في محلّ نصب سدّت مسدّ مفعولي «أدري».

والشاهد فيه قوله: «أول» حيث بنى هذه الكلمة على الضمّ، وحذف لفظ المضاف إليه، إذ لو أعربها لجاء بها منصوبة، ونية معناها سبب بنائها.

٦٢٤ - التخرّيج: البيت ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب ١/٤٢٦، ٤٢٩؛ ولعبد الله بن يعرب في الدرر ٣/١١٢؛ والمقاصد النحوية ٣/٤٣٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٥٦؛ وتذكرة النحاة ص ٥٢٧؛ وخزانة الأدب ٦/٥٠٥، ٥١٠؛ وشرح الأشموني ٢/٣٢٢؛ وشرح التصريح ٢/٥٠٠ =

وقد قرئ ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾^(١)، ويقال: «ابدأ به أولاً».

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ المضاف إليه من تمام المضاف إذ كان معرّفًا له، فهو بمنزلة اللام من «الرجل» و«الغلام»، فإذا حُذِفَ المضاف إليه مع إرادته، كان ما بقي كـبعض الاسم، وبعض الاسم لا يستحق الإعراب. وأمّا إذا حُذِفَ، ولم يُنَوِّ ثبوته، ولا التعريف به، كان المضاف تامًّا، فيُعَرَّبُ كسائر النكرات، نحو: «فَرَسٍ»، و«غلامٍ».

فتقول: «جئت قَبْلًا، وَبَعْدًا، وَمِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ». وأمّا قول الشاعر [من الوافر]:

فساغ لي الشراب... إلخ

فشاهد على إعرابِ «قَبْلٍ» حيث حُذِفَ منها المضاف إليه، ولم يُنَوِّ، والمشهورُ فيه الرواية: «بالماء الفرات»، ورواه الثعالبي عن أبي عمرو: «بالماء الحميم»، وهو المحفوظ.

وقرئ ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾^(٢) بالجرّ والتنوين على إرادة النكرة، وقُطِعَ النظر عن المضاف إليه، وقرأ الجَحْدَرِيُّ، وعَوْنُ العُقَيْلِيِّ: ﴿مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾ بالجرّ من غير تنوين على إرادة المضاف إليه وتقدير وجوده.

ومثله في إرادة النكرة قولهم: «ابْدَأْ بِذَلِكَ أَوَّلًا»، أي: مُقَدِّمًا، ولم يتعرّض للتقدّم

= وشرح ابن عقيل ص ٣٩٧؛ ولسان العرب ١٢/١٥٤ (حمم)؛ وتاج العروس (حمم)؛ وجمع الهوامع ٢١٠/١. ويروى «الحميم» مكان «الفرات».

اللغة: ساغ الشراب: سهل مروره في الحلق. غصّ بالطعام أو الشراب: تعذّر بلعه فمنعه عن التنفّس. الماء الفرات: الماء العذب.

المعنى: هنؤ عيشه، وطاب شرايه بعد أن أدرك هدفه، ونال مبتغاه، وقد كان من قبل لا يستسيغ الماء العذب.

الإعراب: «فساغ»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«ساغ»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة الظاهرة. «لي»: اللام: حرف جرّ، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «ساغ». «الشراب»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «وكنّت»: الواو: واو الحال. «وكنّت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع اسم «كان». «قَبْلًا»: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «أغصّ». «أكاد»: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «أغصّ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «بالماء»: الباء: حرف جرّ، «الماء»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «أغصّ». «الفرات»: نعت «الماء» مجرور بالكسرة.

وجملة «ساغ الشراب»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كنّت قَبْلًا...»: في محلّ نصب حال. وجملة «أكاد أغصّ»: في محلّ نصب خبر «كنّت». وجملة «أغصّ...»: في محلّ نصب خبر «أكاد». والشاهد فيه قوله: «قَبْلًا» حيث نَوّن الشاعر الظرف ليقطعه عن الإضافة لفظًا ومعنى.

(١) الروم: ٤. وقد تقدم تخريج هذه القراءة منذ قليل.

(٢) الروم: ٤.

على ماذا، فصار نكرة يُفهم منه مفردًا غير ما يُفهم منه مضافًا، ألا ترى أنك إذا أضفته، تُفهم منه التقدّم على شيء بعينه، وإذا لم تضيفه، فهتت منه التقدّم مطلقًا. وقيل: معنى التنكير فيه أنه إذا أضيف إلى نكرة، كان نكرة، وإذا حُذف المضاف إليه، بقي على تنكيره، فكان معربًا لذلك.

قال صاحب الكتاب: ويُقال: «جئته من علّ»، وفي معناه: «من عالٍ»، و«من مُعالٍ»، و«من علّا». ويُقال: «جئته من علّو وعلّو وعلّو»، وفي معنى «حَسْبُ»: «بَجَلْ». قال [من الرجز]:

رُدّوا علينا شيخنا ثمَّ بَجَلْ - ٦٢٥

قال الشارح: اعلم أنهم يقولون: «جئته من علّ»، ومعناه: من فَوْقٍ، وفيه لغاتٌ، قالوا: «جئته من علّ» منقوص كـ«عَمٍ» و«شَجٍ»، قال امرؤ القيس [من الطويل]:

٦٢٦ - [مِكْرٌ مِفْرٌ مُفِيلٌ مُذِيرٌ مَعًا] كَجُلْمُودٍ صَخِرَ حَطُّهُ السَّيْلُ مِنْ عِلِّ

٦٢٥ - التخريج: الرجز للأعرج المعنّي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٩١؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٦٩؛ وخزانة الأدب ٥٢٢/٩؛ ولسان العرب ٤٦/١١ (بجل).
اللغة: الشيخ: الجمل. بجل: حسب.

الإعراب: «ردّوا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة. والواو ضمير متصل مبني في محل رفع: فاعل. «علينا»: جار ومجرور متعلقان بـ «ردّوا». «شيخنا»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «ثم»: حرف عطف. «بجل»: اسم مبني على السكون في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: ذلك. وجملة «ردّوا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ذلك بجل»: معطوفة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه مجيء «بجل» بمعنى: حسب.

٦٢٦ - التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٩؛ وإصلاح المنطق ص ٢٥؛ وجمهرة اللغة ص ١٢٦؛ وخزانة الأدب ٣٩٧/٢، ٢٤٢/٣، ٢٤٣؛ والدرر ١١٥/٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٣٩؛ وشرح التصريح ٥٤/٢؛ وشرح شواهد المغني ٤٥١/١؛ والشعر والشعراء ١١٦/١؛ والكتاب ٢٢٨/٤؛ والمقاصد النحويّة ٤٤٩/٣؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٢٧٤/٧ (حطط)؛ وأوضح المسالك ١٦٥/٣؛ ورصف المباني ص ٣٢٨؛ والمقرب ٢١٥/١؛ وجمع الهوامع ٢١٠/١.
اللغة والمعنى: مكرّ: كثير العطف أي العودة مرّة بعد أخرى. مفرّ: كثير الفرار. الجلمود: الحجر العظيم الصلب. حطّه: حדרه.

يقول: إنّ فرسه سريع الجري، شديد الإقدام والإدبار معًا، وشبيه بحجر عظيم ألغاه السيل من مكان عالٍ إلى الحضيض.

وقالوا: «مِنْ عالٍ» كـ «قاضي»، و«غازٍ»، قال الشاعر [من الرجز]:

قَبَاءٌ مِنْ تَحْتِ وَرِيًّا مِنْ عَالٍ ٦٢٧-

ويروى:

تَظْمَأُ مِنْ تَحْتِ وَتَرْوَى مِنْ عَالٍ

وقالوا في معناه: «مِنْ مُعَالٍ»، قال ذو الرُّمَّة [من الرجز]:

وَنَغْضَانُ الرَّحْلِ مِنْ مُعَالٍ ٦٢٨-

= الإعراب: «مكر»: نعت لـ «منجرد» في البيت السابق، مجرور. «مفر»: نعت لـ «منجرد» أيضًا. «مقبل»: نعت لـ «منجرد». «مدبر»: نعت لـ «منجرد». «معا»: حال منصوب. «كجلمود»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ المحذوف تقديره: «هو كائن كجلمود»، وهو مضاف. «صخر»: مضاف إليه مجرور. «حطه»: فعل ماضٍ، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به. «السيل»: فاعل مرفوع. «من عل»: جار ومجرور متعلقان بـ «حط». جملة «هو كائن كجلمود» الاسمية: في محل نعت لـ «منجرد»، وجملة (حطه السيل) الفعلية: في محل نعت لـ «جلمود».

والشاهد فيه قوله: «من عُلٍ» حيث وردت لفظة «عل» معربة مجرورة بـ «من»، وسبب إعرابها أنه لم يقصد بالعلو معيّنًا، وإنما قصد علوًا ما.

٦٢٧ - التخريج: الرجز برواية: «ظْمَأَى النَّسَاءُ مِنْ تَحْتِ رِيًّا مِنْ عَالٍ». وهو لدكين بن رجاء في لسان العرب ٥٠٢/١١ (غلل)، ٨٣/١٥ (علا)؛ وتاج العروس (غلل)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ١١٧ (ظما)، ٢٥/١٥ (ظما)؛ وتهذيب اللغة ٣/ ١٨٥، ٤٠٢/١٤؛ وتاج العروس ٣٣٦/١ (ظما)، (علا)؛ والمخصص ١١٤/١٣؛ ومقاييس اللغة ٤/ ١١٧.

الإعراب: «قباء»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي، مرفوع بالضمّة. «من»: حرف جر. «تحت»: ظرف مكان مبني على الضمّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجارّ والمجرور متعلقان بالخبر. «ورِيًّا»: الواو: حرف عطف، «رِيًّا»: اسم معطوف على «قباء» مرفوع بضمّة مقدرة على الألف للتّعذر. «من عال»: حرف جر، وظرف مكان مبني على السكون في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجارّ والمجرور متعلقان بالصفة المشبهة (رِيًّا).

جملة «هي قباء»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

وعلى الرواية الثانية: «تظْمَأُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «من تحت»: تعرب كسابقتها إلا أن تعلقها يكون بالفعل. «وتروى»: حرف عطف، وفعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الألف للتّعذر، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «من عال»: تعرب كسابقتها إلا أن تعلقها يكون بالفعل.

جملة «تظْمَأُ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تروى»: معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب أيضًا.

والشاهد فيه قوله: «من عالٍ» لغةً في «من عُلٍ».

٦٢٨ - التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٢٨٤.

الإعراب: «ونغضان»: الواو: حرف استئناف، «نغضان»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. =

وقالوا: «مِنْ عَلَا» مقصورًا كـ «عَصَا»، و«رَحَى»، قال [من الرجز]:

فَهِيَ تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلَا نَوْشًا بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَازَ الفَلَا^(١)

وقالوا: «مِنْ عَلَ» بضم اللام. قال الشاعر [من الكامل]:

٦٢٩- وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عَلَ

وقالوا: «مِنْ عَلُو»، و«مِنْ عَلَو»، و«مِنْ عَلَو» بالضم والفتح والكسر، قال أعشى باهلة [من البسيط]:

٦٣٠- إِنِّي أَتَشْنِي لِسَانَ لَا أَسْرُبُهَا مِنْ عَلَو لَا عَجَبَ مِنْهَا وَلَا سَخْرُ

= «الرحل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «مِنْ مُعَالٍ»: جازَ ومجرور متعلقان بخبر محذوف، أو أنهما خبر المبتدأ.

جمله «نغضان الرجل مرفوع من معال»: استثنائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «مِنْ مُعَالٍ» بمعنى «مِنْ فَوْق» لغة في «مِنْ عَلٍ».

(١) تقدم بالرقم ٥٩٨.

٦٢٩- التخریج: البيت للفرزدق في ديوانه ١٦١/٢؛ وتذكرة النحاة ص ٨٥؛ والدرر ١١٥/٣؛ وشرح

التصريح ٤٤٧/٣؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢١٠/١.

اللغة والمعنى: الثنية: هنا الطريق. بنو كليب: قوم جرير.

يقول الفرزدق في هجاء جرير: لقد سددت عليك كل طريق، وضيق عليك الخناق، فلا يمكنك الخلاص مني، وأتيت قومك من عل كالقدر الذي لا يتوقع، والذي لا مفر منه.

الإعراب: الواو: بحسب ما قبلها. «لقد»: اللام: موطئة لجواب القسم، «قد»: حرف تحقيق.

«سددت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل. «عليك»: جار

ومجرور متعلقان بـ«سددت». «كل»: مفعول به منصوب، وهو مضاف. «ثنية»: مضاف إليه مجرور.

«وأتيت»: الواو: حرف عطف، «أتيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون. والتاء: ضمير في محل

رفع فاعل. «فوق»: ظرف متعلق بـ«أتيت»، وهو مضاف. «بني»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه

ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «كليب»: مضاف إليه مجرور. «من»: حرف جر.

«عل»: اسم مبني على الضم في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بـ«أتيت».

جمله «سددت» الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب القسم. وجمله «أتيت» الفعلية:

معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «مِنْ عَلَ» حيث أراد علواً معيّنًا فبنى «عل» على الضم، وهذا مستلزم نية المضاف

إليه من حيث المعنى، ولو أراد علواً ما لأعربها.

٦٣٠- التخریج: البيت لأعشى باهلة في إصلاح المنطق ص ٢٦؛ والأصمعيات ص ٨٨؛ وأمالى المرتضى

٢٠/٢؛ وجمهرة اللغة ص ٩٥٠، ١٣٠٩؛ وخزانة الأدب ٥١١/٦؛ وسمط اللآلي ص ٧٥؛ ولسان

العرب ٣٥٢/٤ (سخر)، ٣٨٥/١٣، ٣٨٦ (لسن)؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٤؛ وبلا نسبة في

خزانة الأدب ١٩١/١، ١٥٦/٤؛ ولسان العرب ٨٣/١٥ (علا).

شرح المفردات: السخر: السخرية.

المعنى: جاءت أنباء من أعلى نجد، وهو لا يعجب من الموت ولا يسخر.

يروى بالضمّ والفتح والكسر. وهذه اللغات، وإن اختلفت ألفاظها، فالمراد بها معنى واحد، وهو «فَوْقَ». و«فَوْقَ» من الأسماء التي لا تنفك من الإضافة؛ لأنّه إنّما يكون فوقًا بالنسبة إلى ما يُضاف إليه، كما كانت «قَبْلُ» و«بَعْدُ» كذلك، فوجب أن يكون «عَلُ» وسائر لغاتها مضافةً إلى ما بعدها. فإذا أُضيف إلى معرفة، وقُطع عن الإضافة، وكان المضافُ إليه مرادًا منويًا، كان معرفةً، وبُنِيَ لِمَا ذكرناه من تنزُّله منزلةً بعض الاسم إذ كان إنّما يتمّ تعريفه بما بعده ممّا أُضيف إليه.

وإن قُطع النظر عن المضاف إليه، كان معربًا منكورًا، وكذلك لو أضيفته إلى نكرة، وقطعته عنه، كان معربًا أيضًا؛ لأنّه منكورٌ كما كان. فمعناه مع قطع الإضافة كمعناه مضافًا.

فإذا قلت: «جِئْتُ من عَلٍ» بالخفض، جعلته منكورًا، كأنك قلت: «جِئْتُ من فوقٍ»، ويحتمل أن تكون الكسرة إعرابًا، وهو محذوف اللام، ويحتمل أن تكون الكسرة فيه بناءً، وكسرة الإعراب محذوفة لثقلها على الياء التي هي لامٌ مبدلةٌ من الواو، والياء حُذفت لسكون التنوين بعدها على حدِّ «قاضٍ».

وإذا قلت: «مِنَ عَلٍ» بالضمّ، فهو معرفةٌ محذوف اللام، والضمّ فيه كـ«قَبْلُ» و«بَعْدُ».

وإذا قلت: «عَلَوُ»، و«عَلَوِ»، و«عَلَوْ»؛ فقد تَمَمَّت الاسم، ولم تحذف منه شيئًا، فمن قال: «عَلَوِ»، و«عَلَوِ» بالكسر أو الفتح، فكأنّه تَوَهَّم الحركة فيه لالتقاء الساكنين، فالكسرُ على أصل التقاء الساكنين، والفتحُ طلبًا للحقّة، وإتباعًا لفتحة العين إذ كانت اللام ساكنةً، فهي حاجزٌ غيرُ حصين.

وكذلك من قال فيه: «عَلَا»، وجعله مقصورًا، فهو أيضًا تامٌ غيرُ منتقص منه، وألفه

= الإعراب: «إنّي»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير المتكلّم مبني في محلّ نصب اسم «إنّ». «أَتَنَنِي»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والتاء للتأنيت، والنون للوقاية، والياء: ضمير المتكلّم مبني في محلّ نصب مفعول به. «لسان»: فاعل مرفوع بالضمّة. «لا»: حرف نفي. «أَسْرُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «بها»: جازٌ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. «من علو»: جازٌ ومجرور مبني على الفتح في محلّ جرٍّ، متعلّقان بصفة محذوفة للسان. «لا»: حرف نفي يعمل عمل «ليس». «عجب»: اسم «لا» مرفوع بالضمّة. «منها»: جازٌ ومجرور متعلّقان بخبر «لا» المحذوف. «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «سخر»: اسم معطوف على «عجب» مرفوع بالضمّة الظاهرة.

وجملة «إنّي أَتَنَنِي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أَتَنَنِي لسان»: في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة «لا أسرُ»: في محلّ رفع صفة لـ«السان». وجملة «لا عجب كائنًا»: في محلّ رفع صفة ثانية لـ«السان».

والشاهد فيه قوله: «من علو» حيث بناها على الفتح في محلّ جرٍّ، وكل اللغات تؤدي معنى: من فوق.

منقلبة عن الواو، فإن نوى فيه المضاف إليه، وجعله معرفة، كانت الألف في تقدير ضمة، ومن جعله نكرة، كانت الألف في تقدير كسرة، كما تكون «عَصَا» كذلك.

وكذلك «عالٍ»، و«مُعَالٍ»، فهو تامٌّ، إذا كانت نكرة، كان مجرورًا وتون، وإذا كان معرفة، حُذِفَ منه التّونين، وكان بالياء، وكانت الضمة فيه منويةً. هذا هو القياس.

فأما «بَجَلٌ»، فهي اسمٌ من أسماء الأفعال معناها: «اكتَفَ»، و«اقطَعَ». وهي مبنية على السكون لوقوعها موقعَ الفعل المبني، وسكنت على مقتضى القياس في كلِّ مبنيٍّ. وقد يُدْخِلُونَ عليها الكاف، فيقولون: «بَجَلْكَ»، كما يقولون: «قَطَّكَ»، و«قَذَكَ»، إلَّا أنهم يقولون في إضافته إلى النفس: «بَجَلِي»، ولا يكادون يقولون: «بَجَلْنِي» كما يقولون: «قَطَّنِي». وإنما ذُكرت ههنا، لأنّها في معنى «حَسَبُ»، فاعرفه.

فصل

[أحكام «حيث»]

قال صاحب الكتاب: وشبّه «حيثُ» بالغايات من حيث ملازمتها الإضافة. ويُقال: «حيثُ»، و«حَوْثُ» بالفتح والضمّ فيهما، وحكى الكسائي: «حيثُ» بالكسر. ولا يُضاف إلى غير الجملة، إلَّا ما رُوي من قوله [من الرجز]:

٦٣١- أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا [نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا]
أي: مكانَ سهيلٍ، وقد روى ابنُ الأَعرابيُّ بيتًا عَجَزُهُ [من الطويل]:

٦٣٢- [وَنَطَعْنَهُمْ حَيْثُ الْحَبَى بَغْدَ ضَرْبِهِمْ بِبَيْضِ الْمَوَاضِي] حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ

٦٣١ - التخرّيج: الرجز بلا نسبة في خزّانة الأدب ٣/٧؛ والدرر ٣/١٢٤؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٩٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٨٥؛ ومغني اللبيب ١/١٣٣؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٨٤؛ وجمع الهوامع ١/٢١٢.

اللغة والمعنى: سهيل: نجم. الشهاب: شعلة نار ساطعة.

الإعراب: «أما»: حرف افتتاح. «ترى»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «حيث»: ظرف مبني على الضمّ في محلّ نصب، متعلّق بـ «ترى»، وهو مضاف. «سهيل»: مضاف إليه مجرور. «طالعًا»: حال منصوبة. «نجمًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «يضيء»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «كالشهاب»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله «يضيء»، أو متعلّق بـ «يضيء». «لامعًا»: حال منصوبة.

وجملة «أما ترى...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة «يضيء»: في محلّ نصب نعت لـ «نجمًا».

والشاهد فيه قوله: «حيث سهيل»، فقد أضاف الظرف «حيث» إلى مفرد، وهذا نادر.

٦٣٢ - التخرّيج: البيت للفرزدق في شرح شواهد المغني ١/٣٨٩؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٨٧؛ وليس في=

ويتصل به «مَا»، فيصير للمجازاة.

قال الشارح: في «حَيْثُ» أربع لغات. قالوا: «حَيْثُ» بالضم، و«حَيْثُ» بالفتح، و«حَوْثُ»، و«حَوْثُ». وهي مبنية في جميع لغاتها، والذي أوجب بناءها أنها تقع على الجهات الست، وهي «خَلْفُ»، و«قَدَامُ»، و«يَمِينُ»، و«شِمَالُ»، و«فَوْقُ»، و«تَحْتُ»، وعلى كل مكان، فأبهمت «حَيْثُ» ووقعت عليها جميعاً، فضاهت بإبهامها في الأمكنة «إِذُ» المبهمة في الأزمنة الماضية كلها. فكما كانت «إِذُ» مضافةً إلى جملة توضيحها، أوضحت «حَيْثُ» بالجملة التي توضح بها «إِذُ» من ابتداء وخبر، وفعل وفاعل. وحين افتقرت إلى الجملة بعدها، أشبهت «الَّذِي» ونحوها من الموصولات في إبهامها في نفسها وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها، فبُنيت كبناء الموصولات.

ووجه ثانٍ أنه ليس شيء من ظروف الأمكنة يُضاف إلى جملة «إِلَّا» «حَيْثُ». فلما خالفَتْ أخواتها؛ بُنيت لخروجها عن بابها. ووجب أن يكون بناؤها على السكون؛ لأنَّ المبنية على حركة ما كان له أصل في التمكن، وحالة يكون معرباً فيها، نحو: «يا زَيْدُ»، وبابه في النداء، و«قَبْلُ»، و«بَعْدُ» ونحوهما من الغايات. فأما «حَيْثُ» فلما لم تكن لها هذه الحالة؛ كانت ساكنة الآخر إلا أنه التقى في آخرها ساكنان، وهما الياء والثاء، فمنهم من فتح طلباً للخفة لثقل الكسرة بعد الياء كـ «أَيْنَ» و«كَيْفَ»، ومنهم من شبهها بالغايات، فضمَّها كـ «قَبْلُ» و«بَعْدُ». ووجه الشبه بينهما أنَّ حقَّ «حَيْثُ» من جهة أنها ظرفٌ أن تُضاف

= ديوانه؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب ٥٥٣/٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، والدرر ١٢٣/٣؛ وشرح الأشموني ٢/

٣١٤؛ وشرح التصريح ٣٩/٢؛ ومغني اللبيب ١٣٢/١؛ وجمع الهوامع ٢١٢/١.

اللغة: نطعنهم: نضربهم. الحبي: جمع حبة وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقه بعمامته، أو يديه. المواضي البيض: السيوف القاطعة. حيث لي العمائم: أي الرؤوس.

المعنى: إنهم يطعنون الأعداء بالرمح بعد أن يضربوا رؤوسهم بالسيوف القاطعة.

الإعراب: «ونطعنهم»: الواو: بحسب ما قبلها، و«نطعنهم»: فعل مضارع مرفوع، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن. «حيث»: ظرف مكان مبني في محل نصب، متعلق بـ «نطعن»، وهو مضاف. «الحبي»: مضاف إليه مجرور، أو مبتدأ خبره محذوف تقديره: «موجودة». «بعد»: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ «نطعن»، وهو مضاف. «ضربهم»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «هم»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «بييض»: جاز ومجرور متعلقان بالمصدر «ضرب»، وهو مضاف. «المواضي»: مضاف إليه مجرور. «حيث»: ظرف مكان مبني في محل نصب، متعلق بالمصدر «ضرب»، وهو مضاف. «لي»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «العمائم»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «نطعنهم»: بحسب ما قبلها. وجملة «الحبي موجودة»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «حيث لي العمائم» حيث أضاف الظرف إلى المفرد، وهذا نادر.

إلى المفرد كغيرها من ظروف الأمكنة، نحو: «أَمَامَكَ»، و«قُدَّامَكَ» ونحوهما، فلمَّا أُضيفت إلى الجملة، صارت إضافتها كلاً إضافةً، فأشبهت «قَبْلُ»، و«بَعْدُ» في قطعهما عن الإضافة، إلا أن الحركة في «حَيْثُ» لالتقاء الساكنين، وفي «قَبْلُ»، و«بَعْدُ» للبناء.

وحكى الكسائي عن بعض العرب الكسر في «حَيْثُ»، فيقول: «من حَيْثُ لا يعلمون»، فكسرها مع إضافتها إلى الجملة، ووجه هذه اللغة أنهم أجروا «حَيْثُ»، وإن كانت مكاناً، مُجرى ظروف الزمان في إضافتها إلى الجمل، وإذا أُضيفت إلى الجملة، كان فيها وجهان: الإعرابُ والبناء، نحو قوله [من الطويل]:

على حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وقلتُ: أَلَمَّا أَضْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ^(١)

ويروى: «على حِينٍ» بالكسر، فمن فتح، بناء، ومن كسر، أعربه. ويجوز أن يكون من قال: «حَيْثُ» بناءً أيضاً، إلا أنه كسر على أصل التقاء الساكنين، ولم يُبالِ الثقل، كما قالوا: «جَيْرٍ»، و«وَيْبٍ»، فكسروا، وإن كان قبل الآخر ياءً. ومن العرب من يضيف «حَيْثُ» إلى المفرد ويجزّه، أنشد ابن الأعرابي [من الطويل]:

وَنَطَعْنُهُمْ حَيْثُ الْحَبَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ

فهذا بناء، وأضافه إلى المفرد، كما قال: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾^(٢)، فأضاف «لدن» مع كونه مبنياً، ولم يمنعه ذلك من الإضافة.

ولا يُجَازَى بـ«حَيْثُ» كما جُوزي بأخواتها من نحو «أَيْنَ»، و«أَتَى» من حيث كانت مضافة إلى الجملة بعدها. والإضافة مُوضحةٌ مُخَصَّصةٌ، والجزاء يقتضي الإبهام، فيتنافى مع^(٣) معنى الإضافة والجزاء، فلم يُجمع بينهما. فإذا أُريد ذلك، أتى معها بما يقطعها عن الإضافة، ويصير الفعل بعدها مجزوماً بعد أن كان مجروراً الموضع، ولا تصير بدخول «مَا» عليها حرفاً، كما صارت «إِذْ» عند سيبويه حرفاً بدخول «مَا» عليها، وذلك لقوة «حَيْثُ» وكثرة مواضعها، وتشعب لغاتها على ما سيوضح في موضعه من هذا الكتاب.

وقد يُستعمل «حَيْثُ» بمعنى الزمان، نحو قوله [من المديد]:

٦٣٣- لَلْفَتَى عَقْلٌ يَعْيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ
فاعرفه.

(١) تقدم بالرقم ٣٨.

(٢) النمل: ٦.

(٣) سقطت كلمة «مع» في الطبعين.

٦٣٣ - التخريج: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٨٦؛ وخزانة الأدب ١٩/٧؛ والدرر ٣/١٢٥؛ وسمط اللآلي ص ٣١٩؛ ولسان العرب ١٠/١٦٨ (سوق)، ١٥/٣٥٧ (هدى)؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٢٣٨؛ وهمع الهوامع ١/٢١٢.

فصل

[أحكام «منذ»]

قال صاحب الكتاب: ومنها «مُنْذُ»، وهي إذا كانت اسماً على معنيين: أحدهما: أَوَّلُ المُدَّةِ، كقولك: «ما رأيته منذُ يَوْمِ الجُمُعَةِ»، أي: أَوَّلُ المُدَّةِ التي انْتَفَتْ فيها الرُّؤْيَةُ، ومَبْدُؤُها ذلك اليومُ. والثاني: جميعُ المُدَّةِ، كقولك: «ما رأيته منذُ يومان»، أي: مدَّةَ انتفاءِ الرُّؤْيَةِ اليومان جميعاً. و«مُنْذُ» محذوفةٌ منها، وقالوا: هي لذلك أُدْخِلُ في الاسمِيَّةِ، وإذا لَقِيَها ساكنٌ بعدها، ضُمَّتْ رَدًّا إلى أصلها.

* * *

قال الشارح: اعلم أن «مُنْذُ»، و«مُنْذُ» يختصان بالزمان، فلا يدخلان إلا على زمانٍ، فمحلُّهما من الزمان محلُّ «مِنْ» من المكان. فـ«مِنْ» لا ابتداء الغاية في المكان، ولا يُستعمل في غيره. تقول: «ما سرْتُ من بغداد»، أي: ما ابتدأتُ السيرَ من هذا المكان. و«مُنْذُ»، و«مُنْذُ» لهذا المعنى في الزمان، ولا يُستعملان في غيره. وذهب الكوفيون^(١) إلى أن «مِنْ» يصلح للزمان والمكان، و«مُنْذُ»، و«مُنْذُ» لا يصلحان إلا للزمان، وتعلّقوا بقوله تعالى: ﴿لَمَسَّجِدُ أُتْسَرَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ﴾^(٢)، و«أَوَّلُ يَوْمٍ» من الزمان، وقد دخلت «مِنْ» على الزمان، ومنه قولُ زُهَيْرٍ [من الكامل]:

٦٣٤- لِمَنِ الدِّيارُ بِقُتَّةِ الجِبرِ أَقْوَيْنَ مِنْ جِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

= اللغة: هَذَا: تَقَدَّمَهُ.

المعنى: إِنَّ للفتى عقلاً يهديه إلى الرشاد ما دام حيّاً، وأينما كان. الإعراب: «اللفتى»: جار ومجرور بفتحة مقدرة على الألف للتعذر، والجار والمجرور متعلقان بخبر مقدم. «عَقْلٌ»: مبتدأ مرفوع مؤخر. «يعيش»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر تقديره: هو. «به»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يعيش». «حَيْثُ»: اسم مبني على الضم في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل «يعيش». «تهدي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «ساقه»: مفعول به منصوب، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «قَدَّمَهُ»: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محله الجر.

جملة «اللفتى عقل»: استثنائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يعيش به»: صفة لـ«عقل» محلها الرفع. وجملة «تهدي ساقه قدمه»: مضاف إليها محلها الجر.

والشاهد فيه أن الأَفْخَشَ قال: إِنَّ «حيث» قد تأتي بمعنى الحين كما في هذا البيت.

(١) انظر المسألة الرابعة والخمسين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ص ٣٧٠ - ٣٧٦.

(٢) التوبة: ١٠٨.

٦٣٤ - التخریج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٨٦؛ والأزهية ص ٢٨٣؛ وأسرار العربية =

و«حَجَجَ» معناه: سَنُون، وقد دخل عليها «مِنْ». ولا حَجَّةَ في ذلك لاحتمال أن يكون المراد بقوله: «من أول يوم»: من تأسيس أول يوم، ثم حُذِفَ المضاف، وأقيم المضافُ إليه مقامه. وقولُ زهير: «من حجج» أي: من مرَّ حجج، فدخلُ «مِنْ» إنما هو على الحدث، لا على الزمان. قال سيبويه^(١): «مُذٌّ تكون ابتداء غاية الأَيَّام والأحيان كما كانت «مِنْ»، لا يدخل واحدٌ منهما على الآخر، يعني أن «مُذٌّ» لا تدخل على «مِنْ»، و«مِنْ» لا تدخل عليها.

و«مُذٌّ» مخففة من «مُتَذٌّ» بحذف عينها، كما كانت «لُدٌّ» مخففة من «لُدُنٌّ» بحذف لامها. والذي يدلُّ على ذلك أنك لو سميت بـ«مُذٌّ»، وصغرتها، لقلت: «مُتِيذٌّ»، فتُعِيد المحذوف. والعرب تستعملهما اسمين وحرقتين. والأغلبُ على «مُتَذٌّ» أن تكون حرفاً، ويجوز أن تكون اسماً. والأغلبُ على «مُذٌّ» أن تكون اسماً للحذف الذي لحقها، والحذفُ بابُه الأسماء من نحو: «يَدٌ»، و«دَمٌ»، والأفعال من نحو «حُذٌّ»، و«كُلٌّ»؛ وأما الحروف، فليس الأصلُ فيها الحذف إلا أن تكون مضاعفة، فتُخَفَّفُ نحو: «إِنَّ»، و«لَكِنَّ»، و«رُبَّ».

وإنما قلَّ الحذف في الحروف، لأنَّ الحذف ضربٌ من التصرف، والحروف لا تصرف لها لجمودها وكونها بمنزلة جزء من الاسم والفعل، وجزء الشيء لا تصرف له. وشيء آخر، وهو أنَّ الحروف إنما جيء بها لضربٍ من الإيجاز والاختصار، وهو النيابة عن الأفعال لتفيد فائدتها مع إيجاز اللفظ، ألا ترى أنَّ همزة الاستفهام نائبة عن

= ص ٢٧٣؛ والأغاني ٨٦/٦؛ والإنصاف ٣٧١/١؛ وخزانة الأدب ٤٣٩/٩، ٤٤٠؛ والدرر ١٤٢/٣؛ وشرح التصريح ١٧/٢؛ وشرح شواهد المغني ٧٥٠/٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٤؛ والشعر والشعراء ١٤٥/١؛ ولسان العرب ١٧٠/٤ (هجر)، ٤٢١/١٣ (منز)؛ والمقاصد النحوية ٣١٢/٣؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٧٠؛ ورصف المباني ص ٣٢٠؛ وشرح الأشموني ٢٩٧/٢؛ ومغني اللبيب ٣٣٥/١؛ وجمع الهوامع ٣١٧/١.

اللغة: القنَّة: أعلى الشيء. الحجر: منازل ثمود عند وادي القرى. أقوين: خلون. مذ حجج: منذ سنوات.

المعنى: يتساءل الشاعر عن ديار قنَّة الحجر التي خلت منذ سنوات عديدة. الإعراب: «لمن»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم للمبتدأ. «الديار»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «بقنَّة»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من «الديار»، وهو مضاف. «الحجر»: مضاف إليه مجرور. «أقوين»: فعل ماضٍ، والتون: ضمير في محل رفع فاعل. «من حجج»: جار ومجرور متعلقان بـ«أقوين». «ومن دهر»: الواو: حرف عطف، «من دهر»: جار ومجرور متعلقان بـ«أقوين». جملة «لمن الديار»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أقوين»: في محل رفع نعت «الديار».

والشاهد فيه قوله: «من حجج»، و«من دهر» حيث جاءت «من» لابتداء الغاية في الزمان، على رأي الكوفيين.

«أَسْتَفْهِمُ»، وواو العطف نائبة عن «عطف»، وكذلك سائر الحروف؟

وإذا كانت الحروف إنما جيء بها للإيجاز والاختصار، فلو ذهبَتْ تحذف منها شيئاً، لكان اختصار المختصر، وهو إجحاف. فلذلك كان الغالب على «مُنْذُ» الحرفية، والغالب على «مُذُ» الاسمية. فإذا كانت حرفاً، كان ما بعدها مخفوضاً، وكانت بمعنى الزمان الحاضر، نحو قولك: «ما رأيته مُذُ الساعة»، أي: في هذه الساعة الحاضرة، وكذلك «مُنْذُ الشهر»، و«مُنْذُ العام»، كلُّه بمعنى الحاضر. ف«مُنْذُ» أوصلت معنى الفعل إلى ما بعدها من الزمان. ومثله: «مُذُ كَمْ سَرْتُ؟» ف«مُذُ» أوصلت معنى «سرت» إلى «كَمْ»، كما كانت الباء كذلك في قولك: «بِمَنْ تَمُرُّ؟» وتقول: «ما رأيته مُذُ اليوم إلى ساعتك هذه»، جعلت «اليوم» أوّل غاييتك، فأجريت في بابها كما جرت «مِنْ» إذا قلت: «مِنْ مكانٍ كذا». وتقول: «ما رأيته مُذُ يومين»، جعلتهما غايةً ابتدائهما.

وإذا كانت اسمًا فلها معنيان:

أحدهما: أن تكون بمعنى الأمد، فتتَّظَّم أوّل الوقت إلى آخره.

والآخر: أن تكون بمعنى أوّل الوقت. مثال الوجه الأوّل قولك: «ما رأيته مذ يومان»، و«مذ ليلتان»، والمعنى: أمد ذلك يومان وليلتان، والنكرة ممّا يختصّ بهذا الضرب؛ لأنّ الغرض عدّة المدة التي انقطعت فيها الرؤية. وذلك أنّها وقعت جواباً عن «كم مدة انقطاع الرؤية؟» أو «مذ كم يوماً لم تره؟» فوجب أن يكون الجواب عدداً؛ لأنّ «كَمْ» عدّد، والجواب ينبغي أن يكون مطابقاً للسؤال، ولا يلزم تخصيص الوقت وتعيينه. فإن أثبت بمعرفة تشتمل على عدد، جاز ولم يمتنع، نحو قولك: «لم أَره مذ المحرّم، ومذ الشتاء»؛ لاشتمالهما على مدة معدودة، كأنك قلت: «لم أَره مذ ثلاثون يوماً، ومذ ثلاثة أشهر»؛ لأنّ تعريفه لم يُخرِجه عن إفادة العدد، فقد وفيت بجواب «كَمْ» وزيادة.

وأما الوجه الآخر: فيذكر فيه ابتداء الوقت على جهة التعريف، كقولك: «ما رأيته مذ يوم الجمعة»، والمعنى: ابتداء ذلك يوم الجمعة، وأوّل ذلك يوم الجمعة. وهذا الوجه الثاني لا يجوز فيه إلّا التوقيف والإشارة إلى وقت بعينه. وذلك أنّ جميع ذلك جواب كلام، كأنه لما قال: «لم أرك»، قال: «كم مدة ذلك؟» و«ما أوّل ذلك؟» فجواب الأوّل العدد، وما له مقدار معلوم من الزمان على ما ذكر. وجواب الثاني، وهو «ما أوّل ذلك؟» و«ما ابتداء ذلك؟» أن تذكر له أوقاتاً معلومة، نحو: «يوم كذا»، و«سنة كذا». والمراد: ما رأيته مذ ذلك الوقت إلى وقتي هذا، إلّا أنك تركت ذكر منتهى الغاية للعلم به، إذ لو كان وقعت رؤيته بعد، ولم تكن الرؤية انقطعت من الوقت الذي ذكره، لكان الإخبار غير صحيح.

واعلم أنّك إذا رفعت ما بعد «مُذُ»، فالكلام مبتدأ وخبر، ف«مُذُ» ابتداء، وما بعده

الخبر؛ لأن «مُدَّ» واقعة موقع «الأمَد»، كأنك قلت: «أمدُ ذلك يومان»، أو «أولُ أمدِه يومُ الجمعة»، فكما يكون الأمَد مبتدأً، فكذلك ما وقع موقعه. وقال بعضهم: «يومان» هو المبتدأ، و«مُدَّ» الخبر، وتُقدَّر «مُدَّ» تقدير ظرف المكان، كأنه قال: «بيني وبينه يومان». والأوَّل أظهر، فالكلام إذا رفعت ما بعد «مُدَّ» جملتان، وإذا خفضت قلت: «مُدَّ يومين»، فالكلام جملة واحدة.

وذهب الفراء إلى أن «مُنْدُ» مركبة من «مِنْ»، و«دُو»، فحذفوا الواو تخفيفاً وما بعدها من صلة الذال، وقال غيره: هي مركبة من «مِنْ» و«إِذْ»، فحذفت الهمزة تخفيفاً، وغُيِّرَ بضم أولها، وحُرِّكَتِ الذال لسكونها، وسكونِ النون قبلها، وضُمَّتْ إتباعاً لضمَّة الميم. وهذه دعاوى لا دليل عليها، والأصل عدم التركيب.

وقد ذهب بعض أصحابنا^(١) إلى أن «مُدَّ» و«مُنْدُ» اسمان على كلِّ حال، فإذا رفعت ما بعدهما، فعلى الابتداء والخبر على ما سبق، وإذا خفضت ما بعدهما، فعلى تقدير اسمين مضافين، وإن كانا مبنيَّين، كقولك: ﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾^(٢) أضفت «لَدُنْ» إلى «حَكِيمٍ»، وإن كان مبنيّاً.

ومثله في خفض ما بعده ورفع «كَمْ». تقول: «كم رجل جاءني؟» فيكون بمنزلة عدد مضاف، وتقول: «كم دراهمك؟» فيكون في موضع مبتدأ، وما بعده الخبر. وهو قول متين، إلا أن الجواب عنه أن «مُدَّ» و«مُنْدُ» لابتداء الغاية في الزمان، فهي نظيرة «مِنْ» في المكان، فكما أن «مِنْ» حرف، فكذلك ما هو في معناه.

فإن قيل: فلم بُنيت «مند» و«مد»؟ قيل: أما إذا كانت حرفاً، فلا كلام في بنائها، إذ الحروف كلها مبنية، وإذا كانت اسماً، فهي مبنية أيضاً؛ لأنها اسمٌ في معنى الحرف، فكان مبنيّاً كـ«مَنْ» و«مَا» إذا كانا استفهاماً، أو جزاءً، وحقُّهما السكون؛ لأنَّ أصل البناء على السكون. وإنما حُرِّكَتِ «مُنْدُ»، لكون النون قبلها ساكنةً، وضُمَّتْ إتباعاً لضمِّ الميم، إذ النون خفيفةٌ، لأنها غنةٌ في الخيشوم ساكنةٌ، فكانت حاجزاً غير حصين. ولو بنوها على الكسر بمقتضى التقاء الساكنين، لخرجوا من ضمٍّ إلى كسر، وذلك قليلٌ في كلامهم.

ومثله في الإبتاع قولهم: «مُنْتَنٌ»، فمنهم من يضمُّ التاء إتباعاً لضمَّة الميم، ومنهم من يقول: «مِنْتَنٌ»، بكسر الميم إتباعاً لكسرة التاء، إذ النون لحفائها وكونها غنةً في الخيشوم حاجزٌ غير حصين. وأما «مُدَّ» فساكنةٌ، لأنه لم يلتق في آخرها ما يوجب لها الحركة، فإن لقيها ساكناً بعدها، ضُمَّتْ لالتقاء الساكنين، نحو: «مُدَّ اليوم»، و«مُدَّ

(١) انظر المسألة السادسة والخمسين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص ٣٨٢ - ٣٩٣.

(٢) النمل: ٦.

الليلة». ومنهم من يكسرهما، فيقول: «مُذِ اليوم»، و«مُذِ الليلة»، فَمَنْ ضَمَّ، فَإِنَّهُ أَتْبَعَ الضَّمَّ الضَّمَّ، وإذا كانوا أتبعوا في «مُنْذُ» مع الحاجز، فأن يُتْبِعُوهُ مع عدم الحاجز أولى. ويجوز أن يكون لَمَّا وجب التحريك لالتقاء الساكنين، حَرَكُوهُ بالحركة التي كانت له، كما قالوا: «رُبَّ»، فحَرَكُوها في حال التخفيف بالحركة التي كانت لها قبل التخفيف، فاعرفه.

فصل

[أحكام «إِذْ» و«إِذَا»]

قال صاحب الكتاب: ومنها «إِذْ» لما مضى من الدَّهْرِ، و«إِذَا» لما يُسْتَقْبَل منه، وهما مضافتان أبداً، إِلَّا أَنْ «إِذَا» تضاف إلى كِلْتَا الْجُمْلَتَيْنِ، وأخْتُهَا لا تضاف إِلَّا إلى الفعلية، تقول: «جِئْتُ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ»، و«إِذَا قَامَ زَيْدٌ»، و«إِذَا يَقُومُ زَيْدٌ»، و«إِذَا يَزِيدُ يَقُومُ»، وقد استقبحوا: «إِذَا زَيْدٌ قَامَ». وتقول: «إِذَا قَامَ زَيْدٌ»، و«إِذَا يَقُومُ زَيْدٌ». قال الله تعالى: ﴿وَأَلَّيْ إِذَا يَشْتِى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾^(١)، ونحو قوله [من الرجز]:

إذا الرُّجَالُ بِالرُّجَالِ انْتَفَتِ - ٦٣٥ -

ارتفاع الاسم فيه بمضمر يفسره الظاهر.

قال الشارح: «إِذْ»، و«إِذَا» ظرفان من ظروف الأزمنة، فـ«إِذْ» ظرفٌ لما مضى منها، و«إِذَا» لما يُسْتَقْبَل، وهما مبنيتان على السكون. والذي أوجب لهما البناء شَبَهُهُمَا بالموصولات، وتنزُّلُ كُلِّ واحد منهما منزلةً بعض الاسم. فأما «إِذَا» فَإِنَّهَا تقع على الأزمنة الماضية كُلِّها مبهمَةً فيها، لا اختصاصَ لها ببعضها دون بعض، فاحتاجت لذلك إلى ما يوضحها، ويكشف عن معناها، وإيضاحها يكون بجملته بعدها، فصارت بمنزلة بعض الاسم، وضارعت «الَّذِي»، والأسماء الناقصة المحتاجة إلى الصلات، لأنَّ الأسماء موضوعةٌ للدلالة على المسمَّيات، والتمييز بين بعضها وبعض. فإذا وُجد منها ما يتوقف معناه على ما بعده، حلَّ مع ما بعده من تمامه محلَّ الاسم الواحد، وصار هو بنفسه

(١) الليل: ١ - ٢.

٦٣٥ - التخرُّج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: «إِذَا»: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشروطه متعلق بجوابه. «الرجال»: فاعل لفعل محذوف، والتقدير: إذا التفت الرجال. «بالرجال»: جار ومجرور متعلقان بـ «التفت». «التفت»: فعل ماضٍ، والتاء: للثاني، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. وجملة «التفت الرجال»: في محلِّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «التفت»: تفسيرية لا محلَّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه مجيء الاسم بعد «إِذَا» مرفوعاً بفعل محذوف يفسره المذكور. والكوفيتون يجيزون وقوع المبتدأ والخبر بعدها.

بمنزلة بعض الاسم، وبعض الاسم مبني؛ لأن بعض الاسم لا يوضع للدلالة على المعنى. وبُنيَت على السكون على أصل البناء على ما تقدّم.

ف«إِذَا» تُوضَحُ بالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، فمثال المبتدأ والخبر قولك: «جئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ»، ومثال الفعل والفاعل قولك: «جئْتُكَ إِذْ قَامَ زَيْدٌ»، و«إِذَا يَقُومُ زَيْدٌ». وإذا كان الفعل مضارعاً؛ حسن تقديمه وتأخيرُه، نحو: «جئْتُكَ إِذْ يَقُومُ زَيْدٌ»، و«إِذَا زَيْدٌ يَقُومُ». وإذا كان ماضياً، لم يحسن تأخيرُه، لا يكادون يقولون: «إِذَا زَيْدٌ قَامَ»، وذلك لأن «إِذَا» ظرفُ زمان ماضٍ، فإذا كان معك فعلٌ ماضٍ، استحَبُّوا إيلاءه إِيَّاهُ لتشاكل معناه، وما بعد «إِذَا» في موضع خفض بإضافة «إِذَا» إليه، إذ كانت زماناً، والزمانُ يضاف إلى الجُمْل، نحو: «جئْتُكَ زَمَانَ زَيْدٌ أَمِيرٌ، وَزَمَنَ قَامَ زَيْدٌ، وَزَمَنَ يَقُومُ زَيْدٌ».

وأما «إِذَا»، فهي اسمٌ من أسماء الزمان أيضاً، ومعناها المستقبل، وهي مبنية لإبهامها في المستقبل، وافتقارها إلى جملة بعدها، تُوضِحُها وتُبينُها كما كانت الموصولات كذلك، على ما ذكرنا في «إِذَا»، مضافاً ذلك إلى ما فيها من معنى الشرط، فبُنيَت كبناء أدوات الشرط، وسكن آخرُها؛ لأنه لم يلتقِ فيه ساكنان. ولما تَضَمَّنَتْ من معنى الجزاء، لم يقع بعدها إلا الفعل، نحو: «آتِيكَ إِذَا احْمَرَّ البُسْرُ، وَإِذَا يَقُومُ زَيْدٌ».

فأما قول الله تعالى: ﴿وَأَلَيْلٌ إِذَا يَفْتُنَّ * وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى﴾^(١) فشاهد على جواز وقوع كل واحد من المضارع والماضي بعدها، فإذا وقع الاسم بعدها مرفوعاً، فعلى تقدير فعل قبله، لأنه لا يقع بعدها المبتدأ والخبر، لما تَضَمَّنَتْ من الشرط والجزاء. والشرط والجزاء مختصان بالأفعال، وذلك نحو قوله، وهو جَحْدَرُ بْنُ ضُبَيْعَةَ جاهليّ [من الرجز]:

إِذَا الرُّجَالُ بِالرُّجَالِ التَّفَّتِ

وبعده:

أَمْخَدَجٌ فِي الْحَزْبِ أَمْ أَتَمَّتِ

ويروى:

إِذَا الْكُفَاءُ بِالْكُفَاءِ التَّفَّتِ

و:

إِذَا الْعَوَالِي بِالْعَوَالِي التَّفَّتِ

والمُخَدَجُ: الولدُ يولد ناقصاً، وإن تَمَّتْ أَيْامُ حَمْلِهِ، كأنه قال: «إِذَا التَّفَّتِ الرُّجَالُ بِالرُّجَالِ التَّفَّتِ»، ومثله قوله [من الطويل]:

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَا بَلْغَتِهِ فَقَامَ بِقَاسٍ بَيْنَ وَضْلَيْكَ جَازِرٌ^(٢)

والمراد: إذا بلغ ابنُ أبي موسى بلالَ بلغته. وعليه قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(١) و﴿إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ﴾^(٢). كله بإضمار فعل يُفسره الظاهر. وأجاز الكوفيون وقوع المبتدأ والخبر بعدها لأنها ليست شرطاً في الحقيقة.

قال صاحب الكتاب: وفي «إذا» معنى المُجازاة دون «إذ»، إلا إذا كُفْتُ، كقول العباس بن مرداس [من الكامل]:

٦٣٦- إذا دخلت على الرسول فقل له حقاً عليك إذا اطمأن المجلس
وقد تقعان للمفاجأة، كقولك: «بينا زيد قائم إذ رأى عمرًا»، و«بينما نحن بمكان كذا إذا فلان قد طلع علينا»، و«خرجت فإذا زيد بالباب». قال [من الطويل]:

٦٣٧- وكنْتُ أرى زيذاً كما قيل سيّداً إذا إنه عبْدُ القفا واللهازم

(١) الانشقاق: ١. (٢) الانفطار: ١.

٦٣٦- التخريج: البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٧٢؛ وخزانة الأدب ٢٩/٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٩٣/٢؛ والكتاب ٥٧/٣؛ ولسان العرب ٤٧٦/٣ (أذذ)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١٣١/١؛ ورصف المباني ص ٦٠؛ والمقتضب ٤٧/٢.
اللغة: اطمأن المجلس: انعقد.

المعنى: إذا قدمت على الرسول عندما ينعقد المجلس، ووقفت بين يديه، فقل له ما عندك، فقد حقّ القول عليك.

الإعراب: «إذا»: حرف شرط جازم. «دخلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون في محل جزم فعل الشرط، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «على الرسول»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «دخلت». «فقل»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«قل»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «له»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «قل». «حقاً»: مفعول مطلق لفعل محذوف. «عليك»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «حقاً». «إذا»: ظرفية حينية فقدت معنى الشرط متعلقة بالفعل «قل». «اطمأن»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «المجلس»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «إذا ما دخلت فقل...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «دخلت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «قل له»: في محل جزم جواب الشرط. وجملة «اطمأن»: في محل جرٍّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «إذا ما دخلت...» حيث دخلت «ما» على «إذا» فكفّتها عن الإضافة.

٦٣٧- التخريج: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٨/١؛ وتخليص الشواهد ص ٣٤٨؛ والجنى الداني ص ٣٧٨، ٤١١؛ وجواهر الأدب ص ٣٥٢؛ وخزانة الأدب ١٠/٢٦٥؛ والخصائص ٢/٣٩٩؛ والدرر ٢/١٨٠؛ وشرح الأشموني ١٣٨/١؛ وشرح التصريح ٢١٨/١؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨١؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٢٨؛ والكتاب ١٤٤/٣؛ والمقاصد النحوية ٢/٢٢٤؛ والمقتضب ٢/٣٥١؛ وجمع الهوامع ١/١٣٨.

وكان الأصمعي لا يستفصح إلا طَرَحَهما في جواب «بَيْنَا»، و«بَيْنَمَا»، وأنشد [من الوافر]:

٦٣٨- بَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مَعْلَقَ وَفُضَّةٍ وَزِنَادِرَاعٍ

= اللغة: القفا: المؤخرة. اللهازم: ج اللهزمة، وهي العظم الناتئ في اللحي تحت الأذن. وعبد القفا واللهازم: كناية عن الخسة والحقارة.

الإعراب: «وكنْتَ»: الواو: بحسب ما قبلها، و«كنْتَ»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «أرى»: فعل مضارع مرفوع، مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «زَيْدًا»: مفعول به أول لـ «أرى» منصوب. «كما»: الكاف: حرف جرّ، و«ما»: اسم موصول مبني في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بحال من «زَيْدًا» محذوفة. «قيل»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «سَيْدًا»: مفعول به ثانٍ لـ «أرى». «إِذَا»: الفجائية. «إنّه»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إنّ». «عبد»: خبر «إنّ» مرفوع، وهو مضاف: «القفا»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعلّذ. «واللهازم»: الواو: حرف عطف، و«اللهازم»: معطوف على «القفا» مجرور.

وجملة «كنْتَ أرى...»: بحسب ما قبلها. وجملة «أرى»: في محلّ نصب خبر «كنْتَ». وجملة «قيل»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. وجملة «إنّه عبد...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: وقوع «إِذَا» بمعنى المفاجأة.

٦٣٨ - التخريج: البيت لنصيب في ديوانه ص ١٠٤؛ ولرجل من قيس عيلان في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٣٦؛ وأمالى ابن الحاجب ١/ ٣٤٢؛ والجنى الداني ص ١٧٦؛ وخزانة الأدب ٧/ ٧٤؛ والدرر ٣/ ١١٨؛ ورصف المباني ص ١١؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٣، ٢/ ٧١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤٧؛ ولسان العرب ١٣/ ٦٥ (بين)؛ والمحاسب ٢/ ٧٨؛ وجمع الهوامع ١/ ٢١١.

اللغة: نرقبه: نترقبه وننتظره. الوفضة: حقيبة يحمل فيها الصياد أو الراكب ما سيأكله عندما يجوع. الزناد: جمع زند وزنده وهما العودان الأعلى والأسفل اللذين تُقْتَدَح النار بهما.

المعنى: أقبل إلينا بينما كنا في انتظاره، يعلّق على كفته زوادته وعودين لإشعال النار عند الحاجة. الإعراب: «بَيْنَا»: ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلّق بالفعل «أتَانَا»، والألف: لإشباع حركة النون والتعويض. «نَحْنُ»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «نرقبه»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «أتَانَا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «معلّق»: حال منصوبة بالفتحة، وهو مضاف. «وفضة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وزناد»: الواو: حرف عطف، و«زناد»: معطوف على «وفضة» مجرور. «راع»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الياء المحذوفة.

وجملة: «نَحْنُ نرقبه»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «نرقبه»: في محلّ رفع خبر «نَحْنُ». وجملة «أتَانَا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه استعمال «بينا» بغير «إِذَا»، وهو الأوضح.

وأمثالاً له. ويُجاب الشرط بـ «إذا» كما يُجاب بالفاء. قال الله تعالى ﴿وَكِنْ تَصْبَهُمْ سَبِّئُهُ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(١).

قال الشارح: إنَّما كان في «إذا» معنى المجازاة؛ لأنَّ جوابها يقع عند الوقت الواقع، كما تقع المجازاة عند وقوع الشرط. ومثله قولك: «الذي يأتيني فله درهم»، فيه معنى المجازاة؛ لأنَّه بالإتيان يستحقَّ الدرهم. ولا يُجَازَى بها، فيُجَزَم ما بعدها؛ لما تقدَّم من توقيتها، وتعيين زمانها، فلذلك كان ما بعدها من الفعل مرفوعاً، نحو قوله [من البسيط]:

٦٣٩- تُضْغِي إِذَا شَدَّهَا لِلرَّحْلِ جَانِحَةً حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي غَرْزِهَا تَثْبُ
ولا يُجَزَم بها إلَّا في الشعر، نحو قوله [من الطويل]:

٦٤٠- إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَضْلُهَا خُطَانًا إِلَى أَغْدَائِنَا فَنُضَارِبِ

(١) الروم: ٣٦.

٦٣٩ - التخریج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٤٨؛ وشرح أبيات سيويه ١١٩/٢؛ ولسان العرب ١١/٤٢٦ (عجل)، ١٤/٤٦١ (صفا)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٠٦؛ ولسان العرب ١٠/٢١٣ (طبق).

اللغة: تضغي هنا معناه: تسكن. استوى: أي استقرَّ الراكب عليها. الغرز للرحل: كالركاب للسرير. الجانحة: المائلة.

المعنى: يصف ناقة مؤدبة تسكن إذا ما شدَّ الرحل عليها، وإذا استوى عليها راكبها سارت في سرعة. الإعراب: «تضغي»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هي. «إذا»: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل «تضغي». «شدَّها»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«ها»: مفعول به، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هو. «للرحل»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «شدَّ». «جانحة»: حال. «حتى»: حرف غاية وابتداء، «إذا»: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متضمن معنى الشرط متعلق بالفعل «تثبُّ». «ها»: زائدة. «استوى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هو. «في غرزها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل استوى، و«ها»: مضاف إليه محله الجر. «تثبُّ»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هي.

جملة «تضغي»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «شدَّها»: مضاف إليها محلُّها الجر. وجملة «إذا ما استوى... تثبُّ»: استئنافية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «استوى»: مضاف إليها محلُّها الجر. وجملة «تثبُّ»: جواب شرط غير جازم لا محلَّ لها من الإعراب. والشاهد فيه رفع ما بعد «إذا» على ما يجب لها، لأنها تدل على وقت بعينه، وحرف الشرط مبني على الإبهام في الأوقات وغيرها.

٦٤٠ - التخریج: البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ٨٨؛ وخزانة الأدب ٧/٢٥، ٢٧؛ وشرح أبيات سيويه ٢/١٣٧؛ والشعر والشعراء ص ٣٢٧؛ والكتاب ٣/٦١؛ ولرقيم أخي بني الصاردة في خزانة الأدب ٧/٢٩، ٣٠.

فجزم ما عطف على الجواب دليل على جزم الجواب .
وليست «إِذَا» كذلك لتبيين وقتها وكونه ماضيًا، والشرط إنما يكون بالمستقبل،
فلذلك ساء أن يليها الاسم والفعل .

فإذا دخلت عليها «مَا»، كفتها عن الإضافة، نحو قوله، وهو العباس بن مرداس
[من الكامل]:

إِذَا مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ . . . إلخ

الشاهد فيه مُجَازَاةُ بـ«إِذَا»، ودل على ذلك إتيائه بالفاء جوابًا، لأنها صارت
بدخول «مَا» عليها، وكَفَّهَا لها عن الإضافة المَوْضِحة الكاشفة عن معناها، مبهمة بمنزلة
«مَتَى»، فجازت المجازاة بها، كما يُجَازَى بـ«مَتَى». والفرق بين «مَتَى» و«إِذَا» أَنَّ «مَتَى»
للزمان المطلق، و«إِذَا» للزمان المعين إِلَّا أَنَّ «إِذَا» تصير بتركيب «مَا» معها حرفًا من حروف
الجزاء عند سيبويه^(١)، وتخرج عن حيز الأسماء، وسيوضح ذلك في موضعه من الجزء .
وقد تكون «إِذَا» للمُفَاجَأة، فتكون فيه اسمًا للمكان، وظرفًا من ظروفه، فتقول:
«خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ»، و«خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ قَائِمًا»، و«خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ». فإذا قلت:
«خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ». كان «زَيْدٌ» المبتدأ، و«قَائِمٌ» الخبر، و«إِذَا» ظرف مكان عَمِلَ فيه
الخبر، كما تقول: «فِي الدَّارِ زَيْدٌ قَائِمٌ»، والمراد: بِحَضْرَتِي زَيْدٌ قَائِمٌ، أي: فَاجَأَنِي عند
خروجي. وإذا قلت: «إِذَا زَيْدٌ قَائِمًا»، جعلت «إِذَا» الخبر؛ لأنه ظرف مكان، وظروف

= المعنى: إذا كانت أسيفنا قصيرة عند لقاء الأعداء، وصلناها بخطواتنا مقدمين عليهم حتى ننال منهم بها .
الإعراب: «إِذَا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط متعلق بجوابه . «قَصُرَتْ»: فعل
ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها من الإعراب . «أَسِيفُنَا»: فاعل مرفوع بالضمّة،
و«نَا»: مضاف إليه محلّه الجر . «كَانَ»: فعل ماض ناقص مبني على الفتح . «وَصَلَّهَا»: اسم «كَانَ»
مرفوع بالضمّة، و«هَا»: في محل جرّ مضاف إليه . «خَطَانَا»: خبر «كَانَ» منصوب بفتحة مقدّرة على
الألف و«نَا»: في محل جرّ مضاف إليه . «إِلَى أَعْدَانَا»: جار ومجرور متعلّقان بـ«وَصَلَّهَا»، و«نَا»: ضمير مبني في محل جرّ مضاف إليه . «فَنَضَارِبُ»: الفاء: حرف عطف، «نَضَارِبُ»: فعل مضارع مجزوم لأنه معطوف على جواب شرط «إِذَا» المتوهم جزمه، وحرك بالكسر لضرورة القافية، وفاعله ضمير مستتر تقديره: نحن .

جملة «إِذَا قَصُرَتْ» . . .: ابتدائية لا محل لها من الإعراب . وجملة «قَصُرَتْ»: في محل جرّ بالإضافة . وجملة «كَانَ وَصَلَّهَا»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب، أو جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها من الإعراب . وجملة «فَنَضَارِبُ»: معطوفة على جملة «كَانَ وَصَلَّهَا» لا محل لها من الإعراب .

والشاهد فيه قوله: «فَنَضَارِبُ» حيث جزم الفعل المضارع لعطفه على جواب شرط «إِذَا»، وعلى هذا تكون جازمة، وقد روي البيت روايات متعددة منها بالرفع (على الإقواء)، ومنها بالرفع ضمن قصيدة مضمومة الروي .

المكان تقع أخبارًا عن الجُثث، و«قائمًا» حالّ من المضمر في الظرف، والظرف وضميره عملاً في الحال، كما تقول: «في الدار زيدٌ قائمًا». ومن قال: «خرجتُ فإذا زيدٌ»، ف«زيدٌ» مبتدأ، و«إذا» الخبر، فأما قوله، أنشده سيويه [من الطويل]:

وكننتُ أرى زيدًا... إلخ

فأورده شاهدًا على كون «إذا» خبرًا، وذلك إذا فُتحت «أَنْ» على تأويل المصدر المبتدأ، والإخبار عنه بـ«إذا»، والتقدير: فإذا العُبوديّة، كأنه شاهد نفس المعنى الذي هو الخدمة والعمل.

فأما إذا كُسرت «إِنْ» فإنه على نيّة وقوع المبتدأ والخبر بعد «إذا»، لأن «إِنْ» تُقدّر تقديرَ الجُمْل، أي: فإذا هو عبدٌ، كأنه شاهد الشخص نفسه من غير صفة العمل. يهجو هذا الرجل بأنه كان يظنّ فيه النجدة، فإذا هو ذليل القفا واللاهزم. واللاهزم: جمعُ لِهْزَمَةٍ بكسر اللام، وهما لهزمتان، أي: عَظْمان ناتئتان في أصل اللَّحْيَيْنِ، لأنَّ الخُضُوع يكون بالأعناق والرؤوس. و«إذا» ههنا يجوز أن تكون ظرفَ مكان متعلّقة بالخبر، ويجوز أن تكون حرفًا دالًّا على المفاجأة، فلا تتعلّق بشيء، وقد تقدّم نحو ذلك في أول الكتاب.

وقد تُغني «إذا» إذا كانت للمفاجأة عن الفاء في جواب الشرط، تقول: «إن تأتني فأنا مُكرِّمٌ لك»، وإن شئت: «إذا أنا مكرم لك»، وذلك لتقارب معنييهما؛ لأنّ المفاجأة والتعقيب متقاربان. قال الله تعالى: ﴿وَلِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَمْأَدُمْت أَيَدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَنْقُطُونَ﴾^(١)، أي: فهم يَنْقُطُونَ.

فأما قولهم: «بَيْنَا زيدٌ قائمٌ إذ رأى عمرًا»، و«بَيْنَمَا نحنُ في مكان كذا إذا طلع فلانٌ علينا»، فقال بعضهم: هي للمفاجأة كما كانت «إذا» كذلك، وقال بعضهم هي زائدة، والمعنى: بينما زيدٌ قائمٌ رأى عمرًا. وكان الأصمعي لا يرى إلّا طَرَحَ «إِذْ» من جواب «بَيْنَا» و«بَيْنَمَا»، ويستضعف الإتيان بها، وذلك من قِبَلِ أَنَّ «بَيْنَا» هي «بَيْنَ»، والألف إشباعٌ عن فتحة النون، وهي متعلّقة بالجواب، فإذا أتيت بـ«إِذْ»، وأضفتها إلى الجواب، لم يحسن إعماله فيما تقدّم عليه، والذي أجاز له لأجلِ أنّه ظرفٌ، والظروف يُتَّسع فيها. وأحسنُ أحوالها أن تكون زائدة، فلا تكون مضافة، فلا يقبح تقديم ما كان في حيّز الجواب، فأما قوله [من الوافر]:

بيننا نحن نرقبه... إلخ

فشاهد على استعمالها بغير «إِذْ»، وهو الأفصح، والمراد بقوله: «بيننا نحن بين أوقات نحن نرقبه»؛ لأنّه قد أضيف إلى الجملة. وإنّما يضاف إلى الجملة أسماء الزمان

دون غيرها، فلذلك قلنا: إنّ المراد: بين أوقات نحن نرقبه. ومثله قوله [من الكامل]:
 بَيْنَا تَعْتُقُهُ الْكُمَاةَ وَرَوْغِهِ يَوْمًا، أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلَفَعُ^(١)
 والمراد: بين أوقات تعتقه الكُمَاة.

فصل

[«لدى» ولغاتها]

قال صاحب الكتاب: ومنها «لدى»، والذي يفصل بينها وبين «عند» أنك تقول: «عندي كذا» لما كان في ملكك، حَضَرَكَ أو غاب عنك، و«لديّ كذا» لما لا يتجاوز حَضَرَتِكَ. وفيها ثمان لغات: «لدى»، و«لذن»، و«لذن»، و«لذ» بحذف نونها، و«لذن»، و«لذن» بالكسر للالتقاء الساكنين، و«لذ»، و«لذ» بحذف نونهما. وحكمها أن يُجَرَّ بها على الإضافة، كقوله تعالى: ﴿مِنْ لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾^(٢). وقد نصبت العربُ بها «غُدُوَّة» خاصة. قال [من الطويل]:

٦٤١- لَدُنْ غُدُوَّةٌ حَتَّى أَلَاذَ بِخُفِّهَا بَقِيَّةٌ مَنَقُوصٍ مِنَ الظِّلِّ قَالِصٍ
 تشبيهاً لنونها بالتنوين، لما رأوها تُنَزَعُ عنها وثبت.

قال الشارح: اعلم أنّ «لدى» ظرفٌ من ظروف الأمكنة بمعنى «عند»، وهو مبني على السكون، والذي أوجب بناءه فَرَضَ إيهامه بوقوعه على كلّ جهة من الجهات الست،

(١) تقدم بالرقم ٥٣٠.

(٢) النمل: ٦

٦٤١ - التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: الغدوة: البكرة ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس. ألاذ: أحاط. قالص: منضمّ بعضه إلى بعض.

المعنى: ما زالت هذه الناقة تسير من قبل طلوع الشمس حتى أحاط الظلّ بخفها واجتمع حوله، أي: إلى وقت الاستواء.

الإعراب: «لذن»: ظرف بمعنى: عند، مبني في محل نصب مفعول فيه، متعلق بفعل مقدّر. «غُدُوَّة»: اسم منصوب بـ «لذن»: كأنه توهم أنّ هذه النون زائدة تقوم مقام التنوين، فنصب، كما تقول: «ضاربٌ زيداً»، وقد أجاز الفراء فيها الرفع إجراءً لـ «لذن» مجرى «مذ»، والجرّ إجراءً لها مجرى «من» و«عن». «حتى»: حرف جرّ. «ألاذ»: فعل ماضٍ. «بخفها»: جار ومجرور متعلقان بـ «ألاذ». و«خف»: مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «بقية»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «منقوص»: مضاف إليه مجرور. «من الظل»: جار ومجرور متعلقان بـ «منقوص». «قالص»: نعت مجرور. وجملة «ألاذ» في تأويل مصدر في محلّ جرّ بحرف الجرّ. والشاهد فيه انتصاب «غُدُوَّة» بـ «لذن» تشبيهاً لنونها بالتنوين.

فليس في ظروف الأمانة أبهَم من «لَدَى»، و«عِنْدَ»، ولذلك لزمّت الظرفيّة، فلم تتمكّن تمكّن غيرها من الظروف، فجرت لذلك مجرى الحرف في إيهامه. وكان القياس بناء «عِنْدَ» أيضًا؛ لأنها في معنى «لَدُنْ» و«لَدَى»، وإنّما أُعربت «عِنْدَ»؛ لأنّهم توسّعوا فيها، فأوقعوها على ما بحضرتك، وما يبعد، وإن كان أصلها الحاضر، فقالوا: «عندي مالٌ»، وإن لم يكن حاضرًا، يريد أنّه في ملكي. وقالوا: «عندي علمٌ» ولا يعنون به الحضرة. و«لَدَى» لا يتجاوزون به حضرة الشيء، فلهذا القدر من التصرف أعربوا «عِنْدَ»، وإن كان حكمها البناء كـ«لَدُنْ»، و«لَدَى»، وبها جاء التنزيل. قال الله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾^(١)، وقال: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾^(٢) وقال: ﴿مِن لَّدُنَّا﴾^(٣) وقال: ﴿وَأَلْفَيْتَا سَيْدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾^(٤)، وقال: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾^(٥).

وليست «لَدَى» من لفظ «لَدُنْ»، وإن كانت من معناها؛ لأنّ «لَدَى» معتلّ اللام، و«لَدُنْ» صحيح اللام. وقالوا فيها: «لَدُنْ» بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون، فإنّهم استثقلوا ضمة الدال، فسكّنوا تخفيفًا، كما قالوا في «عَضِدٌ»: «عَضْدٌ». ولما سكنت الدال، والنون ساكنة، كسروا النون لالتقاء الساكنين، فقالوا: «لَدُنْ».

وقالوا: «لَدُنْ» بضمّ اللام مع سكون الدال وكسر النون، وذلك أنّهم لما أرادوا التخفيف، نقلوا الضمة من الدال إلى اللام، ليكون ذلك أمانة على الحركة المحذوفة، وكسروا النون لالتقاء الساكنين. فأما من قال: «لَدُنْ»، فهي «لَدُنْ» بضمّ الدال، وإنّما سكّنوا الدال استثقالاً للضمة فيها، كما قالوا: «عَضْدٌ»، و«سَبْعٌ». فلما سكنت الدال، وكانت النون بعدها ساكنة، فُتحت الدال لالتقاء الساكنين، وشُبّهت من طريق اللفظ بنحو قولك في الأمر والنهي: «اضربن زيدًا»، و«لا تضربن عمرًا»، وقد حذفوا النون من «لَدُنْ» تخفيفًا، فقالوا: «من لدّ الصلاة»، و«لدّ الحائط»، وليس حذف النون لالتقاء الساكنين؛ لأنّهم قد حذفوها، ولا ساكن بعدها، أنشد سيبويه [من الرجز]:

مِن لَدُ شَوْلَا فإِلَى إِيْلَائِهَا ٦٤٢-

(١) النمل: ٦. (٢) النساء: ٤٠، والكهف: ٢.

(٣) النساء: ٦٧، وغيرها.

(٤) يوسف: ٢٥.

(٥) ق: ٣٥.

٦٤٢ - التخرّيج: الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٣٦١، ٨/٣٤٨؛ وتخليص الشواهد ص ٢٦٠؛ وخزانة الأدب ٤/٢٤، ٩/٣١٨؛ والدرر ٢/٨٧؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٥٤٦؛ وشرح الأشموني ١/١١٩؛ وشرح التصريح ١/١٩٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٣٦؛ وشرح ابن عقيل ص ١٤٩؛ ولسان العرب ١٣/٣٨٤ (لَدُنْ)؛ ومغني اللبيب ٢/٤٢٢؛ والمقاصد النحوية ٢/٥١؛ وجمع الهوامع ١/١٢٢. اللغة: لد: أي لدن بمعنى «عند». الشول: هو مصدر «شال»، وشالت الناقة بذنبها: رفعته. إِيْلَائِهَا: مصدر «أَتَى»، وأتلت الناقة: تبعها ولدها.

فمنهم من قال: «لُدْ»، بضَم الدال وإبقاء الضمة بعد الحذف، ليكون دليلاً على المحذوف، وأنه منتقص من غيره، وليس بأصل على حياله. ومنهم من قال: «لُذْ»، فحذف النون بعد نقل الضمة إلى اللام. ومنهم من قال: «لُذْ»، بفتح اللام وسكون الدال، كأنه حذف الضمة تخفيفاً على ما ذكرنا، ثم حذف النون، وأبقى الدال على سكونها.

واعلم أن حكم «لُذْن» أن يُخَفَّض ما بعدها بالإضافة كسائر الظروف، نحو: «أمام»، و«قُدَّام»، و«وَرَاء»، و«فَوْق»، و«تَحْتَ»، ولأنَّ نونها من أصل الكلمة بمنزلة الدال من «عِنْد»، كما قال عز وجل: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾^(١)، غير أن من العرب من ينصب بها، قال الشاعر [من الطويل]:

لَدُنْ غَدْوَةٌ حَتَّى أَلَاذ... إلخ

وقال ذو الرُّمَّة [من الطويل]:

٦٤٣- لَدُنْ غُدْوَةٌ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتِ الضُّحَى وَحَثَّ الْقَطِينَ الشَّخْشَحَانَ الْمُكَلَّفُ

= المعنى: من وقت أن كانت قد رفعت ذنبها للضراب إلى أن ولدت وتبعها ولدها.

الإعراب: «من لد»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف تقديره «رَبَّيْتَهَا من لد» مثلاً. «شولاً»: خبر «كان» المحذوفة مع اسمها، والتقدير: «من لد أن كانت الناقة شولاً». «فإلى»: الفاء: حرف عطف، «إلى إلتائها»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف معطوف بالفاء على متعلّق الجار والمجرور الأول، والتقدير: فاستمرّ إلى إلتائها، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة.

جملة «رَبَّيْتَهَا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كانت... شولاً»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «فاستمرّ إلى إلتائها»: معطوفة لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «من لد شولاً» حيث حذف نون «لَدُنْ» ولا ساكن بعدها. وذلك للتخفيف.

(١) النمل: ٦

٦٤٣- التخرّيج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٥٦٥؛ ولسان العرب ٤٩٦/٢ (شحج)، ٣٨٤/١٣ (لَدُنْ). شرح المفردات: الغدوة والغداة: ما بين الفجر وطلوع الشمس. الضحى: ارتفاع النهار، وضوء الشمس، ووقت ارتفاع النهار وامتداده. القطين والقاطن: الخدم والأتباع، وقطين الدار: أهلها. وقطين الله: سكان حرمه.

الإعراب: «لَدُنْ»: ظرف زمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه. «غدوة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «حتى»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه. «امتدت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محلّ لها. «الضحى»: فاعل مرفوع بالضمة المقدّرة. «وحثّ»: الواو: عاطفة، «حثّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «القطين»: مفعول به مقدّم منصوب بالفتحة. «الشخشحان»: فاعل مؤخّر مرفوع بالضمة. «المكلف»: نعت مرفوع بالضمة.

جملة «امتدت»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «حثّ»: معطوفة على سابقتها في محلّ جرّ. والشاهد فيه قوله: «لَدُنْ غدوة» حيث نصب «غدوة» على التمييز، ولم يجرّها بالإضافة.

يعني الحادي، والقطين: جمع قاطن. وإثما نصبوا بها هاهنا؛ لأنهم شبهوا نون «لذن» بالتنوين في «ضارب»، فنصبوا «غدوة» تشبيهاً بالمميز في نحو: «عندي راقودٌ خلاً، وجبةٌ صوفاً»، والمفعول في نحو: «هذا ضاربٌ زيداً، وقاتلٌ بكرًا»، ووجه الشبه بينهما اختلاف حركة الدال قبل النون، يقال: «لذن»، و«لذن»، بضم الدال وفتحها على ما سبق. فلما اختلفت الحركتان قبل النون، وكانوا يحذفون النون، فيقولون: «لذ غدوة»، شابته الحركات قبلها باختلافها حركات الإعراب، وشابهت النون التنوين بكونها تُحذف تارةً وتثبت أخرى، كما يكون التنوين كذلك، فنصبوا بها «غدوة»، كما نصبوا بـ«ضارب».

وقد شبه بعضهم «غدوة» بالفاعل، فرفعها فقال: «لذن غدوة»، كما تقول: «قام زيد». ومنهم من يجري على القياس، فيخفض بها، فيقول: «لذن غدوة».

ولا يُنصب غير «غدوة» مع «لذن»، وذلك لكثرة استعمالها، فغيروها عن الجرّ، فلا تقول قياساً على «لذن غدوة»: «لذن بُكرة»؛ لأنه لم يكثر في كلامهم كثرة «لذن غدوة». واعلم أن «غدوة» قد وقعت بعد «لذن» مصروفةً ألبتة، فقالوا: «لذن غدوة»، و«غدوة» وقعت في كلامهم معرفةً، و«غداة» نكرةً، ألا ترى أنك تقول: «بالغدوة والعشي»، ولا تقول: «بالغدوة والعشي» إلا في قراءة ابن عامر؟ والوجه في ذلك كثرة استعمالها، ولكثرة الاستعمال أثر في التغيير، ألا ترى أنهم قالوا: «أيش»، والمراد: أي شيء، وقالوا: «ويُلَمُّه»، وقالوا: «لا أذر»، فغيروا هذه الأشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال.

وصرف الاسم حكم عليه بالخفة، وعدل به عن شبه الفعل، هذا مع ما في صرفه من إزالة لبس، وذلك أنك لو منعته الصرف، فقلت: «لذن غدوة»، ربّما أشكل على السامع، وظنّ أنه مخفوض، والفتحة علامة الخفض، فصرفوها ليؤمن هذا اللبس فيه. وحملوا الخفض والرفع على النصب في الصرف ليجيء الأمر فيه على منهاج واحد في التخفيف، كما حملوا «أعد»، و«نعد»، و«تعد» على «يعد» في حذف الواو. ويحتمل وجهاً آخر، وهو أن النصب إنما هو على التشبيه بالمميز على ما تقدّم، والتمييز لا يكون إلا نكرة، فنوّوا في «غدوة» التنكير حملاً لها على أختها، وهي «غداة». وقد اعتقد فيها التنكير من قرأ: «**بالغدوة والعشي**»^(١). ومن ذلك قول طرفة [من الطويل]:

٦٤٤- كَأَنَّ حُدُوجَ الْمَالِكِيَّةِ غُدْوَةٌ خَلَايَا سَفِينٍ بِالنُّوَاصِفِ مِنْ دَدٍ

(١) الأنعام: ٥٢؛ والكهف: ٢٢. وهذه قراءة ابن عامر، ومالك بن دينار، ونصر بن عاصم.

انظر: البحر المحيط ١٣٦/٤؛ والمحاسب ٣٠٥/٢؛ والنشر في القراءات العشر؛ ومعجم القراءات

القرآنية ٢٧١/٢.

ولما كان النصب هو الغالب عليها، حملوا الرفع والجرّ عليه، فاعرفه.

فصل

[«الآن»، و«متى»، و«أين»، و«أَيَّانَ» و«لَمَّا»]

قال صاحب الكتاب: ومنها «الآن»، وهو للزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم، وقد وقعت في أول أحوالها بالألف واللام، وهي علّة بنائها، و«مَتَى»، و«أَيْنَ»، وهما يتضمّنان معنى الاستفهام ومعنى الشرط، تقول: «متى كان ذاك؟» و«متى تأتيني أكرمك» و«أين كنت؟» و«أين تجلسن أجلسن». ويتصل بهما «مَا» المزيدة، فتزيدهما إبهامًا. والفصل بين «متى» و«إِذَا» أنّ «متى» للوقت المُبْهَم، و«إِذَا» للمعيّن. و«أَيَّانَ» بمعنى «متى» إذا استفهم بها، و«لَمَّا» في قولك: «لَمَّا جئتُ جئتُ» بمعنى «حين».

قال الشارح: «الآن» ظرف من ظروف الزمان معناه الزمن الحاضر، وهو الذي يقع فيه كلام المتكلم الفاصل بين ما مضى، وما هو آتٍ. وهو مبني على الفتح. وفي علّة بنائه إشكال، فذهب قوم إلى أنّه بُني؛ لأنّه وقع في أول أحواله معرفةً بالألف واللام، وحكم الأسماء أن تكون منكورة شائعة في الجنس، ثم يدخل عليها ما يعرفها من إضافة وألف ولام، فلمّا خالفت أحوالها من الأسماء، بأن وقعت معرفةً في أول أحوالها، ولزمت موضعًا واحدًا، بُنيت لذلك؛ لأنّ لزومها بهذا الموضع، ألحقها بشبّه الحروف. وذلك أنّ الحروف لازمة لمواضعها التي وُضعت لها غير زائلة عنها. وهذا رأي أبي العباس المبرّد، وإليه أشار صاحب الكتاب. وقال الفراء: أصله «آن» من «آن الشيء يئثن»، إذا أنى وقته، يقال: «آن لك أن تفعل كذا»، و«آنّى لك». قال الشاعر [من الوافر]:

٦٤٥- تَمَخَّضَتِ الْمَثُونُ لَهُ بِيَوْمٍ أَنَّى وَلِكُلِّ حَامِلَةٍ تَمَامٍ

= (ددا)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٧٠/١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٣٩؛ ولسان العرب ٤٧٧/١٥ (ها). شرح المفردات: الحدود: جمع جدج وهو مركب من مراكب النساء. المالكية: امرأة من بني مالك. الغدوة والغداة: ما بين الفجر وطلوع الشمس. الخلايا: جمع خلية وهي السفينة العظيمة. والسفين: جمع سفينة. النواصف: جمع ناصفة وهي مجرى الماء في الوادي، أو موضع متسع منه. دد: موضع. الإعراب: «كأن»: حرف مشبّه بالفعل. «حدوج»: اسم «كأن» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «المالكية»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «غدوة»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ«حدوج». «خلايا»: خبر «كأن» مرفوع بضمة مقدّرة على الألف للتعذر، وهو مضاف «سفين»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بالنواصف»: جاز ومجرور متعلقان بحال محذوفة لـ«خلايا». «من دد»: جاز ومجرور متعلقان بصفة محذوفة للنواصل.

جملة «كأن حدوج.. خلايا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «غدوة» حيث نصبها على الظرفية الزمانية، ونكرها.

٦٤٥ - التخريج: البيت لعمر بن حسان في حاشية يس ٢٨٦/٢؛ ولسان العرب ١٣١/٥ (كثر)، ٧/ =

و«آن» فعلٌ ماضٍ، فلمَّا أُدخل عليه الألف واللام، تُرك على ما كان عليه من الفتح، كما جاء في الحديث أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْ قِيلٍ وَقَالَ^(١). و«قيل»، و«قال» فعْلان ماضيان، فأدخل الخافضَ عليهما، وتركهما على ما كان عليه، وله قولٌ آخرُ أَنَّ أصله «أَوَان»، فحذفوا الواو، وصار «آن»، كما قالوا: «رِيَّاحٌ»، و«رَاحٌ». وكلا القولين فاسدٌ، أمَّا الأولُ؛ فَلأنَّه لو كان أصله «آن»، لافتقر إلى فاعلٍ مع أَنَّ الأفعال المحكية يدخل عليها العوامل ولا تُؤثِّر فيها، نحو: «تَأَبَّطُ شَرًّا»، و«بَرَقَ نَحْرُهُ»، ولا يدخل عليها الألف واللام. فأما الثاني، فحاصله راجعٌ إلى المعنى، وليس بعلَّة للبناء. وذهب أبو إسحاق إلى أَنَّ «الآنَ» إِنَّمَا تعريفُهُ بالإشارة، وأنه إِنَّمَا بُني لِمَا كانت فيه الألف واللام لغير عهدٍ متقدِّم؛ لأنَّك تقول: «الآنَ فعلت»، ولم يتقدِّم ذكرُ الوقت الحاضر. وهذا فاسدٌ، أمَّا قوله: إِنَّ تعريفه بالإشارة؛ فَإِنَّ أسماء الإشارة لا تدخلها لامٌ^(٢)، نحو: «هذا»، و«تِلْكَ».

وأما قوله إِنَّهُ بُني لَأَنَّ الألف واللام فيه لغير عهدٍ متقدِّم، ففاسدٌ أيضًا؛ لأنَّنا نجد الألف واللام في كثير من الأسماء على غير عهدٍ مع كونِ الأسماء معربةً، وتلك الأسماء قولك: «يا أَيُّها الرجلُ»، و«نظرتُ إلى هذا الغلام».

وقد ذهب جماعةٌ ممن ينتمي إلى التحقيق والحذق بهذه الصناعة إلى أَنَّهُ مبني لتضمُّنه لامَ التعريف، وتلك اللامُ غيرُ اللام الظاهرة فيه، على حدِّ بئانه في «أُمسٍ». وتلك اللامُ المقدَّرةُ هي المُعرَّفة، وذلك لأنَّه معرفةٌ. وتعريفُهُ لا يخلو إمَّا أن يكون بما فيه من اللام الظاهرة كما يظنُّ بعضهم، أو أَنَّهُ من قبيل سائر المعارف، فلا جائزُ أن يكون تعريفه بما فيه من اللام؛ لأنَّنا استقرينا جميعَ ما فيه لامُ التعريف، فإذا إسقاطُ لاهِ جائزٌ،

= ٢٣٠ (مخض)، ٤١٧/١٣ (منن)؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣، ٣٤٢؛ وجمهرة اللغة ص ٦٠٨؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٣٦؛ ولسان العرب ١٧٧/١١ (حمل)، ٤٨/١٤ (أني).
اللغة: تَمَخَّضَ: تحرَّك. المنون. الموت: أنى: أدرك وبلغ مداه.

المعنى: لقد أوشك أن يلقي حتفه ويقترب أجله بعد أن وصل إلى ذروته، وانظر بحكمة وتعقل؛ فإن لكل حياة نهاية، ولكل أجل كتاب، ولكل حمل مدة ينتهي فيها وتتم مدته.

الإعراب: «تمخضت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التانيث لا محل لها من الإعراب. «المنون»: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. «له»: جار ومجرور متعلقان بالفعل تمخضت. «بيوم»: جار ومجرور متعلقان بالفعل تمخضت. «أنى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو. «ولكل»: الواو: استئنافية، «لكل»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. «حاملة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «تمام»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة.

جملة «تمخضت المنون»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنى»: في محل جرٍ صفة لـ«يوم». وجملة «لكل حاملة تمام»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه مجيء «أنى» فعلاً بمعنى: حان وقت الشيء.

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١٢٢/٤.

(٢) يريد «أل».

نحو: «الرجل»، و«رجل»، و«الغلام»، و«غلام»، ولم يقولوا: «أفعلْ أَنْ ذلك» كما قالوا: «الآن»، فدلَّ ذلك على أَنَّ اللام فيه ليست للتعريف. وإذا لم تكن للتعريف، كانت زائدة على حدِّ زيادتها في «الَّذِي» و«الَّتِي». ألا ترى أَنَّ تعريفَ «الذي» و«التي» بالصلة لا بما فيه من اللام. يدلَّ على ذلك أَنَّ «مَنْ»، و«مَا» معارف، وليس فيهما لامٌ، فعلمتْ بذلك أَنَّ التعريف بالصلة لا باللام.

وإذا ثبت أنها زائدة، لم تكن المُعرِّفة، وليس بمضمِرٍ؛ لأنَّ المضممرات محصورةٌ، وليس «الآن» منها، وليس أيضًا بعَلَمٍ؛ لأنَّ العَلَم يقع على كلِّ شيء بعينه، و«الآن» يقع على كلِّ وقتٍ حاضرٍ لا يخصُّ بعضَ ذلك دون بعض.

وليس من أسماء الإشارة لِمَا ذكرناه من دخول اللام عليه، واللام لا تدخل على أسماء الإشارة. وليس بمضافٍ، لأنَّ لا تُشاهد مضافًا إليه. وإذا ثبت أنَّه معرفة، وليس من أنواع المعارف الأربعة، تَعَيَّن أن يكون معرفة باللام المقدَّرة فيه، كما قلنا في «أمس»، لتعذُّر أن يكون التعريف بهذه اللام الظاهرة فيه.

والذي أراه أَنَّ تعريفه بما فيه من اللام الظاهرة، وأما لزومها، فعلى حسبِ إرادة معنى التعريف فيها بخلاف «الرجل» و«الغلام»، فإنَّه لم تلزمهما اللام؛ لأنَّهما يُستعملان معرفةً ونكرةً، فإذا أُريد النكرة، لم يأتوا باللام، وإذا أرادوا المعرفة، ألحقوهما اللام، وكذلك نظرُهما. وأما «الآن»، فلمَّا أُريد به المعرفة ألبَّته، لزمت أدواته. وأما علَّةُ بنائه؛ فلاِبهامه ووُقوعه على كلِّ حاضرٍ من الأزمنة، فإذا انقضى، لم يصلح له، ولزمه حرفُ التعريف، فجرى مجرى «الذي» و«التي»، فاعرفه.

وأما «مَتَّى»، فسؤالٌ عن زمانٍ مبهم يتضمَّن جميعَ الأزمنة، فإذا قيل: «متى الخروجُ؟» فتقول: «اليوم»، أو «الساعة»، أو «غداً». والمرادُ بها الاختصار، وذلك أنَّك لو سألت إنساناً عن زمنٍ خروجه، لكان القياسُ: «أليومَ تخرج، أم غداً، أم الساعة؟» والأزمنةُ أكثرُ من أن يحاطَ بها، فإذا قلت: «مَتَّى»، أغنى عن ذكر ذلك كله. وهي مبنية على السكون؛ لأنَّها وقعت موقعَ حرف الاستفهام، وهو الألف، وأصلُ الاستفهام بحروف المعاني، وبُنيت على السكون على أصل البناء، ولم يلتق في آخرها ساكنان، فيجب التحريك لذلك.

وأما «أَيْنَ»، فظرفٌ من ظروف الأمكنة، وهو مبنيٌ لتضمُّنه همزة الاستفهام. والغرضُ به أيضًا الإيجازُ والاختصار، وذلك أنَّ سائلاً لو سأل عن مستقرِّ زيد، فقال: «أفي الدار زيدٌ، أفي المسجد زيدٌ؟» ولم يكن في واحد منهما، فيجب المسؤول بـ«لا»، ويكون صادقاً. وليس عليه أن يُجيب عن مكانه الذي هو فيه؛ لأنَّه لم يُسأل إلاَّ عن هَـذَينِ المكانَين فقط. والأمكنةُ غيرُ منحصرة، فلو ذهب يُعدُّ مكاناً مكاناً، لقصَّر عن استيعابها،

وطال الأمرُ عليه، فجاءوا بـ«أَيْنَ» مشتملاً على جميع الأمكنة، وضمّنوه معنى الاستفهام، فاقتضى الجواب من أول مرة.

ووجب أن تُبنى على السكون، لوقوعها موقع همزة الاستفهام، إلا أنه التقى في آخره ساكنان، فحُرّكت النون لاجتماعهما، وفُتحت طلباً للخفة واستثقالاً للكسرة بعد الياء، فأثروا تخفيفها لكثرة دَوْرها، وسعة استعمالها.

وفيهما معنى المجازاة لإبهامهما ووقوعهما على كل اسم يقع بعد حرف الجزاء، ألا ترى أنك إذا قلت: «متى تَقُمُ أَقْمُ»، كان معناه: «إن تَقُمَ يومَ الجمعة، أقم فيه، إن تَقُمَ يومَ السَّبْتِ أقم فيه؟» وكذلك إذا قلت: «أَيْنَ بَيْتُكَ آتِ»، معناه: «أين بيتك، إن أعرفه آتِ»، و«أين تكن أكن» معناه: «إن تكن في المسجد، أكن فيه، إن تكن في السُّوق، أكن فيه. فلمّا كانت «مَتَى» و«أَيْنَ» يشتملان على كل اسم من أسماء الزمان والمكان، ويقع الجواب عنهما معرفةً ونكرةً، ولم يكونا مضافين إلى ما بعدهما كـ«إِذْ» و«إِذَا»، جازت المجازاة بهما. قال الشاعر [من الوافر]:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَاغِ الثَّنَايَا متى أَضْعَ الْعِمَامَةَ تَغْرِفُونِي^(١)

وقال [من الخفيف]:

٦٤٦- أَيْنَ تَضْرِبُ بِهَا الْعُدَاةُ تَجِدُنَا نصْرَفُ الْعِيسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِي

(١) تقدم بالرقم ١٠٢.

٦٤٦ - التخرّيج: البيت لابن همام السلولي في الكتاب ٥٨/٣؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤٨/٢.

اللغة: العداة: ج العادي. العيس: الإبل البيض.

المعنى: إن تضرب بها العداة في مكان ما من الأرض نصرف العيس إلى هؤلاء الأعداء لملاقاتهم.

الإعراب: «أَيْنَ»: اسم شرط جازم مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بالجواب «تجدنا». «نصرف»: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «بها»: جار ومجرور متعلقان بـ«نصرف». «العداة»: مفعول به منصوب. «تجدنا»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «نصرف»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن. «العيس»: مفعول به منصوب. «نحوها»: ظرف مكان متعلق بـ«نصرف»، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «للتلاقي»: جار ومجرور متعلقان بـ«نصرف».

جملة «أين نصرف تجدنا...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «نصرف»: في محل جر بالإضافة. وجملة «تجدنا»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير مقترن بالفاء أو بـ«إذا». وجملة «نصرف»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «أين نصرف... تجدنا» حيث عملت «أين» عمل اسم الشرط الجازم، فجزمت فعلين مضارعين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه.

وقد تدخل «ما» «أَيْنَ» و«مَتَى» للجزاء زائدة مؤكدة، نحو: «متى ما تَقُمْ أَقُمْ»، و«أَيْنَمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ معك». قال الشاعر [من الطويل]:

٦٤٧- متى ما يَرِ الناسَ الغِنَى وجارَه فَقِيرٌ يقولوا: عاجزٌ وجَلِيدٌ
وقال الله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾^(١)، وقال: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾^(٢).
فإذا دخلت عليهما «مَا»، زادتهما إيهامًا، وازدادت المجازاة بهما حُسْنًا.

فإن قيل: ولمْ جُوزِي بـ«مَتَى»، ولمْ يُجاز بـ«إِذَا»؟ وما الفصل بينهما؟ قيل: قد تقدم أن «إِذَا» للزمان المعين، وهو الآتي، و«مَتَى» لزمان مبهم، فلذلك جُوزِي بـ«مَتَى»، ولمْ يُجاز بـ«إِذَا». ألا ترى إلى قوله: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾^(٣) و﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٤)، لو وُضع مكان «إِذَا» «إِنْ»، فقيل: «إن الشمس كُورت»، و«إن السماء انشقت»، لم يحسن، لأنك تجعل ما هو متيقن الوجود مشكوكًا فيه؟

وأما «أَيَّانَ»، فظرفٌ من ظروف الزمان مبهمٌ بمعنى «مَتَى». والفرق بينها وبين «مَتَى» أن «مَتَى» لكثرة استعمالها صارت أظهر من «أَيَّانَ» في الزمان. ووجه آخر من الفرق أن «مَتَى» يُستعمل في كل زمان، و«أَيَّانَ» لا يُستعمل إلا فيما يراد تفخيم أمره وتعظيمه، نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مَرُسَتْهَا﴾^(٥)، أي: متى مرساها؟ وقال تعالى: ﴿يَسْئَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(٦).

٦٤٧ - التخريج: البيت للمخيل السعدي أو للمعلوط القريني في خزانة الأدب ٢١٩/٣؛ وللمعلوط أو لسويد بن حذاق (ولعل الصواب «حذاق» بالخاء) العبدى في لسان العرب ٤٤٠/٧ (حفظ)؛ وللمعلوط في عيون الأخبار ٢١١/٣.

شرح المفردات: الجليد: القوي، الصابر على المكروه.

الإعراب: «متى»: اسم شرط جازم مبني في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ«يقولوا». «ما»: زائدة. «ير»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة. «الناس»: فاعل مرفوع بالضمّة. «الغني»: مفعول به منصوب بالفتحة. «وجاره»: الواو: حاله. «جار»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «فقير»: خبر مرفوع بالضمّة. «يقولوا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون من آخره لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. «عاجز»: خبر لمبتدأ محذوف على تقدير: واحد عاجز، وواحد جليد؛ مرفوع بالضمّة. «وجليد»: الواو: حرف عطف، «جليد»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمّة. جملة «ير الناس»: في محل جر مضاف إليه. وجملة «جاره فقير»: في محل نصب حال. وجملة «يقولوا»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إِذَا» لا محل لها من الإعراب. وجملة «واحد عاجز»: في محل نصب مفعول به (مقول القول)، وجملة «واحد جليد»: معطوفة عليها في محل نصب.

والشاهد فيه قوله: «متى ما» حيث دخلت «ما» الزائدة على «متى» الجازمة بهدف التوكيد.

(٢) البقرة: ١١٥.

(١) النساء: ٧٨.

(٤) الانشقاق: ١.

(٣) التكوير: ١.

(٦) القيامة: ٦.

(٥) الأعراف: ١٨٧.

وبُني لتضمّنه همزة الاستفهام، وحُرِّك آخِرُهُ لالتقاء الساكنين، وفُتِحَ على طريق الإتيان لما قبله، إذ الألفُ من جنس الفتحة، أو إتيانًا للفتحة قبله، إذ الألفُ حاجرٌ غيرُ حصين، كما فعلوا في «شَتَّان» كذلك.

وأما «لَمَّا» فظرفُ زمانٍ إذا وقع بعده الماضي، نحو قولك: «جِئْتُ لَمَّا جِئْتُ». ومعناه معنى «حِينَ»، وهو الزمان المبهم. وهو مبنيٌ لإبهامه واحتياجه إلى جملةٍ بعده، كبناء «إِذْ» و«إِذَا». وهو مركَّب من «لِمَ» النافية و«ما»، فحصل فيها بالتركيب معنى لم يكن لها، وهو الظرفية. وخرجتُ بذلك إلى حيز الأسماء، فاستحالت بالتركيب من الحرفية إلى الاسمية، كما استحالت «إِذْ» بدخول «ما» عليها من الاسمية إلى الحرفية، وتغيّر معناها بالتركيب من المُضَيّ إلى الاستقبال.

[أَمْس]

قال صاحب الكتاب: و«أَمْس» وهي متضمّنة معنى لام التعريف مبنية على الكسر عند الحجازيين، وبنو تميم يمنعونها الصرف، فيقولون: «ذَهَبَ أَمْسُ بما فيه»، و«ما رأيتُهُ مُذْ أَمْسَ». قال [من الرجز]:

٦٤٨- لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسًا عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسًا

٦٤٨- التخرّيج: الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٢؛ وأوضح المسالك ١٣٢/٤؛ وخزانة الأدب ١٦٧/٧، ١٦٨؛ والدرر ١٠٨/٣؛ وشرح الأشموني ٥٣٧/٢؛ وشرح التصريح ٢٢٦/٢؛ وشرح قطر الندى ص ١٦؛ والكتاب ٢٨٤/٣؛ ولسان العرب ٩/٦، ١٠ (أَمْس)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٥؛ والمقاصد النحوية ٣٥٧/٤؛ ونوادر أبي زيد ص ٥٧؛ وجمع الهوامع ٢٠٩/١؛ وجمهرة اللغة ص ٨٤١، ٨٦٣.

اللغة: السعالي: ج السعلاة وهي أخبت الغيلان، أو ساحرة الجن كما كان يعتقد الجاهليون. المعنى: من العجائب التي رأيتها أَمْس تلك العجائز الخمس اللواتي يشبهن الغيلان. الإعراب: «لقد»: اللام: موطئة لجواب القسم، و«قد»: حرف تحقيق. «رأيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «عجبا»: مفعول به منصوب. «مذ»: حرف جرّ. «أمسا»: اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل، والألف: للإطلاق، والجار والمجرور متعلقان بـ «رأيت»: «عجائزا»: بدل من «عجبا» منصوب. «مثل»: نعت «عجائزا»، وهو مضاف. «السعالي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة. «خمسًا»: نعت «عجائزا».

وجملة «رأيت عجبا...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب القسم. والشاهد فيه قوله: «مذ أمسا» حيث جاءت كلمة «أمس» غير منصرفة، فجُرّت بالفتحة، والألف للإطلاق.

قال الشارح: اعلم أن «أمس» ظرف من ظروف الزمان أيضًا، وهو عبارة عن اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه، ويقع لكل يوم من أيام الجمعة. وللعرب فيه خلاف، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر، فيقولون: «فعلتُ ذاك أمس»، و«مضى أمس بما فيه». واحتج أبو العباس وأبو بكر بن السراج بأنه مهم، ووقع في أول أحواله معرفة، فمعرفة قبل نكرته، فجرى مجرى «الآن». والصواب أنه إنما بُني لتضمينه لام المعرفة، وبها صار معرفة، والاسم إذا تضمن معنى الحرف، بُني. وكان حقه تسكين الآخر على ما يقتضيه البناء، وإنما التقى في آخره ساكنان، وهما السين والميم قبلها، فكسرت السين لالتقاء الساكنين.

فإن قيل: فلم حذفت اللام من «أمس»، وضمّن معناها، وألّزمت «الآن»، وهما سواء في التعريف والظرفية؟ قيل: لأن «أمس» يقع على اليوم المتقدم ليومك من أوله إلى آخره، فأمره واضح، فاستغنى بوضوحه عن علامة التعريف، وليس كذلك «الآن»؛ لأنه الحدّ الفاصل بين الزمانين، وهو من اللطف ما يدرك، فلم يستغن لذلك عن علامة تكون فيه.

فإن قيل: ولم يجب تعريف «أمس»، ولم يجب تعريف «غد»، وهما سواء، فد «أمس» اسم لليوم الذي قبل اليوم الذي أنت فيه، و«غد» اسم لليوم الذي يلي اليوم الذي أنت فيه؟ فالجواب أن «أمس» قد حضر وشوهد، فحصلت معرفته بالمشاهدة، فأغنى ذلك عن علامة، وليس كذلك «غد»، فأقاموا المشاهدة في «أمس» مقام أداة التعريف. ولم يكن في «غد» مثل ذلك ما يقوم مقام علامة التعريف، فهو نكرة حتى تدخل عليه العلامة المعرفة.

وأما بنو تميم، فيعربونه ويجعلونه معدولاً عن اللام، فاجتمع فيه التعريف والعدل، فيمنع من الصرف لذلك، فيقولون: «مضى أمس بما فيه»، بالرفع من غير تنوين، و«فعلته أمس» بالنصب، قال الراجز، أنشده سيبويه:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مِذْ أَمَسَا عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمَسَا
يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ نَهَسَا لَا تَرَكَ اللَّهُ لَهُنَّ ضِرْسَا

الشاهد فيه أنه خفض بـ«مذ»، واعتقد فيها الحرفية، والفتحة علامة الخفض. والفرق بين المعدول عن الحرف والمتضمن له، أنك إذا عدلت عن الحرف، جاز لك إظهاره واستعماله، وإذا ضمنته إياه، لم يجز إظهاره. ألا ترى أنه لا يجوز إظهار همزة الاستفهام مع «أين» و«كيف» ونظائريهما؟ وقد حكى بعضهم أن من العرب من يعتقد فيه التنكير، ويعربه، ويصرفه، ويُجرّيه مُجرى الأسماء المتمكنة، فيقول: «مضى أمس بما فيه» على التنكير، وهو غريب في الاستعمال دون القياس، فاعرفه.

«قَطٌّ» و«عَوْضٌ»

قال صاحب الكتاب: «قَطٌّ»، و«عَوْضٌ»، وهما لزمانيّ المَضِيِّ والاستقبالِ على

سبيل الاستغراق، تقول: «ما رأيته قَطُّ»، و«لا أفعله عَوْضَ»، ولا يُستعملان إلا في موضع النفي. قال [من الطويل]:

٦٤٩- رَضِيعِي لِبَانٍ ثَدِي أَمْ تَقَاسِمَا بِأَسْحَمِ دَاجٍ عَوْضَ لَا تَنْتَفِرُقْ
وقد حُكي «قَطُّ» بضمّ القاف، و«قَطُّ» خفيفة الطاء، و«عَوْضُ» مضمومة.

قال الشارح: اعلم أن قَطُّ بمعنى الزمان الماضي، يقال: «ما فعلته قَطُّ»، ولا يقال: «لا أفعله قَطُّ». وهي مبنية على الضمّ؛ لأنّها ظرفٌ. وأصلُ الظروف أن تكون مضافة، فلَمّا قُطعت عن الإضافة، بُنيت على الضمّ كـ«قَبْلُ» و«بَعْدُ». قال الكسائي: كان «قَطُّ» على زنة «فَعْلُ» كـ«عَضْدُ»، فلَمّا سكن الحرفُ الأوّلُ للاذغام، حُرِّك الآخر بحركته. والذي أراه أنّه «فَعْلُ» كـ«قَبْلُ» و«بَعْدُ»؛ لأنّ الحركة زيادةٌ، ولا يُحكّم بها إلا بدليل، ولأنّ أكثرَ ظروف الزمان كذلك، نحو: «يَوْمٌ»، و«شَهْرٌ»، و«دَهْرٌ».

ومنهم من يقول: «قَطُّ»، بضمّ القاف والطاء، يُتبع الضمّ الضمّ، مثل «مُدُّ» و«شُدُّ»، ومنهم من يُخفّف، فيحذف إحدى الطاءين تخفيفاً، ويُبقي الحركة بحالها دلالةً وتنبهًا على أصلها، كما قالوا: «رُبُّ» حين خَفَّفوها، أبقوا الفتحة دلالةً على المحذوف. ومنهم

٦٤٩- التخرّيج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٧٥؛ وأدب الكاتب ص ٤٠٧؛ وإصلاح المنطق ص ٢٩٧؛ والأغاني ١١١/٩؛ وجمهرة اللغة ص ٩٠٥؛ وخزانة الأدب ١٣٨/٧، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤؛ والخصائص ٢٦٥/١؛ والدرر ١٣٣/٣؛ وشرح شواهد المغني ٣٠٣/١؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٦؛ ولسان العرب ١٩٢/٧ (عوض)، ٢٨٢/١٢ (سحَم)، ٣٧٥/١٣ (لبن)؛ ومغني اللبيب ١٥٠/١؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٤٠؛ وجمع الهوامع ٢١٣/١.

اللغة: اللبان: اللبن. الأسحَم: الأسود، ويقال هو الدم، أو الليل، أو الثدي. عوض: اسم من أسماء الدّهر.

المعنى: تعاهد أخوان رضعا لبن ثدي أم واحدة أن لا يتفرقا كلّ الدّهر، وأقسما على ذلك بالدم أو بالليل، أو بحلمة الثدي الذي رضعا.

الإعراب: «رضيعي»: صفة «مقرورين» في بيت سابق، مجرورة بالياء لأنها مثنى. «لبان»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ثدي»: مفعول به منصوب على التشبيه بالمفعول به للصفة المشبهة «رضيع» وهو مضاف. «أَمْ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «تقاسما»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «بأسحَم»: جار ومجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف، متعلّقان بـ «تقاسما». «داج»: صفة مجرورة بالكسرة المقدّرة على الياء المحذوفة. «عوض»: ظرف لما يستقبل من الزمان في محلّ نصب مفعول فيه، متعلّق بالفعل «تتفرّق». «لا»: نافية لا عمل لها. «تتفرّق»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن.

وجملة «تقاسما»: في محلّ جرّ صفة. وجملة «لا تتفرّق»: جواب قسم لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «عَوْضُ» حيث جاء ظرفاً للاستقبال، ولا يكون إلا منفياً.

من يُتبع الضمّ الضمّ في المخفّف أيضًا، فيقول: «قُطُ»، وهو قليل.

وأما «عَوْضَ»، فهو اسمٌ من أسماء الدهر، وهو للمستقبل من الزمان، كما أنّ «قُطًا» للماضي. وأكثر استعماله في القسَم، تقول: «عَوْضَ لا أفارقك»، أي: لا أفارقك أبدًا، كما تقول: «قُطَ ما فارقتك». و«عَوْضَ» مبنية لقطعها عن الإضافة، وفيها لغتان: الفتح والضمّ، فمن فتح، فطلبًا للخفة، ومن ضمّ، فتشبيهًا بـ«قَبْلُ» و«بَعْدُ»، كما قالوا: «حَوْثُ»، و«حَوْثُ». قال الأعشى [من الطويل]:

رضيَعي لَبان... إلخ

الشاهد فيه قوله: «عوض لا نتفرّق»، أي: لا نتفرّق أبدًا، يريد أنهما تحالفاً في بطن أُمّهما. ودلّ عليه قوله: «بأسحُم داج». والأسحُم: الأسود، ويقال: الدُم تُغمَس فيه اليد عند التحالّف، ويقال بالرجم. فإن أضفته، أعربتّه، تقول: «لا أفعله عوضَ العائِضين»، أي: دَهَر الداهِرِينَ، فيكون معربًا. وانتصابه على الظرف، لا على حدّه في «عَوْضَ لا نتفرّق». و«عوض» من لفظ العِوض ومعناه، وذلك أنّ الدهر لا يمضي منه جزء إلّا ويخلفه جزء آخر، فصار الثاني كالعِوض من الأوّل.

فصل

[«كَيْفَ»]

قال صاحب الكتاب: و«كَيْفَ» جارٍ مجرى الظروف، ومعناه السّؤال عن الحال، تقول: «كيف زيد؟» أي: على أيّ حال هو؟ وفي معناها «أَنَّى». قال الله تعالى: ﴿فَأَتَوْا حَرَّكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾^(١). وقال الكُميت [من المنسرَح]:

٦٥٠- أَنَّى وَمِنْ أَيْنَ أَبْكَ الطَّرْبُ [مِنْ حَيْثُ لَا صَبُوءَ وَلَا رَيْبُ]

(١) البقرة: ٢٢٣.

٦٥٠- التخرّيج: البيت للكُميت في شرح هاشميات الكُميت ص ١٠٠؛ وشرح شواهد الألفية ص ٣١٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤٢؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢٧/٣. اللغة: أبك: عاودك وراجعتك. الصبوة: التصابي.

المعنى: من أين أتاك الطرب، وطربك إلى بني هاشم لا صبوة في صبا ولا ريب. الإعراب: «أَنَّى»: اسم استفهام مبنية على السكون في محلّ نصب مفعول فيه متعلّق بـ«أَبْكَ». «ومن»: الواو: حرف عطف، و«من»: حرف جرّ. «أَيْنَ»: اسم استفهام مبنية على الفتح في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بـ«أَبْكَ». «أَبْكَ»: فعل ماضٍ مبنية على الفتح، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «الطرب»: فاعل «أَبْكَ» مرفوع بالضمّة. «من»: حرف جرّ. «حيث»: ظرف مكان مبنية على الضمّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بـ«أَبْكَ». «ولا»: حرف نفي. «صبوة»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «ولا»: الواو: حرف عطف، و«ولا»: حرف لتوكيد النفي. «ريب»: معطوف على «صبوة» مرفوع.

إِلَّا أَنَّهُمْ يُجَازُونَ بِـ«أَنَّى» دُونَ «كَيْفَ». قَالَ لَبِيدٌ [مِنَ الطَّوِيلِ]:
 ٦٥١- فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِيهَا تَلْتَبَسُ بِهَا [كَلَامَ مَرْكَبِيهَا تَحْتَ رِجْلَيْكَ شَاجِرًا]
 وَحَكِي قَطْرُبَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ: «انْظُرْ إِلَى كَيْفَ يَصْنَعُ».

قال الشارح: «كَيْفَ» سؤالٌ عن حالٍ، وتضمنت همزة الاستفهام، فإذا قلت: «كيف زيد؟» فكانت قلت: «أصبح زيد أم سقيم؟ أكل زيد، أم شارب؟ إلى غير ذلك من أحواله. والأحوال أكثر من أن يحاط بها، فجاءوا بـ«كَيْفَ» اسم مبهم يتضمن جميع الأحوال. فإذا قلت: «كيف زيد؟» أغنى عن ذلك كله. وقومٌ يُجرون «كَيْفَ» مجرى الظروف، ويُقدرونها بحرف الجرّ، فإذا قلت: «كيف أنت؟» فتقديره: على أي حال.

والصحيح أنها اسمٌ صريحٌ غير ظرف، وإن كان قد يؤدّي معناها معنى «على أي حال». والذي يدلّ على ذلك أنك تُبدل منها الاسم، فتقول: «كيف أنت: أصبح أم

= وجملة «أَبَك»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا صبرة»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. والشاهد فيه مجيء «أَنَّى» بمعنى «كيف»، إذ لو كانت هنا بمعنى «أين»، لتكرّرت مع ما بعدها.
 ٦٥١ - التخرّيج: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٢٠؛ وخزانة الأدب ٩١/٧، ٩٣؛ وشرح أبيات سيويه ٤٣/٢؛ والكتاب ٥٨/٣؛ ولسان العرب ٤٧/٥ (فجر)؛ والمعاني الكبير ص ٨٧١؛ ويلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص ٣٦٤؛ والمقتضب ٤٨/٢.

اللغة: تلتبس: تختار. الشاجر: المبعاد بين رجليه.
 المعنى: إن تأت أياً من جانبي هذه الناقّة، وجدت مركبك تحت رجلك يدفعك ويبعدك، أي لا يطمئن تحت رجلك.

الإعراب: «فأصبحت»: الفاء: حرف استئناف، و«أصبح»: فعل ماضٍ ناقص مبنيّ على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني على الفتح في محلّ رفع اسم «أصبح». «أَنَّى»: اسم شرط جازم مبنيّ على السكون في محلّ نصب مفعول فيه، متعلّق بالجواب. «تَأْتِيهَا»: فعل مضارع (فعل الشرط) مجزوم بحذف حرف العلة من آخره، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، و«ها»: ضمير متصل مبنيّ على السكون في محلّ نصب مفعول به. «تلتبس»: فعل مضارع (جواب الشرط) مجزوم بالسكون الظاهر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «بها»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تلتبس». «كَلَامَ»: مبتدأ مرفوع بضمة مقدّرة على الألف، وهو مضاف. «مركبيها»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «تحت»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلّق بـ«شاجر». «رجليك»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «شاجر»: خبر المبتدأ «كَلَامَ» مرفوع بالضمة.

وجملة «فأصبحت...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أَنَّى تأتينا تلتبس»: في محلّ نصب خبر «أصبح». وجملة «تأتينا»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «تلتبس»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كَلَامَ مركبيها شاجر»: حالية محلها النصب. والشاهد فيه: أن «أَنَّى» شرطية جازمة.

«سقيم؟» ويقع الجواب بالاسم، فتقول في جواب من قال: «كيف أنت؟»: «صحيح»، أو «سقيم»، ونحوهما من أحواله. ولو كانت ظرفاً، لوقع البدل منها، والجواب عنها بالظرف. ألا ترى أن «أين» لما كانت ظرفاً، لم يُجب عنها إلا بظرف، نحو: «أين أنت؟» فيقال: «في المسجد» أو «في السوق». ولو قال في جواب من قال: «كيف أنت؟»: «على حال كذا»، لم يمتنع، وكان الجواب معنوياً، لا على اللفظ. ولو قال: «على أي حال زيد؟» فقول: «على حال شدة، أو حال رخاء»، لكان الجواب على اللفظ. ولو قال: «صالح»، أو «سقيم»، لم يمتنع نظراً إلى المعنى.

ومما يؤيد كون «كيف» اسماً لا ظرفاً أنها لو كانت ظرفاً أو في تقدير الظرف، لم يمتنع دخول حروف الجر عليها، كما لم يمتنع دخولها على «أين» و«متى». وهي مبنية لما ذكرناه من وقوعها موقع ألف الاستفهام، وتضمنها معناه، وبُنيت على السكون، فالتقى في آخرها ساكنان، وهما الياء والفاء، فحركوا الفاء بالفتح استثقلاً للكسرة بعد الياء، والعرب يُجيزون الخفة فيما يكثر استعماله.

فإن قيل: ومن أين زعمتم أن «كيف» اسم؟ وهلا قلتم إنها حرف لا متناع خواص الأسماء والأفعال منها. قيل: إنما قلنا ذلك؛ لأنها لا تخلو إما أن تكون اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً. فلا تكون حرفاً؛ لأنها تُفيد مع الاسم الواحد، ويكون كلاماً، نحو: «كيف أنت؟» والحرف لا يفيد مع الاسم إلا في باب النداء. وليس هذا بنداء، ولا تكون فعلاً؛ لأنها تفيد مع الفعل، نحو: «كيف أصبحت؟» والفعل لا يفيد مع الفعل، ولا يكون منهما كلاماً، وأيضاً فإنه على زنة «فعل»، بسكون العين، وليس في الأفعال ما هو على هذه الزنة.

فإن قيل: فإذا كان اسماً على ما ذكرتم، فلم امتنع منه حروف الجر، ولم تدخل عليه كما دخلت على «أين»، إذا قلت: «من أين؟» و«إلى أين؟» فالجواب أن «أين» لما كانت سؤالاً عن الأمكنة، ونائبة عن اللفظ بها، وكانت الأمكنة المنوب عنها مما تدخلها حروف الجر، فتقول: «من السوق»، و«من الجامع»، و«إلى السوق»، و«إلى الجامع» جاز أن تدخل على ما ناب عنها وقام مقامها، وأما «كيف» فإنما هي سؤال عن الأحوال، والأحوال لا تدخل عليها حروف الجر. ألا تراك لا تقول: «أمن صحيح» ولا «أمن سقيم»، فذلك سائر الأحوال، فلم تدخل على «كيف»، كما لم تدخل على ما ناب عنه. وقد حكى قُطْرُب: «انظر إلى كيف يصنع»، وقالوا: «على كيف تبيع الأحمريين؟» وذلك شاذ، شبهوها بـ«أين».

وفي «كيف» لغتان، قالوا: «كيف»، و«كَي». قال الشاعر [من البسيط]:

٦٥٢- أو راعيان لبُغْرانٍ لنا شَرَدَتْ كَي لا يُحْسَنانِ من بُغْرانِنَا أُنْثَرَا

قالوا: «كَيَّ» هنا بمعنى «كيف» استفهام. وقال قومٌ: أراد: «كيف»، وإنما حذف الفاء تخفيفاً، كما قالوا: «سَوَ أفعلٌ»، والمرادُ: سَوَفَ.

ولا يُجَازَى بـ«كيف» كما جُوزي بـ«أَيَّنَ» لضعفها ونقصها عن تصرف أخواتها بكونها اسمًا، ولا يُخَبَّر عنها، فلا يقال: «كيف في الدار؟»، كما يقال: «من في الدار؟»، و«ما عندك؟» على الابتداء والخبر. ولا يعود إليها ضميرٌ، فلا يقال: «كيف ضربته؟»، والهاء تعود إلى «كيف». ولا يكون جوابها إلا نكرة، وجواب أخواتها يكون معرفة ونكرة، فإذا قلت: «كيف زيدٌ»، فيقال: «صالحٌ»، أو «سقيمٌ»، ولا يقال: «الصالحُ». فلما نقص تصرفه عن تصرف أخواته، ولم تكن ثم ضرورة تدعو إلى المجازاة به، لأنه يقوم مقامه: «على أي حال تكن أكن».

وأما «أَيَّ»، فظرف مكان يُستفهم بها كـ«أَيَّنَ»، قال الله تعالى: ﴿أَيَّ لَكَ هَذَا﴾^(١)، أي: من أيَّن لك هذا؟ ويجازون بها. يقولون: «أَيَّ تقم أقم». قال لبيد [من الطويل]:
فأضَبَخْتُ أَيَّ تَأْتِيهَا تَشْتَجِرُ بِهَا
كِلَا مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلَيْكَ شَاجِرُ^(٢)
وقال بعضهم: إنها تُؤدِّي معنى «كَيْفَ»، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنزَلْنَاكَ أَنَّى شِئْتُمْ﴾^(٣)، أي: كيف شئتم. والمجازاة بها دليل على استعمالها استعمال «أَيَّنَ». وهي مبنية لتضمُّنها همزة الاستفهام، وسكن آخرها على قياس البناء، فأما قول الكُمَيْت [من المنسرح]:
أَيَّ وَمِنْ أَيَّنَ أَبْكَ الطَّرَبُ
من حيث لا صَبَوَةٌ ولا رَيْبُ^(٤)
الشاهد فيه استعمال «أَيَّ» بمعنى «كيف». ألا ترى أنه لا يحسن أن تكون بمعنى «أَيَّنَ»؛ لأنَّ بعدها «من أيَّن»، فتكون تكرارًا. ويجوز أن تكون بمعنى «من أين»، وكثرت على سبيل التوكيد، وحسن التكرار لاختلاف اللفظين، فاعرفه.

= اللغة: البعران: جمع بعير. شردت: تاهت، والمراد به الإبل.

المعنى: يستنرب ألا يعرف هذان الراعيان أثرًا لبعرانهما الضالة.

الإعراب: «أو راعيان»: أو: حرف عطف، «راعيان»: معطوف على مرفوع مجهول المحل الإعرابي، لأن البيت الشاهد يروى في كتب اللغة والنحو وحيدًا. «لبعران»: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «راع». «لنا»: جار ومجرور متعلقان بصفة من «بعران». «شردت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي، والتاء: للتأنيث. «كي»: اسم استفهام مبني على الفتح المقدر على الفاء المحذوفة ضرورة. والأصل: كيف، وهو في محل نصب حال من فاعل «يحسان». «لا»: نافية. «يحسان»: فعل مضارع مرفوع بالنون لأنه من الأفعال الخمسة، وألف الاثنين: فاعل. «من بعراننا»: جار ومجرور متعلقان بحال من «أثرًا» والأصل أن يتعلقا بصفته، ولكن لما تقدَّمت شبه الجملة على النكرة تعلَّقت بحال منها. «أثرًا»: مفعول به للفعل «يحسان».

والشاهد فيه أنَّ «كي» فيه بمعنى «كيف»، وأن فاءه حذفت لضرورة الشعر.

(١) آل عمران: ٣٧.

(٢) تقدم بالرقم ٦٥١.

(٣) البقرة: ٢٢٣.

(٤) تقدم بالرقم ٦٥٠.

المركبات

فصل

[نوعا المركبات]

قال صاحب الكتاب: هي على ضربين: ضرب يقتضي تركيبه أن يُبنى الاسمان معاً، وضرب لا يقتضي تركيبه إلا بناء الأول منهما. فمن الضرب الأول نحو «العشرة» مع ما نَيْفَ عليها، وقولهم: «وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ»^(١)، و«لقيته كَفَّةً كَفَّةً»^(٢)، و«صخرة بَخْرَة»^(٣)، و«هو جاري بَيْتَ بَيْتَ»^(٤)، و«وقع بَيْنَ بَيْنَ»، و«آتيك صَباح مَساء، ويومَ يومَ»، و«تفرقوا شَعَرَ بَعَرَ، وشَذَرَ مَذَرَ، وخَذَعَ مَذَعَ»^(٥)، و«تركوا البلادَ حَيْثَ بَيْثَ، وحاثٍ باثٍ». ومنه «الخازِ بازٍ»، والضرب الثاني نحو قولهم: «أفعلُ هذا باذي بَدي»، و«ذهبوا أَيْدي سَباً»^(٦)، ونحو: «مَعْلِيكَرَبَ»، و«بَعْلَبُكُ»، و«قالِي قَلَا»^(٧).

- (١) هذا مثل، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٣٣٤/٢؛ ولسان العرب ٩/٧ (بيص)؛ ومجمع الأمثال ١/١٢٧ الحَيْصُ: الفرار. والبَيْصُ: أصلها البَوْصُ، قُفِّلَتِ الواو ياءً للازدواج، ومعناها القُوت. يضرب لمن وقع في ضيق أو محنة لا خلاص منها فراراً أو قُوتاً.
- (٢) هذا مثل، وقد ورد في العقد الفريد ١٣٥/٣؛ وكتاب الأمثال ص ٣٧٧؛ ولسان العرب ٩/٣٠٣ (كفف)؛ والمستقصى ٢/٢٨٩. أي: متواجهين، وذلك أن المتلاقيين إذا تلاقيا، فقد كفَّ كلُّ واحد منهما صاحبه عن مجاوزته إلى غيره.
- (٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في كتاب الأمثال ص ٣٧٧؛ ولسان العرب ٤/٤٥ (بحر)؛ والمستقصى ٢/٢٨٧؛ ومجمع الأمثال ٢/١٩٥.
- (٤) والمعنى: لقيته خالياً. وأصل «صحرة» من «الصحراء». وأصل «بحرة» من «البحر» وهو الشَّقُّ والسَّعة.
- (٥) هذا مثل وقد ورد في لسان العرب ١٦/٢ (بيت)؛ وجمهرة الأمثال ١/٣٢٢. أي: بيته إلى جانب بيتي.
- (٦) هذا مثل، وقد ورد في لسان العرب ٥/١٦٤ (مذر) برواية: «تَفَرَّقَتْ إِبِلُهُ شَذَرَ مَذَرَ» (أو: شَذَرَ مَذَرَ). أي: تفرقت في كلِّ وجه. وفي مجمع الأمثال ١/٢٧٩: «ذهبوا خَذَعَ مَذَعَ أو شَعَرَ بَعَرَ».
- (٧) هذا مثل وقد ورد في ثمار القلوب ص ٣٣٧؛ وزهر الأكم ١٦/٣؛ ولسان العرب ١/٩٤ (سباً)، ٣٧٠/١٤ (سبي)؛ ٤٢٦/١٥ (بدي)؛ والمستقصى ٢/٨٨؛ ومجمع الأمثال ١/٢٧٥.
- (٧) قالِي قَلَا: مدينة بأرمينية. (مجمع البلدان ٤/٢٩٩).

قال الشارح: لما كانت المبنيات منقسمة إلى مفرد ومركب، وتقدم الكلام على المفرد منها، إذ كان المفرد أصلاً للمركب، وجب أن ينتقل إلى الكلام على الأسماء المركبة، والمركب من الأسماء ضربان ضربٌ يجب فيه البناء لكلاً الاسمين، نحو: «أَحَدَ عَشَرَ»، و«خَمْسَةَ عَشَرَ»، ونحوهما، و«حَيْصٌ بَيْصٌ» ونحوها مما ذكره في هذا الفصل. وضرب آخر يُبنى فيه الاسم الأول دون الثاني، وهو «قَالِي قَلَا» و«خَضِرَ مَوْتُ» ونحوهما، وسيذكر الفصل بينهما بعد، إن شاء الله تعالى.

فصل

[الفرق بين ضربَي المركبات]

قال صاحب الكتاب: والذي يفصل بين الضربين أن ما تَضَمَّنَ ثانيه معنى حرف، بُني شَطْرَاهُ لَوْجُودِ عِلَّتِي البناء فيهما معاً، أما الأول، فلائه تنزّل منزلة صدر الكلمة عن عجزها، وأما الثاني، فلائه تَضَمَّنَ معنى الحرف، وما خلا ثانيه من التضمّن أُعْرِبَ وبُني صدره.

قال الشارح: اعلم أن التركيب على ضربين: تركيبٌ من جهة اللفظ فقط، وتركيبٌ من جهة اللفظ والمعنى. فأما التركيبٌ من جهة اللفظ فقط، فهو الضرب الأول من التركيبين اللذين ذكرهما، وهو في الأعداد، نحو: «أَحَدَ عَشَرَ» وبابه، و«لَقِيْتُهُ كَفَّةً كَفَّةً»، و«حَيْصٌ بَيْصٌ»، ونحوهما. فهذا يجب فيه بناء الاسمين معاً. وذلك لأن الاسم الثاني قد تَضَمَّنَ معنى الحرف. ألا ترى أن الأصل في «أحد عشر»: «أَحَدٌ، وَعَشْرَةٌ»، فحُذِفَتِ الواو من اللفظ، والمعنى على إرادتها؟ ألا ترى أن المراد «أحد وعشرة»؟ ف«عشرة» عدّة معلومة أضيفت إلى العدد الأول، فأكمل من مجموعهما مقدار معلوم، فهما اسمان، كل واحد منهما منفردٌ بشيء من المعنى، فلما كانت الواو مرادة؛ تَضَمَّنَهَا الاسم الثاني، وبُني لذلك، وبُني الاسم الأول؛ لأنّه صار بالتركيب كـبعض اسم بمنزلة صدر الكلمة من عَجَزْهَا، فهما عِلَّتَان. وكذلك باقي هذا الضرب من نحو: «كَفَّةً كَفَّةً»، و«خَازٍ بَازٍ»، وسيوضح ذلك إن شاء الله تعالى.

وأما الضرب الثاني، وهو المركب من جهة اللفظ والمعنى، نحو: «خَضِرَ مَوْتُ»، و«قَالِي قَلَا»، و«مَعْدِيكَرَبٌ» ونحوها من الأعلام المركبة، فهذا أصله الواو أيضاً، حُذِفَتِ من اللفظ، ولم تُرَدِّدْ من جهة المعنى، بل مُزِجَ الاسمان، وصارا اسمًا واحدًا بإزاء حقيقة، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه، فكان كالمفرد غير المركب، فبُني الاسم الأول؛ لأنّه كالصدر من عجز الكلمة، وجزء الكلمة لا يُعْرَبُ، لأنّه كالصوت. وأُعْرِبَ الثاني؛ لأنّه لا يتضمّن معنى الحرف، إذ لم يكن المعنى على إرادته، لأنّ العَلَمَ إنّما هو وَضْعُ لَفْظٍ بِإِزاء مَسْمُومٍ من غير إفادة معنى من اللفظ، وقد ذكر صاحب الكتاب «بَادِي بَدَا»،

و«أَيَّادِي سَبَا» من هذا الضرب، وليس منه، وإِنَّمَا هو من الضرب الأول؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا عَلَمَيْنِ، وسيوضح أمرهما إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فصل

[حكم الأعداد المركبة]

قال صاحب الكتاب: والأصل في العدد المنيف على العشرة أَنْ يُعْطَفَ الثاني على الأول، فيقال: «ثلاثة وعشرة»، فمزج الاسمان وضُيِّرَا واحداً لوجودِ العِلَّتَيْنِ.

قال الشارح: قد تقدّم القول: إِنْ من الأسماء المركبة العدَدَ من «أَحَدَ عَشَرَ» إلى «تِسْعَةَ عَشَرَ»، من نحو «ثلاثة عشر»، و«خمسة عشر»، ونحو ذلك، جعلت الثِيَفَ والعشرة اسمًا واحدًا، وبنيتهما على الفتح. والذي أوجب بناءهما أَنْ التقدير فيهما: خمسة وعشرة، فحذفت الواو، وركبوا أَحَدَ الاسْمَيْنِ مع الآخر، وجعلوهما كالاسم الواحد الدالُّ على مسمًى واحد، ليجري مجرى سائر الأعداد المفردة، نحو: «خمسة»، و«ستة»؛ لِأَنَّهُ أَخْصَرُ. وربما احتاجوا إلى ذلك في بعض الاستعمال، وذلك أَنْكَ لو قلت: «أُعْطِيتُ بهذه السلعة خمسة وعشرة»، جاز أَنْ يتوهم المخاطبُ أَنَّهُمَا صَفَقَتَانِ، أُعْطِيَ بِهَا مَرَّةً خَمْسَةً، وَمَرَّةً عَشْرَةً. فإذا رُكِبَتْ زال هذا الاحتمالُ، وارتفع اللَّبسُ، وَتَحَقَّقَ المخاطبُ أَنَّكَ أُعْطِيتَ بِهَا هذا المقدارَ من العدد. ولا يلزم هذا فيما زاد على العشرين والثلاثين فما فوقهما من العقود كالستين والسبعين؛ لِأَنَّ مجرى هذه العقود مجرى جمع السلامة، وإعرابها كإعرابه، والتركيبُ لا يتطرق على المثنيات والمجموعات، إِنَّمَا بَابُ ذلك المفردات. فلذلك لم تُرْكَبْ هذه العقود مع الثِيَفِ عليها كما رُكِبَتْ العشرة مع ما انضمَّ إليها ممَّا هو دونها من الأعداد، مع أَنَّهُ قُلَّ ما يتباين حكمُ مُتَمَنَّيٍ في التقويم حتى يُعْطِيَ تَارَةً دَرَهْمًا، وتارة عشرين درهْمًا. وما زاد على العشرين من العقود كالثلاثين والأربعين، فالتبايُنُ أَفْحَشُ، واللبسُ أَبْعَدُ.

وَبُنِيَ على حركة؛ لِأَنَّهُ أَصْلًا فِي التَّمَكَّنِ، فَعَوُضَ مِنْ تَمَكُّنِهِ بِأَنْ بُنِيَ على حركة تمييزًا له على ما بُنِيَ، ولا أَصْلَ له فِي التَّمَكَّنِ، نحو: «مَنْ»، و«كَمْ». وَفُتِحَ طَلَبًا لِلخَفَةِ، إِذْ لَيْسَ الْغَرَضُ فِي تَحْرِيكِهِ إِلَّا تَمْيِيزُهُ مِمَّا^(١) بُنِيَ على السكون، وبالفَتْحَةِ نَصَلَ إِلَى هَذَا الْغَرَضِ، فَلَمْ يَكُنْ بِنَا حَاجَةً إِلَى تَكْلُفٍ مَا هُوَ أَثْقَلُ مِنْهَا.

(١) في الطبعين: «على ما» بدلًا من «مِمَّا»، وهذا تحريف.

قال صاحب الكتاب: ومن العرب مَنْ يَسْكُنُ العَيْنَ، فيقول: «أَحَدَ عَشَرَ» احتِرَاسًا من تَوَالِي المتحرَّكاتِ في كلمة.

قال الشارح: من العرب من يقول: «أَحَدَ عَشَرَ، ثَلَاثَةَ عَشَرَ»، فيُسَكِّنُ العَيْنَ، وذلك أَنَّهُمْ لَمَّا رَكَّبُوا الاسْمَيْنِ اسمًا واحدًا، تَوَالَى في «أَحَدَ عَشَرَ» سِتُّ متحرَّكاتٍ، وفي «ثَلَاثَةَ عَشَرَ»، و«خَمْسَةَ عَشَرَ» خَمْسُ متحرَّكاتٍ، ولا يتوالى في كلمة أَكْثَرُ من ثَلَاثِ حركات إِلَّا أَن يكون مخفَّفًا من غيره، فيجتمع فيه أَرْبَعُ متحرَّكاتٍ، نحو: «عَلَبِطٌ»^(١) و«هُدَبِدٌ»^(٢)، وأصلُهما: «عَلَابِطٌ» و«هُدَايِدٌ»، فحذفت الألف تخفيفًا. فلا يجتمع في كلمة أَكْثَرُ من أَرْبَعِ متحرَّكاتٍ، فلمَّا اجتمع في «أَحَدَ عَشَرَ» سِتُّ متحرَّكاتٍ وفي «خَمْسَةَ عَشَرَ» خَمْسُ متحرَّكاتٍ، أسكنوا الحرف الذي بتحريكه يكون الخروجُ عن منهاج الأسماء وطريقها.

ومَنْ فعل ذلك من العرب، فَإِنَّهُ لَا يفعلُه في «اِثْنَيْ عَشَرَ»، لِثَلَا يجمع بين ساكنتين، وليس في كلامهم جمعٌ بين ساكنتين إِلَّا أَن يكون الأول حرفَ مَدٍّ ولينٍ، والثاني مدغمًا، نحو: «دَابَّةٌ» و«شَابَّةٌ»، مع أَنَّ الياءَ في النصب، والألفَ في الرفع ساكنان، فلم يَتَوَالَ فيهما من التحرَّكاتِ ما تَوَالَى في «أَحَدَ عَشَرَ» ونحوه. وأيضًا فَإِنَّ الإسكانَ في «أَحَدَ عَشَرَ» ونحوه إِنَّمَا كان لتوالي المتحرَّكاتِ في كلمة واحدة، لِأَجْلِ التركيب وجعلهما كلمةً واحدةً، وأما «اِثْنَيْ عَشَرَ» فغيرُ مرَكَّبَةٍ، فلم يكونا كلمةً واحدةً، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: وحرفُ التعريف والإضافة لَا يُخْلَانُ بالبناء، تقول: «الْأَحَدَ عَشَرَ»، و«الْحَادِي عَشَرَ» إِلَى «التَّسْعَةَ عَشَرَ»، و«التَّاسِعَ عَشَرَ»، وهذه «أَحَدَ عَشَرَكَ»، و«تَّسْعَةَ عَشَرَكَ». وكان يَرَى الْأَخْفَشُ فِيهِ الرفعَ إِذَا أَضَافَهُ، وقد استرذله سيبويه^(٣)، وَإِن سُمِّيَ رَجُلٌ بـ«خَمْسَةَ عَشَرَ»، كان فِيهِ الرفعُ والإبقاءُ على الفتح.

قال الشارح: إِذَا أُرِدَتْ تعريفَ هذا العدد، أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ الألفُ واللامُ أَوْ الإضافةُ، وتركتَه على بناءه؛ لِأَنَّ الألفَ واللامَ والإضافةَ لَا تُخْرِجَانِهِ عَنْ لَفْظِهِ وتركيبه، فكان باقِيًا على بناءه، فَلِذَلِكَ تقول مع الألف واللام: «أَخَذْتُ الْخَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا»، وكذلك إِلَى

(١) الرجلُ الْعَلَبِطُ والعَلَابِطُ: الضَّخْمُ الْعَظِيمُ. والصدرُ الْعُلْبِطُ: العريض. واللبنُ الْعُلْبِطُ: الرائب المتكبدُ الخائرُ جدًّا، وقيل: كلُّ غليظٍ عُلْبِطٌ وَالْعَلَابِطُ: القطيعُ من الغنم. (لسان العرب ٧/ ٣٥٥ (علب)).

(٢) الْهُدَبِدُ وَالْهُدَايِدُ: اللَّبَنُ الْخَائِرُ جدًّا، وهو أَيْضًا عَمَشٌ يكونُ فِي الْعَيْنَيْنِ، وقيل: الْهُدَبِدُ: الْخَفَشُ، وقيل: هو ضعفُ البصر. ورجلٌ هُدَبِدٌ: ضعيفُ البصر. (لسان العرب ٣/ ٤٣٥ (هدبد)).

(٣) الكتابُ ١٩٩/٣.

«التسعة عشر» و«الحادي عشر»، و«الخامس عشر»، بفتح الآخر منهما إلى «التاسع عشر»، وتقول في الإضافة: «خمسَة عشر» و«خامس عشر»، فلا يختلف حكم البناء في الإضافة لما ذكرناه من العلة.

وكان الأخفش يرى إعرابها إذا أضفتها، وهي عدد، فتقول: «هذه الدراهم خمسَة عشر». قال سيبويه: وهي لغة رديئة، وكان يحتج بأن «خمسَة عشر» في تقدير تنوين، ولذلك عمل في مُمَيِّزِهِ، فَمَتَّى أضفته إلى مَالِكِهِ، لم يصلح تقدير التنوين، لمعاقبة التنوين الإضافة، فصار بمنزلة اسم لا ينصرف، فإذا أضيف، انصرف، وأُعْرِبَ. وهذا الاعتلال فاسد؛ لأن تقدير التنوين فيه لم يكن سبب بنائه حتى يُعْرَبَ عند زواله، إنما البناء لتضمينه حرف العطف، وذلك باقٍ بعد الإضافة كما قبلها. ثم ما ذكره منتقِضٌ بدخول الألف واللام، فإنه لا يُعْرَبَ لذلك كما أعرب بالإضافة، ولا فَرْقٌ بينهما في معاقبة التنوين.

فإن سُمِّيَ رجلٌ بـ«خمسَة عشر» ونحوه من المركبات، ففيه وجهان:

أحدهما: أن تعربه، فتضم الراء في الرفع، وتفتحها في النصب والجر، وتُجْرَى اسم لا ينصرف، نحو: «بَعْلَبَكْ» و«مَغْدِيكَرَبْ»، لزوال معنى العطف. وعلى هذا، إذا أضفت، صرفته، ودخله الجر، نحو: «جاءني خمسَة عشر»، و«رأيت خمسَة عشر»، و«مررت بخمسَة عشر».

والوجه الثاني: تَبْنِيهِ بعد التسمية؛ لأن التركيب والبناء وقع قبل التسمية، فلما سَمِيَتْ بهما، حكيت حالهما قبل التسمية.

فصل

[معاني الألفاظ المركبة]

قال صاحب الكتاب: وكذلك الأصل، «وقعوا في حَيْصٍ وَبَيْصٍ»، أي: في فِتْنَةٍ تموج بأهلها متأخرين ومتقدمين، و«لَقِيْتُهُ كَفَّةً وَكَفَّةً»، أي: دَوْنِي كَفَتَيْنِ؛ كَفَّةٌ من اللاقِي، وَكَفَّةٌ من المُلْقَى؛ لأن كل واحد منهما في وَهْلَةِ التَّلَاقِي كافٌ لصاحبه أن يتجاوزَه.

قال الشارح: العرب تقول: «وقع الناسُ في حَيْصٍ بَيْصٍ»، إذا وقعوا في فِتْنَةٍ واختلاطٍ من أمرهم، لا مَخْرَجَ لهم منه، وهما اسمان رُكَّبَا اسماً واحداً، وبُنِيَ بناءً «خمسَة عشر». والذي أوجب بناءهما تقدير الواو فيهما، وذلك أن الأصل «وقعوا في حَيْصٍ وَبَيْصٍ»، ثم حُذِفَت الواو إيجازاً وتخفيفاً، والمعنى على العطف، فتضمن معنى حرف العطف، فبُنِيَ لذلك كما فعلوا في «خمسَة عشر» وبأيه. و«حَيْصٌ» مأخوذ من «حَاصٍ يَحْيِصُ» إذا قَرَّ، يقال: «ما عنه مَحْيِصٌ»، أي: مَهْرَبٌ، و«بَيْصٌ» مأخوذ من قولهم: «بَاصٌ يَبْوِصُ»، أي: فاتَ وَسَبَقَ؛ لأنه إذا وقع الاختلاط والفتنة، فمنهم هاربٌ، ومنهم فائتٌ. ولذلك فسرهما بفتنة تموج بأهلها متأخرين ومتقدمين، فالْحَيْصُ: التأخر

وَالْهَرَبُ، وَالْبَوْصُ: التَّقَدُّمُ وَالسَّبْقُ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: «حَيْصَ بَوْصٍ»، غَيْرَ أَنَّهُمْ أَتَبَعُوا الثَّانِي الْأَوَّلَ. قَالَ الشَّاعِرُ [مَنْ الرِّجْزُ]:

عَيْنَاءُ حَوْرَاءَ مِنْ الْعَيْنِ الْحَيْرِ ٦٥٣-

وَالْكَلَامُ: «الْحَوْرُ»، لِأَنَّهَا جَمْعُ «حَوْرَاءَ»، كـ «حَمْرَاءَ» و«حُمْرٍ»، لِيَزْدَوِجًا، وَلَا يَخْتَلَفًا. وَمِثْلُهُ «الْعَسَايَا وَالْعَدَايَا». وَلَوْ انْفَرَدَتْ «الْعَدَاةُ»، لَمْ تُجْمَعْ عَلَى «عَدَايَا»، وَفِي مَثَلٍ: «أَخَذَهُ مَا قَدَّمَ وَمَا حَدَّثَ»^(١)، بَضَمَ الدَّالَ مِنْ «حَدَّثَ». وَلَوْ انْفَرَدَتْ، لَمْ تَكُنْ إِلَّا مَفْتُوحَةً، نَحْوَ: «حَدَّثَ الْأَمْرُ»، وَهُوَ كَثِيرٌ.

وَفِي «حَيْصَ بَيْصٍ» لَغَاثٌ، قَالُوا: «حَيْصَ بَيْصٍ» بِالْفَتْحِ فِيهِمَا، وَهُوَ الْكَثِيرُ الْمَشْهُورُ. وَأَنْشَدَ الْأَصْمَعِيُّ لِأُمَيَّةَ بْنِ أَبِي عَائِدٍ الْهُذَلِيِّ [مَنْ الْكَامِلُ]:

٦٥٤- قَدْ كُنْتُ خَرَّاجًا وَلَوْجًا صَيْرَفًا لَمْ تَلْتَحِضْنِي حَيْصَ بَيْصٍ لِحَاصِ

٦٥٣- التَّخْرِيجُ: الرِّجْزُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي أَدَبِ الْكَاتِبِ ص ٦٠٠؛ وَلِسَانُ الْعَرَبِ ٢١٩/٤ (حَوْرُ)؛ وَالْمَمْتَعُ فِي التَّصْرِيفِ ٤٥٦/٢؛ وَالْمَنْصَفُ ٢٨٨/١؛ وَنَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ص ٢٣٦.

شرح المفردات: العيناء: من اتسعت عينها وحسنت، ومذكرها أعين. والحوراء: من اشتد بياض البياض وسواد السواد في عينها. العين: جمع عيناء وأعين. الحير: أصلها الحور وهي جمع أحور وحوراء، ولكنه أتبع.

الإعراب: «عيناء»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي، وقد يكون متقدماً. «حوراء»: خبر ثانٍ مرفوع بالضمّة. «من العين»: جازٍ ومجرور متعلقان بصفة محذوفة. «الحير»: صفة «العين» مجرورة بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «العين الحير» حيث جعل واو «الحور» ياءً اتباعاً لما قبلها.

(١) لم أقع على هذا المثل فيما عدت إليه من مصادر.

٦٥٤- التَّخْرِيجُ: الْبَيْتُ لِأُمَيَّةَ بْنِ أَبِي عَائِدٍ فِي إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ ص ٣١؛ وَجُمْهُورُ اللُّغَةِ ص ١١٧١؛ وَشَرْحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ٤٩١/٢؛ وَلِسَانُ الْعَرَبِ ٢٠/٧ (حَيْصَ)، ٨٦ (لِحَصَ)، ١٩٠/٩ (صُرْفَ)؛ وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي جُمْهُورِ اللُّغَةِ ص ٥٤٢، ٧٤١، ١٠٥٠؛ وَلِسَانُ الْعَرَبِ ٤٠٠/٢ (وَلَجَ)؛ وَمَا يَنْصَرِفُ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ ص ١٠٦.

اللغة: الخراج الولوج: الحسن التصرف في الأمور، وكذا الصيرف. ولم تلتحضي: لم تثبطني. وحيص بيص: كناية عن الضيق. ولحاص: اسم للشدة، أو الضيق، أو الداهية: وحيص من (حاص يحيص) إذا عدل عن الشيء، وجار. وبيص من (باص يبوص) إذا تقدّم وفات.

المعنى: لقد كنت خبيراً بشؤون الحياة عامة حسن التصرف فيها، وقادراً على التخلص من مللماتها، فلا تثبطني نوائبها وشدائدها.

الإعراب: «قد»: حرف تحقيق. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء: اسم «كان» مبني على الضم في محل رفع. «خرّاجاً»: خبر أول لـ «كان» منصوب. «ولوّجاً»: خبر ثانٍ. «صيرفاً»: خبر ثالث. «لم»: حرف نفي وقلب وجزم. «تلتحضي»: فعل مضارع مجزوم، والنون: للوقاية، وياء المتكلم ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «حَيْصَ بَيْصَ»: =

وقالوا: «حَيْصٌ بَيْصٌ»، بكسر الآخر منهما، قال الشاعر [من الرجز]:

٦٥٥- صارت عليه الأرض حَيْصٌ بَيْصٌ حَتَّى يَلْقَى عَيْصَهُ بَعِيسِي
وربما كسروا الأوّل منهما في اللغتين، فقالوا: «حَيْصٌ بَيْصٌ»، و«حَيْصٌ بَيْصٌ». وعلى هذا تكون الواو في «بَيْصٌ» قد انقلبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها على حدّ انقلابها في «مِيزَانٍ»، و«مِيعَادٍ». وقد يُتَوَنَّنُونِهما، فيقولون: «حَيْصٌ بَيْصٌ»، و«حَيْصًا بَيْصًا». حكى ذلك أبو عمرو^(١). ومَنْ فتحهما، فقد طلب الخفّة، كما قلنا في «خَمْسَةٌ عَشَرَ». ومَنْ كسر، فلالتقاء الساكنين، ويجوز أن تجعله صوتًا كأنّه حكاية ما يقع في الاختلاط والفتنة، وعلى هذا لا يكون مشتقًا من شيء، فتكسره كما تكسر الأصوات، نحو: «غاقٍ، غاقٍ» إذا قدرته تقدير المعرفة، وتَوَنَّنَ إذا نويت النكرة.

وقالوا: «لَقِيْتَهُ كَفَّةً كَفَّةً» إذا فاجأته، وهما اسمان زُكِبَا اسمًا واحدًا، وبُنِيَ على الفتح بناءً «خَمْسَةٌ عَشَرَ». والأصل: «كَفَّةً وَكَفَّةً»، أي: كَفَّةً منه وَكَفَّةً مِني. ويجوز أن يكون الأصل: كَفَّةً على كَفَّةٍ، أو كَفَّةً، عن كَفَّةٍ وذلك أَنَّ المتلاقيين إذا تلاقيا، فقد كَفَّ كُلُّ واحد منهما صاحبه عن مجاوزته إلى غيره في وقتِ التلاقي، فـ«كَفَّةً كَفَّةً» مصدران في موضع الصفة، ومحلُّهما نصبٌ على الحال، كأنك قلت: «لَقِيْتَهُ متكافئين» مثل قولك:

= جزءان مبنيان على الفتح في محل رفع فاعل لـ«تلتحصى». «الحاص»: بدل من «حَيْصٌ بَيْصٌ» مبني على الكسر في محل رفع.

جملة «كنت خراجا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تلتحصى حَيْصٌ بَيْصٌ»: خبر رابع لـ«كان» محلّها النصب.

والشاهد فيه بناؤه «حَيْصٌ بَيْصٌ» على الفتح لما تضمنته من معنى الكناية عن الشدة.

٦٥٥ - التخرّيج: الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢٠/٧ (حيص).

شرح المفردات: حيص بَيْصٌ: الفتنة والاختلاط. يَلْقَى: يضرب بيده أو براحته. العيص: الأصل، ومنبت خيار الشجر. يريد أن الأرض اختلطت عليه وضيق عيشه حتى يضرب أصله بأصل آخر، أي يتزوج.

الإعراب: «صارت»: فعل ماض ناقص، والتاء: للتأنيث. «عليه»: جارٌّ ومجرور متعلقان بخبر «صار». «الأرض»: اسم «صار» مرفوع بالضمّة. «حَيْصٌ بَيْصٌ»: اسم مبني على كسر الجزأين في محل نصب خبر «صار». «حتى»: حرف غاية وجرّ. «يَلْقَى»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتى، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محلّ جرّ بـ«حتى»، والجارّ والمجرور متعلقان بخبر «صار». «عَيْصَهُ»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «بعيصى»: جارٌّ ومجرور متعلقان بـ«يَلْقَى»، والياء مضاف إليه.

جملة «صارت الأرض حَيْصٌ بَيْصٌ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «حَيْصٌ بَيْصٌ» حيث جاء بالجزأين مبنيين على الكسر.

(١) في الطبعين: «أبو عمر»، وهذا خطأ.

«لَقِيْتُهُ قَائِمِينَ»، تريد حالاً منك، وحالاً منه، نحو قول الشاعر [من الوافر]:
مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَائِفُ أَلَيْتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا^(١)

قال صاحب الكتاب: و«صَحْرَةٌ وَبَحْرَةٌ»، أي: ذَوِي صحرة وبحرة، أي: انكشاف واتساع لا سُتْرَةٌ بيننا. ويُقال: «أخبرته بالخبر صحرة بحرة»، ويقولون: «صحرة بحرة نَحْرَةٌ»، فلا يبنون لثلاً يمزجوا ثلاثة أشياء، وهو «جَارِي بَيْتٌ إِلَى بَيْتٍ، أَوْ بَيْتٌ لِبَيْتٍ»، أي: هو جاري مُلاصِقًا، و«وَقَعَ بَيْنَ هَذَا، وَبَيْنَ هَذَا». قال عبيد [من مجزوء الكامل]:

٦٥٦- [نَحْمِي حَقِيقَتَنَا] وَبَغْضِ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنِنَا

قال الشارح: يُقال: «لَقِيْتُهُ صَحْرَةً بَحْرَةً»، أي: ليس بيني وبينه سائرٌ، وهما مركبان، والتقدير: صحرة وبحرة، فحذفت الواو، وتضمن الكلام معناها، فبني لذلك، وفتح للخفة، وموضعهما حال. والتقدير: لقيته بارزًا، واشتقاقهما من «الصَّخْرَاءِ»، و«البَّحْرِ»، و«صحرة» و«بحرة» مصدران، أي: ذَوِي صحرة وبحرة، أي: ذوي انكشاف واتساع. ويقولون: «لَقِيْتُهُ صَحْرَةً بَحْرَةً نَحْرَةً»، فيعربونها، وينصبونها منونة؛ لأنهم لا يُركَّبون ثلاثة أشياء اسمًا واحدًا، و«نَحْرَةً» من «نَحْرِ الشَّهْرِ»، وهو أوله، أي: لقيته مكشوفًا نهارًا.

(١) تقدم بالرقم ٢٧٥.

٦٥٦- التخریج: البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٤١؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢١٣؛ والدرر ٦/ ٣٢٤؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٥٨؛ والشعر والشعراء ١/ ٢٧٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٦٦ (بين)؛ واللمع ص ٢٤٢؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٤٩١؛ وجمع الهوامع ٢/ ٢٢٩؛ وبلا نسبة في الدرر ٣/ ١٢٢؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٦؛ وجمع الهوامع ١/ ٢١٢.

اللغة: الحقيقة: ما يجب الحفاظ عليه كالعرض والنفس ونحوهما.

المعنى: إننا نحافظ على ما يجب الحفاظ عليه، ونبدل في سبيل ذلك كلَّ غالٍ ونفيس، وبعضنا يستमित في سبيل الدفاع عن هذه الحقيقة.

الإعراب: «نحْمِي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن. «حَقِيقَتَنَا»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «وَبَعْضِ»: الواو: حالية، و«بَعْضِ»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «الْقَوْمِ»: مضاف إليه مجرور. «يَسْقُطُ»: فعل مضارع مرفوع والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «بَيْنَ بَيْنِنَا»: اسم مبني على فتح الجزأين في محلِّ نصب مفعول فيه، متعلّق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «يَسْقُطُ»، والألف: للإطلاق.

وجملة «نحْمِي حَقِيقَتَنَا»: لا محلَّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استئنافية. وجملة «بَعْضِ الْقَوْمِ يَسْقُطُ»: في محلِّ نصب حال. وجملة «يَسْقُطُ»: في محلِّ رفع خبر المبتدأ «بَعْضِ».

والشاهد فيه استعمال «بَيْنَ بَيْنَ» بمعنى: بين هذا وبين هذا.

وقالوا: «هو جاري بيت بيت»، يريدون القُرب والتلاصق، وهو مركَّب أيضًا مبنيٌّ على الفتح كـ«خمسَة عشر»، والأصل: بيتًا لبيت، أو بيتًا فبيتًا، أو بيتًا إلى بيت، فحذف الحرف، وضُمّن معناه، فبني لذلك، وهما في موضع الحال، كأنك قلت: هو جاري مُلاصقًا، والعامل في الحال ما في «جاري» من معنى الفعل. ولا يجوز تقديم الحال فيه على العامل، لو قلت: «بيت بيت هو جاري»، لم يجز؛ لأنَّ العامل ليس فعلاً، ولا اسمَ فاعل، ويجوز التقديم في «كفّة كفّة»، فتقول: «كفّة كفّة لقيته»، لأنَّ العامل فعلٌ. ولو قلت: «جاوَرَنِي، أو مُجاوِرِي بيت بيت»، جاز التقديم حينئذٍ، فتقول: «بيت بيت هو مُجاوِرِي»، فتقدّمه؛ لأنَّ العامل اسمُ فاعل، واسمُ الفاعل يجوز تقديم منصوبه عليه، ولو قلت: «بيت بيت جاوَرَنِي»، لكان بالجواز أجدر، إذ كان فعلاً، فاعرفه.

وقالوا: «وقع هذا الأمرُ بينَ بينَ»، فينبغي أنهما اسمًا واحدًا، لأنَّ الأصل: بينَ هذا، وبينَ هذا، فلمّا سقطت الواو تخفيفًا والنية نية العطف، بُني لتضمّنه معنى الحرف، وهو في موضع الحال أيضًا، إذ المراد بقولهم: «وقع بينَ بينَ»، أي: وسَطًا، فأما قول عبيد بن الأبرص [من مجزوء الكامل]:

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

فهو شاهد على صحّة الاستعمال، والحقيقة ما يجبُ على الرجل أن يحميه، يُقال: «رجلٌ حامي الحقيقة»، أي: شَهْمٌ لا يُضام له حريمٌ.

قال صاحب الكتاب: «وآتيه صباحًا ومساءً ويومًا ويومًا»، أي: كُلُّ صباح ومساءً، وكلُّ يوم، و«تفرّقوا شغَرًا وبَغَرًا»، أي: منتشرين في البلاد هائجين، من «اشتغرت عليه ضيغته»، «إذا فُشّت وانتشرت»، و«بَغَر النّجم»: هاجَ بالمطر. قال العجاج [من الرجز]:

بَغْرَةَ نَجْمٍ هَاجَ لَيْلًا فَاثْكَدَزَ - ٦٥٧

٦٥٧ - التخرّيج: الرجز للعجاج في ديوانه ٢٨/١ (وفيه «بغرة» مكان «فانكدر»)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٧٢/٤ (بغر).

اللغة: بغرة: من بَغَر النجم، أي: سقط وهاج بالمطر. انكدر: اختلط. المعنى: وكان الأمر عند هطول المطر واختلاطه.

الإعراب: «بغرة»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. «نجم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «هاج»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «ليلاً»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل «هاج». «فانكدر»: الفاء: عاطفة، و«انكدر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح وسكّن للضرورة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. وجملة «هاج»: في محل جرّ صفة لـ «نجم». وجملة «انكدر»: معطوفة على الجملة السابقة. والشاهد فيه: أن «بغراً» في «شغراً بغراً» مأخوذ من: بَغَر النجم، إذا هاج بالمطر.

و«شَذَرًا وَمَذَرًا» من «التشذُّر»، وهو التفرُّق والتبذير، والميمُ في «مَذَر» بدلٌ من الباء، و«خِذَعًا وَمِذَعًا»، أي: منقطعين منتشرين من «الخِذَع»، وهو القُطْع، ومن قولهم: «فلانٌ مَذاعٌ»، أي: كذابٌ يُفشي الأسرار وينشرها، و«حَيْنًا وَبَيْنًا» من قولهم: «فلانٌ يَسْتحيث وَيَسْتبيث»، أي: يستبحث ويستثير.

قال الشارح: يُقال: «أتَيْتُهُ صَباحَ مَساءٍ، وَيَوْمَ يَوْمٍ»، والكلام فيه كالكلام فيما قبله، وذلك أنه بُني لتضمُّنه معنى الحرف، وهو الواو، كأنك قلت: «صباحًا ومساءً، ويومًا ويومًا». فلما حذفت الواو، بُنِيَ لذلك، وليس المرادُ صباحًا بعينه، أو يومًا بعينه. ولو أضفت، فقلت: «صباحَ مساءٍ»، لجاز، كأنك نسبته إلى المساء، أي: صباحًا مقترنًا بمساءً. وجاز إضافته إليه لتصاحبهما، وكذلك الإضافةُ جائزةٌ في جميع ما تقدّم من نحو: «بيتٌ بيتٍ»، و«بينَ بينٍ»، و«كَفَّةٌ كَفَّةٌ»، يُنسب أحدهما إلى الآخر لاتفاقهما في وقوع الفعل منهما، فإن دخل على جميع ذلك حرف جرّ، لم يكن إلّا مضافًا مخفوضًا، وبطل البناء، نحو: «أتيك في كلِّ صباحٍ ومساءٍ»؛ لأنه بدخول حرف الجرّ، خرج عن باب الظروف، وتمكّن في الاسميّة، فلم يُبنَ؛ لأنّ هذه الأسماء إمّا تُبنى إذا كانت حالًا أو ظرفًا، لأنّه حالٌ تنقُص تمكُنّها، فلم تُقدّر فيها الواو.

وقالوا: «تَفَرَّقُوا شَعَرَ بَعَرٍ»، أي: في كلِّ وجه لا اجتماعَ معه. وهما اسمان رُكّب أحدهما مع الآخر، فصارا اسمًا واحدًا، وبُنِيَ لِمَا تَضَمَّنَا من معنى الواو، وكان الأصل فيه: «شَعَرًا وَبَعَرًا»، فحُذِفَت الواو لِمَا ذَكَرْنَاهُ من إرادة الإيجاز والتخفيف، وتَضَمَّنَا معناها. والمعنيّ بالتَضَمَّنِ إرادة معنى الحرف مع حذفه، فُبْنِيَ لذلك بناءً «خمسة عشر». و«شَعَرَ» مأخوذ من قولهم: «اشتغِر في البلاد»، إذا أبعد فيها، أو مِنْ «شَعَرَ الكلبُ»، إذا رفع إحدى رجليه ليَبُول، فباعدها من الأخرى. و«بَعَرَ» من «بَعَرَ النجمُ»، أي: سقط، وهاج بالمطر، قال العجاج [من الرجز]:

بَعْرَةَ نَجْمٍ هَاجَ لَيْلًا فائَكَدَزْ

أو من «البَعَر»، وهو العَطَش يأخذ الإبلَ، فلا تَرَوَى، وربّما ماتت به. قال الفرزدق [من البسيط]:

٦٥٨- فَقُلْتُ مَا هُوَ إِلَّا الشَّأْمُ تَزَكَّبُهُ كَأَنَّمَا المَوْتُ فِي أَجْنَادِهِ البَعَرُ

٦٥٨ - التخرّيج: البيت للفرزدق في ديوانه ١٨٣/١؛ ولسان العرب ١٣٢/٣ (جند)، ٧٢/٤ (بغر)؛ والتنبيه والإيضاح ١٦/٢؛ وتاج العروس ٢٢٣/١٠ (بغر)؛ وبلا نسبة في المخصّص ٤٩/١٧، ١٦٨. اللغة: الشأم: بلاد الشام، أو الشمال، ولعلّه هنا اسم فرس. الأجناد: جمع الجند وهم العسكر والأعوان. البغر: العطش الذي يصيب الإبل فلا تروى معه.

فجعل مع «شَعَرَ» في التَّفَرُّق الذي لا اجتماع معه، كما يكون في العطش كذلك.
ومثله «شَذَرَ مَذَرَ»، كَلَمَ من معنى التَّفَرُّق الذي لا اجتماع معه، وهو مركب أيضاً
مبني لتضمُّنه معنى الحرف. ويحتمل أن يكون مأخوذاً من «الشَّذَر»، وهو الذهب، يُلْقَط
من المَعْدِن من غير ذَوْب الحجارة، فهو متفَرِّق فيه متبَدِّد، أو من «الشَّذَر»، وهو صِغارُ
اللُّلُؤ، كأنه لصِغَره متفَرِّق لا يُجَمَّع بالنَّظْم. و«مَذَرَ» من «مَذَرَتِ البَيْضَةُ»، إذا فسدت
وأبعدت، أو من «البَذَر» وهو الزَّرْع؛ لأنَّ فيه تفريق الحَبِّ، ومنه التبذير، وهو تفريق
المال إسرافاً، فتكون الميم على هذا بدلاً من الباء، ويؤيد ذلك قولهم فيه: «شَذَرَ بَذَرَ»
بالباء على الأصل.

وقالوا في معناه: «خَذَعَ مَذَعَ». وهو مركب مبني لتضمُّنه حرف العطف، والمراد:
خَذَعًا ومَذَعًا، فَرُكِبَا، والعطف مراد في النِّتَّة، وهو مأخوذ من «الخَذَع»، وهو القطع،
يُقال: «لَحْمٌ مُخَذَعٌ»، أي: مُقَطَّع. و«مَذَعَ» من قولهم: «مَذَعَ السَّرَّ»، إذا أفساه ولم
يكتمه، كأنه تفريق له.

وقالوا: «تركوا البلادَ حَيْثُ بَيْتٌ، وحاتٍ باثٍ، وحوثٍ بوثٍ» إذا تَفَرَّقُوا، وريماً
نَوَّنوا تشبيهاً لها بالأصوات المنكورة. وقالوا: «حَيْثَا بَيْتًا»، وذلك إذا تَفَرَّقُوا وتبددوا،
وهو من استحاث الشيء: إذا ضاع في التراب. ومثله «استَبَاثٌ»، وهو البَحْث عن الشيء
بعد ضياعه. قال الشاعر [من الوافر]:

٦٥٩- لَحَقْتُ بَنِي شَغَارَةَ أَنْ يَقُولُوا لِصَخْرِ الْعَيِّ: مَا ذَاتَسْتَيْبِثُ
أَي: تطلب.

= الإعراب: «فقلت»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قال»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير
رفع متحرِّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلِّ رفع فاعل. «ما»: حرف نفي. «هو»: ضمير
منفصل مبني في محلِّ رفع مبتدأ. «إلا»: حرف حصر. «الشَّامُ»: خبر مرفوع بالضمَّة. «تركبه»: فعل
مضارع مرفوع بالضمَّة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والهاء: ضمير متصل مبني في محلِّ
نصب مفعول به. «كأنما»: كافة ومكفوفة. «الموت»: مبتدأ مرفوع بالضمَّة. «في أجناده»: جاز
ومجرور متعلِّقان بخبر مقدَّم، والهاء: ضمير متصل مبني في محلِّ جرِّ مضاف إليه. «البغر»: مبتدأ
مؤخَّر مرفوع بالضمَّة.

وجملة «قلت»: بحسب الفاء. وجملة «هو الشَّامُ»: في محلِّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة
«تركبه»: في محلِّ نصب حال. وجملة «الموت في أجناده البغر»: استثنائية لا محلَّ لها من
الإعراب. وجملة «في أجناده البغر»: في محلِّ رفع خبر للمبتدأ (الموت).
والشاهد فيه قوله: «البغر» حيث جاء اسماً مفرداً ليدلَّ على العطش.

٦٥٩- التخریج: البيت لأبي المثلث الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٢٦٤؛ ولسان العرب ١٢٠/٢
(بيت) (وفيه أنَّ أبا عبيد نسبته إلى صخر الغي، وهو سهو)، والتنبيه والإيضاح ١٨٠/١؛ ولصخر
الغي الهذلي في المخصص ٧/١؛ وللهذلي في تهذيب اللغة ١٥٩/١٥؛ وتاج العروس ٣٦٧/٥ =

فصل

[لغات «خازِ بازِ»]

قال صاحب الكتاب: وفي «خازِ بازِ» سبع لغات، وله خمسة معانٍ، فاللغات: «خازِ بازِ»، و«خازِ بازِ»، و«خازِ بازِ»، و«خازِ بازِ»، و«خازِ بازِ»، و«خازِ بازِ» كـ «قاصِعاء»^(١)، و«خِزْبازِ» كـ «قِزطاسِ».

قال الشارح: قد ورد في «الخازِ بازِ» اللغات التي ذكرها، وهي سبع لغات، قالوا: «خازِ بازِ» بكسر الأول والثاني، و«خازِ بازِ» بكسر الأول وضَمّ الثاني، و«خازِ بازِ» بفتح الأول وضَمّ الثاني، و«خازِ بازِ» بإضافة الأول إلى الثاني، و«خازِ بازِ» مثل «قاصِعاء»، و«خازِ بازِ» مثل «قِزطاسِ»^(٢)، و«خِزْبازِ» كـ «قِزطاسِ» و«كِزْباسِ»، والكرياسِ: الكَئِيفُ في أعلى السطح، وهو معرَّب.

فمن قال: «خازِ بازِ»، فإنه جعلهما اسمين غير مركبين، وأجراهما مجرى الأصوات، نحو: «غاقِ غاقِ»، وكسر كل واحد لالتقاء الساكنين.

ومن قال: «خازِ بازِ»، فإنه ركبهما اسمًا واحدًا، وبنى الأول، لأنه صار كالجزء من الثاني بمنزلة الصدر له، وسكنه على أصل البناء، إلا أنه التقى في آخره ساكنان، فكسر لالتقاء الساكنين. وأعرب الثاني تشبيهًا بـ «مَعْدِيكَرَب»، في لغة من يعرب، فيقول: «هذا معديكرب»، و«رأيت معديكرب»، و«مررت

= (نبت)؛ ولسان العرب ١٩٣/٢ (نبت).

اللغة: شغارة: لقب صخر الغي الهذلي. تستييث: تستشير.

الإعراب: «الحق»: اللام: حرف ابتداء وتوكيد. «حق»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «بني»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «شغارة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. «أن»: حرف مصدري ناصب. «يقولوا»: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون من آخره لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع خبر للمبتدأ (حق). «الصخر»: جازّ ومجرور متعلقان بالفعل (يقولون). «الغي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ماذا»: اسم استفهام مبني في محل نصب مفعول به مقدّم. «تستيث»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. وجملة «حق بني...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تستيث»: في محل نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «تستيث» بمعنى تطلب أو تبحث عنه بعد ضياعه.

(١) القاصِعاء: جُحر اليربوع، وقيل: باب جحره. (لسان العرب ٢٧٥/٨ (قصع)).

(٢) النافقاء: جُحر الضَبّ واليربوع. (لسان العرب ٣٥٨/١٠ (نق)).

بمعديكرب» إلا أنه لم يلتق في آخر «معديكرب» ساكنان، فبقي على سكونه .
ومن قال: «خاز باز» ففتَحهما، فإنه ركبهما وجعلهما اسمًا واحدًا، وبناهما على
الفتح تشبيهاً بـ«خمسة عشر» .

ومن قال: «خاز باز»، فإنه ركبهما اسمًا واحدًا، وشَبَّهه بـ«حضر موت» في لغة من
أعرب، وقال: «هذا حضر موت»، فأعربه كإعرابه، وفتَح الأول؛ لأنه يُنزل الثاني من
الأول منزلة تاء التأنيث، وفتح ما قبل الثاني كما يفتح ما قبل تاء التأنيث .

ومن قال: «خاز باز»، فإنه أضاف الأول إلى الثاني، كما قالوا: «بَغَلَبْتُ»
و«معديكرب»، فيمن أضاف، وجعل «كرب» مذكرًا. وطريق إضافة هذه الأسماء طريق
إضافة الاسم إلى اللقب، نحو «قَيْسُ قُفَّةً»، و«سَعِيدُ كُرْزٍ» .

ومن قال: «خاز باء»، فإنه بناه على «فَاعِلَاءَ»، وجعل همزته للتأنيث مثل
«قاصِصَاءَ»، و«نافِصَاءَ» .

ومن قال: «خزياز»، فإنه بنى منهما اسمًا واحدًا على مثال «قِرطاسٍ» و«كِزْيَاسٍ»،
فهو معربٌ بوجوه الإعراب كلها منصرفٌ .

[معاني «خاز باز»]

قال صاحب الكتاب: والمعاني: ضربٌ من العُشب قال [من الرجز]:

٦٦٠- رَعِيْتُهَا أَكْرَمَ عَوْدٍ عَوْدًا الصَّلَّ وَالصَّفْصِلَ وَالْيَغْضِيدَا
وَالْخَازِبَازِ السِّنِّمَ الْمَجُودَا [بَحَيْثُ يَدْعُو عَامِرٌ مَسْعُودَا]

٦٦٠ - التخريج: الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٣١٤/١.

اللغة: الصل والصفصل واليعضيد والخازباز: أنواع من النبات. السنم: المرتفع. المجود: المصاب
بماء مطر شديد.

المعنى: تركتها ترعى أفضل النبات عودًا، في أرض ملأى بالصل والصفصل واليعضيد والخازباز التي
طالت وارتفعت لكثرة ما جاءها من مطر شديد، فينادي الراعيان عامر ومسعود أحدهما الآخر لأنه لا
يراه من كثافة الزرع.

الإعراب: «رعيْتُها»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل،
و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به أول. «أكْرَمَ»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة،
وهو مضاف «عود»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «عودا»: تمييز منصوب بالفتحة. «الصل»: بدل
من «أكْرَمَ» منصوب بالفتحة. «والصفصل»: الواو: للعطف، و«الصفصل»: معطوف على منصوب
فهو منصوب مثله. «واليعضيد»: لها الإعراب السابق نفسه، والألف: للإطلاق. «والخازباز»: الواو:
للعطف، و«الخازباز»: اسم مبني على الكسر في محل نصب، معطوف على «الصل». «السنم»: صفة
منصوبة بالفتحة. «المجودا»: صفة ثانية منصوبة بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وذُبَابٌ يَكُونُ فِي الْعُشْبِ. قال [من الوافر]:

٦٦١- [تَفْقًا فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِي] وَجَنَّ الْخَازِبَازِ بِهِ جُنُونًا

وصوت الذباب، وداء في اللهازم، قال [من الرجز]:

٦٦٢- يَا خَازِبَازِ أَرْسِلِ اللَّهَازِمَا [إِنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ لَازِمًا] وَالسَّوْرُ.

= «بحيث»: الباء: حرف جر، و«حيث»: ظرف مكان مبني على الضم في محلّ جرّ بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «رعيتها». «يدعو»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الواو. «عامر»: فاعل مرفوع بالضمّة. «مسعودا»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق. وجملة «رعيتها»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يدعو»: في محلّ جرّ بالإضافة. والشاهد فيه قوله: «الخازباز» حيث ذكره مع أنواع من النبات.

٦٦١ - التخرّيج: البيت لابن أحمر في ديوانه ص ١٥٩؛ وإصلاح المنطق ص ٤٤؛ وجمهرة اللغة ص ٢٨٩؛ والحيوان ١٠٩/٣، ١٨٦/٦؛ وخزانة الأدب ٤٤٢/٦ - ٤٤٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٠٥؛ ولسان العرب ١٢٣/١ (فقًا)، ٣٤٧/٥ (خوز)، ٢٩١/٨ (قلع)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٦/٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤٣؛ والكتاب ٣٠١/٣؛ ولسان العرب ٤٢/١٣ (أين)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٧.

اللغة: تفقًا القرع: تشقّق. القلع: جمع قلعة وهي قطعة السحاب التي تأخذ ناحية من السماء. السواري: جمع سارية وفي السحابة التي تأتي ليلاً. الخازباز: صوت الذباب سُمّي الذباب نفسه به. المعنى: تهطل فوقه السحب ليلاً نهائراً، فيموج فيه الذباب، كناية عن شدة خصب المكان الذي يصفه. الإعراب: «تفقًا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «فوقه»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بالفعل «تفقًا»، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «القلع»: فاعل مرفوع بالضمّة. «السواري»: صفة مرفوعة بضمّة مقدّرة. «وجنّ»: الواو: للعطف، «جنّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الخازباز»: اسم مبني على الكسر في محلّ رفع فاعل. «به»: جار ومجرور متعلقان بـ «جنّ». «جنونا»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.

وجملة «تفقًا القلع»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جنّ الخازباز»: معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الخازباز» حيث جاء اسمًا للذباب.

٦٦٢ - التخرّيج: الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٣٤٨/٥ (خوز)، ٥٥٦/١٢ (لهزم)؛ ونوادر أبي زيد ص ٢١٩، ٢٣٥.

اللغة: الخازباز (هنا): داء يصيب الإبل والناس في حلقها. اللهازم: جمع لهزمة، واللهزمتان: عظماء ناتان تحت الأذن، أو لحمتان في أصل الحنك.

المعنى: يتمنى على مرض «الخازباز» أن يطلق سراح لهزمته، فهو يخاف أن يبقى المرض ملازمًا لهما. الإعراب: «يا»: حرف نداء. «خازباز»: منادى مفرد علم مبني على الكسر في محلّ نصب. «أرسل»: فعل أمر مبني على السكون، وحُزّك بالكسر متعًا لالتقاء الساكنين، والفاعل: ضمير مستتر =

قال الشارح: للخازِ بازٍ معاني خمسة على ما ذكر، حكاه أبو سعيد، وهو ضرب من العُشب. أنشد ابن الأعرابي [من الرجز]:

رَعَيْتُهَا أَكْرَمَ عُودٍ عُودًا الصَّلَّ والصَّفْصِلَّ واليَغْضِيدَا
والخازِ بازِ السِّنِمَ المَجُودَا بِحَيْثُ يَدْعُو عامرٌ مَسْعُودَا

عامر ومسعود: راعيان، والصلُّ والصفصل: نبت، واليعضيد: بقلّة، والسِّنِم: المرتفع، وهو الذي خرجت سُنْبُلَتُهُ، كأنه يدعوه للفرح بالخضب.

وذباب أزرق يكون في العُشب، قال ابنُ أَحْمَرَ [من الوافر]:

تَفَقَّأَ فَوْقَهُ القَلْعُ السَّوَارِي وَجَنَّ الخازِ بازٍ به جُنُونَا

فيحتمل أن يريد بـ«الخاز باز» العُشب، ويحتمل أن يريد به الذباب نفسه، فإنه يُقال: «جَنَّ النبت»، إذا خرج زهره، قال [من المتقارب]:

٦٦٣- تَبَرَّجَتِ الأَرْضُ مَعْشُوقَةً وَجَنَّ عَلَى وجهها كُلُّ نَبْتٍ

ويُقال أيضًا: «جَنَّ الذباب»، إذا طار وهاج. قال الأصمعي: «الخاز باز»: حكاية صوت الذباب، وسمّاه به، وقوله: «تَفَقَّأَ»، أي: تَشَقَّقَ بمائه، وقوله: «فَوْقَهُ»، أي: فوق الهَجَل، وهو المُطمئن من الأرض، أو فوق العُشب، و«القَلْع»: جمعُ «قَلْعَةٍ»، وهي القطعة العظيمة من السَّحاب، و«السَّوَارِي»: جمعُ «سارية»، وهي السحابة تأتي ليلاً.

= فيه وجوباً تقديره: أنت. «اللهازما»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق. «إني»: «إِنَّ»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إِنَّ». «أخاف»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل: ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «أَنْ»: حرف مصدرّي ونصب. «تكون»: فعل مضارع ناقص منصوب بالفتحة، واسمها ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «لازماً»: خبر «تكون» منصوب بالفتحة. والمصدر المؤول من «أَنْ» وما بعدها في محل نصب مفعول به. وجملة النداء «يا خازياز»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أرسل»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أخاف»: في محل رفع خبر «إِنَّ». والشاهد فيه قوله: «خازياز» حيث جاء به للدلالة على أنه مرض يصيب اللهازم.

٦٦٣- التخرّيج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

شرح المفردات: تبرّجت: تزوّجت. جَنَّ: خرج زهره. أي صارت الأرض جميلة، وقد أظهرت زينتها كما تفعل المعشوقة لإرضاء عشيقها، وزهرت نباتاتها.

الإعراب: «تبرّجت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «الأرض»: فاعل مرفوع بالضمة. «معشوقة»: حال منصوب بالفتحة. «وجن»: الواو: للعطف، «جَنَّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «على وجهها»: جازٍ ومجرور متعلّقان بـ«جَنَّ»، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه. «كلّ»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «نبت»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة «تبرّجت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وعطف عليها جملة «جَنَّ». والشاهد فيه قوله: «جَنَّ كلُّ نبت» حيث أراد بها خروج زهر النبات.

وقال: «الخازِ بازٍ»، فأدخل عليه الألف واللام، وتركه على بنائه، كما تقول: «الخمسة عشر»، فتدخل عليه الألف واللام، وهو على بنائه.

ويكون بمعنى داءٍ في الأعناق واللهازم، قال الشاعر، أنشده الأخفش [من الكامل]:

٦٦٤- مِثْلُ الْكِلَابِ تَهْرُ عِنْدَ بُيُوتِهَا وَرِمَتْ لَهَا زُمُهَا مِنَ الْخِزْبِازِ

وقال الراجز، وهو العدوي [من الرجز]:

يَا خَازِ بازٍ أَزْسِلِ اللَّهَازِمَا إِنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ لَازِمَا

واللهازم: جمعٌ لهزيمة، واللهزمتان: عظمان ناتيتان تحت الأذن.

وحكى أبو سعيد: إنه السُّنُور، وهو أغربها.

فصل

[أصل «بادي بدي» و«بادي بدا» ومعناها]

قال صاحب الكتاب: «افعلْ هذا بَادِي بَدِي، وبَادِي بَدَا»، أصله: «بَادِيءٌ بَدِيءٌ»، و«بَادِيءٌ بَدَاءٌ»، فخُفِّفَ بَطَرَحِ الهمزة والإسكان، وانتصابه على الحال. ومعناه: مبتدئاً به قبل كل شيء. وقد يُستعمل مهموزاً، وفي حديث زيد بن ثابت: «أَمَّا بَادِيءٌ بَدَاءٌ فَإِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ».

قال الشارح: العرب تقول: «افعلْ هذا بَادِي بَدَا»، بياء خالصة وألف خالصة، والمعنى: أول كل شيء، فـ«بادي بدا» اسمان زُكِّبَا وبُنِيَا على تقدير واو العطف، وهو منكورٌ بمنزلة «خمسة عشر»، ولذلك كان حالاً، وأصله «بَادِيءٌ بَدَاءٌ» على زنة «فَعَالٍ»

٦٦٤ - التخريج: البيت بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٨٩؛ والكتاب ٣/ ٣٠٠؛ ولسان العرب ١/ ٣٧٤

(درب)، ٣٤٦/٥ (خزبز)، ٣٤٨ (خوز)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٧.

اللغة: تهر: تصوت. اللهازم والخزباز: انظر بعده.

المعنى: لقد تضخمت لهازمها من المرض، كالكلاب التي تعوي عند البيوت على كل عابر سبيل.
الإعراب: «مثل»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هم» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «الكلاب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «تهر»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. «عند»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بـ«تهر». «بيوتها»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و«ها»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «ورمت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «لهازمها»: فاعل «ورمت» مرفوع بالضمّة، و«ها»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «من الخزباز»: جار ومجرور متعلقان بـ«ورمت».

وجملة «مثل الكلاب تهر»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تهر»: في محلّ نصب حال. وجملة «ورمت»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «الخزباز» وهي لغة في «الخازباز»، وعنى بها داءٍ في الأعناق.

مهموزاً؛ لأنه من الابتداء، فحُقِّقَت الهمزة من «بَادِءٍ» بقلبها ياءً خالصةً، لانكسار ما قبلها على حدِّ قلبها في «بِيرٍ» و«بِيَارٍ»، وأصلهما الهمزة، ولَمَّا صارت ياءً، أُسكنت على حدِّ إسكانها في «قَالِي قَلَا» و«مَعْدِيكَرَبَ». وأما «بَدَا» فأصله «بَدَاءٌ»، فحَقَّقُوهُ بِأَن قَصْرُوهُ بحذف ألفه، فبقي «بَدَأُ»، فحُقِّقَت الهمزة بقلبها أَلِفًا لانفتاح ما قبلها على حدِّ قلبها في قوله [من الكامل]:

٦٦٥- [رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبَغَالِ عَشِيَّةً فَارْعَى فَرَازَةً لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ وَأَصْلُهُ: لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ، ونحو قوله [من البسيط]:

٦٦٦- سَأَلْتُ هُذَيْلَ رَسُولِ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا جَاءَتْ وَلَمْ تُصِبْ [

٦٦٥ - التخريج: البيت للفَرَزْدَق في ديوانه ٤٠٨/١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٩٤/٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٣٥؛ والمقتضب ١٦٧/١؛ ولعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص ٣١؛ وبلا نسبة في الخصائص ١٥٢/٣؛ وسر صناعة الإعراب ٦٦٦/٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٤٧/٣؛ ولسان العرب ١٨٤/١ (هنا)؛ والمحتسب ١٣٢/٢؛ والمقرب ١٧٩/٢؛ والممتع في التصريف ص ٤٠٥. اللغة: راحت: سارت. ومسلمة: هو مسلمة بن عبد الملك، وفزارة: قبيلة عمر بن هبيرة الفزاري الذي ولي العراق بعد مسلمة بن عبد الملك. والعشي: واحدته العشية، وهي ما بين الزوال إلى الغروب، وقيل غير ذلك. وهناك: هَنَّاكَ: ساغ ولَذ. والمرتع: مصدر ميمي من «رَتَعَ يَرْتَعُ» بمعنى رعى يروعى.

المعنى: يخبر الفَرَزْدَق بأن مسلمة بن عبد الملك قد غَزَلَ عن العراق، وأن عمر بن هبيرة الفزاري قد وليها بدلاً منه، ويدعو لفزارة ألا تهناً بولاية سيدها هذا، وأن تكون هذه الولاية مرتعاً وخيماً لهم. الإعراب: «راحت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «بمسلمة»: جار ومجرور متعلقان بـ«راحت». «البغال»: فاعل. «عشية»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بـ«راحت». «فارعى»: الفاء: استئنافية، «ارعى»: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء: ضمير المخاطبة فاعل محله الرفع. «فزارة»: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب. «لا»: نافية دعائية. «هناك»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الهمزة المتقلبة أَلِفًا، والكاف: مفعول به. «المرتع»: فاعل.

وجملة «راحت البغال»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أرعى»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هناك المرتع»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه: إبدال الألف من همزة «هناك» في قوله: «لا هناك المرتع» وذلك ضرورة، لأن القياس تخفيف الهمز بطريقة بَيِّنَ بَيِّنَ جَوَازًا؛ لأنها متحركة متحرك ما قبلها.

٦٦٦ - التخريج: البيت لحسان بن ثابت في ملحق ديوانه ص ٣٧٣؛ والمقتضب ١٦٧/١؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٤٨/٣؛ والمحتسب ٩٠/١؛ والممتع في التصريف ص ٤٠٥.

اللغة: الفاحشة: الفعل البالغ في الإساءة، والمراد هنا أن هُذَيْلًا طلبت من الرسول ﷺ أن يحل الزنا. المعنى: لقد ضَلَّتْ هُذَيْلٌ كُلَّ الضلال بطلبها من الرسول ﷺ أن يحل الزنا.

الإعراب: «سألت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، «هُذَيْلٌ»: فاعل. «رسول»: مفعول به. «الله»: مضاف إليه. «فاحشة»: مفعول به ثانٍ لـ(سألت). «ضَلَّتْ»: فعل ماضٍ =

وأصله: سَأَلْتُ، مهموزًا. وقيل: كان أصله «بَدَاء»، على زنة «فَعَالٍ»، فحُذفت الهمزة تخفيفًا كما حذفوها من «سَا يَسُو»، و«جَا يَجِي»، وأصله: «جَاءَ يَجِيء»، و«سَاءَ يَسُو»، وإلى هذا أشار صاحبُ الكتاب بقوله: «فُخِّفَ بطرح الهمزة والإسكان»، يريد: بطرح الهمزة من «بَدَاء» والإسكان في «بادي».

وقالوا: «بادي بَدَ» بالإضافة من غير بناء، وأصله: «بَدِيء» على زنة «فَعِيل»، فقصُر بحذف الياء، ثم أُبدلت الهمزة ياءً، لانكسار ما قبلها على حدِّ قلبها في «بادي»، أو حُذفت الهمزة حذفًا لكثرة الاستعمال، كما حُذفت في «بَدَا». فوزنُ «بَدَا» من «بادي بَدَا» على القول الأول: «فَعَلٌ»، وعلى القول الثاني: «فَعَا» محذوف اللام. وفيه لغاتٌ أُخرى، قالوا: «بادي بَدَء» على زنة «فَعَلٌ» بالهمزة في الثاني دون الأول، و«بادي بَدِيء» على زنة «فَعِيل» على الأصل، و«بادِيء بَدَء» على زنة فَعُل بالهمزة فيهما، وعليه حديثُ زيد بن ثابت: «أَمَّا بادِيء بَدَء». وقال بعضهم: معنى «بادي بَدَا»: ظاهرًا، مأخوذٌ من «بَدَا يَبْدُو» إذا ظهر. والوجهُ هو الأول لمجيئه مهموزًا في حديثِ زيد: «أَمَّا بادِيء بَدَء» ونحو: «بادِيء بَدَء».

فصل

[معنى «أَيْدِي سَبَا»]

قال صاحبُ الكتاب: يُقال: «ذهبوا أَيْدِي سَبَا، وأَيْدِي سَبَا»، أي: مثلُ أَيْدِي سَبَا بنِ يَشْجَبَ في تفرُّقهم وتبدُّدهم في البلاد، حينَ أُرْسِلَ عليهم سَيْلُ العَرَمِ، و«الأَيْدِي»: كنايةٌ عن الأبناء والأُسرة، لأنهم في التَّقْوِي والبَطْشِ بهم بمنزلةِ الأيدي.

* * *

قال الشارح: يُقال: «ذهبوا أَيْدِي سَبَا». وفيه لغتان: «أَيْدِي سَبَا»، و«أَيْدِي سَبَا» فـ«أَيْدِي» جمعُ «يَدٍ»، وهو جمعُ قَلَّةٍ، وأصله: «أَيْدِي» على زنة «أَفْعُل»، نحو: «كَعْبٍ» و«أَكْعَبٍ»، وإنما كسروا العين منه لثلاث تنقلب الياءُ منه واوًا لانضمام ما قبلها، فيصير آخرُ الاسم واوًا، قبلها ضَمَّةٌ، وذلك معدومٌ في الأسماء المتمكِّنة. ومثله قوله [من البسيط]:

= مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «هذيلٌ»: فاعل. «بما»: جار ومجرور متعلقان بـ«ضَلَّت». «جاءت»: مثل «ضَلَّت»، وفاعله مستتر جوازًا تقديره: هي. «ولم»: الواو: حرف عطف، «لم»: حرف جازم. «تَصَبَّ»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للقافية، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هي. وجملة «سالت هذيلٌ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ضَلَّت هذيلٌ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «تَصَبَّ»، وجملة «جاءت»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه إبدال الألف من الهمزة في «سال»؛ لأن أصله: سألت، وليس على لغة من يقول: سال يسأل كـ«خاف يخاف»، وهما يتساووان، لأنَّ البيت لحسان، وليست هذه من لغته، كما يقول الشنتمري.

٦٦٧- لَيْثٌ هَزَبَ مُدِلٌ عِنْدَ خَيْسَتِهِ بِالرَّقَمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٌ وَأَعْرَاسٌ
فأبدلوا من الضمة كسرةً، ومن الواو ياءً، فصار: «أَجْرٍ»، كما ترى من قبيل
المنقوص. و«أَيَادِي» جمعُ الجمع. قالوا: «أَيْدٍ» و«أَيَادٍ». وفيه لغتان:
إحدهما: أَنْ تُرْكِبَهُمَا اسْمًا وَاحِدًا، وتبنيهما لتضمّن حرف العطف، كما فُعل
بـ«خمسَة عشر» وبابه.

الثانية: أَنْ تضيف الأولَ إلى الثاني، كما تقدّم في «بَيْتَ بَيْتٍ» و«صباحَ مساءٍ» من
جواز التركيب والبناء والإضافة، وموضعهما النصبُ على الحال، والمراد: ذهبوا
متفرّقين، ومتبدّدين ونحوهما.

فإن قيل: فكيف جاز أن يكون حالاً، وهو معرفة، لأنّ «سَبَا» اسمُ رجل معرفة؟
قيل: أمّا إذا رُكِبَتَهُمَا، فقد زال بالتركيب معنى العَلَمِيَّة، وصار اسماً واحداً، فـ«سَبَا»
حينئذ كـبعض الاسم، وهو نكرة، وأمّا إذا أضفت، ففيه وجهان:

أحدهما: أنّه معرفةٌ وقع موقعَ الحال، وليس بالحال على الحقيقة، وإنّما هو
معمولُ الحال، والمراد: ذهبوا مُشَبَّهين أَيَادِي سَبَا، ثم حُذفت الحال، وأُقيم معمولها
مُقامها على حدِّ «أرسلها العِرَاكُ»^(١)، أي: مُعْتَرِكَةُ العِرَاكِ، و«رجع عَوْدَهُ على بَذْنِهِ»^(٢)،
أي: عائداً عودَهُ.

٦٦٧ - التخرّيج: البيت لمالك بن خالد (أو: خويلد) الخناعي في شرح أشعار الهذليين ٤٤٢/١؛ ولسان
العرب ١٣٥/٦ (عرس)؛ وللمالك بن خالد أو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢٢٦/١؛
وبلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح ص ٦٩.

شرح المفردات: الليث والهزير: من أسماء الأسد. مدل: جريء. الخيسة: موضع الأسد. الرقمتان: جانبا
الوادي، أو موضع بعينه. أجر: جمع جرو وهو ابنه. الأعراس: جمع عرس وهي الزوجة والزوج.
الإعراب: «ليث»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمة. «هزير»: خبر ثانٍ، أو نعت لـ«هزير» مرفوع
بالضمة. «مدل»: صفة مرفوعة بالضمة. «عند»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو
مضاف ومتعلق باسم الفاعل «مدل». «خيسة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف: والهاء:
ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «بالرقمتين»: جارّ ومجرور بالياء لأنه مثنى متعلّقان
باسم الفاعل «مدل». «له»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف، أو هما الخبر. «أجر»: مبتدأ
مرفوع بالضمة المقدّرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين. «وأعراس»: الواو: للعطف،
«أعراس»: معطوف على مرفوع، مرفوع بالضمة.

وجملة «هو ليث»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «له أجرٍ وأعراسٌ»: في محلّ رفع صفة
ثانية لليث..

والشاهد فيه قوله: «أجرٍ» حيث عاملوه معاملة المنقوص، وهو جمع جرو.

(١) راجع الشاهد الرقم ٢٨١.

(٢) هذا مثل، وقد ورد في زهر الأكم ٧٢/٣. أي: رجع خائباً.

والوجه الثاني: أن تجعل «سَبًا» في موضع منكور، وإذا كان كذلك، فلا يمتنع كونه حالاً، وطريق تنكيره أن تريد: مِثْلُ سَبَا، فتكون الإضافة في الحقيقة إلى «مثل»، و«مثل» نكرة، وإن أضيف إلى معرفة، كما قالوا: «قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا»^(١)، والمراد: ولا مثل أبي حسن، ولولا ذلك؛ لم يجوز أن تعمل فيه «لَا»؛ لأنَّ «لَا» يختص عملها بالنكرات. ومثله [من الرجز]:

لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ^(٢)

والمراد: لا مثل هَيْثَمَ. و«سَبًا» أصله الهمزة، وإنما ترك الهمزة تخفيفاً لطول الاسم، وكثرة الاستعمال مع ثقل الهمزة، كما قالوا: «مِئْسَاءٌ»، وهو من «نَسَأْتُ»، فصار من قبيل المقصور، فإذا اعتقد فيه التركيب والبناء، كانت الألف في تقدير مفتوح، نحو فتحة «كَفَّةً كَفَّةً»، و«بَيْتَ بَيْتٍ» إذا رُكِبَتْ وبُنيت، وإذا أَضْفَتْ؛ كان في موضع مخفوض.

وأصل هذا المثل أَنَّ سَبَاً بنَ يَشْجُبَ بنَ يَعْزُبَ بنَ قَحْطَانَ لَمَّا أُنْذِرُوا بِسَيْلِ الْعَرَمِ، خرجوا من اليَمَنِ متفرقين في البلاد، فقليل لكل جماعة تفرقت: «ذهبوا أيدي سَبَا»^(٣)، والمراد بـ«الأيدي» الأبناء والأسرة، لا نفس الجارحة، لأن التفرق بهم وقع، واستعير اسم «الأيدي»؛ لأنهم في التَّقْوَى والبَطْش بهم بمنزلة الأيدي، فاعرفه.

فصل

[لغتا «معديكرب»]

قال صاحب الكتاب: في «مَعْدِيكَرْبٍ» لغتان: إحداهما: التركيب ومنع الصرف، والثانية: الإضافة. فإذا أضيف، جاز في المضاف إليه الصرف وتركه، تقول: «هذا معديكرب»، و«معدِي كَرِبٍ»، و«معدِي كَرِبٍ»، وكذلك «قَالِي قَلَا»، و«حَضَرَمَوْتُ»، و«بَغْلَبُكَ» ونظائرها.

قال الشارح: اعلم أن في «معديكرب» لغات. يُقال: «هذا معديكرب» بالرفع، وهذا: «معدِي كَرِبٍ» بالخفض والتنوين، و«هذا معدِي كَرِبٍ» بالفتح من غير تنوين، فمن قال: «هذا معديكرب»، فإنه ركبهما، وجعلهما اسمًا واحدًا، وأعرَب الثاني، إلا أنه منعه الصرف لاجتماع التعريف والتركيب، وهما علتان من موانع الصرف. وبنى الأول لأنه

(١) المقصود الإمام علي بن أبي طالب. والمعنى: قضية مستعصية.

(٢) تقدم بالرقم ٣٢٤.

(٣) هذا مثل، وقد ورد في ثمار القلوب ص ٣٣٧؛ وزهر الأكم ١٦/٣؛ ولسان العرب ٩٤/١ (سبًا)،

٣٧٠/١٤ (سبًا)، ٤٢٦/١٥ (يدي)؛ والمستقصى ٨٨/٢؛ ومجمع الأمثال ٢٧٥/١.

منزّل منزلة الجزء من الكلمة، فهو كصدر الكلمة من عجزها. وكان القياس فتح الياء من «معديكرب» على حدّ نظائرها من الصحيح، نحو: «حَضْرَمَوْتُ» و«بَعْلَبَكُ»، إلّا أنّهم تركوا الفتح وأسكنوه، فقالوا: «هذا معديكرب»، و«رأيت معديكرب» و«مررت بمعديكرب»، وكذلك جميع ما جاء من ذلك بالياء، من نحو: «قَالِيَقْلًا» و«أَيَادِي سَبَا»، و«ثَمَانِي عَشْرَةَ». والعلة في إسكانها أمران:

أحدهما: أنّهما لما رُكِّبَا، وصارا كلمة واحدة، ووقعت الياء حشواً، أشبهت ما هو من نفس الكلمة، نحو ياء «دَرْدَبِيس»^(١)، و«عَيْطُمُوس»^(٢)، فأُسكنت على حدّ سكونهما. والوجه الثاني: أنّ الاسمين إذا جُعلا اسمًا واحدًا، وكان آخر الأول منهما صحيحًا، بُني على الفتح، والفتح أخفُّ الحركات، والياء المكسور ما قبلها أثقل من الحروف الصحيحة، فوجب أن تُعطى أخفُّ ممّا أُعطِيَ الحرف الصحيح، ولا أخفُّ من الفتحة إلّا السكون.

فإن قيل: ولمْ أعرب «معديكرب» ونظائره من نحو «حَضْرَمَوْتُ» و«بَعْلَبَكُ» مع أنّه مركّب؟ وهلا بُني على حدّ «خَمْسَةَ عَشْرَ» و«بَيْتَ بَيْتٍ» فيمن رُكِّب؟ قيل: التركيب ههنا ليس كالتركيب في «خَمْسَةَ عَشْرَ»، وذلك أنّ «معديكرب» و«حَضْرَمَوْتُ»، وشبههما من المرتبّات مشبهة بما فيه هاء التانيث من نحو: «طَلْحَةَ» و«حَمْزَةَ»، فأعرب لإعرابه، لأنّ اتصال الاسم الثاني بالاسم الأوّل كاتصال هاء التانيث من جهة أنّه زيادة فيه، بها تَمَامُهُ من غير أن يكون له معنى ينفرد به. ولو كان للتانيث معنى ينفرد به، لكان كـ«خَمْسَةَ عَشْرَ» في البناء. ألا ترى أنّ العشرة عدّة معلومة كما أنّ الخمسة كذلك، فلمّا اجتمعا، انتهيا إلى مقدار آخر من العدد، ليس لكل واحد منهما، كما لو جمعتهما بحرف العطف. فمعنى العطف بعد التركيب مراد، والتركيب إنّما كان من جهة اللفظ لا غير. وليس كذلك «معديكرب»؛ لأنّ «كَرْبَ» لا ينفرد بمعنى من الجملة، فصار كتاء «طَلْحَةَ» و«حَمْزَةَ» ونحوهما من الأسماء المفردة ممّا في آخره تاء التانيث.

واللغة الثانية: أن تقول: «هذا معديكرب»، فتضيف «معدِي» إلى «كرب»، وتجعل «كربًا» اسمًا مذكّرًا، وتصرفه لذلك، وتثوّنه.

فإن قيل: فإذا كان مضافًا، فهلا فُتحت ياءه في النصب، فقلت: «رأيت معدِي كرب»، كما تقول: «رأيت قاضيَ واسطٍ»؟ فالجواب أنّها لما أُسكنت في حال التركيب، نحو: «هذا معديكرب»، وهو موضع يفتح فيه الصحيح، نحو: «حَضْرَمَوْتُ»، أُسكنت

(١) الدردبيس: خُرزة سوداء، والفَيْثُلة، والعجوز، والداهية. (لسان العرب ٦/ ٨١) (دردبيس)).

(٢) العَيْطُمُوس: الجميلة، وقيل: هي الطويلة التازة ذات قوام وألواح، والعَيْطُمُوس من النوق: الفتية العظيمة الحسناء، وقيل: الهرمة. (لسان العرب ٦/ ١٤٣) (عطمس)).

في حال الإعراب؛ للزوم السكون لها في حال البناء. ووجه ثانٍ أَنَّهُم أسكنوا الياء في حال، وهو حال الإضافة، ليكون دليلاً على أَنَّ لها حالاً تسكن فيه، وهو حال التركيب، كما فتحو الراء في «أَرْضُون»، ليكون ذلك دليلاً على أَنَّ لها حالاً تُفْتَح فيه، وهو الجمع المؤنث، نحو: «أَرْضَات».

ومن قال: «هذا مَعْدِيكَرْب»، ففتح على كل حال، فيحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون «معدي» مضافاً إلى «كرب»، وتجعل «كرب» عَلَمًا مؤنثًا، فتمنعه الصرف، فيكون الاسمان معربَيْن على هذا. والأمر الثاني: أن يكونا مركَّبَيْن مبنَّيْن على حدٍّ «خمسة عشر»، كأنه ركبهما، وبناهما قبل التسمية على إرادة الواو، ثم سَمَّى بهما بعد التركيب، وحكى حالهما في البناء قبل التسمية.

وفي «معديكرب» شذوذان: أحدهما إسكان الياء في موضع الفتح، والآخر قولهم «مَعْدِي» والقياس «مَعْدَى» بالفتح؛ لأنَّ «المَفْعَل» من المعتل اللام، سواء كان من الواو أو من الياء، فبأيه الفتح، نحو: «المَغْزَى» و«المَرْمَى»، وسواء في ذلك الحَدَثُ والزمان والمكان. فلما جاء «مَعْدِي» مكسوراً كان خارجاً عن مقتضى القياس. واشتقاق «مَعْدِي» من «عَداه يَغْدُو» إذا تَجَاوَزَه، و«كرب» من «الكَرْب»، وهو العَم، وتفسير «معديكرب»: عَداه الكَرْبُ، فاعرفه.

الكنيات

فصل

[تعدادها]

قال صاحب الكتاب: وهي: «كَمْ»، و«كَذَا»، و«كَيْتَ»، و«ذَيْتَ». فـ«كَمْ» و«كَذَا» كنايةان عن العدَد على سبيل الإبهام، و«كَيْتَ» و«ذَيْتَ» كنايةان عن الحديث والخبر، كما كُنِيَ بـ«فُلانٍ» و«هَـنَ» عن الأعلام والأجناس، تقول: «كَمْ مالِك؟» و«كَمْ رجلٍ عندي؟» و«له كذا وكذا درهمًا»، و«كان من القصة كَيْتٌ وكَيْتٌ، وذَيْتٌ وذَيْتٌ».

قال الشارح: الكناية التَّوْرِيَّةُ عن الشيء بأن يُعبَّر عنه بغير اسمه، لضرب من الاستحسان، نحو قوله تعالى: ﴿كَانَ يَأْكُلُ الْفُلْكَامُ﴾^(١)، كنى به عن قضاء الحاجة، إذ كان أكلُ الطعام سببًا لذلك. ومثله قوله تعالى في جواب قول قوم هُودٍ، صلوات الله عليه لهود: ﴿إِنَّا لَنَرْنَكَ فِي سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ قَالَ يَقُومُ لَيْسَ بِ سَفَاهَةٍ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ^(٢)، فكُنِيَ عن تكذيبهم وأحسن. ومن ذلك الكنايات في الطلاق، وهو التعبير عنه بالفاظ غير ظاهرة فيه، وهو مأخوذ من «كُنِيَْتُ عن الشيء»، إذا عبرت عنه بغير الذي له. ومنه الكُنْيَةُ، لأنَّها تَوْرِيَّةٌ عن الاسم.

والغرض هنا الكُنْيَةُ المَبْنِيَّةُ، فمن ذلك «كَمْ»، وهي كناية عن العدد المُبْهَم، تقع على القليل منه والكثير والوسط. ولها موضعان: الاستفهام والخبر، وأصلها الاستفهام. والاستفهام يكون بالمبهم لِيُشْرَحَ ما يُسأل عنه. وليس الأصل في الإخبار الإبهام، ولذلك كان في الخبرية شيء من أحكام الاستفهام، وهو أنَّ لها صدرَ الكلام كالاستفهامية، وتُفسَّر بالمنكور، ويجوز تفسيرها بالواحد، كأنَّهم تركوا عليها بعض أحكام الاستفهام، ليدلَّ على أنَّها مُخْرَجَةٌ عنه إلى الخبر. وإنَّما أُخرجت إلى الخبر للحاجة إلى المبالغة في تكثير العدة، وهي في كلا الموضعين اسمٌ مبنيٌّ على السكون.

والذي يدلُّ على كونها اسمًا أَمُورٌ: منها دخولُ حرف الجرِّ عليها، تقول: «بَكَمْ مررت؟» و«على كم نزلت؟» و«إلى كم تصنع كذا؟» وتضاف، ويضاف إليها، فتقول:

(٢) الأعراف ٦٦ - ٦٧.

(١) المائدة: ٧٥.

«صاحبُ كم أنت؟» و«كم رجل عندك؟» ويُخبر عنها، نحو: «كم غلامًا عندك؟» ويُبدل منها الاسمُ، نحو: «كم دينارًا لك أعشرون، أم ثلاثون؟» ويعود إليها الضميرُ، نحو: «كم رجلاً جاءك؟» وإن شئت: «جاؤوك». وتكون مفعولةً، نحو: «كم رجلاً ضربت؟» وهذا كله يدلُّ على كونها اسمًا.

وأما الذي أوجب بناءها، فإنها إذا كانت استفهامًا، فقد تضمّنت معنى الحرف، ووقعت موقعه، فإذا قلت: «كم غلامًا لك؟» أو «كم مَالُكَ؟» فمعناه: «أعشرون غلامًا لك، أم ثلاثون؟» ونحوهما من الأعداد، لأنه يُسأل بها عن جميع الأعداد، فأغنت «كَم» عن همزة الاستفهام وما بعدها من العدد. وإذا كانت خبرًا، فهي مبنية أيضًا؛ لأنها بلفظ الاستفهامية. وتقع في الخبر موقع «رُبَّ»، و«رُبَّ» حرفٌ، فصارعتها «كَم» في الخبر، فبنيت كبنائها. والمراد بمضارعتها لها أن «رُبَّ» لتقليل الجنس، و«كَم» في الخبر لتكثيره، وكلّ جنس فيه قليلٌ وكثيرٌ، فالكثيرُ مركَّبٌ من القليل، والقليلُ بعضُ الكثير، فهما شريكان لذلك. وبنيت على الوقف، لأن أصل البناء على الوقف.

وأما «كَذَا»، فهي كنايةٌ عن عدد مبهم بمنزلة «كَم»، يُقال: «لي عليه كذا وكذا درهمًا». إذا أراد إبهام العدد، كنى عنه بـ«كَذَا»، كما يكونون عن الأعلام بـ«فلان». والأصل «ذَا»، والكاف زائدة، وليست على بابها من التشبيه؛ لأنه لا معنى للتشبيه ههنا، إنما المعنى: لي عليه عددٌ ما. لم يكن هنا تشبيهٌ، فالكاف إذا زائدةً إلا أنها زيادةٌ لازمةٌ، و«ذَا» في موضع مجرور بها. ويدلُّ على أن الكاف في «كَذَا» جازةٌ، و«ذَا» في موضع مجرور بها قوله تعالى: ﴿فَكَانَ مِنْ قَرِيبٍ﴾^(١)، فالكاف في «كأَيّ» هي الكاف في «كذا». فظهورُ الجرِّ في «أَيّ» حين زيد عليها الكاف دليلٌ على أن «ذَا» مجرورٌ بها، إلا أنه لا يتبيّن فيها الإعرابُ حيث كانت مبنيةً. وإذا كانت زائدةً، لا تُفقد معنى التشبيه؛ لم تكن متعلّقة بفعلٍ ولا معنى فعلٍ، كما كانت الباءُ في «ليس زيدٌ بقائمٍ» غيرَ متعلّقة بشيءٍ، حيث كانت زائدةً.

والذي يدلُّ على أن الكاف في «كذا، وكذا» زائدةٌ ممزوجةٌ بـ«ذَا» امتزاجُ الكلمة الواحدة، أنك لا تصف «ذَا»، ولا تُوكِّدها، ولا تُؤنّثها، فلا تقول: «كَذِهِ»؛ لأنه جرى مجرى «حَبَّذَا» في امتزاجها كلمةً واحدةً. وعلى هذا قالوا: «إن كذا وكذا مَالُكَ»، فجعلوها في موضعٍ مُخبرٍ عنه، كما قالوا: «حَبَّذَا زيدٌ»، فجعلوه في موضعٍ مبتدأٍ مُحدّثٍ عنه.

وأما «كَيْتَ» و«كَيْتَ»، فكنائيتان عن الحديث المُدْمَج، كُني بها عن الحديث كما كُني بـ«فلان» عن الأعلام، وبـ«هن» عن الأجناس. وهي مبنيةٌ، وفيها لغاتٌ تأتي بعدُ.

فصل

[«كم الاستفهامية و«كم» الخبرية]

قال صاحب الكتاب: «و«كَمْ» على وجهين: استفهامية وخبرية، فالاستفهامية تنصب مُمَيِّزَهَا مفردًا كـمُمَيِّزِ «أَحَدَ عَشَرَ» تقول: «كم رجلًا عندك؟» كما تقول: «أحد عشر رجلًا»، والخبرية تُجَرِّهُ مفردًا أو مجموعًا كـمُمَيِّزِ «الثلاثة» و«المائة». تقول: «كم رجلٍ عندي»، و«كم رجالٍ»، كما تقول «ثلاثة أثوابٍ»، و«مائة ثوبٍ».

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إن لـ«كَمْ» موضعين: الاستفهام والخبر، فإذا كانت استفهامًا، كانت بمنزلةٍ عددٍ منوّنٍ، أو فيه نوّنٌ، نحو: «أحد عشر»، و«عشرين»، و«ثلاثين». فإذا قلت: «كم مَالُكَ؟» فقد سألتَ عن عددٍ؛ لأنَّ «كَمْ» سؤالٌ عن عدد. فإن فسرتَ ذلك العدد، جئتَ بواحدٍ منكورٍ، فتنصبه على التمييز، فتقول: «كم درهمًا لك؟» و«كم غلامًا عندك؟» كما تقول: «أعشرون درهمًا لك؟» فتُعْمَلُ «كم» في «الدرهم» كما تُعْمَلُ «العشرين»؛ لأنَّ «العشرين» عددٌ منوّنٌ، فكذلك «كَمْ» عددٌ منوّنٌ. فكلُّ ما يحسن أن تُعْمَلَ فيه «العشرين»، تعمل فيه «كَمْ». وإذا قُبِحَ «العشرين» أن يعمل فيه، قُبِحَ ذلك في «كَمْ»؛ لأنَّ مجراهما واحد. وإنَّما قَدَّرَها بـ«أحد عشر»، ولا تنوينَ فيه، من قِبَلِ أَنَّهُ في حكم المنوّن، إذ كان المراد منه العطف. وإنَّما حُذِفَ منه التنوين للبناء كما يُحذف فيما لا ينصرف، نحو: قولك: «هؤلاء حواجُ بيتِ الله»، فتنصب «بيت الله» بـ«حواجٍ» مع حذف التنوين؟ لأنَّ التنوين لم يكن حُذِفَ منه لمعاقبة الإضافة، وإنَّما حُذِفَ لعلَّةٍ مَنَعَ الصرف ومشابهة الفعل. فكذلك «أحد عشر» أصلُه التنوين، وإنَّما أوجب سقوطُه البناء ومشابهة الحرف.

وحكمُ «كم» حكمُ العشرين. و«الأحد عشر» في أن أصلها الحركة والتنوين، وإنَّما سقطا لمكان البناء. فكذلك نُصِبَ ما بعد «كم» بتقدير التنوين، كما يُنصب ما بعد «أحد عشر» بتقدير التنوين.

وأما الخبرية، فإنَّها تُبَيِّنُ بالواحد والجمع، وتُضَافُ إلى المعدود، وذلك نحو «كم رجلٍ عندك!» و«كم غُلَمانٍ لك!» لأنَّها بمنزلة اسمٍ منصرفٍ في الكلام منوّنٍ يُجَرُّ ما بعده إذا سقط التنوين، وذلك نحو: «مائتًا درهم»، فأنجَرَ «الدرهم» لما سقط التنوين، ودخل فيما قبله؛ لأنَّ المضاف إليه داخلٌ في المضاف. وإنَّما كان كذلك من قِبَلِ أَنَّ «كم» واقعةٌ على العدد، والعددُ منه ما ينصب مُمَيِّزُهُ، نحو قولك: «عندي خمسة عشر ثوبًا، وعشرون عِمَامَةً». ومنه ما يضاف إلى مُمَيِّزِهِ، وذلك على ضربين: منه ما يضاف إلى الجمع نحو «ثلاثة أثوابٍ إلى العشرة»، ومنه ما يضاف إلى الواحد، نحو: «مائة درهم»،

و«ألف دينار»، فمُيزت «كَمْ» بجميع أنواع ما مُيز به العدد. وهذا مع إرادة الفرق بين موضعيهما، إذ كان لفظهما واحداً، ولها معنيان، ف«كَمْ» و«مُدْ»، و«حَتَّى» من جهة اللفظ على هيئة واحدة، وتعمل عمَلَيْنِ.

فإن قلت: ولم خُصَّت الخبرية بالخفض، والاستفهامية بالنصب؟ فالجواب أن التي في الخبر تُضارع «رُبَّ»، وهي حرفُ خفض، فخفضوا بـ«كَمْ» في الخبر حملاً على «رُبَّ». ولما وجب للخبرية الخفضُ بمضارعها «رُبَّ»، وجب للأخرى النصب؛ لأنَّ العدد يعمل إما خفضاً، وإما نصباً، ويُؤيد ذلك أن الاستفهام يقتضي الفعل، والفعل عمله النصب. والقياس في «كَمْ» أن تُبين بالواحد من حيث كانت للتكثير، والكثير من العدد، يُبين بالواحد، نحو: «مائة ثوب» و«ألف دينار»، فاعرفه.

فصل

[إعراب «كَمْ»]

قال صاحب الكتاب: وتقع في وجهيها مبتدأة، ومفعولة، ومضافاً إليها، تقول: «كم درهماً عندك؟» و«كم غلام لك!» على تقدير: أي عدد من الدراهم حاصلٌ عندك؟ وكثير من الغلمان كائنٌ لك، وتقول: «كم منهم شاهدٌ على فلان؟»، و«كم غلاماً لك ذاهباً!» تجعل «لَكَ» صفةً لـ«الغلام»، و«ذاهباً» خبراً لـ«كَمْ». وتقول في المفعولية: «كم رجلاً رأيته؟» و«كم غلام ملكك!» و«بكم رجل مررت!» و«على كم جذعاً بُني بيتك؟» وفي الإضافة «رَزَقَ كم رجلاً، وكم رجل أطلقته».

قال الشارح: قد تقدّم القول: إن «كَمْ» اسمٌ بدليل دخول حرف الخفض عليها، والإخبار عنها، إلا أنها مبنية لما ذكرناه من أمرها، فلا يظهر فيها إعراب، إنما يُحكم على محلّها بالرفع والنصب والخفض. فإذا كانت مرفوعة الموضع؛ فالابتداء لا غير، ولا تكون فاعلة؛ لأن الفاعل لا يكون إلا بعد فعل، و«كَمْ» لا تكون إلا أولاً في اللفظ، فإذا كان الفعل لها، فإنما يرتفع ضميرها به، وهي مرفوعة بالابتداء. فمثال كونها مبتدأة قولك في الاستفهام: «كم درهماً عندك؟» فـ«كَمْ» في موضع رفع مبتدأة، و«درهماً» منصوبٌ بـ«كَمْ»؛ لأنها في تقدير عدد منون، أو فيه نون، و«عندك» الخبر. والمعنى: أي عدد من الدراهم كائنٌ عندك، أو حاصلٌ، ونحو ذلك. وتقول: «كم رجلاً جاءك؟» فتكون «كم» أيضاً في موضع مرفوع بالابتداء، و«جاءك» الخبر، وفيه ضميرٌ يرجع إلى المبتدأ، وتقول في الخبر: «كم غلام لك!» فـ«كَمْ» في موضع رفع بالابتداء، و«غلام» مخفوضٌ بإضافة «كَمْ» إليه، و«لَكَ» الخبر، والمعنى: كثيرٌ من الغلمان لك؛ لأنَّ كم في الخبر للتكثير. هذا تفسير المعنى، وأما تقدير الإعراب، فكأنك قلت: «مائة غلام لك»، ونحوه من العدد الكثير، نحو: «مائة» و«ألف» وغيرهما من الذي قد حُذف تنوينه للإضافة.

وقالوا: «كم رجلٍ أفضل منك؟» حكاه يونس^(١) عن أبي عمرو عن العرب، جعل «أفضل» خبرًا. وتقول: «كم منهم شاهدٌ على فلان؟» فتكون «كم» في موضع رفع بالابتداء، و«شاهد» الخبر، و«على» متعلّقة بـ«شاهد»، والمميّزُ محذوفٌ. وتقول في الخبر «كم غلام لك ذاهبٌ!» فـ«كَمْ» في موضع مبتدأ أيضًا، و«ذاهبٌ» الخبر، و«لَكَ» في موضع الصفة لـ«غلام»، ويتعلّق بمحذوفٍ تقديره: استقرّ لك، أو مستقرّ لك.

وإذا كانت منصوبة، فعلى ثلاثة أضرب: مفعولٌ به، ومفعولٌ فيه، ومصدرٌ. فمثال المفعول به قولك: «كم رجلًا رأيت؟» فـ«كَمْ» في موضع منصوب بـ«رأيت»، وهي استفهامٌ هنا، ولذلك نصبت مميّزها، وتقديّم المفعول هنا لازمٌ؛ لأنّ «كَمْ» استفهامٌ، والاستفهامُ له صدرُ الكلام، والتقديرُ: أعشرين رجلًا رأيت، ونحوه. وتقول في الخبر: «كم غلام ملكٌ!» فـ«كَمْ» في موضع نصب بـ«ملك»، وقُدّم لما تقدّم من كون «كَمْ» لها صدرُ الكلام أيضًا في الخبر على حدّها في الاستفهام، وحملًا على «رُبّ» لمضارعها إيّاها على ما تقدّم.

وأما المفعول فيه، فقولك: «كم يومًا عبدُ الله ماكِتٌ؟» فـ«عبدُ الله» مبتدأ، و«ماكِتٌ» الخبر، فـ«كَمْ» هنا زمانٌ، وهي في موضع نصب مفعولٌ فيه، ومثل ذلك: «كم شهرًا صُنّت؟» فـ«كَمْ» في موضع منصوب بـ«صنّت». وتقول: «كم فرسًا سيرت؟»، و«كم ميلًا قطعت؟» فـ«كَمْ» هنا مكانٌ.

ومثال المصدر: «كم ضربةً ضربت؟» و«كم وَفَّةً وقفت؟» فتكون «كم» في موضع مصدر منصوب بما بعده من الفعل. والمرادُ عددُ المرات. فـ«كَمْ» يُسأل بها عن كلّ مقدار، فلذلك جاز أن يسأل بها عن الزمان والمكان، وعن المصادر، وعن الأسماء، فعن أي شيء سُئل بها عنه، صارت من ذلك الجنس، ويُوضح أمرها مميّزها.

وأما إذا كانت مجرورة، فإنّ ذلك يكون بحرف جرّ، أو بإضافة اسم مثله إليه، فمثالُ حرف الجرّ: «بكم رجلًا مررت؟» فـ«كَمْ» في موضع مخفوض بالباء، والجارُّ والمجرور في موضع نصب بـ«مررت»، و«رجلًا» منصوبٌ بـ«كَمْ»؛ لأنها استفهامٌ. فإن أردت الخبر، خفّضت «رجلًا»، وقلت: «بكم رجلٍ مررت!».

والفرقُ بينهما أنّه في الاستفهام يسأل عن عددٍ من مرّ بهم من الرجال، وفي الثاني يخبر أنّه مرّ بكثير من الرجال، فالمسألة الأولى تقتضي جوابًا، والثانية لا تقتضي جوابًا. وتقول: «على كم جذعًا بُني بيتك؟» فـ«كم» أيضًا مخفوضةٌ بـ«على»، و«على» وما بعده في موضع نصب بما بعده من الفعل، وهو فعلٌ بُني للمفعول، و«جذعًا» منصوبٌ بـ«كَمْ». وقد حكى الخليل^(٢) أنّ من العرب من يخفض «جذعًا»، ويقول: «على كم

جذع بيتك مبني». والوجه النصب؛ لأنه ليس موضع تكثير، وإنما هو سؤال واستفهام عن عدة الجذوع. والذين خفضوا فإنما خفضوا بإضمار «من»، وحسن حذفها هاهنا؛ لأن «على» في أول الكلام صارت عوضاً منها^(١)، كما حسن حذف حرف القسم في قولهم: «لا ها الله لا أفعل»، و«الله لتفعلن»، حيث جعلوا هاء التنبيه وألف الاستفهام عوضاً من واو القسم، كذلك ههنا. وتقول في الإضافة: «رَزَقَ كم رجلاً أطلقت؟» ف«رَزَقَ» منصوب بأنه مفعول «أطلقت» وهو مضاف إلى «كم»، والتقدير: أَرْزَقَ عشرين رجلاً أطلقت؟ ونحوه من العدد ممّا فيه نوّن، أو تنوين مقدّر، نحو: «خمسة عشر» وبابه، وبإضافته إلى «كَمْ» سرى إليه الاستفهام، فصار مستفهماً عنه. ألا تراك تقول: «من عندك؟» ويكون الجواب «زيد»، أو «عمرو»، أو «هند» ونحو ذلك ممّا يعقل، ولو قلت: «غلامٌ مَنْ عندك؟» لم يكن الجواب إلّا «غلامٌ زيد»، أو «غلامٌ عمرو»، فعلمت أنّ السؤال إنّما وقع عن المضاف لا المضاف إليه، وتقول إذا كانت خبراً: «رَزَقَ كم رجلٍ أطلقت؟» بخفض «رجل»، فيكون التكثير للرزق دون العدد؟ فاعرفه.

فصل

[حذف مُمَيِّز «كم» الاستفهامية]

قال صاحب الكتاب: وقد يُحذف المميّز، تقول: «كم مالك»، أي: كم درهماً أو ديناراً مالك؟ و«كم غلمانك؟» أي: كم نفساً غلمانك؟ و«كم درهمك؟» أي: كم دانقاً درهمك؟ و«كم عبدُ الله ماكث؟» أي: كم يوماً أو شهراً؟ وكذلك «كم سرت؟» و«كم جاءك فلان؟» أي: كم فرسخاً؟ وكم مرة؟ أو كم فرسخ! وكم مرة!

قال الشارح: يجوز حذف المفسّر مع «كَمْ»، كما كان لك أن تحذفه في العدد من نحو «عشرين» ونظائره، وتكتفي بدليل عليه إمّا بتقدّم ذكره، أو دليل حال، وذلك نحو: «كم مالك؟» والمراد: كم درهماً، أو ديناراً مالك؟ ولا يجوز في «مالك» إلّا الرفع على الابتداء، و«كَمْ» الخبر، أو «كم» المبتدأ و«مالك» الخبر. وجاز حذف المميّز للعلم بمكانه ووضوح أمره.

ولا يُحسن حذف المميّز مع «كم» إلّا إذا كانت استفهاماً، ولا يحسن مع الخبرية، لأنّ الخبرية مضافة، وحذف المضاف إليه، وتبقيّة المضاف قبيح. ومثله: «كم غلمانك؟» والمعنى: كم غلاماً غلمانك، أو نفساً، ونحوهما من التقديرات. وتقول: «كم درهمك؟» والمراد: كم دانقاً، أو قيراطاً؟ فالسؤال وقع عن أجزاء

(١) هذا الكلام للخليل في الكتاب ١٦٠/٢.

درهم واحد له، ولو نصب فقال: «كم درهمًا لك؟» لكان سائلاً عن عدد دراهمه.

وتقول «كم عبدُ الله ماكت؟» فـ«عبدُ الله» مبتدأ، و«ماكت» الخبر، و«كَمْ» ظرفُ زمان منتصبٌ بـ«ماكت»، والمميزُ محذوف، والتقدير: كم يوماً، أو شهراً عبدُ الله ماكت؟ فالمسألة عن مقدار مكثه من الزمان. ولذلك قُدِّر بالزمان. وكذلك تقول: «كم سرت؟» ولا تذكر مفسراً، فيحتمل أن تريد ما سارَه من المسافة، فيكون ظرفُ مكان، كأنتك قلت: «كم فرسخاً سرت؟» أو «كم ميلاً؟» ونحو ذلك. وإذا أردت ما ساره من الأيام، فهو ظرفُ من الزمان، وتقديره: كم يوماً سرت، أو ساعة؟ فتكون «كم» في موضع نصب بالفعل، وكذلك «كم جاءك فلان؟» والمراد: كم مرةً جاءك؟ وقد قَدَّر صاحب الكتاب المفسر المحذوف بالنصب والخفض، فالنصبُ على الاستفهام، والخفضُ على الخبر، وقد تقدّم أن تقديره منصوباً أحسن، إذ حذف المضاف إليه قبيحٌ، فاعرفه.

فصل

[مُمَيِّزُ «كم» الاستفهامية]

قال صاحب الكتاب: ومميزُ الاستفهامية مفردٌ لا غيرٌ، وقولهم: «كم لك غلماناً؟» المميزُ فيه محذوفٌ، و«الغلمان» منصوبةٌ على الحال بما في الظرف من معنى الفعل، والمعنى: كم نفساً لك غلماناً؟

قال الشارح: قد تقدّم أن «كم» الاستفهامية تُفسَّر بالواحد المنكور، نحو: «رجل» و«غلام» و«درهم» و«دينار» ونحوها من الأنواع، وذلك لأنها في الاستفهام مقدرةٌ بعدد منونٌ، أو فيه نونٌ، نحو: «خمسة عشر»، و«عشرين»، و«ثلاثين»، ونحو ذلك من الأعداد المنونة. وتفسيرُ هذه الأعداد إنما يكون بالواحد المنكور، نحو: «عندي خمسة عشر غلاماً، وعشرون عمامةً»، فذلك ما كان في معناها، فلذلك فُسِّرَت «كم» في حال الاستفهام بالواحد.

فأما الخبرية، فإنه يجوز تفسيرُها بالمفرد والجمع، نحو: «كم رجلٍ عندك!». و«كم عمامةٍ لك!»، و«كم رجالٍ عندك!»، و«كم غلمانٍ لك!»، لأنها في تقديرٍ عدد مضاف. والعددُ المضاف منه ما يضاف إلى جمع، نحو: «ثلاثة أثوابٍ»، و«عشرة غلمانٍ»، ومنه ما يضاف إلى واحد، نحو: «مائة دينار»، و«ألف درهم». وكانت «كَمْ» تشمل النوعين، فأضيفت إليهما. وقال أبو علي: أصلُها أن تضاف إلى واحد، وإنما أضيفت إلى الجمع على الأصل المرفوض؛ لأنَّ الأصل في «مائة درهم»: «مائة من الدراهم»، فحذفوا «من» تخفيفاً، واكتفوا عن الجمع بالواحد، كما قالوا: «ثلاث مائة»، والأصل: ثلاث مِئين. فأما قولهم: «كم لك غلماناً؟» فـ«كَمْ» في موضع مبتدأ، و«لَكَ» الخبر، والمميزُ

محذوف، والتقدير: كم نفساً لك غلماناً؟ أي: في خِدمتهم، أو كم وَلَدًا لك غلماناً؟ أي: شَبَابًا.

والعاملُ في الحال الجارُّ والمجرور النائبُ عن «استقرَّ» ونحوه، والصاحبُ المضمرُ فيه. ولو قلت: «كم غلماناً لك»، لم يجز ألبتَّة، لأنَّك إن جعلته تفسيراً، امتنع لكونه جمعاً، وإن جعلته حالاً، امتنع لتقدمه على العامل المعنوي، وهو «لَكَ»، وكان بمنزلة: «زيد قائماً فيها» لتقدم الحال على العامل المعنوي.

فصل

[الفصل بين «كم» الخبرية وبين مُمَيِّزها]

قال صاحب الكتاب: وإذا فُصل بين الخبرية ومُمَيِّزها، نُصب، تقول: «كم في الدار رجلاً» قال [من البسيط]:

٦٦٨- كم نالني منهم فضلاً على عَدَمٍ [إذ لا أكاد من الإقتارِ أختَمِلُ]
وقال [من المتقارب]:

٦٦٩- تَوُؤُّ سِنَانًا وكم دُوئُهُ من الأرضِ مُخْدَوِدِيَا غَارَهَا

٦٦٨ - التخريج: البيت للقطامي في ديوانه ص ٣٠؛ وخزانة الأدب ٦/٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٣؛ والدرر ٤/٤٩؛ والكتاب ٢/١٦٥؛ واللمع ص ٢٢٧؛ والمقاصد النحوية ٣/٢٩٨، ٤/٤٩٤؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٢٨٣؛ وخزانة الأدب ٦/٤٦٩؛ وشرح الأشموني ٣/٦٣٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٥؛ والمقتضب ٣/٦٠؛ وجمع الهوامع ١/٢٥٥.

اللغة: على عدم: على فقر وحاجة. الإقتار: الفقر. أحتمل: أرتحل طالباً رزقاً.

المعنى: كثيراً ما أفضلوا علي عندما كنت محتاجاً، حتى أكاد لا أرتحل عنهم طلباً للرزق.

الإعراب: «كم»: اسم كناية مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «نالني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «منهم»: جار ومجرور متعلقان بـ «نالني». «فضلاً»: تمييز منصوب بالفتحة. «على عدم»: جار ومجرور متعلقان بـ «نالني». «إذ»: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه، متعلق بـ «نال». «لا»: حرف نفي. «أكاد»: فعل مضارع ناقص، واسمها ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «من الإقتار»: جار ومجرور متعلقان بـ «أحتمل». «أحتمل»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا.

وجملة «كم نالني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «نالني»: في محل رفع خبر لـ «كم».

وجملة «لا أكاد أحتمل»: في محل جرٍّ بالإضافة. وجملة «أحتمل»: في محل نصب خبر «أكاد».

والشاهد فيه قوله: «كم نالني منهم فضلاً» حيث فصل بين «كم» الخبرية وبين مُمَيِّز «فضلاً» بالجملة

«نالني منهم»، فنصبه. والفراء يجيز جرَّ «فضلاً».

٦٦٩ - التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في الكتاب ٢/١٦٥؛ وليس في ديوانه؛ وللأعشى في المحتسب ١/١٣٨؛ وليس في ديوانه؛ ولزهير أو لكعب أو للأعشى في شرح شواهد الإيضاح =

وقد جاء الجرّ في الشعر مع الفصل. قال [من الكامل]:

٦٧٠- كم في بني سَعْدِ بنِ بَكْرِ سَيِّدٍ ضَخِمِ الدَّسِيعَةِ ماجِدِ نَفَاعِ

قال الشارح: اعلم أن «كَمْ» يجوز الفصل بينها وبين مميّزها بالظرف وحروف الجرّ جوازًا حسنًا من غير قُبْح، نحو: «كَمْ لك غلامًا»، و«كَمْ عندك جاريةً»، ولا يحسن ذلك

= ص ١٩٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٦٣٦/٣؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٣٥؛ ولسان العرب ٥/ ٣٥ (غور).

اللغة: تَوْمٌ: تقصد. سنان: اسم الحصن الرّومي الذي قصده. الغار: كلّ ما اطمأن من الأرض. المعنى: إن ناقتي تقصد حصن سنان رغم ما يفصلها عنه من مسافات من الأرض المحدودة المختلفة التضاريس.

الإعراب: «تَوْمٌ»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «سنانًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «وكَمْ»: الواو: واو الحال، و«كَمْ»: اسم كناية مبني على السكون في محلّ رفع مبتدأ. «دونه»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بمحذوف خبر «كَمْ»، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «من الأرض»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «كَمْ». «محدودبًا»: تمييز منصوب بالفتحة. «غارها»: فاعل لاسم الفاعل «محدودب» مرفوع بالضمّة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «تَوْم سنانًا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كَمْ محدودب غارها»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «كَمْ دونه من الأرض محدودبًا» حيث فصل بين «كَمْ» و«محدودبًا» بالظرف والجار والمجرور، فوجب نصب «محدودبًا»، وامتنع الجر عند البصريين.

٦٧٠ - التخرّيج: البيت للفرزدق في خزّانة الأدب ٤٧٦/٦؛ والكتاب ١٦٨/٢؛ والمقاصد النحوية ٤/

٤٩٢؛ وبلا نسبة في خزّانة الأدب ٤٦٩/٦؛ واللمع ص ٢٢٩؛ والمقتضب ٦٢/٣.

اللغة: الدسيعة: العطية، أو الجفنة. نفاع: صيغة مبالغة من النفع.

المعنى: كُنْتُ هم السادة في بني سعد بن بكر، الكرماء الأسخياء الشرفاء.

الإعراب: «كَمْ»: اسم كناية مبني على السكون في محلّ رفع مبتدأ، وهو مضاف. «في بني»: جار ومجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهما متعلّقان بخبر «كَمْ» المحذوف، و«بني» مضاف. «سعد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ابن»: صفة «سعد» مجرورة بالكسرة. «بكر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «سيد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة (مُمَيِّز «كَمْ»). «ضخم»: صفة مجرورة بالكسرة. «الدسيعة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ماجد»: صفة ثانية مجرورة بالكسرة. «نفاع»: صفة ثالثة مجرورة بالكسرة.

وجملة «كَمْ في بني سعد...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كَمْ في بني سعد بن بكر سيّد» حيث جرّ «سيّد» بـ «كَمْ» مع الفصل بينهما بالجاء والمجرور «في بني».

فيما كان في معناها من الأعداد، نحو: «عشرين»، و«ثلاثين» ونحوهما من الأعداد المنوثة. والفصل بينهما أن «كم» كانت مستحقةً للتمكّن في الأصل بحكم الاسمية، ثم مُنعتُ بما أوجب البناء لها، فصار الفصل، واستحسانُ جوازه كالعوض ممّا مُنعتُ من التمكن مع كثرة استعمالها في كلامهم.

فإن قيل: فهلاً كان الفصلُ بين «خمسَ عشر» ومميّزها إلى «تسعة عشر» حسناً أيضاً؛ لأنها مُنعت التمكن بعد استحقاقه. قيل: قد جعلنا كثرة الاستعمال أحدَ وصفَي العلة، ولم يوجد في «خمسَ عشر» وبابه.

فإن قيل: فلم قُبِح الفصلُ بين العدد ومميّزه، ولم يحسن: «قبضتُ خمسَ عشرَ لك درهمًا»، «رأيتُ عشرين في المسجد رجلاً»؟ قيل: إنّما كان كذلك لضغفِ عملِ «العشرين» ونحوها فيما بعدها؛ لأنها عملت على التشبيه باسم الفاعل، ولم تقوَ قوّته مع أنّه قد جاء ذلك في الشعر. قال الشاعر [من المتقارب]:

٦٧١- على أنني بَغْدَ ما قد مَضَى ثلاثون للهَجَرِ حَوْلًا كَمَيْلا
وأشد سيوبه لعبد بني الحسحاس [من الطويل]:

٦٧٢- فأشْهَدُ عند اللّهِ أن قد رأيتُها وعشرون منها إضْبَعًا من ورَائِيا

٦٧١ - التخرّيج: البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣٦؛ وتهذيب اللغة ٢٦٦/١٠؛ وأساس البلاغة (كمل)؛ وكتاب العين ٣٧٩/٥؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٥٩٨/١١ (كمل)؛ وتاج العروس (كمل).
اللغة: كميل: كامل، وهو مبالغة منه على وزن (فعليل).
المعنى: لقد مضى ثلاثون عامًا كاملة على الهجر.

الإعراب: «على»: حرف جر. «أنني»: «أن»: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسمها، والمصدر المؤول من «أن» ومعمولها مجرور بـ«على»، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف تقديره: الأمر كائن على أنني. «بعدها»: «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، و«ما»: مصدرية، والظرف متعلق بخبر «أن» المحذوف، والمصدر المؤول من «ما» والفعل «مضى» في محل جر بالإضافة، والتقدير: بعد مضي. «قد»: حرف تحقيق. «مضى»: فعل ماض مبني على فتحة مقدرة على الألف للتعذر. «ثلاثون»: فاعل مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «اللهجر»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (مضى). «حولًا»: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة. «كميلاً»: صفة منصوبة بفتحة ظاهرة.

وجملة «على أنني»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. والمصدر المؤول من «أن» ومعمولها في محل جر بحرف الجر (على).

والشاهد فيه قوله: «مضى ثلاثون للهجر حولًا كميلاً»، حيث فصل بين العدد «ثلاثون» وتمييزه «حولًا»، وهذا قبيح.

٦٧٢ - التخرّيج: البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ص ٢١؛ وبلا نسبة في الدرر ٣٤/٤؛ وجمع الهوامع ٢٥٤/١.

واعلم أنَّ «كم» الاستفهامية لا يكون مميزًا إلا واحدًا منصوبًا، و«كم» الخبرية تُفسَّر بالواحد والجمع، وتضاف إلى مفسرها. وبعض العرب ينصب بـ«كم» في الخبر، كما ينصب في الاستفهام، وهم بنو تميم، كأنهم يقدِّرون فيها التنوين، وينصبون. ومعناها منونة وغير منونة سواء، وهو عربيٌّ جيّدٌ، والخفضُ أكثرُ.

فإذا فصل بين «كم» ومميزها في الخبر، عدلوا إلى لغة الذين يجعلونها بمنزلة عدد منون، وينصبون بها؛ لأنّه قبيحٌ أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنّ المضاف إليه من تمام المضاف، فصارا كالكلمة الواحدة، والمنصوبُ يجوز أن يفصل بينه وبين ما عمل فيه، ألا تراك تقول: «هذا ضاربُ اليومَ زيدًا»، ولا تقول: «هذا ضاربُ اليومَ زيد» إلا في ضرورة؟ فأما قول القطامي [من البسيط]:

كم نالني منهم فضلًا على عدمٍ إذ لا أكاذ من الإفتارِ أحتَمِلُ^(١)

فالشاهد فيه أنّه لما فصل بين «كم» ومميزها، وهو فضلة، عدل إلى لغة من ينصب لقبح الفصل بين الجار والمجرور، ولا سيما بغير الجار والمجرور، و«كم» ههنا خبرية؛ لأنّه مدح بتكثير الأفضال عليه عند عدمه لشدة الزمان، وبلوغ الفقر على حالٍ لا يُمكنه الارتحال للانتجاع وطلب الرزق. و«أحتَمِلُ» من «التحمل»، وهو الرّجيل، ويروى «أجتَمِلُ» بالجمع، والمعنى: أجمعُ العظام، وأخرجُ ودكها، وأتعلّلُ به، مأخوذٌ من «الجميل»، وهو الودك. ومن رواه كذلك قال: «إذ لا أزال». ومثّل هذا الفصل والنصب قولُ زهير [من المتقارب]:

تؤمّ سيناناً^(٢)... إلخ

= المعنى: أشهد الله - جلّ وعزّ - على صدق قلبي: لقد رأيتها قريبة مني، ولم يفصلني عنها سوى مسافة عشرين إصبعًا من أصابعها.

الإعراب: «أشهد»: الفاء بحسب ما قبلها، «أشهد»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «عند»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلّق بالفعل قبله، وهو مضاف. «الله»: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أن»: حرف مشبه بالفعل مخفّف واسمه ضمير الشأن مقدّر. «قد»: حرف تقريب وتحقيق. «رأيتها»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «وعشرون»: الواو: حالية، «عشرون»: مبتدأ مرفوع بالواو لأنّه ملحَق بجمع المذكر السالم. «منها»: جارّ ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة للإصبع. «إصبعًا»: تمييز منصوب بالفتحة. «من وراثيا»: جارّ ومجرور متعلّقان بالخبر المحذوف. والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه، والألف: للإطلاق.

وجملة «أشهد»: بحسب الفاء. وجملة «أن قد رأيتكم»: في محلّ نصب مفعول به لأشهد. وجملة «رأيتها»: في محلّ رفع خبر (أن) المخففة. وجملة «عشرون إصبعًا كائنة»: في محلّ نصب حال. والشاهد فيه قوله: «عشرون منها إصبعًا» حيث فصل بين «عشرون» ومميزها «إصبعًا»، وهذا قبيح.

(٢) تقدم بالرقم ٦٦٩.

(١) تقدم بالرقم ٦٦٨.

الشاهد فيه نصبٌ «محدودبًا» حيث فصل بينه وبين «كم» بالظرف والجار والمجرور، وعدل إلى لغةٍ من ينصب. يصف ناقته، فيقول: تؤمّ سينانًا، وهو الممدوح على بُعد المسافة. والغار: الغائر من الأرض المطمئن، وجعله مُحدّودبًا لِمَا يتّصل به من الإكام ومُتون الأرض.

وربّما جرّوا بها مع الفصل على حدّ قوله [من البسيط]:

كأنّ أضواء من يغاليهنّ بنا أواخر الميس أصوات الفرائج^(١)

وذلك في الشعر، نحو قول الشاعر [من الرمل]:

٦٧٣- كم بجودٍ مُقرِفٍ نال العُلا وكريمٍ بُخلُهُ قد وَضَعَهُ

يُروى «مقرِف» بالجرّ، ويجوز فيه النصب والرفع، فالجرُّ بإضافة «كم» مع الفصل، والنصب على التمييز، والرفع على الابتداء، و«كم» الخبر. وحسن الابتداء به، وهو نكرةٌ لوصفه بقوله: «نال العُلا»، أو يكون «كم» مبتدأ، و«مقرِف» الخبر. وأما قول الفرزدق [من الكامل]:

كم في بني سعد بن بكر^(٢)... إلخ

(١) تقدم بالرقم ١٤٤.

٦٧٣ - التخرّيج: البيت لأنس بن زعيم في ديوانه ص ١١٣؛ وخزانة الأدب ٦/٤٦٨، ٤٧١؛ والدرر ٤/٤٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ٥٣؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٩٣؛ ولعبد الله بن كريب في الحماسة البصرية ٢/١٠؛ وبلا نسبة في الدرر ٦/٢٠٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٠؛ وشرح الأشموني ٣/٦٣٥؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٣٤؛ والكتاب ٢/١٦٧؛ والمقتضب ٣/٦١؛ والمقرب ١/٣١٣؛ وجمع الهوامع ١/٢٥٥، ٢/١٥٦.

اللغة: المقرِف: النذل اللثيم الأب. وضعه: جعله وضيّعًا منقطعًا.

المعنى: إن الجود والكرم يرفع الدنيء اللثيم، والبخل يحطّ من منزلة السيد الشريف. الإعراب: «كم»: اسم كناية في محلّ مبتدأ. «بجود»: جار ومجرور متعلّقان بـ«نال». «مقرِف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «نال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «العُلا»: مفعول به منصوب بفتح مقدّرة على الألف. «وكريم»: الواو: للعطف، «كريم»: معطوف على مجرور، مجرور مثله. «بخله»: مبتدأ مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «قد»: حرف تحقيق. «وضعه»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.

جملة «كم مقرِف نال العُلا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «نال العُلا»: في محلّ رفع خبر لـ«كم». وجملة «بخله قد وضعه»: في محلّ جرّ صفة لـ«كريم». وجملة «قد وضعه»: في محلّ رفع خبر لـ«بخله».

والشاهد فيه قوله: «كم بجود مقرِف» حيث جاء بـ«كم» الخبرية التي تدلّ على التكرير في محلّ رفع مبتدأ، و«مقرِف» مُميّزًا لـ«كم» بالجر على الأصل، ولم يمنع الجرّ بالإضافة وجودَ فاصل هو الجار والمجرور (بجود). وللبيت تخرّيجات أخرى.

(٢) تقدم بالرقم ٦٧٠.

فالشاهد فيه خفضُ «سَيِّد» بـ «كَمْ» مع الفصل ضرورةً. والدَّسِيعَةُ: العَطِيَّةُ، وهو مِن «دَسَعَ البعيرُ بجرَّته» إذا دفعها، ويقال هي الجَفْنَةُ. والمرادُ أَنَّهُ واسعُ المعروفِ. والماجدُ: الشريفُ.

فصل

[عودة الضمير على «كم»]

قال صاحب الكتاب: ويرجع الضمير إليه على اللفظ والمعنى، نقول: «كم رجل رأيته، ورأيتهُم»، و«كم امرأةً لقيتها، ولقيتهُن» قال الله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا﴾^(١).

قال الشارح: اعلم أنَّ «كَمْ» اسمٌ مفرد مذكَّر موضوع للكثرة، يُعبَّر به عن كلِّ معدود، كثيرًا كان أو قليلًا، وسواء في ذلك المذكرُ والمؤنثُ، فقد صار لها معنى ولفظٌ. وجرت في ذلك مجرى «كُلِّ»، و«أَيِّ»، و«مَنْ»، و«مَا» في أنَّ كلَّ واحد منها له لفظٌ ومعنى، فلفظه مذكَّر مفرد، وفي المعنى يقع على المؤنث والتثنية والجمع. فإذا عاد الضميرُ إلى «كم» من جملةٍ بعدها، جاز أن يعود نظرًا إلى اللفظ، وجاز أن يعود حملاً على المعنى، فتقول: «كم رجل جاءك» فتفرد الضميرُ، وتذكره حملاً على اللفظ، ولو قلت: «جاءك» بلفظ التثنية، أو «جاؤوك» بلفظ الجمع، لجاز أن تردَّ الضميرُ تارةً إلى اللفظ، وتارةً إلى المعنى، وكذلك في المؤنث تقول: «كم امرأةً جاءك» على اللفظ، و«جاءتُك»، و«جاءتاك»، و«جئتُك» على المعنى. قال الله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا﴾^(٢)، فجمع الضميرُ نظرًا إلى المعنى. ولو حمل على اللفظ، لقال: شفاعتهُ.

وأما تمثيله بـ «كَمْ رجل رأيته»، فهو على لفظ «كم»، و«رأيتهُم» على المعنى؛ لأنَّ المراد التثنية. وقوله: «وكَمْ امرأةً لقيتها»، فالضمير عائدٌ فيه على المعنى. ولو أراد اللفظ، لقال: «لقيتهُ»؛ لأنَّ «كم» مذكَّر اللفظ، «ولقيتهُن» على المعنى أيضًا؛ لأنَّه واقعٌ على مؤنث في معنى الجمع. ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾^(٣)، فأثَّ الضمير على المعنى أيضًا، لأنَّ «كم» مفسَّرةً بـ «القرية». ولو جاء على اللفظ، لقال: «أهلكناها». ولا يكون الضميرُ في «أهلكناها» عائدًا إلى «القرية»؛ لأنَّ خبرَ المبتدأ إذا كان جملةً، فالضميرُ منها إنَّما يعود إلى المبتدأ نفسه لا إلى تفسيره، ثم قال: ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾^(٤) لأنَّ المراد بالقرية أهلُها فاعرفه.

(٣) الأعراف: ٤.

(١) النجم: ٢٦.

(٤) الأعراف: ٤.

(٢) النجم: ٢٦.

فصل

قال صاحب الكتاب: وتقول: «كم غيره لك»، و«كم مثله لك»، و«كم خيرا منه لك»، و«كم غيره مثله لك» تجعل «مثله» صفة لـ«غيره»، فتنصبه نصبه.

* * *

قال الشارح: تقول: «كم غيره لك»، و«كم مثله لك». كل ذلك جائز، فتكون «كم» في موضع مبتدأ، و«لَكَ» الخبر، و«غيره»، و«مثله» ينتصبان بـ«كم» لأنهما نكرتان، وإن كانا مضافين، وقد مضى تفسيرهما، وكذلك يجوز أن يُفسرهما العدد من نحو «عشرين»، و«ثلاثين» فيما حكاه سيبويه عن يونس^(١). وتقول: «كم خيرا منه لك»؛ لأن «خيرا» نكرة، وإن قاربت المعرفة. وتقول: «كم غيره مثله لك»، فتنصب «غيرا» بـ«كم»، وتنصب «مثله» لأنه صفة لـ«غير»، فينتصب انتصابه.

فصل

[أوجه إعراب الاسم بعد «كم» في قول للفرزدق]

قال صاحب الكتاب: وقد يُنشَد بيتُ الفرزدق [من الكامل]:

٦٧٤- كَمْ عَمَةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فِدْعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي
على ثلاثة أوجه: النصب على الاستفهام، والجر على الخبر، والرفع على معنى «كم مرة حلبت علي عماتك».

* * *

(١) الكتاب ١٥٩/٢.

٦٧٤- التخریج: البيت للفرزدق في ديوانه ٣٦١/١؛ والأشباه والنظائر ١٢٣/٨؛ وخزانة الأدب ٤٥٨/٦، ٤٨٩، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٨؛ والدرر ٤٥/٤؛ وشرح التصريح ٢٨٠/٢؛ وشرح شواهد المغني ٥١١/١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٦؛ والكتاب ٧٢/٢، ١٦٢، ١٦٦؛ ولسان العرب ٥٧٣/٤ (عشر)؛ واللمع ص ٢٢٨؛ ومغني اللبيب ١٨٥/١؛ والمقاصد النحوية ٤٨٩/٤؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٣١/١؛ وشرح الأشموني ٩٨/١؛ وشرح ابن عقيل ص ١١٦؛ ولسان العرب ٥٢٨/١٢ (كم)؛ والمقتضب ٥٨/٣؛ والمقرب ٣١٢/١؛ وجمع الهوامع ٢٥٤/١.

اللغة: الفداء: التي اعوجت أصابعها من الحلب، أو التي اعوجت مفاصلها. العشار: الناقة التي عمرها عشر أشهر، أو التي أتى عليها عشرة أشهر من زمان حلبها.

المعنى: إن لك يا جرير كثيرا من العمات والخالات الفداوات قد عملن عندي في حلب نوقي، أو في رعي ماشيتي.

الإعراب: تروی «عمّة»، و«خالة»: مرفوعتين ومجرورتين ومنصوبتين. فإن رويتها مرفوعتين، فيجوز في «كم» أن تكون خبرية، أو استفهامية تهكمية في محل نصب مفعول مطلق، أو ظرف زمان =

قال الشارح: هذا البيت يُنشد على ثلاثة أوجه: رفع، ونصب، وجَرٌّ. فالرفع على أنه مبتدأ، وحسن الابتداء به حيث وُصف بالجار والمجرور، وهو «لَك». وقوله: «قد حلبت عليّ عِشاري». في موضع الخبر وتكون «كم»، واقعة على الحلبات، فتكون مصدرًا، والتقدير: «كم مرّة، أو حلبّة عمّة لك قد حلبت عليّ عِشاري». ويجوز أن تكون «كم» واقعة على الظرف، فيكون التقدير: كم يومًا، أو شهرًا، ونحوهما من الأزمنة.

ومن نصب، فعلى لغة من يجعل «كم» في معنى عددٍ منونٍ، ونصب بها في الخبر، وهم كثيرٌ، منهم الفرزدق؛ لأنّ هذا ليس موضع استفهام مع أنّه لا يبعد الاستفهام على سبيل التقرير، فتكون «كم» مبتدأ في موضع مرفوع، وقوله: «قد حلبت عليّ عِشاري» في موضع الخبر، وتكون «كم» واقعة على العمات.

ومن جرّ، فعلى أنّه خبرٌ بمعنى «رُبّ». وأجودها الجرّ؛ لأنّه خبرٌ، والأظهر في الخبر الجرّ. والمراد الإخبار بكثرة العمات الممتحنات بالخدمة. وبعده النصب، لأنّه خبرٌ أيضًا في معنى عماتٍ. وإذا رُفعت، لم تكن إلّا واحدة؛ لأنّ التمييز يكون بواحدٍ في معنى جمع. وإذا رفعت، فلست تريد التمييز. ألا ترى أنّه إذا قيل: «كم درهم لك»، كان المعنى: «كم دائمًا هذا الدرهم الذي سئلت عنه؟ فالدرهم واحدٌ، لأنّه خبرٌ، وليس بتمييز، وصاحب الكتاب فسره في حال الرفع بالجمع، وفيه نظرٌ. والصواب ما ذكرته لك. وهذا البيت يهجو به جريرا، ويصف أنّ نساء راعيات له يخلبنّ عليه عِشاره، وهي الثوق التي أتى عليها من حين أرسل عليها الفحل عشرة أشهر، ثم لا يزال ذلك اسمًا لها حتى تَضَع، فاعرفه.

فصل

[إضافة «كم» الخبرية إلى ما بعدها]

قال صاحب الكتاب: والخبرية مضافة إلى مميّزها عاملة فيه عمل كل مضاف في

= متعلّق بـ «حلبت» ومميّزها محذوف مجرور إذا قدّرت «كم» خبرية، أو منصوب إذا قدّرت «كم» استفهامية. «عمّة»: مبتدأ مرفوع. «لك»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «عمّة». «يا»: حرف نداء. «جرير»: منادى مبني على الضمّ في محلّ نصب. «وخالة»: الواو: حرف عطف، و«خالة»: معطوف على «عمّة». «قدعاء»: نعت «خالة» مرفوع. «قد»: حرف تحقيق. «حلبت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «عليّ»: جار ومجرور متعلّقان بـ «حلب». «عِشاري»: مفعول به لـ «حلب» منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. فإن نصبت «عمّة» و«خالة» فـ «كم»: استفهامية في محلّ رفع مبتدأ، و«عمّة»: تمييز منصوب. وإن جرّرت فـ «كم»: خبرية تكثيرية في محلّ رفع مبتدأ، و«عمّة»: مضاف إليه مجرور. وجملة «كم عمّة...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة النداء «يا جرير»: اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قد حلبت...»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «عمّة» أو «كم». والشاهد فيه قوله: «عمّة» حيث يجوز فيها الرفع على الابتداء، والمسوّغ للابتداء بها وصفها بالجار والمجرور؛ والنصب على التمييز؛ والجرّ على الإضافة.

المضاف إليه. فإذا وقعت بعدها «من»، وذلك كثير في استعمالهم، منه قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِّن قَرِيْبَةٍ﴾^(١)، ﴿وَكَمْ مِّن مَّلَكٍ﴾^(٢)، كانت منونة في التقدير، كقولك: كثير من القرى، ومن الملائكة. وهي عند بعضهم منونة أبداً، والمجورور بعدها بإضمار «من».

قال الشارح: قد تقدّم القول: إِنَّ «كم» في الخبر في تأويل اسم منصرف في الكلام، يجزّ ما بعده إذا أسقط التنوين منه، نحو: «مائة درهم»، و«مائتي دينار». وتدخل «من» على مميزها كثيراً، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِّن قَرِيْبَةٍ﴾^(٣)، ﴿وَكَمْ مِّن مَّلَكٍ﴾^(٤)؛ لأن الإضافة فيها مقدّرة بـ«مِن» على حدّ «بابُ ساج»، و«جَبَّةٌ صُوفٍ». فإذا قلت: «كم قرية»، و«كم ملك»، فكأنك قلت: «كثير من القرى»، وكثير من الملائكة». فإذا أظهرت «مِن»، كان العمل لها دون «كم»، والكوفيون^(٥) يخفضون ما بعد «كم» على كلّ حال بـ«من»، فإن أظهرتها، فهي الخافضة، وإن لم تُظهرها، فهي مرادة مقدّرة كما تُحذف «رُبُّ» وتُقدّر، ولذلك حُسّن الفصل بين «كم» والمخفض بعدها. وتكون «كم» عندهم في تقدير اسم منونٍ على كلّ حال. وهو ضعيف؛ لأنّ المجورور داخلٌ فيما قبله، فهما في موضع اسم واحد، ولا يحسن حذف بعض الاسم، فاعرفه.

فصل

[«كأَيِّن» ولغاتُها]

قال صاحب الكتاب: وفي معنى «كم» الخبرية «كأَيِّن»، وهي مركّبة من كاف التشبيه، و«أَيٍّ»، والأكثر أن تُستعمل مع «مِن». قال الله عزّ وجلّ: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾^(٦) وفيها خمس لغات: كأَيِّن، وكاءٍ، بوزن «كاعٍ»، وكَيٍّ بوزن «كنيعٍ»، وكأَيٍّ بوزن «كغيٍّ» وكأٍ بوزن كعٍ.

قال الشارح: اعلم أن «كأَيِّن» اسمٌ معناه معنى «كم» في الخبر، يكثر به عدّة ما يضاف إليه، نحو قوله [من الطويل]:

٦٧٥- وكاءٍ ترى مِن صامِتٍ لك مُعْجِبٍ زيادته أو نقْصُه في التكلّم

(٢) الأعراف: ٤.

(١) النجم: ٢٦.

(٤) الأعراف: ٤.

(٣) النجم: ٢٦.

(٥) انظر المسألة الحادية والأربعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص ٣٠٣ - ٣٠٩.

(٦) الحج: ٤٥، وفي الطبعيتين: «وكأَيِّن»، تحريف.

٦٧٥ - التخرّيج: البيت لزهير بن أبي سلمى في شرح المعلقات السبع للزوزني ص ١٢٢؛ وبلا نسبة في =

ونحو قوله [من الوافر]:

وكاءٍ بالأباطح من صديقي يراني لو أصبْتُ هو المُصابا^(١)

وهي مركبة، أصلها: «أي»، زيد عليها كاف التشبيه، وجُعلا كلمة واحدة، وحصل من مجموعهما معنى ثالث، لم يكن لكل واحد منهما في حال الإفراد. ولذلك نظائر من العربية وغيرها، ولكونهما صارا كلمة واحدة، لم تتعلّق الكاف بشيء قبلها من فعل، ولا معنى فعل، كما لا تتعلّق في «كأن» و«كذا» بشيء مع كونها عاملة فيما دخلت عليه؛ لأنّ حرف الجز لا يُعلّق عن العمل. ألا ترى أنّ «مِنْ» في قولك: «ما جاني من أحد» زائدة لا تتعلّق بشيء، وهي مع ذلك عاملة. وكذلك الباء في قولك: «ليس زيد بقائم» عاملة مع كونها زائدة غير متعلّقة بفعل قبلها. وكذلك الكاف في «كأي» زائدة غير متعلّقة بشيء، وهي مع ذلك عاملة.

وهي تنصب ما بعدها، فتقول: «كأي رجلاً رأيت»، فتكون «كأي» في موضع منصوب بـ«رأيت» نصب المفعول به، كما أنّك إذا قلت: «رأيت كذا وكذا رجلاً»، كان «كذا» في موضع نصب بـ«رأيت». وتقول: «كأي أثنائي رجلاً»، فتكون «كأي» في موضع مبتدأ، و«أثنائي» الخبر، كما تكون «كم» كذلك. وإنّما نصبوا بها للزوم التنوين لها، والتنوين مانع من الإضافة، فعُدل إلى نصب؛ لأنّها للتكثير بمنزلة «كم» في الخبر، تخفض مميّزها عند قوم، وتنصبه عند آخرين. والخفض ههنا ممتنع. قال سيويه^(٢): لأنّ المجرور بمنزلة التنوين، فلذلك نصبوا ما بعدها كما نصبوا ما بعد «كذا وكذا درهمًا». وأكثر العرب لا يتكلّمون بها إلّا مع «مِنْ»، نحو قوله تعالى: ﴿فَكَانَ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾^(٣).

= رصف المباني ص ٢٠٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٠٧.

الإعراب: «وكاء»: الواو بحسب ما قبلها، «كاء»: اسم لإنشاء التكثير مبني في محل رفع مبتدأ. «ترى»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «من»: حرف جر زائد. «صامت»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه مفعول «ترى». «لك»: جار ومجرور متعلقان بـ«معجب». «معجب»: نعت مجرور. «زيادته»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ جر بالإضافة. «أو»: حرف عطف. «نقصه»: اسم معطوف مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «في التكلم»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ «زيادته».

وجملة «وكاء ترى»: بحسب الواو، وجملة «ترى»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «كاء». وجملة «زيادته أو نقصه في التكلم»: في محلّ جر نعت لـ«صامت».

والشاهد فيه استخدامه «كاء» اسماً للتكثير بمعنى «كم» الخبريّة.

(١) تقدم بالرقم ٤٦١.

(٣) الحج: ٤٥، وفي الطبعيتين «وكأين»، تحريف.

(٢) الكتاب ٢/ ١٧٠.

وإنما ألزموها «مِنْ» توكيداً، فصارت بمنزلة تمام الاسم، ومثله زيادة «ما» في «لا سيِّما زيد». وإنما اختاروا ذلك لتوهم لبس ربّما وَقَعَ، وذلك أنك إذا قلت: «كأَيُّ رجلاً أهلك»، جاز أن يكون «رجلاً» منصوباً بـ«كأَيُّ»، فيكون واحداً في معنى جمع، ويجوز أن يكون منصوباً بالفعل بعده، ويكون «كأَيُّ» ظرفاً، كأنه قال: «كأَيُّ مرّة»، فيكون «رجلاً» واحداً لفظاً ومعنى، كأنه قال: «أهلكت رجلاً مراراً». قال سيبويه^(١): إنما ألزموها «مِنْ» لأنها توكيدٌ، فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام. قال^(٢): ورُبَّ تأكيد لازم حتى يصير كأنه من الكلمة. وهذا هو المعنى الأول، وذلك أن التأكيد إنما يؤتى به لإزالة لبس، أو قطع مجاز، فلما كان الموضع موضع لبس، لزم التأكيد.

وفيه خمس لغات على ما ذكر، قالوا: «كأَيُّ»، و«كأَيُّ»، و«كَيِّء»، و«كأَيُّ»، و«كَلِ». حكى ذلك أحمد بن يحيى ثعلب. فمن قال: «كأَيُّ»، فهي «أَيُّ» دخلت عليها الكاف، ورُكبتا كلمة واحدة على ما تقدّم، ومن قال: «كأَيُّ» فهي «كأَيُّ» أيضاً، تصرفوا فيها لكثرة استعمالهم إيّاها، فقدّموا الياء المشدّدة، وأخرت الهمزة، كما فعلوا ذلك في «قِسِي»، و«أشياء»، و«جاء» في قول الخليل، فصار «كَيِّء» فأشبه «هَيِّنًا»، و«لَيِّنًا»، فحذفوا الياء الثانية تخفيفاً، فصار «كَيِّء»، كما قالوا: «هَيِّن»، و«لَيِّن»، ثم قلبوا الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها كما فعلوا في «طائي»، والأصل: طَيِّئِي، وكما قالوا: «حاري» في النسب إلى الحيرة، وقالوا: «آيَّة» وهو «فَعْلَةٌ» ساكن العين في قول غير الخليل، ولذلك نظائر، فصار «كأَيُّ».

وكان أبو العباس المبرد يذهب إلى أن الكاف لما لحقت أول «أَيُّ»، وجعلت معها اسماً واحداً، بنوا منهما اسماً على زنة «فاعل»، فجعلوا الكاف فاءً، وبعدها ألف «فاعل»، وجعلوا الهمزة التي كانت فاءً في موضع العين، وحذفوا الياء الثانية من «أَيُّ»، والياء الباقية في موضع اللام، ودخل عليها التنوين الذي كان في «أَيُّ»، فسقطت الياء لالتقاء الساكنين، فصارت «كأَيُّ». ولزمت النون عوضاً من الياء المحذوفة. وكان يونس يزعم أن «كائن» فاعل من «كَانَ يَكُونُ». فعلى القولين الآخرين يكون الوقف عليها بالنون، وعلى القول الأول تقف بالهمزة والسكون، وتحذف التنوين.

وأما «كَيِّء» ياء مشدّدة وهمزة بعدها، فإنه لما أصاره القلب والتغيير إلى «كَيِّء»، وقف عند ذلك، ولم تحذف إحدى الياءين، وإنما أخرج الهمزة، وقُدّم الياء، فصار «كَيِّء» و«جَيِّد»، فخفف بكثرة النظير.

وأما «كَيِّء» بوزن «كَيْع»، فلغة حكاها أبو العباس. وذلك أنه لما أصاره القلب والتخفيف بحذف إحدى الياءين إلى «كَيِّء» بوزن «بَيْت»، لم تقلّب الياء ألفاً لسكونها.

وأما «كأي» بوزن «كغي» بهمزة ساكنة، وياء مكسورة خفيفة، فحكاها أبو الحسن بن كيسان. فإنه لما أدخل الكاف على «أي»، وركبهما كلمة واحدة، وصار اللفظ «كأي»، خفف بحذف إحدى الياءين، وأسكن الهمةزة، كأنه بنى من المجموع اسماً على زنة «فعل»، مثل: «فلس» و«كغب».

وأما «كأ» بوزن «كح»، فحكاها أيضاً أبو الحسن بن كيسان، وذلك أنهم بنوا منه اسماً على زنة «فعل» بكسر العين، وفتح الفاء كـ«عم»، و«شج».

فهذا ما بلغنا من لغاتها، وأصل هذه اللغات، وأفصحها «كأي» بياء مشددة، والوقف عليها بغير تنوين، وبعدها في الفصاحة والكثرة «كأ»، بوزن «كح»، وهي أكثر في أشعار العرب من الأولى، ثم باقي اللغات متقاربة في الفصاحة.

فصل

[«كيت» و«ذيت»: استعمالهما ولغاتها]

قال صاحب الكتاب: و«كيت»، و«ذيت» مخففتان من «كئة»، و«ذئة». وكثير من العرب يستعملونهما على الأصل. ولا تستعملان إلا مكررتين، وقد جاء فيهما الفتح والكسر والضم، والوقف عليهما كالوقف على «بنت»، و«أخت».

* * *

قال الشارح: قد تقدم أن هذه الأسماء كنايات عن الحديث، فتقول: «كان من الأمر كيت وكيت، وذيت وذيت». وفي «كيت» و«ذيت» ثلاث لغات: الفتح والكسر والضم، وأصله أن يكون ساكن الآخر على أصل البناء، وتحريكه لالتقاء الساكنين. فمن فتح، فطلباً للرخفة لثقل الكسرة بعد الياء، كما قالوا: «أين» و«كيف». ومن كسر، فعلى أصل التقاء الساكنين. ومن ضم، فتشبيهاً بـ«قبل» و«بعد».

وأصلهما «كئة» و«ذئة»، وقد نطقت بذلك العرب، فقالت: «كان من الأمر كئة وذئة»، ثم إنهم حذفوا الهاء، وأبدلوا من الياء التي هي لام تاء، كما فعلوا ذلك في «ثنتين».

وليست التاء في «كيت» و«ذيت» للتأنيث، يدل على ذلك سكون ما قبلها، وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، والتأنيث مستفاد من نفس الصيغة. فالصيغة في «كيت» و«ذيت» رسالة التاء في «كئة» و«ذئة»، كما كانت التاء في «ابنة» و«اثنتين» رسالة الصيغة في «بنت» و«ثنتين». فأما «كئة» و«ذئة»، فليس فيهما مع الهاء إلا الفتح؛ لأن الهاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم، نحو: «خمسة عشر»، و«شعر بعر»، فكما أن الاسم الأول من الاسمين مفتوح لا محالة، فكذلك هاء التأنيث.

فإن قيل: فلم قضيت على تاء «كيت»، و«ذيت» بأنها بدل من ياء؟ وهلا قلت: إنها بدل من واو كما كانت كذلك في «بنت» و«أخت». قيل: لو قضينا على تاء «كيت» و«ذيت» بأنها من الواو، لصرنا إلى مثال لا نظير له في كلامهم؛ لأنه ليس في كلام العرب لفظة عينها ياء ولاؤها واو. ألا ترى أن سيبويه قضى على واو «حيوان» بأنها مبدلة من الياء؟ قال: لأنه ليس في كلامهم مثل: «حيوت». وقوله: «ولا يستعمل كيت وذيت إلا مكررتين»، فإنه يريد أنهما لا يستعملان مفردتين، وإنما تكررهما، فتقول: «كيت وكيت» و«ذيت وذيت»، ليكون ذلك أدل على الحديث، ولا يتوهم أنهما كناية عن لفظين مفردتين، فاعرفه.

ومن أصناف الاسم

المثنى

فصل

[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: وهو ما لحقت آخره زيادتان: ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة، لتكون الأولى عَلَمًا لضم واحد إلى واحد، والأخرى عوضًا مما منع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد.

قال الشارح: اعلم أن التثنية ضم اسم إلى اسم مثله، واشتقاقها من «ثَنَى يُثْنِي» إذا عطف، يقال: «ثَنَى الْعُودَ» إذا عطفه عليه، فكأن الثاني معطوف. وأصلها العطف، فإذا قلت: «قام الزيدان»، فأصله: زيد وزيد، لكنهم إذا اتفق اللفظان، حذفوا أحد الاسمين، واكتفوا بلفظ واحد، وزادوا عليه زيادة تدل على التثنية، فصارا في اللفظ اسمًا واحدًا، وإن كانا في الحكم والتقدير اسمين. وكان ذلك أوجز عندهم من أن يذكروا الاسمين، ويعطفوا أحدهما على الآخر، فإذا ثنوا الاسم المرفوع، زادوا في آخره ألفًا ونونًا، وإذا ثنوا الاسم المجرور أو المنصوب، زادوا في آخره ياء مفتوحًا ما قبلها ونونًا مكسورة، فيكون لفظ المجرور كلفظ المنصوب، فالزائد الأول - وهو الألف أو الياء - يكون عوضًا من الاسم المحذوف، ودالًا على التثنية، ولذلك كان حرف الإعراب. فالأصل في قولك: «الزيدان»: زيد وزيد، والذي يدل على ذلك أن الشاعر إذا اضطر عاود الأصل، نحو قوله [من الرجز]:

٦٧٦- كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالفَكِّ فَأَرَةً مِسْكٍ دُبِحَتْ فِي سُلْكٍ

٦٧٦- التخريج: الرجز لمنظور بن مرثد في خزانة الأدب ٧/ ٤٦٢، ٤٦٨، ٤٦٩؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٣٦

(زكك)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٠١؛ وأسرار العربية ص ٤٧؛ وجمهرة اللغة ص ١٣٥.

اللغة: الفَكُّ: الحنك. المِسْك: ضرب من الطيب، وكذلك السُّكُّ. والفأرة (هنا) الرعاء الذي يجتمع فيه المسك. دُبِحَتْ: (هنا) فُتِحَتْ، أو شُقَّتْ.

المعنى: وصف امرأة بطيب الفم، فريح المسك يخرج من فيها.

الإعراب: «كَأَنَّ»: حرف مشبه بالفعل. «بَيْنَ»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بخبر =

أراد: بين فكَّيْها، فلمَّا لم يَتَرَنَّ له، رجع إلى العطف، وهو كثيرٌ في الشعر. ويؤيِّد ذلك أنَّك لا تأتي به في الأسماء المختلفة، نحو: «جاءني زيدٌ وعمرو»، لكونِ أحدِ اللفظَيْن لا يدلُّ على الآخر. وقد قالوا أيضًا: «العُمَران»، والمراد أبو بكر وعمُر، وقالوا: «القَمَران»، والمراد: الشمس والقمر، وذلك لانتضاح الأمر فيهما وعدم الإشكال. وإنَّما كانت هذه الحروف هي المزيَّدة دون غيرها لخفَّتْها، وذلك أنَّ أخفَّ الحروف حروف المدِّ واللَّين، وهي الواو والألف والياء. وقد كان القياسُ أن يكون الرفع بالواو، والنصب بالألف، والجر بالياء، وكذلك الجمعُ الذي على حدِّ التثنية، لتعذُّر الحركات فيها؛ لأنَّ حكم العلامات أن تكون بالحركات، إذ كانت أقلَّ وأخفَّ، فلمَّا كانت الحركات متعذِّرة لاستيعاب الواحد لها، عدلوا إلى أشبهها من الحروف، غير أنَّهم أرادوا الفصلَ بين إعراب التثنية والجمع. ولم يكن الفصلُ بينهما بنفس الحروف، لأنَّها سواكُنَّ، ففصلوا بينهما بالحركات التي قبل هذه الحروف، فكان ينبغي على ما قدَّمناه أن تكون تثنية المرفوع بواو مفتوح ما قبلها، نحو قولك: «زيدون» و«مسلمون»، وتثنية المجرور بالياء، نحو: «زيدين» و«مسلمين»، وتثنية المنصوب بالألف، نحو: «زيدان» و«مسلمان». ويكون رفع الجمع بواو مضموم ما قبلها، نحو قولك: «الزيدون» و«المسلمون»، وجمع المجرور بياء مكسور ما قبلها، كقولك: «زيدين» و«مسلمين»، وجمع المنصوب بالألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، كقولك: «زيدان» و«مسلمان». ولو فعلوا ذلك، لوقَّع الفرقُ بين التثنية والجمع في المرفوع والمجرور؛ لأنَّ ما قبل الواو والياء في التثنية مفتوح، وفي الجمع على غير ذلك، إلَّا أنَّه كان يلتبس تثنية المنصوب بجمعه، فأسقطوا الألف من علامة النصب، وجعلت علامة الرفع في التثنية، فبقي النصبُ بلا علامة، فألحق بالجر، وكان إلحاقه بالجر أولى، لأُمورٍ منها:

أنَّ الجرَّ أقوى من الرفع؛ لأنَّ الجرَّ مختصٌّ بالأسماء، ولا يكون في غيرها، فكان إلحاقه به أولى.

الثاني: أنَّ النصب أخو الجرِّ، وإنَّما كان أخاه؛ لأنَّه يُوافقه في كناية الإضمار، نحو: «ضربتُك»، و«غلامُك»، فالكافُ في «ضربتُك» في موضع نصب، وهي في «غلامك» في موضع خفض، فلمَّا اتَّفقا في الكناية، حُمِلَ أحدهما على الآخر.

= «كَانَ». «فَكَّها»: مضاف إليه، وكذلك «ها». «والفك»: الواو: حرف عطف، «الفك»: معطوف على «فَكَّها» مجرور مثله. «فأرة»: اسم «كَانَ» منصوب: «مسكٍ»: مضاف إليه مجرور. «دُبِحتُ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، وتاء التأنيث: لا محل لها، ونائب الفاعل مستتر تقديره: هي. «في سَكٍ»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «دُبِحتُ». جملة «كَانَ بين فكَّها فأرة مسكٍ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «دُبِحتُ»: صفة لـ «فأرة» محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «بين فكَّها والفك»، فقد كان القياس أن يقول: بين فكَّيْها، لكنه أتى بالمتعاطفين للضرورة.

الثالث: أنهما شريكان في وصول الفعل إليهما على سبيل الفضلة، غير أن وقوعه على المنصوب بلا واسطة، وعلى المجرور بواسطة حرف الجر، ألا ترى أنه لا فرق في المعنى بين قولنا: «نصحت زيداً»، و«نصحت لزيد»؟ فلما استويا في المعنى سوي بينهما في اللفظ.

فإن قيل: فهلا استعملت الألف في نصب التثنية والجمع في أحدهما، وأسقطوها من الآخر، إذ اللبس إنما وقع باستعمالها فيهما؟ فالجواب أن التثنية وهذا الضرب من الجمع، لما كانا على منهاج واحد في سلامة لفظ الواحد، وزيادة ما تدل على التثنية والجمع، ووجب إسقاط الألف من أحدهما، أسقطوها من الآخر، ليتفقا، ولا يختلفا. ونظير ذلك: «يَعُدُّ»، و«يَزِنُ»، والأصل: «يُؤَعِدُّ»، و«يُوزَنُ»، فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم أتبعوا باقي المضارع في الحذف، إذ كان طريقها في المضارعة واحداً.

فإن قيل: ولم أزالوا الواو من علامة رفع التثنية، وجعلوا مكانها الألف مع حصول الفرق بين التثنية والجمع بفتح ما قبل الواو في التثنية وضم ما قبلها في الجمع؟ قيل: كرهوا أن يستعملوا حرفين من حروف المد، ويطرحوا الثالث، وقد كانت الحركات المأخوذة منهن مستعملات في الواحد. واستعملوا الألف في التثنية دون الجمع لوجهين: أحدهما: أن ما قبل الياء في التثنية مفتوح مُشاكِلٌ للألف.

والوجه الثاني: أن التثنية أكثر من الجمع، ألا ترى أن كل ما يجوز جمعه هذا الجمع يجوز تثنيته، وليس كل ما يجوز تثنيته يجوز أن يجمع جمع السلامة؟ فجعلت الألف فيما يكثر استعماله لخفتها؛ لأنهم يعتنون بتخفيف ما يكثر على ألسنتهم، ولذلك نظائر كثيرة. وإنما استعملوه في المرفوع دون المجرور؛ لأن الجر لازم في الاسم لا يكون إلا فيه، وليس كذلك الرفع، فإنه يكون فيه، وفي الفعل، فكان تغيير ما ليس بلازم أولى.

ووجه آخر: أن الواو أثقل من الياء، فلما وجب إبدال أحدهما بالألف، كانت الواو أولى لثقلها، مع أنهم كرهوا أن يقولوا: «الزیدون»؛ لأنه يشبه لفظ ما جمع من المقصور جمع السلامة، نحو: «المُصْطَفَوْنَ» و«المُعَلَّوْنَ».

واعلم أن الألف والياء حرفا إعراب بمنزلة الدال من «زيد» والراء من «جعفر». هذا مذهب سيبويه، وهو قول أبي إسحاق، وابن كيسان، وأبي بكر بن السراج. واحتجوا بأن حكم الإعراب أن يدخل الكلمة بعد دلالتها على معناها، للدلالة على اختلاف أحوالها من الفاعلية والمفعولية ونحوهما، نحو قولك: «جاءني زيد»، و«رأيت زيداً»، و«مررت بزيد»، فيختلف حال الاسم بحسب اختلاف الإعراب، وذات الاسم واحدة لا تختلف. فلما كان الواحد دالاً على مفرد، وبزيادة حرفي التثنية دالاً على اثنين، كان حرف التثنية من تمام الاسم، ومن جملة صيغة الكلمة، وصار كالياء في «قائمة»، والألف في

«حُبْلَى»؛ لأنَّ الألف والهاء زِيدَا لمعنى التأنيث، كما زيد حرفُ التثنية لمعنى التثنية، وصارا حرفي إعراب كذلك في التثنية.

وقال أبو الحسن: ليست هذه الحروف حروف إعراب، ولا إعرابًا، لكنها دليلُ الإعراب، فإذا رأيتَ الألف، علمتَ أنَّ الاسم مرفوعٌ، وإذا رأيتَ الياء؛ علمتَ أنَّ الاسم مجرورٌ أو منصوب. وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد، واحتجَّ بأنها لو كانت حروف إعراب، لَمَا عرفتَ بها رفعًا من نصبٍ، ولا جرًّا، كما أنَّك إذا سمعتَ دالَّ «زيد»، لم تدلَّ على رفع ولا نصب ولا جرَّ، فلَمَّا دلتَ على الإعراب، عُلِمَ أنَّها ليست حروف إعراب.

وهذا الاعتلالُ ليس بلازم؛ لأنَّه يجوز أن يكون الحرف من نفس الكلمة، ويفيد الإعراب. ألا ترى أنا لا نختلفُ أنَّ الأفعال المعتلَّة الآخر، نحو: «يَغْزُو»، و«يَزْمِي»، و«يَخْشَى» جزؤها بسقوط هذه الحروف منها، وذلك كقولك: «لم يَقْضِ»، و«لم يَغْزُ»، و«لم يَخْشَ». فإذا كان الإعرابُ قد يكون بحذف شيء من نفس الكلمة، جاز أن يكون بإثباته، ومن ذلك قولك: «أبوك»، و«أخوك»، و«أباك»، و«أخاك»، و«أبيك»، و«أخيك»، فالواو قد أفادت الرفع، والألف قد أفادت النصب، والياء قد أفادت الجرَّ، وهنَّ حروف الإعراب بلا خلاف عندنا.

فإن قيل: فهَلَّا دلَّ انقلابُ ألف التثنية إلى الياء في حال الجرِّ، وإلى الواو في حال الرفع، أنَّها ليست حروف إعراب، قيل: انقلابُها لا يُخْرِجُها عن كونها حروف إعراب بعد أن قام الدليلُ على ذلك. ألا ترى أنا لا نختلف في أنَّ ألف «كِلا» حرفُ الإعراب منها، وأنت مع ذلك تقلبها ياءً في النصب والجرِّ، نحو قولك: «جاءني الزيدان كلاهما»، و«رأيتُهما كِلَيْهِمَا»، و«مررت بهما كِلَيْهِمَا»؟ ومن ذلك الأسماء المعتلَّة، نحو: «أخوك»، و«أبوك»، وأخواتيهما، فإنَّها تكون في الرفع واوًا، وفي النصب ألفًا، وفي الجرِّ ياءً، ومع ذلك لا نختلف في أنَّها حروفُ إعراب على ما سبق.

وأما قوله: إنَّها ليست بإعرابٍ، فهو صحيحٌ، وهو مذهب سيبويه، وقيل: مذهب سيبويه أنَّ الألف والياء في التثنية إعرابٌ، فالألف بمنزلة الضمَّة، والياء بمنزلة الكسرة والفتحة. والأوَّل المشهور من مذهبه. وقال أبو عمر الجرمي: الألف حرفُ إعراب كما قال سيبويه، وانقلابُها هو الإعراب. ولا يكاد ينفك من ضَعْف، وذلك أنَّه يجعل الإعرابَ في الجرِّ والنصب معنًى، لا لفظًا؛ لأنَّ الانقلاب معنًى؛ واللفظ هو المقلوب، فيجعل إعرابه في الرفع لفظًا لا معنًى. فخالف بين جهات الإعراب في اسم واحد، وذلك معدومُ النظر.

وكان الزَّيَادِيّ والفراء يذهبان إلى أنَّ الألف في التثنية إعرابٌ، وكذلك الياء. وقد تقدَّم القول بأنَّ الإعراب إذا أُزيل، لم يختل معنى الكلمة، وأنت متى أسقطتَ الألف أو الياء، اختلَّ معنى التثنية، فعُلِمَ بذلك أنَّهما ليستا بإعراب. ويدل على أنَّ الألف في التثنية

ليست إعراباً قولهم: «مِذْرَوَان»^(١)، ألا ترى أنَّ الألف لو كانت إعراباً؛ لوجب أن تنقلب الواو في «مِذْرَوَان» ياءً، لأنَّها رابعةٌ، وقد وقعت طرفاً كما قُلبت في «أَغْزَيْتُ»، و«أُذْعَيْتُ». ووجود هذه الألف في اسم العدد من نحو «اثنان» دليلٌ على أنَّها ليست إعراباً؛ لأنَّ أسماء العدد كُلُّها مبنيةٌ، نحو: «ثلاثة، أربعة، خمسة»؛ لأنَّها كالأصوات موقوفة الآخر.

وأما الزيادة الثانية، وهي النون، فهي عوضٌ من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد، وذلك أنَّ الاسم، بحُكم الاسمِة والتمكُّن، تلزمه حركةٌ وتنوينٌ. فالحركة دليلٌ كونه فاعلاً أو مفعولاً ونحوهما من المعاني، والتنوين دليلٌ كونه منصرفاً متمكناً. وأنت إذا تثنيته بضمٍّ غيره إليه، امتنع من الحركة والتنوين، ولم تُزلِ التثنية ما كان له بحق الاسمِة والتمكُّن، فعوض النون من الحركة والتنوين.

فإن قيل: فأنت تقول: «الرجلان» و«الزيدان»، فتثَّبت النون مع الألف واللام، والتنوين لا يثبت مع الألف واللام، فلمَ قلت: إنَّ النون عوضٌ من الحركة والنون جميعاً؟ فالجواب أنَّ النون دخلت قبل دخول الألف واللام عوضاً من الحركة والتنوين، ثم دخلت الألف واللام للتعريف؛ لأنَّ التثنية لا تصحَّ مع بقاء تعريفه. ألا ترى أنَّك لو رُمِيتْ تثنية «الرجل» مع بقاء ما فيه من التعريف، لرُمِيتْ مُحالاً؛ لأنَّ «الرجل» معيَّنٌ مقصودٌ إليه، فإذا ثنيته، زال التعيين، وصار من أمةٍ كلِّ واحدٍ له مثلُ اسمه. وهذان معنيان متدافعان، فصحَّ أنَّك لما أردتْ تثنيته، نزعْتَ عنه الألف واللام، حتى صار نكرةً، ودخلت النون عوضاً من الحركة والتنوين، ثم دخلت الألف واللام حينئذٍ للتعريف، ولم يُزيلا النون كما أزالا التنوين؛ لأنَّ التنوين ساكنٌ زائلٌ في الوقف، والنون متحركةٌ ثابتةٌ في الوقف، فلم يقويا على حذفها. وإنَّما كان المعوض نوناً من قِبَلِ أنَّه كان ينبغي أن يكون أحدُ حروف المدِّ واللين إما تقدُّم من خفتها، ولو فعلوا ذلك، لزمهم قلبُها أو حذفُها لاجتماعها مع ألف التثنية أو يائها. فلمَّا كان يؤدي إلى تغيير أحدها، عدلوا إلى أقرب الحروف شَبَّهًا بها، وهي النون، فزيدت، وكانت ساكنةً، وقبلها الألفُ أو الياءُ ساكنةً، فكسرت لالتقاء الساكنين.

فإن قيل: ولمَ حُرِّكتْ النون لالتقاء الساكنين؟ وهلا حُذفت الألف لذلك. فالجواب أنَّه كان القياس حذف الألف لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ حرف المدِّ إذا لَقِيَ ساكنٌ بعده، فإنَّه يُحذف لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ حركة ما قبله تدلُّ عليه، وذلك نحو: «لم يَخَفْ»، و«لم يَهَبْ»، و«لم يَقُلْ»، و«لم يَبِعْ». والأصل: يَخَفُ، وَيَهَبُ، وَيَقُولُ، وَيَبِيعُ. وإنَّما لما سكن حروف الإعراب للجازم، التقى في آخر الفعل ساكنان: حرف الإعراب، وما قبله من حروف المدِّ، فحذف حرف المدِّ لالتقاء الساكنين. وإنَّما امتنع حذف حرف التثنية،

(١) المذروان: طرفا الأليتين، وناحيتا الرأس مثل الفودين. (لسان العرب ٢٨٥/١٤ ذرا).

لسكون النون بعده من قَبَلِ آتِه جِيءَ به للدلالة على معنى التثنية. فلو حذفته، لذهبت دلالتُه، وكان يكون نقضًا للغرض كما لو ادَّعَم، نحو: «مَهْدِدٍ»^(١)، و«قَرَدِدٍ»^(٢)، فلذلك حُرِّكَتِ النون، ولم تُحذف الألف لهذا المانع.

فإن قيل: وَلِمَ خُصَّتْ بالكسر دون غيرها من الحركات؟ قيل: لوجهين: أحدهما: أَنَّ الأصل في حركة التقاء الساكنين الكسر، فكسرت نون التثنية على أصل التقاء الساكنين.

والوجه الثاني: أَنَّهُم أرادوا الفرق بين نون التثنية ونون الجمع. ولَمَّا كان ما قبل نون التثنية أَلَفًا، وما قبل نون الجمع وَاوًا، والألفُ أخفُّ من الواو، كسروها مع الألف، وفتحوها مع الواو، لتكون الكسرة التي هي ثَقِيلَةٌ مع الألف التي هي خَفِيفَةٌ، والفتحة التي هي خَفِيفَةٌ مع الواو التي هي ثَقِيلَةٌ، فيعتدل الأمر.

فإن قيل: فَأَنَّتِ تقول في الجرِّ والنصب: «مررت بالزَيْدَيْنِ»، و«ضربت الزَيْدَيْنِ»، وقبلها ياءٌ، فهل عدلت إلى الفتحة، لأجل الياء كما فعلت في «أَيْنَ» و«كَيْفَ»؟ قيل: الياء في التثنية ليست بلازمة على حدِّ لزومها في «أَيْنَ» و«كَيْفَ»، ألا تراك تقول في الرفع الذي هو الأصل: «رجلان»، و«فرسان»، فلا تلزم النونَ الياءَ كما تلزم الياءَ النونَ والفاءَ في «أَيْنَ» و«كَيْفَ»؟ فليعدم لزوم الياء في التثنية، وكون الرفع هو الأصل، أجروا الباب على حكم الأصل الذي هو الألف، وإنما الياء بدلٌ مع تنكُّب اختلاف حال نون التثنية، على أَنَّ من العرب من يفتح نون التثنية في حال الجرِّ والنصب، ويُجْزِي الياءَ، وإن كانت غير لازمة، مُجْزِي الياءَ اللازمة في نحو «أَيْنَ» و«كَيْفَ»، فيقول: «مررت بالزَيْدَيْنِ»، و«ضربت الزَيْدَيْنِ». حكى ذلك البغداديون، وأنشدوا لَحْمِيدَ بنِ ثَوْرٍ [من الطويل]:

٦٧٧- على أَخَوَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فما هي إِلَّا لَمَحَةٌ فَتَغِيْبُ

(١) مَهْدِد: اسم امرأة. (لسان العرب ٤١١/٣ (مهدي)).

(٢) الْقَرْدَد من الأرض: القُرْنة إلى جنب وهدة، وما ارتفع من الأرض، وقيل: ما غَلَّظَ منها، وقيل: الأرض المستوية. (لسان العرب ٣٥١/٣ (قرد)).

٦٧٧ - التخریج: البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ٥٥؛ وخزانة الأدب ٤٥٨/٧؛ والدرر ١٣٧/١؛

والمقاصد النحوية ١٧٧/١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٣/١؛ وتخليص الشواهد ص ٧٩؛ وجواهر الأدب ص ١٥٤؛ وسر صناعة الإعراب ٤٨٨/٢؛ وشرح التصريح ٧٨/١؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٢؛ ولسان العرب ٤٨٦/٣ (حوذ)؛ والمقرب ١٣٦/٣؛ وهمع الهوامع ٤٩/١.

شرح المفردات: الأخوذيان: مثنى الأخوذي، وهو الحاذق، أو الخفيف المشتمر لأمر ما. استقلت: ارتفعت.

المعنى: إن القطة قد طارت بجناحين سرعيين، فما إن يقع عليها نظرك حتى تختفي وتغيب لشدة هذه السرعة.

وأَنشد قُطْرُبٌ لامرأةٍ من فُقْعَسَ [من الرجز]:

٦٧٨- يا رَبِّ خالٍ لكٍ مِنْ عُرَيْنَةٍ حَجَّ عَلَى قُلَيْصٍ جُونِيَّةُ
فَسُوَّتُهُ لَا تَنْقُضِي شَهْرِيَّةُ شَهْرِي رَبِّيعٍ وَجُمَادِيَّةُ

وقد فتحها بعضهم في موضع الرفع، أنشد أبو زيد في نوادره [من الرجز]:

أَعْرِفْ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْحَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا^(١)

وقد حُكي عن بعضهم أَنَّهُ ضَمَّ النون في التثنية، نحو: «الزيدان» و«العمران». وهذا من الشذوذ بحيث لا يُقاس غيرُهما عليهما.

= الإعراب: «على أحوذيين»: جار ومجرور متعلقان بـ«استقلت». «استقلت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هي». «عشيّة»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ«استقلت». «فما»: الفاء حرف استئناف، و«ما»: حرف نفي. «هي»: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. «إلا»: حرف حصر. «لمحة»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة، «فتغيب»: الفاء حرف عطف، «تغيب»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». وجملة «استقلت» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هي لمحة»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تغيب» معطوفة على جملة «هي لمحة» لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «أحوذيين» حيث فُتحت نون المثنى على لغة بعض العرب. وليس الفتح، هنا، ضرورة لأن الكسر يصحّ معه الوزن.

٦٧٨- التخرّيج: الرجز لامرأةٍ من فقّس في خزانة الأدب ٤٥٦/٧، ٤٥٧؛ وسر صناعة الإعراب ٤٨٩/٢؛ وبلا نسبة في جهمرة اللغة ص ١٣١١؛ والمقرب ٤٥/٢، ٤٦؛ والممتع في التصريف ٦٠٩/٢. اللغة: عُرَيْنَة: قبيلة باليمن. جوينه: مصغّر جُونٌ وهو الأسود من الخيل والإبل. تنقضي: تذهب شيئاً فشيئاً.

المعنى: ربما كان خالك هذا نتناً، لا تذهب رائحة فسوته شهرين كاملين.

الإعراب: «يا»: حرف تنبيه. «ربّ»: حرف جرّ شبيه بالزائد. «خال»: اسم مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أَنه مبتدأ. «لك»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف للمبتدأ. «من عرينة»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف للمبتدأ. «حجّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. «على قليص»: جار ومجرور متعلقان بـ«حجّ». «جوينه»: نعت «قليص» مجرور، وسكّن لضرورة القافية. «فسوته»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «لا»: نافية. «تنقضي»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. «شهرينه»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالياء لأنّه مثنى، وفتح النون شذوذاً، متعلق بالفعل «تنقضي»، والهاء: حرف للسكت لا محلّ له. «شهرّي»: بدل من «شهرينه» منصوب وحذفت النون للإضافة. «ربيع»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وجُمَادِيَّته»: معطوف على «شهرّي» ربيع، منصوب بالياء لأنّه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والهاء: للسكت. جملة «يا ربّ خال...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «حجّ»: في محلّ جرّ صفة، أُوْرعها. وجملة «لا تنقضي»: كذلك في محلّ جرّ صفة ثانية (على اللفظ) أُوْرع صفة (على المحل) لـ«خال». والشاهد فيه قوله: «جُمَادِيَّته» حيث فتح نون التثنية، وهذا الفتح لغة.

وهذا معنى قوله: «لِتَكُونَ الْأُولَى عَلَمًا لِّضَمِّ اسْمٍ وَاحِدٍ إِلَى اسْمٍ وَاحِدٍ»، يعني الألف في الرفع، والياء في الجرّ والنصب. جعلوهما دليلاً على التثنية، و عوضاً من الاسم المحذوف.

و«الأخرى عوضاً مما مُنِعَ من الحركة والتنوين»، يعني النون على ما ذكرنا.
قال صاحب الكتاب: ومن شأنه إذا لم يكن مثنى منقوص أن تبقى صيغة المفرد فيه محفوظة، ولا تسقط تاء التأنيث إلا في كلمتين: «خُضَيَانِ»، و«أَلْيَانِ»، قال [من الرجز]:
٦٧٩- كَأَنَّ خُضَيَيْنِهِ مِنَ التَّدَلُّلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ، فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ
وقال [من الرجز]:

يَزْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجُ الْوُطْبِ ٦٨٠-

٦٧٩ - التخريج: الرجز لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو للشماء الهذلية في خزانة الأدب ٧/ ٤٠٠، ٤٠٤؛ والدرر ٤/ ٣٨؛ ولجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية في المقاصد النحوية ٤/ ٤٨٥؛ ولجندل بن المثنى في شرح التصريح ٢/ ٢٧٠؛ وللشماء الهذلية في خزانة الأدب ٧/ ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣١؛ وبلا نسبة في الكتاب ٣/ ٥٦٩، ٦٢٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٦١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٨٤٧.

اللغة: التدلل: التعلّق والاضطراب. ظرف العجوز: مزودها الذي تضع فيه متاعها، وخَصَّ العجوز لأن ظرفها غير ممتلئ - كظروف النساء الفتيات - بأدوات الزينة. ثنتا حنظل: حنظلتان، والحنظل نبت يستخدم للتداوي به.

المعنى: شبه خصيتي الشيخ بحنظلتين في كيس فارغ.
الإعراب: «كَانَ»: حرف مشبه بالفعل. «خصييه»: اسم «كَانَ» منصوب بالياء لأنه مثنى، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «من التدلل»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من «خصييه». «ظرف»: خبر «كَانَ» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «عجوز»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فيه»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدّم محذوف. «ثنتا»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة. «حنظل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.
وجملة «كَانَ خصييه»: في محل نصب حال من «الشيخ» في بيت سابق. وجملة «ثنتا حنظل موجودتان فيه»: في محل رفع صفة لـ «ظرف».

والشاهد فيه قوله: «خصييه» للضرورة الشعرية، والقياس: خصيتيه.

٦٨٠ - التخريج: الرجز بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤١٠؛ وجمهرة اللغة ص ٢٤٧، ٩٩١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥٠٨، ٥٢٥، ٥٢٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٠٤؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٣ (إلا)، ٢٣٠ (خصا)؛ والمقتضب ٣/ ٤١؛ والمقرب ٢/ ٤٥؛ والمنصف ٢/ ١٣١؛ ونوادر أبي زيد ص ١٣٠.
اللغة: الألية: العجيزة. الوطب: سقاء اللين.

المعنى: يصف الراجز رجلاً عظيم الكفل تتحرّك أليتيه تتحرّك سقاء اللين.

الإعراب: «ترتجّ»: فعل مضارع مرفوع. «ألياه»: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضاف، =

قال الشارح: ومن شرط المثنى أن تسلم صيغة واحده في التثنية، ولا تُغيّر عما كانت عليه في حال الأفراد، وذلك من قِبَل أن لفظ الاسم المثنى دالٌّ على المحذوف، فلو غيّر بزيادة فيه أو نقص منه، لم يبق دالًّا على ما حُذف، وشيء آخر أن المثنى في معنى العطف. فكما أنك في حال العطف لا تُغيّر المعطوف عليه، كذلك في التثنية التي هي في معناه، ولا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث. فإن كان في المؤنث علامة تأنيث، فإنها تثبت، ولا تُحذف كما حُذفت في الجمع، نحو: «مسلمات» و«صالحات»، بل تأتي بها، فتقول: «قائمتان»، و«قاعدتان»، فتثبت التاء لِمَا ذكرته، ولأن التاء علمُ التأنيث. فلو حُذفت، لالتبس بالمذكر، وليس كذلك الجمعُ في مثل «مسلمات» و«قائمات»؛ لأن التاء الثانية تُغني عنها في الدلالة.

ولم تُحذف التاء في التثنية إلّا في موضعين شذّا عن القياس. قالوا: «خُصيان»، و«أليان» والقياس: خُصيتان، وأليتان، لأن الواحدة خُصية، وألية، قالت امرأة من العرب [من الرجز]:

٦٨١- لَسْتُ أَبَالِي أَنْ أَكُونَ مُحِمَّةً^(١) إِذَا رَأَيْتُ خُصِيَّةً مُعَلَّقَةً
وَرَبِّمَا قَالُوا: «خُصِيَّةٌ» بِالْكَسْرِ، كَأَنَّهُمْ ثَنَوْا «خُصِيًّا» بِغَيْرِ تَاءٍ، جَاءُوا فِي الْمَثْنَى عَلَى

= والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «ارتجاج»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. «الوطب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «ترتج»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ألياء» للضرورة الشعرية، والقياس: ألياءه.

٦٨١ - التخريج: الرجز لامرأة من العرب في إصلاح المنطق ص ١٦٨؛ ولأعرابية في خزانة الأدب ٧/ ٥٢٩، ٥٣٢؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٦٠؛ والمنصف ٢/ ١٣٢.

شرح المفردات: المحمقة التي تلد ولذا أحق.

الإعراب: «لست»: فعل ماض ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم (ليس). «أبالي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «أن»: حرف مصدري ناصب. «أكون»: فعل مضارع ناقص منصوب بالفتحة، واسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل نصب مفعول به لأبالي. «محمقة»: خبر «أكون» منصوب بفتحة مقدرة على التاء المقلوبة هاء ساكنة بسبب القافية. «إذا»: ظرف زمان مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بالفعل: «أبالي». «رأيت»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «خُصية»: مفعول به منصوب بالفتحة. «معلقة»: صفة منصوبة بالفتحة، وسكن لضرورة القافية.

جملة «لست أبالي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «رأيت»: في محل جر مضاف إليه. والشاهد فيه قوله: «خُصية» وعليه يكون مثناها «خُصيتان» لا «خُصيان»، ولعلمهم أسقطوا التاء لكثرة الاستعمال.

(١) في الطبعين: «مُحَمَّمة» بفتح الميم، وهذا خطأ. يقال: أحمقت المرأة، إذا ولدت ولداً أحق.

ما لم يُستعمل، كما جاؤوا بشيء من الجموع على غير واحد، نحو: «حاجة»، و«خوایج»، و«شبه»، و«مشابه»، و«ذكر»، و«مذاكير». ويجوز أن يكون بنوا «خصيتان»، و«أليتان» على التثنية، كما بنوا «مِذْرَوَانِ»، ثم أسقطوا التاء حينئذ، لثلاثي يصير عَلَمُ التأنيث حَسُوًا من كل وجه. وليس كـ«قائمتان»؛ لأنَّ التثنية في تقدير الانفصال. قال أبو عمرو: الخُصِيَّتَانِ: البَيْضَتَانِ، والخُصِيَّانِ: الجِلْدَتَانِ اللَّتَانِ فِيهِمَا الْبَيْضَتَانِ، فأما قول الراجز، أنشده سيويه [من الرجز]:

كَأَنَّ خُصِيْنِهِ مِنَ التَّدْلُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثُنْتَا حَنْظَلٍ

فشاهد على حذف التاء في التثنية، وذلك على قول من لا يفرق، وفيه شذوذان: أحدهما حذف التاء من «خُصِيَّةٍ» في التثنية، هذا الشذوذ من جهة القياس دون الاستعمال، والآخر قوله: «ثنتا حنظل»، والقياس أن يقول: «حَنْظَلَتَانِ». والتدلل: الاضطراب، وخصَّ ظرف العجوز، لأنها لا تستعمل طبيًا ولا غيره مما تتصنع به النساء للرجال، وإنما تذخر فيه ما تتعانى به من الحنظل ونحوه. فأما «أليَّة»، فلم يُسمَعْ فيها إلا الفتح. وفي التثنية: أليَانِ، وأنشد [من الرجز]:

يَرْتَجِ أَلِيَاهُ ارْتِجَاجِ الْوَطْبِ

والقياس: أليَّته، فحذف التاء لما ذكرناه، وحذف النون للإضافة. والوطب: الثُّخِي، وارتجاعه: اضطرابه إذا كان مملوءًا.

وقوله: «إذا لم يكن مثنى منقوص» يريد إلا أن يكون الاسم المثنى منتقصًا منه في حال الأفراد، نحو: «أخ» و«أب»، فإنك تُغيِّره برده إلى أصله من ظهور ما حذف منه، نحو: «أخوان»، و«أبوان»، فاعرفه.

[سقوط نون المثنى بالإضافة وألفه بملاقاة ساكن]

قال صاحب الكتاب: وتسقط نونه بالإضافة، كقولك: «غلامًا زيد» و«ثوبي عمرو»، وألفه بملاقاة ساكن، كقولك: «التَّقَتْ حَلَقَتَا الْبَطَانِ»^(١).

قال الشارح: وتسقط نون التثنية للإضافة، نحو: «جاءني غلاما زيد»، و«رأيت

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في تمثال الأمثال ٢٦٥/١؛ وجمهرة الأمثال ١٨٨/١؛ والعقد الفريد ١٢١/٣؛ وكتاب الأمثال ص ٣٤٣؛ ولسان العرب ٦٢/١٠ (حلق)، ٥٣/١٣ (بطن)؛ والمستقصى ٣٠٦/١؛ ومجمع الأمثال ١٨٦/٢. والبطان: الحزام الذي يجعل تحت بطن الدابة. والتقاء حلقتيه دليل على اضطراب العقد وانحلاله. يُضْرَبُ فِي تَفَاقُمِ الشَّرِّ.

تَوْبَيَّ عمرو». والأصل: غلامان وثوبَيْن. وذلك أَنَّ النون عوضٌ من الحركة والتنوين، والتنوين لا يثبت مع الإضافة، فكذلك ما هو بدلٌ منه.

فإن قيل: النون عوضٌ من الحركة والتنوين جميعًا على ما قرّرتم، والحركة تثبت مع الإضافة، نحو قولك: «جاءني غلامٌ زيد»، و«رأيت غلامَ زيد»، و«مررت بغلام زيد»، فلمْ حذفتم النون في الإضافة مع ثبوتِ أحدِ بدلَيْها، وهو الحركة؟ فالجواب: أَنَّهُ لَمَّا ثَبَّتِ النون مع الألف واللام في نحو: «الرجلان»، و«الغلامان» مع أَنَّ أحدِ بدلَيْها - وهو التنوين - لا يثبت معهما، حُذِفَتْ مع الإضافة، مع أَنَّ أحدِ بدلَيْها - وهو الحركة - لا يُحذف، كَأَنَّ ذلك لضرب من التعادل والتفّاض.

فإن قيل: فهلا ثبتت مع الإضافة، وحُذِفَتْ مع الألف واللام، قيل: المضاف إليه محلّه محلُّ التنوين آخرًا، ومحلُّ الألف واللام أولًا، فكان حذفُ النون مع الإضافة أولى لوجود ما يقوم مقامه، ويحلُّ محلّه. ووجهٌ ثانٍ، وهو أَنَّ المضاف والمضاف إليه كاسم واحد، والنون والتنوين يفصلان الكلمة عما بعدها، والألف واللام تفصل الكلمة أيضًا؛ لأنهما يمنعان إضافة ما يدخلان عليه كفصلِ النون والتنوين، فكأنَّ زيادة النون مع الألف واللام فيه تأكيدٌ لمعناها، ومع الإضافة نقضٌ للغرض بالإضافة. ومع ذلك لو حذفوها مع الألف واللام، ربّما وقعوا في لبس؛ لأنهم قد يُلحقون الواحدَ المنصوبَ ألفَ الإطلاق في القوافي، وفي أواخر الآي، نحو قوله تعالى: ﴿فَاضْلُونا السَّبِيلَ﴾^(١) ﴿وَنَظُنُّونَ بِاللّهِ الظُّنُونًا﴾^(٢)، ونحو قول الشاعر [من الوافر]:

أَقْلِي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتَابَا^(٣)

فلو أسقطوا النون في حال دخول الألف واللام، لم يُعلَم: أواحدٌ هو، أم مثنى. وقد ذهب بعضهم إلى أَنَّ للنون في التثنية أحوالاً ثلاثة: حالاً تكون فيه عوضاً من الحركة والتنوين، وحالاً تكون فيه عوضاً من الحركة وحدها، وحالاً تكون فيه عوضاً من التنوين وحده.

أما كونها عوضاً من الحركة والتنوين، ففي كلِّ موضع لا يكون الاسمُ المتمكّن فيه مضافاً، ولا معرفاً بالألف واللام، نحو: «رجلان» و«غلامان». ألا ترى أَنَّك إذا أفردت الواحد على هذا الحدّ، وجدت في الحركة والتنوين جميعاً، نحو: «رجلٌ» و«غلامٌ»، فالنون عوضٌ عما يجب في ألف «رجلان» التي هي حرف الإعراب بمنزلة لام «رجل».

فأما الحال التي تكون فيها نونُ التثنية عوضاً من الحركة وحدها، فمع لام

(١) الأحزاب: ٦٧.

(٢) الأحزاب: ١٠.

(٣) تقدم بالرقم ٣٦.

التعريف، نحو: «الرجلان» و«الغلامان». ألا ترى أنك لو أفردت هذا الاسم، لم تجد فيه إلا الحركة وحدها، نحو قولك: «الرجل»، و«الغلام».

والحال التي تكون فيها النون عوضاً من التنوين وحده، فهو إذا كان مضافاً، نحو: «غلاماً زيد»، و«فرساً خالد». ألا تراك تحذفها كما تحذف التنوين للإضافة؟ والصحيح المذهب الأول، وقد تقدمت الدلالة على صحته.

واعلم أنه قد تحذف أيضاً ألفُ التثنية، وذلك إذا لقيها ساكنٌ بعدها من كلمة أخرى، كقولك: «جاءني غلاماً ابنك» و«التقتُ حَلَقَتَا البطان»^(١). حُذفت النون للإضافة، والألفُ لسكونها وسكون ما بعدها، وهو الباء في «ابنك»، واللام في «البطان»؛ لأنَّ الهمزة زائلةٌ في الوصل.

فإن قلت: فأنت قد منعت من حذفها لسكون نون التثنية بعدها، فما بالكَ حذفها ههنا؟ وما الفرقُ بين الموضوعين؟ فالجواب أن الفرقَ بينهما أن نون التثنية لازمةٌ للمثنى بمنزلة حرف من حروف الكلمة، وليس كذلك إذا كان من كلمتين؛ لأنه ليس بلامٍ أن يُضاف إلى ما فيه ألفٌ ولا م، أو همزةٌ وصل. ألا تراك تقول: «هذان غلاماً زيد، وصاحباً عمرو»، فكان الساكنُ إذا كان من كلمة أخرى أمراً عارضاً، والعارضُ لا اعتداد به. ألا تراك لا تُعيد المحذوفَ في «رمتِ المرأة» و«لم يقيم الرجل»، وإن كانت التاء والميم قد تحركتا، إذ الحركةُ فيهما ليس أمراً لازماً، ولذلك قال: وتُحذف ألفه، يريد ألف المثنى بملاقاة ساكن، يعني من كلمتين على ما ذكرنا، فاعرفه.

فصل

[تثنية المقصور]

قال صاحب الكتاب: ولا يخلو المنقوص^(٢) من أن تكون ألفه ثالثة، أو فوق ذلك. فإن كانت ثالثة، وعُرف لها أصلٌ في الواو أو الياء، رُدَّت إليه في التثنية، كقولك: «قَفَّوان»، و«عَصَّوان»، و«فَتَّيان»، و«رَحَّيان». وإن جهل أصلها، نُظِر: فإن أميلت، قُلبت ياءً، كقولك: «مَتَّيان» و«بَلَّيان» في مسمَّيين بـ«مَتَّى» و«بَلَّى»، وإلا قُلبت واوًا، كقولك: «لَدَّوان» و«إِلَّوان» في مسمَّيين بـ«لَدَى» و«إِلَى».

قال الشارح: اعلم أنك إذا ثنيت المقصور، وهو كل اسم وقعت في آخره ألف مفردة، نحو: «رَحَى»، و«عَصَا»، فلا يخلو إما أن يكون ثلاثياً، أو زائداً على الثلاثة.

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدم تخريجه منذ قليل.

(٢) يريد «الاسم المقصور».

فإن كان ثلاثياً، نظرت، فإن كانت ألفه منقلبة عن ياء، رددتها في التثنية إلى الياء، كقولك في «رَحَى»: «رَحَيَانِ»، وفي «فَتَى»: «فَتَيَانِ». قال الله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجَنَ فَتَيَانٌ﴾^(١).

فإن قيل: فمن أين علمتم أن ألف «رَحَى»، و«فَتَى» من الياء؟ قيل: لقولهم فيه: «رَحَيْتُ بِالرَّحَى» إذا طحنت بها، ولقولهم في جمع «فَتَى»: «فَتَيَانٌ» و«فَتِيَّةٌ»، فظهور الياء فيما ذكرنا دليل على أنها من الياء.

فإن قيل: ففي «رَحَى» لغتان: يُقال: «رَحَيْتُ بِالرَّحَى»، و«رَحَوْتُ» بالياء والواو، فلمَ قلتم: «رَحَيَانِ» لا غير؟ قيل: الحكم في التثنية على الغالب الأكثر، والأكثر: «رحيت» بالياء. قال الشاعر [من الوافر]:

٦٨٢- كَأَنَا غُدُوَّةٌ وَبَنِي أَبِيْنَا بَجْنِبِ غُنَيْرَةِ رَحِيَا مُدِيرِ
فإن كانت الألف منقلبة عن واو، رددتها في التثنية إلى الواو، نحو: «قَفَا»، و«عَصَا»، و«رَجَا» واحد أَرْجَاءِ الْبُثْرِ، وإنما قالوا في «قَفَا»: «قَفَوَانِ»، لقولك: «قَفَوْتُ الرجلَ» إذا تبعته من خلفه، وفي «عَصَا»: «عَصَوَانِ»، لقولك: «عَصَوْتُهُ بالعصا» إذا ضربته بالعصا، وتقول في «رَجَا»: «رَجَوَانِ». قال الشاعر [من الوافر]:

٦٨٣- فَلَا يُزَمَى بِي الرَّجَوَانِ إِنِّي أَقْلُ الْقَوْمِ مَنْ يُغْنِي مَكَانِي

(١) يوسف: ٣٦.

٦٨٢- التخريج: البيت للمهلل بن ربيعة التغلبي في ديوانه ص ٤٣؛ وأدب الكاتب ص ٢٥٧؛ وجمهرة اللغة ص ٦٤٢؛ وخزانة الأدب ٣٢٧/٨؛ ولسان العرب ٣١٢/١٤ (رحا)؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣٢١.
شرح المفردات: الغدوة: ما بين الفجر وطلوع الشمس، والغداة كذلك. بنو أبينا: إخواننا. غنيرة: اسم موضع جرت فيه معركة بين بكر وتغلب. الرحيان: حجارة الطاحون. المدير (هنا): من يدير الحجر الأعلى ليطحن الحب. يشبه معركتهم في صباح هذا اليوم بحجري الطاحون، وهم وإخوانهم الحبوب التي تُطحن.
الإعراب: «كَأَنَا»: حرف مشبّه بالفعل، و«نَا»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «كَأَنَ». «غُدُوَّةٌ»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بحال محذوفة مقدمة من خبر «كَأَنَ»: «رحيا». «وبني»: الواو: واو المعية، «بني»: مفعول معه منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «أبينا»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «بجانب»: جاز ومجرور متعلقان بصفة محذوفة للرحيان. «غنيرة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «رحيا»: خبر (كأن) مرفوع بالألف لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة. «مدير»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.
جملة «كَأَنَا رحيا مدير»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «رحيا مدير» حيث جاء بالمثنى من «رحيت»، ولم يأت بها من «رحوت».

٦٨٣- التخريج: البيت لعبد الرحمن بن الحكم في الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ص ٣٦٦؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٢٥٧؛ ولسان العرب ٣١٠/١٤ (رجا).
=

فإن قيل: ولِمَ قُلِبَت الألف إلى الواو والياء؟ وهَلَا حُذِفَت لالتقاء الساكنين على حدّ الحذف في «إقامة»، و«إصابة»؟ فالجواب أنّه إنّما وجب تحريكُها لالتقاء الساكنين، ولم تُحذف؛ لأنّا لمّا أدخلنا الألفَ للتثنية، اجتمعت مع الألف التي هي لامُ الكلمة، ولم يمكن حذفُ إحداهما خوفاً من لبس، فلَمّا بطل حذفُ إحداهما لما ذكرناه، وجب التحريكُ، ولم يمكن تحريكُ الألف؛ لأنّها مدّة لا تكون إلّا ساكنةً. وقد علّم أنّ الاسم إذا كان على ثلاثة أحرف، والثالثُ ألفٌ، أنّ الألفَ منقلبةً عن ياء أو واو، فُرِدَت في التثنية إلى ما هي منقلبةٌ عنه. وكان ذلك أولى من اجتلابِ حرفٍ أجنبيٍّ، ألا ترى أنّك لو ثَنَيْتَ مثلَ «رَحَى»، و«عَصَا»، و«حُبْلَى»، فكان يلزم، إذا أضفْتَ، حذفُ النون، قلتَ: «عَصَا زيد»، و«رَحَا عمرو»، و«حُبْلَى القوم»، فيلتبس الواحدُ بالتثنية، ولا يُعلَمُ أواحدًا تريد أم اثنين.

فإن جُهِلَ أمرُها، نظرتُ، فإن كان سُمِعَ فيها الإمامة، قُلِبَت في التثنية ياءً.

فعلى هذا، لو سَمَّيْتَ بـ«بَلَى» و«مَتَى»، ثم ثَنَيْتَهُما، فإنّك تقلبُ ألفَهُما ياءً في التثنية؛ لأنّه قد سُمِعَ فيهِما الإمامةُ، أمّا «بَلَى» فإنّها، وإن كانت حرفًا، فإنّها على أُنْبِيَةِ الأسماء من ذواتِ الثلاثة، وتَكْفِي في الجواب، فصارت كأنّها دلّت دلالةَ الأسماء، فأُمِلتَ لذلك. وأمّا «مَتَى» فأُمِلتَ لقوّةِ الاسمِيّةِ، فعلى هذا تقول: «مَتَيَانِ»، و«بَلَيَانِ»، في تثنيةٍ مَن اسمُهُ «مَتَى» و«بَلَى».

ولو سَمَّيْتَ بـ«إِلَى» و«لَدَى» و«إِذَا»، قُلِبَت أَلْفُهُنَّ وَاوًا؛ لأنّ أمرها مجهولٌ، ولم يُسَمِعَ فيهنَّ الإمامةُ. وليس شيءٌ من الأسماء أصلُهُ الياء، وتمتنع منه الإمامةُ. هذا أصلُ مستمِرٍّ عند البصريين لا يختلفون فيه. وذهب الكوفيون إلى أنّ ما كان من الثلاثي مفتوحَ الأوّل كان على العِبرة التي ذكرناها، وما كان مكسورَ الأوّل أو مضمومهُ، قلبوه إلى الياء،

= اللغة والمعنى: الرجوان: جانباً البشر، ويقال: رُمي به الرجوان، أي: طرح في المهلك. يشير إلى أنه كريم فاعل في قومه، وقلة من قومه تستطيع القيام بما يقوم به، لذلك فلا يطرح في المهالك.

الإعراب: «فلا»: الفاء بحسب ما قبلها، «لا»: نافية. «يرمى»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمة مقدّرة على الألف للتعذر. «بي»: جازّ ومجرور متعلّقان بـ«يرمى». «الرجوان»: فاعل مرفوع بالالف لأنه مثنى. «إني»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «إن».

«أقل»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «القوم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «من»: اسم موصول بمعنى الذي مبني في محلّ رفع خبر المبتدأ. «يفني»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «مكاني»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

جملة «لا يرمى»: بحسب الفاء. وجملة «إني أقلّ...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أقلّ القوم من...»: في محلّ رفع خبر «إني». وجملة «يفني»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الرجوان» تثنية للرجا وهو ناحية البشر.

وإن كان من الواو، وكتبوه بالياء، نحو: «الضَّحَى»، و«الرُّشَى»، و«الحُبَى». والحق مع البصريين للقياس والسَّماع، أما القياس فقد ذُكر، وأما السماع فما حكاه أبو الخطاب أنه سمع في تشية «كَبَا»، وهو العود الذي يُتَبَخَّر به: «كَبَوَان»، وحكى الكسائي منهم أنه سمع في «جَمَى» «جَمَوَان»، وفي «رِضَا» «رِضَوَان»، وهذا نص في محلّ النزاع، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: وإن كانت فوق الثالثة، لم تُقْلَبْ إلّا ياء، كقولهم: «أَغْشِيَان»، و«مُلْهِيَان»، و«حُبْلِيَان»، و«حُبَارِيَان»^(١)، وأما «مِذْرَوَان»^(٢)؛ فلأن التشية فيه لازمة كالتأنيث في «شَقَاوَة»^(٣).

قال الشارح: فإن كان المقصور فوق الثلاثة، قُلبت ألفه في التشية ياء على كل حال، وذلك من قِبَل أن المقصور إذا زاد على الثلاثة، لم تكن ألفه منقلبة إلّا عن ياء، أو مشبهة بالمنقلب عنها، سواء كان أصلها الياء، أو لا أصل لها. فمثال الأول «أَغْشَى»، و«مُلْهَى»، ونحوهما من قولك: «مَغْزَى» و«مُعْطَى»، فهذه الألفاظ أصلها الواو؛ لأن «أَغْشَى» من عَشَا يَعْشُو من قوله [من الطويل]:

مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ^(٤)

و«مُلْهَى» من اللُّهُر، و«مَغْزَى» من العَزْو، و«مُعْطَى» من «عَطَا يَعْطُو». وإنما لما وقعت الواو رابعة، قُلبت ياء. وهذه قاعدة من قواعد التصريف أن الواو إذا وقعت رابعة طرفاً؛ فإنها تُقْلَبْ ياء، نحو: «أَدْعَيْتُ»، و«أَغْزَيْتُ». فعلوا ذلك حملاً له على المضارع في «يُغْزِي» و«يُدْعَى». فأصل هذا القلب في الفعل، والاسم محمول عليه، فالأصل في «أَغْشَى»: «أَعْشَوُ»، وفي «مُلْهَى»: «مُلْهَوُ»، وفي «مَغْزَى»: «مَغْزَوُ»، وفي «مُدْعَى»: «مُدْعَوُ»، فحول إلى «أَغْشَى» و«مُلْهَى»، و«مَغْزَى» و«مُدْعَى»، ثم صارت ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها. فهذه الألف منقلبة عن ياء، والياء بدل من الواو.

وأما المنقلبة عن الياء أصلاً، فنحو: «المَرْمَى»، و«المَجْرَى». تقول: «مَرْمِيَان»، و«مَجْرِيَان»، وهو من «رَمَيْتُ» و«جَرَيْتُ». وأما المشبهة بالمنقلب، فنحو ألف «حُبْلَى»، و«حُبَارَى»، و«أَرْطَى»، و«قَبْعُزَى»، فالألف في «حُبْلَى» للتأنيث، وليست منقلبة عن شيء، لكنها في حكم المنقلب عن الياء، إذ الواو لا تقع طرفاً رابعة، ولذلك تُكْتَبْ ياء،

(١) الحباريان: مثنى الحبارى؛ طائر يقع على الذكر والأنثى. (لسان العرب ٤/ ١٦٠ (حبر)).

(٢) المذروان: مثنى المذرى، وهو طرف الآية. (لسان العرب ١٤/ ٢٨٥ (ذرا)).

(٣) الشقاوة: ضد السعادة. (لسان العرب ١٤/ ٤٣٨ (شقا)).

(٤) تقدم بالرقم ٢٨٧.

وتسوغ فيها الإمالة. ولو صُرِفَتْ لكان بالياء، نحو: «حَبْلَيْتُ»، و«حَبْرَيْتُ». والألف في «أُرْطَى» للإلحاق بـ«جَعْفَرٍ»، وألف «قَبْعَثْرَى» زائدة لتكثير الكلمة. وحكمها في شبه المنقلبة عن الياء حكم ألف التأنيث، لذلك قُلبت في التثنية ياء، فقلت: «حَبْلِيَانِ»، و«أُرْطَيَانِ»، و«قَبْعَثْرَيَانِ». هذا مذهب البصريين فيما جاوزَ الثلاثة من المقصور، قلت حروفه أو كثرت، وأما الكوفيون^(١) فيحكون عن العرب أنه إذا تعدى المقصور الأربعة، وكثرت حروفه، حذفوا ألفه في التثنية. ولم يفرق أصحابنا بين القليل والكثير.

فأما «مِذْرَوَانِ» وهما أطراف الأليتين، وهما أيضًا الموضعان اللذان يقع فيهما الوتر من القوس. قال عَنَتْرَةُ [من الوافر]:

أَحُولِي تَنْفُضُ اسْتُكَّ مِذْرَوَيْهَا لِيَتَقْتُلَنِي فَهَآ أَنَا ذَا عُمَارَا^(٢)

فقد كان ينبغي أن يُقال: «مِذْرَوَيْهَا» بالياء على قياسِ تثنية المقصور الزائد على الثلاثة من نحو «مَلْهَى»، و«مَغْزَى»، غير أن التثنية على ضربين:

أحدهما: أن يلحق الاسم فيها حرفُ التثنية، ويكون في تقدير الانفصال.

والآخر: أن تُصاغ على التثنية، ولا يُقدَّر فيها انفصالُ الواحد كما قُدِّر في الوجه الأول، ولكن بُني على التثنية، فالأولُ كقولك: «رَجُلٌ وَرَجُلَانِ»، و«عَصَا وَعَصَوَانِ»، وجميع ما تقدّم. والثاني كقولهم: «مِذْرَوَانِ»، و«عَقْلُهُ بَيْنَايَيْنِ»^(٣). فهذا بُني على التثنية، كما بُني نحو: «الشَّقَاوَةَ»، و«العَظَايَةَ»، و«الإِدَاوَةَ» على التأنيث من غير تقدير دخول التاء على المذكر. فلو لا ذلك، لانقلبت الواو والياء همزةً، كما تنقلب في «رِدَاءَيْنِ»، فلا مفردَ لكل واحد من «مِذْرَوَيْنِ»، و«ثَنَايَيْنِ»، كما أنه لا مذكرَ لـ«الإِدَاوَةِ» و«الشَّقَاوَةِ» ونحوهما، فاعرفه.

فصل

[تثنية الممدود]

قال صاحب الكتاب: وما آخِرُهُ همزةٌ لا تخلو همزته من أن تسبقها ألفٌ، أو لا.

(١) انظر المسألة العاشرة بعد المئة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ص ٧٥٤ - ٧٥٨.

(٢) تقدم بالرقم ٢٧٥.

(٣) في لسان العرب ١٤/ ١٢١ (ثني): «... وأما الثناء، ممدود، فعقال البعير ونحو ذلك من حبل مثنًى، وكل واحد من ثنئيه فهو ثناء لو أفرد؛ قال ابن بري: إنما لم يفرد له واحد؛ لأنه حبل واحد تُشدُّ بأحد طرفيه اليد وبالأخرى الطرف الأخرى، فهما كالواحد. وعقلت البعير بثنائين، غير مهموز، لأنه لا واحد له إذا عقلت يديه جميعًا بحبل أو بطرفي حبل، وإنما لم يهمز لأنه لفظ جاء مثنًى لا يفرد واحده، فيقال: ثناء، فتركت الياء على الأصل، كما قالوا في مِذْرَوَيْنِ؛ لأن أصل الهمزة في ثناء لو أفرد ياء، لأنه من ثنيت، ولو أفرد واحده ل قيل: ثناءن، كما تقول كساءن ورداءن».

فالتى سبقتها ألف على أربعة أضرب: أصلية كـ «قُرَاءٍ»، و«وُضَاءٍ»، ومنقلبة عن حرف أصل كـ «رداء» و«كسَاءٍ»، وزائدة في حُكم الأصلية كـ «عِلْبَاءٍ»^(١) و«جِرْبَاءٍ»^(٢)، ومنقلبة عن ألف تأنيث كـ «حَمْرَاءٍ» و«صَخْرَاءٍ». فهذه الأخيرة تُقَلَّبُ واوًا، لا غيرُ، كقولك: «حَمْرَاوَانٍ» و«صَخْرَاوَانٍ». والبابُ في البَوَاقِي أن لا يُقَلَّبَنَّ، وقد أُجِيزَ القلبُ أيضًا. والتى لا ألف قبلها، فبابُها التصحيح كـ «رَشَاءٍ»^(٣)، «وَحْدَاءٍ»^(٤).

قال الشارح: اعلم أنَّ ما آخِرُهُ همزةٌ من الأسماء على ضربين: ممدودٌ وغيرُ ممدود. فالمدودُ كلُّ اسم وقعت في آخره همزةٌ قبلها ألفٌ زائدة، نحو: «كِسَاءٍ»، و«رِدَاءٍ» ونحوهما من نحو «سِقَاءٍ» و«غَطَاءٍ»، و«شَقَاءٍ». وغيرُ المدود كلُّ اسم كان في آخره همزةٌ لا ألفٌ قبلها، نحو: «خَطَأٌ»، و«رَشَاءٌ»، ونحوهما من نحو «جِدَاءٌ» و«قَارِئٌ» و«مُنْشِئٌ»، فالهموزُ أعْمُ من المدود، إذ كلُّ ممدود مهموزٌ؛ لأنَّ في آخره همزةٌ، وليس كلُّ مهموز ممدودًا.

والهمزة في آخر المدود على أربعة أضرب: تكون أصلًا، وبدلاً من أصل، وزائدة في حكم الأصل، وزائدة للتأنيث. فالأصلُ نحو: «قُرَاءٍ» و«وُضَاءٍ». والذي يدلُّ على أنَّها أصلٌ ثبوتُها في تصرفها من الفعل، نحو: «قَرَأْتُ»، و«تَوَضَّأْتُ»، فتجدها ثابتةً في تصاريف الفعل.

وأما كونها بدلاً من أصل، فنحو: «كِسَاءٍ»، و«رِدَاءٍ»، فهذه الهمزة ليست أصلًا ولا زائدة، وإنَّما هي بدلٌ من حرف أصلي، كقولك: «فَلَانٌ حَسَنُ الْكِسْوَةِ وَالرُّدْيَةِ». فالواو في «الكسوة» والياء في «الردية» هي الهمزة في «كسَاءٍ» و«رداءٍ» مقلوبة عنهما.

وأما كونُها زائدةً للإلحاق، فنحو: «عِلْبَاءٍ»، و«جِرْبَاءٍ» الهمزة فيه للإلحاق بـ «سِرْدَاحٍ» و«جِمْلَاقٍ». والحقُّ من أمرها أنَّها بدلٌ من ياء مزيده للإلحاق كأنَّ الأصل «عِلْبَائِيَّ»، و«جِرْبَائِيَّ»، ثم وقعت الياء طرفًا بعد الألف زائدةً، فقلبت ألفًا، ثم قلبت الألف همزةً، ومثله العمل في «كسَاءٍ» و«رداءٍ».

والذي يدلُّ أنَّ الأصل ما ذكرنا من أمرِ هذه الهمزة أنَّهم لما أثثوا هذا الضربَ،

(١) العلباء: عصب في العنق. (لسان العرب ١/ ٦٢٧ (علب)).

(٢) الجرباء: مسمار الدرع، والظهر، ودويبة. (لسان العرب ١/ ٣٠٦ - ٣٠٧ (حرب)).

(٣) الرشاء: الظبي إذا قوي وتحرك ومشى مع أمه، وشجرة تسمو فوق القامة ورقها كورق الخبز ولا ثمرة لها. (لسان العرب ١/ ٨٦ (رشاء)).

(٤) الجِدَاءُ: جمع جِدَاءَةٍ، وهي الفأس ذات الرأسين، وقيل: الفأس العظيمة. (لسان العرب ١/ ٥٤ (حداء)).

أظهروا الحرف المنقلب، وذلك نحو: «دِرْحَايَة»^(١)، و«دِعْكَايَة»^(٢). وإنما قال: إنها في حكم الأصل؛ لأنها للإلحاق، فالهمزة بإزاء الحاء في «سِرْداح»^(٣)، والقفاف في «جِمْلَاق»^(٤).

وأما كونها زائدة للتأنيث، فنحو: «حَمْرَاء» و«صَحْرَاء»، فالهمزة فيهما زائدة للتأنيث. والحق فيها أنها بدلٌ من أَلِفِ التأنيث في «حُبْلَى» و«سَكْرَى». وإنما قُلبت همزة لاجتماعها مع أَلِفِ المدِّ قبلها، وسيوضح أمرها في موضعه من هذا الكتاب.

فإذا ثَبِتَ الممدود، فإن كانت همزته للتأنيث، نحو: «حمرء» و«صحراء»، قُلبَتْ واوًا أبدًا، نحو قولك: «هَاتَانِ حَمْرَاوَانِ وَصَحْرَاوَانِ»، و«رَأَيْتُ حَمْرَاوَيْنِ وَصَحْرَاوَيْنِ»، و«مررت بحمراوين وبصحراوين». وإنما قلبوها هنا، ولم يُقَرَّوها على لفظها، حملًا لها على الجمع المؤنث السالم والنسب من نحو: «صَحْرَاوَات»، و«خُنْفَسَاوَات»، و«صَحْرَاوِي»، و«حَمْرَاوِي»، لاجتماعهن في سلامة الواحد وزيادة الزائدين في الآخر منهنَّ للمعنى.

وإنما قُلبت في النسب، لثَلَا يصير علمُ التأنيث حَشْوًا، مع أنك لو نسبت إليه مؤنثًا، لاجتمع في الكلمة علامتا تأنيث، نحو: «حَمْرَائِيَّة» و«صَحْرَائِيَّة». وذلك لا يجوز. وأبدلوا منها في الجمع واوًا، لثَلَا يجمعوا في اسم بين علامتي تأنيث.

فإن قيل: وَلِمَ كان البدلُ واوًا، ولم يكن ياءً؟ فالجواب أن الذي دعاهم إلى القلب في «صحراوات» و«صحراوي» الفِرَارُ من علامتي تأنيث، وكانت الياءُ مما يؤنَّثُ بها في مثل «أَذْهَبِي»، و«انْطَلِقِي»، فعدلوا عنها إلى الواو؛ لأنها لا تكون للتأنيث، وقيل: اختاروا الواو للفرق بينها وبين المقصورة.

فإن كانت همزته زائدة للإلحاق، نحو: «عِلْبَاء» و«جِرْبَاء»، ففيه وجهان: أوجودهما: إقرار الهمزة بحالها، نحو: «عِلْبَاءَانِ» و«جِرْبَاءَانِ»؛ لأنَّ الهمزة فيه ليست للتأنيث.

والثاني: أن تُبدِلَها واوًا كما فعلت بهمزة التأنيث، فتقول: «عِلْبَاوَانِ»، و«جِرْبَاوَانِ»؛ لأنها وإن لم تكن للتأنيث، لكنها شابهت «حَمْرَاء» وبابها بالزيادة، فحملت عليها. وهذا شَبَهٌ لفظيٌّ؛ لأنَّا لا نَشْكُ أن «حمرء» وبابها لم تُقَلَّبْ لكونها زائدة.

وإن كان مثني، نحو: «كِسَاء»، و«رِدَاء»، فالوجه والباب إقرار الهمزة، نحو

(١) رجل دِرْحَايَة: كثير اللحم قصير سمين ضخيم البطن لثيم الخُلْفَة. (لسان العرب ٤٣٤/٢ (درج)).

(٢) الدعكاية: الكثير اللحم، وقيل: القصير. (لسان العرب ٤٢٤/١٠ (دعك)).

(٣) السرداح: الناقة الطويلة، وقيل الكثيرة اللحم، وهو أيضًا جماعة الطَّلَح، والأرض اللينة المستوية. (لسان العرب ٤٨٢/٢ (سردح)).

(٤) الجملاق: ما غطَّت الجفون من بياض المُقْلَة، وما لزق بالعين من موضع الكحل من باطن، وقيل: الحملاق باطن الجفن الأحمر الذي إذا قُلب للكحل بدت حُمْرته. (لسان العرب ٧٩/١٠ (حملق)).

قولك: «كساءان»، و«رداءان»، و«رأيت كساءين ورداءين»، و«مررت بكساءين ورداءين». ويجوز قلبها وأوا، فتقول: «جاءني كساوان ورداوان»، و«رأيت كساوين ورداوين» حملاً لها على همزة «علباء» و«جزباء»، من حيث كانت الهمزة في «كساء» و«رداء» بدلاً من حرف ليس للتأنيث. ثم إنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا: «قراوان» و«وضاوان»، فشيّها همزة «قراء» و«وضاء» بهمزة «كساء» و«رداء»، من حيث كانت لاماً غير زائدة، كما أنّ همزة «كساء» و«رداء» غير زائدة.

فإذا القلبُ في «حمرأوان» هو الأصل، قال أبو عمرو: وكلُّ العرب تقول: «حمرأوان». وربما قالوا: «حمرأان»، فلم يقلبوها تشبيهاً بهمزة «علباء» من حيث هما زائدان. حكى ذلك محمد بن يزيد عن أبي عثمان. والقلبُ في «علباء» أقوى منه في «كساء». والقلبُ في «كساء» أقوى منه في «قراء» و«وضاء».

والداعي لهم إلى هذه الإلحاقات والحملِ حاجتهم إلى التوسع في اللغة. وحكى الكسائي عن العرب: «كسايان»، و«ردايان» بالياء، فصار فيه ثلاث لغات. وأجاز ذلك أجمع في باب «حمرأ» فقال: «حمرأوان» بالواو، و«حمرأان» بالهمزة، و«حمرأيان» بالياء. وأجاز الكوفيون^(١) فيما طال من الممدود حذف الحرفين الآخرين، فقالوا: «قاصعان»، و«نافقان» في «قاصعاء»^(٢)، و«نافقاء»^(٣).

إن ثنيت نحو «رَشَأ» و«فَرَأ» ونحوهما مما هو مهموز غير ممدود فليس إلا وجه واحد، وهو إقرار الهمزة نحو «رَشَأان»، و«فَرَأان» لأن الهمزة فيه أصلية لم يوجد فيها ما وجد في الممدود، فاعرفه.

فصل

[ثنية المحذوف لاه]

قال صاحب الكتاب: والمحذوف العَجَز يُرَدُّ إلى الأصل، ولا يُرَدُّ، فيقال: «أخوان»، و«أبوان»، و«يدان»، و«دَمان». وقد جاء: «يَدَيان»، و«دَمَيان». قال [من الكامل]:

٦٨٤- يَدَيانِ بَيضاوانِ عند مُحَلِّمٍ قَدْ تَمَنَّعَناكِ أَنْ تُضامَ وتُضهدا

(١) انظر المسألة العاشرة بعد المئة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ص ٧٥٤ - ٧٥٨.

(٢) القاصعاء: حجر اليربوع، وقيل: فم حجره. (لسان العرب ٨/ ٢٧٥ (قصع)).

(٣) النافقاء: جُحر الضَّبِّ واليربوع، وقيل: موضع يرققه اليربوع من حجره. (لسان العرب ١٠/ ٣٥٨ (نقق)).

٦٨٤ - التخريج: البيت بلا نسبة في خزنة الأدب ٧/ ٤٧٦، ٤٨٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ١١٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٢٠ (يدي)؛ والمقرب ٢/ ٤٢؛ والمنصف ١/ ٦٤، ١٤٨/ ٢.

وقال [من الوافر]:

٦٨٥- فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذَبَحْنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْحَبْرِ الْيَقِينِ

قال الشارح: اعلم أنَّ المحذوفَ العجز، وهو الساقطُ اللام، على ضربَيْن: ضربٌ

= اللغة: له يد بيضاء: أي حاذق أو كريم. تضام: تُذَلَّ وتُظَلَم. تضهد: تُقهر وتذل.

المعنى: العمل الخير عند إنسان عاقل يمنعه من أن يكون ذليلاً.

الإعراب: «يديان»: مبتدأ مرفوع بالالف لأنه مثنى. «بيضاوان»: نعت «يديان» مرفوع بالالف لأنه مثنى. «عند»: ظرف مكان متعلق بخبر المبتدأ، وهو مضاف. «محلم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «قد»: حرف تكثير. «تمنعانك»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والالف: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «أن»: حرف نصب ومصدر. «تضام»: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. والمصدر المؤول من «أن» والفعل بعدها في محل جر بحرف جر مقدر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تمنعانك»؛ أو في محل نصب مفعول به ثانٍ للفعل «منع». «وتضهدا»: الواو: حرف عطف، و«تضهدا»: معطوف على «تضام»، والالف: للإطلاق. والمصدر المؤول من «أن» والفعل «تضهد» معطوف على سابقه.

وجملة «يديان بيضاوان»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قد تمنعانك»: في محل رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه أنه ثنى «اليد» على «يديان»، فردّ لامه شذوذاً، وقال ابن يعيش في شرحه: إنه تشنية «يدى» بالقصر، فلما ثنى قلبت ألفه ياءً كـ «فتيان» في مثنى «فتى»، لأن أصلها الياء، والتشنية من جملة ما يرذ الشيء إلى أصله.

٦٨٥ - التخريج: البيت للمثقب العبدى في ملحق ديوانه ص ٢٨٣؛ والأزهية ص ١٤١؛ والمقاصد النحوية ١٩٢/١؛ ولعلي بن بدال في أمالي الزجاجي ص ٢٠؛ وخزانة الأدب ١/٢٦٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ١١٢؛ وللمثقب أو لعلي بن بدال في خزانة الأدب ٧/٤٨٢، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٨؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٦٨٦، ١٣٠٧؛ ورصف المباني ص ٢٤٢؛ وسر صناعة الإعراب ١/٣٩٥؛ وشرح الأشموني ٣/٦٦٩؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٦٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨١؛ ولسان العرب ١٤/٢١ (أخا)، ٢٦٨ (دمى)؛ والمقتضب ١/٢٣١، ٢/٢٣٨.

المعنى: كانت العرب تعتقد أن دماء العدوين لا تمتزج بل تسيل في اتجاهين حتى لو ذبحا على حجر واحد، والشاعر هنا يشير إلى هذا الاعتقاد، فيقول: لو أننا ذبحنا على حجر لسار دمي بعيداً عن دمك مخبراً عن عدواتنا.

الإعراب: «فلو»: الفاء استثنائية، و«لو»: حرف شرط غير جازم. «أنا»: «أن»: حرف مشبّه بالفعل، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها. «على حجر»: جار ومجرور متعلقان بـ «ذبحنا». «ذبحنا»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل. «جرى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف. «الدميان»: فاعل «جرى» مرفوع بالالف لأنه مثنى. «بالخبر»: جار ومجرور متعلقان بـ «جرى». «اليقين»: صفة مجرورة بالكسرة. والمصدر المؤول من «أن» ومعمولها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: «ثبت». =

يُرَدُّ إليه الحرف الساقط في التثنية، وضرب لا يردُّ إليه. فمتى كانت اللام الساقطة ترجع في الإضافة، فإنها تردُّ إليه في التثنية. لا يكون إلا كذلك، وإذا لم يرجع الحرف الساقط في الإضافة، لم يرجع في التثنية، فمثال الأول: «أخ» و«أب»، تقول في تثنيتهما: «هذان أخوان وأبوان»، و«رأيت أخوين وأبوين»، و«مررت بأخوين وأبوين»؛ لأنك تقول في الإضافة: «هذا أبوك وأخوك»، و«رأيت أباك وأخاك»، و«مررت بأبيك وأخيك»، فتري اللام قد رجعت في الإضافة، فكذلك رددتها في التثنية. وذلك لأننا رأينا التثنية قد تردُّ الذاهب الذي لا يعود في الإضافة، كقولك في «يَدٍ»: «يَدَيَانِ»، وفي «دَمٍ»: «دَمَيَانِ»، وأنت تقول في الإضافة: «يَدُكَ» و«دُمُكَ»، لا تردُّ الذاهب. فلما قويت التثنية على ردِّ ما لم تردِّه الإضافة، صارت أقوى من الإضافة في باب الردِّ، فإذا ردت الإضافة الحرف الذاهب، كانت التثنية أولى بذلك وأجدر.

ومثال الثاني «يَدٌ» و«دَمٌ»، فإنك تقول في التثنية: «يَدَانِ» و«دَمَانِ»، فلا تردُّ الذاهب؛ لأنك لا تردِّه في الإضافة، فأما قول الشاعر [من الكامل]:

يَدَيَانِ بَيضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمَنَّعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهِدَا

ويُروى: مُحَرِّقٍ. والشاهد فيه قوله: «يَدَيَانِ» بردِّ الساقط. ومثله قول الآخر [من الوافر]:

فلو أنا على حجر... إلخ

وحمله أصحابنا على القلة والشذوذ، وجعلوه من قبيل الضرورة. والذي أراه أنَّ بعض العرب يقول في «اليَدِ»: «يَدَى» في الأحوال كلّها، يجعله مقصورًا كـ«رَحَى» و«فَتَى». من ذلك قول الراجز:

٦٨٦- يَارُبَّ سَارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا إِلَّا ذِرَاعَ الْعَنْسِ أَوْ كَفَّ الْيَدَا

= جملة «لو ثبت...»: استثنائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ثبت» المحذوفة: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب.

وجملة «ذبحنا»: في محلّ رفع خبر «أَنَّ». وجملة «جری الدميان»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه مجيء «دميان» في تثنية «دم». وقد اختلف اللغويون في «دم»: أهو من الواوي أم من اليائي؟ فإذا كان واويًا، كما ذهب الجوهرية في معجمه «الصحاح»، فتثنيته على «دميان» شاذة.

٦٨٦ - التخریج: الرجز بلا نسبة في جهمرة اللغة ص ١٣٠٧؛ والجنى الداني ص ٣٥٦؛ وجواهر الأدب ص ٢٨٩؛ وخزانة الأدب ٤٧٧/٧، ٤٩٨؛ والدرر ١١٠/١؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٠٤؛ ولسان العرب ٤٢١/١٥ (بيدي)؛ وهمع الهوامع ٣٩/١.

اللغة: سارٍ: اسم فاعل من «سرى في الليل». توسَّدَ: اتَّخَذَ وسادة. العَنْسُ: الناقة الشديدة.

المعنى: أكثر من يسير في الليل لا يتوسَّدُ للاستراحة إلا ذراع ناقتة المعقولة، أو كَفَّ يده.

الإعراب: «يا»: حرف تنبيه. «رَبِّ»: حرف جرّ شبيه بالزائد. «سارٍ»: اسم مجرور لفظًا بالكسرة =

وتثنيئُها على هذه اللغة: «يَدَيَانِ» مثل «رَحَيَانِ»، وكذلك «دَمٌ»، يقال منقوصًا ومقصورًا. وعليه قول الشاعر [من الطويل]:

٦٨٧- فَلَسْنَا عَلَى الْأَعْقَابِ تَدْمَى كُلُّوْمُنَا وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا
فلذلك قال: «جَرَى الدَّمَيَانِ»، كما تقول: «فَتَيَانِ» و«رَحَيَانِ». ومُحَلَّمٌ: ملكٌ من ملوك اليمَن، وقوله: «جَرَى الدَّمَيَانِ بالخبر اليقين» يصف ما بينهما من العداوة والبغضاء،

= المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، مرفوع محللاً على أنه مبتدأ. «بات»: فعل ماض تام مبني على الفتح، والفاعل مستتر تقديره: هو. «ما»: نافية. «توسد»: مثل «بات»، والألف: للإطلاق. «إلا»: حرف حصر. «ذراعٌ»: مفعول به. «العننس»: مضاف إليه مجرور. «أو»: حرف عطف. «كفٌ»: معطوف على «ذراع» منصوب مثله. «اليدا»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر.

جملة «سارٍ» مع خبره المحذوف: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «بات»: صفة لـ«سارٍ» محلها الجر على اللفظ، والرفع على المحل. وجملة «ما توسدٌ»: حالية محلها النصب. والشاهد فيه: أن السيرافي استدل به على أن «يَدَا» أصله «فَعَلٌ» بتحريك العين مثل «وَرَحَا» فجعله مقصورًا كـ(فَتَى).

٦٨٧- التخريج: البيت للحصين بن الحمام المري في جمهرة اللغة ص ١٣٠٦؛ وديوان المعاني ١/ ١١٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٩٨؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٥٣؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٦٨ (دمي)؛ وله أو لخالد بن الأعمى في خزانة الأدب ٧/ ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٧٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ١١٤؛ ولسان العرب ٥/ ٣١١ (برغز)؛ والمنصف ٢/ ١٤٨.

اللغة: الأعقاب: جمع عَقِب، وهو مؤخر القَدَم. الكلوم: جمع كَلَم، وهو الجرح. المعنى: نَتَوَجَّهْ نحو الأعداء في الحرب، ولا تُعْرِضْ عنهم، فإذا جَرِحْنَا كانت الجراحات في مقدمنا لا في مؤخرنا، وسألت الدماء على أقدامنا لا على أعقابنا.

الإعراب: «فَلَسْنَا»: الفاء: استئنافية لا محل لها من الإعراب، «لَسْنَا»: فعل ماض ناقص مبني على السكون، و«نا»: اسم «ليس» محله الرفع. «على الأعقاب»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تدمى». «تدمى»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الألف للتعذر. «كلوْمُنَا»: فاعل مرفوع، و«نا»: مضاف إليه في محلّ جرّ. «ولكن»: الواو: استئنافية، «لكن»: حرف استدراك. «على أقدامنا»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يقطر»، و«نا»: مضاف إليه محله الجر. «يقطر»: فعل مضارع مرفوع وفاعله مستتر تقديره: هو، يعود على «السيف» المفهوم من السياق. و«الدماء»: على ذلك: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق، ورأى آخرون أن «الدماء» فاعل لـ«تقطر»، وهو ما ذهب إليه المبرد كما سنرى في الحديث عن موطن الشاهد في هذا البيت.

جملة «لَسْنَا على الأعقاب تدمى كلوْمُنَا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وكذلك جملة «يقطر الدماء على أقدامنا». وأما جملة «تدمى كلوْمُنَا»: فهي خبر «ليس» محلها النصب.

والشاهد فيه: أن المبرد استدلّ بالبيت على أن أصل «الدم» «فَعَلٌ» بتحريك العين، ولامه ياء محذوفة بدليل أن الشاعر لما اضطرّ أخرجه على أصله، وجاء به على الوضع الأول، فقوله: الدما بفتح الدال فاعل «يقطر»، والضمّة مقدرة على الألف، لأنها لام اسم مقصور.

حَتَّىٰ إِنَّهُمَا لَوِ دُبِحَا عَلَىٰ حَجَرٍ وَاحِدٍ، لَمَّا امْتَزَجَ دِمَاؤُهُمَا. والبيت لِمِرْدَاسِ بْنِ عَمْرٍو
وقيل لِلأَخْطَلِ، وقبله:

لَعَمْرُكَ إِنِّي وَأَبَا رَبَاحٍ عَلَى طُولِ التَّجَاوُرِ بَعْدَ حِينٍ
لَأُبْغِضُهُ وَيُبْغِضَنِي وَأَيْضًا يَرَانِي دُونَهُ وَأَرَاهُ دُونِي

وَأَمَّا «هَنْ»، فَمَنْ قَالَ فِيهِ: «هَنْكَ»، وَلَمْ يَرِدْ الذَّاهِبُ فِي الْإِضَافَةِ؛ قَالَ فِي تَشْنِيتهِ:
«هَنَانٍ»، وَ«هَتَيْنٍ» وَمَنْ قَالَ: «هَذَا هَتُوكَ»، وَ«رَأَيْتَ هَنَّاكَ»، وَ«مَرَرْتُ بِهَنِيكَ»، قَالَ فِي
التَّشْنِيَةِ: «هَتَوَانٌ وَهَتَوَيْنٌ»، فَردَّ السَّاقِطَ، فَاعْرِفه.

فصل

[تثنية الجمع]

قال صاحب الكتاب: وقد يثنى الجمع على تأويل الجَمَاعَتَيْنِ والفرقتين. أنشد أبو
زيد [من الطويل]:

٦٨٨- لَنَا إِبْلَانٍ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ قَعَنَ أَيُّهَا مَا شِئْتُمْ فَتَنَكَّبُوا]

٦٨٨ - التخریج: البيت لشعبة بن قمير في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٦١؛ ولعوف بن عطية في
الأصمعيات ص ١٦٧ (مع اختلاف في الرواية)؛ وبلا نسة في خزنة الأدب ٥٦٤/٧، ٥٨٠؛ ولسان
العرب ٧٧٠/١ (نكب).

اللغة: فيهما ما علمتم، أي: فيهما ما تعرفون من قرى الأضياف، وتحمل الغرامات والديات.
والتنكّب: التجنّب، وتنكب القوس: ألّفاها على منكبيه.

المعنى: لنا قطيعان من الإبل فيهما ما علمتم من قرى الأضياف وتحمل الغرامات، فخذوا من أيّهما
ما شئتم وأردتم، فإنها مباحة غير ممنوعة. ولا يبعد أنه يريد: فتجنّبوا عن أيّهما ما دام لكم مشيئة،
فإنها محفوظة بنا، وفي هذا الوجه يكون البيت مشتملاً على السماحة والحماسة، والقصد إلى وصف
أرباب هذه الإبل بالعزة والقوة، وأن أحداً لا يستطيع التعرض لإبلهم.

الإعراب: «لنا»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «إبلان»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالالف
لأنه مثنى. «فيهما»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «ما»: اسم موصول مبني على
السكون في محل رفع مبتدأ. «علمتم»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«تم»: ضمير متصل مبني
في محل رفع فاعل. «قَعَنَ»: الفاء: استئنافية، و«عن»: حرف جر. «أيّها»: اسم مجرور بالكسرة،
و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تنكبوا».
«ما»: زائدة. «شئتم»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«تم»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع
فاعل. «فتنكبوا»: الفاء: زائدة، و«تنكبوا»: فعل أمر مبني على حذف النون، لأن مضارعه من
الأفعال الخمسة، وواو الجماعة: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والالف: فارقة.

وجملة «لنا إبلان»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فيهما ما علمتم»: صفة لـ «إبلان»
محلها الرفع. وجملة «علمتم»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تنكبوا»:
استئنافية لا محل لها من الإعراب.

وفي الحديث: «مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَالشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْعَمَمَيْنِ»^(١). وأنشد أبو عُبَيْدٍ [من البسيط]:

٦٨٩- لأَضْبَحَ الْحَيَّ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهَيْجَا جِمَالَيْنِ
وقالوا: «لِقَاحَانِ سَوْدَاوَانِ»، وقال أبو النَّجْمِ [من الرجز]:

٦٩٠- [تَبَقَّلْتُ فِي أَوَّلِ التَّبَقُّلِ] بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلِ

= والشاهد فيه أنه يجوز تشية اسم الجمع على تأويل: فرقتين وجماعتين، فقد قال: «إِبلان» تشية لاسم الجمع «إِبل».

(١) الحديث في صحيح مسلم، منافقين ١٦؛ وسنن النسائي، إيمان ٣١؛ ومسند أحمد بن حنبل ٢/ ٤٧، ٨٢، ٨٨، ١٠٢، ١٤٣.

٦٨٩ - التخریج: البيت لعمر بن عدّاء الكلبي في خزنة الأدب ٧/ ٥٧٩، ٥٨٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٦٠؛ ولسان العرب ٣/ ٤٤٣ (وبد)، ١١/ ٤٦٤ (عقل)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٠٣؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٧١؛ والمقرب ٢/ ٤٣.

اللغة: الهيجا: مقصور الهيجاء، وهي الحرب. الحي: القبيلة. الأوباد: جمع وبَد، وهو شدة العيش، وسوء الحال، وقيل: هو جمع وبَد، وهو السيء الحال. الجمالان: القطيعان من الإبل، وثأهما لأن الإبل نوعان: نوع للترحل يحمل عليه، ونوع للركوب. المعنى: لو وُلِّي أمر الصدقات هذا الساعي الظالم مدة أطول، لأصبح الناس في ضيقٍ لم يجدوا معه شيئاً لديهم.

الإعراب: «لأصبح»: اللام: رابطة لجواب قسم مقدر، و«أصبح»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «الحي»: اسم «أصبح» مرفوع. «أوبادًا»: خبر «أصبح». «ولم»: الواو: حرف عطف، و«لم»: حرف نفي وقلب وجزم. «يجدوا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. «عند»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «يجدوا»، وهو مضاف. «التفرق»: مضاف إليه مجرور. «في الهيجا»: جار ومجرور متعلقان بحال مقدمة محذوفة من «جمالين». «جمالين»: مفعول به للفعل «يجدوا» منصوب بالياء لأنه مثنى.

وجملة «أصبح الحي»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «لم يجدوا»، ويمكن أن تكون معطوفة على خبر «أصبح» محلها نصب. والشاهد فيه تشية الجمع المكسّر، فقد ثنى الشاعر «جمالاً»، فقال: «جمالين»، و«جمال»: جمع «جَمَل».

٦٩٠ - التخریج: الرجز لأبي النجم في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٠٠؛ والأغاني ١٠/ ١٥٨؛ وخزنة الأدب ٢/ ٣٩٤، ٥٨٠، ٥٨١؛ وسمط اللآلي ص ٥٨١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣١٢، ٣١٣؛ والطرائف الأدبية ص ٥٧؛ وشرح الجمل ١/ ١٣٨.

اللغة: تبَقَّلْتُ: رعت البقل، أو خرجت تطلبه؛ والبقل: كل ما نبت في بذرهِ لا جذور ثابتة له. مالك ونهشل: قبيلتان عربيتان كانتا متنازعتين.

قال الشارح: القياس يأبى تشنية الجمع، وذلك أنّ الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة، والتشنية تدلّ على القلة، فهما معنيان متدافعان. ولا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة، وقد جاء شيء من ذلك عنهم على تأويل الأفراد، قالوا: «إيلان»، و«غُثْمَان»، و«جَمَلَان». ذهبوا بذلك إلى القطيع الواحد، وضمّوا إليه مثله، فثثوه. أنشد أبو زيد [من الطويل]:

هُمَا إِيْلَانٍ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ فَعَنْ أَيِّهَا مَا شِئْتُمْ فَتَنَكَّبُوا

وقالوا: «لِقَاحَانِ سَوْدَاوَانِ» حكاه سيبويه^(١)، وإثما «لِقَاحٌ» جمع «لِفَحَةٍ»، وقالوا: «جَمَلَانِ» يريدون قطيعين منها. قال الشاعر [من البسيط]:

لأصبح الحي... إلخ

فالتشنية تدلّ على افتراقها قطيعين. ولو قال: «لِقَاحٌ»، أو «جَمَلٌ»، لفُهم منه الكثرة، إلّا أنّه لا يدلّ على أنّها مفترقة قطيعين. وهو في «إيلان» أسهل؛ لأنّه جنس، فهو مفرد، وليس بتكسير كـ«جَمَلٍ» و«جَمَلٍ»، ومن ذلك قول أبي النّجَم [من الرجز]:

تَبَقَّلْتُ فِي أَوَّلِ التَّبَقُّلِ بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ

أَعْلَمَ بِالتَّشْنِيةِ افْتِرَاقَ رِمَاحِ هَؤُلَاءِ مِنْ رِمَاحِ هَؤُلَاءِ.

فأمّا قوله عليه السلام: «مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَالشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ»، فإنّه شبه المنافق، وهو الذي يُظهِر أنّه من قوم وليس منهم، بالشاة العائرة، وهي المترددة بين الغنمين، أي: بين القطيعين، لا تعلم من أيّ القطيعين هي. يقال: سَهْمٌ عَائِرٌ، وَحَجَرٌ عَائِرٌ، إِذَا لَمْ يُعْلَمَ مِنْ أَيْنَ هُوَ، وَلَا مَنْ رَمَاهُ.

فصل

[جَعَلَ الْمُثْنَى عَلَى لَفْظِ الْجَمْعِ]

قال صاحب الكتاب: وَيُجْعَلُ الْإِثْنَانُ عَلَى لَفْظِ الْجَمْعِ إِذَا كَانَا مُتَصِلَيْنِ^(٢)، كقولك:

= المعنى: لقد طلبت الكلاً ورعته في وقته بين رماح القبيلتين المتحاربتين دون خوف، وذلك لكرم وقوة ومكانة أصحابها.

الإعراب: «تَبَقَّلْتُ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «فِي أَوَّلِ»: جار ومجرور متعلقان بـ «تَبَقَّلْتُ»، و«أَوَّلِ» مضاف. «التَّبَقُّلِ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بَيْنَ»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «تَبَقَّلْتُ»، وهو مضاف. «رِمَاحِي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة. «مَالِكٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وَنَهْشَلٍ»: الواو: للعطف، و«نَهْشَلٍ»: معطوف على «مَالِكٍ» مجرور بالكسرة. وجملة «تَبَقَّلْتُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ» حيث ثنى اسم الجمع «رماح».

(١) الكتاب ٦٢٣/٣.

(٢) أي الواحد منهما متصل بالجسد لا ينفصل عنه كالرأس، والأنف، والبطن، والظهر.

«مَا أَحْسَنَ رُؤُوسَهُمَا» وفي التنزيل: ﴿فَأَقْصَوُا أَيْدِيَهُمَا﴾^(١) وفي قراءة عبد الله «أَيْمَانُهُمَا»^(٢)، وفيه ﴿فَقَدَّصَتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(٣). وقال [من السريع]:

٦٩١- [ومهمهين قذفين مرتين] ظهراهما مثل ظهور الثرسين
فاستعمل هذا، والأصل معاً. ولم يقولوا في المنفصلين: «أفراسهما»، ولا
«غلمانهما». وقد جاء: «وَضَعَا رِحَالَهُمَا».

قال الشارح: اعلم أن كل ما في الجسد منه شيء واحد لا ينفصل كالرأس، والأنف، واللسان، والظهر، والبطن، والقلب، فإنك إذا ضممت إليه مثله؛ جاز فيه ثلاثة أوجه: أحدها الجمع، وهو الأكثر، نحو قولك: «ما أحسن رؤوسهما!» قال الله تعالى: ﴿إِنْ نُبَوِّأُ إِلَى اللَّهِ فَقَدَّصَتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(٤). وإنما عبروا بالجمع، والمراد التثنية من حيث إن التثنية جمع في الحقيقة؛ ولأنه مما لا يلبس ولا يُشكّل؛ لأنه قد علم أن الواحد لا يكون له إلا رأس واحد، أو قلب واحد، فأرادوا الفصل بين النوعين، فشبّهوا هذا النوع بقولهم: «نحن فعلنا»، وإن كانا اثنين في التعبير عنهما بلفظ الجمع. وكان الفراء يقول: إنما خُصَّ هذا النوع بالجمع نظراً إلى المعنى؛ لأن كل ما في الجسد منه شيء واحد فإنه

(٢) انظر: تفسير الطبري ٢٩٤/١٠، ٢٩٥.

(١) المائدة: ٣٨.

(٣) التحريم: ٤.

٦٩١ - التخريج: البيت لخطام المجاشعي في خزانة الأدب ٣١٤/٢؛ والدرر ١١٦/١، ١١٨، ١٦٦؛ والكتاب ٤٨/٢؛ ولسان العرب ٨٩/٢ (كرت)؛ وله أو لهميان بن قحافة في خزانة الأدب ٥٤٤/٧، ٥٤٧؛ والمقاصد النحوية ٨٩/٤؛ ولهميان في الكتاب ٦٢٢/٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤/٣٠٢، ٥٣٩/٧، ٥٧٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١٩٤/١؛ وجمع الهوامع ٤٠/١، ٥١.
اللغة: المهمهان: مثنى المهمه، وهو الصحراء المقفرة. القذف: البعيدة الأرجاء، الواسعة. رجل مرت: ليس له شعر بحاجبيه، وأراد وصف الصحراء بخلوها من النبت صغيره وكبيره. الترسان: مثنى الترس، وهو ما يتقى به ضربات السيف وغيره.

الإعراب: «ومهمهين»: الواو: «رب»، حرف جر زائد، و«مهمهين»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «قذفين»: نعت «مهمهين» مجرور باعتبار اللفظ. «مرتين»: نعت ثان لـ «مهمهين». «ظهراهما»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضاف، و«هما»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «مثل»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «ظهور»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «الترسين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. وجملة المبتدأ والخبر: في محل جر نعت لـ «مهمهين».

والشاهد فيه قوله: «ظهراهما مثل ظهور الترسين» حيث ورد المضاف مثنى، والمضاف إليه مثنى أيضاً في قوله: «ظهراهما». وورد المضاف في «ظهور الترسين» جمعاً، والمضاف إليه مثنى، وهذا جائز لأن العرب تنزل المثنى منزلة الجمع، نحو قول الاثنين: «نحن فعلنا».

(٤) التحريم: ٤

يقوم مقامَ شَيْئَيْنِ، فإذا ضُمَّ إلى ذلك مثله، فقد صار في الحكم أربعةً، والأربعةُ جمعٌ. وهذا من أصول الكوفيين الحسنة، ويؤيد ذلك أنَّ ما في الجسد منه شيء واحد؛ ففيه الدِّيةُ كاملةٌ كاللسان والرأس، وأما ما فيه شيان، فإنَّ فيه نصفَ الدية.

والوجه الثاني التثنية على الأصل وظاهر اللفظ، نحو قولك: «ما أحسنَ رأْسَهُمَا وأسلمَ قَلْبَهُمَا!» قال الشاعر [من الطويل]:

٦٩٢- بِمَا فِي فُؤَادَيْنَا مِنَ الْهَمِّ وَالْهَوَىٰ فَيَبْرَأُ مِنْهَا ضُفُؤَادِ الْمُشْعَفِ^(١)
فَأَمَّا قَوْلُ خِطَامِ الْمُجَاشِعِيِّ [من الرجز]:

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنِ ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ
جُبْتُهُمَا^(٢) بِالنُّعْتِ لَا بِالنُّعْتَيْنِ

فإنَّ الشاهد فيه تثنية «الظَّهْر» على الأصل. والكثيرُ الجمع لما ذكرناه مع كراهية اجتماع التثنيَّتين في اسم واحد؛ لأنَّ المضاف إليه من تمام المضاف. يصف مفازةً قَطَعَهَا، والمَهْمَةُ: القَفْرُ، والقَذْفُ بالفتح: البعيدُ، والمَرْتُ: الأرض التي لا تنبت، كأنهما فلاتان لا نبتَ فيهما، ولا شخص يُستدلُّ، فشبَّهما بالتَّرْسَيْنِ. وَجَمَعَ بين اللغتين بقوله: «ظهرهما مثل ظهور الترسين». وقوله: «جُبْتُهُمَا^(٢) بالنعت»، أي: خرقتُهما بالسير، أي: بأنَّ نَعْتًا لي مرَّةً واحدةً.

(١) في طبعة لينغ «المشعب» بالياء، وهذا تحريف.

٦٩٢ - التخریج: البيت للفرزدق في ديوانه ٢٥/٢؛ وجمهرة أشعار العرب ص ٨٧٨؛ والدرر ١٥٥/١؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٥١/١.

اللغة: المنهاض الذي قد كُبر بعد الجبر، والمشعَّف: الذي شغفه الحبُّ.

المعنى: يرجو أن تسَمَحَ الظروف له، ولحبيبه أن ييوج كلَّ منهما إلى الآخر بما يَكُنْه لصاحبه من نوازع الهوى والهيام، فيزأب ما ألمَّ بقلبيهما من انكسار.

الإعراب: «بما»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «نُسَعَفُ» المذكور في البيت الذي قبل الشاهد في القصيدة.

«في فؤادينا»: جار ومجرور بالياء لأنه مثنى، و«نا»: مضاف إليه محله الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «استقرَّ» المحذوف. «من الهمِّ»: جار ومجرور متعلقان بحال من «ما».

«والهوى»: الواو: حرف عطف، «الهوى»: معطوف على «الهمِّ» مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر. «فيبرأ»: الفاء: حرف عطف، «يبرأ»: فعل مضارع مرفوع. «منهاضٌ»: فاعل مرفوع.

«الفؤاد»: مضاف إليه. «المشعَّف»: صفة لـ «منهاضٌ» مرفوع.

جملة «استقرَّ في فؤادينا»: صلة الموصول الاسمي لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «يبرأ منهاضٌ»: معطوفة على جملة «نُسَعَفُ» الاستئنافية المذكورة في البيت السابق من قصيدة الشاهد.

والشاهد فيه قوله: «في فؤادينا» إذا جاء بـ «فؤاد» مثنى على الأصل، والمستعمل المطرد فيما كان من هذا النحو أن يخرج مثناه إلى لفظ الجمع.

(٢) في الطبعتين: «جبتُهما»، وهذا تحريف.

والوجه الثالث: الأفراد، نحو قولك: «ما أحسن رأسهما!» و«ضربتُ ظَهْرَ الزَيْدَيْنِ». قال الشاعر [من البسيط]:

٦٩٣- كَأَنَّهُ وَجْهُ تَرْكِيَيْنِ قَدْ غَضِبَا [مُسْتَهْدِفٌ لِطْعَانٍ غَيْرِ مُنْجَحِرٍ]
وذلك لوضوح المعنى، إذ كل واحد له شيء واحد من هذا النوع، فلا يُشْكِِل،
فأتى بلفظ الأفراد، إذ كان أخف.

فإن كان ممّا في الجسد منه أكثر من واحد، نحو: «الْيَد»، و«الرَّجُل»، فإنك إذا ضممته إلى مثله، لم يكن فيه إلا التثنية، نحو: «ما أبسطَ يَدَيْهِمَا»، وأخفَ رَجْلَيْهِمَا! لا يجوز غير ذلك، فأما قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(١)، فإنما جمع؛ لأن المراد الأيمان، وقد جاء في قراءة عبد الله بن مسعود ﴿فاقطعوا أيمانَهُمَا﴾. وكذلك المنفصل من نحو «غلام»، و«ثوب»، إذا ضمنت منه واحداً إلى واحد، لم يكن فيه إلا التثنية، نحو: «غلامين»، و«ثوبين»، إذا كان لكل واحد غلامٌ وثوبٌ. ولا يجوز الجمع في مثل هذا؛ لأنه ممّا يُشْكِِل ويُلبّس، إذ قد يجوز أن يكون لكل واحد غِلْمانٌ وأثوابٌ، وقد حكى بعضهم: «وَضَعَا رِحَالَهُمَا»، كأنهم شبهوا المنفصل بالمتصل، وهو قليل، فاعرفه.

٦٩٣ - التخریج: البيت للفَرَزْدَق في ديوانه ص ٣٧١ (طبعة الصاوي)؛ وخزانة الأدب ١/ ٥٣٢، ٥٣٨، ٥٤٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٣/ ٢٦٦ (طعن).

اللغة: الهاء في «كأنه» يعود على الفرج الذي يصفه الفرزدق، وقد شبه هنا كل فِلَقَةٍ من هذا الفرج بوجه تركي، والأثرak غلاظ الوجوه عِراضها حمراها. الطعان: مصدر طعنه بالرمح. المنجحر: الداخر في الحجر.

المعنى: يريد أن فِلَقَة من هذا الفرج تشبه - من حيث الاحمرار والغلظة والعرض - وجه أحد الأثرak المشهورين بهذه الصفات، وخاصة إذا ما قُوبِلوا بحرب أو شدة فغضبوا.

الإعراب: «كأنه»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: اسمه محلّه النصب. «وجه»: خبر «كأن» مرفوع. «تركيين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «قد»: حرف تحقيق. «غضباً»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف: فاعل. «مستهدف»: صفة لـ«وجه» مرفوعة مثله. «لطعان»: جار ومجرور متعلقان بـ«مستهدف». «غير»: صفة ثانية لـ«وجه» مرفوعة مثله. «منجحر»: مضاف إليه مجرور.

جملة «كأنه وجه تركيين»: صفة لـ«جهم» في بيت سابق محلها الجز. جملة «غضباً»: صفة لـ«تركيين» محلها الجر، وجعلها البغدادی حالاً مع أن صاحبه «تركيين» نكرة، والمعنى يؤيد البغدادی في ذلك، وأجاز بعضهم مجيء الحال من النكرة.

والشاهد فيه أنه إذا أضيف الجزءان لفظاً ومعنى إلى متضمنيهما المتحدین بلفظ واحد، فلفظ الأفراد في المضاف أولى من لفظ التثنية كما في البيت، فإن «تركيين» متضمنان، ولفظهما متحد لجزأيهما، وهما الوجهان، فإن كل وجه جزء منه فلما أضيف إليهما أضيف بلفظ المفرد، وهو الوجه، وهو أولى من أن يثنى، فيقول: كأنه وجهاً تركيين، وجمعه أولى من الأفراد فلو قال: كأنه وجوه تركيين كان أولى من وجه تركيين.

ومن أصناف الاسم

المجموع

فصل

[نوعاه]

قال صاحب الكتاب: وهو على ضربين: ما صَحَّ فيه واحده، وما كُسر فيه، فالأول ما آخِره واوٌ أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلها بعدها نونٌ مفتوحة، أو ألفٌ وتاءٌ، فالذي بالواو والنون لمن يعلم في صفاته وأعلامه، كـ«المُسْلِمِينَ»، و«الزُّيْدِينَ»، إلّا ما جاء من نحو: «ثُبُونٌ»، و«قُلُونٌ»، و«أَرْضُونٌ»، و«أَخْرُونٌ»، و«إِوْزُونٌ». والذي بالألف والتاء للمؤنث في أسمائه وصفاته، كـ«الهنْدَاتِ»، و«الثَّمَرَاتِ»، و«المسلمات».

قال الشارح: اعلم أنّ الجمع ضمُّ شيء إلى أكثر منه، فالتثنية والجمع شريكان من جهة الجمع والضم، وإنّما يفترقان في المقدار والكميّة. والغرض بالجمع الإيجاز والاختصار، كما كان في التثنية كذلك، إذ كان التعبير باسم واحد أخفّ من الإتيان بأسماء متعدّدة. وربّما تَعَذَّرَ إحصاء جميع آحاد ذلك الجمع، وعطف أحدها على الآخر.

وهو على ضربين: جمعٌ تصحيح، وجمعٌ تكسير. فجمعُ الصّحّة ما سلم فيه واحده من التّغيير، وإنّما تأتي بلفظه البتّة من غير تغيير، ثمّ تزيد عليه زيادةً تدلّ على الجمع، كما فُعِلَ في التثنية، ويقال له: جمعٌ سالمٌ؛ لسلامة لفظ واحد من التّغيير، ويقال: جمعٌ على حدّ التثنية لسلامة صدره كما كان المثنى كذلك. وربّما قالوا: جمعٌ على هجائين؛ لأنّه يكون مرّةً بالواو والنون، ومرّةً بالياء والنون.

وإنّما جُعِلَ التثنية أصلاً في السلامة؛ لأنّ المثنى لا يكون إلّا سالمًا، والجمع قد يكون منه سالمٌ، وغيرُ سالمٍ. ألا ترى أنّه ليس كلّ الأسماء يُجمع جمعُ السلامة، فإنّه لا يقال في «مَسْجِدٍ»: «مَسْجِدُونَ»، ولا في «حَجَرٍ»: «حَجَرُونَ»؟ وإنّما المجموع منها جمعُ السلامة أسماءٌ مخصوصةٌ، وليست التثنية كذلك، إذ لا تكون إلّا سالمّةً مصحّحًا فيها لفظ الواحد نحو قولك في «مسجد»: «مسجدان»، وفي «حجر»: «حجران».

والمجموع جمعُ السلامة على ضربين: مذكّرٌ ومؤنثٌ، فالمذكّر يكون آخِره في الرفع بالواو والنون نحو: «الزُّيْدُونَ»، و«المسلمُونَ»، وفي الجرّ بالياء المكسور ما قبلها

والنون، نحو: «الزَيْدِيْنَ» و«المُسْلِمِيْنَ». والنصبُ محمول على الجزّ كما كان كذلك في التثنية. وإنّما اشترط في الياء أن يكون ما قبلها مكسورًا تحرّزًا من ياء التثنية، فإنّ التثنية في الجزّ والنصب بالياء، ويكون ما قبل يائها مفتوحًا. ولم يُشترط في الواو أن يكون ما قبلها مضمومًا؛ لأنّ من المجموع ما يكون ما قبل الواو فيه مفتوحًا، وهو المقصور، نحو: «المُضْطَفُون»، و«المُعْلُون». وقد تقدّمت العلة في جعل، رفع الاثنين بالألف ورفع الجمع بالواو في فصل التثنية بما أغنى عن إعادته.

وهذه الواو حرفُ الإعراب كما كانت الألف في التثنية كذلك، وهي علامةُ الرفع والجمع والقلة، فإنّه لا يُجمع على هذا الجمع إلّا ما كان من الثلاثة إلى العشرة، فهو من أبنية القلة، فإن أطلق بإزاء الكثير، فتجوّز. والحقيقة ما ذكرناه، وإنّما كان كذلك؛ لأنّ هذا الضرب من الجمع على منهاج التثنية، فكان مثله في القلة.

وليس كلّ الأسماء يُجمع هذا الجمع، إنّما يُجمع منها بالواو والنون ما كان مذكّرًا علمًا لمن يعقل، أو لصفات من يعقل، وذلك نحو: «الزَيْدُون»، و«المُسْلِمُونَ»، فلو قلت في «هِنْد»: «هِنْدُون»، لم يجز؛ لأنّه وإن كان علمًا يعقل، فليس مذكّرًا، ولو قلت في «حَجَر»: «حَجَرُونَ»، أو في «صَخْر»: «صَخْرُونَ»، لم يجز؛ لأنّه ليس بعلم عاقل، فلو سمّيت رجلاً بـ«حجر» أو «صخر»، جاز جمعه بالواو والنون؛ لأنّه بالتسمية قد جمع الأوصاف الثلاثة.

وإنّما قال: «لمن يعلم»، ولم يقل: «لمن يعقل»؛ لأنّ هذا الجمع قد وقع على القديم سبحانه، نحو قوله: ﴿وَالْأَرْضُ فَرْشَتُنَا فَعِمَّ الْمَهْدُونَ﴾^(١)، وقوله: ﴿أَمْ نَحْنُ الْفَالِقُونَ﴾^(٢) وقوله: ﴿أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾^(٣)، وهو كثير، فلذلك عدل عن اشتراط العقل إلى العلم، لأنّ الباري يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل. وإنّما قال: «لمن يعلم»، ولم يقل: «لأولي العلم»؛ لأنّ الباري سبحانه عالمٌ لذاته، لا بعلمٍ عنده، فجرى في العبارة على قاعدة مذهبه.

فإن قيل: ولم كان الجمع بالزيادة، ولم يكن بالتقصّان؟ قيل: لما كان الجمع تكثير الواحد، وجب تكثير حروف الواحد للدلالة على الجمع، لتكون الزيادة كالعوض من الأسماء الساقطة. هذا هو القياس إلّا أن توجد علة تقتضي الحذف والتخفيف.

فإن قيل: ولم فرّق بين جمع من يعقل، وما لا يعقل؟ قيل: القياس يقتضي التفرقة بين جمع من يعقل، وبين جمع ما لا يعقل، وبين كلّ مختلفين في لفظ، أو معنى. هذا هو الأصل، إلّا أن يدخل شيء في غير بابِه لضرب من المشاكلة.

فإن قيل: ولم اختصّ هذا الجمع بأعلام من يعقل وصفاتهم؟ قيل: لما كانت الحاجة ماسّة إلى الأعلام للإخبار عن كلّ شخص ممّن^(٤) يعقل بما له أو عليه، من تبائع

(١) الذاريات: ٤٨.

(٢) الواقعة: ٥٩.

(٣) الواقعة: ٦٤.

(٤) في الطبعين «لمن»، تحريف، والتصحيح عن جدول التصويبات الملحق بطبعة ليبزغ. ص ٩٠٨.

ومُعَامَلَةٌ وَغَيْرَهَا، كَانُوا بِشَبَاهَتَا مُعْتَنِينَ. وَتَصْحِيحُ الْفَاطْهَاتِ لِفَرْطِ اهْتِمَامِهِمْ بِهَا، فَجَعَلُوا لَجْمَعِهَا لَفْظًا يَحْفَظُ صَيغَتَهَا مِنَ التَّغْيِيرِ وَالتَّكْسِيرِ.

وَأَمَّا صِفَاتُهُمْ؛ فَإِنَّهَا جَارِيَةٌ مَجْرَى الْأَفْعَالِ، فَزَادُوا عَلَيْهَا بَعْدَ تَمَامِهَا عَلَى الْجَمْعِ، كَمَا يُفْعَلُ ذَلِكَ بِالْفِعْلِ فِي نَحْوِ: «يَقُومُونَ»، وَ«يَضْرِبُونَ» فَكَمَا جَمَعُوا أَفْعَالَهُمْ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، كَذَلِكَ جَمَعُوا صِفَاتِهِمْ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ تَجْرِي مَجْرَى الْفِعْلِ. وَأَمَّا النُّونُ فَكَالْعَوَاضِ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ اللَّذَيْنِ كَانَا فِي الْوَاحِدِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي فَصْلِ الثَّنِيَّةِ، وَتَحْرِيكُهَا لِلتَّلَاقِ السَّاكِنَيْنِ، وَهُمَا النُّونُ، وَمَا قَبْلَهَا مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ.

وُخِصَّ الْجَمْعُ بِالْفَتْحِ، لِيُفَرَّقَ بَيْنَ نُونِ الْجَمْعِ وَنُونِ الثَّنِيَّةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ. فَقَدْ جَاءَتْ أَسْمَاءٌ مَجْمُوعَةٌ جَمَعَ السَّلَامَةُ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ، وَلَيْسَتْ وَاقِعَةً عَلَى مَنْ يَعْقِلُ، وَهِيَ «ثُبَّةٌ»، وَ«قَلَّةٌ»، وَ«أَرْضٌ»، وَ«حَرَّةٌ»، وَ«إِوَرَّةٌ». وَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ أَسْمَاءٌ مَعْتَلَّةٌ مُنْتَقِصًا مِنْهَا، وَأَكْثَرُهَا مَحْذُوفَةٌ اللَّامُ، فَجُعِلَ جَمْعُهَا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ كَالْعَوَاضِ مِنَ الذَّاهِبِ مِنْهَا، فَ«ثُبَّةٌ» بِمَعْنَى الْجَمَاعَةِ مِنَ النَّاسِ وَغَيْرِهِمْ، وَأَصْلُهُ: «ثُبُوءٌ». وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «تُبِّيْتُ الشَّيْءَ» إِذَا جَمَعْتَهُ. قَالَ لَبِيدٌ [مِنْ الطَّوِيلِ]:

٦٩٤- تُبِّيْتُ ثَنَاءً مِنْ كَرِيمٍ وَقَوْلِهِ أَلَا ائْتَعَمَّ عَلَى حُسْنِ التَّحِيَّةِ وَاشْرَبِ
ف«تُبِّيْتُ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّامَ حُرْفُ عِلَّةٍ، وَأَنَّ الثَّاءَ فَاءٌ، وَالْبَاءَ عَيْنٌ، وَلَا يَدُلُّ أَنَّهُ مِنْ
وَاوٍ أَوْ يَاءٍ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ إِذَا وَقَعَتْ رَابِعَةً طَرَفًا، لَا تَثْبِتُ، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: «عَدَّيْتُ»،
وَ«خَلَّيْتُ»، وَهُوَ مِنْ «الْعَدْوِ»، وَ«الْخَلْوَةِ». لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْأَكْثَرُ فِيمَا حُذِفَتْ لَامُهُ مِنْ
الْوَاوِ، نَحْوُ: «أَخٍ»، وَ«أَبٍ»، وَ«غَدٍ»، وَ«هَنٍ»، قُضِيَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِنَ الْوَاوِ، وَالْأَكْثَرُ فِي

٦٩٤ - التخریج: البيت للبيد في ديوانه ص ٨؛ وسر صناعة الإعراب ص ٦٠٢؛ ولسان العرب ٢٩٨/١٣ (عهن)، ١٠٨/١٤ (نبا).

شرح المفردات: يثبي ثناءً: يتمم المدح، ويزيد فيه

الإعراب: «تثبي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «ثناء»: مفعول به منصوب بالفتحة. «من كريم»: جاز ومجرور متعلقان ب«تثبي». «وقوله»: الواو: حرف عطف، «قول»: معطوف على «كريم» مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «ألا»: حرف استفتاح. «أنعم»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «على حسن»: جاز ومجرور متعلقان ب«أنعم». «التحية»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «واشرب»: الواو: حرف عطف، «اشرب»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت.

وجملة «تثبي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنعم»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «اشرب».

والشاهد فيه قوله: «تثبي» واستدل بها على أن «ثبة» بمعنى الجماعة من الناس، وغيرهم، أصله «ثبوة» بدليل: تُبِّيْتُ، وَتُبِّيْتُ.

جمعها «ثَبَاتٌ» على قياس جمع الأسماء المؤنثة. قال الله تعالى: ﴿فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾^(١)، ف«ثَبَاتٌ» كقولك جماعاتٌ في تَفْرِقَةٍ، قال [من الطويل]:

٦٩٥- فَلَمَّا جَلَاها بِالْإِيامِ تَحَيَّرَتْ ثُبَاتٌ عَلَيْهَا ذُلُّها وَانْتِثَابُها
وقد ذهب أبو الحسن إلى أنه ثُبَّةُ الحوض، وهي وَسَطُهُ، من «ثَابَ الماء إليها»، وأن الكلمة محذوفة العين. والصواب أن يكون المحذوف فيه اللام، ويكون من «ثَبِثْتُ». وذلك أن مجتمع الماء وسطه. هذا مع كثرة ما حُذِفَ لاه من الأسماء، وقلة المحذوف العين، ألا ترى أنه لم يأتِ مِمَّا حُذِفَ عينه إلَّا في كلمتين، قالوا: «سَهْ» في «اسْتَبَ»، وقالوا: «مُذْ» في «مُنْذُ؟» وأما «قَلَّةٌ» فأصله «قُلُوءَةٌ» لقولهم: «قُلُوءٌ بِالْقَلَّةِ»، وجمعه «قَلَاتٌ»، و«قُلُوءٌ» لما ذكرناه، وله نظائر من كلامهم، قالوا: «بُرَّةٌ»، و«بُرُوءٌ»، و«سَنَّةٌ» و«سَيُونٌ»، و«مَائَةٌ» و«مِثُونٌ». كلُّ ذلك إنَّما جُمِعَ بالواو والنون عوضًا ممَّا حُذِفَ لاه، وربما كسروا أوله، فقالوا: «يُبُونٌ»، و«قُلُونٌ»، و«سَيُونٌ». كأنهم أرادوا أن يدخله ضربٌ من التكسير، ليعلم أنه ليس مصححًا من كل وجه، إنَّما ذلك لأمرٍ عرض فيه. ويؤكد عندك أنهم إنَّما جمعوه بالواو والنون لضربٍ من التعويض، أنهم إذا جمعوه بالتاء، ردوا ما حُذِفَ منه، وقالوا: «سَنَوَاتٌ»، وإذا حذفوا، قالوا: «سَيُونٌ»، وهذا ظاهرٌ.

وأما «أَرَضٌ»، و«أَرَضُونٌ»، فإنه وإن لم يكن منتقصًا منه شيء، فيكون جمعه بالواو

(١) النساء: ٧١.

٦٩٥- التخريج: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في أدب الكاتب ص ٤٤١؛ وجمهرة اللغة ص ٢٤٨، ١٣٣٤؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ٥٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٤١ (أيم)؛ والمحتسب ١/ ١١٨؛ والمصنف ٣/ ٦٣؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٣٠٤؛ ورصف المباني ص ١٦٥؛ والمنصف ١/ ٢٦٢.

شرح المفردات: جلاها: أظهرها وكشفها. الإيام: الدخان. تحيَّرت: اجتمعت بعضها إلى بعض. المعنى: يصف جماعة الثحل. فيقول: لما كشفها جاني العسل بالدخان، تجمعت جماعات.

الإعراب: «فلما»: الفاء بحسب ما قبلها، «لما»: ظرف زمان متضمن معنى الشرط مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ«تحيَّرت». «جلاها»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «بالإيام»: جارٌّ ومجرور متعلقان بـ«جلاها». «تحيَّرت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «ثبات»: اسم مبني على الكسر في محل نصب حال. «عليها»: جارٌّ ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «ذلها»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرٍّ مضاف إليه. «واكتئابها»: الواو: للعطف، «اكتئاب»: اسم معطوف على «ذلّ» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«ها»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «لما جلاها...» تحيَّرت: بحسب الفاء. وجملة «جلاها»: في محل جرٍّ مضاف إليه. وجملة «تحيَّرت»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «ذلها عليها»: في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: «ثبات» أي جماعات متفرقة.

والنون عوضاً منه، فإنَّ «أَرْضاً» اسمٌ مؤنَّثٌ، والقياسُ في كلِّ اسمٍ مؤنَّثٍ أن يدخله علَمُ التأنيث، للفرق بينه وبين المذكر، نحو: «قائم»، و«قائمة»، و«ظريف»، و«ظريفة»، و«رَجُل»، و«رَجُلَة». وأمّا ما تُركت منه العلامة، فللخفة والثقة بدلالة باقي الكلام عليه، قبله أو بعده، و«أَرْضٌ» مؤنَّثَةٌ، فكان فيها هاءٌ مرادةٌ، وكان التقدير: أَرْضَةٌ، فلَمّا حُذفت الهاء التي كان القياسُ يُوجبها ويستحقّها علَمُ الفرق، عوضوا منها الجمعَ بالواو والنون، فقالوا: «أَرْضُونَ»، وفتحوا الراء في الجمع، ليدخل الكلمة ضربٌ من التغيير استيحاشاً من أن يوفوه لفظَ التصحيح البتّة، وليُعلِّموا أيضاً أنَّ «أَرْضاً» ممّا سبيلُه لو جُمع بالتاء أن يُفْتَحَ راؤه، فيقال: «أَرْضَاتٌ»؛ لأنَّ «فَعْلَةً» إذا كان اسماً، وُجِّعَ بالألف والتاء، فإنَّ عينه تُحرَّكُ في الجمع بالفتح أبداً، نحو قولهم في «جَفَنَاتٍ»: «جَفَنَاتٌ»، وفي «قَصْعَةٍ»: «قَصْعَاتٌ»، فرقاً بين الاسم والصفة.

وأما «حَرَّةٌ»، فهي أرضٌ ذاتُ حجارة سود كالمُخرقة، يقال: «حَرَّةٌ»، و«أَحَرَّةٌ»، والجمعُ «حَرُونَ» و«أَحَرُونَ»، قال الشاعر [من الرجز]:

٦٩٦- لا خِمْسَ إِلَّا جَنْدَلُ الْأَحْرَيْنِ والخِمْسُ قد أَجْشَمَكَ الْأَمْرَيْنِ
وأصله: «أَحَرَّةٌ» على زنة «أَفْعَلَةٌ»، فكروها اجتماعَ مثلين متحرّكين، فنقلت حركة الأول إلى ما قبله، وهي الحاء، ثم أذغم أحدهما في الآخر. ومثله «إِوْرَةٌ» و«إِوْرُونَ». قال الشاعر [من البسيط]:

٦٩٧- تُلْقَى الْإِوْرُونَ فِي أَكْنَافِ دَارَتِهَا فَوُضِيَ وَبَيْنَ يَدَيْهَا التَّبْنُ مَنُثُورُ

٦٩٦ - التخريج: الرجز لزيد بن عتاهية في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٤٠؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٩٦، ١٣٣٤؛ ورصف المباني ص ٤٣٣؛ وسر صناعة الإعراب ص ٦١٧.

اللغة: الجندل: مكان في مجرى النهر فيه حجارة يشتدّ عندها جريان الماء. الأحرون: جمع الحرة وهي الأرض ذات الحجارة السود. الخمس (في الطبعين: «خَمْس»، وهذا تحريف): أن يفصل بين ورود الماء والورود التالي له ثلاثة أيام. أجشمك: كلفك. الأمزان: الفقر والمرض، أو الهرم والمرض، أو الشر والأم العظيم، والأمزون: الدواهي.

الإعراب: «لا»: نافية للجنس تعمل عمل «إن». «خمس»: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب. «إلا»: حرف حصر. «جندل»: خبر «لا» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «الأحرين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم. «والخمس»: الواو: حرف استئناف. «الخمس»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «قد»: حرف تحقيق وتقريب. «أجشمك»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به أول. «الأمرين»: مفعول به ثانٍ منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم.

وجملة «لا خمس...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «الخمس قد أجشمك»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أجشمك»: في محلّ رفع خبر. والشاهد فيه قوله: «الأحرين» حيث جاء جمع مذكر سالماً لـ «الحرة».

٦٩٧ - التخريج: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٤٦؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة، ص ١٣٣٥ =

والعمل فيهما واحد، لما دخل هذا الضرب من التغيير والادغام، فيُجرونه بجمعه على لفظٍ يحفظ صيغةً واحده، ولا يدخله تغيير آخرٍ بسبب الجمع، وقالوا: «حرّة»، و«خرّون»، فجمعوه أيضاً بالواو والنون حملاً على «أخرين»؛ لأنه من لفظه ومعناه. قال الشاعر [من الرجز]:

فَمَا حَوَتْ نَقْدَةً ذَاتُ الْحَرَيْنِ - ٦٩٨

مع أنّ فيه من الادغام مثل ما في «الأخرين»، فاعرفه.

وأما المؤنث، فجمعه السالم بالألف والتاء، نحو: «الهندات» و«المسلمات»، وكذلك ما ألحق بالمؤنث ممّا لا يعقل من نحو: «جبال راسيات»، و«جبال قائمات» فهذا الضرب من الجمع إذا زدت في آخره الألف والتاء، كالجمع المذكر السالم في سلامة واحده.

وقد اختلفوا في هذه الألف والتاء، فقال بعض المتقدمين: التاء للجمع والتأنيث، ودخلت الألف فارقةً بين الجمع والواحد، وقال قوم: التاء للتأنيث والألف للجمع. والذي عليه الأكثر أنّ الألف والتاء للجمع والتأنيث من غير تفصيل. والذي يدلّ على ذلك أمران: أحدهما: إسقاط التاء الأولى التي كانت في الواحد في قولك: «مسلمات»،

= ولسان العرب ٢٩٦/٤ (دور)، ٤٢٩/٥ (وزز).

شرح المفردات: الأوزون: جمع الإوزة. الأكناف: جمع كنف وهو الجانب. دارتها: منزلها، بيتها. الإعراب: «تلقى»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة المقدرة على الألف. «الأوزون»: نائب فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم. «في أكناف»: جاز ومجرور متعلقان بـ«تلقى». «دارتها»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «فوضى»: حال منصوب بفتحة مقدرة على الألف. «وبين»: الواو: حالية، «بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف متعلق بـ«منثور». «يديها»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «التين»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «منثور»: خبر مرفوع بالضمة.

وجملة «تلقى»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «التين منثور»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «الأوزون» حيث جاء جمع مذكر سالماً للإوزة.

٦٩٨ - التخرّيج: الرجز بلا نسبة في رصف المباني ص ٤٣٣؛ ومعجم البلدان ٢/٢٤٦ (حرّة نقدة).

الإعراب: «فما»: الفاء: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية لا عمل لها. «حوت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة منعاً لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث. «نقدة»: فاعل مرفوع بالضمة. «ذات»: بدل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «الحرين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم.

وجملة «حوت»: بحسب الفاء.

والشاهد فيه قوله: «الحرين» حيث جاء جمع مذكر سالماً للحرة.

فلولا دلالة الثانية على التأنيث كدلالتهما على الجمع؛ لم تسقط التاء الأولى، لئلا يُجمع في كلمة واحدة بين علامتي تأنيث. والأمر الثاني: أنك لو أسقطت أحدهما، لم يفهم من الحرف الثاني ما يفهم من مجموعهما من الجمع والتأنيث.

فإن قيل: ولم كانت الزيادة حرفين؟ وهلا كانت حرفاً واحداً. قيل: إنما زادوا حرفين؛ لأن جمع المؤنث السالم فرغ على جمع المذكر السالم، فكما أن المزيد في جمع المذكر السالم حرفان، كذلك كان مثله في جمع المؤنث، وكان الزائد الأول حرف مدّ ولين كما كان في الثنية والجمع.

وإنما اختيرت الألف دون الواو والياء لخفتها وثقل الجمع والتأنيث. واختيرت التاء معها لوجهين: أحدهما: أنها تُشبه الواو، ولذلك أبدلت منها في مواضع كثيرة، نحو: «تُكَاة»، و«تُخَمَّة»، والواو أخت الألف. والوجه الثاني: أنها تدلّ على التأنيث، فركبت مع الألف ليدلّا على الجمع والتأنيث. وهذه التاء هي حرف الإعراب في هذا الجمع؛ لأنها حرف صيغت الكلمة عليه لمعنى الجمع، فكانت كالواو والياء في الجمع المذكر السالم، فالتاء والضمّة عليها بمنزلة الواو في «الزيدون»، والتاء والكسرة بمنزلة الياء في «الزيدين».

قال صاحب الكتاب: والثاني يعمّ مَنْ يعلم وغيرهم في أساميهم، وصفاتهم كـ«رجالٍ» و«أفراسٍ»، و«جعافِرٍ»، و«ظرافٍ»، و«جِبادٍ».

قال الشارح: قوله: «الثاني» يريد الثاني من ضربَي الجمع، وهو جمع التكسير، وهو يعمّ من يعقل وما لا يعقل، نحو: «رجالٍ»، و«أفراسٍ» والمذكر والمؤنث، نحو: «هُنودٍ»، و«زُيُودٍ». وإنما قيل له: «مكسرٌ»، لتغيّر بنيته عما كان عليها واحده، فكأنك فككت بناء واحده، وبنيته للجمع بناءً ثانياً، فهو مشبّه بتكسير الأبنية لتغيّر بنيتها عن حال الصحة.

وهذا التغيّر يكون تارةً بزيادة، وتارةً بنقص، وتارةً بتغيير بنية الواحد من غير زيادة ولا نقص في الحروف. فأما التغيير بالزيادة، فنحو: «رَجُلٍ»، و«رِجالٍ»، و«فَرَسٍ»، و«أفراسٍ». ومثال التغيير بالنقص «إزارٌ»، و«أزُرٌ»، و«خِمَارٌ»، و«خُمُرٌ». وأما تغيير البناء، فهو راجع إلى تغيير الحركات، نحو: «أَسَدٍ»، و«أُسْدٍ»، و«وَتْنٍ»، و«وُتْنٍ». والأصل في ذلك الجمع بالزيادة لما ذكرناه، نحو: «فَلَسٍ» و«أَفْلَسٍ» و«فُلُوسٍ»، و«كَعْبٍ»، و«أَكْعَبٍ»، و«كِعَابٍ». فأما «إزارٌ»، و«أزُرٌ»، و«خِمَارٌ»، و«خُمُرٌ»، و«أَسَدٌ»، و«وَتْنٌ»، و«وُتْنٌ»، فمنتقص منه ومقصور من «فُعُولٍ»، وأصله «أزُورٌ»، و«أُسُودٌ»، لكنهم حذفوا منه الواو لضرب من التخفيف.

واعلم أن إعراب هذا الضرب يكون باختلاف الحركات، نحو: «هذه دُورٌ

وَقُصُورٌ»، و«رَأَيْتُ دَوْرًا وَقُصُورًا»، و«مَرَرْتُ بَدْوَرٍ وَقُصُورٍ» بخلافِ جمع الصَّحَّةِ. وإنَّما كان إعرابه بالحركات؛ لأنَّه أشبه المفرد؛ لأنَّ الصيغة تستأنف له كما تستأنف للمفرد، وليس كذلك جمعُ السلامة، فإنَّ الصيغة فيه هي صيغةُ المفرد. وإنَّما زيد عليه زيادةٌ تدلُّ على الجمع، ويؤكدُ شَبَهَ التكسير بالمفرد أنَّهم قد يصفون المفردَ بجمع التكسير، نحو قولهم: «بُرْزَمَةُ أَغْشَارٍ»^(١)، و«ثُوبٌ أَسْمَالٌ»^(٢)، و«قِدْرٌ أَكْسَارٌ»^(٣)، ولا يفعلون ذلك في جمع السلامة فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: وحكمُ الزياتين في «مسلمون» نظيرُ حكمهما في «مسلمان»، الأولى عِلْمٌ ضَمَّ الاثنتين فصاعدًا إلى الواحد، والثانية عوضٌ من الشَّيْئَيْنِ وتسقط عند الإضافة.

قال الشارح: حكمُ الزياتين في الجمع السالم، وهما الواو والنون في الرفع، والياء والنون في الجزِّ والنصب، حكمُ الزياتين في التثنية، فكما كانت الألف في التثنية عوضًا من ضمِّ اسم إلى اسم، وهو معنى الدلالة على التثنية، والثاني، وهو النون، عوضًا من الحركة والتنوين على ما قرَّرناه، فكذلك الواو في الجمع السالم، والياء عوضٌ من ضمِّ الاسمين فصاعدًا إلى الاسم المذكور، وهو معنى الجمع.

وفي هذه الواو ستُّ علامات: الجمعُ والتذكير؛ لأنَّ هذا الضرب من الجمع إنَّما هو للمذكرين ممَّن يعقل، والسلامة، والقلة، وعلامةُ الرفع، وحرف الإعراب، وكذلك الياء. هذا مذهبُ سيبويه، وقد تقدَّم ذكرُ الخلاف فيه.

وأما النون؛ فعوضٌ من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد على حدِّ ما ذكرناه في التثنية، قال: «وتسقطان في الإضافة»، يعني نون التثنية، ونون الجمع، نحو قولك: «جاءني مسلمو زيد»، و«رأيت مسلمي زيد»، و«مررت بمسلمي زيد»، كما تقول: «جاءني غلاما زيد» و«رأيت غلامي زيد»، و«مررت بغلامي زيد». وإنَّما حُذفت هذه النون في الإضافة، لأنَّها عوضٌ من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد، والتنوين يُحذف مع الإضافة، فحُذفت النون ههنا كحذفه.

فإن قيل: فإذا كانت النون عوضًا من الحركة والتنوين جميعًا، فما بالها تُحذف مع الإضافة مع ثبوت أحد بدليها، وهو الحركة؟ قيل: لما ثبتت مع الألف واللام مع حذف أحد

(١) أي: متكسرة. وانظر: لسان العرب ٥٧٣/٤ (عشر).

(٢) أي: بال. وانظر: لسان العرب ٣٥٤/١١ (سمل).

(٣) أي: عظيمة موصلة لكبرها أو قدامها.

وانظر: لسان العرب ١٣٩/٥ (كسر).

بدليها، وهو التنوين؛ حُذفت مع الإضافة مع ثبوت أحد بدليها، وهو الحركة، ليعتدلا.
 فإن قيل: فهلا عكس الأمر فيهما؟ فالجواب أن الإضافة تقتضي الاتصال؛ لأن
 المضاف إليه داخل في المضاف من تمامه، والنون تفصل الاسم مما بعده، فكان إثبات
 النون مع الإضافة نقضاً للغرض بالإضافة. والألف واللام يفصلان الاسم مما بعده؛
 لأنهما يمنعان الإضافة على حد منع النون؛ فكان في ثبوت النون مع الألف واللام تقريراً
 للمعنى، وتأكيذاً له من غير تدافع. ووجه ثان أن الألف قد تلحق الواحد المنصوب مع
 الألف واللام في القوافي ورؤوس الآي، كقوله تعالى: ﴿فَاصْلُوهَا السَّبِيلًا﴾^(١) ﴿وَنُظُنُّونَ بِاللَّهِ
 الظُّنُونًا﴾^(٢) ونحو قول الشاعر [من الوافر]:

أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا^(٣)

فلو أسقط النون مع الألف واللام في التثنية، لالتبست بالواحد فيما ذكرناه فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: وقد أجري المؤنث على المذكر في التثنية بين لفظي الجر
 والنصب، ف قيل: «رأيت المسلمات»، و«مررت بالمسلمات»، كما قيل: «رأيت
 المسلمين»، و«مررت بالمسلمين».

قال الشارح: قد ذكرنا أن إعراب هذا الجمع بالحركات على القياس، وليس الأمر
 فيه كالتثنية والجمع اللذين إعرابهما بالحروف، وإذا كان إعرابه بالحركات، فزُفَعه بالضم،
 نحو: «هذه مسلمات»، وفي الجر: «مررت بمسلمات»، والنصب محمول على الجر،
 فيكون في موضع النصب مكسوراً.

وإنما حُمل النصب فيه على الجر لوجهين: أحدهما: أن جمع المؤنث السالم فرغ
 على جمع المذكر السالم، فكما حُمل منصوب جمع المذكر على مجروره في مثل:
 «مررت بالزبيدين» و«رأيت الزبيدين»، كذلك حُمل منصوب جمع المؤنث السالم على
 مجروره في مثل: «مررت بالمسلمات»، و«رأيت المسلمات»، ليكون الفرغ على منهاج
 الأصل، ولا يخالفه. والوجه الثاني: أن جمع المؤنث السالم يوافق جمع المذكر السالم
 في أشياء، ويخالفه في أشياء. فأما الموافقة، ففي سلامة الواحد، وزيادة الزائدتين لعلامة
 الجمع، وكون الزائد الأول حرف مد.

وأما المخالفة، فمن جهة أن الزائد الثاني - وهو التاء - حُرِف الإعراب يجري عليها
 حركات الإعراب، وليس كذلك الجمع المذكر، فإن النون لا يدخلها إعراب. ومنها أن

الزيادة الأولى التي هي الألف لا تتغير كما تتغير الزيادة الأولى في جمع المذكر، نحو: «الزيدون»، و«الزيدين»، فتكون في الرفع واوًا، وفي الجر والنصب ياء.

وتثبت الزيادة الثانية وهي التاء - في الجمع المؤنث السالم، ولا تُحذف في الإضافة، نحو: «مسلماتك». وتُحذف النون من جمع المذكر في الإضافة إذا قلت: «مسلموك»، و«مسلمو زيد». فبالمعنى الذي استويا فيه؛ حُمِلَ أحدهما على الآخر؛ لأنَّ الشيء يُقاس على الشيء إذا كانا مشتبهين في معنى ما، وإن كانا مختلفين في أشياء أخرى. فبالمشابهة حُمِلَ جمع المؤنث على جمع المذكر، بأن جعل للرفع علامة مفردة، وللجر والنصب علامة واحدة اشتركا فيها، فقيل: «جاءني مسلمات»، و«رأيت مسلمات»، و«مررت بمسلمات». ولا يجوز فتح هذه التاء عندنا، وأجازه البغداديون، وأنشدوا لأبي ذؤيب [من الطويل]:

فلما اجتلاها بالإيام تحيَّرت ثباتاً عليها دُلَّها وانكسارها^(١)

وحكوا أيضاً: «سمعتُ لغاتهم». ولا حجةَ لهم في ذلك، لاحتمال أن يكون «لُغاتٌ» و«ثباتٌ» واحداً، فأصل «ثَبَّةٌ»: «ثُبُوءٌ»، وأصل «لُغَةٌ»: «لُغُوءٌ» مثل «ثُفْرَةٌ»، و«ثُفْرَةٌ»، وإن كان استعمالهما بحذف اللام، إلا أنَّهم تَمَمُوهُما، كقولهم: «حَلَاةٌ»، و«حُلَى»، و«مُهَاءٌ»، و«مُهَى». وقال أبو الخطَّاب: «واحدُ الطُّلَى طُلَاةٌ»، فكذلك لغاتهم تكون على «فُعْلَةٍ». وحكى أحمد بن يحيى «سِمٌ»، و«سَمٌ»، و«سُمَاءٌ»، فردَّ اللام، وإن كان الاستعمال بحذفها، فلُغاتٌ مثل «سُمَاءٍ». ومثله في الحذف والإتمام قولهم: «عَدَّ» و«عَدَّوْ» في قوله [من الرجز]:

لا تَفْلُوْها واذْلُوْها ذَلُوا إن مع اليَومِ أخاه عَدَّوْ^(٢)

ويكون أجرى التاء في المفرد مجراها في الجمع، فردَّ اللام مع المفرد كما تردَّ مع الجمع في قولهم: «أَخَوَاتٌ»، فإن قالوا: إضافته إلى الجمع تدلُّ أنه جمع؛ قيل: لا تدلُّ إضافته إلى الجمع على أنه جمع لاحتمال أن يكون من قبيل قوله [من الوافر]:

٦٩٩- كُلُّوا فِي بَغْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا فَإِنْ زَمَانُكُمْ زَمَنْ خَمِيصُ

(١) تقدم بالرقم ٦٩٥.

(٢) تقدم بالرقم ٣٤.

٦٩٩ - التخريج: البيت بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٢٣؛ وتخليص الشواهد ص ١٥٧؛ وخزانة الأدب ٥٣٧/٥، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٣؛ والدرر ١/١٥٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٧٤؛ والكتاب ١/٢١٠؛ والمحتسب ٢/٨٧؛ والمقتضب ٢/١٧٢؛ وجمع الهوامع ١/٥٠.

اللغة: تعفوا: تُمنح لكم العافية. الخميص: الجذب والجوع.

المعنى: على الإنسان أن يحسب للأيام الشديدة حسابها. وحتى الطعام يجب الإقلال منه، فأول فائدة منه هي الصحة.

فأما قوله تعالى: ﴿حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَصَلَّى سَمْعَهُمْ﴾^(١)، فيحتمل أن يكون من قبيل البيت، اكتفى بلفظ الإفراد عن الجمع لعدم الإلباس، ويجوز أن يكون «السمع» مصدرًا، والمراد: مواضع سمعهم. ومثله قول الشاعر [من البسيط]:

٧٠٠- إِنْ الْعُيُونُ الَّتِي فِي طَرْفِهَا مَرَضٌ قَتَلْنَاهُمْ لَمْ يُخَيِّرْ قَتْلَانَا
فِيَّهِ أَفْرَدَ «الطرف»، إذ كان مصدرًا كـ «السمع».

فإن قيل: فقد قالوا: «استأصل الله عزقاتهم»، أي: شأفتهم، بفتح التاء، هكذا جاء في كتاب العين عن الخليل^(٢)، وهذا الاسم ليس منتقضا منه، فيقال: تَمَّ؛ قيل يحتمل أن يكون «عزقاتهم» واحدًا، والألف فيه للإلحاق بـ «دزهم»، فألفه كآلف «مغزاة»، و«سغلاة»، فاعرفه.

= الإعراب: «كلوا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. «في بعض»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «كلوا». «بطنكم»: مضاف إليه مجرور، و«كم»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «تعفوا»: فعل مضارع مجزوم (لأنه جواب الطلب) بحذف النون من آخره، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. «فإن»: الفاء: استثنائية، «إن»: حرف مشبه بالفعل. «زمانكم»: اسم «إن» منصوب، و«كم»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «زمن»: خبر «إن» مرفوع بالضممة. «خميص»: صفة مرفوعة.

وجملة «كلوا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تعفوا»: جواب شرط لأداة شرط مقدرة لا محل لها من الإعراب. وجملة «زمانكم زمن خميص»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «في بطنكم» حيث وضع «البطن» موضع «البطن» اجتزاءً بالمفرد عن الجمع.

(١) البقرة: ٧.

٧٠٠- التخريج: البيت لجبرير في ديوانه ص ١٦٣؛ وشرح شواهد المغني ٧١٢/٢؛ والمقاصد النحوية ٣٦٤/٣.

اللغة: المرض هنا انكسار الجفن انكسار غنَج ودلال.

المعنى: إن العيون التي تنكسر جفونها انكسار غنج ودلال قتلنا قتلاً لا حياة بعده.

الإعراب: «إن»: حرف مشبه بالفعل. «العيون»: اسمه. «التي»: اسم موصول صفة لـ «العيون» محله النصب. «في طرفها»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدّم محذوف، و«ها»: مضاف إليه. «مرض»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «قتلنا»: فعل ماضٍ، والنون: فاعل و«نا»: مفعول به. «ثم»: حرف عطف. «لم»: حرف نفي وقلب وجزم. «يحيين»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون النسوة، ومحله الجزم بـ «لم»، والنون: فاعل. «قتلنا»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر، و«نا»: مضاف إليه.

وجملة «إن العيون... قتلنا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «في طرفها مرض»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «قتلنا»: خبر «إن» محلها الرفع، وعطف عليها جملة «لم يحيين».

والشاهد فيه قوله: «طرفها» حيث أفرد «الطرف» مع أنه عائد على العيون، وهي جمع، وخُرج ذلك بأن (طرفاً) في الأصل مصدر يدل على المفرد والمثنى والجمع.

(٢) كتاب العين ١٥٢/١ (عرق).

فصل

[جمع القلة وجمع الكثرة]

قال صاحب الكتاب: وينقسم إلى جمع قلة، وجمع كثرة، فجمع القلة العشرة فما دونها، وأمثلة: «أفعل»، «أفعال»، «أفعله»، «فعله» كـ «أفلس» و«أثواب»، و«أجربة»، و«غلمة». ومنه ما جُمع بالواو والنون، والألف والتاء، وما عدا ذلك جُموع كثرة^(١).

قال الشارح: كان القياس أن يجعل لكل مقدار من الجمع مثال يمتاز به من غيره، كما جعلوا للواحد والاثني والجمع، فلما تعدد ذلك إذ كانت الأعداد غير متناهية الكثرة؛ اقتصروا على الفصل بين القليل والكثير، فجعلوا للقليل أبنية تُغايِر أبنية الكثير، ليمتيز أحدهما من الآخر.

والمراد بالقليل الثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وما فوق العشرة فكثير. أبنية القلة أربعة أمثلة من التكسير، وهي: أفعل مثل: «أفلس»، و«أكعب»، وأفعل، مثل: «أجمال»، و«أفارس»، وأفعله، مثل: «أزغفة»، و«أجربة»، وفعله، مثل: «غلمة»، و«صبيّة». ومن ذلك جمعا السلامة بالواو والنون، نحو: «الزبدون»، و«المسلمون»، والألف والتاء. فهذان البناءان أيضًا من أبنية القلة؛ لأنهما على منهاج الثنية، والثنية قليل، فكانا مثله.

ويدل على أن هذه الأبنية للقلة أمران: أحدهما: أنك تُصغرها على لفظها، فتقول في تصغير «أفلس»: «أفيلس»، وفي «أجمال»: «أجمال»، وفي «أجربة»: «أجربة»، وفي «غلمة»: «غلمة». ولو كانت للكثير، لرددتها إلى الواحد، ثم تجمعها بالواو والنون إن كانت لمن يعقل، وبالألف والتاء إن كانت لغيره، نحو قولك في «رجال»، «رُجُلُون»، وفي «غلمان»، «غَلِيمُون»، وفي «جمال»: «جَمِيلَات»، وفي «دراهم»: «دُرَيْهَمَات». والثاني: أنك تُفسر به العدد القليل، فتقول: «ثلاثة أفلس»، و«أربعة أجمال»، و«خمس أزغفة»، و«ثلاثة صبيّة». وكذلك الجمع بالواو والنون، والألف والتاء. تقول: «ثلاثة بَيْن»، و«ثلاث شجرات». فتميّزك بهذه الجموع العدد القليل دليل على ما قلناه، ولذلك عابوا على حسان قوله [من الطويل]:

٧٠١- لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَفْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

(١) أثبتت الدراسات اللغوية الحديثة أن التفريق في الدلالة العددية بين جمع القلة وجمع الكثرة هو تفريق مصطنع، ورأى مجمع اللغة العربية في القاهرة أن الجمع أيًا كان نوعه (جمع تكسير أو جمع تصحيح) يدل على القليل والكثير، وإنما يتعين أحدهما بالقرينة.

انظر: في أصول اللغة ٣/٧٦؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٤.

٧٠١- التخريج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٣١؛ وأسرار العربية ص ٣٥٦؛ وخزانة الأدب =

قالوا: البيت مَذْحُ، وقد كان ينبغي أن يقول: لنا الجِفْنَانُ البَيضُ؛ لأنَّ الغَرَّةَ بَيَاضٌ سَيَرٌ، وكان حقُّه أن يستعمل «السُّيُوف» موضع «الأسياف». وهذا، وإن كان الظاهر ما ذكره، إلّا أنَّ العرب قد تستعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير. من ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْعُرْفَتِ آمِنُونَ﴾^(١)، وقال: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾^(٢)، ولا يعد الكريم سبحانه بأنَّ في الجَنَّةِ عُرْفَاتٍ يسيرةً، وكذلك ليس المراد بقوله: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ العشرة فما دونها، وإنَّما الإخبارُ عن هذا الجنس قليله وكثيره. وذلك أنَّ المجموع قد يقع بعضها موضع بعض، ويُسْتَغْنَى ببعضها عن بعض، ألا ترى أنَّهم قالوا: «رَسَنٌ»، و«أَرْسَانٌ»، و«قَلَمٌ»، و«أَقْلَامٌ»، واستغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة؟ وقالوا: «رَجُلٌ»، و«رِجَالٌ»، و«سَبْعٌ»، و«سَبَاعٌ» ولم يأتوا لهما ببناء قلة؟ وأقيسُ ذلك أن يُسْتَغْنَى بجمع الكثرة عن القلة، لأنَّ القليل داخلٌ في الكثير.

واعلم أنَّ هذا الفصل بين أبنية القليل والكثير، إمَّا وقع في الثلاثي لخفة لفظه وكثرة دَوْره، إذ الكلمة إذا كثرت، كثُر التصرُّفُ فيها، ألا ترى أنَّهم قد بلغوا بينات الثلاثة في الزيادة سبعة أحرف، نحو: «اشهيباب»^(٣)، فزيد على الثلاثة أربعة أحرف، فلم يَزِدْ على الأربعة أكثر من ثلاثة أحرف، نحو: «اخرنجام»^(٤)، ولم يَزِدْ على الخمسة أكثر من

= ١٠٦/٨، ١٠٧، ١١٠، ١١٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٢١؛ والكتاب ٥٧٨/٣؛ ولسان العرب ١٣٦/١٤ (جرا)؛ والمحاسب ١٨٧/١؛ والمقاصد النحوية ٥٢٧/٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٥/١؛ والخصائص ٢٠٦/٢؛ والمقتضب ١٨٨/٢.

اللغة: الجفنتا: جمع الجفنة، وهي القصعة. الغرّ: البيض من كثرة الشحم. المعنى: يصف الشاعر قومه بالكرم فيقول: إنَّ موائدهم معدة للأضياف، وسيوفهم تقطر دماً لكثرة خوضهم الحروب.

الإعراب: «لنا»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم. «الجفنتا»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «الغرّ»: نعت «الجفنتا» مرفوع. «يلمعن»: فعل مضارع مبني على السكون، والنون: ضمير في محل رفع فاعل. «بالضحي»: جار ومجرور متعلقان بـ«يلمعن». «وأسيافنا»: الواو: حرف استئناف، «أسيافنا»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. و«نا»: ضمير في محل جر بالإضافة. «يقطرن»: فعل مضارع مبني على السكون، والنون: ضمير في محل رفع فاعل. «من نجدة»: جار ومجرور متعلقان بـ«يقطرن». «دما»: تمييز منصوب بالفتحة.

وجملة «لنا الجفنتا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يلمعن»: في محلّ نصب حال. وجملة «أسيافنا يقطرن»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يقطرن»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. والشاهد فيه قوله: «الجفنتا» حيث إنه إن ثبت اعتراض النابغة على حسن بقوله: «قللت جفانك وسيوفك» لكان فيه دليل على أن المجموع بالألف والتاء جمع قلة.

(٢) الأحزاب: ٣٥

(١) سبأ: ٣٧.

(٣) مصدر «اشهاب»، بمعنى: صار لونه بياضاً يخالطه سواد. (لسان العرب ٥٠٨/١ (شهب)).

(٤) مصدر «اخرنجم». واخرنجم القوم: ازدحموا، واخرنجمت الإبل: اجتمعت وبركت. (لسان العرب ١٣٠/١٢ (حرجم)).

حرف واحد، نحو: «عَضْرَفُوطٌ»^(١)، فثبت بما ذكرناه كثرةُ تصرُّفهم في الثلاثي، وقلةُ تصرُّفهم في الرباعي والخماسي. فلذلك كان لكلِّ مثال من أمثلة الثلاثي أمثلة كثيرة في الكثرة والقلة، ولم يكن للرباعي إلا مثال واحد، القليل والكثير فيه سواء، وهو «فَعَالِلٌ»، نحو: «خَنَاجِرٌ»، و«بَرَاثِنٌ». ولم يكن للخماسي مثال في التكسير، لانحطاطه عن درجة الرباعي في التصرف، وكان محمولاً على الرباعي في جمعه، نحو: «فَرَارِدَةٌ»^(٢)، و«سَفَارِجٌ»^(٣)، كـ«جَعَاغِرٌ». فهو بناءٌ واحدٌ للكثير والقليل بخلاف الثلاثي الذي له أبنية كثيرة.

واعلم أنَّ أبنية القلة أقرب إلى الواحد من أبنية الكثرة، ولذلك يجري عليه كثيرٌ من أحكام المفرد. ومن ذلك جوازُ تصغيره على لفظه خلافاً للجمع الكثير، ومنها جوازُ وصف المفرد بها، نحو: «ثَوْبٌ أَسْمَالٌ»، و«بُرْمَةٌ أَغْشَارٌ». ومنها جوازُ عَوْدِ الضمير إليها بلفظ الإفراد، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لِّتُنَبِّحَ بِطُغْيَانِهِ﴾^(٤).

فصل

[إعراب جمع المذكر السالم بالحركات في بعض اللغات]

قال صاحب الكتاب: وقد يُجَعَلُ إعرابُ ما يُجَمَعُ بالواو والنون في النون، وأكثرُ ما يجيء ذلك في الشعر، ويُلَزَمُ الباء، إذ ذاك قالوا: «أَتَتْ عَلَيْهِ سِنِينَ»، وقال [من الطويل]:

٧٠٢- دَعَانِي مَنْ نَجِدِ فَإِنَّ سِنِيئَهُ لَعَبْنٌ بِنَا شَيْبَا وَشَيْبُنَا مُرْزَا

(١) العضر فوط: دويبة بيضاء ناعمة، وقيل: ذَكَرَ الْعِظَاء. (لسان العرب ٣٥١/٧) (عضر فوط).

(٢) جمع «فرزدق». انظر: لسان العرب ٣٠٧/١٠ (فرزدق).

(٣) جمع سَفَرَجلة. وانظر: لسان العرب ٣٣٨/١١ (سفرجل).

(٤) النحل: ٦٦.

٧٠٢- التخريج: البيت للصمة بن عبد الله القشيري في تخليص الشواهد ص ٧١؛ وخزانة الأدب ٥٨/٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٧٦؛ وشرح التصريح ٧٧/١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٩٧؛ والمقاصد النحوية ١٦٩/١؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٥٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٩؛ ولسان العرب ٤١٣/٣ (نجد)، ٥٠١/١٣ (سنه)؛ ومجالس ثعلب ص ١٧٧، ٣٢٠.

اللغة: دعاني: اتركاني. نجد: اسم موضع. السنين: ج السنة، وهي العام. المرد: ج الأمرد، وهو الذي لم يثبت شعر بوجهه.

المعنى: يطلب الشاعر إلى صديقيه أن يتركا من ذكر نجد لأن الأيَّام التي قضاها هناك شيبته رغم صغره، وذلك لكثرة ما لاقى من المآسي والأحزان.

الإعراب: «دعاني»: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «من نجد»: جار ومجرور متعلقان بـ «دعاني». «فإن»: الفاء استئنافية، و«إن»: حرف مشبّه بالفعل. «سنيته»: اسم «إن» منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «لعين»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «بنا»: جار ومجرور=

وقال سَحْنِم [من الوافر]:

٧٠٣- وَمَاذَا يَذَّرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

قال الشارح: اعلم أنَّ من العرب من يجعل إعراب ما يُجمع بالواو والنون في النون، وذلك إنَّما يكون فيما يُجمع بالواو والنون عوضًا من نقص لحقه، نحو قولك: «سِنُون»، و«قُلُون»^(١)، و«ثُبُون»^(٢). والشيخ قد أطلق ههنا، والحق ما ذكرته.

= متعلّقان بـ «لعين». «شيبًا»: حال منصوبة. «وشييننا»: الواو: حرف عطف، و«شييننا»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والنون: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، و«نا»: ضمير متصل مبنيّ في محل نصب مفعول به. «مردًا»: حال منصوب.

وجملة «دعاني...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «إنّ سنيه...»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لعين...»: في محل رفع خبر «إن». وجملة «شييننا...»: معطوفة على جملة «لعين»، فهي مثلها في محل رفع.

والشاهد فيه قوله: «فإنّ سنيه» حيث نصب «سنيين» بالفتحة على لغة بعض العرب. ولو عاملها معاملة جمع المذكر السالم لقال: «سنيه»، لأنّ نون الجمع تُحذف عند الإضافة.

٧٠٣- التخرّيج: البيت لسحيم بن وثيل في إصلاح المنطق ص ١٥٦؛ وتخليص الشواهد ص ٧٤؛ وتذكرة النحاة ص ٤٨٠؛ وخزانة الأدب ٦١/٨، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨؛ وحماسة البحتري ص ١٣؛ والدرر ١/١٤٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ٦٢٧/٢؛ وشرح التصريح ٧٧/١؛ وشرح ابن عقيل ص ٤١؛ ولسان العرب ٥١٣/٣ (نجد)، ٩٩/٨ (رفع)، ٢٥٥/١٤ (دري)؛ والمقاصد النحويّة ١٩١/١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٤٨/٧؛ وجواهر الأدب ص ١٥٥؛ وشرح الأشموني ٣٨/١، ٣٩؛ والمقتضب ٣٣٢/٣؛ وجمع الهوامع ٤٩/١.

المعنى: ماذا يريد الشعراء منّي؟ وكيف يمتنون أنفسهم في خديعتي وقد بلغت سنّ الأربعين، وهي سنّ الحنكة والتجربة والاختبار؟

الإعراب: «وماذا»: الواو: بحسب ما قبلها، و«ماذا»: اسم استفهام مبني في محلّ نصب مفعول به مقدّم لـ «يذري»؛ أو «ما»: اسم استفهام مبني في محلّ رفع مبتدأ أو خبر مقدّم، و«ذا»: اسم موصول في محلّ رفع خبر المبتدأ «ما» أو مبتدأ مؤخر. «يذري»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة على الياء للثقل. «الشعراء»: فاعل مرفوع بالضمّة. «متي»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يذري». «وقد»: الواو: حالية، و«قد»: حرف تحقيق. «جاوزت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «حدّ»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الأربعين»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة «ماذا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يذري الشعراء»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، أو ابتدائية لا محل لها من الإعراب إذا أعربنا «ماذا» مفعولاً به. وجملة «قد جاوزت»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «الأربعين» حيث أعرب بالحركات، فجُزّ بالكسرة، ولم يعامل معاملة جمع المذكر السالم الذي هو الأكثر شيوعاً. وقيل: إنّ كسرة النون، هنا، لغة من لغات العرب، وقيل: كسرت النون على ما هو الأصل في التخلّص من التقاء الساكنين.

(١) جمع «قلة»، وهي عودان يلعب بهما الصّبيان. (لسان العرب ١٩٩/١٥ (قلا)).

(٢) جمع «ثبة»، وهي الغصبة من الفُرسان. (لسان العرب ١٠٧/١٤ (تبا)).

ويلزم فيه الياء، فتقول: «هذه سِنِينٌ»، و«رأيت سِنِينًا»، و«مررت بسنين». وإنما جاز إعراب النون في هذا الضرب من الجمع؛ لأنَّ النون فيه قامت مقام الحرف الذاهب، فجعلوها [من] ^(١) كلام الكلمة. وإنما ألزموه الياء ليصير نظير «غَسْلِينَ» ^(٢) ونحوه من الأسماء المفردة، و«غَسْلِينَ»، «فَغْلِينَ» من «الغُسالة». وأجاز أبو العباس المبرد التزام الواو، فيكون مثل «زَيْتُونٍ»، فأما قوله [من الطويل]:

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ... إلخ

وقبله:

لَحَى اللَّهُ نَجْدًا كَيْفَ يَتْرُكُ ذَا الْغَنَى فَقِيرًا وَحُرَّ الْقَوْمِ تَخْسِبُهُ عَبْدًا
البيت للصِّمَّة بن عبد الله القُشَيْرِي، والشاهد فيه أنه جمع بين النونين والإضافة في قوله: «سِنِينَهُ». والقياس فيه «سنينه»، لكنه جعل النون حرف الإعراب، وألزمه الياء، ليكون كـ«غَسْلِينَ». ومثله قوله فيما أنشده أبو زيد [من الوافر]:

٧٠٤- سِنِينِي كُلُّهَا لَأَقِيْتُ حَرْبًا أَعْدُ مَعَ الصَّلَادِمَةِ الذُّكُورِ
وقال الآخر [من الكامل]:

٧٠٥- وَلَقَدْ وَلَدْتُ بَنِينَ صِدْقٍ سَادَةً وَلَأَنْتَ بَعْدَ اللَّهِ كُنْتَ السَّيِّدَا

(١) سقطت هذه الكلمة من الطبعيتين.

(٢) الغَسْلِينَ: ما يُغَسَّل من الثوب ونحوه كالغُسالة. (لسان العرب ١١/٤٩٤ غسل).

٧٠٤ - التخریج: البيت لقطيب بن سنان في نوادر أبي زيد ص ١٦٢؛ وبلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٩٨؛ ومجالس ثعلب ص ٣٢١.

اللغة والمعنى: الحرب: الشجاع الشديد الحرب، والعدو. الصلادمة: جمع الصلدم وهو الصُلب المتين. الذكر: القوي الشجاع. أي أنه اعتاد على ملاقات الأعداء الشديدي الحرب، ولكنه لا يأبه لها، فهو قوي شجاع ومعدود بين الفرسان الذين لا يشق لهم غبار.

الإعراب: «سِنِينِي»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم متعلق بـ«لَأَقِيْتُ». والياء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «كُلُّهَا»: تأكيد منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «لَأَقِيْتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «حَرْبًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «أَعْدُ»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة، ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «مع الصلادمة»: جاز ومجرور متعلقان بـ«أَعْدُ». «الذكور»: صفة مجرورة بالكسرة. وجملة «لَأَقِيْتُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَعْدُ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «سِنِينِي» حيث جمع بين النون والإضافة والشائع أن يقال «سَنِي».

٧٠٥ - التخریج: البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٧٥؛ وخزانة الأدب ٨/٦١؛ والمتعم في التصريف ١٤٣/١.

الإعراب: «ولقد»: الواو: بحسب ما قبلها، «لقد»: اللام: لام القسم، و«قد»: حرف تحقيق =

فأما قول سُحَيْمِ بْنِ وَثِيل:

وما ذا يَدْرِي... إلخ

فذهب قومٌ إلى أَنَّ النون في «الأربعين» حرفُ الإعراب، والكسرة فيه علامةُ الجرّ، ويكون من قبيل ما جُمع بالواو والنون عوضًا من المحذوف، كـ«سِتُونَ»، و«قُلُون». وذلك أَنَّ «ثلاثين» ونحوه من قولك: «أربعين»، ليس بجمع «ثلاث»، و«أربع» على الحقيقة، إذ لو كان «ثلاثون» جمع «ثلاث»؛ لوجب أن يُستعمل في تسعة، لأنَّ الواحد من تثليثها ثلاثة، وفي اثني عشر، لأنَّ الواحد من تثليثها أربعة، وفي خمسة عشر، لأنَّ الواحد من تثليثها خمسة، إلى أن تتجاوز به الثلاثين من الأعداد التي الواحد من تثليثها فوق العشرة. وكذلك «الأربعين» ونحوها من الخمسين إلى تسعين.

وإذا ثبت أَنَّ «ثلاثين» ليس بجمع «ثلاث»، و«أربعين» ليس بجمع «أربع»، عُلِمَ أَنَّهُ اعتقد فيه أَنَّ له واحدًا مقدّرًا، وإن لم يجز به استعمال، فكأنَّ «أربعين» جمعُ «أربع»، و«أربع» جماعةٌ، فكأنَّه قد كان ينبغي أن يكون فيه الهاء، فعوض بالواو والنون، وصار الأمرُ فيه كحالِ «أرض» و«أرضين».

ونحو من ذلك قولهم في اسم البلد: «قَنْسَرُونَ»، و«فَلَسْطُونَ» كأنهم جعلوا كلَّ ناحية من «قَنْسرين» و«فلسطين» «قَنْسَر» و«فَلَسْطَ»، والناحية والجهة مؤنثتان، فكان القياس في واحده لو نُطق به: «قَنْسَرَةٌ»، و«فَلَسْطَةٌ»، فعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون. والحقُّ فيه أَنَّ النون في قوله [من الوافر]:

وقد جاوزتُ حَدَّ الأربعين^(١)

ليست حرفَ إعراب، ولا الكسرة فيه علامةُ جرّ، إنما هي حركةُ التقاء الساكنين، وهما الياء والنون. وكُسرَت على أصل التقاء الساكنين؛ لأنَّ حركة التقاء الساكنين لم تأتِ

= وتقريب. «ولدت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «بنين»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على النون (هنا)، وهو مضاف. «صدق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «سادة»: صفة لـ«بنين» منصوبة بالفتحة. «ولأنت»: الواو: حرف استئناف، واللام حرف ابتداء، «أنت»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «بعد»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الله»: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسمها. «السيدة»: خبر «كان» منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.

وجملة «قد ولدت»: واقعة في جواب قسم مقدّر لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أنت بعد...» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كنت السيدة»: في محلّ رفع خبر للمبتدأ (أنت). والشاهد فيه قوله: «بنين صدق» حيث جمع بين النون والإضافة، والشائع قولهم «بنّي صدق».

على منهاج واحد، بل تأتي تارة كسرةً، وهو الأصل، وتارة ضمةً، نحو: «شُدُّ»، و«مُدُّ»، وتارة فتحةً، نحو: «شُدُّ» فيمن فتح، و«أَيْنَ»، و«كَيْفَ». فلما اضطرَّ الشاعر إلى الكسر، لثلاً تختلف حركة حرف الروي، كَسَرَ؛ لأنَّ الأبيات مجرورة القوافي مطلقةً. ومما يدلُّ أنَّ الكسرة في نون «الأربعين» ليست جزاءً، إنما هي كسرةُ التقاء الساكنين، قولُ ذي الإصْبَعِ [من البسيط]:

٧٠٦- إِنْني أَبِي أَبِي ذُو مُحَافَظَةٍ وَابْنُ أَبِي أَبِي مِنْ أَبِيَيْنِ
فـ«أَبِيُون» جمعُ «أَبِي» مثلُ: «ظريف»، و«ظريفون»، فكما لا يُشَكُّ في كسرة نون «أَبِيَيْنِ» أنَّها لالتقاء الساكنين، لأنَّه جمعُ صحيحٍ مثلُ: «مسلمين»، و«صالحين»، فكذلك ينبغي أن تكون كسرةُ النون في «الأربعين». ومثله قول الآخر [من البسيط]:

٧٠٧- [مَا سَدَّ حَيٍّ وَلَا مَيِّتٌ مَسْدُهُمَا] مِثْلُ الْخَلَائِفِ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ

٧٠٦- التخريج: البيت لذي الإصبع العدواني في ديوانه ص ٩٣؛ وخزانة الأدب ٨/ ٦٦، ٦٨؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٥ (أبي)؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ١/ ٢١٣.
الإعراب: «إني»: حرف مشبه بالفعل، وياء المتكلم: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إن». «أبي»: خبر «إن» مرفوع. «أبي»: توكيد لفظي لـ«أبي» الأولى. «ذو»: خبر ثانٍ مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة. «محافظه»: مضاف إليه. «وابن»: الواو: حرف عطف، «ابن»: معطوف على «ذو». «أبي»: مضاف إليه. «أبي»: توكيد لفظي. «من أبيين»: جار ومجرور متعلقان بصفة «أبي». وجملة «إني أبي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «من أبيين» حيث جر جمع المذكر السالم بالكسرة لا بالياء خلافاً للقياس، وقد حمل ذلك بعضهم على الضرورة.

٧٠٧- التخريج: البيت للفرزدق في تخلص الشواهد ص ٧٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ٦٠، ٦٦، ٦٨؛ والدرر ١/ ٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٩؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٨.
اللغة والمعنى: الخلائف: جمع الخليفة وهو المستخلف والسلطان الأعظم. يريد أن لا أحد يماثل ممدوحه، كما أن لا أحد يماثل النبيين ممن خلفهم.
الإعراب: «ما»: نافية. «سدَّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «حي»: فاعل مرفوع بالضمة. «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف زائد لتوكيد النفي. «ميت»: اسم معطوف على «حي» مرفوع بالضمة. «مسدَّهما»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«هما»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «مثل»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «الخلائف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «من بعد»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «النبيين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، وكسرت نون الجمع ضرورة.
وجملة «ما سدَّ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مثل الخلائف موجودة»: استثنائية لا محل لها كذلك.
والشاهد فيه قوله: «النبيين» حيث كسر نون الجمع ضرورة، وعدّها كسرة التقاء الساكنين: الياء والنون.

فهذا جمعُ بُني على الصَّحَّة. وإنَّما كُسرت نونُ الجمعِ ضرورةً، وأُجريت في الكسر مُجرى نون التثنية. واعتمدوا في الفصل بين التثنية والجمع بحركة ما قبل الياء في الجرِّ والنصب؛ وأمَّا في الرفع؛ فالفصلُ بينهما ظاهرٌ؛ لأنَّ رفع الاثنين بالألف، ورفع الجميع بالواو، فاعرفه.

فصل

[أوزان جمع الاسم الثلاثي المُجرَّد]

قال صاحب الكتاب: وللثلاثي المُجرَّد إذا كُسِر عشرة أمثلة: «أفعال»، «فِعال»، «فُعُول»، «فِغْلان»، «أفْعُل»، «فُغْلان»، «فِعْلان»، «فِعْلَة»، «فُعْل»، «فِغْلَة»، «فُعْل». فـ«أفعال» أَعْمُها، تقول: أفرأخ، وأخمال، وأزكان، وأجمال، وأعجاز، وأغناق، وأفخاذ، وأغتاب، وأزطاب، وأبال، ثم «فِعال»، تقول: زناد، وقداح، وخفاف، وجمال، ورباع، وسباع، ثم «فُعُول» و«فِغْلان»، وهما متساويان، تقول: فلوس، وعروق، وجروح، وأسود، ونُصور، ورثلان، وصنوان، وعيدان، وخزبان، وصزدان، ثم أفْعُل، تقول: أفلس، وأزجل، وأزمن، وأضلع، ثم «فُغْلان»، و«فِعْلان»، وهما متساويان، تقول: «بُظنان»، و«ذُؤبان»، و«حُمْلان»، و«غِرْدَة»، و«قِرْدَة»، و«قِرْطَة»، ثم «فُعْل»، تقول: «سُقْف»، و«فُلك»، ثم «فِعْلَة»، و«فُعْل»، تقول: جيرة، ونمر. وقد جاء «حِجْلَى» في جمع «حِجَلٍ» قال [من الكامل]:

٧٠٨- [فازحَم أَصِيبِيَّيَ الَّذِينَ كَانَتْهُمْ] حِجْلَى تَدْرُجُ فِي الشَّرْبَةِ وَقَعُ

٧٠٨ - التخريج: البيت لعبد الله بن الحجاج في شرح شواهد الإيضاح ص ٣٦٤؛ ولسان العرب ١١/ ١٤٣ (حجل)، ٤٥٠/ ١٤ (صبا)؛ والمحتسب ٢/ ٢٧١.

اللغة: أَصِيبِيَّة: تصغير أَصِيبِيَّة، وهو جمع صَبِي. حِجْلَى: جمع حِجَل، وهو جمع حِجْلَة، وهو طائر صغير من ضِعاف الطير. تَدْرُج: أصله: تَدْرَج، تمشي مشيًا رويدًا. الشربة: الأرض اللينة التي تنبت العشب.

المعنى: أسألك أن ترحم أطفالاً صغاراً ضعافاً برحمتك إيتاي، فأنما معيهم.

الإعراب: «فأرحم»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«أرحم»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «أصِيبِيَّيَ»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء لاستثقال المحل بالحركة المناسبة، والياء: مضاف إليه. «الذين»: اسم موصول مبني في محل نصب صفة. «كأنهم»: حرف مشبه بالفعل، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «كأن». «حِجْلَى»: خبر «كأن» مرفوع بالضممة المقدرة على الألف للتعذر. «تَدْرُج»: فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، وفاعله: هي. «في الشربة»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تَدْرُج». «وقع»: صفة «حِجْلَى» مرفوعة بالضممة الظاهرة.

قال الشارح: إتما بدأ بحَضَرِ أَلْفَاظِ الجمع، ولم يذكر أبنية الثلاثي التي هي الأحاد التي تُكسَّر عليها الجموع؛ لأنَّ الباب بابُ الجمع، فجاء بالتفصيل على وَفْق التَّرْجُمة. ونحن نجتمع بينهما؛ لأنَّ الفائدة مرتبطة بهما، فالأسماء الثلاثية المجردة من الزيادة لها عشرة أمثلة، «فَعَلٌ» بفتح الأول وسكون الثاني، مثل: «فَلَسٌ»، و«كَغِبٌ»، و«فَعَلٌ» بفتح الأول والثاني، نحو: «فَرَسٌ»، و«جَمَلٌ»، و«فَعَلٌ» بفتح الأول وضَمَّ الثاني، نحو: «عَضُدٌ»، و«يَقْطُ»، و«فَعَلٌ» بكسر الأول وسكون الثاني، نحو: «جَبَرٌ»، و«عَذَلٌ»، و«فَعَلٌ» بكسر الأول وفتح الثاني، نحو: «عَنَبٌ»، و«نَطَعَ»، و«فَعَلٌ» بكسر الأول والثاني، نحو: «إِبِلٌ»، و«إِطِلٌ»، و«فَعَلٌ» بضمَّ الأول وسكون الثاني، نحو: «قُفْلٌ»، و«بُرْدٌ»، و«فَعَلٌ» بضمَّ الأول وفتح الثاني، نحو «صُرْدٌ»^(١) و«نُغَرٌ»^(٢)، و«فَعَلٌ» بضمَّ الأول والثاني، نحو «عُنُقٌ»، و«طُنُبٌ».

فأما «فَعَلٌ»، فالقياس في تكسيره أن يجيء في القلَّة على «أفعل»، نحو: «كَلَبٌ»، و«أَكْلَبٌ»، و«كَغِبٌ» و«أَكْغِبٌ»، وقالوا في المضاعف: «صَكٌ»، و«أَصَكٌ»، و«ضَبٌ» و«أَضَبٌ». وأما الكثير، فبابه أن يجيء على «فَعَالٍ»، و«فُعُولٍ»، نحو قولك: «كَلَبٌ»، و«كِلَابٌ»، و«فَلَسٌ»، و«فُلُوسٌ». وربما تعاقبا على الاسم الواحد، قالوا: «فَرَخٌ»، و«فِرَاخٌ»، و«فُرُوخٌ»، و«كَغِبٌ»، و«كِعَابٌ»، و«كُعُوبٌ». قال الشاعر [من الوافر]:

٧٠٩- وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا

= وجملة «ارحم أصيبيتي»: بحسب الفاء. وجملة «كأنهم حجلي»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «تدرج»: في محل رفع صفة لـ «حجلي».

والشاهد فيه قوله: «حجلي» حيث جمع «فَعَلٌ» على «فُعُلَى».

(١) الصُّرْد: طائر فوق العصفور. (لسان العرب ٣/ ٢٤٩ (صرد)).

(٢) النُّغَر: طائر يشبه العصفور. (لسان العرب ٥/ ٢٢٣ (نغر)).

٧٠٩- التخریج: البيت لزياد الأعجم في ديوانه ص ١٠١؛ والأزهية ص ١٢٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/

١٦٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠٥؛

والكتاب ٣/ ٤٨؛ ولسان العرب ٥/ ٣٨٩ «غمز»؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٥؛ والمقتضب ٢/ ٩٢؛

وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٧٢؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٦٩؛

وشرح قطر الندى ص ٧٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٦٦؛ والمقرب ١/ ٢٦٣.

اللغة والمعنى: غمز القناة: عَضَّها وعصرها وجَسَّها. القناة: عصا الرمح. الكعوب: ج الكعب،

وهو العقدة بين الأنبوتين من القصب أو الرمح.

يقول: إذا لم تنفع الملاينة مع قوم خاشئناهم إلى أن يستقيم اعوجاجهم. وجاء في لسان العرف أن

الشاعر هجا قوماً زعم أنه أثارهم بالهجاء وأهلكهم إلا أن يتركوا سبه وهجاءه. وقيل: إذا اشتد عليّ

جانب قوم رمت تليينه أو يستقيم.

الإعراب: «وكنْتُ»: الواو: بحسب ما قبلها، أو استئنافية. كُنْتُ: فعل ماض ناقص، والتاء: ضمير=

وباقى الأمثلة تُجمع في القلة على «أفعالٍ»، نحو: «أفراسٍ»، و«أكتافٍ»، «أعضاءٍ»، و«أجبالٍ»، و«أغابٍ»، و«آطالٍ»، و«أبرادٍ»، و«أغناقٍ»، وجمعها الكثير «فعالٌ» و«فُعولٌ»، نحو: «جَمَلٍ»، و«جَمالٍ»، و«بُزْدٍ»، و«بُرُودٍ»، ما خلا «فُعَلًا»، فإنَّ بابَه أن يُجمع على «فِعْلانٍ»، نحو: «صُرْدٍ»، و«صِرْدانٍ»، و«جُرْدٍ»، و«جِرْدانٍ» يستوي فيه القليل والكثير، وأصله الكثرة، والقلة داخلَةٌ عليه، ويُفَرَّق بينهما بقرينة.

فإن قيل: ولمَ اختصَّ جمعُ القلة بـ«أفْعَلٍ»، و«أفعالٍ»؟ فالجواب أنه لما كان بين جمع القلة والواحد من المشابهة، ما تقدّم ذكره من كونِ صيغته مستأنفةً له، ويجري عليه كثيرٌ من أحكام المفرد، من نحوِ عود الضمير مفردًا إليه، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ لَكَ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً ۚ نَتَّبِعُكَ بِمَا فِي بُطُونِهِ﴾^(١)، وجوازِ تصغيره على لفظه، ووصفِ المفرد به من نحو: «بُرْمَةٌ أعشارٍ»، و«ثوبُ أسمالٍ»؛ اختاروا هذين البناءَين؛ لأنَّهما لا يكاد يُوجد لهما نظيرٌ في الآحاد، ليعلم أنَّهما للجمع، ولا يقع فيهما التباسٌ بالواحد.

فإن قيل: ولمَ اختصَّ «أفْعَلٌ» بـ«فَعْلٍ» ساكنِ العين مفتوحَ الفاء؟ قيل: لخفته وكثرة استعماله؛ اختاروا له أخفَّ اللَّفْظَيْنِ وأقلَّهما حروفًا؛ لأنَّ بنية الجمع على حسبِ واحد، فإذا كان الواحد خفيفًا قليلَ الحروف، قلَّت حروفُ جمعه وحركاته اللاحقة لتكسيره، وإذا ثقل الواحد، وكثرت حروفه، كثر ما يلحق جمعه لِمَا ذكرناه من أنَّ الجمع يكون بزيادةٍ على الواحد. فإن قيل: ولمَ اختصَّ «فَعْلٌ» مضمومَ الفاء مفتوحَ العين بـ«فِعْلانٍ»، نحو: «نُعْرٍ»، و«يُعْرانٍ»، و«جُرْدٍ» و«جِرْدانٍ»؟ قيل: لوجهين:

أحدهما: أنَّ هذا البناء لما اختصَّ بضرب من المسمَّيات، وهو الحيوانُ، ولزمه، فلم يفارقه إلى غيره، ولم يكن غيره من الأسماء كذلك، فإنَّها لا تلزم مسمًى خصَّوه بهذا

= في محلِّ رفع اسم «كان». «إذا»: ظرف يتضمَّن معنى الشرط متعلق بالفعل: «كسرت». «غمزت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلِّ رفع فاعل. «قناة»: مفعول به منصوب، وهو مضاف. «قوم»: مضاف إليه مجرور. «كسرت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلِّ رفع فاعل. «كعوبها»: مفعول به منصوب وهو مضاف، و«ها» ضمير في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «أو»: حرف عطف بمعنى «إلا» ينصب بـ«أن» مضمرة. «تستقيما»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة، والألف: للإطلاق. والفاعل: هي. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها معطوف على مصدر متتبع من الكلام السابق. والتقدير: «كسرُ أو استقامة».

وجملة «كنت» الفعلية: لا محلَّ لها من الإعراب لأنَّها استئنافية، أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة «غمزت قناة قوم» الفعلية: في محلِّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «كسرت كعوبها»: لا محلَّ لها من الإعراب لأنَّها جواب شرط غير جازم. وجملة «إذا غمزت قناة قوم وكسرت كعوبها» جملة الشرط وجوابه: في محلِّ نصب خبر «كان». وجملة «تستقيما»: صلة الموصول الحرفي لا محلَّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «كعوبها» حيث جمع «كعب» على «كعوب» لا على «كعباب».

الجمع، كما خَصَّوا بـ «فَعَلَى» ما كان به آفَةٌ من نحو: «قَتَلَى»، و«مَرَضَى»، ولا يُجمع عليه إلا ما أصابته بليَّةٌ، نحو: «جَرِيحٌ»، و«جَزَحَى»، و«زَمِنَ»، و«زَمَنَى».

والوجه الآخر: أن يكون منتقَصًا من «فَعَالٍ»، و«فُعَالٌ» يُجمع في الكثرة على «فُعْلَانٍ»، نحو: «غُرَابٍ» و«غِرْبَانٍ»، و«عُقَابٍ» و«عِقْبَانٍ». ومما يؤيد ذلك أن «فُعْلًا» لا يكاد [يأتي] إلا مغيَّرًا من غيره، نحو: «عُمَرُ»، و«زُفَرٌ» عَذْلًا من «عَامِرٍ»، و«زَافِرٍ»، و«فُسَقٌ»، و«خُبْتُ»، والمراد: فاسقٌ وخبيثٌ. فلما كان قد تَغَيَّرَ عن «فَاعِلٍ»، و«فَعِيلٍ»، كان تغيُّره عن «فُعَالٍ» أولى؛ لأنه ليس بين البنائين إلا طَرَحُ الألف، فهو أقرب إليه.

واعلم أن الاسم الثلاثي لكثرتِه وسعة استعماله، كثرت أبنية تكسيره، وكثُر اختلافها، حتى لا يكاد يخلو بناء منها من الشذوذ، والقياس ما تقدّم ذكره. والمراد بقولنا أنه القياس أنه لو ورد اسمٌ، ولم يُعرف كيف جمعه، لكان القياس أن يُجمع على المنهاج المذكور، فعلى هذا لو سَمِّيتَ بالمصدر من نحو: «ضَرَبَ»، و«قَتَلَ»، لكان القياس في جمعه أن تقول في القلّة: «أَضْرَبُ» و«أَقْتُلُ»، قياسًا على «أَفْلَسُ» و«أَكْعَبُ»، وفي الكثير: «ضُرُوبٌ» أو «ضِرَابٌ»، و«فُتُولٌ» أو «قِتَالٌ»، قياسًا على «فُلُوسٍ» و«كِعَابٍ».

ولا بدّ من ذكر ما شدّ من ذلك ليُعلم؛ حتى لو اضطرَّ شاعرٌ أو ساجعٌ إلى مثله، لم يكن مُحْطِطًا؛ لأنه استند إلى أصل من استعمالهم. فمن الشاذّ تكسيرُهم «فُعْلًا» في القلّة على «أفْعَالٍ»^(١)، والقياس «أفْعُلُ» على ما تقدّم، قالوا: «رَأَدُ»، و«أَرَأَدُ»، و«الرَّأَدُ»: أصل اللّخَيْن، وقالوا: «رَزَدُ»، و«أَزْنَادُ»، و«الرَزْدُ»: العود الذي يُقَدِّح به النار، وهو الأعلى، والرَزْدَةُ السُّفلى فيها ثَقْبٌ، وهي الأنثى، فإذا اجتمعَا قيل: «رَزْدَانٍ»، ولم: يُقَل: «رَزْدَتَانِ». وقالوا: «فَرُخٌ» و«أَفْرَاحٌ»، و«أَنْفٌ» و«أَنَافٌ».

جمعوا هذه الأسماء على «أفْعَالٍ» حَمَلًا لها على ما هي في معناه، وذلك أن «رَأَدًا»

(١) هذا ليس شاذًّا، وقد برهن الأب أنستاس ماري الكرملّي «أن ما سُمِعَ عن الفصحاء من جموع «فُعْلٍ» على «أفْعَالٍ» أكثر مما سُمِعَ من جموعه (أي: المُطَرِّدة) على «أفْعُلٍ»، أو «فُعَالٍ»، أو «فُعُولٍ». فعدد ما ورد على «أفْعُلٍ» هو ١٤٢ اسمًا، وعلى «فُعَالٍ» ٢٢١ اسمًا، وعلى «فُعُولٍ» هو ٤٢. فأن يُسَلِّموا بجمعه قياسًا مُطَرِّدًا على «أفْعَالٍ» أَحَقُّ وأولى؛ لأنَّ عدد ما ورد فيها هو ٣٤٠ لفظة، وكلُّها منقول عنهم، لورودها في الأمهات المعتمدة مثل اللسان والقاموس». (مجمع اللغة العربيّة: محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع. ص ٥١).

ولذلك أصدر مجمع اللغة العربيّة في القاهرة القرار التالي: «قرّر المجمع من قبل أن قياس جمع «فُعْلٍ» الاسم الصحيح العين أن يكون على «أفْعُلٍ» جمع قِلَّة، وعلى «فُعَالٍ» أو «فُعُولٍ» جمع كثرة. واستنادًا إلى نصّ عبارة أبي حيان في استحسان الذهاب إلى جمع «فُعْلٍ» على «أفْعَالٍ» مُطْلَقًا، واستنادًا أيضًا إلى الألفاظ الكثيرة التي وردت مجموعةً على هذا الوزن، ترى اللجنة جواز جمع «فُعْلٍ» اسمًا صحيح العين، مثل: «بَحَثٌ» و«أبحاثٌ» على «أفْعَالٍ»، ولو كان صحيح الفاء أو اللام، ويدخل في ذلك مهموز الفاء ومعتلّها والمضَعَف. ج ٢٦، ص ٢٢٣.

في معنى «ذَقَن»، و«زَنَدَ» في معنى «عُودٍ»، و«فَرَخَ» في معنى «طَيْرٍ» أو «وَلَدٍ»، و«أَنَفَ» في معنى «عُضْوٍ»، فكما قالوا: «أَذْقَانُ»، و«أَعْوَادُ»، و«أَطْيَارُ»، و«أَغْضَاءُ»، فكذلك قالوا: «أَزَادَ»، و«أَفْرَاحُ»، و«أَزْنَادُ»، و«آنَافُ»، لأنها في معناها، فأعطوها حُكْمَهَا. وقيل: إنما قالوا «أَزَادَ»؛ لأنَّ الهمزة مُقَارِبَةٌ لِلْألف، ومن مَخْرَجِهَا، فعاملوها مُعَامَلَتَهَا في الجمع، فكما قالوا: «بَابٌ» و«أَبْوَابٌ»، و«نَابٌ» و«أَنْيَابٌ»، كذلك قالوا: «زَادَ» و«أَزَادَ». والنونُ في «زَنَدَ»، و«أَنَفَ» ساكنةٌ، فهي عُتَّةٌ، فجرت لِعُتَّتِهَا مجرى المتحرّكة، والراءُ في «فَرَخَ» حرفٌ مكرّرٌ، فجرى تكريره مجرى الحركة فيه، فلذلك قالوا: «أَفْرَاحُ»^(١). وربما تَوَارَدَ البناءُ على الاسم الواحد منها، قالوا: «أَزْنَدَ»، و«أَزْنَادُ». قال الشاعر [من المتقارب]:

٧١٠- وَجِدْتَ إِذَا اضْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ وَزَنَدَكَ أَثَقَّبَ أَزْنَادَهَا
وقالوا: «أَفْرَخَ»، و«أَفْرَاحُ». قال الراجز:

٧١١- لَوْلَا هُبَاشَاتُ مِنَ التَّهْبِيشِ لَصَبِيَّةٌ كَأَفْرُخِ الْعُشُوشِ

(١) لاحظ هذا التعسف في تحليل هذه المجموع، ترى لو علم بوجود عَشَرَاتِ المجموع التي على وزن «أَفْعَالٍ» ومفردِها «فَعْلٌ»، كلَّخِظَ الخاطِظ، وشكَّلَ أشْكَالَ، وَحَمَلَ أَحْمالَ، وَسَمِعَ أَسْمَاعَ، وَلَخَنَ الْحَانَ، وَفَرَّدَ أَفْرَادَ. ماذا كان سيعلِّلُها؟

٧١٠- التخریج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٢٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٥٩/٢؛ وشرح التصريح ٢/٣٠٣؛ والكتاب ٣/٥٦٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٦٧٤؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٢٦؛ والمقتضب ٢/١٩٦.

اللغة: الزند: العود الذي تقدح به النار. ثقب الزند: خرجت ناره.

الإعراب: «وجدت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء ضمير في محل رفع نائب فاعل. «إذا»: اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل: «وجدت». «اضطلحوا»: فعل ماضٍ، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل. «خيرهم»: مفعول به ثانٍ لـ«وجد»، وهو مضاف، و«هم»: ضمير في محل جرٍّ بالإضافة. «وزندك»: الواو حرف استئناف، «زندك» مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والكاف في محل جرٍّ بالإضافة. «أثقب»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «أزنادها»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و«ها»: ضمير في محل جرٍّ بالإضافة.

وجملة «وجدت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اضطلحوا»: في محل جرٍّ بالإضافة.

وجملة «زندك أثقب...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أزنادها»، وهو جمع «زند»، وهذا الجمع شاذٌّ عند النحاة، وقياسيٌّ على الصحيح كما بين الأب أنستاس الكرملی (راجع مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ص ٢٢٣، وما بعدها).

٧١١- التخریج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٧٨؛ ولسان العرب ٦/٢٧٩ (حبش)، ٤١٧ (عشش)، ٣٦٣ (هبش).

اللغة والمعنى: تهبش: تجمع، وتهبش الشيء: التمس الوسائل للحصول عليه، العشوش: جمع عُش وهو بيت الطائر في الشجر. يريد: لولا ضرورة الحصول على قوت صبيته (جواب الشرط في أبيات آخر) الذين يشبهون بانتظارهم عودته فراخ الطائر في عشه.

الإعراب: «لولا»: حرف شرط غير جازم، يدلُّ على امتناع لوجود. «هباشات»: مبتدأ مرفوع =

وقال الشاعر [من البسيط]:

٧١٢- ماذا تقول لأفراخٍ بذِي مَرخٍ زُغِبِ الحَوَاصِلِ لا ماء ولا شَجَرُ
فالبيت الأول على القياس، والثاني على الشاذ، وقالوا: «أَنْفٌ» و«آنَافٌ» و«أَنْفٌ».
قال الأعشى [من الطويل]:

٧١٣- إذا رَوَّحَ الراعي اللَّقَاحَ مُعَزِّبًا وَأَمْسَتْ عَلَى آنَافِهَا غَبَرَاتُهَا

= بالضمة، وخبره محذوف وجوبًا. «من التهيش»: جاز ومجرور متعلقان بمحذوف صفة. «لصبية»: جاز ومجرور متعلقان بالمصدر (التهيش). «كأفخ»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني في محل جر صفة للصبية، وهو مضاف، و«أفخ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «العشوش»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «هباشات»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أفخ» جمعًا لـ «فرخ».

٧١٢ - التخريج: البيت للحطينة في ديوانه ص ١٦٤؛ والأغاني ١٥٦/٢؛ وأوضح المسالك ٣١٠/٤؛ وخزانة الأدب ٢٩٤/٣؛ والخصائص ٥٩/٣؛ وشرح التصريح ٣٠٢/٢؛ والشعر والشعراء ٣٣٤/١؛ ولسان العرب ٥٣٢/٢ (طلع)؛ ومعجم ما استعجم ص ٨٩٢؛ والمقاصد النحوية ٥٢٤/٤؛ وبلا نسبة في أسرار العريئة ص ٣٤٩؛ وشرح الأشموني ٦٧٤/٣؛ والمقتضب ١٩٦/٢.

اللغة: الأفراخ: ج الفرخ، وهو صغير الطائر، والمراد هنا أولاد الشاعر. ذو مرخ: اسم واد. الزغب: الريش الصغير. الحواصل: ج الحوصلة، وهي معدة الطائر. وزغب الحواصل: كناية عن ضعفهم.

الإعراب: «ماذا»: اسم استفهام مبني في محل نصب مفعول به مقدم. «تقول»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنت». «لأفراخ»: جار ومجرور متعلقان بـ«تقول». «بذِي»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ«أفراخ»، وهو مضاف. «مرخ»: مضاف إليه مجرور. «زغب»: نعت سببي لـ«أفراخ»، وهو مضاف. «الحواصل»: مضاف إليه مجرور. «لا»: حرف نفي. «ماء»: مبتدأ مرفوع خبره محذوف. «ولا»: الواو حرف عطف، «لا»: حرف نفي. «شجر»: معطوف على «ماء».

وجملة «تقول»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أفراخ» جمعًا لـ «فرخ»، وهذا شاذٌ عند جمهرة النحاة. وقد أثبت الأب أنستاس الكرمللي أنه قياسي. راجع مجلة اللغة العربية بالقاهرة ج ٢٦، ص ٢٢٣.

٧١٣ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٣٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٥٨/٢؛ ولسان العرب ٩/ ١٢ (أنف).

اللغة: اللقاح: جمع لقحة، أي الإبل ذات اللبن. المعزب: المبعد في المرعى.

المعنى: الشاعر يصف كرم القوم حين يشتد الزمان ويقسو برد الشتاء، ويشح الطعام.

الإعراب: «إذا»: ظرفية شرطية متعلقة بالجواب. «رَوَّحَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الراعي»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء. «اللقاح»: مفعول به منصوب بالفتحة. «معزبًا»: حال منصوب بالفتحة. «وأمست»: الواو: حرف عطف، «أمست»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيت الساكنة. «على»: حرف جر. «آنَافِها»: اسم مجرور، و«ها»: ضمير متصل في =

فأما «الرَّأْدُ» فلم يُسمع فيه إلا «أَزَادٌ».

وقد جاء الكثير على «فُعْلَانٌ»، بضَمِّ الفاء. قالوا: «ظَهَرْتُ»، و«ظُهُرَانٌ»، و«بَطَنْتُ»، و«بُطْنَانٌ»، و«تُعِبُّ»، و«تُعْبَانُ»، والثَّغْبُ: مَسِيلُ الوادي، وقالوا: «جَحَشْتُ»، و«جِحْشَانٌ»، و«عَبَدْتُ»، و«عَبْدَانٌ»، فكسروه على «فِعْلَانٌ» بكسر الفاء.

وربما كسروه على «فُعُولَةٌ»، و«فِعَالَةٌ»، فيأتون فيه بقاء التأنيث لتحقيق تأنيث الجمع، فقالوا: «الفِحَالَةُ»، و«البُعُولَةُ»، و«الْعُمُومَةُ».

وقد جاء أيضًا على «فِعْعَلَهُ». قالوا: «جَبَّءٌ»، و«جِبَاءَةٌ»، و«فَقَعٌ» و«فِقْعَةٌ» لضربين من الكَمَاءِ، وقالوا: «قَعْبٌ»، و«قِعْبَةٌ».

وقد جاء أيضًا على «فَعِيلٍ»، قالوا: «عَبَدْتُ»، و«عَبِيدٌ»، و«كَلَبْتُ»، و«كَلِيبٌ». قال الشاعر [من السريع]:

٧١٤- والعيسُ يَنْغُضُنْ بِكيرانِها كَأَمَّا يَنْهَشُهُنَّ الْكَلِيبُ
وذلك كله قليلٌ شاذٌ، لا يُقاس عليه، وبعضه أشدُّ من بعض، ف«الْكَلِيبُ» و«العَبِيدُ»، أقلُّ من «فِقْعَةٍ»، و«قِعْبَةٍ»، و«فِقْعَةٌ» و«قِعْبَةٌ» أقلُّ من «فُعْلَانٍ»، و«فِعْلَانٍ»، وسيبويه^(١) كان

= محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بخبر أمسى المحذوف. «غيراتها»: اسم «أمسى» مرفوع بالضمّة، و«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. وجملة «إذا روح...» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «روح الراعي»: في محل جر بالإضافة. وجملة «أمست غيراتها...»: معطوفة في محل جر. وجملة جواب الشرط في البيت التالي. والشاهد فيه جمع «أنف» على «أناف».

٧١٤- التخرّيج: البيت بلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥١٢. اللغة: العيس: جمع أعيس وعيساء، والأعيس من الإبل: الذي يخالط بياضه شقرة، والكريم منها. يَنْغُضُنْ: يتحرّك في ارتجاج واضطراب. الكيران: جمع الكور وهو الرحل بأدواته. الكليب: جماعة الكلاب.

المعنى: تتحرّك هذه الإبل الكريمة مضطربة، فتتهزّ رحالها كما لو كنّ يتحاشين كلابًا تعضّها. الإعراب: «والعيس»: الواو: بحسب ما قبلها، «العيس»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «يَنْغُضُنْ»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «بكيرانها»: جازّ ومجرور متعلقان بـ«يَنْغُضُنْ»، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «كأنما»: كافة ومكفوفة. «ينهشن»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و«هنّ»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «الكليب»: فاعل مرفوع بالضمّة، وسكّن لضرورة الشعر. وجملة «العيس يَنْغُضُنْ»: بحسب الواو. وجملة «يَنْغُضُنْ»: في محلّ رفع خبر للعيس. وجملة «ينهشن»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كليب» حيث جاءت جمعًا لكلب، والشائع كلاب وأكلب.

(١) لم أقع على مذهب سيبويه التالي في كتابه. وانظر الكتاب ٥٦٧/٣.

يذهب إلى أن «الكليب» ونحوه اسمٌ للجمع كـ «الجامِل»^(١)، و«الباقِر»^(٢)، وكذلك «فِقْعَة»، و«فِقْبَة»، وليس بجمع مكسّر. فعلى هذا، لو صُغِر، لَصُغِرَ على لفظه، ولم يُرَدَّ إلى الواحد. وذهب الأخفش إلى أن ذلك كله تكسيرٌ وإن قُلَّ استعماله. وقال قومٌ: «فِعْلَة» وبأبه مقصورٌ من «فِعَالَة»، فالأصلُ في «فِقْعَة»: «فِقَاعَة» كـ «جِجَارَة»، فاعرفه.

فأما «فَعَلٌ» بفتح الفاء والعين، فالقياسُ أن يأتي في القلّة على «أفْعَالٍ» كـ «جَمَلٍ»، و«أَجْمَالٍ»، وفي الكثير «فِعَالٌ» و«فُعُولٌ»، نحو: «جِبَالٍ»، و«جَمَالٍ»، و«أُسُودٍ»، و«ذُكُورٍ». و«فِعَالٌ» في هذا الباب أكثرُ من «فُعُولٍ». وقد جاء على غير المنهاج المذكور، قالوا في القليل: «زَمَنٌ»، و«أَزْمَنٌ»، قال ذو الرُّمّة [من الطويل]:

٧١٥- أَمْنَزِلْتِي مَيِّ سَلَامٌ عَلَيْنِكُمَا هَلِ الْأَزْمَنُ اللَّاتِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ
وحكى سيبويه^(٣): «جَبَلٌ»، و«أَجْبَلٌ». وقالوا في المعتلّ: «عَصَا»، و«أُعْصِي» كـ «أَذَلٍ»، و«أَخَقِي»، وذلك من حيث كان «الرَّزْمَنُ» دَهْرًا، و«الجَبَلُ» تَلًّا، فحملوه على معناه.

وفي الجملة إن الأسماء الثلاثية لما اشتركت في عِدّة واحدة، وأصل واحد؛ جاز أن يُشَبَّه بعضها ببعض، فيدخل كل واحد منها على الآخر، ولزوم «فَعَلٍ» مفتوح العين لـ «أَفْعَلٍ»، وبناءؤه عليه أكثر من لزوم «فَعَلٍ» ساكن العين لـ «أَفْعَلٍ»، وذلك لخفة «فَعَلٍ» وكثرتِه توسّعوا فيه أكثر من توسّعهم في «فَعَلٍ». ولذلك كان الشاذُّ في جمع «فَعَلٍ» أقلَّ

(١) الجامل: الجمال، وقيل: القطيع من الإبل معها رعيانها وأربابها. (لسان العرب ١١/١٢٤ (جمل)).

(٢) الباقِر: جماعة البقر مع رعاتها. (لسان العرب ٤/٧٣ (بقر)).

٧١٥- التخرّيج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٢٧٣؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٦٢٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٦٣؛ ولسان العرب ١١/٦٥٨ (نزل)؛ واللمع في العربية ص ٢٤٨؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٥٢؛ والمقتضب ٢/١٧٦.

المعنى: يخاطب الشاعر منازل محبوبته مية ويسألها: هل ستعود تلك الأيام الجميلة التي قضيناها معاً؟ الإعراب: «أمنزليتي»: الهمزة: للنداء القريب، «منزليتي»: منادى مضاف منصوب بالياء لأنه مثنى. «مي»: مضاف إليه مجرور. «سلام»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «عليكما»: «على»: حرف جر، الكاف: ضمير متصل في محل جر بحرف الجر، و«ما»: للثنائية، والجار والمجرور متعلقان بخبر المبتدأ المحذوف تقديره: كائن. «هل»: حرف استفهام، لا محل لها من الإعراب. «الأزمن»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «اللاتي»: اسم موصول في محل رفع صفة. «مضين»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «رواجع»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة. وجملة «سلام عليكما»: استئنافية ويجوز أن تكون اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «الأزمن رواجع»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وجملة «أمنزليتي» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «هل الأزمن» حيث جمع «زمن» على «أزمن» وهو قليل.

(٣) الكتاب ٣/٥٧١.

من الشاذ في جمع «فَعْلٍ». وقد كسروه في الكثير على «فُعْلَانٍ». قالوا: «حَمَلٌ»، و«حُمْلَانٌ»، و«سَلَقٌ»، و«سُلُقَانٌ». والسَلَقُ: المكان المطمئن. وقالوا: «بَرَقٌ»، و«بِرْقَانٌ»، و«وَرَلٌ»، و«وِرْلَانٌ»، كسروه على «فِعْلَانٍ» بكسر الفاء، و«الْبَرَقُ»: الحَمَلُ، و«الْوَرَلُ»: دُوَيْبَةُ تُشْبِهُ الضَّبَّ. وقالوا: «أَسَدٌ»، و«أُسْدٌ»، و«وَتْنٌ» و«وُتْنٌ»، وقد قرأ عطاء بن أبي رباح: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَتْنًا﴾^(١)، والمراد: وُتْنًا، فسكنت العين على حدِّ «رُسُلٍ»، و«كُتُبٍ»، وقلبت الواو همزة لانضمامها على حدِّ قلبها في «أُفْتٍ»، و«أُجُوهُ».

وقد أنكر بعضهم أن يكون لفظ الجمع أقلَّ من لفظ الواحد، فتأوله على أن يكون مخفَّفًا من «أُسْدٍ» مضموم العين، و«أُسْدٌ» مقصور من «أُسُودٍ»، فأما «إِزَارٌ» و«أُزْرٌ»، فهو أيضًا مقصور من «أُزُورٍ». ومثله قول الشاعر [من الرجز]:

٧١٦- فيها عَيَائِلُ أَسُودَ وَنُمُرُ

وقد يُدخلون الهاء على «فُعُولٍ» و«فِعَالٍ» هنا، كما أدخلوها عليهما في تكسير «فَعْلٍ»، فيقولون: «ذُكُورَةٌ»، و«أُسُودَةٌ»، و«ذِكَارَةٌ»، و«جِمَالَةٌ»، و«حِجَارَةٌ»، وقالوا: «حِجَارٌ» أيضًا، وهو أقيسُ، و«حِجَارَةٌ» أكثرُ. قال الشاعر [من البسيط]:

٧١٧- كَأَنَّهُ مِنْ حِجَارِ الْعَيْلِ لَبَسَهَا مَضَارِبُ الْمَاءِ لَوْنُ الطُّخْلِيبِ اللَّزِبِ

(١) النساء: ١١٧. وهي أيضًا قراءة ابن عباس، وعائشة، وغيرهما. انظر: البحر المحيط ٣/ ٣٥٢؛ وتفسير الطبري ٩/ ٢٠٩، ٢١٠؛ والكشاف ١/ ٢٩٩؛ والمحتسب ١/ ١٩٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ١٦٤.

٧١٦ - التخريج: الرجز لحكيم بن معية في شرح أبيات سيويه ٢/ ٣٩٧؛ ولسان العرب ٥/ ٢٣٤ (نمر)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٨٦؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٣١٠، ٣٧٠؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٣٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٧٦؛ والكتاب ٣/ ٥٧٤؛ ولسان العرب ١١/ ٤٨٩ (عيد)؛ والمقتضب ٢/ ٢٠٣؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٤٤.

اللغة: العيائيل: ج العيل، وهو أحد العيال، والمراد به أشبال السباع. الإعراب: «فيها»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. «عيائيل»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «أَسُودَ»: مضاف إليه مجرور. «ونمر»: الواو: حرف عطف. و«نمر»: معطوف على «أَسُودَ» مجرور بالكسرة، وسكن للضرورة.

والشاهد فيه قوله: «وَنُمُرُ» حيث جاء به مقصورًا من «نُمُور».

٧١٧ - التخريج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٤/ ١٦٥ (حجر) (وفيه «الترب» مكان «اللزب»).

المعنى: شبه حوافر الفرس في صلابتها، وأملأها بحجارة الماء المطحلبة.

الإعراب: «كَأَنَّهُ»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: اسمه. «من حجار»: جار ومجرور متعلقان بخبر=

الغَيْلُ: الماء الجاري، واللَّزِبُ: اللازم. فأما ما كان منه مضاعفاً، فإنه يلزم بناء أدنى العدد، ولا يُجاوزُه. قالوا: «لَبَبٌ»، و«أَلْبَابٌ»، و«مَدَدٌ»، و«أَمْدَادٌ»، و«فَنَنٌ»، و«أَفْنَانٌ»، اجتزؤوا في المضاعف ببناء القلّة عن بناء الكثرة، كما قالوا: «أَرْسَانٌ»، و«أَفْلَامٌ»، فاقصروا على «أَفْعَالٍ»، ولم يجاوزوه.

وأما «فَعِلٌ» بفتح الفاء وكسر العين، فإنه يكسّر على «أَفْعَالٍ». قالوا: «كَبِدٌ»، و«أَكْبَادٌ»، و«فَخِذٌ»، و«أَفْحَادٌ»، و«نَمَرٌ»، و«أَنَمَارٌ». ولا يكادون يتجاوزونها إلى بناء الكثرة، وذلك من قِبَلِ أَنَّ «فَعَلًا» أَقْلُ من «فَعَلٍ» بكثير، كما أَنَّ «فَعَلًا» أَقْلُ من «فَعِلٍ». والبناء إذا كثر؛ توسّعوا في جمعه، ألا ترى أَنَّ «فَعَلًا» ساكن العين لَمَّا كان أكثر من «فَعِلٍ»، جاؤوا لمضاعفه ببناء قلّة وبناء كثرة، نحو قولهم: «صَكٌّ»، و«أَصْلٌ»، و«صِكاكٌ»، و«صُكُوكٌ». ولم يجيء في مثل «مَدَدٍ»، و«فَنَنٍ»: «مِدَادٌ»، و«فِنَانٌ»، ولا «مُدُودٌ»، و«فُنُونٌ». و«فَعِلٌ» أَقْلُ من «فَعَلٍ»، فنقص تصرّفه عنه بأن لزم بناء القلّة، ولم يتجاوزَه، وقد قالوا: «الثُمُورُ»، و«الوُعُولُ». ولم يكثر فيه كثرته في «فَعِلٍ»، وإنما ذلك على التشبيه بـ«الأُسُود».

فأما «فَعِلٌ» بفتح الأوّل وضَمّ الثاني، فهو كـ«فَعِلٍ» يأتي على «أَفْعَالٍ»، قالوا: «عَجَزٌ»، و«أَعْجَازٌ»، و«عَضُدٌ»، و«أَعْضَادٌ»، ولم يتجاوزَه إلى غيره، كما لم يتجاوز «فَعِلٌ»؛ لأنَّ «فَعَلًا» مضموم العين، أَقْلُ من «فَعِلٍ» مكسور العين. وإذا لم يُجاوزوا «فَعَلًا» أدنى العدد لقلّته، كان ذلك في «فَعِلٍ» أولى؛ لأنه أَقْلُ. وقد قالوا: «رَجُلٌ» و«رِجَالٌ»، و«سَبْعٌ»، و«سِبَاعٌ». جاؤوا به على «فَعَالٍ» على التشبيه بـ«فَعِلٍ». وقد قالوا: «ثلاثة رِجَلَةٍ»، كأنهم استغنوا بها عن «رِجَالٍ»، وليس «رِجَلَةً» بتكسير «رَجُلٍ»، وإنما هو اسم للجمع.

وأما «فَعِلٌ» بكسر الأوّل وسكون الثاني، فإنه يكسّر في القلّة على «أَفْعَالٍ»، وفي الكثير على «فُعُولٍ»، و«فَعَالٍ». و«فُعُولٌ» فيه أكثر، قالوا: «حِمْلٌ»، و«أَحْمَالٌ»، و«حُمُولٌ»، و«عِذْلٌ»، و«أَعْدَالٌ»، و«عُدُولٌ»، و«بِئْرٌ»، و«أَبَارٌ»، و«بِئَارٌ»، و«ذِئْبٌ»، و«ذِئَابٌ».

ويجتزئون بـ«أَفْعَالٍ» عن «فُعُولٍ»، و«فَعَالٍ». قالوا: «خِمْسٌ»، و«أَخْمَاسٌ». و«الخِمْسُ» من أظماء الإبل، و«شِبْرٌ»، و«أَشْبَارٌ»، و«سِثْرٌ»، و«أَسْتَارٌ»، و«طِمْرٌ»، و«أَطْمَارٌ». استغنوا بـ«أَفْعَالٍ» هنا كما استغنوا بـ«أَفْعَالٍ» فيما تقدّم، نحو: «رَسِنٌ»

= «كَانَ». «الغِيلُ»: مضاف إليه. «لَبَسَهَا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«ها»: مفعول به أول. «مضارب»: فاعل. «الماء»: مضاف إليه. «لون»: مفعول به ثانٍ. «الطحلب»: مضاف إليه. «اللزب»: صفة لـ«الطحلب».

وجملة «كَأنه من حجار»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لَبَسَهَا مضارب الماء»: صفة لـ«حجار» محلّها الجر.

والشاهد فيه: جمع «حجر» على «حجار»، والأكثر أحجار.

و«أزسان»، و«قَدَم»، و«أقدام» عن بناء الكثرة، وكما استغنوا بـ«أفعل» في «كف»، و«أكف» ولم يتجاوزوه.

وقد جاؤوا به على «فَعَلَّة». قالوا: «قِرَدَ»، و«قِرَدَةٌ»، و«جَسَلٌ»، و«جَسَلَةٌ». والجَسَلُ: ولد الضَّب، جعلوه للقليل، قالوا: «ثلاثة قِرَدَةٍ»، كأنهم استغنوا بـ«قِرَدَةٍ» عن «أفراد».

وقد كسروه على «فُعْلان» بضم الفاء، قالوا: «ذُئِبٌ»، و«ذُؤبانٌ»، و«صِرْمٌ»، و«صُرْمَانٌ»، وعلى «فُعْلان» بكسر الفاء، قالوا: «رِئْدٌ»، و«رِئْدَانٌ»، والرِئْدُ: التَّزْبُ، و«شِفْدٌ»، و«شِفْدَانٌ»، وهو فَرْخُ الْعِظَاءِ والحِرْبَاءِ. وقالوا: «صُنُوٌّ»، و«صُنُونٌ»، و«قِنُوٌّ»^(١)، و«قِنُونٌ»، وقد يُضَمَّن، فيقال: «صُنُونٌ»، و«قُنُونٌ». وكثر في كلامهم، فهو في الكثرة عدِيلٌ «فَلْسٍ»، و«كَغِبٍ»، فلذلك توسعوا في أبنية تكسيره.

وقد يجيء في القلَّة على «أفعل»، وذلك قليل يُسمع ولا يُقاس عليه، قالوا: «ذُئِبٌ»، و«أذُؤِبٌ»، و«قِطْعٌ»، و«أقْطَعُ». والقِطْعُ: نَضْلٌ عريض يصير للسَّهْم. وقالوا: «قِدْرٌ»، و«أقْدَرُ». وأنكر الجَزْمِي «أقْدَرُ». وقالوا: «جِرْوٌ» و«أَجِرٌ»، و«رِجْلٌ» و«أزْجُلٌ»، ولم يتجاوزوا «أزْجَلًا» إلى غيره من جموع الكثرة، كما لم يتجاوزوا «أكفًا».

فأما «فِعْلٌ» بكسر الفاء وفتح العين، فإنه في القلَّة على «أفعالٍ»، نحو: «عَنِبٌ»، و«أَغْنَابٌ»، و«ضِلْعٌ»، و«أضلاعٌ»، و«مِغَا»، و«أَمْعَاءٌ»، و«إِزَمٌ»، و«أَرَامٌ»، والإِزَمُ: العَلَمُ في الطريق. وفي الكثير: «فُعُولٌ»، قالوا: «ضُلُوعٌ»، و«أُرُومٌ»، ولم يَقُولُوا: «عُنُوبٌ»، ولا «مُعِيٌّ»، اجتزؤوا عنه بمثال القلَّة، كما اكتفوا بـ«أزسانٍ» عن «رُسُونٍ». وقد قالوا في القلَّة: «أضْلَعُ»، شبهوه بـ«أزْمِنَ»، أو لأنه عَظْمٌ قالوا: «أضْلَعُ»، كما قالوا: «أعْظَمُ».

فأما «فِعِلٌ» بكسر الفاء والعين، فتكسيـره في القلَّة على «أفعالٍ». قالوا: «إِبِلٌ»، و«آبَالٌ»، و«إِطْلٌ»، و«آطَالٌ»، والإِطْلُ: الخاصِرةُ، ولم يتجاوزوه إلى غيره، بل اكتفوا بهذا المثال عن مثال الكثرة، لقلته في كلامهم، ولم يتوسعوا فيه.

وأما «فُعْلٌ» بضم الفاء وسكون العين، نحو: «قَفْلٌ»، و«بُرْدٌ»؛ فبأبه أن يجيء في القلَّة على «أفعالٍ»، نحو: «أفْعالٍ»، و«أبرادٍ»، ويُجمع في الكثرة على «فُعُولٍ»، و«فِعَالٍ». و«فُعُولٌ» أكثر فيه، قالوا: «بُرْدٌ»، و«بُرُودٌ»، و«أبرادٌ»، و«بُرْجٌ»، و«بُرُوجٌ»، و«أبراجٌ»، و«جُنْدٌ»، و«جُنُودٌ» و«أجنادٌ». وأما مجيئه على «فِعَالٍ»، فقالوا: «جُمْدٌ»، و«أجمادٌ»، و«جِمَادٌ»، والجُمْدُ: الأرض المرتفعة، و«قُرْطٌ»، و«قِرَاطٌ»، و«أقراطٌ».

و«فِعَالٌ» في المضاعف أكثر. قالوا: «قُفٌّ»، و«قِفَافٌ» لِمَا ارتفع من الأرض، وقالوا: «خُفٌّ»، و«خِفَافٌ»، و«أخفافٌ» في القلَّة، و«خُصٌّ»، و«أخصاصٌ»، و«خِصاصٌ»، و«عُشٌّ»،

(١) القنُو: العِذْق بما فيه من الرطب. (لسان العرب ٢٠٤/١٥ (قنا)).

و«عِشاشٌ»، و«أعشاشٌ»، وقالوا: «عُشُوشٌ» أيضًا قال رؤبة [من الرجز]:

لِصَبْنِيَةِ كَأَفْرَاحِ الْعَشُوشِ^(١)

وقالوا في المعتل: مدى و«أمداء»، ولم يتجاوزوه لقلته وقد كسروه أيضًا على «فِعْلَةٍ». قالوا: «جَحْرٌ»، و«أَجْحَارٌ»، و«جَحْرَةٌ»، و«قُلْبٌ»، و«أَقْلَابٌ»، و«قَلْبَةٌ»، وقالوا: «خُرْجٌ»، و«خَرَجَةٌ»، ولم يقولوا: «أَخْرَاجٌ»، وقالوا: «رُكْنٌ»، و«أَرْكَانٌ»، و«جُزْءٌ»، و«أَجْزَاءٌ»، ولم يجاوزوه كما لم يجاوزوا «خَرَجَةً».

وقد كسروا حرفًا منه على «فُعْلٍ» كما كسروا عليه «فَعَلٌ» بفتح العين، قالوا: «الْفُلْكَ» للواحد والجمع. قال الله تعالى: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمُ﴾^(٣)، فَجَعَلَهُ جمعًا كأنهم حملوا «فُعْلًا» على «فَعَلٍ»؛ لَأَنَّ «فُعْلًا» يكون جمعًا لـ «فَعَلٍ»، نحو: «أَسَدٍ»، و«أُسْدٍ».

و«فُعْلٌ»، و«فَعْلٌ» قد يشتركان في «أفعالٍ». نحو: «صُلْبٌ»، و«أَضْلَابٌ»، و«أَسَدٌ»، و«آسَادٌ»، فشورك بينهما في هذا الضرب من الجمع، فـ«الْفُلْكَ» إذا أُريد به الواحد، فبمنزلة «فُعْلٍ»، وإذا أُريد به الجمع، فهو بمنزلة «أَسَدٍ». وكثر توسعهم في هذا البناء لكثرة في كلامهم، فهو في الكثرة قريبٌ من كثرة «فُلْسٍ» و«كَنْبٍ».

وأما «فُعْلٌ» بضم الفاء، وفتح العين نحو «صُرْدٍ»، و«صِرْدَانٍ»، و«جُرْذٍ»، و«جِرْدَانٍ»، فقد تقدّم ذكره، وقد شدّ منه: «رُئِيعٌ» و«أَرْبَاعٌ»، و«الرُّئِيعُ» من الإبل: ما نُتِج في الربيع، و«رُطْبٌ» و«أَرْطَابٌ»، وإِنَّمَا قالوا ذلك، لَأَنَّ «الرُّئِيعَ» جَمَلٌ، فجمعوه جمعه، و«الرُّطْبُ» ثَمَرٌ، فكسروه تكسيره مع أَنَّهُ ليس بواحد، وإِنَّمَا هو جمعٌ «رُطْبَةٍ».

وأما «فُعْلٌ» بضم الفاء والعين نحو: «عُنُقٍ» و«طُنْبٍ» و«أُذُنٍ»، فهو قليل كـ «فَعْلٍ»، نحو: ضَلَعٌ. قالوا فيه: «عُنُقٌ»، و«أَغْنَقٌ»، و«أُذُنٌ»، و«آذَانٌ»، فلم يجاوزوه إلى غيره لقلته، كما لم يجاوزوا «إِبِلًا» و«أَبَالًا» وبابه، فاعرفه. فجميعُ أبنيةِ جموعِ الثلاثي عشرة على ما ذكرنا، منها خمسةُ أبنيةٍ مَقْسِيةٍ مَطْرَدَةٍ، وهي «أَفْعُلٌ»، و«أَفْعَالٌ» و«فُعُولٌ»، و«فِعَالٌ»، و«فِعْلَانٌ». فَأَمَّا «أَفْعُلٌ» و«أَفْعَالٌ» فبناءان للقليل، وَأَمَّا «فُعُولٌ» و«فِعَالٌ» فأخوان، وهما للكثير، و«فُعُولَةٌ» و«فِعَالَةٌ» مؤنثاهما يجريان مجراهما، وليس «أَفْعُلٌ» و«أَفْعَالٌ» أخوين؛ لَأَنَّ ما يجيء فيه «فُعُولٌ» يجيء فيه «فِعَالٌ» بعينه، وليس كذلك «أَفْعُلٌ» و«أَفْعَالٌ»، وباقي الأمثلة شاذةٌ من جهة الاستعمال، وبعضها أكثر من بعض.

وقوله: «فَأَفْعَالٌ أَعْمُهَا»، يريد: أعمّها استعمالاً؛ لَأَنَّهُ ورد في الأبنية العشرة، وهو شاذٌ في بناءين منها، وذلك قولهم: «أَفْرَاحٌ» و«أَزَادٌ»، و«أَرْبَاعٌ» و«أَرْطَابٌ»، مَطْرَدٌ في الباقي.

ثم «فُعَالٌ» أكثرُ من بقيّة الأبنية؛ لأنه يرد في ستة أمثلة في «فَعَلٍ» مفتوح الأول ساكنَ الثاني، نحو: «كِبَاشٍ»، و«زِنَادٍ»، وفي «فَعِلٍ» بكسر الفاء، نحو: «قِدَحٌ»، و«قِدَاحٌ»، و«فُعِلٍ» بضمّ الفاء، نحو: «خُفٌ»، و«خِفَافٌ»، وفي «فَعَلٍ» بفتح الأول والثاني، نحو: «جَمَلٍ» و«جِمَالٍ»، وفي «فُعَلٍ» بضمّ الأول وفتح الثاني، نحو: «رُبْعٌ» و«رِبَاعٌ»، وفي «فُعِلٍ» بضمّ الثاني، نحو: «سَبْعٌ» و«سَبَاعٌ».

ثم «فُعُولٌ» بعد «فُعَالٍ» في الكثرة، ترد في خمسة أمثلة، قالوا: «فُلُوسٌ» في جمع «فُلَسٍ»، و«عُرُوقٌ» في جمع «عِرْقٍ»، و«جُرُوعٌ» في جمع «جُرْحٍ»، فهذه ثلاثة أمثلة ساكنة العين متحركة الفاء بالحركات الثلاث، وقالوا: «أُسُودٌ» و«نُمُورٌ» في جمع «أَسَدٍ» و«نَمِرٍ». و«فُعِلَانٌ» مقاربٌ في الكثرة لـ«فُعُولٍ». قالوا: «رِثْلَانٌ»، و«صِنُونٌ»، و«عِيدَانٌ»، و«خِرْبَانٌ»، و«صِرْدَانٌ»، في جمع «رَأَلٍ»، و«صِنُوٍ»، و«عُودٍ»، و«خَرْبٍ»، و«صُرْدٍ».

ثم «أَفْعُلٌ» في الكثرة بعد «فُعِلَانٌ» ورد في أربع أمثلة: قالوا: «أَفْلُسٌ»، و«أَزْجُلٌ»، و«أَزْمَنٌ»، و«أَضْلَعٌ»، في جمع «فُلَسٍ»، و«رِجْلٍ» و«زَمَنٍ» و«ضِلْعٍ».

و«فُعِلَانٌ» مضموم الفاء، و«فِعْلَةٌ» بكسر الفاء وفتح العين، وهما متساويان في الكثرة، قالوا: «بُطْنَانٌ»، و«ذُؤْبَانٌ»، و«حُمْلَانٌ»، في جمع «بُطْنٍ»، و«ذَيْبٍ»، و«حَمَلٍ»، وقالوا: «عَوْدَةٌ»، و«قِرْطَةٌ»، في جمع «عُودٍ»، وهو البعيرُ الهَرْمُ، و«قِرْطٌ»، وهو الحَلَقَةُ في الأذن.

وباقى الأمثلة متقاربة في القلة والكثرة، فأما «حِجْلَى» في جمع «حَجَلٍ»، فهو قليل لم يأت منه في الثلاثي، إلا هذا المثال، ولذلك لم يذكره صاحب الكتاب مع أمثلة المجموع. قال الأصمعي: هو لغة في «الحَجَلِ». والصحيح أنه جمعٌ، ونظيره «ظَرْبَى» في جمع «ظَرْبَانٍ» على زنة «قَطْرَانٍ»، وهو دُوَيْبَةٌ مُتَنَبِّةٌ. والذي يدل أن «حِجْلَى»، و«ظَرْبَى» جمعان تأنيههما، يُقال: «هي الحِجْلَى والظَرْبَى»، و«هو الحَجَلُ» حكى ذلك أبو زيد، ولو كان لغة في «الحَجَلِ» كما قال الأصمعي، لكان مذكراً مثله. وقال أبو الحسن: «حِجْلَى» يكون واحداً، ويكون جمعاً كـ«الفُلْكَ» و«الهِجَانِ». فعلى هذا يكون بناءً ثالثاً، فأما البيت الذي أُنشده، وهو [من الكامل]:

ارْحَمِ أَصْنِبَيْتِي الَّذِينَ كَانَتْهُمْ حِجْلَى تَدْرُجُ فِي الشَّرْبَةِ وَقَعٌ^(١)

فهو لعبد الله بن الحجاج، والشاهد فيه استعمال «حِجْلَى» جمعاً. و«أَصْنِبَيْتِي» تصغير «أَصْنَبِيَّةٍ»، وهو جمع «صَبِيٍّ» كـ«رَغِيفٍ» و«أَرْغَفَةٍ». وحقره على لفظه، ولم يردّه إلى الواحد؛ لأنه بناء قلة. شبه صَبِيَّتَهُ لضعفهم عن الكسب بحجل يَدْرُجُ من أماكنه، ولا يَطِيرُ لَعَجْزِهِ عن الطيران. والشَّرْبَةُ: موضعٌ، وهو بناء غريبٌ.

فصل

[أوزان جمع الثلاثي المجرد الذي لحقته تاء التانيث]

قال صاحب الكتاب: وما لحقته من ذلك تاء التانيث، فأمثلة تكسيه «فِعَالٌ»، «فُعُولٌ»، «أَفْعُلٌ»، «فِعْلٌ»، «فُعْلٌ»، «فُعْلٌ»، نحو: «قِصَاعٌ»، و«لِقَاحٌ»، و«بِرَامٌ»، و«رِقَابٌ»، و«بُدُورٌ»، و«خُجُوزٌ»، و«أَنْعَمٌ»، و«أَيْشُقٌ»، و«بِدْرٌ»، و«لِقَحٌ»، و«تَيْرٌ»، و«مِعْدٌ»، و«نُوبٌ»، و«بُرُقٌ»، و«تُخَمٌ»، و«بُدْنٌ».

* * *

قال الشارح: اعلم أن ما لحقته التاء من الثلاثي ستّة أبنية: «فَعْلَةٌ» بفتح الأول وسكون الثاني، و«فَعْلَةٌ» بفتح الأول والثاني، و«فَعْلَةٌ» بفتح الأول وكسر الثاني، و«فَعْلَةٌ» بضمّ الأول وسكون الثاني، و«فَعْلَةٌ» بكسر الأول وسكون الثاني، و«فَعْلَةٌ» بضمّ الأول وفتح الثاني.

فأما الأول، وهو «فَعْلَةٌ»، فجمعُه لأدنى العدد بالالف والتاء، نحو: «قَصْعَةٌ»، و«قَصْعَاتٌ»، و«جَفْنَةٌ»، و«جَفْنَاتٌ»، و«صَحْفَةٌ»، و«صَحَفَاتٌ». وإذا أردت الكثير، كسّرتُه على «فِعَالٍ»، وذلك: «قَصْعَةٌ»، و«قِصَاعٌ»، و«جَفْنَةٌ»، و«جِفَانٌ»، و«صَحْفَةٌ»، و«صِحَافٌ». هذا هو الباب، وقد يجيء على «فُعُولٍ». قالوا: «بَذْرَةٌ»، و«بُدُورٌ»، و«مَأْنَةٌ»، و«مُؤُونٌ»، و«الْمَأْنَةُ». أسفل البطن. أدخلوا «فُعُولاً» على «فِعَالٍ»، لأنّهما أختان، كما دخلت عليها في جمع «فُعْلٍ»، نحو: «فُلُسٌ»، و«فُلُوسٌ»، إلّا أنّ «فُعُولاً» في جمع «فَعْلَةٍ» قليل، وفي «جمع فُعْلٍ» كثير، وذلك لأنّ «فُعْلًا» أخفّ من «فَعْلَةٍ» وأكثر استعمالاً، فكانت أكثر تصرفاً.

وإنما اختصّ «فَعْلَةٌ» بـ «فِعَالٍ»؛ لأنّه أخفّ البناءين، والمعتلّ والمضاعف في ذلك كالصحيح، قالوا في المعتلّ العين: «ضَيْعَةٌ»، و«ضَيْعَاتٌ»، و«ضِيَاعٌ»، و«عَيْبَةٌ»، و«عَيْبَاتٌ»، و«عِيَابٌ»، وقالوا: «رَوْضَةٌ»، و«رَوْضَاتٌ»، و«رِيَاضٌ»، قال الله تعالى: ﴿فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ﴾^(١).

وقالوا في المعتلّ اللام: «ظَبْيَةٌ»، و«ظَبِيَّاتٌ»، و«ظَبَاءٌ»، و«رَكْوَةٌ»، و«رَكَوَاتٌ»، و«رِكَاءٌ»، و«قَشْوَةٌ»، و«قَشَوَاتٌ»، و«قِشَاءٌ»، و«رَبْمَا كَسَرُوهُ عَلَى «فُعْلٍ». قالوا: «نُوبَةٌ»، و«نُوبٌ»، و«جَوْنَةٌ»، و«جَوْنٌ»، ومثله «قَرْيَةٌ»، و«قَرَى». وليس ذلك بقياس مطّرد، إنّما هو محمول على غيره، حملوه على «فَعْلَةٍ»، حيث قالوا: «غَرْفٌ» و«ظَلْمٌ»، كما حملوا «فُعْلًا» ساكن العين على «فُعْلٍ»، فجمعوه على «فِعْلَانٍ». قالوا: «حَشٌّ»، و«حِشَانٌ»،

و«عَبْدٌ»، و«عِبْدَانٌ»، و«صُرْدٌ»، و«صِرْدَانٌ»، و«نُعْرٌ»، و«نِعْرَانٌ». وقد يجيء على «فِعْلٍ» بكسر الفاء وفتح العين، قالوا: «خَيْمَةٌ»، و«خَيْمٌ»، و«هَضْبَةٌ»، و«هَضْبٌ»، و«جَفْنَةٌ»، و«جَفْنٌ». وليس ذلك أيضًا بقياس، إنما هو مقصور من «فِعَالٍ»، نحو: «هَضَابٌ»، و«جِفَانٍ». والمضاعف منه كالصحيح، قالوا: «سَلَّةٌ»، و«سَلَاتٌ»، و«سِلَالٌ»، و«جَرَّةٌ» و«جَرَاتٌ»، و«جِرَارٌ»، و«رَبَّةٌ»، و«رَبَاتٌ»، و«رِبَابٌ». وقد يستغنون بجمع القلّة، فلا يجاوزونه، قال سيويه^(١): وقد يجمعون بالتاء، وهم يريدون الكثرة.

وأما الثاني، وهو «فَعْلَةٌ» بالتحريك، فإنه يجمع في القلة بالتاء، وفي الكثرة على «فِعَالٍ». قالوا: «رَقَبَةٌ»، و«رَقَبَاتٌ»، و«رِقَابٌ»، و«رَحْبَةٌ»، و«رَحَبَاتٌ»، و«رِحَابٌ»، و«الرحبة»: ساحة المسجد وغيره بتحريك الحاء. وحكى أبو زيد: «رَحْبَةٌ»، بالسكون. والمعتل كذلك، قالوا: «نَاقَةٌ»، و«نِيقٌ»، والقليل «نَاقَاتٌ»، وربما كسروه على «فُعْلٍ». قالوا: «نَاقَةٌ»، و«نُوقٌ»، و«قَارَةٌ»، و«قُورٌ»، و«القارة»: الأكمة. قال الراجز:

٧١٨- هل تعرف الدار بأعلى ذي القور قد درست غير رما مَكْفُور
ومثله من الصحيح خَشَبَةٌ، وخُشْبٌ، وبَدَنَةٌ، وبُذْنٌ، قال الله تعالى: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّنْ شَعِيرٍ ۚ اللَّهُ﴾^(٢)، وقال: ﴿كَانَهُمْ خُشْبٌ مِّنْ سِنْدَةٍ﴾^(٣) قرىء بالإسكان والضم^(٤)، وليس ذلك بالأصل، إنما «فُعْلٌ» مخفف من «فُعْلٍ» مقصور من «فُعُولٍ»، وقد

(١) الكتاب: ٥٧٨/٣.

٧١٨- التخریج: الرجز لمنظور بن مرثد في لسان العرب ١٢٢/٥ (قور)، ١٤٨ (كفر)؛ وتاج العروس ٤٨٨/١٣ (قور)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٩٣/٨؛ وإصلاح المنطق ص ٣٤٠؛ ونوادير أبي زيد ص ٢٣٦.

اللغة: درست: عَفَتْ وانْمَحَتْ.

الإعراب: «هل»: حرف استفهام. «تعرف»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «الدار»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «بأعلى»: جازّ ومجرور متعلقان بمحذوف حال من «الدار»، و«أعلى» مضاف. «ذي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. «القور»: مضاف إليه مجرور بالكسرة منع من ظهورها الضرورة الشعرية. «قد»: حرف تحقيق. «درست»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «غير»: مستثنى منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «رماد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «مكفور»: نعت مجرور بالكسرة منع من ظهورها الضرورة الشعرية.

وجملة «تعرف» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «درست» في محلّ نصب حال من «الدار». والشاهد فيه قوله: مجيء كلمة «القور» جمعًا لـ «قارة» بمعنى الأكمة.

(٣) المناقون: ٤.

(٢) الحج: ٣٦.

(٤) قراءة الضمّ هي المثبتة في النّصّ المصحف، وقرأ بالتسكين الكسائي وأبو عمرو وعاصم وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٢٧٢/٨؛ وتفسير الطبري ٧٠/٢٨؛ وتفسير القرطبي ١٢٥/١٨؛ والكشاف ٤/

١٠٨؛ والنشر في القراءات العشر ٢١٦/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ١٥٢/٧.

كُسِرَتْ أَيْضًا عَلَى «فِعَلٍ» قَالُوا: قَامَةٌ، وَقِيمٌ، وَتَارَةٌ، وَتَيْرٌ، قَالَ الرَّاجِزُ:

يَقُومُ تَارَاتٍ وَيَمْشِي تَيْرًا ٧١٩-

و«فِعَلٌ» هُنَا مَقْصُورٌ مِنْ «فِعَالٍ». وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ عِنْدَكَ قَلْبُ الْوَائِيَاءِ فِي «قِيمٍ»، كَمَا قَلْبُ فِي «سَوَاطٍ»، وَ«سَيَاطٍ»، وَ«حَوَاضٍ»، وَ«جِيَاضٍ»، إِذْ لَوْ كَانَ أَصْلًا، لَصَحَّتِ الْوَائِيَاءُ فِيهِ كَمَا صَحَّتْ فِي «زَوْجٍ»، وَ«زَوْجَةٍ»، وَ«عَوْدٍ» وَ«عَوْدَةٍ».

وَأَمَّا الْمَعْتَلُّ اللَّامُ، فَنَحْوُ: «قَنَاءَةٍ»، وَ«قَطَاةٍ»، وَ«حَصَاةٍ»، فَأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ جَمْعُهُ كَجَمْعِ الْأَجْنَاسِ، أَوْ جَمْعِ السَّلَامَةِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، فَأَمَّا الْأَوَّلُ، فَنَحْوُ: «قَنَاءَةٍ»، وَ«قَنَاءَةٍ»، وَ«قَطَاةٍ».

وَأَمَّا الثَّانِي: وَهُوَ جَمْعُ السَّلَامَةِ، فَنَحْوُ: «قَنَوَاتٍ» وَ«قَطَوَاتٍ»، وَ«حَصَيَاتٍ»، وَقَدْ جَاءَتْ عَلَى «فِعَالٍ». قَالُوا: «أَضَاءَةٌ»، وَ«إِضَاءَةٌ»، قَالَ الشَّاعِرُ [مِنْ الطَّوِيلِ]:

٧٢٠- غُلِينٌ بِكَذِبُونَ وَأَبْطُنٌ كُرَّةٌ فَهِنَّ إِضَاءٌ صَافِيَاتُ^(١) الْعَلَائِلِ

٧١٩- التَّخْرِيجُ: الرَّجَزُ بِلا نِسْبَةٍ فِي الْكِتَابِ ٣/ ٥١٤؛ وَلِسَانُ الْعَرَبِ ٤/ ٩٦ (تور).

اللُّغَةُ: التَّارَةُ: الْمَرَّةُ، أَوْ الْحِينُ وَيَقُومُ هُنَا مَعْنَاهُ: يَثْبِتُ قَائِمًا غَيْرَ مَاشٍ.

الْمَعْنَى: وَصَفَ شَيْئًا بِالْمَشْيِ حِينًا، وَبِالتَّوَقُّفِ حِينًا آخَرَ.

الْإِعْرَابُ: «يَقُومُ»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَرَرٌّ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ: هُوَ. «تَارَاتٍ»: مَفْعُولٌ فِيهِ ظَرْفُ زَمَانٍ، مَنْصُوبٌ بِالْكَسْرِ، لِأَنَّهُ جَمْعُ مُؤَنَّثٍ سَالِمٍ، مُتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ «يَقُومُ». «وَيَمْشِي»: الْوَائِيَاءُ: حَرْفٌ عَطْفٌ. «يَمْشِي»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْيَاءِ لِلثَّقَلِ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَرَرٌّ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ: «هُوَ». «تَيْرًا»: مَفْعُولٌ فِيهِ ظَرْفُ زَمَانٍ مَنْصُوبٌ مُتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ «يَمْشِي».

وَجُمْلَةُ «يَقُومُ»: ابْتِدَائِيَّةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَعَطْفٌ عَلَيْهَا جُمْلَةُ «يَمْشِي».

وَالشَّاهِدُ فِيهِ جَمْعُهُ تَارَةً عَلَى «تَيْرٍ»، وَالْقِيَاسُ «تَيَارٌ» بِالْأَلْفِ، لِأَنَّ تَارَةً فَعْلَةٌ فِي الْأَصْلِ كـ«رَحْبَةٍ» وَ«رَحَابٍ» إِلَّا أَنَّ الْمَعْتَلَّ مِنْ (فِعَالٍ) قَدْ تَحَذَفَ أَلْفُهُ كَمَا قِيلَ: ضِيَاعٌ وَضِيعٌ، طَلَبًا لِلخَفَةِ، لثِقَلِهِ بِالْإِعْتِلَالِ.

(١) جَاءَ فِي جَدُولِ التَّصْوِيبَاتِ (ص ٩٠٩) الْمُلْحَقُ بِطَبْعَةِ لَبِيزِغٍ أَنَّ «صَافِيَاتٍ» خَطَأً صَوَابُهَا: «ضَافِيَاتٍ» بِالضَّادِ. لَكِنَّا فِي الدِّيَوَانِ وَشَرْحِهِ بِالضَّادِ. وَرَاجِعٌ شَرْحَ مُفْرَدَاتِ الْبَيْتِ.

٧٢٠- التَّخْرِيجُ: الْبَيْتُ لِلنَّابِغَةِ الذِّبْيَانِي فِي دِيَوَانِهِ ص ١٤٧؛ وَجُمُورَةُ اللُّغَةِ ص ١٢٦، ١٢٤٥؛ وَخَزَانَةُ

الْأَدَبِ ٣/ ١٦٧؛ وَلِسَانُ الْعَرَبِ ١/ ١٩٥ (وَضَاءٌ)، ٥/ ١٣٧ (كُرَّةٌ)، ١١/ ٥٠٢ (غُلِّلٌ)، ١٣/ ٣٥٧

(كَدَنٌ)، ١٤/ ٣٨ (أَضَاءٌ)، وَالْمَعَانِي الْكَبِيرُ ص ١٠٣٣، ١٠٣٦.

اللُّغَةُ: غُلِينٌ بِكَذِبُونَ: يُجْعَلُ عَلَى ظَوَاهِرِ الدَّرُوعِ دُرْدِيّ الزَّيْتِ لثَلَاثَةً تَصْدَأُ. الْكُرَّةُ: الْبَعْرُ وَالزَّمَادُ، وَقِيلَ: هِيَ مَا طَلِيَتْ بِهِ مِنْ دُهْنٍ أَوْ دَسَمٍ. الْوِضَاءُ: جَمْعُ وَضِيءٍ، وَهُوَ الثَّقِي الصَّافِي. صَافِيَاتُ الْغَلَائِلِ: يَعْنِي أَنَّ الدَّرُوعَ صَافِيَةً، فَغَلَائِلُهَا صَافِيَاتٌ لِصَفَائِهَا؛ لِأَنَّ الدَّرْعَ إِذَا كَانَتْ صَافِيَةً، لَمْ تَدْنَسْ الْغَلَالَةُ تَحْتَهَا. وَقِيلَ: الْغَلَائِلُ: مَسَامِيرُ الدَّرُوعِ، وَاحْدَتُهَا غَلَالَةٌ.

الْإِعْرَابُ: «غُلِينٌ»: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ لَا تَصَالُهُ بَنُونَ النِّسْبَةِ، وَالنُّونُ:

ضَمِيرٌ مُتَصِلٌ مَبْنِيٌّ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ نَائِبٌ فَاعِلٌ. «بِكَذِبُونَ»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقَانِ بِالْفِعْلِ. «وَأَبْطُنٌ»:

الْوَاوُ: حَرْفٌ عَطْفٌ، «أَبْطُنٌ»: تَعَرَّبَ إِعْرَابُ «غُلِينٍ». «كُرَّةٌ»: مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ. «فَهِنَّ» =

وقالوا: «أمة»، و«إماء». ويجيء أيضًا على «فُعُول» كما جاء الصحيح. قالوا: «صَفَاة»، و«صُفِيٌّ»، ف «صُفِيٌّ» «فُعُولٌ»، وأصله «صُفُوِيٌّ». وإنما قلبوا الواو ياءً لوقوعها ساكنةً مع الياء. قال الشاعر [من الرجز]:

٧٢١- كَأَن مَثْنِيهِ مِنَ الثُّفِيِّ مِنْ طُولِ إِشْرَافٍ عَلَى الطُّوِيِّ
مَوَاقِعُ الطُّيْرِ عَلَى الصُّفِيِّ

وقالوا: «دَوَاةٌ»، و«دَوِيٌّ»، وهو «فُعُولٌ» أيضًا، فَعُمِلَ به ما تقدّم ذكره. وما جاء من المضاعف، فحكمه حكم الصحيح، لكنه عزيز.

وأما الثالث: وهو «فُعْلَةٌ»، فإنه يجمع في القلة بالألف والتاء. قالوا: «رُكْبَةٌ»، و«رُكْبَاتٌ»، و«ظُلْمَةٌ»، و«ظُلُمَاتٌ»، قال الله تعالى: ﴿مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾^(١)، وقال: ﴿ظُلُمْتُ بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾^(٢). ويجمع في الكثير على «فُعْلٍ»، قالوا: «رُكْبٌ»، و«ظُلْمٌ»، و«غُرْفٌ». هذا هو الباب كما كان «فِعَالٌ»، نحو: «خِفَانٍ»، و«قِصَاعٍ» هو الباب في «فُعْلَةٌ». و«فَعْلَاتٌ» ك «جَفَنَاتٍ»، و«قَصَعَاتٍ» أَشَدُّ تَمَكُّنًا مِنْ «غُرَفَاتٍ»، و«ظُلُمَاتٍ»، وذلك

= الفاء: استثنائية، «هن»: ضمير مبني في محل رفع مبتدأ. «إِضَاءٌ»: خبر مرفوع بالضمّة. «صافيات»: صفة «إِضَاءٌ» مرفوعة بالضمّة، وهو مضاف. «الغلاثل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة «علين»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «أبطن». وجملة «هن إضاء»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «إِضَاءٌ» حيث جاءت. جمعًا لـ «أضأة» بدليل وصفها بجمع المؤنث السالم «صافيات».

٧٢١ - التخريج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٨؛ وللأخيل الطائي في لسان العرب ١٤/ ٤٦٤ (صفا)، ١٥/ ٣٣٧ (نفي)؛ وله أو للعجاج في لسان العرب ٧/ ١٠٤ (هيص)؛ وليس في ديوان العجاج؛ وبلا نسبة في جهمرة اللغة ص ٩٤٥، ٩٧٢؛ والخصائص ٢/ ١١٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٥٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥١٤؛ ولسان العرب ٧/ ٢٤٩ (هيص)، ٨/ ٤٠٤ (وقع). اللغة: المتنان: مثني المتن وهما مكتنفا الصّلب من العصب واللحم عن يمينه وشماله، والمتن: الظهر. التقي: الثّغاية، أو رشاش المطر. الإشراف: النظر من عل. الطوي: المطوي، والحزمة من البرّ: الصفي: جمع الصفاة وهي الحجر العريض الأملس.

الإعراب: «كَأَن»: حرف مشبّه بالفعل. «متنيه»: اسم «كَانَ» منصوب بالياء لأنه مثني، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه. «من النفي»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة. «من طول»: جارّ ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة «إشراف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «على الطوي»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ «إشراف». «مواقع»: خبر «كَانَ» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «الطير»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «على الصفي»: جارّ ومجرور متعلّقان بالخبر.

وجملة «كَانَ متنيه... مواقع»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الصفي» حيث جاء جمعًا للصفة.

لأمرين: أحدهما: أَنْ «فَعَلَّة» كَ «جَفَنَّة»، و«قَضَعَة» أكثر من «فَعَلَّة» بالضم، وأخفُ لفظًا، فكان التوسع فيه أكثر. والثاني: كراهية الضمّتين؛ إذا قلت: «رُكَبَات». وقد يجيء على «فِعَالٍ» في المضاعف، قالوا: «جُبَّة» و«جِبَاب»، و«قُبَّة» و«قِبَاب»، وهو كثير. وقالوا في غير المضاعف: «بُزْمَة»، و«بِرَام»، و«نُفْرَة»، و«نِقَار»، و«بُرْقَة»، و«بِرَاق». شبهوه بـ «قَضَعَة» و«قِصَاع».

وقالوا فيما اعتلت عينه: «دَوْلَة»، و«دُولَات»، و«دَوْل»، وقالوا في المعتل اللام: «خُطُوة»، و«خُطُوات»، و«خُطَي»، و«عُرُوة»، و«عُرُوات»، و«عُرَى». والمعتل بالياء في الكثير كذلك، قالوا: «كُلِيَّة»، و«كُلَى»، و«مُدِيَّة»، و«مُدَى». ولا يكادون يجمعونه بالتاء، كأنهم كرهوا جمعه بالتاء لما يلزم من ضم العين، فيقال: «كُلِيَّات»، فتقع الياء بعد ضمة، فيثقل النطق بها، فاجتزؤوا ببناء الكثرة عنه، وقالوا: «ثلاث عُرَفٍ وَرُكَبٍ»، فأضافوا عددًا القليل إلى بناء الكثرة، كما قالوا: «ثلاثة قِرَدَة»، و«ثلاثة جُرُوحٍ»، فأضافوه إلى بناء الكثرة. والمضاعف مثله، قالوا: «سُرَّة»، و«سَرَات»، و«سَرَر»، و«مُدَّة»، و«مُدَات»، و«مُدَّد»، و«جُدَّة»، و«جُدَات»، و«جُدَّد».

وأما الرابع: وهو «فَعَلَّة»، فإنه يجمع في القلة بالألف والتاء، نحو: «سِذْرَات»، و«كِسْرَات»، وفي الكثير يُكسّر على «فِعَلٍ». قالوا: «سِذْر»، و«كِسْر»، وقد يقولون: «ثلاث كِسْرٍ»، و«ثلاث فِقرٍ»، فيوقعونه على القليل، كما قالوا: «ثلاث عُرَفٍ»، فأوقعوه على القليل. و«ثلاث كِسْرٍ» أقوى من «ثلاث عُرَفٍ» لأن جمع «فَعَلَّة» مضموم الفاء بالألف والتاء أكثر من جمع «فَعَلَّة» بكسر الفاء بهما، فـ «عُرَفَات» أكثر من «كِسْرَات»، وذلك من قبل أن التقاء الكسرتين في كلمة واحدة أقل من التقاء الضمّتين، ولذلك قلَّ باب «إِبلٍ»، و«إِطِلٍ»، وكثر باب «طُنْبٍ» و«جُنْبٍ».

والمعتل اللام بهذه المنزلة، قالوا: «لِحِيَّة»، و«لِحَى»، و«فِرِيَّة»، و«فِرَى»، و«رِشَوَة»، و«رِشَى». ولا يكادون يجمعونه بالألف والتاء؛ لأنه كان يلزم كسر ثانيه، فيقال: «رِشِوات». وإذا كرهوا اجتماع الكسرتين في الصحيح، كانوا له في المعتل أكره، وقالوا في المعتل العين: «قِيَمَة»، و«قِيَمَات»، و«دِيَمَة»، و«دِيَمَات»، و«قِيَمٌ»، و«دِيَمٌ». جمعوه في القلة بالألف والتاء؛ لأنه لا يجتمع فيه كسرتان، كما اجتمعتا في المعتل اللام، وقالوا في المضاعف: «قِدَّة»، و«قِدَات»، و«قِدَّد»، و«عِدَّة»، و«عِدَات»، و«عِدَّد» وربما كسروا «فَعَلَّة» على «أفْعَلٍ»، قالوا: «نِعْمَة»، و«أَنعَمٌ»، و«سِدَّة»، و«أشدُّ»، وذلك قليل، ليس بالأصل. والذي عليه المحققون أن «أَنعَمًا» جمع «نُعْم» على القياس، و«النُعْم» المصدر، و«أشدُّ» جمع «شَدَّ» و«أقَدَّ». قال أبو عبيدة مَعْمَرُ بن المُنْثَرى: أَشدُّ جمع لا واحد له.

الخامس: وهو «فَعْلَةٌ» بفتح الأول وكسر الثاني، نحو: «نَقِمَةٌ» و«مَعِدَةٌ»، فتكسيـره في الكثير «فِعْلٌ» بكسر الفاء، وفتح العين، نحو: «نَقِمٌ» و«مَعِدٌ». وليس ذلك بقياس، والذي سَوَّغَ لهم ذلك أنهم يقولون: «نَقِمَةٌ» و«مَعِدَةٌ» بسكون الثاني، فيصير كـ «كِسْرَةٍ»، و«خِرْقَةٍ»، فيكسّر تكسيـره، وفي القلة بالألف والتاء، نحو: «نَقِمَاتٍ» و«مَعِدَاتٍ»، ولا يُغَيَّرُ.

السادس: ما كان على «فُعْلَةٌ» بضمّ الفاء وفتح العين، وذلك نحو: «تُخَمَّةٌ»، و«تُهَمَّةٌ»، فتكسيـره في الكثرة على «تُخَمٌ»، و«تُهَمٌ»، بضمّ الأول وفتح الثاني. أجروا هذا القبيل من الأسماء في الجمع مجرى «فُعْلَةٌ»، كـ «ظُلَمَةٌ» و«عُرْفَةٌ»، كما أجروا «فُعْلَةٌ» بفتح الفاء والعين مجرى «فُعْلَةٌ» ساكن العين. فقالوا: «رِقَابٌ» كما قالوا: «جِفَانٌ». وليس «تُخَمٌ». و«تُهَمٌ» كـ «رُطَبٍ»، لأن «رُطَبًا» ونحوه جنسٌ، فهو بمنزلة «تَمْرٍ» و«بُرٍّ»، فهو اسمٌ واحد يقع للجنس، ألا ترى أنه يُذَكَّرُ، فيقال: «هو الرطب»، كما يقال: «هو التمر». و«التُّخَمُ» ونحوه مؤنثٌ، نحو قولك: «هي التخم». ولو صغرت «رُطَبًا»، لصغرت على لفظه، فقلت: «رُطِيبٌ»، ولو كان تكسيـرًا، لكنت تقول: «رُطِيبَاتٌ». فلو صغرت «تُخَمًا»، لقلت: «تُخِمَاتٌ»، فترده إلى الواحد، ثم تجمعه بالألف والتاء؛ لأنه جمعٌ مكسّرٌ.

فجميعُ أبنية جمع هذه الأسماء ستّة على ما ذكر، فأعمّها «فِعَالٌ»؛ لأنه يكون في أربعة منها، وذلك أنه يكون في «فُعْلَةٌ»، نحو: «جَفْنَةٌ» و«جِفَانٌ»، و«فُعْلَةٌ» كـ «لِقْحَةٍ» و«لِقَاحٍ». و«اللَّقْحَةُ»: الناقة تُحَلَبُ، وفي «فُعْلَةٌ» بالضمّ كـ «بُرْمَةٌ» و«برامٍ»، و«البرمة»: القِدْرُ، وفي «فُعْلَةٌ» كـ «رَقَبَةٍ» و«رِقَابٍ»، و«فِعَالٌ» في «فُعْلَةٌ» و«فُعْلَةٌ» بسكون العين وتحريكها قياسٌ مطرّدٌ، وهو فيما عداهما شاذٌّ.

و«فُعَلٌ» في «فُعْلَةٌ» و«فُعْلَةٌ» بضمّ الفاء أصلٌ، وما عداه فهو شاذٌّ.

و«فِعَلٌ» في «فُعْلَةٌ» بكسر الفاء أصلٌ، وغيره فيها شاذٌّ. وأمّا «فُعْلَةٌ» كـ «مَعِدَةٌ»، فقد ذُكِرَ أمرها، فاعرفه.

فصل

[جَمْعُ الصِّفَاتِ]

قال صاحب الكتاب: وأمثلة صفاته كأمثلة أسمائه، وبعضها أعمٌ من بعض، وذلك قولك: «أشْيَاخٌ»، و«أَجْلَافٌ»، و«أَخْرَارٌ»، و«أَبْطَالٌ»، و«أَجْنَابٌ»، و«أَنْفَاقٌ»، و«أَنْكَادٌ»، و«أَعْبَدٌ»، و«أَجْلَفٌ»، و«صِعَابٌ»، و«حِسَانٌ»، و«وِجَاعٌ»، وقد جاء «وِجَاعِيٌّ»، ونحوه: «حَبَاطِيٌّ»، و«حَذَارِيٌّ»، و«ضَيْفَانٌ»، و«إِخْوَانٌ»، و«وُغْدَانٌ»، و«ذُكْرَانٌ»، و«كُهُولٌ»، و«رِطْلَةٌ»، و«شَيْخَةٌ»، و«وُزْدٌ»، و«سُحْلٌ»، و«نُصْفٌ»، و«خُشْنٌ»، وقالوا: «سَمَحَاءٌ» في جمع «سَمَحٍ».

قال الشارح: اعلم أن تكسير الصفة ضعيف، والقياسُ جمعُها بالواو والنون. وإنما ضعف تكسيرها؛ لأنها تجري مجرى الفعل، وذلك أنك إذا قلت: «زيدٌ ضاربٌ»، فمعناه: يَضْرِبُ، أو ضَرَبَ، إذا أردت الماضي، وإذا قلت: «مضروبٌ»؛ فمعناه: يُضْرَبُ، أو ضَرِبَ، ولأن الصفة في افتقارها إلى تقدّم الموصوف، كالفعل في افتقاره إلى الفاعل.

والصفة مشتقة من المصدر كما أن الفعل كذلك، فلما قاربت الصفة الفعل هذه المقاربة، جرت مجراه، فكان القياس أن لا تُجمع كما أن الأفعال لا تُجمع، فأما جمع السلامة، فإنه يجري مجرى علامة الجمع من الفعل إذا قلت: «يَقُومُونَ»، و«يَضْرِبُونَ»، فأشبه قولك: «قائمون»: «يقومون». وجرى جمع السلامة في الصفة مجرى جمع الضمير في الفعل؛ لأنه يكون على سلامة الفعل، فكل ما كان أقرب إلى الفعل، كان من جمع التفسير أبعد، وكان الباب فيه أن يُجمع جمع السلامة، لما ذكرناه من أن «ضاربون»، و«مضروبون» يُشبه «يَضْرِبُونَ»، و«يَضْرِبُونَ» من حيث سلامة الواحد في كل واحد منهما، وأن الواو للجمع والتذكير كما كانت في الفعل كذلك.

وقد تُكسر الصفة على ضَعْفٍ لَغَلَبَةِ الاسمية. وإذا كثر استعمال الصفة مع الموصوف، قويت الوصفية، وقَلَّ دخول التفسير فيها، وإذا قلَّ استعمال الصفة مع الموصوف، وكثر إقامتها مقامه، غلبت الاسمية عليها، وقوي التفسير فيها.

وتكسير الصفة على حدّ تكسير الاسم، وقوله: «وأمثله صفاته كأمثلة أسمائه»، يريد أن أبنية تكسير الصفة كأبنية تكسير الاسم. والضمير في قوله: «وأمثله صفاته كأمثلة أسمائه» يعود إلى الاسم الثلاثي. والمراد أن تكسير الصفة، إذا كانت ثلاثية، كتكسير الاسم إذا كان ثلاثياً، وأبنية الثلاثي من الصفات سبعة أبنية: «فَعْلٌ» بفتح الأول وسكون الثاني، و«فِعْلٌ» بكسر الأول وسكون الثاني، و«فُعْلٌ» بضمّ الأول وسكون الثاني، و«فَعْلٌ» بفتحهما، و«فِعْلٌ» بفتح الأول وكسر الثاني، و«فُعْلٌ» بفتح الأول وضمّ الثاني، و«فُعْلٌ» بضمّهما.

فما كان من الأول، وهو «فَعْلٌ»، فتكسيبه على «فعالٍ»، قالوا: «صَغَبٌ»، و«صِعَابٌ»، و«فَسَلٌ»، و«فِسَالٌ»، و«خَذَلٌ»، و«خِدَالٌ». والفسل: الرذُل، والخذل: الممتلىء. هذا هو الغالب المطرد، وربما جاء على «فُعُولٍ». قالوا: «كَهَلٌ»، و«كُهُولٌ»، دخلت «فُعُولٌ» على «فعالٍ» هنا على حدّ دخولها عليها في الأسماء، نحو: «كَعَبٌ»، و«كَعَابٌ»، و«كُعُوبٌ»، إلا أنها في الاسم أقعد منها في التفسير، فكان التوسّع فيها أكثر، وقد جاء على «فُعْلٌ» أيضاً. قالوا: «رجلٌ كَثُّ اللَّحْيَةِ»، و«قَوْمٌ كُثٌّ»، وقالوا: «رجلٌ نَطٌّ» للكوسج، و«قَوْمٌ نَطٌّ»، و«ثُوبٌ سَخْلٌ»، و«ثيابٌ سَخْلٌ» وهو الأبيض، وقالوا: «فرسٌ وَزْدٌ»، و«خَيْلٌ وَزْدٌ»، وهو قليل. وربما قالوا: «كِثَاثٌ»، و«يُطَاطٌ»، و«وَرَادٌ» على القياس، وقالوا: سَمَحٌ، و«سَمَحَاءٌ»، فجاؤوا به على معناه؛ لأنه في معنى اسم الفاعل

فجاء على «عَالِمٍ»، و«عَلَمَاءَ»، و«صَالِحٍ»، و«صُلَحَاءَ»، وما أقربه من «المَذَاكِيرِ»، و«المَلَامِحِ»، كأنه جاء على غير المستعمل.

ولا يُكسّر القليل على «أَفْعَلٍ»، فلا يُقال في «صَعِبٍ»: «أَضْعُبْ» ولا في «فَسَلٍ»: «أَفْسَلْ»، كما قالوا في الاسم: «أَكْعَبُ»، و«أَفْلَسُ»، وذلك أن الغرض من المجيء بأبنية القلة أن تُضاف أسماء أدنى العدد إليها من نحو: «ثلاثة أثوابٍ»، و«خمسة أكْلَبٍ»، وأنت لا تضيف إلى الصفة؛ لأن الغرض ببيان نوع المعدود، ولا يحصل ذلك بالإضافة إلى الصفة. ألا ترى أنك إذا قلت: «ثلاثة طُولٍ» مثلاً، لم يدل على نوع دون نوع، لأن الطول يشترك فيه أنواع كثيرة. فلما كان كذلك، لم يُحتج إلى أمثلة القلة في الصفات، فإذا احتيج إلى ذلك؛ جمعه جمع السلامة يقع للقليل، فاستغنوا به.

وقد كسروا بعض الصفات تكسير الأسماء، فجاءوا بها على «أَفْعَلٍ». قالوا: «عَبْدٌ»، و«أَعْبَدُ»، و«عَبِيدٌ»، كما قالوا: «كَلْبٌ»، و«أَكْلَبُ»، و«كَلِيبٌ»، وقالوا: «شَيْخٌ»، و«أَشْيَاخٌ»، كما قالوا: «بَيْتٌ»، و«أَبْيَاتٌ». وقالوا: «عِلْجٌ»، و«عِلْجَةٌ»، و«أَعْلَاجٌ»، كما قالوا: «أَجْدَاعٌ» في «جَذَعٍ». وقالوا: «شَيْخَانٌ» و«ضَيْفَانٌ» على حدِّ «رَّالٍ» و«رِثْلَانٍ». وقالوا: «شَيْخَةٌ» كما قالوا: «زَوْجَةٌ»، و«عَوْدَةٌ» في الاسم، وقالوا: «وَعْدٌ»، و«وَعْدَانٌ» بالضّم على زنة «فُعْلَانٍ»، كما قالوا: «ظَهْرٌ»، و«ظَهْرَانٌ». وقالوا: «وَعْدَانٌ» بكسر الفاء كما قالوا: «جَحْشٌ» و«جَحْشَانٌ»، و«عَبْدٌ»، و«عَبْدَانٌ»، فجاءت أمثلته على تسعة أبنية، منها بناء واحد مطرّد، وهو «فِعَالٌ»، والبواقي شاذّة تُسمّع ولا يُقاس عليها. وبعضها أكثر من بعض، وذلك لأنهم أجروها مجرى الأسماء، ألا ترى أنهم لا يكادون يستعملونها مع موصوفاتها، فلا يقولون: «رجلٌ عبدٌ»، ولا «رجلٌ شيخٌ»، ولو سميت رجلاً بصفة، لكان حكمها حكم الأسماء.

وأما الثاني: وهو «فَعْلٌ»، فإنه يكسّر على «أَفْعَالٍ»، نحو: «جِلْفٍ»، و«أَجْلَافٍ»، و«الجِلْفُ»: الشاة المسلوخة بلا رأس ولا قوائم. وقالوا: «نِضْوٌ»، و«أَنْضَاءٌ»، وهو المهزول، وحكى أبو زيد: «خِلْوٌ بالكسر، و«أَخْلَاءٌ»، جعلوا «أَفْعَالاً» هنا بدلاً من «فُعُولٍ» و«فِعَالٍ». ولذلك لا يجيء معهما، فلا يُقال: «أَجْلَافٌ»، و«جِلْوَفٌ»، ولا «جِلَافٌ». وقال بعضهم: «أَجْلَفٌ»، كما قالوا: «أَذْوَبٌ»، أجروه مجرى الأسماء، وقالوا: «رجلٌ صِنْعٌ»، و«قَوْمٌ صِنْعُونَ»، لم يجاوزوا ذلك. والصنْعُ: الحاذق. وليس شيء من هذه الصفات يمتنع من الجمع بالواو والنون.

وأما الثالث: وهو «فُعْلٌ»، بضّم الفاء وسكون العين، فهو مثل «فِعْلٍ» المكسور الفاء في القلة، قالوا: «رجلٌ خُلُوٌ»، و«قَوْمٌ خُلُوءٌ»، وقالوا: «مُرٌّ»، و«أَمْرَارٌ»، و«خُرٌّ»، و«أَخْرَارٌ»، كما قالوا: «جِلْفٌ»، و«أَجْلَافٌ»؛ لأن «فُعْلًا»، و«فُعْلًا» قد يشتركان في «أَفْعَالٍ». وقالوا: «رجلٌ جُدٌّ» لذي الحظّ، و«رجالٌ جُدُونٌ»، لم يجاوزوا فيه الواو

والنون، كما قالوا: «صِنْعُون»، ولم يجاوزوه. والتوسّع في «فُعِلْ» أقل من التوسّع في «فِعْلٍ»؛ لأنه أقل في الصفة كما كان أقل منه في الأسماء.

وأما الرابع: وهو «فَعَلَّ»، فقد كسروه على «فِعَالٍ»، فقالوا: «حَسَنَ»، و«جَسَانَ»، و«سَبَطَ»، و«سَبَاطَ»، وهو الشَّعْرُ المسترسل غيرُ الجَعْد، وقالوا: «قَطَطَ»، و«قِطَاطَ» للشَّعْر إذا كان شديد الجُعودة، حملوه على الاسم في نحو: «جَبَلٍ»، و«جِبَالٍ»، و«جَمَلٍ»، و«جِمَالٍ». اتفق «فَعَلَّ» و«فُعِلَّ» في الصفة كما اتفقا في «كِلَابٍ»، و«جِبَالٍ». وربّما كسروه على «أفْعَالٍ»، لأنه ممّا يكسر عليه في الاسم، نحو: «أَجْبَالٍ»، و«أَجْمَالٍ»، واستغنوا به عن «فِعَالٍ»، وذلك قولك: «بَطَلٌ»، و«أُتْطَلُ»، و«عَزَبٌ»، و«أَغْزَابٌ». وقالوا: «خَلَقَ»، و«أَخْلَقَ»، و«سَمَلٌ» و«أَسْمَالٌ». قال لبيد [من الكامل]:

٧٢٢- تَهْدِي أَوَائِلَهُنَّ كُلَّ طِمْرَةٍ جَزْدَاءٍ مِثْلُ هِرَاوَةِ الْأَغْزَابِ

وَلَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ مَا كَانَ مَذْكُورًا يَعْقِلُ مِنَ الْوَاوِ وَالنُّونِ، نَحْوُ: «حَسَنُونَ»، و«عَزَبُونَ»، ومن الألف والتاء للمؤنث، كقولهم: «حَسَنَةٌ»، و«حَسَنَاتٌ»، و«سَبَطَةٌ»، و«سَبَطَاتٌ»، و«بَطْلَةٌ»، و«بَطْلَاتٌ». وربّما كسروه على «فِعَالٍ». قالوا: «حَسَنَ»، و«جَسَانَ»، و«سَبَطَ»، و«سَبَاطَ». وقالوا: «صَنَعَ»، و«صَنَعُونَ» للحاذق الصَّنعة، وقالوا: «رَجَلُ الشَّعْرِ»، و«رَجُلُونَ» لمن رَجَلَ شَعْرُهُ، ولم يُكسروهما. استغني عن تكسيرهما بجمع السلامة، وذلك لقوّة الجمع السالم في الصفة.

وأما الخامس: وهو «فَعِلَّ»، بفتح الأوّل وكسر الثاني، فإنّه يكسر على «أفْعَالٍ»، قالوا: «نَكَبَدَ»، و«أُنْكَادَ»، وحملوه على نظيره من الأسماء، وهو «كَبَدَ»، و«أُكْبَادَ». والصفات قد تُحْمَلُ على الأسماء في التكسير؛ لأنها أشدُّ تمكُّناً في التكسر من الصفات. فتمت احتجّت إلى صفة، ولم تعلم مذهب العرب في تكسيرها، فإنّك تكسرها تكسير الاسم الذي هو على

٧٢٢ - التخرّيج: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢١؛ ولسان العرب ٣٦١/١٥ (هرا)؛ وللبيد أو

لعامر بن الطفيل في لسان العرب ٥٧٠/١ (ظرب).

اللغة: الطمّرة: الفرس الشديد العدوّ. الهراوة: العصا. الأغزاب: جمع أعزب: وهو الراعي الذي يبعد عن أهله في المرعى.

المعنى: الشاعر يشبه الفرس بعضا الراعي القويّة النحيطة المتينة.

الإعراب: «تهدي»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدرة. «أوائلهن»: مفعول به منصوب بالفتحة، و«هن»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «كل»: فاعل مرفوع بالضمّة. «طمرة»: مضاف إليه مجرور. «جزداء»: صفة مرفوعة بالضمّة الظاهرة. «مثل»: صفة ثانية مرفوعة بالضمّة، وهي مضاف. «هراوة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الأغزاب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «تهدي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الأغزاب» حيث جمع «عزب» على أغزاب.

بنائها؛ لأنها أسماء، وإن كانت صفات، وذلك في الشعر، فأما في الكلام، فالجمع بالواو والنون، والألف والتاء، لا غير، إلا أن تعلم مذهب العرب في تكسيرها، فلا يعدل عنه.

وقالوا: «وَجِعَ»، و«قَوْمٌ وَجَاعٌ» كأنهم حملوه على «حَسَنَ»، و«جَسَانٍ»، و«سَبَبٌ»، و«سَبَابٌ»، فوافقَ «فَعِلٌ» «فَعَلًا» في الصفة، كما وافقه في الاسم حيث قالوا: «جَمَلٌ»، و«أَجْمَالٌ»، كما قالوا: «كَيْفٌ» و«أَكْتَنَفٌ».

وقالوا: «أَسَدٌ»، و«أُسُودٌ»، كما قالوا: «نَمِرٌ»، و«نُمُورٌ»، فلما اتفقا في الاسم، اتفقا في الصفة. وقالوا: «وَجِعَ» و«وَجَعَى» جاؤوا به على «فَعَلَى»، كما قالوا: «هَلَكَى»، و«زَمِنَى»؛ لأنها بلايا وآفات، فأجروها مجرى «قَتَلَى»، و«جَزَحَى»، وسيوضح ذلك في موضعه. وقالوا أيضًا: «وُجَاعَى»، وهو أيضًا بناء لما يكون آفةً وبليّةً، إلا أن «فَعَلَى» فيه أكثر. وحكى أبو عمر الجزمي: «فَرِحَ» و«أَفْرَاحٌ»، ويقال: «فِرَاحٌ». قال الشاعر [من الوافر]:

٧٢٣- وَجُوهُ النَّاسِ مَا عُمِرَتْ بِيَضٍ طَلِيقَاتٍ وَأَنْفُسُهُمْ فِرَاحٍ
والباب فيه أن يُجمع بالواو والنون، نحو «فَرَحُونَ»، و«وَجِلُونَ». قال الله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾^(١)، وقال: ﴿إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ﴾^(٢).

السادس: وهو «فَعُلٌ» بفتح الأول، وضَمَ الثاني، وحكمه حكم «فَعِلٌ»؛ لأنَّ «فَعَلًا»، و«فَعَلًا» قد كثر في الكلمة والواحدة، نحو: «حَذَرٌ» و«حَذِيرٌ»، و«يَقِظٌ»، و«يَقِظٌ»، و«فَطِنٌ»، و«فَطِنٌ»، لتقارب الحركتين تعاقبتا على الكلمة الواحدة. وقد كسروا بعض ذلك على «أفعالٍ». قالوا: «يَقِظُ»، «أَيَقَاطُ». قال الشاعر [من الطويل]:

٧٢٤- لَقَدْ عَلِمَ الْأَيَقَاطُ أَخْفِيَةَ الْكَرَى تَرْجُجُهَا مِنْ حَالِكٍ وَاتَّحَالَهَا

٧٢٣- التخريج: البيت بلا نسبة في شرح الجمل ١٢٢/٣.

المعنى: يمدحه الشاعر بقوله: إن الناس جميعًا سعداء فرحون مستبشرون شرط أن تكون فيهم. الإعراب: «وجوه»: مبتدأ مرفوع بالضممة. «الناس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ما»: مصدرية ظرفية. «عمرت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل، والمصدر المؤول من «ما» والفعل «عمر» مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بـ«طليقات»، والتقدير: وجوه الناس طليقات مدة بقاءك فيهم. «بيض»: خبر مرفوع بالضممة. «طليقات»: خبر ثانٍ مرفوع بالضممة للمبتدأ وجوه. «وأنفسهم»: الواو: حرف عطف، «أنفس» مبتدأ مرفوع بالضممة وهم: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «فراح»: خبر مرفوع بالضممة. وجملة «وجوه الناس بيض»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «عمرت»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنفسهم فراح»: معطوفة على «وجوه الناس طليقات» فلا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فراح» حيث جمع «فرح» على «فِرَاح».

(١) المؤمنون: ٥٣. (٢) الحجر: ٥٢.

٧٢٤- التخريج: البيت للكميت في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٦٩؛ والمقاصد النحوية ٦١٢/٣؛ وليس في =

فأما «يَقْطَانُ»، فتكسيره على «أَيْقَاطٍ»، والباب فيه جمعُ السلامة كما تقدّم.

السابع: وهو «فُعْلٌ»، بضَمّ الأوّل والثاني، وهو قليل في الصفات. قالوا: «رجُلٌ جُنُبٌ»، أي: ذو جَنَابَةٍ، وفيه لغتان، قومٌ من العرب يجمعونه، فيقولون: «أَجْنَابٌ»، و«جُنُبَان» حكاه الأخفش، وقومٌ يُفردونه في جميع الأحوال، فيقولون: «رجُلٌ جُنُبٌ»، و«رجلانِ جُنُبٌ»، و«رجالٌ جُنُبٌ». قال الله تعالى: ﴿وإن كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا﴾^(١)، جعلوه مصدرًا، فلذلك وحدوه.

فقد صارت أبنيةُ جمع الصفات سبعةً أبنية، فأعمّها «أَفْعَالٌ»، لأنها ترد على جميع أبنية الصفات، وهي «فَعْلٌ» كـ«شَيْخٌ»، و«أَشْيَاخٌ»، و«فِعْلٌ» كـ«جِلْفٌ»، و«أَجْلَافٌ»، و«فُعْلٌ» كـ«حَرٌّ»، و«أَحْرَارٌ»، و«فَعْلٌ» كـ«بَطْلٌ»، و«أَبْطَالٌ»، و«فَعْلٌ» كـ«يَقْطُ»، و«أَيْقَاطٍ»، و«فَعِلٌ» كـ«نَكِيدٌ» و«أُنْكَادٌ»، و«فُعْلٌ» كـ«جُنُبٌ» و«أَجْنَابٌ». ثم «فَعَالٌ»؛ لأنه يقع على ثلاثة أبنية: منها «فَعْلٌ»، نحو: «صَغِبٌ» و«صِعَابٌ»، و«فَعْلٌ»، نحو: «حَسَنٌ»، و«حِسَانٌ»، و«فَعِلٌ»، نحو: «وَجِعٌ»، و«وَجَاعٌ»، وباقي الأبنية متساوية.

قال صاحب الكتاب: والجمع بالواو والنون فيما كان من هذه الصفات للمُعْلَاءِ الذُّكُورِ غيرِ ممتنع، كقولك: «صَغْبُونٌ»، و«صِنْعُونٌ»^(٢)، و«حَسَنُونٌ»، و«جُنُبُونٌ»^(٣)، و«حَذِرُونٌ»، و«نَذِسُونٌ».

= ديوانه؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٣٨/١؛ ولسان العرب ٢٣٦/١٤ (خفي)؛ والمحتسب ٤٧/٢. اللغة: الأيقاظ: جمع يقظ وهو المتنبه الصاحي. أخفية: جمع خفاء وهو الكساء والغطاء. الكرى: أوّل النوم. تزججها: تطويلها لحاجيها وتدقيقها لهما. الحالك: شديد السواد. الإعراب: «لقد»: اللام: موطنه للقسم، «قد»: حرف تحقيق وتقريب. «علم»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الأيقاظ»: فاعل مرفوع بالضمّة. «أخفية»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الكرى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للمتّدر. «تزججها»: بدل من «أخفية» منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «من حالك»: جازّ ومجرور متعلّقان بالمصدر «تزجج». «واكتحالها»: الواو: حرف عطف، «اكتحال»: اسم معطوف على «تزجج» منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «علم»: واقعة في جواب القسم المقدّر لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الأيقاظ» حيث جاءت جمع تكسير ليقظ أو يقظان، والشائع جمعه جمع مذكر سالم: يقظون.

(١) المائدة: ٦.

(٢) الصَّنْعُون: جمع صَنَعَ، وهو الحاذق بالعمل. (لسان العرب ٢١٠/٨ (صنع)).

(٣) الجُنُبُون: جمع جُنُب، وهو الغريب، أو الذي يجب عليه العُسل. (لسان العرب ٢٧٧/١، ٢٧٩ (جنب)).

قال الشارح: لا يمتنع شيء من هذه الصفات من الجمع بالواو والنون إذا كان مذكراً ممن يعقل، بل هو القياس فيها، لما ذكرناه من أنها جارية مجرى الأفعال في جزيها صفة على ما قبلها، كما تكون الأفعال كذلك، وواو «ضاربون» تشبه واو الضمير في «يضربون»؛ لأنها مثلها في مجيئها بعد سلامة ما قبلها، وأنها للجمع، فجاز أن تجمع هذا الجمع، فتقول: «صَعْبُونَ» كما تقول: «يَضْعَبُونَ». قال الشاعر [من الرجز]:

٧٢٥- قالت سُلَيْمَى: لا أَحِبُّ الْجَعْدِينَ ولا السُّبَّاطَ إِنَّهُمْ مَنَاتَيْنِ
وقالوا: «رجل صنْع»، و«قوم صِنْعُونَ» للحاذق الصُّنعة. وقالوا: «رجل حَسَن»، و«قوم حَسَنُونَ»، و«رجل جُبْتُ»، و«قوم جُنْتُونَ»، و«حَذِرٌ»، و«حَذِرُونَ». والحَذِرُ: الكثير الحَذَرِ، يُقال: «رجل حَذِرٌ وحَذِرٌ»، بالضم والكسر إذا كان مستيقظاً متحرراً. وقالوا: «رجل نَدَسٌ»، و«قوم ندسون». يُقال: «نَدَسٌ ونَدَسٌ» بالضم والكسر، أي: فهِم.

قال صاحب الكتاب: وأما جمع المؤنث منها بالألف والتاء، فلم يجئ فيه غيره. وذلك نحو: «عَبَلَاتٍ»، و«خَلَوَاتٍ»، و«حَذِرَاتٍ»، و«يَقْظَاتٍ» إلّا مثال «فَعْلَةٌ»، فإنهم كسروه على «فَعَالٍ»، كـ«جَعَادٍ»، و«كِمَاشٍ»، و«عِبَالٍ»^(١). وقالوا: «عِلَجٌ» في جمع «عِلْجَةٍ»^(٢).

قال الشارح: قد تقدّم الكلام أن الباب في الصفة جمع السلامة، وأن التكسير فيها

٧٢٥- التخريج: الرجز لضب بن نعة في لسان العرب ٤٢٦/١٣ (نتن)؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٦٧؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٢٢/٣ (جعد).

اللغة: الجعد: ذو الشعر المجعد بعكس السبط. ومناطين: جمع تن وهو الكريه الرائحة. الإعراب: «قالت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والتاء تاء التأنيث الساكنة. «سليمى»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدرة. «لا أحب»: «لا»: نافية لا عمل لها، «أحب»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «الجعدين»: مفعول به منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم. والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «ولا السباط»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي، «السباط»: اسم معطوف على منصوب، منصوب مثله. «إنهم»: «إن»: حرف مشبه بالفعل، و«هم»: ضمير في محل نصب اسم إن. «مناطين»: خبر إن مرفوع بالضمّة، وسكون لضرورة القافية.

وجملة «قالت سليمى...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا أحب»: في محل نصب مقول القول. وجملة «إنهم مناطين»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «الجعدين» حيث جمع «جعد» وهو على وزن «فَعْل» جمع المذكر السالم وعامله معاملته.

(١) العبال: جمع عَبَلَة، وامرأة عَبَلَة: تامّة الخَلْق. (لسان العرب ٤٢٠/١١ (عبل)).

(٢) ناقة عِلْجَة: كثيرة اللحم. (لسان العرب ٣٢٧/٢ (علج)).

على خلاف الأصل، فإذا بُعد التكسير في المذكر، كان في المؤنث أبعد؛ لأنّ التأنيث يزيده شبهًا بالفعل، ولذلك كان من الأسباب المانعة للصرف، فإذا الوجه في جمع ما كان مؤنثًا بالتاء من الأسماء الثلاثية، نحو: «عَبَلَةٌ»، و«حُلْوَةٌ»، و«عَلَجَةٌ»، و«حَذِرَةٌ»، و«يَقْظَةٌ» أن يُجمع بالألف والتاء، فيقال: «عَبَلَاتٌ»، و«حُلُواتٌ»، و«عَلْجَاتٌ»، و«حَذِرَاتٌ»، و«يَقْظَاتٌ». ولم يُسمع التكسير في شيء منها إلّا في مثال واحد، وهو «فَعْلَةٌ»، فإنّهم كسروه على «فَعَالٍ»، قالوا: «عَبَلَةٌ»، و«عِبَالٌ»، و«كَمْشَةٌ»، و«كِمَاشٌ». يُقال: «رجلٌ كَمْشٌ»، و«امرأةٌ كَمْشَةٌ» بمعنى الماضي السريع، كأنّهم لكثرة «فَعْلَةٍ» تصرّفوا فيها على نحو من تصرّفهم في «فَعْلٍ».

واستوى «فَعْلٌ»، و«فَعْلَةٌ» في «فَعَالٍ» إذا كانا صفتين، كما استويا في الاسم نحو: «كَلْبٌ»، و«كِلَابٌ»، و«جَمْرَةٌ»، و«جِمَارٌ»، ولم يتجاوزوا «فَعَالًا» في «فَعْلَةٍ»؛ لأنّ التكسير لا يتمكّن في الصفة تمكّنه في الاسم. وقالوا: «عَلَجٌ»، و«عَلَجَةٌ»، وهو قليل، جاؤوا به على نحو من تكسير الأسماء، نحو: «خِرْقَةٌ»، و«خِرْقٌ»، و«كِسْرَةٌ»، و«كِسِرٌ»، فاعرفه.

فصل

[جمع المؤنث الثلاثي الساكن الوسط المنتهي بالتاء]

قال صاحب الكتاب: والمؤنث الساكن الحشوي لا يخلو من أن يكون اسمًا أو صفةً، فإذا كان اسمًا، تحرّكت عينه في الجمع إذا صحّت بالفتح في المفتوح الفاء، كـ«جَمَرَاتٍ»، وبه وبالكسر في المكسورها، كـ«سِدَرَاتٍ»، وبه وبالضمّ في المضمومها، كـ«غُرَفَاتٍ». وقد تُسكّن في الضرورة في الأوّل، وفي السّعة في الباقيين في لغة تميم.

قال الشارح: اعلم أنّ ما كان من هذه الأسماء الثلاثية المؤنثة بوزن «فَعْلَةٌ»، كـ«قَضَعَةٍ»، و«جَفْنَةٍ»، فإنّك تفتح العين منه في الجمع أبدًا إذا كان اسمًا، نحو: «جَفْنَاتٍ»، و«قَضَعَاتٍ»، كأنّهم فرقوا بذلك بين الاسم والصفة، فيفتحون عين الاسم، ويقولون: «تَمَرَاتٍ»، ويسكّنون الصفة، فيقولون: «جاريةٌ خَذْلَةٌ»^(١)، و«جَوَارٍ خَذَلَاتٍ»، و«حالةٌ سَهْلَةٌ»، و«حالاتٌ سَهَلَاتٍ». وإنّما فتحوا الاسم، وسكّنوا النعت، لخفة الاسم وثقل الصفة؛ لأنّ الصفة جارية مجرى الفعل، والفعل أثقل من الاسم؛ لأنّه يقتضي فاعلاً، فصار كالمركّب منهما، فلذلك كان أثقل من الاسم، ولا يجوز

(١) الخَذْلَةُ من النساء: الغليظة الساق المُستديرتها. (لسان العرب ٢٠١/١١ (خذل)).

إسكانه إلا في ضرورة الشعر، نحو قول ذي الرُّمة [من الطويل]:

٧٢٦- أَتَتْ ذِكْرَ عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوقًا وَرَفُضَاتُ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ
وقال الآخر [من الرجز]:

٧٢٧- [علّ صروف الدهر أو دولاتها تدلّنا اللمة من لماتها]
أو تستريح النفس من زفرتها

٧٢٦- التخرّيج: البيت لذي الرُّمة في ديوانه ص ١٣٣٧؛ وخزانة الأدب ٨/ ٨٧، ٨٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٧؛ ولسان العرب ١/ ٤٧٥ (شنب)؛ والمحاسب ١/ ٥٦، ٢/ ١٧١؛ والمقتضب ٢/ ١٩٢.
اللغة: رفضات: جمع رَفْضَةٍ وهي التفريق والتفتُّح في المفصل.

المعنى: جاءت الذكريات التي اعتادت البقاء بين جوانحه، وإبقاء قلبه خفّاقًا نابضًا بحبها، بينما يسري في مفاصله الضعف بسبب فراقها وبعدها عنه.

الإعراب: «أتَتْ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة منعًا لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث. «ذكر»: فاعل مرفوع بالضمّة. «عَوْدَنْ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير في محل رفع فاعل. «أَحْشَاءَ»: مفعول به أول منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «قلبه»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ مضاف إليه. «خفُوقًا»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «ورفضات»: الواو: حرف عطف، «رفضات»: اسم معطوف على «ذكر» مرفوع مثله بالضمّة، وهو مضاف. «الهوى»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف. «في المفاصل»: جار ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة لـ «رفضات».

وجملة «أبت ذكر»: جواب شرط غير جازم في البيت السابق له، لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عَوْدَنْ»: في محلّ رفع صفة لـ «ذكر».

والشاهد فيه قوله: «ورفضات» حيث سكّن الفاء وكان حَقّها الفتح إتيانًا لحركة الراء.

٧٢٧- التخرّيج: الرجز بلا نسبة في الخصائص ١/ ٣١٦؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٠، ٦٦٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٢٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٣٩؛ ولسان العرب ٤/ ٣٢٥ (زفر)، ١١/ ٤٧٣ (علل)، ١٢/ ٥٥٠ (لمم)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٩٦.

اللغة: صروف الدهر: نوابه وأحداثه. الدولات: التحوّلات من حال إلى حال. تدلّنا: تغيّرنا، تنقلنا من حال إلى حال. اللمة: الشيء القليل.

المعنى: أرجو من الزمن ومقاديره أن تغيّر حالنا من الانكسار إلى الانتصار، وتنبئنا شيئًا قليلًا يجعل نفوسنا ترتاح، وأفدنتنا تهدأ.

الإعراب: «علّ»: حرف مشبّه بالفعل. «صروف»: اسم «علّ» منصوب بالفتحة. «الدهر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أو دولاتها»: «أو»: للعطف، «دولات»: معطوف على «صروف» منصوب مثلها بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «تدلّنا»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و«نا»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «اللمّة»: اسم منصوب بنزع الخافض، بتقدير: تدلّنا على اللمة. «من لماتها»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ (اللمة)، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «أو»: عاطفة. «تستريح»: فعل مضارع مرفوع. «النفس»: فاعل مرفوع بالضمّة. «من»

وقيل: إنها لغة.

فإن كان مضموم الفاء كـ «ظلمة» و«غُرْفَة»، فإنك تُحرِّك العين بالضم، نحو: «ظُلُمَاتٍ»، و«غُرَفَاتٍ»، و«رُكَبَاتٍ». وإنما ضمّوها تشبيهاً، بـ «فَعْلَة» و«فَعَلَاتٍ» من قولهم: «جَفَنَتْ»، و«جَفَنَاتٍ»، ومنهم من يفتح فيقول: «ظُلُمَاتٍ»، و«رُكَبَاتٍ». وقد روي [من الطويل]:

٧٢٨- قَلَمَا رَأَوْنَا بَادِيَا رُكَبَاتُنَا عَلَى مَوْطِنٍ لَا نَخْلِطُ الْجَدَّ بِالْهَزْلِ
مفتوحاً، والكثير الضمّ، فالضمُّ للإتباع، والفتح للخفة. وقال بعض النحويين: إنَّ «رُكَبَاتٍ» بالفتح جمع «رُكَبٍ»، و«رُكَبٌ» جمع «رُكْبَةٍ»، ولو كان كما قالوا، لما جاز «ثلاث رُكَبَاتٍ»؛ لأنَّ هذا الضرب من العدد لا يُضاف إلّا إلى أبنية القلّة، أو ما كان في معناها. و«رُكَبَاتٍ» على هذا كثير؛ لأنّه جمع جمع، والإسكان في «ظُلُمَاتٍ» جائز، فيقال: «ظُلُمَاتٍ»، و«غُرَفَاتٍ»، وهو تخفيفٌ لثقل الضمّة، كما قالوا في «رُسُلٍ»: «رُسُلٌ».

= زفرتها: جار ومجرور متعلّقان بـ (تستريح)، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «علّ صروف تدلّنا...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تدلّنا»: في محلّ رفع خبر (علّ). وجملة «فتستريح»: صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «زفرتها» بتسكين الفاء في جمع «زفرة» للضرورة الشعرية، والقياس فتحها.

٧٢٨- التخرّيج: البيت لعمر بن شأس الأسدي في شرح أبيات سيويه ٢/٢٤٣؛ وبلا نسبة في اللمع ص ٢٥٤؛ والمحتسب ١/٥٦؛ والمقتضب ٢/١٨٩.

اللغة: الهَزَلُ بتحريك الزاي: لغة في (الهَزَلُ) بسكونها، ويُدوُّ الركبة: كناية عن التأثّب للحرب، وعلى موطن: أي في موطن من مواطن الجد الخالص، أي من مواطن الحرب. المعنى: لما أيقنوا أنّا سنحاربهم لا محالة استسلموا لنا.

الإعراب: «فلَمَّا»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لما»: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلّق بالفعل (تَوَلَّوْا) المذكور في البيت التالي للشاهد. «رَأَوْنَا»: فعل ماض مبني على الضم المقدّر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والواو: ضمير الجماعة فاعل، و«نا»: ضمير المتكلمين مفعول به. «باديَا»: حال من «نا». «رُكَبَاتُنَا»: فاعل لاسم الفاعل (باديَا)، و«نا»: مضاف إليه. «على موطن»: جاء ومجرور متعلّقان بـ «باديَا» أو بـ «رَأَوْنَا». «لا»: نافية مهملة. «نخلط»: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر وجوباً تقديره «نحن». «الجدّ»: مفعول به منصوب. «بالهزل»: جار ومجرور متعلّقان بـ «نخلط».

وجملة «رَأَوْنَا»: مضاف إليه محلّها الجر. وجملة «لا نخلط»: يمكن أن تكون تفسيراً لقوله: «باديَا رُكَبَاتُنَا» لا محلّ لها من الإعراب، ويمكن أن تكون حالاً ثانياً من مفعول «رَأَوْنَا» محلها نصب. والشاهد فيه: فتح العين من «رُكَبَاتُنَا» جمعاً لـ «رُكْبَةٍ» استثقلاً لتوالي الضمّتين إذا أُريد تحريك العين بالضم.

وإذا كانوا يستثقلون الضمة الواحدة في مثل «عَضِدٍ»، فيُسَكِّنُون، فهم للضمتين أشد استقلاً، ولا يحركون منه ما كان مضاعفاً من نحو: «جُدَاتٍ»، و«سُرَاتٍ»؛ لأنهم ادغموا في الواحد لاجتماع المثلثين، فلم يُبْطِلُوا ذلك في الجمع. ولهم عنه مندوحة إلى جمع آخر، وهو المكسر، نحو: «جُدِدٍ» و«سُرِرٍ».

وما كان منه مكسور الفاء من نحو: «كِسْرَةٍ»، و«سِذْرَةٍ»، فإنك تُكْسِرُ عينه في الجمع، نحو: «كِسِرَاتٍ»، و«سِذِرَاتٍ»، وهو أَقْلُ من «عُرْفَاتٍ»، و«ظُلُمَاتٍ»؛ لأن اجتماع الكسرتين في أول الكلمة أَقْلُ من اجتماع الضمتين، ولذلك قلّ نحو: «إِبِلٍ»، و«إِطِلٍ»، وكثر نحو: «جُنُبٍ»، و«طُنُبٍ». ومنهم من يفتح العين كما يفتح في نحو: «ظُلْمَةٍ»، ويقول: «كِسِرَاتٍ»، و«سِذِرَاتٍ»، كما يقول: «ظُلُمَاتٍ»، فالكسر للإتباع، والفتح للتخفيف. ومنهم من يحذف الكسرة تخفيفاً، فيقول «كِسِرَاتٍ» و«سِذِرَاتٍ»، كما يقول في «إِبِلٍ»: «إِبِلٍ»، وفي «كَيْفٍ»: «كَيْفٍ».

[جمع المؤنث الثلاثي الساكن الوسط المعتل المتعدي بالتاء]

قال صاحب الكتاب: فإذا اعتلّت، فالإسكان كـ«بَيْضَاتٍ»، و«جَوَزَاتٍ»، و«دِيمَاتٍ»، و«دُولَاتٍ»، إلّا في لغة هَذِيلٍ، قال قائلهم [من الطويل]:

٧٢٩- أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ [رفيق بمنسح المنكبين سَبُوحُ]

قال الشارح: والمراد إذا اعتلّت العين من الاسم المؤنث، فما كان منه بوزن «فَعْلَةٌ»

٧٢٩- التخرّيج: البيت لأحد الهذليين في الدرر ٨٥/١؛ وشرح التصريح ٢٩٩/٢؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٥٥؛ وخزانة الأدب ٨/١٠٢، ١٠٤؛ والخصائص ٣/١٨٤؛ وسر صناعة الإعراب ص ٧٧٨؛ وشرح الأشموني ٣/٦٦٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٣٢؛ ولسان العرب ٧/١٢٥ (بيض)؛ والمحتسب ١/٥٨؛ والمنصف ١/٣٤٣؛ وجمع الهوامع ١/٢٣.

اللغة: بِيضَاتٍ: ج بيضة. رائح: عائد في العشي. متأوب: عائد في أول الليل. مسح المنكبين: تحريك اليدين. السبوح: الحسن الجري.

المعنى: يشبه الشاعر سير مطيته بطائر يعود بسرعة إلى احتضان بيضه عند العشاء.

الإعراب: «أخو»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، والتقدير: «هو أخو»، وهو مضاف. «بِيضَاتٍ»: مضاف إليه مجرور. «رائح»: نعت «أخو»، أو خبر ثانٍ للمبتدأ مرفوع. «متأوب»: نعت «أخو»، أو خبر للمبتدأ. «رفيق»: نعت «أخو»، أو خبر. «بمسح»: جار ومجرور متعلقان بـ «رفيق»، وهو مضاف. «المنكبين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. «سبوح»: نعت «أخو»، أو خبر المبتدأ.

وجملة «هو أخو»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بِيضَاتٍ» حيث فتح العين فيها على لغة هذيل التي تفتح العين في جمع «فَعْلَةٌ» صحيحاً كان أو معطلاً، والقياس التسيكين في المعتل.

كـ «جَوَزَةٌ»، و«عَيْبَةٌ»، فَإِنَّكَ تَسْكُنُ حَرْفَ الْعَلَّةِ مِنْهُ، فتقول: «جَوَزَاتٌ»، و«عَيْبَاتٌ»، قال الله تعالى: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَتٍ لَكُمْ﴾^(١)، وقال: ﴿فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ﴾^(٢)، ولا يَحْرُكُونَ، فيقولوا: «جَوَزَاتٌ»، و«بَيِّضَاتٌ» كما يقولون: «جَفْنَاتٌ»، و«تَمَرَاتٌ»، كَأَتَمُّهُمْ كَرِهُوا حَرَكَةَ حَرْفِ الْعَلَّةِ، وقبله مفتوحٌ، فيقلبُ ألفًا، فيقال: «جَازَاتٌ»، و«بَاضَاتٌ»، فيلتبس «فَعْلَةٌ» ساكنة العين، بـ «فَعْلَةٌ» مفتوحة العين، نحو: «دَارَةٌ»، و«دَارَاتٌ»، و«قَامَةٌ»، و«قَامَاتٌ»، ومنهم من يقول: «جَوَزَاتٌ»، و«بَيِّضَاتٌ»، فيفتح، ولا يقلب؛ لَأَنَّ الْفَتْحَ عَارِضَةٌ، كما لم يقلب الواو من ﴿وَأَلَّوْا أَسْتَقَمُوا عَلَى﴾^(٣)، و﴿أَشْرَوْا الصَّلَاةَ﴾^(٤)، وهي لغةٌ لَهْذِلٍ. قال الشاعر [من الطويل]:

أَخُو بَيِّضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْنَحِ الْمُنْكَبِينَ سَبُوحٌ
وذلك قليل، والأوَّلُ عليه الكثيرُ.

وحكمُ المضمومِ الفاءِ والمكسورةِ في إسكانِ عينه، كحكمِ المفتوحِ، نحو: «دِيمَاتٍ»، و«دُولَاتٍ» حملوه في الإسكانِ على: «بَيِّضَاتٍ» و«عَوْرَاتٍ»، فأما المَعْتَلُ اللامِ من نحو: «عَدَوِيَّةٌ»، و«قَرِيَّةٌ»، فَإِنَّكَ تَحْرُكُ وتَجْرِي فيه على قياسِ الصحيحِ، نحو: «عَدَوَاتٍ»، و«قَرِيَّاتٍ». لتَحْضُنَ حَرْفَ الْعَلَّةِ عَنِ الْقَلْبِ بَوُفُوعِ أَلْفِ الْجَمْعِ بَعْدَهُ، إِذْ لَوْ قَلْبَتْهُ، لَزِمَكَ حَذْفُ أَحَدِهِمَا لِاجْتِمَاعِ الْأَلْفَيْنِ، وَكَانَ يَلْتَبَسُ بِالوَاحِدِ مِمَّا هُوَ عَلَى «فَعْلَةٍ» بِتَحْرِيكِ الْعَيْنِ مِنْ نَحْوِ: «قَنَاءَةٌ»، و«فَنَاءَةٌ»، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: وَتُسْكُنُ فِي الصِّفَةِ لَا غَيْرُ، وَإِنَّمَا حَرَكُوا فِي جَمْعِ «لَجْبَةٍ»، و«رَبْعَةٍ»؛ لِأَنَّهُمَا كَأَنَّهُمَا فِي الْأَصْلِ اسْمَانِ، وَصَفَ بِهِمَا، كَمَا قَالُوا: «امْرَأَةٌ كَلْبَةٌ»، وَ«لَيْلَةٌ غَمٌّ».

قال الشارح: قد تقدّم القول: إِنَّ مَا كَانَ بوزن «فَعْلَةٍ» صِفَةً، وَجَمَعَتْهُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، لَمْ تُحْرَكْ وَسَطُهُ، بَلْ تُسْكَنُ فَرْقًا بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْإِسْمِ، نَحْوُ: «عَبَلَاتٍ»، و«خَذَلَاتٍ». فأما قولهم: «لَجْبَةٌ»، و«لَجَبَاتٌ» بِالتَّحْرِيكِ، ففِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: «شَاةٌ لَجْبَةٌ»، بِفَتْحِ الْجِيمِ بوزن «أَكْمَةٍ»، وَهِيَ الَّتِي وَلَّى لَبْنُهَا وَقَلَّ، وَأَجْمَعُوا فِي الْجَمْعِ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ «لَجْبَةً» فِي الْأَصْلِ اسْمٌ، وَصَفَ بِهِ، فَرُوعِيَ أَصْلُهُ بِأَنْ حُرِّكَ فِي الْجَمْعِ، وَكَذَلِكَ: «رَبْعَةٌ» اسْمٌ فِي الْأَصْلِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ثَبُوتُ تَاءِ التَّائِيثِ فِيهِ مَعَ الْمَذْكَرِ، كَثُبُوتِهَا مَعَ الْمُؤَنَّثِ، فَتَقُولُ: «رَجُلٌ رَبْعَةٌ»، كَمَا تَقُولُ: «امْرَأَةٌ رَبْعَةٌ»، فَهُوَ اسْمٌ يَقَعُ عَلَى الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ، وَصَفَ بِهِ كَمَا يُقَالُ: «رَجَالٌ خَمْسَةٌ»، و«خَمْسَةٌ» اسْمٌ، وَصَفَ بِهِ الْمَذْكَرَ.

وهم قد يصفون بالأسماء على تخيل معنى الوصفية فيها، نحو قولك: «ليلة غم»، أي: مظلمة، و«امرأة كلبّة» على معنى: ذئبة. ولو كان «ربعة» صفة في الأصل، لفصل به بين المذكر والمؤنث بحذف التاء، كما تقول: «رجل عالم»، و«امرأة عالمة». وقالوا: «العَبَلَات» بالفتح لقوم من قُرَيْش سُمُوا بذلك، لأنّ أمّهم كان اسمها «عَبْلَة»، والصفة إذا سُمي بها، خرجت عن حكم الصفة، وجمعت جمع الأسماء، ولذلك قالوا: «الأحَاوِصُ»، فاعرفه.

فصل

[جمع المؤنث الساكن الوسط غير المنتهي بالتاء]

قال صاحب الكتاب: وحكمُ المؤنث ممّا لا تاء فيه كالذي فيه التاء. قالوا: «أَرْضَات»، و«أَهْلَات» في جمع «أَرْضٍ»، و«أَهْلٍ». قال [من الطويل]:

٧٣٠- فَهْمُ أَهْلَاتٍ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ إِذَا أَدْلَجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوَثْرًا
وقالوا: «عُرُسَات»، و«عَيْرَات» في جمع «عُرْسٍ»، و«عَيْرٍ». قال الكُمَيْت [من الخفيف]:

٧٣١- عَيْرَاتُ الْفِعَالِ وَالسُّؤْدَدِ الْعِزْدِ إِلَيْهِمْ مَخْطُوطَةُ الْأَعْكَامِ

٧٣٠- التخرّيج: البيت للمخبل السعدي في ديوانه ص ٢٩٤؛ والأشباه والنظائر ١٣٣/٥؛ وخزانة الأدب ٨/٩٦، ٩٩؛ ولسان العرب ٢٨/١١ (أهل)؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ١٢٣.

اللغة: أدلجوا: ساروا بإبلهم ليلاً. يدعون كوثرًا: يحدون إبلهم بكلمة «كوثر» إشارة إلى الممدوح، وهي كلمة يُكْنَى بها عن الجواد الكثير العطاء.

المعنى: يشير إلى اجتماع أحياء سعد حول سيدهم قيس بن عاصم، كما يشير إلى أنهم يحدون إبلهم بمدح سيدهم هذا، وبوصفه بالجلود.

الإعراب: «فهم»: الفاء بحسب ما قبلها، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل رفع مبتدأ. «أهلات»: خبر مرفوع. «حول»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بصفة لـ «أهلات». «قيس»: مضاف إليه مجرور. «ابن»: صفة لـ «قيس» مجرورة، وهو مضاف. «عاصم»: مضاف إليه مجرور. «إذا»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل «يدعون». «أدلجوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. «بالليل»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أدلجوا». «يدعون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «كوثرًا»: مفعول به منصوب.

وجملة «هم أهلات»: بحسب الفاء. وجملة «إذا أدلجوا... يدعون»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أدلجوا»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «يدعون»: جَوَاب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه جمع «أهل» على «أهلات» بالألف والتاء. وتحريك الحرف الثاني، حملاً لـ «أهل» على معنى الجماعة، ووجه تحريك الهاء تشبيهه بـ «أَرْضَات» لأن في الجمع معنى التأنيث، ولأن حكم ما يجمع بالألف والتاء من باب «فَعْلَة»، وكان من الأسماء، أن يحرك ثانيه، نحو: «جَفْتَة» و«جَفْنَات».

٧٣١- التخرّيج: البيت للكُمَيْت؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٣٤٦.

قال الشارح: حكم المؤنث الذي لا تاء فيه في فتح ثانيه إذا جُمع بالألف والتاء حكم ما فيه التاء، فتقول في امرأة اسمها «دَعْدُ» أو «وَعْدُ»: «دَعْدَاتٌ»، و«وَعْدَاتٌ»، كما تقول: «تَمَرَاتٌ»، و«جَفَنَاتٌ». لما جمعت ما لا تاء فيه بالألف والتاء كجمع ما فيه تاء، صار حكمه كحكمه في انفتاح ثانيه. ومن ذلك «أَرْضٌ» هي مؤنثة، ولذلك تظهر التاء في تحقيرها، فتقول «أَرِيضَةٌ»، فإذا جمعتها بالتاء، فتحت الراء منها، فقلت: «أَرَضَاتٌ»، كما قالت: «دَعْدَاتٌ»، و«وَعْدَاتٌ».

وأما «أَهْلَاتٌ»، فهو جمع «أَهْلَةٍ» بالتاء، وليس بجمع «أَهْلٍ» كما ظنه صاحب الكتاب، ألا ترى أن «أَهْلًا» مذكّر، يُجمع بالواو والنون، نحو: «أَهْلُونَ». قال الشاعر، وهو الشَّنْفَرَى [من الطويل]:

٧٣٢- وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ سَيِّدٌ عَمَلْسٌ وَأَزْقَطُ زُهْلُولٌ وَعَرْفَاءُ جَيَّالٌ

= اللغة: العيرات: جمع العير، وهي القافلة. الفَعَال: الكرم. السُودد: السيادة. العِدّ: القديم. الأعكام: الأحمال.

المعنى: إن قوافل الجود والإحسان والسيادة حطّت أثقالها لدى أهل بيت النبي ﷺ. الإعراب: «عيرات»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «الفعال»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «والسُودد»: الواو حرف عطف، و«السُودد»: اسم معطوف مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «العِدّ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «إليهم»: جار ومجرور متعلقان بـ «محطوطة»: خبر مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «الأعكام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «عيرات...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «عِيزَات» في جمع «عِير»، على القياس، وذلك لأنّ المؤنث المعتلّ العين الذي لا تاء فيه تُحرّك عينه بالفتح، عند الجمع.

٧٣٢- التخريج: البيت للشنفرى في ديوانه ص ٥٩؛ وخزانة الأدب ٥٥/٨؛ ولسان العرب ٢٤١/٩

(عرف)؛ والمحتسب ٢١٨/١؛ والمنصف ٦/٣؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٢٦٦. اللغة: السيّد: الذئب. العملْس: القوي على السير، السريع. الأزْقَط: ما فيه نَقْطٌ بياض وسواد، والمراد هنا الثَّيْمِر. الزُهْلُول: الأملس. العرفاء: مؤنث أغرّف وهو الضبع الكثيرة شعر الرقبة. جَيَّالٌ: اسم للضبع.

المعنى: اتخذت هذه الوحوش أهلاً بدلاً منكم، لأنها تحميني من الأعداء، ولا تخذلني في حال الضيق، وهذا تعريض بأهله الذين ليس له منهم ذلك.

الإعراب: «ولي»: الواو: بحسب ما قبلها. «لي»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدّم محذوف. «دونكم»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بحال من «أهلون»، و«كم»: مضاف إليه محله الجر. «أهلون»: مبتدأ مؤخر. «سيد»: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: «هم سيد». «عملْس»: صفة لـ «سيد» مرفوعة مثله. «وأرقط»: الواو: حرف عطف، «أرقط»: معطوف على «سيد» مرفوع مثله. «زهلول»: صفة لـ «أرقط» مرفوعة مثله. «وعرفاء»: الواو: حرف عطف، «عرفاء»: معطوفة على «سيد» مرفوعة مثله. «جَيَّالٌ»: بدل من «عرفاء» مرفوع مثله.

وجملة «لي دونكم أهلون»: بحسب الواو. وجملة «هم سيد» استثنائية لا محلّ لها من الإعراب. =

لأنهم لما وصفوا به، أجروه مجرى الصفات في دخول تاء التانيث للفرق، فقالوا: «رجلٌ أهلٌ»، و«امرأةٌ أهلةٌ»، كما يقولون: «ضاربٌ»، و«ضاربةٌ». قال الشاعر [من الطويل]:

٧٣٣- وأهلةٌ وُدٌ قد تَبَرَّيتُ وُدَّهُمْ وألبستُهُم في الحَمْدِ جَهْدِي ونائلي
ولما قالوا في المذكر: «أهلٌ»، و«أهلون»، وفي المؤنث «أهلةٌ»، و«أهلاتٌ»؛ أشبه
«فَعَلَةٌ» في الصفات، فجمعوه بالآلف والتاء، وأسكنوا الثاني منه، فقالوا: «أهلاتٌ»، كما
فَعَلُوا ذلك بسائر الصفات من نحو: «صَغَبَاتٍ»، و«عَبَلَاتٍ». ومن العرب من يقول:
«أهلاتٌ»، فيفتح الثاني، كما فتحوه في «أَرْضَاتٍ»؛ لأنَّه اسمٌ مثله، وإن أشبه الصفة. قال
المُخَبِّلُ السَّعْدِيُّ [من الطويل]:

فَهُنَّ أَهْلَاتٌ حَوْلَ قَيْسٍ بِنِ عَاصِمٍ إِذَا أذْلَجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْنَرًا^(١)
فَأَمَّا «عَرُسَاتٌ»، فهو جمع «عُرْسٍ»، و«عُرُسٌ» جمع «عُرُوسٍ»، و«العروس» صفةٌ
تقع للذَّكَرِ والأنثى.

وَأَمَّا «عِيرَاتٌ» فهو جمع «عِيرٍ»، وهي الإبلُ تحمل الطعام والميرة، وسيبويه^(٢)

= والشاهد فيه قوله: أَنَّ «أَهْلًا» ليست علمًا لمذكر عاقل ولا صفة له في هذا البيت، ومع ذلك جمعه
جمع المذكر العاقل، وذلك لتنزيله هذه الوحوش الثلاثة منزلة الأهل الحقيقيين.

٧٣٣ - التخریج: البيت لأبي الطمَّاح القينبي في خزانة الأدب ٨/ ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٨؛ ولسان العرب
١١/ ٢٨ (أهل)؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٥٤؛ والمحتسب ١/ ٢١٧.

اللغة: تبرَّيتُ لمعروفه: إذا تعرَّضْتُ له. أبليتُهُم: أوصلتهم، ومنحتهم، البلية بمعنى المنحة تارة،
والمنحة أخرى. الجهد: الطاقة. والنائل والنوال: العطاء.

المعنى: ربُّ أهلٍ ود قد تعرَّضت لهم حامدًا، ليعلموا أنَّي أودهم، وبذلت لهم حمدي وشكري جهد
طاقتي.

الإعراب: «وأهلة»: الواو: واو رب. «أهلة»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنَّه مبتدأ. «وُدٌ»: مضاف إليه.
مضاف إليه. «قد»: حرف تحقيق. «تَبَرَّيتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله
الرفع. «وُدَّهُمْ»: مفعول به، و«هم»: مضاف إليه محله الجر. «وألبستُهُم»: الواو: حرف عطف،
«ألبستُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع، و«هم»: مفعول به محله
النصب. «في الحمْدِ»: جار ومجرور متعلقان بـ«ألبستُهُم». «جهدي»: مفعول به منصوب بفتحة
مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه. «ونائلي»: الواو: حرف عطف، «نائلي»: معطوف
على «جهدي» منصوب مثله.

جملة «وأهلة وُدٌ قد تَبَرَّيتُ وُدَّهُمْ»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «تَبَرَّيتُ»: خبر للمبتدأ
«أهلة» محلها الرفع، وعطف عليها جملة «ألبستُهُم».

والشاهد فيه قوله: أَنَّ «أَهْلًا» الوصف قد يُؤنَّثُ بالتاء، فيقال: أهلة. كما في البيت. و«أهلة» صفة
لموصوف محذوف، والتقدير: وجماعة مستأهلة للود، أي مستحقة له.

(١) تقدم بالرقم ٧٣٠.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٠٠.

ذكره: «عَيْرَات» مفتوح الفاء، ثم فتح الثاني في الجمع على لغة هذيل، نحو: «أخو بَيْضَاتٍ»، وحكى ذلك عن العرب، ولا أعرف «العير» مؤنثاً، إلا أن يكون جمع «عيرة» بالياء، فإنه يقال للذكر من الحُمْر: «عَيْرٌ» وللأنثى «عَيْرَةٌ»، فأما قول الكُمَيْت [من الخفيف]:

عَيْرَاتُ الْفَعَالِ وَالسُّؤْدِدِ الْعِدِّ د إِلَيْهِمْ مَحْطُوطَةٌ الْأَعْكَامِ^(١)

ويروى: وَالْحَسْبُ الْعَوْدُ. وهذا البيت من قصيدة يمتدح بها أهل البيت، رضوان الله عليهم أجمعين، أولها [من الخفيف]:

مَنْ لِقَلْبٍ مُتَيِّمٍ مُسْتَهَامٍ غَيْرِ مَا صَبُوءٌ وَلَا أَخْلَامٍ
وَالْفَعَالُ بفتح الفاء: الْكَرْمُ، وَالسُّؤْدُودُ: السَّيَادَةُ، وَالْعِدُّ بِالْكَسْرِ: الشَّيْءُ الْكَثِيرُ، وَمَا لَهُ مَادَّةٌ لَا تَنْقَطِعُ، وَالْحَسْبُ: كَرَمُ الرَّجُلِ، وَالْعَوْدُ: الْقَدِيمُ، وَقَوْلُهُ: «مَحْطُوطَةٌ الْأَعْكَامِ»، أَي: تَرْكِبُ الْإِبِلِ بِأَعْكَامِهَا، أَي: بِأَحْمَالِهَا فِيهِمْ بِالْحَسْبِ وَالرُّشْدِ وَالْأَفْعَالِ الْحَسَنَةِ.

فصل

[حكم الْمُعْتَلِّ العَيْنِ مِنْ «أَفْعَلٍ» فِي الْجَمْعِ]

قال صاحب الكتاب: وامتنعوا فيما اعتلَّتْ عَيْنُهُ مِنْ «أَفْعَلٍ». وقد شذَّ نحو: «أَقْوَسَ»، و«أَثُوبَ»، و«أَغْنَى»، و«أَنْيَبَ». و«امتنعوا» فِي الْوَاوِ دُونَ الْيَاءِ مِنْ «فُعُولٍ»، كَمَا امْتَنَعُوا فِي الْيَاءِ دُونَ الْوَاوِ مِنْ «فِعَالٍ». وقد شذَّ نحو: «فُؤُوجٍ»، و«سُؤُوقٍ».

قال الشارح: قد تقدَّم أَنَّ «فَعْلًا» يُجْمَعُ فِي الْقَلَّةِ عَلَى «أَفْعَلٍ»، نحو: «أَكْلَبٍ»، و«أَفْلَسٍ»، وَفِي الْكَثِيرِ عَلَى «فِعَالٍ»، و«فُعُولٍ»، نحو: «كِلَابٍ» و«فُلُوسٍ»؛ فَأَمَّا الْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ مِنْ نَحْوِ: «سَوُطٍ»، و«حَوْضٍ»، و«شَيْخٍ»، و«بَيْتٍ»، فَإِنَّهُ إِذَا أُريدَ بِهِ أَدْنَى الْعَدَدِ، جُمِعَ عَلَى «أَفْعَالٍ»، نَحْوِ: «ثَوْبٍ»، و«أَثْوَابٍ»، و«سَوُطٍ»، و«أَسْوَاطٍ»، و«بَيْتٍ»، و«أَبْيَاتٍ»، و«شَيْخٍ»، و«أَشْيَاخٍ». عدلوا فِي الْمُعْتَلِّ عَنْ «أَفْعَلٍ»، كَرَاهِيَةِ الضَّمَّةِ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ لَوْ قَالُوا: «أَسُوطٍ»، و«أَبَيْتٍ»، إِذِ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ مُسْتَقْلِلَةٌ، وَإِنْ سَكَنَ مَا قَبْلَهُمَا، وَكَانَ عَنْهُ مَدَوْحَةٌ، فَصَارُوا إِلَى بِنَاءٍ آخَرَ، وَهُوَ «أَفْعَالٌ».

وقد شذَّتْ أَلْفَاظٌ، فَجَاءَتْ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَرْفُوضِ، قَالُوا: «أَقْوَسَ»، و«أَثُوبَ»، و«أَغْنَى»، و«أَنْيَبَ». جَاؤُوا بِهَا عَلَى «أَفْعَلٍ» مَنبَهَةً عَلَى أَنَّهُ الْأَصْلُ، قَالَ الْأَزْرَقُ الْعَنْبَرِيُّ [مَنْ الْبَسِيطُ]:

٧٣٤- طَرَزَ انْقِطَاعَةً أَوْتَارٍ مُحَضَّرَمَةٍ فِي أَقْوَسٍ نَارَعَتْهَا أَيُّمَنْ شُمْلًا

(١) تقدم بالرقم ٧٣١.

٧٣٤ - التخریج: البيت للأزرق العنبري في شرح شواهد المغني ص ١٣٣؛ والكتاب ٦٠٧/٣؛ ولسان

العرب ٣٦٤/١١ (شمل)؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١٣٠/٢.

وكذلك المعتلّ العين بالألف، يُجمع على «أفعالٍ» من نحو: «بابٍ» و«أبوابٍ»، و«نابٍ»، و«أنيابٍ». وذلك من قبل أن الألف منه منقلبة عن ياء، أو واو متحرّكتين في الأصل، ولذلك اعتلّتا. وإذا كانت الألف أصلها الحركة، كانت في الحكم من باب: «فَرَسٍ»، و«قَلَمٍ». وبابُ ذلك «أفعالٍ»، نحو: «أفراسٍ»، و«أفلامٍ»، لا «أفعلٍ». وكان بعضهم يفرق بين المذكر والمؤنث، فيجمع منه ما كان مذكراً على «أفعالٍ»، ك«بابٍ»، و«أبوابٍ»، ويجمع ما كان مؤنثاً على «أفعلٍ» ك«ذاري»، و«أذوري»، و«ناري»، و«أنوري»، وليس ذلك بمطرّد عند سيبويه^(١)، ولا قياساً، بدليل قولهم: «نابٍ»، و«أنيابٍ».

وإذا تجاوزت أدنى العدد، كانت بنات الواو على «فعالٍ»، نحو: «سَوَاطِ»، و«سَيَاطِ»، و«حَوَاضٍ»، و«حَيَاضٍ»، كأنهم كرهوا «فُعُولاً» لأجل الضمة على حرف العلة مع واو الجمع. فأما قلب الواو ياءً، فسيذكر في موضعه من التصريف، إن شاء الله.

وقد شدّ نحو: «فُؤُوجٍ»، و«سُؤُوقٍ»؛ لما ذكرناه من إرادة التنبيه على أن ذلك هو الباب. فأما بنات الياء، فإنها تجمع على «فُعُولٍ»، نحو: «بَيْتٍ»، و«يُبُوتٍ»، و«شَيْخٍ»، و«شَيْوخٍ». وغلب «فُعُولٌ» في بنات الياء، لثلاث تلتبس ببنات الواو، إذ الواو في «فعالٍ» تصير إلى الياء، وكانت الضمة مع الياء أخفّ منها مع الواو.

فصل

[جمع «أفعلٍ» و«فُعُولٍ» من المعتلّ اللام]

قال صاحب الكتاب: ويُقال في «أفعلٍ»، و«فُعُولٍ» من المعتلّ اللام: «أذلي».

= اللغة: المحضرة: المخلطة؛ وأرى أنها المحضرة (بالصاد) وهي المحكمة الصنع، وتروى المحطربة وهي المحكمة القتل. أقوس: جمع قوس. نازعتها: جاذبتها. أيمن شمالاً: نحو اليمين ونحو الشمال (بالجمع).

المعنى: طارت هذه الطيور، فكان لطيرانها صوت يشبه صوت انقطاع الأوتار المشدودة جيداً في الأقواس، فجذبتها الجهات (أو الأكف) اليمنى وجذبتها الجهات اليسرى (الشملى).

الإعراب: «طرن»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «انقطاعاً»: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره (طرن كأوتار انقطعت انقطاعاً). «أوتار»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «محضرة»: صفة مجرورة بالكسرة. «في أقوس»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ (محضرة). «نازعتها»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول. «أيمن»: فاعل مرفوع بالضمة. «شمالاً»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة.

وجملة «طرن»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نازعتها»: في محلّ جرّ صفة لـ «أقوس». والشاهد فيه قوله: «أقوس» في جمع «قوس» شدوّذاً، وعلى القياس المرفوض؛ لأنه معتلّ العين.

و«أَيْدٍ»، و«ذُلِّيَّ»، و«دُمِيَّ»، وقالوا: «نُحُوٌّ» و«قُنُوٌّ»، والقلبُ أَكْثَرُ. وقد يُكْسَرُ الصدر، فيقال: «دِلِّيَّ»، و«نَجِيَّ»، وقولهم: «قِسِيَّ»، كأنه جمعُ «قَسَوِيَّ» في التقدير.

قال الشارح: أما ما كان معتلّ اللام من نحو: «ذَلُوٌّ»، و«حَقُوٌّ»، و«جَزُوٌّ»، فإنه يجمع في أدنى العدد على القياس، فيقال: «أَذَلِيَّ»، و«أَخَقِيَّ»، و«أَجَرِيَّ». والأصل: «أَذَلُوٌّ»، و«أَخَقُوٌّ»، فوقعت الواو طرفاً، وقبلها ضمةٌ، وليس من الأسماء المتمكنة ما هو بهذه الصفة، فكرهوا المَصِيرَ إلى بناءٍ لا نظيرَ له، فأبدلوا من الضمة كسرةً، ثم قلبوا الواو ياءً، لتطرفها ووقوع الكسرة قبلها، فصار من قبيل المنقوص، كـ«قاضٍ»، و«غازٍ». قال الشاعر [من البسيط]:

لَيْتَ هِزْبَرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خَيْسَتِهِ بِالرَّقَمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٍ وَأَغْرَاسٍ^(١)

ومثله «قَلْنُسُوَّةٌ»، و«قَلْنَسٌ»، و«قَمَخْدُوَّةٌ»، و«قَمَخِدٌ». لما حُذِفَ التاء للفرق بين الجمع والواحد، صارت الواو طرفاً، وقبلها ضمةٌ، فعمل فيها ما تقدّم، وُجِعَ في الكثير على «فِعَالٍ»، و«فُعُولٍ». وقالوا: «ذُلِّيَّ»، و«دُمِيَّ»، و«دِمَاءٌ»، والأصل: «دُمُويٌّ»، و«دُلُوءٌ»، فحوّلوه إلى «ذُلِّيَّ»، و«دُمِيَّ»، ومثله «عُصِيَّ» في جمع «عَصَا». والعلة في تحويله إلى ذلك اجتماعُ أمرين:

أحدهما: كونُ الكلمة جمعاً، والجمعُ أثقلُ من الواحد.

والثاني: أنّ الواو الأولى مدّةٌ زائدةٌ لم يُعْتَدَ بها فاصلةٌ، فصارت الواو التي هي لامُ الكلمة كأنها وَلِيَتْ الضمةَ، وصار في التقدير «عُصُوٌّ» و«دُلُوءٌ»، فقلّبت الواو ياءً على حدّ قلبها في «أَذَلِيَّ»، و«أَخَقِيَّ»، ثم اجتمعت هذه الياء المنقلبة عن الواو مع الواو التي قبلها للجمع وهي ساكنةٌ، فقلّبت الواو ياءً، وادّغمت في الياء الثانية على حدّ: «طَوَيْتُهُ طَيًّا»، و«لَوَيْتُهُ لَيًّا». ومنهم مَنْ يُتَّبِعُ ذلك ضمةَ الفاء فيكسرُها، ليكون العملُ من وجه واحد، فيقول: «دِلِّيَّ»، و«عِصِيَّ». ومنهم من يُبْقِيها على حالها مضمومةً، ويقول: «ذُلِّيَّ»، و«عُصِيَّ».

فأما «دُمِيَّ»، فاللامُ ياءٌ من غير قلب، فاجتمعت مع الواو قبلها ساكنةٌ، فقلّبت ياءً، وأدّغمت كما فُعلَ بـ«عِصِيَّ» و«دِلِّيَّ»، ولو كان مثلُ «عُصُوٌّ»، و«دُلُوءٌ» اسمًا واحدًا، لا جمعًا؛ لم يجب فيه القلبُ لخفته، ألا تراك تقول: «مَغَزُوٌّ»، و«مَدْعُوٌّ»، و«عُتُوٌّ». و«عُتُوٌّ»: مصدر «عَتَا يَعْتُو». هذا هو الوجه المختار، ويجوز القلب في الواحد، فيقال: «مَغَزِيَّ»، و«مَدْعِيَّ». قال الشاعر [من الطويل]:

٧٣٥- وقد عَلِمْتُ عِرْسِي مُلَيْكَةً أَنَّنِي أَنَا اللَّيْتُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا

(١) تقدّم بالرقم ٦٦٧.

أنشده أبو عثمان «مَعْدُوًّا» بالواو على الأصل، ورواه غيره «مَعْدِيًّا». فأما الجمع من نحو: «حَقِيٌّ»، و«عَصِيٌّ»، فلا يجوز فيه إلا القلب، وقد شذت ألفاظ من هذا الجمع، فجاءت على الأصل غير مقبولة، كأنهم صححوها مَبْهَةً على أن أصلها ذلك. قال الشاعر [من الوافر]:

٧٣٦- أَلَيْسَ مِنَ الْبَلَاءِ وَجِيبٌ قَلْبِي وَإِضَاعِي الْهُمُومَ مَعَ النُّجُوءِ
أراد جمع «نُجُوءٍ» من السَّحاب. وحكى سيبويه^(١) عن بعض العرب أنه قال: «إنكم

= ٦٩١/٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٣٣/٢؛ وشرح اختيارات المفضل ص ٧٧١؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٨٢؛ ولسان العرب ٢١٩/٥ (نظر)، ٣٤/١٥ (عدا)؛ والمقاصد النحوية ٥٨٩/٤؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٦٩، ٦٠٠؛ وأمثالي ابن الحاجب ص ٣٣١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٨٦٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ص ١٧٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٠؛ ولسان العرب ٦/ ١١٥ (شمس)، ١٤٨/١٤ (جفا)؛ والمحتسب ٢/ ٢٠٧؛ والمقرب ٢/ ١٨٧؛ والممتع في التصريف ٢/ ٥٥٠؛ والمنصف ١/ ١١٨، ٢/ ١٢٢.

اللغة: عرسي: زوجي. الليث: الأسد. المعدي عليه: المظلوم.
الإعراب: «وقد»: الواو: بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق. «علمت»: فعل ماض، والتاء: للتأنيث. «عرسي»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «مليكة»: بدل من «عرسي»، أو عطف بيان، مرفوع. «أنتي»: حرف مشبّه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «أن». «أنا»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «الليث»: خبر المبتدأ مرفوع. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها سد مسد مفعولي «علمت». «معدّيّا»: حال منصوبه. «عليه»: جار ومجرور متعلقان بـ«معدّيّا». «وعاديّا»: الواو: حرف عطف، «عاديّا»: معطوف على «معدّيّا» منصوب. وجملة «علمت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «أنا الليث...»: في محلّ رفع خبر «أن». والشاهد فيه قوله: «معدّيّا» وأصله (معدّوا) فقلبت الواو ياء استئقلاً للضمّة والواو، وتشبيهاً بما يلزم قلبه من الجمع. ويجعل بعضهم «معدّيّا» جارياً على «عديّ» في القلب والتغير.
٧٣٦- التخرّيج: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ٢٢٠؛ ولسان العرب ١٥/ ٣٠٦ (نجا)؛ وبلا نسبة في المخصص ١٠١/٩.

اللغة والمعنى: البلاء: المحنة والغم والحزن. وجيب القلب: خفقانه واضطرابه. إضاعي: وضعي وحملّي. النجوة: جمع نجو وهو السحاب هراق ماء ثم مضى. يتساءل: أليس من الغم والحزن أن يخفق قلبه ويضطرب، ويحمل همومه مع الغيوم لكثرتها وازديادها.
الإعراب: «أليس»: الهمزة: حرف استفهام. «ليس»: فعل ماض ناقص. «من البلاء»: جارّ ومجرور متعلقان بخبر مقدّم، أو أنهما الخبر. «وجيب»: اسم «ليس» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «قلبي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وإيضاعي»: الواو: حرف عطف، «إيضاع»: اسم معطوف على «وجيب» مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «الهموم»: مفعول به للمصدر «إيضاع» منصوب بالفتحة، «مع النجوة»: «مع»: مفعول فيه ظرف للمصاحبة متعلق بـ«إيضاعي»، «النجوة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة «ليس وجيب...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «النجوة» جمعاً لـ«نُجُوءٍ»، وهو جُمع شاذّ.
(١) الكتاب ٤/ ٣٨٤.

لَتَنْظُرُونَ فِي نُحُوٍ كَثِيرَةٍ»، يريد جمع «نَحْوٍ»، أي: جهاتٍ. وقالوا: «بَهُوٌ»، و«بُهُوٌ» في الصدر، و«بُهِيٌ» أيضاً. وحكى ابن الأعرابي: «أَبٌ»، و«أَبُوٌ»، و«أَخٌ»، و«أَخُوٌ». وأنشد القناني [من الطويل]:

٧٣٧- أَبَى الذَّمُّ أَخْلَاقُ الْكِسَائِيِّ وَانْتَهَى بِهِ الْمَجْدُ أَخْلَاقُ الْأَبُوِ السَّوَابِقِ
وَأَمَّا «قَيْسِيٌّ» من «قُؤُوسٍ»، ووزنه «فُلُوعٌ» مقلوبٌ من «فُعُولٌ» كأنه في التقدير جمعٌ «قُسُوٍ»، ثم قلبت الواو فيه ياءً كـ«دَلُوٍ»، و«دَلِيٌّ»، فاعرفه.

فصل

[جمع ذي التاء من المحذوف العَجَز]

قال صاحب الكتاب: وذو التاء من المحذوف العَجَز يُجمع بالواو والنون مغيراً أوله كـ«سِنُونٌ»، و«قِلُونٌ»، وغير مغير كـ«ثُبُونٌ»، و«قُلُونٌ»، وبالألف والتاء مردوداً إلى الأصل، كـ«سَنَوَاتٍ»، و«عِصَوَاتٍ»، وغير مردود كـ«ثَبَاتٍ»، و«هَنَاتٍ»، وعلى «أَفْعَلٌ» كـ«آمٌ»، وهو نظيرُ «آكُمٌ».

قال الشارح: قد تقدّم القول: إِنَّ أَقْلَ الْأَسْمَاءِ أَصُولاً مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْهَا عَلَى حَرْفَيْنِ، وَفِيهِ تَاءُ التَّائِيثِ، نَحْوُ: «قُلَّةٍ»، و«ثُبَّةٍ»، و«بَرَّةٍ»، و«كُرَّةٍ»، و«سَنَّةٍ»، و«مِئَّةٍ»، فَإِنَّهَا أَسْمَاءٌ مُنْتَقِصَةٌ مِنْهَا مُحذَوْفَةٌ اللَّامَاتِ، فَأَصْلُ «قُلَّةٍ»: «قُلُوءَةٌ»، فَحُذِفَتِ الْوَاوُ تَخْفِيفًا، وَالْقُلَّةُ: اسْمُ لُغْبَةٍ، وَهُوَ أَنْ يُؤْخَذَ عُودَانِ صَغِيرٌ وَكَبِيرٌ، يُوَضَّعُ الصَّغِيرُ عَلَى الْأَرْضِ، وَيُضْرَبُ بِالْكَبِيرِ، وَهُوَ مِنَ الْوَاوِ، لِقَوْلِهِمْ: «قُلُوتٌ بِالْقُلَّةِ» إِذَا لَعَبْتُ^(١) بِهَا.

٧٣٧- التخرج: البيت للعتابي في المحتسب ١/١٧٥؛ وللقناني في المحتسب ١/٣١٧.
اللغة: أبى: رفض. الذم: النقيصة، وضد المدح. الأبو: جمع أب. السوابق: جمع السابق وهو الذي يأتي في السباق أولاً.

الإعراب: «أبى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «الذم»: مفعول به منصوب بالفتحة. «أخلاق»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، «الكسائي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وانتهى»: الواو: حرف استئناف، «انتهى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «به»: جازٍ ومجرور متعلقان بـ«انتهى». «المجد»: فاعل مرفوع بالضمّة. «أخلاق»: منصوب بنزع الخافض، على تقدير: إلى أخلاق، وهو مضاف. «الأبو»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «السوابق»: نعت مجرور بالكسرة.

وجملة «أبى»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «انتهى»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «الأبو» جمعاً لـ«أب»، وهو جَمْعٌ شاذٌّ.

(١) في الطبعين «العب»، وهذا تحريف.

و«الثَّبَّة»: الجماعة من قوله تعالى: ﴿فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾^(١)، وأصل «ثُبَّة»: ثُبُوءٌ، كـ«ظُلْمَةٍ»، و«غُرْفَةٍ». وقد بينتُ أمره في أول هذا الفصل، هو من قولهم: «ثُبِّيتُ»، أي: جمعتُ، فهذا يدلُّ أن اللام حرفُ علة، ولا يدلُّ أنه من الواو والياء؛ لأنَّ الواو إذا وقعت رابعة، تُقلِّب ياءً، نحو «أَعْطَيْتُ»، و«أَرْضَيْتُ»، وهو من «عَطَا يَعْطُو»، و«الرِّضَاوَانِ». وإنَّما قلنا: إنها من الواو، لأنَّ أكثرَ ما حذف لامه من الواو، نحو: «أَخ»، و«أَب».

وأما «البِرَّة»، فأصلها: «بروة»، واللام محذوفة، و«البِرَّة»: حَلَقَةٌ تُجَعَلُ في أنف البعير لينقاد، وهي معتلَّة اللام؛ لقولهم في جمعها «بُرَى». وينبغي أن يكون المحذوف واوًا حملًا على الأكثر. و«كُرَّة» كذلك لقولهم: «كَرَوْتُ بالكُرَّة». و«سَنَّة» من الواو لقولهم «سَنَوَاتٌ»، ومن قال: «سَانَهُتُهُ»، كان المحذوف منه الهاء، والهاءُ مشبهة بحرف العلة، فحذفت كحذفة.

وأما «مِثَّة»، فأصلها «مِثْيَّة» بالياء؛ لقولهم: «أُمِيتُ الدراهم» إذا كَمَلْتَهَا مائةً، وقالوا في معنى مائة: «مَأَى». وهذا قاطعٌ على أنه من الياء. فإذا أُريدَ جمعُ شيء من ذلك، كان بالألف والتاء، نحو: «قُلَاتٍ»، و«ثُبَاتٍ»، و«بُرَاتٍ»، و«كُرَاتٍ»، و«مِثَاتٍ». هذا هو الوجه في جمعها؛ لأنها أسماءٌ مؤنثةٌ بالتاء، فكان حكمها في الجمع حكم «قَضْعَةٍ»، و«جَفْنَةٍ»، ولم يكسروها على بناء يرد المحذوف، فيكون نقصًا للغرض، وتراجعًا عما اعتمزه فيها، فلذلك وجب جمعها بالألف والتاء.

وقد يجمعون ذلك بالواو والنون، فيقولون: «قُلُون»، و«بُرُون»، و«ثُبُون»، و«سِنُون»، و«مِثُون»، ونحو ذلك، كما يجمعون المذكر ممَّن يعقل من نحو: «المسلمين»، و«الصالحين»، كأنهم جعلوا جمعه بالواو والنون عوضًا مما مُنعه من جمع التكسير.

ومنهم من يكسر أول هذه الأسماء، فيقولون: «قُلُون»، و«ثُبُون»، و«سِنُون». وإنَّما فعلوا ذلك للإيذان بأنه خارجٌ عن قياسِ نظائره؛ لأنه ليس في الأسماء المؤنثة غير المنتقص منها ما يُجمع بالواو والنون، وقد قال بعضهم في «مِثُون»: إنَّ الكسرة في الجمع غيرُ الكسرة في الواحد، كما أنَّ الضمة في قولهم: «يَا مَنْصُ» في لغةٍ من قال: «يا حازُّ» بالضم، غيرُ التي كانت في «مَنْصُور». وقال أبو عمر الجَرَمِي: إنَّ الجمع بالألف والتاء للقليل، وبالواو والنون للكثير، فيقولون: «هذه ثُبَاتٌ قليلةٌ»، و«ثُبُونٌ كثيرةٌ». ولا أرى لذلك أصلًا، وكأنَّ الذي حملة على ذلك أنهم إذا صَغُرُوهُ، لم يكن إلَّا بالألف والتاء، نحو: «سُنَيَاتٍ»، و«قُلَيَاتٍ»، و«ثُبَيَاتٍ»، وإنَّما ذلك لأنه إذا صَغُرَ، يُرَدُّ إليه المحذوف، فيصير كالتام، فيُجمع بالألف والتاء كما يُجمع التام.

وقد يجمعون من ذلك بالألف والتاء ما لا يجمعونه بالواو والنون، قالوا: «ظُبَاتٌ»،

و«سيات»، ولم يقولوا: «ظُبُون»، ولا «سَيُون»، كأنهم استغنوا عنه بالألف والتاء. وفي ذلك دليل على أن الجمع بالألف والتاء هو الأصل في هذه الأسماء؛ لأنك تجمع بالألف والتاء كل ما تجمعه منها بالواو والنون، ولست تجمع بالواو والنون كل ما تجمعه بالألف والتاء منها.

والوجه ألا ترد المحذوف في الجمع في نحو: «قُلَات»، و«ثُبَات»؛ لما ذكرناه من إرادة التخفيف فيها، وتعويض التاء عن المحذوف، ولذلك استغنوا عن تكسيرها. وقد ردوا المحذوف في شيء منها تنبيهًا على الأصل، وأنس بذلك أن تاء التانيث التي هي عوض قد انحدفت، قالوا: «سَنَّة»، و«سَنَوَات»، وقالوا: «هَنَّة»، و«هَنَوَات»، و«هَنَات». قال الشاعر [من الطويل]:

أرى ابنَ نِزارٍ قد جَفاني ومَلَنِي على هَنَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَتَابِعٌ^(١)

وقالوا «عِضَّة»، و«عِضَاه»، و«عِضَوَات». قال الشاعر [من الرجز]:

٧٣٨- هَذَا طَرِيقٌ يَأْزِمُ الْمَآزِمَا وَعِضَوَاتٌ تَقْطَعُ اللَّهَازِمَا

وقد كسروا شيئًا منها تكسير التام، قالوا: «أمة»، وفي القليل: «آم» وفي الكثير:

(١) تقدم بالرقم ٩٣.

٧٣٨ - التخریج: الرجز لأبي مهدية في لسان العرب ١٧/١٢ (أزم)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٨٩؛ وجواهر الأدب ص ٩٦؛ والخصائص ١٧٢/١؛ ولسان العرب ١٣/٥١٦ (عضه)؛ ومجالس ثعلب ٤٤/١؛ والممتع في التصريف ٦٢٥/٢؛ والمنصف ٥٩/١، ٣٨/٣، ١٢٧.

اللغة: يأزم: يعض، وهنا كناية عن التضيق، والمآزم: جمع مفردة مأزم، وهو المضيق بين جبلين. العضوات: جمع مفردة عِضَّة، وهي شجر الطلح، وهي ذات شوك. اللهازم: جمع لهزمة، وهي مضغة في أصل الحنك.

المعنى: يصف صعوبة الطريق التي سلكها، فيقول إنها ضيقة، ويحف بها على ضيقها أشجار من الطلح ذي الأشواك، مما يؤدي من يسير في هذه الطريق.

الإعراب: «هذا»: «ها»: للتنبيه، «ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «طريق»: خبر مرفوع. «يأزم»: فعل مضارع، وفاعله مستتر جوازًا تقديره: هو. «المآزم»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق. «وعضوات»: الواو: حرف عطف، «عضوات»: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وهذه عضوات. «تقطع»: فعل مضارع مرفوع بالضم، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هي. «اللهازم»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «هذا طريق»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تأزم»: صفة لـ «طريق» محلها الرفع، عطف عليها جملة «هذه عضوات». وجملة «تقطع»: صفة لـ «عضوات» محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: جمع «عِضَّة» على «عِضَوَات» فدل هذا على أنها محذوفة اللام، وأنها واوية اللام، فإذا نُسب إليها على هذا قيل: عضوي، ومنهم من يجعل اللام المحذوفة هاء، فيقول في النسبة إلى «عِضَّة»: عِضْهِي.

«إماء»، فـ«أمة» «فَعَلَّةٌ» بتحريك العين، وُجُمعت في القَلَّة على «أفْعَلٌ»، كما قالوا: «أَكْمَّةٌ». وأصل «آم»: «أَمُو»، فأبدلوا من الضمة كسرةً، ومن الواو ياءً، كما فعلوا في «أذِل»، و«أَجِر». وقالوا في الكثير: «إماء»، كما قالوا: «إكام»، ولم يقولوا: «أمون»، فيجمعوه بالواو والنون، كما قالوا «سِنُون»؛ لأنهم قد كسروه. والجمعُ بالواو والنون، إنما هو عوضٌ من التكسير، ولم يجمعوه بالألف والتاء، فيقولوا: «أموات» كما قالوا «سَنوات»؛ لأنهم استغنوا عن ذلك بـ«آم»، إذ كان جمعُ قَلَّة مثله، فاعرفه.

فصل

[جمع الرباعي]

قال صاحب الكتاب: ويُجمع الرباعي - اسماً كان، أو صفةً، مجرداً من تاء التانيث، أو غير مجرد - على مثال واحد، وهو «فَعَالِلُ»، كقولك: «ثَعَالِبُ»، و«سَلاهِبُ»، و«دَراهِمُ»، و«هَجَارُعُ»، و«بَرائِنُ»، و«جَراشِعُ»، و«قَماطِرُ»، و«سَباطِرُ»، و«ضَفادِعُ»، و«خَضارِمُ».

قال الشارح: قد تقدّم القول إنَّ الرباعيَّ، لثِقَله بكثرة حروفه، لم يتصرّفوا فيه تصرّفهم في الثلاثيِّ، فلم يضعوا له في التكسير إلّا مثلاً واحداً، كالوا به جميع أبنية الرباعيِّ القليل والكثير، وهو «فَعَالِلُ»، أو ما كان على طريقته ممّا ثالث حروفه أَلَفٌ، وبعدها حرفان، وذلك نحو: «ثَعَلِبُ»، و«ثَعَالِبُ»، و«بُرْثِنُ»، و«بَرائِنُ»، و«جُرْشُعُ»، و«جَراشِعُ»، و«قِمَطِرُ»، و«قَماطِرُ»، و«سَبَطِرُ»، و«سَباطِرُ»، و«ضِفْدِعُ»، و«ضَفادِعُ»، و«خَضْرِمُ»، و«خَضارِمُ». و«البُرْثِنُ» من السباع والطيور كالأصابع من الإنسان، والمخالب كالظفر، والجُرْشُعُ من الإبل: العظيم، والقِمَطَرُ: وعاءٌ تُصان فيه الكُتُب، ومنه قول الشاعر [من الرجز]:

٧٣٩- ليس بعِلْمٍ ما يَعي القِمَطرُ ما العِلْمُ إلّا ما وعاه الصّدْرُ

٧٣٩- التخرّيج: الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١١٧/٥ (قمطر)؛ وتاج العروس ٤٧٣/١٣ (قمطر)؛ والمخصص ١٨/١٧.

اللغة: القمطر: حقيبة الكتب.

المعنى: ليس العلم في السطور، ولكنه في الصدور، فليس عالماً من يجمع الكتب، بل من يفهمها وينقلها إلى الآخرين.

الإعراب: «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «بعلم»: الباء: حرف جرّ زائد، «علم»: اسم مجرور لفظاً، منصوب محلاً على أنه خبر «ليس». «ما»: حرف مصدري. «يعي»: فعل ضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء. «القمطر»: فاعل مرفوع بالضمة، والمصدر المؤول من «ما» و«يعي» في محلّ رفع اسم «ليس». «ما»: حرف نفي يعمل عمل «ليس». «العلم»: اسم «ما» مرفوع بالضمة. «إلا»: حرف =

والسَبْطُ كالبسيط وهو المُمْتَدّ، والضَّفْدُعُ معروفةٌ من دَوَابِّ الماء، وهو ضِفْدَعٌ بكسر الضاد والدال كـ «زَبْرَج»^(١)، وقد تُفْتَح الدال، وهو قليل. والخَضْرَمُ من أوصاف البَحْرِ يقال: «بَحْرٌ خَضْرَمٌ» أي: كثيرُ الماء، و«رَجُلٌ خَضْرَمٌ»: كثيرُ العطية، فهذا وزنه «فَعَالِلٌ»؛ لأنَّ حروفه كلّها أصولٌ. وقالوا «مَسْجِدٌ»، و«مَسَاجِدٌ»، فهذا وزنه «مَفَاعِلٌ»، وقالوا في المُلْحَق به «جَدُولٌ»، و«جَدَاوِلٌ»، وهذا وزنه «فَعَاوِلٌ».

والبناء في هذا كلّهُ على طريقة واحدة، وإنّما اختاروا هذا البناء لخَفَّتِهِ، وذلك أنّه لمّا كُثِرَتْ حروف الرباعيّ، فطال، ثَقُلَ، ووجب طلبُ الخَفّةِ له، ولَمّا ذكّرناه من ثِقَلِهِ، كان الرباعيّ في الكلام أَقْلَ من الثلاثيّ، ولزم جمعه طريقةً واحدةً، ولم يزد في مثال تكسيره إلّا زيادةً واحدةً هَرَبًا من الثقل. واختاروا أَحَفَّ حروف اللين، وهي الألفُ، وفتحوا أوْلَهُ لخَفّةِ الفتحة، وكسروا ما بعد الألف حملاً على التصغير؛ لأنَّ الألف في التكسير وسيلةٌ ياء التصغير، فكما كسروا ما بعد ياء التصغير، كسروا ما بعد الألف في التكسير.

والذي يدلُّ أنّ الفتحة في «ثُعَالِبٍ»، و«جَعَاوِرٍ» غيرُ الفتحة في «ثُعَلَبٍ»، و«جَعْفَرٍ»؛ فتحها في «سَبَاطِرٍ»، و«بَرَائِنٍ» مع أنّ الأوّل في «سَبْطِرٍ»، و«بُرْثُنٍ» ليس مفتوحًا.

ولم يجيئوا في الرباعيّ ببناء قَلّة، وإنّما بناء أدنى عدده وأقصاه بناءً واحدٌ وهو «فَعَالِلٌ»، فنقول: «ثَلَاثَةُ قَمَاطِرٍ»، فتستعمله في القليل، وهو للكثير؛ لأنّك لا تصل إلى الجمع بالألف والتاء، لأنّه مذكّرٌ، ولا يمكن الإتيانُ ببناء أدنى العدد إلّا بحذف حرف من نفس الاسم. ألا ترى أنّك لو أخذتَ تكسّر نحو: «ضَفْدِعٌ» على «أَفْعُلٌ»، و«أَفْعَالٍ»، لوجب أن تقول: «أَضْفُدٌ»، و«أَضْفَادٌ»؟ فلمّا كان يؤدّي بناء القلّة إلى حذف شيء من الاسم، وكان عنه مندوحةٌ، رُفِضَ.

وإذا اجتزئ ببناء الكثرة عن بناء القلّة حيث لا حَذَفٌ، نحو: «شُسُوعٌ»؛ كان هنا أوْلَى. ولا فَرْقٌ في ذلك بين الاسم والصفة، ألا تراهم يقولون في «ثُعَلَبٍ»، و«جَعْفَرٍ»، «ثُعَالِبٌ»، و«جَعَاوِرٍ». وكذلك تقول في «سَلْهَبٍ»، و«صَقْعَبٍ»، «سَلَاهِبٌ»، و«صَقَاعِبٌ»، والسَلْهَبُ: الطويل، وكذلك الصَقْعَبُ. وكما قالوا: «ضَفْدِعٌ»، و«ضَفْدَاعٌ»، و«زَبْرَجٌ»،

= حصر. «ما»: اسم موصول بمعنى الذي مبني في محلّ نصب خبر «ما». «وعاء»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «الصدر»: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «ليس بعلم»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما العلم...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وعاء»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «القمطر» وهو رباعي جمعه «قماطر»، وهو بمعنى الوفاء الذي تصان الكتب فيه. (١) الزَّبْرَج: الوُثْي، والذَّهَب، وزينة السِّلَاح، والسَّحَاب الرقيق فيه حُمْرة. (لسان العرب ٢/ ٢٨٥ (زبرج)).

و«زَبَارِجُ»، قالوا: «خِضْرُمٌ»، و«خَضَارِمٌ»، و«صَمْرِدٌ»، و«صَمَارِدٌ». والصمرد: الناقة القليلة اللبن، وكذلك الباقي، لا فرق فيه بين الاسم والصفة، وذلك أنَّهم إذا استقلوا الاسم، وراموا تخفيفه، فلأن يخففوا الصفة لثقلها بتضمُّنها ضمير الموصوف، كان ذلك أولى.

وكذلك ما فيه تاء التأنيث حكمه في التفسير حكم ما لا تاء فيه، نحو: «زَرْدَمَةٌ»، و«زَرَادِمٌ»، و«جُمُجُمَةٌ»، و«جَمَاجِمٌ»، و«مَكْرَمَةٌ»، و«مَكَارِمٌ»، تجمع جمع ما لا تاء فيه؛ لأن التاء زائدة تسقط في التفسير، إلَّا أنك إذا أردت أدنى العدد، جمعته بالألف والتاء، نحو: «زَرْدَمَاتٍ»، و«جُمُجُمَاتٍ»، و«مَكْرَمَاتٍ»، لمكان تاء التأنيث، فاعرفه.

[جمع الخماسي]

قال صاحب الكتاب: وأما الخماسي، فلا يكسر إلَّا على استكراه، ولا يتجاوز به إن كسر هذا المثال بعد حذف خامسه، كقولهم في «فَرَزْدَقٍ»: «فَرَاذِدٌ»، وفي «جَحْمَرِشٍ»: «جَحَامِرٌ».

قال الشارح: اعلم أنَّه لا يجوز جمع الاسم الخماسي؛ لإفراطه في الثقل بطوله، وكثرة حروفه، وبُعده عن المثال المعتدل، وهو الثلاثي، وتكسيـره يزيده ثِقَلًا بزيادة ألف الجمع، فكروهوا تكسيـره لذلك. فإذا أريد تكسيـره، حذفوا منه حرفًا، وردَّوه إلى الأربعة، وذلك الحرف الآخر. وإنَّما حذفوا الآخر لوجهين: أحدهما: أنَّ الجمع يسلم حتَّى ينتهي إليه، فلا يكون له موضع. الثاني: أنَّ الحرف الآخر هو الذي أثقلَ الكلمة، فلولا الخامس، ما كان ثقیلاً، فلذلك تَنَكَّبوا تكسيـر بنات الخمسة؛ لكرهيتهم أن يحذفوا من الأصول شيئًا، وذلك قولك في «سَفَرَجَلٍ»: «سَفَارِجٌ»، وفي «شَمَرْدَلٍ»^(١): «شَمَارِدٌ»، وكذلك جميع الخماسي؛ تحذف اللام، وتبنيه على مثال من أمثلة الرباعي، نحو: «جَعْفَرٍ»، و«زَبْرِجٍ»، ونحوهما، ثمَّ تجمععه جمعه. وقالوا في «فَرَزْدَقٍ»: «فَرَاذِقُ»، والجيد: «فَرَاذِدٌ». وإنَّما حذفوا الدال؛ لأنها من مخرج التاء، والتاء من حروف الزيادة، فلمَّا كان كذلك، وقربت من الطرف؛ حذفوها. ومن قال ذلك، لم يقل في «جَحْمَرِشٍ»^(٢): «جَحَارِشٌ»؛ لتباعد الميم من الطرف.

قال صاحب الكتاب: ويقال: «دَهْمُونٌ»، و«هَجَرَعُونٌ»، و«صَهْصَلِقُونٌ»، و«حَنْظَلَاتٌ»، و«بُهْضَلَاتٌ»، و«سَفَرَجَلَاتٌ»، و«جَحْمَرِشَاتٌ».

(١) الشَّمَرْدَل من الإبل: القوي السريع الفتى الحسن الخلق. (لسان العرب ١١/ ٣٧١ شمردل).

(٢) الجَحْمَرِش من النساء: الثقيلة السميكة، وقيل: العجوز الكبيرة الغليظة، والجَحْمَرِش من الإبل: الكبيرة السن. (لسان العرب ٦/ ٢٧٢ جحمرش).

قال الشارح: يريد أن الاسم الخماسي لا يُجمع مكسراً لما ذكرناه، ويُجمع سالماً؛ لأنَّ الزيادة التي تلحقه في جمع السلامة غير معتد بها من نفس الكلمة؛ لأنَّها زيادة عليها بعد سلامة لفظ الواحد بمنزلة الزيادة للإعراب. والنحويون يقدرون التثنية وجمع السلامة تقدير ما عطف من الأسماء، فإذا قلت: «الزيدان»، فهو بمنزلة «زيد، وزيد»، وإذا قلت: «الزيدون»، فهو بمنزلة «زيد، وزيد، وزيد». فكما أن المعطوف أجنبي من المعطوف عليه، كذلك ما قام مقامه، فإذا كان الاسم الخماسي علماً، جمعته جمع السلامة، نحو: «فَرَزْدَقِي»، و«فَرَزْدَقُون»، وكذلك إذا كان صفة من صفات من يعقل، وذلك قولهم: «دَهْمٌ»، و«دَهْمُونٌ»، و«هَجْرٌ»، و«هَجْرَعُونٌ». الدهم: السهل الخلق، وأرض دهمة أي: سهلة. والهجرع: الطويل. وقالوا: «صَهْصَلِقٌ»، و«صَهْصَلِقُونٌ». والصهصلق: الصوت الشديد، يقال: «رجلٌ صهصلقُ الصوت، وقومٌ صهصلقون».

وقوله «حَنْظَلَاتٌ»، و«بُهْصَلَاتٌ»، و«سَفَرْجَلَاتٌ»، و«جَحْمَرِشَاتٌ»؛ يريد أن الاسم الرباعي والخماسي إذا كان فيهما تاء التانيث، جمع لأدنى العدد بالألف والتاء، نحو: «حَنْظَلَةٌ»، و«حَنْظَلَاتٌ»، وهي الشَّريُّ، و«بهصلة»، و«بهصلات»، و«البهصلة، بالباء المضمومة والصاد غير المعجمة المضمومة: المرأة القصيرة. وقالوا في الخماسي: «سَفَرْجَلَةٌ»، و«سَفَرْجَلَاتٌ»، و«جَحْمَرِشٌ»، و«جَحْمَرِشَاتٌ»، والجحمرش: العجوز المُسِنَّة، جمعوها بالتاء؛ لأنَّها مؤنثة وإن لم تكن فيه علامة، فاعرفه.

فصل

[جمع الثلاثي المزيد بحرف الذي ثالثة مدّة]

قال صاحب الكتاب: وما كانت زيادته ثالثة مدّة، فلاسمائه في الجمع أحد عشر مثلاً: «أَفْعِلَةٌ»، «فُعْلٌ»، «فِعْلَانٌ»، «فَعَائِلٌ»، «فُعْلَانٌ»، «فِعْلَةٌ»، «أَفْعَالٌ»، «فِعَالٌ»، «فُعُولٌ»، «أَفْعِلَاءٌ»، «أَفْعُلٌ»، نحو: «أَزْمِنَةٌ»، و«أَخْمِرَةٌ»، و«أَغْرِبَةٌ»، و«أَزْغِفَةٌ»، و«أَعْمِدَةٌ»، و«قَذَلٌ»، و«خُمَرٌ»، و«قُرْدٌ»، و«كُثْبٌ»، و«زُبُرٌ»، و«غَزْلَانٌ»، و«صِيرَانٌ»، و«غَزْبَانٌ»، و«ظُلْمَانٌ»، و«قِعْدَانٌ»، و«أَفَائِلٌ»، و«ذَنَائِبٌ»، و«شَمَائِلٌ»، و«زُقَانٌ»، و«قُضْبَانٌ»، و«غِلْمَةٌ»، و«صَبِيَّةٌ»، و«أَيْمَانٌ»، و«أَفْلَاءٌ»، و«فَصَالٌ»، و«عُتُوقٌ»، و«أَنْصِبَاءٌ»، و«أَلْسِنٌ». ولا يُجمع على «أَفْعُلٌ» إلا المؤنث خاصة، نحو: «عَنَاقٍ»، و«أَعْنَقِي»، و«عُقَابٌ»، و«أَعْقَبٌ»، و«ذِرَاعٌ»، و«أَذْرَعٌ»، و«أَمْكَنٌ» من الشَّوَادِ.

قال الشارح: اعلم أن ما كان من الأسماء على أربعة أحرف وثالثة حرف لين، فأبنيّة تكسيره أحد عشر بناء على ما ذكر. والأسماء التي تُكسّر من هذا البناء خمسة أبنيّة: «فَعَالٌ» كـ«زَمَانٌ»، و«فِعَالٌ»، كـ«جِمَارٌ» و«فُعَالٌ»، كـ«غُرَابٌ»، و«فَعِيلٌ»، كـ«رَغِيفٌ»، و«فُعُولٌ»، كـ«عَمُودٌ».

فما كان من الأوّل وهو «فَعَالٌ»؛ فإنّه يُجمع في القلة إذا كان اسمًا مذكّرًا على «أَفْعِلَّة»، نحو: «زَمَانٍ»، و«أَزْمِنَةٌ»، و«قَذَالٍ»، و«أَفْذِلَّةٍ»، و«قَذَانٍ»، و«أَفْذِنَّةٍ»، وكذلك كلُّ ما كان على أربعة أحرف ثالثه حرف مدّ ولين، نحو: «جِمَارٍ»، و«أَخْمِرَةٌ»، و«غُرَابٍ»، و«أَغْرِبَةٌ»، و«رَغِيفٍ»، و«أَرْغَفَةٌ»، و«عَمُودٍ»، و«أَعْمَدَةٌ»؛ لأنّها سواءٌ في الزيادة والحركة والسكون. وإنّما جمعه على «أَفْعِلَّة» في القلة؛ ليكون على منهاج «أَفْعَلٌ» في جمع «فَعَلٍ» بسكون العين، كأنّهم تَوَهّموا حذفَ الزائد. وذلك أنّ هذه الأسماء، إنّما زادت على «فَعَلٍ» بحرف اللين، وهو مدّة زائدة، وما قبله من الحركة من تَوابعه وأعراضه، إذ لا يكون حرف المدّ واللين إلّا وقبله من جنسه^(١).

وكما جمعوا «فَعْلًا» على «أَفْعَلٌ»، نحو: «كَلْبٍ»، و«أَكْلَبٌ»، كذلك جمعوا هذه الأسماء على «أَفْعِلَّة»، إذ لا فرق بين «أَفْعَلٌ»، و«أَفْعِلَّة»، إلّا زيادة عِلْمِ التانيث، فأما الهمزة، ففي أولهما جميعًا. والضمّة التي في عين «أَفْعَلٌ» كالكسرة التي في عين «أَفْعِلَّة»، مع أنّ هذه الضمّة قد تصير كسرة مع المَعْتَلِّ في نحو: «أَذَلٍ»، و«أَظَبٍ». فإذا أردت بناء الكثرة، قلت: «فَدَانٌ»، و«فُذْنٌ»، و«قَذَالٌ»، و«قُذُلٌ». وقد يستغنون ببناء القلة، فلم يجاوزوه، نحو: «زَمَانٍ»، و«أَزْمِنَةٌ»، و«مَكَانٍ»، و«أَمْكِنَةٌ». وقد كسروه على «فُعُولٍ»، قالوا: «عَنَاقٌ»، و«عُنُوقٌ».

وأما الثاني، وهو «فِعَالٌ» بكسر الفاء، فحكمه في جمع الكثرة كحكم «فَعَالٍ»، لأنّه ليس بينهما في البناء إلّا فتح الأوّل وكسره، ولذلك استويا في بناء جمع الكثرة، كما استويا في القليل، فتقول في القليل: «جِمَارٌ»، و«أَخْمِرَةٌ»، و«جِمَارٌ»، و«أَخْمِرَةٌ»، كما كان كذلك في «فَعَالٍ». وقالوا في الكثير: «حُمُرٌ»، و«خُمُرٌ»، و«أَزُرٌ»، وقالوا: «شِمَالٌ» للبد، و«شِمَالٌ»، كسروه على «فَعَالٌ»، كأنّهم جعلوه من ذوات الأربعة بزيادة الألف التي فيه، فصار كـ«قِمَطِرٍ»^(٢) و«قِمَاطِرٍ»، فأما قول أبي النّجم [من الرجز]:

يأتي لها من أيْمِنٍ وأشْمُلِ - ٧٤٠

(١) يريد: حرف مدّ ولين؛ فحرف اللّين لا يكون حرف مدّ إذا كان ساكنًا وقبله حركة لا تناسبه، نحو: «قَوْلٌ»، و«بَيْنٌ».

(٢) القِمَطَرُ: الجمل القويّ السريع، وقيل: الجمل الضّخم القويّ. ورجل قِمَطَرٍ: سريع. (لسان العرب ١١٦/٥ (قمطر)).

٧٤٠ - التخرّيج: الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ٥٠٣/٦؛ والخصائص ١٣٠/٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢١٥/٢؛ وشرح شواهد المغني ٤٥٠/١؛ والطرائف الأدبية ص ٦٣؛ والكتاب ٢٢١/١، ٢٢١/٣، ٢٩٠، ٦٠٧؛ والمنصف ٦١/١.

المعنى: يعرض للناقة من جهات اليمين ومن نواحي الشمال.

الإعراب: «يأتي»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر تقديره: =

وقول الأزرَق العنبري [من البسيط]:

نَازَعَتْهَا أَيُّمَنْ شُمْلًا^(١)

فإنهما قدرا حذف الألف، فصار ثلاثيًا، ثم جمعا على «أفعل»، و«فعل»، نحو «أكلب»، و«أسد»، ومثله، «لسان»، و«ألسن».

وأما «فعل» مضموم الفاء، نحو: «غراب»، و«غلام»، و«خراج»، فإنه يكسر لأدنى العدد على «أفعلة» على حدّ تكسير «فعال» و«فعال»؛ لأنه ليس بينهما إلا ضمّ الفاء. وذلك قولك: «غراب»، و«أغربة»، و«خراج»، و«أخرجة». ولم يقولوا: «أغلمة»، كأنهم استغنوا عنه بـ«غلمة»؛ لأن «غلمة» على زنة «فغلة»، وهو من أبنية أدنى العدد، وربما ردّ في التصغير إلى الباب، يقولون «أغيلمة».

وقالوا في الكثير: «فعلان»، نحو: «غراب»، و«غربان»، و«غلام»، و«غلمان». وقيل: إنما قالوا في الكثير: «فعلان»، لأن ألفه مدة زائدة، فلما حذفت، صار كأنه «غرب»، و«غلم» على مثال «صرد»، و«جرد». فكما قالوا: «صردان»، و«جردان»، كذلك قالوا: «غربان»، و«غلمان».

وأما «فعل»، فإنه يكسر في أدنى العدد على «أفعلة» كـ«فعال»، و«فعال»؛ لأنهن أخوات في الزنة والحركات والسكون. وذلك قولك: «جرب»، و«أجربة»، و«كثيب»، و«أكثبة»، و«رغيف»، و«أرغفة». وربما كسروه في القلة على «فغلة»، نحو: «صبي»، و«صببة»، كما قالوا: «غلمة»، وعلى «أفعال»، نحو: «يمين» و«أيمان»، كأنهم حذفوا الزائد، وكسروا ذوات الثلاثة.

فإذا جاوزت أدنى العدد، فإنه يجيء على «فعل» كأخواته، وعلى «فعلان»، نحو قولك: «قضيب»، و«قضب»، و«قضبان»، و«رغيف»، و«رغف»، و«رغفان»، و«كثيب»، و«كثبان»، هذا بابُه، وعليه قياس ما جهل أمره، وما عدا ذلك، فشاذّ يسمع ولا يقاس عليه.

وقالوا: «نصيب»، و«أنصباء»، و«خميس»، و«أخمساء»، فجمعه على «أفعلاء»، كأنهم شبهوه بالصفة، حيث قالوا: «شقي»، و«أشقياء»، و«تقي»، و«أنقياء». ولأنهم يجمعون عليه ما كان معتلاً أو مضاعفاً؛ جاؤوا بهذا البناء في الكثير على مناجى بناء القلة، ألا ترى أنه لا فرق بينهما إلا إبدال عَلم التانيث، وهو التاء بغيره.

وقد كسروه على «فعلان» بكسر الفاء، وهو قليل أيضاً، قالوا: «ظليم»،

= هو. «لها»: جار ومجرور متعلقان بـ«يأتي». «من أيمن»: جار ومجرور متعلقان بـ«يأتي». «وأشمل»: الواو: حرف عطف، «أشمل»: معطوف على مجرور، مجرور مثله بالكسرة.

وجملة «يأتي» ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أيمن» في جمع «يمين».

(١) تقدّم بالرقم ٧٣٤.

و«ظَلَمَانٌ»، و«قَضِيبٌ»، و«قَضْبَانٌ»، ويقال: «قَضْبَانٌ» أيضًا، وقالوا: «فَصِيلٌ»، و«فُضْلَانٌ»، و«عَرِيضٌ»، و«عُزْضَانٌ»، كأنهم شبهوه بـ«فُعَالٍ»، وكسروه تكسيره، نحو: «غَرَابٍ»، و«غُزْبَانٍ». والعَرِيضُ: التَّيْسُ، كأنهم جاؤوا به على حذف الزائد. وقالوا «أَفِيلٌ»، و«آفَالٌ»، و«أَفَائِلٌ»، فمن قال: «آفَالٌ»، جمعه على حذف الزيادة، وجعله ثلاثيًا، ومن قال: «أَفَائِلٌ»، جمعه على الزيادة، كما قالوا: «شَمَائِلٌ». وقالوا: «أَدِيمٌ»، و«أَدَمٌ»، و«أَفِيقٌ»، و«أَفَقٌ»، وهما اسمان للجمع، وليسا بتكسير الواحد.

وأما «فُعُولٌ»، فمجره في التكسير مجرى «فَعِيلٍ»، وذلك لاستوائهما في العدد والحركات والسكون، ليس بينهما فرق إلا أن زيادة «فُعُولٍ» الواو، وزيادة فَعِيلٍ الياء، والياء أخت الواو، فإذا أردت أدنى العدد، بنيتَه على «أَفْعِلَّةٍ»، كما كان «فَعِيلٌ» كذلك، فتقول: «عَمُودٌ» و«أَعْمِدَةٌ»، و«خُرُوفٌ»، و«أَخْرِفَةٌ»، و«قُعُودٌ»، و«أَقْعُدَةٌ»، وتقول في الكثير «عُمْدٌ» و«عُتْدٌ»، و«قُدْمٌ»، في جمع «قُدُومٍ»، كسروه على حدِّ «قَلِيبٍ»، و«قُلْبٍ»، و«كُتِيبٌ»، و«كُتِبٌ».

وقد قالوا: «خُزْفَانٌ»، و«قُعْدَانٌ»، و«عِنْدَانٌ» في جمع «عَتُودٍ»، شبهوه بـ«غَرَابٍ»، و«غُزْبَانٍ»، و«غُلَامٍ»، و«غُلَمَانٍ». والبابُ الأوَّلُ، خالفت «فُعُولٌ»، «فَعِيلًا» هنا كما خالفتها «فُعَالٌ». وقالوا: «ذُنُوبٌ»، للذُّلُّ، و«ذُنَائِبٌ»، كسروه بالزيادة، كما قالوا: «أَفَائِلٌ»، وقد جاؤوا به في القلة على «أَفْعَالٍ»، نحو: «فُلُورٌ»، و«أَفْلَاءٍ»، كسروه على حذف الزيادة.

واعلم أن كلَّ ما جاء من ذلك على «فُعُلٍ»، فيجوز تسكينه تخفيفًا، نحو قولك في «كُتِبَ»: «كُتِبَ»، وفي «رُسِلَ»: «رُسِلَ»، وهي لغة بني تميم. قالوا: كلُّ ما أصله الحركة يجوز تسكينه تخفيفًا، وحكي عن أبي الحسن: أن كلَّ «فُعُلٍ» في الكلام، فتثقله جائزٌ، إلا ما كان صفةً، نحو: «حُمُرٍ»، أو معتلَّ العين، نحو: «سُوقٍ». فالأوَّلُ يجوز في الكلام وحال السعة، والثاني لا يجوز إلا في الشعر. فقد صار أمثلة تكسيره أحدَ عشرَ مثالاً، من ذلك «أَفْعِلَّةٌ»، وهي القياس فيه لأدنى العدد، يشترك فيه الأبنية الخمسة: «فُعَالٌ»، نحو: «رَمَانٍ»، و«أَزْمِنَةٌ»، و«فِعَالٌ»، كـ«حِمَارٍ»، و«أَخْمِرَةٌ»، و«فُعَالٌ»، كـ«غَرَابٍ»، و«أَغْرَبَةٌ»، و«فَعِيلٌ»، كـ«رَغِيفٍ»، و«أَزْغِفَةٌ»، و«فُعُولٌ»، كـ«عَمُودٌ» و«أَعْمِدَةٌ». ومن ذلك «فُعُلٌ» بضمت الفاء والعين، وهو القياس في الكثير، وقد جاء في الأمثلة الخمسة، من ذلك «فُعَالٌ»، قالوا: «قَذَالٌ»، و«قَذُلٌ»، وهو مؤخَّر الرأس، ومَعْقِدُ العِذار من الفرس، و«فُعَالٌ»، نحو: «حِمَارٍ» و«حُمُرٍ»، و«فُعَالٌ»، نحو: «قُرَادٍ»، و«قُرْدٌ». والفُرَاد: صِغَارُ الحَلَمِ، ويُجَمَّع على «قِرْدَانٍ» أيضًا، و«فَعِيلٌ»، نحو: «كُتِيبٌ»، و«كُتِبٌ»، وهي تِلَالُ الرمل، و«فُعُولٌ» نحو: «زُبُورٍ»، و«زُبُرٍ»، وهو الكتاب، وهو «فُعُولٌ» بمعنى «مَزْبُورٍ»، أي: مكتوب فيه. ومنه «فِعْلَانٌ»، وقد جاء أيضًا في الأمثلة الخمسة، قالوا: «غَزَالٌ»،

و«غِزْلَانٌ»، و«صَوَارٌ»، و«صِيرَانٌ»، والصَّوَارُ: القطيع من البَقَر، وهو أيضًا وعاء المسك. قال الشاعر [من الوافر]:

٧٤١- إذا لاح الصَّوَارُ ذَكَرْتُ لَيْلَى وَأَذْكُرُهَا إِذَا نَفَخَ الصَّوَارُ
فجمع بينهما. و«فُعَالٌ»: «غَرَابٌ»، و«غِزْبَانٌ»، و«فَعِيلٌ»: «ظَلِيمٌ»، و«ظِلْمَانٌ»، و«فَعُولٌ»: «فَعُودٌ»، و«قِعْدَانٌ». ومن ذلك «فَعَائِلٌ» جاء في بنائين «فَعِيلٌ»، و«فَعُولٌ»، قالوا في «فَعِيلٍ»: «أَفِيلٌ»، و«أَفَائِلٌ»، وهي صغار الإبل، وقالوا في «فَعُولٍ»: «ذَنُوبٌ»، و«ذَنَائِبٌ». والذنوب: الدُّلُ المملوءة.

ومن ذلك «فُعْلَانٌ»، وهو في بناءين: «فُعَالٍ»، نحو: «رُقَاقٍ»، و«رُقَاقَانٍ»، و«فَعِيلٍ»، نحو: «قُضِيبٌ»، و«قُضْبَانٌ». ومن ذلك «فُعْلَةٌ»، وهو منها في بناءين أيضًا: «فُعَالٍ»، قالوا: «غَلَامٌ»، و«غِلْمَةٌ»، و«فَعِيلٍ»، نحو: «صَبِيٌّ»، و«صَبِيَّةٌ»، وهي من أبنية أدنى العدد. ومن ذلك «أَفْعَالٌ»، وهو في بناءين: «فَعِيلٍ»، و«فَعُولٍ»، قالوا لليد: «يَمِينٌ»، و«أَيْمَانٌ»، و«فَلُؤٌ»، و«أَفْلَاءٌ». والفَلُؤُ: المَهْرُ، سُمِّيَ بذلك؛ لأنه يُقْتَلَى عن أمه، أي: يُقَطَّع. ومن ذلك «فِعَالٌ» لم يأت إلَّا في مثال واحد، وهو «فَعِيلٌ». قالوا: «فَصِيلٌ»، و«فِصَالٌ».

٧٤١- التخريج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٤/٤٧٥ (صور)؛ وتاج العروس ١٢/٣٦٤ (صور)؛ ومقاييس اللغة ٣/٣٢٠؛ وكتاب العين ٧/١٥١؛ ومجمل اللغة ٣/٢٤٩؛ وأساس البلاغة (صور). اللغة والمعنى: الصوار (بضم الصاد وكسرها): القطيع من البقر، ووعاء المسك، ويجمع على صيران وأصورة. نفع: انتشرت رائحته، وبدت حركته. أي أنه يذكرها عندما يرى البقر لشبه عيونها، ويذكرها عندما تنتشر رائحة المسك لأنها تذكره برائحة محبوبته.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان متضمن معنى الشرط متعلق بجوابه (ذكرت). «لاح»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الصوار»: فاعل مرفوع بالضمة. «ذكرت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «ليلي»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر. «وأذكرها»: الواو: حرف عطف، «أذكرها»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «إذا»: اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ«أذكرها». «نفع»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الصوار»: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «لاح»: في محل جر مضاف إليه. وجملة «ذكرت»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «أذكرها»: معطوفة على جملة «ذكرت» لا محل لها كذلك. وجملة «نفع»: في محل جر مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «لاح الصوار» و«نفع الصوار» فجاء بالمعنيين في بيت واحد الأول قطع البقر، والثاني وعاء المسك.

ومنه «فُعُولٌ»، وهو أيضًا في مثال واحد، وهو «فَعَالٌ»، قالوا: «عَنَاقٌ»، و«عُنُوقٌ»، وهي الأنثى من ولدِ المَغَز.

ومن ذلك «أَفْعِلَاءٌ» جاء في بناء واحد أيضًا، وهو «فَعِيلٌ»، قالوا: «نَصِيبٌ» و«أَنْصِبَاءٌ». ومن ذلك «أَفْعُلٌ»، ولا يجمع على «أَفْعُلٌ» إلَّا ما كان مؤنثًا، سواء كان على «فَعَالٍ»، أو «فُعَالٍ»، أو «فَعَالٍ». قالوا: «عَنَاقٌ»، و«أَعُنُقٌ»، و«عُقَابٌ»، و«أَعْقُبٌ»، و«ذِرَاعٌ»، و«أَذْرَعٌ». فأما «لِسَانٌ»، و«أَلْسُنٌ»، فَإِنَّ فِيهِ لَغَتَيْنِ: التَّأْنِيثُ والتذكير، فمن أَثْن، قال: «أَلْسُنٌ»؛ ومن ذَكَر، قال: «أَلْسِنَةٌ»، كأنهم فرقوا بين جمع المذكر من هذا البناء والمؤنث؛ كما فصلوا بين جمع نحو: «قَضَعَةٌ»، و«كَغِبٌ»، فجمعوه على خلاف جمع المذكر؛ لأنَّ المذكر يجمع في القَلَّة على «أَفْعِلَةٌ»، وهذا يجمع على «أَفْعُلٌ».

وشبهوه بالعدد يكون في المذكر بالهاء، نحو: «ثلاثة»، و«أربعة»، وفي المؤنث بغيرها، نحو: «ثلاث»، و«أربع». ولم يجمعوه جمع ما فيه تاء التأنيث، نحو: «قَضَعَةٌ»، و«جَفْنَةٌ»، وإن كان على عدته؛ لأنَّ زيادته ليست كتاء التأنيث، لأنَّ زيادته مَدَّة زائدة كالإشباع، فاعتقدوا سقوطها، فصار على ثلاثة أحرف، فجمع على «أَفْعُلٌ»، كما يُجْمَع الثلاثة عليه، نحو: «كَغِبٌ»، و«أَكْغِبٌ»، و«فَلْسٌ»، و«أَفْلَسٌ»، ولذلك قالوا في الكثير: «عُنُوقٌ»؛ لأنَّ «فُعُولًا»، و«أَفْعُلٌ» يترادفان على الثلاثي، نحو: «فَلْسٌ»، و«أَفْلَسٌ»، و«فُلُوسٌ». وربَّما قالوا: «عُنُقٌ» قَصَّروا «فُعُولًا»، كما قالوا: «أُسْدٌ» في «أُسُودٍ». وربَّما خُفِّفَ أيضًا؛ فقالوا: «عُنُقٌ»، كما قالوا: «أُسْدٌ». وقد قالوا: «مَكَانٌ»، و«أَمَكُنٌ»، فجمعوه جمع المؤنث، و«المكانُ» مذكَّرٌ جاء ذلك شاذًّا، ومُجَازُهُ أَنَّهُ على «فَعَالٍ». والمكانُ أرضٌ، والأرضُ مؤنَّثَةٌ، فجمع جمع ما هو مؤنَّثٌ، والمشهورُ «أَمَكِينَةٌ» على القياس، فاعرفه.

[عدم مجيء «فُعُلٌ» في جمع الثلاثي المضاعف ولا المَعْتَلِ اللام]

قال صاحب الكتاب: ولم يجيء «فُعُلٌ» في المَضَاعِف ولا المَعْتَلِ اللام، وقد شذَّ نحو: «ذُبٌّ» في جمعِ «ذُبَابٍ».

قال الشارح: يريد أنَّ المضاعف يجمع في القَلَّة على «أَفْعِلَةٌ»، نحو: «كِنانٌ»، و«أَكْنِيَّةٌ». والكِنَانُ: ما يَكُنُّكَ، أي: يَسْتُرُكَ من مَطَرٍ أو حَرٍّ أو بَرَدٍ، و«عِنَانٌ»، و«أَعِنَّةٌ»، و«خِلَالٍ»، و«أَخْلِيَّةٌ». والخِلَالُ: العُودُ يَتَخَلَّلُ به، وما يُخَلَّلُ به الثوبُ أيضًا. واقتصروا على بناء القَلَّة، وإنَّ عنوا الكثير، استغنوا بـ«أَكْنِيَّةٍ»، و«أَعِنَّةٍ» عن أن يقولوا «كُنُنٌ»، و«عُنُنٌ»، فيُكْرَرُ النون من غيرِ ادِّغَام، كأنهم استثقلوا ذلك، وكان عنه مندوحة، وهو

الاجتزاء ببناء القلّة. وإذا كانوا قد اجتزؤا ببناء القلّة حيث لا ضرورة، نحو: «زَمَانٍ»، و«أَزْمِنَةٌ»، و«مَكَانٍ»، و«أَمْكِنَةٌ»، و«رَسَنٍ»، و«أَزْسَانٍ»، كان مع الضرورة أولى.

فإن قيل: فهلاً اذغموه، وقالوا: «كُنْ»، و«عُنْ»، قيل: لو فعلوا ذلك؛ لم ينفك من ثقل التضعيف، فأما قولهم: «ذُبْ» في جمع «ذُبَابٍ»، فهو شاذ، فإنه يقال: «ذُبَابَةٌ» للواحد، و«ذُبَابٌ» للجنس، على حدّ «بَطَّةٍ»، و«بَطٌّ»، و«حَمَامَةٍ»، و«حَمَامٌ»، ويجمع «الذُّبَابُ» في القلّة على «أَذْبَةٍ»، والكثير «ذِبَانٌ»، على حدّ «غُرَابٍ»، و«أَغْرِبَةٍ»، و«غِرْبَانٍ». قال النابغة [من الرجز]:

صَرَابَةٌ بِالْمِشْفَرِ الْأَذْبَةِ - ٧٤٢

فأما المعتلّ، فإن كان معتلّ العين بالياء؛ كان حكمه حكم الصحيح، يقال: «عِيَانٌ»، و«أَعْيَنَةٌ»، في العدد القليل، وفي الكثير «عُيُنٌ» بضم الياء؛ لأنّ الضمة على الياء لا تثقل ثقلها على الواو. ومن قال في «رُسُلٍ»: «رِسْلٌ»، فحذف، قال هنا: «عِيْنٌ» بكسر العين، كما قالوا: «دَجَاجَةٌ بَيُوضٌ»، و«دَجَاجٌ بَيُضٌ، وَبِيضٌ». وإنّما كسروا الفاء لتصحّ الياء، ولا تنقلب واواً لسكونها وانضمام ما قبلها على حدّ قلبها في «مُوسِرٍ»، و«مُوقِنٍ». فإن كان من ذوات الواو من نحو: «خَوَانٍ»، و«رُوقٍ»، كُسِرَ في القلّة على «أَفْعِلَةٌ»، تكسيره في الصحيح، نحو: «أَرْوَقَةٌ»، و«أَخُونَةٌ». وتقول في الكثير: «خُونٌ»، و«رُوقٌ»، تأتي به على لغة بني تميم بالإسكان، كأنّهم استقلوا الضمة على الواو، فحذفوها. وكان الأصل «خُونٌ»، و«رُوقٌ»، فإن اضطرّ الشاعر، ردّ الأصل. قال عديّ [من الكامل]:

٧٤٣- [عَنْ مُبْرَقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَّ - لدو] بِالْأَكْفِ^(١) اللَّامِعَاتِ سُورُ

٧٤٢ - التخرّيج: الرجز للنابغة الذبياني في ملحق ديوانه ص ٢٢٨؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٠٠؛ ومقاييس اللغة ٣٢٨/٢؛ ومجمل اللغة ٣٣٥/٢؛ وتاج العروس ٤٢٢/٢، ٤٢٥ (ذيب)؛ والأغاني ٤٠/١١؛ ولزباد في تهذيب اللغة ٤١٥/١٤؛ ولسان العرب ٣٨٢/١ (ذيب)؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٤٢٦. اللغة: المشفر: شفة البعير الغليظة. الأذبة: جمع ذبابة.

الإعراب: «ضاربة»: حال من «النون» في البيت السابق منصوب بالفتحة. «بالمشفر»: جاز ومجرور متعلّقان بـ«ضاربة». «الأذبة»: مفعول به لصيغة المبالغة منصوب بالفتحة، وسكنت الناء فقلبت هاء للوقف. والشاهد فيه قوله: «الأذبة» جمع قلّة للذباب، والكثير «ذبان» كما تقدّم.

(١) في الطبعيتين: «وفي الأكف»، وهذا تحريف.

٧٤٣ - التخرّيج: البيت لعديّ بن زيد في ديوانه ص ١٢٧؛ والدرر ٢٧٦/٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٢٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٢١؛ ولسان العرب ٤٤٦/١٠ (سوك)؛ وللعجاج في المقتضب ١١٣/١؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١٢٧/٢، ١٤٦/٣؛ ووصف المباني ص ٤٢٩؛ والمقرب ١١٩/٢؛ والممتع في التصريف ٤٦٧/٢.

اللغة: مبرقات: متزيّنات. سور: جمع سوار. البرين: جمع برة وهي الخلخال.

وما كان من ذلك معتلّ اللام من نحو: «كساء»، و«رداء»، و«غطاء»، و«سماء»، فإنّك تكسره في القلّة على «أفعلّة»، نحو: «أكسيّة»، و«أزديّة»، و«أعطية»، ولا تُجاوزه إلى بناء الكثرة. وذلك من قبل أنّ الهمزات التي في أواخر هذه الأسماء أصلها الواو، لأنّه من «عَطَا»، «يَغْطُو»، و«الكِسْوَة». فلو بنيته للكثير على حدّ «فُذِنَ»، و«قُذِلَ»، لقلت: «كُسُو»، و«غُطُو»، و«سُمُو»، فكانت الواو تقع طرفاً، وقبلها ضمّة، وذلك معدوم في الأسماء المتمكّنة، وكان يلزم قلب الواو ياءً والضمّة كسرة، على حدّ صنيّعك في «أذِلَ»، و«أَجِرَ». فلمّا كان يؤدّي إلى هذا التغيير، وكان عنه مندوحة؛ تَجَنَّبُوهُ، واجتَزَوْا ببناء القلّة، فأما «رداء»، فلاّمه ياء، لقولهم: «حسنُ الرّديّة»، ولا يكسر على «فُعِلَ»؛ لأنّه يلزم وقوع الياء طرفاً، وقبلها ضمّة، فكان يلزم قلبها واواً لضعفها بتطرّفها، ووقوع الضمّة قبلها، فكان يصير حالها كحال ما لاّمه واو، فأما «سماء»، فإذا أريد به المطر، كُسِرَ في أدنى العدد على «أسميّة» وفي الكثير، «سُمي». قال العجّاج [من الرجز]:

تَلَفُّهُ الْأَزْوَاحُ وَالسُّمِّيُّ ٧٤٤-

وهو «فُعُولٌ»، فُعِلَ به ما فُعِلَ بـ«عُصِي»، و«ذُلِّي»، فاعرفه.

= الإعراب: «عن»: حرف جر. «مبرقات»: اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تُفَصِّر» في البيت السابق. «بالبرين»: الباء: حرف جر، «البرين»: اسم مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، النون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والجار والمجرور متعلقان بـ«مبرقات». «وتبدو»: الواو: حرف عطف، «تبدو»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدرة، والفاعل مستتر تقديره «هي» يعود على «المبرقات». «بالأكف»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «اللامعات»: صفة مجرورة. «سور»: مبتدأ مؤخر.

وجملة «تبدو»: معطوفة على جملة «مبرقات» لأنها بمعنى «تبرق»، وهذا من النادر لأن الجملة معطوفة على مجرور بالحرف. وجملة «وفي الأكف... سور»: حال من فاعل «تبدو» على تقدير: «بالأكف منها سور».

والشاهد فيه قوله: «سُور» حيث لم يلتزم الشاعر تسكين العين لأنها على وزن «فُعِلَ» ولا يجوز تحريك العين إلا ضرورة كما في البيت.

٧٤٤ - التخريج: الرجز للعجّاج في ديوانه ٥١٢/١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٤٢؛ ولرؤية في لسان العرب ٣٩٩/١٤ (سما)؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الممتع في التصريف ٢٣٦/١.

اللغة: الأرواح: جمع ريح. السمي: جمع السماء بمعنى المطر. أي هو ضائع بين الرياح والأمطار، فكانها تلقه لُفًا.

الإعراب: «تلفه»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «الأرواح»: فاعل مرفوع بالضمّة. «والسمي»: الواو حرف عطف، «السمي»: اسم معطوف على «الأرواح» مرفوع بالضمّة.

وجملة «تلفه»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وقد تكون صفة أو حالاً بحسب ما تقدّمها.

والشاهد فيه قوله: «السمي» جمع كثرة للسماء بمعنى المطر، وجمع القلّة - كما أشار - «أسميّة».

[جمع الثلاثي المزيد بحرف والذي ثلثه مَدَّةً وينتهي بتاء التأنيث]

قال صاحب الكتاب: ولما لحقته من ذلك تاء التأنيث مثالان: «فَعَائِلٌ»، «فُعْلٌ»، وذلك نحو: «صَحَائِفٌ»، و«رَسَائِلٌ»، و«حَمَائِمٌ»، و«ذَوَائِبٌ»، و«حَمَائِلٌ»، و«سُفُنٌ».

قال الشارح: اعلم أن ما كان من الأسماء مؤنثاً بالتاء على أربعة أحرف، ثلثه حرف مَدَّ ولين على زنة «فَعَالَةٌ»، كـ«حَمَامَةٍ»، و«دَجَاجَةٍ»، أو «فِعَالَةٌ» كـ«رِسَالَةٍ»، و«عِمَامَةٍ»، أو «فُعَالَةٌ» كـ«ذَوَابَةٍ»، و«ذَبَابَةٍ»، أو «فَعِيلَةٌ» كـ«صَحِيفَةٍ» و«سَفِينَةٍ»، أو «فُعُولَةٌ» كـ«حَمُولَةٍ»، و«رَكُوبَةٍ»، فإنَّ بابَه أن يُكسَّرَ على «فَعَائِلٌ»، نحو: «حَمَائِمٌ»، و«دَجَائِجٌ»، و«رَسَائِلٌ»، و«عَمَائِمٌ»، و«ذَوَائِبٌ»، و«ذَبَائِبٌ»، و«صَحَائِفٌ»، و«سَفَائِنٌ»، و«حَمَائِلٌ»، و«رَكَائِبٌ».

وإنما كان الباب فيما لحقته التاء من هذه الأبنية أن يجمع على «فَعَائِلٌ»؛ لأنَّهم أرادوا الفصل بين جمع المذكر والمؤنث من هذه الأبنية، كما فصلوا بين جمع «قَصْعَةٍ»، و«فَلْسٍ»، و«رَحْبَةٍ»، و«قَلَمٍ» فنزلوا الزائد الذي هو حرفُ المَدِّ فيها منزلة الأصل، فجمعوها على الزيادة التي فيها، ولم يُقدِّروا حذفها، فصارت كالأربعة من نحو: «جُخْدُبٌ»^(١)، و«بُرْثُنٌ»^(٢)، فكما قالوا: «جَخَادِبٌ»، و«بَرَاثِنٌ» قالوا هنا: «حَمَائِمٌ»، و«رَسَائِلٌ» لأنَّه على طريقة «فَعَالِلٌ»، إذ كان في العدة والحركات مثله، وإن اختلفا في الوزن. فوزنُ «جَخَادِبٌ»، و«بَرَاثِنٌ»، «فَعَالِلٌ»، ووزنُ «حَمَائِمٌ»، و«رَسَائِلٌ»، «فَعَائِلٌ»؛ لأنَّ الثالث منها مَدَّةٌ زائدة، فقوبلت في المثال بمثلها. والثالث من «جُخْدُبٍ» أصلٌ، فقوبل في المثال باللام. فإذا أردت العدد القليل، جمعته بالألف والتاء، نحو: «حَمَامَاتٍ»، و«رِسَالَاتٍ»، و«ذَوَابَاتٍ»، و«صَحِيفَاتٍ»، و«حَمُولَاتٍ».

وربما قالوا: «ثلاثُ صَحَائِفٍ وَرَسَائِلٍ»، فاستعملوا هذا البناء في القليل، كما قالوا: «ثلاثة جَعَاوِرَ وَجَخَادِبٍ»، إلا أنَّ استعمالَ نحو «جَخَادِبٍ» في القليل عن ضرورة، إذ لا يمكن جمعها بالألف والتاء، وفي «صَحَائِفٍ» وبابه استحسانٌ وتشبيهٌ بـ«جَخَادِبٍ».

فإن قيل: ولمَ قلبت حرف المَدِّ همزة في الجمع؟ قيل: لَمَّا جُمع على الزيادة، وقعت أَلِفُ «حَمَامَةٍ»، و«رِسَالَةٍ»، و«ذَوَابَةٍ» بعد أَلِفِ التكسير، وأَلِفُ التكسير تُكسَّرُ ما بعدها من نحو: «جَعَاوِرَ»، و«زَبَارِجَ»، و«بَرَاثِنَ»، والألفُ مَدَّةٌ زائدة لا حظَّ لها في

(١) الجُخْدُبُ: الضَّخْمُ الغليظ من الرجال والجمال. (لسان العرب ١/ ٢٥٤) (جخدب).

(٢) البُرْثُنُ: مِخْلَبُ الأسد، وقيل: هو للشيء كالإصْبَعِ للإنسان. وقيل: البُرْثُنُ: الكَفُّ بكمالها مع الأصابع. (لسان العرب ١٣/ ٥٠) (برثن).

الحركة، فقلبت إلى أقرب الحروف إليها بما يمكن تحريكه، وهو الهمزة، فقالوا: «حَمَائِم»، و«رَسَائِل»، و«ذَوَائِب»؛ لامتناع الحركة فيها.

فإن قيل: فإنكم همزتم الألف في «حمائِم»، و«ذوائِب»، لامتناع الحركة فيها، فما بالكم همزتموها في «صحائف»، و«حمائل» مع إمكان الحركة في الياء والواو؟ قيل: لَمَّا كانت الياء في «صحيفة»، والواو في «حمولة» مدَّتَيْن زائدَتَيْن، لا حظَّ لهما في الحركة؛ حملوهما في الهمزة على الألف في «حَمَامَة»، و«رِسَالَة»، و«ذَوَابَة»، إذ كانت مثلها في الزيادة والمد. ألا ترى أنك لا تهمز نحو ياء «مَعِيشَة»، بل تتركها ياء على حالها في الجمع، نحو قولك: «مَعَايِشُ»؛ لكون الياء فيها أصلاً متحركة في الأصل، وهمزها رديء، ووجهه ومجازه التشبيه بـ«صَحِيفَة»، و«كَتِيبَة»، وليس مثلهما. وربما قالوا: «سُفُن»، و«صُحُف» فكسروه على «فُعْل»، وشبهوه بـ«قَلِيب»^(١) و«قُلْب»، كأنهم لم يعتدوا بالهاء، وجمعوا «سفينًا» و«صحيفًا» على «سُفُن» و«صُحُف» كما قالوا: «جَفَرَة»^(٢)، و«جَفَار»، فقدروا الهاء ساقطة، وجمعوه جمع ما لا هاء فيه، حتى كأنهم جمعوا «جَفَرًا»، فاعرفه.

[جمع الوصف المزيد بحرف الذي ثالثة حرف مدّ]

قال صاحب الكتاب: ولِصفاته تسعة أمثلة: «فُعَلَاء»، «فُعُل»، «فِعَال»، «فُعَلَان»، «فِعَلَان»، «أفَعَال»، «أفَعَلَاء»، «أفَعِلَة»، «فُعُول»، وذلك نحو: «كُرَمَاء»، و«جُبَنَاء»، و«شُجَعَاء»، و«وُدَدَاء»، و«نُذُر»، و«صُبُر»، و«صُنْع»، و«كُنُز»، و«كِرَام»، و«جِيَاد»، و«هَجَان»، و«ثُنْيَان»، و«شُجَعَان»، و«خُضَيَان»، و«شُجَعَان»، و«أَشْرَاف»، و«أَعْدَاء»، و«أَنْبِيَاء»، و«أَشِخَة»، و«ظُرُوف»، ويُجمع جمع التصحيح، نحو: «كَرِيمُونَ»، و«كَرِيمَات».

قال الشارح: الهاء في قوله: «ولِصفاته» تعود إلى «ما» من قوله: «وما كانت زيادته ثالثة مدّة ممّا هو على أربعة أحرف»؛ لأنّ ذلك يكون أسماء، وصفات، فأضاف الصفة إليه إضافة البعض إلى الكلّ، كما يقال: «نَضَلُ السَّيْف»، و«حَبُّ الحَصِيد»، فإنّ الباب أن يكسر على «فُعَلَاء»، و«فِعَال»، فـ«فُعَلَاء» نحو: «فَقِيه»، و«فُقَهَاء»، و«بَخِيل»، و«بُخَلَاء»، و«كَرِيم»، و«كُرَمَاء». وإنما جمعوا «فُعِلَاء» إذا كان صفةً على «فُعَلَاء»، للفرق بينه وبين «فُعِيل» الذي هو اسم، وجعلوا أَلَفَ التّأنيث في آخره بإزاء تاء التّأنيث في جمع المذكر، نحو: «أَرْغِفَة»، و«أَجْرِبَة». وإنما أتوا بعَلَمِ التّأنيث في الجمع ليكون كالعوض من الزائد المحذوف في الجمع.

(١) القلب: البئر. (لسان العرب ٦٨٩/١ قلب).

(٢) الجفرة: العناق التي شيعت من البقل والشجر، واستغثت عن أمها. (لسان العرب ١٤٢/٤ جفر).

وأما «فِعَالٌ»، فنحو: «كَرِيمٌ»، و«كَرَامٌ»، و«ظَرِيفٌ»، و«ظَرِافٌ»، و«لَيْسِمٌ»، و«لِثَامٌ». وذلك على حذف الزائد، فصار ثلاثياً، فجمعوه جمع الثلاثي من الصفات، نحو: «صَغِبٌ»، و«صِعَابٌ»، و«عَبِلٌ»، و«عِبَالٌ». وقالوا في المضاعف: «شَدِيدٌ»، و«شِدَادٌ»، و«حَدِيدٌ»، و«جِدَادٌ». وقالوا: «أَشِدَّاءُ»، و«أَلْبَاءُ»، و«أَشَحَاءُ»، جعلوه نظير «فُعَلَاءُ»، كأنهم كرهوا أن يقولوا: «شُدَّاءُ»، و«لُبَّاءُ»، و«شَحَّاءُ»، فيكرّروا حرفين بلفظ واحد من غير ادغام. وحين استقلوا ذلك عدلوا إلى بناء جمع الاسم من نحو «جَرِبٌ»، و«أَجْرِيَّةٌ»، و«كَثِيبٌ»، و«أَكْثَبَةٌ»، إلا أنهم غيروا عِلْمَ التأنيث؛ لئلا يكون مثله من كل وجه. وقد قالوا: «أَشَحَّةٌ»، و«أَعَزَّةٌ»، و«أَذَلَّةٌ»، فأتوا به على بناء الاسم من غير تغيير. قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا أَعْرَةَ أَهْلِهَا أَذَلَّةً﴾^(١).

وقالوا: «شَقِيٌّ»، و«أَشَقِيَاءُ»، و«غَنِيٌّ»، و«أَغْنِيَاءُ»، و«صَفِيٌّ»، و«أَصْفِيَاءُ»، وجعلوا «أَفْعَلَاءُ» فيما اعتلت لامه نظير «فُعَلَاءُ» في الصحيح، وذلك أنهم كرهوا أن يقولوا: «شَقِيَاءُ» و«غُنِيَاءُ»، فتقع الياء مفتوحة، وقبلها فتحة، وذلك مما يُوجب قلبها ألفاً، فعدلوا عنه إلى «أَفْعَلَاءُ».

وأما ما كان معتلاً العين من نحو «طَوِيلٌ»، و«قَوِيمٌ»، فإنه يُكسّر على «فِعَالٍ» من نحو «طَوَالٍ»، و«قَوَامٌ»، و«طِيَالٌ»، و«قِيَامٌ»، وهو قليل. قال الشاعر [من الطويل]:

٧٤٥- تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذُلَّةٌ وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

(١) النمل: ٣٤.

٧٤٥- التخرّيج: البيت لأنيف بن زبان في الحماسة البصرية ٣٥/١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٨٥؛ ولأثال بن عبدة بن الطبيب في خزانة الأدب ٤٨٨/٩؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٨٤٤/٣؛ وشرح التصريح ٣٨٩/٢؛ وعيون الأخبار ٥٤/٤؛ ولسان العرب ٤١٠/١١ (طول)؛ والمحتسب ١٨٤/١؛ ومجالس ثعلب ٤١٢/٢؛ والمقاصد النحوية ٥٨٨/٤؛ والمتع في التصريف ٤٩٧/٢؛ والمنصف ٣٤٢/١.

اللغة: القمأة: هنا قصر القامة. الذلة: المهانة. الطيال: الطويل.

المعنى: تبين لي بعد التجربة والاختبار أن صغر القامة دليل على الذل والهوان، وأن الرجل العزيز هو الرجل الطويل الفارع.

الإعراب: «تبين»: فعل ماضٍ. «لي»: جار ومجرور متعلقان بـ«تبين». «أن»: حرف مشبّه بالفعل. «القمأة»: اسم «أن» منصوب. «ذلة»: خبر «أن» مرفوع بالضمّة. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع فاعل لـ«تبين». «وأن»: الواو: حرف عطف، «أن»: حرف مشبّه بالفعل. «أعرءاء»: اسم «أن» منصوب، وهو مضاف. «الرجال»: مضاف إليه مجرور. «طياهاها»: خبر «أن» مرفوع، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها معطوف على المصدر المؤول السابق.

وجملة «تبين لي...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «طياهاها» في جمع «طويل»، وهذا شاذّ قياساً واستعمالاً، والقياس: «طوالها».

والكثير: «طَوَّالُهَا». ولم يقولوا فيه: «فَعَلَاءٌ» ولا «أَفْعَلَاءٌ» استغنوا عنهما بـ«فَعَالٍ»؛ لأنه أخف. وقد شذ منه قولهم: «بَغِيٌّ»، و«بُعَوَاءٌ»، وكان حقُّه أن يقال: «بُعِيَاءٌ»؛ لأنه من ذوات الياء. وحكى الفراء: «سَرِيٌّ»، و«سُرَوَاءٌ». ولم يجمع على هذا إلا هذان الحرفان.

وقد كسروه على «فَعُلٌ»، قالوا: «نَذِيرٌ»، و«نُذْرٌ»، شبهوه بالاسم نحو: «كُثِيبٌ»، و«كُثْبٌ»، قال تعالى: ﴿كَفَّكَ كَانَ عَدَايَ وَنُذْرٍ﴾^(١). وقالوا: «جَدِيدٌ»، و«جُدُدٌ»، و«سَدِيدٌ»، و«سُدُسٌ»، والسديس: التي أتت عليها السنة السادسة، يقال: «شاةٌ سَدِيدٌ»، و«ناقةٌ سديس»، والجمع: «سُدُسٌ» قال الشاعر [من الطويل]:

٧٤٦- فَطَافَ كَمَا طَافَ الْمُصَدِّقُ وَسَطَهَا يُخَيِّرُ مِنْهَا فِي الْبَوَازِلِ وَالسُّدُسِ
وقالوا: «صَدِيقٌ»، و«صُدُقٌ»، و«فَصِيحٌ»، و«فُصْحٌ». قال الشاعر [من الكامل]:

٧٤٧- خُرْسٌ بـ«لا» فِي كُلِّ مَكْرَمَةٍ^(٢) فُصْحٌ بِقَوْلِ نَعَمٍ وَبِالْفَعْلِ

(١) القمر: ١٨.

٧٤٦- التخريج: البيت لمنصور بن مسجاح في التنبيه والإيضاح ٢/٢٧٩؛ وتاج العروس ١٦/١٤٢ (سدس)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٦/١٠٥ (سدس).

اللغة: المصدق: القائم بالصدقة. البوازل: جمع البازل وهو البعير إذا بلغ سنه الثامنة وظهرت نابيه. السدس: جمع سديس وهي الناقة أو الشاة في السادسة من عمرها.

يشبه دوران امرئ بدوران القائم بالصدقة بين الإبل يتخير منها ما يراه صالحاً للهدى والإهداء. الإعراب: «فطاف»: الفاء: بحسب ما قبلها، «طاف»: فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «كما»: الكاف: حرف جرّ وتشبيه، و«ما»: حرف مصدري. «طاف»: فعل ماض مبني على الفتح. «المصدق»: فاعل مرفوع بالضمّة، والمصدر المؤول من «ما» وما بعده في محلّ جر بحرف الجرّ (كطواف)، والجارّ والمجرور متعلقان بالفعل «فطاف». «وسطها»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه متعلق بالفعل «طاف». «يخير»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «منها»: جارّ ومجرور متعلقان بـ«يخير». «في البوازل»: جارّ ومجرور متعلقان بـ«يخير»، أو هما بدل من «منها». «والسدس»: الواو: حرف عطف، «السدس»: اسم معطوف على «البوازل» مجرور بالكسرة.

وجملة «طاف»: بحسب الفاء. وجملة «يخير»: في محلّ نصب حال من «المصدق».

والشاهد فيه قوله: «السدس» جمعاً للسديس.

(٢) في الطبعين: «خرس تلاقي كلّ مكرمه». وهذا تصحيف، صوبناه عن شرح الجمل ٣/١٢٨.

٧٤٧- التخريج: البيت بلا نسبة في شرح الجمل ٣/١٢٨.

الإعراب: «خرس»: خبر مرفوع لمبتدأ محذوف تقديره: هم. «بلا»: الباء: حرف جر، و«لا»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة، والجار والمجرور متعلقان بـ«خرس». «في»: حرف جر. «كل»: اسم مجرور. والجار والمجرور متعلقان بـ«خرس»، وهو مضاف. «مكرمة»: مضاف إليه مجرور=

وقالوا: «لَذِيذٌ»، و«لَذٌ»، خَفَقُوا على حَدِّ «رُسُلٍ»، و«رُسُلٍ». قال الشاعر [من الكامل]:

٧٤٨- لُذٌّ بِأَطْرَافِ الْحَدِيثِ إِذَا حُبَّ الْقِرَى وَتُنُوزَ الْقَجَرِ
وقالوا في المعتل: «ثُنِيٌّ»، و«ثُنٌ»، والأصل «ثُنِيٌّ» بضم النون، فأبدلوا من الضمة كسرة؛ لثلاث تنقلب الياء واوًا، كما فعلوا في «أَذَلٌ»، و«أَجَرٌ». ومن خَفَقَ قال: «ثُنِيٌّ» بإثبات الياء. وقالوا: «ثُنِيَانٌ»، كَسَرُوهُ على «فُعْلَانٌ»، شَبَّهُوهُ بـ«جَرِيْبٍ»، و«جُرْبَانٍ»، ومثله «شَجِيعٌ»، و«شُجْعَانٌ». وقالوا: «خَصِيٌّ»، و«خَضِيَانٌ»، كَسَرُوهُ على «فُعْلَانٌ» بكسر الفاء، شَبَّهُوهُ بـ«ظَلِيمٍ»، و«ظَلْمَانٍ».

وقالوا: «يَتِيْمٌ»، و«أَيْتَامٌ»، و«شَرِيْفٌ»، و«أَشْرَافٌ»، جاؤوا به على «أَفْعَالٍ»، شَبَّهُوا «فَعِيلًا» بـ«فَاعِلٍ» حيث قالوا: «شَاهِدٌ»، و«أَشْهَادٌ»، و«صَاحِبٌ»، و«أَصْحَابٌ»؛ لأنه أربعة على عدته، والزيادة فيه حرف ساكن لِيَنْ مِثْلَهُ. وقالوا: «أَبِيْلٌ»، و«أَبَالٌ». والأبيل: الْقَسُّ، وكان عيسى عليه السلام يقال له: «أَبِيْلُ الْأَبْيَلِينَ»، كما يقال: «قَسُّ الْقُسُوسِ». قال الشاعر [من الطويل]:

٧٤٩- وَمَا سَبَّحَ الرُّهْبَانُ فِي كُلِّ بَيْعَةٍ أَبِيْلَ الْأَبْيَلِينَ الْمَسِيحَ بْنَ مَرْيَمَا

= بالكسرة. «فصح»: خبر لمبتدأ محذوف أو خبر ثانٍ للمبتدأ المحذوف الأول. «بقول»: جار ومجرور متعلقان بـ«فصح». «نعم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية. «وبالفعل»: الواو: حرف عطف، «بالفعل»: جار ومجرور معطوفان على «بقول». وجملة «هم خرس»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فصح بقول نعم» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فصح» حيث جمع «فصيح» على «فُصْح».

٧٤٨ - التخريج: البيت بلا نسبة في شرح الجمل ١٢٩/٣ - ١٣٠.

اللغة: لذذ: يلتذون. القرى: طعام الضيف.

المعنى: هؤلاء القوم يسرون جداً عندما يبدأ الحديث عن المكارم الأصيلة التي منها إكرام الضيف والفخر بكل الأخلاق الحميدة، وذلك لأن قصصهم في ذلك كثيرة.

الإعراب: «لذذ»: خبر مرفوع لمبتدأ محذوف تقديره: هم. «بأطراف»: جار ومجرور متعلقان بـ«لذذ». «الحديث»: مضاف إليه مجرور. «إذا»: ظرفية غير متضمنة معنى الشرط متعلقة بـ«لذذ». «حب»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «القرى»: نائب فاعل مرفوع بالضمة المقدرة. «وتنوزع»: الواو: حرف عطف، «تنوزع»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح الظاهر. «الفخر»: نائب فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «هم لذذ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «حب الحديث»: في محل جر بالإضافة. وجملة «تنوزع الفخر»: معطوفة على سابقتها في محل جر.

والشاهد فيه قوله: «لذذ» حيث جمع «لذذًا» على «لذذ» وهو جمع شاذ.

٧٤٩ - التخريج: البيت لابن عبد الجنّ في لسان العرب ٧/١١ (أبل)؛ ولعمرو بن عبد الحق في تاج

العروس (أبل).

وقالوا: «ظريف»، و«ظُرُوفٌ»، جاؤوا به على حذف الزائد، كأنه جمعُ «ظَرْفٍ»، وإن لم يُستعمل على نحو: «فُلُسٍ»، و«فُلُوسٍ». و«ظَرْفٌ» في معنى «ظريفٍ»، كما قالوا: «عَدْلٌ» في معنى «عادلٍ». وقال أبو عمر^(١): هو جمعُ «ظريفٍ» على غير قياس. ونظيره «زَنْدٌ»، و«أَزْنَادٌ»، و«زَمَانٌ»، و«أَزْمَانٌ». قال: ويدل على ذلك أنك لو صغرت «ظُرُوفًا»، لقلت «ظُرَيْفُونٌ»، ولا يمتنع ما كان من ذلك لمن يعقل مذكرًا من الواو والنون، نحو قولك: «ظريفون»، و«لبيبون»، و«حكيمون»، وما كان مؤنثًا بالألف والتاء، نحو: «لبية»، و«لبيات»، و«ظريفة»، و«ظريفات».

و«فُعَالٌ» بمنزلة «فَعِيلٍ»؛ لأتھما أختان، تقول: «رجلٌ طَوِيلٌ وطُوَالٌ»، و«بَعِيدٌ وبعَادٌ»، وقالوا: «شَجِيعٌ وشَجَاعٌ»، و«خَفِيفٌ وخُفَافٌ»، وتدخل في مؤنث «فُعَالٍ» الهاء، كما تدخل في مؤنث «فَعِيلٍ». تقول: امرأةٌ «طَوِيلَةٌ وطُوَالَةٌ»، و«خَفِيفَةٌ وخُفَافَةٌ»، فلما اتفقا في المعنى، اتفقا في الجمع. وقالوا «شَجَاعٌ وشَجَعَاءٌ»، كما قالوا: «فَقِيهٌ وفُقَهَاءٌ». وقالوا: «طُرَالٌ وطُوالٌ» كما قالوا: «كِرَامٌ» و«لِئَامٌ».

وأما «فَعُولٌ»، فيجيء على ثلاثة أبنية «فُعُلٌ»، و«فَعَائِلٌ»، و«فُعَلَاءٌ». فالأوّل قالوا: «صَبُورٌ وصُبْرٌ»، و«غَدُورٌ وغُدْرٌ». هذا هو الباب، المذكر والمؤنث فيه سواء، وإنما استويا في هذا المثال؛ لأنه لا علامة للتأنيث فيه ظاهرة، تقول: «رجلٌ صَبُورٌ»، و«امرأةٌ صَبُورٌ»، و«رجلٌ غَدُورٌ»، و«امرأةٌ غَدُورٌ». فلما استويا المذكر والمؤنث في الواحد، استويا في الجمع.

والثاني «فَعَائِلٌ» ويختص بالمؤنث، قالوا: «عَجُورٌ وعَجَائِرٌ». شبهوه بـ«فَعِيلَةٍ»؛ لأنه مؤنث مثله، وقالوا: «عُجْرٌ». قال الشاعر [من الكامل]:

٧٥٠- جاءت به عُجْرٌ مُقَابِلَةٌ ما هنَّ من جِزْمٍ ولا عُكْلٍ

= اللغة: سَبَّحَ الله: نَزَّهه وقرَّسه. الرهبان: جمع راهب وهو المنقطع للعبادة. البيعة: معبد النصراني. الأيبل: القس، والراهب.

الإعراب: «وما»: الواو: حرف عطف، «ما»: حرف مصدري. «سبح»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الرهبان»: فاعل مرفوع بالضمّة، والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل اسم معطوف على ما تقدّم: وتسبيح الرهبان. «في كلّ»: جاز ومجرور متعلقان بـ«سبح». «بيعة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أيبل»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الأيبلين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم. «المسيح»: بدل (أو عطف بيان) منصوب بالفتحة. «ابن»: صفة منصوبة بالفتحة، وهي مضافة «مريما»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والألف للإطلاق.

والشاهد فيه قوله: «أيبل الأيبلين» حيث أضاف المفرد إلى الجمع للتعظيم.

(١) الكتاب ٦٣٦/٣.

٧٥٠- التخرّيج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٤٦٧/١١ (عكل).

وقالوا للواله: «عَجُولٌ، وَعُجْلٌ»، وقالوا: «جَدُودٌ وَجَدَائِدُ»، و«صَعُودٌ وَصَعَائِدُ»، و«سَلُوبٌ وَسَلَائِبُ». والجدود: التي قلَّ لَبْنُها، والصَّعُودُ: التي عطف على ولدٍ غيرها، والسَّلُوبُ: التي سُلِبَتْ ولدها بموتٍ، أو ذُبِحَ، أو غيرِ ذَنبِكَ. جاؤوا بها على «فَعَائِلٍ»؛ لأنَّها مؤنَّثَةٌ، فكان علامةُ التأنيث فيها مقدَّرةً، فصار كـ«صَحِيحَةٍ»، و«صَحَائِحٍ». شَبَّهوا «فَعُولاً» في الصفة بالاسم، فجمعوه جمعَه، فكما قالوا: «قَدُومٌ، وَقُدُمٌ، وَقَدَائِمٌ»، و«قُلُوصٌ، وَقُلُصٌ، وَقَلَانِصٌ» كذلك قالوا: «عَجُوزٌ، وَعُجْزٌ، وَعَجَائِزٌ».

وقد يستغنون بأحدهما عن الآخر، قالوا: «عَجَائِلُ»، ولم يقولوا: «عُجْلٌ»، وقالوا: «صَعَائِدُ»، ولم يقولوا «صُعْدُ». وقد قالوا في المذكر: «جَزُورٌ، وَجَزَائِرُ»، وبابه المؤنَّث، كأنَّهم لما كان غيرٍ من يعقل؛ جمعوه جمعَ المؤنَّث؛ لأنَّ غيرَ العُقلاء يجري في الجمع مجرى المؤنَّث. فأما «ذُنُوبٌ» و«أُذُنِيَّةٌ»، ففيه لغتان: التذكير والتأنيث. فمن ذَكَرَ، قال: «أُذُنِيَّةٌ»؛ ومن أَثَّ، قال: «ذَنَائِبُ». ويُحْكِي أَنَّهُ لَمَّا قَالَ عَلَقَمَةُ [من الطويل]:

٧٥١- وفي كلِّ حَيٍّ قد خَبَطْتَ بِنِعْمَةٍ فحُقَّ لَشَأْسٍ من نَدَاكَ ذُنُوبُ

= اللغة: عجز: جمع عجزوز. جرم، وعكل: قبيلتان عربيتان. المقابلة: مقطوعة الأذن قطعة بقيت معلقة من قُدُم.

المعنى: أحضرته عجائز كأن أذنيها من تهذلها مقطوعة، وهن لسن من قبيلة جرم ولا من قبيلة عكل. الإعراب: «جاءت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «به»: جاز ومجرور متعلقان بعمل (جاء). «عجز»: فاعل مرفوع بالضمة. «مقابلة»: صفة مرفوعة بالضمة. «ما»: حرف نفي يعمل عمل «ليس». «هن»: ضمير منفصل مبني في محل رفع اسم «ما». «من جرم»: جاز ومجرور متعلقان بخبر «ما» المحذوف. «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «عكل»: اسم معطوف على «جرم» مجرور بالكسرة.

وجملة «جاءت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما هنَّ من جرم»: في محل رفع صفة ثانية لـ«عجز».

والشاهد فيه قوله: «عجز» جمع تكسير لعجزوز، والشائع «عجائز».

٧٥١ - التخریج: البيت لعلقمة الفحل في ديوانه ص ٤٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٠٠/٢؛ ولسان العرب ٢٧٧/١ (جنب)، ١١٠/٦ (شأس)، ٢٨٣/٧ (خبط)؛ ومجالس ثعلب ص ٩٧؛ وبلا نسبة في سُرِّ

صناعة الإعراب ص ٢١٩؛ والممتع في التصريف ص ٣٦١؛ والمئصف ٣٣٢/٢.

اللغة: خَبَطْتُ: أسديت، وأنعمت، وأصل الخبط ضرب الشجر بالعصا ليتحات ورقه، فنعلفه الإبل، فجعل ذلك مثلاً للعتاء. وشأْسٌ هو شأْس بن عبدة. والذُّنُوب: الدلو المملأ ماءً.

المعنى: يخاطب الشاعر الحارث بن شمر الغساني فيقول له: إنَّ فضلك عمَّ الأحياء كلها، فيحسن أن تُفرج عن أخي شأس المأسور لديك.

الإعراب: «وفي كلِّ»: الواو: بحسب ما قبلها، «في كلِّ»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (خَبَطْتُ).

«حيي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «قد»: حرف تحقيق. «خَبَطْتُ»: فعل ماضٍ مبني على

السكون، والتاء: فاعل مبني على الفتح في محل رفع. «بنعمة»: جار ومجرور متعلقان بالفعل =

فقال: بل «أَذْنَبْتُ»، وأطلق أخاه شأساً، وأحسن إليه. ولا يجمعون من ذلك بالواو والنون، وإن كان لمن يعقل، لأن مؤنثه لا يجمع بالألف والتاء. وإنما لم يجمع المؤنث بالألف والتاء؛ لأنها لا تُستعمل في المؤنث بعلامة التأنيث؛ لأنها لم تُجَرِ على العقل، فلما طُرحت الهاء في الواحد مع أن التأنيث يُوجِبها؛ كرهوا أن يأتوا بجمع، يوجب ما كرهوا، فيكون نقضاً لغرضهم، فعدلوا عن السلامة إلى التكسير، وأجروا المذكر مجراه.

وقد حكوا: «عَدُوَّةٌ»، فأدخلوا تاء التأنيث على «فَعُولٍ»، وهو قليل، والكثير «عَدُوٌّ»، وإن عنيَتِ المؤنث. وإنما أدخلوا فيه تاء التأنيث تشبيهاً له بـ«صَدِيقٍ»، و«صَدِيقَةٍ»؛ لأنه مثله في الصفة والعدة والزيادة، وهم كثيراً ما يحملون الشيء على نقيضه، وكل واحد منهما يقع على الجمع بلفظ الواحد. قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾^(١)، وقال: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾^(٢)، وكذلك «صَدِيقٌ». قال الراجز:

-٧٥٢-

دَعَهَا فَمَا التَّخَوُّيُّ مِنْ صَدِيقِهَا

وكما شَبَّه «فَعُولٌ» بـ«فَعِيلٍ»، فألحق به تاء التأنيث كذلك شَبَّهوا «فَعِيلًا» بـ«فَعُولٍ»، فأسقطوا منه تاء التأنيث، فقالوا: «شَاةٌ سَدِيسٌ»، إذا أتت عليها السنة السادسة، وقالوا:

= (خَبِطْتُ). «فَعُتُّ»: الفاء: حرف عطف، و«حَقٌّ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتح. «لِشَأْسٍ»: جار ومجرور متعلقان بحال من (ذُنُوبٌ). «من نَدَاكَ»: جار ومجرور متعلقان بحال من (ذُنُوبٌ)، والكاف: مضاف إليه محلُّه الجر. «ذُنُوبٌ»: نائب فاعل مرفوع بالضمّة. وجملة «خَبِطْتُ»: بحسب الواو. وجملة «حَقٌّ ذُنُوبٌ»: معطوفة على جملة (خَبِطْتُ). والشاهد فيه قوله: «ذُنُوبٌ» حيث أكّد بقوله بعدها: «بل أذنبه» أنّ من ذكّر جمعها كذلك، ومن أنث جمعها على «ذَنَائِبٍ».

(١) الشعراء: ٧٧.

(٢) النساء: ١٠١.

٧٥٢ - التخريج: الرجز لرؤية في ملحقات ديوانه ص ١٨١؛ والأغاني ٣٢١/١٠؛ وتخليص الشواهد ص ١٨٤؛ وجمهرة اللغة ص ٦٥٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٧٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٣٩؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١٤٠/٢؛ والمحاسب ٣١٧/١.

الإعراب: «دعها»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «فما»: الفاء رابطة لجواب الطلب. «ما»: حرف نفي يعمل عمل «ليس». «النحوي»: اسم «ما» مرفوع بالضمّة. «من»: حرف جرّ زائد. «صديقها»: اسم مجرور لفظاً، منصوب محلاً على أنه خبر «ما»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «دعها»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما النحوي من صديقها»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «صديقها» حيث جاء به مفرداً، وأراد الجمع: ليس من أصدقائها.

«رِيحٌ خَرِيقٌ»، أي: باردةٌ شديدةُ الهُبُوبِ. قال الشاعر [من الوافر]:

٧٥٣- كَأَنَّ هُبُوبَهَا خَفَقَانٌ رِيحٌ خَرِيقٌ بَيْنَ أَغْلَامٍ طُوالٍ
وَكَتِيْبَةٌ خَصِيْفٌ، فأما قولهم: «رَكُوبَةٌ»، و«حَلُوبَةٌ»، فالتأنيث فيه للمبالغة والتكثير
كـ«نَسَابَةٍ»، ومن قال: «عَدُوَّةٌ» لم يمتنع عنده جمعه بالألف والتاء، ومذكره بالواو
والنون.

الثالث «فُعَلَاءٌ»، وهو قليل، قالوا: «وَدُودٌ»، و«وُدْدَاءٌ»، شبهوه بـ«فَعِيلٍ»، إذ كان
مثله في العدة، والواو أخت الياء، ولذلك يتفقان في الرّذف. وفيه شذوذٌ من وجهين:
أحدهما أَنَّ «فُعُولًا» لا يجمع على «فُعَلَاءٍ»، إنَّما بابُه «فَعِيلٌ» كـ«كَرِيمٍ»، و«كُرَمَاءٍ»،
فهو في «فُعُولٍ» شاذٌّ.

الثاني إنَّه إنَّما جاء هذا البناء في الجمع على التشبيه بـ«فَعِيلٍ»، فلا يكون هذا البناء
في المضاعف من «فَعِيلٍ»، فلا يقال: «شَدِيدٌ»، و«شُدْدَاءٌ»، و«جَلِيلٌ»، و«جَلَلَاءٌ»، فهو
في «فُعُولٍ» المشبَّه به أشدُّ امتناعًا، فكان فيه شاذًّا. وإنَّما سوَّغ ذلك خروجه عن بابِه،
وشذوذه، فأجري عليه بما ليس له، وقد شبهه سيبويه^(١) بـ«خُشْشَاءٍ» في الواحد يريد أنَّهم
احتملوا التضعيف في «وُدْدَاءٍ» كما احتملوه في «خُشْشَاءٍ»، و«الخُشْشَاءُ»: العظم الناتئ
خَلْفُ الأُذُنِ، وهما خُشْشَاوان. وربَّما أَدغم، فقليل: «خُشَاءٌ»، ونظيره «قُوبَاءٌ» بالسكون،
وهما حرفان نادران، فأما «فَعَالٌ» بفتح الفاء فهو كـ«فُعُولٍ»، يجمع على «فُعُلٍ» و«فُعُلٍ»
في المعتلِّ.

وقد جاء فيه أيضًا «فُعَلَاءٌ»، فكان له ثلاثة أبنية في الجمع. فالأوَّلُ «فُعُلٌ»، قالوا:
«امرأةٌ صَنَاعٌ وَصُنْعٌ»، و«جَمَادٌ وَجُمُودٌ»، كما قالوا: «صَبُورٌ وَصُبْرٌ». والصَّنَاعُ: المرأةُ

٧٥٣- التخریج: البيت للأعلم الهذلي في لسان العرب ٧٤/١٠ (خرق)؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق
ص ٢٧٢؛ ولسان العرب ٨٠/١٠ (خفق)؛ ومجالس ثعلب ص ٥٤٦.

اللغة والمعنى: الخريق: الريح الباردة الشديدة الهبوب. الأعلام: جمع علم وهو الجبل. شبه
حركتها بحركة ريح شديدة بين جبال عالية.

الإعراب: «كَانَ»: حرف مشبَّه بالفعل. «هَبُوبَهَا»: اسم «كَانَ» منصوب بالفتحة، وهو مضاف،
و«ها»: ضمير متصل مبني في محلِّ جرِّ مضاف إليه. «خَفَقَانٌ»: خبر «كَانَ» مرفوع بالضمة، وهو
مضاف. «رِيحٌ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «خَرِيقٌ»: نعت لريح مجرور بالكسرة. «بَيْنَ»: مفعول
فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بـ«خَفَقَانٍ»، وهو مضاف. «أغلامٌ»: مضاف إليه مجرور
بالكسرة. «طوالٌ»: نعت مجرور بالكسرة.

وجملة «كَانَ هَبُوبَهَا خَفَقَانٌ»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ريح خريق» فجاءت على وزن فاعِلٍ دون تاء للتأنيث.

(١) الكتاب ٦٣٨/٣.

الحاذقة، ويقال: جَمَادٌ، أي: بِخَيْلَةٍ، و«سنة جماد»، أي: مُجْدِبَةٌ.

الثاني: قالوا في المعتلّ: «نُور» و«نور»، و«جواد» و«جود»، و«عوان» و«عُون»، وأصله التثقيّل. وإنّما سكّنه تخفيفاً لثقل الضمة على حرف العلة.

وإنّما كان البابُ في «فَعَالٍ» أن يُكسّر على «فُعَلٍ»؛ لأنّه نظيرُ «فُعُولٍ» من جهة الصفة والعدّة، وأنّه يمتنع من كلّ واحد منهما تاء التأنيث، فلا يقال: «امرأةُ صناعةٍ»، كما لا يقال: «امرأةُ صَبُورَةٍ». ويقال: «امرأةُ نَوَارٍ»، أي: عفيفة، نافرة عن القبيح. وأصل النوار النَّفَارُ. و«الجَوَادُ»: الرجل الكريم مأخوذٌ من «الجُود»، وهو المطر الغزير. و«العَوَانُ»: التَّصَفُّ، يقال: «امرأةُ عوانٍ»، و«بَقَرَة عوانٍ»، أي: نَصَفَ في سنّها. الثالث: قالوا: «جَبَانٌ»، و«جُبْناء». قال سيبويه^(١) شَبَّهوه بـ«فَعِيلٍ»، قالوا: «فَقِيهٌ»، و«فُقَهَاء»، و«بَخِيلٌ»، و«بُخْلَاء»؛ لأنّه مثله في الصفة والزنة والزيادة. يريد أن «فَقِيهًا»، و«ظَرِيفًا»، ونحوهما من الصفات كما أنّ «جَبَانًا» صفةٌ، وأنّ الزائد في البناءين حرف مَدٍّ ولين، وأنّ زنتهما واحدة من جهة سكونه. وحكي عن سيبويه: «رجلٌ جَبَانٌ»، و«امرأةُ جَبَانَةٍ»، و«جُبْناء» في الجمع^(٢). فعلى هذا لا يمتنع جمعه بالواو والنون، فيمن يعقل، وبالألف والتاء في المؤنث.

وأما «فَعَالٌ» بكسر الفاء، فله في التكسير ثلاثة أبنية «فُعَلٌ»، «فِعالٌ»، «فَعَائِلٌ»، وهو كـ«فَعَالٍ» بفتح الفاء، لا تدخل تاء التأنيث في مؤنثه.

فالأوّل، وهو فُعَلٌ، قالوا فيه: «ناقَةٌ دِلَالٌ»، أي: سريعة، و«نُوقٌ ذُلٌّ»، و«ناقَةٌ كِنَازٌ»، و«نُوقٌ كُنْزٌ»، أي: مجتمعة اللحم.

الثاني، وهو «فَعَائِلٌ»، قالوا: «ناقَةٌ هِجَانٌ»، وهي الكريمة الخالصة، و«نُوقٌ هِجَائِنٌ». وقالوا: «شِمَالٌ»، وهي الخليفة، والجمع «شَمَائِلٌ» على إرادة الزائد، وأما «فُعَلٌ» فعلى تقدير حذف الزائد.

الثالث «فَعَالٌ»، قال الخليل^(٣): «الهِجَانُ» يكون واحدًا، ويكون جمعًا. تقول: «هذا هِجَانٌ»، و«هؤلاء هِجَانٌ». وذلك أنّ هِجَانًا «فِعالٌ»، و«فِعالٌ» يجري مجرى «فَعِيلٍ»، لاستوائهما في العدّة والزيادة. فمن حيث جمعوا «فَعِيلًا» على «فِعالٍ»، نحو: «ظَرِيفٌ»، و«ظُرَافٍ»، و«شَرِيفٌ»، و«شِرَافٍ»، كذلك كسّروا عليه «فِعالًا»، وقالوا في «الشمال» التي هي الخليفة: تكون واحدًا وجمعًا. قال الشاعر [من الطويل]:

(١) الكتاب ٣/ ٦٣٩.

(٢) لم أقع على هذا في الكتاب.

(٣) الكتاب ٣/ ٦٣٩.

٧٥٤- [أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفَعُهَا قليل] وما لَوَمِي أَخِي مِنْ شَمَالِيَا يريد: من شمائلي. وقالوا: «دَنَعَ دِلَاصٌ»، وهو البَرَّاق، و«دُرُوعٌ دِلَاصٌ»، ف«دِلَاصٌ»، إذا كان جمعا، تكسيرُ «دِلَاص» الذي هو واحد.

فإن قيل: فهَلَا كان «هِيَجَانٌ» و«دِلَاصٌ» في مذهب المصدر من نحو: «جُنُبٌ»، ولا يكون تكسيرًا؟ قيل: في ذلك مذهبان: منهم من يقول: «هذا هِيَجَانٌ»، و«هذان هيجانان»، و«هؤلاء هيجائنٌ»، وكذلك «دِلَاصٌ»، فعلى هذا يكون تكسيرًا، إذ لو كان مصدرًا؛ لم يُثَنَّ كما كان في «جُنُبٌ» كذلك. والذي يدلّ على ذلك قولهم: «جَوَادٌ»، و«جِيَادٌ»، فجمعوا «فَعَالًا» على «فِعَالٍ». و«فَعَالٌ»، و«فِعَالٌ»، مجراهما واحد، ليس بينهما فرق إلّا فتح التاء وكسرهما. فكما لا يُشَكُّ في أَنَّ «جِيَادًا» تكسيرٌ، كذلك «هِيَجَانٌ». ومنهم من يقول: «هذا هِيَجَانٌ»، و«هذان هيجَانٌ»، و«هؤلاء هيجَانٌ»، وكذلك «دِلَاصٌ»، فهؤلاء يجعلونه مصدرًا، ويؤخِّدونه في كلِّ الأحوال، كما كانت «جُنُبٌ» كذلك، فاعرفه.

[جمع «فَعِيلٌ» بمعنى «مَفْعُولٌ»]

قال صاحب الكتاب: وأما «فَعِيلٌ» بمعنى «مَفْعُولٍ»، فبأنه أن يكسّر على «فَعَلَى» كـ«جَرَحَى»، و«قَتَلَى». وقد شذَّ «قَتَلَاءٌ»، و«أَسْرَاءٌ»، ولا يُجْمَع جمع التصحيح، فلا يُقال: «جَرِيحُونَ»، ولا «جَرِيحاتٌ».



٧٥٤- التخرّيج: البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في الأغاني ٢٥٩/١٦؛ وخزانة الأدب ١٩٧/٢؛ وسر صناعة الإعراب ٦١٢/٢؛ وشرح اختيارات المفضل ص ٧٦٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٧٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٣٥؛ ولسان العرب ٣٦٥/١١ (شمل) (وروي العجز في الصفحة نفسها لجريز، ولم أقع عليه في ديوانه)؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ١٠٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١٣٦/٢.

اللغة: الشّمال: الطبع، يرى بعضهم أنه يكون للمفرد وللجمع، وأراد به الشاعر هنا الجمع. المعنى: يقول لصاحبه ألا تدركان أَنَّ الملامة قليلة النفع، وليس لومٌ إخواني من سجايي.

الإعراب: «أَلَمْ»: الهمزة: حرف استفهام، «لَمْ»: حرف نفي وقلب وجزم. «تَعْلَمَا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، وألف الاثنين: فاعل. «أَنَّ»: حرف مشبه بالفعل، «الملامة»: اسمه. «نَفَعُهَا»: مبتدأ، و«ها»: مضاف إليه. «قليلٌ»: خبر المبتدأ (نفعها). «وما»: الواو: استئنافية، «ما»: نافية عاملة عمل «ليس». «لومي»: اسم «ما»، و«يا المتكلم»: مضاف إليه. «أخي»: مفعول به للمصدر (لومي)، و«يا المتكلم»: مضاف إليه. «من شماليًا»: جار ومجرور متعلقان بخبر «ما» المحذوف، و«يا المتكلم»: مضاف إليه مبني على الفتح محله الجر، والألف للإطلاق.

وجملة «تَعْلَمَا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نفعها قليل»: خبر «أَنَّ» محلها الرفع. وجملة «ما لومي أخي من شمالي»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. والمصدر المؤول من «أَنَّ» ومعمولها سَدُّ مسدّد مفعولي «تَعْلَمَا».

والشاهد فيه جمع «فِعَالٍ» على «فَعَالٍ»، فقد جمع الشاعر «شِمَالًا» على «شَمَالٍ».

قال الشارح: اعلم أنّ «فَعِيلًا» إذا كان بمعنى «مَفْعُولٍ»، فإنّه يجري مجرى «فَعُولٍ»، فلا تدخله الهاء في المؤنث، ويكون لفظُ المذكر والمؤنث فيه سواء، كما كان كذلك في «فَعُولٍ». وبأيه أن يُكسّر على «فَعَلَى» كما ذكر، نحو: «جَرِيحٌ»، و«جَزْحِيٌّ»، و«قَتِيلٌ»، و«قَتْلَى»، و«لَدِيغٌ»، و«لَدَغَى». أمّا اختصاصه بـ«فَعَلَى»؛ فلائنه لا يُجمع على ذلك إلّا ما كان من الآفات والمكاره التي تُصيب الحيّ، وهو لها كاره غير مُريد، فلما اختصّ المفرد بمعنى واحد، لا يشركه فيه غيره، اختصّوا جمعه ببناء لا يشركه فيه غيره وهو «فَعَلَى»، فإن وُجد في غيره، فلمشاركته له، وشبّه به على ما سيذكر.

وقد شدّ نحو: «قَتَلَاءٌ»، و«أَسْرَاءٌ»، كأنهم شبّهوه بـ«ظَرِيفٍ»، و«ظُرَفَاءٍ»، و«شَرِيفٍ»، و«شُرَفَاءٍ». والباب «فَعَلَى»؛ لأنّ «قَتِيلًا» بمعنى «مقتول»، و«أَسِيرًا» بمعنى «مأسور». ولا يُجمع شيء من ذلك إذا كان مذكرًا بالواو والنون، كما لم يجمع مؤنثه بالألف والتاء، فلا يُقال: «قَتِيلُونَ»، ولا «جَرِيحَاتٌ»؛ لأنهم لم يفصلوا في الواحد بين المذكر والمؤنث بالعلامة، فكروها أن يفصلوا بينهما في الجمع، فيأتوا في الجمع بما كرهوا في الواحد، فاعرفه.

[جمع «فَعِيلَة»]

قال صاحب الكتاب: ولمؤنثها ثلاثة أمثلة: «فِعَالٌ»، «فَعَائِلٌ»، «فُعَلَاءٌ»، وذلك نحو: «صَبَاحٌ»، و«صَبَائِحُ»، و«عَجَائِزُ»، و«خُلَفَاءُ».

قال الشارح: قوله: «ولمؤنثها» يعني مؤنث هذه الصيغة يريد ما كان على بناء «فَعِيلٍ» إذا لم يكن بمعنى «مفعول»؛ وله في الجمع ثلاثة أبنية: «فِعَالٌ»، «فَعَائِلٌ»، «فُعَلَاءٌ».

فالأول، قالوا: «صَبِيحَةٌ»، و«صَبَاحٌ»، و«ظَرِيفَةٌ»، و«ظُرَافٌ»، والصبيحة: الجميلة. يُقال: «امرأة صبيحة» إذا كانت ذات صباحة، وهي الجمال، ومثله «ظَرِيفَةٌ»، و«ظُرَافٌ» جمعوه على «فِعَالٍ» بالزيادة كالمذكر، ولم يفصلوا بينهما في الجمع، كأنهم اكتفوا بالفصل في الواحد عن الفصل في الجمع.

والثاني: «فَعَائِلٌ»، قالوا: «صَبِيحَةٌ»، و«صَبَائِحُ»، و«صَحِيحَةٌ»، و«صَحَائِحُ»، و«طَبِيبَةٌ»، و«طَبَائِبُ»، جمعوه جمع الأسماء، نحو «صَحِيفَةٌ»، و«صَحَائِفٌ»، و«سَفِينَةٌ»، و«سَفَائِنُ»، فهذا البناء في المؤنث نظير «أَفْعَلَاءٌ» و«فُعَلَاءٌ» في الصفات للمذكر، فـ«أَفْعَلَاءٌ»، نحو: «صَفِيٌّ»، و«أَضْفِيَاءٌ»، و«شَقِيٌّ»، و«أَشْقِيَاءٌ»، و«فُعَلَاءٌ»، نحو: «كَرِيمٌ»، و«كُرَمَاءٌ»، و«شَهِيدٌ»، و«شُهَدَاءٌ». وقد يستغنون بـ«فِعَالٍ» عن «فَعَائِلٍ». قالوا:

«سَمِينَةٌ»، و«سِمَانٌ» و«صَغِيرَةٌ»، و«صِغَارٌ»، و«كَبِيرَةٌ»، و«كِبَارٌ»، ولم يقولوا: «سَمَائِنٌ»، ولا «صَغَائِرٌ»، ولا «كِبَائِرٌ» في السَّن، إنما جاز ذلك في الذنوب.

الثالث: «فُعَلَاءٌ»، قالوا: «فَقِيرَةٌ»، و«فُقَرَاءٌ»، و«سَفِيهَةٌ»، و«سُفَهَاءٌ»، جمع المذكور، ولم يُسمَعْ من ذلك إلا هذان الحرفان. وقد قالوا فيه: «سَفَائِهٌ»، كما قالوا: «صَحَائِجُ»، فأما «خليفة» فقد قالوا فيه «خَلَائِفُ»، و«خُلَفَاءُ»، قال الله تعالى: ﴿خَلَّيْفَ فِي الْأَرْضِ﴾^(١)، وقال: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ﴾^(٢)، فمن قال: «خَلَائِفُ»، فعلى الأصل المذكور، جَمَعَهُ على حد: «صَبِيحَةٍ»، و«صَبَائِجُ»، ومن قال: «خُلَفَاءُ»، كان كـ«فُقَرَاءُ»، و«سُفَهَاءُ». وهو ههنا أسهل؛ لأنَّ الخليفة لا يكون إلا مذكراً، فجمع على المعنى دون اللفظ. ويحتمل أن يكون «خلائف» جمع «خَلِيفٍ» فإنه يُقال: «خليفٌ»، و«خليفةٌ». قال الشاعر [من البسيط]:

٧٥٥- إِنَّ مِنَ الْقَوْمِ مَوْجُودًا خَلِيفَتُهُ وَمَا خَلِيفُ أَبِي وَهَبٍ بِمَوْجُودٍ
فجاء «خُلَفَاءُ» على «خَلِيفٍ» كـ«فُقَهَاءُ»، و«ظُرَفَاءُ».

[جَمْعُ الاسم الذي على وزن «فَاعِلٍ»]

قال صاحب الكتاب: وما كان على «فَاعِلٍ» اسماً، فله إذا جُمع ثلاثة أمثلة: «فَوَاعِلُ»، «فُعْلَانُ»، «فِعْلَانُ»، نحو: «كواهلٍ»، و«خُجْرَانُ»، و«جَنَانٍ».

قال الشارح: اعلم أنَّ ما كان من الأسماء على «فَاعِلٍ»، أو «فَاعِلٍ» غير نعت، فله

(١) يونس: ١٤.

(٢) الأعراف: ٦٩، ٧٤.

٧٥٥- التخريج: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٢٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٧٢؛ وشرح شواهد

الشافعية ص ١٣٩؛ ولسان العرب ٨٣/٩ (خلف)؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١٥٠/٢.

اللغة والمعنى: أبو وهب: ممدوح الشاعر. الخليفة والخليف: المستخلف.

تجد لكثير من الناس من يسدّ مسدّهم، ويقوم مقامهم إلا أنك لا تجد لأبي وهب خليفة.

الإعراب: «إن»: حرف مشبّه بالفعل. «من القوم»: جازّ ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم لأنّ.

«موجوداً»: اسم «إن» منصوب بالفتحة. «خليفته»: نائب فاعل لاسم المفعول (موجوداً) مرفوع

بالضمة، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «وما»: الواو: استئنافية، «ما»: حرف

نفي عامل عمل «ليس» «خليف»: اسم «ما» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «أبي»: مضاف إليه مجرور

بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. «وهب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بموجود»:

الباء: حرف جرّ زائد، «موجود»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر لـ«ما».

وجملة «إن موجوداً كائن من القوم»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما خليف...

بموجود»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «خليفته وما خليف» حيث استخدم خليف، وخليفة للدلالة على المستخلف.

في التفسير ثلاثة أبنية، فالباب فيه أن يُكسّر على «فَواعِلَ»، نحو: «كَاهِلَ»، و«كَوَاهِلَ»، و«حائِطَ»، و«حَوَائِطَ»، و«تَائِلَ»، و«تَوَائِلَ»، و«طَائِقَ»، و«طَوَائِقَ»؛ وذلك لأنّه ليس بنّعت، فتريد أن تفصل بينه وبين مؤنثه، وإنّما هو اسم رباعيّ بالزيادة، فجمع على الزيادة، فكان حكمه في الجمع حكم بنات الأربعة، وشبّه بما فيه زيادة الإلحاق، نحو: «جَوَهَرٍ»، و«صَيَرَفٍ»؛ لأنّه مثله في العدة، وكون الزائد ثانيًا من حروف المدّ، فكما يُقال: «جَوَاهِرُ»، و«صَيَارِفُ»، كذلك قيل: «حَوَائِطُ»، و«حَوَاجِزُ».

وإنّما قلبوا أَلَفَ «فَاعِلٍ» في هذا الجمع واوًا؛ لأنّ أَلَفَ التفسير تقع بعدها، والجمع بينهما متعذّر لسكونهما، فلم يكن بدّ من حذف أحدهما أو قلبه، فلم يسغ الحذف، لأنّه يُخلّ بالدلالة على الجمع، فتعين القلب. وقلبوها واوًا، ولم يقلبوها ياء؛ لأمر منها: أنّهم حملوها في القلب على التصغير، فكما قالوا: «حَوَيْطُ»، و«حَوَيْجِزُ»، قالوا في التفسير: «حَوَائِطُ»، و«حَوَاجِزُ»؛ لأنّ التصغير والتكسير من واد واحد، فجاز أن يُحمّل كلّ واحد من التصغير والتكسير على أخيه. ألا ترى أنّهم كما حملوا التفسير على التصغير هنا، كذلك حملوا التصغير على التفسير، فقالوا: «أَسَيُودُ» من غير ادغام، كما قالوا: «أساودُ».

الثاني: أنّهم أرادوا الفرق بين أَلَفَ «فَاعِلٍ»، وياء «فَعِيلٍ»، نحو: «صَيَرَفٍ». ألا تراك لو قلت في «صارِفٍ»: «صَيَارِفُ»، لجاز أن يُتوهّم أنّه جمع «صَيَرَفٍ»، فعُدل إلى الواو لذلك.

الأمر الثالث: أنّ الألف لما زيدت للجمع، وأريد قلبها، قلبوها واوًا تشبيها لها بواو الجمع، نحو: «قَامُوا» و«الزیدون» ولا فرق في ذلك بين المعرفة والنكرة، فإنّك تقول في المعرفة: «خَالِدُ»، و«خَوَالِدُ»، و«قَاسِمُ»، و«قَوَاسِمُ»، كما تقول: «كَاهِلُ»، و«كَوَاهِلُ». ولا تمتنع المعرفة من الواو والنون نحو قولك: «خالدون»، و«قاسمون».

وقد جاء في «فَاعِلٍ»، «فَوَاعِلُ»، نحو: «طَائِقَ»، و«طَوَائِقَ»، و«دَائِقَ»، و«دَوَائِقَ»، و«خَاتِمَ»، و«خَوَاتِمَ»، كأنّهم جمعوه على ما لم يُستعمل، نحو: «طاباقَ»، و«طَوَائِقَ»، و«داناقَ»، و«دَوَائِقَ»، و«خاتامَ»، و«خَوَاتِمَ». وليس ذلك بقياس مطّرد، على أنّ بعضهم قال: «خاتامَ»، وأنشدوا [من الرّجز]:

٧٥٦- [أَعَزُّ ذَاتِ الْمِئْزَرِ الْمُنْشَقُّ] أَخَذَتْ خَاتَمِي بِغَيْرِ حَقِّ

٧٥٦ - التخريج: الرجز بلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١٥٢/٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٤١؛ ولسان العرب ١٦٣/١٢.

المعنى: لقد أخذت يا عزة خاتمي باطلاً.

الإعراب: «أعزُّ»: الهمزة حرف نداء، «عزُّ»: منادى مفرد علم مرخم على لغة من لا ينتظر مبني على =

فعلى هذا يكون «خَوَاتِيمُ» قياسًا. قال الفراء: لم يَجِءَ في «فَاعِلٍ»: «فَوَاعِلُ» إِلَّا في شيء من كلام المولدين، قالوا: «باطِلٌ»، و«بَوَاطِلُ» شَبَّهوا بـ«طَائِبٍ»، و«طَوَائِبُ». الثاني: «فُعْلَانُ» بضم الفاء، قالوا: «حاجر»، و«حُجْرَانُ»، و«سَالٌ»، و«سُلَانٌ»، و«حَائِزٌ»، و«حُورَانُ»، وقالوا فيه: «حِيرَانُ»، كسروه على «فِعْلَانُ»، كما قالوا: «جِثَانُ»، ومثله «غَيْطَانُ»، و«جَيْطَانُ»، جمع «غَائِطٌ»، و«حَائِطٌ». وذلك أنهم شَبَّهوا بـ«فَعِيلٍ»، فجمعوه جمعه، كما قالوا: «جَرِيْبٌ»، و«جُرْبَانُ»، و«رَغِيْفٌ»، و«رُغْفَانُ»، كذلك قالوا ههنا: «جِثَانُ»، و«حِيرَانُ». و«فُعْلَانُ» بالضم في هذا أكثر من «فِعْلَانُ»، لأنه محمولٌ على «فَعِيلٍ». والباب في «فَعِيلٍ» «فُعْلَانُ»، نحو: «جَرِيْبٍ» و«جُرْبَانُ»، و«كُثِيْبٍ»، و«كُثْبَانُ»، و«فِعْلَانُ» فيه قليل، نحو: «ظَلِيْمٍ»، و«ظَلْمَانٍ»، و«قَضِيْبٍ»، و«قَضْبَانٍ». وإذا قلَّ في الأصل كان فيما حُمِّلَ عليه أقلُّ، فمن كسره على «فَوَاعِلٍ»، جمعه جمع الأربعة، فنزل الزائد فيه منزلة الأصل، ومن كسره على «فُعْلَانُ» و«فِعْلَانُ»، فعلى حذف الزائد، وجمعه جمع بنات الثلاثة، نحو: «حُمْلَانٍ»، و«وِرْلَانٍ».

وقالوا: «وَادٍ»، و«أَوْدِيَّةٌ» جمعوه في القلة على «أَفْعَلَةٍ» كما قالوا: «أَرْغِفَةٌ»، ولم يأتِ إِلَّا في هذا الحرف المعتل نادرًا، كأنهم كرهوا فيه «فَوَاعِلُ»؛ لثلاثا تنقلب الواو همزة، فيقال: «أَوَادٍ»، والأصل: «وَوَادٍ»، فيجتمع في أوَّل الكلمة واوان، فتقلب الأولى همزة، كما قلبوها في «أَوَاقٍ». والحاجر: مكانٌ مستديرٌ يمسك الماء من شفة الوادي، وهو «فَاعِلٌ» من «الحَجَرِ»، وهو المَنْعُ. والسَالُ: مَسِيلٌ ضَيِّقٌ في الوادي، والحائر كالبُستان، وتُسَمَّى العامة الحَيْرَ. والغائط: المكان المنخفض، وكُنِّيَ به عن قضاء الحاجة؛ لأنَّ من أراد قضاء الحاجة، أتى الغائط ليتسَّتر عن الأعين، وهو من الواو، لقولهم: «تَغَوَّطَ» إذا أتى الغائط. وإنما قلبوا الواو ياءً في «الغَيْطَانِ» لسكونها وانكسار ما قبلها، كما فعلوا في «مِيزَانٍ». ومثله «جَيْطَانُ» هو من الواو؛ لأنه من «حَاطٌ» «يَحُوْطُ».

[جمع مؤنث الاسم الذي على وزن «فَاعِلٍ»]

قال صاحب الكتاب: ولمؤنثه مثال واحد «فَوَاعِلُ»، نحو: «كَوَائِبُ»، وقد نزلوا

= الضم في محل نصب. «ذات»: صفة لـ«عَزُ» على المحل منصوبة بالفتحة. «المثزر»: مضاف إليه. «المنشقي»: صفة لـ«المثزر». «أَخَذَتِ»: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل. «خَاتَمِي»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه. «بغير»: جار ومجرور متعلقان بـ«أَخَذَتِ». «حَقٌّ»: مضاف إليه. وجملة «أَعَزُّ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَخَذَتِ»: استثنائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: أن «الخاتام» لغة في «خاتم»، وأن «الخواتيم» جمع «خاتام» لا جمع «خاتم».

و«شَهْدَ»، لشاهد المَصِير، و«بازِلَ»، و«بُزْلَ»، و«قَارِخَ»، و«قَرَّحَ». ومثله في المعتلّ: «صَائِمَ»، و«صَوِّمَ»، و«نَائِمَ»، و«نُؤِمَ»، ويجوز «صَيِّمَ»، و«نُيِّمَ».

وقالوا فيما اعتلّت لامه: «غازَ»، و«غَزَى»، و«عَافَ»، و«عَفَى» بمعنى الدارس، وعلى «فُعَالٍ». قالوا: «شَهَادَ»، و«جُهَاَلَ»، و«رُكَابَ»، وذلك كثير.

وقد يكسّر على «فَعَلَّةَ». قالوا: «فَاسَقَ»، و«فَسَقَّةَ»، و«بَارَ»، و«بَرَرَّةَ»، و«كَافِرَ»، و«كَفَرَّةَ»، وقالوا فيما اعتلّت عينه: «خَائِنَ»، و«خَوْنَةَ»، و«حَائِكَ»، و«حَوَكَةَ»، والقياس: «خَانَتَ»، و«حَاكَةَ»، وإنما خُرج على الأصل. وربما قالوا: «خَانَتَ»، و«حَاكَةَ»، كما قالوا: «بَاعَتَ»، ونظيره من المعتلّ اللام «غازَ»، و«غَزَاةَ»، و«قَاضَ»، و«قُضَاةَ»، جاؤوا به على «فَعَلَّةَ»، وهو بناء اختصّ به المعتلّ، لا يكون مثله في الصحيح. وزعم بعض الكوفيين أنّ أصل «قُضَاةٍ»: «قُضَى» مثل «شَهْدَ»، و«قَرَّحَ»، فحذفوا إحدى العينين، وأبدلوا منها الهاء، ولا دليل على ذلك. وكان أبو العباس محمد بن يزيد يذهب إلى أنّ ذلك ليس بتكسیر لـ«فاعل» على الصّحة، إنّما هي أسماء للجمع، فهو بابُه كـ«عمودَ»، و«عَمَدَ»، و«أَفِيقَ»، و«أَفَقَ».

وقد كسّروه على «فُعِلَ»، قالوا: «بازِلَ»، و«بُزْلَ»، و«شارِفَ»، و«شُرْفَ» للمُسِنَّة من الإبل، وقالوا: «عائِدَ» و«عَوِذَ»، وهي القريةُ التّاج، و«حائِلَ»، و«حَوْلَ»، و«عائِطَ»، و«عَيْطَ»، بمعنى «الحائل». وأصل «عَوِذَ»، و«حَوْلَ»، «عُوِذَ»، و«حُوِلَ»، فأسكنت الواو استثقلاً للضمة عليها، وأصل «عَيْطَ»، «عُيْطَ»، فسكنوا الياء استثقلاً، وكسروا العين لتصحّ الياء، وذلك كما قالوا: «بَيْضَ» في جمع «أَبْيَضَ»، وأصله: «بَيْضُ» كـ«أَخْمَرَ» و«خُمِرَ». وإنّما كسروا الياء؛ لتصحّ الياء، وذلك أنّهم شبهوا «فاعلاً» بـ«فَعُولَ»، فجمعوه على حذف الزيادة، لأنّه مثله في الزيادة والعدة، فكما قالوا: «عَفُورَ»، و«غُفِرَ»، و«صَبُورَ»، و«صُبِرَ»، كذلك قالوا: «بازِلَ»، و«بُزْلَ»، و«شارِفَ»، و«شُرْفَ»، فحذف الألف من «فاعلٍ» هنا كحذف الواو من «فَعُولٍ».

ويجيء على «فُعَلَاءَ». قالوا: «شاعِرَ»، و«شُعَرَاءَ»، و«جاهِلَ»، و«جُهَلَاءَ»، و«عالمَ»، و«عُلَمَاءَ»، و«صالحَ»، و«صُلَحَاءَ»، و«عَاقِلَ»، و«عُقَلَاءَ»، شبهوه بـ«فَعِيلٍ» الذي هو بمنزلة «فاعلٍ»، نحو: «كريمَ»، و«كُرماءَ»، و«حكيمَ»، و«حُكَمَاءَ»؛ لأنّه إنّما يُقال ذلك لمن قد استكمل الكَرَمَ والحكمةَ، وكذلك «شاعرٌ» لا يقال إلا لمن قد صارت صناعته، وكذلك «جاهلٌ». فلما استويا في العدة، وتَقَارَبَا في المعنى، حُمِلَ عليه كما حُمِلَ «بازِلَ»، و«بُزْلَ» على «صَبُورَ»، و«صُبِرَ». وليس «فُعَلٌ» و«فُعَلَاءُ» فيه بمطَرِد، فيقاس عليه لقلته، إنّما يُسمَع ما قالوه، ولا يُتجاوز. قال سيبويه^(١): وليس «فُعَلٌ» ولا «فُعَلَاءُ» بالقياس المتمكّن في هذا الباب.

وأما «فُعْلَانُ»، فقالوا «راع»، و«رُغِيَانُ»، و«شَابُ»، و«شُبَانُ»، و«صاحبُ»، و«صُحْبَانُ»، شبهوه بالاسم، حيث قالوا: «فَالِقُ»، و«فُلُقَانُ»، و«حاجرُ»، و«حُجرَانُ»، وليس بالكثير.

ويكثر على «فِعَالٍ»، قالوا: «تاجرُ»، و«تجارُ»، و«صاحبُ»، و«صِحابُ»، و«نائِمُ»، و«نِيَامُ»، و«راع»، و«رِعاءُ»، قال الله تعالى: ﴿حَتَّى يَصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾^(١). وقالوا: «كافرُ»، و«كِفَارُ». قال الشاعر [من الوافر]:

٧٥٧- وشقَّ البَحْرُ عن أصحابِ مُوسَى وغرقتِ الفَرَاغَةُ الكِفَارُ
وذلك أنهم أجروا «فاعلاً» مجرى «فَعِيلٍ» حيث قالوا: «راع»، و«رُغِيَانُ»، و«فَالِقُ»، و«فُلُقَانُ»، كما قالوا: «جَرِيبُ»، و«جُرْبَانُ». وقد أجازوا في «فَعِيلٍ» الذي هو اسم «فِعَالاً»، كقولهم: «إفَالُ»، و«فِصَالُ» في جمع «أفيل»، و«فَصِيلُ». فأجازوا ذلك في «فاعلٍ»؛ لأنَّ «فَعِيلاً» يُجمع عليه كـ«كريم» و«كِرَامٍ»، و«طويل»، و«طِوالٍ». ويكثر أيضاً على «فُعُولٍ». قالوا: «قَاعِدُ»، و«قُعُودُ»، و«جالِسُ»، و«جُلُوسُ»، و«شَاهِدُ»، و«شُهُودُ». قال الشاعر [من الطويل]:

وبايغتُ لَيْلَى في خَلَاءٍ ولم يكن شُهُودٌ على لَيْلَى عُدُولٌ مَقَانِعُ^(٢)
كَأنهم جاؤوا به على المصدر، نحو: «جَلَسَ جُلُوساً»، و«قَعَدَ قُعُوداً». قال سيبويه: وليس بالكثير.

وقالوا: «هَالِكُ» و«هَلَكِي»، شبهوه بـ«فَعِيلٍ» بمعنى «مفعول»، نحو: «جريح»، و«جَرَحِي»، و«قتيل»، و«قَتْلَى»، إذ كانت بِلِيَّةً ومُصِيبَةً، فأما «غائبُ»، و«غَيْبُ»، و«خادمُ»، و«خَدَمُ»، فأسماء للجمع، وليست جموعاً. وقوله: «وقد شدَّ نحو: فَوَارِسَ» يريد أنهم لم يجمعوا «فاعلاً» صفةً على «فَوَاعِلَ»،

(١) القصص: ٢٣.

٧٥٧- التخریج: البيت للقطامي في ديوانه ص ١٤٣؛ ولسان العرب ٥/ ١٤٤، ١٤٧ (كفر)، ١٣/ ٣٢٣ (فرعن)؛ وبلا نسبة في شرح الجمل ٣/ ١٣٣.

الإعراب: «وشقَّ»: الواو: حسب ما قبلها، «شقَّ»: فعل ماض مبني للمجهول، مبني على الفتح الظاهر. «البحرُ»: نائب فاعل مرفوع بالضمه. «عن أصحاب»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «شقَّ». «موسى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة. «وغرقت»: الواو: حرف عطف. «غرقت»: فعل ماضٍ للمجهول، مبني على الفتح الظاهر، والتاء: تاء التأنيث الساكنة. «الفراغة»: نائب فاعل مرفوع بالضمه. «الكفار»: صفة مرفوع مرفوعة مثله.

وجملة «شق البحر»: حسب ما قبلها. وجملة «غرقت الفراغة»: معطوفة على ما قبلها. والشاهد فيه قوله: «الكفار» حيث جمع «كافر» على «كفار» وهو جمع شاذ.

(٢) تقدم بالرقم ١٨.

وإن كان هو الأصل؛ لأنهم قد جمعوا المؤنث عليه، فكرهوا التباس البناءين، إذ لو قالوا: «ضَوَّارِبُ»، و«كِوَاتِبُ»، لم يُعْلَمَ أجمعُ «فاعلٍ» هو، أم جمع «فاعلة». وقد قالوا: «فارسٌ»، و«فَوَّارِسُ». قال الشاعر [من الوافر]:

٧٥٨- فَدَّتْ نَفْسِي وَمَا مَلَكَتْ يَمِينِي فَوَّارِسَ صَدَّقْتُ فِيهِمْ ظُنُونِي
فَوَّارِسَ لَا يَمَلُّونَ الْمَنَائِيَا إِذَا دَارَتْ رَحَا الْحَزْبِ الزُّبُونِ
وقالوا: «هالكٌ في الهَوَالِكِ»^(١). قال [من الطويل]:

٧٥٩- فَأَيَّقَنْتُ أَتِي ثَائِرُ ابْنِ مُكْدَمٍ غَدَاتِيْذٍ أَوْ هَالِكٍ فِي الْهَوَالِكِ

٧٥٨- التخريج: البيتان لأبي الغول الطهوي في أمالي القالي ١/ ٢٦٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٩، ٤٠؛ وبلا نسبة في الخصائص ١٢١/ ٢.

اللغة والمعنى: المنايا: جمع المنية وهي الموت. الرحا: حجر الطاحون. الزبون: الصادمة. أفدي هؤلاء الفرسان بنفسي وبمالي، فهم لم يخيئوا رجائي فيهم، وهم مقاتلون أشداء لا يملون من المعارك الدائرة التي تطحن الناس وتصدّمهم.

الإعراب: «فدَّتْ»: فعل ماض مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة منعاً لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث. «نَفْسِي»: فاعل مرفوع بضمة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «وَمَا»: الواو: حرف عطف، «مَا»: اسم موصول بمعنى الذي مبني في محل رفع اسم معطوف على «نَفْسِي». «مَلَكَتْ»: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «يَمِينِي»: فاعل مرفوع بالضمة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «فَوَّارِسَ»: مفعول به منصوب بالفتحة. «صَدَّقْتُ»: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «ظُنُونِي»: فاعل مرفوع بضمة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «فَوَّارِسَ»: بدل من سابقتها منصوبة بالفتحة. «لَا»: حرف نفي. «يَمَلُّونَ»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنّه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «المنايا»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على الألف للتعذر. «إِذَا»: ظرف زمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه. «دَارَتْ»: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «رَحَا»: فاعل مرفوع بضمة مقدّرة على الألف للتعذر، وهو مضاف. «الحرب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الزبون»: نعت مجرور بالكسرة.

وجملة «فدّت نفسي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ملكّت يميني»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «صدقت»: في محلّ نصب صفة لفوارس. وجملة «لا يملّون»: في محلّ نصب صفة لفوارس. وجملة «دارت»: في محلّ جرّ مضاف إليه. والشاهد فيه قوله: «فوارس» حيث جمع «فارس» وهو على صيغة «فاعل» على «فوارس» = «فواعل»، والأكثر: فرسان.

(١) هذا مثل، وقد ورد في خزائن الأدب ١/ ٢٠٥؛ ولسان العرب ٦/ ١٥٩ (فرس).

٧٥٩- التخريج: البيت لابن جذل الطعان في لسان العرب ١٠/ ٥٠٤ «هلك»؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٣١٣/ ٢.

اللغة: المكدم: مبالغة من المُكْدَم وهو الشديد الفتل. الهوالك: جمع الهالكة وهي النفس الشريهة، وهنا جمع الهالك، أي: الميت.

وذلك قليل شاذ، ومُجَاوِزُهُ أَمْرَان: أحدهما أن «فارساً» قد جرى مجرى الأسماء، لكثرة استعماله مفرداً غير موصوف؛ والآخر أن «فارساً» لا يكاد يُستعمل إلا للرجال، ولم يكن في الأصل إلا لهم، فلمّا لم يكن للمؤنث فيه حَظٌّ، لم يخافوا التباساً، وأمّا «هوالِكُ»، فإنّه جرى مثلاً في كلامهم، والأمثال تجري على لفظ واحد، فلذلك جاء على أصله، فإن اضطرّ الشاعر إليه، جاز له أن يجمعه على «فواعِل»؛ لأنّه الأصل. قال الفَرَزْدَق [من الكامل]:

٧٦٠- وإذا الرُّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خَضَعَ الرُّقَابِ نَوَاسِ الْأَبْصَارِ

= المعنى: أراد أنه علِمَ علِمَ اليقين أنه إما أن يكون ثائراً صلباً شديد المراس أو يكون ميتاً بين الموتى المنسيين. الإعراب: «فأيقنت»: الفاء: بحسب ما قبلها، «أيقن»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «أني»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «أن». «ثائر»: خبر «أن» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، «ابن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «مكدم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محلّ نصب مفعول به. «غدائذ»: «غداة»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، وهو مضاف، «إذ»: ظرف زمان مبني على السكون في محلّ جرّ مضاف إليه، والتنوين عوض عن الجملة المحذوفة. «أو»: حرف عطف. «هالك»: اسم معطوف على «ثائر» مرفوع بالضمّة. «في الهوالِك»: جار ومجرور متعلّقان باسم الفاعل «هالك».

وجملة «أيقنت»: بحسب الفاء.

والشاهد فيه قوله: «هالك في الهوالِك»، والهوالِك جمع على وزن «فواعِل» وقد جمعوا المؤنث عليه. وهو هنا للمذكّر.

٧٦٠- التخریج: البيت للفَرَزْدَق في ديوانه ١/٣٠٤؛ وجمهرة اللغة ص ٦٠٧؛ وخزانة الأدب ١/٢٠٦، ٢٠٨؛ وشرح أبيات سيّوبه ٢/٣٦٧؛ وشرح التصريح ٢/٣١٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٩؛ وشرح شواهد الشافعية ص ١٤٢؛ والكتاب ٣/٦٣٣؛ ولسان العرب ٦/٢٤١ (نكس)، ٨/٧٤ (خضع)؛ والمقتضب ١/١٢١، ٢/٢١٩.

اللغة: خَضَعَ: جمع خَضُوعِ مبالغة خاضع، من الخضوع، وهو التواضع والخنوع. نواكس الأبصار: ينظرون في الأرض ورؤوسهم مُطَاوئة.

المعنى: يريد أن يزيد بن المهلب رجل مهيب فإذا لمحّه الرجال ذلّوا له، وغضّوا من أبصارهم عليه تعظيماً وإجلالاً.

الإعراب: «وإذا»: الواو بحسب ما قبلها، «إذ»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط مبني على السكون في محلّ نصب خافض لشرطه، متعلّق بجوابه. «الرجال»: فاعل لفعل محذوف. «رأوا»: فعل ماض مبني على الضم المقدّر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وواو الجماعة: فاعل، والألف: للتفريق. «يزيد»: مفعول به. «رأيتهم»: فعل ماض مبني على السكون، و«هم»: مفعول به محله النصب، والتاء: فاعل محله الرفع. «خضع»: حال منصوب. «الرقاب»: مضاف إليه. «نواكس»: حال ثانية. «الأبصار»: مضاف إليه.

وجملة «إذا رأى الرجال يزيد... رأيتهم»: بحسب الواو. وجملة «ورأى الرجال» (المقدّرة): في محلّ جر بالإضافة، وجملة «رأوا»: تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «رأيتهم»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

والأصل من هذه الأبنية «فُعِلَّ»، و«فُعَالٌ»، وكأَنَّ «فُعَلًا» مخفَّفٌ من «فُعَالٍ»؛ لأنَّ كلَّ ما يجوز فيه «فُعِلَّ» يجوز فيه «فُعَالٌ»، وما عدا هَذَيْنِ البناءَيْنِ فمجموعٌ على غير بابِه.

[جمع مؤنَّث الصِّفة التي على وزن «فاعِل»]

قال صاحب الكتاب: ولمؤنثه مثالان: «فَوَاعِلُ»، و«فُعَلٌ»، نحو: «ضَوَارِبُ»، و«نُومٌ». ويستوي في ذلك ما فيه التاء وما لا تاء فيه، كـ«حائِضٌ»، و«حاسِرٌ».

قال الشارح: اعلم أنَّ هذه الصفة لما كانت جارية على الفعل يوصف بها المذكر والمؤنث، وتدخل التاء على المؤنث للفرق بينهما؛ كسروا ما كان من ذلك مؤنثاً على «فَوَاعِلُ»، نحو: «امرأة ضاربة»، و«نساء ضوارب»، و«جارية جالسة»، و«نساء جوالس». وكرهوا أن يجمعوا عليه المذكر، وإن كان أصلاً، لئلا يلتبس البناءان. ولم يخافوا التباسه بالاسم؛ لأنَّ الفرق بينهما ظاهر، إذ كان الصفة مأخوذةً من الفعل.

وسواء في ذلك ما فيه تاء، وما لا تاء فيه، نحو: «حائِضٌ»، و«حوائِضٌ»، و«طامِثٌ»، و«طوامِثٌ»، و«حاسِرٌ»، و«حواسِرٌ»؛ لأنَّ التاء مرادةٌ فيه. ويجري ذلك المجرى ما كان صفةً لما لا يعقل، تجمعه على «فَوَاعِلُ»، وإن كان مذكراً، نحو: «جَمَلٌ بازلٍ»، و«جَمالٌ بوازلٍ»، و«جَبَلٌ شاهقٌ»، و«جِبالٌ شواهِقٌ»، و«حِصانٌ صاهِلٌ»، و«خَيْلٌ صواهِلٌ»؛ لأنَّ ما لا يعقل يجري مجرى المؤنث، وكذلك إذا صغرت الجمع، وكان لما لا يعقل، نحو قولك في تحقير: «فُلُوسٌ»، «فُلَيْسَاتٌ»، وفي تحقير «كِلابٍ»: «كُلَيْبَاتٌ».

وقد كسروه أيضاً على «فُعِلَّ» كالمذكر، واعتمدوا في الفرق على القرينة، قالوا: «حَيْضٌ»، و«حُسْرٌ»، وقالوا: «نائِمَةٌ»، و«نُومٌ»، و«زائِرَةٌ»، و«زُورٌ». وذلك أنَّ التاء، لما لم تكن من بناء الاسم إنما هي متصلة، صار كأنه «نائِمٌ»، و«زائِرٌ»، فجمع جمع ما لا تاء فيه من المذكر، فاعرفه.

فصل

[جمع الاسم الذي في آخره أَلِفٌ تأنِثُ رابعة]

قال صاحب الكتاب: وللإسم ممَّا في آخره أَلِفٌ تأنِثُ رابعةً مقصورةً، أو ممدودةً مثالان: «فُعَالِيٌّ»، «فِعَالٌ»، نحو: «صَحَارِيٌّ»، و«إِنَانِيٌّ».

قال الشارح: لما كانت أَلِفُ التأنِثِ تقع لازمةً غيرَ منفصلة من الكلمة، كما كانت

= والشاهد فيه جمعه «فاعل» المذكر العاقل على «فَوَاعِلُ»، وهذا واضح في قوله: «نواكس» وهذه جمع «ناكس».

التاء منفصلة، لأن الكلمة بُنيت عليها، فلَمَّا كان الأمر فيها على ما ذُكر، تَرَلَّوها منزلةً ما هو من نفس الكلمة، فإذا كانت رابعةً، كان الاسم بها كالرباعي، فجمع جمعه، فقالوا: «عَلَقَى»^(١)، و«عَلَقَى»، و«ذَفَرَى»^(٢)، و«ذَفَرَى»، وقالوا في الصفة «حُبَلَى»، و«حَبَالَى»، و«سَكَرَى» و«سَكَرَى». ف«حَبَالَى»، و«ذَفَرَى» بمنزلة «جَحَادِب»^(٣)، و«دَرَاهِم». وليست الألف في «حَبَالَى» كالألف في «حُبَلَى»؛ لأن الألف في «حُبَلَى» للتأنيث، والألف في «حَبَالَى» منقلبة عن ياء، لأنه جمعٌ على منهاج «جَعَاظِر». وما بعد الألف في «جَعَاظِر» لا يكون إلا مكسورًا، فلَمَّا انكسر ما قبل الياء في «حَبَالَى»، انقلبت ياءً، فصار في التقدير «حَبَالِي»، فأبدلوا من الكسرة فتحةً، ومن الياء ألفًا؛ لأن الألف أخف في اللفظ، ولم يُشكَل؛ لأنه ليس لك «فعالٌ» يلتبس به، ولم يفعلوا ذلك بـ«قاضي»، لثَلَا يلتبس بـ«فاعِلٍ»، نحو: «حَاتِم»، و«تَابِلٍ». فامتناعُ الصرف في «حَبَالَى»، و«ذَفَرَى» لم يكن كامتناعه في «حُبَلَى»، و«ذَفَرَى»، وإنما كان كامتناعه في «مساجد»، و«جعافر». والذي يدلُّ أن الألف في «حَبَالَى» ليست كالألف في «حُبَلَى»، أنك لو سَمَّيت رجلًا بـ«حَبَالَى»، ثم صَغَّرته، لم تُصَغِّرْهُ على حدِّ تصغير «حُبَارَى»، ألا ترى أنك لو صَغَّرْتَ «حُبَارَى»، لكان لك فيه وجهان:

أحدهما: أن تحذف الألف الأولى، وتُثَبِّتَ أَلِفُ التَّأْنِيثِ، فتقول: «حُبَيْرَى».

والوجهُ الثاني: أن تحذف أَلِفُ التَّأْنِيثِ للطول، ولا تحذف الأولى، وتقلبها ياءً، فتقول: «حُبَيْرَى». وأنت لو صَغَّرْتَ «حَبَالَى» اسمَ رجل، لحذفتِ الألف الأولى، وقلبت الثانية ياءً على حدِّ الأصلية والمُلْحَقَةِ، نحو قولك في «مَلْهَى»: «مَلْنِي»، وفي «أَزْطَى»: «أَزْنِطَى».

وكذلك ما في آخره أَلِفُ التَّأْنِيثِ، نحو «صَحْرَاءَ»، و«عَذْرَاءَ»، فإنك تقول في تكسيره: «صَحَارَى»، و«عَذَارَى» وإن شئت: «صَحَارَ»، و«عَذَارَ»، وكان الأصل «صَحَارِيَّ»، و«عَذَارِيَّ» مشددة الياء، وإن شئت أن تقول، قلته. قال الشاعر، أنشده أبو العباس للوليد بن يزيد [من الهزج]:

٧٦١- لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشَقِّ رَيَجْتَابِ الصَّحَارِيَّا

(١) العَلَقَى: «شجر تدوم خضرته في القيظ، ولها أفنان طِوال دِقاق وورق لِطَاف، بعضهم يجعل ألفها للتأنيث، وبعضهم يجعلها للإلحاق وتَوْن. قال الجوهري: علقى نبت، وقال سيبويه: تكون واحدةً وجمعًا. (لسان العرب ٢٦٤/١٠ (علق)).

(٢) الذَفَرَى: الموضع الذي يَعرَقُ من البعير خلف الأذن، وعظم في أعلى العنق من الإنسان عن يمين النقرة وشمالها. (لسان العرب ٣٠٧/٤ (ذفر)).

(٣) الجَحَادِب: جمع جَحْدَب، وجَحْدَب، وهو الضَّخْمُ الغليظ من الرِّجَال والجمال. (لسان العرب ١/٢٥٤ (جخدب)).

٧٦١- التخریج: البيت للوليد بن يزيد في ديوانه ص ٧٤؛ وخزانة الأدب ٤٢٤/٧، ٤٢٦؛ وسر صناعة=

وقال آخر [من الوافر]:

٧٦٢- إذا جاشت حَوَالِيهِ تَرَامَتْ وَمَدَّتْهُ الْبَطَاحِيُّ الرُّغَابُ
يريد جمع «بَطَحاء». وحكى الأصمعي. «صَلَا فِي» في جمع «صَلَفَاء»، وهي
الأرض الصُّلْبَةُ، و«خَبَارِي» في جمع «خَبْرَاء»^(١).

فإن قيل: ومن أين جاء التشديد في مثل هذا؟ قيل: «صحراء» ونحوه من قولك:

= الإعراب ٨٦/١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٩٥؛ والممتع في التصريف ٣٣٠/١؛ وبلا نسبة في شرح
شافية ابن الحاجب ١٩٤/١، ١٦٢/٢، والمقرب ١٦٢/٢.

اللغة: أغدو: أذهب في وقت الغدوة. والغُدوة: الوقت ما بين الصبح وطلوع الشمس. أشقر: الذي
لونه الشقرة، وهي في الخيل الحمرة الصافية، وفي الإنسان حمرة يعلوها بياض، وعنى بالأشقر هنا:
فرساً. يجتاب المسافات: يقطعها بسرعة.

المعنى: غدوي ورواحي على فرس شهاب سريع يسابق الريح.

الإعراب: «لقد»: اللام: حرف ابتداء وتوكيد، «قد»: حرف تحقيق. «أغدو»: فعل مضارع مرفوع
بالضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «على أشقر»: جار ومجرور بالفتحة نيابة
عن الكسرة (لأنه صفة على وزن أفعل مؤنثها فعلاء)، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أغدو».
«يجتاب»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «الصحاري»:
مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «أغدو»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يجتاب»: في محل جر صفة لـ «أشقر».
والشاهد فيه قوله: أن «الصحاري» وهي جمع «صحراء» لما قلبت الألف بعد الراء في الجمع ياء،
قلبت الهمزة التي أصلها ألف التأنيث، ياء أيضاً.

٧٦٢ - التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤٢٦/٧؛ وسر صناعة الإعراب ٨٦/١؛ والممتع في
التصريف ص ٣٣٠.

اللغة: جاشت: غلت، وتدفتت، وهاجت. البطاحي: جمع البطحاء وهي المكان المتسع يمر به
السيل، فيترك فيه الرمل والحصى الصغار. الرُّغَاب: الأرض اللينة الواسعة السهلة.

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. «جاشت»: فعل
ماضي مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «حواليه»: مفعول
فيه ظرف مكان منصوب بالياء لأنه مثنى، متعلق بالفعل «جاشت»، وهو مضاف، والهاء: ضمير
متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «ترامت»: فعل ماضي مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث،
وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «ومدته»: الواو: للعطف، «مدته»: فعل ماضي مبني على
الفتح، والتاء: للتأنيث، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «البطاحي»: فاعل
مرفوع بالضمة. «الرغاب»: نعت مرفوع بالضمة.

وجملة «جاشت»: في محل جر مضاف إليه. وجملة «ترامت»: جواب شرط غير جازم لا محل لها
من الإعراب، وعطف عليها جملة «مدته».

والشاهد فيه قوله: «البطاحي» وأراد بها «البطاح» جمع بطحاء.

(١) الخبراء: قاع مستدير يجتمع فيه الماء. (لسان العرب ٢٢٨/٤ (خير)).

«عذراء»، و«خبراء» على خمسة أحرف، والألف إذا وقعت رابعةً فيما هذا عدته، لم تحذف في التكسير والتصغير، وإنما تحذف إذا لم تجد من الحذف بدءاً. وإذا ثبتت، لزمت أن تقلبها ياءً؛ لانكسار الراء في «صَحَارِيٍّ» قبلها، كما تنقلب ألف «قِرْطَاسٍ»، و«جَمْلَاقٍ»^(١) ياءً لانكسار ما قبلها، إذا قلت «قَرَاتِيْسٌ»، و«حَمَالِيْقٌ». وكذلك تقلب الألف الأولى من «صَخْرَاءَ»، و«عَذْرَاءَ» ياءً، فتصير الهمزة ألفاً؛ لأنها إنما كانت قلبت همزةً لوقوع ألف المدّ قبلها، فإذا زالت الألف بقلبها ياءً، عادت الهمزة إلى ما كانت عليه، وهو ألفٌ، فقلبوا الألف ياءً لسكون الياء قبلها، والألف لا يكون ما قبلها ساكناً، واذغموا الياء المنقلبة عن ألف المدّ في الياء المنقلبة عن ألف التأنيث، فصار «صَحَارِيٍّ»، و«صَلَايِيٍّ». فمنهم من قاله، ومنهم من حذف الياء الأولى تخفيفاً، فصار «صَحَارٍ»، و«صَلَايٍ». فقوّم أبقوه على حاله، وقوّم أبدلوا من الكسرة فتحةً، ومن الياء ألفاً؛ لأنها أخفت، ولا يُشكّل بغيره، وليكون آخرُ الجمع بالألف كما كان الواحد كذلك، فهذا المثال الأول، وهو «فعاليٌّ».

وأما المثال الثاني وهو «فعالٌ»، فقد قالوا «ذِفَارٌ» في جمع «ذِفْرِيٍّ»، وقالوا في الصفة: «إِنَاثٌ»، وقالوا في الممدود «نُفْسَاءَ»^(٢)، و«نِفَاسٌ» وذلك أنهم شبهوا ألفي التأنيث بتائه، فحذفوهما في التكسير كما تحذف التاء فيه، ف«أُنْثَى»، و«إِنَاثٌ»، و«بَطْحَاءَ»، و«بِطَاحٌ» بمنزلة «جُفْرَةٍ»، و«جِفَارٍ»، و«قُصْعَةٍ»، و«قِصَاعٍ». و«نُفْسَاءَ»، و«نِفَاسٌ» بمنزلة «رُبْعَةٍ»، و«رِبَاعٍ»، والجُفْرَةُ من الفرس: وسطه، وكما قالوا في «قاصِعاء»^(٣)، و«نافِقاء»^(٤): «قَوَاصِعُ»، و«نَوَافِقُ»، نزلوا ألفي التأنيث فيه منزلةً التاء في «ضارِبَةٍ»، و«ضَوَارِبٍ»، و«قائمة» و«قوائم»، كذلك نزلوهما منزلتهما في الحذف هنا، لأنهما سواء في التأنيث، وإن كان أحدهما بالتاء، والآخر بالألف. وصاحب الكتاب ضمّن هذا الفصل أحكام جميع الاسم، ومثل بـ«أُنْثَى»، و«إِنَاثٍ»، وهو صفةٌ، وعُدَّ أنه لا فَرْقَ بينهما في هذا الجمع، فاعرفه.

[جمع الصِّفَةِ التي على أربعة أحرف آخرها ألف التأنيث]

قال صاحب الكتاب: وللصفة أربعة أمثلة: «فعالٌ»، «فعلٌ»، «فعلٌ»، «فعاليٌّ»، نحو

(١) الجملاق والحُملاق والحُمْلوق: ما غطّت الجفون من بياض المُفْلَةِ، وقيل: ما لَزِقَ بالعين من موضع الكحل من باطن، وقيل: باطن الجفن الأحمر الذي إذا قُلب للكحل بدت حُمْرته. (لسان العرب ٦٩/١٠ (حُمْلَق)).

(٢) النفساء: الوالدة والحامل والحائض. (لسان العرب ٢٣٩/٦ (نفس)).

(٣) القاصعاء: جُحْر يحفره اليربوع، وقيل: فم حجره أوّل ما يبتدىء في حفره. (لسان العرب ٢٧٥/٨ (قصع)).

(٤) النافقاء: جُحْر الضَبِّ واليربوع. (لسان العرب ١٠/نفق).

«عِطَاشٍ»، و«بِطَاحٍ»، و«عِشَارٍ»، و«حُمْرٍ»، و«الصُّغْرُ»، و«حَرَامِيَّ»، ويُقال: «ذِفْرِيَّاتٌ»، و«خُبْلِيَّاتٌ»، و«الصُّغْرِيَّاتُ»، و«صَخْرَاوَاتُ»، إذا أُريدَ أَذْنَى العدد، ولا يُقال: «حَمْرَاوَاتُ»، وأما قوله عليه السَّلام: «ليس في الحُضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ»^(١)؛ فلجَزِيهِ مجرَى الاسم.

قال الشارح: قد تقدّم القول: إن ما كان من الأسماء على أربعة أحرف، آخره ألف التانيث مقصورة كانت، أو ممدودة؛ فإنه يُكسّر على «فَعَالِيَّ»، و«فِعَالٍ». ويشترك فيهما الاسم والصفة، تقول في الاسم: «صَخْرَاءُ»، و«صَحَارِيَّ»، و«ذِفْرِيَّ»، و«ذَفَارِيَّ»، وتقول في الصفة: «أُنْثَى»، و«إِنَاثٌ»، و«عَطَشِيَّ»، و«عِطَاشٌ»، من قولك: «رجلٌ عَطَشَانٌ»، و«امرأةٌ عَطَشِيَّ». وقالوا: «بَطْحَاءُ»، و«بِطَاحٌ». فهذا أصله الصفة، يُقال: «مكانٌ أَبْطَحُ»، و«بَرِيَّةٌ بَطْحَاءُ» لما اتسع منها، فلذلك مثلنا به في الصفات، ومثلنا به في الاسم، لأنه جار مجرى الاسم؛ لأنك تقول: «أَبْطَحُ»، و«بَطْحَاءُ» ولا يكاد يُذكر موصوفاً. وكذلك تقول في الجمع: «بَطْحَاوَاتُ»، فتجمعه بالألف والتاء، كما تقول «صَخْرَاوَاتُ»، وقالوا: «الْأَبَاطِحُ»، كـ «أَفْكَلٍ»^(٢)، و«أَفَاكِلٍ»، ولم يقولوا «بُطَحُ» وإن كان هو الأصل، وقالوا: «حَرَامِيَّ» وهو جمع «حَزَمِيَّ» وهو صفة، تقول: «شاةٌ حَزَمِيَّ» إذا اشتهدت الفحل، و«شِياهٌ حَرَامِيَّ»، وكذلك كل ذات ظَلْفٍ.

وتختص الصفة ببناءَيْن آخَرَيْنِ في التكسير، وهما «فُعْلٌ»، و«فُعَلٌ». فأما «فُعْلٌ» فهو جمعُ «فُعْلَاءٍ» صفةٌ إذا كانت مؤنثةً «أَفْعَلٌ»، نحو «حَمْرَاءُ»، و«حُمْرٍ»، و«صَفْرَاءُ»، و«صُفْرٍ». جمعه على «فُعْلٍ» جمع ما لا زائد فيه، شبهوه بـ «فُعُولٍ» حيث قالوا: «صَبُورٌ»، و«صُبْرٌ»، و«عَجُولٌ»، و«عُجْلٌ»؛ لأنه من الثلاثة كما أنه من الثلاثة، ويستوي فيه المذكر والمؤنث، تقول: «حَمْرَاءُ»، و«حُمْرٌ»، و«أَحْمَرٌ» و«حُمْرٌ»، و«صَفْرَاءُ»، و«صُفْرٌ»، و«أَصْفَرٌ»، و«صُفْرٌ»، وإنما اشتراكا في الجمع، لأنهما لما مُنعا الاشتراك الذي في «ضَارِبٍ»، و«ضَارِبَةٍ» عُوْضًا للاشتراك في الجمع، فقليل: «حُمْرٌ»، و«صُفْرٌ»؛ ولأن المذكر والمؤنث يستويان في تانيث الجمع، نحو: «هي الرجالُ»، و«هي النساءُ». ولا يجوز تحريك وسط هذا إلا في الشعر، نحو قول طَرْفَةَ [من الرمل]:

٧٦٣- [أَيُّهَا الْفِتْيَانُ فِي مَجْلِسِنَا] جَرَدُوا مِنْهَا وَإِذَا وَشُقُّرْ

(١) ورد الحديث في مجمع الزوائد ٦٨/٣؛ ومشكاة المصابيح، الرقم ١٨١٣؛ والكمال في الضعفاء ٢/٦١٠؛ والنهاية في غريب الحديث والأثر ٤١/٢.

(٢) الأَفْكَلُ: الرُّعدة. (لسان العرب ٥٢٩/١١) (فكل).

٧٦٣ - التخريج: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٥٧؛ وخزانة الأدب ٣٧٩/٩؛ والخصائص ٢/٣٣٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨١؛ والمحاسب ١/١٦٢؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٢٧١/٩ (غلف).

وذلك للفرق بين «أفعل» صفة، وبين ما يجمع عليه من الأسماء، نحو: «رُشِلَ»، و«كُتِبَ»، فإنّ هذا مضموم العين، ويجوز إسكائه، والأوّل ساكن، لا يجوز ضمّه إلّا ضرورة، يُشبهونه بالاسم.

ويُكسّر على «فُعْلان»، نحو: «سُودان»، و«بِيضان»، و«شُمطان»^(١). وذلك أنّهم لما جمعوه على «فُعْلٍ» نحو جمع ما لا زائد فيه، نحو: «سُودٍ»، و«خُمِرٍ»؛ جمعوه أيضًا على «فُعْلان»، نحو: «وُعْدٍ»، و«وُعْدان». ولا يجمع المؤنث من هذا بالألف والتاء، ولا مذكّره بالواو والنون؛ لأنّه ليس بجارٍ على الفعل. وذلك أنّ الصفات على ضربين:

أحدهما: ما كان جاريًا على الفعل كـ«ضاربٍ»، و«ضاربةٍ»، وغير جارٍ كـ«أخمرٍ»، ونحوه. فما كان من الأوّل، فإنّه يجمع جمع السلامة، فتقول في المذكر: «قائمون»، و«ضاربون»، وفي المؤنث: «قائمات»، و«ضاربات». وذلك أنّه لما جرى على الفعل؛ شَبّه بلفظ الفعل الذي يتصل به ضميرُ الجمع؛ لأنّ الفعل يسلم ويتغيّر بما يتصل به، فقولك: «ضاربون» بمنزلة «يضرّبون»، و«ضاربات» بمنزلة «يُضربُنَّ».

وما كان من الثاني - وهو غيرُ الجاري - فلا يجمع جمع السلامة إلّا عن ضرورة، نحو قوله [من الوافر]:

٧٦٤- فما وُجِدَتْ بناتُ بني نِزارٍ خلائلُ أخْمَرَيْنِ وأَسْوَدَيْنِ

= اللغة: الورد: جمع الورد وهو من الخيل ما بين الكميت والأشقر. المعنى: نادى فتیان المجلس: ألا هبوا وانتقوا من الخيل صاحبات هذين اللونين. الإعراب: «أيها»: نادى مبني على الضمّ في محلّ نصب على النداء، و«ها»: للتنبيه. «الفتيان»: نعت مرفوع بالصفة. «في مجلسنا»: جاز ومجرور متعلّقان بحال محذوفة، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «جردوا»: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو والجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. «منها»: جاز ومجرور متعلّقان بحال مقدمة محذوفة من «واردًا». «ورادًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «وشقر»: الواو: للعطف، «شقر»: اسم معطوف على «ورادًا» منصوب بالفتحة، وسكّن لضرورة القافية. وجملة النداء: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جردوا»: استثنائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «شُقِر» حيث ضمّ الحرف الثاني، والشائع تسكينه، وهذا من الضرورات الشعرية. (١) شُمطان: جمع أشمط، وهو الذي شاب شعره. (لسان العرب ٣٣٥/٧ شمط).

٧٦٤- التخریج: البيت للكميت بن زيد في ديوانه ١١٦/٢؛ والمقرب ٥٠/٢؛ وللحكيم الأعور بن عياش الكلبي في خزانة الأدب ١٧٨/١؛ والدرر ١٣٢/١؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٤٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٨/٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١٧١/٢؛ وجمع الهوامع ٤٥/١.

اللغة: تميم: قبيلة. الخلائل: ج الحليل، وهو الزوج.

الإعراب: «فما»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«ما»: نافية. «وجدت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح =

وكان ابن كَيْسَانَ يقول: لا أرى به بأساً. والمذهبُ الأوَّلُ لما ذكرناه، ولذلك لا يجمع «فُعْلَى» «فَعْلَان» جمع السلامة، فإن سَمِيتَ بشيء من ذلك، جاز أن تجمعه جمع السلامة؛ لأنَّه اسمٌ.

وقد جاء في الحديث «ليس في الخَضْرَاواتِ صدَقَةٌ»، لأنَّه يريد البُقُولَاتِ. وكذلك لو سَمِيتَ رجلاً بـ«أَسْوَدَ»، جاز أن تجمعه بالواو والنون، فتقول: «أَسْوَدُونَ». وكذلك لو صَغَرْتَ هذا الجمع، لجمعه بالواو والنون والألف والتاء، فتقول في «سُود» وأنت تريد المذكَّرَ: «أُسْوِدِينَ»، و«سُوَيْدَاوات» إذا أردت المؤنَّث.

وأما «فُعْلٌ» فهو جمع «الفُعْلَى» تأنِيثُ «الأفْعَلِ». وذلك أنَّ «أَفْعَلَ» إذا كان لا يتم نعتاً إلَّا بـ«مِنْ»، كقولك: «أَفْضَلُ من زيد»، و«أَصْغَرُ من خالد»؛ فإنَّه يجمع منه ما كان للآدميين مذكَّراً بالواو والنون، كما قال تعالى: ﴿قَالُوا أَتُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذُلُونَ﴾^(١)، وقال: ﴿يَا أَخْسَرِينَ أَعْمَلًا﴾^(٢)، ومؤنَّثه بالألف والتاء، نحو: «الكُبْرَى»، و«الكُبْرِيَّات»، و«الصُّغْرَى»، و«الصُّغْرِيَّات»، وذلك من قبل أنَّه لم يُنكَّر، ولم يكن إلَّا بالألف واللام المُعرَّفة، أو «مِنْ» المُخصَّصة؛ نقص عن مجرى الصفات، وجرى مجرى الأسماء؛ لأنَّ الصفات بابها التنكير من حيث كانت جاريةً مجرى الفعل. ولما جرت مجرى الأسماء؛ لم تمتنع من جمع السلامة إذا كانت للآدميين، ولذلك تُكسَّر تكسير الأسماء، فتقول في المذكَّر منه: «الأَكَابِرُ»، و«الأَصَاغِرُ»، كما تقول: «الأَجَادِلُ»، و«الأَفَاكِلُ». قال الله تعالى: ﴿أَكْثَرُ مُجْرِمِيهَا﴾^(٣). وتقول في المؤنَّث: «الكُبْرَى»، و«الكُبْرِيَّات»، و«الصُّغْرَى»، و«الصُّغْرِيَّات». قال الله تعالى: ﴿إِنَّهَا لِأَكْثَرُ الْأَكْثَرِ﴾^(٤)، نزلوا ألف التأنِيث فيه منزلةً التاء التي تُلْحَقُ للتأنِيث، ف«الكُبْرَى»، و«الكُبْرِيَّات» بمنزلة «الظُّلَمَةِ»، و«الظُّلَمِ»، و«الغُرْفَةِ»، و«الغُرْفِ».

وقوله: «ويُقَالُ: «ذُفْرِيَّاتٌ»، و«حُبْلِيَّاتٌ»، و«الصُّغْرِيَّاتُ»، و«صَخْرَاوات» إذا أُريد أدنى العدد، ولا يُقال «حَمْرَاوات»؛ يريد أنَّ كلَّ ما في آخره أَلِفُ التأنِيثِ المقصورةُ أو الممدودة، فإنَّه يجوز جمعه بالألف والتاء، وذلك لأنَّ الاسم إذا كان في آخره أَلِفُ

= والتاء: للتأنِيث. «بنات»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «بنِي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنَّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «نِزَارٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «حلائل»: مفعول به منصوب بالفتحة. «أَحْمَرِينَ»: نعت «حلال» منصوب بالياء لأنَّه جمع مذكر سالم. «وَأَسْوَدِينَا»: الواو: حرف عطف، «أَسْوَدِينَ»: معطوف على «أَحْمَرِينَ» منصوب بالياء لأنَّه جمع مذكر سالم. وجملته «ما وجدت...»: بحسب ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ» حيث جمعهما جمع مذكر سالم، مع كون مؤنثهما على وزن «فَعْلَاء»، إذ يجب أن يقال: «سود» و«حمر». وهذا شاذ عند جهمرة النحاة.

(٢) الكهف: ١٠٣.

(١) الشعراء: ١١١.

(٤) المدثر: ٣٥.

(٣) الأنعام: ١٢٣.

التأنيث، يجري مجرى ما فيه تاء التأنيث، لاتفاقهما في الزيادة، وإفادة معنى التأنيث، فكما يجمع ما فيه التاء إذا أردت أدنى العدد، نحو: «ضاربة» و«ضاربات»، كذلك يجمع ما فيه ألف التأنيث، من نحو: «ذِفْرَى»، و«ذِفْرِيَات»، و«حُبْلَى»، و«حُبْلِيَّات»، و«الصُّغْرَى»، و«الصُّغْرِيَّات»، و«صَحْرَاء»، و«صَحْرَاوَاتٍ»، ما خلا باب «حَمْرَاء»، و«صَفْرَاء» فإنه لا يجمع بالألف والتاء، وكذلك «فُعْلَى» مؤنث «فُعْلَان»، فإنه لا يجمع بالألف والتاء، ولا مذكَّره بالواو والنون، وقد تقدّمت علة ذلك.

[جمع الاسم الذي على خمسة أحرف وآخره ألف التأنيث]

قال صاحب الكتاب: وإذا كانت الألف خامسة، جُمع بالتاء كقولك: «خُبَارِيَّات»، و«سُمَائِيَّات».

* * *

قال الشارح: إذا كانت ألف التأنيث خامسة في اسم، لم يُكسّره، بل يقتصرون فيه على جمع السلامة، نحو قولك: «خُبَارَى»، «خُبَارِيَّات»، و«سُمَائَى»، «سُمَائِيَّات»، وإن عنيّت الكثير. وذلك أنك لو كسّرتَه، وهو على خمسة أحرف لم يمكن ذلك، ولم يكن بدّ من حذف إحدى الألفين. فإن حذفت ألف التأنيث، قلت: «خُبَائِرُ»، و«سُمَائِنُ»، وذلك أنك لما حذفت ألف التأنيث، بقي «خُبَارُ»، و«سُمَانُ»، ثم جئت بألف التكسير قبل ألف الإفراد، فوجب قلبها همزة؛ لأنها وقعت موقع ما لا يكون إلا مكسوراً؛ لأنها وقعت موقع الفاء من «جَعَاوِرَ»، والبدال من «جَخَادِبَ». والألف لا يمكن تحريكها، فقلبت همزة، لأنها قريبة من الألف، ويمكن تحريكها، فصار «خُبَائِرُ». وإن حذفت الألف الأولى، بقي الاسم «خُبَيْرَى»، و«سُمْنَى». وإذا كسّرتَه، قلت: «خُبَارَى»، و«سُمَائَى» كما قالوا: «حُبْلَى»، و«حُبَالَى». وما كان على «فُعْلَاء»، أو «فُعَالَةٍ» وأخواتها، فإنه يُكسّر على ذلك، فـ«فُعْلَاءُ» نحو «صَحْرَاء»، و«صَحْرَاىَ»، و«عَذْرَاء»، و«عَذَارَى»، و«فُعَالَةٌ»، نحو «رِسَالَةٍ»، و«رَسَائِلَ».

وأخواتها «فُعَالَةٌ»، و«فُعَالَةٌ»، و«فُعَيْلَةٌ». فـ«فُعَالَةٌ» «سَحَابَةٌ» و«سَحَائِبُ»، و«فُعَالَةٌ» «ذَوَابَةٌ»، و«ذَوَائِبُ»، و«فُعَيْلَةٌ» «سَفِينَةٌ» و«سَفَائِنُ»، فكروها تكسير ذلك، لثلاثا يصيروا إلى هذه الأبنية، ففصلوا بينهما بأن عدلوا عن تكسيرها إلى جمع السلامة.

فإن قيل: فأنت تقول في «دَلَنْظَى»^(١) و«سَرَنْدَى»^(٢)، ونحوهما «دَلَانِظُ»، و«سَرَانِدُ»، و«دَلَاظُ»، و«سَرَادُ»، ولا تُبالي الالتباس. قيل: الألف في «دَلَنْظَى» و«سَرَنْدَى» ليست للتأنيث، وإنما هي للإلحاق، وما كان للإلحاق فهو جار مجرى الأصل، فلذلك كُسر كما يُكسر «سَفَرَجَلُ» ونحوه بالحذف.

(١) الدَلَنْظَى: السمين من كل شيء؛ والصُّلب الشديد. (لسان العرب ٧/ ٤٤٤ (دَلَنْظ)).

(٢) السَرَنْدَى: الشديد؛ والجريء على أمره. (لسان العرب ٣/ ٢١٢ (سَرَنْد)).

فصل [جمع «أفعل»]

قال صاحب الكتاب: ولـ «أفعل» إذا كان اسماً مثال واحد: «أفاعِل» نحو «أجادِل»، وللصفة ثلاثة أمثلة: «فعلٌ»، «فُعْلانٌ»، «أفاعِلٌ»، نحو: «حُمِرٌ»، و«حُمُرانٌ» و«الأصاغِرُ»، وإنما يُجمع بـ «أفاعِل» «أفعل» الذي مؤنثه «فُعْلَى»، ويجمع أيضاً بالواو والنون. قال الله تعالى: ﴿يَا أَخْسِرَ عَمَلًا﴾^(١). أما قوله [من الطويل]:

أتاني وعِيدُ الحوصِ من آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لو نَهَيْتَ الأحواصا^(٢)
فمنظورٌ فيه إلى جانبي الوصفية والاسمية.

قال الشارح: «أفعل» يكون اسماً، ويكون صفةً، فإذا كان اسماً، فجمعه على «أفاعِل»، نحو: «أفكَلٌ»، و«أفأكِلَ»، وهي الرُّغدة، و«أيدَع»، و«أياذِغ» وهو ضربٌ من الصُّنغ أحمرٌ، و«أزْبَبٌ»، و«أرايَبٌ»، و«أجدَلٌ»، و«أجادِل» وهو الصُّفْر. وإنما جُمع على ذلك؛ لأنه في العدة كالأربعة، فجمع جمعه، ف«أفأكِل» كـ«جعاْفِر» الهمزة فيه كالجيم، وإن كانت الهمزة زائدة في الوزن، والجيم أصلٌ، فصار كالملحق بالأربعة من نحو: «قَسَوِر» و«عَيْلَم»، وإن لم يكن ملحفاً على الحقيقة، لكنه على وزنه. فكل ما كان في أوله همزة زائدة من الأسماء الثلاثية، فإن تكسيره على «الأفاعِل»، وإن اختلفت حركاته، نحو: «إنمِد»^(٣)، و«أثامِد»، و«أبْلَم»^(٤)، و«أبالَم»، و«إصْبَع»، و«أصابع»، لا يختلف بناء جمعه، وإن اختلفت حركات الواحد، كما كان الرباعي كذلك، نحو: «زَبارج»، و«جعاْفِر»، و«برائِن»، و«دَراهِم»، و«قَماطِر»، و«جَحاْدِب».

وأما الصفة، فلها ثلاثة أبنية: «فعلٌ» نحو «أخمرٌ»، و«حُمِرٌ»، و«أصْفَرٌ»، و«صُفْرٌ». وكلُّ «أفعل» مؤنثه «فُعْلَاءٌ»، فهذا جمعه، ولا يجوز ضمّه إلّا في الشعر. ويجمع على «فُعْلانٌ»، نحو: «حُمُرانٍ»، و«بِيضانٍ» و«سُودانٍ»، قال الشاعر [من الهزج]:

٧٦٥- وَمِغْزَى هَدْبًا يَغْلُو قِرانَ الأرضِ سُودًا نَا

(١) الكهف: ١٠٣.

(٢) تقدم بالرقم ٤٦.

(٣) الإنمِد: حَجَرٌ يَتَّخِذُ مِنْهُ الْكُحْلُ، وَقِيلَ: ضَرْبٌ مِنَ الْكُحْلِ. (لسان العرب ١٠٥/٣ (تمد)).

(٤) الإيْلَمُ والأَبْلَمُ والإيْلَمَةُ والأَبْلَمَةُ: الخوصة. (لسان العرب ٥٣/١٢ (يلم)).

٧٦٥- التخرِيج: البيت بلا نسبة في سرِّ صناعة الإعراب ٢/٦٩٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨١؛

ولسان العرب ٣٣١/١٣ (قرن)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٠؛ والمنصف ١/٣٦، ٣/٧.

اللغة: الهَدْبُ: الكثير الهَدَب، والمقصود هنا الشعر. والقِران: جمع قَرْن، وهو المرتفع من=

ولا يجمع بالواو والنون إلا عن ضرورة، وقد تقدّم شرح ذلك بما فيه كفاية.
وأما «أفاعِلُ»، فيكون جمعاً لـ «أَفْعَلْ» صفةً أيضاً، وذلك أن «أَفْعَلْ» قد يكون صفةً، فيلزمها «مِنْ»، ويراد بها التفضيل، كقولك: «زيدٌ أفضلٌ من عمرو»، و«خالدٌ أكرمُ منك». فإذا أدخلت عليه الألف واللام، أسقطت منه «مِنْ»، كقولك: «مررت بالأفضل والأكرم». ولا يُستعمل مع حذف «مِنْ» إلا بالألف واللام أو بالإضافة، نحو: «الأفضل»، و«فُضِّلَهم»، وإذا كان معه «مِنْ»، فإنه يكون بلفظ واحد، لا يُؤنَّث، ولا يُثنى، ولا يجمع، فتقول: «زيدٌ أفضلٌ من عمرو»، و«هندٌ أفضلٌ من عمرو»، و«الزيدان أفضل من العمرين»، و«الزيدون أفضل من الخالدين». وذلك لأنّه في معنى الفعل، إذ المراد: يزيد فضله عليه. والفعل لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنَّث.

وإذا كان معه الألف واللام، جرى مجرى الاسم، فيؤنَّث، نحو: «الفُضْلَى»، و«الطُولَى»، ويثنى، نحو: «الأكرمان»، و«الأفضلان»، ويجمع جمع السلامة، نحو قولك: «الأفضلون»، و«الأكرمون». ويكسّر تكسير الأسماء، نحو: «الأكابر»، و«الأصاغر». وقد تقدّم الكلام عليه مشروحاً قبل، فإذا سُمّي بصفة رجلٍ نحو «أحمد»، و«أسعد»، صار اسماً جامداً، وُجِع جمع الأسماء، نحو: «أحامد»، و«أساعد». ويجمع أيضاً جمع السلامة، نحو قولك: «أحمدون»، و«أسعدون»، و«أحمدين»، و«أسعدين»؛ لأنّه بالتسمية زال معنى الوصف عنه، ولم يبق يُفيد من المعنى ما كان يفيد قبل التسمية. ألا ترى أنك تسمّي بالاسم الشيءَ وُضِئَهُ، وتسمّي «حَسَنًا» من ليس بالحسن. وإذا زال عنه معنى الوصف؛ جُمِع جمع الأسماء الجامعة، نحو: «أرانب»، و«أفاكيل»، فأما قول الشاعر [من الطويل]:

أتاني وعيد الحوص^(١) ... إلخ

= الأرضين والجبال. والسودان: جمع أسود وهو وصف لـ (معزى)، وقد وصفه بالجمع، لأنه يؤدي معنى الجمع، وإن كان مفرد اللفظ.

المعنى: يصف معزى كثير الشعر يتسلّق المرتفعات والجبال.

الإعراب: «ومعزى»: الواو: بحسب ما قبلها، «معزى»: بحسب الواو، والواو مجهولٌ ما قبلها، ولكن الواضح أنه منصوب بدليل أن صفته منصوبة، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة لفظاً لا رسماً لالتقاء الساكنين. «هَدِيبًا»: صفة لـ «معزى». «يعلو»: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الواو للثقل، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هو. «قران»: مفعول به منصوب. «الأرض»: مضاف إليه. «سودانا»: صفة لـ «معزى».

وجملة «يعلو»: صفة ثانية لـ «معزى» محلّها النصب.

والشاهد فيه قوله: «سودانا» جمعاً لـ «سود». وفيه شاهد آخر، هو تنوين معزى، لأنه مذكر، ألفه زائدة للإلحاق.

(١) تقدّم بالرقم ٤٦.

فإنه لمع معنى الوصفية فيه، فجمعه على «حوص»، كـ «أخمر» و«خمر»، كأنه جعله بمنزلة من به حوص. والحوص: ضيق إحدى العينين، وعلى ذلك أدخلوا الألف واللام على «الحارث»، و«العباس» لمكان معنى الوصفية، ثم قال: «الأحوص» تغليبا لجانب العلمية، كما يغلب العلمية من يقول: «حارث»، و«عباس»، فجمعه جمع الأسماء، نحو: «أفكل»، و«أفاكل»، و«أزنب»، و«أرانب». والبيت للأعشى، ويعني عبد عمرو بن شريح بن الأحوص، وكان علقمة بن علاثة بن عوف بن الأحوص نافر عامر بن الطفيل، فهجأ الأعشى علقمة، ومدح عامرا، فأوعده بالقتل، فقال: أتاني وعيد الحوص، فاعرفه.

فصل

[جمع «فعلان» و«فعلان» و«فعلان»]

قال صاحب الكتاب: وقد جمع «فعلان» اسما على «فعالين»، نحو «شياطين»، وكذلك «فعلان»، و«فعلان»، نحو: «سلاطين»، و«سراجين»، وقد جاء «سراج»، وصفة على «فعال»، و«فعالي»، نحو: «غضاب»، و«سكاري»، وتقول بعض العرب: «كسالي»، و«سكاري»، و«عجالي»، و«غباري»، بالضم.

قال الشارح: اعلم أن ما كان من الأسماء على وزن «فعلان»، فإنه يكسر على «فعالين»، ولا فرق بين المفتوح الأول والمضموم والمكسور، وذلك نحو: «شيطان»، و«شياطين»، و«سلطان»، و«سلاطين»، و«سراجين»، و«سراجين». وذلك لأنها أسماء ثلاثية ألحقت ببنات الأربعة، فوجب أن تجمع جمع ما ألحقت به، لأن حكم الملحق حكم ما ألحق به؛ لأنه مثله في الحكم. ألا ترى أنك تقول في جمع «قسور»^(١)، و«صيرف»: «قساور»، و«صيارف»، فجمعه جمع «جعفر»، و«جعافر»، و«سلهب»^(٢)، و«سلاهب»، إذ كان ملحقا به، كذلك «شيطان» من الثلاثية ألحق بالأربعة؛ لأنه من «شاط يشيط» إذا بطل وهلك. قال الأعشى [من البسيط]:

٧٦٦- قد نخضب العير من مكنون فائله وقد يشيط على أزماجنا البطل

(١) القسور: الرامي، والصياد، والأسد، وضرب من الشجر: (لسان العرب ٥٢/٥) (قسر).

(٢) السلهب: الطويل. (لسان العرب ١/٤٧٤) (سلهب).

٧٦٦- التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١١٣؛ ولسان العرب ٧/٣٣٨ (شيط).

اللغة: نخضب: نصعب بالخضاب وهو الحناء، وأراد به هنا الدماء. العير: الحمار الوحشي. الفائل: اللحم الذي على نفرة الورك، ومكون فائله: دمه المستتر فيه. يشيط: يهلك، أو يذهب دمه هدرا.

ووقعت الألف فيه رابعةً، وهو موضعٌ يثبت فيه حرفُ المدِّ، ولا يُحذف، وإن كانت خماسيةً، نحو «قُنْدِيلٍ»، و«قُنَادِيلٍ»، و«جُزْمُوقٍ»^(١)، و«جَرَامِيقٍ»، و«شِمْلَالٍ»^(٢)، و«شَمَالِيلٍ»، إلّا أنّها تُقَلَّبُ ياءً إذا لم تكنها لانكسارٍ ما قبلها.

و«سُلْطَانٌ» ثلاثيٌّ؛ لأنّه من السِّلَاطَةِ، وهو القَهْر، ملحقٌ بـ«فَرْطَاطٍ»^(٣)، و«فُسْطَاطٍ»^(٤). قال سيبويه^(٥): وهو قليل. ولا نعلمه جاء وَضْعًا، وهو «فُغْلَانٌ».

و«سِرْحَانٌ»، من الثلاثة أيضًا، كقولهم في تكسيره: «سِرَاحٌ»، ألحق بالأربعة من نحو «عِثْكَالٍ»^(٦)، و«شِفْرَاخٍ»^(٧)، وهو كثير، نحو: «جِذْفَارٍ»، وهو واحدٌ «الْحَذَافِيرِ» من قوله ﷺ: «فَكَأْتَمَا خُيِّرَتْ لَهُ الدُّنْيَا بِحَذَافِيرِهَا»^(٨).

وأما الصفة، فإنّها تُجمع على «فِعَالٍ»، وذلك إذا كان مؤنّثه «فَعْلَى»، نحو: «عَجْلَانٌ»، و«عِجَالٍ»، و«عَظْشَانٌ» و«عِطَاشٍ»، و«عَزْثَانٌ»^(٩)، و«غِرَاثٍ». وكذلك مؤنّثه، جمعه على حذف الزائد من آخره للفرق بينه وبين الاسم، فكأنّه بعد حذف الزائد

= المعنى: نحن ماهرون في صيد حمر الوحش، وفي إهلاك الأبطال فوق رماحنا كذلك.

الإعراب: «قد»: حرف تحقيق. «نخضب»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن. «العير»: مفعول به منصوب بالفتحة. «من مكنون»: جاز ومجرور متعلّقان بـ«نخضب»، «فائله»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «وقد»: الواو: للعطف، «قد»: حرف تحقيق. «يشيط»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «على أرماحنا»: جاز ومجرور متعلّقان بـ«يشيط»، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «البطل»: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «قد نخضب»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قد يشيط»: معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يشيط» بمعنى بطل وذهب هدرًا.

(١) الجُرموق: خفّ صغير، وقيل: خفّ صغير يُلبَس فوق الخفّ. (لسان العرب ٣٥/١٠ (جرمق)).

(٢) الشِّمال: السريع. (لسان العرب ٣٧١/١١ (شمل)).

(٣) القُرطاط لذي الحافر: كالجلّس الذي يُلقي تحت الرّجُل للبعير، والداهية. (لسان العرب ٣٧٦/٧ (قرطط)).

(٤) الفسْطاط: البيت من الشَّعر، وضرب من الأبنية. (لسان العرب ٣٧١/٧ (فسط)).

(٥) الكتاب ٢٦٠/٤.

(٦) العِثْكال: العِذْق، الشُّمراخ. (لسان العرب ٤٢٥/١١ (عثكل)).

(٧) الشُّمراخ: العِثْكال الذي عليه البُسْر، ورأس مستدير طويل دقيق في أعلى الجبل. (لسان العرب ٣/٣١ (شمرخ)).

(٨) الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٥٦/١، وفيه: «الحذافير: الجوانب. وقيل: الأعالي. واحدها جَذْفَار. وقيل: حَذْفُور. أي: كأنما أُعْطِيَ الدُّنْيَا بأسرها».

(٩) الغرثان: الجائع. (لسان العرب ١٧٢/٢ (غرث)).

«عَجَلٌ»، و«عَطَشٌ»، فجمع على «فِعَالٍ» كما قالوا: «حَذَلٌ»^(١) و«خَذَلٌ»، و«صَغَبٌ»، و«صِغَابٌ». كما حذفوا أَلِفَ «أُنْثَى»، فقالوا: «إِنَاثٌ»، وأَلِفَ «رُبَى»، فقالوا: «رُبَابٌ» للشاة القريبة العهد بالنتاج. قال سيبويه^(٢): وافقَ «فَعِيلًا»، و«فَعِيلَةً»، و«فَعَالَةً»، و«فَعَالًا». يعني: كما قدروا حذف الزائد في هذه الكلم، وجمعوها جمع ما لا زيادة فيه، نحو «كَرِيمٍ»، و«كِرَامٍ»، و«ظَرِيفَةٍ»، و«ظِرَافٍ»، و«جَوَادٍ»، و«جِيَادٍ»، كذلك فعلوا بـ«عَطْشَانٌ» وبابه.

وقد كسروه أيضًا على «فَعَالَى». قالوا: «سَكَرَانٌ»، و«سَكَارَى»، و«خَيْرَانٌ»، و«خَيَارَى»، و«خَزَيَانٌ»، و«خَزَايَا». والأوّل أكثر، والمؤنث كذلك. قالوا: «سَكْرَى»، و«سَكَارَى»، و«خَزَايَا». شَبَّهوا الألف والنون بألفي التأنيث؛ لأنّهما زائدان معًا. والأوّل منهما حرف مدّ، ويؤنث كل واحد منهما على لفظ مذكّره، فكما قالوا: «صَخْرَاءٌ»، و«صَحَارَى»، و«عَذْرَاءٌ»، و«عَذَارَى»، كذلك قالوا: «سَكَرَانٌ»، و«سَكَارَى»، و«عَطْشَانٌ»، و«عَطَاشَى».

وقد ضمّ بعضهم الأوّل من هذا الجمع، فقالوا: «سُكَارَى»، و«عُجَالَى»، و«غِيَارَى» في جمع «غَيْرَانٌ» كلّهُ مضموم. وهذا الضمّ في جمع «فَعْلَانٌ» خاصّة، ليعلم أنّه جمع «فَعْلَانٌ»، وليس بجمع «فَعْلَاءٌ».

فصل

[جمع «فَعِيلٌ»]

قال صاحب الكتاب: و«فَعِيلٌ»، يكسر على «أَفْعَالٍ»، و«فِعَالٍ»، و«أَفْعِلَاءٌ»، نحو: «أَمْوَاتٍ»، و«جِيَادٍ»، و«أَبْنَاءٌ»، ويُقال: «هَيِّنُونَ»، و«بَيِّعَاتٌ».

قال الشارح: اعلم أنّ «فَعِيلًا» من الأبنية المختصّة بالمعتلّ، لا يكون مثله في الصحيح، كما قالوا: «غَزَاةٌ»، و«رُمَاةٌ» فجمعوا «فَاعِلًا» منه على «فُعْلَةٍ»، ولا يكون مثله في الصحيح. وقد ذهب بعض الكوفيين إلى أنّ أصله «فَعِيلٌ»، ثمّ قُلبت إلى «فَعِيلٍ». والقلب على خلاف الأصل، ولا دليل عليه. فإذا أُريد جمعه، فالباب فيه والكثير أن يجمع جمع السلامة؛ لأنّه صفة تدخل مؤنثه التاء للفرق، من نحو: «مَيِّتٌ»، و«مَيِّتَةٌ»،

(١) الحَذَل: العظيم المُمتلئ، والضَّخْم، والغليظ المُمتلئ الساق. (لسان العرب ٢٠١/١١ حذَل).
(٢) الكتاب ٦٤٥/٣، وفيه: «وأما «فَعْلَانٌ» إذا كان صفةً، وكانت له «فَعْلَى»، فإنّه يُكسر على «فِعَالٍ». بحذف الزيادة التي في آخره، كما حذفت أَلِف «إِنَاثٍ» وأَلِف «رُبَابٍ»، وذلك «عَجَلَانٌ» و«عِجَالٌ»، و«عَطْشَانٌ» و«عِطَاشٌ»، و«غَرْثَانٌ»، و«غِرَاثٌ». وكذلك مؤنثه وافقه كما وافق «فَعِيلٌ» «فَعِيلَةً» في «فِعَالٍ».

و«بَيْع»، و«بَيْعَةٌ». وهو جار مجرى «فَاعِلٍ»؛ لأنه على عدته. وموضع الزيادة فيهما واحد، فكما كان الباب في «فَاعِلٍ» جمع السلامة، من نحو قولك: «ضَارِبٌ»، و«ضَارِبُونَ»، و«ضَارِبَةٌ»، و«ضَارِبَاتٌ»، كذلك كان الأكثر في «فَعِيلٍ» جمع السلامة من نحو قولك: «مَيِّتٌ»، و«مَيِّتُونَ»، و«هَيِّنٌ»، و«هَيِّنُونَ»، و«مَيِّتَةٌ»، و«مَيِّتَاتٌ»، و«هَيِّتَةٌ»، و«هَيِّتَاتٌ»، وفي الحديث: «المؤمنون هَيِّنُونَ لَيِّنُونَ»^(١).

فإذا أريد تكسيه، حُمل على غيره مما هو على عدته، فمن ذلك قولهم: «مَيِّتٌ»، و«أَمْوَاتٌ»، شَبَّهوا بـ«فَاعِلٍ»، فكما قالوا: «شَاهِدٌ»، و«أَشْهَادٌ»، كذلك قالوا: «مَيِّتٌ»، و«أَمْوَاتٌ». جاؤوا به على حذف الزوائد، كأنه بقي «مَوْتُ»، فقالوا: «أَمْوَاتٌ» مثل «سَوَاطِئَ»، و«أَسْوَاطٍ»، و«حَوَاضٍ»، و«أَخْوَاضٍ». والمؤنث كالمذكر، لا فصل بينهما، قالوا: «مَيِّتَةٌ»، و«أَمْوَاتٌ»، كما قالوا في المذكر «مَيِّتٌ»، و«أَمْوَاتٌ»، وذلك أنك في التكمير تحذف التاء، فيصير «مَيِّتًا»، فتجمعه على «أَمْوَاتٍ». ومثله قالوا «حَيٌّ»، و«أَحْيَاءٌ»، و«حَيَّةٌ» و«أَحْيَاءٌ»، و«نَضْوٌ»، و«أَنْضَاءٌ»، و«نِضْوَةٌ»، و«أَنْضَاءٌ»، وذلك كثير.

وقالوا للملك: «قِيلَ»، و«أَقْوَالٌ»، وربما قالوا: «أَقْيَالٌ» بالياء. وذلك من قِيلَ أَنْ «القِيلَ» أصله: «قِيلٌ»، وهو «فَعِيلٌ» من القول، قيل له ذلك لنفاذ قوله. فمن قال: «أَقْوَالٌ»، جمعه على الأصل كـ«مَيِّتٍ»، و«أَمْوَاتٍ». ومن قال: «أَقْيَالٌ»، جمعه على لفظه. والوجه الأول، وقالوا: «كَيْسٌ»، و«أَكْيَاسٌ»، والمراد: «كَيْسٌ» على زنة «فَعِيلٍ». يدل على ذلك جمعهم إياه بالواو والنون كثيرًا، ولو كان «فَعْلًا»، لكان الباب في جمعه التكمير، نحو: «صَعْبٌ»، و«صِعَابٌ».

وقد كسروه أيضًا على «فِعَالٍ». قالوا: «جَيْدٌ»، و«جِيَادٌ». وشَبَّهوا بـ«فَاعِلٍ»، وقالوا: «مَيِّتٌ»، و«أَمْوَاتٌ»، و«جَيْدٌ»، و«أَجْوَادٌ». كذلك قالوا: «أَجْيَادٌ» كما قالوا: «قَائِمٌ»، و«قِيَامٌ»، و«نَائِمٌ»، و«نِيَامٌ». وكذلك قالوا: «سَيِّدٌ»، و«سَادَةٌ»، كما قالوا: «قَائِدٌ»، و«قَادَةٌ»، و«حَائِكٌ»، و«حَاكَةٌ».

وقد كسروه أيضًا على «أَفْعِلَاءَ»، فقالوا: «هَيِّنٌ»، و«أَهْوِنَاءَ». وحكى الجزمي: «جَيْدٌ»، و«أَجْوَدَاءُ»، حملوه على «فَعِيلٍ»، نحو «نَبِيٍّ» و«أَنْبِيَاءَ»، و«صَفِيٍّ»، و«أَصْفِيَاءَ». وقد احتج الفراء بهذا الجمع على أن أصله «فَعِيلٌ». قال: لأن «فَعِيلًا» يجمع على ذلك؛ ولا دليل في ذلك، لأنهم قد يجمعون الشيء على غير بابه، ألا تراهم قالوا: «شَاعِرٌ» و«شُعْرَاءُ»، و«جَاهِلٌ»، و«جُهَلَاءُ». وإنما «فَعْلَاءُ» بابه «فَعِيلٌ»، نحو: «كُرَمَاءُ»، و«لُؤْمَاءُ»، فذلك ههنا فاعرفه.

(١) الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٨٩/٥، وفيه: «المسلمون هَيِّنُونَ لَيِّنُونَ»، هما تخفيف «الهَيْن» و«اللَّيِّن». قال ابن الأعرابي: العرب تمدح بالهَيْن اللَّيِّن مُخَفِّقِينَ، وتذم بهما «مُثَقِّلِينَ».

فصل

[جمع «فَعَالٍ» و«فُعَالٍ» و«فِعِيلٍ» و«مَفْعُولٍ» و«مُفْعِلٍ» و«مُفْعَلٍ»]

قال صاحب الكتاب: و«فَعَالٍ» و«فُعَالٍ»، و«فِعِيلٍ»، و«مَفْعُولٍ»، و«مُفْعِلٍ»، و«مُفْعَلٍ»، يُستغنى فيها بالتصحيح عن التكسير، فيقال: «شَرَّابُونَ»، و«حُسَانُونَ»، و«فَسِيقُونَ»، و«مَضْرُوبُونَ»، و«مُكْرَمُونَ»، و«مُكْرَمُونَ».

قال الشارح: اعلم أنَّ هذه الصفات، لا تكاد تُكسَّر، كأنَّه استغنى عن تكسيرها بجمع السلامة، فـ«فَعَالٍ» للمبالغة، فأجروه مجرى «مُفْعِلٍ»؛ لأنَّهما للمبالغة، و«مُفْعَلٍ» يجري على «فُعَلٍ»، نحو «كَسَّرَ»، فهو «مُكْسَّرٌ»، و«قَطَّعَ»، فهو «مُقَطَّعٌ». وتدخله تاء التانيث نحو «مُكْسَّرَةٍ»، و«مُقَطَّعَةٍ». و«فَعَالٌ» كذلك، تقول: «شَرَّابٌ»، و«شَرَّابَةٌ»، فلذلك تجمعه جمع السلامة كما تجمع «مُفْعَلًا»، فتقول: «شَرَّابُونَ»، و«شَرَّابَاتٌ»، و«قَتَّالُونَ»، و«قَتَّالَاتٌ»، كما تقول «مُقَتِّلٌ»، و«مُقَتِّلُونَ»، و«مُقَتَّلَةٌ»، و«مُقَتَّلَاتٌ». لم يُفْعَلْ به ما فُعِلَ به «فُعُولٌ» من التكسير، وإن كانا جميعًا للمبالغة، كأنَّهم أرادوا الفصل بينهما.

وأما «فَعَالٌ»، نحو: «حُسَانٍ»، و«كُرَامٍ»، و«قُرَاءٍ»، و«وُضَاءٍ»، فحكمه في الجمع حكمُ «فُعَالٍ»، يكون المذكر بالواو والنون، والمؤنث بالآلف والتاء، نحو: «حُسَانُونَ»، و«كُرَامُونَ»، و«حُسَانَاتٌ»، و«كُرَامَاتٌ»؛ لأنَّه مثله في المبالغة. وتدخل مؤنثه التاء، قال الشَّمَاخ [من البسيط]:

٧٦٧- دَارَ الْفَتَاةِ الَّتِي كُنَّا نَقُولُ لَهَا يَا ظَبِيَّةَ عَطْلًا حُسَانَةَ الْجَيِّدِ

٧٦٧ - التخریج: البيت للشَّمَاخ في ديوانه ص ١١٢؛ وإصلاح المنطق ص ١٠٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨٧؛ ولسان العرب ١٦٠/١٢ (حمم)، ١١٥/١٣ (حسن)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/٢٦٩؛ والمنصف ٢٤١/١.

اللغة والمعنى: الظبية: مؤنث الظبي وهو الغزال الأعفر. العطل والعاطل: الخالية من الزينة.

زار دار الفتاة التي كانت معجبًا بها، والتي كان يشبهها بالغزالة، رغم خلوها مما تزین به رقيتها الجميلة.

الإعراب: «دار»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: اذكره منصوب بالفتحة، (ويروى بالضم على أنه

خبر لمبتدأ محذوف، كما يروى بالجر على أنه بدل من «رسم» في البيت السابق)، وهو مضاف.

«الفتاة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «التي»: اسم موصول مبني في محل جر صفة. «كنا»: فعل

ماضي ناقص، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «نقول»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن. «لها»: جاز ومجرور متعلقان بـ«نقول». «يا»:

حرف نداء. «ظبية»: منادى نكرة مقصودة موصوفة، منصوبة بالفتحة. «عطلاً»: نعت منصوب

بالفتحة. «حسانة»: نعت ثانٍ منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الجيد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «اذكر دار الفتاة»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كنا»: صلة الموصول لا محل =

فكان في حكم الجاري على الفعل لذلك، كما كان «فَعَالٌ».

ومثل ذلك «فَعِيلٌ»، نحو: «فَسَيْقٌ»، و«شَرِيبٌ»، و«سَكِيرٌ»، فإنه يجمع مذكره بالواو والنون، ومؤنثه بالألف والتاء؛ لأنه مثل «فَعَالٍ» في المبالغة. وتدخل مؤنثه تاء التأنيث، فكان كالجاري على الفعل، فلذلك كان حكمه حكم جمع السلامة.

وكذلك «مَفْعُولٌ» من نحو: «مضروب»، و«مقتول»، بمنزلة «فَعَالٍ»؛ لأنه في حكم الجاري على الفعل. وتدخله تاء التأنيث من نحو «مضروبة»، فلذلك كان الباب فيه جمع السلامة من نحو «مضروبون»، و«منصورون». قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَمُّ الْمَنْصُورُونَ﴾^(١)، وقال: ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا تَفْقَهُوا أَخْذُوا وَفَقْتُلُوا تَقْتِيلًا﴾^(٢).

وكذلك ما جرى على الفعل من نحو: «مَفْعَلٌ»، و«مَفْعِلٌ»، من نحو: «مُكْسِرٌ»، و«مُكْسَرٌ»، فـ«مُكْسَرٌ» اسم فاعل جارٍ على «يُكْسَرُ» مما سُمِّيَ فاعله، و«مُكْسَرٌ» اسم مفعول جارٍ على «يُقْعَلُ»، بناءً ما لم يُسَمَّ فاعله. وتدخل المؤنث منه تاء التأنيث، فلذلك كان جمع مذكره بالواو والنون، ومؤنثه بالألف والتاء، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: وقد قيل: «عَوَاوِيرٌ»، و«مَلَاعِينٌ»، و«مَشَائِيمٌ»، و«مَيَامِينٌ»، و«مَيَاسِيرٌ»، و«مَفَاطِيرٌ»، و«مَنَاكِيرٌ»، و«مَطَافِلٌ»، و«مَشَادُنٌ».

قال الشارح: قد شذَّ من ذلك أشياء، فجاءت مكسرة، وذلك يُحَفَظُ ولا يُقَاسُ عليه، فمن ذلك قولهم: «عَوَارٌ»، و«عَوَاوِيرٌ»، للجان، أجروه مجرى الأسماء؛ لأنهم لا يقولون للمرأة: «عَوَارَةٌ»؛ لأنَّ الشَّجَاعَةَ والجُبْنَ من أوصاف الرجال لحضورهم الحَرْبِ، وكثرة لقائهم الأعداء، قال الأعشى [من الخفيف]:

٧٦٨- غيرُ ميلٍ ولا عَوَاوِيرَ في الهَيْدِ جَا وَلَا عُزْلٍ وَلَا أَكْفَالِ

= لها من الإعراب. وجملة «نقول»: في محل نصب خبر «كان». وجملة النداء: في محل نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «حسانة الجيد» حيث أنث وصف المبالغة «حُصَانٌ».

(١) الصفات: ١٧٢.

(٢) الأحزاب: ٦١.

٧٦٨ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٦١؛ وسمط اللاكبي ص ٨٤٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨٨؛ ولسان العرب ٦١٦/٤ (عور)، ٧/٥ (غثر)، ٥٨٩/١١ (كفل)، ٤٤٢/١١ (عزل).

اللغة والمعنى: الميل: جمع الذي لا يحسن ركوب الخيل فيميل إلى إحدى الجهتين. العواوير: جمع العوار وهو الضعيف الجبان السريع الفرار. الهيجا والهيحاء: الحرب. العزل: جمع أعزل وهو من لا سلاح معه. الأكفال: جمع الكفل وهو الذي لا يثبت على ظهر الفرس. أي أنه ينفي عنهم =

فهذا شاذٌ في «فُعَالٍ».

وقالوا: «مَلَاعِينُ»، كَسَرُوا «مَلْعُونًا»، كأنَّهم شَبَّهوه بالاسم ممَّا هو على خمسة أحرف، ورابعه حرفٌ مدٌّ ولين، من نحو: «بُهْلُولٍ»، و«بِهَالِيلٍ»، و«مُغْرُودٍ»، و«مَغَارِيدٍ»، وهو ضربٌ من الكُمَّة، ومثله «مَشْوُومٌ»، و«مَشَائِيمٌ». قال الشاعر [من الطويل]:

مَشَائِيمٌ لَيْسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنِ غُرَابِهَا^(١)

وقالوا: «مَيِّمُونَ»، و«مَيَامِينُ»، و«مَكْسُورٌ»، و«مَكَاسِيرٌ»، و«مَسْلُوخَةٌ»، و«مَسَالِيخٌ»، كلُّه على التشبيه بالاسم. وهذا شاذٌ في «مَفْعُولٍ». وقالوا: «مُفْطِرٌ»، و«مَفَاطِيرٌ»، و«مُنْكَرٌ»، و«مَنَاكِيرٌ»، و«مُوسِرٌ»، و«مَيَاسِيرٌ»، و«مُطْفِلٌ»، و«مَطَافِلُ»، و«مُشْدِنٌ»، و«مَشَادِنُ». فهذه الأسماء مكسرةٌ، فما كان جاريًا على الفعل بمعنى الفاعل، ف«مُفْطِرٌ» من «أَفْطَرَ» يُفْطِرُ، فهو «مُفْطِرٌ». وقالوا في الجمع: «مَفَاطِيرُ»، و«مُنْكَرٌ» فاعلٌ من «أَنكَرَ» فهو منكِرٌ، والجمع منَاكِيرُ. و«مُوسِرٌ» من «الْيُسْر»، والواو فيه منقلبةٌ عن الياء لسكونها وانضمام ما قبلها، ولذلك عادت إلى الياء في الجمع، نحو «مَيَاسِيرٍ» لتحركها وزوالِ الضمة قبلها، والياء فيها مَطْلَةٌ على حدِّها في «خَاتِيمٌ»، و«خَوَاتِيمٌ».

وقالوا: «مُطْفِلٌ»، و«مَطَافِلُ»، و«مُشْدِنٌ»، و«مَشَادِنُ»، وربما قالوا: «مَطَافِيلُ»، و«مَشَادِينُ»، على غير القياس. والمُطْفِلُ: الأُمُّ معها طِفْلٌ، والمُشْدِنُ: الطَّبْنَةُ التي قد شَدَنَ خُشْفُهَا، أي: قوي، واستغنى عن أمه.

فصل

[جمع الثلاثي المزيد بحرف للإلحاق بالرباعي أو لغير الإلحاق]

قال صاحب الكتاب: وكلُّ ثلاثي فيه زيادةٌ للإلحاق بالرباعي كـ«جَذُولٍ» و«كَوْكَبٍ»، و«عَنِيْرٍ»^(٢)، أو لغير الإلحاق، وليست بِمَدَّةٍ كـ«أَجْدَلٍ»، و«تَنْضَبُ»، و«مِذْعَسٍ»؛ فجمعُه على مثالِ جمعِ الرباعي، تقول: «جَدَاوِلُ»، و«أَجَادِلُ»، و«تَنَاضِبُ»، و«مَدَاعِسُ».

= الصفات الرديئة التي لا تليق بالفرسان، ليثبت عكسها.

الإعراب: «غيرٌ»: نعتٌ لـ«جندك» في البيت السابق، وهو مضاف. «ميلٌ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ولا»: الواو: للعطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «عواويرٌ»: معطوف على مجرور، مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف (صيغة منتهى الجموع). «في الهيجا»: جازٌ ومجرور متعلقان بصفة محذوفة. «ولا عَزَلٌ»: تعرب إعراب «ولا عواوير» عدا أنها مصروفة، وكذلك «ولا أكفَالٍ». والشاهد فيه قوله: «عواوير» جمع تكسير لـ«عَوَارٍ»، وهو جمع خاصٌ بالرجال دون النساء.

(١) تقدم بالرقم ٢٦٩.

(٢) العَنِيْرُ والعَنِيْرَةُ: العجاج الساطع. (لسان العرب ٤/ ٥٤٠ (عثر)).

قال الشارح: إذا ألحق بناءً ببناء، صار حكمُ الفرع المُلحق كحكم الأصل المُلحق به، فالثلاثي إذا زيد فيه ما يُلحقه بالأربعة، صار حكمه حكم الأربعة، فجمعه كجمعه، فتفتح أوله، وتزيد فيه ألفاً ثالثة، وتكسر ما بعدها، كما تفعل بـ«جَعافِرٍ»، و«زَبَارِجٍ»، فتقول في «جَدُولٍ»: «جداول» وفي «كَوَكِبٍ»: «كواكب»؛ لأنَّ «جدولاً»، و«كوكباً»، الواوُ فيهما زائدة؛ لأنها لا تكون أصلاً مع ثلاثة أحرف أصول، فهما ملحقان بـ«جَعْفَرٍ». و«عَثِيرٍ» ثلاثي، والياء فيه زائدة لما ذكرناه، فهو ملحَق بـ«دِزْهِمٍ»، و«هَجْرَجٍ»، فكما تقول: «جَعافِرٍ»، و«دَراهِمٍ»، فكذلك تقول: «جداولٍ»، و«كواكبٍ»، و«عَثِيرٍ»؛ لأنَّه قد صار في الحكم رباعياً.

فإن كانت الزيادة فيه لغير الإلحاق، ولم تكن مدَّة كـ«أَجْدَلٍ»، و«تَنْضُبٍ»، و«مِدْعَسٍ». فـ«أَجْدَلٌ» ثلاثي والهمزة في أوله زائدة؛ لأنَّ الهمزة لا تكون في أول بنات الثلاثة إلَّا زائدة، فالبناء وإن كان على زنة «جَعْفَرٍ»، فليس المراد من الهمزة الإلحاق، إنما ذلك شيء حصل بحكم الاتفاق من غير أن يكون مقصوداً إليه، إلَّا أنَّ الزيادة لما لم تكن من حروف المدِّ واللَّين، جرى مجرى المُلحق؛ لأنَّ المُلحق تكثيرٌ كما أنَّ هذه الحروف كذلك. وليست حروف المدِّ كذلك؛ لأنها تجري مجرى الحركات المُشَبَّعة عمَّا قبلها، فلا تُعتدُّ مُكثَّرةً لغيرها، فلذلك تجمعها جمعُ المُلحق، فتقول في «أَجْدَلٍ» - وهو الصُّفْر - «أجادِلُ»، فتفتح أوله، وتزيده ألفاً ثالثة، وتكسر ما بعدها، كما تفعل في الرباعي والمُلحق به؛ لأنَّه قد صار على عدته.

وتقول: «تَنْضُبٌ»، و«تَنَاضِبٌ»، والتنضب: شجرٌ يُتخذ منه السُّهَامُ، وهو من الثلاثة، والتاء في أوله زائدة؛ لأنَّه ليس في الأسماء مثلُ «جَعْفَرٍ» بضمِّ الفاء؛ ولأنَّه من الشيء الناضب، وهو البعيد، كأنَّه قيل له ذلك لِعَظَمِهِ، كما قيل لِنَظِيرِهِ: «شَوْحَطٌ»، وهو من «شَحَطٌ».

وقالوا: «مِدْعَسٌ»، و«مَدَاعِيسٌ»، والمَدْعَسُ: الرُّمَحُ الأصمُّ، والميمُ فيه زائدة؛ لأنها لا تكون في أولِ بنات الثلاثة إلَّا زائدة، وكأنَّه من «الدَّعْسِ»، وهو الطعن، لأنَّ الرمح آلة الطعن.

[جمع الاسم الرباعي الأعجمي أو المنسوب]

قال صاحب الكتاب: وتُلحق بآخره الشاء إذا كان أعجمياً أو منسوباً كـ«جَوَارِبَةٍ»، و«أَشَاعِثَةٍ».

قال الشارح: إذا كان الاسم رباعياً أعجمياً أو منسوباً، فإنَّه يجمع على ما تقدَّم من

جمع الرباعي، إلا أنك تُلحِق جمعه الهاء في الأكثر. قالوا: «مَوْزَجٌ»^(١)، و«مَوَازِجَةٌ»، و«جَوَزَبٌ»، و«جَوَارِبَةٌ»، وكلاهما فارسيّ معرَّبٌ، ودخلت الهاء لتأكيد تأنيث الجمع؛ لأنه مكسَّرٌ على حدّ دخولها في «حَجَرٍ»، و«حِجَارَةٌ»، و«ذَكَرٌ»، و«ذِكَارَةٌ»، وللاِذنان بالعُجمة فيها. ومثله «كَيْلَجَةٌ»، و«كَيْالِجَةٌ»، لِمِكيال، و«طَيْلَسَانٌ»، و«طَيَالِسَةٌ». ونظير ذلك من العربيّ «صَيْقَلٌ»، و«صَيَاقِلَةٌ»، و«صَيْرَفٌ»، و«صَيَارِفَةٌ»، و«مَلَاكٌ»، و«مَلَايِكَةٌ».

وربما حذفوا التاء تشبيهاً بالعربيّ، قالوا: «جَوَارِبٌ»، و«كَيْالِجٌ» كأنهم شبهوه بـ«صَوَامِعٍ»، و«كَوَاكِبٍ». وقالوا «الْمَنَازِرَةُ» و«الْمَسَامِعَةُ»، و«السِّيَابِجَةُ»، و«المَهَالِبَةُ»، و«الأحَامِرَةُ»، و«الأزَارِقَةُ»، فواحدُ «الْمَنَازِرَةِ» «مُنْذِرِيٌّ» منسوبٌ إلى المُنْذِرِ بن ماء السَّماء، وواحدُ «الْمَسَامِعَةِ» «مِسْمَعِيٌّ» منسوبٌ إلى «مِسْمَعٍ»، وأما «السِّيَابِجَةُ»، فجمعُ، والواحدُ «سَيَبِجِيٌّ» فارسيّ معرَّبٌ، وهم قومٌ من السُّنْدِ بالبصرة، كانوا جَلَاوِزَةً وَخُرَاسَ السَّجَن. ومثله «الْبَرَابِرَةُ» الواحدُ «بَرْبَرِيٌّ»، و«المَهَالِبَةُ» منسوبٌ إلى المُهَلَّبِ بن أبي صُفْرَةَ، الواحدُ «مُهَلَّبِيٌّ»، و«الأحَامِرَةُ»، و«الأزَارِقَةُ» الواحدُ منهما «أَحْمَرِيٌّ»، و«أَزْرَقِيٌّ».

والهاء في هذا الجمع تحتمل أمرين: أحدهما أن تكون لتأكيد تأنيث الجمع؛ لأنه مكسَّرٌ، والآخر أن تكون بدلاً من ياءٍ التَّسْبِ، كما أبدلوا الياء من المحذوف في «سَفَارِيجٍ»^(٢) ونحوه. وذلك أنهم حذفوا ياءٍ النسب، ثم جمعوا «مُنْذِرًا» على «مَنَازِرٍ»؛ لأنه رباعيٌّ، وأدخلوا الهاء عوضاً من المحذوف، وكذلك «مِسْمَعٍ»، و«سَيَبِجٍ»، فأما «مُهَلَّبٌ» فاللأم فيه مضاعفةٌ، فحذفوا إحدى اللامين، فبقي «مُهَلَّبٌ» رباعياً، فجمعوه جمعَ الرباعيّ، وكذلك «أَحْمَرٌ»، و«أَزْرَقٌ» جمعوهما جمعَ الأسماء لما لم يريدا فيهما الصفة، فاعرفه.

[جمع الرباعي إذا لحقه حرف لين رابع،

والثلاثي الملحق به، وما فيه زيادة غير مدّة فيصير بها أربعة]

قال صاحب الكتاب: والرباعي إذا لحقه حرف لين رابع، جُمع على «فَعَالِيلٍ» كـ«قَنَادِيلٍ»، و«سَرَادِيحٍ»، وكذلك ما كان من الثلاثي مُلْحَقاً به، كـ«قَرَاوِيحٍ»، و«قَرَاطِيطٍ»، وكذلك ما كانت فيه من ذلك زيادة غير مدّة كـ«مَصَابِيحٍ»، و«أَنَاعِيمٍ»، و«يَرَابِيحٍ»، و«كَلَالِيَبٍ».

* * *

قال الشارح: إذا وقع حرف المدّ رابعاً مع أربعة أحرف أصولٍ، نحو: «سِرْدَاحٍ» - وهي الناقة الكثيرة اللحم - و«قِنْدِيلٍ»، و«جُرْمُوقٍ» - وهو ما يُلْبَس فوق الخُف - فإنَّ

(١) المَوْزَجُ: الخُف. (لسان العرب ٣٦٧/٢ مزج).

(٢) جمع «سَفَرَجَلٍ».

تكسيرها على «فَعَالِيلَ» نحو: «سَرَادِيحَ»، و«قَنَادِيلَ»، و«جَرَامِيَقَ». فلا تحذف حرف المد، بل تقلبه إلى الياء، إن لم يَكُنْهَا؛ لسكونه وانكسار ما قبله، ولا تحذفه؛ لأنه موضعٌ يثبت فيه حرف المد. ألا ترى أنك تقول في تكسير «سَفَرَجَلٍ»: «سَفَارِيحُ»، وفي «فَرَزْدَقٍ»: «فَرَايِدُ». وإذا كنت تزيد حرفَ المد هنا بعد أن لم يكن، ولا تقدر في بناء التكسير؛ فلأن تَقْرَه إذا كان معك أولى؛ إذ لا تحذف شيئاً، وأنت من تجد الحذف بُدّاً.

وأما ما أُلْحِق من الثلاثي بينات الأربعة، فإن جَمْعَهُ كذلك أيضاً، نحو: «فَرَوَاحٍ»، و«قَرَاوِيحَ»، و«فَرَطَايَ»، و«قَرَاطِيطَ»، كما كان جمعُ «جَدَوَلٍ»، و«عَثِيرٍ» كجمع «جَعْفَرٍ»، و«دِزْهَمٍ». والقَرَوَاحُ: الناقة الطويلة القوائم، قيل لأعرابي: ما القَرَوَاحُ؟ قال: التي كأنها تمشي على أزماح. قالوا: الواو والألف فيه زائدتان، كأنه من «قَرَحَ الفرسُ». والقَرَطَاطُ: البرذعة، وأصله قَرَطٌ، وإحدى الطاءين زائدة للإلحاق بينات الأربعة، ثم زيد فيها ألف رابعة، فصار بمنزلة أربعة أحرف أصلية، زيد فيها ألف رابعة، نحو «سِرْدَاحٍ»، و«جَذَابِرٍ» وهي الناقة المهزولة، فلذلك تجمعه كالأصل، فأما قول الشاعر [من الطويل]:

٧٦٩- أَدِينُ وَمَا دِينِي عَلَيْكَ بِمُغْرَمٍ وَلَكِنْ عَلَى الشَّمِّ الْجِلَادِ الْقَرَاوِحِ
وإنما قال: «القَرَاوِحِ» على حد قول الآخر [من الرجز]:

٧٧٠- وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

٧٦٩- التخريج: البيت لسويد بن الصامت الأنصاري في أدب الكاتب ص ٣٥٠؛ ولسان العرب ٢/٥٦٢ (قروح)، ٣/١٢٦ (جلد)، ٤/٢٦٣ (خور)، ١٣/١٦٧ (دين)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة، ص ١٢٠٤؛ ولسان العرب ١/٤١٢ (رجب).

اللغة: أدين: أقترض منك مالاً، أو كثر ديني لك. المغرم: المثقل بالدين. الشَّم: جمع أشم وهو المرتفع قصبة الأنف والمنتكبر، والسيد الكريم. الجِلَاد: جمع الجَلْد وهو القوي الصابر. القَرَاوِح: جمع القَرَوَاح وهو الذي يمشي كأنه على أرماح من البطر والتكبر.

المعنى: لقد كثر ديني، ولكنه لا يثقل عليك، رغم أنه قد يثقل على السادة الكرماء الصابرين المتكبرين.

الإعراب: «أدين»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «وما»: الواو: استثنائية، «ما»: نافية تعمل عمل «ليس»، «ديني»: اسم «ما» مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «عليك»: جاز ومجرور متعلقان بخبر «ما». «بمغرم»: الباء: حرف جر زائد، «مغرم»: اسم مجرور لفظاً، منصوب محلاً على أنه خبر «ما». «ولكن»: الواو: للاستئناف، «لكن»: حرف يفيد الاستدراك. «على الشَّم»: جاز ومجرور متعلقان بـ«مغرم». «الجلاد»: نعت للشَّم مجرور بالكسرة. «القراواح»: نعت ثان مجرور بالكسرة.

وجملة «أدين»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما ديني بمغرم»: استثنائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «القراواح» وأصلها «القراويح» لكنه حذف الياء تخفيفاً.

٧٧٠- التخريج: الرجز للعجاج في الخصائص ٣/٣٢٦؛ وليس في ديوانه؛ ولجندل بن المثنى الطهوي =

كأنه حذف الياء تخفيفًا، وصحّة الواو تدلّ على ذلك.

وكذلك ما كان فيه زيادة غير مدة، فيصير بها أربعة، وإن لم تكن للإلحاق، نحو: «مِصْبَاح»، و«أَنْعَام»، و«يَرْبُوع»، و«كَلُوب»، فإنه يجمع على مثل جمع الملحوق، نحو: «مَصَابِيح»، و«أَنْعَائِم»، و«يَرَابِيع»، و«كَلَالِيب»؛ لأنه على عدته، ولا اعتبارًا باختلاف حركاته، فـ«مِصْبَاح» «مِفْعَالٌ» من «الصُّبْح»، والميم زائدة في أوله، وليست من حروف المدّ واللين، والألف زائدة، وهي من حروف المدّ واللين. و«أَنْعَامٌ» جمع «نَعَم» جمع قلة، وهذا البناء قد يجمع إذا أريد الكثرة، نحو: «أَنْعَائِم»، و«أَقَاوِيل». و«الْيَرْبُوع»: دُونِيَّةٌ تُشَبِّه الجُرْدَ مُكْحَلٌ بَرِّيٌّ، تأكله العرب، والياء في أوله زائدة، والواو أيضًا زائدة، وهي رابعة. و«كَلُوبٌ» «فَعُولٌ» إحدى اللامين زائدة، كأنه من «الْكَلْب»، وهو مِسْمَارٌ مُعَوَّجٌ يعلّق عليه المُسَافِرُ أَدَاتِهِ. وَالْكَلُوبُ الْكَلَابُ، فهو المِئْشَالُ، فاعرفه.

فصل

[اسم الجنس الجمعي]

قال صاحب الكتاب: ويقع الاسم المفرد على الجنس، ثم يُمَيِّزُ منه واحده بالتاء. وذلك نحو: «تَمَرٍ»، و«تَمَرَةٍ»، و«خَنْظَلٍ»، و«خَنْظَلَةٍ»، و«بَطِيخٍ»، و«بَطِيخَةٍ»، و«سَفَرَجَلٍ»، و«سَفَرَجَلَةٍ». وإنما يكثر هذا في الأشياء المخلوقة دون المصنوعة، ونحو «سَفِينٍ»، و«سَفِينَةٍ»، و«لَبِنٍ»، و«لَبِنَةٍ»، و«قَلْنَسٍ»، و«قَلْنَسَوَةٍ» ليس بقياس. وعكس «تَمَرٍ»، و«تَمَرَةٍ»: «كَمَاءٌ»، و«كَمَاءٌ»، و«جَبَاءٌ»، و«جَبَاءٌ».

قال الشارح: اعلم أنّ هذا الضرب من الأسماء التي يُمَيِّزُ فيها الواحد بالتاء من نحو

= في شرح أبيات سيبويه ٤٢٩/٢؛ وشرح التصريح ٣٦٩/٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٧٤؛ والمقاصد النحوية ٥٧١/٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٧٨٥/٢؛ والخصائص ١٩٥/١، ١٦٤/٣؛ وسر صناعة الإعراب ٧٧١/٢؛ وشرح الأشموني ٢٩/٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١٣١/٣؛ والكتاب ٣٧٠/٤؛ ولسان العرب ٦١٥/٤ (عور)؛ والمحتسب ١٠٧/١، ١٢٤؛ والممتع في التصريف ٣٣٩/١؛ والمنصف ٤٩/٢، ٥٠/٣.

اللغة: العوار: ج عوَّار، وهو ما يسقط في العين فيسبب لها ألماً.

المعنى: يصف الراجز ما أحلّ به من قذى في العين وألم بعد أن كبرت سته.

الإعراب: «وكخَلْ»: الواو بحسب ما قبلها، «كخَلْ»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «العينين»: مفعول به منصوب بالياء لأنه مثني. «بالعوَّار»: جار ومجرور متعلقان بـ«كخَلْ».

وجملة «كخَلْ...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه تصحيح واو «العوار» الثانية لأنه ينوي الياء المحذوفة، والواو إذا وقعت في هذا الموضع تهمل لبعدها عن الطرف الذي هو أحقّ بالتغيير والاعتلال، ولو لم تكن منوية فيه للزم همزها كما همزت «أوَّال» ف قيل: «أوَّال» في جمع «أول».

«شَعِيرَة»، و«شَعِير»، و«تَمْرَة»، و«تَمْر»، إنما هو عندنا اسم مفرد واقع على الجنس كما يقع على الواحد، وليس بتكسير على الحقيقة، وإن استفيد منه الكثرة؛ لأن استفادة الكثرة ليست من اللفظ، إنما هي من مدلوله، إذ كان دالاً على الجنس، والجنس يفيد الكثرة. والكوفيون يزعمون أنه جمع كُسر عليه الواحد. ويؤيد ما ذكرناه أمران:

أحدهما: أنه لو كان جمعاً، لكان بينه وبين واحده فرق؛ إما بالحروف، وإما بالحركات، فلما أتى الواحد على صورته، لم يُفَرِّق بينهما بحركة، ولا غيرها، دلّ على ما ذكرناه؛ وأما التاء، فبمنزلة اسم ضمّ إلى اسم، فلا يدلّ سقوطها على التكسير.

الأمر الثاني: أنه يوصف بالواحد المذكر من نحو قوله تعالى: ﴿أَعْبَازُ نَحْلٍ مُّفَعَّرٍ﴾^(١)، وأنت لا تقول: «مررت برجالٍ قائمٍ» فدلّ ذلك على ما قلناه؛

فإن قيل: فقد قال: ﴿أَعْبَازُ نَحْلٍ خَاوِيَةٍ﴾^(٢) فأنث، وقال: ﴿وَالنَّحْلُ بِاسِقَتٍ﴾^(٣) والحال كالوصف، وقال سبحانه: ﴿السَّحَابُ الْقَطَّالُ﴾^(٤)، فوصفه بالجمع، فهلا دلّ ذلك على أنه جمع؛ لأن المفرد المذكر لا يوصف بالجمع، قيل: إنّ ذلك جاء على المعنى؛ لأن معنى الجنس العموم والكثرة، والحمل على المعنى كثير، ويدلّ على ذلك إجماعهم على تصغيره على لفظه نحو «تَمِيرٍ»، و«شَعِيرٍ»، ولو كان مكسراً، لرُدّ في التصغير إلى الواحد، وجمع بالألف والتاء من نحو «تَمِيرَاتٍ»، و«شَعِيرَاتٍ»، فلما لم يُرَدّ هنا إلى الواحد، دلّ على ما قلناه.

ولا يكون في الغالب إلا فيما كان مخلوقاً لله تعالى غير مصنوع، نحو: «تَمْرَة»، و«تَمْرٍ»، و«طَلْحَة»، و«طَلَحٍ»، و«بُرّة»، و«بُرٍ». وذلك لأنّه جنس يخلقه الله جملةً، فالجملة فيه مقدّمة على الواحد، وليس كالمصنوعات التي الواحد فيها مقدّم على الجملة، فإذا أريد تمييز الواحد، مُيز حينئذ بالتاء، من نحو: «تَمْرَة»، و«طَلْحَة». ونظير ذلك المصدر، من نحو: «الضَّرْب» و«الأكل»، فإنه جنس للأفعال دالّ على الكثرة، فإذا أدخلوا الهاء، وقالوا: «ضَرْبَة»، و«أَكْلَة»، صار محدوداً، ودلّ على المرّة الواحدة، كذلك ههنا.

فأما قولهم: «سَفِينَة»، و«سَفِينٍ»، و«لَبَنَة»، و«لَبَنٍ»، و«قَلَنْسُوَة»، و«قَلَنْسٍ»؛ فمشبهة بما تقدّم من المخلوقات.

والقياس فيما كان من ذلك التكسير نحو «قَصْعَة»، و«قِصَاعٍ»، و«جَفَنَة»، و«جِفَانٍ»، وربّما شَبَّهوا المخلوقات بالمصنوعات فكسروها، وقالوا: «طَلْحَة»، و«طَلَاخٍ»، و«سَخْلَة»، و«سِخَالٍ»، و«صَخْرَة»، و«صُخُورٍ».

فأما «الكَمَاءُ»، و«الجَبَاءُ» - وهو ضربٌ من الكَمَاءِ أيضًا - فعَكُسُ هذا الجمع، وهو نادرُ الجمع؛ لأنَّ الكثير أن يكون ما فيه التاء للواحد، نحو: «تَمْرَة»، و«طَلْحَة»، وما سقطت منه للجمع، نحو: «تَمْر»، و«طَلْح». وهذا إذا كان فيه التاء كان للجمع، وإذا كان عاريًا منها، فهو للواحد. ووجهه أنَّ التاء قد تلحق الجمع لتأكيد تأنيث الجمع، من نحو: «حِجَارَة»، و«ذُكُورَة»، فتدَّرجوا في ذلك إلى أن جعلوها للجمع البتة. وربما كُسِّر على القياس، فقالوا: «جَبَاءَة» على حدِّ «فَقْع»، و«فَقْعَة». وقالوا: «أَكْمُو» كـ«كَلْب» و«أَكْلَب»، قال [من الكامل]:

٧٧١- ولقد جَنَيْتُكَ أَكْمُوًا وَعَسَاقِلًا [ولقد نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ] فكسّر على «أَكْمُو» فاعرفه.

فصل

[الجمع المبني على غير واحده المستعمل]

قال صاحب الكتاب: وقد يجيء الجمع مبنيًا على غير واحده المستعمل، وذلك نحو «أَرَاهِطَ»، و«أَبَاطِيلَ»، و«أَحَادِيثَ»، و«أَعَارِيضَ»، و«أَقَاطِيعَ»، و«أَهَالِ»، و«أَيَالِ»، و«حَمِيرَ»، و«أَمَكْنِ».

* * *

٧٧١ - التخریج: البيت بلا نسبة في الاشتقاق ص ٤٠٢؛ والإنصاف ٣١٩/١؛ وتخليص الشواهد ص ١٦٧؛ وجمهرة اللغة ص ٣٣١؛ والخصائص ٥٨/٣؛ ورصف المباني ص ٧٨؛ وسر صناعة الإعراب ص ٣٦٦؛ وشرح الأشموني ٨٥/١؛ وشرح التصريح ١٥١/١؛ وشرح شواهد المغني ١/١٦٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٩٦؛ ولسان العرب ٢١/٢ (جوت)، ١٧٠/٤ (حجر)، ٣٨٥ (سور)، ٦٢٢ (غير)، ٢٧١/٥ (وبر)، ٢٧١/٦ (جحش)، ٧/١١ (أبل)، ١٥٩ (حل)، ٤٤٨ (عسقل)، ١٨/١٢ (اسم)، ١٥٥/١٤ (جني)، ٣٠٩/١٥ (نجا)؛ والمحتسب ٢٢٤/٢؛ ومغني اللبيب ٥٢/١، ٢٢٠؛ والمقاصد النحويّة ٤٩٨/١؛ والمقتضب ٤٨/٤؛ والمنصف ١٣٤/٣.

اللغة: جنى الثمرة: قطفها من الشجرة. الأكمو: ج الكماء، وهي نوع من الفطر، يُعرف أيضًا بـ«شحم الأرض» أو «جدري الأرض» يؤكل مشويًا أو مطبوخًا. العساقل: ج العسقول، وهو نوع من الكماء. بنات الأوبر: نوع من الكماء صغار فيها شعر صغير، بلون التراب، رديئة الطعم تشبه اللفت.

الإعراب: «ولقد»: الواو بحسب ما قبلها، واللام ابتدائية، «قد»: حرف تحقيق. «جنيتك»: فعل ماضٍ والتاء فاعل، والكاف في محلّ نصب مفعول به. «أكموًا»: مفعول به ثانٍ منصوب. «وعساقلاً»: معطوف على «أكموًا» بواو العطف منصوب. «ولقد»: الواو: حرف عطف، واللام ابتدائية. «قد»: حرف تحقيق. «نهيتك»: فعل ماضٍ، والتاء فاعل، والكاف في محلّ نصب مفعول به. «عن بنات»: جار ومجرور متعلقان بـ«نهيتك» وهو مضاف. «الأوبر»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «جنيتك» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نهيتك» معطوفة على جملة «جنيتك» لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أكموًا» حيث كسّر جمع «كماء»، ويروى البيت شاهدًا على «بنات الأوبر» حيث زاد «أل» على العلم مضطرًا، لأنَّ «بنات أوبر» علم على نوع من الكماء رديء. والعلم لا تدخله «أل» فإرازًا من اجتماع معرّفين: العلمية و«أل»، فزادها هنا للضرورة.

قال الشارح: اعلم أنهم قد كسروا شيئاً من الأسماء لا على الواحد المستعمل، بل تحمّلوا لفظاً آخر مُراداً له، فكسروه على ما لم يُستعمل، فمن ذلك «رَهْطٌ»، و«أَرَاهِطٌ»، قال الشاعر [من مجزوء الكامل]:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاخُوا^(١)

وليس القياس في «رَهْطٌ» أن يجمع على «أَرَاهِطٌ»؛ لأنّ هذا البناء من جموع الرباعي، وما كان على عدته، نحو: «جَعْفَرٍ»، و«جَعَاظٍ»، و«جَذُولٍ»، و«جَدَاوِلٍ»، و«أَزْنَبٍ»، و«أَرَانِبٍ». و«رَهْطٌ» ثلاثي فلا يجمع عليه، فكأنّهم حين قالوا: «أَرَاهِطٌ»، جمعوا «أَزْهَطًا» في معنى «رَهْطٌ»، وإن لم يُستعمل. وليس «أَزْهَطٌ» بجمع «رَهْطٍ»، إذ لو كان كذلك، لم يكن شاذاً. ويدلّ على ذلك أنّ الشاعر قد جاء به لما احتاج إليه. قال [من الرجز]:

٧٧٢- وفاضحٍ مُفْتَضِحٍ فِي أَزْهَطَةٍ مِنْ أَرْفَعِ الْوَادِي وَلَا مِنْ بُغْثِطَةٍ
ومن ذلك قالوا: «بَاطِلٌ»، و«أَبَاطِيلٌ». وليس قياسُ جمع «فَاعِلٍ» على ذلك، وإنّما قياسُ ذلك: «بَوَاطِلٌ»، مثل: «كَاهِلٍ»، و«كَوَاهِلٍ»، و«جَائِزٍ»، و«جَوَائِزٍ»، فكأنّهم جمعوا «أَبْطِيلًا»، و«أَبْطَالًا» في معنى «بَاطِلٍ»، وإن لم يُستعمل.

ومن ذلك «أَحَادِيثٌ»، و«أَعَارِيضٌ»، في جمع «حَدِيثٍ»، و«عَرُوضٍ»؛ والحديث الخبر، وهو جنس يقع على القليل والكثير، وقد جمعه على «أَحَادِيثٍ». و«العَرُوضُ»: ميزان الشَّعْر، وهي مؤنثة لا تجمع؛ لأنّها كالجنس يقع على القليل والكثير. والعَرُوض

(١) تقدم بالرقم ٢٠٩.

٧٧٢ - التخرّيج: الرجز بلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٢٩٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٠٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٥٢؛ ولسان العرب ٧/ ٣٠٥ (رَهْط). ولرؤية رجز يقول فيه:

* هو الدَّلِيلُ نَفَرًا فِي أَرَهْطِهِ

وهو في ملحق ديوانه ص ١٧٧؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٦٩؛ ولسان العرب ٧/ ٣٠٥ (رَهْط). اللغة والمعنى: الفضيحة: العيب. ورَهْط الرجل: قومه وقبيلته. ويعثط الوادي: جوفه وأفضل موضع فيه.

يقول: وربّ كاشف عيب رهطه ومنكشف عيبه في رهطه، وليس من سادة القوم. الإعراب: «وفاضح»: الواو: واو «رُبّ». «فاضح»: اسم مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «مفتضح»: نعت مجرور لفظاً مرفوع محلاً. «في أَرَهْطِهِ»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«مفتضح»، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «من أرفع»: جارّ ومجرور متعلّقان بحال من «أَرَهْطِهِ». «الوادي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة. «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. «من يعثطه»: جارّ ومجرور متعلّقان بحال من «أَرَهْطِهِ»، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة البيت: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «أَرَهْطِهِ» بمعنى «رهطه» وليس جمعاً له.

أيضاً اسمٌ لآخرٍ جزءٍ في النصف الأول من البيت، ويجمع على «أعاريض» على غير قياس، كأنهم جمعوا «إعريضاً» في معنى «عروض»، ولم يُستعمل. والقياس «حدائث»، و«عرائض»، على حدّ «قلوص»، و«قلائص»، و«سفينة»، و«سفائن»، إلّا أنّهم قالوا: «أحاديث»، وكأنهم جمعوا «أحدوثة» في معنى الحديث، وإن لم يستعمل. قال الفراء: وهو جمعُ «أحدوثة»، واستعمل في الحديث. والفرق بين «الحديث» و«الأحدوثة»، أنّ الحديث اللفظ، والأحدوثة المعنى المتحدّث به، فكَذلك أعاريضُ مثله.

وقالوا: «قَطِيعٌ» للطائفة من البقر والغنم، والجمعُ «أقاطيعُ» على غير قياس، جاؤوا به على ما لم يُستعمل، وهو «إقطيغ»، والقياس «قَطَائِعُ»، لكنّه لم يستعمل.

وقالوا «أهْلٌ»، و«أهالٍ»، على غير قياس، كأنهم جمعوا «أهلاةً»، ولم يستعمل. ولو جُمع على القياس، لقليل: «إهالٍ» على زنة «فِعالٍ»، كـ«كَغِبٍ»، و«كِعَابٍ». وقد جاء في الشعر: «أهالٌ» مثلُ «فَرَحٍ»، و«أفراخٍ»، وأنشد الأخفش [من الرجز]:

وَبَلَدَةٌ مَا الْإِنْسُ مِنْ أَهَالِهَا ٧٧٣-

ومثله «لَيْلَةٌ»، و«لَيالٍ»، جاء على غير واحد، لأنَّ «لَيْلَةً» ثلاثيٌّ، و«لَيالٍ»، جمعُ رباعيٍّ، كأنه جمعُ «لَيْلَاةٍ». وربما قالوه. قال الشاعر [من الرجز]:

فِي كُلِّ مَا يَوْمٍ وَكُلِّ لَيْلَاةٍ ٧٧٤-

٧٧٣ - التخرّيج: الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢٨/١١ (أهل)، ٧٠ (بلل)، ٨٩/١٤ (بلا)؛ وتاج العروس (أهل).

الشرح: أراد: ورب بلدة مقفرة لا إنس فيها. الإعراب: «وبلدة»: الواو؛ واو رُب، «بلدة»: اسم مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «ما»: حرف نفي يعمل عمل «ليس». «الإنس»: اسم «ما» مرفوع بالضمّة. «من أهالها»: جاز ومجرور متعلّقان بخير «ما» المحذوف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «بلدة مع خبرها»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما الإنس من أهالها»: في محلّ جرّ صفة (على اللفظ) أو رفع صفة (على المحل) لبلدة. والشاهد فيه قوله: «أهالها» حيث جاء بها جمع تكسير لـ«أهل».

٧٧٤ - التخرّيج: الرجز لدلم أبو زغيب في لسان العرب ٢٠٤/١٢ (دلم)؛ وتاج العروس (دلم)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٣/١؛ والخصائص ٢٦٧/١، ١٥١/٣؛ والدرر ٢٨١/٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢٧٧/١، ٢٠٦/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤١١؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٠٢؛ وشرح شواهد المغني ١٥٠/١؛ ولسان العرب ٣٣٥/٢ (عوج)، ٦٠٨/١١ (ليل)؛ والمحتسب ١/١٨٢؛ وهمع الهوامع ٢/١٨٢.

الإعراب: «في كلّ»: جاز ومجرور متعلّقان بما تقدّم. «ما»: حرف زائد. «يوم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وكلّ»: الواو؛ للعطف، «كلّ»: اسم معطوف على «كلّ» مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «ليلاة»: مضاف إليه مجرور بكسرة على التاء المنقلبة هاء للوقف.

وقالوا في التصغير: «لَيْلِيَّةٌ»، فصغّروه على «لَيْلَا»، كما جاء عليه في الجمع.

وقد جمعوا ما كان على أربعة أحرف جمعَ الثلاثي، كما جمعوا الثلاثي جمعَ الرباعي، فقالوا: «جِمَارٌ»، و«حَمِيرٌ»، كأنهم قدّروا «حَمَارًا» على «حَمِيرٍ»، ثم جمعوه على «فَعِيلٍ»، مثل: «كَلْبٍ»، و«كَلِيبٍ»، و«عَبْدٍ»، و«عَبِيدٍ». ومثله قولهم في «صَاحِبٍ»: «أَصْحَابٌ»، وفي «طَائِرٍ»: «أَطْيَارٌ»، كأنهم قدّروه «صَخْبًا»، و«طَيْرًا»، ثم كسّروه على «أَفْعَالٍ».

وقالوا: «مَكَانٌ»، وهو «فَعَالٌ»، يدلّ على ذلك قولهم: «أَمَكِنَةٌ»، وكسّروه على «أَمَكْنٍ»، كأنه جمعُ «مَكْنٍ» بحذف الألف؛ لأنّا لا نعلم «فَعَالًا» أو «فَعَالًا»، أو «فُعَالًا» يجمع على «أَفْعُلٌ» إلّا إذا كان مؤنثًا، نحو: «عُقَابٍ»، و«أَغْثَبٍ»، فاعرفه.

فصل

[جمع الجمع]

قال صاحب الكتاب: ويُجمع الجمع، فيقال في كلِّ «أَفْعُلٍ»، و«أَفْعَلَةٍ»، «أَفْعَالٍ»، وفي كلِّ «أَفْعَالٍ»، «أَفَاعِيلُ»، نحو: «أَكَالِبُ»، و«أَسَاوِرُ»، و«أَنَاعِيمُ». وقالوا: «جَمَائِلُ»، و«جَمَالَاتُ»، و«رِجَالَاتُ»، و«كِلَابَاتُ»، و«بُيُوتَاتُ»، و«خُمَرَاتُ»، و«جُرُزَرَاتُ»، و«طَرَفَاتُ»، و«مُعَنَاتُ»، و«عُودَاتُ»، و«دُورَاتُ»، و«مَصَارِيْنُ»، و«حَشَاشِيْنُ».

قال الشارح: اعلم أنّ جمع الجمع ليس بقياس، فلا يجمع كلُّ جمع، وإنّما يوقّف عند ما جمعوه من ذلك، ولا يُتجاوز إلى غيره، وذلك لأنّ الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة، وذلك يحصل بلفظ الجمع، فلم يكن بنا حاجة إلى جمع ثان. قال سيبويه^(١): اعلم أنّه ليس كلُّ جمع يُجمع، كما أنّه ليس كلُّ مصدر يُجمع كـ«الاشغال»، و«الخُلوم». وقال أبو عمر الجَزَمِيّ: لو قلنا في «أَفْلُسٍ»: «أَفَالِسُ»، وفي «أَكْلِبٍ»: «أَكَلِبُ» وفي «أَذَلٍ»: «أَدَالٍ»، لم يجز، فإذا جمع الجمع شاذّ.

وأما قول صاحب الكتاب: «فيقال في كلِّ «أَفْعُلٍ»، و«أَفْعَلَةٍ»: «أَفْعَالُ»، وفي كلِّ «أَفْعَالٍ»: «أَفَاعِيلُ»، فتسمّح في العبارة. والصواب ما ذكرناه.

وإنّما يجمعون الجمع، إذا أرادوا المبالغة في التكرير، والإيذان بالضرور المختلفة من ذلك النوع على تشبيه لفظ الجمع بالواحد. وقد جاء ذلك في جمع القلّة، وفي جمع الكثرة، وهو في جمع القلّة أسهل لدلالته على القلّة، فإذا أريد الكثير، جمعوه ثانيًا. فأما مَجِيئُهُ في جمع القلّة «أَفْعُلُ»، و«أَفْعَلَةٌ»، و«أَفْعَالٍ»، فمن ذلك قولهم: «أَيِدٍ»، و«أَيَادٍ»،

= والشاهد فيه قوله: «ليلاه» حيث تجمع على «ليالٍ».

(١) الكتاب ٦١٩/٣.

و«أُطْبَ»، و«أَوَاطُبَ»، ف«الْيَدُ» التي هي الجارحة تجمع على «أَيْدٍ». قال الله تعالى: ﴿فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(١)، وقال: ﴿لَهُمْ أَيْدٍ يَبْتَطِشُونَ بِهَا﴾^(٢)، وقال ﴿أُولَى الْأَيْدَى وَالْأَبْصَرِ﴾^(٣)، جمعوا «يَدًا» على «أَفْعَلٌ»، وهو من أمثلة أَقْلُ العدد لما كان واحده «فَعْلًا»، والِدَالُ التي هي عَيْنُ الفعل، وإن كانت مكسورة، فأصلها الضم، كما أنها في «كَلْبٍ»، و«أَكْلَبٍ»، و«كَغَبٍ»، و«أَكْغَبٍ» كذلك. وإنما عدلوا إلى الكسر، لتصح الياء، إذ لو بقيت الضمة قبل الياء، لانتقلت واوًا، وكنت تصير إلى بناءٍ ليس مثله في الأسماء، ويجمع «الأَيْدِي» على «أَيَادٍ». قال الراجز:

٧٧٥- [كَأَنَّهُ بِالصَّخْصَحَانِ الْأَنْجَلِ] قُطْنٌ سُخَامٌ بِأَيْدِي غَزَلٍ

قال الجرمي: سمعتُ أبا عُبَيْدَةَ يقول: سمعتُ أبا عمرو يقول: إذا أرادوا المعروف، قالوا: «له عندي أيادي»، وإذا أرادوا جمع «الْيَدِ»، قالوا: «أَيْدٍ»، فذكرتُ ذلك لأبي الحَظَّابِ، قال: ألم يسمع أبو عمرو قولَ عَدِيٍّ [من الخفيف]:

٧٧٦- سَاءَ مَا تَأَمَّلْتُ فِي أَيَادِي - نَا وَأَسْيَافُنَا إِلَى الْأَغْنَاكِ

(٢) الأعراف: ١٩٥.

(١) المائدة: ٣٨.

(٣) ص: ٤٥.

(٤) في الطبعين «عزل»، بالعين، وهذا تحريف.

٧٧٥ - التخریج: الرجز لجندل بن المثنى الحارثي الطهوي في لسان العرب ٤٩١/١١ (غزل)، ٦٩٠

(هجل)، ٢٨٣/١٢ (سخم)، ٤١٩/١٥ (يدي)؛ وتاج العروس (غزل)، (هجل)، (سخم)؛ ولأبي النجم في أساس البلاغة (سخم).

اللغة: الصخصحان: الأرض المستوية الواسعة. الأنجل: الواسع. السخام: اللين الحسن. غَزَلٌ: غوازل. المعنى: وصف الشاعر سرايا، فشبهه بالقطن ليياضه.

الإعراب: «كَأَنَّهُ»: حرف مشبه بالفعل والهاء: اسمها. «بِالصَّخْصَحَانِ»: جازٍ ومجرور متعلقان بمحذوف حال من الضمير في «كَأَنَّهُ». «الْأَنْجَلِ»: نعت مجرور. «قُطْنٌ»: خبر مرفوع. «سُخَامٌ»: نعت مرفوع. «بِأَيَادِي»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ «قُطْنِ»، و«أَيَادِي» مضاف. «غَزَلٌ»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «كَأَنَّهُ قُطْنٌ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بِأَيَادِي»، حيث جاءت هذه اللفظة جمعًا للجمع «الأَيْدِي».

٧٧٦ - التخریج: البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٥٠؛ ولسان العرب ١٨٨/١٠ (شنق)؛ وبلا نسبة

في خزنة الأدب ٨١٧/٧؛ والخصائص ٢٢٧/١؛ ولسان العرب ٤١٩/١٥ (يدي).

المعنى: لم ترضَ عن الحالة التي وصل قومها إليها، فقد وصلت أيدينا إلى ما نشتهي، وكانت سيوفنا قادرة على الوصول لأغناق الجميع أيضًا.

الإعراب: «سَاءَهَا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«هَا»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «مَا»: حرف مصدري. «تَأَمَّلْتُ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوارًا تقديره

هي، والتاء: للتأنيث، والمصدر المؤول من «مَا تَأَمَّلْتُ» في محل رفع فاعل لـ «سَاءَهَا». «فِي»

وأشد أبو زيد [من الوافر]:

٧٧٧- فأما واحد فكفأك مثلي فَمَنْ لِيَدِ تَطَاوُحِهَا الْأَيَادِي
قال أبو زيد: جُمع «اليد» على «الأيادي». وقالوا: «أَوُطِبُ» في جمع «وُطِبَ»،
وهو سقاء اللبن خاصّة، وقالوا: «أَوَاطِبُ»، فجمعوا الجمع، قال الراجز:

٧٧٨- تُخَلَبُ مِنْهَا سَيْتَةُ الْأَوَاطِبِ

فأما تمثيله بـ«أَكَالِبَ»، فكأنه قاسه، وما أظنه ورد. ولذلك قال الجرمي: لو قلت:
«أَكَالِبُ»، لم يجز، على أَنَّ الْجَوْهَرِيَّ^(١) قد حكى «أَكَالِبَ» في جمع «أَكْلِبَ».

= أبادينا: جاز ومجرور متعلقان بـ«تأملت»، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.
«وَأَسِيفَانَا»: الواو: حالية، «أسيف»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني
في محلّ جرّ مضاف إليه. «إِلَى الْأَعْنَاقِ»: جاز ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ، بتقدير: وأسيافنا
واصلة إلى الأعناق.

وجملة «ساءها»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أسيافنا واصله»: في محلّ نصب حال.
والشاهد فيه قوله: «أبادينا» جمعاً بمعنى اليد لا بمعنى المعروف.

٧٧٧ - التخريج: البيت لنفيع (أو: نقيع) بن حرموز في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٣٢؛ ونوادر أبي زيد
ص ٥٦؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢٦٨/١؛ ولسان العرب ٥٣٦/٢ (طوح)، ٤١٩/١٥ (يدي).
شرح المفردات: تطاوحها: تراميها، تبادلها الرمي.

فإن أردت الاكتفاء بواحد، فأنا أكفي أو ليكن مثلي. فلا بدّ من مساعدة رام واحد تراميه الرماة.
الإعراب: «فأما»: الفاء: بحسب ما قبلها. «أما»: حرف توكيد وتفصيل لا محلّ لها من الإعراب.
«واحد»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «فكفأك»: الفاء: حرف رابط لجواب «أما»، «كفأك»: فعل ماض مبني على
الفتح المقدّر على الألف للتعذر، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «مثلي»: فاعل
مرفوع بضمة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «فمن»:
الفاء: حرف استئناف، «من»: اسم استفهام مبني في محلّ رفع مبتدأ. «ليد»: جاز ومجرور متعلقان بخبر
(من) المحذوف، على تقدير: فمن مساعد ليد. «تطاوحها»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و«ها»: ضمير
متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «الأيادي»: فاعل مرفوع بضمة مقدّرة على الياء للثقل.

وجملة «واحد فكفأك»: بحسب الفاء، وجملة «فكفأك مثلي»: في محلّ رفع خبر «واحد». وجملة «من
ليد»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تطاوحها الأيادي»: في محلّ جرّ صفة ليد.

والشاهد فيه قوله: «الأيادي» حيث جاءت جمعاً لليد، لا جمعاً للمعروف وهذا نقض لما قاله أبو عمرو.

٧٧٨ - التخريج: الرجز بلا نسبة في الكتاب ٦١٨/٣؛ ولسان العرب ٧٩٧/١ (وطب).

اللغة: الوطب: زق اللبن.

الإعراب: «تحلب»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة. «منها»: جار ومجرور متعلقان
بالفعل «تحلب». «سته»: نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف. «الأواطِبُ»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «تحلب سته»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الأواطِبُ» وهو جمع الجمع لَوُطِبَ.

(١) انظر: الصحاح (كلب).

فأما «أفَعَلَةٌ»، فنحو قولهم: «سِقَاءٌ»، و«أَسْقِيَّةٌ»، و«أَسَاقٍ». والسَّقَاءُ: الْقِرْبَةُ. إِلَّا أَنَّ الْقِرْبَةَ لِلْمَاءِ، وَالسَّقَاءُ لِلْبَيْنِ وَلِلْمَاءِ، وَالتَّخْيِ لِلسَّمَنِ، وَالْوَطْبُ لِلْبَيْنِ. فهذه الأسماء من أبنية القلّة، فلما أرادوا التكثير، جمعوه، وشبهوا «أَفْعُلَ» بـ«أَفْعَلَ»، نحو: «أَزْنَبَ»، فجمعوه جمعه؛ لأنّه على أربعة أحرف مثله. واختلاف الحركات لا أثر لها في جمع الرباعي. ألا ترى أنك تقول في «جَعْفَرٍ»: «جَعَاْفِرُ»، وفي «زَبْرَجٍ»: «زَبَارَجُ»، وفي «بُرْثُنٍ»: «بِرَاثُنُ»، فتجمع الرباعي كلّ على منهاج واحد، وإن اختلفت أبنيتّه. كذلك ههنا قالوا: «أَوَاطِبُ»، و«أَيَادٍ»، كما قالوا: «أَرَانِبُ»، و«أَفَاكِلُ»؛ وإن اختلفا في الحركة.

وقد قالوا: «سَوَارٌ» للواحد من «أَسْوِرَةٍ» المرأة، و«أَسْوِرَةٌ» لأدنى العدد، وقد جمعوا «أَسْوِرَةً»، فقالوا: «أَسَاوِرُ». وفي الكتاب العزيز: ﴿يَحْمِلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾^(١). وقد يُدخلون عليه التاء لتأنيث الجمع، فيقولون: «أَسَاوِرَةٌ» على حدّ قولهم: «حِجَارَةٌ»، و«ذُكُورَةٌ». قال الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَلْفِي عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ﴾^(٢). شبهوا «أَفْعَلَةٌ» بـ«أَفْعَلَةٌ»، نحو «أَزْمَلَةٌ»، فجمعوه جمعه، فقالوا: «أَسَاوِرُ»، كما قالوا: «أَرَامِلُ». وقال أبو عمرو بن العلاء: قد يكون «أَسَاوِرُ» جمع: «أَسْوَارٍ»، فعلى هذا لا يكون من جمع الجمع، ويكون أصله «أَسَاوِيرُ»، وحذفت الياء تخفيفاً على حدّ حذفها في «العَوَاوِرُ».

فأما «أَفْعَالٌ»، فنحو قولهم: «أَنْعَامٌ» في جمع «نَعَمٍ»، والنَّعَمُ: المال الراعية، واستعماله في الإبل أكثر، وهو لفظ مفرد دلّ على الجمع، لا واحد له من لفظه، ويجمع في القلّة على «أَنْعَامٍ». فإذا جمعوا هذا الجمع للتكثير، قالوا: «أَنْعَائِمٌ»، فـ«أَنْعَائِمٌ»، على هذا جمعُ الجمع، فلو قال له: «عندي أَنْعَائِمٌ» فأقلّ ما يلزم به سبعة وعشرون من ذلك النوع؛ لأنّ النعم جمعٌ من جهة المعنى، وأقلّ ما ينطلق عليه اسمُ الجمع ثلاثة، فإذا جمعت، وقلت: «أَنْعَامٌ»، فإنّ أقلّ تضعيفها ثلاث مَرَاتٍ، فتصير تسعة، فإذا جمعت «أَنْعَامًا»، وكان المراد بأقلّها تسعة، كان أقلّ تضعيفها ثلاث مَرَاتٍ، فتصير سبعة وعشرين، وعلى هذا لو قلت: سمعتُ أَقَاوِيلَ، لكان أقلّ ذلك سبعة وعشرين قولاً. و«أَفْعَالٌ» ههنا محمول في الجمع على «إِفْعَالٍ»، نحو: «إِكْرَامٍ»، و«إِحْسَانٍ»، كما كان «أَفْعُلُ» محمولاً على «أَفْعَلَ»، نحو: «أَزْنَبَ»، و«أَفْعِلَةٌ»، محمولاً على «أَفْعَلَةٌ»، نحو «أَزْمَلَةٌ».

وقالوا: «أَعْطِيَاثٌ»، و«أَسْقِيَاثٌ»، فجمعوها جمع السلامة حيث كسروها، وشبهوها بـ«أَنْمَلَةٍ»، و«أَنْمَلَاتٍ».

وأما بناء الكثرة؛ فقد قالوا فيه: «جِمَالٌ»، و«جَمَائِلُ»، حملوه على «شِمَالٍ» و«شَمَائِلُ»؛ لأنّه مثله في الزنة، كأنّهم أرادوا اختلاف ضروبها، ولم يقصدوا

(١) الكهف: ٣١، والحج: ٢٣، وفاطر: ٣٣.

(٢) الزخرف: ٥٣.

بذلك التكثير؛ لأنّ بناء الأصل يفيد الكثرة، قال ذو الرّمة [من الطويل]:

٧٧٩- وَقَرَّبْنِ بِالزُّزْقِ الْجَمَائِلَ بَعْدَمَا تَقَوَّبَ عَنْ غَرْبَانٍ أَوْرَاكِهَا الْخَطَرُ
وقالوا: «جَمَالَاتٌ»، قال الله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ جَمَلَتٌ صُفْرٌ﴾^(١). وقد كثر جمع السلامة في التكسير، قالوا: «رِجَالَاتٌ»، و«كِلَابَاتٌ»، و«بُيُوتَاتٌ»؛ لأنها جموعٌ مكسرة مؤنثة، فجمعوها بالألف والتاء كما يجمع المؤنث، وقالوا: «حُمَرَاتٌ» و«جُزُرَاتٌ»، و«طُرُقَاتٌ» جمعوا «جِمَارًا»، و«جَزُورًا»، على «حُمُرٍ»، و«جُزُرٍ»، و«طَرِيقًا»، على «طُرُقٍ»، ثم جمعوها بالألف والتاء لما ذكرناه من تأنيث التكسير.

وأما «مُعْنَاتٌ»، فمثل «طُرُقَاتٍ»، الواحد «مَعِينٌ» وهو الماء الجاري، وجمعه «مُعْنٌ»، مثل: «طَرِيقٍ» و«طُرُقٍ»، ثم جمعوا الجمع بالألف والتاء؛ لأنه مؤنث مكسر، فقالوا: «مُعْنَاتٌ».

وقالوا: «عُودَاتٌ»، والواحد «عَائِذٌ» للناقة القريبة العهد بالنتاج، قال الراعي [من الطويل]:

٧٨٠- لَهَا بِحَقِيلٍ فَالْثُمَيْرَةَ مَنَزِلٌ تَرَى الْوَحْشَ عُودَاتٍ بِهِ وَمَتَالِيَا

٧٧٩ - التخرّيج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٥٦٦؛ وجمهرة اللغة ص ٢٣٤، ٧٠٣، ١٠٩٧؛ ولسان العرب ٦٤٥/١ (غرب)، ٢٥٢/٤ (خطر)، ١٣٩/١٠ (زرق)، ١٢٥/١١ (جمل).

اللغة: الزرق: أكنة بالدهناء (وفي الطبعين: «بالزرق»)، وهذا تحريف. الجمائل: جمع جمال وهي جماعة الإبل، تقوب: تقشر. غربان: جمع غراب، وأراد به هنا رأس الورك من الناقة. الخطر: أن يضرب البعير بذنبه على جانبيه ليطرد الذباب.

المعنى: يصف الشاعر هذه الإبل بأن أوراها قد تقشرت لأنها تأكل الرطب فتسلخ، ثم تخطر بأذنانها، فتضرب وركيها فيتقشران.

الإعراب: «وقربن»: الواو: حسب ما قبلها، «قربن»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «بالزرق»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «قَرَّبْنِ». «الجمائل»: مفعول به منصوب. «بعدها»: ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «قربن»، و«ما»: حرف مصدري، والمصدر المؤوّل من «ما تقوب» في محلّ جرّ بالإضافة. «تقوب»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. «عن غربان»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تقوب». «أوراها»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «الخطر»: فاعل مرفوع بالضمّة. وجملة «قربن»: حسب ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «الجمائل» وهو جمع جمال.

(١) المرسلات: ٣٣.

٧٨٠ - التخرّيج: البيت للراعي النميري في ديوانه ص ٢٨١؛ ولسان العرب ٥٠٠/٣ (عوذ)، ٢٣٦/٥ (نمر)، ١٠٣/١٤ (تلا)؛ ومعجم ما استعجم ١٣٣٥/٤؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٦١/١١، ١٦٢ (حقل).

والجمع «عُودٌ»، وأصله «عُودٌ» بالضم، وإنما اتفقوا على لغةٍ من أسكن لثقل الضمة على الواو، ثم جمعوا «عُودًا» على «عُودَاتٍ».

وكذلك «دَارٌ» جمعوها على «دُورٍ» على حدِّ «أَسَدٍ»، و«أُسْدٍ»، ثم جمعوا الجمع بالألف والتاء، فقالوا: «دُورَاتٌ».

فأما «مَصَارِينُ»، فهو جمعُ الجمع أيضًا، والواحد «مَصِيرٌ» وجمعه الكثير «مُضْرَانٌ»، مثل «كُثْبَانٍ»، وجمعوا «مُضْرَانًا» على «مَصَارِينٍ»، كما قالوا: «قُرْطَانٌ»، و«قَرَاطِينُ».

فأما «حَشَاشِيْنُ»، فالواحد «حَشٌّ»، وهو البُستان، والجمع «حِشَانٌ»، مثل «ضَيْفٍ»، و«ضَيْفَانٍ»، ثم جمعوا الجمع على الزيادة، فقالوا: «حَشَاشِيْنُ»، كما قالوا: «مُضْرَانٌ»، و«مَصَارِينُ».

فصل

[الجمع الذي لم يُكسر عليه الواحد]

قال صاحب الكتاب: ويقع الاسم على الجميع، لم يُكسر عليه واحده، وذلك نحو «رَكِبَ»، و«سَفَرَ»، و«أَذَمَ»، و«عَمَدَ»، و«حَلَقَ»، و«خَدَمَ»، و«جَامِلٍ»، و«بَاقِرٍ»، و«سَرَاةٍ»، و«فُرْهَةِ»، و«ضَبَانٍ»، و«غَزِيٍّ»، و«تَوَامٍ»، و«رُخَالٍ».

* * *

قال الشارح: اعلم أنَّ هذا الضرب من الأسماء، وإن دلَّ على الكثرة، فليس بجمع كُسر عليه الواحد على حدِّ «رَجُلٍ»، و«رِجَالٍ»، وإنما هو اسم مفرد واقِع على الجمع بمنزلة «قَوْمٍ»، و«نَفَرٍ»، إلَّا أنَّ «قَوْمًا»، و«نَفَرًا» من غير لفظ الواحد؛ لأنَّ الواحد منهما

= اللغة: حَقِيلُ والنميرة: موضعان. العودات: الحديثات النتاج التي تعوذ بها أولادها. المتالي: التي تتلوها أولادها وتسايروها. وأصلها للإبل فاستعارها للوحش.

المعنى: يصف الشاعر ديار الحبيبة بأنها أقوت من أهلها، وأصبح الوحش يرتع بها ويولد ويطمأن، لبعد الناس عنه.

الإعراب: «لها»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «بحقيل»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «فالنميرة»: الفاء: حرف عطف، «النميرة» اسم معطوف على مجرور، مجرور مثله. «منزل»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «ترى»: فعل مضارع مرفوع بالضمه المقدرة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «الوحش»: مفعول به منصوب. «عودات»: حال منصوب بالكسرة عوضًا عن الفتحة لأنه جمع مؤنث بألف وتاء مزيدتين. «به»: جار ومجرور متعلقان بعودات. «ومتاليا»: الواو: حرف عطف، «متاليا»: اسم معطوف على منصوب منصوب مثله، والألف: للإطلاق.

وجملة «لها موضع»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «ترى الوحش»: في محل رفع صفة. والشاهد فيه قوله: «عودات» وهي جمع «عود».

«رَجُلٌ»، وليس من لفظ «قوم» و«نفر» في شيء، فأما «راكِبٌ»، و«رَكْبٌ»، و«مُساوِرٌ»، و«سَفَرٌ». وجميعُ هذا الباب من لفظ المفرد ومن تركيبه، إلّا أنّه لم يُكسر عليه الواحد، بل هو اسمٌ موضوعٌ بإزاء الجمع. وذهب أبو الحسن إلى أنّه تكسيرٌ، فإذا صُغِرَ على مذهبه، رُدَّ إلى الواحد، وصُغِرَ عليه، ثمّ تلحقه الواو والنون إن كان مذكراً، والألف والتاء إن كان مؤنثاً، فتقول في تصغير: «رَكْبٌ»: «رَوَيْكَبُونَ»، وفي «سَفَرٍ»: «مُسَيِّفَرُونَ»، و«رَوَيْكِبَاتٌ» و«مُسَيِّفَرَاتٌ» إذا كان مؤنثاً. والمذهب الأول؛ لأمرٍ منها:

أنّ المسموع في تصغير «رَكْبٍ»؛ «رُكَيْبٌ». قال الشاعر أنشد أبو زيد [من الطويل]:

٧٨١- وَأَيْنَ رُكَيْبٌ وَاضِعُونَ رِحَالَهُمْ إِلَى أَهْلِ نَارٍ مِنْ أَنْاسٍ بِأَسْوَدَا
وأنشد أبو عثمان عن الأصمعي لأَحِيحَةَ بن الجُلاح [من الرجز]:

٧٨٢- بَنَيْتُهُ بِغَضَبَةٍ مِنْ مَالِيَا أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيَا

٧٨١ - التخریج: البيت لعبد قيس بن خفاف في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٦٣؛ ونوادر أبي زيد ص ١١٤.

اللغة: ركب: تصغير ركب وهو جماعة المسافرين. الرحال: جمع الرحل وهو أداة ركوب الجمال والنوق.

المعنى: يقارن بين حالين بينهما فارق كبير، فيتساءل متعجباً: أين حال هذه الجماعة الصغيرة من المسافرين الذين تهاووا للسفر، من حال أهل النار من الناس في أسود.

الإعراب: «وأين»: الواو: بحسب ما قبلها، «أين»: اسم استفهام مبني في محل نصب مفعول به متعلق بخبر مقدم. «ركب»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة. «واضعون»: نعت مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم. «رحالهم»: مفعول به منصوب لاسم الفاعل «واضعون»، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «إلى أهل»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم. «نارٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «من أناس»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة. «بأسودا»: جار ومجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، متعلقان بمحذوف صفة، والألف للإطلاق.

وجملة «أين ركب»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «ركب» تصغيراً لـ«ركب».

٧٨٢ - التخریج: الرجز لأحويحة بن الجلاح في الأغاني ٤٠/١٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٥٠؛ وشرح الجمل ١٤٠/٣؛ وبلا نسية في خزائن الأدب ٢٥٤/٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢٠٢/٢؛ ولسان العرب ٤٣/١ (جأ)، ٢٦٨/١١ (رجل)؛ والمقرب ١٢٧/٢؛ والمنصف ١٠١/٢.

اللغة: عصبة: اسم مكان بقاء. الركب: العشرة فما فوقها. رجيل: تصغير رجل جمع راجل.

المعنى: يتحدث الشاعر عن حصن بناه لنفسه، فقد بناه متيناً ليتحصن به من أي طارئ راكب أو راجل.

الإعراب: «بنيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «بعصبة»: جار ومجرور متعلقان بالفعل. «من»: حرف جر. «ماليا»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على الياء متعلق بـ«بنيت».

وهذا نص في محلّ النزاع، إذ لو كان جمعاً مكسراً، لُرِدَّ إلى الواحد. فأما قول أبي الحسن: «رُويكُبُون»، فهو شيء يقوله على مقتضى قياس مذهبه، والمسموع غيره.

الثاني: أنّ الجمع المكسر مؤنث، وهذه الأسماء مذكرة، تقول: «هو الرُّكْبُ»، و«هذا السُّفْرُ»، و«هو الجاملُ، والباقرُ، والأدُمُ، والعَمْدُ»، ونحو ذلك، ولو كان مكسراً، لقلت: هي، وهذه.

الثالث: أنّ «فَعْلًا» لا يكون جمعاً مكسراً لـ«فاعلٍ»، ونحوه؛ لأنّ الجمع المكسر حقه أن يزيد على لفظ الواحد، وهذا أخفّ من بناء الواحد؛ فلا يكون جمعاً مكسراً.

فإن قلت: فأنتم تقولون: «إزارٌ»، و«أزُرٌ»، و«جدارٌ»، و«جُدُرٌ»، وهو عندهم تكسيرٌ، وهو أنقص من لفظ الواحد، قيل: «فُعْلٌ» هنا منتقص من «فُعُولٍ»، والأصل «أزورٌ» و«جُدورٌ»، وإنما خُفِّف بحذف الواو منه.

الرابع: أنّ هذه الأبنية لو كانت جمعاً صناعياً، لا طرد ذلك فيما كان مثله، وأنت لا تقول في «جالسٍ»: «جَلَسَ»، ولا في «كاتبٍ»: «كَتَبَ»، فثبت بما ذكرناه أنّه اسم مفرد دالّ على الجمع، وليس بجمع على الحقيقة. فمن ذلك قولهم: «راكبٌ»، و«رُكْبٌ»، فالراكب يقال لراكب البعير خاصّةً، فإذا كان على ذي حافر: فرس أو حمارٍ، قيل: «فارسٌ»، وقيل: لا يقال لراكب الحمار: فارسٌ، وإنما يقال له حَمَارٌ. والرُّكْبُ: أصحاب الإبل في السفر خاصّةً من العشرة فما فوقها، وأما السُّفْرُ فالجماعة المسافرون، والواحد «سافرٌ»، مثل «صاحبٍ» و«صَحْبٍ»، يقال: سَفَرْتُ أسْفِرُ سُفُورًا إذا خرجت إلى السفر، فأنا سافرٌ، وقد كثرت السافرةُ، أي: المُسافرون.

ومنه «أديمٌ»، و«أَدَمٌ»، و«عَمُودٌ»، و«عَمْدٌ»، فأما الأديمُ^(١) فالجلد المدبوغ، والعَمُود: عمود البيت. فالأدَمُ بالفتح والعَمْدُ اسماً جنس، وليس بتكسير؛ يدلّ على ذلك ما تقدّم من تصغيره على لفظه، وتذكيره، وعدم أطْراده، فتقول: «هو الأدم والعمد»، و«أديمٌ»، و«عُمَيْدٌ»، ولم يقولوا: «أديمٌ»، ولا «عُمَيْدٌ».

ومن ذلك قولهم: «حَلَقْتُ»، و«خَدَمٌ»، وهما جنسٌ، وليس بتكسير لما ذكرناه، فالحَلَقُ جنسٌ، والواحد «حَلَقَةٌ» بالتحريك، وهي حلقة الباب والأذن. وقد أنكر بعضهم

= والألف: للإطلاق. «أخشى»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدرة على الألف، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «ركيباً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «أو»: حرف عطف. «رجيلاً»: اسم معطوف على منصوب، منصوب مثله. «عاديًا»: صفة منصوبة بالفتحة، وسكنت لضرورة الشعر. وجملة «بنيت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أخشى»: حالية محلها النصب. والشاهد فيه قوله: «ركيباً» حيث جاء مصغراً على لفظه وهذا دليل على كونه اسماً للجمع، بخلاف من قال: إنه جمع تكسير.

(١) في الطبعين. «الأدم»، والتصحيح عن جدول التصويبات الملحق بطبعة ليبزغ ص ٩٠٩.

التحريك، وقال: إنما يقال: «حَلَقَةٌ» بالإسكان لا غير. حكى يونس^(١) عن أبي عمرو بن العلاء: «حَلَقَةٌ» بالتحريك، والجمع «حَلَقٌ» قال نُغَلَّبُ كُلُّهُمْ يجيزه على ضَعْفِهِ. وحكى ابن السكيت عن أبي عمرو الشيباني، قال: ليس في الكلام «حَلَقَةٌ» بالتحريك إلا في قولهم: «هؤلاء قومٌ حَلَقَةٌ»، للذين يحلقون الشعر، فمن قال: «حَلَقَةٌ»، و«حَلَقٌ»، كان مثل «ثَمَرَةٍ»، و«ثَمَرٍ»، فهو جنس.

وكذلك «حَدَمَةٌ»، و«حَدَمٌ»، للخلخال، وأصله السَّيْرُ يُشَدُّ في رُسْغِ البعير لِيُعَلَّقَ فيه سَرِيحَةُ النَّعْلِ.

ومن ذلك «الجامِلُ»، و«الباقِرُ»، فالجامل: القطيع من الإبل مع رعاتها وأربابها، قال الشاعر [من الطويل]:

٧٨٣- [وإنْ تَكُ ذا شَاءٍ كَثِيرٍ فَلِإِنَّهُمْ] لَنَا جَامِلٌ مَا يَهْدُ اللَّيْلَ سَامِرُهُ
والباقِر: جماعة البقر، وقد قُرئ: «إِنَّ الْبَاقِرَ تَشَابَهُ عَلَيْنَا»^(٢)، الواحدُ منهما جَمَلٌ، وبَقَرَةٌ.

(١) الكتاب ٥٨٤/٣.

٧٨٣- التخريج: البيت للحطيفة في ديوانه ص ٢٥؛ وخزانة الأدب ٣/٨، ٤؛ ولسان العرب ١١/١٢٤ (جمل)؛ والرواية في الديوان:

وإنْ تَكُ ذا شَاءٍ كَثِيرٍ فَلِإِنَّهُمْ ذُو جَامِلٍ لَا يَهْدُ اللَّيْلَ سَامِرُهُ
اللغة: الشاء: جمع شاة. الجامل: الجمال ورعاتها والقائمون عليها. والسامر (هنا): القائم على أمور الإبل ليلاً.

المعنى: يمدح الحطيفة بغض بن شماس بن لأي وقومه، ويعرّض بالزبرقان بن بدر.
الإعراب: «كما في الديوان»: «وإن»: الواو حرف عطف، «إن»: حرف شرط جازم. «تلك»: فعل مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف، واسم «تكن» مستتر وجوباً تقديره: أنت. «ذا»: خبر «تكن» منصوب بالالف لأنه من الأسماء الستة. «شاء»: مضاف إليه محله الجر. «كثير»: صفة لـ«شاء» مجرورة مثلها. «فإنهم»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إن»: حرف مشبه بالفعل، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إن». «ذوو»: خبر «إن» مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم، وهو مضاف. «جامل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لا»: حرف نفي. «يهدأ»: فعل مضارع مرفوع. «الليل»: المفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «يهدأ». «سامرُهُ»: فاعل مرفوع، والهاء: مضاف إليه محله الجر.

جملة «إنْ تَكُ ذا شَاءٍ...»: معطوفة. وجملة «تَكُ ذا شَاءٍ»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «فإنهم ذُوو جامل»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم. وجملة «لا يهدأ الليل سامرُهُ»: صفة لـ«جامل» محلها الرفع.

والشاهد فيه مجيء «جامل» بمعنى القطيع من الإبل مع رعاتها وأربابها، وليس بجمع، بدليل عود الضمير عليه من «سامرُهُ» مفرداً.

(٢) البقرة: ٧٠. وهي قراءة عكرمة وغيره. انظر: البحر المحيط ١/٢٥٣؛ والكشاف ١/٧٥؛ وتفسير الطبري ٢/٢٠٩.

وأما «السَّراة»؛ فواحد «سَرِيٌّ»، و«السَّرْوُ»، و«السَّخاء» في المُرُوَّة، وأصله «سَرُوَّة»، مثل «فَسَقَّة»، و«كَفَرَّة»، وليس بتكسير «سَرِيٌّ»؛ لأنَّ «فَعِيلًا» لا يكسر على «فَعَلَّة»؛ ولأنَّك تقول: «سَرَوَات»، فتجمعه بالتاء، ولم تقل: «فَسَقَات». فدلَّ أنَّه ليس مثله. ولو كان جمعًا مكسرًا، لقليل: «سُرَاة» بالضم؛ لأنَّ باب جمع ما كان معتلًا «فَعَلَّة»، نحو: «غَزَاة»، و«رُمَاة»، وباب ما كان صحيحًا «فَعَلَّة»، نحو: «فَسَقَّة»، و«كَفَرَّة».

ومثله «فاره»، و«فُرْهَة»، يقال: «جِمَارٌ فَارَةٌ» إذا كان حادًا في المَشْيِ، حاذقًا فيه، و«حَمِيرٌ فُرْهَةٌ»، مثل: «صَاحِبٍ»، و«صُخْبَةٍ»، وهو اسم مفرد واقع على الجمع لعدم أطرافه وجواز تصغيره على لفظه.

وكذلك «الضَّائُن»، يقال للواحد: «ضَائِنٌ»، و«ضَائُنٌ» بالفتح، كـ«مَاعِزٍ»، و«مَعَزٍ»، وقد يسكن الثاني، فيقال: «ضَائُنٌ»، و«مَعَزٌ»، فيكون على هذا «ضائِنٌ»، و«ضَائُنٌ» كـ«رَاكِبٍ»، و«رَكْبٍ».

وقالوا: «غَزِيٌّ» والواحد «غَازٍ». قال امرؤ القيس [من الطويل]:

٧٨٤- سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ غَزَائِهِمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

٧٨٤ - التخریج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٩٣؛ والدرر ١٤١/٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٢٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٨، ٢٥٥؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٧٤؛ والكتاب ٣/٢٧، ٦٢٦؛ ولسان العرب ١٥/٢٨٤ (مطأ)؛ وبلا نسية في أسرار العربية ص ٢٦٧؛ وجواهر الأدب ص ٤٠٤؛ ورصف المباني ٥/١٨١؛ ولسان العرب ١٥/١٢٤ (غزا)؛ والمقتضب ٢/٧٢؛ وجمع الهوامع ١٣٦/٢.

اللغة: سريت: سرت ليلاً. تكل: تتعب. المطي: الدواب الصالحة للركوب عليها. الجياد: جمع جواد وهو الحصان العتيق الكريم الأصل. الأرسان: جمع رسن وهو حبل يقاد الحصان به. المعنى: بقيت أسير بهم كل الليل، حتى تعبت مطيهم، وصارت جيادهم تمشي كما شاء لها فرسانها يدون أرسان، لشدة تعبها.

الإعراب: «سريت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «بهم»: جار ومجرور متعلقان بـ«سريت». «حتى تكل»: «حتى»: حرف غاية وابتداء، «تكل»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «غَزَائِهِمْ»: فاعل مرفوع بالضمة، و«هم»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «وحتى»: الواو: حرف عطف، و«حتى»: حرف ابتداء. «الجياد»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «ما يقدن»: «ما»: حرف نفي، «يقدن»: فعل مضارع مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة والنون: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل. «بأرسان»: جار ومجرور متعلقان بـ«يقدن». وجملة «سريت بهم»: في محل رفع خبر للمبتدأ (مجر) في البيت السابق. وجملة «تكل غزاتهم»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «الجياد ما يقدن»: معطوفة على جملة «تكل». وجملة «ما يقدن»: في محل رفع خبر «الجياد».

والشاهد فيه قوله: «غزاتهم» جمعًا للغازي، مما يدل على أن «غزي» اسم جمع على غير واحد.

ومثله «عازِبٌ»، و«عَزِيبٌ»، و«قَاطِنٌ»، و«قَاطِنٌ». وحكمه حكم «تاجرٍ»، و«تَجَرٍ»، و«صاحبٍ»، و«صَنَجِبٍ»، في عدم أطْراده وتذكيره، نحو: «هو الغَزِيُّ»، وتصغيره على لفظه، فالعازِبُ الذي لا يروح على^(١) الحَيِّ من الإبل، والجمع «عَزِيبٌ»، مثل: «غازٍ»، و«غَزِيٌّ». وعكسه في المعنى «قاطِنٌ»، و«قَاطِنٌ»، يقال: «قَطَنَ بالمكان» إذا تَوَطَّنَه، فهو «قاطِنٌ»، وجمعه «قَاطِنٌ»، مثل: «عازِبٌ»، و«عَزِيبٌ»، و«غازٍ»، و«غَزِيٌّ».

وقالوا: «تَوَّامٌ» في جمع «تَوَّامٍ» على زنة «فَوَعَلٍ»، مثل «جَوَّهَرٍ»، والقياس «تَوَّائِمٌ» مثل «قَشَعَمٍ» و«قَشَاعِمٍ»، وقد جاء أيضًا على القياس. ونحوه قالوا: «رُخَالٌ»، و«رِخَالٌ»، بضَمِّ الرَّاءِ وكسرها في جمع «رَخَلٍ»، وهي الأنثى من ولد الضَّانِّ، والقياس «أَزْخَالٌ»، كـ«كَبِيدٍ»، و«أَكْبَادٍ».

فصل

[ما يأتي مفردًا وجمعًا بلفظ واحد]

قال صاحب الكتاب: ويقع الاسم الذي فيه علامة التانيث على الواحد والجميع بلفظ واحد، نحو: «حَنَوَةٌ»، و«بُهْمَى»، و«طَرْفَاءٌ»، و«حَلْفَاءٌ».

* * *

قال الشارح: اعلم أنَّ هذه الأسماء أسماء نباتٍ، فهي أجناسٌ يخلقها الله دفعةً واحدةً كالشجر والنَّخل، فكان مقتضى الدليل أن يُمَيَّز الواحد من الجنس، بزيادة التاء، كما فُعل في نحو: «شَجَرَةٌ»، و«شَجَرٍ»، و«نَخْلَةٌ»، و«نَخْلٍ»، فلم يسغ ذلك في هذه الأسماء؛ لأنَّ في آخرها علامة التانيث، فتركوها على حالها، وفصلوا الواحد بالصفة، فقالوا إذا أرادوا الكثير: «حَنَوَةٌ». وإذا أرادوا الواحد، قالوا: «حَنَوَةٌ واحدةً».

وكذلك «بُهْمَى»، و«طَرْفَاءٌ»، و«حَلْفَاءٌ»، تقول: «عندي بهمي كثيرة»، و«بهمي واحدةً»، و«عندي طرفاء كثيرة»، و«طرفاء واحدةً»، و«حلفاء كثيرة»، و«حلفاء واحدةً». ولم يجز أن تقول في الواحدة: «بُهْمَاةٌ»، ولا «طَرْفَاةٌ»، كما قلت ذلك في «شَجَرَةٌ»، و«نَخْلَةٌ»؛ من قبل أنك لا تجمع بين علامتي تانيث في كلمة واحدة. يدلُّ على ذلك أنَّ ألف «أَرْطَى»، و«عَلَقَى» لما كانت للإلحاق، ولم تكن للتانيث، جاز أن تقول في الواحد: «علقاءة»، و«أرطاءة» كما قلت في «شجرة»، و«نخلة». فـ«الحَنَوَةُ» بالفتح: نبْتٌ طَيِّبٌ الرائحة، قال الشاعر [من الكامل]:

٧٨٥- وكانَ أُنْمَاطُ المَدِينَةِ حَوْلَهَا من نَوْرِ حَنَوَتِهَا ومن جَرْجَارِهَا

(١) في الطبعيتين: «عن»، والتصحيح عن جدول التصويبات الملحقة بطبعة ليبزغ ص ٩٠٩.

٧٨٥- التخریج: البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٤٩؛ ولسان العرب ٢٠٥/١٤ (حنا)؛ وتاج

العروس (حنا)؛ وبلا نسبة في ديوان الأدب ٩/٤.

و«البُهْمَى»: نبتٌ يُشبه رأسه سُنبُلُ الزُّرْع، وليس إِيَّاه. و«الطرفاء»: شجرٌ مُرٌّ. و«الحلفاء»: نبتٌ في الماء، لا واحد لـ«طرفاء»، و«حلفاء». قال سيبويه^(١): «الطرفاء» واحدٌ وجمعٌ. يريد أن هذا اللفظ يُستعمل للواحد والجمع، فإذا أُريد به الواحد، مُتِيز بالصفة على ما ذكرنا. وقد ذكر بعضهم أن واحد «طرفاء»: «طَرَفَةٌ» بفتح الراء، وكذلك واحد «القَضْبَاء»: «قَصْبَةٌ»، وأما «الحلفاء»؛ فقال الأصمعي: الواحد «حَلِيفَةٌ» بالكسر، وقال أبو زيد والفراء: «حَلَفَةٌ» بالفتح، كـ«طَرَفَةٍ»، و«قَصْبَةٍ».

فصل

[حمل الشيء على غيره في الجمع]

قال صاحب الكتاب: ويُحْمَلُ الشيء على غيره في المعنى، فيُجمع جمعه، نحو قولهم: «مَرَضَى»، و«هَلَكَى»، و«مَوْتَى»، و«جَزَى»، و«حَمَقَى». حُمِلَتْ على «قَتَلَى»، و«جَرَحَى»، و«عَفَرَى»، و«لَذَعَى» ونحوها مما هو «فَعِيلٌ» بمعنى «مَفْعُول»، وكذلك «أَيَامَى»، و«يَتَامَى» محمولان على «وَجَاعَى»، و«حَبَاطَى».

قال الشارح: اعلم أن الشيء يُحْمَلُ على الشيء لمناسبة بينهما، إمّا من جهة اللفظ، وإمّا من جهة المعنى. وقد تقدّم من ذلك كثيرٌ في التفسير. وهذه الأسماء حُمِلَتْ على غيرها لتقاربهما في المعنى؛ وذلك أن هذا البناء من الجمع إنّما يجمع عليه «فَعِيلٌ» إذا كان في معنى «مَفْعُول»، وذلك بأنّ فعله ممّا لم يُسمَ فاعله من نحو: «قَتِيلٌ»، و«جَرِيحٌ». ألا ترى أن تقديره: قُتِلَ فهو قتيلٌ، وجُرِحَ فهو جريحٌ.

= اللغة: أنماط: جمع نَمَط وهو ثوب من صوف ملوّن يطرح على الهودج. النور: الزهر. الحنوة: نبت طيّب الرائحة. الجرجار: صوت الرعد، أو ترديد صوت الماء في الحلق، ولعلّه نبت طيب الرائحة كذلك.

الإعراب: «وكان»: الواو: بحسب ما قبلها، «كان»: حرف مشبّه بالفعل. «أنماط»: اسم «كان» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «المدينة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «حولها»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه متعلق بخبر «كان» المحذوف. «من نور»: جارّ ومجرور متعلقان بخبر «كان» المحذوف. «حنوتها»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «ومن جرجارها»: الواو: حرف عطف، «من جرجار»: جارّ ومجرور متعلقان بخبر «كان» المحذوف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «كان أنماط...»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «حنوتها» وأراد بها الجمع، ولو أراد المفرد، لقال: حنوة واحدة.

(١) الكتاب ٥٩٦/٣ وفيه: «وطرفاء للجميع، وطرفاء واحدة».

ولا يجمع من ذلك على «فَعْلَى»، إلا ما كان من الآفات والمكاهرة التي يُصاب بها الحي، وهو غير مُريد لها، نحو: «لَدَيْغ»، و«عَقِير»، فتقول في تكسيره: «قَتَلَى»، و«جَزَحَى»، و«لَدَغَى»، و«عَقَرَى». ولا يقال في «حَمِيدٍ»: «حَمَدَى» لأنه ليس بأفة، فأما «مَرَضَى»، و«هَلَكَى»، و«مَوَتَى»، و«جَزَبَى»، و«زَمَنَى»، فليس الباب فيها أن تجمع على «فَعْلَى» لأن أفعالها إما سُمي فاعله، نحو: «مَرَضَ»، و«هَلَكَ»، و«مَاتَ»، و«جَرَبَ»، و«زَمَنَ»، ولا تُبنى لما لم يُسم فاعله، فلا يقال: «مَرَضَ»، ولا «هَلَكَ»؛ لأنها غير متعدية، فبابها أن تجمع جمع السلامة، نحو: «مريضون»، و«جربون»، و«زمنون»؛ لأنها جارية على أفعالها، وتدخلها تاء التأنيث للفرق، فيقال: «مَرَضَتْ هُنْدُ فَهِيَ مَرِيضَةٌ»، و«زَمِنَتْ فَهِيَ زَمِنَةٌ»، فالقياس: «مريضون»، تجمعه بالواو والنون؛ لأن مؤنثه يجمع بالألف والتاء، نحو: «مريضاتٍ»، و«زمناتٍ».

فأما جمعهم إياه على «فَعْلَى»، فليس بالأصل، وإنما هو بالحمل على «جريح»، و«جَزَحَى»، و«قَتِيلَ»، و«قَتَلَى»، لمشاركتها «فَعِيلًا»، في معنى «مَفْعُول» في المكروه. قال الخليل^(١): «إنما قالوا: «مَرَضَى»، و«هَلَكَى» ونحوهما؛ لأن هذه الأشياء أمورٌ أُدخلوا فيها، وهم لها كارهون، فصار بمنزلة المفعول به، نحو: «جريح»، و«جرحى» و«عقير»، و«عقرى». فهي فاعلة في اللفظ، ومفعولة في المعنى. وحُمِل «فاعلٌ» هاهنا على «المفعول»، إذ كان في معناه، كما حملوا مفعولاً على «فاعلٍ» إذا كان في معناه، نحو: قوله: «امرأةٌ حَمِيدَةٌ»، فأدخلوا فيها التاء، وإن كانت بمعنى «مفعول»؛ لأن الحمد شيء يُطلب، ويُرَغَب فيه، فصارت بمنزلة الفاعل.

والذي يدل أن باب «مَرَضَى»، و«هَلَكَى» ونحوهما محمولٌ على «جرحى»، و«عقرى» قولك: «زَمِنون»، و«جَرِبون»، ولو كان أصلاً «جَزَحَى»، لم يجمع جمع السلامة، كما أن «جريحاً» وبابه لا يجمع جمع السلامة؛ لأنه يستوي فيه لفظُ المذكر والمؤنث، فيقال: «رجل جريح»، و«امرأة جريح»، فلا يقال: «جَرِيحون» كما لا يقال: «جَرِيحات». والحملُ على المعنى هو الكثير، وقد جاء شيء من ذلك محمولاً على اللفظ، قالوا: «مِراضٌ»، كما قالوا: «ظَرِيفٌ»، و«ظَرِافٌ»؛ لأنه «فاعلٌ» مثله، قال جرير [من البسيط]:

٧٨٦- «قَتَلْنَنَا بِعُيُونٍ زَانَهَا مَرَضٌ» وفي المِراضِ لَنَا شَجْوٌ وَتَغْذِيبُ

(١) الكتاب ٦٤٨/٣، وفيه: «قال الخليل: وإنما قالوا: مَرَضَى وهَلَكَى ومَوَتَى وَجَزَبَى وأشياء ذلك؛ لأن ذلك أمرٌ يُتَلَوَّن به، وأُذْخِلوا فيه، وهم له كارهون، وأصيبوا به».

٧٨٦ - التخریج: البيت لجرير في ديوانه ص ٣٤٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٧٧؛ ولسان العرب ٧/ ٢٣١ (مرض)؛ وتاج العروس ١٩/ ٥٤ (مرض).

شرح المفردات: المَرَضُ هنا: فتورُ النظر.

وقالوا: «هَالِكٌ»، و«هَالِكٌ»، و«هَالِكُونَ»، كما قالوا: «شَاهِدٌ»، و«شُهُادٌ»، و«شَاهِدُونَ». وقالوا: «جَرِبٌ»، و«جَرَابٌ»، جعلوه بمنزلة «حَسَنٍ»، و«جِسَانٍ»؛ لأنَّ «فَعِيلاً» و«فَعَلًا» يتقاربان، ألا تراهم قالوا: «بَطَلٌ»، و«أَبْطَالٌ»، كما قالوا: «نَكِدٌ»، و«أُنْكَادٌ». وقالوا أيضًا: «جُرْبٌ» على القياس من قوله [من الكامل]:

٧٨٧- ما إن رأيتُ ولا سَمِعْتُ به كالـيـوم هانئـاً أَيْتُقِ جُرْبُ
ومثلُ «مَرَضَى»، و«هَلَكَى» قولهم: «أَحْمَقُ»، و«حَمَقَى»، و«أَنُوكُ»، و«نُوكَى»، و«الأنوك» الأحمق، جعلوا ما أصيبوا به في عقلهم بمنزلة ما أصيبوا به في أبدانهم.
ولا يجيء ذلك في كل ما كان مثله، ألا ترى أنك لا تقول في «بَخِيلٍ»: «بَخَلَى»، ولا في «سَقِيمٍ»: «سَقَمَى»؟ وقالوا: «يَتَامَى»، و«أَيَامَى» شبهوهما بـ«وَجَاعَى»،

= الإعراب: «قتلنا»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «بعميون»: جاز ومجرور متعلقان بـ«قتلنا». «زائنها»: فعل ماض، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «مرض»: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة. «وفي»: الواو: حرف استئناف، و«في»: حرف جر. «المرض»: اسم مجرور، والجاز والمجرور متعلقان بمحذوف خبر للمبتدأ «شجو». «لنا»: جاز ومجرور متعلقان بمحذوف حال من «شجو». «شجو»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة. «وتعذيب»: الواو حرف عطف، و«تعذيب»: اسم معطوف مرفوع.

وجملة «قتلنا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «زائنها»: في محل جر نعت لـ«عيون». وجملة «وفي المرض...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «مرض» في جمع «مريض»، وهو جمع محمول على اللفظ.

٧٨٧- التخريج: البيت لدريد بن الصمة في ديوانه ص ٣٤، والأغاني ٢٢/١٠؛ وإصلاح المنطق ص ١٢٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٧٨، ١٢٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٥٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٨٨/٢؛ وجمهرة اللغة ص ٣٧٤.

اللغة: الهانئ: الذي يطلي النوق بالقطران. الأيتق: ج ناقة.

المعنى: ما رأيت أقبح منه، إنه كطالي القطران وأقبح.

الإعراب: «ما إن»: «ما»: نافية، و«إن»: زائدة. «رأيت»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «ولا»: الواو: عاطفة، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «سمعت»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «به»: جار ومجرور متعلقان بالفعل سمعت. «كاليوم»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة لـ«هانئ». «هانئ»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف. «أيتق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «جرب»: صفة لـ«أيتق» مجرورة بالكسرة الظاهرة.

وجملة «ما رأيت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ولا سمعت»: معطوفة على ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «جُرْبٌ» جمعاً لـ«جَرِبَ» على القياس، والسماع جمعه على «جَرَاب». وفي البيت شاهد ثانٍ، وهو قوله: (ما إن رأيت) فقد جاءت إن زائدة لتوكيد النفي وليست بنافية وإلا كان الكلام إيجاباً على القاعدة القائلة: نفي النفي إثبات.

و«حَبَاطَى»؛ لأنَّهما مصائبُ ابتُلُوا بها كالأَوْجَاعِ لعدمِ القِيَمِ بأُمُورهما. وإنَّما قالوا: إنَّ «وَجَاعَى»، و«حَبَاطَى» هما الأصلُ، و«يَتَامَى»، و«أَيَامَى» محمولان عليهما؛ لأنَّ بَابَ «فَعَالَى» أن يكون جمعاً لـ «فَعْلَانُ»، ويكون الألف والنون بمنزلة أَلْفِي التَّأْنِيثِ. فواحدُ «وَجَاعَى»: «وَجِعٌ»، وواحدُ «حَبَاطَى»: «حَبِطٌ». و«فَعِلٌ»، و«فَعْلَانُ» يشتركان كثيراً، كقولهم: «عَطِشٌ»، و«عَطْشَانُ»، و«عَجِلٌ»، و«عَجْلَانُ». وليس الواحد من «يَتَامَى»، و«أَيَامَى»: «يَتَمٌ»، و«أَيَمٌ»، فيكون مثله، فلذلك حمّله عليه، ولم يجعله أصلاً. وقال بعضهم: الأصلُ في «أَيَامَى»: «أَيَائِمٌ»، فقلّبوا الياء إلى موضع اللام، ثم فعلوا به ما فعلوا بـ«مَدَارَى». والأوّل أقيسُ، فاعرفه.

فصل

[رَدّ المحذوف عند الجمع]

قال صاحب الكتاب: والمحذوف يَرَدُّ عند التكسير، وذلك قولهم في جمع: «شَفَّةٌ»، و«اسْتِ»، و«شَاةٌ»، و«يَدٌ»: «شِفَاةٌ»، و«أُسْتَاةٌ»، و«شِيَاةٌ»، و«أَيْدٍ»، و«يَدِي».

قال الشارح: اعلم أنَّ ما حُذِفَ منه حرفٌ، وبقي على حرفَيْن، على ضربَيْن: أحدهما ما تلحقه تاء التأنيث، فتكون كالعوض من المحذوف، وذلك نحو «سَنَّةٌ»، و«قُلَّةٌ»، و«شَفَّةٌ»، و«شَاةٌ». والثاني ما لا تاء فيه كـ«دَمٌ»، و«يَدٌ».

فما كان من الأوّل، فالبابُ فيه أن يجمع بالألف والتاء، نحو: «سَنَوَاتٍ»، و«قُلَاتٍ»؛ لمكان التاء في آخره. وقد يجمع بالواو والنون، نحو: «سِنُونٌ»، و«قُلُونٌ». وقد تقدّم ذلك وشرّحه في الجمع الصحيح. وربما كسّروا منها شيئاً، فحينئذ يَرَدُّ فيه المحذوف كما يَرَدُّ في التصغير، فمن ذلك «شَفَّةٌ»، و«شِفَاةٌ»، و«شَاةٌ»، و«شِيَاةٌ». ولم يجمعوا ذلك بالواو والنون حيث كسّروه، وردّوا ما حُذِفَ منه، ولم يجمعوه أيضاً بالألف والتاء إذا أرادوا أدنى العدد، كأنهم استغنوا بـ«شِفَاةٍ» و«شِيَاةٍ» عن أدنى العدد، وإن كانت من أبنية الكثرة، كما استغنوا بـ«جُرُوحٍ» عن «أَجْرَاجٍ»، وقد تقدّم مثل ذلك.

ووزنُ «شَفَّةٍ»، و«شَاةٍ» في الأصل «فَعْلَةٌ» كـ«جَفْنَةٍ»، و«قَضْعَةٍ»؛ ولذلك جُمِعَت على «شِفَاةٍ»، و«شِيَاةٍ» كما قالوا: «جِفَانٌ»، و«قِصَاعٌ»، والأصل: «شَفْهَةٌ» اللامُ هاءٌ، والهاء مشبّهةٌ بحرف العلة لخفائها وضَعْفُها بتطوّفها. وهم كثيراً ما يحذفون حروف العلة إذا وقعت طرفاً، وبعدها تاء التأنيث، نحو: «ثَبَّةٌ»، و«بُرَّةٌ»، و«قُلَّةٌ»، كأن تاء التأنيث قامت مقامَ المحذوف، فحذفت الهاء هنا، كحذفها في «أَخٍ»، و«يَدٍ». يدلُّ على ذلك ظهورُها في التصغير من نحو: «شُفْيَهةٌ»، وفي التكسير، نحو: «شِفَاةٍ». وقالوا في الفعل: «شَافَهُتْ مُشَافَهَةً»، ويقال للرجل العظيم الشَّفَتَيْنِ: «شُفَاهِيٌّ». وذهب السِّيرافي إلى أنَّها

«شَفَهَةٌ»، و«شَوَهَةٌ»، بتحريك العين، وتكسِيرُهُما على «فِعَالٍ»، نحو: «شِفَاهٍ»، و«شِيَاهٍ» على حَدِّ «رَقَبَةٍ»، و«رِقَابٍ».

والوجه ما ذكرناه لأنَّ باب «قَصَصَةٍ»، و«جَفَنَةٍ» أكثر من باب «قَصَبَةٍ»، و«طَرَقَةٍ»، والعمل إنما هو على الأكثر لا على الأقل، مع أنَّ الأصل عدمُ الحركة، فلا يُحَكَّم بها إلَّا بَبَيَّتْ.

وزعم قومٌ أَنَّهُ من الواو، وأصلُّه «شَفَوَةٌ» كـ«سَلَوَةٌ»، و«شَفَوَةٌ»؛ لأنَّه يقال في الجمع: «شَفَوَاتٌ»، و«رجُلٌ أَشْفَى» إذا كان لا تنضمُّ شفتاه كالأورق. والصحيحُ الأول، وما رَوَّه من «شَفَوَاتٍ» إن صحَّ، فهو من معنى الشفة لا من لفظها، أو يكون كـ«عَضَةٍ» و«سَنَةٍ» في أَنَّهُ يكون له أصلان: الهاء والواو.

وأما «شَاةٌ» فالأصلُ فيها «شَوَهَةٌ» أيضًا بسكون العين، ولأُمُّها هاءٌ بدليل قولهم في التصغير: «شَوَيْهَةٌ»، وفي الجمع: «شِيَاهُ»، فظهورُ الهاء دليلٌ على ما قلناه، فحُذِفَت اللام على حَدِّ حذفها في «شَفَةٍ». ولَمَّا انْحَذَفَت الهاء، بقي الاسم «شَوَةٌ»، فانفَتَحَت الواو لمجاوَرَةِ تاء التانيث؛ لأنَّ تاء التانيث تفتَح ما قبلها، نحو: «جاء طَلَحَةٌ»، و«رَأَى حَمَزَةٌ» فقلبت الواو ألفًا؛ لتحَرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصارت «شَاةً». فإذا أريد تكسِيرُها على أصل بنائها قبل الحذف، وذلك على تقدير التمام، فما وجب له في حال التمام من الجمع، عوِيل به.

ومن ذلك «اسْتٌ»، و«أَسْتَاةٌ»، و«يَدٌ»، و«أَيْدٍ»، و«يُدَيٌّ»، و«دَمٌ»، و«دِمَاءٌ». فأما «اسْتٌ»، فأصله: «سَتَةٌ» بالتحريك، ولأُمُّه هاءٌ، فحُذِفَت اللام، وأُسْكِنَت الفاء لتدخل الهمزة عوضًا من المحذوف، فصار «اسْتَاً». والذي يدلُّ أنَّ اللام هاءٌ قولهم: «رجُلٌ أَسْتُهُ يَبِينُ السَّتَةُ» إذا كان كبير العَجَزِ، و«السُّتَهُمُ» و«السُّتَاهِي» مثله. وظهورُ الهاء فيما ذكرنا دليلٌ على أنَّ اللام هاءٌ. وربما حذَفوا العين، وأبقوا اللام التي هي هاءٌ، فقالوا: «رجُلٌ سَةٌ» قال الشاعر [من الطويل]:

٧٨٨- شَأْنُكَ قُعَيْنٌ غَثُّهَا وَسَمِيئُهَا وَأَنْتَ السُّهُ السُّفْلَى إِذَا دُعِيَتْ نَضْرُ

٧٨٨ - التخریج: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٣٨؛ ولسان العرب ٢١٢/٥ (نصر)، ٤٩٥/١٣ (سته)؛ والتنبیه والإيضاح ٢١٤/٢؛ وتاج العروس ٢٢٦/١٤ (نصر)؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٥/٣٥٠، ١١٩/٦؛ وكتاب العين ٣/٣٤٦.

اللغة والمعنى: شَأْنُكَ: سَبَقْتُكَ، أو أعجبْتُكَ، أو أحرزْتُكَ. القعين: تصغير القَعْن وهي الجفنة الكبيرة يعجن فيها، ولعلها اسم قبيلة. غثها وسميئها: رديها وجيدها. السه: فتحة الشرح. «نصر»: اسم قبيلة.

يريد: لقد سبقك الصالحون والطالحون، وصرت من أرذل الناس عندما تذكر قبيلة نصر.

الإعراب: «شَأْنُكَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة منعًا لالتقاء الساكنين، والتاء: للتانيث، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «قعين»: فاعل مرفوع=

وفي الحديث «العينُ وكاء السّه»^(١). والأوّل أكثر؛ لأنّ الحذف في اللامات أكثر منه فيما هو عينٌ. ويدلّ على أنّ الأصل «سَتْه» بفتح العين قولهم في جمعه لأدنى العدد: «أَسَتْه»، ولو كان «فَعَلًا» كـ «فُلْس»، و«كُعْب»، لقليل في جمعه: «أَسَتْه»، كما قالوا: «أَفُلْس»، و«أَكُعْب». ولا تكون الفاء مضمومة أو مكسورة؛ لأنّ الفتحة قد ظهرت في «سَتْه». وهذا نصّ.

وأما «يَدْ»، فقد تقدّم الكلام عليها، وأنها «يَدْي» بسكون العين من غير خلاف. وإنّما قلنا ذلك؛ لأنّ الحركة زيادة، ولا سبيل إلى الحكم بالزيادة حتى تقوم الدلالة عليها، وليس في قوله [من الكامل]:

يَدَيَانِ بَيْنَاوَانٍ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضَهَّدَا^(٢)

دليل على حركة العين؛ لأنّ اللام لما حُذفت، وصارت العين حرفَ الإعراب، وتعاقبت عليها حركات الإعراب، ثم رُدّت اللام، لم تسكن العين التي كانت متحركة، إذ لو سكنت، لصار الرُّدُّ كَلَا رَدُّ. وهذا الاسم من باب «سَلِس»، و«قَلِق»، فأوّه ولا ميه، وهو نادر، ليس في الأسماء مثله. والذي يدلّ أنّ لامه ياء قولهم: «يَدَيْتُ إِلَيْهِ يَدًا» إذا أوْلَيْتَه معروفًا. قال الشاعر [من الوافر]:

٧٨٩- يَدَيْتُ عَلَى ابْنِ حَسْحَاسٍ بَنٍ وَهَبٍ بِأَسْفَلِ ذِي الْجِدَاةِ يَدَ الْكَرِيمِ

= بالضمّة. «غثا»: بدل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «وسمينها»: الواو: حرف عطف، «سمين»: معطوف على «غث» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «وأنت»: الواو: حرف استئناف، «أنت»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «السّه»: خبر مرفوع بالضمّة. «السفلى»: نعت مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذر. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه. «دعيت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «نصر»: نائب فاعل مرفوع بالضمّة. وجملة «شأنك معين»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أنت السّه»: استئنافية لا محلّ لها كذلك. وجملة «دعيت نصر»: في محلّ جرّ مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «أنت السّه السفلى» حيث حذف عين الاسم (التاء) وأبقى فاءه ولا ميه.

(١) ورد الحديث في سنن ابن ماجه ١٧٧/٤؛ والسنن الكبرى ١١٨/١؛ وحلية الأولياء ١٥٤/٥؛ والكامل في الضعفاء ٤٧١/٢.

وانظر: موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٥٢٣/٥.

(٢) تقدم بالرقم ٦٨٤.

٧٨٩ - التخرّيج: البيت لمعقل بن عامر الأسدي في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٩٩/١؛ ولبعض بني أسد في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٩٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٧٨/٧؛ ولسان العرب ١٣٩/١٤ (جذا)، ٤٢١/١٥ (يدي).

اللغة والمعنى: يديت: قدّمت يدًا، أي معروفًا. يريد أنه قدّم معروفًا في أسفل هذا الموضع لابن حسحاس بن وهب، كما يفعل ذوو الكرم بها.

وَسُمِّيَتْ «النَّعْمَةُ» يَدًا؛ لِأَنَّ الإِعْطَاءَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْيَدِ، فَسُمِّيَتْ بِهَا كَمَا سَمَوْا الْحِلْفَ يَمِينًا، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَعَاطَوْنَ أَيْمَانَهُمْ عِنْدَ الْحِلْفِ، وَلَكَوْنُ الْيَدِ «فَعْلًا» جُمِعَتْ فِي الْقَلَّةِ عَلَى «أَفْعُلْ»، نَحْوُ: «أَيْدٍ»، كَمَا قَالُوا: «أَذَلْ»، وَ«أَجِرْ». وَقَالُوا: «يُدِيٌّ» مِنْ قَوْلِهِ [مَنْ الطَّوِيلُ]:

٧٩٠- [فَلَنْ أَذْكَرَ النِّعْمَانَ إِلَّا بِصَالِحٍ] فَإِنَّ لَهُ عِنْدِي يَدِيًّا وَأَنْعُمًا
وهذا الجمع أيضًا مما يدل على أَنَّ الْيَدَ «فَعْلٌ»؛ لِأَنَّ هَذَا الْجَمْعَ إِنَّمَا يَكُونُ لِمَا هُوَ
عَلَى زَنَةِ «فَعْلٍ» سَاكِنِ الْعَيْنِ نَحْوَ «عَبْدٍ»، وَ«عَبِيدٍ»، وَ«كَلْبٍ»، وَ«كَلِيبٍ»، فَاعْرِفْ.
فَأَمَّا «دَمٌ» فَأَصْلُهُ «دَمِيٌّ»؛ لِقَوْلِهِ [مَنْ الْوَافِرُ]:

جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ^(١)

وَمَنْ قَالَ: «الدَّمَوَانِ» جَعَلَهُ مِنَ الْوَاوِ، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ. وَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ، وَأَبُو

= الإِعْرَابُ: «يَدِيَّتْ»: فَعَلَ مَا ضَرَفَ مَبْنِي عَلَى السُّكُونِ لِاتِّصَالِهِ بِضَمِيرٍ رَفَعَ مَتَحَرِّكًا، وَالتَّاءُ: ضَمِيرٌ مُتَصَلٌّ
مَبْنِي فِي مَحَلِّ رَفْعٍ فَاعِلٍ. «عَلَى ابْنٍ»: جَازَ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقَانِ بِ«يَدِيَّتْ». «حَسْحَاسٌ»: مُضَافٌ إِلَيْهِ
مَجْرُورٌ بِالْكَسْرِ، وَهُوَ مُضَافٌ. «ابْنٌ»: مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالْكَسْرِ، وَهُوَ مُضَافٌ. «وَهْبٌ»: مُضَافٌ
إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالْكَسْرِ. «بِأَسْفَلٍ»: جَازَ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقَانِ بِ«يَدِيَّتْ». «ذِي»: مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالْيَاءِ
لِأَنَّهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَهُوَ مُضَافٌ. «الْجِذَاءُ»: مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالْكَسْرِ. «يَدٌ»: مَفْعُولٌ بِهِ
مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ، وَهُوَ مُضَافٌ. «الْكَرِيمُ»: مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالْكَسْرِ.
وَجُمْلَةُ «يَدِيَّتْ»: ابْتِدَائِيَّةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «يَدِيَّتْ»، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لَامَ الْفِعْلِ «يَدِي» يَاءٌ.

٧٩٠- التَّخْرِيجُ: الْبَيْتُ لَضَمِيرَةٍ بَنِ ضَمِيرَةٍ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ ٢٧٦/١٢ (زَنْم)؛ وَنَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ص ٥٣؛
وَلِلْأَعَشَى فِي لِسَانِ الْعَرَبِ ٤٢١/١٥ (يَدِي)؛ وَلِلنَّابِغَةِ الذِّبْيَانِي فِي لِسَانِ الْعَرَبِ ٥٧٩/١٢ (نَعْم)؛
وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي خَزَانَةِ الْأَدَبِ ٤٨٠/٧؛ وَسَرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٢٤٠/١؛ وَلِسَانُ الْعَرَبِ ٢٢٧/٣
(سُود)، ٣٧/١٠ (حَبَق).

اللُّغَةُ وَالْمَعْنَى: الْيَدِي: جَمْعُ يَدٍ وَهِيَ الْمَعْرُوفُ. الْأَنْعَمُ: جَمْعُ النِّعْمَةِ. يَرِيدُ أَنَّهُ لَنْ يَذْكَرَ النِّعْمَانَ
بِسُوءٍ فَهُوَ صَاحِبُ فَضْلٍ عَلَيْهِ.

الإِعْرَابُ: «فَلَنْ»: الْفَاءُ: بِحَسَبِ مَا قَبْلَهَا، «لَنْ»: حَرْفٌ نَاصِبٌ. «أَذْكَرُ»: فَعَلَ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ
بِالْفَتْحَةِ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: أَنَا. «النِّعْمَانُ»: مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ. «إِلَّا»:
حَرْفٌ حَصَرٌ. «بِصَالِحٍ»: جَازَ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقَانِ بِالْفِعْلِ «أَذْكَرُ». «فَإِنَّ»: الْفَاءُ: حَرْفٌ اسْتِثْنَاءٌ لَا مَحَلَّ
لَهُ، «إِنَّ»: حَرْفٌ مُشَبِّهٌ بِالْفِعْلِ. «لَهُ»: جَازَ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقَانِ بِخَبَرٍ مُقَدَّمٌ مَحْذُوفٌ. «عِنْدِي»: مَفْعُولٌ
فِيهِ ظَرْفٌ مَكَانٌ مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الْمَقْدَرَةُ عَلَى مَا قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَاليَاءُ: ضَمِيرٌ مُتَصَلٌّ مَبْنِي فِي
مَحَلِّ جَزٍّ مُضَافٌ إِلَيْهِ «يَدِيًّا»: اسْمُ «إِنَّ» مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ. «وَأَنْعَمًا»: الْوَاوُ: حَرْفٌ عَطْفٌ، «أَنْعَمًا»:
اسْمٌ مَعْطُوفٌ عَلَى «يَدِيًّا» مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ.

وَجُمْلَةُ «أَذْكَرُ»: بِحَسَبِ الْفَاءِ. وَجُمْلَةُ «إِنَّ لَهُ يَدِيًّا»: اسْتِثْنَائِيَّةٌ لِلتَّعْلِيلِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «يُدِيٌّ» جَمْعًا شَاذًا لِيَدٍ بِمَعْنَى الْمَعْرُوفِ وَالْعَطِيَّةِ.

(١) تَقْدَمُ بِالرَّقْمِ ٦٨٥.

العبّاس المبرّد إلى أنّ أصله «ذَمِيّ» بالتحريك، فهو «فَعَلٌ» كـ «جَبَلٍ»، وأنّ جمعه جاء مخالفاً لنظائره. قالوا: والذي يدلّ على ذلك أنّ الشاعر لما اضطرّ، عاد إلى الأصل، ألا ترى إلى قوله [من الطويل]:

فَلَسْنَا عَلَى الْأَغْقَابِ تَذْمَى كُلُّوْمُنَا وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدِّمَا^(١)
وقال الآخر [من الرمل]:

٧٩١- غَفَلْتُ ثُمَّ أَتَتْ تَطْلُبُهُ فإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ وَدَمَا
قالوا: ولا يلزم على هذا قوله [من الكامل]:

يديان بيضاوان عند محلّم^(٢)

لاحتمال أن يكون على لغة من قصر، وقال: «هذه يَدَيَّ»، و«رأيت يَدَيَّ»، و«مررت بيَدَيَّ» كـ «رَحَى» و«قَفَا». والوجه الأول، لما ذكرناه، ولأنك تجمععه في الكثرة على «دِماءٍ»، و«ذَمِيّ» على حدّ «ظَبِيّ»، و«ظَبَاءٍ» و«ظَبِيّ»، و«ذَلَوٍ»، و«دِلَاءٍ»، و«ذَلِيّ». وأما قولهما: إنّ جمعه جاء مخالفاً، فالأصل عدم مخالفة القياس، وسلوك مَحَجَّتِهِ، ومَهْمَا أَمَكَّنَ الْعَمَلُ بِهِ، فلا يُعَدَّلُ عَنْهُ، وأما قوله [من الطويل]:

ولكن على أقدامنا يقطر الدّما^(٣)

فعلى لغة من قصر، فاعرفه.

(١) تقدم بالرقم ٦٨٧.

٧٩١ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٠٧؛ والأشباه والنظائر ٩٧/٥؛ وتخليص الشواهد ص ٧٧؛ وخزانة الأدب ٧/٤٩١، ٤٩٣؛ والدرر ١/١١١؛ ووصف المباني ص ١٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٧؛ ولسان العرب ٥/٣١١ (برغز)، ١٢/٢٠ (أطم)؛ والمنصف ٢/١٤٨؛ وجمع الهوامع ١/٣٩.

المعنى: سَهت عنه وتغافلت، ثم تذكّرت، فوجدته عظاماً ودِماءً (أكلته الوحش).

الإعراب: «غفلت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، والتاء: للتأنيث. «ثم»: حرف عطف. «أتت»: يعرب إعراب (غفلت). «تطلبه»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «فإذا»: الفاء: حرف استئناف، «إذا»: ظرف زمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه، يفيد معنى المفاجأة. «هي»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «بعظام»: جازٍ ومجرور متعلّقان بخبر محذوف. «ودما»: الواو: للعطف، و«دما»: اسم معطوف على «عظام» مجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذر.

وجملة «غفلت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أتت»: معطوفة عليها لا محلّ لها كذلك. وجملة «تطلبه»: في محلّ نصب حال من فاعل «أتت». وجملة «هي بعظام»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «دما» على الأصل، على قول أبي الحسن وأبي العباس المبرّد.

(٣) تقدم بالرقم ٦٨٧.

(٢) تقدم بالرقم ٦٨٤.

فصل

[جمع المذكر الذي لم يُكسر]

قال صاحب الكتاب: والمذكر الذي لم يُكسر، يُجمع بالألف والتاء، نحو قولهم: «السُرَادِقَاتُ»، و«جِمَالُ سِبَخَلَاتٍ وَسِبَطَرَاتٍ». ولم يقولوا: «جَوَالِقَاتٍ» حين قالوا: «جَوَالِقُ». وقد قالوا: «بُونَاتٍ» مع قولهم «بُونٌ».

قال الشارح: اعلم أنَّ هذه الأسماء، لما لم يدخلها التكسير، وكانت قد تصير إلى تأنيث الجمع، تَخَيَّلُوا فِيهَا التَّأْنِيثَ، فجمعوها بالألف والتاء على حَدِّ مَا فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ، فَقَالُوا: «سُرَادِقَاتٍ»، والواحد: «سُرَادِقٌ»، وهو البيت من القُطْن. وقالوا: «جِمَالُ سِبَخَلَاتٍ»، والواحد: «سِبَخْلٌ» مثلُ «قِمَطَرٍ»، وهو البعير الضخم. وقالوا: «سِبَطَرَاتٍ»، والواحد: «سِبَطَرٌ»، أي: ممتدَّ طويل، وقالوا: «جَوَالِقُ»، ولم يقولوا: «جَوَالِقَاتٍ»، فيجمعوه بالألف والتاء حيث كَسَرُوهُ. وقالوا: «جَوَالِقُ»، و«الجَوَالِقُ»: وعاءٌ من صوف وغيره. وقالوا: «بُونَاتٍ» مع قولهم: «بُونٌ»، والواحد: «بُونٌ» بكسر الباء، وهو عمود من أعمدة الحَنِيم، فجمعوه بالألف والتاء مع أنَّهم قد كَسَرُوهُ. وذلك قليل، وما كان من هذا الجمع، فسبيلُه أن يُحْفَظَ ولا يقاس عليه.

ومن أصناف الاسم

المعرفة والنكرة

فصل

[تعريف المعرفة وأصنافها]

قال صاحب الكتاب: فالمعرفة ما دلّ على شيء بعينه، وهو خمسة أضرب: العَلَمُ الخاصُّ، والمُضْمَرُ، والمُنْهَمُ وهو شيان: أسماء الإشارة، والموصولات، والداخلُ عليه حرفُ التعريف، والمضافُ إلى أحد هؤلاء إضافة حَقِيقَةٌ.

قال الشارح: اعلم أنَّ المَعْرِفَةَ في الأصل مصدرٌ «عَرَفْتُ مَعْرِفَةً وَعِزْفَانًا»، وهو من المصادر التي وقعت موقع الأسماء، فالمراد بالمعرفة الشيء المعروف، كالمراد بنسج اليمَنُ أَنَّهُ منسوجُ اليمن، وكقوله تعالى: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾^(١)، أي: مَخْلُوقُهُ، وكذلك النكرة بمعنى المنكور، والمرادُ بالمعرفة ما خَصَّ واحدًا من الجنس، لا يتناول غيره، وذلك متعلّق بمعرفة المخاطب دون المتكلّم، إذ قد يذكر المتكلّم ما هو معروفٌ له، ولا يعرفه المخاطبُ، فيكون منكورًا، كقول القائل لمن يخاطبه: «في داري رجلٌ»، و«لي بُسْتَانٌ»، وهو يعرف الرجل والبستان، وقد لا يعرفه المتكلّم أيضًا، نحو قولك: «أنا في طَلَبِ غلامٍ أَشْتَرِيهِ، ودارٍ أَكْثَرِيهَا»، ولا يكون قصده إلى شيء بعينه.

واعلم أنَّ النكرة هي الأصل، والتعريف حادثٌ؛ لأنَّ الاسم نكرةٌ في أوّل أمره مبهمٌ في جنسه، ثمّ يدخل عليه ما يُفَرِّد بالتعريف، حتّى يكون اللفظ لواحدٍ دون سائر جنسه، كقولك: «رجلٌ»، فيكون هذا الاسم لكلّ واحد من الجنس، ثمّ يحدث عهدُ المخاطب لواحدٍ بعينه، فتقول: «الرجلُ»، فيكون مقصورًا على واحد بعينه، فالنكرة سابقةٌ، لأنّها اسم الجنس الذي لكلّ واحد منه مثلُ اسم سائر أمّتيه، وضعه الواضعُ للفصل بين الأجناس، فلا تجد معرفةً إلّا وأصلها النكرة؛ إلّا اسمَ الله تعالى؛ لأنّه لا شريك له

(١) لقمان: ١١.

سبحانه وتعالى، فالتعريفُ ثانٍ أُتي به للحاجة إلى الحديث عن كلِّ واحد من أشخاص ذلك الجنس، إذ لو حَدَّث عن النكرة، لَمَا علم المخاطَبُ عمَّن الحديث، ويزيد ما ذكرناه عندك وُضوحًا أَنَّ الإنسان حين يُولَد، فيُطَلَّق عليه حينئذ اسمُ رجل، أو امرأة، ثم يُمَيَّز باللقب، والاسم.

والمعارف خمسةٌ على ما ذكر، فمنها العَلَمُ الخاصُّ، نحو: «زيد»، و«عبد الله»، فهو معرفةٌ؛ لأنَّه موضوع بإزاء واحد بعينه لا يشركه فيه غيره، وقد تقدَّم الكلام في الأعلام في أوَّل الكتاب.

وقوله: «الخاصُّ» تحرُّزٌ من الأسماء العامة، نحو «رجل»، و«فرس» ونحوهما من أسماء الأجناس، فإنَّ الأسماء كلها أعلامٌ على مسمياتها، إلَّا أنَّ منها ما مسمَّاه عامًّا، وهو اسمُ الجنس، ومنها ما مسمَّاه خاصًّا، نحو: «زيد»، و«عبد الله»، ونحوهما. فاسمُ الجنس مسمَّاه عامًّا، والعَلَمُ مسمَّاه خاصًّا.

ومنها المُضْمَر، وهو ضربٌ من الكناية فكلُّ مضمَر كناية، وليس كلُّ كناية مضمَرًا. وإنَّما صارت المضممرات معارف؛ لأنَّك لا تُضْمِر الاسم إلَّا وقد علم السامعُ على مَنْ يعود، فلا تقول: «ضربته»، ولا «مررت به» حتى يعرفه، ويدري مَنْ هو.

ومن ذلك الأسماء المُبْهَمَة، وهي ضربان: أسماء الإشارة، والموصولات، فأما أسماء الإشارة، فنحو «ذَا»، و«ذَئْ»، و«ذَانِ»، و«تَانِ»، و«أولاء». ومعنى الإشارة الإيماء إلى حاضر، فإن كان قريبًا، نَبَّهَتْ عليه بها نحو «هذا»، و«هَآئَا»؛ وإن كان بعيدًا، أَلْحَقَتْه كَافُ الخطاب في آخره، نحو: «ذَاكَ» للفرق بينهما. ومعنى التعريف فيه أن يختصَّ واحدًا ليعرفه المخاطَبُ بحاسة البَصَر، وغيره من المعارف يختصَّ واحدًا ليعرفه بالقلب. ومن الفرق بين المضممر والمبهم، أَنَّ المضممر في الغائب يبيِّن بما قبله، وهو المظهر الذي يعود عليه المضممر، نحو قولك: «زيدٌ مررتُ به»، والمبهم الذي هو اسم الإشارة يُفَسِّر بما بعده، وهو اسمُ الجنس كقولك: «هذا الرجل والثوب» ونحوه. وقد مضى الكلام على أسماء الإشارة بما فيه مَقْنَع.

والمعنيُّ بالإبهام وقوعها على كلِّ شيء من حيوان وجماد وغيرهما، ولا تختص مسمًى دون مسمًى، هذا معنى الإبهام فيها، لا أنَّ المراد به التنكير، ألا ترى أنَّ هذه الأسماء معارفٌ لما ذكرناه فيها.

والقسم الثاني من المبهمات - وهو الاسم الموصول كـ«الَّذِي»، و«الَّتِي»، و«مَنْ»، و«مَا»، وتقدَّم الكلام عليها. وكلُّها معارفٌ بصلاتها، فبيَّانها بما بعدها أيضًا، إلَّا أنَّ أسماء الإشارة تُبيِّن باسم الجنس، والموصولات تبيِّن بالجمال بعدها. والذي يدلُّ أنَّها معارف أنَّه يمتنع دخولُ علامة النكرة عليها، وهي «رُبَّ»، وتوصَّف بالمعارف، نحو

قولك: «جاءني الذي عندك العاقل». وتقع أيضًا وصفًا للمعارف، نحو: «جاءني الرجل الذي عندك». وكلها مبهمة؛ لأنها لا تخصّ مسمًى دون مسمًى، كما كانت أسماء الإشارة كذلك.

وأما الداخل عليه الألف واللام، فنحو: «الرجل»، و«الغلام»، إذا أردت واحدًا بعينه معهودًا بينك وبين المخاطب، كقول القائل: «لقيت رجلاً»، فيقول المخاطب: «وما فعل الرجل؟» أي: المعهود بيني وبينك في الذّكر، أو تكون معه في حديث رجل، ثم يأتي ذلك الرجل، فتقول: «وَأَفَى الرَّجُلُ»، أي: الذي كنا في حديثه وذِكره وافى. فلا بدّ في تعريف العهد من ثلاثة: المذكور، والمتكلّم، والمخاطب.

وتكون اللام لتعريف الجنس، كقولك: «الدينار خيرٌ من الدرهم»، و«الرجل خيرٌ من المرأة» ولا تعني بقولك: «الدينار»، و«الرجل» شخصًا مخصوصًا تفضّله، وإنّما تريد الجنس أجمع، ويكشف عن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَآكْفِرٌ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾^(١)، فالإنسان هنا عامٌ يراد به جميع الآدميين، بدليل استثناء الجمع منه؛ لأنّه إنّما يُستثنى الأقلُّ من الأكثر، ومحال استثناء الأكثر من الأقل. وللألف واللام أقسامٌ تُذكر في موضعها من الكتاب، إن شاء الله تعالى.

ومن الفرق بين تعريف العهد، وتعريف الجنس أنّ العهد لا بدّ فيه من تقديم مذكور، ولذلك يحسن أن يقع موقعه المضمّر فتقول: «جاءني رجلٌ»، و«فعل الرجل» وإن شئت قلت: «وفعل» على إضماره لتقدّم ذكره، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾^(٢)، لو كان كلامًا، لجاز أن يقال: «معه» وليس كذلك الجنس، فاعرفه.

[أعرف المعارف]

قال صاحب الكتاب: وأعرّفها المضمّر، ثمّ العلم، ثمّ المبهّم، ثمّ الداخل عليه حرفُ التعريف، وأما المضاف، فيعتبر أمره بما يضاف إليه. وأعرف أنواع المضمّر ضميرُ المتكلّم، ثمّ المخاطب، ثمّ الغائب.

قال الشارح: اعلم أنّ المعارف، وإن اشتركت في أصل التعريف، فهي تتفاوت في ذلك، فبعضها أعرف. فكلّما كان الاسم أخصّ، كان أعرف. وقد انقسموا في القول بأعرف المعارف بحسب انقسام المعارف، فقال قومٌ: أعرف المعارف المضمّر، ثمّ الاسم العلم، ثمّ المبهّم، ثمّ ما فيه الألف واللام. واحتجوا بأنّ المضمّر لا اشتراك فيه لتعنيته بما

(١) العصر: ٢ - ٣.

(٢) الشرح: ٥ - ٦.

يعود إليه، ولذلك لا يوصف، ولا يوصف به، وليس كذلك العَلَمُ، فإنه يقع فيه الاشتراك، ويُميز بالصفة.

وذهب آخرون إلى أن الاسم العلم أعرف المعارف، ثم المضممر، ثم المبهم، ثم ما عُرف بالألف واللام، وهو مذهب الكوفيين^(١)، وإليه ذهب أبو سعيد السيرافي. واحتجوا بأن العلم لا اشتراك فيه في أصل الوضع، وإنما تقع الشُّركة عارضةً، فلا أثر لها. قالوا: والمضممر يصلح لكل مذكور، فلا يخص شيئاً بعينه، وقد يكون المذكور قبله نكرة، فيكون نكرة أيضاً على حسب ما يرجع إليه، ولذلك تدخل عليه «رُب» من قولهم: «رُبُّه رجلاً».

وذهب قومٌ إلى أن المبهم أعرف المعارف، ثم المضممر، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام، وهو رأي أبي بكر بن السَّراج، واحتجَّ بأن اسم الإشارة يتعرَّف بشيئين: بالعين، والقلب، وغيره يتعرَّف بالقلب لا غير. وهو ضعيف؛ لأنَّ التعريف أمر راجع إلى المخاطب دون المتكلم، وما ذكره يرجع إلى معرفة المتكلم، وأما المخاطب، فلا عِلْم له بما في نفس المتكلم.

والمذهب الأول، وعليه الأكثر، وهو مذهب سيبويه لما ذكرناه؛ وأما قولهم: إنه قد يعود إلى نكرة، فيكون نكرة، فنقول: لا نُسَلِّمُ أنه يكون نكرة؛ لأننا نعلم قطعاً من غني بالضمير؛ وأما دخول «رُب» عليه في «رُبُّه»، فهو شاذٌّ مع أنه يُفسَّر بما بعده، فصار بمنزلة النكرة المتقدمة، والأسماء الأعلام أعرف من أسماء الإشارة؛ لأنَّ الأعلام تُوصف، ولا يُوصف بها، وذلك دليلٌ على ضَعْف التعريف فيها، ولذلك قلنا بانحطاط تعريفها عن المضممرات. وأسماء الإشارة توصف، ويوصف بها، والصفة لا تكون أخص من الموصوف. وجواز الوصف بالاسم، ووصفه مؤذنٌ بوهن تعريفه وضغفه، ألا ترى أنك إذا قلت: «زيدٌ الطويل»، فـ«الطويل» أعمُّ من «زيد» وحده؛ لأنَّ الطويل كثير، وزيدٌ أخصُّ من «الطويل».

وأسماء الإشارة أعرف مما فيه الألف واللام لما ذكرناه، فالألف واللام أبهم المعارف وأقربها من النكرات، ولذلك قد نُعِتَتْ بالنكرة كقولك: «إني لأمرٌ بالرجل غيرك، فينفعني، وبالرجل مثلك، فيُعطيني»؛ لأنك لا تقصد رجلاً بعينه. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾^(٢)، جعل «غَيْرًا» نعتاً لـ«الَّذِينَ»، وهي في مذهب الألف واللام التي لم يقصد بها شيء بعينه. ويدلُّ على ذلك أنَّ من المعرَّف بالألف واللام ما يستوي في معناه ما فيه الألف واللام، وما لا

(١) انظر المسألة الأولى بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين

والكوفيين». ص ٧٠٧ - ٧٠٩.

(٢) الفاتحة: ٦ - ٧.

لَمْ فِيهِ، نحو: «شَرِبْتُ مَاءَ وَالْمَاءِ»، و«أَكَلْتُ خُبْزًا وَالْخُبْزَ»؛ ولذلك امتنع أن يُنْعَتَ ما فيه الألفُ واللام بالمبهم.

وأما المضاف، فيُعتبر أمره بما يضاف إليه، فحكمُ المضاف حكمُ المضاف إليه، فإذا ما أُضيف إلى المضمر أعرفُ ممَّا أُضيف إلى العلم، وما أُضيف إلى العلم أعرفُ ممَّا أُضيف إلى المبهم، وما أُضيف إلى المبهم أعرفُ ممَّا أُضيف إلى ما فيه الألفُ واللام. فعلى هذا لا تصف العلم بما أُضيف إلى المضمر، فلا تقول: «مررت بزيد أخيك» على الوصف، ويجوز على البديل، ولا تصف المبهم بما أُضيف إلى مضمرٍ أو عَلِمَ، فلا تقول: «مررت بهذا أخيك، أو صاحبِ عمرو» على النعت، ولا تصف ما فيه الألف واللام بما أُضيف إلى غيره ممَّا لا لَمْ فِيهِ.

واعلم أنَّ المضمرات، وإن كانت أعرفَ المعارف، إلَّا أنها تَتَفَاوَتْ أيضًا في التعريف، فبعضُها أعرفُ من بعض، فأعرفُها وأخصُّها ضميرُ المتكلم، نحو: «أنا»، والتاء في «فعلتُ»، والياء في «غلامي»، و«ضَرَبَنِي»؛ لأنَّه لا يُشَارِكُ المتكلمَ أحدٌ، فيدخل معه، فيكونُ ثَمَّ لَبَسٌ. ثمَّ المخاطب، وإنَّما قلنا: إِنَّ المخاطبَ منحطٌ في التعريف عن المتكلم؛ لأنَّه قد يكون بحضرته اثنان أو أكثر، فلا يُعْلَمُ أَيُّهُم يَخاطَبُ. ثمَّ الغائب، وإنَّما انحطَّ ضميرُ الغائب عنهما؛ لأنَّه قد يكون كنايةً عن معرفة وعن نكرة، حتى قال بعضُ النحويين: إِنَّ كناية النكرة نكرةٌ، ولذلك أجازوا «رُبَّ رجلٍ وأخيه». فهذا ترتيبُها في التعريف، فاعرفه.

[تعريف النكرة]

قال صاحب الكتاب: والنكرة ما شاع في أُمَّتِه، كقولك: «جاءني رجلٌ»، و«ركبتُ فرسًا».

قال الشارح: قد تقدَّم أن النكرة أصلٌ للمعرفة ومتقدِّمةٌ عليها، وهي كلُّ اسم يتناول مسمَّيَّين فصاعدًا على سبيل البديل، فهو نكرةٌ، وذلك نحو: «رَجُلٌ»، و«فَرَسٌ». ألا ترى أن «رجلاً» يصلح لكلِّ ذَكَرٍ من بني آدم، و«فرسٌ» يصلح لكلِّ ذِي أَرْبَعٍ صَهَالٍ. وعلامتها أن تحسن فيها «رُبَّ» واللام، نحو: «رُبَّ رجلٍ والرجل».

وبعض النكرات أنكرٌ من بعض، فما كان أكثرَ عُمومًا، كان أوغَلَ في التنكير، فعلى هذا «شَيْءٌ» أنكرٌ من «جِسْمٍ»؛ لأنَّ كلَّ جِسْمٍ شَيْءٌ؛ وليس كلُّ شَيْءٍ جِسْمًا، و«جِسْمٌ» أنكرٌ من «حَيَوَانٍ»؛ لأنَّ كلَّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ، وليس كلُّ جِسْمٍ حَيَوَانًا، و«حَيَوَانٌ» أنكرٌ من إنسان، و«إنسانٌ» أنكرٌ من «رجلٍ» و«امرأةٍ»، فاعرف ذلك.

ومن أصناف الاسم

المذكر والمؤنث

فصل

[تعريف المذكر والمؤنث]

قال صاحب الكتاب: المذكر ما خلا من العلامات الثلاث التاء والألف والياء، في نحو: «عُرْفَةٌ»، و«أَرْضٌ»^(١)، و«خُبْلَى»، و«خَمْرَاء»، و«هَذِي»، والمؤنث ما وُجدت فيه إحداهن.

* * *

قال الشارح: التذكير والتأنيث معنيان من المعاني، فلم يكن بد من دليل عليهما، ولما كان المذكر أصلاً، والمؤنث فرعاً عليه؛ لم يحتج المذكر إلى علامة؛ لأنه يُفهم عند الإطلاق، إذ كان الأصل، ولما كان التأنيث ثانياً، لم يكن بد من علامة تدل عليه، والدليل على أن المذكر أصل أمران: أحدهما مجيئهم باسم مذكر يعُم المذكر والمؤنث، وهو شيء. الثاني أن المؤنث يفتقر إلى علامة. ولو كان أصلاً، لم يفتقر إلى علامة، كالنكرة لما كانت أصلاً، لم تفتقر إلى علامة. والمعرفة لما كانت فرعاً، افتقرت إلى العلامة، ولذلك إذا انضم إلى التأنيث العَلَمِيَّة، لم ينصرف، نحو: «رَيْتَب»، و«طَلْحَة»، وإذا انضم إلى النكرة، انصرف، نحو: «جَفْنَة»، و«قَصْعَة». فإذا قد صار المذكر عبارة عن ما خلا من علامات التأنيث، والمؤنث ما كانت فيه علامة من العلامات المذكورة.

وعلامات التأنيث ثلاثة: التاء، والألف، والياء. والكلام: أسماء وأفعال وحروف، والذي يؤنث منها الأسماء دون الأفعال والحروف؛ وذلك من قبل أن الأسماء تدل على مسميات تكون مذكّرة ومؤنثة، فتدخل عليها علامة التأنيث أمانة على ذلك، ولا يكون ذلك في الأفعال، ولا الحروف.

أما الأفعال؛ فلأنها موضوعة للدلالة على نسبة الحدث إلى فاعلها، أو مفعولها من نحو: «ضَرَبَ زيد»، و«ضَرَبَ عمرو»، فدلالتها على الحدث ليست من جهة اللفظ، وإنما هي التزام، فلما لم تكن في الحقيقة بإزاء مسميات؛ لم يدخلها

(١) التاء فيها مقدرة.

التأنيث. وأمر آخر أن مدلولها الحدث، وهي مشتقة منه، والحدث جنس مذكر، ولذلك قال سيويه: لو سُميت امرأة بـ«نعم»، و«بش»، لانصرافاً؛ لأن الأفعال مذكّرة.

فأما لحاق العلامة بها من نحو: «قامت هند»، و«قعدت سعاد»، فلتأنيث الفاعل لا لتأنيثها في نفسها، وهذا أحد ما يدل أن الفاعل كجزء من الفعل، وذلك أن الأصل، إذا أريد تأنيث كلمة، أن يلحق عَلمُ التأنيث تلك الكلمة، فأما لحاق العلامة بكلمة والمراد غيرها، فلا، فدل ذلك على أن الفعل والفاعل كجزء واحد.

وأما الحروف؛ فلأنها لا تدل على معنى تحتها، وإنما تحيي لمعنى في الاسم والفعل؛ فهي لذلك في تقدير الجزء من الاسم والفعل، وجزء الشيء لا يؤنث. وقد جاء منها ثلاثة أحرف، وهي «لا»، و«ثم»، و«رُب»، على التشبيه بالفعل، إذ كانت تكون عاملة.

وعلامات التأنيث ثلاثة على ما ذكر: التاء، والألف، والياء، وقد أضاف غيره الكسرة، في نحو: «فَعَلَتِ يا امرأة»، فصارت العلامات أربعة. فأما التاء، فتكون علامة للتأنيث تلحق الفعل، والمراد تأنيث الفاعل على ما ذكرنا في نحو: «قامت هند»، و«قعدت جُمْلُ». وهذه التاء إذا لحقت الأفعال، كانت ثابتة لا تنقلب في الوقف، نحو: «قامت هند»، و«هند قامت». وإذا لحقت الاسم، نحو: «قائمة»، و«قاعدة»، أبدل منها الهاء في الوقف، فتقول: «هذه قائمة، وقاعدة».

وفي هذه التاء مذهبان: أحدهما: وهو مذهب البصريين - أن التاء الأصل، والهاء بدل منها، والثاني - وهو مذهب الكوفيين - أن الهاء هي الأصل. والحق الأول، والدليل على ذلك أن الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواضع التغيير. ألا ترى أن من قال في الوقف: «هذا بَكَزَ»، و«مررت ببَكَزَ»، فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف، فإنه إذا وصل، عاد إلى الأصل من إسكان الكاف، وكذلك من قال في الوقف: «هذا خَالِدٌ» فضعف، فإنه إذا وصل لا يفعل ذلك، بل يخفف الدال، على أن من العرب من يُجري الوقف مجرى الوصل، فيقول: «هذا طَلَحَتْ»، و«عليكم السلام والرحمت» وقال [من الرجز]:

بل جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتِ^(١)

وأشدُّ قُطْرُبَ [من الرجز]:

٧٩٢- اللُّهُ نَجَاكَ بِكَفِّي مُسْلِمَتِ من بَغْدِمَا وَبَغْدِمَا وَبَغْدِمَتِ
صارت نفوسُ القَوْمِ عِنْدَ الْغُلْصَمَتِ وكادتِ الحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتِ

(١) تقدم بالرقم ٣٤٤.

٧٩٢- التخريج: الرجز لأبي النجم الرازي في الدرر ٢٣٠/٦؛ وشرح التصريح ٣٤٤/٢؛ ولسان العرب ٤٧٢/١٥ (ما)؛ ومجالس ثعلب ٣٢٦/١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٣/١؛ وأوضح المسالك ٣٤٨/٤؛ وخزانة الأدب ١٧٧/٤، ٣٣٣/٧؛ والخصائص ١٦٠/١، ١٦٣، ٥٦٣/٢ =

وقد أجروها في الوصل على حدّ مجراها في الوقف. من ذلك ما حكاه سيبويه^(١) من قولهم في العدد: «ثَلَاثَةُ أَرْبَعَةٍ»، وعلى هذا قالوا في الوصل: «سَبَسَبًا»^(٢)، وكَلْكَلًا»^(٣). وهو قليل من قبيل الضرورة. فلما كان الوصل ممّا يجري فيه الأشياء على أصولها، وكان الوقف ممّا يتغيّر فيه الأشياء عن أصولها في غالب الأمر، ورأينا علّم التأنيث في الوصل تاء، وفي الوقف هاء، نحو: «ضاربه»، و«قائمه»؛ علمنا أنّ الهاء في الوقف بدل من التاء في الوصل، وأنّ التاء هي الأصل.

وأما الألف، فقد تكون للتأنيث، وذلك نحو الألف في «حُبْلَى»، و«سَكْرَى»،

= شرح الأشموني ٧٥٦/٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٩/٢؛ والمقاصد النحويّة ٥٥٩/٤؛ وجمع الهوامع ١٥٧/٢، ٢٠٩.

اللغة: مسلمت: أي مسلمة. بعدمت: أي بعدما. الغلصمت: أي الغلصمة، وهي رأس الحلقوم، أو أصل اللسان. أمت: أي أمة، وهي غير الحرّة.

الإعراب: «الله»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «نَجَاكَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتححة المقدّرة على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو»، والكاف ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «بكفّي»: الباء حرف جرّ، «كفّي»: اسم مجرور بالياء لأنّه مثنى، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «نَجَى»، وهو مضاف. «مسلمت»: مضاف إليه مجرور بالفتحة بدلاً من الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة والتأنيث وحرك بالسكون للضرورة الشعرية. «من»: حرف جرّ. «بعد»: اسم مبني في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «نَجَاكَ». «ما»: المصدرية. «وبعدما»: الواو حرف عطف، «بعدما»: معطوفة على «بعدما» السابقة. «وبعدمت»: الواو حرف عطف، «بعدمت»: معطوفة على «بعدما»، وقد قلبت الألف في «ما» تاء ساكنة للوقف. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محلّ جرّ بالإضافة. «صارت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء للتأنيث. «نفوس»: اسم «صار» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «القوم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «عند»: ظرف مكان متعلّق بمحذوف خبر «صار»، وهو مضاف. «الغلصمت»: مضاف إليه مجرور بالكسرة منع من ظهورها السكون مراعاة للرّوي. «وكادت»: الواو حرف عطف، «كادت»: من أفعال المقاربة، والتاء للتأنيث وحركت بالكسر منعاً من التّقاء الساكنين. «الحرّة»: اسم «كاد» مرفوع بالضمة الظاهرة. «أن»: حرف نصب. «تدعى»: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذر، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هي». «أمت»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة منع من ظهورها السكون مراعاة للرّوي. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل نصب خبر «كاد».

وجملة «نَجَاكَ»: في محل رفع خبر للمبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «مسلمت» و«الغلصمت» و«أمت» حيث لم يبدل تاء التأنيث في الوقف هاء، بل أبقاها على حالها. أما قوله: «بعدمت» فالأصل «بعدما» فأبدل ألف «ما» هاء، ثم أبدلها تاء ليوافق بذلك قوافي بقية الأبيات.

(١) الكتاب ٢٦٥/٣.

(٢) السبب: المفازة، والأرض القفر البعيدة. (لسان العرب ١/٤٦٠ (سبب)).

(٣) الكلّكل: الصدر. (لسان العرب ١١/٥٩٦ (كلل)).

و«غَضَبِي»، و«جُمَادَى»، و«حُبَارَى»، فهذه كلها وما يجري مجراها للتأنيث، يدلّ على ذلك أنك لا تُؤنّنها في النكرة، قال الفرزدق [من الطويل]:

٧٩٣- وأشلاء لَحْمٍ مِنْ حُبَارَى يَصِيدُهَا لَنَا قَانِصٌ مِنْ بَغْضٍ مَا يَتَخَطَّفُ
والفرق بين تأنيث التاء في «قائمة»، و«قاعدة»، والتأنيث بالألف فيما ذكرنا أنّ التاء تدخل في غالب الأمر كالمنفصلة ممّا دخلت عليه؛ لأنها تدخل على اسم تامّ الفائدة لإحداث معنى آخر، وهو التأنيث، فكانت كاسم ضُمّ إلى اسم آخر، نحو: «حَضَرَمَوْتُ»، و«بَغْلَبْتُ».

ويدلّ على ذلك أمورٌ منها: أنّك تفتح ما قبل التاء كما تفتح ما قبل الاسم الثاني من الاسمين، فتقول: «قائمة»، و«طلحة»، كما تقول: «حَضَرَمَوْتُ»، تفتح ما قبل الآخر. ومنها أنّك إذا صغرت ما في آخره تاء التأنيث، فإنّك تُصغّر الصدر، ثم تأتي بالتاء، نحو: «طَلْحَةُ»، و«طَلِيحَةُ»، و«تَمْرَةُ»، و«تُمَيْرَةُ»، كما تصغّر الصدر من الاسمين المركبين، ثم تأتي بالآخر، نحو: «حُضَيْرَمَوْتُ».

ومما يدلّ على انفصالها وأنّ الكلمة لم تُبْنَ عليها، أنّك تحذفها في التكسير، فتقول في تكسير «جَفْنَةٍ»: «جِفَانٌ»، وفي «قَضْعَةٍ»: «قِصَاعٌ». وليست الألف كذلك، بل تثبت في التكسير، فتقول في «حُبْلَى»: «حَبَالَى»، وفي «سَكَرَى»: «سَكَارَى»؛ لأنّ الكلمة بُنيت عليها بناء سائر حروفها، كما تقول في «جَعْفَرٍ»: «جَعَاْفِرٌ»، وفي «زَبْرَجٍ»: «زَبَارَجٌ».

فإن قيل: فما بالكم تقولون في تكسير «قَرْقَرَى»^(١)، و«جَحْجَبَى»^(٢): «قَرَارِقُزٌ»، و«جَحَاجِبُ»؟ بحذف الألف؟ قيل: لم يحذفوا الألف هنا على حدّ حذف التاء في

٧٩٣- التخرّيج: البيت للفرزدق في ديوانه ٢٦/٢؛ وجمهرة أشعار العرب ص ٨٧٩.

اللغة: أشلاء: جمع شلو وهو العضو يلحمه وعظمه. الحبارى: طيور برية كالحمام. القانص: الصياد.

الإعراب: «وأشلاء»: الواو: بحسب ما قبلها، «أشلاء»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «لحم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «من حبارى»: جازّ ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ. «يصيدها»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «لنا»: جازّ ومجرور متعلّقان بـ(يصيد). «قانص»: فاعل مرفوع بالضمّة «من بعض»: جازّ ومجرور متعلّقان بـ(يصيد). «ما»: حرف مصدري. «يتخطف»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والمصدر المؤول من «ما يتخطف» في محلّ جرّ مضاف إليه: من بعض خطفِهِ. وجملة «أشلاء لحم مقدودة من حبارى»: بحسب الواو. وجملة «يصيدها»: في محلّ جرّ صفة للحبارى.

والشاهد فيه قوله: «من حبارى» غير منوّنة، وهذا دلالة على تأنيثها.

(١) قَرْقَرَى: أرض باليمامة. (معجم البلدان ٣٢٦/٤).

(٢) جَحْجَبَى: حيّ من الأنصار. (لسان العرب ٢٥٣/١) (جحجب).

«جِفَانٍ»، و«قِصَاعٍ»، وإنّما حذفوها لوقوعها خامسةً، كما يحذفون الخامسَ الأصلي في «سَفَرَجَلٍ»، و«سَفَارَجٍ»، و«فَرَزْدَقٍ»، و«فَرَاذِدَ».

فإن قيل الهمزة أيضًا في «حَمَرَاءَ»، و«خَضْرَاءَ»، و«صَحْرَاءَ»، و«عَذْرَاءَ»، تفيد التأنيث، فما بالكم لم تذكروها مع علامات التأنيث؟ قيل: الهمزة في الحقيقة ليست علمًا للتأنيث، وإنّما هي بدلٌ من الألف في مثل «حُبْلَى»، و«سَكْرَى». وإنّما وقعت بعد ألفٍ قبلها زائدةٌ للمدّ، فالتقى ألفان زائدتان، الأولى المزيدةٌ للمدّ، والثانيةٌ للتأنيث، فلم يكن بدّ من حذف إحداهما أو تحريكها. فلم يجرِ الحذفُ في واحدةٍ منهما، أمّا الأولى؛ فلو حُذفت، لذهب المدّ، وقد بُنيت الكلمة ممدودةً، وأمّا الثانية، فلو حُذفت، لزال علمُ التأنيث، وهو أفحشُ من الأوّل. فلمّا امتنع حذفُ إحداهما، ولم يجرِ اجتماعُهما لسكونهما، تَعَيَّنَ تحريكُ إحداهما، فلم يكن تحريكُ الأولى؛ لأنّها لو حُرّكت، لفارقت المدّ، والكلمةُ مبنيةٌ على المدّ، فوجب تحريكُ الثانية. ولمّا حُرّكت، انقلبت همزةٌ؛ فقيل: «صَحْرَاءَ»، و«حَمَرَاءَ». فثبت بما ذكرنا أنّ الهمزة بدلٌ من ألف التأنيث.

فإن قيل: ولمَ قلت: إنّ الهمزة بدلٌ من ألف التأنيث؟ وهَلَا قلت: إنّها أصلٌ في التأنيث كالتاء والألف. قيل عنه جوابان: أحدهما أنّا لم نَرَهُم أثّروا بالهمزة في غير هذا الموضع، وإنّما يؤثّرون بالتاء والألف في نحو: «حَمْرَةٌ»، و«حُبْلَى»، فكان حملُ الهمزة في «صحراء» وبابه على أنّها بدلٌ من ألف التأنيث أولى، وقد تقدّم نحو من ذلك. الثاني أنّا قد رأيناهم لمّا جمعوا شيئًا ممّا في آخره همزةُ التأنيث، أبدلوها في الجمع ياءً، ولم يُحَقِّقوها، وذلك قولهم في جمع «صَحْرَاءَ»، و«خَبْرَاءَ»: «صَحَارِيٌّ»، و«خَبَارِيٌّ». ولو كانت أصلًا غيرَ منقلبة، ل جاءت ظاهرةً، نحو قولهم في «قُرَاءٍ»: «قَرَارِيٌّ» وفي «كوكب دُرِّيٍّ»: «دُرَارِيٌّ»، فظهرت الهمزة هاهنا حيث كانت أصلًا؛ لأنّه من «قَرَأْتُ»، و«دَرَأْتُ». فأما قول بعض النحويين: أَلْفِي التأنيث، فتقريبٌ وتجوّزٌ. والحقُّ ما ذكرناه، وذلك أنّهما لمّا اصطحبتا، وبُنيت الكلمة عليهما، أطلقوا على ألف المدّ ألفَ التأنيث، فقالوا: أَلَفَا التأنيث.

وأما الياء، فقد تكون علامةً للتأنيث في نحو: «اضْرِبِي»، و«تَضْرِبِينَ»، ونحوهما، فإنّ الياءَ فيهما عند سبويه ضميرُ الفاعل، وتفيد التأنيث، كما أنّ الواو في «اضْرِبُوا»، و«يَضْرِبُونَ» ضميرُ الفاعل، وتفيد التذكير. وهي عند الأخفش وكثيرٍ من النحويين حرفٌ دالٌّ على التأنيث بمنزلة التاء في «قَامَتْ»، والفاعل ضميرٌ مستكنٌ، كما كان كذلك مع المذكر في «اضْرِبْ»؛ فأما الياء في «هَذِي»، فليست علامةً للتأنيث كما ظنّ، وإنّما هي عينُ الكلمة، والتأنيث مستفاد من نفس الصيغة. وعلى قياس مذهب الكوفيين تكون الياء للتأنيث؛ لأنّ الاسم عندهم الذال وحدها، والألف من «ذَا» مزيدةٌ، وكذلك الياء مزيدةٌ للتأنيث، فالمؤنث ما وُجد فيه إحدى هذه العلامات.

[المؤنث الحقيقي والمؤنث المجازي]

قال صاحب الكتاب: والتأنيث على ضربين: حقيقي كتأنيث «المرأة» أو «الناقعة»، ونحوهما مما بإزائه ذكر في الحيوان، وغير حقيقي كتأنيث «الظلمة»، و«النخل»، ونحوهما مما يتعلق بالوضع والاصطلاح. والحقيقي أقوى، ولذلك امتنع في حال السعة^(١) «جاء هنذا»، وجاز: «طلع الشمس»، وإن كان المختار «طلعت». فإن وقع فصل، استجيز نحو قولهم: «حضر القاضي امرأة»، وقول جرير [من الوافر]:

٧٩٤- لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطُ لَأُمٍّ سَوْءٍ [عَلَى بَابِ أَسْتَهَا ضَلَبَ وَشَامَ]
وليس بالواسع، وقد رده المبرّد، واستحسن نحو قوله تعالى: ﴿فَمِنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾^(٢)،
﴿وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾^(٣).

* * *

قال الشارح: اعلم أن المؤنث على ضربين كما ذكر: حقيقي. وغير حقيقي، فالمؤنث الحقيقي التأنيث، والمذكر الحقيقي التذكير معلومان؛ لأتهما محسوسان، وذلك ما كان للمذكر منه فرج خلاف فرج الأنثى، كالرجل والمرأة، وإن شئت أن تقول: ما كان بإزائه ذكر في الحيوان، نحو: «امرأة»، و«رجل»، و«ناقعة»، و«جمل»، و«أتان»، و«غير»، و«رخل»، و«حمل» وذلك يكون خِلقة الله تعالى. وغير الحقيقي أمر راجع إلى اللفظ بأن تُقرَن به علامة التأنيث من غير أن يكون تحتها معنى، نحو: «البشري».

(١) أي: في غير الضرورة.

٧٩٤- التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ٢٨٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٨، ٤٠٥؛ وشرح التصريح ٢٧٩/١؛ ولسان العرب ٥٢٩/١ (صلب)؛ والمقاصد النحوية ٤٦٨/٢؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١٧٥/١؛ وجواهر الأدب ص ١١٣؛ والخصائص ٤١٤/٢؛ والأشموني ١٧٣/١؛ والمقتضب ١٤٨/٢، ٣٤٩/٣؛ والممتع في التصريف ٢١٨/١.

الإعراب: «لقد»: اللام: واقعة في جواب اسم مقدّر، و«قد»: حرف تحقيق. «ولد»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الأخيطل»: مفعول به منصوب. «أم»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «سوء»: مضاف إليه مجرور. «على باب»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، وهو مضاف. «استها»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «صلب»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «وشام»: الواو حرف عطف، و«شام»: معطوف على «صلب» مرفوع. وجملة القسم المحذوفة ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لقد ولد...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «على باب استها...»: في محل رفع نعت «أم».

والشاهد فيه قوله: «لقد ولد الأخيطل أم سوء» حيث لم يصل بالفعل تاء التأنيث مع أن فاعله مؤنث حقيقي، وذلك لفصله عن فاعله بالمفعول، وهذا جائز، والتأنيث أكثر.

(٢) البقرة: ٢٧٥.

(٣) الحشر: ٩.

و«الذَكَرَى» و«صَحْرَاءَ»، و«عَذْرَاءَ»، و«غُرْفَةً»، و«ظُلْمَةً». وذلك يكون بالاصطلاح ووَضْع الواضع، ف«البشرى»، و«الذكرى»، مؤنثان بأن دخل عليهما ألفُ التانيث المقصورةُ. و«صحراء»، و«عذراء»، ونحوهما مؤنثان بالألف الممدودة، و«غرفة»، و«ظلمة»، مؤنثان بالتاء، و«نَعْلٌ»، و«قِدْرٌ»، ونحوهما من مثل «شَمْسٍ»، و«فَرَسٍ»، و«هِنْدٍ»، و«جُمْلٌ»، علامةُ التانيث فيها مقدرةٌ، يدلّ على ذلك ظهورُها في التصغير، نحو: «نُعَيْلَةٍ»، و«قُدَيْرَةٍ».

واعلم أنّ التانيث الحقيقي أقوى من التانيث اللفظي؛ لأنّ المؤنث الحقيقي يكون تانيثه من جهة اللفظ والمعنى من حيث كان مدلوله مؤنثاً. وغيرُ الحقيقي شيء يختصّ باللفظ من غير أن يدلّ على معنى مؤنثٍ تحته، فكان التانيث المعنوي أقوى لِمَا ذكرناه. ويلزم فعله علامةُ التانيث في نحو: «قامت المرأة»، و«ذهبت الجارية»، فتلحق التاء الفعلَ للإيذان بأنّ فاعله مؤنثٌ، كما تلحقه علامةُ التثنية والجمع في نحو: «قاما أخواك»، و«قاموا إخوتك» للإيذان بَعْدَ الفاعلين.

فإن قيل: الاختيار «قام أخواك»، و«قام إخوتك»، فما بالك توجب إلحاق العلامة في المؤنث، نحو: «قامت هندٌ؟» فالجواب: أنّ الفرق بينهما أنّ التانيث معنى لازم لا يصحّ انتقاله عنه إلى غيره، وليس كذلك التثنية والجمع، فإنهما غيرُ لازمين، إذ الاثنان قد يُفارق أحدهما الآخر، فيصير واحداً، ويزيدان، فيصيران جمعاً. وكذلك الجمع، قد ينقص فيصير ثنيةً، وليس التانيث كذلك، فللزوم معنى التانيث؛ لزمت علامته، ولعدم لزوم معنى التثنية والجمع؛ لم تلزم علامتهما.

فإن فصل بينهما فاصلاً من مفعول أو ظرف أو جازّ ومجرور، جاز سقوط علم التانيث، نحو قولهم: «حَضَرَ القاضي اليوم امرأةٌ»، لما فصل بالظرف والمفعول؛ حسن تركُ العلامة؛ لأنّ الفاصل سدّ مسدّد علم التانيث مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التانيث، فأما قول جرير [من الوافر]:

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطُ لَأُمِّ سَوٍّ عَلَى بَابِ اسْتِهَا ضَلْبٌ وَشَامٌ

الشاهد فيه إسقاط علم التانيث من الفعل مع كون تانيث الفاعل حقيقياً لوجود الفصل بالمفعول. يهجو به بذلك؛ و«الضَلْبُ» جمع «ضَلِيبٍ»، وأصله: «ضَلْبٌ»، مثل: «كُثِيبٌ»، و«كُثْبٌ». وإنّما الإسكان لضرب من التخفيف. و«الشامُ» جمع «شَامَةٍ» يُعَلِّمه أنّه عارفٌ بذلك المكان منها، ومثله قول الآخر [من البسيط]:

٧٩٥- إِنَّ امْرَأَةً غَرَّةً مِنْكُنَّ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدِكَ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورٌ

٧٩٥ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٧٤؛ وتخليص الشواهد ص ٤٨١؛ والخصائص ٢/ ٤١٤؛ والدرر ٦/ ٢٧١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٣؛ ولسان العرب ١١/ ٥ (غرر)؛ واللمع ص ١١٦؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٧٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٧١.

لم يقل: «غَرَّتُهُ»؛ لمكان الفصل، ولو قاله، لكان أحسن. وفي الكتاب العزيز: ﴿لَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾^(١). وقد ردّ أبو العباس إسقاط العلامة مع المؤنث الحقيقي، ومنع منه، وإن كان بينهما فصل، واحتجّ بأنّه قد يشترك الرجال والنساء في الأسماء. قال الشاعر [من الطويل]:

٧٩٦- تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إِلَى مَالِكٍ أَغْشَوِ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
فـ«هند» هنا اسم رجل. وقال الآخر [من الرجز]:

٧٩٧- يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ إِنَّ أَكْ دَخْدَاحًا فَأَنْتِ أَقْصَرُ

= الإعراب: «إِنْ»: حرف مشبّه بالفعل. «امراً»: اسم «إِنْ» منصوب. «غَرّه»: فعل ماضٍ، والهاء ضمير في محلّ نصب مفعول به. «مكنن»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «واحدة». «واحدة»: فاعل «غَرّ» مرفوع. «بعدي»: ظرف متعلّق بـ«غَرّ»، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «وبعدك»: الواو: حرف عطف، بعدك: معطوفة على «بعدي»، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «في الدنيا»: جار ومجرور متعلّقان بـ«مغرور»، أو بصفة محذوفة لـ«امرى». «المغرور»: اللام: المرحّلة، مغرور: خبر «إِنْ» مرفوع.

وجملة (إِنْ امرأ غَرّه...) الاسمية: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة (غَرّه...) الفعلية: في محلّ نصب نعت لـ«امراً».

والشاهد فيه قوله: «غَرّه مكنن واحدة»، فالفاعل هنا مؤنث حقيقي، ولم يؤنث له الفعل للفاصل بين الفعل وفاعله بقوله: «مكنن»، ويذكر علامة التانيث في مثل هذه الحال أرجح من حذفها.

(١) القصص: ٢٥.

٧٩٦- التخرّيج: البيت بلا نسبة في شرح التصريح ٣٣٩/٢؛ والمقاصد النحوية ٥٥٨/٤.

اللغة: رغب عن: مال. عشا النار: رآها ليلاً فقصدها. هند: علم رجل.

المعنى: يقول: لقد اجتزت هذا الرجل تحاشياً لقتاله إلى مالك كريم مضاف.

الإعراب: «تجاوزت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «هنداً»: مفعول به منصوب. «رغبة»: مفعول لأجله منصوب. «عن قتاله»: جار ومجرور متعلّقان بـ«رغبة»، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «إلى مالك»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تجاوزت». «أعشوا»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «إلى ضوء»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أعشوا»، وهو مضاف. «ناره»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة: «تجاوزت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أعشوا». في محلّ جرّ نعت «مالك».

والشاهد فيه مجيء «هند» علماً على مُذكر، فهو علّم مُشترَك بين الرجال والنساء.

٧٩٧- التخرّيج: الرجز بلا نسبة في شرح الجمل ٢٥٩/١.

اللغة: جعفر: علم لامرأة. الدحداح والدّخدُخ: القصير.

المعنى: لعلّه يخاطب امرأة بعينها اسمها جعفر، ولعلّه يهجو القبيلة، قائلاً: إن كنت قصيراً فأنت أيتها القبيلة لا تصلي إلى مجدي ورفعتي؛ أو أنت يا جعفر أقصر مني وأقلّ شأنًا.

و«جعفر» هنا اسم امرأة، والسماع بخلاف ما ذهب إليه، فهو تعليل في مقابلة النص، فأما إذا سُمي بمذكر كامرأة تسمى بـ«زَيْد»، أو «قاسم»، لزم إلحاق العلامة سواء في ذلك الفصل وعدمه، نحو: «قالت زيد»، و«أقبلت اليوم قاسم». ولا يجوز حذف التاء منه؛ لثلاث يُلَبَسُ بالمذكر؛ لأنَّ الفاعل لا دلالة فيه على التأنيث، إذ لا علامة فيه للتأنيث، ولا هو غالب في المؤنث، نحو: «رَيْتَب»، و«سَعَاد».

فإن كان المؤنث غير حقيقي بأن يكون من غير حيوان، نحو: «الثعل»، و«القدر»، و«الدار»، و«السوق»، ونحو ذلك، فإنك إذا أسندت الفعل إلى شيء من ذلك، كنت مخيرًا في إلحاق العلامة وتزكيها، وإن لَاصَقَ، نحو: «انقطع النعل»، و«انقطعت النعل»، و«انكسرت القدر»، و«انكسر القدر»، و«عمرت الدار»، و«عمر الدار»؛ لأنَّ التأنيث لما لم يكن حقيقيًا، ضعُف، ولم يُعَيَّنْ بالدلالة عليه مع أنَّ المذكر هو الأصل، فجاز الرجوع إليه. وإثبات العلامة فيه أحسن من سقوطها مع الحقيقي. قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾^(١) ﴿وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾^(٢) ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾^(٣) وإثبات التاء أحسن، قال الله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(٤).

[وجوب تأنيث الفعل إذا أسند إلى ضمير المؤنث]

قال صاحب الكتاب: هذا إذا كان الفعل مُسْنَدًا إلى ظاهر الاسم، فإذا أسند إلى ضميره، فالإحاق العلامة، وقوله [من المتقارب]:

٧٩٨- [فَلَا مُزْنَةً وَذَقْتَ وَذَقَهَا] وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِنْقَالَهَا
متأول.

= الإعراب: «يا جعفر»: «يا»: حرف نداء، «جعفر»: منادى مفرد علم مبني على الضم ونون للضرورة في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف. «يا جعفر»: توكيد للأولى، وكذلك (الثالثة) توكيد للأولى. «إن»: حرف شرط جازم. «أَكْ»: فعل مضارع مجزوم بالسكون على النون المحذوفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «دحداحا»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «فأنت»: الفاء رابطة لجواب الشرط، «أنت»: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. «أقصر»: خبر مرفوع بالضمّة. وجملة النداء: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَكْ دحداحا»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «فأنت أقصر»: في محل جزم جواب الشرط. وجملة «إن كنت دحداحا فأنت أقصر»: استثنائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فأنت أقصر»: حيث خاطب جعفر بضمير التأنيث (أنت) على أنه اسم امرأة.

(٢) الحشر: ٩.

(١) البقرة: ٢٧٥.

(٤) يونس: ٥٧.

(٣) هود: ٦٧.

٧٩٨ - التخرّيج: البيت لعامر بن جوين في تخليص الشواهد ص ٤٨٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٥، ٤٩، ٥٠، والدرر ٦/ ٢٦٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٧٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٩، ٤٦٠؛ وشرح =

قال الشارح: هذا حكم الفعل إذا أسند إلى ظاهر مؤنث، فإن أسند إلى مضمّر مؤنث، نحو: «الدارُ انهدمت»، و«مَوْعِظَةٌ جاءت»، لم يكن بدّ من إلحاق التاء، وذلك لأنّ الراجع ينبغي أن يكون على حسب ما يرجع إليه؛ لثلاث يُتوهم أنّ الفعل مسندٌ إلى شيء من سببه، فينتظر ذلك الفاعل؛ فلذلك لزم إلحاق العلامة لقطع هذا التوهم، كما اضطروا إلى علامة الفاعل إذا أسند إلى ضمير تثنية أو جمع، نحو: «الزيدان قاما»، و«الزيدون قاموا»، للإيذان بأنّ الفعل للاسم المتقدّم لا لغيره، فيُنتظر. وسواء في ذلك الحقيقي وغير الحقيقي، فأما قوله [من المتقارب]:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَذَقَّتْهَا ولا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِنْقَالَهَا

فإنّ البيت لعامر بن جُوَيْن الطائي، والشاهد فيه حذف علامة التانيث مع إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث. وذلك قليل قبيح، ومُجَاوِزُهُ على تأويل أنّ الأرض مكان، فكأنه قال: «ولا مكان أبقل إبقالها»، والمكان مذكر، والمُزْنَةُ: القِطْعَةُ من السحاب. والودق: المطر. والإيقال: إنبات البقل، يقال: أبقل المكان، فهو باقل، والقياس: مُبْقِلٌ، وكلُّ نابت اخضرت به الأرض، فهو بقل، ونحو ذلك قول الأعشى [من المتقارب]:

٧٩٩- فإِذَا تَرْنِينِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

= شواهد المغني ٩٤٣/٢؛ والكتاب ٤٦/٢؛ ولسان العرب ١١١/٧ (أرض)، ٦٠/١١ (بقل)؛ والمقاصد النحوية ٤٦٤/٢؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٥٢/١؛ وجواهر الأدب ص ١١٣؛ والخصائص ٤١١/٢؛ وشرح الأشموني ١٧٤/١؛ والرد على النحاة ص ٩١؛ ورصف المياني ص ١٦٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٥٥٧/١؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٤٤؛ ولسان العرب ١/ ٣٥٧ (خضب)؛ والمحتسب ١١٢/٢؛ ومغني اللبيب ٦٥٦/٢؛ والمقرب ٣٠٣/١؛ وجمع الهوامع ١٧١/٢.

اللغة: المزنة: قطعة من السحاب الماطر. ودقت: قطرت. أبقلت: أنبت البقل، أعشبت.

الإعراب: «فلا»: الفاء بحسب ما قبلها، و«لا»: حرف نفي يعمل عمل «ليس». «مزنة»: اسم «لا» مرفوع. «ودقت»: فعل ماضٍ، والتاء للتانيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «ودقها»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «ولا»: الواو حرف عطف، و«لا»: نافية للجنس. «أرض»: اسم «لا» مبني على الفتح. «أبقل»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «إبقالها»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «لا مزنة ودقت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «ودقت...»: في محلّ نصب خبر «لا».

وجملة «لا أرض أبقل»: معطوفة على السابقة. وجملة «أبقل»: في محل رفع خبر «لا».

والشاهد فيه قوله: «ولا أرض أبقل إبقالها»، والقياس: «أبقلت إبقالها...» لأنّ الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض، وهو مؤنث مجازي، وما حذف التاء إلّا للضرورة.

٧٩٩- التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٢١ (مع تغيير فيه)؛ وخزانة الأدب ٤٣٠/١١، ٤٣، =

ولم يقل: «أَوَدْتُ»؛ لأنَّ «الحوادث» بمعنى «الحدثان»، و«الحدثان» مذكر. والذي سوغ ذلك أمران: كونُ تأنيثه غير حقيقي، والآخر أنَّ فيه ردًّا إلى الأصل، وهو التذكير، ولو قال: «إِنَّ زَيْتَبَ قَامَ»، لم يجز؛ لأنَّ تأنيثَ هذا حقيقي، وأقبُح من ذلك قول رُوَيْشِدٍ [من البسيط]:

٨٠٠- يا أيُّها الراكِبُ المُزجِي مَطِيَّتُهُ سائِلُ بني أسَدٍ ما هذه الصَّوْتُ

= ٤٣٢، ٤٣٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٧٧/١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٣٤٦؛ والكتاب ٤٦/٢؛ ولسان العرب ١٣٢/٢ (حدث)، ٣٨٥/١٥ (ودي)؛ والمقاصد النحوية ٤٦٦؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص٧٦٤؛ ووصف المباني ص١٠٣، ٣١٦؛ وشرح الأشموني ١٧٥/١.

شرح المفردات: اللغة: الشعر المجاوز شحمة الأذن. الحوادث: المصائب. أودى بها: ذهب بها. المعنى: يقول: فإذا رأيت شعر رأسي قد تبدلَ فذلك لما أصابني من مصائب الدهر وآلامه. الإعراب: «فإِذَا»: الفاء بحسب ما قبلها، «إِذَا»: «إِنَّ»: حرف شرط جازم، و«ما»: زائدة. «تريني»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنَّه فعل الشرط، والياء ضمير في محل رفع فاعل، والنون للوقاية، والياء الثانية في محل نصب مفعول به. «ولي»: الواو حالية، و«لي»: جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ. «لَمَّة»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «فإِنَّ»: الفاء رابطة جواب الشرط، «إِنَّ» جرف مشبه بالفعل. «الحوادث»: اسم «إِنَّ» منصوب. «أودى»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هي». «بها»: جار ومجرور متعلقان بـ«أودى».

وجملة «إِذَا تريني...» الشرطية: بحسب ما قبلها. وجملة «تريني»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «ولي لمة»: في محل نصب حال. وجملة «وإن الحوادث...»: في محل جزم جواب شرط. وجملة «أودى بها»: في محل رفع خبر «إِنَّ».

والشاهد فيه قوله: «إِنَّ الحوادث أودى بها» حيث لم يلحق تاء التأنيث الفعل الذي هو «أودى» مع كونه مسندًا إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث، وهو «الحوادث»، وذلك للضرورة الشعرية.

٨٠٠- التخرُّج: البيت لرويشد بن كثير الطائي في الدرر ٢٣٩/٦؛ وسر صناعة الإعراب ص١١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٦٦؛ ولسان العرب ٥٧/٢ (صوت)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٣/٢، ٢٣٧/٥؛ والخصائص ٤١٦/٢؛ وتخليص الشواهد ص١٤٨؛ وخزانة الأدب ٢٢١/٤؛ وجمع الهوامع ١٥٧/٢.

اللغة: المُزجي: اسم الفاعل من أزجى يزجي، ومعناه السائق. المَطِيَّة: كل ما يركبه الإنسان. المعنى: يا حادي هذه الإبل سلهم ما هذه الأصوات الصادرة هناك (أهي أصوات حربٍ وشجار أم أصوات فرح وغناء؟)

الإعراب: «يا أيُّها»: «يا»: حرف نداء، «أي»: منادى نكرة مقصودة مبنية على الضم في محل نصب على النداء، و«ها»: للتنبيه. «الراكِب»: صفة مرفوعة وعلامة رفعها الضمة الظاهرة. «المزجي»: صفة مرفوعة بالضمة المقدرة على الياء. «مطيته»: مفعول به لا اسم الفاعل «المزجي» منصوب وعلامة نصبه الفتحة، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالإضافة. «سائل»: فعل أمر مبني على السكون الظاهر، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت. «بني»: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وحذفت النون للإضافة. «أسدٍ»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره. «ما»: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم. «هذه»: الهاء للتنبيه، و«ذه»: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ مؤخر. «الصوت»: بدل من اسم الإشارة مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

فإنه أنث «الصوت»، وهو مذكر، لأنه مصدر كـ «الضرب» و«القتل»، كأنه أراد الصَّيْحَة والاستغاثة، وهذا من أقبح الضرورة، أعني تأنيث المذكر؛ لأن المذكر هو الأصل، ونظيره [من الوافر]:

٨٠١- إذا بعضُ السَّينِ تَعَرَّقْنَا كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدْ أَبَى الْيَتِيمَ
لأنه أنث «البعض»، وهو مذكر، وهو أسهل مما قبله، لأن بعض السنين سنة، وليس كذلك «الصوت»، فاعرفه.

فصل

[ثبوت تاء التأنيث وتقديرها]

قال صاحب الكتاب: والتاء تثبت في اللفظ وتُقدَّر، ولا تخلو من أن تُقدَّر في اسم ثلاثي، كـ «عَيْنٍ» و«أُذُنٍ»، أو في رباعي كـ «عَنَاقٍ» و«عَقْرَبٍ»، ففي الثلاثي

= وجملة «يا أيها الراكب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «سائل»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما هذه الصوت»: في محل نصب مفعول به لسائل. والشاهد فيه قوله: «هذه الصوت» حيث جاء باسم الإشارة الموضوع للمفردة المؤنثة مشيراً به إلى الصوت وهو مفرد مذكر، والشاعر فعل ذلك لأن الصوت يطلق عليه لفظ الجلبة أو الصيحة، وكل واحد من هذه الألفاظ مؤنث.

٨٠١- التخريج: البيت لجريز في ديوانه ص ٢١٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٢٠، ٢٢١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٦؛ والكتاب ١/ ٥٢، ٦٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٩٧؛ ولسان العرب ٢/ ٥٧ (صوت)، ١٠/ ٢٤٥ (عرق)؛ والمقتضب ٤/ ١٩٨.

اللغة: تَعَرَّقْتُ العظم: أزلت كل ما عليه من اللحم. السنة هنا: القحط والجذب. كفى هنا: أغنى. المعنى: يمدح جريز هشام بن عبد الملك بالكرم، فيقول: إن هشاماً هذا كريم، لا يشعر معه اليتم أيام الجذب بفقد أبيه، لأن هشاماً بمنزلة الأب لهذا اليتم.

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يُستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب، متعلق بالفعل «كفى». «بعض»: فاعل لفعل محذوف. «السينين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «تَعَرَّقْنَا»: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر تقديره: هو، و«نا»: مفعول به محله النصب. «كَفَى»: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل مستتر تقديره: هو. «الأيتام»: مفعول به أول. «فَقَدْ»: مفعول به ثان. «أبي»: مضاف إليه، وكذلك «اليتم».

جملة «إذا تعرقنا بعض السنين... كفى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تعرقنا بعض السنين»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «تعرقنا»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كفى»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه أن «بعضاً» اكتسب التأنيث مما أضيف إليه، وهو «السنون»، لذلك أنث الفعل بعده، فقال: «تَعَرَّقْنَا».

يظهر أمرها بشيئين : بالإسناد وبالتصغير ، وفي الرباعي بالإسناد .

قال الشارح : اعلم أنّ المؤنث على ضربين : مؤنث بعلامة ، ومؤنث بغير علامة . والأصل في كلّ مؤنث أن تلحقه علامة التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث ، نحو : «قائم» ، و«قائمة» ، و«امرئ» ، و«امراة» ، وذلك لإزالة الاشتراك بين المؤنث والمذكر . وأمّا ما لا علامة فيه للتأنيث ، فنحو : «هندي» ، و«عناق» ، و«قذر» ، و«شمس» ، ونحو ذلك ، فإنّ التاء فيه مقدرة مرادة . وإنّما حُذفت من اللفظ ؛ للاستغناء عن العلامة باختصاص الاسم بالمؤنث .

والمؤنث على ضربين : ثلاثي ورباعي . فالثلاثي يُعلم تقدير التاء فيه بشيئين : بالتصغير وبالإسناد . وأمّا التصغير ، فنحو قولك في «قذر» : «قذيرة» ، وفي «شمس» : «شمسية» ، وفي «هندي» : «هندية» ، فيردّ إلى الأصل في التصغير ، فتلحقه العلامة ، لتبني تصريحه على أصله ، كما تقول في «باب» : «بوبة» ، وفي «ناب» : «نيبة» . وأمّا الإسناد ، فكقولك : «طلعت الشمس» ، و«انكسرت القدر» ، وحاصل هذا السماع .

فأمّا إذا كان الاسم رباعياً ، نحو : «عقرب» ، و«عناق» ، و«سعاد» ، و«زئنب» ، فإنّ التاء لا تظهر في مصغره ، نحو قولك : «عقربة» ، و«عنيق» ، و«سعيد» ، و«زئنب» . وإنّما فعلوا ذلك ، ولم يلحقوها الهاء كما ألحقوها الثلاثي ، وذلك أنّهم شبّهوا باء «عقرب» ، وقاف «عناق» ، ودال «سعاد» ، وإن كنّ لامات أصولاً ، بهاء التأنيث في «طلحة» ، و«حمزة» ، إذ كانت هذه الأسماء مؤنثة ، وكانت الباء والقاف والدال متجاوزةً للثلاثة التي هي أولُ الأصول ، كتجاوز الهاء في «طلحة» و«حمزة» الثلاثة . فكما أنّ هاء التأنيث لا تدخل عليها هاء أخرى ، كذلك منعوا الباء من «عقرب» ونحوها أن يقولوا : «عقربة» ، كما امتنعوا أن يقولوا في «حمزة» : «حميرة» ، فيدخلوا تأنيثاً على تأنيث .

وإذا لم تظهر التاء في مصغره لما ذكرناه ، علم تأنيثه بالإسناد ، نحو : «لسعت العقرب» ، و«رَضِعَتِ العناق» ، و«أقبلت سعاد» . وقد يُعلم التأنيث بالصفة من نحو : «هذه عقرب مؤذنة» ، و«عناق رضية» ، و«سعاد حسنة» ، وقد يعلم أيضاً بتأنيث الخبر ، من نحو : «العقرب مؤذنة» و«العناق رضية» ، و«سعاد حسنة» ، فاعرفه .

فصل

[وجوه دخول تاء التأنيث على الكلمة]

قال صاحب الكتاب : ودخولها على وجوه : للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة كـ«ضاربة» و«مضروبة» و«جميلة» ، وهو الكثير الشائع ، وللفرق بينهما في الاسم كـ«امراة» و«شيخة» ، و«إنسانة» ، و«غلامة» ، و«رجلة» ، و«جمارة» ، و«أسدة» ، و«برذونة» ،

وهو قليل. وللفرق بين اسم الجنس والواحد منه، كـ«تَمْرَةٍ» و«شَعِيرَةٍ»، و«ضَرْبَةٍ»، و«قَتْلَةٍ». وللمبالغة في الوصف، كـ«عَلَامَةٍ»، و«نَسَابَةٍ»، و«رَاوِيَةٍ»، و«فَرْوَقَةٍ»، و«مَلُولَةٍ». ولتأكيد التأنيث كـ«نَاقَةٍ»، و«نَعْجَةٍ». ولتأكيد معنى الجمع، كـ«حِجَارَةٍ»، و«ذِكَارَةٍ»، و«صُقُورَةٍ»، و«خُؤُولَةٍ»، و«صَيَاقِلَةٍ»، و«قَشَاعِمَةٍ». وللدلالة على النسب كـ«المَهَالِيَةِ»، و«الْأَشَاعِمَةِ». وللدلالة على التعريب، كـ«مَوَازِجَةٍ»، و«جَوَارِبَةٍ». وللتعويض كـ«فَرَاذِنَةٍ»، و«جَحَاجِحَةٍ». ويجمع هذه الأوجه أنها تدخل للتأنيث وشبه التأنيث.

قال الشارح: هذا الفصل يشتمل على أقسام ثاء التأنيث وذكّر مَظَانِهَا، وهي تأتي في الكلام على عشرة أنواع:

الأوّل: وهو أعمّها أن تكون فرقاً بين المذكر والمؤنث في الصفات، نحو: «ضَارِبٍ»، و«ضَارِبَةٍ»، و«مَضْرُوبٍ»، و«مَضْرُوبَةٍ»، و«مُفْطِرٍ»، و«مُفْطِرَةٍ». فجميع ما ذكرناه صفةً، وهو مأخوذ من الفعل، وما لم نذكره من الصفات فهذا حكمه.

الثاني: للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس، نحو: «أَمْرِيٌّ» و«أَمْرَاءَةٌ»، و«مَرْءٌ»، و«مَرَأَةٌ»، قال الله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُكَ هَٰذَا هَٰلَكَ﴾^(١)، وقال: ﴿أَمْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتْنَهَا﴾^(٢)، وقالوا: «شَيْخٌ»، و«شَيْخَةٌ». قال الشاعر [من الطويل]:

٨٠٢- وَتَضَحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرِي قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيًّا

(١) النساء: ١٧٦.

(٢) يوسف: ٣٠.

٨٠٢ - التخرّيج: البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في الأغاني ٢٥٨/١٦؛ وخزانة الأدب ١٩٦/٢، ٢٠٢؛ وسر صناعة الإعراب ٧٦/١؛ وشرح اختيارات المفضل ص ٧٦٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤١٤؛ وشرح شواهد المغني ٦٧٥/٢؛ ولسان العرب ٥١٧/٣ (هذذ)، ٧٥/٥ (قدر)، ١١٥/٦ (شمس)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٥/٢؛ وشرح الأشموني ٤٦/١؛ والمحتسب ٦٩/١. اللغة: شَيْخَةٌ: امرأة عجوز. عبشمية: نحت مشتق من آل عبد شمس. يمانياً: نسبة إلى اليمن. المعنى: تضحك ساخرة مني امرأة عجوز من بني عبد شمس، وكأنني الأسير الأول من اليمن في قومها. الإعراب: «وتضحك»: الواو: حسب ما قبلها، و«تضحك»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة. «مني»: جار ومجرور متعلقان بالفعل تضحك والنون: للوقاية. «شَيْخَةٌ»: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. «عبشمية»: صفة مرفوع بالضمّة الظاهرة. «كَأَنَّ»: حرف مشبه بالفعل مخفف، واسمه محذوف. «لم»: حرف نفي وقلب وجزم. «تر»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «قبلي»: ظرف زمان منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء لانشغال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف، متعلق بالفعل «تري»، والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «أسيراً»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «يمانياً»: صفة بالفتحة الظاهرة.

وقالوا: «غلام»، و«غلامّة». قال أوسُّ الهُجَيْمِي يصف فرساً [من الوافر]:

٨٠٣- بَسَلْهَبَةَ صَرِيحِي أَبُوهَا تُهَانُ بِهَا الْغُلَامَةُ وَالْغُلَامُ
وقالوا «رَجُلٌ»، و«رَجُلَةٌ». قال الشاعر [من المديد]:

٨٠٤- مَزَّقُوا جَنِبَ فَتَاتِهِمْ لَمْ يُبَالُوا حُزْمَةَ الرَّجُلَةِ
وكانت عائشة، رضي الله عنها، «رَجُلَةُ الرَّأْيِ»، حكاها أبو زيد. وقالوا: «جِمَارٌ»، و«الْأَتَانُ»: جِمَارَةٌ، واشتقاقه من الحُمْرَةِ؛ لأنَّ الغالب على حُمْرِ الوحش الحُمْرَةُ،

= وجملة «وتضحك شيخه»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كان لم تري»: حالية محلها النصب. وجملة «لم تري أسيراً»: في محل رفع خبر كان. والشاهد فيه قوله: «شيخه» مؤنث «شيخ».

٨٠٣ - التخرّيج: البيت لأوس بن غلفاء الهجيمي في لسان العرب ٥١٠/٢ (صرح)، ١٦٠/٧ (ركض)، ٤٤٠/١٢ (غلم)، وللأسدي في شرح شواهد الإيضاح ص ٤١٥؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٩٦٠؛ ولسان العرب ١٥٨/٧ (ركض).

اللغة: السلهب والسلهية: الطويل والطويلة. صريحي أبوها: خالص مما يشوبه، صافي النسب. المعنى: هذه الفرس الأصلية أحسن من غلام وفتاة، فيهان إن أساء إليها. الإعراب: «بسلهية»: جازّ ومجرور متعلّقان بما تقدّم. «صريحي»: صفة مجرورة بالكسرة. «أبوها»: فاعل «صريحي» مرفوع بالواو لأنّه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «تهان»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة. «بها»: جازّ ومجرور متعلّقان بـ(تهان). «الغلامة»: نائب فاعل مرفوع بالضمّة. «والغلام»: الواو: حرف عطف، «الغلام»: اسم معطوف على «الغلامة» مرفوع بالضمّة. وجملة «تهان»: في محلّ جرّ صفة ثانية للسلهية. والشاهد فيه قوله: «الغلامة والغلام» والشائع أن يقال غلام وفتاة.

٨٠٤ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح ص ٤١٦؛ ولسان العرب ٢٦٦/١١ (رجل). اللغة: الجيب: القلب والصدر، وجيب الأرض: مدخلها، وهذا ما أراده. الحرمة: كلّ ما عليك حمايته والدفاع عنه. الرجلّة: جمع الرجل (بسكون الجيم)، ومؤنث الرجل (بضمّها). المعنى: اغتصب «بنو جبلة» فتاة جيرانهم، ولم يهتموا لقومها ومكانتها.

الإعراب: «مزقوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق. «جيب»: مفعول به منصوب بالفتحة. «فتاتهم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و«هم»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «لم يبالوا»: «لم»: حرف جزم وقلب ونفي، «يبالوا»: فعل مضارع مجزوم يحذف النون من آخره لأنّه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق. «حرمة»: مفعول به منصوب بالفتحة. «الرجلة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة القافية.

وجملة «مزقوا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لم يبالوا»: في محلّ نصب حال من فاعل (مزقوا).

والشاهد فيه قوله: «الرجلة» في تأنيث «الرجل»، وهذا نادر.

وقالوا: «أَسَدٌ»، و«اللَّبْوَةُ»: أَسَدَةٌ، حكاه أبو زيد. وقالوا: «بِرْدَوْنٌ» للدابة، قال الكسائي: الأنثى بِرْدَوْنَةٌ، وأنشد [من الطويل]:

٨٠٥- أَرَيْتَ إِذَا جَالَتْ بِكَ الْخَيْلُ جَوْلَةً وَأَنْتَ عَلَى بِرْدَوْنَةٍ غَيْرِ طَائِلٍ
وذلك قليل؛ لأن الأنثى لها اسمٌ تنفرد به، ومن ذلك دخولها في العدد من نحو: «ثلاثة»، و«أربعة»، للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس، إلا أنه على نقيض تلك الطريقة؛ لما ذكرناه في باب العدد.

الثالث: أن تأتي للفرق بين الجنس والواحد، نحو: «تَمْرَةٌ» و«تَمَرٌ»، و«شَعِيرَةٌ»، و«شَعِيرٌ». وقد تقدّم القول إن بابه يكون في المخلوقات دون المصنوعات. ومن ذلك «ضَرْبَةٌ»، و«ضَرْبٌ»، و«قَتْلَةٌ»، و«قَتْلٌ»؛ لأن الضرب جنسٌ يعمّ القليل والكثير، و«ضَرْبَةٌ» للمرة الواحدة. ومن ذلك «بَطَّةٌ»، و«بَطٌّ»، و«حَمَامَةٌ»، و«حَمَامٌ». وذكر أبو بكر بن السراج هذا القسم مفردًا؛ لأنه يقع في الحيوان للفرق بين الواحد والجمع. وهو داخل في هذا الباب من هذه الجهة، وينفصل منه؛ لأنه في الحيوان لا يراد به الفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس، كـ«مَرْءٍ»، و«مَرْأَةٍ».

الرابع: أن تدخل للمبالغة في الصفة؛ مثل: «عَلَامَةٌ»، و«نَسَابَةٌ» للكثير العِلْمِ والعالم بالأنساب، وقالوا: «راوِيَةٌ» للكثير الرواية، يقال: «رجل راوِيَةُ الشجر»، ومن ذلك «بَعِيرٌ راوِيَةٌ»، و«بَغْلٌ راوِيَةٌ»، أي: يكثرُ الاستقاء عليه. ومنه «فَرُوقَةٌ»، يقال: «رجلٌ فَرُوقَةٌ» للكثير الفرق، وهو الخوف، وفي المثل «رُبَّ عَجَلَةٍ تَهَبُ رَيْثًا، وَرُبَّ

٨٠٥- التخريج: البيت بلا نسبة في الحيوان ٢/ ٢٨٥؛ ولسان العرب ١٣/ ٥١ (برذن)، ١٤/ ٢٩٤ (راي).

اللغة: أريت: أرايت، هل نظرت. جالت: دارت. البرذونة والبرذون: يطلق على غير العربي من الخيل والبغال. الطائل: الغنى والسعة.
المعنى: يسائل شخصًا: هل ترى إذا ركبنا على برذونة غير متسعة، ودارت بك الخيل دورة، هل تبقى على قيد الحياة.

الإعراب: «أريت»: الهمزة: حرف استفهام، «ريت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير مبني في محل رفع فاعل. «إذا»: ظرف زمان مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بالفعل «أريت». «جالت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث. «بك»: جاز ومجرور متعلقان بـ«جالت». «الخيال»: فاعل مرفوع بالضمّة. «جولة»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «أريت»: الواو: حالية، «أنت»: ضمير متصل مبني في محل رفع مبتدأ. «على برذونة»: جاز ومجرور متعلقان بخبر محذوف. «غير»: صفة مجرورة بالكسرة، وهو مضاف. «طائل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة «أريت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «جالت»: في محل جر مضاف إليه. وجملة «أنت على برذونة»: في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: «برذونة»، وهي مؤنث «برذون».

فَرَوْقَةٌ يُدْعَى لَيْثًا^(١). وقالوا: «مَلُولَةٌ» في معنى «المَلُول»، وهو الكثير المَلَل.

الخامس: أن تأتي لتأكيد التأنيث، وهو قليل، نحو: «ناقة»، و«نَعَجَةٌ»، وذلك أن الناقة مؤنثة من جهة المعنى، لأنها في مقابلة «جَمَلٍ»، وكذلك «نَعَجَةٌ» في مقابلة «كَبِشٍ»، فهو بمنزلة «عَنَاقٍ» و«أَنَانٍ»، فلم يكن محتاجًا إلى عَلم التأنيث، وصار دخول العَلم على سبيل التأكيد؛ لأنه كان حاصلًا قبل دخوله.

السادس: أن تكون لتأكيد تأنيث الجمع؛ لأن التفسير يُخْدِث في الاسم تأنيثًا، ولذلك يُؤنَّث فِعْلُهُ، نحو: «قَالَتِ الْأَعْرَابُ»^(٢)، فدخلت لتأكيد، نحو: «حَجَارَةٌ»، و«ذَكَارَةٌ»، و«صُقُورَةٌ»، و«خُزُولَةٌ»، و«عُمُومَةٌ»، و«صَيَاقِلَةٌ»، و«قَشَاعِمَةٌ».

السابع: أن تدخل في معنى النَّسَب، مثل: «المَهَالِيَّة»، و«الأشاعِثَة»، و«المَسَامِعة»، الأصل: «مَهْلَبِي»، و«أشعْثِي»، و«مِسْمَعِي»، فلما لم يأتوا بياء النسب؛ أتوا بالتاء عوضًا منها، فأفادت النسب، كما كانت تُفِيدُه الباء في «مَهْلَبِي»، ونحوه.

الثامن: أن تدخل الأعجمية للدلالة على التعريب، نحو: «جَوَارِبَةٌ»، و«مَوَازِجَةٌ»، لأن «الجَوْرَبَ» أعجمي، و«المَوَازِجَةَ» جمع «مَوَزَجٍ»، وهو كـ«الجورب»، وهو معرَّب، وأصله بالفارسية «مُورَه».

التاسع: إلحاقها للعوض في الجمع الذي على زنة «مَفَاعِيلَ»، نحو: «فَرَاذِئَةٌ»، و«جَحَاجِحَةٌ» في جمع «فِرْزَانٍ»^(٣)، و«جَحْجَاحٍ»^(٤)، وقياسه: «فَرَاذِينُ» و«جَحَاجِيجُ»، فلما حذفوا الباء، وليست مما يُحذف؛ عوضوا التاء عنها.

العاشر: إلحاقها في مثل «طلحة»، و«حمزة»، وهو في الحقيقة من باب «تمرة»، و«تمر». الطَّلُحُ: شجرٌ، وحمزةٌ: بَقْلَةٌ، ثم سُمِّيَ بها. قال أنسٌ: «كُنَّانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ببقلَةٍ كُنْتُ أَجْتَنِيهَا»^(٥)، وكان يُكْنَى أبا حَمَزَةٍ، فإذا أتى من هذا شيء، نُظِرَ إلى أصله قبل النقل والتسمية، ليُعْلَمَ من أي الأقسام هو.

قال: «ويجمع هذه الأنواع أنها تدخل للتأنيث وشبه التأنيث»، يريد أن الأصل في إلحاق التاء للفرق بين المذكر والمؤنث الحقيقي، وإلحاقها فيما عدا ذلك على جهة الشبه

(١) ورد في أمثال العرب ص ١٣٨؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٤٨٢، ٤٩٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٤١١؛ وزهر الأكم ٣/ ٤٣؛ والعقد الفريد ٣/ ١١٤؛ والفاخر ص ٢٠٨، ٢٦٥؛ وفصل المقال ص ٣٣٥؛ وكتاب الأمثال ص ٢٣٢؛ ولسان العرب ٢/ ١٥٧ (ريث)، ١٠/ ٣٠٤ (فرق)؛ والمستقصى ٢/ ٩٧؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٩٤. الرِّيث: البُطء. والفروقة: الجبان الشديد الخوف.

(٢) الحجرات: ١٤.

(٣) الفِرْزَان: من لُعب الشطرنج، أعجمي معرَّب. (لسان العرب ١٣/ ٣٢٢ (فرزان)).

(٤) الجَحْجَاح: السيد الكريم. (لسان العرب ٢/ ٤٢٠ (جحجج)).

(٥) ورد هذا القول في النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٤٤٠.

والتفريع على هذا الأصل. فمن ذلك إلحاقها للفرق بين الواحد والجمع؛ فلأنَّ الجمع لما كان اسمًا للجنس، كان أصلًا من هذا الوجه، ثم احتيج إلى إفراد الواحد من الجنس، فكان فَرْعًا على ذلك الأصل، فلحقته العلامة بهذه العلة. فجميع ما لحقته التاء، فهو تفريع على أصل تأنيث، كتفريع المؤنث على المذكر، فاعرفه.

فصل

[مجيء تاء التأنيث منفصلة وغير منفصلة]

قال صاحب الكتاب: والكثير فيها أن تجيء منفصلة، وَقَلَّ أن يُنْتَى عليها الكلمة، ومن ذلك: «عَبَايَةٌ»، و«عَظَايَةٌ»، و«عِلَاوَةٌ»، و«شَقَاوَةٌ».

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنَّ تاء التأنيث في حكم المنفصلة؛ لأنها تدخل على اسم تام، فتُحْدِث فيه التأنيث، نحو: «قائم»، و«قائمة»، و«امريء»، و«امراة»، فهي لذلك بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم. هذا هو الكثير فيها، والغالب عليها، وقد دللنا على ذلك فيما تقدّم.

وقد تأتى لازمة كالألف، كأنَّ الكلمة بُنيت على التأنيث، ولم يكن لها حظ في التذكير، فهي كحرف من حروف الاسم صِيغَ عليه. فأما «عَبَايَةٌ»، و«عَظَايَةٌ»، و«صَلَايَةٌ»، فإنه قد ورد فيها الأمران: تصحيح الياء وقلبها همزة.

فأما التصحيح فيها، فإنه لما بُنيت الكلمة على التأنيث، وتنزلت التاء فيها منزلة ما هو من نفس الكلمة، قويت الياء لبُعْدِها عن الطرف ووقوعها حَشْوًا، فصَحَّت، ولم تُهْمَز، ومثل ذلك «قَمَحْدُوَّةٌ»، و«تَرْقُوَّةٌ»، و«عَرْقُوَّةٌ». فلولا بناء الكلمة على التأنيث، لوجب قلبُ الواو فيها ياء، لوقوعها طرفًا في الحكم وانضمام ما قبلها.

وأما من أَعْلَى الياء وَهَمَزَ؛ فإنه بنى الواحد على الجمع. فلما كانوا يقولون في الجمع: «عَظَاءٌ»، و«عَبَاءٌ»، و«صَلَاءٌ»، فيلزمهم إعلالُ الياء لوقوعها طرفًا، فإذا أرادوا إفراد الواحد من الجنس، أدخلوا عليه تاء التأنيث، كما فعلوا في «تَمَرٌ»، و«تَمْرَةٌ»، وقدروها منفصلة، فثبتت الهمزة لذلك بعد دخول التاء، كما كانت ثابتة قبل دخولها. وأما «نِهَايَةٌ»، و«عَبَاوَةٌ»، و«شَقَاوَةٌ» و«سَقَايَةٌ»؛ فاقترضوا فيها على التصحيح، لأنها كَلِمٌ بُنيت على التأنيث، ولم يقدروها منفصلة، ألا ترى أنهم لم يقولوا في الجمع: «نِهَاءٌ»، ولا «غَبَاءٌ»، ولا «شَقَاءٌ»، فيلزم الإعلالُ كما لزم في «عَبَاءٌ»، و«عَظَاءٌ»، وصار نظير قولهم: «عَقَلْتُهُ بِثَنَيْنِ» في أنَّ الكلمة مبنية على التثنية، ولذلك لم يهمزوا كما همزوا في «كِسَاءٌ»، و«رِدَاءٌ».

فصل

[مجيء تاء التانيث للجمع]

قال صاحب الكتاب: وقولهم: «جَمَالَة» في جمع «جَمَالٍ» بمعنى «جَمَاعَة جَمَالَة»، وكذلك «بَغَالَة»، و«حَمَارَة»، و«شَارِبَة»، و«وَارِدَة»، و«سَابِلَة»، ومن ذلك «الْبَصْرِيَّة»، و«الْكُوفِيَّة»، و«الْمَرْوَانِيَّة»، و«الزُّبَيْرِيَّة»، ومنه «الْحَلُوبَة»، و«الْقُتُوبَة»، و«الرَّكُوبَة». قال الله تعالى: ﴿فَإِنهَارَكُوهُمْ﴾^(١) وقرئ: «رَكُوبَتُهُمْ»^(٢)؛ وأما «حَلُوبَة» للواحد، و«حَلُوبٌ» للجمع، فكـ «تَمْرَة»، و«تَمَر».

* * *

قال الشارح: اعلم أنَّ هذه الصفات فيها ضربٌ من النَّسَب، وإن لم يكن فيها ياء النسب، فقالوا لصاحب الجمال: «جَمَّالٌ»، ولصاحب البغال: «بَغَّالٌ»، ولصاحب الحُمُر: «حَمَّارٌ»، وهو الذي يعمل عليها ويُباشِرُها، وإن لم يكن مالِكُها. وذلك كثيرٌ فيما كان صنعةٌ تكثرُ مُعالِجَتُها، نحو: «صَرَافٍ»، و«عَوَاجٍ»، للذي يُكثِرُ الصَّرْفَ وَيَبْنِي العَاجَ، لأنَّ «فَعَّالًا» للتكثير، وصاحبُ الصنعة مُلَازِمٌ لصنعتِه مُدَاوِمٌ عليها؛ فجعل له البناء الدالُّ على التكثير كـ «الْبَرَّازِ»، و«الْعَطَّارِ»، فإذا أرادوا الجمع، ألحقوها التاء، فقالوا: «جَمَّالَة»، و«بَغَّالَة»، و«حَمَّارَة»، فأنثوا لفظه على إرادة الجماعة؛ لأنَّ الجماعة مؤنثة، فكأنهم قالوا: «جماعة جَمَّالَة وبَغَّالَة وحَمَّارَة»، ومثله «شَارِبَة»، و«وَارِدَة»، و«سَابِلَة»، فالشَّارِبَة: الجماعة على ضَفَّة النهر، ولهم ماؤُه، والواردةُ والسابِلَة: أبناء السبيل، والتأنيثُ على إرادة: الجماعة الشَّارِبَة والواردة والسابِلَة.

وكذلك المنسوب قد يؤنث على إرادة الجماعة، كـ «البَصْرِيَّة»، و«الْمَرْوَانِيَّة»، في المنسوب إلى مَرْوَانَ بن الحَكَم، و«الزُّبَيْرِيَّة» في المنسوب إلى الزُّبَيْر، ومثله «الْحَلُوبَة»، و«الْقُتُوبَة»، و«الرَّكُوبَة»، فإنَّ الباب فيما كان على «فَعُولٍ» أن لا يُؤنثَ فيه بعلامة تأنيث؛ لأنَّه ليس بجارٍ على الفعل. ويستوي فيه الذَّكَرُ والأنثى، فيقال: «رَجُلٌ صَبُورٌ»، و«امْرَأَةٌ صَبُورٌ»، و«رَجُلٌ غَدُورٌ»، و«امْرَأَةٌ غَدُورٌ»، إلَّا أنهم قالوا: «رَجُلٌ مَلُولَةٌ»، وهو الكثير المَلَل، وهو السَّامَة، و«امْرَأَةٌ مَلُولَةٌ»، وقالوا: «رَجُلٌ قُرُوقَةٌ وامْرَأَةٌ قُرُوقَةٌ» على معنى المبالغة، كما قالوا: «نَسَابَة»، و«عَلَامَة»، وقالوا: «حَمُولَة»، و«قُتُوبَة»، و«رُكُوبَة»، يريدون أنَّها ممَّا يُحْمَلُ عليها، وتُقَتَّب، وتُرَكَّب، فهي مَتَّخَذَة لذلك، وإن لم يقع بها

(١) يس: ٧٢.

(٢) هي قراءة عائشة، وهشام بن عروة، وأبي بن كعب، وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٣٤٧/٧؛ وتفسير القرطبي ٥٦/١٥؛ والكشاف ٣/٣٣٠؛ ومعجم القراءات

الفعل، فهي كـ «الدَّبِيحَة»، و«الضَّحِيَّة»، في أنها مُعَدَّة لذلك. وقال أبو الحسن: إنما قالوا: «حمولة» حيث أرادوا التكثير، كما قالوا: «نَسَابَة»، و«رَاوِيَة»، ودخلها معنى الجمع على إرادة الجماعة، فاعرفه.

فصل

[مذهب البصريين والكوفيين في نحو «حائض»]

قال صاحب الكتاب: وللبصريين^(١) في نحو: «حائض»، و«طامث»، و«طالق»، مذهبان، فعند الخليل^(٢) أنه على معنى النسب كـ «لابن»، و«تامر»، كأنه قيل: «ذات حَيْضٍ، وذات طَمْثٍ»، وعند سيبويه^(٣) أنه متأولٌ بإنسانٍ أو شيءٍ حائضٍ كقولهم: «غلامٌ رُبْعَةٌ وَيَقَعَّةٌ» على تأويلِ نفسٍ وَسِلْعَةٍ؛ وإنما يكون ذلك في الصفة الثابتة، فأما الحادثة فلا بُدَّ لها من علامة التأنيث، تقول: «حائضةٌ، وطالقةٌ، الآنَ وَغَدًا» ومذهبُ الكوفيين^(٤) يُبطله جَزْيُ «الضامِر» على الناقصة والجمل، و«العائِث» على المرأة والرجل.

قال الشارح: اعلم أنهم قالوا: «امرأة طالقٌ، وحائضٌ وطامثٌ وقاعدٌ» لَلَايَسَةِ من الحَيْضِ، و«عاصفٌ»، في وصف الريح من قوله تعالى: ﴿جَاءَ تَهَارِيجٌ عَاصِفٌ﴾^(٥)، فلم يأتوا فيه بالتاء وإن كان وصفًا للمؤنث؛ وذلك لأنه لم يجر على الفعل. وإنما يلزم الفرق ما كان جاريًا على الفعل؛ لأنَّ الفعل لا بدَّ من تأنيثه إذا كان فيه ضمير مؤنث حقيقيًا كان أو غير حقيقي، نحو: «هذه ذهبت»، و«مَوْعِظَةٌ جاءت».

فإذا جرى الاسم على الفعل، لزمه الفرق بين المذكر والمؤنث، كما كان كذلك في الفعل. وإذا لم يكن جاريًا على الفعل، كان بمنزلة المنسوب، فـ«حائضٌ» بمعنى: حائِضِي، أي: ذات حَيْضٍ، على حدِّ قولهم: «رجلٌ دارعٌ»، أي: دِرْعِيٌّ بمعنى «صاحب دِرْعٍ». ألا ترى أنك لا تقول: «دارعٌ»، فتَجْرِيه على «فَعِلٌ». إنما قولك: «دارعٌ»: أي: ذو دُرُوعٍ، و«طالقٌ»، أي: ذات طَلَاقٍ، أي: أن الطلاق ثابتٌ فيها. ومثله قولهم: «مُرْضِعٌ»، أي: ذات رِضَاعٍ. ومنه قوله تعالى: ﴿الْأَسْمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾^(٦)، أي: ذات انفطارٍ.

(١) انظر المسألة الحادية عشرة بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص ٧٥٨ - ٧٨٢.

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٣٨١ - ٣٨٢.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٢٣٧.

(٤) ذهب الكوفيون إلى أنَّ علامة التأنيث إنما حُذفت من هذه الصفات لاختصاص المؤنث به.

(٥) يونس: ٢٢.

(٦) المزمل: ١٨.

وليس ذلك على معنى «حَاضَتْ»، و«انْفَطَرَتْ»، إذ لو أريد ذلك، لأتوا بالتاء، وقالوا: «حائِضَةٌ غَدًا وطالِقَةٌ غَدًا»؛ لأنه شيء لم يثبت، وإنما هو إخبارٌ على طريق الفعل، كأنك قلت: «تحيض غداً، وتطلق غداً» ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾^(١) وقال تعالى: ﴿وَلَسْلَيْمَنَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾^(٢) وقول الشاعر [من الطويل]:

٨٠٦- رأيتُ ختونَ العامِ والعامُ قبلَهُ كحائِضَةٍ يزني بها غيرُ طاهرٍ
وذلك كله يجري على الفعل على تقدير «حَاضَتْ»، و«طَلَقَتْ»، هذا مذهب الخليل.
وسيبيوه يتأول على أنه صفةٌ شَيْءٍ أو إِنْسَانٍ، والشَّيْءُ مذكَّرٌ، فكأنهم قالوا: «شَيْءٌ حائِضٌ»؛ لأنَّ الشَّيْءَ عامٌّ يقع على المذكر والمؤنث. واحتجَّ الخليلُ بأنه قد جاء فيما لا يختصُّ بالمؤنث، نحو: «جَمَلٌ بازلٍ»، و«ناقيةٌ بازلٍ» ووجدناهم قد وصفوا بأشياء لا فِعلَ لها، نحو: «دارعٌ»، و«نابلٌ»، ولا وجهَ له إلا النسبُ، فحملوا عليه «حائِضًا»، و«طالِقًا»، ونحوهما، وكأنَّ المعنى سَاعَدَ عليه. وأمَّا سيبويه، فاحتجَّ بأنه لما ورد ذلك فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث؛ كان الحمل على المعنى مَهْيَعًا مُعَبَّدًا، نحو قوله [من السريع]:

٨٠٧- قامَتْ تُبَكِّيهِ على قَبْرِهِ مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يا عامِرُ
تَرَكْتَنِي في الدارِ ذا غُرْبَةٍ قد ذُلَّ مَنْ ليس له ناصِرُ

(٢) الأنبياء: ٨١.

(١) الحج: ٢.

٨٠٦ - التخريج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ١٤٢/٧ (حيض)، ١٣٨/١٣ (ختن).

اللغة: الحائِضَةُ والحائِضُ: المرأة في مدة الحيض. غير طاهر: في حالة الجنابة، غير مغتسل. الختون والختونة: المصاهرة.

الإعراب: «رأيتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلِّ رفع فاعل. «ختونٌ»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «العامُ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «والعامُ»: الواو: حرف عطف، «العامُ»: اسم معطوف على سابقه مجرور بالكسرة. «قبله»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بحال من «العام»، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلِّ جرٍّ مضاف إليه. «كحائِضَةٍ»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني في محلِّ نصب مفعول به ثانٍ لرأيتُ، وهو مضاف، «حائِضَةٌ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «يزني»: فعل مضارع مرفوع بضمَّة مقدَّرة على الياء للثقل. «بها»: جارٌّ ومجرور متعلقان بـ«يزني». «غيرُ»: فاعل مرفوع بالضمَّة، وهو مضاف. «طاهرُ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «رأيتُ»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «يزني»: في محلِّ جرٍّ صفة للحائِضَة. والشاهد فيه قوله: «كحائِضَةٍ» حيث ألحق بالوصف تاء التأنيث، وهي وصف خاصٌّ بالمؤنث.

(٣) في الطبعيتين «جنون»، والتصحيح عن لسان العرب ١٣٨/١٣ (ختن).

٨٠٧ - التخريج: البيتان بلا نسبة في أمالي المرتضى ٧١/١، ٧٢؛ والأشباه والنظائر ١٧٧/٥، ٢٣٨، ٢٦٢؛ وسمط اللآلي ١٧٤/١؛ ولسان العرب ٦٠٨/٤ (عمر).

المعنى: هذه المرأة الثكلَى الحزينة قد قامت على قبر رجل تبكيه، وتقول: إني وإن كنت في داري =

ولم يقل: «ذات غربة»، كآته حمله على «إنسان ذي غربة»؛ لأن المرأة إنسان،
فكذلك قالوا: «حائض» على معنى: شيء حائض، لأن المرأة شيء وإنسان.

واعلم أن «حائضًا»، و«طاهرًا»، ونحوهما إذا سقط منها التاء على التأويل
المذكور، فإنه مذكر، وليس ذلك من قبيل المؤنث المعنوي من نحو: «نعل»، و«سوق»،
و«دار»، اللاتي التاء مرادة فيها، والذي يدل على ذلك أننا لو سمينا رجلاً بـ«حائض» أو
«طاهر»، لصرفنا. ولو كان مؤنثًا، لم ينصرف كما لو سمينا بـ«سعاد»، و«زيتب»، وذلك
نص من سيبويه^(١). ويدل على تذكيره أيضًا أن التاء قد تدخله على الحد الذي وصفناه،
وإنما وصف المؤنث بالمذكر على التأويل على حد وصف المذكر بالمؤنث، كقولهم:
«رجل ربعة، ونكحة، ولعنة، وهزاة».

وذهب الكوفيون إلى أن سقوط التاء من هذه الأشياء؛ لأنها معانٍ مخصوص بها
المؤنث، فاستغني عن علامة التأنيث، إذ العلامة إنما يؤتى بها عند الاشتراك في المعنى
للفصل؛ فأما إذا لم يكن هناك اشتراك، فلا حاجة إلى علامة. ورأيت ابن السكيت قد
علل بذلك في إصلاحه. وهو يفسد من وجوه:

= وبين ذوي وأهلي فإني أشعر بالغربة والوحدة، فلا أنيس ولا ناصر لها في غير عامر.
الإعراب: «قامت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة، والفاعل ضمير مستتر
تقديره: هي. «تبكيه»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على التاء للثقل، والفاعل ضمير مستتر
تقديره: هي: والهاء: مفعول به. «على قبره»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (تبكيه)، والهاء:
مضاف إليه. «من»: اسم استفهام مبني على السكون في محل مبتدأ. «لي»: جار ومجرور متعلقان
بخبير محذوف. «من بعدك»: جار ومجرور متعلقان بخبير محذوف. «يا»: حرف نداء. «عامر»:
منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب.

وجملة «قامت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تبكيه»: في محل نصب حال. وجملة

«من لي»: في محل نصب مفعول به. وجملة «يا عامر»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

«تركتني»: فعل ماضٍ مبني على السكون والتاء المتحركة في محل رفع فاعل والنون للوقاية، والياء مفعول

به أول. «في الدار»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (تركت). «ذا»: مفعول به ثانٍ منصوب بالالف لأنه من

الأسماء الخمسة. «غربة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «قد»: حرف تحقيق. «ذل»: فعل ماضٍ مبني

على الفتح. «من»: اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع فاعل. «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «له»:

جار ومجرور متعلقان بخبير ليس المحذوف. «ناصر»: اسم ليس مرفوع بالضمة.

وجملة «تركتني»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ذل»: استئنافية لا محل لها من

الإعراب. وجملة «ليس له ناصر»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ذا غربة» أجرى الشاعر الكلام على ما يقتضيه المعنى. فإنه كان ينبغي لو أنه

أجرى الكلام على ما يقتضيه اللفظ أن يقول: «ذات غربة» لأن الحديث على لسان امرأة؛ لكنه مع

ذلك أجرى الكلام على المعنى؛ فإن المرأة يقال له: «إنسان» أو «شخص» والشخص مذكر، فيجوز

أن تجري عليه صفات المذكرين تبعًا للفظه.

أحدها: أن ذلك لم يطرد فيما كان مختصاً بالمؤنث، بل قد جاء أيضاً فيما يشترك فيه الذكور والأنثى، قالوا: «جملٌ بازلٌ»، و«ناقة بازلٌ»، و«جمل ضامرٌ»، و«ناقة ضامرٌ». قال الأعشى [من السريع]:

٨٠٨- عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُرِبْتُ هَيْفَاءَ مِثْلَ الْمُهْرَةِ الضَامِرِ
فإسقاط العلامة مما يشترك فيه القبيلان دليلٌ على فساد ما ذهبوا إليه، وإن كان أكثر الحذف إنما وقع فيما يختص بالمؤنث.

الثاني: أنه ينتقض ما ذهبوا إليه بقولهم: «مُرْضَعَةٌ»، بإثبات التاء فيما يختص بالمؤنث. الثالث: أن التاء ملحقٌ مع فعل المؤنث، نحو: «حاضت المرأة»، و«طلقت الجارية»، ولو كان اختصاصه بالمؤنث يكفي فارقاً، لم يفترق الحال بين الصفة والفعل، فاعرفه.

فصل

[ما يستوي فيه المذكر والمؤنث]

قال صاحب الكتاب: ويستوي المذكر والمؤنث في «فُعُولٍ»، و«مِفْعَالٍ»، و«مِفْعِيلٍ»، و«فَعِيلٍ» بمعنى «مفعول»، ما جرى على الاسم. تقول: «هذه المرأة قَتِيلُ بَنِي فلانٍ»، و«مررت بقتيلتهم». وقد يُشبه به ما هو بمعنى «فاعلٍ». قال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحِمْتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(١). وقالوا: «مِلْحَقَةٌ جَدِيدٌ».

قال الشارح: اعلم أن هذه الأمثلة من الصفات يستوي في سقوط التاء منها المذكر

٨٠٨ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٨٩؛ والدور ٢/٢٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٠١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٠٣؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٥٠؛ وجمع الهوامع ١/١٠٧. اللغة: العهد: المعرفة. سُرِبْتُ: ألبسوها السربال.

المعنى: عرفتها وقد ألبسوها ثوباً أبيض، تألقت به كتألق البياض على المهر الضامر. الإعراب: «عهدي»: مبتدأ مرفوع، والياء: في محل جر بالإضافة، وخبرها محذوف تقديره: حاصل أو قريب. «بها»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «في الحي»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من الضمير في «بها». «قد»: حرف تحقيق. «سُرِبْتُ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: تاء التانيث الساكنة لا محل لها من الإعراب، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي، وأصله مفعول به أول. «هيفاء»: مفعول به ثان منصوب بالفتحة. «مثل»: صفة منصوبة بالفتحة. «المهرة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الضامر»: صفة المهرة مجرورة بالكسرة.

وجملة «عهدي بها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قد سُرِبْتُ»: في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: «المهرة الضامر» حيث وصف «المهرة» وهي أنثى بالضامر من غير أن يؤنث الصفة بتاء التانيث، وذلك يدل على أن لفظ الضامر يقال على الذكر والأنثى بصيغة واحدة.

والمؤنث، فيقال: «رجلٌ صَبُورٌ وشَكُورٌ» و«امرأةٌ صَبُورٌ وشَكُورٌ». وكذلك قالوا: «امرأةٌ مِعْطَارٌ» للتي تُكْثِرُ من استعمال الطيب، و«مِذْكَارٌ» للتي عادتُها أن تلد الذكور، و«مِثْنَاتٌ»، للتي عادتُها أن تلد الإناث. وقالوا: «مِنْطِيقٌ» للبليغ، و«مِعْطِيرٌ»، بمعنى العَطَار. وقالوا: «امرأةٌ جَرِيحٌ»، و«قَتِيلٌ». فهذه الأسماء إذا جرت على موصوفها، لم يأتوا فيها بالهاء، وإذا لم يذكروا الموصوف، أثبتوا الهاء خَوْفَ اللبس، نحو: «رأيتُ صَبُورَةً، ومِعْطَارَةً، وقَتِيلَةً بني فلانٍ»، فهذا معنى قوله: «ما جرى على اسم»، أي: ما تقدّمها موصوفٌ.

فأما «فَعُولٌ»، و«مِفْعَالٌ»، و«مِفْعِيلٌ»، فأمثلة معدولٌ بها عن اسم الفاعل للمبالغة، ولم تُجْرَ على الفعل، فجرت مجرى المنسوب، نحو: «دارعٌ»، و«نابِلٌ»، فلم يُدْخِلُوا فيها الهاء لذلك. وقد شدّ نحو: «مِغْزَابَةٌ» إذا كان يعزّب بابله في المَرْعَى، فيُبْعِدُها عن الناس لِعِزَّتِهِ وقُدْرَتِهِ. ومثله «مِطْرَابَةٌ» للكثير الطرب، و«مِجْدَامَةٌ» للسريع في قطع المَوَدَّة.

وأما «فَعِيلٌ» بمعنى «مَفْعُولٌ»، فنحو: «كَفَّ خَضِيصٌ»، و«عَيْنٌ كَجِيلٍ»، فإنه أيضًا يستوي في حذف التاء منه المذكر والمؤنث؛ وذلك لآتِه معدولٌ عن جهته، إذ المعنى كَفَّ مخضوبةً بالحياء، وعَيْنٌ مكحولةٌ بالكحل، فلما عدلوا عن «مَفْعُولٍ» إلى «فَعِيلٍ»؛ لم يُثَبِّتُوا التاء ليفرقوا بينه وبين ما لم يكن بمعنى «مَفْعُولٍ»، من نحو: «كَرِيمَةٌ»، و«جَمِيلَةٌ». وقد شبهوا «فَعِيلًا» التي بمعنى «فاعلٍ» بالتي بمعنى «مفعولٍ»، فأسقطوا منها التاء. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(١)، وهو بمعنى: مُقْتَرِبٌ، شبهوه بـ«قَتِيلٍ» ونحوه. وقيل: إنما أسقطت منه التاء؛ لأنَّ الرَّحْمَةَ والرُّحْمَ واحدٌ، فحملوا الخبر على المعنى، ويؤيده قوله تعالى: ﴿هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي﴾^(٢).

فأما قولهم: «مِلْحَفَةٌ جَدِيدٌ»، فقال الكوفيون: هي «فَعِيلٌ» بمعنى «مَفْعُولٍ»، أي: مجدودة، وهي المقطوعة عن المِثْوَال عند الفَراغ من نَسْجِها. وقال البصريون: هي بمعنى «فاعلةٍ»، أي: جَدَّتْ. يقال: «جَدَّ الشيءُ يَجِدُّ إذا صار جديدًا»، وهو ضدُّ الخَلْق، فسقط الهاء عندهم شاذٌّ مشبّهٌ بالمفعول. ومن ذلك «رِيحٌ خَرِيقٌ»، أي: شديدةُ الهبوب، كأنها تحرق الأرض. قال الشاعر [من الوافر]:

كَأَنَّ هُبُوبَهَا خَفَقَانُ رِيحٍ خَرِيقٍ بَيْنَ أَعْلَامٍ طَوَالٍ^(٣)
ومنه «شاةٌ سَدِيسٌ»، أي: بلغت السنة السادسة.

فصل

[حكم الفعل المسند إلى الجمع في التذكير والتأنيث]

قال صاحب الكتاب: وتأنيث الجمع ليس بحقيقي؛ ولذلك اتسع فيما أسند إليه

إلحاق العلامة وتركها، تقول: «فَعَلَ الرجالُ، والمسلماتُ والأَيَّامُ» وفَعَلَتْ.

قال الشارح: قد تقدّم القول: إِنَّ الجمع يُكْسِبُ الاسمَ تَأْنِيثًا؛ لأنّه يصير في معنى الجماعة، وذلك التأنيث ليس بحقيقي؛ لأنّه تأنيث الاسم لا تأنيث المعنى، فهو بمنزلة «الدار» و«النخل» ونحوهما، فلذلك إذا أُسْنِدَ إليه فعلٌ، جاز في فعله التذكير والتأنيث. فالتأنيث لما ذكرناه من إرادة الجماعة، والتذكير على إرادة الجمع، ولا اعتبار بتأنيث واحده أو تذكيره. ألا تراك تقول: «قامت الرجالُ»، و«قام النساءُ»، فتؤنّث فعل «الرجال» مع أنّ الواحد منه مذكّرٌ، وهو «رجلٌ»، وتذكر فعل «النساء» مع أنّ الواحد «امرأة». قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾^(١) ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾^(٢). ولا فرق بين العقلاء وغيرهم، فـ«الرجالُ» و«الأيامُ» في ذلك سواء؛ لأنّ التأنيث للاسم لا للمسمّى. والكوفيون يزعمون أنّ التذكير للكثرة، والتأنيث للقلة.

ويؤيد عندك أنّ تأنيث الجمع ليس بحقيقي أنّك لو سمّيت رجلاً «كِلَابًا»، أو «كِعَابًا»، أو «قُلُوسًا»، أو «عُنُوقًا»، لصرفته. ولو كان تأنيثه حقيقيًا، لكان حكمه حكم «عقرب» إذا سُمّي به، و«سُعاد» في الصرف.

والجمع على ضربين: مكسّرٌ وصحيحٌ. واعلم أنّ الجموع تختلف في ذلك، فما كان من الجمع مكسّرًا، فأنّ مخيّر في تذكير فعله وتأنيثه، نحو: «قام الرجالُ»، و«قامت الرجالُ» من غير ترجيح؛ لأنّ لفظ الواحد قد زال بالتكسير، وصارت المعاملة مع لفظ الجمع، فإن قدرته بالجمع، ذكرته، وإن قدرته بالجماعة، أنثته. قال الشاعر [من الكامل]:

٨٠٩- أَخَذَ الْعَذَارَى عِقْدَهَا فَنَظَّمَهُ [مِنْ لَوْلُو مُتَابِعٍ مُتَسَرِّدٍ]

(١) الحجرات: ١٤. (٢) يوسف: ٣٠.

٨٠٩ - التخرّيج: البيت للناطقة الذيباني في ديوانه ص ٩٥؛ وتهذيب اللغة ٢/ ٢٨٤؛ وتاج العروس ٢٠/ ٣٨٢ (تبع)؛ وأساس البلاغة (سرد).

اللغة والمعنى: نظمته: أدخلن حباته وآلته في سلك. المتسرّد: المتتابع. لَمَتِ العذراوات ما انفرط من عقدها، وأعدن إدخال آلته بشكل متتابع إلى السلك، حتى عاد عقدًا بديعًا. الإعراب: «أخذ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «العذاري»: فاعل مرفوع بالضمة المقدّرة على الألف للتعذر. «عقدها»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «فنظّمته»: الفاء: حرف عطف، «نظم»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «من لؤلؤ»: جازّ ومجرور متعلّقان بـ«نظم». «متابع»: نعت مجرور بالكسرة. «متسرّد»: نعت ثانٍ مجرور بالكسرة.

وجملة «أخذ العذاري»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فنظّمته»: معطوفة عليها لا محلّ لها كذلك.

وقال الرازي:

٨١٠- إذا الرِّجَالُ وَلَدَتْ أَوْلَادَهَا واضْطَرَبَتْ مِنْ كِبَرِ أَعْضَادِهَا
وَجَعَلَتْ أَوْصَابَهَا تَغْتَادِهَا فَهِيَ زُرُوعٌ قَدْ دَنَا خَصَادِهَا

وما كان منه مجموعاً جمع السلامة، فما كان منه لمؤنث، نحو: «المسلمات» و«الهندات»، كان الوجه تأنيث الفعل، وإن كان الجمع للمذكرين بالواو والنون؛ فالوجه تذكير الفعل فيه، نحو: «قام الزيدون». وإنما كان الوجه فيما كان مؤنثاً تأنيث الفعل، لرجحان التأنيث فيه على التذكير. وذلك أن التأنيث فيه من وجهين: من جهة أن الواحد مؤنث، وهو باقٍ على صيغته، وهو مع ذلك مقدرٌ بالجماعة، والتذكير من جهة واحدة، وهو تقديره بالجمع. وجمع المذكر بالعكس، التذكير فيه من جهتين: من جهة أن الواحد

= والشاهد فيه قوله: «أخذ العذاري» حيث ذكر الفعل مع أن العذاري مؤنثة، ولكنه أراد به لفظ الجمع فذكر.

٨١٠- التخريج: لم أقع على الرجز فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: الأعضاء: جمع العضد وهو ما بين المرفق إلى الكتف. الأوصاب: وهو جمع الوَصَب وهو الوجع والمرض.

المعنى: عندما تكبر الرجال، وتكبر أولادها، وتلد أحفاداً، تضطرب حركتها، وتضعف قواها، وتكثر أمراضها، تغدو كالنبات الذي قرب موعد حصاده.

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني في محل نصب مفعول فيه. «الرجال»: فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، مرفوع بالضمّة. «ولدت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «أولادها»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه. «واضطربت»: الواو: حرف عطف، «اضطربت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «من كبر»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلها. «أعضادها»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «وجعلت»: الواو: حرف عطف، «جعلت»: فعل ماضٍ من أفعال الشروع مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «أوصابها»: اسم «جعل» مرفوع بالفتحة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. «تعتادها»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «فهي»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «هي»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «زروع»: خبر مرفوع بالضمّة. «قد»: حرف تقريب وتحقيق. «دنا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذر. «حصادها»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «ولدت الرجال»: في محلّ جرّ مضاف إليه، وجملة «ولدت أولادها»: تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «واضطربت»: معطوفة على سابقتها لا محلّ لها، وكذلك جملة «جعلت أوصابها تعتادها». وجملة «تعتادها»: في محل نصب خبر «جعلت»... وجملة «هي زروع»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «دنا حصادها»: في محلّ رفع صفة لزروع. والشاهد فيه قوله: «ولدت أولادها» على تقدير الأولاد بالجماعة، فأثت الفعل، وكذلك قوله: «واضطربت أعضادها» و«جعلت أوصابها تعتادها».

باقٍ وهو مذكر، والثاني أنه مقدر بالجمع، وهو مذكر، والتأنيث من جهة واحدة، وهو تقديره بالجماعة، فرجَحَ على التأنيث. وقد ذكر بعضهم الأول وهو قليل قرأ حمزة والكسائي وابن عامر ﴿قَبْلَ أَنْ يَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي﴾^(١) بالياء. وقال الشاعر [من الطويل]:

٨١١- وقام إليّ العاذلات يلمنني يقلن: ألا تنفك ترحل مرحلاً

وقد أنث بعضهم الثاني، وهو من قبيل الضرورة. قال الشاعر [من البسيط]:

قالت بنو عامر خالوا بني أسد يا بُؤس للحزب ضراً لأقوام^(٢)

فاعرفه.

[حكم الفعل المسند إلى ضمير الجمع في التذكير والتأنيث]

قال صاحب الكتاب: وأما ضميره، فتقول في الإسناد إليه: «الرجال فعلت، وفعلوا»، و«المسلمات فعلت، وفعلن» وكذلك «الأيام». قال [من الكامل]:

٨١٢- وإذا العذاري بالذخان تقنعت واستعجلت نصب القدور فملت

(١) الكهف: ١٠٩. وهي أيضاً قراءة الأعمش وغيره.

انظر: البحر المحيط ١٦٩/٦؛ والكشاف ٥٠١/٢؛ والنشر في القراءات العشر ٣١٦/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢١/٤.

٨١١ - التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة والمعنى: العاذلات: اللاتيمات. المرحل: مكان الرحيل.

عابتني العاذلات ولمنني على كثرة أسفاري ورحلاتي.

الإعراب: «وقام»: الواو: بحسب ما قبلها. «قام»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «إلي»: جاز ومجرور متعلقان بـ(قام). «العاذلات»: فاعل مرفوع بالضمّة. «يلمنني»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والنون الثانية للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «يقلن»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «ألا»: الهمزة: حرف استفهام، «لا»: حرف نفي. «تنفك»: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمّة، واسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «ترحل»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «مرحلاً»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.

وجملة «قام العاذلات»: بحسب الواو. وجملة «يلمنني»: في محل نصب حال. وجملة «يقلن»: بدلاً من سابقتها في محل نصب، أو تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ألا تنفك ترحل»: في محل نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «ترحل»: في محل نصب خبر «تنفك». والشاهد فيه قوله: «قام العاذلات» على تقدير اللفظ لا الجماعة.

(٢) تقدم بالرقم ٤٢٩.

٨١٢ - التخريج: البيت لسلمى بن ربيعة في خزانة الأدب ٣٦/٨، ٤٤؛ والدرر ١٨٤/١؛ وشرح ديوان =

قال الشارح: قوله: «أما ضميره» يريد ضمير الجمع، فإذا أسند فعلٌ إلى ضمير الجمع؛ فلا يخلو الجمعُ من أن يكون مكسراً، أو غير مكسّر. فإن كان مكسراً وكان المذكرُ ممن يعقل، نحو: «الرجال» و«الغلمان»؛ كان لك فيه وجهان: أحدهما أن تلجّقه تاء التانيث، نحو: «الرجالُ قامت»، فتؤنّثه، وتُفردّه؛ لأنّه يرجع إلى تقدير الجماعة، وهي حقيقة واحدة مؤنّثة. ويجوز أن يرجع إلى اللفظ، وهو جمعٌ مذكّر عاقل، فتظهر علامة ضميره بالواو، نحو: «الرجالُ قاموا»؛ لأنّ الواو للمذكرين ممن يعقل؛ فأما قوله [من الطويل]:

٨١٣- شَرِبْتُ بِهَا وَالْدِيكَ يَذْغُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنَوْا نَعْشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا

= الحماسة للمرزوقي ص ٥٥؛ ونوادر أبي زيد ص ١٢١؛ ولعلباء بن أرقم في الأصمعيّات ص ١٦٢؛ وبلا نسبة في شرح اختيارات المفضل ص ٨١٦؛ وجمع الهوامع ٦٠/١.
اللغة: العذاري: جمع العذراء، وهي البكر. تَقَنَّعت: لبست المقنعة. ملّت: وضعت الخبز على الملة، وهي الرماد الحارّ.
المعنى: يمدح هؤلاء الناس بإكرام الضيف، وهم لفرط إكرامهم ضيوفهم تقوم الأبقار منهم بخدمة الضيوف.

الإعراب: «وإذا»: الواو: بحسب ما قبلها، «إذا»: ظرف زمان خافض لشروطه متعلّق بالفعل «دارت» في البيت اللاحق. «العذاري»: فاعل لفعل محذوف تقديره: تَقَنَّعت. «بالدخان»: جار ومجرور متعلقان بـ «تَقَنَّعت» المحذوف. «تَقَنَّعت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتانيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «واستعجلت»: الواو: حرف عطف، و«استعجلت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتانيث، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «نصب»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «القدور»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فملّت»: الفاء: حرف استئناف، و«مل»: فعل ماضٍ، والتاء: للتانيث، وقد حُرّكت بالكسر لضرورة القافية، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. وجملة «تَقَنَّعت العذاري»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «تَقَنَّعت الثانية»: تأكيد للأولى. وجملة «استعجلت»: معطوفة على جملة «تَقَنَّعت» في محلّ جرّ. وجملة «فملّت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «تَقَنَّعت»، و«استعجلت» و«فملّت»، حيث ألحق تاء التانيث بالفعل المسند إلى ضمير الجمع.

٨١٣- التخرّيج: البيت للتابعة الجعدي في ديوانه ص ٤؛ والحماسة البصرية ٧٤/٢؛ وخزانة الأدب ٨/٨٢، ٨٤؛ وشرح أبيات سيويه ٤٧٦/١؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٨٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٥٠؛ والكتاب ٤٧/٢؛ ولسان العرب ٣٥٥/٦ (نعش)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٧٠؛ والمقتضب ٢٢٦/٢.

اللغة: بنو نعش: بنات نعش وهن سبع نجوم سميت بذلك لأنها على هيئة النعش. تصوبوا: نزلوا، والتصوب: الانحدار.

المعنى: إنه يشرب الخمر قبيل طلوع الفجر، في الوقت الذي يصيح فيه الديك، وفي الوقت الذي تدنو فيه بنات نعش للهبوط نحو الجهة التي تغيب فيها.

الإعراب: «شربت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «بها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «شربت». «والديك»: الواو: حالية، =

فإنه كان ينبغي أن يقول: «دَنَتْ» على تقدير علامة الجماعة، أو: «دَنَوْنَ»؛ لأنه جمعٌ لما لا يعقل، إلا أنه أجراها مجرى من يعقل إذ كان دَوْرُها يجري على تقدير لا يختلف، وصار كقصد العاقل لشيء يعلمه، فلذلك جمعها بالواو والنون، فقال: «بنو نعش»، ولم يقل: «بنات نعش»؛ فإذا عاد الضمير بالواو على حدِّ جمعه إياه. ومثله قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَأْكُلُهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ﴾^(١)، لما أخبر عنهن بالخطاب الذي يختص بمن يعقل؛ جمعها بالواو المختصة بمن يعقل.

وإن كان المكسر لغير أولى العقل؛ نحو: «الأيام»، و«الحُمُر»، فلك فيه وجهان: أحدهما: أن تلحق الفعل التاء، فتقول: «الأيامُ فعلت»، على تقدير جماعة الأيام، وإن شئت، قلت: «فَعَلْنَ»؛ لأنَّ الأيام ممَّا لا يعقل. فجمعه وضميرُ جمعه كالمؤنث، وإن كان مذكراً، نحو: «ثِيَابُكَ مُزِقْنَ»، و«جَمَالُكَ أَقْبَلْنَ». قال الشاعر [من الطويل]:

٨١٤- وإن تكنِ الأيامُ فَرَقْنَ بَيْنَنَا فَقَدْ بَانَ مَحْمُودًا^(٢) أَخِي يَوْمَ وَدَعَا

= «الديك»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «يدعو»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «صباحه»: مفعول به منصوب، والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «إذا»: ظرف زمان متعلق بالفعل «شربت» غير متضمن معنى الشرط. «ما»: زائدة لا محل لها. «بنو»: فاعل مرفوع لفعل محذوف يفسره المذكور، وعلامة رفعه الواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «نecش»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «دنوا»: فعل ماضٍ مبني على ضمٍ مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. «فتصوبوا»: الفاء: حرف عطف، «تصوبوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. جملة «شربت بها»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «الديك يدعو»: حالية في محل نصب. وجملة «يدعو»: في محل رفع خبر للمبتدأ. وجملة «دنوا»: تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «دنا بنو نعش»: في محل جر بالإضافة. وجملة «تصوبوا»: معطوفة على جملة «دنوا» لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بنو نعش دنوا» وذكر أن الأخفش روى: «بنو نعش» اعتباراً للفظ «ابن» وإن كان غير عاقل.

(١) النمل: ١٨. (٢) في الطبعيتين: «محمود» بالرفع، وهذا خطأ

٨١٤- التخرّيج: البيت لمتّهم بن نورية في ديوانه ص ١١٢؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١١٧٨.

المعنى: لقد فرّقت الأيام بيني وبين مالك، وظهر جلياً كم كان محموداً يوم مات.

الإعراب: «وإن»: الواو: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. «تكن»: فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه فعل الشرط، وحرك بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين. «الأيام»: اسم «تكون» مرفوع بالضمّة. «فرقن»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والنون: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «بيننا»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف متعلق بالفعل «فرقن»، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «فقد»: الفاء: رابطة لجواب =

والذي يؤيد عندك أن ما لا يعقل يجري عندهم مجرى المؤنث أنك إذا صغرت نحو: «جمال»، و«دراهم»؛ فإنك تردّه إلى الواحد، ثمّ تجمعه بالآلف والتاء كالمؤنث، فتقول في تصغير «جمال»، و«دراهم»: «جَمِيلَات»، و«دَرَاهِمَات». والمؤنث السالم نحو: «الهندات»، تقول: «الهندات قامت» على معنى الجماعة، و«قُمْنَ»، على اللفظ، وكذلك مكسّره، نحو: «الهُنُودُ قامت»، و«قمن» إن شئت. فأما قول الشاعر [من الكامل]:

وإذا العذارى... إلخ

البيت لسلمى بن ربيعة الضبيّ، والشاهد فيه قوله: «تَقَعْتُ، ومَلْتُ» حيث كان عائداً إلى «العذارى»، و«العذارى» جمع «عذراء»، وهي البكر. يصف إكرام أهله الضيوف، وأنه لفرط إكرامهم تُبَايِرُ الصَّيَّاتُ الأَبْكَارُ ما يباشره الإمام^(١)، وأما الجمع المذكر السالم، فمضمرة بالواو، نحو: «الزيدون قاموا» لا غير.

قال صاحب الكتاب: وعن أبي عثمان: العرب تقول: «الأجذاع انكسرن» لأذنى العدد، و«الجذوع انكسرت». ويقال: «لخمس خَلَوْنَ»، و«لخمس عشرة خَلَتْ»، وما ذاك بضربة لازب.

قال الشارح: اعلم أن هذا الشيء قد استعملته العرب استحساناً للفرق بين القليل والكثير، فيقولون: «الأجذاع انكسرن»، و«الجذوع انكسرت»، فيؤنثون الكثير بالتاء والقليل بالنون، ومنه قولهم في التاريخ: «لخمس خَلَوْنَ»، و«أربع بقين»، و«لخمس عشرة خَلَتْ»، و«ثلاث عشرة بقيت».

وقد قيل في تعليل ذلك أقوال: أقربها ما ذهب إليه الجرجاني، وهو أن التأنيث فيها لمعنى الجماعة، والكثرة أذهب في معنى الجمعية من القلة، والتاء حرف مختص

= الشرط، «قد»: حرف تقرب وتحقيق. «بان»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «محموداً»: حال منصوب بالفتحة، وتروى بالضم فتكون فاعلاً مرفوعاً. «أخي»: فاعل مرفوع بالضم المقدّر على ما قبل ياء المتكلم، وعلى رواية ضم «محمود» يكون بدلاً مرفوعاً، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «يوم»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «بان». «ودعا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والآلف: للإطلاق. وجملة «إن تكن الأيام... فقد بان...» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تكن الأيام فرقت»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جملة الشرط غير الظرفي. وجملة «فرقت»: في محلّ نصب خبر «تكون». وجملة «فقد بان أخي»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «ودع»: في محلّ جرّ مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «الأيام فرقت» حيث أعاد ضمير الفعل على الأيام جمعاً مؤنثاً.

(١) في الطبعين: «الآباء»، وهذا تحريف، وقد صوّبناه عن جدول التصويبات الملحق بطبعة ليزغ ص ٩٠٩.

بالتأنيث، فجعلت علامةً فيما كان أذهب في معنى الجمعية، والنون فيما هو أقلُّ حظًا في الجمعية؛ لأنَّ النون لا ترد للتأنيث خصوصًا، وإنَّما ترد على ذواتٍ صفتها التأنيث. والذي عندي في ذلك أنَّ بناء القلَّة قد جرى عليه كثيرٌ من أحكام الواحد. من ذلك جوازُ تصغيرها على ألفاظها من نحو: «أُجَيْمَالٍ»، و«أُنْيَابٍ». ومنها جوازُ وصف المفرد به من نحو: «بُرْمَةٌ أُكْسَارٌ»، و«ثَوْبٌ أَشْمَالٌ». ومنها عودُ الضمير إليه مفردًا من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لِّتُنَبِّحُوا بِطُغْيَانِهِ﴾^(١). فلمَّا غلبت على القلَّة أحكام المفرد؛ عبَّروا عنها في التأنيث بالنون المختصة بالجمع، لئلاَّ يتوهَّم فيها الإفراد. وقوله: «وما ذاك بضربةٍ لازِبٍ» يريد: بأمرٍ ثابتٍ يلزمك أن تأتي به، بل أنت مخيرٌ إن أتيت به، فحسنٌ؛ وإن لم تأت به، فعربيٌّ جيّدٌ، وهو من قولهم: «لَزَبَ الشيء يَلْزُبُ لَزُوبًا» إذا ثبت، و«لازِبٌ» أفصحُ من «لازِمٌ».

فصل

[حكم صفة اسم الجمع في التذكير والتأنيث]

قال صاحب الكتاب: ونحو «النَّخْل» و«التَّمَرِ» ممَّا بينه وبين واحده التاء يُذكر ويؤنث. قال الله تعالى: ﴿كَانَتْهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾^(٢)، وقال: ﴿مُنْفَعِرٍ﴾^(٣). ومؤنثُ هذا الباب لا يكون له مذكَّرٌ من لفظه لالتباسِ الواحد بالجمع. وقال يونس: فإذا أرادوا ذلك؛ قالوا: «هذه شاةٌ ذَكَرٌ»، و«حمامةٌ ذَكَرٌ».

قال الشارح: قد تقدَّم أنَّ هذا الضرب من الجمع ممَّا يكون واحده على بنائه من لفظه، وتلحقه تاء التأنيث لبيِّن الواحد من الجمع، فإنَّه يقع الاسمُ فيه للجنس كما يقع للواحد، فإذا وصفته، جاز في الصفة التذكيرُ على اللفظ؛ لأنَّه جنسٌ مع الأفراد، والتأنيثُ على تأويل معنى الجماعة. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾^(٤) و﴿مُنْفَعِرٍ﴾^(٥). ويجوز جمع الصفة مكسرًا ومصححًا، نحو قوله تعالى: ﴿السَّحَابُ أَلْتَقَالَ﴾^(٦)، وقال تعالى: ﴿وَالنَّخْلُ بَاسِقَتٍ﴾^(٧).

ويقع على الحيوان كما يقع على غيره من نحو: «حَمَامَةٍ»، و«حَمَامٍ»، و«بَطَّةٍ»، و«بَطٍّ»، و«شاةٍ»، و«شَاءٍ». ولا يُفصل بين مذكَّره ومؤنثه بالتاء؛ لأنَّك لو قلتَ للمؤنث: «حمامةٌ»، وللمذكَّر: «حمامٌ»؛ لالتبس بالجمع، فتجنَّبوه لذلك، واكتفوا بالصفة. فإذا

(١) النحل: ٦٦.

(٢) القمر: ٢٠ من الآية «تنزع الناس كأنهم أعجاز نخلٍ منقَعِرٍ».

(٣) القمر: ٢٠.

(٤) الحاقة: ٧.

(٥) القمر: ٢٠.

(٦) الرعد: ١٢.

(٧) ق: ١٠.

أرادوا الذكر، قالوا: «حمامة ذَكَرٌ»، و«شاةٌ ذَكَرٌ»، وكذلك إذا أرادوا الأنثى؛ قالوا: «حمامةٌ أُنْثى»، و«شاةٌ أُنْثى». حكى ذلك يونس، فاعرفه.

فصل

[الأبنية التي تلحقها ألف التأنيث المقصورة]

قال صاحب الكتاب: والأبْنِيَّةُ التي تلحقها أَلْفُ التأنيث المقصورة على ضربين: مختصةٌ بها، ومشاركةٌ. فمن المختصةِ «فُعَلَى»، وهي تجيء على ضربين: اسمًا وصفةً. فالاسمُ على ضربين: غيرُ مصدر كـ«البُهْمَى»، و«الحُمَى»، و«الرُّؤْيَا»، و«حَزْوَى»، ومصدر كـ«البُشْرَى»، و«الرُّجْعَى». والصفةُ نحو: «حُبْلَى»، و«خُنْثَى»، و«رَبَّى».

قال الشارح: لما فرغ من الكلام على المؤنث بالتاء، انتقل إلى الكلام على المؤنث بالألف. وألفُ التأنيث على ضربين مقصورة وممدودة. ومعنى قولنا: «مقصورة» أن تكون مفردة ليس معها أَلْفٌ أخرى، فتَمَدَّدَ، إنما هي أَلْفٌ واحدة ساكنة في الوصل والوقف، فلا يدخلها شيء من الإعراب لا رفع ولا نصب ولا جر، كأنها قُصِرَتْ عن الإعراب كله؛ من القُصْر؛ وهو الحَبْس.

والألفُ تُزَادُ آخرًا على ثلاثة أضرب: أحدها: أن تكون للتأنيث، والثاني: أن تكون مُلْحَقَةً، والثالث: أن تكون لغير تأنيث، ولا إلحاق، بل لتكثير^(١) الكلمة وتزويد لفظها. والفرق بين ألف التأنيث وغيرها أن ألف التأنيث لا تُنَوِّنُ نكرة، نحو: «حُبْلَى»، و«دُنْيَا»، ويمتنع إدخال علم التأنيث عليها، فلا يقال: «حُبْلَاةٌ»، ولا «دُنْيَاةٌ»؛ لئلا يُجْمَعَ بين علامتي تأنيث. والضربان الآخران يدخلهما التنوين، ولا يمتنعان من علم التأنيث من نحو: «أَزْطَى»، و«مِغْزَى»، فـ«أَزْطَى» ملحق بـ«جَعْفَرٍ»، و«سَلَهَبٍ»، و«مِغْزَى»، ملحق بـ«دِزْهَمٍ» و«هَجْرَعٍ». والذي يدل على ذلك أنك تنونه، فتقول: «أَرْطَى» و«مِعْزَى»، وتُدْخِلُهُمَا تاء التأنيث للفرق بين الواحد والجمع من نحو: «أَرْطَاةٌ». وأما الثالث فهو إلحاقها لغير تأنيث ولا إلحاق، نحو: «قَبْعَثْرَى»، و«كُمَثْرَى»، فهذه الألف ليست للتأنيث لأنها منونة، ولا للإلحاق؛ لأنه ليس لنا أصل «سُدَاسِيٌّ»، فيُلْحَقُ «قَبْعَثْرَى» به، فكان زائدًا لتكثير الكلمة.

وأما الألف التي للتأنيث، فهي على ضربين: أَلْفٌ مفردة، وألفٌ تُلْحَقُ قبلها أَلْفٌ للمدِّ، فتقلب الآخرةُ منهما همزةً؛ لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة. فأما الألف المفردة، فإذا لحقت الاسم، لم تخل من أن تلحق بناءً مختصًا بالتأنيث، أو بناءً مشتركًا للتأنيث

(١) في الطبعة المصرية ١٠٧/٥ «لتكسير»، وهذا تحريف.

وغيره. فمن المختص ما كان على «فُعَلَى» بضم الأول وسكون الثاني، نحو: «دُنْيَا»، و«حُبْلَى»، فهذا البناء لا يكون إلا مؤنثاً.

والمراد بقولنا: «لا يكون إلا مؤنثاً» أن ألفه لا تكون للإلحاق ولا لغيره؛ لأنه ليس في الكلام مثل «جُعْفَرٍ» بضم الفاء، فيكون هذا ملحقاً به. وزيادتها للتكثير قليلة، لا يُصار إليه ما وجد عنه مندوحة، مع أن غالب الأمر في الزيادة لغير الإلحاق أن تكون فيما زاد على الأصول على حدها في «قَبْعَرَى»، و«كُمَثَرَى». هذا رأي سيويه وأصحابه، فأما على قياس مذهب أبي الحسن، فيجوز أن يكون للإلحاق بـ«جُحْدَبٍ». وقد أجاز السيرافي الإلحاق بـ«جُحْدَبٍ»، وإن لم يكن من الأصول؛ لأن حروفه كلها أصول، ذكر ذلك في باب الجمع فيما كان ملحقاً بالأربعة. وقد حكى سيويه^(١) على سبيل الشذوذ: «بُهْمَاء»، وقياس ذلك عند سيويه أن تكون الألف فيه للتكثير؛ لتعذر أن تكون للتأنيث، إذ علم التأنيث لا يدخل على مثله.

وهذا البناء يجيء على ثلاثة أضرب: اسماً ليس بمصدر، ومصدرًا، وصفةً.

فالأول: نحو: «البُهْمَى» وهو نبت، و«الحُمَى»، و«الرُّؤْيَا» لما يراه في منامه الإنسان من الأخلام، و«حُزْوَى» موضع بالدَّهْناء من بلاد تميم. ومنه «طُعْيَا» اسم للصغير من بقر الوحش، حكاه الأصمعي بضم الأول، وحكاه ثعلب بفتحه.

والثاني: وهو المصدر كـ«الرُّجْعَى»، بمعنى الرجوع، و«البُشْرَى»، بمعنى «البشارة». ومن ذلك «الرُّلْعَى» بمعنى «الإزلاف»، وهي القرية والمنزلة من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَى﴾^(٢)، أي: إزلاقاً. ومن ذلك «الشُّورَى» بمعنى المشورة، و«السُّوَاى»، بمعنى المساءة، و«الحُسْنَى»، بمعنى الحُسن، و«الغُمَى»، بمعنى الغم.

والثالث: وهو الصفة، نحو: «حُبْلَى» للحامل، و«خُنْثَى»، لمن أشكل أمره بأن يكون له ما للرجال والنساء جميعاً، مأخوذة من «التخنث»، وهو الانعطاف والتكسر، و«رُبَى» وهي الشاة التي وضعت حديثاً، وجمعها «رُبَاب».

قال صاحب الكتاب: ومنها «فُعَلَى»، وهي على ضربين: اسم كـ«أَجَلَى»، و«دَقْرَى»، و«بَرْدَى»، وصفة كـ«جَمَزَى»، و«بَشَكَى»، و«مَرَطَى».

قال الشارح: يريد من المختص بالمؤنث «فُعَلَى» بفتح الفاء والعين؛ لأن ألفه لا تكون للإلحاق؛ لأنه ليس في الرباعي مثل «جُعْفَرٍ» بفتح الفاء والعين، فكانت للتأنيث لما ذكرنا، فمن ذلك «أَجَلَى»، و«دَقْرَى»، و«بَرْدَى»، وهي أسماء مواضع.

وقالوا في الصفة: «جَمَزَى»، و«بَشَكَى»، و«مَرَطَى»، ف«الجَمْزَى» من السرعة، يُقال: «هو يعدو الجَمْزَى»، أي: هذا الضرب من العَدْو، وقالوا: «جِمَارُ جَمَزَى»، أي: سريع. قال الشاعر [من المتقارب]:

٨١٥- كَأَنِّي وَرَخْلِي إِذَا رُغِثَها عَلَى جَمَزَى جَازِيءٍ بِالرِّمَالِ
وذلك كما يُقال: «رجلٌ عَدَلٌ»، و«ماءٌ غَوَزٌ». و«البَشَكَى» مثله، يُقال: «عَدَا البَشَكَى»، و«ناقةٌ بَشَكَى»، أي: سريعة. وكذلك «المَرَطَى» ضربٌ من العَدْو سريع، قال الأصمعي: هو فوق التقريب ودون الإهداب.

قال صاحب الكتاب: ومنها «فَعَلَى»، كـ«شُعْبَى»، و«أُرْبَى».

قال شارح: كذلك هذا البناء يختص بالتأنيث لامتناع أن يكون للإلحاق، إذ ليس في الأصول ما هو على هذا المثال، ف«شُعْبَى» مكان، و«أُرْبَى» من أسماء الداهية.

قال صاحب الكتاب: ومن المشتركة «فَعَلَى»، فالتي ألفها للتأنيث أربعة أضرب: اسمٌ عين كـ«سَلَمَى»، و«رَضَوَى»، و«عَوَى»، واسمٌ معنى كـ«الدَّغَوَى»، و«الرَّغَوَى»، و«النَّجَوَى»، و«اللَّوَمَى»، ووصفٌ مفردٌ كـ«الظَّمَاى»، و«العَطَشَى»، و«السَّكْرَى»، وجمعٌ كـ«الجَزْحَى»، و«الأسْرَى».

٨١٥- التخريج: البيت لأمية بن أبي عائذ في شرح أشعار الهذليين ٤٩٨/٢؛ والمنصف ٥٩/٣؛ وللهذلي في الخصائص ١٥٣/٢.

اللغة والمعنى: الرحل: أداة ركوب الجمال والنوق. رعتها: أفزعتها. الجَمْزَى: سير قريب من العَدْو. الجَازِيء: الكافي، وأجزأ الإبل: كفاها عن الماء بالرطب والكلأ. شبه نفسه فوق رحله حين أفزعها، بشخص يكفي الإبل بالرمال عن العطش. الإعراب: «كأنى»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كأن». «ورحلي»: الواو: واو المعية، «رحل»: مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «إذا»: ظرف زمان مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بخبر «كأن» المحذوف. «رعتها»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «على جمزى»: جاز ومجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر، متعلقان بخبر «كأن» المحذوف. «جَازِيء»: نعت «جمزى» مجرور بالكسرة. «بالرمال»: جاز ومجرور متعلقان بـ«جَازِيء». وجملة «كأنى جَازِيء»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «رعتها»: في محل جر مضاف إليه. والشاهد فيه قوله: «على جمزى» حيث جعل صفة السير اسماً للراحلة، وأراد على راحلة تسير الجمزى.

قال الشارح: المراد بالمشتراك أن يكون البناء مما يشترك فيه المذكر والمؤنث، وذلك بأن يكون الاسم الذي في آخره ألف زائدة على وزن الأصول، نحو: «فَعَلَى»، فإنه يكون على مثال «جَعْفَرٍ»، فيجوز أن يكون ألفه للإلحاق، ويجوز أن يكون للتأنيث، فيحتاج حينئذ إلى نَظَرٍ واستدلالٍ. فإن كان مما يسوغ إدخال تاء التأنيث عليه، لم تكن الألف في آخره للتأنيث، وكذلك إن سُمع فيها التنوين، فليست للتأنيث؛ لأن ألف التأنيث لا يدخلها تنوين؛ لأنها تمنع الصرف. ولا يدخل عليها علم التأنيث، إذ علم التأنيث لا يدخل على مثله، وإن امتنعت من ذَنِكْ؛ فهي للتأنيث.

وإذا كانت للتأنيث، فلها أربعة مواضع:

أحدهما: أن يكون اسم عين، وهو ما كان شخصاً مَرْتِئاً، نحو: «سَلَمَى» وهو اسم رجل، و«سَلَمَى» أحدُ جَبَلَيْنِ طَيِّئَيْنِ، وكانَ العَلَمُ منقولاً منه. ومن ذلك «رَضَوَى» وهو اسم جبل بالمدينة، و«عَوَى» من منازل القمر، وهي خمسة أنجم يُقال لها: «وَرَكُ الْأَسَدِ».

الثاني: أن يكون اسم معنى، وهو ما كان مصدرًا كـ«الدَّعَوَى» بمعنى الادعاء، و«الرَّغَوَى» أيضًا مصدرٌ بمعنى الازعواء، يُقال: «ازْعَوَى عن القبيح» إذا رجع عنه، وهو حَسَنُ الرَّغْوِ والرَّغْوِ والرَّغْوَى. ومن ذلك «النَّجْوَى» بمعنى المُناجاة، وهي المُسَارَّة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْ تَخَوَّى﴾^(١)، ولذلك وُحِدَ، و«هم» جماعة، لكونه مصدرًا، جعلوا نفس النجوى مبالغةً، كما يُقال: «رجلٌ عدلٌ»، و«قومٌ رضى». وكذلك «اللَّوْمَى» بمعنى اللوم. أنشد أبو زيد [من الوافر]:

٨١٦- أَمَا تَنفَكُ تَرْكَبُنِي بِلُومَى بَهَجَتْ بِهَا كَمَا بَهَجَ الْفَصِيلُ

(١) الإسراء: ٤٧.

٨١٦- التخريج: البيت لأبي الغول الطهوي في شرح شواهد الإيضاح ص ٣٥٧؛ ونوادر أبي زيد ص ١٨٦.

اللغة والمعنى: اللومى: اللوم والعتاب. الفصل: ولد الناقة عندما يقطع ويفصل عن أمه.

أراد: أتبقى تلومني، أترك تفرح باللوم كما يفرح الفصل باللهو.

الإعراب: «أما»: الهمزة: حرف استفهام، «ما»: حرف نفي. «تنفك»: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمّة، واسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «تركبني»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «بلومى»: جاز ومجرور بفتحة (عوضاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف) مقدرة على الألف للتعذر، متعلقان بـ«تركب». «بهجت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «بها»: جاز ومجرور متعلقان بـ«بهجت». «كما»: الكاف: حرف تشبيه وجزء، «ما»: حرف مصدرى. «بهج»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الفصيل»: فاعل مرفوع بالضمّة، والمصدر المؤول من «ما بهج» في محل جر بحرف الجر، والجاز والمجرور متعلقان بمفعول مطلق محذوف، بتقدير: بهجت بها بهجةً كهجة الفصل.

أي: تَغْلُونِي بِاللُّؤْم، إِلَّا أَنَّهُ أَنتَ، فقال: «بها»؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لِلتَّائِيثِ.

الثالث: أن يكون صفةً، وهي على ضربين: تكون مفردًا، وتكون جمعًا، فالمفردُ يكون مؤنَّث «فَعْلَان» ، وهو نظيرُ «أَفْعَل» «فَعْلَاء»، نحو: «أحمر»، و«حمراء» في أن مؤنثه على غير بناء مذكَّره.

والجمع أن يكون جمعَ «فَعِيل» بمعنى «مفعول» ممَّا هو آفةٌ وداءٌ، نحو: «جَرِيح»، و«جَرَحَى»، و«أَسِير»، و«أَسْرَى»، و«كَلِيم»، و«كَلَمَى»، وقد تقدَّم الكلام عليه في الجمع.

قال صاحب الكتاب: والتي أَلْفُهَا لِلإِلْحَاقِ، نحو: «أزطى»، و«عَلَقَى» لقولهم: «أزطاة»، و«عَلَقاة».

قال الشارح: قد تقدَّم القول: إنَّ هذا البناء يكون مذكَّرًا، ويكون مؤنَّثًا، فإذا امتنعت أَلْفُهُ من التنوين ودخولِ التاء عليها دلَّ ذلك على أنها للتأنيث. وإذا سُمع فيها التنوين، وساغ دخولُ التاء عليها، نحو: «أزطى»، و«عَلَقَى»، و«أزطاة»، و«عَلَقاة»، فإنَّ تنوينه يدلُّ على انصرافه. ولو كان الألف فيه للتأنيث، لكان غير مصروف كـ«حُبْلَى»، و«سَكْرَى». وإذا لم تكن للتأنيث، كانت للإلحاق، وذلك لأنَّه على أبنية الأصول، والإلحاق معنى مقصودٌ، ويفيد فائدةً ما هو مَزِيدٌ للتكثير، ولم يُردَّ به الإلحاق؛ لِأَنَّ كُلَّ إلحاق تكثيرٌ، وليس كُلُّ تكثير إلحاقًا، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: ومنها «فِعْلَى»، فالتى أَلْفُهَا لِلتَّائِيثِ ضربان: اسمٌ عين مفردٌ كـ«السَّيْرَى» و«الدَّفْلَى»، و«ذَفْرَى» فيمَن لم يَصْرَفْ؛ وجمعٌ كـ«الحَجَلَى»، و«الظَّرَبَى» في جمع «الحَجَل»، و«الظَّرَبَانِ»، ومصدرٌ كـ«الذَّكْرَى». والتي للإلحاق ضربان: اسمٌ كـ«مِغْرَى»، و«ذَفْرَى» فيمَن صرف، وصفةٌ كقولهم: «رجلٌ كِصَصَى»، وهو الذي يأكل وحده، و«عِزْهَى» عن ثَغْلَبٍ، وسيبويه^(١) لم يثبتْه صفةً إلَّا مع التاء، نحو: «عِزْهاة».

قال الشارح: قوله: «ومنها» يريد: ومن المشتركة «فِعْلَى» بكسر الفاء وسكون العين، فهذا البناء يكون أيضًا مؤنَّثًا ومذكَّرًا. فالمؤنَّث ما كانت أَلْفُهُ لِلتَّائِيثِ، واعتباره

= وجملة «ما تنفك تركبني»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «تركبني»: في محلِّ نصب خبر «ما تنفك». وجملة «بهجت»: استئنافية لا محلَّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بلومى بهجت بها» حيث أراد «اللوم» ولكنه أثَّت بإعادة الضمير في «لها» بالتأنيث.

(١) الكتاب ٢٥٥/٤.

بامتناع الصرف وامتناع علامة التأنيث من الدخول عليه. وذلك على أربعة أضرب: اسم عين، ومصدر، وصفة، وجمع.

فالأول: وهو العين، نحو: «الشَّيْزَى»، وهو خشبٌ أسودٌ يُتخذ منه القِصاع، و«الدَّفْلَى» وهو نبتٌ، وفيه لغتان: الصرف، وتركه. فَمَنْ صرفه جعل ألفه للإلحاق بـ«دِزْهِمٍ»، ومن لم يصرفه جعله مؤنثًا. وكذلك «ذِفْرَى»، وهو من القفا ما وراء الأذن، وهو أول ما يَغْرُق من البعير، يُقال: «ذِفْرَى أُسَيْلَّةٌ». وفيه أيضًا لغتان: الصرف وتركه.

وأما الثاني: وهو المصدر، فقالوا: «ذَكَرْتُهُ ذِكْرَى» بمعنى الذَّكَر. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى﴾^(١)، وقال: ﴿بَصِيرَةٌ وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُّثِيبٍ﴾^(٢)، فامتناع تنوينه مع أنه نكرة دليل على أن ألفه للتأنيث.

الثالث: وهو الصفة، زعم سيبويه أن «فَعْلَى» لم يَرِدْ صفةً إلَّا وفيه تاء التأنيث، نحو قولهم: «رجلٌ عِزْهَاءٌ»، وهو الذي لا يُطْرَبُ لَهُوَ تَكْبَرًا، و«سِعْلَاءٌ»، وهي أخبث الغول. وحكى أحمد بن يحيى ثعلب: «عِزْهَى» بغير تاء. وقالوا: «رجلٌ كَيْصَى» للذي يأكل وحده. وسيبويه^(٣) منع أن يكون «فَعْلَى» صفة إذا كانت ألفه للتأنيث، فأما ما ذكروه، فإن ألفه للإلحاق بدليل دخول التاء عليه.

وأما الرابع: وهو ما كان جمعًا من هذا البناء، فلم يأتِ إلَّا في حرفين، قالوا: «جِجْلَى» في جمع «حَجَلٍ»، و«ظِرْبَى» في جمع «ظَرْبَانٍ». وقد تقدّم الكلام عليهما في الجمع. وقالوا: «الدَّفْلَى» يقع للواحد والجمع، وهو بالجنس أشبه منه بالجمع.

[الأبنية التي تلحقها ألف التأنيث الممدودة]

قال صاحب الكتاب: والأبنية التي تلحقها ممدودة: «فَعْلَاءٌ»، وهي على ضربين: اسم وصفة. فالاسم على ثلاثة أضرب: اسم عين مفرد كـ«الصَّخْرَاءِ»، و«البَيْدَاءِ»، وجمع، كـ«القَضْبَاءِ»، و«الطَّرَفَاءِ»، و«الحَلَفَاءِ»، و«الأشْيَاءِ»، ومصدر كـ«السَّرَاءِ»، و«الضَّرَاءِ»، و«النَّعْمَاءِ»، و«البَّاسَاءِ».

قال الشارح: لما فرغ من الكلام على أبنية الألف المقصورة، انتقل إلى الكلام على أبنية الممدودة، وقد تقدّم بيان معنى المقصورة والممدودة. فمن أبنية الممدودة «فَعْلَاءٌ» بفتح الفاء منها. وهي على ضربين: اسم وصفة، فالاسم على ثلاثة أضرب: مفرد واقع على عين، كـ«الصَّخْرَاءِ» و«البَيْدَاءِ»، فالصحراء البرية، وقيل لها ذلك لاتساعها، وعدم

الحائل فيها، ومنه: «لَقِيْتُهُ صَخْرَةً بَخْرَةً»^(١)، أي: من غير حائل. والبيداء: المفازة، مأخوذ من «بَادَ يَبِيدُ» إذا هلك؛ لأنها مُوحِشَةٌ مُهْلِكَةٌ، وقيل لها: «مَفَاذَةٌ» على طريق التفاؤل بالسلامة، كما قيل للمُعْوَج: «أُخْنَفُ»، والْحَنْفُ الاستقامة، وقيل: «المفازة» مأخوذ من قولهم: «فَوَّزَ» إذا هلك، فيكون إذا كالبيداء. والأوّل أمثل؛ لاحتمال أن يكون «فَوَّزَ» مأخوذاً من «المفازة»، كأنه رَكِبَ مفازةً، فهلك. وقالوا: «الجَرْبَاء» للسماء، كأنهم جعلوا الكواكب كالجَرْب لها، فعلى هذا أصلها الصفة، وإنما غلبت فصارت اسماً بالعلّة. وقالوا: «الجَمَاء» من قولهم: «الجَمَاءُ الْغَفِيرُ»، أي: جماعتهم لم يتخلف منهم أحدٌ، فهو اسمٌ، وليس بمصدر.

وأما الجمع، فنحو «القَضَبَاء»، و«الطَّرَفَاء»، و«الحَلَفَاء»، و«الأشْيَاء»، وهذه الأسماء مفردة واقعة على الجمع، فلفظها لفظ الأفراد، ومعناها الجمع. هذا مذهب سيبويه^(٢)، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي أنه قال: واحد الطرفاء طَرْفَةٌ، وواحد القَضَبَاء قَضَبَةٌ، وواحد الحَلَفَاء حَلْفَةٌ، فهذا وحده مكسور العين، وليس الخلاف في تكسيرها وعدم تكسيرها، إنما موضع الخلاف أن هذه الأسماء هل هي بمنزلة «القوم» و«الإبل» لا واحد لها من لفظها، أو هي بمنزلة الجامل والباقر في أن لها واحداً من لفظها، وهو جَمَلٌ، وبَقَرَةٌ.

وأما «أشْيَاء»؛ فإن أصلها «شَيْئَاء» على زنة «فَعْلَاء» كـ«قَضَبَاء» و«طَرْفَاء» إلا أنهم كرهوا تقاربَ الهمزتين، فحوّلوا الأولى إلى موضع الفاء، فقالوا: «أشْيَاء» على زنة «لَفْعَاء»، والأصل: فَعْلَاءٌ. والذي يدل على أنه مفردٌ تكسيرهم إياه على «أشَاوَى». وفيه خلاف^(٣) قد ذكرته في شرح الملوكي، وقد استقصيت الكلام فيه هناك.

وأما المصدر؛ فنحو «السَّرَاء»، و«الضَّرَاء» بمعنى المَسَرَّة والمَضَرَّة، و«النَّعْمَاء» بمعنى النِّعْمَة. قال الله تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرِّءٍ مَسْتَهْ﴾^(٤). والصواب أنها أسماء للمصادر، وليست أنفسها، فالسَّرَاء: الرخاء، والضَّرَاء: الشدة، والنَّعْمَاء: النعمة،

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في كتاب الأمثال ص ٣٧٧؛ ولسان العرب ٤/ ٤٥ (بحر)؛ والمستقصى ٢/ ٢٨٧؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٩٥.

(٢) انظر: الكتاب: ٥٩٦/٣.

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن «أشْيَاء» وزنه «أفعاء»، والأصل «أفعلاء»، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه «أفعال». وذهب البصريون إلى أن وزنه «لَفْعَاء»، والأصل: «فَعْلَاء».

وأرى أن الذي دفعهم إلى هذا التعسف في إيجاد أصل لـ«أشْيَاء» ورود هذه الكلمة غير مصروفة، فأرادوا إيجاد تعليل لمنعها من الصرف.

انظر المسألة الثامنة عشرة بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص ٨١٢ - ٨٢٠.

(٤) هود: ١٠.

فهي أسماء لهذه المعاني. فإذا قلنا: إنها مصادِرُ، كانت عبارةً عن نفس الفعل الذي هو المعنى، وإذا كانت أسماءً لها، كانت عبارةً عن المحصّل لهذه المعاني.

قال صاحب الكتاب: والصفة على ضربين: ما هو تأنيثُ «أفعل»، وما ليس كذلك، فالأوّل نحو: «سوداء»، و«بنيضاء»، والثاني نحو: «امرأة حسناء»، و«ديمّة هَظْلَاء»، و«حُلّة شوكاء»، و«العَرَبُ العَرَبَاء».

قال الشارح: هذه الأسماء كلّها صفات؛ لأنها جارية على الموصوفين، نحو: «هذه امرأة حسناء»، و«رأيت امرأة حسناء»، و«مررت بامرأة حسناء»، وكذلك البقيّة. والغالب على هذا البناء أن يكون مؤنّث «أفعل»، وبأبه الألوان والعيوب الثابتة بأصل الخلقة، نحو: «أبيض»، و«بيضاء»، و«أسود»، و«سوداء»، و«أزرق»، و«زرقاء»، وقالوا في العيوب: «أعمى»، و«عمياء»، و«أعرج»، و«عرجاء»، و«أعور»، و«عوراء».

وقد جاء لغير «أفعل»، قالوا: «امرأة حسناء» أي: جميلة، ولم يقولوا: «رجل أحسن» حتى يقرنوه بـ«مِنْ»، فيقولوا: «رجل أحسن من غيره». وقالوا: «ديمّة هَظْلَاء»، أي: دائمة الهَظْل، ولا يكادون يقولون: «مَطَرٌ أهطل»، وقالوا: «حُلّة شوكاء» للجديدة، هكذا قال أبو عبيدة، كأنها تشوك لجديتها؛ لأنّ الجديد يوصف بالخشونة. وقالوا: «العَرَبُ العَرَبَاء»، أي: الخالصة، كما يقال: العارية. وقالوا: «امرأة عَجْزَاء» للكبيرة العَجْز، وإذا أرادوا المذكر، قالوا: «رجل أليّ»، ولم يقولوا: «أعجّز». وقالوا: «داهية ذهياء»، كأنهم رفضوا «أفعل» في هذه الصفات؛ لقلة وصف المذكر بها.

فهذا البناء أعني «فَعْلَاء» المفتوح الأوّل على اختلاف ضروبه لا تكون الهمزة في آخره إلا للتأنيث، فلا ينصرف لذلك، وهي بدل من ألف التأنيث بخلاف المضموم أوّله والمكسور، نحو: «قُوبَاء»، و«عِلْبَاء»، وذلك لأنّه ليس في الكلام «فَعْلَالٌ» بفتح الفاء، فيكون هذا ملحّقاً به، إلاّ فيما كان مضاعفاً، نحو: «الزُّلْزال»، و«الْقُلُقَال». وحكى الفراء: «ناقّة بها خَزَعَالٌ»، أي: ظَلَع. وروى ثعلب: «فَهَقَارٌ» للحجر الصُّلب. وزاد أبو مالك: «قَسْطَالٌ» للغبّار. فإن صحّت الرواية، حُمِل على أن المراد: «خَزَعَلٌ»، و«فَهَقَرٌ»، و«قَسْطَلٌ»، والألف إشباعٌ عن الفتحة قبلها على حدّ «تَنْقَاذُ الصَّيَارِيْفِ»^(١).

(١) من قول الفرزدق [من البسيط]:

تَنفِي يداها الحصى في كُلِّ هاجرة
تَنفِي الدنانير تَنْقَاذُ الصَّيَارِيْفِ
وسياتي الكلام عليه مفصلاً في الجزء الأخير من جزئنا هذا.

قال صاحب الكتاب: ونحو «رُحْضَاء»، و«نُفْسَاء»، و«سَيَرَاء»، و«سَابِيَاء»، و«كَبِيرِيَاء»، و«عَاشُورَاء»، و«بَرَاكَاء»، و«بَرُوكَاء»، و«عَقْرَبَاء»، و«خُنْفَسَاء»، و«أُضْدِقَاء»، و«كُرْمَاء»، و«زِمَكَاء».

قال الشارح: وقد جاءت ألف التانيث في أبنية مختلفة غير «فُعْلَاء»، فمن ذلك «الرَّحْضَاء»، وهو عَرَقُ الحُمَى مأخوذٌ من «رَحَضَ الثوبَ»، إذا غسله، كأن عرق الحمى يغسل المحموم، وهو بضَمِّ الفاء وفتح العين، وهمزته للتانيث، وليست للإلحاق؛ لأنه ليس في الكلام مثل «فُعْلَالٍ» فيكون ملحقاً به. ومثله «العُرَوَاء» وهي قِرَّةُ الحُمَى وَمَسْهُا أَوَّلَ ما تأخذ، مأخوذٌ من «عَرَا يَغُرُّو». وقالوا: «نُفْسَاء» للمرأة حين تضع حَمْلَهَا، ومن ذلك «سَيَرَاء» بكسر الأَوَّل وفتح الثاني، وهو من البرود، فيه خطوط كالسُّيُور، وقيل: هو الذَّهَب. قال النابغة [من الكامل]:

٨١٧- صَفْرَاءُ كَالسَّيَرَاءِ أَكْمَلُ خَلْقُهَا كَالْغُصْنِ فِي غُلُوءِهِ الْمُتَلَوِّدِ

وقالوا: «سَابِيَاء» لِلْمَشِيمَةِ التي تخرج مع الولد. وإذا كثر نَسْلُ الغنم، فهي السَابِيَاء، وهو مأخوذٌ من «سَبَيْتُ الْخَمْرَ»، إذا حملتها من بلد إلى بلد لخروجها من مكان إلى مكان. ويجوز أن يكون من «أسابي الدم» وهو طرائقه؛ لأنَّ المشيمة لا تنفك من دَم. و«الْكَبِيرِيَاء» مصدر كَالْكَبِيرِ بمعنى العَظَمَةِ، و«عَاشُورَاء»: اليوم العاشر من المحرم خاصة،

٨١٧- التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٩١؛ ولسان العرب ٣٩٠/٤ (سير)؛ وتاج العروس ١١٩/١٢ (سير)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٣٣/١٥ (غلا)؛ والمخصص ١٩٠/١٠؛ وتهذيب اللغة ١٩١/٨؛ وتاج العروس (غلا).

اللغة والمعنى: السيراء: الذهب، ويرد فيه خطوط كالسيور. الغلواء: الحدة والغلو. المتأود: المتني.

أراد أن لونها كالذهب، كاملة الخلقة، طرية كالغصن المتني في أوله وحدته. الإعراب: «صفراء»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هي». «كالسيراء»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني في محل رفع صفة لسفراء، وهو مضاف، «السيراء»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أكمل»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «خلقها»: نائب فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «كالغصن»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني في محل رفع خبر ثانٍ، وهو مضاف، «الغصن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «في غلوائه»: جاز ومجرور متعلقان بحال محذوف من الغصن، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «المتأود»: صفة للغصن مجرور بالكسرة.

وجملة «هي صفراء»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أكمل خلقها»: في محل رفع صفة للصفراء، أو رفع خبر لـ«هي». والشاهد فيه قوله: «كالسيراء» بمعنى الذهب.

وهو «فاعولاء» من «العشرة». و«براكاء» معناه الثبات في الحرب، وهو من البرؤوك، يقال: «براك براك» وكذلك «برؤوكاء». و«العقرباء»: الأنثى من العقارب، و«الخُنُفساء» من خَشَرَات الأرض معروفة. يقال: «خُنُفس»، و«خُنُفساء»، و«أصْدِقَاء»، و«كُرَمَاء» من الجموع التي وقعت ألف التأنيث في آخرها كما وقعت المقصورة في آخر «حَبَالِي»، و«سُكَّارِي». وهو كثير في «فَعِيل»، نحو: «شَقِي»، و«أشَقِيَاء»، و«تَقِي»، و«أَتْقِيَاء»، ومثل «كَرِيم»، و«كُرَمَاء»، و«خَنَفِيف»، و«خُنْفَاء»، وقالوا: «شاهد»، و«شُهَدَاء»، و«صَالِح»، و«صُلَحَاء»، و«شاعر»، و«شُعْرَاء»، وأما «زِمَكَاء»، فهو ذنب الطائر. والقصر فيها الفاشي.

* * *

قال صاحب الكتاب: وأما «فَعْلَاء»، و«فُعْلَاء» كـ«عِلْبَاء»، و«جِرْبَاء»، و«سِيَسَاء»، و«خَوَاء»، و«مُرَاء»، و«قَوِيَاء»، فالفها للإلحاق.

* * *

قال الشارح: أما ما كان على «فَعْلَاء»، و«فُعْلَاء» بكسر الأول وضمة وسكون الثاني منه، فإنه مصروفٌ منونٌ؛ لأنَّ همزته ليست للتأنيث، بخلاف الهمزة في نحو: «صَخْرَاء»، و«بَيْدَاء». فالمكسور الأول، نحو: «عِلْبَاء»، و«جِرْبَاء»، و«سِيَسَاء».

و«العِلْبَاء»: عَصَبُ العُنُق، يقال منه: «عَلِبَ البعير»، و«نَاقَةٌ مُعَلَّبَةٌ» إذا داء جانباً عنقها. و«الجِرْبَاء»: ذُوَيْبَةٌ أكبر من العظاءة تستقبل الشمس، وتدور معها حيث دارت، وتتلون ألواناً بَحَرَ الشمس، قيل: هو ذَكَرٌ أَمٌ حُبَيْن. و«السِيَسَاء»: الظَّهْر. قال أبو عمرو: «السيساء» من الفرس: الحَارِكُ، ومن الحمار الظَّهْرُ.

ومنه «الْقِيَاء»، و«الزِّيَاء» للأرض الغليظة. فهذا كله ملحق بـ«سِرْدَاج»، ولذلك انصرف، كما أن «سِرْدَاحاً» منصرف. والهمزة فيه بدلٌ من ياء، والأصل «عِلْبَائِي»، و«جِرْبَائِي»، و«سِيَسَائِي»، فوقعت الياء طرفاً بعد ألف زائدة، فقلبت ألفاً، ثم قُلبت الألف همزة، كما قلنا في «كِسَاء»، و«رِدَاء»، بخلاف همزة «فَعْلَاء»، نحو: «صَخْرَاء»، و«حَمْرَاء»، فإنَّ الهمزة فيه بدلٌ من ألف التأنيث. فإن قيل: ما الدليل على أنَّ الأصل «عِلْبَائِي»، و«جِرْبَائِي» بالياء دون أن يكون «عِلْبَاوًا» و«جِرْبَاوًا» بالواو؟ فالجواب أنَّ العرب لما أنثت هذا الضرب، وأظهرت هذا الحرف المنقلب، لم تُظهر إلا ياءً، وذلك نحو: «دِرْحَايَةَ» للضخم القصير، و«دِغْكَايَةَ»، فظهور الياء في المؤنث بالهاء دلالة على أنَّ الهمزة في «جِرْبَاء»، و«عِلْبَاء» منقلبة عن ياء لا عن واو.

وكذلك المضموم الأول؛ نحو: «الْحَوَاء»، و«الْمُرَاء»، و«القُوبَاء»، كله مصروف؛ لأنه ملحق بـ«قُرْطَاس»، و«قُرْطَاط». فـ«الْحَوَاء»: نبتٌ يُشبه لونه لونَ الذئب، الواحدة «حَوَاءَةٌ». و«الْمُرَاء»: من أسماء الخمر، يقال: «مُرَّة»، و«مُرَاء» للذيد الطعم، وهو من

أسمائها، وليس بصفة. و«القُوباء»: داءٌ معروفٌ يتقشّر، فإذا ثفل عليه يَبْرَأُ. وفيه لغتان: «قُوبَاءٌ» بفتح العين، وقُوبَاءٌ بالإسكان. فَمَنْ فتح العين، كان من باب «الرُّحْضَاءِ» و«العُرُوءِ»، لا ينصرف؛ لأنّه ليس في الأبنية فُعْلَالٌ بضمّ الفاء وفتح العين، فيُلْحَقَ به، فكانت همزته للتأنيث، فلم ينصرف لذلك. ومن أسكن، وقال: «قُوبَاءٌ»، كان ملحقاً بـ«قُرْطَاسٍ»، فهو منصرف لذلك. ومثله «الخُشَاءُ» وهو العَظْمُ النَّاتِيءُ وراءَ الأذن. قال ابن السكّيت: ليس في الكلام «فُعْلَاءٌ» بضمّ الفاء وسكون العين إلّا حرفان: «الخُشَاءُ» و«القُوبَاءُ»، فاعرفه.

ومن أصناف الاسم

المُصَغَّرُ

[صياغته]

قال صاحب الكتاب: الاسم المتمكّن إذا صَغُرَ، ضَمَّ صدره، وُفُتِحَ ثانيه، وألحق بَاءً ساكنةً ثالثةً، ولم يتجاوز ثلاثة أمثلة: «فَعِيلٌ»، و«فُعَيْعِلٌ»، و«فُعَيْعِيلٌ»، كـ«فُلَيْسٍ»، و«دُرَيْهِمٍ»، و«دُنَيْبِيرٍ».

قال الشارح: اعلم أن التصغير والتحقير واحدٌ، وهو خلافُ التكبير والتعظيم. وتصغيرُ الاسم دليلٌ على صِغَرِ مسمّاه، فهو جَلِيَّةٌ وصفةٌ للاسم؛ لأنك تريد بقولك: «رُجَيْلٌ» رجلاً صغيراً، وإنما اختصرت بحذف الصفة، وجعلت تغييرَ الاسم والزيادةُ عليه عَلَمًا على ذلك المعنى، كما جعل تكسيرُ الاسم علامةً تنوب عن تَخْلِيَّتِهِ بالكثرة. والذي يدلُّ على أن التصغير أصله الصفة أن حُكْمَ الصفة قائمٌ، ألا ترى أن مَنْ أعمل اسمَ الفاعل، فقال: «هذا ضاربٌ زيداً»، لم يستحسن إعماله إذا صَغُرَ، فلا يقول: «هذا ضَوْرِبٌ زيداً»، كما لم يستحسن إعماله إذا وَصَفَهُ؟ ولذلك لا يُصَغَّرُ من الأعلام إلا ما يجوز وصفه ممّا يُتَوَهَّمُ فيه الشُرْكَةُ، ولذلك قال أصحابنا: إنه ليس الباب أن يُصَغَّرَ الأعلام. وله ثلاثة معان:

أحدها: تصغير ما يجوز أن يُتَوَهَّمُ أنه عظيمٌ، كقولك: «رُجَيْلٌ»، و«جُمَيْلٌ».

الثاني: تقليل ما يجوز أن يُتَوَهَّمُ أنه كثيرٌ، كقولنا: «دُرَيْهِمَاتٌ»، و«دُنَيْبِيرَاتٌ».

الثالث: تقريب ما يجوز أن يُتَوَهَّمُ أنه بعيدٌ، كقولهم: «بُعَيْدَ العَصْرِ»، و«قُبَيْلَ الفَجْرِ»، و«السَّقْفُ قُورَيْقَنَا». لا يخلو معناه من هذه الأقسام الثلاثة، وأضاف الكوفيون قِسْمًا رابعًا يسمّونه تصغير التعظيم، كقول الشاعر [من الطويل]:

٨١٨- وكلّ أناسٍ سَوَفَ تدخل بينهم دُونِهِيَّةٌ تَصَغَّرُ منها الأناملُ

٨١٨ - التخرّيج: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦؛ وخزانة الأدب ١٥٩/٦، ١٦٠، ١٦١؛ والدرر ٢٨٣/٦؛ وسمط اللآلي ص ١٩٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/١٥٠؛ ولسان العرب ١٤/٣ (خوخ)؛ والمعاني الكبير ص ٨٥٩، ١٢٠٦؛ ومغني اللبيب ١/١٣٦، =

فقال: «دُوَيْهِيَّةٌ»، والمراد تعظيم الداهية، إذ لا داهية أعظم من الموت. وقال الآخر [من الطويل]:

٨١٩- فُوَيْقُ جُبَيْلٍ شَاهِقِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لَتَبْلُغْهُ حَتَّى تَكِلَ وَتَغْمَلَ

= ١٩٧؛ والمقاصد النحوية ٨/١، ٥٣٥/٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩٤/١، ١٥٥/٦؛ وديوان المعاني ١٨٨/١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١٩١/١؛ وشرح شواهد المغني ٤٠٢/١، ٥٣٧/٣؛ ومغني اللبيب ٤٨/١، ٦٢٦/٢؛ وهمع الهوامع ١٨٥/٢.

اللغة: دويهيّة: تصغير داهية وهي المضيّة. الأنامل: جمع أنملة وهي عقدة الإصبع أو التي فيها الظفر، وأراد الأظافر هنا فهي التي تصفرّ عند الموت.

المعنى: سوف يأتي الموت على كلّ الناس، فتصفرّ أظفارهم حينها.

الإعراب: «وكلّ»: الواو: بحسب ما قبلها، «كلّ»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «أناس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «سوف»: حرف تسويف واستقبال. «تدخل»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «بينهم»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، و«هم»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة متعلق بحال مقدّمة محذوفة من «دويهيّة». «دويهيّة»: فاعل مرفوع بالضمة. «تصفرّ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «منها»: جار ومجرور متعلقان بـ«تصفرّ». «الأنامل»: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «كلّ أناس...»: بحسب ما قبلها، وجملة «تدخل دويهيّة»: في محلّ رفع خبر «كلّ». وجملة «تصفرّ»: في محلّ رفع صفة لـ«دويهيّة».

والشاهد فيه قوله: «دويهيّة» على أنّ التصغير هنا للتعظيم لا للتحقير، بينما يرى ابن يعيش أنّها للتحقير، وأنّ المراد: أصغر الأشياء قد يفسد الأصول العظام.

٨١٩- التخرّيج: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٨٧؛ وسمط اللآلي ص ٤٩٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٨٥؛ وشرح شواهد المغني ٣٩٩/١؛ ولسان العرب ٩٢/١٢ (قلزم)؛ والمعاني الكبير ص ٨٥٩؛ والمقرب ٨٠/٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٧٠٦/٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١٩٢/١. اللغة: فويق: تصغير لكلمة فوق: وكذلك جبيل: تصغير لكلمة جبل. الشاهق: العالي. تكلّ: تتعب. قنته وقمته: أعلاه.

المعنى: يصف غنماً في أعلى جبل عالي الذروة، لن يصل المرء إلى أعلاه حتى يبذل جهداً وعملاً حتى يتعب.

الإعراب: «فويق»: ظرف منصوب متعلق بالفعل «أبصرتها» المذكور في بيت سابق. «جبيل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «شاهق»: صفة «جبيل» مجرورة بالكسرة. «الرأس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لم»: حرف جزم وقلب ونفي. «تكن»: فعل مضارع ناقص مجزوم بالسكون، واسمه ضمير مستتر تقديره: أنت. «تبلغه»: اللام تعليلية، «تبلغ»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد اللام، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «حتى تكلّ»: «حتى»: حرف جرّ، «تكلّ»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتى، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها مجرور بـ«حتى» والجار والمجرور متعلقان بالفعل (تناله)، والفاعل ضمير مستتر تقديره «أنت». «وتعملا»: الواو: للعطف، «تعمل»: فعل مضارع معطوف على سابقه منصوب مثله، وفاعله مثله، والألف: للإطلاق.

فقال: «جُبَيْلٌ»، ثم قال: «شاهق الرأس» وهو العالي، فدلّ على أنه أراد تفخيم شأنه. وقالوا: «يا بُنَيَّ»، و«يا أُخَيَّ»، ويريدون المبالغة.

وهذا ليس من أصول البصريين. وجميع ما ذكره راجع إلى معنى التحقير. فأما قولهم: «دَوَيْهِيَّةٌ»، فالمراد أن أصغر الأشياء قد يُفسد الأصول العظام، فحَتَفَ النفوس قد يكون تصغير الأمر الذي لا يُؤْنَهُ له. وأما قوله: «فَوَيْقُ جُبَيْلٍ»، فالمراد أنه صغير العَرَض، دقيق الرأس، شاقّ المصعد لطوله وعُلُوّه. وأما «بُنَيَّ»، و«أُخَيَّ»، فالمراد تقريب المنزل ولُطْفُهَا؛ لأنه قد يصل بلطافة ما بينهما إلى ما يصل إليه العظيم.

فإذا صغرت الاسم المتمكن، ضمنت أوله، وفتحت ثانيه، وزدت عليه ياءً ثالثة ساكنة، وتكسر ما قبل آخره فيما زاد على الثلاثة. وإنما قلنا: «المتمكن» تحرراً مما ليس بمتمكن من الأسماء، نحو أسماء الإشارة، مثل: «ذَا»، و«تَا»، والموصول، نحو: «الَّذِي»، و«الَّتِي»، فإنك إذا صغرت هذه الأسماء، لا تضم أولها، بل تُبْقِيهَا على حالها في المُكَبَّر، وسيوضح أمرها إذا انتهينا إليها.

فإن قيل: ولم كان إذا صغروا الاسم، يُضَمُّ أوله؟ قيل: لأننا إذا صغرنا الاسم، فلا بدّ من تغييره بعلامة تدلّ على المصغر، وكان الضمُّ أولى؛ لأنّ الفتحة للجمع في نحو: «مَسَاجِدَ»، و«ضَوَارِبَ»، فلم يبق إلّا الكسر والضمُّ، فاخترنا الضمُّ؛ لأنّ الياء علامة للتصغير، وما بعدها مكسور فيما زاد على الثلاثة، فكرهوا كسر الأول لِثِقَلِ اجتماع كسرتين مع الياء، وكانت عنه مندوحة إلى الضمة.

وقال بعضهم: إنّما ضَمُّوا الأول من المصغر تشبيهاً بفعل ما لم يُسَمَّ فاعله، فكما ضَمُّوا أولَ «ضَرْبٍ»، كذلك ضَمُّوا الأول من المصغر في نحو: «حَجَبٍ». والجامع بينهما أنّ المكبر يكون على أبنية مختلفة، وهو الأصل، ولم يفتقر الكلام معه إلى علامة تدلّ على التكبير؛ لأنّ العلامات إنّما يؤتى بها عند تغيير الكلام عن أصله. وأما التصغير، فيفتقر إلى علامة؛ لأنّه حادثٌ لِنِيَابَتِهِ عن الصفة على ما قدّمنا. وكذلك فعل ما لم يسم فاعله من حيث إن ما سُمِّي فاعله على الأصل، ولا يفتقر إلى علامة تدلّ عليه، وهو على أبنية مختلفة، نحو: «ضَرْبٍ»، و«عَلِمٍ»، و«ظَرْفٍ»، فإذا لم يسم فاعله، ألزموه بناءً واحداً، وضَمُّوا أوله ليدلّ التغيير على المعنى الحادث فيه، فقالوا: «ضَرْبٍ»، و«عَلِمٍ»،

= وجملة «لم تكن لتبلغه»: في محلّ جرّ صفة لـ«جَبِيلٍ». وجملة «لتبلغه»: في محلّ نصب خبر «تكن». وجملة «تكلّ»: صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تعمل»: معطوفة على جملة «تكلّ».

والشاهد فيه قوله: «جَبِيلٍ» حيث أفادت معنى التفخيم، وليس هذا شأن التصغير عادة. بينما تفيد (رب) التكثير عادة.

و«ظُرِفَ في هذا المكان». فالمكبرُ كالفعل المسمى فاعله، والمصغرُ كالفعل الذي لم يسمَ فاعله. والمعتمدُ أنَّ الغرض صيغةٌ تخلص للتصغير من غير مشاركة، ولم يوجد سوى هذه الصيغة.

فإن قيل: فلمَ كان التصغير بزيادة حرف؟ وهلا كان بنقص حرف، إذ الغرض تغيير صيغة المكبر عن حاله. وكما حصل التغيير بالزيادة، كذلك يحصل بالنقص، مع أنَّ النقص يُناسب معنى التصغير إذ كان التصغير نقصاً. قيل عنه جوابان:

أحدهما: أنَّ التصغير لما كان صفةً وحليّةً للمصغر بالمصغر، والصفة إنما هي لفظٌ زائدٌ على الموصوف؛ جعل التصغير الذي هو خَلْفٌ عنه بزيادة، ولم يُجعل بنقص؛ ليناسب حال الصفة.

والثاني: أنَّهم لما أرادوا الدلالة على معنى التصغير والإيذان بذلك؛ جعلوا العلامة بزيادة لفظ، لأنَّ قوة اللفظ تؤذن بقوة المعنى.

ووجه ثالث: أنَّ أكثر الأسماء ثلاثية، فلو كان التصغير بنقص؛ لخرج الاسم عن منهاج الأسماء، ونقص عن البناء المعتدل.

فإن قيل: ولمَ كان المزيد ياءً دون غيرها من الحروف؟ فالجواب أنَّ الدليل كان يقتضي أن يكون المزيد أحدَ حروف المدِّ واللين لخفتها وكثرة زيادتها في الكلام، فنكبو عن الألف؛ لأنَّ التكسير قد استبدَّ بها في نحو: «مساجد»، و«دراهم»؛ ولأنَّه قد لا يخلص البناء للتصغير؛ لأنَّه يصير على «فُعَالٍ» كـ«غُرَابٍ»، فعدلوا إلى الياء؛ لأنها أخفُّ من الواو.

وله ثلاثة أبنية: «فُعَيْلٌ»، و«فُعَيْعِلٌ»، و«فُعَيْعَيْلٌ». والمراد بها الوزن لا المثال نفسه؛ لأنَّه قد يكون المثال «أُفَيْعِلٌ»، نحو: «أُحْيِمِدٌ»، و«مُفَيْعِلٌ»، نحو: «مُكَيِّرِمٌ»، و«فُعَيْلَيْنٌ»، نحو: «سُرَيْجَيْنٌ».

فأما «فُعَيْلٌ»، فهو تصغير ما كان على ثلاثة أحرف من أيِّ بناء كان، كقولك في «فُلُسٍ»: «فُلَيْسٌ»، وفي «قَلَمٍ»: «قَلَيْمٌ»، وكذلك بقية أبنية الثلاثي.

وأما «فُعَيْعِلٌ»، فهو تصغير ما كان على أربعة أحرف من أيِّ بناء كان، كقولك في «جَعْفَرٍ»: «جُعَيْفَرٌ»، وفي «زُبَيْرٍ»: «زُبَيْرَجٌ»، وكذلك سائر أبنية الرباعي. وسواء في ذلك الأصول وما فيه زيادة، فكما تقول: «جُعَيْفَرٌ»، و«سُبَيْطَرٌ»، كذلك تقول في «جَهْوَرٍ»: «جُهَيْرٌ»، وفي «صَيْرَفٍ»: «صَيْرِفٌ»، وفي «غَلَامٍ»: «غَلَيْمٌ»، وفي «عَجُوزٍ»: «عَجِيرٌ».

وأما «فُعَيْعَيْلٌ»، فهو على وجهين:

أحدهما: أن يكون تصغير ما كان من الأسماء على خمسة أحرف، والرابع منها واوٌ

أو أَلَفٌ أو ياء، فالواو نحو: «صُنْدُوقٍ»، و«صُنَيْدِيْقٍ»، والألف نحو «شِمْلَالٍ»، و«شَمَيْلِيلٍ»، والياء نحو: «قِنْدِيلٍ»، و«قُنَيْدِيلٍ». لا يختلف بناء المصغر وإن اختلفت أبنية المكبر.

والثاني: أن تُصَغَّرَ خماسيًا، وليس رابعه شيئًا من حروف المد، فيحتاج إلى أن تحذف منها حرفًا ليرجع إلى الأربعة، ثم تُصَغَّرَ تصغيرًا ما كان على أربعة أحرف، ثم تُعَوِّضُ من المحذوف ياءً رابعةً، نحو قولك في «سَفَرَجَلٍ»: «سُفَيْرِجٌ»، وإن شئت «سُفَيْرِجٌ»، فتعويض الياء من اللام المحذوفة. وكذلك نظائره من نحو: «قَرَزْدَقٍ»، و«فُرَيْزِيدٍ»، و«فُرَيْزِيدٍ» إن شئت. هذا نصٌ سيبويه^(١) في أصل الباب أن المصغر على ثلاثة أمثلة. وقيل للخليل: لِمَ تُثَبِّتِ التصغير على هذه الأمثلة الثلاثة؟ فقال: وَجَدْتُ معاملة الناس على «فَلْسٍ»، و«درهمٍ»، و«دينارٍ»، فصار «فَلْسٌ» مثلاً لكل اسم على ثلاثة أحرف، و«درهمٌ» مثلاً لكل اسم على أربعة أحرف، و«دينارٌ» مثلاً لكل اسم على خمسة أحرف، رابعها حرف علة.

قال صاحب الكتاب: وما خالفهن فلعله، وذلك ثلاثة أشياء: محقَّرُ «أفعالٍ»، كـ«أَجْنِمَالٍ»، وما في آخره أَلَفٌ تأنيث، كـ«حَبَيْلَى»، و«حُمَيْرَاءُ»؛ أو أَلَفٌ ونونٌ مضارعان كـ«سُكَيْرَانٌ».

قال الشارح: قد جاءت هذه الأمثلة الثلاثة الآخر في التصغير، وهو مخالفةٌ للأمثلة المذكورة، وهي «أُفَيْعَالٌ» تحقيرُ «أفعالٍ»، نحو قولك في تحقير: «أَجْمَالٍ»: «أَجْنِمَالٌ»، وفي تحقير «أنعام»: «أُنَيْعَامٌ»، وسائر ما يجمع على «أفعالٍ». وإنما لم يذكر سيبويه هذا البناء؛ لأنه جمعٌ، والتصغير ليس قعيذاً في الجمع، وذلك من قِبَلِ أن المراد من الجمع الدلالة على الكثرة، والتصغير تَقْلِيلٌ، فكان بينهما تنافٍ. فلذلك لم يذكره إذ كان الدليل ياباه. والذي حسنه ههنا أنه من أبنية القلة. قال السيرافي: ولو أضاف مثلاً رابعاً؛ لكان يشتمل على التصغير كله، وهو «أُفَيْعَالٌ»، نحو: «أَجْنِمَالٍ».

وأما «حَبَيْلَى»، و«حُمَيْرَاءُ»، و«سُكَيْرَانٌ»، فصدورها من الأبنية المتقدمة، والزيادة في آخرها كتاء التأنيث، فاعرفه.

[تصغير الخماسي]

قال صاحب الكتاب: ولا يصغر إلا الثلاثي والرباعي؛ وأما الخماسي، فتصغيره

مستكسرة كتكسيه؛ لسقوط خامسه، فإن صغر قيل في «فَرَزْدَقٍ»: «فَرَزْدَقٌ» وفي «جَحْمَرِش»^(١): «جَحْمِيرٌ».

قال الشارح: اعلم أن التصغير إنما هو للثلاثي والرباعي من الأسماء؛ فأما الثلاثي، فهو أقعد في التصغير من الرباعي لأنه أعدل الأبنية وأخفها، ولذلك كثرت أبنيته، وكان له في التكسير بناءان: بناء قلة وبناء كثرة، فكان أقبل للتغيير وأحمل للزيادة؛ وأما الرباعي، فهو متوسط بين الثلاثي والخماسي وأثقل من الثلاثي، ولذلك قل التصرف فيه، فلم يكن له في التكسير إلا بناء واحد، وهو للكثير والقليل.

وأما الخماسي، فتقيل جدًا لكثرة حروفه، فلم يزد ثقلًا بزيادة ياء التصغير، وتغيير بضم أوله وكسر ما بعده يائه، وذلك مما يزيده ثقلًا. فإذا أريد تصغيره، حذف منه حرف حتى يرجع إلى الأربعة، ثم يُصغّر بمثال الرباعي، وهو «فَعْيَلٌ»؛ نحو: «سُفَيْرَج»، كما كسر على مثال الرباعي وهو «فَعَالِلٌ»، نحو: «سَفَارَج» كـ «جَعَاوِر». فلذلك كرهوا تصغيره وتكسيه لما يلزمه من حذف خامسه. وقيل: أصل الحذف في التكسير، وحمل التصغير عليه في الحذف؛ وذلك أنه ثقل عليهم إذا جمعوا أن يأتوا بالحروف كلها مع كثرتها، وثقل الجمع، وأنه جمع لا ينصرف، فحذفوا منه حرفًا تخفيفًا. وحمل التصغير عليه؛ لأنهما من واد واحد.

وإنما حذفوا الخامس لأن الثقل به حصل، ولئلا يصير عجز الكلمة أكثر من صدرها. واعلم أنك إذا حذف حرفًا مما زاد على الأربعة في التصغير أو التكسير، فإنك تُقدّر بناءه على بناء من أبنية الرباعي، ثم تُصغّره تصغير ذوات الأربعة من نحو: «جَعْفَرٌ»، و«زَبْرَجٌ»، وسائر أمثلة الرباعي، فإذا قلت في «فَرَزْدَقٍ»: «فَرَزْدَقٌ»، فكأنك صغرت «فَرَزْدَا»، نحو: «جَعْفَرٌ»، أو «فِرَزْدَا»؛ نحو: «زَبْرَجٌ»، وكذلك «جَحْمَرِشٌ»، تقول فيه: «جَحْمِيرٌ».

قال صاحب الكتاب: ومنهم من قال «فَرَزْدَقٌ»، «وَجَحْمَرِشٌ» يحذف الميم؛ لأنها من الزوائد، والدال لشبهها بما هو منها، وهو التاء. والأول الوجه، قال سيبويه: «لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس، ثم يرتدع، فإنما حذف الذي ارتدع عنده»^(٢)، وقال الأخفش: سمعت من يقول: «سُفَيْرِجَلٌ» متحرّكًا، والتصغير والتكسير من واد واحد.

قال الشارح: اعلم أن من العرب من يقول في تصغير «خَذَرْتِي»^(٣)، و«فَرَزْدَقٍ»:

(١) الجَحْمَرِش من النساء: الثقيلة السمجة، وقيل: المعجوز الكبيرة، والجَحْمَرِش أيضًا: الأرنب الضخمة، والأرنب المُرْضِع، (لسان العرب ٦/ ٢٧٢ (جحمرش)).

(٢) الكتاب ٣/ ٤٤٨ - ٤٤٩.

(٣) الخدرنق والخدرنق: ذكر العناكب. وقيل: العنكبوت ولم يخص به الذكر. (لسان العرب ١٠/ ٧٢ (خدرنق)).

«خَذِيرَقْ»، و«فُرَيْزِقْ» فيحذف النون من «خدرنق»؛ لأنها وإن لم تكن زائدة في «خدرنق»، فهي من حروف الزيادة، وهي مُجاوِرة للطرف، وهم كثيرًا ما يُعْطُونَ الجارَ حكمَ مُجاوِره. ألا ترى أنهم قالوا: «صَيْمٌ»، و«قَيْمٌ» في «صَوْمٌ» و«قَوْمٌ»، فقلّبوا الواو ياءً على حدّ قلبها في «عَصِيٌّ»، و«دُلِيٌّ». ونظائر ذلك كثيرة، فلمّا كانت النون من حروف الزيادة، ولها حكمُ الطرف، وكانت القاف حرفًا قويًّا بعيدًا من حروف الزيادة، حذفوها كما يحذفون ما هو زائد في بنات الخمسة، نحو قولك في «مُعْتَسِلٌ»: «مُعْغَسِلٌ»، وفي «مُقْتَدِرٌ»: «مُقْتَدِرٌ»، وحذفوا الدال من «فرزدق»؛ لأنّه مُجاوِر للطرف ومُشابهٌ للياء التي هي من حروف الزيادة، فحذفوه كما يحذفون ما هو من حروف الزيادة.

فأمّا قول صاحب الكتاب في «جَحْمَرِشٍ»: «جَحْيَرِشٌ» بحذف الميم؛ فليس بصحيح، وأظنه سهوًا؛ لأنّ الميم، وإن كانت من حروف الزيادة، فهي بعيدة من الطرف غير مُجاوِرة له، فلم يحسن إلّا حذف الشين، نحو: «جَحْيَمِرٍ»؟ لقوات أحد وصفي العلة؛ ولأنّ الميم في «جحمرش» ثالثة، والثالث في التصغير يؤتى به ضرورة، والدال في «فرزدق» رابع، وكذلك النون في «خَذَرَتِي». وقد يكون في المصغر ما ليس له رابع كالثلاثي، فلمّا كان الحرف الرابع قد يوجد، وقد لا يوجد، شُبّه بالحروف الزوائد إذ كان من جنسها، فمن قال: «فُرَيْزِدٌ» بحذف القاف، وهو القياس، قال: «خَذِيرِنٌ»، ومن قال: «فُرَيْزِقٌ»، قال: «خَذِيرِقٌ»، وذلك شاذ قليل.

فلذلك قال صاحب الكتاب: «والوجه الأول. قال سيبويه: لأنّه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس، ثم يرتدع» إشارة إلى أنّ الثقل إنّما حصل بالخامس، فهو الذي أوجب الحذف؛ لأنّ الحرفين اللذين في الصدر مضيا على القياس المطرد في تصغير الثلاثي والرابعي، والحرف الذي بعد الياء موجود في الثلاثي والرابعي، والحرف الذي لا نظير له فيما تقدّم من التصغير، فكان أولى بالحذف. وذكر سيبويه عن بعض النحويين: «سُفَيْرِجْلٌ»، و«سَفَارِجْلٌ»^(١). قال الأخفش: سمعتُ من يقول: «سُفَيْرِجْلٌ» متحرّكًا يعني بتحريك الجيم، وفي الجمع «سَفَارِجْلٌ»، فهذا يأتي به على الأصل، ولا يُبالي الثقل. وقال الخليل^(٢): لو كنتُ محقّرًا لهذه الأسماء ولا أخذتُ منها شيئًا، كما قال بعض النحويين؛ لسكنتُ الحرف الذي قبل الآخر، فقلتُ: «سُفَيْرِجْلٌ» بتسكين الجيم حتى يصير بوزن «دُنْيِيرٍ»؛ لأنّ قبل الآخر الياء ساكنة حتى تصير الجيم مثل الياء الساكنة.

وقوله: و«التصغير والتكسير من واد واحد» يريد أن العمل فيهما واحد، وذلك أنك تغير الأول منهما، إلّا أنّ تغيير أول المكسر بالفتح، وتغيير أول المصغر بالضم، فإذا

(١) الكتاب ٤١٨/٣. وفيه «وإنّما منعهم أن يقولوا: «سُفَيْرِجْلٌ» أنهم لو كسّروه» لم يقولوا: سفارجل.

(٢) الكتاب ٤١٨/٣.

قلت: «مَسَاجِدُ»، فليست الفتحة في الميم هي الفتحة في ميم «مَسْجِدٍ». يدلّك على ذلك أنّك تقول: «بُرْثُنٌ»، و«بَرَاثُنٌ»، و«زُبْرُجٌ»، و«زَبَارُجٌ»، فكما لا تشكّ أنّ الأول من «براثن»، و«زبارج» فتح لأجل الجمع، فكذلك في «مَسَاجِدُ». وتزيد فيهما حرفاً من حروف المدّ ثالثاً، إلّا أنّ المَزِيد في التّكسير ألفٌ، وفي التّصغير ياءٌ، وتكسر ما بعد الياء في المصغّر، كما تكسر ما بعد الألف في المكسر، فلمّا كان بينهما من المناسبة ما ذكرنا، قيل: إنّهما من واد واحد، فاعرفه.

فصل

[ردّ الاسم المحذوف منه شيء إلى أصله في التّصغير]

قال صاحب الكتاب: وكلّ اسم على حرفين، فإنّ التّحقير يرّده إلى أصله حتّى يصير إلى مثال «فُعَيْلٍ». وهو على ثلاثة أضرب: ما حذف فاؤه أو عينه أو لاه، تقول في «عِدَّةٌ»، و«شَيْءٌ»، و«كُلٌّ»، و«خُذْ» اسمين: «وُعَيْدَةٌ»، و«وُشْيَةٌ»، و«أُكَيْلٌ»، و«أُخَيْذٌ»، وفي «مَذٌ»، و«سَلٌ» اسمين، و«سَهٌ»: «مُنَيْذٌ»، و«سُوَيْلٌ»، و«سُتَيْهَةٌ»، وفي «دَمٌ»، و«شَفَّةٌ»، و«حَرٌّ»، و«فُلٌّ»، و«فَمٌ»: «دُمِّيٌّ»، و«شُفَيْهَةٌ»، و«حَرِيخٌ»، و«فُلَيْنٌ»، و«فُؤَيْهٌ».

قال الشارح: اعلم أنّه لا يجوز أن يصغّر اسم على أقلّ من ثلاثة أحرف؛ لأنّ أدنى أبنية التّصغير «فُعَيْلٌ»، وذلك لا يكون إلّا من بنات الثلاثة؛ لأنّ ياء التّصغير تقع ثلثة ساكنة، وأدنى ما يقع بعدها حرف يكون حرف الإعراب، نحو: «رُجَيْلٌ»، و«جُمَيْلٌ». ولو صغّر ما هو على حرفين، لوقعت ياء التّصغير ثلثة طرقات، فكان يلزم تحريكها بحركات الإعراب، وهي لا تكون إلّا ساكنة؛ لأنّها رسيّلة ألف التّكسير في «رجالٍ»، و«جمالٍ»، و«جعافِرٍ»، و«مَسَاجِدُ». وكان يؤدّي ذلك إلى قلب ياء التّصغير ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها أو حذفها إذا وقع بعدها التنوين، وكلّ ذلك محظور لما يلزم فيه من نقص الغرض باجتلاب ياء التّصغير.

فإن كان الاسم المتمكّن على حرفين، وذلك إنّما يكون بحذف حرف منه، إذ أقلّ ما يكون عليه الأسماء المتمكّنة ثلثة أحرف. وذلك على ثلاثة أضرب: أحدها ما ذهب فاؤه، الثاني ما ذهب عينه، الثالث ما ذهب لاه. فالباب فيما كان من ذلك أن يرّد الاسم في التّصغير إلى أصله حتّى يصير إلى مثال «فُعَيْلٍ»، وكان ردّه إلى أصله أولى من اجتلاب حرف غريب.

فالأول، نحو: «عِدَّةٌ»، و«زِنَةٌ»، و«شَيْءٌ»، ففاء هذه الأسماء واوٌ محذوفة، والأصل: «وَعِدَّةٌ»، و«وَزْنَةٌ»، و«وُشْيَةٌ». يدلّ على ذلك «الوَعْدُ»، و«الوِزْنُ»، و«الوُشْيُ»، فإذا صغّرتها، قلت: «وُعَيْدَةٌ»، و«وُزْنِيَّةٌ»، و«وُشْيِيَّةٌ»، وإن شئت، همزت

فقلت: «أُعِيدَةُ»، و«أُزِينَةُ»، و«أُشْيَةُ»؛ لأن الواو إذا انضمت ضمًا لازماً؛ ساغ همزها، نحو: «وُقَّتَتْ»، و«أُقَّتَتْ»، وكذلك لو سميت رجلاً بـ«حُذْ»، و«كُلْ»، لقلت: «أُحِذْ»، و«أُكِلْ»؛ لأن الفاء همزة محذوفة، يدل على ذلك «الأُحِذْ» و«الأُكِلْ».

والثاني: ما حُذِفَ عينه؛ نحو: «مُذْ» و«سَهْ» لغة في الاست، وذلك أن فيه ثلاث لغات: است، وسَهْ، وست، فمن قال: است، حذف اللام، وعوض منه همزة الوصل، كما فعل في «ابن»؛ ومن قال: «سَهْ»، حذف العين؛ ومن قال: «ست»، حذف اللام. فإذا سميت رجلاً بـ«مُذْ»، ثم صغرت، قلت: «مُئِذْ»؛ لأن أصله «مُئِذْ»، و«مُذْ» مخفف، فإذا صغرت، رددته في التصغير إلى أصله وحالته التي كانت له.

وكذلك لو صغرت «سَهَا»، لقلت: «سُتِيَهْ»؛ لأن أصله: «سَتَهْ» بفتح التاء، يدل على ذلك قولهم في التكسير: «أُستَاه».

ولو سميت رجلاً بـ«سَلْ» من «سأل» على تخفيف الهمزة، لقلت: «سُؤِلْ»، فترد الهمزة؛ لأن عينه همزة محذوفة. ومنهم من يجعله معتلاً العين بالواو، ويقول: «سَالْ يَسَالْ»، مثل: «خَافَ يَخَافُ»، ومنه قراءة من قرأ: «سَالَ سَائِلٌ»^(١) بغير همزة في الفعل ويدل أنه من الواو قولهم: «سَاوَلْتُهُ»، و«سِلْتُهُ»، فهو «مَسُولٌ» مثل: «خِفْتُهُ»، فهو «مَخُوفٌ». وقياس ذلك أن تقول في تصغيره: «سُؤِلْ»، فترد الواو، ويكون رد الساقط للتسمية لا للتصغير؛ لأن من قاعدة مذهب سيبويه أنه إذا سمى رجلاً بنحو «قُم»، و«خَفْ»، و«بِعْ»، رد إليه ما ذهب منه قبل التسمية قبل التصغير، فيقول في المسمى بـ«قُم»: «هذا قَوْمٌ»، وفي «خَفْ»: «هذا خَافٌ»، وفي «بِعْ»: «هذا بَيْعٌ»؛ لأن العين إنما كانت حُذِفَتْ لسكون اللام للأمر، فإذا سُمِّيَ به، أعرب، وتحركت اللام بحركات الإعراب، فعاد ما كان حُذِفَ لالتقاء الساكنين، وليس كذلك إذا سُمِّيَ بـ«سَلْ» من «سأل» يسألُ مهموزاً؛ لأن الهمزة إنما حُذِفَتْ تخفيفاً، فلم تُعْذَ في التسمية.

الثالث: ما حُذِفَتْ لامه، وذلك نحو: «دَمْ»، و«شَفَقَ»، و«جِرْ»، و«فُلْ». فإذا صغرت شيئاً من ذلك، رددت المحذوف، فتقول في «دَمْ»: «دَمِيٌّ»، وفي يَدٍ: «يَدِيَّةٌ»؛ لأن أصلهما: «دَمِيٌّ»، و«يَدِيٌّ». وتقول في «شَفَقَ»: «شَفَقِيَّةٌ»؛ لأن أصله «شَفَقَةٌ» بالهاء، يدل على ذلك قولهم في التكسير: «شِفَافٌ»، وفي الفعل: «شَافَهُتُ».

فإن قيل: أنتم إنما رددتم المحذوف ضرورةً تكميل بناء التصغير، وهو «فُعِيلٌ»، وتاء التأنيث يَتِمُّ بها الاسم، ويصير على ثلاثة أحرف، فهلاً اجتزىء بالتاء مُكَمَّلَةً، ولم

(١) المعارج: ١. وهي قراءة نافع وابن عامر وابن عباس وابن مسعود وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٣٣٢/٨؛ وتفسير الطبري ٤٣/٢٩؛ والكشاف ١٥٦/٤؛ والنشر في القراءات

العشر ٣٩٠/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢١٩/٧.

يُرَدّ المحذوف؟ فالجواب أن تاء التانيث لا يُعْتَدّ بها؛ لأنها تُعَدّ منفصلة بمنزلة اسم ضمّ إلى اسم، فكما أنك تُصَغِّر الصدر من الاسمين، فتقول: «خَصِيرَ مَوْتُ»، ولا تُغَيِّر الثاني، فكذلك يقع التصغير على ما قبل تاء التانيث. وقالوا في تصغير «جر»: «حَرَجٌ»؛ لأن أصله «جَرَجٌ»؛ لأنه من باب «سَلَسَ»، و«قَلَقَ»، فحَقَّقوه بحذف لامه. والذي يدلّ على ذلك قولهم في التفسير: «أُخْرَجَ». وتقول في تصغير «قُلٍ» من قول أبي النّجْم [من الرجز]:

فِي لَجَّةٍ أُمْسِكْ فُلَانًا عَنْ قُلٍ^(١)

«فُلَيْنٌ»؛ لأنّ الذاهب منه نونٌ، إذ أصله «فُلَانٌ»، وإنّما خُفِّفَ، فلمّا صَغَّرْوه؛ أعادوا اللام التي هي النون، ولم يُعيدوا الألف لأنها زائدة. والغرض يحصل برّد اللام وحدها.

وتقول في تصغير «فَمٍ»: «فَوِيَّةٌ»؛ لأنّ أصله «فَوَّةٌ»، بدليل قولهم في التفسير: «أَفْوَاةٌ». وإنّما حذفوا الهاء لَشَبَّهَهَا بحروف المدّ، كما تُحذف في «شَفَّةٍ»، وأبدلوا من الواو ميماً، فلمّا صَغَّرْوه؛ أعادوه إلى أصله.

وأما «سَنَّةٌ»، فمن قال: «سَنَوَاتٌ»، قال في تصغيره: «سُنِّيَّةٌ»، وأما من قال «سَانَهُتُهُ»، قال في التصغير: «سُنِّيَّةٌ». وهكذا تفعل في كلّ منتقِصٍ منه من الثلاثي، فتقول في تصغير المسمّى بـ«أَن» المخففة من الثقيلة: «أُنَيْنٌ»، وفي المسمّى بـ«بَخ»: «بُخْنِخٌ»؛ لأنّ أصله التشديد، يدلّ على ذلك قول العجّاج [من الرجز]:

فِي حَسَبٍ بَخٍ وَعِزٌّ أَقْعَسَا^(٢)

وتقول في المسمّى بـ«رُبّ» من قوله [من الكامل]:

٨٢٠- [أَزْهَيْرُ إِنْ يَشِبِ الْقَذَالُ فَإِنَّهُ] رُبَّ هَيْضَلٍ نَجِبٍ لَفَقْتُ بِهِيْضَلٍ

(١) تقدم بالرقم ٨٩.

(٢) تقدم بالرقم ٦٠٧.

٨٢٠ - التخرّيج: البيت لأبي كبير الهذلي في الأزهية ص ٢٦٥؛ وجمهرة اللغة ص ٦٨؛ وخزانة الأدب ٥٣٥/٩، ٥٣٦، ٥٣٧؛ وشرح أشعار الهذليين ١٠٧٠/٣؛ ولسان العرب ٦٩٨/١١ (هضل)؛ والمقاصد النحوية ٥٤/٣؛ وللهذلي في المحتسب ٣٤٣/٢؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٥٢، ١٩٢؛ ولسان العرب ٣٣٨/٨ (مصع)؛ ومجالس ثعلب ص ٣٢٥؛ والمقرب ٢٠٠/١؛ والممتع في التصريف ٦٢٧/٢.

اللغة: القذال: شعر ما بين نقرة القفا وأعلى الأذن. الهیضل: الجماعة من الناس. نجب: سخي كريم، وتروى: لجب: كثير الجلبة مرتفع الصوت. لفقت: جمعت. المعنى: يا زهيرة حتى لو شاب شعري، فإنني ما زلت قادراً على جمع جيش متبوعاً بجيش في المعارك والحروب.

الإعراب: «أزهير»: «أ»: حرف نداء للقريب، «زهير»: منادى علم مرخّم مبني على الضم المقدّر =

«رُبَيْبٌ»؛ لَأَنَّ أَصْلَهُ «رُبٌّ» مُشَدَّدَةٌ، فَإِنْ صُغِرَ مَا هُوَ عَلَى حَرْفَيْنِ مِمَّا لَا أَصْلَ لَهُ أَوْ مَا لَا يُعْرَفُ أَصْلُهُ، نَحْوُ: «مَنْ»، وَ«كَمْ» وَ«إِنْ» الَّتِي لِلْجِزَاءِ، وَ«إِنْ» الَّتِي تُلْغَى مَعَ «مَا» مِنْ قَوْلِهِ [مَنْ الْوَافِر]:

٨٢١- فَمَا إِنْ طِبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَذَوْلَةُ آخِرِينَا
فَجَمِيعُ ذَلِكَ إِذَا سُمِّيَ بِهِ، ثُمَّ صُغِرَ، يُتِمَّمُ بِالْيَاءِ، فَيَقَالُ: «مُنِّي»، وَ«كُمِّي»، وَ«أُنِّي»؛ لَأَنَّ أَكْثَرَ الْمَحذُوفَاتِ مِنَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ، نَحْوُ: «أَبٍ»، وَ«أَخٍ»، وَ«يَدٍ»، وَالْوَاوُ تَرْجِعُ فِي التَّصْغِيرِ إِلَى الْيَاءِ لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ يَاءِ التَّصْغِيرِ، نَحْوُ: «أَبِي»، وَ«أَخِي»، وَ«بُنِّي»،

= عَلَى التَّاءِ الْمَحذُوفَةِ لِلتَّرْخِيمِ، فِي مَحَلِّ نَصَبِ «إِنْ»: حَرْفُ شَرْطٍ جَازِمٌ. «يَشِبُّ»: فَعْلٌ مُضَارِعٌ مُجْزُومٌ بِالسُّكُونِ لِأَنَّهُ فَعْلُ الشَّرْطِ وَحَرَكٌ بِالْكَسْرِ مِمَّا لَا لِقَاءَ السَّاكِنِينَ. «الْقَذَالُ»: فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ. «فَإِنَّ»: الْفَاءُ: رَابِطَةٌ لِحَوَابِ الشَّرْطِ، «إِنَّ»: حَرْفٌ مُشَبَّهٌ بِالْفِعْلِ، وَالْهَاءُ: ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ نَصَبِ اسْمِ «إِنْ». «وَبِ»: حَرْفٌ جَرٌّ شَبِيهٌ بِالزَّائِدِ. «هِيْضَلُ»: اسْمٌ مُجْرُورٌ لَفْظًا مَرْفُوعٌ مَحَلًّا عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ. «نَجِبٌ»: صِفَةٌ مُجْرُورَةٌ بِالْكَسْرِ. «لَفَقْتُ»: فَعْلٌ مَاضٍ مُبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، وَالتَّاءُ: ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ رَفْعِ فَاعِلٍ. «بِهِيْضَلُ»: جَارٌ وَمُجْرُورٌ مُتَعَلِّقَانِ بِ«لَفَقْتُ». وَجُمْلَةُ النَّدَاءِ «أَزْهِيرُ»: ابْتِدَائِيَّةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. وَجُمْلَةُ «إِنْ يَشِبُّ الْقَذَالُ فَإِنَّ...»: اسْتِثْنَائِيَّةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. وَجُمْلَةُ «فَإِنَّ رَبَّ هِيْضَلُ»: جَوَابُ شَرْطٍ جَازِمٍ مُقْتَرَنٌ بِالْفَاءِ مَحَلُّهَا الْجَزْمُ. وَجُمْلَةُ «هِيْضَلُ لَفَقْتُ»: فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ «إِنْ». وَجُمْلَةُ «لَفَقْتُ»: فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ (هِيْضَلُ).

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «رَبِّ هِيْضَلُ» حَيْثُ جَاءَتْ «رُبٌّ» هُنَا - وَهِيَ مُخَفَّفَةٌ مِنْ «رُبٌّ» - لِلتَّكْثِيرِ.

٨٢١ - التَّخْرِيجُ: الْبَيْتُ لِفُرُوقِ بْنِ مَسِيكٍ فِي الْأَزْهِيَّةِ ص ٥١؛ وَالْجَنَى الدَّانِي ص ٣٢٧؛ وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٤/ ١١٢، ١١٥؛ وَالدَّرَرُ ٢/ ١٠٠؛ وَشَرْحُ أَبِياتِ سَيَبَوِيهِ ٢/ ١٠٦؛ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ ١/ ٨١؛ وَلِسَانُ الْعَرَبِ ١/ ٥٥٤ (طَبَبُ)؛ وَمَعْجَمُ مَا اسْتَعْجَمَ ص ٦٥٠؛ وَلِلْكَامِيَّةِ أَوْ لِفُرُوقِ فِي تَلْخِيصِ الشَّوَاهِدِ ص ٢٧٨؛ وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي جَوَاهِرِ الْأَدَبِ ص ٢٠٧؛ وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ١١/ ١٤١، ٢١٨؛ وَالْخَصَائِصُ ٣/ ١٠٨؛ وَرَصَفُ الْمَبَانِي ص ١١٠، ٣١١؛ وَالْكِتَابُ ٣/ ١٥٣، ٤/ ٢٢١؛ وَالْمَحْتَسِبُ ١/ ٩٢؛ وَالْمَقْتَضِبُ ١/ ٥١، ٢/ ٣٦٤؛ وَالْمَنْصَفُ ٣/ ١٢٨؛ وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ ١/ ١٢٣.

اللُّغَةُ: طَبْنَا: عَادَتْنَا أَوْ شَأْنُنَا. مَنَايَانَا: مِثْلَانَا، جَمْعُ مَنِيَّةٍ وَهِيَ الْمَوْتُ. الدَّوْلَةُ: الْغَلْبَةُ وَالْإِتِّصَارُ فِي الْحَرْبِ. الْمَعْنَى: لَيْسَ الْخَوْفُ وَالْجُبْنَ مِنْ عَادَتِنَا، وَلَكِنْ أَقْدَارُنَا حَكَمَتْ عَلَيْنَا بِإِتِّصَارِ الْآخَرِينَ عَلَيْنَا.

الْإِعْرَابُ: «فَمَا»: الْفَاءُ: اسْتِثْنَائِيَّةٌ، «مَا»: نَافِيَةٌ تَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ. «إِنْ»: زَائِدَةٌ كَقَتَّ «مَا» عَنِ الْعَمَلِ. «طَبْنَا»: مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ، وَ«نَا»: ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِالإِضَافَةِ. «جُبْنَ»: خَبَرٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ. «وَلَكِنْ»: الْوَاوُ: لِلْاسْتِثْنَاءِ، «لَكِنْ»: حَرْفٌ اسْتِدْرَاكٌ لَا عَمَلَ لَهَا. «مَنَايَانَا»: مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ، وَ«نَا»: ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِالإِضَافَةِ. وَخَبَرُهَا مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ (مَنَايَانَا حَلَّتْ أَوْ قَدَّرَتْ). «وَدَوْلَةُ»: الْوَاوُ: لِلْعَطْفِ، «دَوْلَةُ»: اسْمٌ مَعْطُوفٌ عَلَى «مَنَايَا» مَرْفُوعٌ مِثْلُهُ.

«آخِرِينَا»: مُضَافٌ إِلَيْهِ مُجْرُورٌ بِالْيَاءِ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مُذَكَّرٌ سَالِمٌ، وَالْأَلْفُ: لِلإِطْلَاقِ.

وَجُمْلَةُ «طَبْنَا جُبْنَ»: اسْتِثْنَائِيَّةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. وَجُمْلَةُ «مَنَايَانَا قَدَّرَتْ»: اسْتِثْنَائِيَّةٌ كَذَلِكَ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «مَا إِنْ» حَيْثُ زِيدَتْ «إِنْ» بَعْدَ «مَا» فَلَمْ تَعْمَلْ «مَا» عَمَلَ «لَيْسَ».

فلما كانت تؤول إلى الياء، جعلوا الزائد ياءً من أول أمره، كما قال [من المتقارب]:

٨٢٢- رَأَى الْأَمَرَ يُفْضِي إِلَى آخِرٍ فَصَصِيًّا رَأَى آخِرَهُ أَوَّلًا

فصل

[ما لا يُردّ محذوفه عند التصغير]

قال صاحب الكتاب: وما بقي منه بعد الحذف ما يكون به على مثال المحقّر، لم يُردّ إلى أصله، كقولهم في «مَيْت»، و«هَارِ»، و«نَاسٍ»: «مَيْتٌ»، و«هُوَيْرٌ»، و«نُؤَيْسٌ»، ولو رُدّ، لَقِيلَ: «مَيْتٌ»، و«هُوَيْرٌ»، و«أُنَيْسٌ».

قال الشارح: اعلم أنّ الاسم إذا حُذِفَ منه شيء، وبقي بعد الحذف ما يحصل به بناء التصغير، وهو ثلاثة أحرف، لم يُردّ المحذوف؛ لأنّ الحذف لم يكن عن علّة تزول في التصغير، إنّما كان الحذف لضرب من التخفيف في المكبّر، وهو أحوج إليه في المصغر لزيادة حروفه. فلذلك تقول في «مَيْتٍ» مخفّف من «مَيْتٍ»: «مَيْتٌ» بياء واحدة بعدها ياء التصغير، ولم تردّ المحذوف؛ لأنّ الغرض من ردّ المحذوف من نحو: «أبٍ»، و«أخٍ» تحصيل بناء التصغير، وهو «فُعَيْلٌ» وذلك حاصل من «مَيْتٍ»، فلم يُحتج إلى ردّ المحذوف، ولو رُدّ لَقِيلَ: «مَيْتٌ» بثلاث ياءات. وكذلك تقول في «هَارٍ» من قوله تعالى: ﴿عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ﴾^(١): «هُوَيْرٌ»، فلا تردّ المحذوف، إذ لا حاجة إلى ذلك لحصول بناء التصغير؛ لأنّ الباقي بعد الحذف ثلاثة أحرف، وأصل «هَارٍ»: «هائِرٌ»، فحُذِفَت العين تخفيفاً.

٨٢٢ - التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: «رَأَى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعدّر، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «الْأَمَرَ»: مفعول به منصوب بالفتحة. «يُفْضِي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «إِلَى آخِرٍ»: جارٍ ومجرور متعلّقان بـ«يُفْضِي». «فَصَصِيًّا»: فصيحة: الفاء: استئنافية، «صِيرَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «آخِرَهُ»: مفعول به أول منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «أَوَّلًا»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة.

وجملة «رَأَى»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يُفْضِي»: في محلّ نصب مفعول به ثانٍ لرأى القلبية. وجملة «فَصَصِيًّا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

ولا شاهد لغويّاً في البيت، وإنّما أتى به الشارح لتقوية حجّته في أنّ الواو، لما كانت تؤول إلى الياء، جعلوا الزائد ياءً من أول أمره.

(١) التوبة: ١٠٩.

وتقول في تصغير «ناس»: «نُونِس»، ولو رددت المحذوف، لقلت «أُنَيْس»؛ لأنَّ أصله: «أُنَاسٌ»، فحُذِفَت الفاء منه، وهي الهمزة، وصارت أَلِفُ «فُعَالٍ» كالعوض من المحذوف، ويدلُّ أَنَّ أصله «أُنَاسٌ» قولُ الشاعر [من مجزوء الكامل]:

إِنَّ الْمَنَايَا يَطْلُبْنَ عَلَى الْأَنَاسِ الْأَمِينَا^(١)

هذه قاعدة مذهب سيبويه^(٢)، فعلى ذلك لو سَمِيَ رجلاً بـ«يَضْعُ»، وَ«يَدْعُ»، ثم صَغَّر، لقال: «يُضَيِّعُ»، وَ«يُذَيِّعُ»، ولا يردُّ المحذوف الذي هو الواو؛ لأنَّ الباقي بعد الحذف يَفِي ببناء التصغير، فلم يحتج إلى رده. وزعم يونس^(٣) أَنَّ نَاسًا يقولون: «هُوَيْيَرٌ». وذكر يونس^(٤) أيضًا أَنَّ أبا عمرو بن العلاء كان يقول في تصغير «مُرٍ»، وهو اسم الفاعل من «أَرى يَرى»: «مَرِيَّةٌ» مثل «مُرِّيعة». وكان أبو العباس، وهو قول أبي عثمان المازني، يرى الردَّ، ويقول: «يُؤَيِّضُ»، وَ«هُوَيْيَرٌ».

قال سيبويه^(٥): من قال: «هُوَيْيَرٌ» فإنَّما صَغَّر «هائِرًا» لا «هَارًا»، كما قالوا: «رُؤَيْجِلٌ»، كأنَّهم صَغَّرُوا «راجِلًا» في معنى «رَجُلٍ»، وإن لم يُسْتَعْمَل، وكما قالوا: «أُبَيْيُتُونَ» جاؤوا بالتصغير على ما لم يُسْتَعْمَل، كأنَّهم بنوا صيغة الجمع على «أَفْعَلٍ»، ثم صَغَّرُوهُ، وجمعوه بالواو والنون. ألا ترى أَنَّهُ لو كان تصغيرُ الجمع مستعملًا؛ لم يَخُلْ إِمَّا أن يكون تصغير «أَبْنَاءٍ» أو تصغير «بَنِينَ»، فلا يكون تصغير «أَبْناء»، إذ لو كان كذلك؛ لقليل: «أَبْنَاءٌ»، كما يُقال: «أَجَيْمَالٌ»، ولو كان تصغير «بنين»؛ لقليل: «بَنِيُونَ»، كأنَّك تصغَّر الواحد، ثم تجمعه بالواو والنون. وفي بُطْلَانِ ذلك دليلٌ على ما ذُكِر. قال: ويلزم من قال: «يُؤَيِّضُ»، وَ«هُوَيْيَرٌ» فَرَدَّ؛ أن يقول في «مَيْتٍ»: «مُيَيْتٌ»، وفي «ناسٍ»: «أُنَيْسٌ»، وفي «خَيْرٍ منك»، وَ«شَرٍّ منك»: «أَخَيْرٌ منك»؛ وَ«أَشْيَرٌ منك» لأنَّ أصلهما «أَخَيْرٌ منك»، وَ«أَشْرٌ منك». وقد اتَّفَقُوا في ذلك على «مُيَيْتٍ»، وَ«نُونِس» من غير ردِّ، وكذلك قالوا: «خَيْرٌ منك»، وَ«شَرٌّ منك» من غير ردِّ ولا فرقَ بينهما.

فصل

[ما تُرَدُّ لامه المحذوفة عند التصغير]

قال صاحب الكتاب: وتقول في «اسم»، وَ«ابنٍ»: «سُمَيٌّ»، وَ«بَنِيٌّ»، فتردُّ اللامُ الذاهبة، وتستغني بتحريك الفاء عن الهمزة، وفي «أَخْتٍ»، وَ«بَنَتٍ»، وَ«هَنَتٍ»: «أَخْيَّةٌ»، وَ«بَنِيَّةٌ»، وَ«هَنِيَّةٌ» تردُّ اللام، وتؤنَّث، وتذهب بالتاء اللاحقة.

(١) تقدم بالرقم ٢٠٥.

(٢) الكتاب ٤٥٦/٣.

(٣) الكتاب ٤٥٦/٣.

(٤) الكتاب ٤٥٧/٣.

(٥) الكتاب ٢٢١/٣.

قال الشارح: اعلم أنّ كلّ اسم كان في أوله همزة وصل، فإنّ همزته تسقط في التصغير، سواء كان الاسم تامّاً أو ناقصاً، فمثالُ التامِّ قولك في «انطلاقٍ»، و«اقتدارٍ»: «تَطْيِيلِيْقٌ»، و«قَتْيَيْدِرٌ»، ومثالُ الناقص قولك في «ابنٍ»: «بُنْيٌ»، وفي «اسمٍ»: «سُمَيٌّ»، وفي «اسْتٍ»: «سْتِيَهَّةٌ». حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها؛ لأنّها إنّما دخلت توصلاً إلى النطق بالساكن، وما بعد الأول في التصغير يكون أبداً محرّكاً، فلم يحتج إلى الهمزة. ولما حُذفت الهمزة، رُدَّ المحذوف، لأنّ الباقي لا يفي ببناء التصغير إذ كانا حرفين.

وأما نحو: «بِنْتٍ»، و«أُخْتٍ»، و«هَنْتٍ»، فإنّ هذه الكَلَمَ وإن استُفيد منها التأنيث، فليست التاء فيها بعلامة تأنيث؛ وإنّما قلنا ذلك لسكون ما قبلها. وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحاً ما لم يكن ألفاً، وأيضاً فإنّ تاء التأنيث إذا اتصلت بالاسم، يُبدّل منها في الوقف هاء، نحو: «شَجَرَةٌ»، و«تَمْرَةٌ»، وهذه تاء في الوصل والوقف. هذا مذهب سيبويه فيها، وقد نصّ على ذلك في باب ما لا ينصرف، فقال: لو سَمِيتَ بهما رجلاً؛ لصرفتُهما معرفةً، يعني «بِنْتًا»، و«أُخْتًا» ولو كانت للتأنيث؛ لَمَا انصرفتَا كما لم ينصرف نحو «طَلْحَةٍ»، و«حَمْرَةٍ»، فثبت بما ذكرناه أنّ التاء ليست للتأنيث، إنّما هي مبدلة من اللام التي هي واوٌ، ألا ترى أنّ الأصل فيها: «أُخْوَةٌ»، و«بَنَوَةٌ»، و«هَنَوَةٌ»، ووزنُها «فَعْلٌ» بفتح الفاء والعين، فنقلوها إلى «فُعْلٍ»، و«فُعْلٍ»، و«فُعْلٍ»، وألحقوها بالتاء المبدلة من لامها بوزن «فُعْلٍ»، و«عُدْلٍ»، و«فُلْسٍ»؟

فإن قيل: إذا زعمتم أنّ التاء ليست علامة تأنيث، وأنّ «بِنْتًا» ليست من «ابنٍ» بمنزلة «صَغْبَةٍ» من «صَغْبٍ»، فما علِمَ التأنيث فيها؟ فالجواب أنّ الصيغة فيها علِمَ التأنيث. والمراد بالصيغة نُقْلُها من «فَعْلٍ» إلى «فُعْلٍ»، و«فُعْلٍ» و«فُعْلٍ»، وإبدالُ التاء من الواو، فإنّ هذا عَمَلٌ اختصّ بالموث، إلّا أنّ التاء ههنا، وإن لم تكن علامة تأنيث، فهي جارية مجراها، إذ كان هذا الإلحاق مختصّاً بالموث، فلذلك لم يُعْتَدَ بها في بناء التصغير. فإذا صغرتُها، أعدت اللام المحذوفة معها كما تُعيدها مع التاء التي هي علامة التأنيث، من نحو: «ثُبْيَةٌ» و«بُرْيَةٌ» في تصغر «ثُبَّةً»، و«بُرَّةً»، وألحقت التاء التي هي علامة التأنيث للإيذان بالتأنيث؛ لأنّ الصيغة الدالة على التأنيث في «أُخْتٍ»، و«بِنْتٍ» قد زالت بالتصغير، وكانت التاء أولى بالعلامة هنا دون غيرها من علامات التأنيث؛ لشَبَهِها بها من حيث كانت تاء في الوصل.

ومن ذلك «ثِنْتَانٍ»، التاء فيه بدلٌ من اللام التي هي ياءٌ من «ثَنَيْتُ»، وهي مُلْحَقَةٌ له بـ«جَلَسٍ»، و«عُدْلٍ». والتاء في «اثنتانٍ» للتأنيث كما كانت في «بِنْتٍ» للإلحاق، وفي «ابْنَةٍ» للتأنيث. ومن ذلك التاء في «كَيْتٍ»، و«ذَيْتٍ»، التاء فيهما بدلٌ من اللام التي هي ياءٌ في «كَيْتَةٍ»، و«ذَيْتَةٍ»، وقد تقدّم الكلام عليهما في فصل الكِنَايات، فاعرفه

فصل

[تصغير ما فيه حرف مُبدل من غيره]

قال صاحب الكتاب: والبَدَلُ غيرُ اللازم يُرَدُّ إلى أصله كما يُرَدُّ في التّكسير، تقول في «مِيزَانٍ»: «مُوَيزِينَ»، وفي «مُتَعِدِّ»، و«مُتَسِيرٍ»: «مُوَيعِدِّ»، و«مُيَسِيرٍ»، وفي «قِيلَ»، و«بَابٍ»، و«نَابٍ»: «قُوَيْلٌ»، و«بُوَيْبٌ»، و«نُبَيْبٌ». وأمّا البدل اللازم، فلا يُرَدُّ إلى أصله، تقول في «قَاتِلٍ»: «قُوَيْلٌ»، وفي «تَحْمَةٍ»: «تُخَيْمَةٌ»، وكذلك تاءُ «تَرَاثٍ»، وهمزة «أَدَدٍ». وتقول في «عِيدٍ»: «عَيْنِدٌ» لقولك: «أَعْيَادٌ».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ البدل على ضربين: لازم، وغير لازم، والمراد باللازم ما كان الإبدال فيه لضرب من التخفيف، لا لعلّة أوجبت ذلك له، وغير اللازم ما كان البدل فيه لعلّة أوجبت ذلك فيه، إمّا بحركة أوجبت قلبَ ما بعدها، وإمّا بحرفٍ على حالة تُوجِب قلبَ حرف بعده. فإذا حَقَرَتْ، أو جمعت؛ تزول العلة الموجبة إمّا بزوال الحركة، أو بزوال الحالة من ذلك الحرف، فيُرَدُّ إلى أصله.

فمن غير اللازم: «مِيزَانٌ»، و«مِيعَادٌ»، و«مِيقَاتٌ»، والأصل: «مِوزَانٌ»، و«مِوَعَادٌ»، و«مِوَقَاتٌ»، فقلبوا الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فإذا صَغُرَتْ أو جُمِعت بحركة الواو، فعدت إلى أصلها؛ لزوال سبب القلب، وذلك نحو قولك في التصغير: «مُوَيزِينَ»، وفي التّكسير «مَوَازِينَ»، ومن العرب من لا يردّها إلى الواو في الجمع. وأنشدوا [من الطويل]:

٨٢٣- جَمَى لَا يُحَلُّ الدَّهْرُ^(١) إِلَّا بِإِذْنِنَا وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَهْدَ الْمِيَاثِقِ

٨٢٣- التخرّيج: البيت لمياض بن دَوْه الطائي في لسان العرب ٣٧١/١٠ (وثق)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٣٧؛ ونوادر أبي زيد ص ٦٥؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٣٨؛ والخصائص ٣/ ١٥٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٠/١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٩٥.

الإعراب: «حمى»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «حمانا حمى» مثلاً. «لا»: نافية. «يحلّ»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «الدهر»: ظرف زمان متعلّق بـ«يحلّ». «إلا»: حرف حصر. «بإذنتنا»: جار ومجرور متعلّقان بـ«يحلّ»، وهو مضاف، و«نا»: في محلّ جرّ بالإضافة. «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتأكيد النفي. «نَسْأَلُ»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «نحن». «الأقوام»: مفعول به منصوب. «عهد»: مفعول به ثانٍ، وهو مضاف. «الميثاق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «حمانا حمى»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا يحلّ»: في محلّ رفع نعت «حمى». وجملة «لا نسأل»: معطوفة على الابتدائية.

والشاهد فيه قوله: «الميثاق» والقياس فيه «الموائق» لأنه جمع «ميثاق»، وهذا شاذ.

(١) في الطبعين: «لا يحلّ الدهر»، وهذا خطأ.

وهو جمع «مِيثاقٍ» وأصله من «وَيْثَقْتُ». ومن ذلك قولهم في تصغير «قِيلَ»: «قَوِيلٌ»؛ لأنه من الواو، كأنهم بنوا من القول اسماً على «فِعْلٍ» مثل «عَذِلَ». ومنه قوله عليه السلام: «نَهَى عن قِيلٍ وَقَالَ»^(١)، ولذلك لو سَمِيت رجلاً بـ«قِيلَ» فَعِلَ ما لم يسم فاعله، لكان هذا حكمه في التصغير، فتقول: «قَوِيلٌ». وكذلك لو صَغُرَت «رِيحًا»، لقلت: «رُويْحَةً»؛ لأنَّ أصلها: «رُوحٌ». وإنما قلبوا الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فإذا صَغُرَتها، تحَرَّكت وزالت الكسرة من قبلها، فبطلت العلة. وكذلك تقول في الجمع: «أَرْواحٌ». قال الشاعر [من الطويل]:

٨٢٤- [مِثًا الَّذِي اخْتِيرَ الرُّجَالَ سَمَاحَةً وَجُوداً] إِذَا هَبَّتْ أَرْوَاحُ الشِّتَاءِ الرُّعَازُغُ وَيُخَكِّي عَنْ عُمَارَةٍ أَنَّهُ قَالَ: «رِيحٌ»، و«أَرْيَاخٌ». ويحكى أن أبا حاتم السَّجِسْتَانِي أنكر عليه ذلك، فقال أما ترى في الْمُصْحَفِ «وَصَرِيفَ الرِّيْحِ»^(٢) كأنه قاسه، فغَلِطَ. وكذلك لو صَغُرَت نحو: «مُوقِنٌ»، و«مُوسِرٌ»، لقلت: «مُيَيِّقِنٌ»، و«مُيَيْسِرٌ»، فتعيده إلى الياء، لأنَّ أصله الياء؛ لأنه من «الْيَقِينِ» و«الْيُسْرِ». وإنما قلبت واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، وبالتصغير زال السكون، فعادت إلى الأصل.

(١) ورد الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ١٢٢/٤.

٨٢٤ - التخریج: البيت للفرزدق في ديوانه ٤١٨/١؛ والأشباه والنظائر ٣٣١/٢؛ وخزانة الأدب ٩/١١٣، ١١٥، ١٢٣، ١٢٤؛ والدرر ٢/٢٩١؛ وشرح أبيات سيويه ١/٤٢٤؛ وشرح شواهد المغني ١/١٢؛ والكتاب ١/٣٩؛ ولسان العرب ٤/٢٦٥ (خير)؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/٣٣٠؛ وجمع الهوامع ١/١٦٢.

اللفظة: الزعازع: الشديدة، واحدها زعزعة.

المعنى: إذا اختار الرجال أفضلهم سماحة وجوداً عند الأزمات والنواب، فإنهم سيختارون رجلاً مثلاً بالتأکید، لأننا قوم كرام نعدُّ للنائب.

الإعراب: «مِثًا»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم مرفوع. «الذي»: اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ مؤخر. «اختير»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «الرجال»: اسم منصوب بنزع الخافض، والتقدير: من الرجال. «سماحة»: مفعول لأجله منصوب بالفتحة، ويجوز أن يكون تمييزاً أو حالاً. «وجوداً»: الواو: حرف عطف، و«جوداً»: اسم معطوف على منصوب، منصوب مثله. «إذا»: ظرفية حينية غير متضمنة معنى الشرط متعلقة بالفعل «اختير». «هبت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء حرف تأنيت. «أرواحٌ»: فاعل مرفوع بالضممة. «الشتاء»: مضاف إليه مجرور. «الزعازع»: صفة لـ «أرواحٌ» مرفوعة.

وجملة «مِثًا الذي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اختير الرجال»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «هبت أرواح»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «أرواح» في جمع «ريح»، وهذا دليل على أنَّ أصل «ريح» هو «روح».

(٢) البقرة: ١٦٤.

ومن ذلك «مُتَعِدٌّ»، و«مُتَسِيرٌ»، و«مُتَزِّنٌ»، إذا صغرتها، قلت: «مُؤَيَّعِدٌّ»، و«مُيَسِّرٌ»، و«مُؤَيَّزِنٌ»، فعدت إلى الأصل؛ لأنَّ «متعدداً» من «الوعد»، و«متزناً» من «الوزن»، و«متسيراً» من «اليسر». وإنما قلبت الفاء تاءً منها لوقوع تاء الافتعال بعدها. فإذا صغرتها، حذفت؛ لكون الاسم بها خمسة أحرف. وإذا حذفت التاء، عادت الواو والياء إلى أصلهما؛ لأنَّ القلب إنما كان لأجل التاء، هذا مذهب أبي إسحاق الزجاج، وأما سيبويه^(١)، فلا يرى ردها إلى أصلها، ويقول: «مُتَيَّعِدٌّ»، و«مُتَيَّزِنٌ»، و«مُتَيَّسِّرٌ». وذلك لأنَّ قاعدة مذهبه أنَّه إذا وجب البدل في موضع الفاء والعين لعلَّة، ثم زالت العلَّة بالتصغير، لم يُغيَّر البدل، كأنَّ التصغير قام مقام العلَّة، فـ«مُتَعِدٌّ» بمنزلة «مُغْتَسِلٍ» فإذا صغرت، حذفت تاء الافتعال، وبقيت التاء الأولى على حالها. والأوَّل أقيس.

فأما «بابٌ»، و«نابٌ» ونحوهما ممَّا هو على ثلاثة أحرف، وثانيه ألف، فإنه إن كانت الألف فيه منقلبةً عن واو، رُدَّت الواو، نحو قولك في «بابٍ»: «بُؤَيَّبٌ»، وفي «مالٍ»: «مُؤَيَّلٌ»، وفي «غارٍ»: «غُؤَيَّرٌ». وفي المثل «عَسَى أن يكون الغُؤَيَّرُ أَبُؤَسًا»^(٢).

وما كان من الياء، فإنك تردّها إلى الياء، نحو قولك في «نابٍ»: «نُيْنِبٌ»، وفي رجل اسمه «غَابٌ»، و«صَارَ»: «غُيْنِبٌ»، و«صَيَّرَ». وذلك لأنك تضم أول المصغر أبداً إذا كان اسماً متمكناً، والألف لا تثبت مع انضمام ما قبلها؛ لأنها مدَّة لا تكون حركة ما قبلها إلا من جنسها، فإن لم يُعرَف له أصل في الواو والياء، قلبت إلى الواو؛ لأنَّ ذوات الواو في هذا الباب أكثر من ذوات الياء، فلذلك تقول في «سارٍ»: «سُؤَيَّرٌ»، تريد: السائر، فتحذف الهمزة. وسواء في ذلك كان من «سَارٍ يَسِيرُ»، أو من قولك: «سائر الناس»؛ لأنَّ الهمزة التي هي عين أو بدل من عين مجذوفةً للتخفيف، فبقي «سارٌ» على زنة «قَالَ»، فقلبتها واوًا، كما لو لم تحذف العين في نحو: «سُؤَيَّرٌ»، و«ذُؤِيَهَبٌ». وكذلك تقول في «رجل خافٍ»: «خُؤَيَّفٌ»، سواء في ذلك كان أصله «خائفاً»، ثم خُفِّف، أو «خَوْفاً»، مثل «رجلٍ مالٍ»، و«كَبِشٍ صافٍ»، فاعرفه.

وأما البدل اللازم، فنحو الهمزة في «قائِلٍ»، و«بائعٍ»، فإذا صغرت شيء من ذلك،

(١) انظر: الكتاب ٤٦٥/٣.

(٢) ورد المثل في جمهرة الأمثال ٥٠/٢؛ وجمهرة اللغة ص ٧٨٣؛ وخزانة الأدب ٣٦٤/٥، ٣٦٥، ٨/٣٨٦، ٩/٣١٦، ٣٢٠، ٣٢٨؛ وزهر الأكم ٢١٠/١؛ والعقد الفريد ١١٧/٣؛ وفصل المقال ص ٤٢٤؛ وكتاب الأمثال ص ٣٠٠؛ ولسان العرب ٥٢/١ (جياً)، ٣٨/٥ (غور)، ٢٣/٦ (بأس)، ٥٥/١٥ (عسا)؛ والمستقصى ١٦١/٢؛ ومجمع الأمثال ١٧/٢.

الغوير: تصغير غار. والأبؤس: جمع بُؤس، وهو الشدة. والمثل قالته الزَّيَّاء عندما علمت برجوع قصير من العراق، ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه.

يضرب مثلاً للرجل يخبر بالشر فيتهم به.

قلت: «قَوِيلٌ»، و«بُوَيْعٌ» بالهمز. لم يخالف في ذلك أحدٌ من أصحابنا، إلا أبو عمر الجَرَمِيّ، فإنه كان يقول: «قَوِيلٌ»، و«بُوَيْعٌ» من غير همز، قال: لأنَّ الهمزة في «قائلٍ»، و«بائعٍ» إنّما كان لاعتلال العين بوقوعها بعد ألف زائدة، وكانت مجاورةً للطرف، فهمزوها على حدِّ الهمز في «عطاءٍ»، و«كساءٍ»، وأنت إذا صغرت، زالت الألف، فعادت الهمزة إلى أصلها من الواو والياء على حدِّ عودها في «مُتَعِدٍ»، و«مُتَزِّنٍ». وسيبويه وأصحابه اعتمدوا على قوّة الهمزة هنا بثبوتها في التكميس، نحو: «قَوَائِمٍ»، و«بَوَائِعٍ». وكلُّ العرب تهمز الجمع، فلذلك كانت الهمزة في «قائلٍ»، و«بائعٍ» لازمةً، وإن كانت حدثت عن علة.

ومن ذلك التاء في «تُخَمَّةٍ»، و«تُكَلَّةٍ»، و«تُرَاثٍ»؛ البديل فيه لازمٌ يثبت في التصغير والتكميس؛ لأنَّ أصله الواو ف«تُخَمَّةٌ» أصله «وُخَمَّةٌ»؛ لأنَّه من «الْوَحَامَةِ»، و«تُكَلَّةٌ» أصله «وُكَلَّةٌ»؛ لأنَّه من «تَوَكَّلْتُ». و«تُرَاثٍ» أصله: «وُرَاثٌ» لأنَّه من «وَرِثْتُ»؛ لأنَّه لم يكن لعلّةٍ إنّما كان لضرب من التخفيف. والتخفيف كما كان مطلوباً في المكبر، كذلك هو مطلوب في المصغّر، بل هو في المصغّر أجدر؛ لأنَّ التصغير يزيده ثِقَلًا بالزيادة فيه، فلذلك تقول: «تُخَيْمَةٌ»، و«تُكَيْلَةٌ»، و«تُرَيْثٌ»، وذلك بإجماعٍ من أصحابنا.

وأما «أُدُدٌ» وهو أبو قبيلة من اليَمَن، وهو أدد بن زيد بن كَهْلَانَ بن سَبَأ، فقد جاء مصروفًا، كأنهم جعلوه من باب «نُقِبَ»، ولم يجعلوه معدولاً، وهمزته بدلٌ من واو، وأصله: «وُدُدٌ» من «الودِّ»، وإنَّما قلبوا واؤه همزةً لانضمامها على حدِّ «وُقُتَّتْ»، و«أُقُتَّتْ». والتصغير على البديل: «أُدَيْدٌ»؛ لأنَّها مضمومة أيضًا في التصغير، فالعلّة الموجبة للقلب في المكبر موجودةٌ في المصغّر.

وأما «عِيدٌ»، و«أَغْيَاذٌ»، فإنَّه وإن كان البديل فيه لعلّة، إذ أصله الواو؛ لأنَّه من «الْعَوْدِ»، وإنَّما قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فكان القياس أن تعود إلى الواو في التصغير لتحركها على حدِّ عودها في «مُوَيِّزِينَ»، و«مُوَيِّعِيدٍ». وإنَّما لزم البديل لقولهم في التكميس: «أَغْيَاذٌ»، كأنهم كرهوا «أَعْوَاذًا»؛ لثَلَا يلبس بجمع «عُودٍ»، فاعرفه.

فصل

[تصغير ما ثالثه واوٌ وسَطًا]

قال صاحب الكتاب: والواو إذا وقعت ثالثةً وسَطًا كواوِ «أَسْوَدَ»، و«جَدُولٍ»، فأجودُ الوجهين: «أَسِيدٌ»، و«جَدِيلٌ». ومنهم من يظهر، فيقول: «أَسِيدُ»، و«جَدِيلُ».

قال الشارح: الواو إذا وقعت حشواً، فلا تخلو من أن تكون ثانيةً، أو ثالثةً، فإذا كانت ثانيةً نحو: «جَوَزَةٍ»، و«لَوَزَةٍ»، فإنَّها لا تُغَيَّر في التصغير؛ لأنَّها تُحْرَك بالفتح في التحقير، وتقع الياء ساكنةً بعدها، فتقول: «جَوِيْزَةٌ»، و«لَوِيْزَةٌ».

فإن كانت ثالثة وَسَطًا، فلا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة. فإن كانت ساكنة، نحو واو «عَجُوز»، و«عَمُود»، فإنها تُقَلَّبُ ياءً في التصغير أبدًا، وتُدْغَمُ فيها ياءُ التصغير؛ لأنه لا بد من وقوع ياء التصغير ثالثة قبلها وهي ساكنة، فيُجمع الواو والياء، والأولُ منهما ساكنٌ، فُقَلِّبَت الواو ياءً، كما قُلِّبَت في «مَيْتٍ»، و«سَيِّدٍ»، و«قَيْمٍ»، والأصل: «مَيِّتٌ»، و«سَيِّودٌ»، و«قَيِّومٌ».

وإن كانت متحركة عينا كانت أو زائدة للإلحاق، مثال العين نحو: «أَسُودَ»، و«أُغُورَ»، ومثال الملحقة: «جَدُولٌ»، و«قَسُورٌ»، فأنت إذا حَقَرْتَ ذلك، فلك فيه وجهان:

أحدهما: القلب والادغام، وهو الكثير الجيد، نحو قولك: «أُسَيِّدُ»، و«أُعَيِّرُ»، و«جُدَيْلٌ»، و«قُسَيْرٌ»، والأصل: «أُسَيِّودُ»، و«أُعَيَّورُ»، و«جُدَيَّوِلٌ»، و«قُسَيَّوِرٌ»، فعمل فيه ما تقدم ذكره من قلب الواو وادغام ياء التصغير فيها على حد العمل في «مَيْتٍ»، و«سَيِّدٍ».

الثاني: الإظهار، فتقول: «أُسَيِّودُ»، و«أُعَيَّورُ»، و«جُدَيَّوِلٌ»، و«قُسَيَّوِرٌ». وعلَّةُ هذا الوجه أنهم حملوا التصغير هنا على التكرير، فكما قالوا «أَسَاوِدُ»، و«جَدَاوِلُ» بإظهار الواو، كذلك قالوا: «أُسَيِّودُ»، و«جُدَيَّوِلٌ»؛ لأن التصغير والتكرير من واد واحد.

وإنما كان الوجه الأول هو المختار؛ لأن الحمل على التكرير ضعيف لا يطرد، ألا ترى أنهم قالوا: «مَقَاوِلُ»، و«مَقَاوِمُ» في «مَقَامٍ»، و«مَقَالٍ»، فأظهروا الواو في الجمع، ومع هذا فهم يقولون في التصغير: «مُقَيِّمٌ»، و«مُقَيِّلٌ»، فادغموا، ولم يعتمدوا بظهورها في التكرير؟ وقيل: إنما قالوا: «أُسَيِّودُ»، و«جُدَيَّوِلٌ» حيث قويت بالحركة في الواحد، ألا ترى أنهم قالوا: «ثِيَابٌ»، فقلبوها الواو ياءً في التكرير حيث سكنت في الواحد، ولم يقلبوها في «طَوَالٍ» حيث كانت متحركة في الواحد من نحو: «طَوِيلٌ»، فاعرفه.

[قلب الواو ياءً في التصغير إذا وقعت لامًا]

قال صاحب الكتاب: وكلُّ واو وقعت لامًا صَحَتْ أو أَعْلَتْ، فإنها تنقلب ياءً، كقولك: «عُرْيَةٌ»، و«رُضْيَا»، و«عُشْيَاءُ»، و«عُصْيَةٌ» في «عُرْوَةٍ»، و«رَضْوَى»، و«عَشْوَاءُ»، و«عَصَا».

قال الشارح: متى وقعت الواو لامًا، قلبتها ياءً في التصغير لا غير، فتقول في تصغير «عُرْوَةٍ»، و«عُدْوَةٍ»: «عُرْيَةٌ»، و«عُدْيَةٌ»، وتقول في تحقير «رَضْوَى» اسم جبل: «رُضْيَا»، والأصل «عُرْيَوَةٌ»، و«عُدْيَوَةٌ» و«رُضْيَوَى»، فقلبت الواو ياءً لوقوع ياء التصغير ساكنة قبلها. وتقول في تحقير «عَشْوَاءُ»: «عُشْيَاءُ». وإنما وجب في اللام القلب لا غير، وجاز في العين إقرار الواو على الصفة التي ذكرناها، وذلك لضعف اللام بتطرفها، وقوة العين بتوسطها. ولذلك كثر الحذف في اللام من نحو: «أَخٌ»، و«أَبٌ»، وقل في نحو: «مُذٌ»، و«سَهٌ». ويؤيد ذلك أنه متى اجتمع ياءان، أو واوان، أو ياء وواو، ووُجِدَ في كلِّ

واحدة منها ما يوجب القلب، ولم يجز إعلالهما معاً؛ اعتلت اللام دون العين، نحو: «حَوَى» «يَحْوِي»، و«حَيَّ»، «يَحْيَا»، و«هَوَى»، و«نَوَى».

قال: وكلُّ واو وقعت لآماً، صحت أو اعتلت، فإنها تنقلب ياء، وذلك قولك في تصغير «عُرْوَةٍ»، و«رَضْوَى» «عُرْيَةً»، و«رَضِيّاً»، وفي تصغير «عَصَا»، و«قَفَا»: «عُصِيَّةٌ»، و«قُفِّيٌّ». والأصل «أَصْنِيَّةٌ»، و«قُفْنِيٌّ». فلما اجتمعت الواو والياء، والأول منهما ساكنٌ؛ قلبوا كما فعلوا بـ«مَيْتٍ»، و«جَيْدٍ»، ولم يُجيزوا التصحيح كما جَوَّزوه في «أَسْنِيْدٌ»، و«أَعْيُورٌ»؛ لأنَّ العين أقوى من اللام، والقلب في المعتلة أقوى، فاعرفه.

فصل

[اجتماع يائين في التصغير]

قال صاحب الكتاب: وإذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان، حُذفت الأخيرة، وصار المصغرُ على مثالِ «فُعَيْلٍ»، كقولك في «عَطَاءٍ»، و«إِدَاوَةٍ»، و«غَاوِيَةٍ»، و«مُعَاوِيَةٍ»، و«أَحْوَى»: «عُطِيٌّ»، و«أُدِيَّةٌ»، و«غُوِيَّةٌ»، و«مُعِيَّةٌ»، و«أُحِيٌّ» غير منصرف، وكان عيسى بن عمر بصرفه، وكان أبو عمرو يقول: «أُحِيٌّ». ومن قال: «أَسْنِيْدٌ»، قال: «أُحْنِيٌّ».

قال الشارح: اعلم أنه متى آل التصغير بالاسم إلى أن يجتمع في آخره ثلاث ياءات، فإنك تحذف الياء الأخيرة لِثَقُلِ الجمع بين الياءات، وخصّصوا الأخيرة بالحذف؛ لتطرّفها وكثرة تطرّق التغيير إلى اللام على ما وصفنا.

وذلك قولك في تصغير «عَطَاءٍ»: «عُطِيٌّ» على زنة «فُعَيْلٍ». وذلك أنك لما صغرتَه؛ وقعت ياء التصغير ثالثة قبل الألف، فانقلبت الألف ياءً؛ لأنَّ ياء التصغير لا تكون إلا ساكنةً، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، وأدغمت في الياء المنقلبة عن الألف. ولما انقلبت الألف ياءً، عادت الهمزة إلى أصلها، وهو الواو؛ لأنَّه من «عَطَا، يَغْطُو»؛ وذلك أنَّها إنما كانت انقلبت همزةً لوقوعها طرفاً بعد الألف الزائدة، فلما صارت ياءً، عادت إلى أصلها، وهو الواو، ثم قلبت ياءً للكسرة قبلها؛ لأنَّ ياء التصغير لا يكون ما بعدها إلا مكسوراً، فاجتمع حينئذ ثلاث ياءات: ياء التصغير، وهي الأولى، والياء المبدلة من الألف المدغم فيها، والياء المبدلة من الواو التي كانت همزةً في المكبر، فحُذفت اللام لما ذكرناه، وصار تصغيره كتصغير بنات الثلاثة، نحو قولك في «قَفَا»: «قُفِّيٌّ»، وفي «رَحَى»: «رُحِيَّةٌ».

ومثله «إِدَاوَةٌ»، لما صغرتَها، زدت قبل قلبها الألف ياءً التصغير، فانقلبت ياءً، ثم قلبت الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها على حدِّ قلبها في «غَاوِيَةٍ»، و«مَحْنِيَّةٍ».

وأما «غَاوِيَّةٌ»، فهو «فاعلة» من «الْعَيِّ»، فإذا صُغِرَ؛ قلبت ألفه واواً لانضمام الفاء

منه، ووقعت ياء التصغير ثالثة، بعدها الواو التي هي عين الكلمة متحركة، فقلبت الواو ياءً، وادُغمت فيها الياء الأولى، واجتمعت مع الياء الأخيرة التي هي لامٌ، فاجتمع ثلاث ياءات، فحذفت الأخيرة على ما تقدّم. وقيل: «غَوِيَّةٌ» على منهاج «فَعِيلَةٌ»، ووزنها في الحقيقة «فَوِيْعَةٌ»، واللام محذوفة.

وأما «مُعَاوِيَّةٌ»، فإنك إذا صغرته، حذفت ألفه؛ لأنه على خمسة أحرف، وفيها زيادتان: الميم والألف، وكانت الميم مزيدة لمعنى، والألف لغير معنى، فحذفت الألف كما يُفَعَّلُ في «مُعْتَلِمٍ»، و«مُنْطَلِقٍ» إذا صغرتهما، فإنك تحذف التاء والنون دون الميم، وإذا حذفت الألف، وقعت ياء التصغير ثالثة، فتجتمع مع الواو التي هي عين الكلمة. ومن قال: «أُسَيُودُ»، ولم يقلب، قال: «مُعَيُويَّةٌ» من غير قلب ولا حذف شيء؛ لأنه لم تجتمع ثلاث ياءات، ومن قال «أُسَيِّدُ»، قال: «مُعَيَّةٌ»؛ لأنه لما قلبت الواو ياءً لاجتماعها مع ياء التصغير، وكانت الياء التي هي لامٌ بعدها؛ اجتمع ثلاث ياءات، فحذفت اللام، وبقي «مُعَيَّةٌ» على زنة «مُفَيَّعَةٌ». قال الشاعر [من الوافر]:

٨٢٥- وَفَاءٌ يَا مُعَيَّةٌ مِنْ أَبِيهِ لِمَنْ أَوْفَى بَعَهْدٍ أَوْ بَعَقْدٍ
ومن ذلك «أَخَوِي»، وهو «أَفْعَلٌ» من «الْحَوَّةِ»، وهي سُمْرَةُ الشَّفَةِ. يُقال: «رجلٌ أَخَوِي»، و«امْرَأَةٌ حَوَاءٌ»، وهو من باب «الهُوَّةِ»، و«القُوَّةِ»، عينه ولامه واو. وإنما وقعت الواو رابعةً، فانقلبت ياءً على حدّ انقلابها في «أَغْزَيْتُ»، و«أَذْعَيْتُ»، ثم قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها. فإذا صغرته، قلت: «أُحَيٌّ» غير مصروف. هذا مذهب سيبويه^(١)، وذلك أنك زدت ياء التصغير ثالثةً، فاجتمعت مع الواو التي هي عينٌ، فانقلبت ياءً على ما قدّمناه، وكان بعدها الياء المبدلة من لام الكلمة، فاجتمع ثلاث

٨٢٥ - التخرّيج: البيت للصمة بن جشم بن معاوية في شرح شواهد الشافية ص ٩٧؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ١٨٨؛ وجمهرة اللغة ص ٢٤٤، ٩٧٣.

اللغة: معية: تصغير معاوية. العقد والعهد: ما يلتزم به من اتفاق.
الإعراب: «وفاء»: خبر لمبتدأ محذوف بتقدير: هو وفاء، مرفوع بالضمة. «يا»: حرف نداء. «معية»: منادى مفرد علم مبني على الضمّ في محلّ نصب على النداء. «من أبيه»: جازّ ومجرور متعلّقان بـ«وفاء»، وهو مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «لمن»: جازّ ومجرور متعلّقان بـ«وفاء». «أوفى»: فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «بعهد»: جازّ ومجرور متعلّقان بـ«أوفى». «أو»: حرف عطف. «بعقد»: جازّ ومجرور متعلّقان بـ«أوفى».

وجملة «هو وفاء»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يا معية»: استئنافية لا محلّ لها كذلك. وجملة «أوفى»: صلة الموصول لا محلّ لها كذلك.

والشاهد فيه قوله: «معية» تصغيراً لـ«معاوية».

ياءات، فحُذفت الأخيرة، ولم يُعْتَدَ بالنقص؛ لأنّ ما حُذِفَ للتخفيف كان في حكم المنطوق به. وقاسه سيبويه^(١) على «أَصَمُّ»، فإنّه لا ينصرف، وإن كان نقص عن بنية «أَفْعَلُ». ألا ترى الأصل «أَضَمُّ»، فلمّا أريد الإدغام؛ نقلوا حركة العين إلى الفاء، ففارقَ بناء «أَفْعَلُ». ومع ذلك فهو لا ينصرف.

وكان عيسى بن عمر يصرفه^(٢)، ويقول: «أَحْيِي يَا فَتَى»، كأنّه اعتبر نَقْصَه وخروجه عن زنة «أَفْعَلُ». وفرق أبو العباس المبرّد بين المسألَتَيْن، فقال: «أَحْيِي» قد ذهب لامة، وتغيّرت بنيته، فصار إلى زنة «أَفْنِغ»، و«أَصَمُّ» لم يذهب منه شيء، وإنّما نُقلت حركة ميمه إلى الصاد، فهي موجودة في الكلمة غيرُ محذوفة منها. وهذا القول ضعيف بدليل أنّنا لو سَمِينَا بـ«يَعْدُ»، و«يَضَعُ» رجلاً، فإنّه يمتنع من الصرف، وإن كان محذوفاً منه؛ كذلك هُنا.

وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: «هو أَحْيِي»^(٣)، كأنّه يجعله منقوصاً، ورَدَّ سيبويه^(٤) قوله بقولنا: «عُطِي»، ولم يجعله منقوصاً، وإن كان في آخره ياءٌ قبلها مكسورة، بل حذفنا الأخيرة لاجتماع الياءات.

فأما من قال: «أُسَيُودُ»، فإنّه يقول هنا «أَحْيَوِي» لا غيرُ، يجعله منقوصاً، ولا يحذف الياء؛ لأنّه لم يجتمع في آخره ثلاث ياءات.

فصل

[تصغير ما ختم بـ «التأنيث»]

قال صاحب الكتاب: وتاء التأنيث لا تخلو من أن تكون ظاهرة أو مقدّرة، فالظاهرة ثابتة أبداً، والمقدّرة تثبت في كلِّ ثلاثي، إلّا ما شذَّ من نحو: «عَرَيْسٍ»، و«عَرَيْبٍ».

قال الشارح: علامة التأنيث علامتان: التاء والألف، فالتاء إذا كانت ظاهرة في الاسم تثبت في تحقيره، قلّت حروفه، أم كثرت؛ لأنّها بمنزلة اسم ضمّ إلى اسم، نحو: «حَضْرَمَوْتُ». ألا ترى أنّها تدخل على المذكر، فلا تُغيّر بناءه، ويكون ما قبلها مفتوحاً؟ وإذا كان ذلك كذلك؛ فالباب فيها أن تُصَغَّرَ الاسم من أيّ باب كان، ثم تأتي بها كما تفعل بالمركب، وذلك قولك في «تَمَرَةٍ»: «تُمَيْرَةٌ»، وفي «حَمْدَةٍ»: «حُمَيْدَةٌ»، وفي «قُرْقَرَةٍ»: «قَرَقِيرَةٌ»، وفي «سَفَرَجَلَةٍ»: «سُفَيْرَجَةٌ».

وأما التاء المقدّرة، فهي تظهر في تحقير كلِّ اسم مؤنث ثلاثي، وذلك قولك في: «قَدَمٍ»: «قُدَيْمَةٌ»، وفي «يَدٍ»: «يُدَيْةٌ»، وفي «هَيْدٍ»: «هَيْدَةٌ». وإنّما لحقت التاء في تحقير

(٣) الكتاب ٣/ ٤٧٢.

(٤) الكتاب ٣/ ٤٧٢.

(١) الكتاب ٣/ ٤٧٢.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٧٢.

المؤنث إذا كان على ثلاثة أحرف؛ لأمرين: أحدهما أن أصل التأنيث أن يكون بعلامة، والآخر خفة الثلاثي. فلما اجتمع هذان الأمران، وكان التصغير قد يرد الأشياء إلى أصولها؛ فأظهروا العلامة المقدرة لذلك.

وقد شذت أسماء، فجاءت مصغرة على حد مجيئها مكبرة من غير علامة، وذلك ستة أسماء، منها ثلاثة أسماء قد ذكرها سيبويه، وهي «الناب» للمسيئة من الإبل، و«الحرب»، و«الفرس» فإذا حقرتها، قلت: «نَيْبٌ»، و«حُرَيْبٌ»، و«فُرَيْسٌ».

فأما «الناب» من الإبل، فإنما قالوا: «نَيْبٌ»؛ لأن الناب من الأسنان مذكّر، وإنما قيل للمسيئة من الإبل: ناب، لطول نابها، فكأنهم جعلوها الناب من الأسنان.

وأما «الحرب»، فمصدر وصف به، كقولهم: «رجل عدل» وكأن الأصل «مقاتلة حرب»، أي: حاربة للمال والنفس، ثم حذف الموصوف، وقيل: «حرب»، كما قيل: «عدل».

وأما «الفرس»، فاسم مذكّر يقع على المذكر والأنثى كالإنسان والبشر في وقوعه على الرجل والمرأة، فصغر على أصله، فلو أريد الأنثى، لم يقل إلا: «فُرَيْسَةٌ».

فأما الثلاثة الأخر، فحكاهما أبو عمر الجزمي، وهي دِرْعُ الحديد، كأنهم لاحظوا فيها معنى التكدير، فصغرت من غير علامة تأنيث، فالدرع قميص، والقوس عود، والعُرس تعريس، ووقت، و«العرب» مؤنثة كأنهم ذهبوا إلى البادية؛ فلذلك قالوا: «العرب العاربة»، وصغروه من غير إلحاق تاء، فقالوا: «عَرَيْبٌ». قال أبو الهندي [من المتقارب]:

٨٢٦- وَمَكْنُ الضَّبَابِ طَعَامُ الْعُرَيْبِ وَلَا تَشْتَهِيهِ نَفُوسُ الْعَجَمِ
كأنهم عنوا الجيل من الناس.

٨٢٦- التخريج: البيت لأبي الهندي (عبد المؤمن بن عبد القدوس) في أدب الكاتب ص ١٩٧؛ وشرح

شواهد الإيضاح ص ٤٧٠؛ ولسان العرب ٥٨٦/١ (عرب)، ٤١٢/١٣ (مكن).

اللغة والمعنى: مكن الضباب: بيضها، والضباب: جمع ضب وهو حيوان صحراوي زاحف يشبه الجردون. العريب: تصغير العرب.

يريد أن لكل شعب عاداته في طعامه، فالعرب تأكل بيض الضب، بينما لا يشتهي الأعاجم من فرس وروم.

الإعراب: «ومكن»: الواو: بحسب ما قبلها، «مكن»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف.

«الضباب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «طعام»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف.

«العريب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ولا»: الواو حرف استئناف، «لا»: حرف نفي. «تشتهيه»:

فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول =

قال صاحب الكتاب: ولا تثبت في الرباعي إلا ما شذ من نحو: «قَدِيدِيْمَة» و«وَرِيْئَة».

قال الشارح: فأما الاسم الرباعي، فإن تاء التأنيث لا تظهر في مصغره إذا لم تكن ظاهرة في مكبره؛ لأنها أثقل، والحرف الرابع ينزل عندهم منزلة عَلم التأنيث لطول الاسم به. ألا ترى أنه صار عدّة «عَنِيْق»، بغير هاء، كعدّة «قَدِيْمَة» و«رُجِيْلَة» بالهاء. وقد شذ اسمان من الرباعي، قالوا: «قَدِيدِيْمَة»، و«وَرِيْئَة» تصغير «قَدَام»، و«وَرَاء». قال الشاعر [من البسيط]:

٨٢٧- [وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُوْدَ الرِّحْلِ يَسْفَعُنِي] يَوْمَ قَدِيدِيْمَةِ الْجُزَاءِ مَسْمُومٌ
وقال الآخر [من الطويل]:

٨٢٨- قَدِيدِيْمَةُ التَّجْرِيْبِ وَالْحِلْمِ إِنِّي أَرَى عَفَلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ

= به. «نفوس»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «العجم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكن لضرورة القافية.
وجملة «مكن الضباب طعام العريب»: بحسب الواو. وجملة «لا تشتبه نفوس العجم»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.
الشاهد فيه قوله «العريب» تصغيراً للعرب.

٨٢٧- التخرّيج: البيت لعلمة بن عبدة في ديوانه ص ٧٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٤٩.
اللغة: قُتُوْد: جمع مفردة قُتْد، وهو خَشْب الرّحل. وسَفَعه يوم مسموم، أي لفحه حرّه الذي تقذفه على الوجه السموم وهي ريح. والجوزاء: برج من أبراج السماء.
المعنى: يريد أنه رحل على بعيره في هذا اليوم.
الإعراب: «وقد»: الواو: بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تكثير. «علوت»: فعل ماضٍ، والتاء: فاعله. «قتود»: مفعول به منصوب بالفتحة. «الرحل»: مضاف إليه مجرور. «يسفعي»: فعل مضارع، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب مفعول به. «يوم»: فاعل «يسفعي». «قديديمة»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بصفة لـ«يوم». «الجوزاء»: مضاف إليه. «مسموم»: صفة لـ«يوم» مرفوع.

وجملة «قد علوت»: بحسب الواو. وجملة «يسفعي يوم»: في محل نصب حال.
والشاهد فيه قوله: «قديديمة» حيث ثبتت التاء في الاسم الرباعي.

٨٢٨- التخرّيج: البيت للقطامي في ديوانه ص ٤٤؛ وخزانة الأدب ٨٦/٧؛ واللمع في العربية ص ٣٠٣؛ ولسان العرب ٤٦٦/١٢ (قدم)؛ وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٠.
اللغة: قديديمة: تصغير قُدَام، وروي البيت برفع «قديديمة»، والمراد أنه غُلِقَ النساء، وعلقته قبل التجارب واتزان العقل، والغلات هنا ملذات الحياة، والتجارب تعني هنا الكبر.
المعنى: يريد أنه استمتع بتعلقه بالنساء، واستمتعن بالتعلق به قبل أن يطعن في السن، ويتزن عقله، ويزهد فيهن لكبره.

وذلك لأن سائر الظروف مذكّرة، والباب فيها على التذكير، فلو لم تظهر علامة التانيث في التصغير، لم يكن على تانيث واحد منهما دليل، فإن كان في الرباعي المؤنث ما يوجب التصغير بحذف حرف منه حتى يصير على لفظ الثلاثي، وجب ردّ التاء، كقولك في تصغير «سماء»: «سُمَيَّة»؛ لأن الأصل «سُمَيِّي» بثلاث ياءات، فحذفت واحدة منها، كما قالوا في تصغير «عطاء» «عُطَيَّ»، بحذف ياء، فلما صار ثلاثي الحروف؛ زادوا التاء، كما زادوها في «قُدَيْمَة»، ولذلك لو صغرت «سُعاد»، و«زَيْنَب» تصغير الترخيم؛ قلقت: «سُعَيْدَة»، و«زُنَيْبَة». فاعرفه.

[تصغير ما ختم بالالف]

قال صاحب الكتاب: وأما الألف فهي إذا كانت مقصورة رابعة؛ ثبتت نحو: «حُبَيْلِي»، وسقطت خامسة فصاعداً، كقولك: «جُحْنَجِب»، و«قُرَيْقِر»، و«حَوَيْلِي»، في «جُحْنَجَبِي»، و«قُرَقَرِي»، و«حَوَلَانَا».

قال الشارح: إنما ثبت ألف التانيث في «حُبَيْلِي»، و«بُشَيْرِي»؛ لأن الكلمة بها على أربعة أحرف، وأنت لا تحذف في التصغير من الأربعة شيئاً؛ لأنه لم تخرج بها عن بناء التصغير، وهو «فُعَيْعِلٌ»، وصار كـ «جُحْذَب»، و«جُحْنَدِب»، إلا أنهم فتحوا الحرف الذي بعد ياء التصغير، وكان القياس كسره على حدّ انكساره في «جُعْفَيْر»؛ لأن ألف التانيث تفتح ما قبلها، كما أنّ التاء كذلك، فـ «حَبِيلِي» بمنزلة «حُبَيْلَة»، فلو كسروا ما قبل الألف، انقلبت ياء. وألف التانيث لا تكون منقلبة؛ لأن انقلابها يُذهب دلالتها على التانيث، إذ التانيث مستفاد من لفظ الألف. فإن كانت الألف لغير التانيث، انقلبت ياء؛ لأنك تكسر

= الإعراب: «قدييمة»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بدل من الظرف (لندن) في البيت الذي قبل الشاهد، ورأى البغدادي أن العامل في «قدييمة» محذوف دلّ عليه السياق كأن يكون التقدير: تظن طيب العيش قدييمة التجريب، هذا كله على نصب «قدييمة» أمّا رفعها فلم يشر إليه البغدادي، ولا يتجه إعرابياً إلا بتكلف بعيد. «التجريب»: مضاف إليه. «والحلم»: الواو: حرف عطف، «الحلم»: معطوف على «التجريب». «إنني»: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: اسمه. «أرى»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنا. «غفلات»: مفعول به أول منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. «العيش»: مضاف إليه. «قبل»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالمفعول الثاني لـ «أرى»، والتقدير: أرى غفلات العيش حاصلة قبل التجارب. «التجارب»: مضاف إليه.

وجملة «إنني أرى»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أرى»: خبر «إن» محلها الرفع. والشاهد فيه قوله: «قدييمة» في تصغير «قدام»، حيث ظهرت تاء التانيث في مُصَغَّر الاسم الرباعي، وهذا شاذّ.

ما قبلها، كما تكسر في الرباعي، كقولك في «مَرَمَى»: «مَرِمَ»، وفي «أَزْطَى»: «أَزْطَى». فالألف في «مَرَمَى» لام الكلمة، وهي منقلبة عن ياء «رَمَيْتُ»، والألف في «أَزْطَى» زائدة للإلحاق، والذي يدل على زيادتها قولهم: «أَدِيمَ مَأْزُوطَ»، أي: قد دُبغ بالأرطى، وهو شجر معروف. ودليل كونها لغير التأنيث قولهم: «أَزْطَى» بالتنوين، وألف التأنيث لا يدخلها تنوين، وقولهم في الواحد: «أرطاة»، ولو كانت للتأنيث، لم تدخلها تاء التأنيث؛ لأن التأنيث لا يدخل على تأنيث. ومثله «مِعْزَى»، و«مُعْزِر» لتنوينه ودخول التاء في الواحدة، نحو «مِعْزاة».

فأما «عَلَقَى»، و«ذَفَرَى»، و«تَثَرَى» فمن نونها، فالألف عنده للإلحاق، لا للتأنيث؛ لأن ألف التأنيث لا تنون، فلذلك تقول في تحقيره: «عَلَيْتِي»، و«ذَفِيرٌ»، و«تَثِيرٌ». ومنهم من لا ينون ويجعلها للتأنيث، فهي ثابتة في التصغير كالف «حُبْلَى»، فتقول: «عَلَيْتِي»، و«ذَفِيرِي»، و«تَثِيرِي».

وقول الشيخ: «إذا كانت مقصورة رابعة»، فإن فيه زيادة قيد لا حاجة به إليه، لأنها إذا كانت رابعة لا تكون إلا مقصورة، لأن ألف التأنيث في «حَمْرَاء» ونحوها قبلها ألف أخرى للمد، ولذلك كانت ممدودة، فهي في الحقيقة خامسة.

وأما إذا وقعت الألف المقصورة خامسة، فإنك تحذفها في التصغير، أبدا سواء كانت للتأنيث، أو لغير تأنيث، وذلك إذا كان قبلها أربعة أحرف أصول. مثال ما كان ألفه للتأنيث قولك: «فَرِيقَرٌ»، و«جُحَيْجِبٌ» في تصغير «فَرَقَرَى»، وهو اسم موضع، و«جَحْجَبَى» اسم رجل. والذي يدل أن الألف فيهما للتأنيث امتناعهما من الصرف، وعدم دخول التنوين عليهما. ومثال ما كان لغير التأنيث قولهم: «حُبَيْرُكُ»، و«صُلَيْخُدُ» في تصغير «حَبْرَكِي»، وهو ضرب من القراد، وقد استعير للقصير، وتصغير «صَلَّخْدَى»، وهو الجمل القوي. فهذا الضرب ألفه زائدة للإلحاق «بَسْفَرْجَلِ»، و«شَمَزْدَلِ». يدل على ذلك قولهم للواحدة: «حَبْرَكَاةٌ»، وللناقة: «صَلَّخْدَاةٌ».

وأما «حَوْلَايَا»، وهو اسم رجل، فتقول في تصغيره: «حَوْلِيَّ»؛ لأنك تحذف الألف الأخيرة إذا كانت ألف تأنيث مقصورة، فيبقى «حَوْلَايَ» على خمسة أحرف، والرابع منها ألف، فلا تسقط، بل تقلب ياء؛ لانكسار اللام بعد ياء التصغير، وتُدغم فيما بعدها، فيصير «حَوْلِيَّ».

والذي وقع في نسخ الكتاب «حَوْلِي»، كأنه حذف الألف وما قبلها، فبقي «حَوْلَا»، ثم قلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها، فقال: «حَوْلِي» منقوصا. والصواب ما ذكرناه متقدما، وإنما حذفوا الألف إذ وقعت خامسة فصاعدا في هذا الباب؛ لأن بناء التصغير قد انتهى دونها، والألف زائدة، فلم تكن لتكون بأقوى من الحرف الأصلي، نحو لام

«سَفَرَجَل» وما أشبهها من الأصول، وإذا وجب حذف الأصل الأقوى فيما ذكرنا، كان حذف الزائد أولى لضعفه.

فإن قيل: فهلاً حذفتم الألف الممدودة في مثل «خُنْفَسَاء»؛ لانتهاه بناء التصغير دونها، وإلا فما الفرق بينهما؟ قيل: الألف الممدودة مشبهة ببناء التأنيث، فصارت لها مَزِيَّةٌ، وصارت مع الأول كاسم ضَمَّ إلى اسم، ولذلك تسقطان في التكمير، فيقال: «خُنْفَسَاء»، و«خُنْفَسُ»، كَأَنَّكَ قُلْتَ: «خُنْفَسَةٌ»، و«خُنْفَسُ». ومثلها ياء النسبة والألف والنون الزائدتان، كقولنا: «رُعَيْفَرَان» في «رُعْفَرَان»، و«سَلْهَبِي»، و«سَلْهَبِي». والمقصورة ليست كذلك، لأنها حرفٌ مِثْلٌ للسكون الذي يلزمها، فحذفت؛ لأنها لا تُشَبِّه الاسم الذي يُضَمُّ إلى الاسم، بل هي متصلة بما قبلها، فتَنَزَّلَتْ منزلة الجزء منه، بدليل ثبوتها في التكمير، نحو قولك «جُبَلِي»، و«حَبَالِي»، و«سَكْرِي»، و«سَكَارِي».

فصل

[تصغير ما كان على خمسة أحرف رابعة حرف مد زائد]

قال صاحب الكتاب: وكلُّ زائدة كانت مَدَّةً في موضع ياء «فُعَيْعِيل»، وجب تقريرها وإبدالها ياء إن لم تكنها، وذلك نحو: «مُصَيَّبِيح»، و«كُرَيْدِيَس»، و«قُنَيْدِيل»، في «مُضْبَاح»، و«كُرْدُوس»، و«قُنْدِيل».

قال الشارح: إذا كان الاسم على خمسة أحرف، وفيه زيادة حرف من حروف المَدِّ واللَّين، وكانت الزائدة رابعة، فإنَّ تلك الزيادة تثبت في التصغير على حدِّ ثبوتها في التكمير، لا تحذف من الاسم شيئاً، بل إن كانت الزيادة ياءً، أقررتها على حالها، وإن كانت ألفاً، أو واواً، قلبتها إلى الياء؛ لانكسار ما قبلها وسكونها في نفسها، وذلك في «قُنْدِيل» «قُنَيْدِيل» وفي «مُضْبَاح»: «مُصَيَّبِيح»، وفي «كُرْدُوس»: «كُرَيْدِيَس». و«الكردوس» القطعة من الخيل. وهذا معنى قوله: و«إبدالها ياء إن لم تكنها»، أي: إن لم تكن المدة ياءً، فإنَّك تقلبها ياءً. وإثماً ثبتت المدة الزائدة إذا وقعت رابعة؛ لأنه موضعٌ يكسر فيه زيادة الياء عوضاً، نحو قولك في «سَفَرَجَل»: «سُفَيْرِيح»، وفي «فَرَزْدَق»: «فُرَيْرِيد». وإذا كنتَ تزيدها بعد إن لم تكن، فإذا وجدتها، كانت أحقُّ بالثبات.

[تصغير الاسم الثلاثي المزيد]

بحرفين وليست إحدى الزادتين مدة]

قال صاحب الكتاب: وإن كانت في اسم ثلاثي زائدتان، وليست إحداهما إياها، أبقيت أذهبهما في الفائدة، وحذفت أختها، فنقول في «مُنْطَلِقِي»، و«مُغْتَلِمِي»، و«مُضَارِبِي»،

و«مُقَدِّم»، و«مُهَوِّم»، و«مُحَمَّر»: «مُطِيلِق»، و«مُعِيلِم»، و«مُضِيرِب»، و«مُقْنِيدِم»، و«مُهَيِّم»، و«مُحَيِّمَر». وإن تساوتا، كنتَ مُخَيَّرًا، فتقول في «قَلَنْسُوءَ»، و«حَبْنُطَى»: «قَلَيْسِيَّةَ»، أو «قَلَيْسِيَّةَ»، و«حُبَيْنِطَ»، أو «حُبَيْطَ».

قال الشارح: قوله: «إذا اجتمع في اسم ثلاثي زيادتان وليست إحداهما إياها»، يريد: ولم يكن إحدى الزائدتين المدة التي تقع رابعة، فإن تلك لا تُحذف. فإن كانت إحدى الزائدتين ألزَمَ للاسم وأذهب في الفائدة، أبقيتها، وحذفت الأخرى. وذلك قولك في «مُنْطَلِقَ»: «مُطِيلِقَ»، وفي «مُغْتَلِمَ»: «مُعِيلِمَ»، فالميم والنون في «منطلق» زائدتان؛ لأنه من «أطلقته»، وكذلك الميم والتاء في «مغتلِم»؛ لأنه من «العلمة»، فلما صغرتَهما، أبقيت الميم فيهما، وحذفت الزائدة الأخرى، وهي النون أو التاء.

وإنما كان إقرار الميم أولى لأمرين:

أحدهما أن الميم ألزَمُ في الزيادة. ألا ترى أن النون والتاء لا تزدان في الاسم إلا مع الميم، وقد تزداد الميم وحدها في نحو «مُكْرِمَ»، و«مُحْسِنَ»، فكانت ألزَمَ من هذه الجهة.

الأمر الثاني أن الميم زِيدت لمعنى مُحْصَلٍ، والنون والتاء ليستا كذلك، فكان حذف الميم يُذهب دلالتها. ألا ترى أن الميم زِيدت في الاسم للدلالة على اسم الفاعل، والنون في «منطلق» والتاء في «مغتلِم» إنما جيء بهما بِحُكْمِ جَرَيَانِهِمَا عَلَى الفعل؟ ألا ترى أن النون والتاء كانتا موجودتين في «انطلق»، و«اغتلِمَ»، ولم تكن الميم موجودة في الفعل، فلما اضطررنا إلى حذف إحدى الزائدتين؛ لئلا يخرج عن بنية التصغير، كان حذف ما له قَدَمٌ راسخةً في الزيادة وأقلهما فائدةً أولى بالحذف. وكذلك ما كان نحوهما من ذوات الثلاثة، وفيه زيادتان، وذلك نحو: «مُضَارِبَ»، و«مُقَدِّمَ»، و«مُهَوِّمَ»، و«مُحَمَّرَ»، حُذفت من «مُضَارِبَ» الألف حتى رجع إلى الأربعة، ثم صَغُرَ تَصْغِيرَ الأربعة، و«مُقَدِّمَ» المحذوف منه إحدى الدالين.

وأما «مُهَوِّمَ» فإحدى الواوَيْن زائدة، فحُذفت، ثم زيد عليها ياء التصغير، فصارت «مُهَيِّوَمَ»، فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع ياء التصغير، وادغمت فيها ياء التصغير.

وأما «مُحَمَّرَ»، فالميم الأولى وإحدى الرءَيْن زائدة؛ لأنه من «الحُمْرَةِ»، فحُذفت الرء الزائدة، فبقي «مُحَمَّرَ» على أربعة أحرف، مثل: «جُحْدَبَ»؛ فقل فيه: «مُحَيِّمَر»، كما تقول: «جُحْيِدَبَ». هذا إذا تَرَجَّحت إحدى الزائدتين على الأخرى.

فأما إذا تساوتا في اللزوم والفائدة، كنتَ مُخَيَّرًا، أيهما شئتَ حذفت، فتقول في تحقير «قَلَنْسُوءَ»: «قَلَيْسِيَّةَ» بحذف النون، وإن شئتَ «قَلَيْسِيَّةَ» بإثبات النون، وحذف

الواو. وذلك أنّ الواو والنون زائدتان فيه، أمّا الواو؛ فلائها لا تكون أصلاً في الثلاثة فصاعداً. وأمّا النون فزائدة أيضاً؛ لائها لا تكون ثالثة ساكنة إلا زائدة، كنون «شَرْنَبْث»^(١)، و«عَصَنْصَر»^(٢)، ومجرهما في الزيادة واحد، فذلك كنت مخيراً في حذف أيهما شئت، وتقول في تحقير «حَبْنَطَى»، وهو القصير: «حَبْنَط»، وإن شئت: «حَبْنِيط»؛ وذلك أنّ النون والألف زائدتان للإلحاق بـ«سَفْرَجَل»، فهما سَيَان، لا مَزِيّة لإحدهما على الأخرى. والذي يدلّ على زيادتهما أنّ النون قد أطردت زيادتها إذا وقعت ثالثة ساكنة، نحو: «شرنبث»، و«عصنصر»، و«سَجَنْجَل»^(٣)؛ وأمّا الألف؛ فلائها لا تكون مع ثلاثة أحرف أصولٍ فصاعداً إلا زائدة، وسمع فيها التثوين، فلا تكون للتأنيث، وكان الإلحاق معنًى مقصوداً، فحملت عليه. فإذا صغرت، فإن شئت حذف النون وأبقيت الألف، إلا أنّك تقلب الألف ياءً؛ لانكسار الطاء قبلها، فقلت: «هذا حَبْنِيط»، و«مررت بحَبْنِيط»، و«رأيت حَبْنِيطِيّاً»، وإن شئت حذف الألف، فقلت: «حَبْنِيطُ يا هذا». وحذف الألف أحب إليّ لتطرفها.

[تصغير الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف والرابعي المزيد]

قال صاحب الكتاب: وإن كنّا ثلاثاً، والفضل لإحدهنّ حذفت أختها، فنقول في مُقْعَنْسِس: «مُقْعَيْس»؛ وأمّا الرباعي، فتحذف منه كلّ زائدة، ما خلا المدة الموصوفة. نقول في «عَنْكَبُوت»: «عَنْكَب»، وفي «مُقْشَعِرٌّ»: «قُشَعِرٌّ»، وفي «أَخْرَنْجَام»: «خُرَنْجِيم».

* * *

قال الشارح: قوله: «وإن كنّا ثلاثاً» أي: إن كان في الاسم الثلاثي ثلاث زيادات، وإلحادهنّ فضل ومزِيّة على أختيها؛ أبقيت ذات المزِيّة، وحذفت أختيها، نحو: «مُقْعَنْسِس»، إذا صغرت، قلت «مُقْعَيْس»، حذفت النون، وإحدى السينين، وأبقيت الميم؛ لائها تدلّ على الفاعل، كما أبقيتها في «مُعَلِّم»، و«مُطِيلِي»، تصغير «مُعْتَلِم»، و«مُنْطَلِي». هذا مذهب سيبويه^(٤). وكان أبو العباس المبرد يقول: «قُعْنَيْسِس»؛ لأنّ «مقْعَنْسِساً» ملحَق بـ«مُخْرَنْجِم»، وأنت تقول في «مُخْرَنْجِم»: «خُرَنْجِم»، فكذلك في «مُقْعَنْسِس» لأنّ حكم الزائد فيه حكم الأصل. والمذهب الأول هو المختار؛ لأنّ

(١) الشَرْنَبْث: الغليظ الكف وعروق اليد، وربّما وُصِف به الأسد. والشَرْنَبْث: الأسد عامّة، وأسد شَرْنَبْث: غليظ. (لسان العرب ١٦٠/٢ (شرث)).

(٢) عَصَنْصَر: موضع، وقيل: ماء لبعض العرب، وقيل: جبل. (معجم البلدان ١٢٨/٤).

(٣) السجَنْجَل: المرأة (لسان العرب ٣٤٧/١١ (سجل)).

(٤) الكتاب ٤٢٩/٣، وفيه: «وإذا حَقُرَتْ مَقْعَنْسِس»، حذفت النون وإحدى السينين؛ لأنّك كنت فاعلاً ذلك لو كسرتَه للجمع. فإن شئت قلت: «مُقْعَيْس»، وإن شئت قلت: «مُقْعَيْس».

المحذوف في «مقيعس» مع النون السين، وهي زائدة، والمحذوف في «محرنجم» الميم الأولى وحدها؛ لأن الثانية أصل، فلم تُحذف.

وأما الرباعي، فإذا كان فيه زائد، حذفته في التحقير، وتُبقي الأصول، فيقع التحقير عليها، فتقول في «سُرادق»: «سُرَيْدَق»، بحذف الألف؛ لأنها زائدة. وتقول في «جَحْنَفَل»: «جَحْنِفَل»، بحذف النون؛ لأنها زائدة، وتقول في «مُدْخِرَج»: «دُخِرِج»، بحذف الميم؛ لأنه ليس هناك زائدة سواه.

وكذلك تقول في «عَنْكَبُوت»: «عَنْكَبُوت» بحذف الواو والتاء؛ لأنهما زائدان، كقولك في معناه: «عَنْكَب»، وتقول في «مُقَشَّعِرٌ»: «قُشَّيْعِرٌ»؛ لأن الميم وإحدى الرءين زائدة. أما الميم فلا أنها ليست موجودة في «افشَعَرٌ»، وإحدى الرءين؛ لأن الفعل لا يكون على أكثر من أربعة أحرف.

وكذلك تقول في تحقير «مُحْرَنْجِم»: «خُرَيْجِم» لأن الميم زائدة، وكذلك تقول في تصغير: «اخْرَنْجَام»: «خُرَيْجِم»، فتصير حاله في حذف الزوائد كحال تصغير الترخيم، وتُخِلِد في الفرق إلى القرائن.

وقوله: «ما خلا المدة الموصوفة»، يريد أن المدة إذا وقعت زائدة رابعة فإنها تثبت، ولا تُحذف على ما تقدّم، ألا تراك تقول في «سِرْداح»: «سُرَيْدِيح»، وفي «جُرْمُوق»^(١): «جُرَيْمِيُق»، وفي «قَنْدِيل»: «قَنْدِيل»، لأنه لا يخرج بهذه الزيادة عن بناء «فُعَيْعِيل»، فاعرفه.

فصل

[جواز التعويض وتركه فيما يُحذف من الزوائد عند التصغير]

قال صاحب الكتاب: ويجوز التعويض وتركه فيما يُحذف من هذه الزوائد، والتعويض أن يكون على مثال «فُعَيْعِيل»، فيُصار بزيادة الياء إلى «فُعَيْعِيل». وذلك قولك في «مُعَلِّم»: «مُعَلِّم»، وفي «مُقَيِّدَم»: «مُقَيِّدَم»، وفي «عُنَيْكَب»: «عُنَيْكَب»، وكذلك البواقي. فإن كان المثال في نفسه على «فُعَيْعِيل»، لم يكن التعويض.

قال الشارح: أنت مخير في التعويض وتركه فيما حُذف منه شيء، سواء كان المحذوف أصلاً أو زائداً، نحو قولك في «سَفَرَجَل»: «سُفَرِجَج»، وإن شئت: «سُفَرِجَج»، وفي «مُعَلِّم»: «مُعَلِّم»، وإن شئت: «مُعَلِّم»، وفي «مُقَيِّدَم»: «مُقَيِّدَم»، وإن شئت: «مُقَيِّدَم»، وفي «عُنَيْكَب»: «عُنَيْكَب»، وإن شئت: «عُنَيْكَب». فالتعويض خير لما لحقه

(١) الجُرْمُوق: حُف صغير، وقيل: حُف صغير يُلَس فوق الخف. (لسان العرب ١٠/٣٥ (جرمق)).

من الإيهان بالحذف مع الوفاء ببناء المصغّر وعدم الخروج عنه، وتركّ التعويض جائز؛ لأنّ الحذف إنّما كان لضرب من التخفيف، وفي التعويض نقضٌ لهذا الغرض. هذا إذا لم يكن المثال على «فُعَيْعِلٍ»، فأنت تُعَوِّض من المحذوف، فيصير على مثاله.

فأما إذا كان المثال بعد الحذف على مثال «فُعَيْعِلٍ»، فلا سبيلَ إلى التعويض؛ لأنّه يُخْرِجُه عن أبنية التصغير، وذلك قولك في تحقير «عَيْطُمُوسٍ»، وهي من النساء التامة الخلق، وكذلك من الإبل: «عُطَيْمَيْسٍ»، وفي «عَيْسَجُورٍ» - وهي من النوق الصلبة - «عُسَيْجِيرٍ»؛ وذلك لأنّ الواو والياء فيهما زائدان، والاسمُ بهما على ستة أحرف، فلو حذفت الواو، لزمك حذفُ الياء أيضًا؛ لأنّه يبقى على خمسة أحرف، وليس الرابع حرف مدّ، فحذف الأول، وهو الياء، إذ لا يلزم حذفُ الواو؛ لأنّه يصير كـ «جُزْمُوقٍ»، و«جُزَيْمَيْقٍ»، وإذا صار بعد الحذف على مثال «فُعَيْعِلٍ»، لم يكن إلى التعويض سبيلٌ؛ لأنّه يخرج به عن أبنية التصغير، فاعرفه.

فصل

[تصغير جمع القلة]

قال صاحب الكتاب: وجمعُ القلة يحقّر على بنائه، كقولك في «أَكْلِبٍ»، و«أَجْرِبَةٍ»، و«أَجْمَالٍ»، و«وَلْدَةٍ»: «أَكْلِبٌ»، و«أَجْرِبَةٌ»، و«أَجْنِمَالٌ»، و«وَلِيدَةٌ».

قال الشارح: المراد بتحقير الجمع تقليلُ عدده. والجمعُ جمعان: جمعُ تصحيح، وجمعُ تكسير. فما كان من الجمع صحيحًا بالواو والنون، نحو: «الزَيْدِينَ»، و«العَمَرِينَ»، أو بالألف والتاء، نحو: «الهِندَاتِ»، و«المُسلماتِ»، فإنّ تحقيرَ هذا وما كان نحوه على لفظه، تقول: «هؤلاءُ الزُّيُودُونَ»، و«رَأَيْتُ الزُّيُودِينَ»، و«هؤلاءُ المُسْنِلِمَاتُ»، و«رَأَيْتُ المُسْنِلِمَاتِ»؛ وذلك لأنّا لو صغّرنا جمعًا من جموع الكثرة، لرددناه إلى الواحدة، ثم نجمعه جمعَ السلامة، فلأن يبقى ما كان مجموعًا جمعَ السلامة على لفظه في التحقير أولى وأخرى.

وأما ما كان جمعًا مكسرًا، فهو على ضربين: جمعُ قلة، وجمعُ كثرة. وأبنية القلة أربعة: «أَفْعُلٌ»، و«أَفْعَلَةٌ»، و«أَفْعَالٌ»، و«فَعْلَةٌ». فإذا صغرت شيئًا من ذلك، صغرتَه على لفظه، فتقول في «أَكْلِبٍ»، و«أَكْعِبٍ»: «أَكْلِبٌ»، و«أَكْعِبٌ»، وفي «أَجْرِبَةٍ»، و«أَقْفِرَةٍ»: «أَجْرِبَةٌ»، و«أَقْفِرَةٌ»، وفي «أَجْمَالٍ»، و«أَعْدَالٍ»: «أَجْنِمَالٌ»، و«أَعِيدَالٌ»، وفي «وَلْدَةٍ»، و«غَلْمَةٍ»: «وَلِيدَةٌ»، و«غَلِيمَةٌ».

[تصغير جمع الكثرة]

قال صاحب الكتاب: وأما جمعُ الكثرة، فله مذهبان: أحدهما أن يُرَدَّ إلى واحده،

فيصغّر عليه، ثم يُجمَع على ما يستوجبه من الواو والنون، أو الألف والتاء، أو إلى بناء جمع قلّة إن وُجد له. وذلك قولك في «فُثَيَانٍ»: «فُتَيُونٌ»، أو «فُتَيَّةٌ»، وفي «أَذْلَاءٌ»: «ذُلَيْلُونٌ»، أو «أَذْبَلَةٌ»، وفي «عِلْمَانٍ»: «عَلِيمُونٌ» أو «عَلِيمَةٌ» وفي «دُورٍ»: «دَوِيرَاتٌ»، أو «أَدِيرٌ». وتقول في «شُعْرَاءٍ»: «شُوَيْرُونٌ»، وفي «شُسُوعٍ»: «شُسِينَعَاتٌ».

قال الشارح: أما ما كان من أبنية جمع الكثرة، وهو ما عدا ما ذكر، فلك في تحقيره مذهبان، أنت مخيرٌ فيهما:

أحدهما أن تردّه إلى واحده، ثم تصغّره، وتجمعه بالواو والنون إن كان مذكّرًا يعقل، وبالألف والتاء إن كان مؤنثًا أو غير عاقل. وذلك قولك في تحقير «رِجَالٍ»: «رُجَيْلُونٌ»، وفي «شُعْرَاءٍ»: «شُوَيْرُونٌ». تردّهما إلى «رَجُلٍ»، و«شَاعِرٍ»، ثم تصغّره على «رُجَيْلٍ»، و«شُوَيْرٍ»، ثم تُلْحِقُه الواو والنون؛ لأنّه مذكّر ممّن يعقل.

ولو صغّرت نحو «جِفَانٍ»، و«قِصَاعٍ»، و«دِرَاهِمٍ»، و«دَنَانِيرٍ»، لقلت: «جُفَيْنَاتٌ»، و«قُصِينَعَاتٌ»، و«دُرَيْهِمَاتٌ»، و«دُنَيْنِيرَاتٌ»؛ لأنك ردّدتها إلى الواحد، وواحد «جِفَانٍ»، و«قِصَاعٍ»: «جُفْنَةٌ»، و«قُصْعَةٌ»، مؤنثتان، وجمعُ المؤنث بالألف والتاء. وواحد «الدِرَاهِمِ»، و«الدَنَانِيرِ»: «دِرْهَمٌ»، و«دِينَارٌ»، فصغّرتهما على «دُرَيْهِمٍ»، و«دُنَيْنِيرٍ»، ثم تُلْحِقُهُمَا الألف والتاء؛ لأنّهما لا يعقلان، وغيرُ العاقل في حكم المؤنث.

والثاني: أن تنظر، فإن كان له في التكسير بناء قلّة، ردّدته إليه، فتقول في تصغير «فُثَيَانٍ»: «فُتَيَّةٌ»، ردّدته إلى «فُتَيَّةٍ»، ثم صغّرت؛ لأنّه بناء قلّة، وإن شئت قلت: «فُتَيُونٌ»، فتردّه إلى الواحد، وتصغّره، ثم تجمعه بالواو والنون.

وتقول في «أَذْلَاءٍ»: «أَذْبَلَةٌ»، ردّدته إلى «أَذْلَةٍ»، لأنّه بناء قلّة من قوله تعالى: ﴿وَلَنُخْرِجَنَّهُمْ مِنْهَا أَذَلَّةً وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾^(١). وإن شئت: «ذُلَيْلُونٌ» تردّه إلى الواحد، وهو «ذَلِيلٌ»، وتصغّره، ثم تجمعه بالواو والنون؛ لأنّه مذكّر يعقل.

ومثله لو صغّرت نحو: «كِلَابٍ»، و«فُلُوسٍ»، لجاز أن تقول: «كُلَيْبَاتٌ»، و«أُكَيْلِبٌ»، و«فُلَيْسَاتٌ»، و«أُفَيْلِسٌ»؛ لأنّه له بناء كثرة وبناء قلّة. فإن شئت، أتيت ببناء القلّة، وإن شئت، ردّدته إلى الواحد، وتصغّره عليه، ثم تجمعه بالألف والتاء؛ لأنّه لا يعقل.

ولو صغّرت نحو: «جَرْحَى»، و«حَمَقَى»، و«هَلَكَى»، لقلت: «جُرَيْخُونٌ»، و«أُحَيْمَقُونٌ»، و«هُوَيْلِكونٌ»، إن أردت المذكر، و«جُرَيْحَاتٌ»، و«حُمَيْقَاوَاتٌ»،

و«هُؤَيْلِكَاتُ»، إن أردت المؤنث؛ لأنّ هذا الجمع يصلح للمذكر والمؤنث. وإنّما لم يُصنّر جمعُ الكثرة على لفظه؛ لأنّه بناءٌ يدلّ على الكثرة، والتصغيرُ إنّما هو تقليل العدد، فلم يجز الجمعُ بينهما لتضادّ مدلولهما، وتناقض الحال فيهما، إذ كنت مُقللاً بلفظ التصغير، مُكثّراً بلفظ الجمع.

[تصغير اسم الجمع]

قال صاحب الكتاب: وحكمُ أسماء الجموع حكمُ الآحاد، تقول: «قَوْنِمٌ»، و«رُهَيْطٌ»، و«نُفَيْرٌ»، و«أُبَيْلَةٌ»، و«غُنَيْمَةٌ».

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ هذه الأسماء أسماء الجمع، وليست بجموع كُسر عليها الواحد، فيجري حكمها على حكم الآحاد؛ فلذلك تُصنّر على لفظها، فتقول في «قَوْمٌ»: «قَوْنِمٌ»، وفي «رَهْطٌ»: «رُهَيْطٌ»، كما تقول في «فُلَسٌ»: «فُلَيْسٌ»، وتقول في «نَفَرٌ»: «نُفَيْرٌ»، كما تقول في «جَمَلٌ»: «جَمَيْلٌ»، وتقول في «إِبِلٌ»: «أُبَيْلَةٌ»، وفي «غَنَمٌ»: «غُنَيْمَةٌ». ثلّجها تاء التانيث؛ لأنّها مؤنثة، كما تقول في «قَدَمٌ»: «قَدَيْمَةٌ». ولو جمعت «قَوْمًا»، و«رَهْطًا»، فقلت: «أَقْوَامٌ»، و«أَرَاهُطٌ»، لقلت في التحقير: «أَقِيَامٌ»، فتصغره على لفظه؛ لأنّه بناء قلّة، وتقديره: «أَقْيَومٌ»، فتقلب الواو ياء لوقوع ياء التصغير قبلها، فيصير: «أَقِيَامٌ» بياء مشدّدة. وتقول في «أَرَاهُطٌ»: «رُهَيْطُونٌ»، ترده إلى واحده، ثمّ تجمعه بالواو والنون. وحكى ابن السّراج فيه: «أَزْهَطًا»، فعلى هذا يجوز تصغيره عليه، فتقول «أَرْزَيْهَطٌ»، فاعرفه.

فصل

[ما جاء في التصغير على غير بناء المُكَبَّر]

قال صاحب الكتاب: ومن المصنّرات ما جاء على غير واحده كـ«أُنَيْسيانٍ»، و«رُؤَيْجِلٍ»، و«أَتِيكَ مُغَيْرِبَانِ الشَّمْسِ وَعُشَيَانَا وَعُشَيْشِيَّةٌ». ومنه قولهم: «أَغْنِيْلِمَةٌ»، و«أَصْبِيْبَةٌ»، في «صَبِيْبَةٍ»، و«غَلْمَةٍ».

* * *

قال الشارح: هذه ألفاظٌ قد شدّت عن القياس، وجاءت على غير بناء المُكَبَّر، فهي في التصغير كـ«المَلامِجِ»، و«المَذَاكِرِ» في التّكسير. فمن ذلك «أُنَيْسيانٌ» تصغيرُ «إنسانٍ»، زادوا في المصنّرياء لم تكن في مكبّره، كأنّهم صغّروا «إنسيانًا»، و«إنسيانٌ» غير معروف. ومن ذلك قولهم: «رُؤَيْجِلٌ» في تصغير «رَجُلٍ»، وقياسه «رُجَيْلٌ»، كأنّهم صغّروا «راجلًا» في معنى «رَجُلٍ»، وإن لم يظهر به استعمالٌ، كما قالوا: «رَجُلٌ» في معنى «راجلٍ». قال الشاعر [من البسيط]:

٨٢٩- أَمَا أَقَاتِلُ عَنْ دِينِي عَلَى فَرَسِي أَوْ هَكَذَا رَجُلًا إِلَّا بِأَصْحَابِي
فَكَأَنَّهُمْ صَغُرُوا لَفْظًا، ويريدون آخر، والمعنى فيهما واحد. وقالوا: «آتيك
مُعْغِرِبَانًا، وَعُشْيَانًا، وَعُشَيْنِيَّةً»، فأرادوا بـ«مُعْغِرِبَانٍ» تصغير «المَغْرِب». وليس ذلك
بقياس، والقياس: «مُعْغِرِب». وإنما جاؤوا به كأنهم أرادوا «مُعْغِرِبَانًا».
وأما «عُشْيَانٌ»، و«عُشَيْنِيَّةٌ»، فهو تصغير «عُشْيَةٍ» على غير قياس، فـ«عُشْيَانٌ» كأنه
تصغير «عُشْيَانٍ» مثل «سَعْدَانٍ»، فزيدت ياء التصغير ثالثة، وبعدها الياء التي هي لام،
فأدغمت فيها، فصارت ياءً مشددة.

وأما «عُشَيْنِيَّةٌ»، فكأنه تصغير «عُشَاةٍ»، فلما صغر، وقعت ياء التصغير بين
«الشَيْنَيْنِ»، ثم قلبت الألف ياءً؛ لانكسار ما قبلها، فصار «عُشَيْنِيَّةً».

وقالوا: «أُعْيِلِمَةٌ»، و«أُصْنِيَّةٌ» في تصغير «عِلْمَةٍ»، و«صَبِيَّةٌ»، كأنهم صغروا
«أُعْلِمَةً»، و«أُصْبِيَّةً». وذلك أن «عُلَامًا» «فُعَالًا» مثل «غُرَابٍ»، و«صَبِيٌّ» «فَعِيلٌ» مثل
«قَفِيزٍ». وباب «فُعَالٍ» و«فَعِيلٍ» أن يجمع في القلة على «أَفْعَلَةٍ» مثل «أَغْرَبَةٍ»، و«أَفْقِرَةٍ».
فكَأَنَّهُمْ لَمَّا أَرَادُوا التَّصْغِيرَ، صَغَرُوهُ عَلَى أَصْلِ الْبَابِ، إِذِ التَّصْغِيرُ مِمَّا يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى
أَصُولِهَا. قال الشاعر [من الكامل]:

ارْحَمِ أَصْنِيَّتِي الَّذِينَ كَأَنَّهُمْ حِجْلَى تَدْرُجُ فِي الشَّرْبَةِ وَقُعْ^(١)

فصل

[تصغير الشيء لدنؤه من الشيء]

قال صاحب الكتاب: وقد يحقر الشيء لدنؤه من الشيء، وليس مثله، كقولك:

٨٢٩- التخریج: البيت لحبي بن وائل في نوادر أبي زيد ص ٥؛ وليحيى بن وائل في لسان العرب ١١/
٢٦٨ (رجل)؛ وبلا نسبة في شرح شواهد الشافعية ص ١٠٣.
اللغة والمعنى: رجلاً: واقفاً على رجله، راجلاً.

يتعجب ممن يلومه: ألا أقاتل في سبيل نصرة ديني فارساً وراجلاً إلا إذا كان أصحابي معي؟
الإعراب: «أما»: الهمزة: حرف استفهام، و«ما»: نافية. «أقاتل»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله
ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «عن ديني»: جاز ومجرور متعلقان بـ«أقاتل»، والياء: ضمير متصل مبني
في محل جر مضاف إليه. «على فرسي»: تعرب إعراب «عن ديني». «أو»: حرف عطف. «هكذا»: الهاء: للتنبيه، والكاف: حرف جر وتشبيه، و«ذا»: اسم إشارة مبني في محل جر بحرف الجر، متعلقان
بفعل مقدر: أو أقاتل هكذا. «رجلاً»: حال منصوب بالفتحة. «إلا»: حرف حصر. «بأصحابي»: جاز
ومجرور متعلقان بـ«أقاتل»، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

وجملة «أقاتل»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «رجلاً» بمعنى راجلاً.

(١) تقدم بالرقم ٧٠٨.

«هو أَصِغَرُ منك». إنما أردت أن تُقَلِّلَ الذي بينهما، و«هو دَوْنُ ذلك»، و«فَوَيْقَ هذا»، ومنه «أَسِيدٌ»، أي: لم يبلغِ السَّوَادَ. وتقول العرب: «أَخَذْتُ مِنْهُ مُثِيلَ هَاتِيئَا، وَمُثِيلَ هَادِيئَا».

قال الشارح: قد تقدّم القول: إِنَّ التَّصْغِيرَ تَقْلِيلٌ وَتَحْقِيقٌ، وقوله: «لَدُنْهُ مِنَ الشَّيْءِ»، أي: لَقُرْبِهِ مِمَّا أَضْيَفَ إِلَيْهِ. وَإِنَّمَا أَخْبَرْتَ أَنَّهُمَا يَفْتَرِقَانِ بِشَيْءٍ يَسِيرٍ أَيْ مُنْحَطٌّ عَنْهُ. وجملة الأمر أَنَّ المصغرَ على ثلاثة أضرب: تَصْغِيرٌ مُبْهَمٌ، كقولك: «زَيْدٌ»، و«عُمَيْرٌ»، ونحوهما من الأعلام، أَخْبَرْتَ بِحَقَارَةِ الْمَسْمُومِ مِنْ غَيْرِ إِفَادَةٍ مَا أَوْجَبَ الْحَقَارَةَ لَهُ.

وتصغيرٌ مَوْضِيحٌ، وذلك في الصفات، كقولك: «عَوِيلٌ»، و«زَوِيهٌ»، تريد أنْ عِلْمُهُ وَزُهْدُهُ قَلِيلٌ، ومثله: «عَطِيطٌ»، و«بَزِيزٌ»، في تصغير «عَطَارٍ»، و«بَزَارٍ»، تريد ضَعْفَ صَنْعَتِهِمَا فِي «الْعِطَرِ»، و«الْبَزِّ». وكذلك ما كان نحوهما من الصفات، مثل: «أَحْيَمٌ»، و«أَسْوَدٌ»، تريد أَنَّهُ قَدْ قَارَبَ الْحُمْرَةَ، وَالسَّوَادَ، وَلَيْسَ بِالْكَامِلِ التَّامُّ فِيهِ.

الثالث: هو ما اشتمل عليه هذا الفصل، وهو تصغير الشيء لدُنُوهِ مِنَ الشَّيْءِ، وَقُرْبِهِ مِمَّا أَضْيَفَ إِلَيْهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: «هُوَ أَصِغَرُ مِنْكَ». وَذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: «هُوَ أَصْغَرُ مِنْكَ»، احْتَمَلْ أَنْ يَكُونَ التَّفَاوُتُ بَيْنَهُمَا يَسِيرًا، وَأَنْ يَكُونَ كَثِيرًا، فَأَوْضَحْتَ بِالتَّصْغِيرِ أَنَّهُ قَلِيلٌ، وَأَنَّهُ يَكَادُ يَكُونُ مِثْلَهُ فِي الصَّغَرِ. وَكَذَلِكَ الْأَمْكَنَةُ، نَحْوُ الْجِهَاتِ السَّتِّ، كقولك: «هُوَ فَوْقَ زَيْدٍ، وَتَحْتَ خَالِدٍ، وَدُونَ بَكْرٍ»، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَكْثِيرًا، وَأَنْ يَكُونَ بِقَلِيلٍ، فَإِذَا قُلْتَ: «فَوَيْقَ زَيْدٍ، وَتَحْتَهُ، وَدُونَهُ»، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا بِقَلِيلٍ. وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: «آتَيْكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ»، فَجَاءَهُ فِي اللَّيْلِ؛ لَمْ يَكُنْ مُخْلِفًا، وَلَوْ قَالَ: «قُبَيْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ»، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَنَحْوَهُ مِمَّا قَارَبَ طُلُوعَ الشَّمْسِ، فَاعْرِفْهُ.

فصل

[تصغير الفعل]

قال صاحب الكتاب: وَتَصْغِيرُ الْفِعْلِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ، وَقَوْلُهُمْ: «مَا أَمْلَحَهُ!» قَالَ الْخَلِيلُ^(١): إِنَّمَا يَعْنُونَ الَّذِي تَصِفُهُ بِالْمَلْحِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: «زَيْدٌ مُلَيِّحٌ» شَبَّهُوهُ بِالشَّيْءِ الَّذِي تَلْفِظُ بِهِ، وَأَنْتَ تَعْنِي شَيْئًا آخَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «بَنُو فُلَانٍ يَطْوُهُمُ الطَّرِيقُ»، وَ«صَيْدٌ عَلَيْهِ يَوْمَانٌ».

قال الشارح: إنّما كان القياس يأبى تصغير الفعل؛ لأنّ الغرض من التصغير وصف الاسم بالصغّر، والمراد المسمّى. والأسماء علامات على المسمّيات، فصغرت ألفاظها، لتكون دليلاً على صغر المسمّيات. والأفعال ليست كذلك، إنّما هي إخبارات، وليست بسمات كالأسماء، فلم يكن للتصغير فيها معنى كما لم يكن لوصفها معنى. والذي يؤيد عندك بُعد الفعل من التصغير أنّ اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال، نحو قولك: «هذا ضاربٌ زيداً»، فإذا صغّرته، بطل عمله، فلا تقول: «هذا ضوَّيربٌ زيداً»؛ لبُعده بالتصغير عن الأفعال، وعُلبَةِ الاسمِيّة عليه. وإذا كان كذلك، فتصغيرُ فعل التعجب من قوله [من البسيط]:

يا ما أُمْلِحَ غِزْلانَا شَدَنَّ لَنَا من هُوَلْيائِكُنَّ الضَّالِّ والسَّمْرِ^(١)

شاذّ خارج عن القياس؛ وذلك أنّهم أرادوا تصغيرَ فاعلِ فعلِ التعجب، وهو ضمير يرجع إلى «ما»، فلم يجز تصغيرُ الضمير؛ لأنّه مستترٌ لا صورة له، مع أنّ المضمرات كلّها لا تُصغّر، كما لا توصف لشبّهِها بالحروف. ولم يُمكنهم تصغيرُ ما يرجع إليه الضمير، وهو «ما»؛ لكونه مبنياً على حرفين، ولم يُسمع العدول عنه إلى ما هو في معناه؛ لئلا يبطل معنى التعجب.

ولم يُصغّروا مفعول الفعل؛ لأنّ الفعل له في الحقيقة. ألا ترى أنّك إذا قلت: «ما أُمْلِحَ زيداً!» كأنك قلت: «مُلِحَ زيدٌ جدّاً»؛ لأنّك لو صغّرته، ربّما تُوهّم أنّ صغّره لم يكن من جهة الملاحظة، إنّما هو من جهة أخرى، فعند ذلك صغّروا لفظ الفعل، والمراد الفاعل. فقولك: «ما أُمْلِحَ زيداً!» كأنك قلت: «زيدٌ مُلِحٌّ». وشبّهه الخليل وسيبويه^(٢) بقولهم: «بنو فلانٍ يَطْوُّهم الطريقُ»، و«صيدٌ عليه يومان»، والمراد: يطوُّهم أهلُ الطريق الذين يَمْرُون عليه، فحذف «أهلاً» وأقام «الطريق» مقامه. ومعنى «يطوُّهم الطريق»، أي: يُوْتُّهم على الطريق، فمن جاز فيه رآهم، وثقل عليهم. وقوله: «صيدٌ عليه يومان» معناه: صيدٌ عليه الصيّدُ يومين، فحذف «الصيد»، وأقيم «اليومان» مقامه، وإنّما يفعلون ذلك فيما لا يُلْبَس، فاعرفه.

فصل

[ما كان من الأسماء على بناء التصغير]

قال صاحب الكتاب: ومن الأسماء ما جرى في الكلام مصغراً، وترك تكبيره؛ لأنّه عندهم مستصغّر، وذلك نحو: «جَمِيلٌ»، و«كَعِينٌ»، و«كَمِينٌ»، وقالوا:

(١) تقدم بالرقم ١٠٤.

(٢) الكتاب ٤٧٨/٣.

«جَمْلَان»، و«كِغْتَان»، و«كُمْت»، فجاؤوا بالجمع على المكبر، كأنها جمعُ «جَمَلٍ»، و«كَعَبٍ»، و«أَكَمْت».

قال الشارح: اعلم أنَّ هذه الأسماء أسماء نطقوا بها مصغرة؛ لأنها عندهم مستصغرة، فافتقروا بلفظ المصغر عن المكبر. فمن ذلك قولهم: «جَمِيلٌ»، وهو طائر صغير شبيه بالعضفور، و«كُعَيْتٌ»، وهو البُلْبُل، وقيل: شبيه بالبلبل، وليس إياه. وقد كسروهما على لفظ المكبر، فقالوا: «جَمْلَان»، و«كِغْتَان»، كأنهم قدروا المكبر على «فُعَلٍ»، نحو: «جَمَلٍ»، و«كُعَبٍ»، كـ«صُرَدٍ»، و«نُغَرٍ»، ثم قالوا: «جَمْلَان»، و«كِغْتَان»، كـ«صِرْدَانٍ»، و«نُغِرَانٍ». وذلك أنَّ المصغر لا يُكسر على بناء الكثرة، كما أنَّ ما كُسر على بناء الكثرة لا يُصغر لما ذكرناه من أنَّ بناء التكسير يدلّ على الكثرة، وتصغيره يدلّ على القلة، فيبينهما تنافٍ. وإذا كُسر، إنّما يكون التكسير للمكبر، وإن لم يُلَفَّظ به.

وأما «كُمَيْتٌ»، فهو لفظ يقع على المذكر والمؤنث. وقد ورد مصغراً لا يكاد يُنطق بمكبره، وهو تصغيرُ الترخيم بحذف الزوائد، كما قالوا في «أَشْقَرٍ»: «شَقِيرٌ»، وفي «أَسْوَدٍ»: «سَوَيْدٌ». والكُمَيْتَةُ لَوْنٌ يقصر عن سواد الأدهم، ويزيد على حُمْرة الأشقر، وهو بين الحمرة والسواد. قال سيبويه^(١): سألتُ الخليل عن «كُمَيْتٍ»، فقال: إنّما صُغِرَ؛ لأنّه بين السواد والحمرة، كأنه لم يخلص له واحدٌ منهما، فهو قريب من كلّ واحد منهما، فصغر ليدلّ على ذلك المعنى، فهو كـ«دَوَيْنَ زَيْدٍ». وقد جمعه على «كُمَيْتٍ» في المذكر والمؤنث، كما قالوا: «شَقِرٌ» و«سَوْدٌ» في المذكر والمؤنث جاؤوا بالتكسير على المكبر، كأنهم جمعوا «أَكَمْت»، و«كُمْتَا»، كما قالوا: «جَمْلَان»، و«كِغْتَان»، فجاؤوا به على المكبر، وقالوا لِمَا يجيء في آخر الخيل: «سُكَيْتٌ»، و«سُكَيْتٌ» فأما «سُكَيْتٌ»، فهو «فُعَيْلٌ» كـ«جُمَيْزٍ»، و«عَلَيْقٍ»، وأما «سُكَيْتٌ»، فهو تصغيرٌ على الترخيم. فاعرفه.

فصل

[تصغير الأسماء المُرَكَّبة]

قال صاحب الكتاب: والأسماء المُرَكَّبة يُحَقَّرُ الصدرُ منها، فيقال: «بُعَيْلَبَكُ»، و«حُضَيْرَمَوْتُ»، و«خُمَيْسَةَ عَشْرَ».

قال الشارح: إذا صغرتَ اسماً مركباً من اسمين جعلنا اسماً واحداً، فالطريقُ فيه أن تصغر الصدر، ثم تُتْبِعْهُ الثاني، كما تفعل قبل التصغير من التركيب؛ وذلك لأنَّ المعاملة

مع الأوّل، والثاني كالتّيمّة له، فمحلّ الثاني من الأوّل محلّ المضاف إليه من المضاف، فكما أنّك إذا حقّرت مضافاً من نحو «عبد زيد»، و«طلّح عمرو»، إنّما تُحقّر الأوّل دون الثاني من نحو: «عبيد زيد» و«طلّيح عمرو»، كذلك تقول: «هذا بُعيلبك»، و«خُصيرموت»، و«مُعنيديكرب»، لأنّ المضاف والمضاف إليه والمركّبتين بمنزلة اسم واحد طويل، كـ«عنتريس»^(١)، فكما تقول: «عنتيريس»، كذلك تقول: «خُصيرموت»، فيحلّ «موت» من «خُصير» محلّ «ريس» من «عنتريس» من حيث كان تاماً له.

ومثله «خمسة عشر»؛ لأنّه مركّب مثله فتقول: «هذا خُميسَة عشر» فتصغّر الأوّل، وتُثبّعه الثاني، سواء في ذلك أردت العدد أو سمّيت به، وقالوا في «اثنَا عشر»، و«اثنَتَا عشرة»: «ثُنَيَا عشر»، و«ثُنَيَتَا عشرة» لأنّ محلّ «عشر» من «اثنِي عشر» محلّ النون من «اثنين»، وقد مضى بيان ذلك.

فصل

[تصغير الاسم المرخّم]

قال صاحب الكتاب: وتحقيقُ الترخيم أن تحذف كلّ شيء زيد في بناتِ الثلاثة والأربعة، حتّى يصير الاسم على حروفه الأصول، ثمّ تُصغّره، كقولك في «حارث»: «حُرَيْث»، وفي «أسود»: «سُوَيْد»، وفي «خَفَيْد»: «خُفَيْد»، وفي «مُعْنِس»: «قُعْنِس»، وفي «قِرطاس»: «قُرْنِطس».

قال الشارح: معنى تصغير الترخيم أن تحذف زوائد الاسم في التحقير، بحيث لا يبقى إلّا الأصول، ثلاثياً كان الاسم أو رباعياً، كأنهم آثروا تخفيف الاسم بحذف زوائده؛ لما يحدث في الاسم من الثقل بزيادة أداة التحقير، فتقول في تحقير «مُحمّد»: «حُمَيْد»؛ لأنّ الميم الأولى زائدة، وإحدى الميمَين الثانيَين، فتحذفهما، فتقول في تحقير «أحمد»: «حُمَيْد» أيضاً بحذف الهمزة لا غير؛ لأنّها الزائدة.

وتقول في تحقير «مُحمود»: «حُمَيْد»، بحذف الميم والواو؛ لأنّهما زائدتان. ولا تُبالي الإلباس ثقةً بالقرائن، فعلى هذا تقول في «حارث»: «حُرَيْث»، حذفَت الألف؛ لأنّها زائدة، وبقيت الأحرف الأصول التي هي الحاء والراء والياء، فصغّر عليها.

وتقول في «أسود»: «سُوَيْد»، بحذف الهمزة؛ لأنّها هي الزائدة. ولا فرق بين أن تكون الزيادة للإلحاق أو لغير الإلحاق.

(١) العنتريس: الداهية، والناقاة الصلبة الوثيقة الشديدة اللحم الجواد الجريئة. (لسان العرب ٦/

وقالوا في «خَفِيدٍ»: «خُفِيدٌ»، حذفوا الياء وإحدى الدالّين؛ لأنّهما زائدتان للإلحاق بـ«سَفَرَجَلٍ» والخَفِيدُ: الخفيف من الظّلّمان.

وقالوا في «مُقْعَنَسِيْسٍ»: «قُعْنَسٌ»، بحذف الميم والنون، وإحدى السّينين؛ لأنّها زائدة للإلحاق بـ«مُخْرَنْجِمٍ». وبنات الأربعة في ذلك بمنزلة الثلاثة، تحذف الزوائد حتى تصير على مثال «فُعْيَعِلٍ»، فتقول في «مُدْخِرَجٍ»: «دُخِرِجٌ»، وفي «مُخْرَنْجِمٍ»: «خُرِنْجِمٌ»، وفي «جُمْهُورٍ»: «جُمَيْهَرٌ». ولا فرق في بنات الأربعة بين تصغير الترخيم وغيره، إلّا أنّ ياء العوض لا تدخل تصغير الترخيم، وتدخل غيره، فتقول: «دُخِرِجٌ»، و«خُرِنْجِمٌ»، و«جُمَيْهَرٌ»، ولا تقوله إذا كان مرخّماً. وقال الفراء في هذا التصغير: إنّ العرب إنّما تفعل ذلك في الأسماء الأعلام، كما كان الترخيم في النداء كذلك، فعلى هذا لو صغّرنا «حارثاً»، أو «أسودَ» علّمين، لقلنا: «خُرَيْثٌ»، و«سُوَيْدٌ» في الترخيم، ولو صغّرناهما قبل النقل والتسمية، لم نقل: إلّا «خُوَيْرِثٌ»، و«أُسَيْدٌ». ولم يفرق أصحابنا بين هذين. وذكر في بعض الأمثال: «عَرَفَ حُمَيْقُ جَمَلَهُ»^(١)، يريد تصغير «أَحْمَقَ»، فاعرفه.

فصل

[ما لا يُصَغَّرُ]

قال صاحب الكتاب: ومن الأسماء ما لا يُصَغَّرُ كالضمائر، و«أَيْنَ»، و«مَتَى»، و«حَيْثُ»، و«عِنْدَ»، و«مَعَ»، و«غَيْرَ»، و«حَسْبُ»، و«مَنْ»، و«مَا»، و«أَمْسٍ»، و«عَدِ»، و«أَوَّلَ مِنْ أَمْسٍ»، و«البارحة»، و«أَيَّامِ الْأُسْبُوعِ»، والاسم الذي بمنزلة الفعل، لا تقول: «هو ضَوَيْرِبٌ زَيْدًا».

قال الشارح: اعلم أنّ من الأسماء ما لا يجوز تصغيره، كما لا يجوز وصفه، فمن ذلك المضممرات، نحو: «أنا»، و«أنتَ»، و«هُوَ». فلا تقول في «أنا»: «أُنِّي»، وفي «نَحْنُ»: «نُحْنُ»؛ وذلك لأمرٍ:

أحدها أنّ المضممرات تجري مجرى الحروف في عدم قيامها بأنفسها وافتقارها إلى غيرها، فلا تحقّر الحروف.

(١) ورد المثل في جمهرة الأمثال ٥٠/٢؛ وكتاب الأمثال ص ٢٩١؛ والمستقصى ١٦٠/٢؛ ومجمع الأمثال ١٢/٢.

أي: عرف هذا القدر وإن كان أحق. ويروي: «عرفَ حُمَيْقًا جَمَلَهُ»، أي: إنّ جملة عرفه، فصال عليه. وبهذه الرواية يُضرب للرجل يأنس بالشئ حتى يهون عليه. وقيل: يُضرب لمن يستضعف إنساناً ويولع به، فلا يزال يؤذيه ويظلمه.

والثاني: أَنَّ أَكْثَرَ الضَّمَائِرِ عَلَى حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ، وَذَلِكَ مِمَّا لَا يُحَقَّرُ لِنَقْصِهِ عَنِ أُبْنِيَةِ التَّحْقِيرِ.

الثالث: أَنَّ الْمُضْمَرَاتِ لَيْسَتْ أَسْمَاءَ لشيءٍ ثَابِتٍ تَخُصُّهُ وَلَا تَقَعُ عَلَى غَيْرِهِ، وَالشيءُ إِنَّمَا يَكُونُ حَقِيرًا صَغِيرًا بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا لَهُ ذَلِكَ الْإِسْمُ، وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ حَقَّرُوا الْمُبْهَمَاتِ، وَهِيَ مَبْنِيَّاتٌ تَجْرِي مَجْرَى الْحُرُوفِ، وَفِيهَا مَا هُوَ عَلَى حَرْفَيْنِ. قِيلَ: الْمُبْهَمُ يُشَبِّهُ الظَّاهِرَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُوصَفُ، وَيُوصَفُ بِهِ، وَيُبْتَدَأُ بِهِ الْكَلَامُ، كَقَوْلِكَ: «هَذَا زَيْدٌ»، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ يَتَّصِلُ بِالْفِعْلِ، وَلَا يَجُوزُ فَصْلُهُ كَالْكَافِ فِي «ضَرْبَتِكَ»، وَالتَّاءِ فِي «قَمْتُ»، فَالْمُبْهَمُ كَالظَّاهِرِ؛ لِقِيَامِهِ بِنَفْسِهِ، وَلِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَلَا يُحَقَّرُ «أَيْنَ»، وَلَا «مَتَى»؛ لِبُعْدِهِمَا مِنَ التَّمَكُّنِ وَتَنْزِلُهُمَا مَنْزِلَةَ الْحُرُوفِ مِنْ جِهَةِ تَضَمُّنِهِمَا مَعْنَى الْإِسْتِفْهَامِ، وَلَا تُصَغَّرُ «حَيْثُ» لِعَدَمِ تَمَكُّنِهَا، وَافْتِقَارِهَا إِلَى مُوَضِّحٍ، وَمِثْلُهَا فِي الْأَزْمَنَةِ «إِذَا»، وَ«إِذَا».

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّ «الَّذِي»، وَ«الَّتِي»، يَفْتَقِرَانِ إِلَى مُوَضِّحٍ افْتِقَارَ «حَيْثُ»، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُمَا يُصَغَّرَانِ، نَحْوُ: «الَّذِيَّ»، وَ«الَّتِيَّ»، قِيلَ: «الَّذِي»، وَ«الَّتِي»: أَقْرَبُ إِلَى التَّمَكُّنِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمَا يَكُونَانِ فَاعِلَيْنِ وَمَفْعُولَيْنِ، وَيُبْتَدَأُ بِهِمَا وَيُوصَفَانِ، وَيُوصَفُ بِهِمَا، فَافْتَرَقَ الْحَالُ بَيْنَهُمَا؟ وَمِنْ ذَلِكَ «عِنْدَ»، فَإِنَّهَا لَا تُصَغَّرُ لِعَدَمِ تَمَكُّنِهَا، وَلِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْ تَصْغِيرِ الظَّرْفِ التَّقْرِيبُ كـ«تَحَيْثُ»، وَ«فَوَيْقَ»، وَعِنْدَ فِي غَايَةِ الْقَرَبِ، فَلَمَّا دَلَّ لَفْظُهَا عَلَى مَا تَدَلَّى عَلَيْهِ الظَّرُوفُ مُصَغَّرَةٌ لَمْ يُخْتَجَ إِلَى التَّصْغِيرِ فِيهَا.

وَأَمَّا «مَعَ»، فَلَا تُصَغَّرُ أَيْضًا لِبُعْدِهَا مِنَ التَّمَكُّنِ، وَكَوْنِهَا عَلَى حَرْفَيْنِ، وَقَدْ اعْتَقَدَ فِيهَا الْحَرْفِيَّةَ مِنْ أَسْكَنِهَا فِي قَوْلِهِ [مَنْ الْوَافِرُ]:

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ^(١)

وَمِنْ ذَلِكَ «غَيْرٌ»، وَ«سِوَى»، لَا يُصَغَّرَانِ بِخِلَافِ «مِثْلُ»، فَإِنَّكَ تَصَغِّرُهُ، فَتَقُولُ: «هَذَا مِثْلُ هَذَا»، وَلَا تَقُولُ: «غَيْرُهُ». وَذَلِكَ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الْمِمَّاثِلَةَ قَدْ تَخْتَلَفُ بِأَنْ تَقُلَّ وَتَكْثُرَ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: «هَذَا أَكْثَرُ مِمَّاثِلَةٍ»، وَ«هَذَا أَقَلُّ مِمَّاثِلَةٍ مِنْ هَذَا». وَلَيْسَتْ الْمَغَايِرَةُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ «غَيْرًا» اسْمٌ لِكُلِّ مَنْ لَمْ يَكُنِ الْمُضَافَ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ فِي كَوْنِهِ غَيْرَهُ مَعْنَى يَكُونُ أَنْقَصَ مِنْ مَعْنَى، فَيُصَغَّرُ النَاقِصُ كَمَا كَانَ فِي الْمِمَّاثِلَةِ كَذَلِكَ. وَأَمَّا «سِوَى» فَالْعَلَّةُ وَاحِدَةٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ «حَسْبُ» لَا يَصَغَّرُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ، فَإِذَا قُلْتَ: «حَسْبُكَ دَرَهْمَانِ»، فَمَعْنَاهُ: «لِيَكْفِكَ دَرَهْمَانِ»، فَكَمَا لَا يَصَغَّرُ الْفِعْلُ، كَذَلِكَ لَا يَصَغَّرُ مَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ.

وأما «مَا»، و«مَنْ»، فلا يُصَغَّرَان؛ لأنهما غير متمكّنَيْن، وعلى حرفَيْن، وهما بمنزلة الحرف في الاستفهام والجزاء والخبر.

وأما «أَمْسٍ»، و«عَدَّ»، فلا يُحَقَّرَان؛ لأنهما لما كانا يتعلّقان باليوم الذي أنت فيه، صارا بمنزلة المضمرات؛ لاحتياجهما إلى حضور اليوم، كما أنّ الضمير يحتاج إلى ظاهر يتقدّمه، وكذلك «أَوَّلَ من أَمْسٍ» حكمه حكم «أَمْسٍ»، ومثله «الْبَارِحَةَ».

وأما أيام الأسبوع، نحو: «الثلاثاء»، و«الأربعاء»، لا يحقّر شيء منها، وكذلك أسماء الشهور، نحو: «المُحَرَّم»، و«صَفَرٍ»؛ لأنها أعلام على هذه الأيام، فلم تتمكّن تمكّن «زيد»، و«عمرو»، ونحوهما من الأعلام؛ لأنّ العلم إنّما وُضع على شيء لا شريك له، وهذه الأسماء وُضعت على الشهور والأسبوع، ليُعْلَم أنّه الشهر الأوّل من السنة واليوم الأوّل، أو الثاني من الأسبوع، وذلك لا يختلف فيصغّر بعضها عن بعض. وذهب الكوفيون، وأبو عثمان المازنيّ، وأبو عمر الجرمي إلى جواز تصغير ذلك.

وأما «ضاربٌ» إذا كان للحال والاستقبال، وهو في نية التنوين، فإنّه لا يحقّر أيضاً؛ لأنّا إذا نوّناه ونصبنا ما بعده، فهو في مذهب الفعل، وليس التصغير ممّا يلحق الأفعال إلّا في التعجب، فلذلك لا يجوز: «هذا ضَوْرِبُ زيداً عَدّاً». فأما إذا كان لما مضى، نحو: «هذا ضاربُ زيدٍ أَمْسٍ»، فليس في مذهب الفعل، ومجرّاه مجرّى «غلامُ زيدٍ»، فكما تقول: «هذا غُلَيْمُ زيدٍ»، فكذلك يجوز: «هذا ضَوْرِبُ زيدٍ أَمْسٍ».

فصل

[تصغير الأسماء المبهمة]

قال صاحب الكتاب: والأسماء المبهمة خولفَ بتحقيقها تحقير ما سواها، بأن تركت أوائلها غير مضمومة، وألحقت بأواخرها ألفات، فقالوا في «ذَا»، و«تَا»: «ذَيَّا»، و«تَيَّا»، وفي «أَوَّلَا»، و«أَوَّلَاءٍ»: «أُلَيَّا»، و«أُلَيَاءٍ»، وفي «الَّذِي»، و«الَّتِي»: «اللَّذَيَّا»، و«اللَّتَيَّا»، وفي «الَّذِينَ»، و«اللاتي»: «اللَّذِيُون»، و«اللَّتَيَاتُ».

قال الشارح: اعلم أنّ القياس في الأسماء المبهمة أن لا تُصَغَّر، من حيث كانت مبنية على حرفَيْن كـ«مَنْ»، و«مَا»، إلّا أنّها لما كان لها شبه بالظاهر من حيث كانت تُشْتَى، وتُجمَع، وتوصّف ويوصف بها، والتصغير وصف في المعنى، فدخلها التصغير كما دخلها الوصف. ولما كانت مخالفة للأسماء المتمكّنة؛ خالفوا بين تصغيرها وتصغير المتمكّنة، بأن غيروها على غير منهاج تغيير تصغير الأسماء المتمكّنة، وصار ذلك دلالة على حقارة المشار إليه، كما كان تغيير الأسماء المتمكّنة، بضمت أوائلها وبنائها على «فُعَيْلٍ»، و«فُعَيْعِلٍ» دلالة على صغر المسمّى. فإذا أردت تصغير المبهم، تركت أوّلَه على

حاله، وزدت فيه ياء التصغير على حد زيادتها في المتمكنة؛ لأنها علامة، فلا يَغْرَى المصغرُ منها، إذ لو عري منها، فلا يكون على تصغيره دليل، وألحقت في آخره ألفاً كالعوض من ضم أوله تدلّ على ما كانت تدلّ عليه الضمة؛ فتقول، في «ذَا»: «ذَيَّا»، وفي «تَا»: «تَيَّا».

فإن قيل: فما بال ياء التصغير زيدت هنا ثانية، وسبيلها أن تزداد ثالثة؟ قيل: إنما ألحقت ثالثة، ولكنك حذف ياء لاجتماع الياءات. وذلك أن الأصل «ذَا»، و«تَا» على حرفين كما ترى، فلما صغروهما، احتاجوا إلى حرف ثالث، فأتوا بياء أخرى لتمام بناء التصغير، ثم أدخلوا ياء التصغير ثالثة، فانقلبت الألف ياءً لتحركها بوقوع ياء التصغير بعدها، وزادوا الألف آخرًا عوضًا من ضمة الفاء، فصار: «ذَيَّا»، فاجتمع ثلاث ياءات، وذلك مستثقل، فحذفوا إحدى الياءات، فلم يكن سبيل إلى حذف ياء التصغير؛ لأنها علامة، ولا إلى حذف الياء التي بعد ياء التصغير؛ لأنه بعدها ألف، ولا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحًا، فلو حذفوها، حرّكوا ياء التصغير، وهي لا تكون متحركة، فحذفوا الياء الأولى، فبقي «ذَيَّا»، و«تَيَّا»، وحصلت ياء التصغير ثانية.

وأما «تَيَّا»، فهو تحقير «تَا». ومن قال: «ذِي»، و«ذِه»، قال في تحقيره: «تَيَّا»، وهو على لغة من قال: «هذه»، و«هذي»، و«تَا»، و«تي» أيضًا يرجع كله في التصغير إلى لغة من يقول: «تَا»؛ لئلا يُلَبَسَ المؤنثُ بالذكر. وإذا قلت: «هَذَا»، و«هَاتِيَا»، فإنما هو «ذَيَّا»، و«تَيَّا»، دخلت عليهما هاء التنبيه، وكذلك إذا قلت: «ذَيَّاكَ»، و«تَيَّاكَ»، فتُلحِقه علامة الخطاب، كما تلحق المكبر في قولك: «ذَاكَ»، و«تَاكَ».

فأما «أُولَا» مقصورًا وممدودًا، وهو جمع «ذَا» و«تَا»، فإنه يقع على المذكّر والمؤنث، فإذا صغرت «أُولَا» مقصورًا، فلا إشكال فيه، لأنك تلحق ياء التصغير ثالثة، وتقلب ألفه ياء؛ لوقوعها موقع مكسور بعد ياء التصغير، ثم تزيد الألف آخرًا عوضًا من ضمة التصغير، فصار اللفظ «أُولَيَّا». فإن قلت: إذا كنت إنما تلحق الألف آخرًا عوضًا من ضمة أوائل الأسماء المصغرة، ونحن إذا صغرنا «أُولَا» فنضم أولها، ونقول: «أُلَيَّا»، فتكون الضمة موجودة، وإذا كانت الضمة موجودة؛ فما وجه التعويض عن شيء موجود في اللفظ؟ فالجواب أن ضمة أول «أُلَيَّا» ليست مجتلبة للتحقير بمنزلة ضمة أول «كُلَيْب»، و«جَمِيل»، وإنما هي الضمة التي كانت موجودة في حال التكبير في قولك: «أُولَا». والذي يدلّ على ذلك تركهم ما هو مثله من أسماء الإشارة، واستحقاق البناء بحاله غير مضموم، وذلك قولك: «ذَيَّا»، و«تَيَّا». ألا ترى أن الذال والتاء مفتوحتان، كما كانتا قبل التحقير في «ذَا»، و«تَا»، فكذلك ضمة همزة «أُلَيَّا» هي الضمة في «أُولَا»، فلما كانت الضمة في «أُلَيَّا» هي الضمة التي كانت موجودة في «أُولَا» وليست مجتلبة للتحقير، بقيت بحالها، وعوّض الألف في آخره عن ضمة التحقير.

وأما «أولاء» ممدودة، ففيه نظّر، والقول فيه أنّ «ألاء» وزنه «فَعَالٌ» كـ«غَرَابٍ»، وقياسٌ تصغيره لو صغّر على حدّ تصغير الأسماء المتمكّنة أن تقول: «هذا أوليّ»، كما تقول: «عُطِيّ»، إلّا أنّهم لمّا لم يغيروا أولّه عن حاله؛ أرادوا أن يزيدوا في آخره الألف كالعوض من ضمة التحقير في أولّه، فلم تسغ زيادتها بعد الهمزة؛ لثلاثاً يتحوّل الممدود عن لفظه، وقد بنوه على المدّ، فزادوا ألف العوض قبل الهمزة، فصار «ألياء» على لفظ «ألياء». هذا رأي سيبويه^(١)، وهو مذهب المبرد. وأما أبو إسحاق فإنّه كان يقدّر الهمزة في «ألاء» ألفاً في الأصل، فإذا صغّر، دخلت ياء التصغير ثالثة بعد اللام، فتقلب الألف الأولى ياء لوقوع ياء التصغير قبلها على حدّ قلبها في «غلام»، و«عناقٍ»، فتقول: «غُلَيْمٌ»، و«عُنَيْقٌ»، ثمّ أدخلوا الألف المزيّدة للتصغير آخرًا، فاجتمع ألفان في التقدير، فقلبت الثانية همزة؛ لاجتماع الألفين، على حدّ قلبها في «حُمراء»، و«صُخراء». وهذا أقرب إلى القياس؛ لاعتقاد زيادة ألف التصغير آخرًا على منهج سائر المبهلمات، إلّا أنّه يضعف من جهة تقدير الهمزة بالألف، فاعرفه.

وأما «الَّذِي» و«الَّتِي»، فيُحقّران على منهج تحقير أسماء الإشارة؛ لأنّ مجرهما في الإبهام واحدٌ بوقوعهما على كلّ شيء من حيوانٍ وجمادٍ، كما كانت أسماء الإشارة كذلك، فتترك أولهما على حاله من الفتح، وتزيد ياء التصغير ثالثة، وتَدغمها في الياء التي هي لام الكلمة، وتزيد الألف المزيّدة للتصغير آخرًا، فتقول «الَّذِيَّ»، و«الَّتِيَّ». قال الشاعر، أنشده أبو العباس [من الرجز]:

٨٣٠- بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتِي إِذَا عَلَّشَهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ

(١) الكتاب ٣/ ٤٨٨.

٨٣٠ - التخرّيج: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٢٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٧٣؛ والكتاب ٢/ ٣٤٧، ٣/ ٤٨٨؛ ولسان العرب ٥/ ٢٤٠ (لتا)، وبلا نسبة في خزنة الأدب ٦/ ١٥٤، ١٥٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٤٦ (تا)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨١؛ والمقتضب ٢/ ٢٨٩؛ ونوادر أبي زيد ص ١٢٢. الإعراب: «بعد»: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بمحذوف يقدر بما يناسب السياق، وهو مضاف. «اللتيا»: اسم موصول في محل جر بالإضافة. «واللتيا»: الواو: عاطفة، و«اللتيا»: اسم موصول معطوف في محل جر بالإضافة. «والتي»: الواو: اسم موصول معطوف في محل جر بالإضافة. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لفعله متعلق بجوابه مبني على السكون في محل نصب يتضمن الشرط. «علتها»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة منعا لالتقاء الساكنين للتعذر، والتاء: للتأنيث، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «أنفس»: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. «تردت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة منعا لالتقاء الساكنين، للتعذر والتاء: للتأنيث، وحركت بالكسر لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هي.

وجملة «إذا علتها».. تردّت: صلة موصول لـ«التي» لا محل لها من الإعراب. وجملة «علتها أنفس»: مضاف =

وقد حُكي «اللَّذِيَّ»، و«اللَّتِيَّ» بضمّ الأوّل منهما. والأوّل أقيس؛ لأنّ هؤلاء يجمعون بين العوض والمعوّض.

فإذا ثَبِتَتْ أو جمعت شيئاً من هذه الأسماء، لم تُلحِقْه ألفاً في آخره من أجل الزيادة التي لحقته، وذلك قولك في الثنية: «جاءني اللَّذِيَّانِ قاما»، وفي الجرّ والنصب: «مررت باللَّذِيَّينِ قاما»، و«رأيت اللَّذِيَّينِ قاما». وتقول في الجمع: «جاءني اللَّذِيَّينِ»، و«رأيت اللَّذِيَّينِ»، و«مررت باللَّذِيَّينِ». ومن قال: «اللَّذُونُ» في الرفع، قال: «جاءني اللَّذِيَّونُ»، فيضمّ الياء المشدّدة قبل الواو، ويكسرهما في الجرّ والنصب، كما يفعل في الصحيح.

وكان أبو الحسن يذهب إلى أنّ الألف المزیدة للتصغير مقدّرة، وإنّما حُذفت لالتقاء الساكنين، وبقي ما قبلها مفتوحاً، ليدلّ على الألف المحذوفة على حدّ «المُصْطَفَيْنِ» و«الأَغْلَيْنِ»، فيقول: «جاءني اللَّذِيَّونُ» بفتح الياء، و«رأيت اللَّذِيَّينِ»، و«مررت باللَّذِيَّينِ»، فيكون لفظ الجمع فيه كلفظ الثنية، غير أنّ نون الثنية مكسورة، ونون الجمع مفتوحة.

وتقول في المؤنث: «اللَّتِيَّ»، وفي الثنية: «اللَّتِيَّانِ» في الرفع، وفي النصب والجرّ: «اللَّتِيَّينِ»، وفي الجمع: «اللَّتِيَّاتُ» على المذهبين جميعاً.

وأما «اللاتي»، فلا يُحَقَّرُ على لفظه؛ لأنّه جمع كثرة، فردّه إلى الواحد، وصغّروه، ثمّ جمعه بالألف والتاء؛ لأنّه مؤنث كما يُفَعَّلُ بالجمع من غير المبهم، نحو قولهم في «جِفَانٍ»، و«قِصَاعٍ»: «جُفَيْنَاتُ»، و«قُصَيْنَعَاتُ». قال سيبويه^(١) استغنوا بجمع الواحد المحقّر السالم إذا قلت: «اللَّتِيَّاتُ»، كما استغنوا عن تحقير «القُضَرِ»، وهو «العَشيُّ»، و«المَساء» بقولهم: «أتانا مُسَيَّانًا وَعُشَيَّانًا» وكذلك «اللاتي»، تقول فيها: «اللَّتِيَّاتُ». وكان الأخفش يحقّر اللاتي على لفظه، فيقول: «اللّوَيَّاتُ»، كأنّه يحذف التاء من آخره؛ لئلاّ يصير الاسم المصغر بزيادة الألف التي للتصغير على خمسة أحرف، فيخرج عن بناء التصغير، ويحتجّ بأنّه ليس بجمع «اللَّتِيَّ» على لفظها، وإنّما هو اسم للجمع، كقولك: «نَفَرٌ»، و«قَوْمٌ»، وهو القياس. وكان المازنيّ يقول: إذا آل الأمر إلى حذف حرف من أجل الألف الداخلة، فتحذف الألف التي هي بعد اللام، وهو أولى. قال: لأنّه زائد إذ كان في تقدير فاعلٍ.

= إليها محلها الجر. وجملة «تردت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «بعد اللتيا واللتيا...» فقد حذفت صلة الاسمين الموصولين. من النحاة من قال لتصغير التحقير ومنهم من قال لتصغير التحيب والتعظيم، وجملة الصلة لا محلّ لها. (١) الكتاب ٤٨٩/٣.

ومن أصناف الاسم

المنسوب

فصل

[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: هو الاسم المُلْحَق بآخره ياءً مشددةً مكسورة ما قبلها، علامةً للنسبة إليه، كما ألحقت التاء علامةً للتأنيث، وذلك نحو قولك: «هاشِمِيٌّ»، و«بَصْرِيٌّ».

قال الشارح: اعلم أنَّ النسبة التي يقصدها النحويون، ويسمّيها سيبويه^(١) الإضافة، هو ما يُنسَب إلى قبيلة أو بلدة أو صنعة أو غير ذلك. يقال: «نسبته إلى بني فلان»، إذا عزّوته إليهم، فهي إضافة من جهة المعنى، وإن كانت مخالفة لها من جهة اللفظ؛ وذلك أنك في الإضافة تذكر الاسمين، وتُضيف أحدهما إلى الآخر، نحو: «غلامُ زيدٍ»، و«صاحبُ عمرو»، وفي النسب إنما تذكر المنسوب إليه وحده، ثمّ تزيد عليه زيادةً تدلّ على النسب، وتكتفي بتقدّم الموصوف عن ذكر المنسوب، وذلك أن يزداد في آخر المنسوب إليه ياءً مشددةً، ويُكسر ما قبل الياء فيما قلّت حروفه أو كثرت؛ وذلك نحو قولك في النسب إلى «هاشم»: «هاشِمِيٌّ»، وإلى قَيْسٍ: «قَيْسِيٌّ»، وإلى بَغْدَادَ: «بَغْدَادِيٌّ»، وإلى واسطَ: «وَاسِطِيٌّ»، وإلى من يبيع الدقيقَ: «دَقِيقِيٌّ»، وإلى من يبيع الثياب المُلَحَمَةَ: «مُلَحَمِيٌّ». والغرض بالنسب أن تجعل المنسوب من آل المنسوب إليه، أو من أهل تلك المدينة، أو الصنعة، وفائدتها فائدة الصفة.

فإن قيل: ولم كانت الياء هي المَزِيْدَة دون غيرها؟ فالجواب أنَّ القياس كان يقتضي أن تكون أحد حروف المدّ واللين لما تقدّم من خفتها؛ ولأنّها مألوفٌ زيادتها، إلّا أنّهم لم يزدوها الألف؛ لئلا يصير الاسم مقصوراً، فيمتنع من الإعراب، وكانت الياء أخفّ من الواو، فزيدت.

(١) الكتاب ٣/٣٣٥.

فهذه الياء اللاحقة شبيهة بالتاء اللاحقة بالمؤنث، وذلك من قِبَل أن الياء علامة لمعنى النسب، كما أن التاء علامة لمعنى التأنيث. وكل واحد منهما يمتزج بما يدخل عليه، حتى يصير كجزء منه، وينتقل الإعراب إليه، فنقول: «هذا رجلٌ بَصْرِيٌّ»، و«رأيت رجلاً بَصْرِيًّا»، و«مررت برجلٍ بَصْرِيٍّ»، كما نقول: «هذه امرأة قائمة»، و«رأيت امرأة قائمة»، و«مررت بامرأة قائمة». فكل واحد من الزيادتين - أعني الياء في النسب والتاء في المؤنث - حرف إعراب لما دخل فيه. وإنما صاراً بمنزلة الجزء مما دخلا فيه من قِبَل أن العلامة أحدثت في كل واحد من المنسوب والمؤنث معنى لم يكن، فصار الاسم بالعلامة مركباً، والعلامة فيه من مقوماته، فتنزلت العلامة في كل واحد منهما منزلة أداة التعريف في «الرجل» و«الغلام»، فكما أن الألف واللام جزء مما دخلتا فيه، فكذلك ياء النسب وتاء التأنيث. والذي يدل على أن الألف واللام جزء مما دخلتا فيه أن العامل يتخطاهما إلى ما بعدهما من الاسم المعروف، فيعمل فيه.

وإنما كانت ياء النسب مشددةً لأمرين: أحدهما أن لا تلتبس بياء المتكلم، والثاني أنها لو لحقت خفيفة، وما قبلها مكسور؛ لثقل عليها الضمة والكسرة، كما ثقلنا على القاضي والداعي، وكانت معرضة للحذف إذا دخل عليها التنوين، فحصنوها بالتضعيف، ووقع الإعراب على الثانية، فلم تثقل عليها ضمة ولا كسرة؛ لسكون الياء الأولى. وإنما كان ما قبلها مكسوراً لأمرين: أحدهما أنها مدة ساكنة، وإنما ضوعفت خوف اللبس، وحرف المد لا تكون حركة ما قبله إلا من جنسه. الأمر الثاني: أنه لما وجب تحريك ما قبلها لسكونها، لم يفتح لئلا يلتبس بالمشئى، فكانت الكسرة أخف من الضمة، فعدلوا إليها.

فإن قيل: فهل هذه الياء حرف، أو اسم؟ فالجواب أنها حرف كتاء التأنيث، لا موضع لها من الإعراب. وذهب الكوفيون إلى أنها اسم في موضع مجرور بإضافة الأول إليه، واحتجوا بما يحكى عن العرب: «رأيت التيميَّ تيمَ عديٍّ» بجر «تيم» الثاني، جعلوه بدلاً من الياء في «التيمي». وإذا كان بدلاً منه، كان اسماً؛ لأن حكم البديل حكم المُبدل منه. وهو فاسدٌ من قِبَل أن الياء حرفٌ معنى دالٌّ على معنى النسب، كما أن تاء التأنيث حرف دالٌّ على معنى التأنيث، وليست كناية عن مسمى؛ فيكون لها موضع من الإعراب، مع أن الاسم الذي له موضع من الإعراب هو الذي يتعذر ظهور الإعراب في لفظه، فيحكم على محله. وأما ما حكوه من قولهم: «رأيت التيميَّ تيمَ عديٍّ»، فإن صحت الرواية، فهو محمولٌ على حذف المضاف، كأنه لما ذكر «التيمي»، دلّ ذكره إياه على «صاحب»، فأضمره للدلالة عليه، فكأنه قال: «صاحب تيمَ عديٍّ أو «ذا تيمَ عديٍّ»، ثم حذف المضاف، وأبقى المضاف إليه على

حاله من الإعراب، وجعله، وإن لم يُذكر، بمنزلة الثابت الملفوظ به، ونظيره قوله [من المتقارب]:

أَكْلُ امْرِئٍ تَخْسِيبٍ امْرَأً وَنَارٍ تَوْقُذٌ بِاللَّيْلِ نَارًا^(١)
فإنه خفض «نارًا» على تقدير: وكل نار، ومثله قولهم: «ما كل سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ، ولا بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ»^(٢)، وقد تقدّم نحو ذلك.

[النَّسَبُ الْحَقِيقِيُّ وَالنَّسَبُ غَيْرُ الْحَقِيقِيِّ]

قال صاحب الكتاب: وكما انقسم التأنيث إلى حقيقي وغير حقيقي فكذلك النَّسَبُ، فالحقيقي ما كان مؤنثًا في المعنى، وغير الحقيقي ما تعلّق باللفظ فحَسَبُ، نحو: «كُرْسِيٌّ»، و«بَرْدِيٌّ». وكما جاءت التاء فارقة بين الجنس وواحد، فكذلك الياء، نحو: «رُومِيٌّ»، و«رُومٌ»، و«مَجُوسِيٌّ»، و«مَجُوسٌ».

* * *

قال الشارح: قد أيّد صاحب الكتاب بما ذكره قوّة المشابهة بين النسب والتأنيث، وذلك أنّ التأنيث كما يكون حقيقيًا وغير حقيقي. فالحقيقي ما كان مسمّاه مؤنثًا، فدخلت العلامة في اسمه للإيذان بذلك. وغير الحقيقي ما تعلّق التأنيث باللفظ دون مدلوله، نحو: «قَرْيَةٌ»، و«عَرْفَةٌ». فكذلك النسب قد يكون حقيقيًا وغير حقيقي، فالحقيقي ما كان مؤنثًا، أي: دالًّا على نسبه إلى جهة من الجهات المذكورة كالأب والبلدة والصناعة، نحو: «هاشِمِيٌّ»، و«بَصْرِيٌّ»، و«مُلَحِمِيٌّ». وغير الحقيقي ما لا يدلّ على نسبه إلى شيء ممّا ذكر، بل يكون اللفظ كلفظ المنسوب بأن يكون في آخره زيادة النسب، كقولنا: «كُرْسِيٌّ»، و«بَرْدِيٌّ»، و«قُمْرِيٌّ»، و«بُخْتِيٌّ». ألا ترى أنّ «كُرْسَا» من «كُرْسِيٍّ» ليس بأب، ولا بلدة، ولا شيء ممّا يُنسب إليه، وإنّما هو شيء تعلّق باللفظ. ويؤيد ذلك عندك أنّ «كرسيًا»، و«بردِيًّا» اسمان كما ترى، ولو كانا منسوبين حقيقة؛ لخرجا إلى حيّز الصفة، كما خرج «هاشِمٌ» و«قَيْسٌ» إلى حيّز الصفة في قولك: «رجلٌ هاشميٌّ وقيسيٌّ». قال: ويؤيد عندك قوّة الشّبه بينهما أنّه كما يُفصل بقاء التأنيث بين الواحد وجنسه في نحو: «تَمْرَةٌ»، و«تَمَرٌ»، و«شَعِيرَةٌ»، و«شَعِيرٌ»، كذلك فُصل بينهما بياي النسبة، فقالوا في الواحد: «رُومِيٌّ»، وفي الجمع: «رُومٌ»، وقالوا: «رُنْجِيٌّ»، وفي الجمع: «رُنْجٌ»، و«مَجُوسِيٌّ»، و«مَجُوسٌ».

(١) تقدم بالرقم ٣٩٧.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في لسان العرب ٥٩١/١١ (كلل)؛ والفاخر ص ١٩٥؛ ومجمع الأمثال ٢/٢٨١؛ والمستقصى ٢/٣٢٨؛ والوسيط في الأمثال ص ١٦١. يُضرب في اختلاف أخلاق الناس وطباعهم. وقيل: يُضرب في موضع التّهمة.

وإنما قال: «بين الواحد وجنسه»، ولم يقل: «بين الواحد وجمعه» لأن نحو: «تَمَر»، و«شعير» في الحقيقة جنس دالٌّ على الكثرة، وليس بتكسير، وقد تقدّم الكلام على ذلك، فاعرفه.

[التغييرات التي تحدثها النسبة في الاسم]

قال صاحب الكتاب: والنسبة مما طرّق على الاسم لتغييرات شتى؛ لانتقاله بها عن معنى إلى معنى، وحال إلى حال. والتغييرات على ضربين: جارية على القياس المطرد في كلامهم، ومعدولة عن ذلك.

قال الشارح: اعلم أنّ النسب يُخلّث في الاسم المنسوب تغييرات، منها زيادة ياء النسب في آخره، وكسر ما قبلها، وجعل الياءين منتهى الاسم وحرف الإعراب. فهذا أوّل تغيير تطرّق إلى اللفظ بسبب النسب. وإنّما تطرّق التغيير إلى اللفظ لتغيير المعنى. ألا ترى أنّك إذا نسبت إلى علم، استحال نكرة بحيث تدخله أداة التعريف كالثنية والجمع، وصار صفة بمنزلة المشتق بعد الجمود، ويرفع فاعلاً بعده، إمّا مظهرًا، وإمّا مضمّرًا، تقول: «مررت برجل تميمي أبوه، وآخر هاشمي أخوه». فهذا قد جمّع التغييرات الثلاث: التنكير بكونه قد صار صفة للنكرة، والصفة؛ بجريانه على ما قبله جري الصفة، ورفع الظاهر بعده، فهو كـ«الحسن الوجه» في أحكامه.

وقوله: «لانتقاله من معنى إلى معنى» إشارة إلى ما ذكرناه من تنكيره وخروجه إلى الوصفية. وقوله: «من حال إلى حال» إشارة إلى تغيير اللفظ.

وجملة الأمر أنّ تغيير النسب على ضربين: أحدهما قياس مطرد لكثرتهم، فيجري لذلك مجرى رفع الفاعل ونصب المفعول. والآخر ما لا يطرد فيه القياس، بل يُسمع ما قالوه، ولا يتجاوز. وستقف على ذلك مفصلاً مشروحاً إن شاء الله.

فصل

[حذف التاء ونونى الثنية والجمع في النسبة]

قال صاحب الكتاب: فمن الجارية على قياس كلامهم: حذفهم التاء ونونى الثنية والجمع، كقولهم: «بضري»، و«هندي»، و«زيدي»، في «البصرة»، و«هندان»، و«زيدون» اسمين. ومن ذلك: «قنصري»، و«نصيري»، و«يبري»، فيمن جعل الإعراب قبل النون. ومن جعله معتقب الإعراب قال: «قنصريني». وقد جاء مثل ذلك في الثنية. قالوا: «خليلاني»، و«جاءني خليلان» اسم رجل. وعلى هذا قوله [من الطويل]:

٨٣١- ألا يا ديار الحَيِّ بالسُّبُعَانِ [أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبَلَى المِلْوَانِ]

* * *

قال الشارح: اعلم أنَّ حذف تاء التأنيث قد كثر عنهم واطرد، حتى صار قياسًا، يُسمَع ما قالوه، ويَحْمَل عليه نظائره، فإذا نسبت إلى اسم في آخره تاء التأنيث، حذفتهَا، لا يجوز غيرُ ذلك، فتقول في النسب إلى «البَصْرَةِ»: «بَصْرِيٌّ»، وإلى «مَكَّةَ»: «مَكِّيٌّ»، وإلى «الكُوفَةَ»: «كُوفِيٌّ» وإلى «فَاطِمَةَ» «فَاطِمِيٌّ». وإنما أسقطت التاء من النسب؛ لأنَّا لو بقيناها في الاسم على ما كانت عليه قبل النسب، لوجب أن نقول: «بَصْرَتِيٌّ»، و«كُوفَتِيٌّ»، و«مَكَّتِيٌّ» في الرجل يُنسَب إلى البصرة والكوفة ومكة، ولزِمْنَا أن نقول إذا نسبنا امرأة إلى ما فيه تاء التأنيث: «بَصْرِيَّةٌ»، و«كُوفِيَّةٌ»، و«مَكَّتِيَّةٌ»، و«فَاطِمِيَّةٌ»، فكان يُجمَع في الاسم الواحد تاءان للتأنيث، وذلك لا يجوز. وأيضًا فإنَّ ياءِي النسب، لما كانت مُشَابِهَةً لتاء التأنيث من الجهات المتقدِّمة، لم يُجمَع بينهما، كما لم يُجمَع بين علامَتِي نسبة.

وأما نونا التثنية والجمع، فلا تثبتان أيضًا مع ياءِي النسبة، وذلك إذا سَمِينَا رجلًا بمثْنِي، أو مجموع جمع السلامة، قلنا فيه مذهبان:

٨٣١ - التخريج: البيت لابن أحمر في ديوانه ص ١٨٨؛ وشرح الأشموني ٨٤٩/٣؛ ولابن مقبل في ديوانه ص ٣٣٥؛ وإصلاح المنطق ص ٣٩٤؛ وخزانة الأدب ٣٠٢/٧، ٣٠٣، ٣٠٤؛ وسمط اللآلي ص ٥٣٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٢٢/٢؛ وشرح التصريح ٣٢٩/٢، ٣٨٤؛ والكتاب ٢٥٩/٤؛ ولسان العرب ١٥٠/٨ (سبع)، ٦٣١/١١ (ملل)، ٢٩١/١٥ (ملا)؛ ومعجم ما استعجم ص ٧١٩؛ ولأحدهما في معجم البلدان ١٨٥/٣ (السبعان)؛ والمقاصد النحوية ٥٤٢/٤؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢٠٢/٣؛ ولسان العرب ٥٩١/٤ (غفرز). ويروى:

ألا يا ديار الحَيِّ بالسُّبُعَانِ عَفَّتْ حِجْجًا بَعْدِي وَهُنَّ ثَمَانِي

وهو بهذه الرواية لشاعر جاهلي من بني عقيل في خزانة الأدب ٣٠٦/٧؛ ومعجم البلدان ١٨٥/٣.

اللغة: السبعان: اسم وإد. أمل: طال. الملوان: الليل والنهار.

المعنى: يخاطب الشاعر الديار الكائنة بالسبعان، والتي تعاقبت عليها الأيام والليالي بالبلَى.

الإعراب: «ألا» حرف استفتاح. «يا»: حرف نداء. «ديار»: منادى منصوب، وهو مضاف. «الحَيِّ»: مضاف إليه مجرور. «بالسبعان»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من «ديار». «أملٌ»: فعل ماضٍ. «عليها»: جار ومجرور متعلقان بـ «أملٌ». «بالبلَى»: جار ومجرور متعلقان بـ «أملٌ». «الملوان»: فاعل مرفوع بالألف.

وجملة «ألا يا ديار..»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أملٌ الملوان»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «بالسبعان» فإنَّه في الأصل، مثني «سبع»، ثم سمي به، فصار علمًا على مكان بعينه، وقد استعمله الشاعر هنا بالألف، وهو مجرور، فدَلَّ على أنَّه عامله كما يعامل المفردات، نظرًا إلى معناه العارض بعد صيرورته علمًا، ولو نظر إلى معناه الأصلي، وعامله معاملة المثني، لقال: «بالسبعين».

أحدهما، وهو الأجود، أن تحكي الإعراب قبل التسمية، فتقول: «هذا زيدان»، و«رأيت زَيْدَيْنِ قائِمًا»، و«مررت بزَيْدَيْنِ جالِسًا»، فتُعْزِبه بالحروف، كما كان إعرابه قبل التسمية بها. فعلى هذا إذا نسبت إلى شيء من ذلك، حذفت علامتي التثنية والجمع، فتقول: «هذا زَيْدِي»، و«رأيت زَيْدِي»، و«مررت بزَيْدِي» و«هذا مُسْلِمِي»، و«رأيت مسلميًا»، و«مررت بمسلمي». وذلك أنك لو أبقيتهما، وقلت: «مسلموني»، و«مسلماني»، لجمعت في الاسم الواحد بين إعرابين: أحدهما بالحروف، والآخر بالحركات الكائنة على علامة النسب. وذلك لا يجوز، مع أنه كان يجوز أن تثنيه، وتجمعه بالواو والنون، فتقول: «مسلمانيان»، و«مسلمونيون»، فيُجْمَع أيضًا في الاسم الواحد إعرابان بالحروف، وكلاهما فاسد.

والثاني أن لا تحكي الإعراب بعد التسمية، وتُجْري الإعراب في التثنية على النون، وتجعل قبل النون ألفًا لازمة، وتجعله من قبيل «عُثْمَانُ»، و«مَرْوَانُ»، فتقول: «هذا مسلمَانُ»، و«رأيت مسلمَانِ»، و«مررت بمسلمَانِ». وتقول في الجمع: «هذا مسلمَيْنِ»، و«رأيت مسلمَيْنَا»، و«مررت بمسلمَيْنِ»، وقد تقدّم ذلك. فعلى هذا، تكون النسبة إليه بإثبات علامة التثنية والجمع من غير حذف شيء منهما، فتقول: «هذا زيداني»، و«رأيت زيدانيًا»، و«مررت بزيداني»، وتصرفه عند اتصال ياء النسبة به، كما تصرف نحو: «مساجد» إذا اتصل به تاء التأنيث، نحو: «صَيَاقِلَةٌ»، و«صَيَارِفَةٌ». وقد جاء «خَلِيلَانُ» اسمًا، ونسبوا إليه «خَلِيلَانِي». وقد جاء في أسماء الأمكنة ما هو على طريق التثنية، كما جاء فيها ما هو على طريقة الجمع، قالوا: «سُبْعَانُ»، وهو اسم مكان كأنه تثنية «سَبْعَ»، ولا يكون: «فَعْلَانُ»؛ لأنه لا نظير له، وأما قوله [من الطويل]:

أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ أَمَلَّ عَلَيْهِ بِالْبَلَى الْمَلَوَانِ

فإن الشعر لابن مقبل، الشاهد فيه أنه أعربه بالحركات، وألزمه الألف، فعلى هذا النسبة إليه سَبْعَانِي؛ لأن الألف فيه ليست للدلالة على الإعراب؛ إنما هي بمنزلة الألف في «زَعْفَرَانِ»، والمعنى أنه يتأسف على ديار قومه بهذا المكان، ويخبر أن المَلَوَيْنِ، وهما الليل والنهار أبلياها ودرساها.

وأما نحو: «قَتْسَرَيْنِ»، و«نَصِيبَيْنِ»، و«يَبْرَيْنِ» ونحوهن من أسماء المواضع ك«فِلَسْطِينِ»، و«سَيْلَحِينِ»، و«مَآكِسِينِ»، فأما «قَتْسَرَيْنِ»، فمدينة دائرة بالشام؛ وأما «نصيبين» فمدينة بالجزيرة؛ وأما «يَبْرَيْنِ» فموضع بالشام أيضًا، و«سَيْلَحُون» قرية بفارس، و«مَآكِسُون» موضع بالخابور، فهذه الأسماء كلها من قبيل ما سمي بجمع، كأنهم جعلوا كل جهة «قَتْسَرًا»، و«نصيبًا»، و«يَبْرًا»، ثم جمعه بالواو والنون، وسموا به. وفيه المذهبان: منهم من يجعل الإعراب في النون، ويلزمه الياء، فيقول: «هذا قَتْسَرَيْنِ»، و«رأيت قَتْسَرَيْنِ»، و«مررت بقَتْسَرَيْنِ». فعلى هذه اللغة لا تحذف شيئًا منه إذا نسبت

إليه، وتقول: «هذا قَتْسَرِيٌّ»، و«رَأَيْت قَتْسَرِيًّا»، و«مررت بقَتْسَرِيٍّ»، فاعرفه.

فصل

[النسبة إلى الاسم الثلاثي المكسور العين]

قال صاحب الكتاب: وتقول في «نَمَرٍ»، و«شَقْرَةَ»، و«الدُّلَّيْ»، ونحوها مما كُسِرَتْ عينه: «نَمَرِيٌّ»، و«شَقْرِيٌّ»، و«دُولِيٌّ» بالفتح قياسٌ مُثَلَّثٌ، ومنهم من يقول: «يَثْرَبِيٌّ»، و«تَغْلَبِيٌّ» فيفتح، والشائع الكسر.

قال الشارح: ومما يلزم التغيير فيه ويَطْرَدُ وذلك بأن يكون الاسم المنسوب إليه على ثلاثة أحرف ثانيه مكسور، فإذا نسبت إليه. فتحت ثانيه. تقول في النسب إلى «نَمَرٍ»: «نَمَرِيٌّ»، وإلى «شَقْرَةَ»: «شَقْرِيٌّ»، وإلى «الدُّلَّيْ»: «دُولِيٌّ». ولو سُمِّيَتْ رجلاً بـ«ضَرْبٍ»، ثم نسبت إليه، لقلت: «ضَرْبِيٌّ». ولو نسبت إلى «إِبِلٍ»، لقلت: «إِبِلِيٌّ» بالفتح. وإنما فتحوا العين استثقلاً لتوالي الكسرتين والياءين في اسم ليس فيه حرف غير مكسور إلا واحد. وقوله: «مُثَلَّثٌ»، أي: مستقيم. يقال: «طريق مُثَلَّثٌ»، أي: ممتد مستقيم

فأما مثل «تَغْلَبٍ»، و«يَثْرَبٍ» مما هو على أربعة أحرف، فالباب أن تأتي به على لفظه من غير تغيير، فتقول: «تَغْلَبِيٌّ»، و«يَثْرَبِيٌّ»، و«مَغْرَبِيٌّ»؛ لأن فيه حرفين غير مكسورين: التاء من «تغلب» مفتوحة، والغين ساكنة. ومنهم من يفتح ويقول: «تَغْلَبِيٌّ»، و«يَثْرَبِيٌّ»، و«مَغْرَبِيٌّ». ويُشَبِّهون المكسور منه بالمكسور في «شَقْرَةَ»، و«نَمَرٍ»، ولم يحفلوا بالساكن، كأنهم نسبوا إلى «تَلَبٍ» من «تَغْلَبٍ»، وأهملوا الغين لسكونها، وكذلك ما كان مثله. وليس ذلك بقياس عند سيبويه والخليل^(١)، وهو عند أبي العباس المبرّد قياسٌ مطرّدٌ، فأما نحو: «عَلْبَطٌ»^(٢)، و«هُدَيْدٌ»^(٣)، فلا مقال في بقائه على لفظه من غير تغيير؛ لتحرك الحرف الثاني منه، فاعرفه.

فصل

[النسبة إلى «فَعِيلَة» و«فَعُولَة» و«فُعِيلَة»]

قال صاحب الكتاب: وتُحذف الياء والواو من كل «فَعِيلَة»، و«فَعُولَة»، فيقال

(١) الكتاب ٣/ ٣٤٠، ٣٤١.

(٢) العُلْبَطُ: القطيع من الغنم، ورجل عُلْبَطٌ: عريض. ولبن عُلْبَطٌ: ضَخْمٌ عظيم. (لسان العرب ٧/ ٣٥٥ (علبط)).

(٣) الهُدَيْدُ: اللين الخاثر جداً، ورجل هُدَيْدٌ: ضعيف البصر. (لسان العرب ٣/ ٤٣٥ (هديد)).

فيهما: «فَعْلِيٌّ»^(١)، نحو قولك: «حَفَنِي»، و«سَنَنِي»، إلا ما كان مضاعفاً أو معتلاً العين، نحو: «شَدِيدَةً»، و«طَوِيلَةً»، فإنك تقول فيهما: «شَدِيدِي»، و«طَوِيلِي»، ومن كل «فَعِيلَةٍ»، فيقال فيها: «فَعْلِيٌّ»، نحو: «جُهَنِي»، و«غَفْلِيٌّ».

قال الشارح: ومن التغيير اللازم حذف الياء والواو من «فَعِيلَةٍ»، و«فَعِيلَةٍ»، و«فَعُولَةٍ»، وذلك إذا نسبت إلى مثل «حَنِيفَةٍ»، و«رَبِيعَةٍ»، و«جُهَيْنَةٍ»، فتقول: «حَفَنِي»، و«رَبَعِيٌّ»، و«جُهَنِيٌّ». وتعمل ثلاثة أشياء: تحذف تاء التانيث، ثم ياء «فَعِيلَةٍ»، وتنقله من «فَعِيلٍ» مكسور العين إلى «فَعَلٍ» مفتوح العين. أما حذف تاء التانيث، فعلى الجادة، وأما حذف الياء فلائتها في نفسها مستثقلة مع كونها زائدة، وقد حصل في الكلمة أسباب أوجبت ثقلها، وهو أنه اجتمع فيها ياء «فَعِيلَةٍ» أو «فَعِيلَةٍ»، مع كسر ما قبل علم النسبة، ويائي النسبة. وكل ذلك من جنس واحد، فاستثقل اجتماعها. والنسب باب تغيير، فحذفوا الياء تخفيفاً. وذلك لأنهم قد حذفوها من «فَعِيلٍ»، و«فَعِيلٍ»، نحو: «نَقَفِيٌّ»، و«سَلَمِيٌّ»، وليس في الاسم إلا تغيير واحد، وهو تغيير حركة آخره بالكسر للحاق يائي النسبة، وإن لم يكن ذلك بالقياس عند سيوبه^(٢).

وإذا كان حذفها فيما لا هاء فيه جائزاً، كان فيما فيه الهاء لازماً، لأن فيه تغييرين: تغيير حركة، وحذف حرف. والكلمة كلما ازداد التغيير فيها، كان الحذف فيها ألزماً. ولما حذفت الياء، بقيت الحروف التي كانت قبل الياء مكسورات، وهن ثوانٍ، فبقي بعد حذف الياء والتاء «حَنِيفًا»، و«رَبِيعًا» مثل «نَمِرٍ»، ففتح في النسب، قيل: «حَنَفِيٌّ»، و«رَبِيعِيٌّ»، كما تقول في «نَمِرٍ»: «نَمَرِيٌّ»، إلا أن يكون مضاعفاً أو معتلاً العين، فإنك لا تحذف الياء منهما، نحو النسب إلى «شَدِيدَةٍ»، و«طَوِيلَةٍ»، و«جَلِيلَةٍ»، فتقول: «شَدِيدِيٌّ»، و«طَوِيلِيٌّ»، و«جَلِيلِيٌّ»؛ لأنك لو حذفت الياء، لوجب أن يقال: «شَدِيدِيٌّ»، فيجتمع حرفان من جنس واحد، وهو مما يستثقلونه.

وكذلك لو نسبت إلى بني طويله، وبني حُوَيْرَةَ، وهم في النِّيم، قلت: «طَوِيلِيٌّ»، و«حُوَيْرِيٌّ». والتصريف يُوجب أن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها، قلبت ألفاً، كقولهم: «دارٌ»، و«مالٌ». وحذف التاء إنما هو لضرب من التخفيف، فلما آل الحال إلى ما هو أبلغ منه في الثقل، أو إلى إعلال الحرف، احتُمل ثقله، وأقر على حاله. وقد جاء فيما فيه التاء أسماء قليلة بإثبات الياء، ولا يقاس عليها. فمما جاء منه بإثبات الياء فما

(١) أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة إثبات الياء.

انظر: في أصول اللغة ٢/ ٨٥، ٨٦؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٣٥.

حكاه سيبويه^(١)، قالوا في «سَلِيْمَة»: «سَلِيْمِي» وفي «عَمِيْرَة» كَلْبٌ: «عَمِيْرِي». قال يونس: وهذا قليل^(٢)، وقالوا في «خُرَيْبَة»: «خُرَيْبِي» وقالوا في النسب إلى «سَلِيْقَة»: «سَلِيْقِي»، والسَلِيْقَة: الطَّبِيْعَة. وقالوا: «رَمَاحُ رُدَيْنِيَّة»، وهي منسوبة إلى «رُدَيْنَة».

وأما «فَعُولَة» فحكمها في النسب عند سيبويه^(٣) حكم «فَعِيلَة»، فتسقط الواو كما سقطت الياء، وَيَفْتَح عين الفعل المضمومة كما فتح المكسورة، وحجته في ذلك أنه قد وَجِدَ في «فَعُولَة» من الثقل ما وَجِدَ في «فَعِيلَة»، فكانت مثلها، مع أن العرب قد قالت في النسب إلى «شَوَّاءَة»: «شَنِّي».

وأما أبو العباس المبرد فإنه كان يخالفه في هذا الأصل، ويجعل «شَنِّيًّا» من الشاذ، فلا يُجِيز القياس عليه، وفرق بين الواو والياء بأشياء، منها: أنه قال لا خلاف بينهم أنه يُنسَب إلى «عَدِيٍّ»: «عَدَوِيٍّ»، وإلى «عَدُوٍّ»: «عَدَوِيٍّ»، ففصلوا بين الواو والياء، فأفروا الواو على حالها، وغيروا الياء. ومن ذلك أنهم يقولون في النسبة إلى «سَمُرَة»: «سُمُرِيٍّ»، وإلى «نَمِرٍ»: «نَمَرِيٍّ»، فغيروا في «نمر» من أجل الكسرة، ولم يغيروا في «سُمُرِيٍّ»؛ لأنَّ المستثقل اجتماع الياءات والكسرات. فلما خالفت الضمة الكسرة في «نمر»، و«سمرَة»، والواو الياء في «عَدِيٍّ»، و«عَدُوٍّ»، وجب أن تخالف الياء في «فَعِيلَة» الواو في «فَعُولَة». وقول أبي العباس مَتَيْنٌ من جهة القياس. وقول سيبويه أشدُّ من جهة السماع، وهو قولهم: «شَنِّي»، وهذا نصٌّ في محل النزاع.

فصل

[النسبة إلى الاسم الذي قبل آخره ياء مُشَدَّدة]

قال صاحب الكتاب: وتُحذف الياء المتحركة من كلِّ مثال، قبل آخره ياءان مذعمة إحداهما في الأخرى، نحو قولك في «أُسَيْدًا»، و«حُمَيْرٍ»، و«سَيْدٍ»، و«مَيْتٍ»: «أُسَيْدِيٍّ»، و«حُمَيْرِيٍّ»، و«سَيْدِيٍّ»، و«مَيْتِيٍّ».

قال الشارح: الباب في كلِّ اسم قبل آخره ياء مُشَدَّدة أن تُفكَّ الادغام، وتُحذف الياء المتحركة، فتقول في «أُسَيْدًا»، و«حُمَيْرٍ»، تصغير «أُسُودًا»، و«حِمَارٍ»: «أُسَيْدِيٍّ»، و«حُمَيْرِيٍّ». ومثله في النسب إلى «سَيْدٍ»، و«هَيْنٍ»: «سَيْدِيٍّ»، و«هَيْنِيٍّ». وإنما حذفوا الياء؛ لِثِقَلِ الاسم باجتماع ياءين وكسرتين بعدهما ياء الإضافة، فثقل عليهم اجتماع هذه المتجانسات، فحذفوا الياء تخفيفًا، وخصَّصوا المتحركة بالحذف؛ لأنَّه أبلغ في التخفيف،

(١) الكتاب ٣/ ٣٣٩.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٣٩. وفيه: «هذا قليل خبيث».

(٣) الكتاب ٣/ ٣٣٩، ٣٤٥.

لأنَّ الاسم يُنْقَصُ ياءً فيُخَفَّفُ. ولو حذفوا الياء الساكنة، لبقيت الياء المكسورة، فتتوالى الكسرتان، ولأنَّهم يقولون قبل النسبة: «مَيْتٌ»، و«مَيْتٌ»، و«هَيْنٌ»، و«هَيْنٌ»، فيخففون بحذف الياء المتحرِّكة استثقالاً، فإذا نسبوا وجاؤوا بياء النسبة، لزموا التخفيف على ذلك المنهاج، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: قال سيبويه^(١): «ولا أظنَّهم قالوا: «طَائِيٌّ»، إلَّا فراراً من «طَيْيِّ»، وكان القياسُ «طَيْيِّ»، ولكنهم جعلوا الألف مكان الياء؛ وأما «مُهَيِّمٌ» تصغيرُ «مُهَوِّمٌ» فلا يقال فيه إلَّا «مُهَيِّمِيٌّ» على التعويض، والقياسُ في «مُهَيِّمٍ» من «هَيِّمَةٍ»: «مُهَيِّمِيٌّ» بالحذف.

قال الشارح: القياس في النسبة إلى «طَيِّءٍ» بوزن «طَيْعٍ»: «طَيْيِّ»، لكنهم جعلوا مكانَ الياء ألفاً تخفيفاً؛ لأنَّه أخفُّ. وله نظائر، وإن كان الجميع شاذاً غير مقيس عليه. فمن ذلك قولهم في النسب إلى «زَبِيَّةً»: «زَبَانِيٌّ». وقالوا في «يُوجَلُ»: «يا جَلُ» كأنَّهم اجتزؤوا بأحد الشرطين في قلب الياء ألفاً، وهو انفتاح ما قبلها. وقول سيبويه: «لا أظنَّهم قالوا طَائِيٌّ إلَّا فراراً من طَيْيِّ»، يريد: فراراً من اجتماع الأمثال والأشباه، وهو الياء والكسرة، وياء النسب.

وأما «مُهَيِّمٌ» فهو على ضربين: يكون تصغيرُ «مُهَوِّمٌ» من قولهم: «هَوِّمٌ»، «يُهَوِّمٌ» إذا نام، وذلك لأنَّك لما صغرتَه، حذفت إحدى الواوَيْن؛ لأنَّها زائدة يخرج بها الاسم عن بناء التصغير، كما تحذف إحدى الدالَّين من «مُقَدِّمٌ»، فيصير «مُهَيِّمٌ»، فتقلب الواو ياءً لاجتماعها مع ياء التصغير قبلها، كما قلبتها في «أَسِيدٌ»، ثم لك وجهان: إن شئت أن تُعوَّضَ، وإن شئت لا. فإذا نسبت إليه، لزم التعويضُ لتفصيل الياء الساكنة بين الياءين الثقيلتين، ولم يحذفوا الياء الخفيفة؛ لئلا يصير إلى مثال «حُمَيْرِيٌّ»، فيلزم فيه حذف يائين، فتقول: «مُهَيِّمِيٌّ» خفيفة. والذي فيه عندي أنَّك لما صغرت «مُهَوِّمًا»، لم تحذف منه شيئاً، لأنَّ الواو الثانية وقعت رابعة موضعَ العوض، ولم تُحذف، وقلت: «مُهَيِّمٌ»، كما تقول في «كُذْيُونٌ»: «كُذْيَيْنٌ» فإذا نسبت إليه؛ قلت: «كُذْيَيْنِيٌّ» فكَذلك تقول: «مُهَيِّمِيٌّ».

وأما «مُهَيِّمٌ» من «هَيِّمَةُ الحُبِّ»، فهو اسم فاعل عى زنة «مُفْعَلٍ»، وليس بمصغَر، فتحْتَاج فيه إلى تعويض، فإذا نسبت إليه؛ قلت: «مُهَيِّمِيٌّ»، فتعمل فيه ما عملت بـ«حُمَيْرِيٍّ»، فاعرفه.

فصل

[النسبة إلى المَعْتَلِّ اللام من «فَعِيل» و«فَعِيلَة» و«فُعِيل» و«فُعِيلَة»]

قال صاحب الكتاب: وتقول في «فَعِيل» و«فَعِيلَة» و«فُعِيل» و«فُعِيلَة» من المَعْتَلِّ اللام: «فُعَلِي»، و«فُعَلِي»، كقولك: «عُتَوِي»، و«ضُرَوِي»، و«قُصَوِي»، و«أُمَوِي». وقال بعضهم: «أُمَيِّ»، وقالوا في «تَحِيَّة»: «تَحَوِي».

* * *

قال الشارح: اعلم أنَّ ما كان من هذا النوع فإنه يستوي في النسب إليه ما كان فيه تاء التأنيث، وما ليست فيه، فتقول في النسب إلى «عَنِي»: «عُنَوِي». و«غَنِي» حَيٍّ من عَطْفَانٍ، وإلى «ضَرِيَّة»: «ضُرَوِي». و«ضَرِيَّة»: قرية لبني كلاب على طريق البَصْرَة بالقرب من مكَّة، وإلى «عَدِي»: «عَدَوِي». وقالوا في النسب إلى «قُصِي»: «قُصَوِي»، وإلى «أُمَيَّة»: «أُمَوِي»، لا فرق بين ما فيه التاء وغيره. وذلك أنَّ «عَنِيًا» آخره ياء مشددة، وهما ياءان في الحكم. والياء الأولى زائدة، وهي ياء «فَعِيل»، والثانية لام الكلمة، فإذا نسبت إليه، ألحقته ياء النسبة، وهي مشددة بيائين، فيتوالى في آخر الكلمة أربع ياءات، فتثقل، فعمدوا إلى الياء الزائدة، فحذفوها، فبقي بعد الحذف «عَنِي» مكسور النون بمنزلة «نَمِر»، ففتحوا النون كما فتحوا الميم في «نَمَرِي». ولما انفتحت، انقلبت الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت في التقدير «عَنِي» مثل «رَحَى»، ثم قلبت الألف واوًا، كما تُقَلَّب في النسب إلى «رَحَى»، و«فَتَى»، فتقول: «عُنَوِي»، كما تقول: «رَحَوِي»، و«فَتَوِي».

وكذلك إذا كان فيه تاء التأنيث؛ لأنَّ التاء تُحذف في النسب، فيصير بمنزلة ما لا تاء فيه. وحكم «فُعِيل» و«فُعِيلَة» من ذلك نحو: «قُصِي»، و«أُمَيَّة»، كذلك تحذف ياء التصغير، والعين مفتوحة، فتقلب اللام ألفًا سواء كانت من ذوات الياء، أو من ذوات الواو، فتقول في النسب إلى «قُصِي»: «قُصَوِي»، كان «فُعَلًا» بحذف الياء للنسب كراهية اجتماع أربع ياءات على ما تقدّم، ثم قلبت اللام ألفًا، فصار «قُصِي» مقصورًا كـ«هُدَى»، و«رُشَا»، فقلبت ألفه واوًا في النسب، فقالوا: «قُصَوِي»، كما قالوا: «هُدَوِي»، و«رُشَوِي».

وما كان فيه تاء التأنيث فكذلك؛ لأنَّ التاء تحذف في النسب، فيقولون في «أُمَيَّة»: «أُمَوِي». ومن العرب من يحتمل الثقل، ويقول: «أُمَيِّ»، و«قُصِي». ووجه ذلك أنه لما كان يدخل الياء المشددة الإعراب، فيقال: «هذا صَبِيٌّ وَعَدِيٌّ»، و«رَأَيْتُ صَبِيًّا وَعَدِيًّا»، و«مررت بصَبِيٍّ وَعَدِيٍّ»، شبهوه بالصحيح، فنسبوا إليه كما يُنسب إلى الصحيح.

وقالوا في النسب إلى تَحِيَّة: «تَحَوِي»، وأصله «تَحِيَّة» على «تَفْعِيلَة»؛ لأنَّه مصدر «حَيَّيْ يُحَيِّي»، على زنة «فَعَل»، «يُفَعِّل»، ومصدره يأتي على «تَفْعِيلَة» كـ«التَّخْلِيلَة»، و«التَّزْوِيَّة»، فنقلت كسرة الياء إلى الحاء قبلها، فسكنت الياء، وأدغمت فيما بعدها،

فصار لفظها كلفظ «فَعِيلَةٌ»؛ لأنَّ ثالثها ياء ساكنة قبلها كسرة، فنسبوا إليها كما ينسبون إلى «فَعِيلَةٍ» بحذف الياء الثانية، فبقي «تَحِيَّةٌ» مثل «عَمِيَّة» في اللفظ، فنقلوه إلى «تَحَاةٌ» على ما وصفنا، ثمَّ يُنسب إليها «تَحَوِيٌّ»، كما يقال: «عَمَوِيٌّ»، شبهوا الياء الزائدة بالأصل، والياء الأصلية بالزائدة، فاعرفه.

[النسبة إلى المعتل اللام من «فَعُولٌ» و«فَعُولَةٌ»]

قال صاحب الكتاب: وفي «فَعُولٍ»، «فَعُولِيٌّ»، كقولك في «عَدُوٌّ»: «عَدَوِيٌّ». وفرق سيبويه^(١) بينه وبين «فَعُولَةٍ»، فقال في «عَدُوَّةٍ»: «عَدَوِيٌّ»، كما قالوا في «شَتْوَةٍ»: «شَتْنِيٌّ». ولم يفرق المبرِّدُ، وقال فيهما: «فَعُولِيٌّ».

قال الشارح: تقول في النسبة إلى «عَدُوٌّ»: «عَدَوِيٌّ»، فلا تُغيِّره؛ لأنَّه لم يجتمع فيه الياءات التي اجتمعت في «عَدِيٌّ». وإنَّما يقع الحذف والتغيير لكثرة الياءات. ألا ترى أنَّه لما اجتمع في «عَدِيٌّ» أربع ياءات، استثقلوا ذلك، فحذفوا إحدى الياءات، وقلبوها الثانية واوًا لتخفيف اللفظ بالاختلاف؛ لأنَّ المستثقل عندهم اجتماع المتجانسات. ألا ترى أنَّك تقول في النسب إلى «فَتَى» و«رَحَى»: «فَتَوِيٌّ»، و«رَحَوِيٌّ»، فقلبت الألف واوًا، وإن كان أصلها الياء فراوًا من اجتماع الياءات. فإذا قدرُوا على الواو، فقد حصل غرضهم على المخالفة، فلم يغيروا اللفظ.

فإن دخلت تاء التأنيث في ذلك، فنسبت إلى مثل «عَدُوَّةٍ»، قلت: «عَدَوِيٌّ»، فتغيَّره لأجل تاء التأنيث، وكثرة التغيير فيه، والتغيير مُؤَنَسٌ بالتغيير، فتحذف الواو الزائدة، فتبدل من الضمة فتحة. فسيبويه يجري في ذلك على أصله في «فَعُولَةٍ»، ويقيسة على قولهم في «شَتْوَةٍ»: «شَتْنِيٌّ»، والمبرِّد لا يرى ذلك، ويقول في «عَدُوَّةٍ»: «عَدَوِيٌّ» كالذكر، فاعرف ذلك إن شاء الله.

فصل

[النسبة إلى الاسم المقصور الذي ألفه مُنْقَلِبَةٌ]

قال صاحب الكتاب: والألف في الآخر لا تخلو من أن تقع ثالثة، أو رابعة منقلبة، أو زائدة، أو خامسة فصاعدًا. فالثالثة والرابعة المنقلبة تُقْلَبَانِ واوًا، كقولك: «عَصَوِيٌّ»، و«رَحَوِيٌّ»، و«مَلْهُوِيٌّ»، و«مَرْمَوِيٌّ»، و«أَغْشَوِيٌّ».

قال الشارح: اعلم أن الألف لا تكون أصلاً في الأسماء المتمكنة، ولا في الأفعال أيضاً، إنما تكون بدلاً وزائدة، فإذا وقعت آخرًا؛ فلا تخلو من أن تكون الثالثة أو رابعة فصاعدًا، فما كان على ثلاثة أحرف، والثالث منها ألف، فلا تكون إلا منقلبة كالألف في «عَصَا»، و«رَحَى» و«مَنَا»، و«حَصَى»، فإن الألف في هذه الأسماء كلها بدلٌ من لام الكلمة، فالألفُ في «عَصَا»، و«مَنَا» بدلٌ من الواو؛ لقولك: «عَصَوَانِ»، و«مَنَوَانِ»، وفي «رَحَى»، و«حَصَى» بدلٌ من ياء؛ لقولك: «رَحَيَانِ»، و«حَصَيَانِ»، و«حَصَيَاتٍ». فإذا نسبت إلى شيء من ذلك. كان كله بالواو سواء كانت من الواو أو من الياء. تقول في «عَصَا»، و«مَنَا»: «عَصَوِيٌّ»، و«مَنَوِيٌّ»، وفي «رَحَى»، و«فَتَى»: «رَحَوِيٌّ»، و«فَتَوِيٌّ»، وذلك لأنك أدخلت ياء النسبة، ولا يكون ما قبلها إلا مكسورًا، والألف لا تكون إلا ساكنة، فاحتاجوا إلى حرف يُكسر، فقلبوها واوًا، وكرهوا الياء في ذوات الياء؛ لأنهم لو قلبوها ياء؛ لقالوا: «رَحِيٌّ»، و«فَتِيٌّ»، فكانت تجتمع ثلاث ياءات وكسرة في الياء الأولى، وذلك مما يُستثقل؛ لأنه قرب من «أُمِّيٌّ»، ولم يحذفوا الألف؛ لأن المنسوب إليه أقلُ الأسماء حروفًا.

فإن قيل: فالثقل في «أُمِّيٌّ» أبلغ؛ لأنك تجمع فيه بين أربع ياءات، و«فَتَى»، و«رَحَى» إنما يجتمع فيه ثلاث ياءات، وبعض العرب يستعمل «أُمِّيٌّ» ولا نعلم أحدًا يقول: «رَحِيٌّ»؟ فالجواب أن مثل «أُمِّيٌّ»، و«عَدِيٌّ» قد استعمل قبل النسبة، وأما مثل «رَحِيٌّ» فغير مستعمل إلا في النسبة، لأنه يلزمه قلبها ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فكرهوا أن يتحملوا الثقل في لفظ غير مستعمل.

فإن قيل: فأنت إذا قلت: «رَحَوِيٌّ»، و«مَنَوِيٌّ»، ف«رَحَوٌ»، و«مَنَوٌ» غير مستعمل إلا في النسب، قيل: الأمر، وإن كان على ما ذكرت، فإن الثقل فيه أقل؛ لاختلاف الحرفين، إذ الثقل في الواو ويأتي النسب أقل من الثقل في الياءات مع ياء النسب.

فإن كان المقصور على أربعة أحرف، والحرف الثاني ساكنًا، فلا تخلو الألف في آخره من أن تكون منقلبة، أو زائدة للتأنيث، نحو: «حُبْلَى»، و«سَكْرَى»، و«عَطَشَى»، و«حُزْوَى». فالأجود في هذا حذف الألف، فيقال: «حُبْلِيٌّ»، و«سَكْرِيٌّ»، و«عَطَشِيٌّ». وذلك أنهم شبهوا ألف التأنيث بتاء التأنيث في الحذف، فحذفوها كحذفها. ويجوز مدّها، فيقال: «حُبْلَاوِيٌّ»، و«سَكْرَاوِيٌّ» تشبيهًا بالمؤنث الممدود، نحو: «حَمْرَاءَ»، و«صَفْرَاءَ». ويجوز قلب الألف واوًا، فيقال: «حُبْلَوِيٌّ»، و«سَكْرَوِيٌّ»، كما يقال «كِسْرَوِيٌّ». شبهوها بالمنقلبة في نحو: «مَلْهُوِيٌّ»، و«مَغْرَوِيٌّ». فهذه ثلاثة أوجه: أحدها «حُبْلِيٌّ» بحذف الألف، وهو أجودها، ثم «حُبْلَاوِيٌّ»، ثم «حُبْلَوِيٌّ».

فإن كانت الألف لغير التأنيث، وهو على أربعة أحرف، والرابع ألف مقصورة،

وثانيها ساكنٌ، ففي المنقلبة نحو: «مَلْهَى»، و«مَغْزَى»، و«مَخْيَا»، و«أَغْشَى» ثلاثة أوجه: أوجدوها أن تُقْلَب الألف واوًا؛ فيقال في النسب إلى «مَلْهَى»: «مَلْهَوِيٌّ»، وإلى «مَغْزَى»: «مَغْزَوِيٌّ»، وإلى «مَخْيَا»: «مَخْيَوِيٌّ». وذلك لأنها بدلٌ من اللام، فكان حكمها حكم «عَصَا»، و«رَحَى»، فكما تقول: «عَصَوِيٌّ»، و«فَتَوِيٌّ»، كذلك تقول: «مَلْهَوِيٌّ»، و«أَغْشَوِيٌّ».

والثاني: أن تُمدَّ ذلك، وهو ضعيف، فتقول: «مَلْهَوِيٌّ»، و«مَغْزَوِيٌّ»، تشبيهاً بالزائدة الممدودة للتأنيث.

والثالث: أن تحذف الألف، فتقول: «مَلْهَيٌّ»، و«مَغْزَيٌّ»، تشبيهاً بألف التأنيث المقصورة، نحو: «حُبْلَى»، و«سَكْرَى»، كما قالوا: «مِذْرَى»، و«مَدَارَى»، فجمعوه جمع «حُبْلَى»، و«حَبَالَى»، وإن لم يكن مثله؛ لأنَّ ألف «مدرى» لامٌ، وألف «حُبْلَى» زائدة، فشبهوا الأصل بالزائد. وكذلك ما كان مُلْحَقًا به من الزائد، نحو: «أَرْطَى»، و«أَرْطَوِيٌّ»، و«مِغْزَى»، و«مَغْزَوِيٌّ» فيه الوجوه الثلاثة.

[النسبة إلى الاسم المقصور الذي ألفه زائدة]

قال صاحب الكتاب: وفي الزائدة ثلاثة أوجه: الحذف، وهو أحسنها كقولك: «حُبْلَى»، و«ذُنْيَى»، والقلب، نحو: «حُبْلَوِيٌّ»، و«ذُنْيَوِيٌّ»، وأن يفصل بين الواو والياء بألف، كقولك: «ذُنْيَاوِيٌّ». وليس فيما وراء ذلك إلا الحذف كقولك: «مُرَامِيٌّ»، و«حُبَارِيٌّ»، و«قَبْغَرِيٌّ»، و«جَمَزِيٌّ» في حكم «حُبَارِيٌّ».

قال الشارح: فإن كانت الألف زائدة، نظرت، فإن كانت للتأنيث مثل «حُبْلَى»، و«سَكْرَى»، فالأجود حذفها كما تحذف تاء التأنيث، لأنها زائدة مثلها، وفي معناها، فيقال: «حُبْلَى»، و«سَكْرَى». ويجوز من بُعد ذلك وجهان آخران: أحدهما قلبها واوًا تشبيهاً لها بالأصل، فيقال: «حُبْلَوِيٌّ»، و«سَكْرَوِيٌّ»، والآخر: «حُبْلَاوِيٌّ»، و«سَكْرَاوِيٌّ»، وتُشَبَّهها بالممدودة.

وإن كانت للإلحاق، مثل: «أَرْطَى»، و«مِغْزَى»؛ كنت مخيرًا: إن شئت قلبت، وإن شئت حذفت، إلا أنَّ القلب هنا أحسن منه في «حُبْلَوِيٌّ»؛ لأنها في حكم الأصل إذ كانت ملحقة، فتقول: «أَرْطَى»، و«أَرْطَوِيٌّ»، و«مِغْزَى»، و«مِغْزَوِيٌّ».

فأما إذا كانت الألف خامسة فصاعدًا، أو كانت على أربعة أحرف، والحروف الثلاثة التي قبل الألف متحركات، فلا يجوز إلا حذف الألف سواء كانت للتأنيث. أو لغير التأنيث، وذلك قولك إذا كانت للتأنيث: «شُكَاعِيٌّ»، و«سُمَانِيٌّ». و«الشُّكَاعِيٌّ»: نبت يُندأى به، و«السُّمَانِيٌّ»: طائر. وفيما كان لغير التأنيث، وهو على ضربين: أصليَّة،

وزائدة، فالأصلية، نحو: «مُرامِي»، و«مُسَامِي» تقول فيه: «مُرامِي»، و«مُسَامِي».

وإنما وجب الحذف؛ لأن الألف ساكنة والياء الأولى من ياء النسبة ساكنة أيضاً، وقد طال الاسم، وكثرت حروفه، فوجب باجتماع ذلك الحذف، وإذا كانوا قد حذفوا فيما قلت حروفه، نحو: «حُبْلَى»، و«مَلْهَى»؛ ففيما كثرت أولى.

وأما الزائدة لغير التأنيث، نحو: «حَبْنَطِي»، و«دَلْنَطِي»، و«قَبْعَثَرِي»، فإنك تقول فيه: «حَبْنَطِي»، و«دَلْنَطِي»، و«قَبْعَثَرِي»، و«الجبْنَطِي»: القصير البطين، و«الدلنطِي»: الصلْب الشديد، الألفُ فيهما للإلحاق بـ«سَفَرَجَل»، و«القَبْعَثَرِي»: العظيم الخلق، والألفُ فيه لتكثير الكلمة، وليست للتأنيث، ولا للإلحاق؛ لأنه ليس في الأصول ما هو على هذه العدة، فيكون ملحقاً به. وتقول في «جَمَزِي»^(١)، و«بَشَكِي»^(٢) وما كان مثلهما: «جَمَزِي»، و«بَشَكِي»؛ لأن الألف في حكم الخامسة؛ لأن الحركة في الثاني بمنزلة الحرف، ألا ترى أن من يصرف «هَذَا»، و«دَعْدَا» لا يصرف «سَقَر»، و«قُدَم» عَلَمَيْن؛ لأن الحركة فيه صيرته في حكم «زَيْنَب»، و«سُعَاد»، فلذلك قال: هو في حكم «حُبَارِي»، يعني تصير الألف في آخره في حكم الخامسة؛ لتحرك حرف ما هي فيه.

فصل

[النسبة إلى الاسم المنقوص]

قال صاحب الكتاب: والياء المكسور ما قبلها في الآخر لا تخلو من أن تكون ثالثة، أو رابعة، أو خامسة، فصاعداً. فالثالثة ثَقْلَبَ واوًا، كقولك: «عَمَوِي»، و«شَجَوِي». وفي الرابعة وجهان: الحذف وهو أحسنهما، والقلب، كقولك: «قَاضِي»، و«حَانِي»، و«قَاضَوِي»، و«حَانَوِي». قال [من الطويل]:

٨٣٢- وَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَرَاهِمُ عِنْدَ الْحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ

(١) الجَمَزِي: الوثاب السريع. (لسان العرب ٣٢٣/٥ (جمز)).

(٢) البَشَكِي: السريع، الخفيف العمل. (لسان العرب ٤٠١/١٠ (بشكل)).

٨٣٢ - التخریج: البيت لتميم بن مقبل في ملحق ديوانه ص ٣٦٢؛ وأساس البلاغة (عين)؛ ولذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٨٦٢؛ ولسان العرب ٢٩٨/٣ (عون)؛ والمحتسب ١٣٤/١، ٢٣٦/٢؛ وللرزق في المقاصد النحوية ٥٣٨/٤؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٣٢٩/٢؛ والكتاب ٣٤١/٣؛ ولسان العرب ٢٠٥/١٤ (حنا)).

الإعراب: «وكيف»: الواو: بحسب ما قبلها، و«كيف»: اسم استفهام مبني في محل نصب حال. «لنا»: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: «الاستمتاع» مثلاً. «بالشرب»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر المقدر. «إن»: حرف شرط جازم. «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «يكن»: فعل مضارع ناقص مجزوم. «لنا»: جار ومجرور متعلقان بـ«يكن». «دراهم»: اسم «يكن» مرفوع. «عند»: ظرف مكان متعلق بخبر «يكن» المحذوف، وهو مضاف. «الحانوي»: مضاف إليه مجرور. «ولا»: الواو: حرف =

وليس فيما وراء ذلك إلا الحذف، كقولك: «مُشْتَرِي»، و«مُسْتَنْقِي»، وقالوا في «مَحْيٍ»: «مُحَوِّي»، و«مُحَيِّي»، كقولهم: «أُمَوِي»، و«أُمَيِّي».

قال الشارح: اعلم أن ما كان في آخره ياءً من الأسماء المنسوبة، فإن كانت الياء الثالثة قبلها كسرةً، نحو: «عَم»، و«شَج»، فإنك تُبدل من الكسرة فتحةً، كما فعلت في «نَمِرٍ»، و«شَقِيرَةٍ»؛ لِثِقَلِ تَوَالِي الكسرات مع ياء الإضافة، ثم تَقَلِّب الياء ألفاً؛ لِتَحَرُّكها وانفتاح ما قبلها، فيصير في حكم التقدير «عَمًا»، و«شَجًا»، ثم تَقَلِّب الألف واوًا، كقولك: «عَمَوِي»، و«شَجَوِي»، كما فعلت في «عَصَا»، و«رَحَى»، فقلت: «عَصَوِي» و«رَحَوِي».

فأما إذا كانت رابعة؛ فإنَّ الباب فيه عند سيبويه^(١) حذف الياء لالتقاء الساكنين، تقول في «قاضٍ»، و«رامٍ»، ورجلٍ يسمَّى «يَزْمِي»: «قَاضِيٌّ»، و«رَامِيٌّ»، و«يَزْمِيٌّ». وكان الأصل أن تقول: «قَاضِيِيٌّ»، و«رَامِيِيٌّ»، و«يَزْمِيِيٌّ»، كما تقول في النسب إلى حاكم: «حَاكِمِيٌّ»، وإلى «يَضْرِبُ»: «يَضْرِبِيٌّ»، غير أنهم استثقلوا الكسرة على الياء؛ المَكْسُور ما قبلها فحذفوها، ثم حذفوا الياء لسكونها وسكون الياء الأولى من يائي النسب.

فإن قيل: فإنه يجوز الجمع بين ساكنين إذا كان الأول حرف مدٍّ ولينٍ والثاني مدغمًا، مثل: «دَابَّةٍ»، و«شَابَّةٍ» و«حَبِيبُ بُكْرٍ»، قيل: الأمر كذلك، غير أن الياء لا يمكن إسكانها؛ لأنَّ ياء النسبة لا يكون ما قبلها إلا مكسورًا، وكان في الجملة ثم ساكنان، فحذف لالتقاء الساكنين عند تعذر الإسكان.

وقالوا في النسب إلى «عَرْقُودَةٍ»، و«تَرْقُودَةٍ»: «عَرْقِيٌّ»، و«تَرْقِيٌّ». وذلك أنهم لما حذفوا التاء للنسبة على القاعدة، بقي «عَرْقُودٌ»، و«تَرْقُودٌ»، فوقعت الواو طرفًا، وقبلها ضمةٌ، وليس ذلك في الأسماء، فقلبوها ياءً كما قالوا: «أَذَلٌ»، و«أَجْرِيٌّ»، والأصل: «أَذَلُودٌ»، و«أَجْرُودٌ»، ثم نسبوا إليه بحذف الياء، فقالوا: «عَرْقِيٌّ»، و«تَرْقِيٌّ». ويجوز: «عَرْقَوِيٌّ» بإثبات الواو، لأنَّ يائي النسب يجريان مجرى تاء التانيث. وقد تقدّم ذكرُ المشابهة بينهما. فكما ثبتت مع تاء التانيث، فكذلك مع يائي النسبة؛ لأنها تصير حشواً في الكلمة. وقد حُكي عنهم أنهم يقولون في النسب إلى «قَرْنُودَةٍ»: «قَرْنَوِيٌّ». وهذا نصٌّ على جوازه، ومن قال في «تَغْلِبُ»، و«يَثْرِبُ»: «تَغْلِبِيٌّ»، و«يَثْرِبِيٌّ»، قال في «القاضي»،

= عطف، و«لا»: زائدة لتأكيد النفي. «نقد»: معطوف على «دراهم» مرفوع.

وجملة «كيف لنا بالشرب»: بحسب ما قبلها. وجملة «إن لم يكن لنا درهم»: حالية محلها نصب.

والشاهد فيه قوله: «الحانوي» حيث نسبه إلى «حانة» على غير قياس. والقياس فيه: «الحاني».

و«يَزْمِي»: «قَاضِي»، و«يَزْمُوِي»، فيفتح المكسور، ويقلب الياء ألفاً، ثم ينسب إليه، ويقلب الألف واواً، ولا يحذف منه شيئاً.

وحكى سيبويه^(١): «حَانُوِي» في النسب إلى «الحانة»، و«حَانِيِي»، وهو الموضع يُباع فيه الخمر، وأصل «حانة»: «حَانِيَّة»؛ لأنّه من «الحُنُو»، كأنّها تحنو على من فيها لاجتماعهم فيها على اللذات. و«الحانوث» مقلوب منه وأصله «حَنُوُوث»، فقَدِمَت اللام إلى موضع العين، ثم قُلبت ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فهو على وِزَانٍ «رَحْمُوتٍ»، و«رَهْبُوتٍ»، فوزنّه الآن «فَعْلُوتٍ» مقلوبٌ من «فَعْلُوتٍ». وأنشد [من الطويل]:

وكيف لنا بالشرب... إلخ

البيت لعمارة ويروى:

وكيف لنا بالشرب فيها وما لنا دَوَانِيُقُ...

وبعده:

أَنْعَتَانُ أَمْ نَدَانُ أَمْ يَنْبَرِي لَنَا أَعْرُ كَنْصَلِ السَّيْفِ أَبْرَزَهُ الْغَمْدُ
والمراد أنّه يريد شُرْبَ الخمر، لو كان له عند الحَمَار ما يصرفه في ثَمَنها، وقوله:
«أنعتان»، أي: نشترى بَنَسِيَّةً من قولهم: «اغْتَانَ الرجل السَّلْعَةَ»، أي: اشتراها بنسيئة، من الْعَيْتَةِ، وإِذَا: إذا أخذهُ بَدَيْنٍ. وينبري لنا أَعْرُ، أي: نَطْلُبُ كريماً، ويتعرّض لمعروفه، كنصل السيف أي: ماضٍ في السَّخَاءِ، يشتري لنا الخمر. والحاني أجود؛ لأنّ الحذف عنده أجود اللغتين، وأنشد في الحذف [من البسيط]:

٨٣٣- كَأْسُ عَزِيزٍ مِنَ الْأَعْنَابِ عَتَقَهَا لَبَغَضٍ أَزْبَاهَا حَانِيَّةٌ حُومٌ

(١) الكتاب ٣/ ٣٤١.

٨٣٣ - التخرّيج: البيت لعلقمة بن عبدة في ديوانه ص ٦٨؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٠؛ ولسان العرب ٦/ ١٨٩ (كأس)، ١٢/ ١٦٢ (حوم)، ١٤/ ٢٠٥ (حنا)، ٢٧٦ (دوا)؛ والمحتسب ١/ ١٣٤؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٧٤؛ والمقرب ٢/ ٦٥.
اللغة: كأس عزيز: كأس مستحقّ عزيز؛ والكأس: الإناء فيه الخمر. حانية: مأخوذة من الحانة وهي دكان الخمر. الحوم: جمع حائم وهو النادل.
المعنى: إنّها كأس يستحقّها رجل عزيز، فهي قد عتّقها نادل من حانة مشهورة، للسادة الذين يحسنون اختيار ما يشربون.

الإعراب: «كأس»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمة. «عزيز»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «من الأعناب»: جار ومجرور متعلّقان بحال من «كأس عزيز». «عتّقها»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «لبعض»: جار ومجرور متعلّقان بـ«عتّقها». «أزبائها»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «حانية»: فاعل «عتّق» مرفوع بالضمة. «حوم»: صفة لـ«حانية» مرفوعة بالضم.

وقيل: الموضع الذي يُباع فيه الخمر «حايّة» مثل «ناحية». ونُسب إليه على حدّ النسب إلى «قاضٍ»، و«يَزْمِي». والمشهور أنّ الموضع الذي يُباع فيه الخمر حانة. قال الأخطل [من البسيط]:

٨٣٤- وخَمْرَة من جِبَالِ الرُّومِ جاء بها ذو حَانَةٍ تاجِرٌ أَعْظَمَ بها حَانًا
فجعل الموضعَ حانةً، والخَمَارَ حَانًا.

فأما «مُحَيٌّ»، فالنسبة إليه: «مُحَوِّيٌّ»، الفاعل والمفعول فيه سواء، وذلك أنّ «مُحَيًّا» اسمُ فاعل من «حَيَّ» «يُحَيِّي»، فهو مُحَيٌّ، والمفعول «مُحَيٌّ»، ففيه ثلاثُ ياءات، فيجب حذفُ الآخرة؛ لأنها خامسةٌ كآلف «مُرَامِي». فإذا نسبت إليه، اجتمع فيه أربعُ ياءات، فيحذفون الياء الأولى من «مُحَيٌّ»، فيبقى «مُحَيٌّ»، فتقلب الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيصير «مُحَيٌّ» كـ«هُدَيٌّ»، فيقولون: «مُحَوِّيٌّ» كـ«هُدَوِيٌّ». وأما من قال: «أُمَيِّيٌّ»، فجمع بين أربع ياءات، فإنه يقول: «مُحَيِّيٌّ» أيضًا، واسمُ المفعول في ذلك كالفاعل، وهو مُحَيٌّ، تحذفُ الألفُ الخامسة على القاعدة، ثم تفعل ما ذكرناه في اسم الفاعل.

فصل

[النسبة إلى الاسم الثلاثي المنتهي بياء أو واو قبلهما ساكن]

قال صاحب الكتاب: ونقول في «غَزَوٍ»، و«ظَنِيٍّ»، و«غَزَوِيٍّ»، و«ظَنِيٍّ». واختلف

= وجملة «هي كأس عزيز»: صفة للفاعل «صهباء» في بيت سابق محلها الرفع. وجملة «عتقها حانية حوم»: في محل رفع صفة لـ«كأس».

والشاهد فيه قوله: «كأس حانية» حيث جعل النسبة إلى «الحانة»: «حاني» ومؤنثها: «حانية» على القياس. ٨٣٤- التخريج: لم أتع عليه في ديوانه ولا فيما عدتُ إليه من مصادر.

اللغة والمعنى: الحان والحانة: دكان الخمر.

ربما جيء بهذه الخمرة من جبال بلاد الروم، وقد جاء بها تاجر وصاحب حانة كبيرة، يالها من حانة. الإعراب: «وخمرة»: الواو: واو ربّ، «خمرة»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلًّا على أنّه مبتدأ. «من جبالٍ»: جازّ ومجرور متعلّقان بـ«جاء». «الروم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «جاء»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «بها»: جازّ ومجرور متعلّقان بـ«جاء». «ذو»: فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. «حانة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «تاجر»: بدل من «ذو حانة» مرفوع بالضمّة. «أعظم»: فعل أمر لإنشاء التعجب، مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «بها»: جازّ ومجرور متعلّقان بـ«أعظم». «حانا»: اسم منصوب بنزع الخافض، على تقدير: أعظم بها من حانٍ. والألف: للإطلاق.

وجملة «وخمرة...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جاء ذو حانة»: في محل جرّ صفة (على اللفظ) أو رفع صفة (على المحلّ) للخمرة. وجملة «أعظم بها»: في محل جرّ صفة للحانة. والشاهد فيه قوله: «ذو حانة» و«حانا» حيث جمع بين اللفظين: حان وحانة.

فيما لحقته التاء من ذلك، فعند الخليل وسيبويه^(١) لا فَضْلَ، وقال يونس^(٢) في «طَبِيَّة»، و«دُمِيَّة»، و«قِنِيَّة»: «طَبَوِيٌّ»، و«دُمَوِيٌّ»، و«قَنَوِيٌّ»، وكذلك بنات الواو كـ«عَزْوَةٌ»، و«عَزْوَةٌ»، و«رِشْوَةٌ». وكان الخليل^(٣) يعذره في بنات الياء دون بنات الواو.

قال الشارح: إذا كان الاسم على زنة «فَعْلٌ» ساكنَ العين معتلً اللام بالياء، أو الواو، وليس في آخره تاءُ التأنيث، نحو: «عَزَوِيٌّ»، و«نَحَوِيٌّ»، و«طَبِيٌّ»، و«رَمِيٌّ»، فالنسبة إليه على لفظه من غير تغيير، نحو: «عَزَوِيٌّ»، و«نَحَوِيٌّ»، و«طَبِيِّيٌّ»، و«رَمِيِّيٌّ». لا خلاف في ذلك؛ لأن ما قبلها ساكنٌ، فهي لذلك في حكم الصحيح، تتصرف بوجوه الإعراب قبل النسب، فلم تتغير كما لم يتغير الصحيح، وإذا جاز أن يُقال في «أُمِيَّة»: «أُمِيِّيٌّ»، فيُجمع بين أربع ياءات، كان ما نحن فيه أسهل؛ لأنه لم يجتمع فيه إلا ثلاث ياءات.

فإن لحقت تاءُ التأنيث شيئاً من ذلك، نحو: «عَزْوَةٌ»، و«رَمِيَّة»، و«دُمِيَّة»، و«قِنِيَّة»، فالخليل وسيبويه يجريان في ذلك على قاعدة ما لا تاء فيه، فيقولان في «عَزْوَةٌ»: «عَزَوِيٌّ»، وفي «رَمِيَّة»: «رَمِيِّيٌّ»، وفي «دُمِيَّة»: «دُمِيِّيٌّ»، وفي «قِنِيَّة»: «قِنِيِّيٌّ». وهو قياسٌ عندهما. وحكى يونس عن أبي عمرو مثل ذلك، وقالوا في بني جَزْوَةٍ: «جَزَوِيٌّ»، وهو جَزْوَةٌ بن نُضْلَةٍ مكسور الجيم. وكان يونس يغير ما فيه تاءُ التأنيث، فيفتح الحرف الساكن، وهو الثاني، فيقول في «طَبِيَّة»: «طَبَوِيٌّ»، وفي «رَمِيَّة»: «رَمَوِيٌّ»، وفي «قِنِيَّة»: «قَنَوِيٌّ»، وقالوا في «عَزْوَةٌ»: «عَزَوِيٌّ». لا فرق عنده بين ذوات الياء والواو.

وكان الزجاج يميل إلى هذا القول، ويحتج بأن تاء التأنيث قوة التغيير فيها. وأما يونس فلم يرد عنه احتجاج لذلك. وكان الخليل يعذره في ذوات الياء، ويحتج له بأنه شبه «فَعْلَةً» بـ«فَعْلَةٍ» مكسور العين. قال^(٤): لأن اللفظ «بِفَعْلَةٍ» و«فَعْلَةً» إذا سكنت العين سواء. والمراد بذلك أن «طَبِيَّة» كـ«طَبِيَّة»، و«رَمِيَّة» كـ«رَمِيَّة»، و«قِنِيَّة» كـ«قِنِيَّة»، ثم أسكنوا للتخفيف، كما يُقال في «كَتِفٍ»: «كَتَفٌ»، وفي «إِبِلٍ»: «إِئِلٌ»، فصار لفظ ما كان على «فَعْلَةٍ» بكسر العين في الأصل بوزن «فَعْلَةٍ» فـ«عَمِيَّة» على وزن لفظ «عَمِيَّة»، و«رَمِيَّة» على لفظ «رَمِيَّة» في الأصل بإسكان. فإذا نسبنا إلى ذلك، رددناه إلى الأصل؛ لأنه بالحركة يُفيدنا خفةً. وذلك لأننا إذا نسبنا إلى «عَمِيَّة»، و«قِنِيَّة»، وثوانيهما مكسورة، وجب فتحها وقلبُ الياء واواً بعد قلبها ألفاً على حد قولك في «عَمٍ»: «عَمَوِيٌّ»، وفي «شَجٍ»: «شَجَوِيٌّ». فيصير في اللفظ أخف من «عَمِيِّيٌّ»، و«قِنِيِّيٌّ»، قال: وكذلك لو بنيت

(١) الكتاب ٣/ ٣٤٦، ٣٤٧.

(٣) الكتاب ٣/ ٣٤٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٤٧.

(٤) الكتاب ٣/ ٣٤٧.

من ذوات الواو «فَعِلَّة»، لصارت بهذه المنزلة تقول في «فَعِلَّة» من «الغزو»: «غَزِيَّة»، ومن «الرَّبُو»: «رَبِيَّة»، فيصير كذوات الياء، فيصير المسكُن منها عن الكسر بمنزلة ما أصله الإسكان. فلما رأوا آخر «فَعِلَّة» المكسور يُشبه إذا يُخَفَّف آخر «فَعِلَّة» المسكُن العين في الأصل، جعلوا إضافتها شيئاً واحداً. هذا احتجاج الخليل ليونس.

قال صاحب الكتاب: وعلى مذهب يونس جاء قولهم: «قَرَوِيٌّ»، و«زَنَوِيٌّ»، في «قَرِيَّة»، و«بَنِي زَنِيَّة». وتقول في «طَيٍّ»، و«لِيَّة»: «طَوَوِيٌّ»، و«لَوَوِيٌّ»، وفي «حَيَّة»: «حَيَوِيٌّ»، وفي «دَوٍّ»، و«كَوَّة»: «دَوَوِيٌّ»، و«كَوَوِيٌّ».

قال الشارح: قد جاء عن العرب «قَرَوِيٌّ» في النسبة إلى «قَرِيَّة»، و«زَنَوِيٌّ» في النسبة إلى «بَنِي زَنِيَّة»، وهم حيٌّ من العرب، وهو شاذٌ عند سيبويه^(١)، والقياس: «قَرِيِّي»، و«زَنِيِّي». وهو عند يونس^(٢) قياسٌ. وتقول في «طَيٍّ»: «طَوَوِيٌّ»، وفي «لِيَّة»: «لَوَوِيٌّ»، وفي «حَيَّة»: «حَيَوِيٌّ»؛ أما «طَيٍّ» فمصدر «طَوَى يَطْوِي»، و«لِيَّة» مصدر «لَوَى يَلْوِي»، فالعينُ واوٌ، واللام ياءٌ. والأصل فيه «طَوَوِيٌّ»، و«لَوَوِيَّة». فلما اجتمعت الواو والياء، والسابقُ منهما ساكنٌ، قلبوا الواو ياءً. وهذه قاعدة في التصريف، فلما نسبوا إليه، استقلوا اجتماع أربع ياءات، وأرادوا التخلص منها، فبنوا الكلمة على «فَعَلٍ»، وقد كان «فَعَلًا» ساكنَ العين، فانفكَّ الازدغام، وعادت العين إلى أصلها، وهو الواو، ثم انقلبت الياء التي هي لَمْ أَلْفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم نسبوا إليها، وقلبوها واوًا على القاعدة، فقالوا: «طَوَوِيٌّ»، و«لَوَوِيٌّ».

وأما «حَيَّة»، فالعين واللام ياءٌ، ولما بنوه على «فَعَلٍ»، انقلبت اللام أَلْفًا؛ لأنَّ اللام أقبلٌ للتغيير، ثم قلبوا الألف واوًا على قاعدة النسب، وقالوا: «حَيَوِيٌّ»، ومن قال: «أَمِيِّيٌّ»، قال: «طَيِّيٌّ»، و«حَيِّيٌّ»، ولم يُبالِ الثقل.

وأما النسب إلى «دَوٍّ»، و«كَوَّة»، فإنَّك لا تغيِّره، بل تنسب إليه على لفظه، فتقول: «دَوَوِيٌّ»، و«كَوَوِيٌّ»؛ لأنَّ التغيير إنما كان لأجل اجتماع أربع ياءات، ففروا إلى الواو. فأما إذا وقع الاختلاف بحصول الواو. لم تكن حاجة إلى التغيير، فأما قول ذي الرمة [من البسيط]:

٨٣٥- داوِيَّةٌ ودُجَى لَيْلٍ كَأَتَمَها يَمُّ تَرَاطَنَ في حافَاتِهِ الرُّومُ

(١) الكتاب ٣/ ٣٤٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٤٧.

قال بعضهم: أراد «دَوِيَّة»، وإنما أبدل من الواو الأولى أَلَفًا؛ لانفتاح ما قبلها، وإن كانت ساكنة في نفسها، كأنه استغنى بأحد الشرطين كما قال عليه السَّلام: «ازْجَعَنَّ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ»^(١)، والأصل «مُزُورَاتٍ». وقال سيبويه، في «آيَةٍ»: إنه «فَعْلَةٌ» كـ«شَرِيَّة»، وإنما أبدل من الياء الأولى أَلَفٌ، فيكون حينئذ «داوِيَّة» من الشاذ. والمحققون يذهبون إلى أنه بنى من «الدَّو» اسمًا على زنة «فاعِلَةٌ»، فصار في التقدير «داوِوَةٌ»، فقلبت الواو الثانية ياءً لانكسار ما قبلها، فصارت داوِيَّةً، ثم نُسب إليها على حدّ نسبهم إلى «حانيّة»: «حانيّ». فاعرفه.

فصل

[النسبة إلى «مَرْمِيّ»]

قال صاحب الكتاب: وتقول في «مَرْمِيّ»: «مَرْمِيّ» تشبيهاً بقولهم في «تَمِيمِيّ»، و«هَجَرِيّ»، و«شافعيّ»: «تَمِيمِيّ»، و«هَجَرِيّ»، و«شافعيّ»، ومنهم مَنْ قال: «مَرْمُويّ»، وفي «بَخَاتِيّ» اسم رجل: «بَخَاتِيّ».

* * *

قال الشارح: هذا الفصل يشتمل على مسألة واحدة، وهي النسبة إلى «مَرْمِيّ»، والنسب إليه «مَرْمِيّ»، فيكون لفظه بعد النسب مثل لفظه قبل النسب، كأنهم شبهوا لفظه بالمنسوب. وأنت إذا نسبت إلى منسوب، بقيته على لفظه، نحو النسب إلى «تَمِيمِيّ»، و«هَجَرِيّ»، و«شافعيّ»، فإنك تقول فيه أيضًا: «تَمِيمِيّ»، و«هَجَرِيّ»، و«شافعيّ»، فيكون

= الإيضاح ص ٤٣٥؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤١٣؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٦٠؛ ولسان العرب ١٨١/ ١٣ (رطن).

اللغة والمعنى: الداوية والدوية: الفلاة الواسعة. دجى الليل: ظلامه. اليم: البحر. تراطنوا: تكلّموا بكلام أعجمي لا يفهم. الروم: سكان روما وما حولها قديمًا. تشبه هذه الصحراء الواسعة في الليل الحالك، بحرًا يتحدث حول شواطئه من لا نفهم لغتهم، وأراد همهمات الوحش واليوم وغيرها.

الإعراب: «داوية»: خبر لمبتدأ مرفوع بالضمّة، بتقدير: هي داوية. «ودجى»: الواو: للعطف، «دجى»: معطوف على «داوية» مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف للتّعذر، وهو مضاف. «ليل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «كأنهما»: حرف مشبّه بالفعل، و«هما»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «كأن». «يم»: خبر «كأن» مرفوع بالضمّة. «تراطن»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «في حافاته»: جاز ومجرور متعلّقان بـ«تراطن»، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «الروم»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «وداوية...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كأنهما يمّ»: في محل رفع صفة. وجملة «تراطن»: في محل رفع صفة لليمّ.

والشاهد فيه قوله: «داوية» بمعنى دَوِيَّة، نسبة إلى الدَّو.

(١) ورد الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ١٧٩/٥.

اللفظ واحداً، إلا أن التقدير مختلف، وذلك أنك إذا حذفت الياء الأولى التي للنسب، أحدثت ياءً أخرى غيرها؛ لأنه لا يُجمع بين علامتي النسب، كما لا يجمع بين علامتي التأنيث مع ما في ذلك من ثقل اجتماع أربع ياءات.

و«مَرْمِيٌّ» مشبّه بالمنسوب من حيث أن آخره ياءٌ مشدّدةٌ قبلها مكسورةٌ، ويجوز أن تقول فيه: «مَرْمَوِيٌّ»، وذلك أن أصله «مَرْمُويٌّ» على زنة «مَفْعُولٍ» من «رَمَيْتَ». ولما اجتمعت الواو والياء، وقد سبق الأولى منهما بالسكون؛ قلبوا الواو ياءً، وادغموا الياء الأولى في الثانية على القاعدة، ثم كسروا ما قبل الياء لتصح الياء. فلما نسبوا إليه، استثقلوا اجتماع أربع ياءات، فحذفوا الياء الأولى المبدلة من واو «مَفْعُولٍ» لكونها زائدةً، فصار اللفظ «مَرْمِيٌّ» مثل «يَرْمِيٌّ»، فقياسه في النسب قياسُ «يرمي»، و«تَغْلِبُ»، فتبدّل من الكسرة فتحةً، ثم من الياء واواً بعد أن قلبوها ألفاً، كما قالوا في «حاني»: «حَانَوِيٌّ»، فأعرفه.

فصل

[النسبة إلى الممدود]

قال صاحب الكتاب: وما في آخره ألفٌ ممدودةٌ. إن كان مصروفًا كـ«كِسَاءٍ»، و«رِدَاءٍ»، و«عِلْبَاءٍ»، و«جِزْبَاءٍ»، قيل: «كِسَائِيٌّ»، و«عِلْبَائِيٌّ»: والقلب جائزٌ، كقولك: «كِسَاوِيٌّ». وإن لم ينصرف، فالقلبُ، كـ«حَمْرَاوِيٌّ»، و«خُنْفُسَاوِيٌّ»، و«مَغْيُورَاوِيٌّ»، و«زَكْرِيَاوِيٌّ».

قال الشارح: اعلم أن الممدود كل اسم في آخره همزةٌ قبلها ألفٌ زائدةٌ، وذلك على أربعة أضرب: ضربٌ همزتهٌ أصليّةٌ، نحو: «قُرَاءٍ»، و«وُضَاءٍ»، وهو من «قرأت»، و«وُضُوتٌ»، و«الوُضَاءُ: الجميل».

وضربٌ همزتهٌ منقلبةٌ عن حرفٍ أصليّ، نحو: «كِسَاءٍ»، و«رِدَاءٍ»، وأصله «كِسَاوٌ»، و«رِدَائِيٌّ». والواو والياء إذا وقعتا طرفاً، وقبلهما ألفٌ زائدةٌ، قلبتا همزتين، والواو والياء في «كسَاءٍ»، و«رِدَاءٍ» لأم الكلمة؛ لأنه من الكُسُوة والرَّذِيّة، كقولهم: «فلانٌ حسنُ الرَّذِيّة».

وضربٌ ثالثٌ همزتهٌ منقلبةٌ عن ياء زائدة، نحو: «عِلْبَاءٍ»، و«جِزْبَاءٍ»، ويدلّ على أن الهمزة فيه من الياء قولهم: «دِرْحَايَةٌ» و«دِعْكَايَةٌ»، لما اتصل بها تاءُ التأنيث، ظهرت الياء؛ لأنها إنّما كانت انقلبت همزةً لكونها طرفاً، فلما اتصلت بها تاءُ التأنيث، وبُنيت على التأنيث؛ خرجت عن أن تكون طرفاً.

والضرب الرابع ما كانت همزته منقلبة عن ألف التانيث، نحو: «حَمراء»، و«صَفراء»، ولذلك لا ينصرف، وينصرف الضروب الثلاثة.

فإذا نسبت إلى ما كان منصرفاً من ذلك؛ فالباب فيه إقرارُ الهمزة، نحو: «وَضَائِي»، و«قُرَائِي»، و«كِسَائِي»، و«رِدَائِي»، و«عِلْبَائِي»، و«جِرْبَائِي»، بإثبات الهمزة، والأصل من ذلك «قُرَاء»، و«وُضَاء»؛ لأنَّ الهمزة فيهما أصلٌ بمنزلة الضاد من «حُمَاض»، والقاف من «سُمَاقٍ» فكما تقول: «حُمَاضِي»، و«سُمَاقِي»، فكذلك تقول: «وَضَائِي»، و«قُرَائِي» و«كِسَائِي» و«رِدَائِي» محمولٌ عليه؛ لأنَّ الهمزة فيهما منقلبة عن أصل، فهي لَمْ كما أنَّها لَمْ، و«عِلْبَائِي» محمول على «كِسَائِي»؛ لأنَّ الهمزة فيه ليست أصلاً وإنما هي منقلبة عن حرف ليس للتانيث، كما أنَّ «كساء» كذلك، فعُوْمِل في النسب معاملته، فإذا الأصل في «قُرَاء»، و«وُضَاء» أقوى منه في «كساء»، لأنَّ الهمزة فيه أصلٌ، وفي «كساء» بدلٌ، وهي في «كِسَائِي» أقوى منها في «عِلْبَائِي»؛ لأنَّها في «كساء» لَمْ، وفي «علباء» زائدة.

فإن نسبت إلى ما لا ينصرف، نحو: «حَمراء»، و«صَخراء»، فالباب أن تقلب الهمزة واوًا فيه، فنقول: «حَمراوِي»، و«صَخراوِي». وإنما قُلِبَت الهمزة فيه واوًا، ولم تُقَرَّر بحالها؛ لئلا تقع علامة التانيث حَشَوًا، ولم تكن لِتُحَدَف؛ لأنها لازمةٌ تتحرك بحركات الإعراب، فهي حَمِيَّةٌ بالحركة. ولَمَّا لم يجوز حذفها، وجب تغييرها، فقُلِبَت واوًا، ثم قالوا في الإضافة إلى «عِلْبَاء»، و«جِرْبَاء»: «عِلْباوِي»، و«جِرْباوِي»، فأبدلوا هذه الهمزة، وإن لم تكن للتانيث، لكنها شابهت «حَمراء»، و«صَخراء» بالزيادة، فحملوها عليها، وإن لم تكن همزة «حَمراء» قُلِبَت في «حَمراوِي»؛ لكونها زائدة، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا في «كساء»: «كساوِي»، وفي «رداء»: «رداوِي»، فأبدلوا الهمزة واوًا حملاً لها على همزة «عِلْبَاء» من حيث كانت همزة «كساء»، و«رداء» مبدلةً من حرفٍ ليس للتانيث. ثم قالوا في همزة «قُرَاء»، «قُرْاوِي»، فشبَّهوا همزته بهمزة «كساء» من حيث كانت أصلاً غير زائدة. فكلُّ واحد من هذه الأسماء محمولٌ في القلب على ما قبله، وإن لم يَشْرَكه في العلة، لكن لَشَبِّهِ لفظي، فإذا القلبُ في «حَمراوِي» أقوى منه في «عِلْباوِي»، وهو في «عِلْباوِي» أقوى منه في «كساوِي»، وهو في «كساوِي» أقوى منه في «قُرْاوِي»؛ فلذلك قال: فالباب فيما كان منصرفاً إقرارُ الهمزة على حالها، نحو: «قُرَائِي»، و«كِسَائِي»، و«عِلْبَائِي»، والقلبُ جائزٌ، وإن لم ينصرف؛ فالقلبُ نحو: «حَمراوِي»، و«صَخراوِي». وإنما مثل بهذه الأسماء، نحو: «خُنْفَساوِي»، و«مَعْيُوراوِي». والمَعْيُوراء: جماعةُ الحُمُر، و«زَكْرِيَّاوِي»؛ ليريك الفضل بين المقصور والممدود، وأنَّ الطويل من الأسماء الممدودة والقصير منها

حكمهما واحد، وأن كثرة حروف «خنفساء»، و«معيوراء» وما أشبههما لا يوجب إسقاط شيء منه، كما كان ذلك في المقصور؛ لسكون آخره إذ الحرف يقوى بحركته، ويمتنع حذفه في المكان الذي يسقط فيه الساكن. ألا ترى أن من قال: «ثَقَفِي»، و«قُرْشِي»، و«هُذَلِي»، فحذف الياء الساكنة؛ لم يقل في النسب إلى «عَثِيرِي» وهو الثراب، و«حِثِيلِي» وهو نبت؛ «عَثَرِي»، و«حِثَلِي»، فيحذف الياء؛ لتحركها، فاعرفه.

فصل

[النسبة إلى المختوم بتاء التأنيث ولأمه واو أو ياء]

قال صاحب الكتاب: وتقول في «سِقَايَةِ»، و«عَظَايَةِ»: «سِقَائِي»، و«عَظَائِي»، وفي «شَقَاوَةِ»: «شَقَاوِي»، وفي «رَايَةِ»: «رَائِي»، و«رَائِي»، و«رَائِي». وكذلك في «آيَةِ»، و«ثَائِيَةِ»، ونحوهما.

* * *

قال الشارح: اعلم أن ما كان من نحو: «سِقَايَةِ»، و«عَظَايَةِ» ونحوهما من في آخره تاء التأنيث، ولأمه واو أو ياء، وقبلها ألف زائدة، فإنه قبل النسب تصح اللام، ولا تُقلب همزة؛ لأن الاسم بُني على التأنيث، فلم تقع الياء والواو طرفاً، فلم يلزم قلبهما همزة. فإذا نسبت إلى شيء من ذلك، أسقطت التاء، ثم قلبت اللام همزة، فصارت النسبة كأنها إلى «سِقَاءٍ»، و«عَظَاءٍ» بمنزلة «كسَاءٍ»، و«رداءٍ»؛ فلذلك تقول في النسب: «سِقَائِي»، و«عَظَائِي»، أي كما تقول: «كسَائِي»، و«ردَائِي». ومن قال: «كساوي»، و«رداوي»، قال ههنا: «سقاوي»، و«عطاوي»، وكذلك قيل في النسب إلى «شاءٍ»: «شاوي». قال الشاعر [من الرجز]:

٨٣٦- لا ينفع الشاوي في شائه ولا حماراه ولا علائه

٨٣٦ - التخريج: الرجز لمبشر بن هذيل الشمخي في لسان العرب ٤٤٨/١٤ (شوا).

اللغة والمعنى: الشاوي: صاحب الشياه. العلاء: الناقة المُشْرِفة الجسيمة.

الإعراب: «لا ينفع»: حرف نفي، وفعل مضارع مرفوع بالضمة. «الشاوي»: مفعول به منصوب بالفتحة. «فيها»: جاز ومجرور متعلقان بمحذوف حال من «الشاوي». «شاته»: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «ولا»: الواو: للعطف، و«لا»: زائدة لتوكيد النفي. «حماراه»: معطوف على «شاته» مرفوع بالألف لأنه مثني، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «ولا علائه»: الواو: للعطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي، «علائه»: معطوف على «حماراه» مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

وجملة «لا ينفع الشاوي شائه»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

فإن كانت اللام واوًا، نحو: «شَقَاوَة»، و«غَبَاوَة»، فإنَّك لا تغيِّرها في النسب، وتُقرِّها على حالها، فتقول فيه: «شَقَاوِيٌّ»، و«غَبَاوِيٌّ»؛ لأنَّا كُنَّا نَقِرُّ إلى الواو فيما كان همزةً، وإذا ظفرنا بما قد لُفَّظ به واوًا، لم نعدِل عنها إلى لفظ آخر. قال جرير [من البسيط]:

٨٣٧- إذا هبطنَ سَمَاوِيًّا مَوَارِدُهُ من نَحْوِ دُومَةٍ خَبِتَ قَلَّ تَغْرِيسِي
نسبة إلى «سَمَاوَة». وأمَّا نحو: «رَايَة»، و«آيَة»، و«ثَايَة»، و«طَايَة»، فلك في النسب إليه ثلاثة أوجه:

أَقْبَسُهَا تركُّ الياء على حالها ولم تُغيِّرها؛ لأنَّك لو أفردته بعد طرح الهاء؛ لأُثْبِتَ الياء، وقلت: «آي»، و«راي»، و«ثاي»، و«طاي»، ولا تلزم الهمزة؛ لأنَّ الألف قبل الياء، والواو أصلٌ غيرُ زائدة، والواو والياء إنما تُهْمَزَان إذا كان قبلهما ألفٌ زائدةً، نحو: «كِسَاء»، و«رِدَاء».

والثاني الهمز تشبيهاً بـ«كسَاء» و«رِدَاء»؛ لوقوعها طرفاً بعد ألف ساكنة، والفرق بينها وبين الأصل الذي هو «كسَاء» و«رِدَاء» أنَّ باب كسَاء وِرْدَاء أن تقع الياء والواو بعد ألف زائدة، وما نحن فيه وقعتا بعد ألف غير زائدة.

الثالث إبدالها واوًا على حدِّ «كِسَاوِيٍّ» و«رِدَاوِيٍّ».

= والشاهد فيه قوله: «الشَاوِيَّ» نسبة إلى «الشَاء».

٨٣٧ - التخریج: البيت لجرير في ديوانه ص ١٢٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٢٨/٢.

اللغة: السماوي: مكان منسوب إلى السماوة، وهي أرض بعينها. ودومة خَبِتَ: موضع بعينه. والتعريس: نزول المسافر في آخر الليل.

المعنى: إذا هبطت الإبل مكاناً من السماوة، ووردت ماء، لم أقم فيه طويلاً شوقاً إلى أهلي، وحرصاً على اللحاق بهم.

الإعراب: «إذا»: اسم يتضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب، مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ«قُلَّ». «هبطنَ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون: ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل. «سَمَاوِيًّا»: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بالفعل (هبط). «مَوَارِدُهُ»: مبتدأ مرفوع، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «من نحو»: جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ (موارد)، والتقدير: موارده منتشرة أو ممتدة من نحو. «دومة»: مضاف إليه مجرور. «خَبِتَ»: مضاف إليه مجرور. «قُلَّ»: فعل ماضٍ مبني على الضم. «تعريسي»: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل يا المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر.

وجملة «إذا هبطنَ... قُلَّ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هبطنَ»: مضاف إليها محلُّها الجر. وجملة «مَوَارِدُهُ من نحو»: صفة لـ«سَمَاوِيٍّ» محلُّها النصب. وجملة «قُلَّ»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «السماوي» في النسبة إلى السماوة.

فصل

[النسبة إلى ما كان على حرفين]

قال صاحب الكتاب: وما كان على حرفين، فعلى ثلاثة أضرب: ما يَرْدُ ساقطه، وما لا يَرْدُ، وما يسوغ فيه الأمران. فالأول، نحو: «أَبَوِي»، و«أَخَوِي»، و«ضَعَوِي». ومنه «سَتَهِي» في «اسْتِ»، والثاني نحو: «عَدِي»، و«زَنِي»، وكذا الباب إلا ما اعتلّ لأمه، نحو «شَيْبِي»، فإنك تقول فيه: «وَشَوِي»، قال أبو الحسن: «وَشَيْبِي» على الأصل، وعن ناس من العرب: «عَدَوِي»، ومنه «سَهِي» في «سَه». والثالث، نحو: «عَدِي»، و«عَدَوِي»، و«دَمِي»، و«دَمَوِي»، و«يَدِي»، و«يَدَوِي»، و«جَرِي»، و«جَرَحِي». وأبو الحسن يسكن ما أصله السكون، فيقول: «عَدَوِي»، و«يَدَوِي». ومنه «ابْنِي»، و«بَنَوِي»، و«اسْمِي»، و«سُمَوِي» بتحريك الميم، وقياس قول الأخفش إسكانها.

قال الشارح: اعلم أنّ ما كان على حرفين من الأسماء التي يلحقها التصغير والجمع والإعراب، فإنه على ثلاثة أضرب:

أحدها ما كان أصله على ثلاثة أحرف، وأُسْقِطَ منها واحد تخفيفاً، أو لعلّة توجب ذلك، وذلك الحذف يكون من موضع اللام، وهو أكثره، ويكون من موضع الفاء، ويكون من العين، وهو أقله. فإذا نسبت إلى شيء من ذلك، فهو على ثلاثة أضرب كما ذكر. أحدها: أن تردّ الساقط. والثاني: أن لا تردّ. والثالث: يجوز فيه الأمران، فأما الأول، فهو ما كان الساقط منه من موضع اللام، ويرجع في التثنية والجمع بالألف والتاء، وذلك قولك في النسبة إلى «أَبٍ»: «أَبَوِي»، وإلى «أَخٍ»: «أَخَوِي»، وإلى «ضَعَةٍ»: «ضَعَوِي»، وإلى «هَنْتٍ»: «هَنْوِي»؛ لأنك إذا تثيت «الأب» و«الأخ»، قلت: أبوان، وأخوان، وإذا جمعت «ضَعَةً»، وهو ضرب من الشجر، قلت: ضَعَوَاتٌ، قال جرير [من الرجز]:

مُتَّخِذًا مِنْ ضَعَوَاتٍ تَوَلَّجَا

- ٨٣٨ -

٨٣٨ - التخرّيج: الرجز لجرير في ديوانه ص ١٨٧؛ ولسان العرب ٤٠١/٢ (ولج)؛ وتاج العروس (ولج)؛ والتبیه والإيضاح ٢٢٣/١.

اللغة والمعنى: الضعوات: جمع الضعة وهو نوع من الشجر. التولج: كناس الوحش أي بيته.

أي أن هذا الظبي قد اتخذ من هذه الشجيرات مأوى له.

الإعراب: «متخذًا»: حال منصوبة بالفتحة. «من ضعوات»: جاز ومجرور متعلقان بالحال. «تولجًا»: مفعول به منصوب لاسم الفاعل (متخذًا).

والشاهد فيه قوله: «ضعوات» جمعًا لـ «ضعة».

وتقول من «هَنٍ»: هَنَوَات. ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنَهَا مُتَابِعٌ^(١)

ومنهم من يقول: «هَنَانٍ» في التثنية، و«هَنَاتٍ» في الجمع. فمن قال: «هَنَوَاتٍ»، لزمه أن يقول في النسب: «هَنَوِيٌّ». ومن قال: «هَنَانٍ» في التثنية، و«هَنَاتٍ» في الجمع، كان مخيّرًا فيه: إن شاء ردّ، وإن شاء لم يرّد، وإنّما لزم ردّ الذاهب هنا، لأنّا رأينا النسب قد يرّد الذاهب الذي لا يعود في تثنية، ولا جمع، كقولك في «يَدٍ»: «يَدَوِيٌّ»، وفي «دَمٍ»: «دَمَوِيٌّ». وأنت تقول في التثنية «يَدَانٍ»، و«دَمَانٍ»، فلمّا قويت النسبة على ردّ ما لم ترده التثنية، صار أقوى من التثنية في باب الردّ، فلمّا ردّت التثنية الحرفَ الذاهب؛ كانت النسبة أولى بذلك.

وأما الضرب الثاني: وهو ما لا يرّد الساقط فيه، فهو ما كان الساقط منه فاءً أو عينًا، وذلك نحو النسب إلى «عِدَّةٍ»، و«زِنَةٍ»، ونحوهما كـ«صِلَةٍ»، و«ثِقَةٍ»، فإنّك إذا نسبت إلى شيء من ذلك، حذفت تاء التأنيث، ولا تُعيد المحذوف إلّا لضرورة. وذلك قولك: «عِدِّيٌّ»، و«زِنِيٌّ». فالذاهب منه واوٌ هي فاءٌ، وأصله: «وِعْدَةٌ»، و«وِزْنَةٌ».

وإنّما لم يرّدوا الذاهب منه؛ لأنّه في أوّل الكلمة، فهو بعيدٌ من ياء النسب، فلو ظهر؛ لم يكن يتغيّر بدخول ياء النسب، كما تتغيّر لامُ الكلمة بالكسر من أجل الياء. ويؤيد ذلك أنّ العرب لم ترّد المحذوف إذا كان فاءً في شيء من كلامها، لا في تثنية، ولا جمع بالألف والتاء، كما ردّوا فيما ذهبت لامه، فلم يقولوا في مثل «عِدَّةٍ»، و«زِنَةٍ»: «وِعْدَتَانِ»، و«وِزْنَتَانِ»، ولا: «وِعْدَاتٍ»، و«وِزْنَاتٍ»، كما قالوا في «سَنَةٍ»: «سَنَوَاتٍ»، وفي تثنية «أَخٍ»، و«أَبٍ»: «أَخَوَانِ»، و«أَبَوَانِ»، وفي جمع «أَخٍ»: «أَخَوَاتٍ». لا نعلم في ذلك خلافًا.

وقولنا: «إلّا لضرورة» تحرّز ممّا إذا كانت اللام ياءً، نحو: «شِيَّةٍ»، و«دِيَّةٍ»، فإنّك تعيد المحذوف، وإن كانت فاءً ضرورةً أن يبقى الاسم على حرفين، الثاني منهما حرفٌ مدّ ولين، وذلك لا يكون في اسم متمكّن، فتقول، على مذهب سيبويه^(٢) في «شِيَّةٍ»: «وَشَوِيٌّ»، وفي «دِيَّةٍ»: «وِدَوِيٌّ». وذلك أنّ أصله «وَشِيَّةٌ»، و«وَدِيَّةٌ»، فألقيت كسرة الواو على ما بعدها، وحذفت الواو لأنّ الفعل قد اعتلّ بحذفها في «يَشِي»، و«يَدِي»، فبقي «شِيَّةٌ»، و«دِيَّةٌ» كما ترى. فلمّا نسبت إليهما،

(١) تقدّم بالرقم ٩٣.

(٢) راجع: الكتاب ٣/٣٦٩.

حذفت منهما تاء التأنيث على القاعدة، فبقي الشين والياء، ولا عهدَ لنا باسم على حرفين الثاني منهما حرف مدّ ولين. ووجب زيادة حرف؛ ليصير إلى ما عليه الأسماء المتمكنة، فكان ردّ المحذوف أولى من زيادة حرف غريب؛ فردّت الواو مكسورة على أصلها، وبقيت العين مكسورة أيضاً، ثمّ أبدل من الكسرة فتحةً، ومن الياء ألفاً، ثمّ قلبت الألف واواً كما فعلت في «عمّ»، و«شجّ»، فقلت: «عمويّ»، و«شجويّ».

ولنّما أبقوا الكسرة في العين؛ لأنّ قاعدة مذهب سيبويه^(١) أنّ الاسم إذا دخله حذف، ولزم الحرف المُجاوِز الحركة، ثمّ ردّ المحذوف لعلّة أو ضرورة؛ فإنّه يُبقي الحركة فيه، ولا يُزيلها، فنقول في «غَدٍ»: «غَدويّ»، وفي «يَدٍ»: «يَدويّ»، فتفتح العين منهما، وإن كان أصلها السكون. والذي يدلّ أنّ الأصل في «غَدٍ» «غَدُوّ»، بسكون العين، قول الشاعر، وهو لبيد [من الطويل]:

٨٣٩- وما الناس إلا كالديار وأهلها بها يوم حلوها وغدواً بلاقُع

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٧٠.

٨٣٩ - التخرّيج: البيت للبيد في ديوانه ص ١٦٩؛ وأمالى المرتضى ١/ ٤٥٣؛ والشعر والشعراء ١/ ٢٨٤؛ ولسان العرب ١٥/ ١١٦ (غدا)؛ ولذي الرّمة في ملحق ديوانه ص ١٨٨٧؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب ٧/ ٤٧٩؛ والمنصف ١/ ٦٤، ٢/ ١٤٩.

اللغة: الغدو: الغد، اليوم التالي لليوم الذي نكون فيه. البلاقُع: القفار. المعنى: تشبه الناس ديارها، فهي حيّة إن نزل الناس بها، وميتة إن هجروها في الغد، وكذلك الناس أحياء اليوم، وأموات غداً.

الإعراب: «وما»: الواو: حسب ما قبلها، «ما»: حرف نفي مهمل. «الناس»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «إلا»: حرف حصر. «كالديار»: الكاف: حرف تشبيه وجر، «الديار»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بالخبر المحذوف. «وأهلها»: الواو: حالية، «أهل»: مبتدأ مرفوع بالضمة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. «بها»: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف، بتقدير (وأهلها موجودون بها). «يوم»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلّق بالخبر المحذوف. «حلوها»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «وغدواً»: الواو: حرف عطف، «غدواً»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلّق بـ«بلاقُع». «بلاقُع»: خبر مرفوع بالضمة لمبتدأ محذوف بتقدير (وهي بلاقُع غدواً).

وجملة «وما الناس إلا كالديار»: حسب ما قبلها، أو ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وأهلها بها»: حالية محلها النصب. وجملة «حلوها»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «وهي بلاقُع غدواً»: معطوفة على جملة «وأهلها بها».

والشاهد فيه قوله: «غدواً» حيث أعاد كلمة «غد» إلى أصلها (غدو)، وقال: إن هذا فاسد، على اعتبار أنها لغة في «غد» وليس ردّاً إلى الأصل.

لَمَّا اضْطُرَّ إِلَى رَدِّ اللّامِ، أَتَى بِهِ سَاكِنَ الْعَيْنِ. وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي «يَدٍ»: «يَذِي» بِالسَّكُونِ تَكْسِيرُهُمْ إِيَّاهَا عَلَى «أَفْعَلٍ»؛ نَحْوُ: «أَيْدٍ»، وَ«أَفْعُلُ» بِابِهِ «فَعْلٌ»، نَحْوُ: «كَلْبٍ»، وَ«أَكْلَبٍ»، وَ«فُلْسٍ»، وَ«أَفْلَسٍ».

وَأَمَّا أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ، فَإِنَّهُ يَرُدُّ الْكَلِمَةَ إِلَى أَصْلِهَا عِنْدَ رَدِّ مَا سَقَطَ مِنْهَا، فَكَأَنَّهُ يَنْسَبُ إِلَى «وَشِيَّةٍ»، فَيَقُولُ: «وَشِيٌّ»، كَمَا تَقُولُ فِي «ظَبْيَةٍ»: «ظَبْيِي». وَحِجَّتُهُ أَنَّ الْعَيْنَ أَصْلُهَا السَّكُونُ، وَإِنَّمَا تَحَرَّكَتْ عِنْدَ حَذْفِ الْفَاءِ مِنْهَا، فَإِذَا أُعِيدَ مَا سَقَطَ مِنْهَا، عَادَتْ إِلَى أَصْلِهَا، وَهُوَ السَّكُونُ.

وَالْمَذْهَبُ مَا قَالَهُ سَيَبَوِيه، لِأَنَّ الشَّيْنَ مُتَحَرِّكَةً، وَالضَّرُورَةُ لَا تَوْجِبُ أَكْثَرَ مِنْ رَدِّ الْحَرْفِ الذَّاهِبِ، فَلَمْ تَحْتَجْ إِلَى تَغْيِيرِ الْبِنَاءِ. وَمِثْلُ ذَلِكَ لَوْ نَسَبْتُ إِلَى «شَاةٍ» بَعْدَ التَّسْمِيَةِ؛ لَقُلْتُ: «شَاهِيٌّ»؛ لِأَنَّكَ تَحْذِفُ تَاءَ التَّائِيثِ، فَبَقِيَ الْأِسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ، الثَّانِي مِنْهُمَا حَرْفٌ مَدٌّ وَلَيْنٌ، وَذَلِكَ لَا نَظِيرَ لَهُ، فَردُّوا السَّاقِطَ مِنْهُ، وَهُوَ الْهَاءُ.

وَقَوْلُهُ: وَعَنْ نَاسٍ مِنَ الْعَرَبِ: «عِدَوِيٌّ»، يَرِيدُ أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْعَرَبِ يَرُدُّونَ الْمَحْذُوفَ، وَإِنْ كَانَ فَاءً، وَيُوَخَّرُونَهُ إِلَى مَوْضِعِ اللّامِ، فَكَأَنَّهُ يَنْقَلِبُ أَلْفًا، فَيَصِيرُ «عِدَاً»، وَ«زَنَا»، فَإِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ، قَلَبْتَ الْأَلْفَ وَآوًا عَلَى الْقَاعَةِ، فَتَقُولُ: «عِدَوِيٌّ»، وَ«زِنَوِيٌّ»، وَهُوَ رَأْيُ الْفَرَاءِ، حَكَى ذَلِكَ صَاحِبُ الصَّحَاحِ^(١).

وَمِمَّا لَا يُرَدُّ فِيهِ السَّاقِطُ: مَا حُذِفَتْ عَيْنُهُ، نَحْوُ: «سَهٍ» فِي مَعْنَى الْأَسْبِ، وَذَلِكَ أَنَّ فِيهِ ثَلَاثَ لُغَاتٍ: «إِسْتُ»، وَ«سَتْ»، وَ«سَهٌ»، وَأَصْلُهَا «سَتَّةٌ»؛ وَذَلِكَ لِأَنَّكَ تَقُولُ فِي التَّصْغِيرِ: «سُتَيْهَةٌ»، وَفِي التَّكْسِيرِ: «أُسْتَاهَةٌ». فَالَّذِي قَالَ: «أُسْتُ» وَ«سَتْ»، حَذَفَ اللّامَ، وَهُوَ الْهَاءُ، وَالَّذِي قَالَ: «سَهٌ»، حَذَفَ عَيْنَ الْفَعْلِ، وَهُوَ التَّاءُ. فَإِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ: «أُسْتُ» أَوْ «سَتْ»، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ «ابْنٍ»، فَإِنْ شِئْتَ قُلْتُ: «أُسْتِي»، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتُ: «سَتَيْي»؛ لِأَنَّ السَّاقِطَ لَا يَظْهَرُ فِي الثَّنِيَّةِ، وَلَا فِي الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، وَمَنْ قَالَ «سَهٌ»، لَمْ يَقُلْ إِلَّا: «سَهْيِي»، كَمَا لَمْ يَقُلْ فِي «عِدَّةٍ»، وَ«زِنَّةٍ» إِلَّا: «عِدِّي»، وَ«زِنِي»، لِبُعْدِ الْمَحْذُوفِ مِنْ يَاءِ النِّسْبَةِ.

وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّلَاثُ: وَهُوَ مَا يَسُوغُ فِيهِ الْأُمْرَانُ، فَهُوَ مَا حُذِفَ مِنْهُ لَامُهُ، وَلَا يَظْهَرُ ذَلِكَ فِي ثَنِيَّةٍ، وَلَا جَمْعٍ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي النِّسْبِ إِلَى «يَدٍ»: «يَدِيٌّ»، وَإِنْ شِئْتَ: «يَدَوِيٌّ»، وَفِي «دَمٍ»: «دَمِيٌّ»، وَ«دَمَوِيٌّ»، وَفِي «عَدٍ»: «عَدِيٌّ»، وَإِنْ شِئْتَ «عَدَوِيٌّ»، فَمَنْ نَسَبَ إِلَى الْحَرْفَيْنِ فَعَلَى اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ قَدْ رُفِضَ، فَلَمْ يَظْهَرْ فِي ثَنِيَّةٍ وَلَا جَمْعٍ، وَمَنْ رَدَّ الْمَحْذُوفَ؛ فَلِأَنَّ النِّسْبَةَ قَوِيَّةً فِي الرَّدِّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

فإن قيل: فقد ردوا المحذوف من «دَم» و«يَد» في قوله [من الوافر]:

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ دُبِحْنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْحَبْرِ الْيَقِينِ^(١)
وقول الآخر [من الكامل]:

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهِدَا^(٢)

فهلاً لزم لذلك رد المحذوف في النسب إليهما؟ قيل: لا اعتداد بذلك، لأن ذلك من ضرورات الشعر، ومن ذلك النسب إلى «حِرٍ»: «حِرِيٌّ»، وإن شئت «حِرْحِيٌّ»؛ لأنك تقول في التثنية: «حِرَانِ»، ولا تظهر المحذوف.

ومن ذلك ما كان في أوله همزة الوصل، فتقول في النسب إلى «ابنٍ»: «ابْنِيٌّ»، وإن شئت: «بَنَوِيٌّ»؛ لأنك تقول في التثنية: «ابْنَانِ». وتقول في النسب إلى «اسمٍ»: «اسْمِيٌّ»، وإن شئت: «سِمَوِيٌّ» بكسر السين وفتح الميم. أما كسر السين، فلأن الأصل «سِمَوٌ»؛ لقولهم في تكسيره: «أَسْمَاءٌ»، نحو: «عِدَلٌ»، و«أَعْدَالٌ»، وأما فتح الميم، فعلى قاعدة مذهب سيبويه، وأما قياس قول الأخفش؛ فإن يقال: «سِمَوِيٌّ» بسكون الميم؛ لأنه الأصل.

فصل

[النسبة إلى «بنت» و«أخت» و«كلتا»]

قال صاحب الكتاب: وتقول في «بِنْتٍ»، و«أُخْتٍ»: «بَنَوِيٌّ»، و«أَخَوِيٌّ» عند الخليل وسيبويه^(٣)، وعند يونس^(٤): «بِنْتِيٌّ»، و«أُخْتِيٌّ». وتقول في «كِلْتَا»: «كِلْتَبِيٌّ»، و«كِلْتَوِيٌّ» على المذهبين.

قال الشارح: اعلم أن التاء في «بِنْتٍ» و«أُخْتٍ» بدل من اللام فيهما، والأصل: «أَخَوَةٌ» و«بَنَوَةٌ»، فنقلوا «بَنَوَةٌ» و«أَخَوَةٌ»، ووزنهما «فَعْلٌ» إلى «فُعْلٍ» و«فُعْلٍ»، فالحقوهما بالتاء المبدلة من لامها بوزن «جَذْعٍ»، و«فُعْلٍ»، فقالوا: «بِنْتُ»، و«أُخْتُ». وليست التاء فيهما على الحقيقة للتأنيث لسكون ما قبلها. هذا مذهب سيبويه، وقد نص عليه في باب ما لا ينصرف، فقال: لو سُمِّيت بهما رجلاً لصرفتاهما معرفة^(٥)، وهذا نص منه، ولو كانت للتأنيث، لما انصرفا، إلا أنها، وإن لم تكن للتأنيث، فإنها في مذهب علامة التأنيث إذ كانت لم تقع إلا على مؤنث. فإذا نسبت إلى واحد منهما، حذفت التاء؛ لأنها

(٢) تقدم بالرقم ٦٨٤.

(١) تقدم بالرقم ٦٨٥.

(٤) الكتاب ٣/٣٦٣.

(٣) الكتاب ٣/٣٦٢، ٣٦٣.

(٥) الكتاب ٣/٢٢١، وفيه: «وإن سُمِّيت رجلاً بـ«بنت» أو «أخت» صرفته.

مُشَبَّهَةٌ بِنَاءِ التَّأْنِيثِ، وَفِي حَكْمِهَا، فَحَذَفُوهَا كَحَذْفِ التَّاءِ فِي «رَبَّعِي»، وَ«جُهَنِي». وَلَمَّا حَذَفُوهَا، أَعَادُوا اللَّامَ الْمَحذُوفَةَ؛ لِأَنَّ التَّاءَ كَانَتْ بَدَلًا مِنْهَا. فَلَمَّا زَالَ الْبَدَلُ، عَادَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ، فَلِذَلِكَ تَقُولُ فِي «بِنْتٍ»: «بَنَوِي» كَالْمَذْكُورِ، وَفِي «أَخْتٍ»: «أَخَوِي»، فَقَدْ صَارَ فِي التَّاءِ مَذْهَبَانِ: مَذْهَبُ الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ سَكُونِ مَا قَبْلَهَا، وَمَذْهَبُ تَاءِ التَّأْنِيثِ لِحَذْفِهَا فِي النَّسَبِ. وَيُونُسُ يَقُولُ: «بِنْتِي»، وَ«أَخْتِي»، وَيُجْرِي التَّاءُ فِيهِمَا مُجْرَى الْأَصْلِ، فَكَانَ يُلْزَمُهُ أَنْ يَقُولَ فِي النَّسَبِ إِلَى «هَنْتٍ»، وَ«مَنْتٍ»: «هَنْتِي»، وَ«مَنْتِي»، وَلَمْ يَقُلْ ذَلِكَ أَحَدٌ.

وَأَمَّا «كِلْتَا»، فَالتَّاءُ فِيهَا بَدَلٌ مِنْ لَامِهَا، وَالْأَلْفُ فِيهَا لِلتَّأْنِيثِ عَلَى حَدِّ إِبْدَالِهَا فِي «بِنْتٍ»، وَ«أَخْتٍ». وَأَصْلُهَا «كِلَوِي» كـ«ذِكْرِي». وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّامَ مَعْتَلَّةٌ قَوْلُهُمْ فِي مَذْكُورِهَا: «كِلا»، وَ«كِلا» فِعْلٌ، وَلَامُهُ مَعْتَلَّةٌ بِمَنْزِلَةِ لَامِ «حِجَا»، وَ«رِضَا». وَأَنْ تَكُونَ اللَّامُ وَأَوَّا أَمْثَلُ مِنْ أَنْ تَكُونَ يَاءً، لِأَنَّ إِبْدَالَ التَّاءِ مِنَ الْوَاوِ أَوْعَافُ إِبْدَالِهَا مِنَ الْيَاءِ، وَالْعَمَلُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْأَكْثَرِ، فَعَلَى هَذَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ كَمَا يَنْسَبُ إِلَى «بِنْتٍ»، وَ«أَخْتٍ»، فَتَقُولُ: «كِلَوِي». فَمَنْ حَيْثُ وَجِبَ رَدُّ «بِنْتٍ» فِي النَّسَبِ إِلَى الْأَصْلِ، وَجِبَ رَدُّ «كِلْتَا» إِلَى الْأَصْلِ، وَحَذَفَتِ التَّاءُ، ثُمَّ حَذَفَتِ أَلْفَ التَّأْنِيثِ، فَقِيلَ: «كِلَوِي». وَاللَّامُ مُتَحَرِّكَةٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَحَّ تَحْرِيكُهَا فِي «كِلا». وَقِيَاسُ مَذْهَبِ يُونُسَ أَنْ يَقُولَ: «كِلَتَوِي»؛ لِأَنَّ التَّاءَ بَدَلٌ مِنَ اللَّامِ، فَهِيَ كَتَاءِ «بِنْتٍ»، وَ«أَخْتٍ».

وقوله: «تَقُولُ كِلَتَوِي وَكِلَتَوِي عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ» يَعْنِي يُونُسَ وَسَيَبَوِيهَ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ سَيَبَوِيهَ يَقُولُ: «كِلَوِي»، وَكَانَ أَبُو عَمَرَ الْجَرَمِيُّ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهَا «فِعْتَلٌ» وَأَنَّ التَّاءَ عَلَمٌ تَأْنِيثُهَا، وَالنَّسَبَةُ إِلَيْهَا: «كِلَوِي»، كَمَا يُقَالُ فِي «مِلْهَى»: «مِلْهَوِي». وَيَشْهَدُ بِفَسَادِ هَذَا الْقَوْلِ أَنَّ التَّاءَ لَا تَكُونُ عَلَامَةً تَأْنِيثِ الْوَاحِدِ إِلَّا وَقَبْلَهَا فَتَحَةٌ، نَحْوُ: «طَلْحَةَ»، وَ«قَائِمَةَ»، أَوْ يَكُونُ قَبْلَهَا أَلْفٌ، نَحْوُ: «سَيْغَلَةَ»، وَ«عِزْهَاتَةَ». وَاللَّامُ فِي «كِلْتَا» سَاكِنَةٌ كَمَا تَرَى. وَوَجْهٌ ثَانٍ: أَنَّ عَلَامَةَ التَّأْنِيثِ لَا تَكُونُ أَبَدًا حَشْوًا، إِنَّمَا تَكُونُ آخِرًا لَا مُحَالَةً، وَ«كِلْتَا» اسْمٌ مَفْرَدٌ يُقِيدُ مَعْنَى التَّثْنِيَةِ، بِإِجْمَاعٍ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ التَّاءُ فِيهِ لِلتَّأْنِيثِ، وَمَا قَبْلَهَا سَاكِنٌ. وَوَجْهٌ ثَالِثٌ: أَنَّ «فِعْتَلًا» مِثَالٌ لَا يُوجَدُ فِي الْكَلَامِ أَصْلًا، فَيُحْمَلُ هَذَا عَلَيْهِ، فَعَلَى هَذَا، لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ«كِلْتَا»؛ لَمْ تَصْرِفْهُ عَلَى قَوْلِ سَيَبَوِيهَ مَعْرِفَةً وَلَا نَكْرَةً، لِأَنَّ أَلْفَهَا لِلتَّأْنِيثِ^(١) بِمَنْزِلَةِ أَلْفِ «ذِكْرِي»، وَتَصْرِفْهُ نَكْرَةً فِي قَوْلِ الْجَرَمِيِّ، لِأَنَّ أَقْصَى أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ كـ«قَائِمَةَ» وَ«قَاعِدَةَ»، فَاعْرِفْهُ.

فصل

[النسبة إلى المركَّب]

قال صاحب الكتاب: ويُنسَب إلى الصدر من المركَّبة، فتقول: «مَعْدِي»، و«حَضْرِي»، و«خَمْسِي»، في «خَمْسَةَ عَشَرَ» اسمًا، وكذلك: «اِثْنِي»، أو «ثَنَوِي» في «اِثْنِي عَشَرَ» اسمًا، ولا يُنسَب إليه وهو عددٌ، ومنه «تَابَطَ شَرًّا»، و«بَرَقَ نَحْرُهُ»، تقول: «تَابَطِي»، و«بَرَقِي».

* * *

قال الشارح: إذا كان الاسمان قد رُكِّبَا، وجُعِلَا اسمًا واحدًا عَلَمًا على المسمَّى، فالوجه والقياس حذفُ الثاني منهما، يجعله الخليل^(١) بمنزلة تاء التأنيث، ف«حَضْرَمَوْتُ» بمنزلة «طَلَحَ»، وتقع النسبة إلى الأول، فتقول في النسب إلى «مَعْدِي كَرَبٌ»: «مَعْدِي»، وفي «حَضْرَمَوْتُ»: «حَضْرِي»، وفي «خَمْسَةَ عَشَرَ»: «خَمْسِي». وذلك لأن التركيب لم يجعلهما اسمًا واحدًا على الحقيقة، ألا ترى أن من جملة المركَّبات نحو: «شَعَرَ بَعْرَ»، وليس في الأسماء ما يتوالى فيه ستَّة متحرَّكات، فعلم أن منزلة الثاني من الأول منزلة علامة التأنيث ضُمَّت إلى الصدر، فحُذِفَت في النسب، ووقعت النسبة إلى الصدر، ولو كانا شيئًا واحدًا على التحقيق، لوقعت النسبة إليهما كما تقع في «عَيْضَمُوزِ»^(٢)، و«عَنْتَرِيْسِ»^(٣)، ونحوهما ممَّا جُعِلَ على الزيادة اسمًا.

ومن ذلك «اِثْنَا عَشَرَ» إذا نسبتَ إليه، وهو عَلَمٌ، قُلْتُ: «ثَنَوِي» في قولٍ من قال في «ابْنِ»: «بَنَوِي»؛ لأن مجراهما واحد. وتقول: «اِثْنِي» في قولٍ من قال «ابْنِي». وذلك أنهم شَبَّهُوا «عَشَرَ» من «اِثْنَا عشر» بالنون في «اِثْنَيْنِ»، كما شَبَّهُوا «عشر» من «خَمْسَةَ عشر» بتاء التأنيث؛ لأنها واقعةٌ موقعَ النون في «اِثْنَانِ»، و«اِثْنَيْنِ»، ولذلك لا تُجَامِعُهُمَا. فكما تحذف النون إذا نسبتَ إليها، كذلك تحذف الثاني منهما، وهو «عشر»، فتقول: «اِثْنِي»، و«ثَنَوِي». فأما إذا كان عددًا، فلا يُضَافُ إليهما؛ لأنك لو نسبتَ إليهما، وجب أن تقول: «اِثْنِي»، أو «ثَنَوِي»، فكان يُلبَسُ بالنسب إلى الاِثْنَيْنِ، وكذلك سائر الأعداد المركَّبة من نحو «خَمْسَةَ عَشَرَ» لا يُنسَبُ إليها، وهي عددٌ.

فإن قيل: فالنسبة إلى العَلَمِ قد تُوقِعُ لبسًا أيضًا، فلا يُعَلَمُ هل هو مسمَّى بـ«اِثْنَيْنِ» أو بـ«اِثْنِي عشر»؛ قيل: اللبسُ في الأعلام لا يُعْتَدُّ به؛ لِعِلْمِ المخاطب بالمنسوب إليه. وقد أجاز أبو حاتم السجستاني النسب في مثل هذا إليهما مفردَيْنِ

(١) الكتاب ٣/ ٣٧٤.

(٢) العَيْضَمُوز: العجوز الكبيرة. (لسان العرب ٥/ ٣٨٠ غضمز).

(٣) العَنْتَرِيْس: الداهية، والناقة الصلبة الجريئة. (لسان العرب ٦/ ١٣٠ عترس).

فرارًا من اللبس، فيقول: «ثَوْبٌ إِحْدَوَيِّ عَشْرِي»، و«إِحْدَوَيِّ». ومن قال: «إِخْدَى عَشِيرَةً» بكسر الشين، قال: «إِحْدَوَيِّ عَشْرِي»، بفتح الشين في النسب، كما تقول في النسب، إلى «الثَّمَرِ»: «ثَمَرِي».

ومن ذلك: الجُمْلُ المحكيّة المسمّى بها من نحو «تَأَبَّطُ شَرًّا»، و«بَرَقَ نَحْرُهُ»، فإنك إذا نسبت إلى شيء من ذلك، نسبتَ إلى الأوّل، وحذفت الثاني، فتقول: «تَأَبَّطِي»، و«بَرَقِي»، و«ذَرَوِي» في «ذَرَى حَبًّا». حذفت من «تَأَبَّطُ شَرًّا» المفعول، ونزعت الفاعل من الفعل، ليخرج من أن يكون جملة، وما علمنا أحدًا نسب إلى شيء من ذلك إلّا إلى «تَأَبَّطُ شَرًّا»، والباقي قياس.

وإنما وجب النسب إلى الأوّل؛ لأنّ الحكاية في معنى المركّب والمضاف من حيث كان أكثر من اسم واحد، بل هو في الحكاية أبلغ، لأنّه قد يكون أكثر من اسمين، فكما تقول: «حَضْرِي» في «حَضْرَموت»، و«عَبْدِي» في «عَبْدِ الْقَيْسِ»، كذلك تقول: «تَأَبَّطِي» في «تَأَبَّطُ شَرًّا» وبابه، وقد قالوا: «كَوْنِي» في النسب إلى «كُنْتُ» إذا كان يُكْثَرُ من قول «كُنْتُ». وذلك أنّهم حذفوا التاء الفاعلة، ثم نسبوا إلى «كُنْ»، وأعادوا الواو التي هي عين الفعل؛ لتحرك النون بالكسر لاجتماعها مع ياء النسب. ومنهم من قال: «كُنْتِي»، فنسب إلى «كُنْتُ»، لما اختلط ضميرُ الفاعل بالفعل ولا يُوجَد فصله من الفعل؛ صاروا كالكلمة الواحدة، فجازت النسبةُ إليهما لذلك. وهذا أحد ما يدلّ على شدّة امتزاج الفاعل واختلاطه به. قال الشاعر [من الطويل]:

فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا وَشَرُّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنٌ^(١)

ومنهم من قال: «كُنْتَنِي»، فزاد نونَ الوقاية مع ضمير الفاعل، كأنّه حافظ على لفظ «كُنْتُ» فأدخل نون الوقاية، ليسلمَ لفظُ «كُنْتُ» من الكسر، قال الشاعر - أنشده ثعلب [من الطويل]:

وَمَا أَنْتَ كُنْتَنِي وَمَا أَنَا عَاجِنٌ وَشَرُّ الرِّجَالِ الْكُنْتَنِي وَعَاجِنٌ

(١) تقدم بالرقم ١٩.

٨٤٠ - التخرّيج: البيت للأعشى في الدرر ٦/ ٢٨٤؛ وجمع الهوامع ٢/ ١٩٣؛ وليس في ديوانه؛ وبلا

نسبة في أسرار العربية ص ٨٢؛ وتذكرة النحاة ص ٥٣٩؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٢٤.

اللغة: العاجن: المُسِنّ، والمُعْتَمِد على الأرض بجمعه إذا أراد النهوض من كِبَر أو بُذُن.

الإعراب: «وما»: الواو بحسب ما قبلها، و«ما»: حرف نفي. «أنت»: ضمير رفع منفصل في محل

رفع مبتدأ. «كنتني»: خبر مرفوع بالضمّة الظاهرة. «وما أنا عاجن»: تُعرب إعراب «وما أنت

كنتني». «وشرّ»: الواو: حرف استئناف، و«شرّ»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «الرجال»: مضاف

إليه مجرور بالكسرة. «الكنتني»: خبر مرفوع. «وعاجن»: الواو: حرف عطف، و«عاجن»: اسم

معطوف مرفوع.

وقد عاب أبو العباس «كُثْنِيًّا»، وقال: «هو خطأ»، قاعره.

فصل

[النسبة إلى المركب تركيباً إضافياً]

قال صاحب الكتاب: والمضاف على ضربين: مضاف إلى اسم معروف يتناول مسمى على حياله، كـ«ابن الزبير»، و«ابن كراع»، ومنه الكنى كـ«أبي مسلم»، و«أبي بكر»؛ ومضاف إلى ما لا ينفصل في المعنى عن الأول كـ«امرئ القيس»، و«عبد القيس». فالنسب إلى الضرب الأول «زُبَيْرِيٌّ»، و«كَرَاعِيٌّ»، و«مُسْلِمِيٌّ»، و«بَكْرِيٌّ»، وإلى الثاني «عَبْدِيٌّ»، و«مَرْثِيٌّ». قال ذو الرمة [من الوافر]:

٨٤١- وَيَذْهَبُ بَيْنَهَا الْمَرْثِيُّ لَغَوًّا [كَمَا أَلْفَيْتَ بِالْذِيَةِ الْحَوَارِ]

وقد يُصاغ منهما اسم، فينسب إليه كـ«عبدري»، و«عَبْقَسِيٌّ»، و«عَبْشَمِيٌّ».

قال الشارح: اعلم أن القياس في الباب أن تقع النسبة إلى الاسم الأول، لأن الاسم الثاني بمنزلة تمام الاسم، وواقع موقع التنوين، فكانت الإضافة إلى الأول لذلك، فقالوا في «عبد القيس»: «عبدي» وفي «امرئ القيس»: «امري»، و«مَرْثِيٌّ». إن شئت هذا مقتضى القياس، إلا أن يعرض ما يوجب العدول إلى الثاني، وذلك إما للبس يقع،

= جملة «وما أنت كتي»: بحسب الواو، وجملة «وما أنا عاجن» معطوفة، وجملة «وشر الرجال...» استثنائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الكتني» في النسبة إلى «كنت»، وهذا شاذ، وقيل: خطأ.

٨٤١ - التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٣٧٩.

اللغة: المرثي: نسبة إلى امرئ القيس. لغواً: باطلاً. الغيت: أهملت. الدية: ثمن دم القتيل. الحوار: وند الناقة ساعة يولد.

الإعراب: «ويذهب»: الواو: بحسب ما قبلها، و«يذهب»: فعل مضارع مرفوع. «بينها»: ظرف مكان منصوب متعلق بـ «يذهب»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «المرثي»: فاعل مرفوع. «لغواً»: حال منصوبة. «كما»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» عيني على الفتح في محل نصب مفعول مطلق، وهو مضاف، و«ما»: مصدرية. والمصدر المؤول من «ما» والفعل «ألفيت» في محل جر مضاف إليه. «ألفيت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «بالدية»: جار ومجرور متعلقان بـ «ألفي». «الحوار»: مفعول به منصوب، والالف: للإطلاق.

وجملة «يذهب»: بحسب ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «المرثي» نسبة إلى «امرئ القيس»، حيث نسبه إلى الجزء الأول من المركب الإضافي، وهذا جائز.

أو لزيادة بيان يُتوقع، وذلك إذا كان مضافاً إلى آخر من الكُنى، وما جرى مجراها، كقولك في النسب إلى «أبي بكر»: «بَكْرِي» وإلى «أبي مُسْلِم»: «مُسْلِمِي». وقالوا في النسبة إلى رجل يُعرف بابن كُرَاع: «كُرَاعِي»، وإلى ابن دَعْلَج: «دَعْلَجِي». وإنما كان كذلك في «ابن فلان»، و«أبي فلان»؛ لأن الكنى كلها متشابهة في الاسم المضاف ومختلفة في المضاف إليه، وباختلاف الأسماء المضاف إليها يتميز بعض من بعض، كقولك: «أبو زيد»، و«أبو جعفر»، فلو أضفنا إلى الأول، لصارت النسبة إليه كله «أَبَوِي»، فكان لا يتميز بعض من بعض، وكذلك لو نسبنا إلى «الابن»، لوقع اللبس، ولم يتميز، فعدلوا إلى الثاني لذلك، والذي ذكره صاحب الكتاب مذهب الميرد، فإنه كان يقول: ما كان في المضاف يُعرف بالثاني، وكان الثاني معروفاً، فالقياسُ إضافته إلى الثاني، نحو: «ابن الزُبَيْر»، و«ابن كُرَاع». وما كان الثاني منه غير معروف؛ فالقياسُ الإضافة إلى الأول، مثل: «عبدالقيس»، و«امريء القيس»؛ لأن «القيس» ليس بشيء معروف أضيف «عبد» و«امروء» إليه. ويردّ عليه الكنى؛ لأن الثاني غير معروف كـ«أبي مُسْلِم»، و«أبي بكر» ألا ترى أن «مسلمًا»، و«بكرًا» ليسا اسمين معروفين أضيف الأول إليهما، فإنه قد يُكنى الصغير المولود، ولم يكن له ولدٌ، فبان أن القياس النسبة إلى الأول، وإنما عدل إلى الثاني للبس، فأما قول الشاعر [من الوافر]:

ويذهب بينها... إلخ

البيت لذي الرمة يهجو امرأ القيس، وليس الشاعر، بل آخر اسمه ذلك، فرآه جرير بن الخطفي، وهو يُشئى، فقال: هل أغنيك بيت أو بيتين، وأنشأ [من الوافر]:

يَعُدُّ النَّاسِبُونَ إِلَى تَمِيمٍ	بُيُوتَ الْمَجْدِ أَزْبَعَةَ كِبَارِ
يَعُدُّونَ الرُّبَابَ وَآلَ بَكْرٍ	وَعَمْرَائِهِمْ حَنْظَلَةَ الْخِيَارِ
ويذهب بينها المَرْتِي لَغَوًا	كَمَا أَلْغَيْتَ بِالذِّيَةِ الْحَوَارِ

وقد يصوغون من حروف الاسمين ما ينسبون إليه، فقالوا: «عَبْشَمِي» في «عبد شمس»، و«عَبْدَرِي» في «عبدالدار»، و«عَبْقَسِي» في «عبد القيس»، كأنهم أضافوا إلى «عَبْشَم»، و«عَبْدَر»، و«عَبْقَس» وذلك ليس بقياس، وإنما يُسمع ما قالوه، ولا يُقاس عليه لقلته.

فصل

[النسبة إلى الجمع]

قال صاحب الكتاب: وإذا نُسب إلى الجمع، رُدَّ إلى الواحد، كقولك: «مِسْمَعِي»، و«مُهَلَّبِي»، و«فَرَضِي»، و«صَحْفِي»، وأما «الأنصاري»، و«الأنباري»، و«الأغرابي»، فلجزئها مجرى القبائل كـ«أنماري»، و«ضبابي»، و«كلابي». ومنه «المعافري»، و«المدايني».

قال الشارح: إذا نُسب الشيء إلى جمع، فهو على ضربين: أحدهما أن يكون جمعاً صحيحاً مكسراً عليه الواحد، والآخر أن يكون الجمع اسماً لواحد أو لجمع. فما كان من الأول ونسبت إليه من يلزمه ويُمارسه، فالباب أن تنسب إلى واحد، كرجل يلزم المساجد، ويكثر الاستعمال بالفرائض، والنظر في الصُحف، فإذا نسبت إلى شيء من ذلك؛ قيل فيه: «مَسْجِدِي»، و«فَرَضِي»، و«صَحْفِي». تردّها إلى «مَسْجِدٍ»، و«فَرِيضَةٍ»، و«صَحِيفَةٍ». وقالوا: «مِسْمَعِي»، و«مُهَلَّبِي» في النسبة إلى «المَسَامعة»، و«المَهَالِبة»؛ لأنّه جمع، والواحد مِسْمَعِي ومُهَلَّبِي، فحذفت من الواحد ياء النسبة، ثمّ أحدثت ياءً للنسبة غيرها على القاعدة. والمسامعة قومٌ نزلوا البصرة، فنُسبت إليهم المَحَلَّة، ومن المُحدثين المعروفين بها أبو يَعْلَى مُحَمَّد بن شَدَاد بن عيسى المسمعي، كان أحد المتكلمين على مذهب العدل والتوحيد، والواحد من المسامعة «مِسْمَعِي»، بكسر الميم الأولى، منسوب إلى «مِسْمَعٍ»، ومنه قوله [من الطويل]:

٨٤٢- [لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمُغْيِرَةِ أَتْنِي] كَرَزْتُ وَلَمْ أَتُكَلَّ عَنْ الضَّرْبِ مِسْمَعَا
و«المَهَالِبة» جمع «المُهَلَّبِي»، و«المُهَلَّبِي» منسوب إلى المُهَلَّب بن أَبِي صُفْرَةَ أَبِي

٨٤٢ - التخرّيج: البيت للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٦٠/١؛ والكتاب ١٩٣/١؛ وللمرار الأسدي أو لزغبة الباهلي في شرح شواهد الإيضاح ص ١٣٦؛ والمقاصد النحوية ٤٠/٣، ٥٠١؛ ولمالك بن زغبة في خزنة الأدب ٨/١٢٨، ١٢٩؛ والدرر ٥/٢٥٥؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٢٠٢؛ واللمع ص ٢٧١؛ والمقتضب ١/١٤؛ وجمع الهوامع ٩٣/٢.

اللغة: أولى: أول. المغيرة: الخيل تخرج للغارة، وهنا الفرسان. أنكل: أنقص، أرجع من الخوف. مسمع: هو مسمع بن شيان.

المعنى: لقد علم أول من لقيت من المغيرين أنني هزمتهم، ولحقت عميدهم، فلم أترجع عن ضربه بالسيف.

الإعراب: «لقد»: اللام: رابطة لجواب القسم المحذوف، و«قد»: حرف تحقيق. «علمت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «أولى»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «المغيرة»: مضاف إليه مجرور. «أنتي»: حرف مشبّه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «أَنْ». «كررت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. والمصدر المؤول من «أَنْ» وما بعدها سدّ مسدّد مفعولي «علم». «ولم»: الواو: حرف عطف، و«لم»: حرف جزم. «أنكل»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. «عن الضرب»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أنكل». «مسمعا»: مفعول به للمصدر «الضرب».

وجملة القسم المحذوفة: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لقد علمت...»: جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كررت»: في محلّ رفع خبر «أَنْ». وجملة «لم أنكل»: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه قوله: «مِسْمَعَا»، وهو مسمع بن شيان الذي نُسب إليه المسامعة.

المَهَالِبَة، نُسب بنوه إليه، وقالوا في النسب إلى «العَبَلَات»، وهم حيٌّ من قُرَيْش: «عَبْلِي»؛ لأنَّ واحدَه «عَبْلِي»، كأنَّهم نُسبوا إلى أمَّهم عَبْلَةً. وإنَّما اختاروا النسبَ إلى الواحد دون لفظ الجمع، كأنَّهم فرقوا بين ما كان اسمًا لشيء واحد، وبينه إذا لم يُرَدَّ به إلَّا الجمعُ، وساغ لهم ذلك؛ لأنَّ المنسوب مُلَابِسٌ لكلِّ واحد من آحاد ذلك، ولفظُ الواحد أخفُّ، فنُسبوا إليه، لذلك قالوا: «بَنَوِي»، و«أَبْنَاوِي»؛ فأما «بنوي» فمنسوبٌ إلى «أبناء فارس»، وهم الذين استصحبهم سَيْفُ بن ذي يَزَنَ إلى اليَمَن، وأما «الأبْنَاوِي» فمنسوبٌ إلى قبائل سَعْد بن زيد مَناة.

وأما الضرب الثاني، وهو ما كان اسمًا لواحدٍ أو لجمع؛ فإنَّك تنسب إليه على لفظه من غير تغيير، فتقول في «أَنمارٍ»: «أَنمارِي»؛ لأنَّه اسم لواحد. وقالوا في «كِلابٍ»: «كِلابِي»، وقالوا في «الضُّبابِ»: «ضُّبابِي»؛ لأنَّه اسمُ قبيلة. وقالوا «مَعافِرِي»، وهو اسم رجل يُقال له: مَعافِرُ بن مَرُّ أخو تميم. وقالوا: «أَنصارِي»؛ لأنَّ «الأَنصار» اسمُ وقع لجماعتهم، ومن ذلك «مَدائِي»، و«أَنبارِي». و«المَدائِنُ»، و«الأَنبارُ» عَلَمَان على بلَدَيْن معروفَيْن بالعِراق. وتقول في النسب إلى «نَقَرٍ»: «نَقَرِي»، وإلى «رَهْطٍ»: «رَهْطِي»؛ لأنَّه اسمُ للجمع، لا واحدَ له من لفظه. وتقول في النسب إلى نِسْوَةٍ: «نِسْوِي»؛ لأنَّه اسم للجمع. فلو جمعتَ شيئًا من أسماء الجمع، نحو: «أَرَاهُطُ»، و«أَنفَارُ»، و«نِسَاءُ»؛ لقلت في النسب إليه: «رَهْطِي»، و«نَقَرِي»، و«نِسْوِي»؛ لأنَّ قولك: «نَقَرُ»، و«رَهْطُ» جمعٌ لا واحدَ له، وقولك: «أَرَاهُطُ»، و«أَنفَارُ»، و«نِسَاءُ» لها واحد من لفظها، وهو «نفر»، و«رَهْطُ»، و«نِسْوَةٌ». وتقول في النسب إلى «مَحاسِنَ»: «مَحاسِنِي»؛ لأنَّه لا واحد له من لفظه، لأنَّه لا يُقال «مَحْسَنٌ». وعلى هذا تقول في النسب إلى «مَشابِهٍ»، و«مَذاكِيرَ»: «مَشابِهِي»، و«مَذاكِيرِي» لأنَّه لا يقال في واحدهما: «مَشْبَهُ»، ولا «مِذْكَارُ». وتقول في «الأعراب»: «أُغْرَابِي»؛ لأنَّه لا واحد له من لفظه، وليس بتكسير «عَرَبٍ»، إذ ليس معنى العرب معنى الأعراب، فيكونُ تكسيرًا له، لأنَّ العرب من كان من هذا الجِيل من سُكَّانِ البُلدان والبادية، والأعرابُ من كان منهم من سُكَّانِ البادية، فاعرفه.

فصل

[ما شَذَّ في النسبة عن القياس]

قال صاحب الكتاب: ومن المعدولة عن القياس قولهم: «بَدَوِي»، و«بُضْرِي»، و«عُلُوِي»، و«طائِي»، و«سُهْلِي»، و«دُهْرِي»، و«أَمَوِي»، و«ثُقَفِي»، و«بَحْرَانِي»، و«صَنْعَانِي»، و«قُرَشِي»، و«هَذَلِي». قال [من الطويل]:

٨٤٣- هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعُو إِذَا هِيَ فَاخَرَتْ أَبَا هُذَيْلٍ مِّنْ غَطَارِفَةٍ تُجَدِّ

و«فَقَمِيَّ»، و«مُلَحِيَّ»، و«زَبَانِيَّ»، و«عُبْدِيَّ»، و«جُدَمِيَّ»، في «فُقَيْمِ كِنَانَةَ»، و«مُلَيْحِ خُرَاعَةَ»، و«زَبِينَةَ»، و«بَنِي عَيْدَةَ»، و«جَذِيمَةَ»، و«خُرَاسِيَّ»، و«خُرْسِيَّ»، و«نِتَاجَ خَرْفِيَّ»، و«جَلُولِيَّ»، و«خَرْوَرِيَّ» في «جَلُولَاءَ»، و«خَرْوَرَاءَ»، و«بَهْرَانِيَّ»، و«رَوْحَانِيَّ»، في «بَهْرَاءَ»، و«رَوْحَاءَ»، و«خُرَيْبِيَّ»، في «خُرَيْبَةَ»، و«سَلِيمِيَّ»، و«عَمِيرِيَّ»، في «سَلِيمَةَ» مِنَ الْأَزْدِ، وفي «عَمِيرَةَ كَلْبَ»، و«سَلِيقِيَّ» لرجل يكون من أهل السَّلِيقَةِ.

قال الشارح: اعلم أنَّ العرب قد نسبت إلى أشياء، فغيَّروا لفظ المنسوب إليه، فاستعمل ذلك كما استعملته العرب، ولا يُقاس عليه غيره، فما جاء ممَّا لا نعلم مذهب العرب فيه، فهو على غير^(١) القياس، وهذا الشذوذ يجيء على ضروب: منها العدول عن ثقیل إلى ما هو أخفُّ منه، ومنها الفرقُ بين شيئين على لفظ واحد، ومنها التشبيه بشيء في معناه. فمن ذلك قولهم في النسبة إلى البادية: «بَدَوِيَّ»، والقياس: «بادِيَّ» أو «بَادَوِيَّ» على حدِّ «قَاضٍ»، و«قَاضِيَّةً»، و«غَارَ»، و«غَازِيَّةً»، كأنَّهم بنوا من لفظه اسمًا على «فَعَلٍ» حملوه على ضده، وهو الحَضَرُ، فقالوا: «بَدَوِيَّ» كما قالوا: «حَضَرِيَّ». وقالوا: «بِضْرِيَّ» بكسر الباء، والقياس فتحُّها، وذلك لأنَّ البَصْرَةَ سُمِّيت بهذا الاسم لحجارةٍ بيضٍ في المِرْبَدِ، يُتخذ منها الجِصُّ، يُقال لها بَصْرَةٌ وَيَصْرٌ، فنسبوا إلى معناه. وقالوا في النسب إلى العالية: «عُلُوِيَّ»، والعالية مواضعٌ في بلاد العرب، وهي

= اللغة: فاخرت: عارضت بالفخر. الغطارفة: جمع غطريف وهو السيّد الشريف. والنجد: جمع النَّجْدِ والنَّجِيد، وهو الشجاع الماضي فيما يُعجِز غيره. المعنى: هي امرأة من هذيل يكفها أن تنتسب لأبيها الهذلي، لتكون قد غلبت من تعارضه بالفخر، فقومها سادة شرفاء، وشجعان لا يبارون. الإعراب: «هذيلِيَّةً»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي، مرفوع بالضمّة. «تدعو»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الواو، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «إذا»: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ«تدعو». «هي»: ضمير منفصل مبني في محل رفع فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور تقديره «إذا فاخرت هي فاخرت». «فاخرت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للثأيت، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «أبًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «هذليًا»: صفة منصوبة بالفتحة. «من غطارفة»: جار ومجرور متعلقان بـ«هذليًا». «نجد»: صفة مجرورة بالكسرة.

وجملة «هي هذيلية»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تدعو»: في محلّ رفع صفة لـ «هذيلية». وجملة «فاخرت» المحذوفة: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «فاخرت» الثانية: تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هذليًا» حيث عدل عن القياس، في النسبة إلى «هذيل»، الذي يستوجب قوله «هذيليًا».

(١) في الطبعيتين: «على القياس»، وهذا خطأ.

الحجاز، وما والاها، كأنهم بنوه على «فُعَلٍ»، ونسبوا إليه حملاً على ضده، وهو السُّفْلُ.

وقالوا: «طَائِيٌّ» وهو شاذٌ أيضاً، والقياس «طَيْئِيٌّ»، فحذفوا إحدى الياءين على حدّ حذفها في «أُسَيْدٌ»، و«أُسَيْدِيٌّ»، ثمّ أبدلوا من الياء ألفاً، كما قالوا: «آيَةٌ» وهو عند سيبويه «فَعْلَةٌ».

وقالوا: «داوِيٌّ» في النسبة إلى «دَوٍّ»، فقلّبوا الياء والواو ألفاً لانفتاح ما قبلهما، وإن كانتا ساكنتين.

وقالوا: «سَهْلِيٌّ»، و«دُهْرِيٌّ»، فالسُّهْلِيّ منسوب إلى السَّهْل الذي هو خلاف الحَزْن. وإذا نسبوا إلى رجل اسمه سَهْلٌ قالوا: «سَهْلِيٌّ» بالفتح، كأنهم أرادوا الفرق بينهما، وأمّا الدَّهْرُ، فإذا نسبوا إليه رجلاً قد أتى عليه الدَّهْرُ، وطال عُمُرُهُ؛ قالوا: «دُهْرِيٌّ». وإذا كان رجلاً يقول بقدّم الدهر، ولا يؤمن بالمعاد؛ قالوا: «دُهْرِيٌّ» بالفتح، فصلوا بينهما بذلك.

وقالوا في النسب إلى «أُمِيَّةَ»: «أُمَوِيٌّ» بالضمّ، وهو القياس، ومن العرب من يقول: «أُمَوِيٌّ» بفتح الهمزة، كأنه رده إلى المكبر؛ لأنّ «أُمِيَّةَ» تصغير «أُمَةٍ»، وأصل «أُمَةٍ» «أُمَوَةٌ» فحذفت اللام تخفيفاً. وستقف عليه في التصريف إن شاء الله تعالى.

وقالوا: «ثَقَفِيٌّ» في النسبة إلى «ثَقِيفٍ»، وهو أبو قبيلةٍ من هَوَازِنَ، وهو شاذٌ عند سيبويه^(١)، والقياس: «ثَقِيفِيٌّ»، وهو لغة قوم من العرب بتهامة وما يقرب منها، وقد كثر ذلك عنهم حتى كاد يكون قياساً.

وقالوا: «هُذَلِيٌّ» في النسب إلى «هُذَيْلٍ»، وهو حيٌّ من مُضَرَ بن مُذَرِّكَةَ بن إلياس، وقوله [من الطويل]:

هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعُو... إلخ

الشاهد فيه قوله: «هُذَيْلِيَّةٌ» في النسبة إلى «هُذَيْلٍ» أنشده شاهداً على صحة الاستعمال، والقياس عند سيبويه^(٢): «هُذَيْلِيٌّ». ومنه قوله: «هُذَيْلِيَّةٌ».

وقالوا: «قُرَشِيٌّ»، والقياس: «قُرَيْشِيٌّ» نحو قوله [من الطويل]:

٨٤٤- بِكُلِّ قُرَيْشِيٍّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ سَرِيعٌ إِلَى دَاعِيِ النَّدَى وَالتَّكْرُمِ

(١) الكتاب ٣/ ٣٣٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٣٥.

٨٤٤- التخرّيج: البيت بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٢٥؛ والكتاب ٣/ ٣٣٧؛ ولسان العرب ٦/

٣٣٦ (قريش)؛ واللمع ص ٢٨٧.

وقالوا: «فُقَمَيَّ» في «فُقَيْمٍ»، وفقيم حيٍّ من كِنَانَةٍ، وهم نَسَاءُ الشهور^(١)، وفي «مُلَيْح خُزَاعَةٍ»: «مُلَحِيَّ». وقولنا: «فُقَيْمُ كِنَانَةٍ»؛ لأنَّ في بني تميم فُقَيْمَ بن جَرِير بن دارم، والنسبة إليه «فُقَيْمِيَّ»، وقولنا: «مُلَيْحُ خُزَاعَةٍ»؛ لأنَّ فيهم مُلَيْحَ بن الهُون، والنسبة إليه: «مُلَيْحِيَّ».

وقالوا في «سُلَيْمٍ»: «سُلَمِيَّ»، وفي «خُثَيْمٍ»: «خُثَمِيَّ»، والداعي إلى هذا الشذوذ طلبُ الخَفَةِ؛ لاجتماع الأياء مع الكسرة وياءِ النسب.

ومن الشاذَّ قولهم: «بَحْرَانِيَّ» في النسب إلى «البَحْرَيْنِ»، و«صَنْعَانِيَّ» في النسب إلى «صَنْعَاءَ»؛ فأما بَحْرَانِيَّ فشاذٌّ، والقياس: «بَحْرِيَّ»، تحذف علامة التثنية في النسبة، كما تحذف تاء التأنيث، لكنهم كرهوا اللَّبْسَ، ففرقوا بين النسب إلى «البَحْر» لأنَّ النسبة إليه «بَحْرِيَّ»، وبين ما يُنسَب إلى «البَحْرَيْنِ»، و«البَحْرَيْنِ»: موضعٌ بعينه، والذي يقول: «بَحْرَانِيَّ» نسبه إلى «فَعْلَانِ»، كأنَّهم سَمَّوْا به على مثال «سَعْدَانِ»، و«سَكْرَانِ»، فنسبوا إليه للفرق.

وأما «صَنْعَانِيَّ» في النسب إلى «صَنْعَاءَ»، فمثلُه «بَهْرَانِيَّ» في النسب إلى «بَهْرَاءَ»، وهي قبيلة من قُضَاعَةٍ، فهو شاذٌّ، والقياس: «صَنْعَاوِيَّ»، و«بَهْرَاوِيَّ»، ومن العرب من يقوله، ووجهه أنَّهم أبدلوا من الهمزة النون، لأنَّ الألف والنون يجريان مجرى أَلْفِي التأنيث، وقالوا أيضًا في النسب إلى «رَوْحَاءَ»، وهو بلد: «رَوْحَانِيَّ»، والقياس: «رَوْحَاوِيَّ»، وهو أكثرُ استعمالاً.

= اللغة: قريشي: رجل من قريش؛ والأشهر: قرشي. الندى: السخاء من أُنْدَى وتندَى إذا تسخَّى وتفضَّل.

المعنى: أغدو مع كلِّ قريشي ذي وقار، كريم جواد يليبي من يدعوه مسرعاً.
الإعراب: «بكلِّ»: الباء: حرف جر، «كلِّ»: اسم مجرور بحرف الجر، متعلِّقان بالفعل (أغدو) في بيت سابق. «قريشي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «عليه»: جار ومجرور متعلِّقان بخبر مقدَّم.
«مهابة»: مبتدأ مؤخَّر مرفوع بالضمَّة. «سريع»: صفة لـ«قريشي» مجرورة بالكسرة. «إلى داعي»: جار ومجرور متعلِّقان بـ«سريع». «الندى»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدَّرة على الألف. «والتكرَّم»: الواو: للعطف، «التكرَّم»: معطوف على مجرور، مجرور مثله بالكسرة.
وجملة «عليه مهابة»: في محلِّ جرٍّ صفة لـ«قريشي».

والشاهد فيه قوله: «قريشي» حيث أجراه في النسب على أصله دون أن يحذف ياءه، وهو القياس، والحذف أكثر شيوعاً مع شذوذه، فالعرب تقول: هذلي، نسبة إلى هذيل، وثقفي، نسبة إلى ثقيف، وقرشي نسبة إلى قريش.

(١) كان العرب «إذا صدروا عن منى، يقوم رجل منهم من كنانة، فيقول: أنا الذي لا أعاب ولا أجاب ولا يردُّ لي قضاء، فيقولون: صدقت! أنسبنا شهراً، أي: أخزُ عَنَّا حُرْمَةَ الْمُحَرَّم، واجعلها في صَفَرٍ، وأجلُّ الْمُحَرَّم، لأنهم كانوا يكرهون أن يتوالى عليهم ثلاثة أشهر حُرْم لا يُغيرون فيها؛ لأنَّ معاشهم كان من الغارة، فيَجَلُّ لهم الْمُحَرَّم». (لسان العرب ١٦٧/١ (نساء)).

وقالوا في النسبة إلى «زَبِينَةَ»، وهي قبيلة من بَاهِلَةَ: «زَبَانِيَّ»، والقياس: «زَبِينِيَّ»، وتحتمل هذه الألف أمرين: أحدهما أنه لما كان القياس حذف الياء مع تاء التانيث؛ توهموا سقوطها، وفتحوا الباء، ثم قلبوا الياء أَلِفًا للفتحة قبلها على حدّ «طائيّ»، فصار «زَبَانِيًّا». والأمر الثاني أنهم قالوا: «زَبْنِيَّ» على القياس، ثم أشبعوا فتحة الياء، فنشأت الألف بعدها على حدّ «بَيْنَا» من قولهم: «بَيْنَا زيدٌ قائمٌ أقبلَ عَمْرُو». ومنه بيتُ الكتاب [من الوافر]:

بَيْنَا نَحْنُ نَزْفُ بِهِ أَتَانَا مُعَلَّقَ وَفُضَّةٍ وَزِنَادٍ رَاعٍ^(١)

ومنه قولهم: «آمِينَ» في لغةٍ من مَدٍّ، إنما هو «آمِينَ»، زيدت الألف إشباعًا للفتحة، وهو كثير.

ومن ذلك: «عُبْدِيَّ»، و«جُدَمِيَّ» في بني «عَبِيدَةَ»، و«جَذِيمَةَ». وبنو عبيدة حيٌّ من عَدِيٍّ، وجذيمةٌ من عبد القَيْسِ، والقياسُ عندي: «عَبْدِيَّ» و«جَذَمِيَّ» بفتح العين والجيم، كما تقول في «حَنِيفَةَ»: «حَنْفِيَّ»، لكنهم ضمّوا كأنهم راموا الفرق بينه وبين غيره ممّن اسمه عَبِيدَةُ، وجَذِيمَةُ. والذي يقول: «عُبْدِيَّ»، و«جُدَمِيَّ» بالضم قليل، كأنهم صغروه، والكثير الفتح.

وقالوا في النسب إلى خُرَاسَانَ: «خُرَاسَانِيَّ»، وهو القياس. وقالوا: «خُرَاسِيَّ»، و«خُرُسِيَّ»، وهو خارج عن القياس، فمن قال «خُرَاسِيَّ»، شبه الألف والنون في آخره بزيادة التثنية، أو بتاء التانيث فحذفهما، ومن قال: «خُرُسِيَّ»، فإنه حذف الزوائد أجمع، وبناء على «فُعْلٍ»؛ لأنه أحد الأبنية، ولم يغيّر الضمة من أوله، والقائد الذي يُنسب إليه «الخُرُسِيَّ» من هذا منسوبٌ إلى «خُرَاسَانَ».

وقالوا: «نِتَاجُ خَرْفِيَّ» إذا نُتِجَ زَمَنُ الخريف، والشذوذ فيه كالشذوذ في «ثَقَفِيَّ»، و«هُذَلِيَّ». وقد قالوا أيضًا: «خَرْفِيَّ» بسكون الراء، وهو أكثرُ في الكلام من «خَرْفِيَّ». و«خَرْفِيَّ». و«خَرْفِيَّ» هو القياس. ومن قال: «خَرْفِيَّ» بالسكون، فإنه نسب إلى المصدر، وهو الخَرْفُ من قولك: «خَرَفْتُ الرُّطْبَ» إذا اجتنيته في هذا الزمان، والمصادر تُستعمل بمعنى الفاعلين، كقولهم: «رَجُلٌ عَدْلٌ»، و«مَاءٌ غَوْرٌ»، والمراد: عادلٌ، وغائرٌ، كأنه جعل نفسَ الزمانَ خارفًا، لأنه يكون فيه، وكذلك كلُّ ما يُنسب إلى الخريف، كقولنا: «مَطَرٌ خَرْفِيَّ»، و«فَاكُهُةٌ خَرْفِيَّةٌ».

وقالوا: «جَلُولِيَّ»، و«خَرُورِيَّ» في النسب إلى «جَلُولَاءَ» قريةٍ بناحية فارسَ، و«خَرُورَاءَ» وهو الموضع الذي كان فيه القتال بين عليٍّ عليه السَّلام والشُّراة، فنُسب

الشراة إلى هذا الموضع الذي كان فيه القتال، ف قيل لهم: «حرورية»، والواحد حروري، والقياس: «حروراوي»، و«جلولاوي»، لأن ما كان في آخره ألف ممدودة لا تُحذف في النسب، كقولنا: «حَمَراوي»، و«سَمَراوي»، وما أشبه ذلك، غير أنهم أسقطوا ألفي التأنيث لطول الاسم، فشبهوهما بتاء التأنيث.

وقالوا: «خُرَيْبِي» في النسب إلى «خُرَيْبَةَ»، وهي قبيلة، والقياس: «خُرَيْبِي»، وقالوا: «سَلِيمِي»، و«عَمِيرِي» في «سَلِيمَةَ» من الأزد، و«عَمِيرَةَ كُلْبٍ»، و«سَلِيمِي» للذي يتكلم بطنه مغرباً، وقد جاء أيضاً: «رِمَاحُ رُدَيْنَةَ»، وهي منسوبة إلى «رُدَيْنَةَ»، وهي زوجة سَمَهَرٍ، كانا يُقومان الرماح، وهذا الشذوذ خلاف «ثَقَفِي»، و«هَذَلِي»؛ لأن هناك حذفت الياء، والدليل يقتضي إثباتها، وههنا أثبت الياء، والدليل يقتضي حذفها. ووجهه أنه حُمِلَ كل واحد منهما على الآخر تشبيهاً.

وقد جاء عنهم من الشاذ أكثر مما ذكر. قالوا في النسب إلى «الأفقي»: «أَفَقِي» بالفتح، لأن «فُعْلاً»، و«فَعْلًا» يجتمعان كثيراً ك«عُجَم»، و«عَجَم»، و«عُرْب»، و«عَرَبٍ». وقد قالوا: «أَفَقِي» بالضم في الهمزة وسكون الفاء، وهو قياس؛ لأن «فُعْلاً» يجوز أن يسكن ثانيه قياساً مطّرداً.

وقال بعضهم: «إِبْلُ حَمَضِيَّة» بفتح الميم، وذلك إذا أكلت الحَمْضَ، و«حَمْضِيَّة» أجود. قال المبرد: يُقال: حَمْضٌ وَحَمْضٌ، فإن صح ما قال؛ فيكون «حَمْضِيَّة» قياساً. وقالوا في «بني الحُبْلَى» وهم حيٌّ من الأنصار: «حُبْلِي» كأنهم فتحوا الباء للفرق بينهم وبين غيرهم، وإنما سُمُوا بني الحُبْلَى لكبر بطنه.

وقالوا في النسب إلى «الشَّتَاء»: «شَتَوِي»، كأنهم نسبوا إلى «شَتَوَةَ»، وقيل: إن «شَتَاء» جمع «شَتَوَةَ» ك«قُضْعَةٍ»، و«قِصَاع»، و«صَحْفَةٍ»، و«صِحَافٍ»، وأنت إذا نسبت إلى جمع؛ رددته إلى واحده، فعلى هذا يكون قياساً.

وقالوا في الطويل الجُمَّة، وهو الشَّعْر: «جَمَانِي»، وفي الطويل اللُّخِيَّة: «لِخْيَانِي». ولو كانت «لِخِيَّة» اسم بلد أو رجل؛ لم يُقَل فيه إلا: «لِخْيِي» عند سيويهِ، وعند يونس: «لِخْوِي»، وقالوا في الغليظ الرَّقَبَةُ: «رَقَبَانِي»، زادوا الألف والنون للمبالغة دلالة على هذا المعنى، وهو خارج عن قياس النسبة، ولذلك لا يُستعمل إلا فيما استعملته العرب، ولو نسبت إلى نفس الرَّقَبَةِ، لم تقل فيه إلا «رَقَبِي».

واعلم أن هذه الأسماء التي ذكرنا شذوذها، إذا نسبت إليها في غير هذا الموضع الذي شذت فيه، أجريتها على القياس، ولم تستعمل فيه الشذوذ، كرجل سَمِيَّتِه بـ«رَيْبِيَّة»، فإنك تقول فيه: «زَيْبِي»، ولم يجز فيه «زَيْبَانِي»؛ لأنهم تكلموا بالشذوذ في اسم القبيلة التي يُقال لها: «رَيْبِيَّة»، وكذلك إذا كان اسمه ذَهْرًا؛ لم يجز في النسب إليه إلا

«ذَهْرِيَّ»، بفتح الدال، لأنَّ «ذُهْرِيًّا»، بضَمِّ الدهر، إِنَّمَا تَكَلَّمُوا بِهِ فِي الرَّجُلِ الَّذِي يَطُولُ عُمُرُهُ، وَتَمْضِي عَلَيْهِ الدَّهْوَرُ، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا.

فصل

[بناء على «فَعَالٍ» و«فَاعِلٍ» ما فيه معنى النسب من غير إلحاق اليائين]

قال صاحب الكتاب: وقد يُبْنَى عَلَى «فَعَالٍ»، و«فَاعِلٍ» ما فيه معنى النسب من غير إلحاق اليائين، كقولهم: «بَنَاتٌ»، و«عَوَاجٌ»، و«ثَوَابٌ»، و«جَمَالٌ»، و«لَابِنٌ»، و«تَامِرٌ»، و«دَارِعٌ»، و«نَابِلٌ». والفرق بينهما أَنَّ «فَعَالًا» لَذِي صَنْعَةٍ يَزُولُهَا وَيُدِيمُهَا، وَعَلَيْهِ أَسْمَاءُ الْمُحْتَرَفِينَ، و«فَاعِلٌ» لِمَنْ يَلْبِسُ الشَّيْءَ فِي الْجُمْلَةِ. وقال الخليل^(١): إِنَّمَا قَالُوا: «عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ» أَي: ذَاتَ رِضَى، و«رَجُلٌ طَاعِمٌ كَاسٍ» عَلَى ذَا.

قال الشارح: اعلم أَنَّهُمْ قَدْ نَسَبُوا عَلَى غَيْرِ الْمَنْهَاجِ الْمَذْكُورِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَأْتُوا بِبَاءِ النِّسْبَةِ، لَكِنَّهُمْ يَبْنُونَ بِنَاءً يَدُلُّ عَلَى نَحْوِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ بَاءُ النِّسْبَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ لِصَاحِبِ الْبُتُوتِ وَهِيَ الْأَكْسِيَّةِ، وَاحِدُهَا بَتٌّ: «بَنَاتٌ»، وَلِصَاحِبِ الثِّيَابِ: «ثَوَابٌ»، وَلِصَاحِبِ الْبَزِّ: «بَزَارٌ»، وَلِصَاحِبِ الْعَاجِ: «عَوَاجٌ»، وَلِصَاحِبِ الْجَمَالِ الَّتِي يُنْقَلُ عَلَيْهَا: «جَمَالٌ»، وَلِصَاحِبِ الْحَمِيرِ الَّتِي يَنْقَلُ عَلَيْهَا: «حَمَارٌ»، وَلِلصَّيْرِفِيِّ: «صَرَافٌ»، وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى، كـ«الْعَطَّارِ»، وَ«النَّقَّاشِ». وَهَذَا النَّحْوُ إِنَّمَا يُغْمَلُونَهُ فِيمَا كَانَ صَنْعَةً وَمُعَالَجَةً، لِتَكْثِيرِ الْفِعْلِ، إِذْ صَاحِبُ الصَّنْعَةِ مُدَاوِمٌ لِصَنْعَتِهِ، فَجُعِلَ لَهُ الْبِنَاءُ الدَّالُّ عَلَى التَّكْثِيرِ، وَهُوَ «فَعَالٌ»، بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّ التَّضْعِيفَ لِلتَّكْثِيرِ.

وما كَانَ مِنْ هَذَا ذَا شَيْءٍ، وَلَيْسَ بِصَنْعَةٍ يُعَالَجُهَا، أَتُوا بِهَا عَلَى «فَاعِلٍ»، وَذَلِكَ لِأَنَّ «فَاعِلًا» هُوَ الْأَصْلُ، وَإِنَّمَا يُعَدَّلُ عَنْهُ إِلَى «فَعَالٍ» لِلْمُبَالَغَةِ؛ فَإِذَا لَمْ تُرَدِّ الْمُبَالَغَةُ؛ جِيءَ بِهِ عَلَى الْأَصْلِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَكْثِيرٌ. قَالُوا لِذِي الدُّرْعِ: «دَارِعٌ»، وَلِذِي الثُّبُلِ: «نَابِلٌ»، وَلِذِي الثُّشَابِ: «نَاشِبٌ»، وَلِذِي اللَّبَنِ وَالتَّمْرِ: «لَابِنٌ»، وَ«تَامِرٌ». قَالَ الْحُطَيْئَةُ [مِنْ مَجْزُوءِ الْكَامِلِ]

٨٤٥- وَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَا بِنَ بِالصَّيْفِ تَامِرُ

(١) الكتاب ٣/ ٣٨٢.

٨٤٥ - التخریج: البيت للحطیئة فی دیوانه ص ٣٣؛ وأدب الكاتب ص ٣٢٧؛ والخصائص ٣/ ٢٨٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣٠؛ والكتاب ٣/ ٣٨١؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٧٤ (لبن)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٧٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨١. اللغة: غَرَّ: خدع. لابن وتامر: صاحب لبن وتامر.

الإعراب: «ووغررتني»: الواو: بحسب ما قبلها، «وغررتني»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محل نصب مفعول به. «وزعمت»: الواو: حرف عطف، =

أي: ذو لبنين، وذو تمر. وقالوا لذي السِّلَاح: «سَالِحٌ»، ولصاحب الفرس، «فارسٌ». و«فَاعِلٌ» ههنا ليس بجارٍ على الفعل، إنما هو اسمٌ صِيغَ لذي الشيء، ألا ترى أنك لا تقول: «درع يدرع»، ولا «لبن يلبن».

وقالوا لصاحب الثُّغْل: «نَاعِلٌ» ولصاحب الحِذَاء: «جَاذٍ»، ولصاحب اللُّخْم: «لَاخِمٌ»، ولصاحب الشُّخْم: «شَاخِمٌ». وإن كان شيءٌ من هذه الأشياء صنعةً ومَعَاشًا يُدَاوِمُهَا صاحبُها؛ نُسِبَ على «فَعَالٍ»، فيقال لمن يبيع اللبن والتمر: «لَبَّانٌ»، و«تَمَّارٌ»، ولمن يرمي بالنَّبْل: «نَبَّالٌ». قال امرؤ القيس [من الطويل]:

٨٤٦- وليس بذِي زُمَحٍ فَيَطْعَنُنِي بِهِ وليس بذِي سَيْفٍ وليس بنَبَّالٍ
وربما جمعوا اللفظَيْن في شيء واحد، قالوا: «رَجُلٌ سَائِفٌ، وَسَيْفٌ»، وقالوا: «رَجُلٌ

= «زَعَمْتُ»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلِّ رفع فاعل. «أَنْكُ»: حرف مشبَّه بالفعل، والكاف: ضمير في محلِّ نصب اسم «إِنَّ». «الابن»: خبر «أَنْ» مرفوع. «بِالصَّيْفِ»: جار ومجرور متعلقان بـ«الابن». «تَامَرٌ»: خبر ثانٍ لـ«أَنْ».

وجملة «غررتني»: بحسب ما قبلها. وجملة «زعمت»: معطوفة على سابقتها. والمصدر المؤول من «أَنْ» وما دخلت عليه في محلِّ نصب مفعول به لـ«زعم».

والشاهد فيه قوله: «الابن» و«تَامَرٌ» حيث استغنى عن ياء النسب بصوغ الفاعل بمعنى «صاحب لبن» و«صاحب تمر».

٨٤٦- التخریج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٢١/٣؛ وشرح شواهد المغني ٣٤١/١؛ والكتاب ٣٨٣/٢؛ ولسان العرب ٦٤٢/١١ (نبل)؛ والمقاصد النحوية ٥٤٠/٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٧٤٥/٣؛ ومغني اللبيب ١١١/١؛ والمقتضب ١٦٢/٣.

الإعراب: «وليس»: الواو: بحسب ما قبلها، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «بذِي»: الباء حرف جر زائد، «ذِي»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر «ليس»، وهو مضاف. «رمح»: مضاف إليه مجرور. «فیطعنني»: الفاء السببية: حرف عطف «یطعنني»: فعل مضارع منصوب بـ«أَنْ» مضمرة، والنون الثانية للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محلِّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». والمصدر المؤول من «أَنْ» وما بعدها معطوف على مصدر منتزع من الكلام السابق. «به»: جار ومجرور متعلقان بـ«یطعن». «وليس»: الواو: حرف عطف، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص واسمه ضمير مستتر تقديره: «هو». «بذِي»: الباء حرف جر زائد، و«ذِي»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر «ليس»، وهو مضاف. «سيف»: مضاف إليه مجرور. «وليس»: حرف عطف، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: «هو». «بنَبَّالٍ»: الباء حرف جر زائد، «نَبَّالٌ»: اسم مجرور لفظاً، منصوب محلاً على أنه خبر «ليس».

وجملة «ليس بذِي رمح»: بحسب ما قبلها. وجملة «یطعنني»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «ليس بذِي سيف» معطوفة على الجملة الأولى. وجملة «ليس بنَبَّالٍ»: معطوفة على الجملة الأولى أيضاً.

والشاهد فيه قوله: «نَبَّالٌ» حيث بناه على «فَعَالٍ»، والقياس «نَابِلٌ» أي: ذو نبل، ولكنه أجراه مجرى صاحب الصفة، كما قيل: بَغَالٌ وسَيْفٌ.

تارِس، وتَرَس، أي: معه تُرْس. وقالوا: هو ملازم، فأجروه مجرى الصنعة والعلاج.

وقالوا: «هَمْ ناصِب»، أي: ذو نَصَب، وليس على الفعل، فهو كالدارع، والناشب، وقالوا: «رجلٌ كاس»، أي: ذو كُسوة، و«طاعم»، أي: ذو طَعْم، أي: آكل، وهو ممَّا يَدَمُّ به، أي ليس له فضل، غيرَ أَنه يأكل ويشرب. قال الحُطَيْيَّة [مَنْ البسيط]:

٨٤٧- دَعِ المَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا واقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي
ومن ذلك قولهم: «حائضٌ»، و«طالق»، و«طامثٌ»، أي: ذات حَيْضٍ وطلاقٍ
وطَمْثٍ في أصحِّ الأقوال.

فأما قوله تعالى: ﴿عِشَّةً رَاضِيَةً﴾^(١) فقد قال الخليل: إنه من قبيل النسب، إلا أَنَّهُ يُشْكِلُ عليه دخولُ التاء، لأنَّهم قالوا: إِنَّمَا سَقَطَتِ التاءُ من «حائضٍ»، و«طالقٍ»؛ لأنَّه ليس بجارٍ على الفعل، وقد ذكروا أَنَّ «عِشَّةً رَاضِيَةً» لم تجرِ على الفعل لأنَّ العِشَّةَ مَرَضِيَّةٌ، وفعلُها «رَضِيْتُ»، فحملوها على أَنَّها ذات رِضَى من أهلها بها، ثم أُثْبِتَتِ الهاءُ فيها، فيجوز أن تكون الهاءُ للمبالغة على حدِّها في «عَلَامَةٍ»، و«نَسَابَةٍ».

وهذا القبيل، وإن كان كثيرًا واسعًا، فليس بقياس، بل يُتَّبَعُ فيه ما قالوه، ولا يُتَجَاوَزُ، فلا يُقال لبائع البُرِّ: «بَرَّازٌ»، ولا لصاحب الفَاكِهَةِ: «فَكَّاءٌ»، ولا لصاحب الشَّعِيرِ: «شَعَّارٌ»، ولا لبائع الدَّقِيقِ: «دَقَّاقٌ»، وإنَّما يُقال: «دَقِيقِيٌّ»، وقد قيل: «دَقَّاقٌ». ومثل ذلك «الكِساِيُّ» نسبٌ على قياس النسب، والفَرَّاء على قياس «البَرَّاز» و«العَطَّار».

٨٤٧- التخرُّج: البيت للحطِيئة في ديوانه ص ١٠٨؛ والأزهية ص ١٧٥؛ والأغاني ١٥٥/٢؛ وخزانة الأدب ٢٩٩/٦؛ وشرح شواهد الشافِية ص ١٢٠؛ وشرح شواهد المغني ٩١٦/٢؛ والشعر والشعراء ص ٣٣٤؛ ولسان العرب ١٠٨/١٠ (ذرق)، ٣٦٤/١٢ (طعم)، ٢٢٤/١٥ (كسا)؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٤١٨؛ وخزانة الأدب ١١٥/٥؛ وشرح شافِية ابن الحاجب ٨٨/٢.

اللغة: البغية: الطلب. الطاعم والكاسي: أي صاحب طعام وكسوة.

المعنى: اترك مكارم الأخلاق فلست أهلاً لها، واجلس في دارك كالعاجز يأتيك الطعام والكساء.

الإعراب: «دع»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت»: «المكارم»: مفعول به منصوب بالفتحة، «لا»: ناهية جازمة، «ترحاً»: فعل مضارع مجزوم بـ«لا»، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: «أنت»: «لبغيتها»: جار ومجرور متعلقان بـ«ترحل»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل في محلٍّ جرٍّ بالإضافة. «واقعد»: الواو: حرف عطف، «اقعد»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». «فإنك»: الفاء: استئنافية، «إنك»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير في محلٍّ نصب اسم «إن». «أنت»: حرف فصل. «الطاعم»: خبر «إن» مرفوع. «الكاسي»: خبر «إن» مرفوع.

وجملة «دع المكارم»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «لا ترحل»: تفسيرية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «اقعد»: معطوفة على «دع». وجملة «إنك الطاعم الكاسي»: استئنافية لا محلَّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «الطاعم الكاسي» حيث استغنى عن ياء النسب بصوغ الفاعل بمعنى «صاحب طعام» و«صاحب كساء».

فهرس المحتويات

٣	أسماء الأفعال والأصوات
٣	فصل نوعا أسماء الأفعال
١٠	اسم الفعل غير المتعدي
١٨	أسماء الفعل التي هي أسماء أخبار
٢٦	فصل أوجه زويد
٢٩	فصل أحكام هلم
٣٢	فصل أحكام ها
٣٦	فصل أحكام حيهل
٤٠	استعمال حي وهلا اسمي فعل
٤١	فصل أحكام بله
٤٥	فصل أوجه فعال
٥٠	فعال التي بمعنى المصدر
٥٥	فعال المعدولة عن الصفة
٥٧	فعال في غير النداء
٦٥	فعال المعدولة عن فاعلة في الأعلام
٧٠	فصل بناء فعال وإعرابها
٧٢	فصل أحكام هيهات
٧٦	فصل معنى شتان
٧٨	فصل أحكام أف
٧٩	فصل أقسام أسماء الأفعال من حيث التعريف والتكثير
٨٥	فصل أسماء الأفعال المتصلة بكاف الخطاب
٨٧	فصل أسماء الأصوات
١٠٤	الظروف
١٠٤	فصل ظروف الغايات
١٠٧	بناء ظروف الغايات وإعرابها

١١٣	فصل أحكام حيث
١١٦	فصل أحكام منذ
١٢٠	فصل أحكام إذ وإذا
١٢٧	فصل لدى ولغاتها
١٣١	فصل الآن، ومتى، وأين، وأَيَّانَ ولَمَّا
١٣٦	أَمْس
١٣٧	قَطَّ وعوض
١٣٩	فصل كيف
١٤٣	المركبات
١٤٣	فصل نوعا المركبات
١٤٤	فصل الفرق بين ضربي المركبات
١٤٥	فصل حكم الأعداد المركبة
١٤٧	فصل معاني الألفاظ المركبة
١٥٤	فصل لغات خازِ بازِ
١٥٥	معاني خازِ بازِ
١٥٨	فصل أصل بادي بدى وبادي بدا ومعناها
١٦٠	فصل معنى أيدي سبا
١٦٢	فصل لغتا معديكرب
١٦٥	الكنائيات
١٦٥	فصل تعدادها
١٦٧	فصل كم الاستفهامية وكم الخبرية
١٦٨	فصل إعراب كم
١٧٠	فصل حذف مُمَيِّز كم الاستفهامية
١٧١	فصل مُمَيِّز كم الاستفهامية
١٧٢	فصل الفصل بين كم الخبرية وبين مُمَيِّزها
١٧٧	فصل عودة الضمير على كم
١٧٨	فصل أوجه إعراب الاسم بعد كم في قول للفرزدق
١٧٩	فصل إضافة كم الخبرية إلى ما بعدها
١٨٠	فصل كَأَيَّنَ ولغاتُها
١٨٣	فصل كَيْتَ وَدَيْتَ: استعمالهما ولغاتهما
١٨٥	ومن أصناف الاسم المثني

١٨٥	فصل تعريفه
١٩٤	سقوط نون المثنى بالإضافة وألفه بملاقاة ساكن
١٩٦	فصل تشنية المقصور
٢٠٠	فصل تشنية الممدود
٢٠٣	فصل تشنية المحذوف لأمه
٢٠٧	فصل تشنية الجمع
٢٠٩	فصل جعل المثنى على لفظ الجمع
٢١٣	ومن أصناف الاسم المجموع
٢١٣	فصل نوعاه
٢٢٤	فصل جمع القلة وجمع الكثرة
٢٢٦	فصل إعراب جمع المذكر السالم بالحركات في بعض اللغات
٢٣١	فصل أوزان جمع الاسم الثلاثي المجرد
٢٤٤	فصل أوزان جمع الثلاثي المجرد الذي لحقته تاء التأنيث
٢٤٩	فصل جمع الصفات
٢٥٦	فصل جمع المؤنث الثلاثي الساكن الوسط المنتهي بالتاء
٢٥٩	جمع المؤنث الثلاثي الساكن الوسط المعتل المنتهي بالتاء
٢٦١	فصل جمع المؤنث الساكن الوسط غير المنتهي بالتاء
٢٦٤	فصل حكم المعتل العين من أفعل في الجمع
٢٦٥	فصل جمع أفعل وفُعول من المعتل اللام
٢٦٨	فصل جمع ذي التاء من المحذوف العجز
٢٧١	فصل جمع الرباعي
٢٧٣	جمع الخماسي
٢٧٤	فصل جمع الثلاثي المزيد بحرف الذي ثالثه مدّة
٢٧٩	عدم مجيء فُعَل في جمع الثلاثي المضاعف ولا المعتل اللام
٢٨٢	جمع الثلاثي المزيد بحرف والذي ثالثه مدّة وينتهي بتاء التأنيث
٢٨٣	جمع الوصف المزيد بحرف الذي ثالثه حرف مدّ
٢٩٢	جمع فَعِيل بمعنى مَفْعُول
٢٩٣	جمع فَعِيلَة
٢٩٤	جمع الاسم الذي على وزن فاعِل
٢٩٦	جمع مؤنث الاسم الذي على وزن فاعِل
٢٩٧	جمع الصفة التي على وزن فاعِل

٣٠٢	جمع مؤنث الصفة التي على وزن فاعل
٣٠٢	فصل جمع الاسم الذي في آخره ألف تأنيث رابعة
٣٠٥	جمع الصفة التي على أربعة أحرف آخرها ألف التأنيث
٣٠٩	جمع الاسم الذي على خمسة أحرف وآخره ألف التأنيث
٣١٠	فصل جمع أفعل
٣١٢	فصل جمع فعلان وفعلان
٣١٤	فصل جمع فَعَل
٣١٦	فصل جمع فَعَال وفَعَال وفَعِيل ومَفْعُول ومَفْعِل ومَفْعَل ومَفْعَل
٣١٨	فصل جمع الثلاثي المزيد بحرف للإلحاق بالرباعي أو لغير الإلحاق
٣١٩	جمع الاسم الرباعي الأعجمي أو المنسوب
	جمع الرباعي إذا لحقه حرف لين رابع، والثلاثي الملحق به،
٣٢٠	وما فيه زيادة غير مدّة فيصير بها أربعة
٣٢٢	فصل اسم الجنس الجمعي
٣٢٤	فصل الجمع المبني على غير واحده المستعمل
٣٢٧	فصل جمع الجمع
٣٣٢	فصل الجمع الذي لم يُكسر عليه الواحد
٣٣٧	فصل ما يأتي مفردًا وجمعًا بلفظ واحد
٣٣٨	فصل حمل الشيء على غيره في الجمع
٣٤١	فصل ردّ المحذوف عند الجمع
٣٤٦	فصل جمع المذكر الذي لم يُكسر
٣٤٧	ومن أصناف الاسم المعرفة والنكرة
٣٤٧	فصل تعريف المعرفة وأضرابها
٣٤٩	أعرف المعارف
٣٥١	تعريف النكرة
٣٥٢	ومن أصناف الاسم المذكر والمؤنث
٣٥٢	فصل تعريف المذكر والمؤنث
٣٥٧	المؤنث الحقيقي والمؤنث المجازي
٣٦٠	وجوب تأنيث الفعل إذا أسند إلى ضمير المؤنث
٣٦٣	فصل ثبوت تاء التأنيث وتقديرها
٣٦٤	فصل وجوه دخول تاء التأنيث على الكلمة
٣٦٩	فصل مجيء تاء التأنيث منفصلة وغير منفصلة

٣٧٠	فصل مجيء تاء التأنيث للجمع
٣٧١	فصل مذهب البصريين والكوفيين في نحو حائض
٣٧٤	فصل ما يستوي فيه المذكر والمؤنث
٣٧٥	فصل حكم الفعل المسند إلى الجمع في التذكير والتأنيث
٣٧٨	حكم الفعل المسند إلى ضمير الجمع في التذكير والتأنيث
٣٨٢	فصل حكم صفة اسم الجمع في التذكير والتأنيث
٣٨٣	فصل الأبنية التي تلحقها ألف التأنيث المقصورة
٣٨٨	الأبنية التي تلحقها ألف التأنيث الممدودة
٣٩٤	ومن أصناف الاسم المصغر
٣٩٤	صياغته
٣٩٨	تصغير الخماسي
٤٠١	فصل رد الاسم المحذوف منه شيء إلى أصله في التصغير
٤٠٥	فصل ما لا يرد محذوفه عند التصغير
٤٠٦	فصل ما ترد لاه المحذوفة عند التصغير
٤٠٨	فصل تصغير ما فيه حرف مبدل من غيره
٤١١	فصل تصغير ما ثلثه واو وسطاً
٤١٢	قلب الواو ياء في التصغير إذا وقعت لاماً
٤١٣	فصل اجتماع يائين في التصغير
٤١٥	فصل تصغير ما ختم بقاء التأنيث
٤١٨	تصغير ما ختم بالألف
٤٢٠	فصل تصغير ما كان على خمسة أحرف رابعه حرف مد زائد
٤٢٠	تصغير الاسم الثلاثي المزيد بحرفين وليست إحدى الزائدتين مدة
٤٢٢	تصغير الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف والرابعي المزيد
٤٢٣	فصل جواز التعويض وتركه فيما يحذف من الزوائد عند التصغير
٤٢٤	فصل تصغير جمع القلة
٤٢٤	تصغير جمع الكثرة
٤٢٦	تصغير اسم الجمع
٤٢٦	فصل ما جاء في التصغير على غير بناء المكبر
٤٢٧	فصل تصغير الشيء لدنوه من الشيء
٤٢٨	فصل تصغير الفعل
٤٢٩	فصل ما كان من الأسماء على بناء التصغير

٤٣٠	فصل تصغير الأسماء المُرَكَّبَة
٤٣١	فصل تصغير الاسم المُرَحَّم
٤٣٢	فصل ما لا يُصَغَّر
٤٣٤	فصل تصغير الأسماء المُبْهَمَة
٤٣٨	ومن أصناف الاسم المنسوب
٤٣٨	فصل تعريفه
٤٤٠	النَّسَبُ الحَقِيقِيّ والنَّسَبُ غير الحَقِيقِيّ
٤٤١	التغييرات التي تحدثها النسبة في الاسم
٤٤١	فصل حذف التاء ونونِي الثنية والجمع في النسبة
٤٤٤	فصل النسبة إلى الاسم الثلاثي المكسور العين
٤٤٤	فصل النسبة إلى فعيلة وفَعُولَة وفُعَيْلَة
٤٤٦	فصل النسبة إلى الاسم الذي قبل آخره ياء مُشَدَّدَة
٤٤٨	فصل النسبة إلى المعتلّ اللام من فَعِيل وفَعِيلَة وفُعَيْل وفُعَيْلَة
٤٤٩	النسبة إلى المعتلّ اللام من فَعُول وفَعُولَة
٤٤٩	فصل النسبة إلى الاسم المقصور الذي ألفه مُنْقَلِبَة
٤٥١	النسبة إلى الاسم المقصور الذي ألفه زائدة
٤٥٢	فصل النسبة إلى الاسم المنقوص
٤٥٥	فصل النسبة إلى الاسم الثلاثي المنتهي بياء أو واو قبلهما ساكن
٤٥٨	فصل النسبة إلى مَرْمِيّ
٤٥٩	فصل النسبة إلى الممدود
٤٦١	فصل النسبة إلى المختوم بتاء التأنيث ولاّمه أو ياء
٤٦٣	فصل النسبة إلى ما كان على حرفين
٤٦٧	فصل النسبة إلى بنت وأخت وكلتا
٤٦٩	فصل النسبة إلى المُرَكَّب
٤٧١	فصل النسبة إلى المركّب تركيبًا إضافيًا
٤٧٢	فصل النسبة إلى الجمع
٤٧٤	فصل ما شَدَّ في النسبة عن القياس
٤٨٠	فصل بناء على فَعَال وفَاعِل ما فيه معنى النسب من غير إلحاق اليائين
٤٨٣	فهرس المحتويات